



هو  
المعین  
الدارین  
وهو  
الغیاث

بدخرفت این  
نخستین سی جیل الحاج المیرزا رحمت  
بعد و مشفاً بحد طبع گردید و مغز پله در انتشار و شهر  
کتاب و مؤلفات علماء رضوان الله علیهم داعی و ساعی است پیش  
عرض صلی انتفاع عموم ناس از علوم ربانی است چنانچه امید بر رحمت  
خداوند ایزد دوخت که بوم را بفتح مال و لابنون این ساعی  
دستگیرش گردد اللهم اغفر لوالدی بانی هذه النسخة الثمينة  
ومبطلیها وجميع من تصدی و تصدع فی انما هم  
وافض حاجتهم الدینا والآخره واشفعهم ضایع  
محمد وآله الطاهرين  
الانجین

هذا  
المجلد  
الاول  
وبیانه  
الکافی





وَلَمَّا جَاءَ عَرَفَاتَ ۖ خَرَّ عَلَىٰ سَطْحِهَا فَكَلَّمَتْ بَنَاتُهَا ۖ وَأَنصَحَتْ ۖ وَقَالَتِ الْأَخِصَاتُ مَعَ الْبَنَاتِ ۖ إِنَّمَا كُنَّ نَجِسَ ۖ قَدِ امْتَنَعْنَ فِي بُيُوتِنَا وَمَنَعَ نَاؤُهُنَّ ۚ

جواب

۷  
شماره

لَا تُقَسِّمُوا

ایک ہی

انفاكهة ما التكره بخوفه فليس بطعام ولا يلحق به الوصف قوله في ماء المطر وفيه البلو والعدو وجوز الكلاب مستند ذلك وانه كود وبه الدلي لا يفتح ذلك  
 كون بعضها اوجع اكثر من لا يفتح مغزو الجواز لسناد الخفيف مضاجه الماء المطر ومن نظر الى ان يفتح عن البئر وما نظم به استمالها بجميع البساتين كان  
 ولا يفتح ويغزو الماء ثلاث كالكلب الكافر والنور والبقر يزول عنه استبعاد اختلاف حكم هذه الجاهات منسوبة عن الماء المطر وحسنه ولا يفتح في ذلك بين كونها تحت البساتين  
 المذكورة في الماء مؤخره لا للاطلاق التقصيص في بعض اذ حكم ليس ان كان يوجب مغزو في الماء هذا القدر وما زاد ولو كان يوجب لكل قبول القصب الوضيع والعدو المباحه  
 فالاحوط ان تذكر ذلك والخاف من الاضطرار على مقدورها منسوبة عن الماء كان يطرأ في قوله في الدلو الذي يخرج بها ما جرت العاده ما يستعملها في الاغلب على كونه  
 يفتح في الافضل المختار الاكبر فان لم يكن ذلك البئر ولو بعداه يرجع الى المعاني بلده ولو اعبر الى البلدان البعد لا يرب قوله في مضاعف مع العائد لا يرد والافوه  
 التفتت في قوله الا ان يكون بعضها من جملتها ما مقتضى لا يرب حكم بعضها عن جملتها هذا اذا لم يحصل من اجتماعها ما يوجب انتقال الحكم كما لو وقع فيلزم ثم تفتي اخر منه  
 بحيث يطلو على جميع اسم الكثير من الواجب من ذلك الكثر اما البول فلا يوجب في دفعه زيادة على اصله مع اتحاد الصنف في قوله واذا تغير احد وصفاتها  
 في الاصحاح الجاهات المعينه ان كانت مخصوصه وجب نزع اكثر الامر من المقتضى وما يربو في النجس وان كان غير منقوص وجب نزع الجميع مع كونه في النزوح قوله في النجس  
 ان يكون بين كثير من البساتين جدران كآه المراد بالبالو فيه ما يربو فيها ماء الترح او غيره من النجاسه المباحه والاكتفاء في البناء بحسنه وشروط بعد الامر من ملابذ الارض  
 او عوفيه في البئر على مراد البالو فيه ويدخل في ما عد ذلك مما يدخل في السبع لثام الغرائز مع رضاه الارض فالصوت يستدعي عينا عينا بالنجس اربع فينبغي صوته في  
 حكم العوفيه المحسونه العوفيه في كونه وهي محبة الشمال لا يورد من ان تجارة البصير مع مهابت الشمال فلو كان احد بناء في جهة الشمال فهو على انشاؤه في الطرفان فغضو  
 ح نزع وعينه فيظهر حكمها بالانسان قوله وانما حكم نجاسة الماء لم يجز استعماله في طهارة عظمه او اخبا او اوضطر او يغزى في النجس في الاكل والمراد بعد الحكم في النجس  
 اعتقاد المشرع وعينه لومع الاعتقاد في النجس او صلوه وكونها الوضوء عدم الاعتقاد في نزع القدر مجازا قوله في قوله يجرى ماء عن يمينهم ولا يشترط في صحته ان يجرى  
 قبله بل يجرى تحت عند الحاجة اليه وهذا بخلاف ما لو شرب الماء بالفتقاف فيجب الطهارة به بما معا ولو فرض انقلاب احد ما نظم في الاخر وبقوله وكرو  
 الطهارة بما استحق بالتحقيق الابنة لورواللهي عن غلبه في قوله وعلى ان يثبت بوقت البرص وكما يكره طهارة به يكره استعماله في غيره فانزاله النجاسة والاكل والشراب  
 لا يشترط الفصل البشع ولا ابقاء السخونة ولا في في الابنة بين النجس وغيره وان كانت النجاسة في موضع فاعلا الماء ولا بين البلاد الحارة وغيرها ولا في  
 بين القليل من الماء والكثير للاطلاق في ذلك كله قوله وما استحق بالثارة غسل الاعوان لئلا يبارفهم عنه وعلا مع ذلك بان فيه اجزاء نازية ونفاذ لا  
 بالحجم وطهارة ليدلث الثبت واعداه مخرج نزع من النجاسات ومحل الكراهة عند عدم كونه ورواها معها كخوف الفاسل على نفسه من البرص فلا وكذا  
 لا يكره استعمالها في غير غسل الاموات قوله والسنة في غسل الحيات بمحلول المراد بالماء الطليل المتفصل عن محل النجاسة قبل الحكم بطهارة قوله عذما  
 الاستنجاء فانه طاهر ما لم ينفس بالنجاسة او لا ينجس نجاسة اخرى من خارج المراد بالخرج ما يرب النجس في الدم المستصحب للخارج والمحل كالخارج الملقى  
 على الارض وبتنظيف طهارة انما لا ينفصل مع الماء اجزاء عن النجاسة فيخرج لانها كالنجاسة لخاصة بغير الماء بعد مغزاة المحل واشترط في كونه  
 عدم زيادة وزن الماء وهو احوط ولا في في ذلك بين النجس ولا بين النجس وغيره الا ان يفاضل بحيث يخرج عن معنى الاستنجاء ولو نجس اليد فان كان  
 ليس جعلها الا لفضل فلانها والافحى كالنجاسة الخارجة قوله والاسماء التي جمع سو وهو لغز ما يرب بعد الشرب وقدر عمامة فليل بانته وجسم  
 قوله ومن عد الخواص وكغلة المراد بالخواص اهل الدار ومن قال بمقالتهم ويجمعهم بغض على ما بالغاه من تغافل الهبة على ما اولد الائمة عليهم السلام  
 قد يطلق على من قال بالهبة لحد من الناس من دخل فيهم من زياد الشام من السائمة والدوز ومن قال بمقالتهم وجعل الغلاء من في السائمة ولا سائمة  
 منه جملة ومباينتها لمساها ومعنى وجه الاطلاق اعتبار الاصل للنقل عنه ولشبههم بظاهروا يلحق بالغيرين في النجاسة التواصية وهم العلنون  
 بعداوه اهل البيت ثم اولادهم من عيالهم وما ولو جعلهم بدل الخواص كان في لدخول الخواص فيهم في حكمهم بالجمعة بالجمعة قوله والحاضر  
 التي لا تؤمن اهل لا يفتقد من النجاسة اولادها وكذا لا يفتقد بها كمالهم بعد النجاسة منها قوله وما ان فيه الوضوء فيقع الوضوء الزاوج جميع وزنه  
 بالخواص ايضا اذ من ساقها اسم ابرص في التصحاح سام ابرص من كبار الوضوء قوله وما لا يدرك بالنظر من الدم لا ينجس الماء المراد بعد ما اذا  
 الطرف له بعد وصوله الى الماء فطهر الوضوء بالقله حتى لا يجاوز عبقريه لا يكاد يدرك كما قيل والمستند بحجة علي بن جعفر عن احمد بن موسى قال  
 سألته عن رجل مسح قدمي الدم فطهر او ساقا فانه يرب مع الوضوء منه فقال ان لم يكن تفتي فيسبب في الماء فلا بأس وان كان ثوبا يربا فانه يرب  
 منه ويجعل على الشاة احسانا الماء مع شقن احسانا الماء كما هو ظاهر الرواية ويكون البعير بالاستسقاء وعدها ما يرب مع وضوء الدم المراد منه  
 قوله وهي منه المراد بانها ما يوجب الوضوء فلهذا اذا لوا او موحيا الوضوء في جملة لزاوت عن ذلك قوله من الغشاء المراد به المخرج الطبيعي للشراب  
 ولا يشترط في اجاب الحديث للوضوء في الاعمال بمعنى كونه سببا للوضوء بولاءه فلا يرب في الحكم لفقد شرط كالصغر قوله ولو خرج مما دونه  
 لعدو المراد به عدم استئذان المعاش انفع استئذاه منغض الخارج من غيره فان كان من فوق المعدة كما ساقى والمراد بماد المعدة ما تحتها وهو ما تحت  
 السرة ويصح عدم النقص بغيره مع عدم الاعتناء لو كان ظاهرا غملا ساقا من كبره يفتق من الجرح معناه اذ ذكر في الجرح على سبيل المثال فيجوز  
 الاعتناء بالخارج منه من يرب فينقص بالثالثة قوله ولتقوم الغالب على الطاسين في المراد بها خاسنة السمع وكسبي وانما خصه ما من يرب في الخواص مع  
 استناده الى الجرح لا في الخواص في قوله ما يرب في المراد بالقله المستهلك لا مطلق الغلبة قوله والاستسقاء في الغلبة في الغلبة



حكمها الا للفرع الزاد باسند امر النبي لا ولا اوشا في بعض من هذا في ان عذرا في كل هي البقاء على حكمها والتمس على مفضضاها كلها الا خطها وهو حوط غير ان الحمل  
على الاول **قول** في الذي في غسل الجنابة اخرى وغريه ولو توفى غير لم يجز عنه وليس في الاصح نكاحا لكار غسل واجزا غسل ولقد عنها مطلقا ثم ان كان  
مع احد الانساب الجنابة لم يجز مع العزل وضوءا لا وجبا **قول** مقدم الراس هو بضم الميم دفع القاذ في الدال الشدة المفتوحة بضم الميم في قوله  
لحاء المفتوحة والدقن بالذال الجيم المفتوحة دفع القاذ في حاء الجيم دفع بها العظام اللذان ثبت فيها الانسان السفلى واحدة في حاء الجيم دفع اللام ايضا والاهام  
بكر الهمزة الاصبع الغليظة المنطرفة للجمع لا باهم وبنفاد من جريد الوجه عناب شعر الراس وجوب غسل ما صنع الخريف بالذال الجيم وهي ما بين الصدغ و  
الزغرة من مذب الشعر الضيف الذي لا يدخل في شعر الراس فاسميت له الحذف والشا والمزق في الشعر عنها اما الصدغ فبضم الصاد يقال البشيرة وهو ما خاضق  
العذار فوضي بين الجين والاذن والفرع ثانيا بالجر يك هو البياض المكشف للناحية من الجانبين فلا يجزئ غسلها كما لا يجزئ التناصير **قول** ما خرج عن ذلك  
فليس من الوجه فلا يجزئ غسله لكن يجزئ غسل خروجه من جميع حدود الوجه بالبدنه **قول** لا يمين نجاء ونا طابعة العذار العذار فاحاد الاذن بضم السين  
بالغاضر وعلاه بالصدغ وبغيره وبين الاذن بياض الغارض الخط عن مخادان الاذن من الشعر ومنابذ ويظهر من العباد وجوب غسل العذار وهو حسن كما يجزئ  
الغاضر بغيره خلافا لما بينا من الاذن فلا يجزئ له قطعا قوله ولا يجزئ له بل غسل الظاهر من طلاق العباد عدم الفرق بين الوجه والخفيفة و  
الكيفية فلا يجزئ لتمامه وهو اصح القولين في الراس بالخفض من الشعر ما يرى البشيرة من خلافة مجلس الخطا والكيفية بياضه والمراد بالخطيل المحكوم بعدم وجوب  
غسل منابذ الشعر وما لا يقع عليه البصر من البشيرة اما الراس فبما خلا الشعر المضيف فيجب غسله لعدم انتقال اسم الوجه عنه فدل على ذلك من قوله بل يغسل الظاهر  
فان المراد به الظاهر من البشيرة وما ذكره لخل في غسل الاختلاف بين القولين وجوب تجليل الشعر الخفيف عنه ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة **قول** في الراس  
يدل بظاهره على ان الراس من غير غسلها اتصاله لامن بالبدنه لعدم تقصيره لا يجزئ له منه ما والامر فيه كذلك لا ينافيه قوله بعد ولو قطع من الراس سقط  
وضعه عنها لان المراد بالرفق لس العظمين لهذا لخل في الفضل المراد بقطعه من الراس قطع جميع الرفق وتحقق بقطع راس العنصر وعدم وجوب غسل الباقي في  
واما لو قطع من الفضل وجب غسل راس العنصر بناء على وجوب غسل الراس اتصاله وعلى القول بان وجوبه من راس البدنه فيسقط عنه **قول** في الراس والاضابط  
ان كل ما دون الراس في وجهه من الراس لا يجزئ له سواء غمى ام لا وما كان فوقه لا يجزئ له قط الا البدن فانها تغسل طمع عدم ثبوتها عن الضبطه ومعه غسل  
الاصابع لا غير ومقتضى طلاق العباد وجوب غسلها وان غمى هو مذهب جماعة من الاصحاب وتعلم الزيادة بعضها وضعف قوتها بفض اصابعها وتكون ذلك  
**قول** في غدا ثلاث اصابع عرضا حال من الاصابع يترجى الحاضر المراد من الاصابع على الراس هذا المذاق وان كان باصبع لا تكون له السبع ثلاث اصابع مع  
مرورها اقل من غدا ثلاث اصابع ومعنى استحيص اصابع هذا المذاق ان يكونه افضل الفريز والوجيز ان وقع في غدا وان كان زلما نادا ولو كان على البشيرة كما هو  
العالم فانظر ان الزاد من المسمى موصوفا بالاصابع **قول** من جاز من كونه او استفاد عبيده لا يشترط في جواز الاخذ من هذه المواضع جفا البدل يجوز ومطم  
لانها من بل الوضوء لا يخص احد من هذه المواضع بل يجوز من جميع حال الوضوء وجميع شعر الوجه يخص غسل الشعر لكونه فطنة الوطنية **قول** ويجوز مسح على  
الشعر المختص بالمقدم المار به السابق عليه بحيث لا يخرج مبدع عن حد المقدم فلوزاد اخضر الجواز في المذاق الزايد قوله وليس من الرجلين يتكبد بل الاصح  
وجوب تقديم اليمنى فلا يجزئ العكس ولا المعينة **قول** في مسح على بشرة القدم يعلم من ذلك في قوله بشرة القدم مع قوله في الراس مسح الشعر والبشيرة عدم  
اجزاء المسح على الشعر المختص بالقدم اذا قطع الخط الذي يحصل به المسمى المسح هذا هو الحق والفار والمضى لا يشترط في خط المسح المتصل الاستقامة فلو حصل  
مع المسح على الشعر المختص بالقدم او بالاعوجاج كفي **قول** لا ثقبه فيجوز المسح على الخنثى لا على غيره لعدم فرق الثقبه في بشرة في جواز المسح عليه عند ما دى الثقبه  
بغسل الرجلين والقدم على المسح عليه لان الضل او زيا الى الواجب لو عدل الى مسح بشرة الرجلين في موضع ثقبه باحد ما بطل الوضوء للثقبه الفساد للعبادة قوله  
ان يجب ما تقدمه المعتبر في هذا على عمد كان او شيا فاجاهل الحكم عامدان اسند الشبهة بلفظ في العلم وعلى العام مع البطان الا ان **قول** في ان  
يجب ما تقدمه المعتبر في هذا على عمد كان او شيا فاجاهل الحكم عامدان اسند الشبهة بلفظ في العلم وعلى العام مع البطان الا ان **قول** في ان  
يدع بمحققا كال غسل العنصر من تحت الجحيت لا يفي منه شيء وان قد لا يطل بها الوضوء وان كانت محتومة مع امكان المسح ببل احد الرجلين الاولين قوله في تكرار  
في المسح اى عشر وعما يجزئ يكون جزمه من اعناده فلو فعله غير عشره كان كافيا في اتم عليه ان كان كرهها ولو اعفده عشره عتبه ثم وقبل هو محرم وعلى كل حال فلا  
يؤثر في صحة الوضوء نحو جزمه عنه **قول** في ثقبه في غدا اقل ما يحصل به ثقبه ان يجزئ جزء من الماء على خبز من البشيرة ولو عتبان والثقبه بالدهن مبالغة في  
الاجزاء ليجوز ان القليل على وجه الحاجز لا يصفه قوله فغسله بصل الى الماء الى الحنك لا يجزئ لاجتماعه بل لا بد معه من تحق مسمى غسل وهو غير ان الذكو  
**قول** من كان على بعض جاز فان امكنه نزعها او تكرار الماء عليها حتى يصل البشيرة وجب ثمانية ذلما اذا كانت في محل الغسل الا لم يكن يصل الماء الى الراس  
فانها مضمومة مع نجاستها لوجوب الصا الماسح بالمسح وكذا لا يكفي وصول الماء الى ما تحته مطمع نجاسته باطنها بل لا بد مع ذلك من جزيانة ثقبها على وجه يظهر  
الغسل المعتبر في الوضوء بل حكمها انها ان كانت في محل الغسل وامكن اصال الماء ثقبها على وجه يغسل وكان ما تحته ظاهرا لم يجز بين نزعها وغسل العضو تحتها  
فان كان نجسا استلزم ذلك مكان يظهره وان لم يمكن نزعها وجب اصال الماء الى البشيرة على وجه يغسل ان امكن والاصح على ظاهرها وان كان ظاهرا او على  
شبهه موصوفا عليها ان لم يمكن وان كانت في محل المسح وجب نزعها امكان مطمع ثقبه عليها كما تقدم والواجب في الايمن ما كان يجزئ له من سبغها  
الحمل والاكتفاء بالمسح لا فرق في اجزاء المسح عليها بين ان يمكن لجره الماء عليها او لا لعدم الثقبه بغيرها مع تغذ وصول الماء الى اصلها ولا بين اشيق

[illegible]









[illegible]

استند منها الى فائله وانكره في المعبر مطالب بالهدل وفاربا بينهم وبين الاهدل عشا كله الاهدل طاعة الطبايع والعبادة والاصل بخلاف الاذان والجرار  
**قوله** فان كان في الغفلة الصبر يعود الى النساء باعتبار ذنبهن واليهن والى الاسنان على القول الاخر والاحود رجوعها مع اختلاف  
 الاكثر ان يقول بغيره كل منهن بغيره وهذا ان يحق بغيره كذلك الجنب الهاء الروايات وان كان الفضل اخذها بواو فزجها فاضد الى الج  
 الحاد الكعبة والموتطة العشر والثلاثة والبار والسنه وطا صغ ما صحت جنته من ايام الدم وان كره الزوج كما تقدم ومولودت بواو انشئت  
 عليها **قوله** فان اجتمع لها مع الغادة بمنزلة الى المراد اجتماعها على وجه يمكن الجمع بينهما فلو امكن كما لو تداخل بينهما من الدم المضعف اذ الطه وضاعا كما  
 بالخص من بينهما معا لا مكانه والشهوان النجس مع الغاضر الخاضع مطم **قوله** ان ذلك العدد مقدر الاخره لكن الاولى لها في صورة القدم العبادة  
 الى اخرى من معنى ثلاثة ايام او وصول الغادة وقد تقدم الكلام في ذلك قوله والمضطره الغادة يرجع الى الذين يطلق المضطره على ناسبه من الجف  
 عدده وناسبه لاجلها خاصة ويحذف رجوعها الى الذين في ناسبتها وناسبه الوفا اذ كره الوفا ناسبه العدة فانما يرجع الى الذين مع عدم مصادره  
 بما يمكن فرضه جفت الوفا الذي علمته كالوذكرت اوله في وقت معين وصدرت فيه غير ما لو وجدنا الذين في الغادة على وجه لا يمكن الجمع بينهما فنشكرك  
 الى الذين عند من قدم الغادة عليه كما مضى لان محضها في الوفا المذكور كحضر ان الغادة فيها **قوله** لان هذه الصلوة لا ينعى في ثلاث ايام الى  
 ضمير هذه يعود على المضطره وهي شاملة لثلاثها الثلاثة ولا يشرط فيها بالعبادة ثلاثة في جميع فان بعض افراد ذكروا الوفا وهو ذكروا اوله  
 نزل للعبادة برؤية الدم فظم وما ذكره من البصر غير هذا الفر هو الاحوط ولو ظنت الجف جازها البناء عليه بنقل **قوله** فيلعل في الزمان كله الى  
 هذا قول الشيخ وهو احوط غير ان الاصح جوازها على الحد ويخصه عما يشاء من الوفا **قوله** يغسل الجف في كل وقت يحمل انقطاع الدم فيه كره  
 العدد ان حفظ قدر الدور وابتداءه كما لو افاضت بغيره في كل وقت في هذه العدة من اوله لا يحمل الانقطاع بل يحمل الجف الطهر في الانقطاع فغسل  
 هناك كل صلوة الى اخر الشهر ان لم يقم في الغادة الاخره من الشهر لان لم يغز في الدور وابتداءه كما لو افاضت بغيره في كل وقت في كل صلوة  
 باحمال الانقطاع فانه في كل وقت يغسل في جميع الاوقات واطلاق الاعتدال في كل وقت مجاز فان الواجب الغسل في بعضه وهو كل صلوة وعبادة مشروطة  
 به لا مطم **قوله** يغسل صواعدها وهو العدد الذي حفظته علمت عدم الكسر والزيادة الزيادة في الفضل اعني يوم **قوله** ان ذكرنا اول حبسها المكنه  
 ثلاثة الى الذين كونها حبسا وبقي الزايد عنها الى تمام العشر فشكوا كافي بين الجف والطه في القول الاول محظا طه بالجمع بين التكليف الثلاثة وتل  
 المختار يرجع الى الروايات كناسه الوفا العدد غير ان المحضها بما يماثل الوفا في ابعده واخرا المصم المعبر المضطره غير كره العدة الفضل  
 على ثلاثة والتعب في انهم اخذوا بالثبوت **قوله** علمت في بعض الزمان ما علمه السخا صغ الى وهو سبعة بعد الثلاثة في الاول وسبعة قبلها في الثاني  
 فيجمع بينهما في كل في الحاضرين السخا صغ وتغسل الجف في الاول لكل صلوة لاحمال انقطاع قبلها بين فضل فيجب عليها كل يوم خمسة اذ في البصر  
 المقدنة يغسل على غسل السخا صغ لعدم مكان انقطاع الجف قبل الوفا ولو علمت سط الجف هو ما بين الطرفين فان ذكرنا يوما ولدا حقت  
 بكون حبسها منبغها وان ذكرنا وثلاثة مختلفت بكون حبسها باخرين وهكذا ولو ذكرنا في الجملة فهو الجف الشف من الانقطاع يحمل ما علمه  
 عشر فيجمع فيها كما تقدم وعلى المختار كله احكام الروايات ان صغر عنها قبله او بعده او بالفرق حسب ما يصح وان شأى واحد اوزا اخصر بغيره قوله  
 وبعض صواعده ايام احظا طه هذا اذا علمت عدم الكسر والاضن احد عشر لاحمال التليفق منبغ الوفا **قوله** ما لم يقم الوفا في كل يوم  
 ينفك حبسها تكون في كل شهر لا في العشر ولا في غيره فانه لا يجمع عليها الاحتياط في العشرة في التامة فلا احتياط في التاسع هكذا الغسل لا يبعد  
 الزيادة على ما علمت من الوفا انما التمسك استغابا بالاحتياط **قوله** فيجمع بينهما جميعا الى هذه هي التمسك بكونه بين الفقهاء بالمخبر فيجمع الياء وكرها  
 والمخبر بالكر وذلك لخبرها من غير الفقهاء حكما وما تقدم من القول بالاحتياط هنا في جميع الاوقات رجوعها الى الروايات هو العرف في المذهب  
 نعم فيما زرعها من الوفا ان الدم ما علمه السخا صغ **قوله** اما ان لا يغسل الكرم في الغسل لدم الكرم فمحملة ظاهر او باطنا في بعض من خارج  
 فان قال لا لا احتياط فلهذا وبالسبب ان خروج من الغضنة الى غير ما ينفسر عند المانع **قوله** بل من غابها من الغضنة والوضوء وكذا بل من غابها من  
 الفرج وهو ما يبدو عند الجلووس على القدم من ان لها بدم ولا فرق في الصلوة بين النافله والفرصة قوله ولا يجمع بين صلوة بوضوء واحد وذلك  
 على التقدير جنت كفي بوضوء واحد لظاهر وضوء العتات كالعسل وهو كالكرارهوله ويجوز الوضوء عند كل صلوة وان كان اغارته لزيادة التمسك الوضوء  
 اوله من الوضوء ولم لكل صلوة اعم من جواز الصلوة بدون الوضوء فان تعضض المروم لا يقتضي الشرطه واشتار ارادة الشرط في الطهارة الواجبة لا  
 يدفع اصل الاحتمال **قوله** والغسل الصلوة الغداة بعد طلوع الفجر ان لم تكن طاعة ولا فائده على الفجر عفا فاعله يقبها او طنا ان كان الغسل سائغا  
 ذلك كذا فانه جريه الشك لبل الصلوة ويجوز في الجف **قوله** يجمع بينهما الفضل كون الجمع في وقت الفضل بان يجرى الاولى الى اخره فضيلها  
 ويجب عليها المبادرة الى التمسك بحسب الامكان ولو غلبت اى بالبادرة اغار الغسل قوله وانما ذلك لان حكم الطاهر يعني استحبابها ما يوفق على  
 الطهارة من الصلوة والصورة الطواف غيرهما وانما لم يكن طاهرا بل بحكمه لان حكمه لا يكون طاهرا حقيقة بل بحكم الطاهر استحبابا اسبغها  
**قوله** وان غلبت الاغسل المصنوع منها المراد بها الاعمال الدنيوية وسط بالنسبة للصوم للسبيل اما الماخ في البؤفة على غسل الغائبين ليسوا حكم  
 بوجوبه يعلم من ان عدم بؤفة الصوم على الوضوء وهو ظاهر لا ان لم يحدث الاضطرر الصور وتما يحمل التمسك له ثم ينعى على كون الوضوء والغسل معا علة

وقوله يغسل الجف في كل وقت

في ناسبه الوقت

فرد في تحقير

مطلوب

وقوله كتابه في اوله

بغيره فذكر

محصلة نامة دفع الحديث الأكبر قولهم الولادة للماد دم الولادة الدم الخارج مع خروج جزء ما يتصل بها أو مبكدة نشوادي وإن كان ضعيف مع اليفيم  
أو مبكدة إلى تمام عشرة أيام قوله فجاز أن يكون خطه فغير العلة بالخطه لأننا في حكم عدم تحديده جانب العلة لعدم انضمام زمانها والحد في جانب الخطه العلة  
هو المنطوق على وجه مخصوص للخطه أما ذكر من العلة في العلة كقولهم فمقتوا ولو بغيره ولو بغيره فإن ذلك ليس بالغير الصدفة المتدبر أو لا  
بغيره بل إن شاء أو أضافه في العلة في قول الأكثر القليل قولهم لو أن قيل الولادة كان علمه أنباء على عدم جزم الحمل وعلى أن العلم بالولادة وانفصاله بين  
عشرة أيام أو على عدم جزمه لشرائط الكفوف على القول بإمكان جزمه على غير كون المقدم جزمنا مع اجتماع شرائطه وتخلل أقل الطهرين وبين النفاس قوله  
وأكثر عشرة أيام مع انقطاعه عليها ولو لم يجرها وجرها في العلة السابقة في المقص منها أو غيرها إلى عشرة وحكمها في الاستظهار مع ثبوتها بعد العادة  
كالخاضر قولهم لو كانت حاملا بالثبوت في قوله كان ابتداء نفاسها من الأول وعدا بانها من الأجر هذا يعني على الغالب من عدم بطلان ولادة الصغار في  
بأكثر من عشرة أيام فلو انفرد ذلك كان الزائد طهر أو التحقن في كل واحد نقاشا مستقلا من وضعه الثاني لغيره عشرة لم يكن أيضا النفاس ولو لم يكن  
الثاني بحيث يمكن فرض استحاضة بين النفاسين حكمه بل يمكن فرض جزم أيضا وإن بعد قولهم ثم إن العاشر كان ذلك نقاشا أي كان العاشر لا غير نقاشا  
هذا مع انقطاعه على العاشر أو كان عادته في الكفوف عشرة أيام أو مبكدة أو مضطربة والأما نفاسها فلو لم يرد في عقيب الولادة في قوله وما بينهما نقاشا  
هذا الصانع انقطاعه إلى العاشر أو كان عادته عشرة أو مبكدة أو مضطربة والنفاسها الأول لا غير لأن بقا الدم الثاني جزء من العادة فجميع الطوائف  
يجب عليها عند انقطاع الدم الأول الاستبراء بالقطنة ثم الاعتناء مع النقاء كالتقدم في الكفوف وإن ينبت بطلان فاصطحت مع عودها على وجه المذكور وقوله  
ويجوز على النفس ما يجوز على الحيض من عدل المتدبر عن قول الأخصاب حكم النفاس حكم الحيض في ما ذكره عدم حمله طلاق ما ذكره في مخالفة النفاس للحيض  
أمور كثيرة كالأول والأكثر على وجه وانفصال العدة بالكفوف والنفاس الباد وجوز كالحاض في عادته في الكفوف وعدم جوع النفاس في عادته في وجوع  
الحاض في أهلها وأثره على وجه من النفاس وعدم اشتراط أقل الطهرين بين النفاسين كما في التولمين بخلاف الكفوف وغير ذلك مما ذكره المحقق من أساؤها  
في المحرمات والمكروهات فجاز على الطوائف قولهم لا يصح طلاقها على وجه المتقدم في الكفوف لأمط فلو كان غائبا أو في حكمه بالشرط المعبر فيها مع قولهم  
وهو فرض كفاية على جميع حكمها فيجب على من علم باحضاره ذلك فيكون ذلك منه الفراه وغيره ومن حصره وغيره من علم بحاله ولا فرق في المشتبهين  
الصغير والكبير وغيرهما من مكنا في السبلين والأول بقاء الاستقبال على الحالة الأولى إلى أن يحصل قبل الغسل ومنتهى الكلام في ذلك في الأخصاب في  
وبسبب الاستقبال مع اشتباه العلة قولهم نلفينه الشهادتين المراد بالتلفين التضمين وقوله لعن أي يبرح الغم وليكره ذلك حتى ينقطع من الكلام  
كما ورد في الأخبار ولينابيع الميرض لبيان وفله أن يمكن الاعتدال بقلبه قولهم نقله إلى مصله وهو الموضع الذي اعتد به في السبل والذين كما  
يكره الصلوة منه أو عليه هذا إن غتر عليه الموت واشتد به النزع لأمط وإن كانت العباد محمله وقوله ويكره عنه صبا أن كان ذلك في الشبان وعلاه  
في باب ما يفيض النافع امر أبو عبد الله عليه السلام إلى النبي الذي كان يكره حتى يرض أبو عبد الله ثم امر أبو الحسن وعنه ما يفيض إلى النبي  
عبد الله حصة إلى الطوائف في ذلك المذهب وإن كان غائبا إلى وجهه فإن الخبر قبل موته بالليل والنهار ويقضي في ذلك المصالح والديني خلاف ذلك قوله  
ويطهر العنق للميرض به والاستدفاع عنه فلو كان الميرض في الصفات له بغيره عنه كروية من موقوف الأجل لله الرحمن وعنه النبي هم أو لم يرد كونه كبر في  
في الذكرى ويشتبه في القرآن بعد خروج وجهه كما ينبغي فله استدفاع عنه قولهم لا يجوز له الميت كما ورد في الخبر وقد ورد استحباب الأذن  
أخوان الميت بموته وإن كانوا في قولى كماله كفضل الصحابة في إبدان قوى بالدينه وينبغي أن يراعى الجمع بين الشبهة فيكون من المؤمنين القوي من لسانه في حقه  
التبجيل أو فاق قولهم في كبر أفعال الموت مثل الخنازير قد قيل الله وأما إذا رجله والخنازير كونه من ذراع وأما من ذراع وقدمه ونفلس ينشبه إلى  
قوله مع ذلك الجدة قوله ويكره أن يطرح نبطه حديث ذكره جماعة من الأخصاب في باب سمعنا مذاكرة وكذا يكره طرح غير الجدة بخلاف الأبرار الجدة قوله  
وأول الناس به أولا هم عيسى ثم لسانا في بين الأولين وجوبه على الكفاية فإن توقفه على الموت على أنه لا ينافي أصل الوجوه عليه المراد بالأوليين المذكور أن  
إن الوارث لا من غيرهم ويترتب في الولاية بينهم في الأثر ولما تفصيل الوارث في أنفسهم فبقا قولهم إذا كان الأولياء رجالا أو نساء فالرجل الأول  
فيما شر من الميت أو يافون إن كان الميت مما تلافى الذكورية والافقاده الأولوية توقفه الفعل على إزهاهم وانهم يمكنهم المباشرة ونهما المنع الولي أو غاب سقط  
اعتبارا عنه فبسادن الحاكم إن كان الأوليون توقف على أدنى قولهم في الرجوع أو في بالمرأه من كل جهة في الرجوع بين الأمه وبين غيرها ولا بين المدعي بالمر  
غيرها ولا بين الدائمة وغيرها والمطلقة رجعية رجعية بخلاف البائنا والمتمسكون بخلاف كل واحد من الرجوعين صلح من وزله الشهاب قولهم لا يغسل الرجل  
غلامه من وزله الشهاب المراد بالحكم من محرم كراهة مؤبد ابتداء رضاع أو مصاهرة فإختار الرجوع وبين غير المدعي الميت الحاكم قوله لا يرد ولا يرد  
سبين الظان أنه منى الجدة بالموت يظهر من حكمهم إن غابوا التفصيل وكما يجوز تغيبها بالجمدة لا يجب من العدة لانقضاء الشهوة وجانبها غالبا وكذلك الحكم  
بطريق أولى وظاهر المعبر لخصما الجوارب بالصبي لا غير فلو قدم هنا حكمه كان في قولهم عد الخواص الغلاة وكذا النواصب المحتمة وكل من أكر ما عليه  
يتوهم من الذين ضرر وإن كان على ظاهر الإيمان لأنه يرد وهو محكم كما كفر فلا بد من الإحراز عنه قوله والشهيد الذي قبله بين بك الامام عليه السلام لا يطرح الشهاد  
السطوة للفصل حصوا الامام المعركة كما يقتضي ظاهر العبارة بل يكفي امر به وفتر طائفة لاسلامه وحكمه وأمره بقتله عما لولا في المعركة خفف العقوبة  
ليس في تهديد هذه الأحكام وكذا الواجب للمعركة ثم نقلها أو بغيره فمات لو كان الحاكم سابقا في حال الغيبة والخصم مع عدم الأمر منه ومن تأبته

خرج  
ويقال

68

ملوكان في السماوات  
محمدا

٢ خلف كلام الاختصار

۱ قولہ علیہ السلام لا یسجد فی الشک وصر

فقوله تعل للوكهان المستأمنين

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]





فمن  
فمن  
عليه

النساء

للتوبة

اختر

الحق

في الدفن: اذا دفن في ارض خصوبة ولو يكونها مشركا بغير ان يشترط ان لا يخلط بالارض التي هي من ارضه المستحق لو كفر في مفسوخها بنسبة لاختلاف الغيب  
ولا يجب على الكافر اخذ القبر وان شجرت لو وضع في القبر ما فيه عادة جوار النش لأخذ بنسبة لاجل الشهادة على عبته للامور التي ينبغي على مؤمنه ان يناد  
روجه ونسبه تركه وحلوه منه الموحل هذا اذا كان النش للعن فلو علم بغيره وصونه بحيث لا يعلم حرم في جوار بنسبة لندار الاستقبال به او الفصل او الكفر  
الصلوة او نزع الجوارح عن بيع الارض التي فرغها وجها او عدمها في غير الاجرة والنجس فيه **قول** لا نشق التوب على غير الابن الخ ظاهر عدم  
العزف بين المهر والرجل في ذلك لافلا لعلامة في التها فيه جوازها الشق على جميع الاقارب **قول** ينزع عنه العقاب الخ وكذا ما في الجلود لاهل النقي بذلك  
في علم الجمل عدم دخولها في سبي الثياب ذهب بعض اصحابه دفعها مع اصابتها الدم استنادا الى رواية يمنع ضعفها من العمل بها ومن الثياب العامة والفلان  
والسراويل على التهور **قول** فانما هذا العام الخ هذا اذا نزع الجوارح من القطع والاحرم يحرم اغارة الارض في الارض في غير الجوارح في العلاج في حق  
العلم بموت الولد فلو نزل وجب لعنه ويؤثر ذلك في النساء او الزوج ثم محرم الرجال ثم الاجانب بجانها ما يباح للطبيب **قول** وانما كانت دونه في جوارحها  
وليكن ذلك من الجانب الايسر في ذكره الى علمنا انما الاخبار في بغيره ولا يشترط في ذلك كون الولد بحيث يعثر عادة وبسبب الاو والزوج من الجاسق قوله  
ثم انه وعشرين عن ابي الفتح الخال ذكرها هنا والافند ذكر الشهادة في القبله انها حرم **قول** لرضا عور الماء لاختصاص سبيها التقديم في  
عور الماء يوم الجمعة بل يسوغ مع خوفه من الماء بالذكور ولو في الضيق في اصله من وعده وهو امر الكاظم امر من في الباطن في نظر  
بعده معللا بقاء الماء يوم الجمعة ولبسوا التقديم ليمتنع عن الاداء والعصا **قول** وضاع يوم السبت مفضضا انه لا يفتي بعد ذلك في الجمعة  
دخول السبت الاصح شرعية فضا من فوات الاداء الى اخره يستلزم فيه الاداء في وقت الضاع بعد ولون ذلك في بعض **قول** سبع عشرين في  
محبته من علم من علمها السلام الغسل بسبع عشرة وهي ليلة النفي الجوارح وضع عشرة منها في كبريت فداكسند وليل احمر وعشرين وهي الليلة التي فيها  
اوصيا الانبياء وفيها رفع عيسى بهم ودفن موسى عم وثلاث وعشرين في ليلة القدر **قول** غسل التوبة سواها كان غرضه في التوبة في  
يكون عن ذنب الدين قد بوجبه الفسق والكفر وقد لا بوجبه ما كاصغره ان لا يصير عليها ومقتضى الجوارح عدم الاستنجاء عن ذنب لا بوجبه صفا  
والنصف بجملة وانما وقع الجوارح هكذا للنية على خلاف بعض العامة حيث وجب غسل التوبة في كل ذنب ولو كان غرضه في حصول المزاولة وقوله وصلوه  
الطاهرة المختص بالمراد بها الصلوة المختص التي ورد النص باستحبابها الغسل بها لا يطهر صلوها الطاهرة لورود النص فيها بانواعها ما يباح في الغسل  
وسنها ما لم يرد فيه وكذا القول في صلوها الاستحارة **قول** ما يستحب للغسل في المكان يقدم عليه ما يستحب من ذلك غسل التوبة لوجوب المباداة بالادوية  
الى رتبة المصلوب في الروية مع السعي في الاستنجاء في اخرها الغسل واما غسل الفطر في صلوها الكوفة من منوطه بغيره في السعي في التوبة في الغسل  
فلا يفتي عليه انما خرج عن الفعل استثناءه ايقم غير جدي به وهو مقدم اشبه **قول** في الجملة غسل مندوبة الى الاصح في ذلك لعلها مطر وخصوصا مع انضمام  
الواجب اليها الرواية وادارة قوله لانه عام الدرس في السعي لانه كاف في الوجوب والاستحباب كما يقتضيه طلاق العبادة بل السعي في الروية والتمسك بالاستحباب الغسل  
ولا فرق بين مصلوب في السعي وغيره **قول** غلوه به من الغلوة مقدرا الوهم من الراي المعتدل بالادلة المعتدلة والتسهيل بكونها وكذا في العامة من الاستحباب  
والاستحباب والعلو والهبوط وغيرهما مما يمنع نفوذ البصر اطلاقا على ظاهر الارض والحزنة بكون الزاء المعجلا والسهولة ويجب اغارة هذا القدر من الاستحباب  
بحيث يسوغ الى رض التي حوله وهو المراد من الجهات الاربع ولو اختلفت الارض بالسهولة والحزنة فوضع الحكم بحسبها ولو علم عدم الماء في بعض الجهات اسقط الطلب  
بين او قطع فاطلب بجوارح استنابة فيه بل قد يجب لو باجره ويستلزم عدالة التائب كان الاستنابة اختيارية ولا يجب الاستنجاء في كل موضع بل يطلب الزاب  
لو فقه حيث يجب التيمم **قول** ولو اختلفت الارض في ضا الوقت اخطأ وصح فتم صلاته المراد بوضوء الوقت عن تحصيل الماء والطهارة في الصلوة ولو كان  
فلو امكن تحصيل الماء وادرك ذلك لم يصح صلوته هذا اذا لم يجد الماء بعد ذلك في محل وجوب الطلب لغلوا او مع استحبابه بالادوية في ذلك والادوية في الغسل والادوية  
وان كان عدم الغسل لولاها من وجبها مع عدم مكان تحصيل الماء حين التيمم **قول** لا فرق بين عدم الماء الحذر بذلك على بعض العامة حيث حكمه ببعض طهارتها  
الماءية والتيمم في الاعضاء المختلفة **قول** بغير ضرورة في حال يمكن ان يرد بالتحال ما يقابل الماء فلا يجوز ان لا يشرع في خوف من الضرر الموقوف لعدم العلم القاطن  
الوفد ولا مكان حصوله في غير البقاء ولا شفاء الضرر والاول ان يرد به حال الكلف كوزن الدم عوضا عن الغسل اليك لم لا يستقبل بغيره  
حصوله في غارة **قول** لو اضرعا تمتد المعنا ومقتضاه عدم الفرق بين المحجوز عنه فيجب التيمم بما يمكن وهو كذلك لوجوب تحصيل شرط الواجب  
المطهر غير يقيد ولا من الرضا في التيمم ماء الوضوء بالف درهم **قول** ان تجاوزا لثلاث اوسباعا وكذا الوضوء من فروع لفاتحة سواء في ذلك الذكر والانثى وكذا  
الغرض ان لا يحذف على البضع لو تجرد خوف عن سبب وجب له بل مجرد الجنب في كل الاشراك في الضرر بل بما ادى الى الضرر في ذلك الغسل الذي هو اوفى من كثير  
مما يسوغ التيمم لجله اما الوضوء الذي لا يشترط فيه فلا **قول** في ذلك الوضوء في حال السعي وان لم يكن من اللص والتبع ويمكن ان يرد بالقول من  
الوضوء السعي في الاداء على النفس في التيمم على الماء كالماء مستوع للثيمم لا فرق بين كثير الماء وقليله والفاضل بينه وبين الادوية في الماء لا يكثر في الماء  
الضرر لا كون الخاص في مقابل الماء فالاول هو التوابيل في غارة اختيارية في الثاني العوض وهو منقطع لان اراد المال للضرر غيره طلبا للماء ولا خلاف في وجوب  
التوابيل **قول** ما لا يضر من الخشونة المشوكة المختلفة الناشئة من استعمال الماء في البدن لا يضر به وبتبانه في تفتق الجلد وخرجه الدم  
ويبقى يقيد بكونه فاجتا الفل ضرر ما سواه ومجمله عادة والمرجع فيه في باق المرض في ما يجده من نفسه والاختيار عار فقه او من يظهر ضرره وان كان

فاسفا او كما قال ابن سينا **قولهم** خاف العطش ان يستعمل في الحال وفي زمان لا يحصل منه الماء عادة والمراد عطشه وعطشه عن من  
النفوس المحنة التي لا يهدأ الا بالمشقة كاشام جوارحه له ولغيره واذا كان بعد اللذخ اذ لم يرد بجمعه في الحال **قولهم** لا بالاشياء او كان فساد الشجر  
التراب **قولهم** بارض التوت والتوت قبل الاجزاء لا بعده لا بالخاف فاما ما بعد من قوله ويزاب الفرس وهو الملائم للنبات لا صلا عدم غاطسة شجر التوت  
نعم لو علم ذلك كما لو كان التوت لا يضر لخلطه بالحم والعظم الطاهر من البصل مع انه لا كما قوله وبالتراب السهل المرابية التراب المتجوز والمفتا  
عن محل الضرر بنفسه او بالنفس لا المضر وعليها جماعة كالماء المغرقة **قولهم** ان سئل ملك التراب حد الاستئصال ان لا ينفذ الخيط ويصعد على المنارة  
اسم التراب القبر قوله وهو كونه بالبحر يكون البناء وكثرة ما في الارض من الماء النشاز في طائر لا يعلوها الملح ولا يخرج من بين يديه وبما صغر تراب الارض التي لا ينفذ  
لكن يجرد **قولهم** بالارض ضم الروم وهو ما على من الارض وعطف العواطف عليها **قولهم** بغير تربة ولين تربة او عرف التربة  
بالتربة لكونها مظنة للعباد لا لبيان الاحتياط لو كان بعد شاطئ نحو ما يجمع لغيره ثم به ويجوز تحريك التربة باعتبار راحة الاجتماع واستخراج التربة فينبغي  
وجهها الا ان يثبت التراب بالضم فيفرض على الصلوة ولو فرض عدم الضمان على المذكور انما هو التربة عليها وبشرط كون الضمان من جنس ما يصح التيمم به  
كعب التراب **قولهم** مع فقد ذلك التيمم بالوجه انما يمكن تحريمه ثم الضم عليه الا قدم على غير المذكور وبشرط كون كل الوجه مما يصح التيمم عليه  
قوله لا يحوط المتع المتع مطر بل ادعى عليه الشك في الاجماع والتعريف الضيق الظن ولو بين السعة في الجبال عادة **قولهم** ثم يجمع التيمم من مكانين  
الراس للظرف انما يرد به تصانعه راسه من الخلقه فغيره كما عليه المراد بظرف الا على وجه صحيح البصيرة ينبغي مع الحاجة ان لا يرد  
جزء من غير محل الفرض من تراب البعد وكذا في البدن **قولهم** ظاهر الكعبين صدهما ان يفتح الزاوية وهو موصل طرف الذراع في الكعب قوله ولو تيمم على  
بدنه بحاسه صحيحه لا منافاة بين جوار التيمم قبل ازالة الخائض بين جوارحه ضيق الوقت جواره لان المراد بغيره عكس فانه على الصلوة وشربها  
التي من حلقها التيمم وازالة الخائض فلا فرق بين تقديم التيمم على الاول والاخر وهو لا يجوز التيمم من غير التيمم على الصلوة والعمل على اذكار قوله وفيه  
بمنع ظاهرا لم يجمع على الخروج فينبغي منع الخروج للاضطرار عما لو كان مانع من الخروج خوفه من الجمع مع امكان الخروج بسهولة الزمان ضيق الوقت فانه  
لا يجوز التيمم بالخروج وصلى الظهر بالطهارة المائية ان فائدة الجمع **قولهم** ان وجد هو في الصلوة قبل رجوع الفولة وهو الاظهر هذا هو المشرك ولا يجوز  
للدخول الى المنزل لانه في معنى ابطال التيمم عن خصوص ما مع ضيق الوقت ولو انفق عدم الماء قبل الفراغ من الصلوة فلا يصح عدم وجوب العبادة اخرى فالم  
يحدث ان لا يقيم التيمم من اكلها ونقص التيمم بغير وجوب الماء ولا فرق في ذلك بين الفرض والنفل **قولهم** يشيع ما يشيع المظهر بالماء خالف ذلك بعض  
الاصحاب اضع من سبناخه للشيء المساجد للتحية لم يوافقوه نعم ولا جبا الاعراب يسهل ويلزم ايضا تحريم الطواف له به لا سئل ارمه للشيء المحذور  
قوله ثم يكفيل الصبيد عشر سنين من غير قيد البعدا معتقده فلو اراه العوالم الاحبال بالخطا الموجب لا تغزاه وقول الصانع الله جعل التراب طهورا كما  
جعل الماء طهورا واخرها وان ابا الصلوة المشقة بارتفاع الاضطرار الا كبريل لم يباخرها بطريقا **قولهم** لا الفضل لم يخصص التيمم لو كان  
الماء مبيد لا يندو وشبهه بغيره من الخبث فلو دفع الى غيره لم يجوز ولو امكن الجمع بان يوضأ المحدث ويجمع ماء ثم يغسل الخبث الى بدنه عن نجاسة يجمع  
فانه يغسل به المستحار فيوجب الجمع ولو لم يكن الماء الا للحد خاصة فهو اول لعدم بغير الطهارة ولو لم يكن خبث لم يكتف بالحد ولو جامعهم فاستعمل  
ينبغي الحكم لان حدثه من نجاسة البنية حدث الخبث في تقديم التيمم على الغسل لو جامعته نظر من عدم الضرر ضعف حدثها ووطئ الذكرى فينبغي كذا  
الاشكال لو جامعته التيمم من الخبث غنى التيمم وكذا بغيره في الطيب الاحرام ولو لم يجمع العطشان **قولهم** انما يمكن استعمال الماء بنقصه في  
ظاهر التيمم ادعى استغفار النقص متى ما لم يتكبر من فعل الطهارة المائية فلو نلف الماء اوضع من سئل ان يغسل يمان يتكبر من فعل الطهارة  
ينبغي عدم التكليف باستعماله فكيف لا عن هذا التيمم لا شراط نقصه يمكنه من البدل ولم يتحقق قوله من كان بعض اعضاءه مريضا لا ينعصر  
الطهارة معنى البعض المتغير يغسل بعض اعضاء الوضوء ويجمع بعض التيمم ورد ذلك على بعض العامة القائلين بذلك واعلم انهم ذكروا في الجواب  
لو عتصوا كما ملامع عليه ولا ينقل الى التيمم والجمع بينهما ما هنا بعد مسح العضو المبرض هنا ولو على الجبر كما دل عليه قوله ولا مسح وان كان اللفظ  
محلا معنى اخر وهو عند مسح العضو المبرض اذا كان مكوفا العضو المبرض كان مكوفا في الوضوء كقدم الراس وظاهر الفد كمن وفره وانما لا ينظر  
لو لم يكن الكبر والحرج جبرا او وضو ينقل الى قوله اذا نضر بالماء ولا ينقل الى التيمم والجمع بينهما ما هنا بعد مسح العضو المبرض على الكبر والجمع بينهما  
عضوا كما لا يخفى هنا دليل قوله هذا اعلا ما قوله **قولهم** يجوز التيمم لصلوة الجنازة مع وجوب الماء الجنازة في العتبة اذا جازت الجنازة وخشي  
فوتها مع طهارة الميت وانما عدم انتفاء ذلك بل ادعى عليه الشك في الاجماع وبصحة الامر بالطهارة والرواية ولا يتجوز هذا التيمم البدل **قولهم** اذا كان  
الحوائض من سائل المراد بالنكر هنا الدم الذي يجمع في المعروف ويخرج اذا قطع تيممها بسائل من فوقه ويقابلها ما لا نضر له وهو الذي يخرج معه  
نزحها كدم السيل **قولهم** كالجلا وهو الجوان الذي اعتك عدة الاثنى عشر خضاعة بغيرها كحمه والمخ في ذلك العرف في حكمه موطأ الشافعي  
قوله وما كان من ذلك الجوة جلته عشرة اشياء العظم ومنه في الظفر والظلف والقرن والمخاف والشعر والوبر والوضوء والرجل والبصل والكعب  
الفتر الاعلى والحويا الا في كبرية التيمم وفتح الفاء مخففة وهي كثر الشكلة فلان اكل **قولهم** فيل يظهره هذا ان يوقف قطره على الصلوة  
كان طاهر بغيره كانه مذهب المعصوم بغيره على ذلك ان يهدم عنه في حال الجوة ليقبل مع فطره بالسبيل الذي غسل له ويندخج بغيره

تفسير

مخبر

المقودة

اعانه

لاصح







مندرج مع بحث شي آخر لا صوب جعل لاف م سعة كاصنع لخير في ادخال صلوة الاموات فيها الشار باخبار وقوع الصلوة عليها بطريق الجففة  
وفيه بحث والمرد شبه النذر العبد الممنوع من العمل على الغير ولو باستجاره او بالاحباط والعقبات فالأولى كونها من اقسام مع الجمال احيانا في الوضوء  
العقبات الاخر **قول** يسطون كل باعته في السفر وكذا في الخوف قوله اربع وثلاثون ركعة على الاكثر في الروايات وكذا في غير الشك انها ثلث وثلاثون باسقاط  
الوتر وسبع وعشرون باسقاط الوتر وسنن نافله العصر والركعتين من نافله المغرب زيادة ركعتين للظهر بعد ما ركعتين للشاء قبلها وركعتين عشر  
باسقاط ركعتي الشاء ان كانت قبلها واخلاق الاحياء فضل على الاختلاف في المؤكد في اصل الاصل **قول** عبد الشاء ركعتان من جلوس بعد ركعة من قيام  
ويجوز فعلها من قيام بخبر ايمان بزخا لدغ الصائم ويصلان ركعتين ايضا بعد ما ركعة باعتماد كون ثوابها ثواب ركعة من قيام وغيرهما الا انها بدل من ركعة  
من جلوس ان هولاء اصل منها والركعتان من جلوس محدودة باو واحدة من قيام وحكمها بعد المعقبات بعد كل صلوة يريد فعلها بعد الشاء وفي تقديرها على نافلتها  
ومضا او باجرها ما عدا وجهها **قول** الوتر على الاظهر هذا هو الشك بل ادعى عليه ان يرد على الاجماع وفي حكم السفر الخوف **قول** لا الوتر صلوة الاخر  
صلوة الاخر اربع عشر ركعتا كالصبح والظهر كيف يرتبها وفيها يوم الجمعة عند ارتفاع النهار ولم يثبت لها طرقة لاختلافها الا ان احدث السنن يتابع فيها  
قوله ويجوز الظهر من ولا يفقد اذا انها المغرب اذا انها محالة المصل في ذلك الوقت باعتماد كونها وضعا بطبيعا ووسعا احاطا واما في غير ذلك من  
الاحوال لكونه عند دخول الوقت محددا عارضا ومنظره من غير ان يفسر بالمعنى من وقت الخوض بالبرية في ذلك مضى فتاها المصلي المعين مع ادائها من ابطها  
حتى لو فرض كونه في حال الشدة بالخوف ولا يدخل عليه الوقت جامعاً للشرائط فوفى بالاختصاص بالبدن البه فدا صلوة ركعتين عوض كل ركعة لشيئا اربع مع  
بضائف لها وقت ثلاثة ما يخرج لافيه من الاجزاء البنية من وقت الاختصاص في كون مثل الاحباط وسجود التهم هو من وقت الاختصاص انظر **قول** ما بينهما  
متشكة معنى الاشتراك في المكان وفوق كل واحدة منهما في الوقت للشر على وجه وان كان لا في قبل الثانية مع العلم ونظم فائدة الاشتراك مع الظن والعتبات  
كاستدراك **قول** بعد اربع على تقدير كونه حاضرا ولو كان في ارضه فدا ركنين كما في قوله بعد اربع اذا انها كما صنع غيرها كان اول قوله المصلي في الاق  
اي المنشر الذي لا يزال في زيادة والمرد بالاقول هذا ابره عظيمة مؤهولة بفصل بين الظاهر والباطن من الفلك فظانها سمكت الراس والرجل وانتشار الحجر  
فيه بجاذبية لينة لما فيه بامير الاندثار وفوقه لا ينفذ **قول** يعلم الزوال بزيادة الظل بعد بقضائه بناء على ما هو الواقع في بلاد المصير بدل قوله بعد على  
الشمس الى الحاجب الايمن او يبنى على الخالب في البرج المسكون لو اريد بجمع القابضة زيدا وحده ثم بعد عنه كما صنع غيره وجمع العلامة من ظهور الظل في جبا  
المشرق وعند اخراج خط نصف النهار واعلم ان حدوث الظل بعد عدمه يتحقق في بلادها ويحضره الليل الاظم او ينقص عنه لانه اطول ايام السنة وفيه مكره وصنفا  
كما قبلنا من **قول** يعمل الشمس الى الحاجب الايمن ليشبيل القبلة اي قبله اهل العراق سوا وفي ذلك الموضع اربعه لكونه يعلم الزوال بهذه  
العلامة لا بعد مضى زمان طويل من اول الوقت فان قبله العراق يعمل عن خط الجنوب نحو المغرب كما سلكه واضبط من ذلك ليشبيل نقطة الجنوب باخراج  
خط نصف النهار فيكون قبل الشمس الى الجانب الايمن لانه الزوال **قول** قبل بقاء الحجر المشرق فيتحقق ذهابها باتجاهها الى جهة من الراس  
وهو دابر نصف النهار وهذا هو علامة سقوط القرص في الافق الجففي كما ان ظلها يكون قبل روضها الى العين يمين وقد ثبت على ذلك الاجماع  
الباقية اذا غاب الحجر من هذا الجانب فقد غاب الشمس من شرق الارض وغيرها ومنته على الصنع **قول** المائل بين الفتي الزايدة الظل الاول وقبله  
مثل الشاخص المار بالقي ما يحدث من ظل الشخص بعد الزوال والظل واحد من قبله والمرد بالظل الاول البناء من عند الزوال فان البلد مني زاد عنها  
عن قبل الشمس وكان الشمس في البرج الجنوبي يعني الشخص عند الزوال ظل شماله فاذلة الشمس لجهة الزيادة واعتبار المائل بين الفتي الزايدة والبناء  
من الظل بعد انحالفه للنصوص مستبعد جدا فان ذلك يجب خلاف الوقت على وجه يكاد ينضبط الا مادام الاختلاف بالنزاهة والنقصا كل يوم وقد  
ينقص عنه اصلا فلا يتحقق المائل فاحكامه المصنوع فاولاهو الاجود والمرد بما تله الفتي للشخص زيادة على الظل الاول الذي في الغلبة للشمس وكذا القول  
في المثالب والاقسام **قول** قبل اربعة اذما للظهر فزمان للعصر المار بالقدم هنا سبع لشخص والمرد ان الزيادة من صا غير اربعة اشيا الشخص  
خرج وقت الاخبار للظهر معنى صار بعد الشخص سبعة خرج وقت العصر **قول** هذا الخبر وما زاد على ذلك يفرق وقت لذلك لا هذا كما يهتد  
المسافر والطاعة الذي يهتد فونها ومقتضى هذا القول ان الصلوة بعد الوقت المذكور للمحتاج بصره فضا وهو ضعيف **قول** عند ان ذلك كله للقبضلة  
استدراك في جميع ما تقدم من قوله وقال اجزوا الى اخره وهذا هو الشك واعلم ان ما صال للقبضلة والقبضلة وغيرها ان الظاهر لا يخرج عن مثل اخبار العصر  
لا يخرج عن المثالب ولا يضر جميعها قبل توالي اجماعنا من الاضطرار لاجز العصر المعنى المثل واما العزف لا يخرج عن هذا الشك كما لا يقدام لاشاء  
عليه ولا يجمع بينهما في وقت واحد كما يمكن ذلك في الظاهر فاما **قول** قبل اذما وقت الاخبار بامان المرد بوقت الاخبار واما من مثل للظهر لا اربعة  
الاقسام والمثالب للعصر والتمار في ظاهر الاحكام ان هذا الوقت لاجمع للمائل فني في الداء فيه ولا يلزم الفرضية شيئا منه يحمل استثناءه في الفرضية  
من اخره ابتداء للقبضلة الواجب في وجها من خلاف المانع من باخرها عند اخبار اول الخط في النافلة اسم **قول** فان خرج وقد يلبس لو ركع ولم  
بها الفرضية محقة بتحقيق ركعة باكمال سجودها وان لم يرفع راسه من ولم يرتجفها الاقتصار على اتمام الجري فيها كراهية الجهد وحدها وينبغي لجهة  
الكوع والسجود ولو ماري الخفيف للصلوة ما ابقى اثاره على القيام نظرا لاطلاق الامر بالخفيف عدم النظر في كمال القبضلة وزيادة الافعال فضلا عن  
الهيئة ومن العمل على المعهود كون الجلوس اخبارا على خلاف الاصل **قول** لا يجوز تقديرها على الزوال الا يوم السبت زيادة نافله اربع ركعتان فمضاه

كتاب الصلاة

لجميع عتبت والافضل فيها السائل استقر اجابته هو ان كانت رها على وجه الارض كمالها وروها واستندت رها واستندت في انما قبل الزوال  
 وكذا ان ركد ودون ناجز المشكوك وجعلها بين الفرضين ويجوز بقاها باسرها على الزوال وناجزها عنه مفاد على الفرضين او مؤخره عنها او  
 او منوطة او باليقين ويتوكل الجميع نوافل يوم الجمعة ولا يخص زيادة الاربع بها اذا صليت الجمعة بناء على ان الساطح وكذا ان يستحب ان يان بدلهما  
 والنافلة ضعف الفريضة لاطلاق الاحكام الاخبار **قول** لم يكن على النافلة اجمع بدأ بالثلاثة بالفريضة هذا اذا كان العروج قبل الشروع بان لا يكون  
 قد صلى منها شيئا او صلى ركعتين لم يشع في الاخرين اما لو خرج أثناء ركعتين ايها ما شاة ذلك الادلة بان الاخرين لله في ابطال العمل **قول** لا يجوز  
 فيها على الانتصاف الا لما فيه جنة او شاة بغيره وطوبى رأسه فقلها اخاف الله والجنة وعزها جنت بشق العسل وعين من من والاعذار  
 المراد بانه لا يخلو من الاحد عشر بقصد في بيته النجس ولو نوى الا اجمع واول فقهه بعد صلوة العشاء **قول** لم يكن للناس بها اربع تحفظ الاربع لاجل  
 السجدة الاخرة من الاربعة **قول** ان كان ليس اربع منها عطفه بالحد وحدها مقصدا على الاقل في الادكار ولا فرق في الاتمام بين ان يكون للآخر صلوة  
 وغيرها ومن جعلها التسعة الزيادة كما في قوله ويجوز ان يصليها قبل ذلك بعد صلوة الليل ويصلي ذلك بالديناسين ليس بها في صلوة الليل قوله  
 يصلي النوافل ايا لم يدخل وقت فريضة بناء على عدم جواز النافلة لمن غلبه فريضة والاصح الجواز ما لم يصلي بالفريضة ويستحب ما حكم به المصنف النافلة الزائدة  
 قبل الفريضة كنافلة الظهر **قول** فله مضى مقدار الطهارة واذا الفريضة جعلها فاضلا لها هذا مبني على الغالب في جوازها في الشرايط غير الطهارة  
 كالسجدة وحصول القبلة وغيرها والا فالشرايط اذ والصلوة وشرايطها المفقودة بعد دخول الوقت ولو لم يكن مستترا ايا يصح مع الصلوة فلا بد  
 من مضى قدر ما يسببه مضى الى ما ذكره ان لو كان منظره مضى مقدار الطهارة والمبشر اداء الفريضة فعله خفصه فله يمكن الاخر لها في نائيه  
 الواجب في ذلك الوقت فلو كان في مواضع التجنب بين الفضة والائتمام ففي الوجوه مضى مقدار الصلوة فله فلو طول زاده على ذلك فمضى الى ما ذكره  
 وجب القضاء وحكم وسط الوقت حكم اوله وكان عليه ان يذكره لتبصر الا تمام ثلاثة **قول** ان اذ را الطهارة وركعتين فريضة لزم اداؤها الحكم هنا كما  
 تقدم من ان الفريضة المعبر بركعة بعد فعل الشرايط المفقودة المفقودة سواء في ذلك الطهارة وغيرها وبطل في استدلاله الوجوه فلو ما جع بالصلوة  
 من المانع فلو عجز عن الجنون مثلا بعد مضى مقدار ركعة من اخر الوقت بحيث لا يمكن اكمالها قبله لم يجز القضاء كما في عروضة في اول الوقت لا يستحالة التكليف  
 بعبادة في وقت يفسد عنها وهذا يحصل الفرق بين اول الوقت واخره **قول** يكون وقتها في الجميع الاظهر لعموم قوله من ادرك ركعة من الوقت فقد ادى  
 الجميع ولا شك في ذلك الجميع مؤد ذلك انما هو حكمه وقيل يكون فاضلا للجميع ولما ادى من الركعة الاولى فظاهر لو فوجئ في الوقت واما الركعة الاولى  
 فلو فوجئها في اخر الوقت وهو وقت الركعة الاخرة فقد وقعت عجز عنها اية وقيل بالوروع اعطاء المادفع الوقت وبعده حكمه والخبر حجة عليها  
**قول** ولو ادى ركعتين ركعتين قبل الغروب لزم الفريضة مثلها ما اوردك فله ما قبل الانتصاف الا اذا ادرك فله اربع وان كان في العشاء ما اركعه  
 لا خصاص العشاء من اخره بقدر ما **قول** الصبي المخطوع يوظف الوقت في قولنا استأنف بناء على ان عباده بمرتبة لا شربة فلا يوصف بالصحة  
 والفتا ولا فرق في ذلك بين الطهارة والصلوة فلا بد من اذوال قدر الطهارة وركعة الابن على نافلة استجبا با ولا بد من ركعة من اهله الذين بالبلوغ  
 فتشكل اكمالها الانتفاء البهني وتشرى لانه بالنسبة لهذا الوقت في حكم الصبي وللمتي عن قطع العمل الذي قد استحبنا المنص عليه **قول** في زفقد  
 العلم اجتهده في محصيل الوقت بالامانة المصنعة له ولو طنا كالأوزاد في الصغرة والدس غير عيلا ولا فرق في ذلك بين الاعرج والمموج من العلم بجعل ختم  
 عنهما ويجوز لمن غدا عليه العلم الرجوع الى العدل العارف المجز عن علم والالتوازي العدل ولا يجوز مع امكان العلم على الله قوله ولو قبل العلم لم يعد  
 الاظهر في الفقه ذلك لاجتماع من الاحكام بحيث شرطوا في صحة الصلوة مع الاجتهاد فوجع جميعها في الوقت المشتمل على العادة المصنوع ويجب تقديده بالقول  
 بوجوب العلم والامانة من يقبده بدخول الوقت قبل كمال العتد **قول** عدل بنبه ما ذالم العدل ممكنا يتحقق الامكان بعدم الركوع لركعة اذ  
 على عدل المعدول لها ما لم يركع في الثالثة او مغبرا ما لم يركع في الرابعة ولو كانتا متتابعين عددا فاعادول ممكن فاهم الصلوة ومعنى المعدول ان يتحول عليه  
 ان هذه الصلوة مجموعها ما مضى منها وما بقي في السابقة المصنعة مؤداة او مضى منها الى اخر ما يعبر في البتة واخرها باليومين عجزها من الصلوات الواجبة  
 خاصة كانت وفائدها بالفتوى كالعبادة والاباء والخاتمة فاتها لا يرب بعضها على بعض بالاصالة وكذا في ثبوتها لا يرب بينها وبين اليومين  
 المشتمل **قول** لا استأنف للمنية الى السابقة بعد اكمالها هو فيها ان لم يكن اكمالها ويغفر اليه يرب للثبوت في ثبوت السابقة من ثبوتها **قول** ذكره  
 النافلة المنداء المراد بالبناء ما يخرج عن الانسان من النوافل التي لا يسببها مسقطا ولا مغفرا لهذه الاوقات ومعنى كراهه العبادة في هذه المواضع  
 ونظائرهما كونهما خلاف الاول في نقص ثوابها عن فعلها في غير هذه الاوقات لا كراهه المتعارفة واعلم ان الكراهه عند الطلوع عند الان يرتفع وتذهب  
 الكراهه وبسبب شعاعها والمراد بغيرها مكلها الى العزف هو اصفر رها وعبد الكراهه الى انها التحم المشقة المراد بقاها انها رها وارتفاعها و  
 وصولها الى دائرة نصف كنهها والعلوم بانها نقصا الظل وهذه الثلاثة تغلق المنهي فيها بالوقت **قول** بعد صلوة الصبح والعصر عند الكراهه  
 بعد صلوة الصبح الى طلوع الشمس بعد العصر الى الغروب فيبطل الكراهه من الفعل الى الوقت قوله ولو شاة ربع الليل بل يستحب الاجاز ولو شاة الليل  
 ليعجز محمد بن مسلم لاضل المغربي في اجمعها وان هبت ثلث الليل يجمع بفتح الهم واسكان الهم الشتر **قول** حتى يقطر السقف وكذا يستحب ياخر العصر  
 بغير ظل حتى مثله قوله حتى ياتي بناقلها ما ذكره ابو خرا الصبح حتى ياتي بناقلها ان لم يكن قد علمها على الفجر قوله والشيخ خاضه بوجز الظاهر والمغرب الخاخره فقلها

الطهارة

يرتفع



المقدمة للظن ان المراد بالامارات هنا ما هو المذكور في كتب الفقه لتجصيل المسئلة كالتجديد ونحوه فان تلك المقدمة للعلم بالجهة اذ حوت على وجهها بل المراد بالامارات ان  
المقدمة للظن الرابع الاربعة ومنها ان العزوم نحوها مما لا ينضب طغالبها فانهم جوزوا العزوم على ما عندنا من غير ما من الامارات المقدمة للعلم بالجهة كالنكاح  
اما الرابع فاما يكون غلاما عند تحفيها ولا يكون شقيقا لغير الماهر صغر في طابعها واما اذا فاتها الامع العلم ببلجها ان الاربعة ومعه من يتخفى عن الاستدلال بها  
اما الصنف فان يكون له سبع من شهر فله العزوم او في زمانه ما عندنا من بلجها الاربعة عشر من نصف الليل وبلجها العادي واغني عن العزوم ان ذلك  
كله فيجب لا يفتقر على وجه احد الاختلاف في كل العزوم ولذلك شرط العزوم على ما يفيد العلم ان الثانية كما في **قولنا** قبل اجتهاده على ما في وهو عندنا  
المراد بالجهة هنا العارضا ببلجها المذكور في كتب الفقه وغيرها ووجه الفقه وجان خبر الغرض في نفسه يكون المصلي او من اطراف الموضع يضعف  
الرجوع الى الغرض فيقبل الاجور لتجصيل المسئلة مع مكان الاجتهاد لو كان الخرج من غير علم الخرج فيقبلها على اجتهاده قوله فانه كانه قبل الاجتهاد وهو قبل الاربعة  
وجوب الصلوة الاربعة لفقد شرط التقليل ونحوه ثبت عندنا في الفاسق فضلا عن الكافر **قولنا** بعد على ببلجها البلد اذا لم يعلم انها بنيت على الخطا ببلجها  
البلد يشمل المصنوع في المساجد والقبور والطرقات وغيرها ولا فرق بين البلد الكبير والصغير والادام فيه للجهل الذي هو في بلد المسلمين ولو وجد في ارض بلدا  
يعلم اهله لم يخبر العزوم عليه كما لا يجوز العزوم على القبور المحيطة والحجاب في النصوص في نظرنا لا ندر في راسي بلجها ونحو الفقه والفقهاء المسلمين في غير  
المصلي مع وجود ببلجها البلد بنيت ببلجها والاجتهاد فان اجتهاده في الخطا ببلجها في البناء من الناس وجب المصلي له مكان الخطا ببلجها على الخطا  
الكثير كما وقع في كثير من ارضه الى الخلق في جهه كامله لم يخبر المصلي به هذا كله في غير راسي بلجها في مفسد كسب يتيه ومسجد كوفه ومسجد بصرى وان كان  
ناصبه غير اهله او مبيتين لا يرضون فيه كانه في جهه فلا اجتهاد في هذه المساجد ونظرنا في عدم جواز الخطا على العزوم **قولنا** من لم يكن متمكنا من اجتهاده  
الاخي يعول على غيره فيقتضي الاطلاق عدم الفرق بين من كان غائبا بالاداء لكنه ممنوع منها لعارض كغيره ونحوه او جاهلا بما مع عدم الفهم على العلم كالمجاهد  
عند من هو الوقت لا يفيد عليه فضلا كما لا يخفى فيقبل الجميع مع تعدد الاجتهاد والحكم في الاخي جدي في محله في غير خلاف والذي ذهب اليه الاكثر في حصوله  
الى اربع جهات والتمس في الجاهل غير الفاد على العلم جواز التقليل كما ذكره في مسامح التقليل وجب فيقبل العدل العارف ببلجها البلد الخرج من قبل اجتهاده اسوة  
كان الخرج رجلا وامراه حر الم عبدان فان ذلك نوابي لا خافه ولا التمهاده ولو امكن تجصيل القبلة بخلاف نحوه فدم على التقليل وكذا لو فاد على الخرج يكون الجدي  
على الموضع لعين فدم على التقليل في اصل القبلة **قولنا** من فاد العلم والظن الخ يدخل في ذلك اعني ان المجدد من يبيع لتقليل والمراد بالصلوة الواحد  
فلو اجتمع فرضان في وقت لظن من لم يخبر التشرع في كتابه حتى يصل الاولى الاربعة لحصله من البراءة من الاول عند التشرع في الثانية كالصلوة في التوبين  
احدهما الخرج فيصل الصلوة الاربعة جهات ببلجها مرة واحدة عند انقضاء القبلة ويجوز في الاربعة كونها على خطين فيقبل من وقع احدهما على الخرج فيقبل  
عنه ما اذا باق فانه لانه المفهوم منها المع حمل الاجزاء بما هو اوسع من ذلك بطر الصلوة الاربعة في جميع صلواته حتى الجاهل وكذا فيقبل المبتدئ وحفظا  
ودونه وكذا الذبح **والظن قولنا** على الرحلة الا عند الضرورة كما في صلوة المطاردة او المزاولة من الزوال والخوف غيرها من الاعذار ويجب تحريك الاجزاء  
القبلة فالاربعة عند تعدد هذا في غاية با في الشريط والاركان يجب الا مكان والاختلاف بالدين عن القبلة في جهة غير الزل الاخر عنها العزوم فيقبل مع تعدد  
مقطع الاستدبار كما سبقت فيقبل لان كان جهات ارباعا والاركان في جهات ارباعا مع تعدد استقباله ولو بالركوب مقلوبا ولو تعارض الركوب المنة فدم اكرها استبقا  
للتريط والاركان فان شاعوا في جهات ارباعا **قولنا** كذا المنظر الى الصلوة ماشيا ويجوز عليه لا مضطرا على ما سبقت في الحاجة كما يجب في الركوب الخرج وان  
الخاصة في الغزو عنها التوبة وبدنه يجب الا مكان قوله وهل يجوز لغيره على الرحلة اخيرا او قبل ان يركب لا وهو الاستسنة هذا هو الجواب لصحة عذر  
عن الصلوة لا يصل على الذبابة لغيره في بعض ولا في بعض المفعولة والمطلقة في حكمها التفتتة التحرك مع التمكن من كان يستغفر عنها ولو اضطر الى  
الصلوة فيها كما الذبابة في وجوب مراعاة الاستسنة واستبقا الافعال يجب الا مكان **قولنا** لما التوافق الافضل استقبال القبلة بها نظام جوازها  
الى غير القبلة اخيرا واطم الاصح انه مفسد على الماشي والراكب لا يخرجه ولا في جهات بين الحاضر والمشاو ويقسمان للركوع وتجوز راسه ما تم بالعزوم مع عدم  
امكان ما هو اتم منه **قولنا** فان زعموا على انه لا يماره وجدها والافضل الاعادة لا فرق في وجوب اعادته بين كون الصلوة واقعة في القبلة او لا في القبلة  
فيها دخول منها والاراد بالامارة بقوله على ما طعن في محراب سجدا وعلى شئ فيه من العزوم في جهته **قولنا** فان كان يخبر فاد في الصلوة فاضد ولا  
غادى الوقت وقبل ان يركب استدبار اعاد الخ المراد بالاستدبار ما فابلجها القبلة بمعنى كل خطا يكره في جهته فاد في الطواف الاخر استدبار ولو فرض  
وقوع خطا يقيم على هذا الخطا بحيث يحدث عنه اربع ذواتا فانه لا يخطئ الثاني خط البهين والبار ولو فرض خطا طرأ على الخط الاول لم يخطئ في جهتها  
مفترضا وعادها كان منه بين خط البهين والبار وخط القبلة وهو لا يخطئ في جهته بين خط الاستدبار وخط البهين والبار فهو محكم البهين  
والبار لا الاستدبار وانما كان كذلك لان الخطر الدال على عاده المستدبر مطلقا فيقبل من قبل القبلة وهو لا يخطئ في جهته كما ذكره وما اخذ المصنف في اعاد  
خاصة في الوقت مطلق هو الاجود لصنف الرواية الدالة على التفتتة **قولنا** فانما ان ينزل الغل وهو الصلوة فانه يستغفر على كل حال لوجوب الاعادة في  
الوقت او مطلقا ويغنيان فيقبل ذلك يكون الاستسنة بوجوب ذلك وكذا في اعاد او الاستغفار من استمر الاستسلام القطع القضاء والمفروض عدم وجوبه  
اذ الجهد للصلوة ثم مضى وقت احرى بان يجد عندئذ استغفارا في ذلك على الشرح وجب تحريكه مطلقا ما لم يعلم بقاء الامارات والقول بانها لا يطلب  
المبتدئين عند حصوله اخرى في سجده اذا سئل عن كماله اجتهادها او علم ان وقع خطا في اجتهادها لصلوة اخرى سواء كان في الثانية

يصل على

يجوز

الاول

فرضية واحدة

مشتبه

مع وجود كسبه

ذات

فدخول وقت الاجتهاد لا يلازم ان لا يعبأ عنه بقوله ثم دخل وقت آخرى حتى يحق من الذي قال لا يستعد الاجتهاد بعد الصلوة كما صنع غير كان  
 اشتمل الامر به **قول** هل ينقض استعمال اللحية الاجود عدم الافتقار لمط وان كره الصلوة بدونه **قول** لا يصح الصلوة في شيء من ذلك الا كان  
 لا يوجب كونه سببا للبحث عن اللباس يقتضي كونه من المنع من ذلك مخصوصا بكونه لباسا فلو كان غيره كالشراشيب الملباة على الثوب لم يمنع الصلوة منه وربما لم يمنع  
 قطع وعلى كمال الاستثنى من ذلك ان الانسان لو اذ الصلوة منه مفصلا وكذا مفصلا وهو البلوى به وحكم الكاظم بجواز الصلوة منه والظاهر عدم الفرق بين شعر  
 المصلى وغيره لا لطلافا لغير **قول** الحنيفة المالك والشافعية والحنابلة وان اربع نواحي الماء اذا رقت مائت كانت كالتك ذلكها الخراج من الماء حية وقد اجمع الاختصاص على  
 جواز الصلوة في ربهما الفالح من الامتزاج بغير الاراب والتغالب غيرهما لا يصح الصلوة في كل منهما مخصوص في جوازها في جملتها وجبها اجمعها الجوار لقول  
 الرضا اذا قل وبره حلقه وفادى ذلكها المنفعة يظهر في الجمل في الوبر والاجماع على جواز الصلوة منه **قول** يجوز الصلوة في وقت السجدة فانه لا  
 ماكل اللحم لا يغيره بكونه لا يوجب اللحم موقوف في الجرح الكاظم وكان المراد انه ليس بسبع باكل اللحم فيمنع الصلوة في جملته وفي شرط في جواز الصلوة في كونه لا يغير  
 والذباغ غير مطهر عندنا فالذكر في وقتها بين النجاسات والشافعية في غير ذلك ولا يغير بذلك جملته في السجدة على ما هو الاغلب انتهى ولا يشهد به  
 على غير خصوص فلا يصح **قول** لا يجوز لبس الحرير المحض للرجال اخرج بالمحض عن المنيح بغيره مما يجوز صلوة في جملته بطهارة بذلك لم يحرر في لبسه  
 والصلوة فيه جازان وان كان الخليلط عشا كما صح به المصنف العبير في المصنف الخليلط لا يوجب على الثوب ان يبرسم لعله الخليلط لا اضره جامع وجوا  
 بغيره من الخليلط ولا يوجب الخليلط في جملته بغيره ولا يجعل بطلانه في كونه من غيره بالعكس ويجعله مائة من غيره وحشو ما يفرز في ذلك كله لمحق المحض اخرج  
 بالرجل عن الصبي المراه واما المختفي في كل جمل هذا والعرض للبري برفع وان غابره في الاسم **قول** انما شئت على الاصح في حكم الاقرار في الشريعة اذ لا  
 بعد ذلك لئلا وكذا التوسد عليه **قول** يجوز الصلوة في ثوب يصفى بان يجعل في راسه لا تمام ولا يلا حول الزنود وكذا يجوز للبدن منه وهي الجلبا  
 روى من النبي صلى الله عليه وسلم كان له جملته كروا في البنية في جملتها ما كفوفه بالديباة قد رتبته عن ذلك اربع اصابع مضمومة من تسو لظافة قوله التوسد عليه  
 لا يجوز الصلوة فيه مع ستر العورة به ومثله ما لو قام توفرا وسجد عليه ما لوله بكن سائر اركان الغصون في ثوب كالحام فالاول انك ولخا والمصنف في الغص  
 الصحة لتعلق انتهى بما خارج عن صلوة وغيره **قول** ولو اذن من غير الغاصب على القطر اذ بالقطر هنا ما قبل الغاصب كاذن لكل من يظلم  
 فيه واما لم يدخل الغاصب في الاطلاق والعمول ظاهر الحال المستفاد من الغاصب من الغاصب على الغاصب جوب وخذله وميل الفرس عن شاحته  
 من ذلك يجوز هذا الظاهر له الخصص لفصل العمود وقد تقرر في الاصول جواز الخصص من غصن فصل عطف **قول** لا يجوز الصلوة في ثوب يصفى  
 كالتكنا هو بضم الشين ونظم كس الميم يغفل عن المراء بالثاني ما يغفل عن الفصل الذي بين الساق والقدم وشيئا من الساق وان قل ويحرم الصلوة في ذلك  
 هو التمسك بين الاصابع واستندوا في ذلك المصنف النية والاحتياط والناجعة والائمة الصالحين فيهم لم يصلوا في هذا النوع ولا نقل عنهم ما نقل اولون في  
 نقل من عموم بلوى ولا ينجي عليه ضعف هذا المستند فانه شاع على النقيض لا يصح من ذلك في الجاط علما بانهم كانوا الاصلون بها هو ك  
 ولو سلم لو بكن ذللا على عدم الجواز يجوز ان يكون غير محتالم ولو لم ذلك انهم يحرم الصلوة في كاستف لم يصل في النبي صلى الله عليه وسلم والائمة فالقول بالجواز اوضح من بكن حوا  
 من خلاف الجماعة **قول** ان يكون ملوكا او قوادا فانه يتحقق ذلك على العين والنفعة كالمساجير والنجس منقصة بوضعية نحوها وكذا يتحقق الادب في  
 في اية الصلوة او في اللبس مطر ولا يكفي هذا الحال هنا كما في المكان ايضا وانما خالف لاصل وهو الصلوة في مال الغير بغير اذنه على محل الوفا وقوله  
 لا يجوز للمرأة الا في ثوبين درع وخمار الدرع لغة هو القميص والخمار ما يغطي به راسها وما يوجد كالم بعض الاصناف من جميع بزل الدرع والصبغ المقتضى للثياب  
 فيمنع يجوز في حكم الثوبين المذكورين الثوبين الوارد الذي يحصل به الغرض من ثوبين الراس والبدن عدا ما استثنى وقص الجواز على الثوبين في العباد  
 من على الغالب **قول** على زرد في القدر من ثوب استثناء القدمين من ثوبين القدمين والبدن عدا ما استثنى وقص الجواز على الثوبين في العباد  
 اوجبه بعض الاصناف لعدم دخول في صفة القدمين من ثوبين القدمين من ثوبين القدمين والبدن عدا ما استثنى وقص الجواز على الثوبين في العباد  
 لعدم الفصل المحسوب قوله اذا سجد ودبره المراد بالجل القميص البقعة البقعة والبدن عدا ما استثنى وقص الجواز على الثوبين في العباد  
 ما يفتح ايقم ودون الفخذين فانه ليس من العورة على المشي **قول** انما اذا لم يجد ثوبا ستره فاما ما وجد ولو بورا فالتجزم فيهم الشط توقف الاجراء بالبورق  
 على فقد الثوب هو كونه حكم الورق المشيش الذي يكتفي به على العون ولو بغيره ولو بعد جميع ذلك لست بالطن السائر للون الخ ولو بعد في الوجه  
 السائر للون فانه ثوب ما لم يالكه لان يمكن من سيقا الافعال فيه ولو لم يمكن في وجهه فيمكن منها مائة قدمها عليه كذا لو يمكن منها على الظم واول  
 من الجففة الضبط الضيق الذي لا يمكن لبسه اما العبا بالملء وهو الحائبة الثابت فقربا **قول** انما ان كان ثوبا من ثوبه احد الى قولك ثوبه لخاله  
 الا بما هو بالراس فاما اليها في الاول والثاني وجب الاحتياط بحسب المكن بحيث لا يلبس العون ووضع كبدن والركبتين واما ما الى الرجلين  
 في السجود على المهور مع الامكان ورفع ثوبه في سجدة عليه في هذه كماله في بعض **قول** لامة المراد بها الحضة فلو اغتسل بعضها وكما تحو والمدة وام الولد  
 المكاتبه المشرك والمطلقة التي لم توفيتها كالا لامة الحضة قوله فان اغتسل في فعل اكثر استأنف كذا مع الساع لوفت بحيث يرد ذكره ولا استمر  
 لغعد الترتلح اما الصبيته فالاصح انها استأنف قط لان بعض الثياب في الوقت وقت الطهارة وكذا في ثوبه وكلام المصنف مني على ان افعالها تتجبه  
 قوله بكرة الصلوة في الثياب السوداء وكذا المصنوعة بغير السوداء من الالوان والعمامة والخف مستثنان من الاسواق في حكمها الكفا بالمد وهو ثوب

ولها ثمة

من الجففة



من صواب منه الجائز فله الجواز في هذه الثلاثة خارجة من الكراهة لا بمعنى استحباب كونها سوداء **قولنا** إن شغل القدماء المشقة وفيه من مذكور التيسير وهو  
ان التحصن بالاداء في داخل فيه محض بده وبجهد مما على منكب احد قوله وان يصلح في العامة الى لاحتلها المردية اذ اذ جزء من العامة تحسن الحنك لا يتأثر  
السنة باذنه غيرها وان حصل منه حفظ العامة وقوام مع الضرر لعدم العلم بالليل **قولنا** في بناء مشدود ذكرنا الشحان ذكرنا الاحتجاب مستند  
على الخصوع غير معلوم قال فيجب ذكره على ما يوجب ومعه من غير شك مذكورة ولم اجده خبر مستند او مدعى عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو مخير ويمكن كونه  
عليه وعلى ما هو اعم منه كند الوسيط **قولنا** ان يتم بغير رداء وهو توبيل وما هو مضمون مقام يجعل على التكبير فيرفع ماعلى الجانب الا يسرع على التكبير الايمن  
ويكره سكره وهو ارسال طرفه من الجانبين والرداء مستحب للامام وغيره لكن تركه مكروه خاصة ولغيره خلاف الاول فاقول **قولنا** في توبيل يهمل صاحبه  
بالنشأه في الجحاشه والمخاطبة اللباس قوله وحال الصلوة لا فرق في ذلك بين كونها سميعة وصحفا لاطلاق الخبر وما عدا ذلك لا يشغل المردية المناهضة لمخافة التعبد  
بالصلوة **قولنا** في شغل الشتر **قولنا** فيها ما يماثل افعالهم في صفة الراد بالمناهل والصوماء من حال الحيوان وغيره كما اطلق الاحتجاب وخصه ادر يسر الكراهة  
بما يماثل الحيوان في صفة الاخرها من الاستعداد والنشأه الاول فلا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة **قولنا** ما يصحح كقولنا من غير ادعاء الفحوى كالاذن في الكون في  
وجعل الاذن في الكون من باب لالة الفحوى نظير الاول في كراهتها بالصبر بجهة او الضيق لان الصلوة داخل في فعل الكون في المناسبات لا للفحوى ايضا الضيق  
منه كما صنع الشتر قوله وابتاهد الحال كما اذا كان هذا الفاعل الذي يوجد ذلك الصحاح الخاضع من امارات الضرر وهي بالملك في الماكن المادونة غشا  
ولو على وجه مخصوص كالحامات والاحربة الخانات وان تعلم الكراهة العدة في ذلك على الفرائض فلو فرض انها وهات في بعض الاختصاص على بعض الوجوه في هذه  
المواضع انفتحت لا باصلا ولا يفتح في الجواز كون الصلوة المولى عليه فان الولي يفوت الاذن الله هو عليها بالفرائض مقامه لا بد من له ولو انه الامام **قولنا** وانما  
الوقت هو اخذ في الخروج الى قوله ولو حصل في ملاعبه لم في كمين اجمال وقصود عن تفصيل الحال وصولا للمشكلة ان من جعل ارض غيره فلا يجره اما ان يكون  
بغير اذن في الصلوة او بالفحوى وابتاهد الحال وبغير اذن كمن فعل المصنوع جاهلا بالعصبة لم يعلم وعلى التقديرين فالتحرر اما ان يكون الرجوع في الاذن  
او انتهى او العلم بالتقصير في الشرع في الصلوة او بعده مع سعة الوقت او صنفه وقصير او اذ بغيره في خمسة عشر والاجود في حكمها ان يمنع الاذن في الصلوة  
الرجوع بعد التلبس لا الفاعل الكبير ليس على الصلوة حين يفرغ سواء كان الوقت واسعاً أم ضيقاً وان كان غير الصلوة في الصلوة او كان الرجوع قبل التلبس  
الخروج على الفور قطعت ان كان الوقت اسعاً اخر الصلوة الا يخرج وقطعها وان كان ضيقاً فاشغل بالخروج والصلوة فاعلم ان بعضهم ومما لا يروى في التجو  
يجب ان يتأمل في الخروج عن الموضع مستقبلا اما يمكن فاصداً الرضا بطريقه من جواز لا في المصنوع لا مكان **قولنا** لا يجوز ان يسلوا الى جانبته او  
مضى في قوله من ذلك مذكوره وهو الاشهر الحكم بالخير او الكراهة ليس مقتضى على الرجل بل هو من الكل من الرجل والمرأة وبشرط صحة كل من الصلوة في  
الاجماع المذكور ولا يؤثر الفاسد في صحة الاخرى والاطلاق من كل على الصحيح وان لم يخرج بعضها نعم لو اخرج بعضها اذ لا يجره دفعه اشتركا في الحكم وان  
شاقا فان الاجود اختصاصا بالآخر **قولنا** ان كان بينهما ما قبل مقدار عشرة اذ في في العبرة في الحال كونه جميعا كالحائط والسرير فالبعد نحو الظلمة مع جماله  
وقد البصر منها اعتبره الظلمة لامن احد هاتين لا ينبغي فصل الصبي عيشه واعلم ان الدواعي موشة مما في مكان العبودية الحاق النوبة بغيره في ردائه على الحاق  
الناء فكان المصنوع الرواية قوله ولو كانت في البعد فاصح موضع سجودها بخلاف الفاسد لغيره باخرها كون جهتها المقدم في جميع الاحوال ما يتأخر عن تركها  
بحيث لو فرض بينهما ما هو من البصر الى اللباس كانت زلة الرجل امامه فلا يفي بخلاف موضع سجودها وان كان موضع سجودها من كاهها او من الجدران وهذا الوجه كله في حال الاختيار  
فلا كراهة ولا يخرجهم مع الاصل والروضة الوقت **قولنا** لو حصل في موضع لا يمكن من ابتداء صلى الرجل ولا هذا اذا كان في موضع ورفع علم كماله اما لو كان  
الكان ملا لانه لم يجب عليها التاخر لطلها على ملكها ولا يمكن القول باستحبابه ولو كان مشتركا بينهما وبشرط في العزل والنفقة في اوليته نظير هذا كله مع سعة الوقت واسع  
من غير فصلان جميعا كما مر مع جماله عمو السمع قوله اذا كانت نجاسة لا يستعد الى توبه وكان موضع سجده ظاهرا تبدل على الرضى حيث استر طمها او جميع كان المصلي على  
ابى الصلح حيث استر طمها و سافط الاعضاء السبعة والمرد بالتوب ما يستقل المصلي بمجده ويستبد بغيره فلو كانت النجاسة في طرفه او في جوفه لم يطل في طمها لتمام اللباس  
على الارض لم يضر وان كان ذلك الطرف يتحرك وينبغي تعقيد النجاسة المنقعة الى توب المصلي وبشرط بكونه غير معقود عنها فلو تعقد ما يبغي عنه كونه القديم او لا  
فالانتم الصلوة فيه نتيجة الفساد للمعقود ابتداء وكذلك الانتهاء وربما نقل بعض الاصحاب الاجماع على عدم المعقود في ذلك وهذا ما عرفت لو كان على المصلي هو  
غير واضح والاجماع ممنوع والمرد بطهارة موضع سجده القدر للغير السجود منها فلا يفتح تحلها زاد على ذلك ما خلوا في ذلك الموضع سجده سجدتها كالحائض  
**قولنا** يكره الصلوة في الحمام النظم ان الكراهة مختصة بسبب بغسل فيه فلا يكره في السجدة ولا على السجدة فضل الكراهة على موضع اليقين هو موضع شفا  
ولا يخفى ان المرد مع كونه ظاهرا لو كان نجسا على الوجه المقدم لم يصح وبطلان يكونه فاعلم ان الشاهد من كثرة العون او محل النجاسة غير معلوم **قولنا** في بيان  
الابل مباركة اقبل مقامها بالاداء ما طمها حول الماء لغيره على البعد نهائيا بانها بعد اول ما ذكره اهل الغنم فهو اول من السجدة مما طمها بالاداء لانه انما  
عندنا افضلها لانها طمها بل النفس علائقها بانها من جنس خلقت الارض اذا فرت كيف تشق بانها **قولنا** في السجدة والتباعد كمال السجدة طمها في الجوار  
حصول التكرار في مثلها الرمل منها **قولنا** بين المقابر الا ان يكون جارا ولو عرفة او كان بينه وبين عرفة اذ في الكراهة بين الصلوة وبينها والابواب  
بين القبور القبرين وما زاد وان لم يصدق في البعد في الواحد واستحق من ذلك بعض الاحتجاب في التيمم والامام فقد وردت وانما يجوز النافذة اليه في القبر احتملا  
والغرض محركة بين العضا والريح في واسنائه وبعد عشرة اذ في بعض خرج الحيوان لا يكفي كون القبر خلف الصلوة من دون بعد قوله وسواء كان المراد



بما اعترفوا بها من غايتها وان لم يكن موضع عبادة لها ولا فرق بين كونها موجودة وذلك الصلوة وعدمه والظاهر ان كراهة الصلوة على سبيلها **قولهم** هو  
 الحق وكذا غيرهما من السكران القناع كك **قولهم** جواز الطريق من غايتها للحج والادنى في الكراهية بين كون الطريق مشغولاً بالمادة وعدمه لا بين كونه  
 المستطرفاً وقيل له ولو فرض بطلان المأذية بصلوته بسند للنهي الرجح الى شرط الصلوة فيفرض الفسا ولا ينعكس اليك ان لا الطريق موصوفاً للصلوة فجواز  
 الصلوة فيها من غير ما بعد من غايتها ما وضعه **قوله** فيكون بين يديه ما مضى من على الاظهر نرد بذلك على اية الصلاح حيث حرم الصلوة بها ويرد  
 في الفسا وكذا في كثير من هذه المواضع ولا فرق في التاخير بين القليل والكثير حتى الجملة والمصباح والمراد بالصفة الموقفة فلا يكره الصلوة الى نحو العزلة والولادة بل  
 ذال على مطلق النار فمكره مواجهاً ما بطلت عليه **قوله** في يديها بحسب ظاهرهم عدم الفرق بين كون البيت ملحوساً وغيره والخطوط كد وحضه  
 بعضهم بسببه **قوله** في صحت فتخرج من احوال الصلح والتمس الكراهة ويتكفل الى كل نفوس ومكسوبة الى العيلة لا تشترط الجمع بل المعنى هو التنازع عليه عن العبادة  
 ولا فرق بين القارى وغيره من حيث الكراهة لقاعده **قوله** وما يطعن من ان الوعد بها لا يفي بغيره في غرضه بالماء الحيض مؤخر **قوله** في يديها كونه  
 انساناً ولو ادعى ان يفتوح بما نسب اليه فانه لعدم ظنهم بسنده والتمس الكراهة والظاهر ان الباري يفتي بعدم الفرق بين ما يقع في داخل البيت والدار وما خارج  
 المواجه لغيره وكذا **قوله** ان كان قد كان كالماء والحق في حق من لا ينفذ في غيرها على العاليج فعدم جواز السجود عليها ظاهر من غير ما نحن على ان  
 واما ما ينظر الى العاليج كالدفع الفضله فبعد من حيث الجور السجود عليها واما ما قيل ان صد على ان يراهم الارض جاز السجود عليها الا ان كان ما كولا  
 بالغادة المراد بالما كولا والملبوس هنا ما صد عليه اسما فاعرف ان يكون الغالب سماعها كدالم ولو في بعض الاحيان فلا يفتح لتأدير كمال المحضه والعباد المحضه  
 من نيات لا يغلب كله ولا يشترط عموم الاعتناء بهما في جميع البلاد فان ذلك لا ينفذ في قولنا لو غلبت قطرة الخمر والمغفر في الماكول والملبوس لا يرفع بالافعال والقوى  
 الغريبة بل ولو توقف لكل على طبعه ونحوه واللبس على نزع وغزل وبخايله وغيرها لم ينفذ في كونه مأكولاً وملبوساً والاضابط نوعاً ما كولا والملبوس لو كان للشيء كان  
 يؤكل في احدهما دون الاخرى كفسر اللوز في حجر السجود عليه حاله صلاحه لا لاكل وجا في الاخرى اذ يملأ في تلك الحالة من جملة الخشب الذي لا يفسد ولا يفسد  
 الماكول **قوله** في العطن والكان واما ان شتمهما للمنع لا فرق في المنع من السجود على العطن والكان بين كونه محمواً ومغفلاً او غيرهما من الاجوال **قوله** لا  
 يجوز السجود على الوحل المراد بالوحل الدراب المنج بالماء بحيث ينجح بذلك عن سمي الارض فيجوز السجود على الارض الرطبة التي يمكن بها البهائم ولا ينجح بالربط  
 عن سمي الارض المراد بالاضطرار الى السجود على الوحل لا الى مطلق المنوع منه كالملبوس غيره فان سجوداً عليه في الاناء بالسجود من اعادة الانخفاض لرجب  
 فيجوز له وفي غيره منه الى الوحل بحيث لا يمسس من الا في البعد ولو وضع اليه على الوحل جاز ان يصب به من انواعه من الاناء وكذا العول في الماء **قوله**  
 يجوز السجود على الفطاس علم ان جواز السجود على الفطاس خارج من الاصل ثابت بدليل خاص هو ما في صفوا الجبال وداود بن فرود عن الصم الكاهن واما ان كان  
 الاصل عدم جواز السجود عليه لا من ترك من غير ان يجوز السجود عليها وما النورة ومعاظنا من العطن والكان والعبروا والفيت كل واحد من هذا الجزاء  
 لا يجوز السجود عليه حاله الا في حاله الاجماع اذا لم يحدث لها ما يوجب كراهتها بالارض وبنائها الذي يجوز السجود عليه ولله بعض من لا يوجب كونه  
 من الفيت لعدم اعتناء الله وحجته في الذكر مع ان منع من السجود على الفيت محججاً باعتناء الله في بعض منعه وذلك هو محال لاطلاق النص في غير شرف  
 فاق من اجزاء النورة للثبوت فيه بحيث لا يفسد من غيرها ما يحصل معه حتى لا يوجب منه كاف في المنع نعم على القول بجواز السجود على العطن والكان قبل غيرها  
 لو ائخذ منها في تلك الحالة فلا اشكال في الجوار ومثله الفيت بالحج فالفول بجوار السجود عليه في الجملة لا في بعض الجوار على ان السجود من غير الملبوس هو الاحوط  
 وفوقه في الخصص على موضعين **قوله** يكره اذا كان فيه كتاب مع كون الصلح مبرراً لا مانع له ولا يكره وبشرط ان يكون الجوار فوق الملبوس من الفطاس حاله  
 الكناية على ان يصفى مع سجود لان الجرح بين الجبهه والفراس مثل ما يفسح من الجاهم بحيث لا يكون الصبح عرضاً محضاً كونه الجاهم فلو كان كالماء ينجح  
**قوله** ان لم يكن فعله كمن فعله السجود على ظهره فلو عكس **قوله** ان يكون ملوكاً او مادن او فيه ما فذلهم الكان من الاغنيا  
 الاذن باقامه والا كفلاء شاهد الحال ان هذا لا يوجب عليه جرحه من الكان المقدم اذا كان في الشارع ما يشغل الصلح من حجر وسفل عليه فاسطة او بطا  
**قوله** اذا كانت النجاسة موضع محض كالبثت شبهة جهل لم يجد على ثمنه ويجوز في المواضع المشقة الرجح المحض وعدمه في العرفه عاده محض  
 كالنسيان والثلاثة كالاشبه منه بحكم الخش وجوب الاجتناب فيه شرط طهارته كالسجود عليه الصلوة فيه لو كان ذنباً وحسبها الوكان فله لا  
 يعنى عن نجاسة التفتيش كدونه لو كان ما يصلح لاحد ما في بعض الملاء له وطبا وجره من كونه بحكم الخش من الشاة في النجاسة مع تغير طهارته والنجاسة  
 في المنهى النجس لاشارة لحوطه لو استوعب ما اصاب جميع الافراد قطع بالنجاسة وما لا يبعد محض في العادة كالعطر والنفث في ثوبه لا يفسد بغيره وعده  
 عن كونه الحادة لا يجب اجتنابه لما في اجتنابها من الشقة والحج **قوله** لكن بشرط ان يمتنع طبايرها حيث يلزم الجرح على الاجتناب اما مع عدم  
 فتجرب بين السجود وان كان السجود وحيث كان انما ساقا اعندنا النسا والحاد مع سماعهم له والخش كالمراء في ذلك كالرجل في عدم جوازنا بين  
**قوله** هاتين في الجاهة القابل بذلك جماعة من اصحابنا منهم شيطان وابن البليغ ومنه شيعه بانها شرط في حصول فضلها لا في انعقاد اصل الصلوة  
 وبنا كذا ان ينجح فيه واستهله في الغلة والمغربا وبعدها بعض اصحابنا في الغداة والغرب لو اذنا طامها الوجوه الا ان جعلها على الاستسجاء المؤكد بان ينجح  
 بينها وبين ما هو اوسع منها مما هو صريح في كذب **قوله** بل يقول المود الصلوة ثلثا يجوز نصب صلوة الاولى والثانية على هذا العامل وهو خصه انهم  
 بعضهم على هذا المبدأ والجرح والثالثة ساكنة **قوله** فاضي الصلوة يؤذن لكل واحدة ويقدم لهذا الحكم محض ما يفتش عند الاصح القول من ان يرضى

كالفيت واللبس  
 اما الملبوس

للعداء

مقدور

والنجس

المنة لها

وشبهه

فليقتضها كما فاته وقت كان في حجبها استحبنا بقدم الأذان وفي دلالته الحديث نظر فلو جمع بين المقتضيتين الصلوة بين الأداء لم يستحب الأذان للتأنيب للأخبار الصريحة  
 الدالة على إبطال الثانية باقاة لأعبر بالامتناع بين الأداء والقضاء بعد ورود النص وحمل الأذان الساقط في الأداء على اذان الاعلام وبغيره اذان الذكر وغيره  
 واضح فان الأصل في الأذان والذكر لا يتم في جميع فصول الأعمال لا ذكر فيها ولا في الكلام في اعتبارها اذنا لا ذكرنا **قولهم** يصلح يوم الجمعة الظهر والأذان  
 أقامته والعصر باقاة وكذلك الظهر والعصر بعرفة الصابغة متى استحب المجمع فالأذان بين الفريضتين باقيا قبل يؤذن في الأذان ويقيم ثم يقيم ثم يقيم للتأنيب لكن  
 ان كان المجمع في وقت الأول فالأذان المتقدم لها وان كان المجمع في وقت الثانية يؤنيب للتأنيب وان كان منقذاً على الأول ثم أقام للأول ثم للتأنيب وكذلك القول  
 فيها الواجب للمجمع وحيث استحب المجمع فالأذان لنفسه صاحب الوقت بدعي **قولهم** لو صلى الإمام جماعة وجاء الحزبون لم يذنبوا ولم يبقوا إذا أذنوا ولم يبقوا في الصلاة  
 فز في المصل الثاني بعد تمام الجماعة بين كونهم يصلون جماعة ومنفرداً ومن ثم أطلق المصنف وفردوا بالخبر بما معاد لا يبين كون الصلوة في مسجد أو غيره كما يقتضيه إطلاق  
 العبارة لكن النص هنا إنما ورد في المسجد وجماعة من الأصحاب عدوا الحكم للغير لعدم تغافل القرين ثم لم يشرط عدم بعد المصل ولو صلى في مسجد أو غيره كما يقتضيه إطلاق  
 ثم جاء الحزبون إلى المسجد لم يبقوا في الصلاة بل يقيمون في الصلاة ثم يقيمون في الصلاة ثم يقيمون في الصلاة ثم يقيمون في الصلاة ثم يقيمون في الصلاة ثم يقيمون في الصلاة  
 كالظهر والمغرب لأن أحد الظاهرين ويحقق عدم الفرض بقاء واحد من الجماعة معبث لا يشرط في سقوطها عن الثاني علمه بوقوعها من الجماعة بل يكفي في  
 السقوط عدم علمه بها ولو بوقوعها على غير وجهها بناء على الظاهر ثم لو علم ذلك لم يفسد الصلاة ويحكم بالثالث الرابع فضاء والشرط واحد وهو عدم  
 نفر في الأول **قولهم** إذا أذن المنفرد ثم أذن الجماعة أذا أذن الأذان والأقامة قد أهولت ومنه رواية عمار عن عبد الله بن مسعود في رجل يؤذن يقيم يصلح أحد  
 في رجل آخر فيقول له يصلح جماعة هل يصلح للأذان والأقامة قال لا ولكن يؤذن ويقيم ثم هو الرواية وعلى الأصحاب أنها خير بعضها باعتبار استحسان  
 المصلح حكمه في المصنوع حكمه بعدم إعادة الصلاة بعد الأذان غيره وان كان منفرداً كما سبق فكيف لا بعد الأذان نفساً حيث لا لا جازة بأذان الغير كونهما  
 بناء السامع للجماعة فكانه أن للجماعة مجالاً للتأنيب باذنه لا بغيره وبما لا يخفى من الجماعة ولم يؤذن يصلح وحده محلًا وضوء الغرض بمكر الجواب محل المرد بالغير  
 وضوء الغرض المنفرد باذنه بان يفرضه اذنه لنفسه صفة ويظهر ذلك من قوله في الرواية يؤذن يقيم يصلح وحده فان جعل عليه الأذان للصلوة وحده  
 فإذا أذن الجماعة لم يكف للالأذان المخصوص عن جميع محلات الأذان الغير فانه إنما يؤذن بالبلد والجماعة وان كان لا يصلح معهم فمرادهم بالمنفرد هنا في  
 قوله بخبري بأذان الغير ان كان منفرداً المنفرد يصلونه لا بأذان الجماعة من الكلامين على كل حال فانه لا يبيح في لغتهم حتى تضعف الرواية التي هي مستند  
 الحكم عن من ينقض قول باطلاً على الإخلاء مطلق الأذان من الأخبار الصريحة **قولهم** السلام لأمانة فافهم الحكم بالكره وحجابه الشهادة بين من أسلم  
 مع كلفه ما اعتقدها ما لم يكن من إيم من ذلك كما كان صدقها من غائت مستهزئة غافل ومولع بعدم عمومية النبو ومجاهل بمعنى الملقط كاللغوي على  
 فقد خوله من الواضع والحكم بالاسلام بهيولاً لا فروع فاسبق من فصول الحكم بالاسلام في كراهة قوله صلى الله عليه وسلم ولم يؤذن بها جرح إلى الأذان لا في ذلك  
 بين المنفرد والأمانة لا طلاق النص إلا في اقتضائه بالمنفرد هنا ليس بالوجه كما يرجع ماسي لأن يرجع ماسيها بطريق الأولى ونائب الأمانة لا يبر على المنفرد  
 انقضاء في إبطال الصلوة على موضع الوفاء **قولهم** يعطى الأجر من ثمن المال إذا لم يوجد المالك أكثر الأصحاب على تحريم أخذ الأجر على الأذان سواء أخذ  
 من ثمن المال من غيره لقوله عليه السلام أخر ما فارق علي حبيب علي أن قال ما على أن يصلح صلوة اضغف من خلفه ولا تخذله وذنبا بأحد  
 إذا أجازهم يجوز أن يرضى من ثمن المال من ثمنهم لم يصلح لأمس الصدقات ولا من الأمان لا من ذلك يخصه في بعض الفروع من الأجر الرزق من الأجر بهج  
 كونها مقدرة مضبوطة وعقد الجارة والوزن لا يفقد بقدر بل يرجع إلى رأى الأمانة ونظرة وفعل الرضا القول بكراهة الأجر لأصحابها خصوصاً ما يرب  
 الرزق في المعنى فقول المصنف يعطى الأجر أمان يربها الرزق بخار الأوصى على مذهب لم يرضى إعلم أنه لو وجد منطوق كمن طالب الرزق يتم على حجة  
 في الحكم الأذان وظاهره بخار رزقاً أيضاً خصوصاً للصالح ولو اقتضت الصلح الزيادة على مؤذن بخار رزق الزيادة واستقر في الشبهة المذكورة استلزام  
 عدالة المؤذن **قولهم** قد حضر يؤذن على الصبح تأسباً بالنبى فمن فكر له مؤذناً واحداً يؤذن له والأخر بعد الفجر فانه ان ابن أم مكتوم يؤذن ليلاً  
 فإذا سمعهم أذنه فكلوا وإن يروا حتى لم يسمعوا أذان بلال ولما نهى الناس للصلوة والصورة لأحد هذا التقديم بلها فأرب الفجر وينبغي أن يجعلها بطا في ذلك  
 لعدم علم الناس بنبى غابره المتقدم للسائلين الفايده ولكن بشرط ولا في من شهر رمضان وغيره **قولهم** الأذان على الأمانة لا على الشهادة لا على الشهادة  
 إلى ما روى شاذ من ربيع ليكن في أجزال الأذان كالأمانة ويؤيد أول الأمانة وأخرها وتبينه التمهيد في آخرها وما روى ان الأمانة مرة مرة الأمانة الإخفاء  
 ثم نزلت الشيخ ان من أصحها من جعل فصول الأمانة مثل فصول الأذان وزاد فيها فاهة فاهة للصلوة من غير أن قال بل الجهد إذا أقر الأمانة على الأذان نبي لا اله  
 الا الله وان فيهما فاهة واحدة وعمل الطائفة على المشقة **قولهم** حتى على الصلوة الخ معنى هي علمه وأبلى بعد لغة على والى هنا يخص على فاهة ناشئة  
**قولهم** الرتب شرط في صحة الأذان والأمانة المراد بالرتب بينهما وبين فصولها وأما في ذلك الاشتراط عدم اعتناء ما بدونه فلا يعتد بهما في الجماعة ولا يكفي  
 به أهل البلد باتمان اعتد بهما أمانة وإذا ناقول ان يكون شرطاً للقبلة في جميع فصولها لا في بعضها ولا سيما في ذلك المصالح وفيها  
 وأوجب الرضى الاستقبال في الأمانة **قولهم** يغف على الخ الفصول المراد بالوقت لا الزمان والروم والاستقام ولا تضعف له قول الصلح الأذان  
 الأمانة بخار زمان في خبره وفان ولو أعرب بل الغفلة واعتد به قوله ويجوز في الأمانة المراد بالحد الاستماع مع تحفيف الوقت في غير الأعراب  
 قوله ولا يستكمل في خلاهما إنما لا يعلو بمصلحة الصلوة ومع كلامهم الأمانة دون الأذان لان المخرج من الموالاة قوله وان يصح قولهم بغيره كما هو

جماعة

يبيد

نهاده

جزء

على قول

غير

فهاء

جلسه وسجده وغي الصبر بحجته لخدمته وغفر من قبله من الاذان والاقامة في الصلوة المغرب كما ان المصطفى صلى الله عليه وسلم قال **قولن** في الخبرين  
 اوسكنه او يستحب قال التمهيد ولم يجد بالخطوة حين تسمع كرا الاصحاب **قولن** كل الدنيا كرا في الاقامة يستثنى من ذلك فتح الصلوات في السنة  
 الاقامة جعلها دون الاذان ويمكن ان يحصل التاكيد فيها برفع الصوت في الجملة بمعنى ان لها اهدا اكد من طهاره وان كان رفع الصوت اوقى وقلة بكرة  
 الرجوع الان يرد بالاشتغال بالتجمع تكرر والشهادتين فغير كما يفعله بعض العامة في الصبح وانما بكرة مع عدم اعتقاد الويل في الاقامة الا كان يدعي خيرا قوله  
 وكذا بكرة قول الصلوة خبر من اليوم بل الاصح الخبر لان الاذان والاقامة شيان مختلفان في الشرع كتاب الصلاة فان زيادة فيها اتي بغير محرم كما في خبر  
 والخبر البرية واركبوا عليهم السلام خبر البرية وما ورد في شذوذ لخيارنا من استحباب الصلوة خبر من اليوم محمول على التفتة **قولن** من اقام خلال الاذان  
 الاقامة استحبابه الاستيناف ويجوز البناء مع عدم الاجمال بالموالات وكذا العلم لو سكت طويلا او تكلم خلال الكلام اجنبى محلا او محروما **قولن** ان يكتد  
 يجوز ان يني الفعل العلوي ويعود يمينه الى اليمين في جوعه الى السلام والمصلي للجمهورية وهو اولى وانما اخبار الاهداد به لا جماع في بط الصلوة في حال غلة  
 بل لان الردة لا يطل العبادات السابقة وحيث كذا **قولن** لو اردت انتاء الاذان رجعت سنا فمع طول الزمان بحيث يخل بالموالات والا  
 فالجود عدم الاستيناف لعدم ابطال الردة ما مضى من الاذان كما لا يطله كله قوله يستحب لمن سمع الاذان ان يحكيه الخ المراد بالحكاية ان يقول السامع  
 يقول للمؤذن فضلا فضلا اخي الجليل وركبوا يقول بلها الاحول ولا قوة الا بالله ويستحب في الصلوة ان اذكارها في فلو جعل بطلان الخبرين  
 ولادعاء وانما يستحب حكاية الاذان للشرع فلا يحكي اذان المجتوب والكافر والمثيرة اذا سمعها الاجنبى الاذان الثاني يوم الجمعة ونظائر محلا واخذ عليه  
 لان التحم اخذ الاجرة الاذان ولينطق سماع الاذان كرامة وان كان قاربا للقران وظاهر الصوم من المستحب حكاية الاذان فلا يستحب حكاية الاقامة لعدم  
 الدليل **قولن** اذا قال المؤذن قد قامت الصلوة لزم هذا هو المشروعة جماعة من الاحتيا القول الصبر اذا قال المؤذن قد قامت الصلوة فقد جاز الكلام  
 وحمل على الكراهة الغلظة اجتماعا بين الاخبار والمر بمصلي الصلوة بتقديم الاقام وضوئها الصف طلب السائر والسجدة والرداء وفوق ذلك **قولن** اذا نكأ  
 الناس الاذان قدم الاعمال المراد بالاعمال هنا الاعمال بالاحكام الاذان التي من قبلها الاوقات لا مظهر العلم وانما يقدم الاعمال على غيره من شايها عدا له  
 اوف فانه يختلفا فدم العدل وكذا يقدم المصلي على المكفوف الاشد تحفظا على الاذان في الوقت الذي صكوا ثم من رتبته الجازن ثم الزمنية فيحقق  
 انما يرضى اخذ الرد في المال والاذا تواجها كما سبقت من ترجيح **قولن** لا افضل الاذان الوقت مستسا ان يؤذن واحد بعد واحد ليس المراد بان الاذان  
 هنا المتعارف فان اخرج الصلوة عن اول وقتها المؤكد في الفضيلة لا شرع في موظف صبي بعد اذان فاحصل فضيلة الاذان لكل واحد يحصل الاجماع بل  
 المراهبة كاشفة بعض الاحتجاج عدم اجماع تمام المطلق في الجملة كانشاء الامام او المأمومين الذين يفتوا حصصهم فان كثرة الجماعة مطلوبون شرعا واحصل شيئا او  
 طهارة جدية او خيرية ونحو ذلك ينبغي بقية ذلك لعدم فوائده الفضيلة فان يحصل الصلوة فيلزم من بعد الاذان وضع بعض الاحتجاج انما  
 على مؤذن من **قولن** ان سمع الاقام اذان مؤذن جازا ان يجزئ به في الجماعة وان كان لا يؤذن من غير المراد من قوله بصلوة باذانه بمعنى انه مؤذن الجماعة  
 او ليلد فلو ان لنفسه لا غير بعدد وكذا القول في الاقامة وينبغي ان السامع الكلام بعدها التفتة فان الكلام بعدها بطلها وقد ذكر في الباورانية  
 فان ريث يحكم وهو يؤذن ويقدم فلم يكلم فجز في ذلك هل يستحب للسامع تكرار الاذان والاقامة هنا الظاهر في ذلك انه لا يقصر عن بعد المؤذن من كرا  
 الوقت كرا يستثنى منه المؤذن والمقيم للجماعة فله حكم الاصحاب هنا بعدم استحباب التكرار **قولن** من اجرت في انتاء الاذان والاقامة تظهر وينت  
 والافضل ان لا يعبد الاقامة لعدم اشتراط طهاره فيها ابتداء فكذا استدانه وانما كان افضل اعاده الاقامة لنا كاستحباب الطهارة فيها بل في الاذان  
 فيها **قولن** لا يعبد الاقامة الا ان تكلم كما يستحب اعاده الاقامة بالصدت في ثنائها كاستحباب اغداها بالحدت في انتاء الصلوة ايضا فان افضل الطهارة  
 فيها واشترطها اتيان فيها وبعدها وانما اطلق عدم اعادتها هنا بناء على الاعتداء بها في الجملة والافضل حكم اخر **قولن** من صلى خلف من لا يقدر  
 اذن لنفسه واقام يعلم منه عدم الاعتداد باذان المخالف اما لانه بعض الصلوات او غير ذلك وما سبكه من استحباب التلفظ بما تركه وقد يفهم من اطلافة  
 وسبكه جوارا لاجزاء ثمة ان في بيان ذلك فظهر الجمع اما ان يجعل ذلك استحبابا بارساء الامانة في استحباب التلفظ بالملى والاقامة لشعاع الخو طين  
 النفس على بين اعاده الاذان او يحمل الثاني على المخالف كناية فصل اماركة والمجربة لفتة او بنا دى الويل في كل منهما وان كان الجمع بينهما افضل  
**قولن** رخصي فوات الصلوة اخصر على تكبيرتين وفوات الصلوة السند وانه معان كثر عن عبد الله قال اذا دخل الرجل المسجد وهو لا ينام بصاحبه  
 فذهب على الامانة اية الدنيا فحشى ان هو اذ ان اقام ان يكمل فليقل قد قامت الصلوة الله اكبر الله اكبر لا الله ولا الله وليدخل في الصلوة وعبادة المقتضى  
 عن يديه هذا المعنى رتبيا وضولا فانها تؤتم بتقديم التكبير على وقامت وعلم الهليل والاعتداء في الاول ان الواو لا يفتي الترتيب بربنا الفاضل لا  
 بوجب محض كمال المظهر فيهم من هذه الرواية عدم الاعتداد باذان المخالف مضافا الى ان تقدم **قولن** هي ركن في الصلوة اختلف كلام المصنف في تحقيق التفتة  
 فقطع هنا بكونها ركن في الصلوة وفي المعية بكونها شرط في النافع بانها من ركن الشرط وانما بالشرط اشبه ولكل وجه وجه غير وجه شرط  
 واضح والرد مع ارجحية شرطها او مع وما يكشف عن كنهها اشتراط الطهارة والستر والاستقبال وغيرها مما يشترط في الصلوة فيها وفقرانها  
 للتكبير وادبها على لاشي من الشرط وكذا غير شرطية وجوه اخر شرط وهي توقف ثابته الفعل او حجة على ما وقيل في الفراغ منه لو حكايا واول  
 الصلوة التكبير واستلام دخولها انقارها الى ثمة اخرى ومخايرها العمل كاد عليه كيدنا الى غير ذلك رددناها فيها مستفادة من غيرها وعلى كل تقدير

فالأجتماع واقع على نواف الصلوة وبطلانها به كما عدا الوضوء والخلافاً في الغائب **قولهم** لو اخل بها عداً وانما لم ينعقد صلواته قوله وحقيقة  
استحضار الصلوة في الذهن والفتن إلى أمور أربعة اعلم ان النية والظاهر والحدب وهو العصد إلى فعل الصلوة المختص والاموال الغيبة في الجملة  
المبني انما هو ميثاق المصنوع وهو ليس بالأجزاء النية والفنية غاية الفعل المتعبد به فهي خارجة عنها انما كانت النية عن ما اوداه من علة بمقتضى  
اعتبارها في العضا المقتضى بالبال ولا يجمع استحضار الصلوة متلاً وكذا يظهر اجابة مواده او ما يلائمها او بالنية ثم بقصد ايقاع هذا المعلق  
على وجه التقرب إلى الله تعالى فلفظه أصلي متلاً هي النية وهي ان كان متعلقاً بلفظها في ما خرج معنى لان الاستحضار القلي للفعل صير المقدم من الملقط  
المتأخر من نية واحدة وقد اوضح عهدا العن ايجاد افضاح الشهيد بقوله في دوسره ورين في ذكره لما كان الفصد مستراطاً على المصنوع وجب احضار  
ذات الصلوة وصفاتها والواجب من الميعين الاداء والقضا والوجود في الفصد الى هذا المعلوم لوجود خبره في الله تعالى ولا يخفى في عبارة المصنف من اجابة  
الفصوغ ناديه العن المرد مع ذلك رصفة الصلوة هي كونها ظاهر اجابة مواده العن ذلك الجمع بين استحضار الصفة والفصد الى الامور الاربعة غير واضح  
وان زاد بصفة الصلوة امر اخر كما استحضار افعالها واركائها كما نقل عن بعض اصحابنا في ذلك غير واضح لان الاستحضار المذكور ليس هو حقيقة النية انما  
هو شخص المصنوع الذي في وجوبه بعد ما في المخرج المشقة كما يفيد عليه الاحاد **قولهم** وقته عند اجزائه من التكبير بل الاول استحضارها الى  
اخر التكبير مع لا مكان **قولهم** لو نوى خروج من الصلوة لم يطل على الاظهر بل الاصح البطلان لما افاد الاستدلال بالحكمة ولان اذا في الصلوة من مضامين  
وكذا القول فيما لو نوى فعل المناهضة وان لم يكن في الحال **قولهم** كذا لو نوى يتيم من افعال الصلوة الربا او غير الصلوة **قولهم** يجوز نقل النية في مواده اعلم ان  
كلام الصلوة المنقولة منها والبالا ان يكون واجبة وسندونه مواده او مقتضىها فالصوتية عشر خالص من ضرب واحد في اربعة منها النظم والنقل الى الفرض  
لا يجوز مطلقاً وبالعكس يجوز فمن نوى الاداء والافادة وفيه حتى فؤاداً قام وشبهه من الفرض الى الفرض فيكون خاصة في ذكره فانه يجوز ذلك **قولهم**  
عجز عن النطق اصل اعتد عليه معناه مع الاشارة لغيره لانه لا يتصور له ان يغير واجبه غير الاخر بل يكفي فصد كونه بكلمة وتناوله  
في الجملة والمرد بالاشارة بالاصبع يجمع ذلك فيجب اللسان لوجوبه مع لفظه على النطق ولا يقطع اليه بالعصاة وحكمه الاخر من بعد ذلك على النطق  
لما عجز عن البعض الى ما يمكن عوض عن لفظ **قولهم** لو كبر ونوى الانتقال لم يكره في الانتقال الخ انما قيد التكبير بنية الانتقال ليس بركائها  
التكبير ذكره لانه في الصلوة الاعلى يقدر كونه ركناً وانما يثبت بالنية ويكفي في البطلان الا انما يصوره الركب مع نية فلا يثبت طمأنينة النية المتأخرة  
وانما يبطل بالتأخر مع عدم نية الخروج من الصلوة قبله والاصح فيه مع استحضار النية ولا بد من تقييد صحة التكبير بالتأخر في طمأنينة النية ولما بطلت  
مع عدم نية الخروج فيحقق كل واحد يبطل في الشفع لاستعمال الشفع على زيادة الركب في ورد الوتر على صلوة باطله ومع نية الخروج فيعتقد باطلها فقولهم  
يجب تكبيراً ثانياً ولو كبر في كانت شرط القيام وغيره من شروط التكبير كذا يثبت في نية فاذا كبر فاعاد وهو اخذ في القيام وقيل النية ايضاً على حاله فقد  
الاعتقاد مستند الى كونهما ولا يضر ذلك لا غل الشفع مع فاعاد على حقيقة فاعاد اجاباً وانما حصل التكبير بالرد على الشفع حيث جاز ولا ينافي  
التكبير مخيراً لم يعلم ماخذ **قولهم** ان ياتي بلفظ الجلالة من غير صيغة خروفا المراد الالف الذي بين اللام والهاء زيادة على قدر الطبيعة في زيادة  
طبيعتها والزيادة عليه مكرهة اما هذه الجلالة بحيث يصير بضمها الاستفهام فانه مبطل وان لم يفسد الاستفهام على اصح الوجهين **قولهم** بلفظ  
اكثر على وزن افعالهم فهو مجزئ الحرف بغير الوتر وهو حلق لم يقبل مدالبه الى وزن الكسرة جمع كبر والابطال وان لم يفسد كماله قطع المصنف في بعض النسخ  
مع عدم الفصد **قولهم** ان يرفع المصلين يديه الى اذنيه وليكونا مبسوطين فيصير معنى الاصابع مفروقة لا يهايمن لتقبل بياض كفيه القبلة بعيد التكبير  
في ابتداء الرفع وينتهي عند انتهائه قوله القيام اما اخره عن النية وليكبر يستخرج من صلوة ويتحقق وجوبه لانه فيلها مائة ركعة ولا يجوز ترك بعد  
الشرع منه الا لعارض ومن قد ينظر الى اشد طمأنينة الشرح مقدم على المشروط وبما اخذ بعضهم عن طمأنينة وما هنا الجود **قولهم** هو كمنع لفتن اقل  
ان القيام ليس مجموع من حيث هو مجموع ركعات فان ناسي لقراءة وانماها صلواته صح مع فوات بعض القيام المسلم لفوات المجموع من حيث هو كذا لا يخرج  
من اجزائه يعني فاذا كبر الركب من القيام هو لفتن المصل منه بالكسرة سواء الفتت قبل القراءة ام لا ولا يخفى باذنه ونقصانه لان زيادة الركوع نقصانه  
ولا يضر استناد البطلان اليها لان غل الشرح مع فوات ولو انفق زبانه على تمامه كالقيام في حال القراءة كان الركب من اركانها ياتي بكل واحد جزئياً  
والثاني موضوعاً بالوجه لا غير فان ناسي لقراءة وانماها لا يبطل صلواته وليس خلا بر كنية القيام **قولهم** اذا امكنه القيام مستقلاً وجب له المدا بالاشارة  
هنا الامتثال لطلبه كما هو الخالف باب الاستفصال والرد بالافلال ان يكون غير مستند الى شيء بحيث لو اريد التمسك لفظ قوله والاوجب بعمده على ما يترك  
مع من القيام ولو توقف محض بل ما يتوقف بعمده عليه على عوض جيل مع الامكان ولا فرق فيه بين كونه امماً او غيره **قولهم** روى جواد الاعتماد  
على الحائط لفتن هي رواية على جعفر عن اخيه مؤمنه قال سألته عن رجل هل ان يستند الى الحائط المسجد وهو صلبا ويضع يده على الحائط وهو  
قام من غير ضرر ولا علة قال لا بأس وعمل بظاهرها بالصالح فعد الاعتماد على الحائط والاصلي من النية مكرهاً والرواية محمولة على استنادهم اعطاء  
جمعانها وبين ما دل على وجوب القيام مستقلاً **قولهم** بل جاز ذلك لا يتكبر من الشيء فقد روى صلواته اي جدد العجز للصلوة حالاً ان لا يقدر  
على الشيء فقد روى صلواته والمستند ما رواه سلم بن المزني عن الفقهاء المرض انما يصلي فاعاد اذا عاد الى الحالة التي لا يقدر فيها على الشيء فقد روى صلواته جازاً  
على من يتكبر من القيام اذا عد على الشيء للثلاث بينهما غالباً بالمعراج العجز عن القيام والاداء في نيل الرواية على ان الجولوس مما يجمع بعد القضاء ولو

الاشارة

ليس

بكن مستغرا كن بقدر على الشيء لا بقدر على الاستغفار فقدم الصلوة فاشباعها بالاشارة فان الصلوة فاشباعها بالاشارة وانما يشاء فلو لم يكن  
اوصاف القيام وهو الاستغفار ولجلوس بقوت صل القيام وفوات الوصف ولزمن فوات الاصل بالكثرة وهو اختيار الفاضل ثم واصلها التمهيد  
بترجيح جلوس لان الاستغفار لان الاستغفار ذكر القيام وقد عرفت ما فيه **قولهم** الا كعب جالس او يجب فيه من الغاية التنبه بين انصافه وكونه مخفى في الحركة  
بحيث يجعل السائل من يد من عند الصلوة بعد المأذون منه عند الوقوع فاما واكمل ان يخفى بحيث يجاذي حبه منه موضع سجوده واصله ان يخفى قدر ما يجاذي  
وجهه فاما دم وكعبه من الارض ولم يقع فخذ به وفاء التمهيد من قوله وانما عجز عن العفود صلى مضطجعا على جانبك كالمخو فستقبل بوجهه القبلة فان بعد  
الامين على الاكثر **قولهم** الا حركت يمينك من ركعتيها بالراس ان مكروا الا في العيبين او امكن رفع يمينك عليه ليصير بصره الساجد واجب فان  
بعد وضعه على يمينه ما يصح سجودك كذا لا يمكن ان في المساجد مع لا مكان **قولهم** سفل الى ما دونها مستمرا على صلواتك غير مبنيان وان كان الوقت  
داسعا يمكن ان يرد السفل على الاعمال التي يمكن وقوعها في حالة الانشغال كالقراءة فلا يرد القراءة في حال الانشغال الا لاداء الانشغال الى ما هو ارفع وهو فتح  
القولين بخلاف من يجد خفا في حاله فانه ينقل منها الى العليا فادراك القراءة قولان يترجى المصلحة فاعدا في حال قرأته الى قوله في حال الخشوع للمراعاة بفتح  
هنا ان نصب فخذ به وسأفنه يثني على الجليلين في غيرته مما تحته ويجلس على صندقه ما يغنيها والبولور ان يجلس على ركبته الا ان يترجى قدمه من تحتها كما  
سكتا في التمهيد **قولهم** كذا عزابها المراد بالاعراب عند الاطلاق الرفع والنصب الجرد لغيره وفي حكمه اصفاء البناء وهي الضم والفتح والكسر  
التكون وكان المصنف اطلق الاعراب على ما يشبهها انقلب او توسعا ولا فرق في كسب طان بتغيير الاعراب البناء بين كونه من غير المعنى ولا **قولهم** حتى  
التنبيه انما عطف التثنية على الحرف حتى للنبه على انه حرف بل هو ابلغ منه فانه مشتمل على حرفين وادغام وكلاهما واجب في القراءة حتى لو فلا الا في  
الصغير بطلت القراءة وان كان بالحرف في حكم التثنية المماثل للمماثل المتفصل فانه منسحب كذا اوصاف القراءة من الحسن والحمر والاستغناء والاطيان  
والقنعة وغيرها كما نبه عليه التمهيد وفي بعض منقلبه **قولهم** ان كان اساسا اسانف القراءة الى انما اسانف القراءة اذا اتصلت بها فاما يمكن ان يشاعله  
او امكن مع الاخلاص بالاولان اما الواسع الاخران كما لو قرأ الحمد ثم قرأها ثم ذكر في على ما قرأه اخر او اسانف فابله حصول التثنية الموالاة **قولهم** فان  
صاف الوقت قرأها بغير تنوينها بغيرها مع تنوينها كالاية ونحوها والام بغيره ويجب ان يعرض عن الغائب من غيرها مع الامكان ويجب  
كونه بقدر البناء منها فقرأ في الحروف لاداء الالباب وقرأه الذي يتب بين ما عليه من الابد فان علم الاول آخر البذل والآخر منه والاطيان سطر ولولم  
يعلم شيئا من غيرها كروا عليه منها **قولهم** ان سبحة الله وهلكه وكبره بقدر القراءة ويجوز فيه ما يجوز في الاخرين وفيه فالدركي يكره بقدر الفاتحة و  
ينبغي ان يروي به البدنية عن القراءة وكذا ما تقدم من الابد ولو بعد جميع ذلك جاب القيام بقدر الفاتحة ولو امكن الاتمام وجب معه ما على البذل كما  
انه لو امكنه قراءة الفاتحة من المصحف فلم عليه ولو لم يكن من غيرها قدم على الذكر ولا يكفي القراءة منه مع امكان التحفظ **قولهم** يعقدها فليد على البقل  
بان يتو بقلية بحركة الشان كونهما بذكرها وكذا يجب لاداءه بالاصبع ومثله القول في باقي الاذكار وما بعده عبادات الاصل من عقده قلبه بعينها  
منزل على ما ذكرناه لعدم وجوبهم المعنى على الصحيح فضلا عن الاخرين **قولهم** لو قدم السجود على الحمد اغادها او غيرها بعد الحمد مع عدم السجود والا  
بطلت الصلوة والجاهل غامدا عاده السجود بعد الحمد يحل كونها مع اغادها الحمد كما ذكره جماعة الاجود الاكتفاء بالحمد لان وقوعها بعد الحمد لا يبطلها  
فلا وجه لا غادها بل بقاء السجود لا غير **قولهم** لا يجوز ان يقرأ في القراءة من سوا الغرض في بطل الصلوة يجوز ان يقرأ من غير الغرض المتروك فيهما مع عدم التثنية  
يرجع الى غيرهما في ذكره وانما جاز الصلوة لو لم يذكر حتى قرأ السجدة او ما الهاتم قضاها بعد الصلوة واخرى بالقبض عن التثنية في سجود واحد هاتهما  
ويجوز انما اذا كانا سبكتا قوله ولا ما بقوت الوقت بقرائته في بطل مع العلم بجواز سجود واحد وان لم يجز في وقت نعم لو طوئ السجود بين الضيق والشرع  
عدل وانما جاز النصف **قولهم** في ذكره هذا اذا لم يقصد التكرار وعنده الاحرم قطعاً وتحقق القرآن بقرائه اربع من ووه وان لم يكمل التثنية بل تكرار  
السجود الواحد او بعضها ومثله تكرار الحمد قوله واصل المهران في جملة الصحيح القرأ بها سبع ذلك من شمال الصلوة على جهة التثنية في سجود واحد  
التميز في سجودها في فاداه انما كما ذكره جماعة من الاصحاب جفتان متضادان وهو انه فيها على العرف **قولهم** ليس على التثنية في سجود واحد  
عينا بل يجزئ بين سجود الاخفات في مواضع الجهر فالسجود الاجنبي والاعتبار الاخفات والاول للمخفى الجهر ويجزئ وضع لابهما الاجنبي وهذا كله  
في القراءة اما غيرها من الاذكار فيسحب الجهرية للاتمام والاسرار للمأمورين في غير القنوت بجهرية مطلقا **قولهم** الجهرية باليكمل في موضعها  
لا فرق في ذلك بين الاولين والآخرين لان طلاق النضر فيخصيص المريدين لا يستحب الاولين فيضعف قول ابن البراء بوجود سجودها في الاخفات  
واعلم ان الجهر في الاخفات كقناتان للقراءة الواجبة بحيث لا يمكن تأديتها الا بها وكيفية الواجب لا يكون الا واجبة وان كان غادها بغيرها بالواجب في غير  
استصحاب الجهرية في ان افضل العز من الواجب على الجهرية فلا منافاة بين استحبابه عينا وجوبه بغير العدم اتحاد الموضع **قولهم** تنزل القرآن بالسر  
فقبل ان احدها ما ذكره المصنف في المعبر له بين الحروف من غير الغنة ونظيره في الشجيرة والرواية الزيادة على الواجب الذي يتحقق به النطق بالحرف من قبلها  
لهم الاستحباب الثاني انه بين الحروف واطوارها ولا يحددها بغيره في الغناء وهو قنينة الفاضل فيه قال ولو ادريج ولم يزل في الحروف كما لها صح  
صلوته وهو قريب من الاول وقاما ما وافق كلام اهل اللغة في ان الصالح ان ينزل في القراءة التي سئل عنها النبيين فيقرئ في التثنية فانه حفظ الوتو  
واذا الحروف ذكر في الذكر وهو المفعول عن ان يقرأ على الا انه فالرواية الحروف والاولان استحب بعبارة الكتاب الاستغناء بالفتحة التثنية عن













عليه بقدره على التمام بعد الصلوة ويجب في القيام الطمأنينة للناس ولا ينافي ذلك من الركعتين **قول** هل الطهارة شرط في قوله لا تشبه بها غير  
 شرط بل الاصح اشترطها من الحدث ولحنبت وظم الاصحاب انها مختصة بالخطبة لا يجب على المأمومين ان كان افضل قوله الجماعة فلا يصح قرائتي  
 بتحقيق الجماعة بنه المأمومين الا فتداء بالامام فلو اخلوا بها او احدهم لم يصح صلوة المخل وبعض في انعقاد الجماعة بنه العدد المعبر وهل يجب على الجماعة  
 الامانة نظراً من وجوب بنه الواجب حصول الامانة اذا ائتمروا وان لم يثبت عليها بدون النية ولا ينافيها الحوط وعلى القولين لا يؤثر عدمه في صلوة  
 وانما شرط الجماعة في ابتداء الصلوة لا في استدامتها لما تقدم من وجوب التمام لو انقض العدة في الانشاء **قول** لو لم يتحقق سابقاً بغيره فادخله بعد  
 تحقّق السابق بتمامه ولو علم حصوله سابقاً بغيره واشتبهت بعد ذلك ما لو علم سابقاً في الجملة ولم يتبعين وما لو اشتبهت التسوية والافتراق واما  
 سقوطه للاولين فظم واما للثلاثة فلان التالفة لا يثبت فيها وجود كل واحد منهن فمصدق عدم تحقّق السابقة وان لم يكن سابقاً بغيره وجوبه في الاولين  
 ايضاً واضح للعلم بوقوع الجمعة صحيحة فلا يعاد للجمعة بل الظاهر لا ينافي من لم يتحقق في ذلك مع بعدتها وخالف في ذلك الشيخ فوجب عليه الجمع  
 اعاده للجمعة مع بقاء وقتها لانه مع الحكم بوجوب الاعادة كان البدل من جمعة وبضعف القطع بوجودها صحيح فكيف يعاد واما مع اشتباه السقوط  
 الافتراق فلا يثبت فيها اعاده الظاهر لا غير لعدم العلم بصحة الجمعة اذ يمكن الافتراق من بطلان بل الوضعية اعاده للجمعة لا غير لثبوت اشتغال الدعة بما مع التلّف في  
 الخروج عن مذهبها وانما العلامة هنا وجوب الجمع بين الجمعة والظهر لثبوت بقين التالفة عليها لان الواقع في نفس الامر ان هو السقوط في الظاهر  
 وان كان الافتراق فالغرض للجمعة وحيث لا يثبت باحدهما لا يثبت في الاخر من دونها فيجمعون على جمعة او بقاء عدون ولا يثبت ان الحوط الا ان الاول  
 اصح والاول حمل العبارة على التصورين الاولين لا غير وان كان يثبتها لا يثبت عليه واعلم ان الاطلاق الاعادة على الظاهر في العبارة غير جلي  
 سقوطه قبلها حتى يصح في الاعادة لانه فعل التثنية ثانياً لوقوع خلاف الاول وكانه نظر الى ان وظيفة الوقت قد فعلت ولا وما وجب فعلها ثانياً  
 اطلاق عليه الاعادة وان اختلف فيحصل الوظيفة **قول** والحض المراد بالحض هنا ما يقابل الشكر الشكر وهو اللجوء للفرض فيدخل فيه المقيم  
 وكثير السفر والغاصية به وناوي اقامته عشرة ومن لا يجتمع عليه الفرض كالحاصل في احد المواضع الا بغيره فيجب عليه الجمعة ولو قال الحض واحكمه كان  
 اوضح **قول** السلام من العري فلا يجب على غير المصير وان وجدنا ذلك او كان في يوم من الجسد **قول** والمراد الذي بعد صلاة الجمعة لا يجزئ عادة او بشي  
 او بوجوب باده المرض ولو خاف بطوبى بنه فالظاهر انه كل في حكم معطل المريض وان لم يكن فيه اذ لم يجد غيره ممن لا يحتاج الى الصلوة والادب كفاية  
 وبجهر البت كل قوله والمرج التالفة حد الادعاء ومتفق في سقيها بحيث لا يجزئ اعاده ومثله القول في التام بكرة الهاء وهو الشيخ الفاضل في حكم  
 هذه الاعادة المطر والحر والبرد الشديد ان اذ منعت او عاق الضرر بها وكذا خاف جرحاً او خاف فساد الطعام وخوفاً ولو طرقت في الوقت  
 قبل الاشتغال بها فاحرم ولا يفسد ما ذكر من الحكم والمجوس يطل ويجوز عجزاً انه وارجح العفو عن الدم الموجب للعصا او الصلح باستناده وبغنا  
 الظالم على نفسه ولو نصّب واشتم او على فالة وان فلا وزج العلف وغيره من الحدود بعد بغيرها **قول** في تعبد بتردد الاقوى وجوبها عليه انعقاداً  
 به مع اذن المولى والاشكال ايضاً ان في سائر الوجوب عليه مع قو في المسئلة اشكال وهو ان الشهادة تكرر بعد التردد في وجوبها على السائر في محض  
 ويقال الخلاف ادعى الاتفاق على انعقادها جماعة السافرين واخراجها عن الظاهر ولا ينافي اجرائها على الاثم الامع بنه الوجوب فان المنسوب لا يجزئ عن الوجوب  
 وبنه الوجوب يخرج حصوله لعدم جواز نية غير الواجب اجاب فلا ينافي الخلاف في الوجوب لان يقال ان وجوبه لا يخرج عن الوجوب النقي هو  
 حاسم لمادة الاشكال لقائه في حال العينة فان الوجوب فيها تحبتي على جميع الخاطين بها او بما قبل ذلك العبد بضابط المرافد والاشكال وجد قوله  
 من سقط عنه الجمعة الى قوله وكذا بعد ذلك لم يجب عليه يستثنى من ذلك الصبي اذا بلغ بعد ان صلى الظهيرة فانه لا يفسد عنه جمعة مع امكان اداها  
 بل يجب عليه الحضور لان ما فعله لا يفسد الواجب كالوكان الغرض من جمعة فانه لا يفسد عنه بقوله قبل البلوغ مع بقاء الوقت وما يفهم مقامه كادراك  
 دكته بعد التلّف المفقوده **قول** اذا زالت الشمس لم يجزئ له ليجمع جمعة انما يجزئ السفر الاختيار غير الواجب لصنط اليه بحيث يود تركه  
 الى فوت غرضه في حاله ويختلف زعمه لا يثبت في نية ما سفره ليح ونحوه الذي يفوت الغرض منه مع الناحل لا يجزئ منها ولا فرق في الجزم بين ان يكون بين  
 بين جمعة اخرى يمكن اداها وعلامة الاطلاق الذي لا ينافيها اذا كانت في محل الحضور فيقطع وجوب الحضور بها على السافر فيؤدي جواز السفر الاستسواء  
 كالاول ومضى سافر على الوجه لتقديم كان غاصباً ولا يترخص في بقائه في السفر من موضع تحقّق القوان **قول** لا يصح الاضغاط المحظية فله هو  
 واجبة ترد في ارباب الاصغاء الاستماع وهو بوجبه لسمع نحو الخطيب ولاء كان المصنوع مع ذلك ككلامه لا ومن ثم جمع بينه وبين جزم الكلام لعدم  
 الملازمة بينهما بهذا المعنى وهو الذي يفتضيه تعريف صان الصياح للاضغاط فانه فانه لا ينافي اصغاطه فلان اذا ملك بملك نحوه وفي القاموس اصغاطاً  
 هو الاستماع مع ترك الكلام وعلى هذا التعريف يكفي بحكمه بوجوب الاضغاط كغرض لجزم الكلام لان تركه الوجوب حرام والاخر في ذلك هل فان الجمع  
 بينهما اوضح وان فلا زناً والاصح وجوب الاضغاط وجزم الكلام وظاهر العبارة كون الخلاف في وجوب اضغاط جميع الصلوات كذا جزم الكلام وهو كذا  
 الا في اصغاط العدد المعبر للجمعة شرط في تحقّقه ووزن اذ لا يفسد بتركه الاثم اما الكلام فلا يفسد باقظ بل بوجوب الاثم وانما يجب الاضغاط في  
 الكلام على من يمكن في حفظ السماع فالبعد الذي لا يسمع والاصح لا يجب عليه لما ولا يحرم وكذا لا فرق في جزم الكلام بين الخطيب وغيره وان كان في  
 هو غير الخطيب فوي لخصيص بعض اصحاب الجزم بغيره والظن بجزم الكلام بين الخطيبين ايضاً ويستثنى منه الكلام الغرض والكتب الاخرى

يُحَذَرُ مِنَ الْوُضُوءِ فِي مَخْرَجِهِ وَالْوُضُوءُ كَرْدِ السَّلَامِ وَالْمَسْحُ كَيْسْتَيْهِ الْعَاطِسُ **قَوْلُهُ** إِذَا دَانَ الثَّانِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ بَدَعَهُ الْأَذَانَ الثَّانِي هُوَ نَاقِصٌ ثَانِيًا  
بِالزَّمَانِ بَعْدَ الْأَذَانِ الْأَوَّلِ فِي الْوُضُوءِ مِنْ مَوْزُونٍ وَاحِدٍ وَأَوْفَادٍ كَوْنُهُ ثَانِيًا سَوَاءٌ كَانَ يَنْبَغِي لِحُطْبِيبٍ أَمْ عَلَى الْمَنَاءِ أَمْ غَيْرِهَا وَأَمَّا كَانِ بَدَعَهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ  
فِي عَهْدِ النَّبِيِّ وَلَا فِي عَهْدِ الْأَوَّلِينَ بَاعِثًا فِي حُضْمِهِ وَأَمَّا الْحَدِيثُ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ عَلَى خِلَافٍ مِنْ قَوْلِهِ الْعَامَّةُ وَلَا يَجِيزُ كَوْنُهُ ذِكْرُ اللَّهِ سَعَةً  
لَعَدَمِ كَوْنِ جَمِيعِ مَضْمُونِهِ ذِكْرًا أَوْ مَا هُوَ ذِكْرُهَا لَا يَفْصِدُ بِهِ الذِّكْرُ الْمَطْلُوبُ بِالْمَوْزُونِ عَلَى الْوَجْهِ الْمُحْصَوِّ **قَوْلُهُ** لَمْ يَجْمَعْ لِسَبْعِ يَوْمٍ الْجُمُعَةَ بَعْدَ الْأَذَانِ لِأَنَّ  
مَحْرَمَهُ بَعْدَ الزَّوَالِ وَإِنْ لَمْ يَحْصُلِ الْأَذَانُ وَلَمْ يَجْعَلِ السَّبْعَ مَا اشْتَبَهَ مِنَ الْعُقُودِ وَالْإِبْقَاعَاتِ قَوْلُهُ كَانَ لِسَبْعِ سَائِغًا بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ بِالْأَصَحِّ تَحْرِيْمُهُ عَلَيْهِ أَصَحُّ  
لِمَا عُنِيَ لَهُ عَلَى الْحُجَّةِ الْمُنْتَهَى عَنْهُ فِي قَوْلِهِمْ وَلَا تَعَادُوا عَلَى الْإِيمَةِ وَالْعُدْوَانِ **قَوْلُهُ** فَلَمْ يَسْجُدْ بِصَلَاةٍ جَعَلَ الْمَرَادُ بِالسَّجْدَةِ الْجُمُعَةَ هُنَا كَوْنُهَا أَفْضَلَ  
الْفَرْقِ بَيْنَ الْوُجُوبِ تَحْرِيْمُهَا بِالْحُجَّةِ وَلِظَهْرِ وَعَلَى هَذَا يَنْبَغِي أَنَّ الْوُجُوبَ يَحْرِيْ عَلَى ظَهْرِ لِسَبْعِ الْمَرَادُ بِالسَّجْدَةِ بِهَا بِالْمَعْنَى الْمُخَارِفَ لَهَا مَا مَنِ شَرَعَ خِزَانِ  
عَنِ الظَّهْرِ وَالْمُنْدُوكِ يَحْرِيْ عَنْ الْوُجُوبِ هَذَا الْقَوْلُ هُوَ أَصَحُّ لِقَوَائِمِهِ وَشَرْطُهُ مَا ذَكَرَهُ لِمَنْ مِمَّنْ كَانَ جَمَاعَ الْعُدْوَانِ وَبِأَنَّ التَّحْرِيْمَ غَيْرُ الْإِمَامِ وَمَنْ  
نَضَبَهُ **قَوْلُهُ** يَنْبَغِي بِهَا الْأَوَّلُ وَلَوْ أَطْلُقْنَا لَمْ يَكُنْ الْقَوْلُ وَاصِحًا لِقَوْلِهِمْ وَأَنْصُرُ فِيمَا إِلَى الْأَوَّلِ حَلَالًا لِلْأَوَّلِ إِمَّا فِي مَقْصِدِهِ فَالْأَوَّلُ يَجِبُ كُلُّ فِعْلٍ مِنْ فِعَالِ الصَّلَاةِ  
بِهِ وَإِنْ كَانَ الْمَصْلِيُّ مَسْكُوفًا فَلَمْ يَطْلُقْ كَمَا لَوْ نَوَاهَا لِلثَّانِيَةِ **قَوْلُهُ** وَالتَّكْفِيلُ بَعْضُهُ بَيْنَ رُكْعَةٍ وَخَصَصْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ بِالسَّجْدَةِ الْعَشِيرِينَ رُكْعَةً بِاعْتِبَارِ الْجُمُوعِ  
مِنْ جِهَتِ هُوَ مَجْمُوعٌ وَالْأَوَّلُ نَافِلَةٌ الظَّهْرِينَ الْمُشْرِكَةِ بَيْنَ سَائِرِ الْأَيَّامِ مِنْهَا وَأَمَّا بَدَعُهُ بِجُمُعَةٍ عَنْ غَيْرِهَا بِأَرْبَعِ رُكْعَاتٍ وَإِذَا قَامَ عَلَى الزَّوَالِ فَتَحْرِيْ فِي سَعَتِهِ  
مِنْهَا بَيْنَ أَنْ يَنْبَغِي بِهَا نَافِلَةٌ الْجُمُعَةِ وَبَيْنَ نَافِلَةِ الظَّهْرِ وَبَيْنَ رُكْعَةٍ فِي الْأَرْبَعِ الزَّائِدَةِ بَيْنَ نَافِلَةِ الْجُمُعَةِ وَكَذَا يُخْبِرُ إِذَا خَرَجَ بِطَرَفِ الْأَوَّلِ وَالْمَرَادُ بِالسَّجْدَةِ  
الشَّمْسُ انْتَشَارَهَا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ وَكَمَا انْتَشَارَتْ لَهَا وَبَقِيَّةُ الزَّوَالِ فِي آتِ الْأَجْرَةِ أَنْ يَكُونَ شَمْسٌ عَلَى دَائِرَةٍ مَضْمُونَةٍ بِحِجَتِ بَقَرَةٍ مِنْهَا فَإِنْ  
زَوَّلَ فَإِذَا زَالَتِ الصَّلَاةُ الرُّكْعَتَيْنِ **قَوْلُهُ** أَنْ يَصْلِيَ بِسَبْعِ رُكْعَةٍ كَمَا كَانَ مِنَ النَّافِلَةِ فَجَاءَ الْمَرَادُ بِالْجَوَازِ هُنَا مَعْنَاهُ الْأَيُّ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الْأَوَّلُ فِي  
الْأَسْبَحِ فَإِنْ خَارَ هَذَا الْقِسْمُ صِلَ النَّسْلُ وَلَوْ عَدَا رِفَاعُ الشَّمْسِ مِنْ شَرْقِيٍّ بِفَعْلٍ أَوْ فِي الْعَصْرِ وَالسَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ عِنْدَ عُلُوِّهَا نَافِلَةٌ وَإِنْ عَلِيَ ذَلِكَ  
وَالرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يَصْلِيَ فِيهِمَا السَّجْدَتَيْنِ بِسَبْعِ رُكْعَةٍ وَكَذَا لَعَنِ الضَّائِقَ عَلَيْهِ **قَوْلُهُ** أَنْ يَنْبَأُ بِرُكْعَةِ السَّجْدَةِ الْمَرَادُ بِالْمُنَاكِحِ الْخُرُوجَ بَعْدَ  
الْفَجْرِ أَفْضَلُهَا الْإِبْقَاعُ صَلَوةُ الْفَجْرِ وَالْأَسْمَاءُ الرُّكْعَتَيْنِ الْجُمُعَةِ وَكَمَا نَافِلَةٌ عَنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ ضَلَاةً أَوْ مَقْدَمًا وَقَدْ ذَكَرَهُ اللَّهُ بَيْنَ سَنَانٍ عَلَى لَهْفٍ  
أَنْ يَخْرُجَ لَمْ يَخْرُجْ وَنَزَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لَمْ يَخْرُجْ نَافِلَةٌ إِلَى الْجَنَّةِ عَلَى قَدَرِ سَبْقِهِ إِلَى الْجُمُعَةِ وَعَلِمَ أَنَّ الصَّلَاةَ مُقَدَّمَةً عَلَى الْخُرُوجِ إِلَى السَّجْدَةِ وَفِيهِ قَدْرُ  
أَفْضَلِيَّتِهِ فَرِيَّةً مِنَ الزَّوَالِ عَلَى عَيْنِ عَدَمِهِ وَفِي ظَهْرِ مَبْنَاهِ الْمَنَافَةِ لِقِيَامِهِ عَلَى الْمُبَاكِرَةِ وَطَرَفُ تَوْجِيعِ حِلِّ السَّجْدَةِ بِالْخَارِجِ عَلَى عَدَمِ مَعَارَضَةِ طَاعَةِ اعْتِمَادِ  
مَنْ وَالْمُبَاكِرَةِ إِلَى السَّجْدَةِ مِثْلُهُ عَلَى طَاعَةِ الْمُبَاكِرَةِ إِلَى الْخَارِجِ وَالْكَوْنُ فِي السَّجْدَةِ وَمَا يَتَرَبَّعُ عَلَيْهِ مِنَ الْقَوَائِدِ كَالذِّكْرِ وَالْعَمَلِ وَالنَّالِ وَالصَّلَاةِ  
سَمَاعٍ مَوْعُظَةٍ وَغَيْرِهَا فَنُيِّسَ بِالرُّكْعَتَيْنِ أَفْضَلُ الْقِسْمِ لِكَيْلِ الْخُصْمِ الْفَائِدِ الْخَارِجِ الْعِلَالِهَا وَهِيَ التَّخْفِيفُ وَالْإِلَاحُ وَالْوَسْخُ عَنْهَا  
خَالِدًا لِأَجْلِ النَّاسِ أَنْ يَسْأَلَ كَمَا نَعَى أَوْ فَرَحًا فَأَفْضَلُ الْخَارِجِ الْعِلَالِهَا **قَوْلُهُ** وَإِنْ يَكُونُ عَلَى سَكْنَةٍ وَوَقْفًا سَكْنَةٍ فِي الْأَعْمَاءِ مَعْنَى عَمَلِ ذَلِكَ  
حَرَكَاتِهَا وَالْوَقْفُ فِي النَّفْسِ مَعْنَى طَاعَتِهَا وَتَبَانِهَا عَلَى وَجْهِ بُوجُوبِ خُضُوعِ الْأَفْعَالِ عَلَى طَاعَةِ قَوْلِهِ وَإِنْ يَكُونُ لِحُطْبِيبٍ بِلَيْتًا مَعْنَى جَمْعِهِ بِتَرْكِهَا  
الَّتِي هِيَ عَائِدَةٌ عَنْ خُلُوصِ الْكَلَامِ مِنْ ضَعْفِ الثَّلَاثَةِ نَافِلَةِ الْكَلِمَاتِ وَالنَّجْدُ كَوْنُهُ مَعْنَى بَدَعِهِ وَبَدَعُهُ بِلَاغُهُ وَهِيَ الْفَتْحُ عَلَى نَائِلِ الْكَلِمِ الْخَارِجِ  
لِمَعْنَى الْحَالِ مِنَ التَّخْفِيفِ وَالْإِنْدَارِ وَالْإِسْلَامِ بِفَضْلِ الْوَقْفِ الْحَاضِرِ وَالْأَعْمَالِ الْمَوْكُنِ مِنْهُ وَغَيْرِهَا بِحَسَبِ بِلَاغِهِ بِكُنْهُ الْمَطْمَحِ بِحَالِ الْإِسْتِخْلَاصِ لَهَا  
عَلَى وَجْهِ بِلَاغِ الطُّوْلِ الْحَالِ وَبِكُرْمِهِ عَدَمُ تَقْصِيرِ الْحَالِ **قَوْلُهُ** بِكُرْمِهِ الْأَمْرُ فِي أَثْنَاءِ الْخُطْبَةِ فَذَلِكَ أَنَّ الْأَجْمَعَ يَحْرِيْمُ الْكَلَامَ عَلَيْهِ كَثْرَةً **قَوْلُهُ** لَمْ يَزَلْ يُلِمُّ  
أَوَّلًا وَيَجِبُ لِرَدِّهِ كَمَا نَعَى مِنْ أَفْرَادِ السَّلَامِ لِعُمُومِ الْأَمْرِ بِالسَّجْدَةِ **قَوْلُهُ** فِي سُورَةِ الْحَجِّ وَالْوُجُودِ فَذَلِكَ عَمَّا مَطْمَحُ وَالْمَشْهُورُ جَوَازُ الْعُدْوَانِ  
عَنِهَا إِلَى الشُّرُوبِ مِنْ كَثْرَةِ مَا يَصْلُحُ يَضَعُهَا بِصِحِّهِ بِحَدِّ سَلَامٍ غَيْرِهَا مَعْنَى وَخُصَّاصَتِهِ مِنْ رَدِّ الْعُدْوَانِ عَنْهَا بِغَيْرِ هَذَا الْفَرْضِ قَوْلُهُ وَبِالسَّجْدَةِ الْمَجْهُدِ  
بِالظَّهْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ الْأَوَّلِ عَدَمُ جَمْعِهِ بِالظَّهْرِ مَطْمَحُ وَهُوَ الْخَبَرُ وَالصَّحُّ فِي الْعَبْرَةِ **قَوْلُهُ** لَمْ يَصَلِّ الْعَبْدِينَ الْعَبْدَ مَا خُذَ مِنْ لَعْنَةٍ أَوْ كَثْرَةٍ هُوَ أَنَّ اللَّهَ سَعَةً  
عَلَى عِبَادِهِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَأَمَّا الْعُدْوَانُ وَرَدُّ الرَّحْمَةِ بَعْدَهُ وَبِأَنَّهُ مُنْقَلَبٌ عَنْهُ وَاجْتِمَاعُ عَلَى عِبَادِهِ غَيْرِهَا سَلَامٌ لَا يَخْلُجُ رَدُّ الشَّيْءِ عَلَى أَصْلِهِ وَمِنْهَا وَأَمَّا  
فَعَلُوا ذَلِكَ لِلرَّحْمَةِ الْبَاءِ فِي بَقَرَةٍ أَوْ لِقَوْلِهِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ جَمْعِ عُدْوَانِهِ **قَوْلُهُ** إِذَا خَلَّتِ الشَّرَاطُ اسْتَحْبَابُ الْإِسْنَانِ بِهَا الْأَوَّلُ هُنَا بَيْنَ حَضُورِهِ  
وَعَدَمِهِ فِي خَالِ الْعَبْدِ فِي ظَاهِرِ الْكَلَامِ الْأَصْحَابُ بِخِلَافِ الْجُمُعَةِ وَإِنْ كَانَ هُنَا مِنَ الدَّلِيلِ أَنَّهَا لَا يَشْرَطُ التَّبَاعُ بَيْنَ قَبْلِهِ بِأَفْضَلِ مِنْهُ وَلَا بَيْنَ فَرْجِهَا  
نَقْلًا **قَوْلُهُ** يَنْبَغِي الْأَعْلَى وَمِنْهُ الْأَفْضَلُ وَالشَّمْسُ يَصْحَحُ جَمْعُهَا مِنْ رُكْعَةٍ وَكُلُّهَا حَسَنٌ **قَوْلُهُ** الْأَفْضَلُ أَنْ يَفْرَغَ الْغَاشِيَةُ وَمِنْهُ الشَّمْسُ وَمِنْهُ  
الْأَوَّلُ الْغَاشِيَةُ فِي الثَّانِيَةِ الْأَعْلَى وَالْكَلِّ جَابِئٍ وَأَصَحُّ الرُّوَابِ أَنْ سَادَ مَا ضَمَّنَ كَوْنُ الشَّمْسِ فِي الْأَوَّلِ وَالْغَاشِيَةُ فِي الثَّانِيَةِ قَوْلُهُ وَيَقْبُتُ بِهَا أَرْبَعًا  
فِيهِ بِجَوَازِهِ إِذَا كَانَتْ النُّجُومُ أَرْبَعًا تَحْتَفِظُ كَوْنُ الضُّوْءِ بِهَا أَرْبَعًا بِلَيْتِهَا وَالْأَسْدَانُ يُقَابِلُ وَيَقْبُتُ بِكُلِّ نَكْبَةٍ **قَوْلُهُ** غَيْرُ نَكْبَةٍ الْأَحْرَامُ وَ  
نَكْبَةٍ الرُّكُوعِ هَذَا الْخُرُوجُ لِسَبْعِ لَعْنَةٍ مِنَ الْمَنَادِ فَلَا وَجْهَ لِأَجْرِهِ كَمَا ذَكَرَ لِلْمَوْضِعِ مَعَ أَنْ يَكُونَ أَوْضَحُ قَوْلُهُ الْأَصْحَابُ بِهَا الْأَمْكَةُ مُضِيِّ فِي سَجْدَةٍ  
لَعْنَتِهِ عَلَى مَنْ أَهْلُ الْأَرْضِ وَفِي أَصْحَابِهِمْ وَالْأَهْلُ يَكُونُ فَهَذَا يَصْلُحُ فِي السَّجْدَةِ لِجَمَاعٍ وَلَوْ جُوبُوبُ النُّجُومِ الْبَرِّ مِنْهَا بِرُكْعَتَيْنِ فَلَا يَنْبَغِي  
لِخُرُوجِ مِنْهُ وَأَمَّا اسْتِحْبَابُ الْأَصْحَابِ الْأَمْكَةِ وَعَدَمُ تَشْفِئَةِ الشَّدِيدِ فِي الْخُرُوجِ كَالْمَطَرِ وَالْوَحْلِ وَالْأَصْلَحُ لِلْمَسَاجِدِ **قَوْلُهُ** لَمْ يَجْمَعْ عَلَى الْأَرْضِ  
دُونَ غَيْرِهَا قَامَ بِصِحِّهِ لِسَبْعِ عَلَيْهِ وَبِالسَّجْدَةِ بِهَا شَرْهُ الْأَرْضِ بِمَا يَكُنْ مِنْ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ فَلَا يَفْرِ شَرْهُ الْأَرْضِ فَارِثًا الْخَبَرَ قَوْلُهُ حَافِيًا لِأَنَّ الرِّضَاءَ لَهَا

التخفيف  
الاجتماع

خرج إليها خرج طافا في هذا المامون روى عن النبي أنه قال من عجزت فليد في سبيل الله فقد حرمه الله على النار **قولهم** إن طعم نيل حرم  
بفتح الباء وسكون الطاء وفتح العين مضارع طعم بكسر هاء العلم يعلم أي يأكل ومنشد الفري فادري عن النبي أنه كان لا يخرج في الفطر حتى يظفر  
ولا يطعم يوم الأضحية حتى يصل مع ذلك بوجوب الأضحية يوم الفطر بعد حرمه في المبادي التي بعث للنفس على الأوامر المضادة وأما  
الامتنان من الشريعة بخلاف الأضحية واستحباب الأكل من الأضحية ولا يثبت إلا بعد الصلوة **قولهم** إن ينقل بناها وبعد هذا إلا بمحمد بن النبطية  
فإنه ينقل ركعتين قبل خروجه المزمع كان بالمدينة بطله أن يفقد البعد قبل خروجه فصل فيه ركعتين ثم يخرج إلى المصلي والمستند قول الصم  
ركعتان من السنة ليس يصلان في موضع إلا بالمدينة ينقل في مسجد كمال تولى البعد قبل أن يخرج إلى المصلي ليكن للامتنان بالمدينة لأن رسول الله صلى  
**قولهم** النبي الزائد في الأضحية وجوب التكبير والفنون وعدم الخصا لفظ لا أصل له في الروايات فيجوز وجوبه وأوجب بالصالح في ظاهر كلامه  
الأمم أهل الكبرياء والعظمة لم يمكن حمل على الوجوب لمجرد أنه بعض أفراد الدعا المنقول بل هو أفضلها فلا يستعمل قولنا بالتكبير **قولهم** من حضر  
العبد كان الجمار في حضوره المشهور وهو المخرج لصحة الحج إلى مكة من قبله عبد الله عن ذلك فقال جماعة في زمان علي ثم فقال من شاء أن يأتي  
لحجته فليأت من صدق لا يشترط ويجب على الإمام أن يعلم بذلك خطبة العبد وكذا يجب عليه أن يخطب لصلوة الجمعة فان اجتمع معه تمام العدد  
صلاها والأفلا **قولهم** الخطيبان بعد الصلوة اختلفا لا مضاعف في وجوب الخطيبين هنا فذهب جماعة إلى الوجوب باستصحاب التمام والأكثر  
على الاستصحاب بل ادعى الصم في بعض عليه لأجاء والعمل بالوجوب أو حوط ومحل ما بعد الصلوة باجتماع المسلمين بتقديمها بدينه عثمان بن مولى  
عن الباقر أن عثمان لما أحدث حديثا كان ذا فزع من الصلوة قام الناس فلما رأى ذلك قدم الخطيبين واحتسب الناس للصلوة ثم تبعه بنو أمية بن  
الزبير ثم انفضت أجمع المسلمين على ما نحن به ما روى لعامة أن مروان قدم الخطيب فقال له رجل خالفك سنة فقال له برك ذاك فقال له أبو سعيد الخدري  
أما هذا فقد قضى ما عليه سمعت رسول الله يقول من رأى منك منكرا فليذكره ويذكره من لم ينطق فليسا من لم ينطق فليذكره بغيره ولا الضعف  
الامتنان **قولهم** بل يعمل التكبير من طهر ولو عمل من غيره نادر السنة وإن كان المنقول أفضل **قولهم الفصل الثالث في صلوة الكوفة**  
نسب هذه الصلوة إلى الكوفة مع كونه بعض أسباطها بخروج ولوعبها بصلوة الأبيات كما صنع الشهيد كان أجود وأعلم أن الأئمة بنو الكوفة  
التمس الحسنى إلى العشر وقد بطلوا الكوفة عليهم ما معا وكذا الحسنات الفعل منها ما يتعدى بعض يقال كسفت الشمس بفتح الكاف التمس كسفتها  
الله وكأخف التمس بغيره هن فيهما وجع في الصحاح الكسفت الشمس من كلام العامة وجوز الهروي والاحتياط مشددا على المغنين قال النووي التمس  
والفعل بان يجوز الله بهما عباده ولا يكفان عموما حدودا لجهنم وإذا راى ذلك فسلوا وقال أبي رعب نكفت الشمس عن عهد رسول الله صلى  
خسر ركعتان وسجد سجدتين الحديث وهذا حديثان أحدهما صحيح على من يوجبهما من العامة وإخالفه في كنهها **قولهم** هل يجب علينا أن نأخذ بالجمع  
وجوبها الكل محذور مما لا يصح زيادته ومحمد بن مسلم على ما ذكره **قولهم** لا يجب إلا ما يجب هذا هو المشهور والذي إختار الصم  
المعبر بالشهيد من امتداده إلى العام إلا جملة في غير سعة وفي الجمع للصلوة وهو وجود قوله وكذا الواجب ولا خلاف في هذا هو كونه لا وجود  
اشترط السعة وفيها كالزلزلة وإختار في سبيل ذاء دائما وإن وجب لفورية قوله ويصل إلى الأذان وإن تكنت علم أن شرط الأداء في صلوة الزلزلة ينفع  
أنها باؤها محدودة الآن الأداء من لوازم التوفيق ليس وقت الزلزلة خاصة هو الوقت كما في الحضور غلبا غالبا واستحالة التكليف بعبادة  
وقت ينصرف عنها بل هو واجب في كل حال وهو لا يجوز له أن لا يكون في كل وقت من الأذان وأما وجب شهيد ومن يجمع  
ذلك لفورية بها وهو على القول بامتنان الأمر الفور من أجل عدم وجوب بعض المحققين بأن زعمهم في الأذان لا يثبتها غالبا وامتنع فعلها  
فيه وجب الصبر إلى كونها عبادة صالحة لا يفتلها فيه حد من التكليف بالجال ويحكم الأداء مستحبا لا كشقاء التأمل وروى فيها الفورية من حيث  
أن فعلها خارج وقت السبب كما كان بحسب الضرر فافترض في الخارج عذر في جميعها بين الفواعل المضادة وهي توقيت هذه الصلوة وضور  
وقتها واعتناء سعة الوقت لفعل العبادة وهذا الوجه لا يمتنع بتوهم هذه المقدمات ليس في الضوابط يدل على كون زمان الزلزلة وهو الوقت  
بلا غم ذلك على كونها سببا وهو لا يسلم له اختصاص الوقت فيه ولو لم يكن وقتها وأعتبر في الخارج عذر فلا يثبت في الصلوة أمضا على موضع الضرر  
لم يصح القول بامتنان وقتها بامتنان الضرر بل إنما يثبت للمزكوز لا بغير سبب الوجوب بصلون وحيت لا يحد بدلوها في كل موضع جعل وقتها مائة  
العصر كالندوة وان غاب في وجوبه الأداء ولا يثبت لفورية بها بخلاف عدمه لم يثبتها من مطلق الأمر لأن كونها من قدر أحرق كل عجز  
الفتن إذا ثبتت للمائة مائة هاهنا عدلين أو شيعاء بوجه العلم **قولهم** في غير الكوفة يجب القضاء مشكلا قوله فإن كان لم يثبت كونها من حيث  
قطع وأشار إلى ذلك جواز بعض كسوت وهو ثابت في جميع الركعات وإن كانت العنان لا يدل على ما عدا الأول والحاصل أنه محذور من حيث  
كامله بعد الحدة كل كعبه وهو أفضل فيجوز إعادته لحد في كل مرة ويبرق في السون على المحس حيث يقرأ كل بام من حيث قطع في كل مرة  
يكفي سجدة الأولى خاصة ويبرق بعض السون في بعض الركعات والاكتمال في بعض حيث لم يبرق في السون مضاعفا ولا يجب إعادتها في كل ركعة  
مذاكل كون مثل ذلك الركعة ومنى كل ركعة في قيام وجب عليه إعادته في القيام الذي بعده ومتى ركع عن بعض سون في القيام بعد ظهره  
من موضع لقطع ومن غيره من السون مضاعفا ومن غير ما يجب إعادته مع إجماع عدم الوجوب لجميع وجب إعادة السون الثامنة

قلهم



بعد غسله وتكبيره هذا مع الامكان ولو بعد الصلوة فام التيمم مقامه في العجائب يجب الصلوة عليه فان غلب سقط قول من لم يكن له ركن الخ  
هذا ان لم يكن من ثبوت مخوماتها على الغير ولا وجب بعدها على الغير ان يقع الفرض ولا في الاخر ولا في الاولين وجوباً نظراً وعادة قوله ولو  
كان طفلاً جعل ذلك المراء ان لم يجب الصلوة عليه ولا قدم عليها وكذا يقدم على الخنثى كما يقدم الخنثى على المرأة وهذا الركن لما استمر مع ارادة  
الصلوة عليهم دفعه واحدة فيجب ملاحظة التذكير والتأنيث في الدعاء ونود في الموت مؤلاً بالميت مع ولو اختلفوا في الدعاء كما لو كان بينهم طفل  
وكبير وغيرهما دعا الكل ميتاً وهو طيب فيه وشتر بينهم فيما لا اختلاف فيه بالنسبة اليهم ويخبر في الخنثى فيقول في الاثنى اللهم امك امة امك الخ ومع  
وجوب الصلوة على الجميع لا اشكال في التنية امامهم في وجوب الذنب فيشكل الجمع لاختلاف الوجهة واختلاف التذكرة فيجمع بين الوجهين بعد  
التناقض باعتبار النوع ويشكل بانه فعل واحد من كل واحد فكيف يجمع عليها والتحية الاخيرة بنية الوجوه تغليب الجانب الاخرى كما يدخل عند اداء  
الصلوة والوضوء غيرها في الواجب قول من ينعى عليه بحيث يصح جاباً وعن الصلوة بالاسم والحرف وفيه لا يرد على عدم كراهية الاعلان على حصول الاستحباب  
المط قوله ويمنع بدنه في قول تكبير الخ المروي استحباب الرفع في جميع ولم يرد نص خاص على استحباب رفعها حال الدعاء ويمكن استفادته في فعل التكبير من  
في صلوة على المنافق فيمنع التماسي به لعدم خصوصيته ومن عوم لا يرد في الدعاء وانما اورد في الاجابة وانما اخبر عنه الميت  
لانه المقصود من الدعاء بالذات بخلاف المؤمنين فانهم مقصودون بالدعاء على وجه شيع فاستللك اللفظ بالرفع فيه خاصة قول من عليه ان كان  
منافقاً فان كان مع ذلك تائباً في دعائه فانه لا يحسن عليه في صلوة اللهم العن عبدك الفلانة مؤلفه غير مخالفة اللهم لعن عبدك في عبادك و  
بلادك واصلي حرارك واوفه اشد عذابه ان كان هؤلاء اعدائك وعاذى اوليائك ببعض اهل بيتك ان لم يكن تائباً فانما راءه محمد بن مسلم عقيب  
عليهما السلام ان كان جاحداً الحق فقل اللهم املاء خوفه ناراً ووفيه ناراً وسلط عليه الحيات العفارت لودعيه على الناصبي ايضاً فان الوظيفة لا تقو  
في الجاحد قول من يدعى المستضعفين ان كان منهم المراد بالمستضعفين من لا ينفذ احكامه ولا يعاند اهلها ولا يوالى احداً من ائمة ولا من غيرهم ودعا  
المستضعفين من اراءه الفضل ابن زياد عن الجعفر ان كان منافقاً مستضعفاً فقل اللهم اغفر للذين نابوا وابغوا بسبائك فيهم عذاب الجحيم وليس من  
المستضعف من ينفذ احكامه ولا يعرف له التفضيل فان ذلك من جملة المؤمنين ولعدم كونه منافقاً كما دل عليه الحديث قول من ان جهم بن ابي اسحاق  
مخترع مع من يتوكل الجهميون ولا يعرف مذهبهم ولا يولد على وجه ذلك الفرائض على ايمانهم كالبداية التي لا يعلم فيها مخالفت نحو ودعا الجهميون اراءه ابو القاسم  
فان سمعت بالجعفر عليه السلام يقول على جنازة رجل من جبهة اللهم انظف هذه النفوس انت عنها وانما تحبها وانما تعلم بسرائرها وعلاقتها متاد  
منفرداً واستودعها اللهم وهذا عبدك لا اعلم منه سر وانما علمه وفردنا لشفاعتهم له بعد موته فان كان مستوجباً فقتلناه واحترم من  
كان يتوكله وركب الحلي غل الصنائع اللهم ان كان يحب اخيراً واهله فاغفر له وارحمه تجاوز عنه قول من ان كان ظفلاً سال الله ان يجعله مصلحاً الحال  
ايستافيه الظان المراد بالظلم هاهو من يترك بلوغه وان وجب الصلوة عليه وانما بدو لا يبدل ذلك علمه بايمانه او حمله بحاله اما لو علم بكفره كما في  
اذا قلنا ببقائه في الاسلام لم يصح له عباد ذلك لو كان احداً بونه مسلماً خاصته ودعاه والمخبر على الدعاء لا بونه معاً كما افترضه العباد من ادعاء  
الاسم ويكسبون من الدعاء اللهم اجعله لا بونه ولما سلفا وخطا وجرأ وقرظاً بالخير لا بخر المتقدم قول من دفعه وقف حتى يرفع الخائف لا فرق  
في ذلك بين الامام وغيره وان كان سيجب الامام اكد لخصيصته الذكرى به نعم لودع الصلوة جميع خاصة من استثنى منهم اقل ما يحصل به رفع الجنازة  
قول من الصلوة في مواضع لعناده للصلوة على الجنازة اما بين هذا الكثرة من صلي فيها واما لان السامع بموته بهذا للصلوة عليه فيه بل الامر  
ويكثر الصلوة وهو امر مطلوب بل غاية استحباب الدعوى فيهم قول من لم يبق عليه ولا اي من غيرهما وانما يجوز تولد قطران لم يوجب له عاكاً لاختلافه  
والاوجب فينبه بخوف فوا الجنازة من محل يجوز الصلوة عليها بانه اخبار ارباب السند فيها او يبتدعوا ويجوز عن الجبهة الواجبة فلم يحصل احد  
وجب الدعاء ولو خاف مع اكالم المضى منه على ما يحصل مع الفلوان قول من استبوا ما موم بئكيه او ما زاد استحب له اعادها مع الامام ان ينفذ بها  
او ظنا ان كبرها لو بعد استقامتها حتى يحفظ الامام وبان في الاجرة قوله لا نصيب بعد ذلك الاصح عدم تجد بدلتا للصلوة على من لم يصل عليه  
وهو حرة العلامة في لف ولتم هذه البيان الا انه عذاه الى من لم يصل وان كان قد صلى على الميت قول من كان في انشاء استأنف الصلوة عليها الاجرة  
الاستمرار على الاول ثم الصلوة على الاخرى بعد الفراغ لله في قطع العمل وعدم الجواب في جواز هذا الفرع لو خاف من اداء الثانية ونوى الصلوة  
عليها بقلبه عند الفراغ من الذكر وكبرنا وبانها الهما ثم يحضر كل واحدة بذكرها وفيه كراهية في تكبير لا تحاد منها ما يتخبر في تقديم ايها شاء في كبرها ثم  
لا يسن بل يجوز تقديم الاخرى في دعا الخرافة من الاول اكل الصلوة على الصلوة على الثانية ومن الاجابة من خص جواز القطع والصلوة عليها  
بخوف من الثانية حذر من النهي عن القطع في غير موضع لصحة القول في ذلك من هنا الصلوة على الثانية من غير قطع ولو بعدت  
الجنازة خاصة فاحكم كذلك بشرط ان لا يكون في الذكر والدعاء التمتع لاختلافه فيه فيدعو لكل واحد بما هو فيه كما لو جتمعتا فبذل ولو دخل  
الثانية على الوجه المذكور من غير خوف جاز الفصل الخامس في الصلوة في الرغبات التي هي من الشارع وانما لم يذكر كراهية الذي يتعكبه الفعل وهو  
لنفسه الرغبت معنى التفضيل على بعضه لا فاستغنى عن ذكرها اي ما يتعكبه ومن ثم حمل لا يصح للام للغير فك كل جهة الاراء وحمله ووضو  
استبأ قولها الاستسقاء وهو طلب الشفاء من الله تعالى في حاجته اليها كما يقال استعطي اذا طلب العطا وقال الشفاء الله والشفاء وقال الله ثم رتبهم

كذلك  
فكبر



وسبقهم بهم ثم تباركوا وادفأ لا سبقتهم ماء غدا فعلى هذا يجوز في نحو قوله الدعاء اللهم اسفنا بقطع الهمة وصله **قولهم** مثل كفى صلو  
العبادة ووفئها ابصر كوفئها **قولهم** لا يستر له من الأدعية والالطاف ما تامل من اجابا اهل البيت الهمة مركبة من ان الشبهة ولا النافذة وجلة الشرط  
مخوفة والمعوق وان لم يستر له شيء من الأدعية فليقل ما ورد عنهم ثم وهذا التركيب من باب صناعة القلب هو نوع خاص من كلام العرب بوجوب ملاحه  
ولطفاد منه قولهم عرضت النافذة على الحوض وعرضت الحوض على النافذة وقول الشاعر كما طيبتك بالقد السباغا والمراد بالقد الفضة والشياع  
الطين وتجا جعل منه قوله وكمن من فيه اهلكاها فاجابها باسنا وقوله كتاب فوسم هو باب منع وما ذكره هنا اما مبنى على مذهب الشكاك  
من جواز قطع وان النكته فيه بيان جواز الدعاء بما تيسر وان امكن المصنوع فلو عكس ما تقدم المصنوع في هذا التركيب الحاصل لم يعلم منه ذلك هذا القدر كاد  
في جواز القلب نية طنا فيه امرًا زائدا وان امكن التعبير بما يؤدى الى الراد من غير قلب **قولهم** يستحب ان يكون الاثنان فان لم يندفقا فجميعهما فادم لا يستر  
على الجميع مع ان الجميع افضل بغير هذا الاعتبار لان الاثنان هو المصنوع بالخصوص لا المصنوع بالخرج فيه لمجد من خال الدوجيل مكانه للجميع عند غدا  
دوى ان العبد بالالحاجة فهو خارج الاجابة الى يوم للجميع من الاجتناب من غير بين اليمين ابتداء **قولهم** حقه ولكن نعالهم بايديهم ويجوز في ثبات الكيلة  
بكر البناء وهي ما يمتنع من ليشاب مطر في رؤسهم ذاكرين الله مستغفرين من ذنوبهم ولا يصلون في المشاجع الاخبار اما لو حصل مانع من اخير الحوض فيهم  
صلواته للماجد ويستغنى من ذلك المجرد تحريم فصل في اخبار **قولهم** اذا فرغ الامام حوله ان يان يجعل ما على النكبة لا يمتنع من على الارض وما على  
الابر على الايمن ناسبا باليمين ونفا لانه في ان يقبل الله الحذب خصا ولا يتركه يحول الظم باطنا وبالعكس ولا الاسفل اعلى وبالعكس وان كان  
جائزا وما ذكره من اختصاص القلب بالامام غير واضح الدلالة لوجوه العليين في غيره فالاول عموم الاستحباب لجميع المصلين **قولهم** هم يبايعونه في كل  
ذلك اي في جميع الاذكار ووقع لصون في التحول الى الجهات **قولهم** ثم يخطب جعل الخطبة بعد الصلوة هو الذي اخذاه الشيخ وجاعده ودل عليه  
بغير الصلوة لمجد من خال دونهما تبايعه الصلوة العبد الكيفية وجعل في الذكرى تقدمها على الصلوة هو كونه يندفع ان يخطب خطيبين يندفع  
بينهما بين العبد **قولهم** تكرر والخروج بالبناء على الصلوة الاول ان كان الخروج في ثلث وكذا لو كان بعده مع استمرار الصلوة والا فلا فضل استئنا  
لوجود السبب المقضي ويجوز كذا على الاول قوله يجوز عند خفاضها العنود وكذا يجوز عند كثرة العنود اذا خفت لضربها وبهي صلو  
الاستسحاض وهي نوع من صلوته الخاصة بل هي من جملتها **قولهم** لا يشهر في الروايات استحباب الف كعشر اشارة بذلك انه قد ورد في ذلك فيقول انه  
كعشر من شهر وليس فيه نافذة زائدة وراه محمد بن مسلم وعبد الله بن سنان واحاد الصدوق على طرفه يفضل له فاذا ذكره الشيخ في باب من ان الالف الركعة  
يستحب في كل يوم ليلة وان الالف جميع شهر لله للضعفاء وروى الف حاة في جميع شهر من ياداه ما ليلة نصفه وما ذكره المصنف هو الا انه لم يدعي بعض  
الاستحباب عليه لاجماع وهو غير مناف لمثبت الزيادة **قولهم** اثني عشر بعد العشاء على الاظهر من ان يندل في خلاف الشيخ في وجهه من جعل  
الغيا وبعد المغرب الاثني عشر بعد العشاء كما ذكره المصنف وبينه عكسه جماعة من خبر جماعة وسعد بن صدفه والاولا شهر وان كان الاخر جائزا له ويخبر بين يدي  
ما يقوله بعد العشاء على نافذها وناجيه عنها وان كان الناجي افضل لرواية محمد بن سليمان عن عائشة في الذكرى جعل المشقة **قولهم** على الرتيب المذكور  
بان يصلي ثمانية بعد المغرب الباقي بعد العشاء وروى جعل اثني عشر ركعة قبل العشاء والباقي بعدها وعليه جماعة من الاخبار كانهما حسن قوله في كل ليلة اربع  
ركعة اطلاق الاخبار العنوي يقتضي كون محلها الليل من غير ترتيب مخصوص الظاهر ان ناخيتها الى ان يصلي العشاء افضل فانه قد ورد عن النبي في ثمانية  
ذلك حيث يفضل عليها **قولهم** يصلي في كل جمعة عشرة ركعات لفظ الحديث يصلي في كل يوم جمعة والمصنف من يوم لها ودخل الليل في بعض الموا  
تغليب قوله في اربع جمعة عشرين اطلاقا للفظ ثل الليل والنهار بل يستوله للمنازعة والذى ورد في الحديث ليلة للجمعة فينبغي العمل به قوله  
وفي عشرين تلك الجمعة وهي ليلة السبت كما ورد في الحديث وانما يصلي في عشرين اذا كانت من شهر فلو كانت ليلة العبد صليبت العشرين في ليلة احر  
سب من شهر واعلم ان ما ذكره من صلوته في كل جمعة عشرة ركعات مبنى على الغالب من شمال كل شهر على اربعة ايام جمع فلو اتفقوا في شهر خمسة ايام جمع  
ففي كفيه بطلان التاثير اشكال لعدم ذكره في خصوص والفناوى المعتمد ويجعل صلوته عشرين ايام بصره وبسط التاثيرين الباقي على اليانها وعشرين  
يجعل ستة عشر ولا اربع عشرة ناسبا او بالعكس يحمل سقوط العشرة بجمعة الاجرة وبقي التوزيع بحال واسقاط اى جمعة شاء والظم نادى لو طرفة  
جميع الاحمال فان في الذكرى ولو فات شيء من هذه النوافل لبالا فالظم انه يستحب قضاءها وبقلة عن الجسد لا فرق في استحبابها هذه النوافل ان  
الصيام وغيره للموقوف **قولهم** صلوته ابرار المؤمنين على كل اربع ركعات ليس لهذه الصلوة وقت معين غير ان افضل وقتها يوم الجمعة وقد ورد  
عن الصادق ان من صلاها خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه وفضيحت حوائج **قولهم** صلوته فاطمة ركعتا عكس جماعة من الاخبار التي منه فسبوا  
الاربع لفاطمة والركعتين لمولى ثم وكلاهما مروي في ذكر كان في السنية ونظم القافية في كسنية خالة السنية وفل الصدوق في صلوته فاطمة اعني الاربع  
بعض صلوته الا ابرار مروي عن الصادق فان من وضعا فاستمع لوصو وصلاها فقل حين ينقل وليكن بينه وبين الله ذنب لا غفر له **قولهم** صلوته حين  
نسب هذه الصلوة الى جعفر بن الزبير طالبة لان البنية جبا باها حين قدم اليه من محبته وكان ذلك يوم فتح خيبر فقال النبي في حين يتردد عليه  
ما الذي يابها انا اشد من رديا بل يوم جعفر ويغفر خير فادم وستا اليه رسول الله فالتزمه وجعل ما بين عينيها وقال يا جعفر الا اعطاك الا اعطاك  
الا جوك فقال جعفر بل يا رسول الله فظن الناس انه يعطيه ذبا اوفضه وشره والذخا له الا اعطاك صلوته اذا انتصبت لها وكن في ردت

للمجودين



في الركعة

السجود على وجه يمكن منه سجد السجود والخوض الشجور على ذكره فحاشبه ان النقص منها هو الركعة ولم ينقص السجودين وقد عرفنا ان الركوع لا ينقص  
منه ذلك فلا بد له بالسجودين من قول من كذا الوتر كذا السجود ثم ذكر معنى ان المفصل ان فيه لعدم تحقق خروج من الصلوة بدونه على القول  
بوجوبه ويشكل ان السجود ليس بركرك فلا يبطل الصلوة به كنه هو وان فعل المنة اللهم الا ان يقال بانخصا الخروج عن الصلوة فيه هو من جهة كنع وبما انما  
الاشكال في بيان المنة الاجتران لم يوجب السجود قول من حاشا جانه لا احطاط وهو يبطل الصلوة لا مكان كونها من ركعة اعمل هذا الاجتران  
منعني ان كان ظاهر الكلام لا ينقصه لو فقل ان الله عليه بعد يقبل اشغال الة بالصلوة قول من وفرائة السجود حتى ركع غايه للجمع بذلك  
بمعهم كونه على الرجوع الى اذ كر قبل الركوع وهو في الفرائة وابغاضها ظاهرا لم يبق احكاما واما في لغيره والاختلاف فيه كونها كمالا كما كفيته للفرائة  
بمعني امكن العود اليها امكن العود الى كفيته ما فعود اليها ايضا ما لم يركع وعدا العود اليها قويا لاطلاو المضربا العود اليها ولا معارض له قول من او  
السجود على الاعضا السجدة يستثنى من ذلك اجتهاده اذ لا يخفى من معنى السجود بدونه اذ لا خلا لها في السجودين من بطلان العود اليها قول من اودع راسه من  
السجدة او الظما بينه فيه حتى يجرد ثانيا الحكم في ثبوت الظما بينه في رفعه واما في ثبوت الرفع بين السجدين فيشكل تحقيقه مع الايمان بالسجدين  
كما يدل عليه قوله حتى يجرد ثانيا ان كان غايه للرفع والظما بينه ويمكن ان يقال ان التثنية بغير بالية بمعنى انه يجرد ثانيا في الرفع ثم يوترم الرفع والعودا هذا  
عن ذلك بحيث لو تم كونه قد سجدا ثانيا وذكر بنية الثانية ولم يذكر ثم رفع راسه فكأن رفع قد سجدا سجدتين واما التثنية الرفع بينهما فلا يندرك اذ لا يحقق  
الزيادة سجدة وهذا يشكل للباحث في السجود هنا بحسب لضرورت وظهر القابضة في نداء السجدة قبل الركوع وفي قضائها بعده وينبغي على ذلك احو  
وجب عليه قضائها سجدتين فضا عدا بعد الصلوة وان لم يوجب عقار ثنية السجدة لوضع كفيته بل اكتفينا بالنية حال استدلاله كما هو الظاهر فانه لا يجب  
الرفع بين السجدين بل كمالا فرغ من ذكر واحدة جديته الاخرى على الاول وعلى اعتبار الضوون يجب الرفع ولم ينظر في هذه المسألة التي قطع معتد  
عنده الا ما ذكرناه من مكان التثنية مع ثبوت الرفع هو ظاهر العبارة والا كانت المسألة من القسم الثالثة وهو ما يندرك مع سجدة السجدة وهو وثبوت السجدة  
ان لم يذكر حتى ركع او من القسم الثالثة ان ذكر قبل الركوع ويمكن تنزيل العبارة على وجه لا اشكال فيه بان يحمل ثبوتها كما لا يفتقر الرفع على ثبوتها كما لا يفتقر  
يتحقق الفصل بين السجدين وبني الباء وبني السجدة مشكلا بحالها قول من استأنف سجدة وسوت في نكبة السورة الثانية اشار الى انه لا يفتقر في رتبة السجود  
الى غيرها اولا بل يتخير بعد الحمد أي سوت شاء قوله وكذا لو نية الركوع وذكر قبل ان يجرد فام وركع ثم سجدا اما وجب القيام ثم الركوع لاستدلال الهوى له  
فانه واجب مستقل حتى لو هو الركعة لغيره ثم اذاه لم يكف الهوى الاول ومنه الهوى الثاني فلو هو لغفل عنه ونحوه لم يكف هذا مع ثبوت الركوع خالفا  
القيام اما لو هو للركوع ثم نسب قبل تحقيقه اشكال وجوب القيام ثم الركوع لاستدلاله زيادة الواجب بل الظاهر مفهوم مخيب الى حد الركوع الى محل حصل  
عنده القيام لو كان الثبوت بعد استيفاء الركوع قبل الرفع منه فام للهوى الى السجود قول من واحدهما لا يجب المجلس قبل السجدة المنسية اذا عاد لها ان  
لم يكرجلس قبل ولو شأني على الفصل ولو جلس بينه الاستحبابا لجلسه الا انه في الاجزاء بها وجهها السجود ما ذلك ولو جلس بينه الوجوب لا للفصل كما لا يخفى  
للمنة اذ اقره بطريق اول مع احتمال عدمه في الفرع بين هذين الموضعين وبين القيام لأجل الركوع تناسبه قبل السجود نظر واعلم ان المصنف في هذه  
الاكتفاء الثلاثة في ثبوتها للركن وقد اختلف في هذا القسم ثبوت الركعة وهو الركوع وسجدة ثانيا وهو غير مستحب قول من لو نزل الصلوة على النسي وال  
ثم لا يوافق ما تقدم من العود الى السجدين بعد السجود ما لم يفعل المنة كما يقضيها ظاهر العبارة المققدمة لأن الصلوة على النبي والارض في العيالم مع  
حكمه باخرج من الصلوة به مع ثبوتها فاشاها اوله وهذا يؤيد كون المراد بقوله وان نقص قضائها الركعة لا غير وان كان الشا لا يقضيها علم ان ذكر ثبوتها  
الصلوة الى ان يعلم ثبوتها القسم الثالث هو ما يندرك بعد الصلوة مع سجود السهو وانه ذكرنا عدم وجوب سجود مع نداء ركعة بعد السجود عنده كما يظهر  
من العبارة وينبغي حراجه بالنداء في القسم الثاني ما ينتمى لفعله في الصلوة واخراجها مع عدم وجوب سجدة السهو والاصح وجوب السجود له وللخافه القسم الاخر  
ولو كان النسي بعض النسي ففي قضائه وجهان ويظهر من ثبوت السجود وجوب نداء ركعة ولو نية الصلوة على سجدة خاصة وعلى الخاصة قول من قضائها سجدة  
سجدة في السهو ويجب تقديم قضائها الاجزاء المنسية على السجود وان تعدت قول من نداء في عدة الواجبة التثنية في حكم ما ذكره الصلوة المذكورة  
المعينة بركعتين وثلاث على الظاهر قول من والكوف اذا كان الشك متعلقا بالركعتين اما لو غلبت بالركعتين على الاول لا ان ينزل في الثالثة في الفرائة  
الركعات قول من ان الشك في شيء من افعال الصلوة فان كان في موضعة وفيه واثم المهور من موضع محل يصلح ايقاع الفعل المشكوك فيه كالقيام بالنية  
الى الشك في الفرائة وابغاضها واصفائها والشك في الركوع وكما يحلوس بالنية الى الشك في السجود وكنته هوهو هذه الموارد يجب اذ كانت يقضي الشك  
في السجود والنسي في ثبوتها القيام قبل استيفائه لا يجوز ان يفتد الانشغال عن موضع كذا الشك في الفرائة بعد الاخذ في الهوى ولم يصل الى حد الركع  
او في الركوع بعد زيادة الهوى عن ذلك ولما يصير سجدا او الرجوع في هذه المواضع كما هو اقوى بل استقر على الصلوة في وجوب العود الى السجود عند الشك فيه ما لم يركع  
وهو غير قول من شأها بقوى ظهر من الوضوء امتلا استأنف ثانيا استأنف ثانيا فلما لم يركع فام الله كان في انشاء الصلوة فلو علم فام الله بينه عليه لو كان بعد  
الفرغ من الرابعة يني على كونها الظاهر على الظاهر في موضعين لو صلى في لبعده من رده بين الظاهر والعصر كان طريقا الى ثبوت قول من مسائله اربع اما خص  
هذه الاربعة بالذكر من غير ثبوت الشك لعموم بلوى بها وكثرة وقوعها فمعظم احكامها واجبة عينا على الجاهل من بالصلوة وضما الشك بين الاربعة و  
لخصر ثبوت حكمها ونبذ المسألة الفرعية انما يحتاج اليه نادا في موضعها كفاية في كل قطر بحيث يمكن رجوع من حاج الى شيء منها اليه قول من من شاك

ثم ذكر



رواه البخاري وهو يوم الله وبالله والسلام عليها النبي ورحمة الله وبركاته اودع الله وبالله وصلى الله على محمد وآل محمد ويجوز حذف حرف العطف السلام عليك ابدال اللهم صل بوجهه وصلى الله لا يجزي فيها غير هذه الاربعة **قول من** يحض النفس الظاهر لادخله في منعه من الله او من مكلف كالوشاة لئلا يلهي بغيره ولا يحض الولاة ولا يحض الالقاء والعقوبات القضاة عنها غير لادخله في منعه من الله او من مكلف عليه في الذكرى **قول من** وكذا الصوم وان سوغ الوقت الا ان يخرج عن العادة جذا فلهي بالاعطاء واخاره في الذكرى ونقله عن **قول من** لو اكل غذاء موبى قال الى الاعطاء لم يقض مع عدم علمه بكونه موبى او اضطر الى ان يتناولوا او اكرهه عليه لادخله في القضا ولو علم كونه موبى لم يطران القضا للثبوت لا يؤدى وفي ذلك الوقت لم يقض منه للزوال مع احتماله **قول من** لو اراد المسلم او اسلم الكافر تركه وجب عليه قضا فان تركه وجوب القضا على المسلم ظاهر لقبول يوفيه فلا مانع منه واما الفطر فيشكل ان لم يقض بقبول يوفيه لاستلزامه بكيفية الاطباء ان اضر بالقبضا لم يبعثه ولو كان يوفيه بالظن وان يحى عليه سائر الاحكام حسنا للعادة لانه مكلف محال على الايمان بغيره فلو لم يقض يوفيه كلف بالاحمال وهو منسحب عنه ولو لم يوفيه بغيره عليه القضا ويصح منه كالمخيم ان تركه قبل امكن القضا ففيه في ذمة وان اهل عدم امكن فله قضى في زمان الهلة ويجعل مع ذلك قبل الامكان وجوب القضا على ولية **قول من** عن كل كعبتين تكفيان لم يترك فخر كل يوم بعد الروى لانه يصدق بدعوى كل كعبتين فان عجز عن كل اربع وان عجز فقد كصلوه الليل ومقتضوا النهار ورواه عبد الله بن شاذان عن الصادق عليه السلام افضل ثلثا بقى من الصدقة **قول من** يجب قضا الغائبة لزم المار بالغاثة هذا المخذة فان عجزه وجوب تقديمها على الحاضرة مع تسعوطه دون تعدده كما سبنا في الامم ان وقت قضا الغائبة موسع ان يقدمها على الحاضرة مع تسعوطه من غير فرق في ذلك بين فائتة يومها وغيرها ولا بين المخذة والمعددة **قول من** يربى السابغة على اللاحقة كالظهر على العصر المار من العبادات ان من لغواش يجب تقديمها في القضا على اللاحقة منها فاذا فائتة ظهر وعصر يجب عليه تقديم ظهره في القضا على العصر وهكذا واذ نادى هذا الحق من العبادات فوافى فان المعروف ان المربى على الشيء يكون ربه ما جره عنه وفادى في هذا اللفظ جمل من عبارات وطريق الاخذ ارعنه من جوده ولا يجعل من باب التضمين وهو انشراح اللفظ معنى لفظ اخر معطى حكمه وفادته ناديه كلمة معنى كسبين هو ان يمتنع نقل ابن هشام في معنى عن الفصح انه قال يجب لو جمع ما جازمته كتابا يكون ما ينشأ او اذاد المصنف هنا الربيع معنى التقديم اي بتقديم السابغة على اللاحقة وقد تقدم جملة من ذلك في هذا الكتاب الثاني ان يكون من باب القبلية رتب السابغة على اللاحقة وهو ان يمتنع في الكلام فربضا الثالث كلف محنة على ما يره فان الوتيرة لغزها الزلزلة ومعنى الربى يكون كل واحدة من ربه اي قبله الواقع عليها فغنى رتب السابغة على اللاحقة ترفعها عليها في رتبها اي غنيتها السابغة وذلك لا يكون الا بتقديم السابغة على اللاحقة وهو معنى شايع وان كان على خلاف الظاهر **قول من** لو ذكر في اثباتها عدل الى السابغة وجوب اعتبارها واستحبابا باعتبارها بالتوسعة وانما عدل الى السابغة مع بقاء العمل العدول ويجوز عدم الركوع لركعة رتبهم ماض من الصلوة على عدد العدول اليها والمار بالعدول ان يهوى بقبلته ان هذه الصلوة هي تلك الصلوة الغائبة الى اخر التنية ولا يصح التلفظ بها هنا فبطاير **قول من** لو صلى الحاضرة مع الذكر اعادها على وجوب تقديم الغائبة وعلى ما قلناه لا بعد شق **قول من** صححوا وغيره واربع لا رتب بين هذه الفريض الثلاث بل يجوز تقديم فائتة وبخبر في اولي الاربع بين سجدة والاخذ قوله من ترك الصلوة مرة قبل سخطا ان كان ولده سخطا لانه اراد خلفه حكمه من يعلم ان الغلام محضو يبرأ فلا يقبل بتركها كما لا يقبل عطلوا الارادة بل يبرأ بغيره واما الصلوة حتى يتوب ويموت وفي حكم ترك الصلوة ترك شرط صحيح عليه كالظهار او جرة كالركوع دون المختلف فيه كغيره الفالحه فلا يقبل لمخل ترك **قول من** نادى الشبهة المحملة درى عنه احد يتحقق الشبهة المحملة بغير عمد بالاسلام وسكامة في اديته بعدة عن المصلين بين الشبهة المحملة دعواه الشبهة والعقولة والبيان على سخطا لا الذل وانما وله الصلوة بالنافلة لقيام الشبهة **الذلة** **الحد** **قول من** نذر الحائض ما ذكره الا انام والاعاى باجماعهم مع هذا الرابع وان لم يجبهوا في شئ من الذكر ولو اورد بعد ان شرع في ركعة من نذر الحائض والاربع فاعلم الاجابة ولو شاع في الادراك اذ قاله قوله لا يصح مع حاله بغير الامام والمأموم في المار بالاحمال هنا الجسم المانع للمأموم من تمام المشاهدة لانما في جميع الاحوال ولو يقدر مع كون حاله غير مأموم فلا يمنع كظلمة المانع من المشاهدة مع العلم بانها لان الامام فيما يجي للمناجعة فيه ولا المحم الذي بناه هذه بعض الاجراء ولا الفحص الذي لا يمنع في حاله من الاحوال ولا جلول بعض المأمومين امامهم عن بعض مع مشاهدة المانع للامام او مشاهدته من شيا من مأمومين وان عذرت الوسائط وبتبرط عدم علم المتنوع من المشاهدة بفساد صلوة الحائض والابطال صلوة ايضه لان المأموم كالاخفى ولا فرق في منع من حاله بين الاخفى **قول من** لا ان يكون المأموم امرأة لا بد مع ذلك من كون الامام رجلا فلو كان امرأة او خنتي لم يسن في المرأة ولو كان المأموم خنتي كما ذكره وشبهه في صحة صلوة المرأة مع حاله عليها بانها لان الامام لمحقق للمناجعة والابطال صلواتها ايضه **قول من** ما يقصد به كالاينة على تعمد الرجوع في اعلو العندية الى العرف فدرى بالانقضاء غلظه وهو في رتب لم يفرق في بعض الاجراء لا عليه قوله ويجوز ان يقف على علوم من ارض مختصة مع مساواة مؤمن مع مساجد كل واحد من الامام والمأموم البينة اليه او ما في حكم المساواة وبتبرط ايضه ان لا يؤدى الى العلو الفرض **قول من** لو كان المأموم على بناء غال اجاز مع عدم استلزامه البعد المفرد عادة ولا جرة يكون البنا للووضع امامه لم يوجب تقديم المأموم على الامام ولا غيره لم يوجب البعد قوله ولا يجوز بنا عد المأموم عن الامام بما يكون كبر في القادة وبغير ذلك لا يقرب من لصق بطل صلوة الصف المبنا على ما قبله بذلك صلوة من خلفه من الصفوف انما يقرب الشايع من الصفوف المتوالية بالبينه الى الامام ويجب تقديمه اليه مما لا يؤدى الى خلفه المتأخر عن الامام

سابقة

تعاليم الامام

بسبب تأخره على انقضاء الصلاة، فحشا وينبغي للعبد من الضيق ان لا يخرج بالصلوة حتى يحرم من قبله من المقدم من يزول معه البناء ولو انتهى صلوة  
الموسر ان يتخير في دونه البعد **قولنا** ان انقضاء الصلاة لا يمنع من انقضاء الصلاة قبل الانتهاء، ولم ينقلوا انقضاء الصلاة كثيرا واستلزم وكان الانقضاء تنبها على السقوط  
القد **قولنا** يجب متابعة الامام المدة بالمتابعة هنا ان لا يقدم المأموم امامه في الفعل بل اما ان يتأخر عنه او يقارنه وانما يجب للمتابع في الانقضاء دون  
الاقوال نعم يسجد للمتابع فيها ايضا الا بالكسر فانه يجب للمتابع فيه بمعنى ان لا يكسر حتى يكسر الامام **قولنا** فله رفع المأمور اسره عامدا استمر  
مثلا فلا وجوب على المتابع الامام ويكون ما فيها في تسبؤ ولا يفتح القدح الا بالنية ولا يجوز له الرجوع فلو رجع بطلت **قولنا** فله رفع المأمور اسره عامدا استمر  
ولو لم يعلم بطل الصلوة وانتم وفي التذكرة لم يوجب العود على الناس وان كانا جازيا والظاهر ان الناس **قولنا** كذا الوهوكوع او سجودا يسمي مع التمدد  
يرجع مع كسبان وانما يصح مع الامام اذا كان كوعا بعد الامام **قولنا** ان الامام والابطل صلواته وكذا لو كان رفعه من الركوع والسجود عدا قبل اكمال ذكره ولا عجز هنا  
بذلك الامام **قولنا** لا يجوز ان يقع المأموم قدام الامام مفهومة جوار المشاواة وهو كشم والاعتناء بشاوي الامام حال القيام والظن اعتبار العبد  
الاضايح مع اكمال التمام الفاضل لولونها وبالعقبات وقد صابغ المأمور بصيغ صحيحة التمسيد يصح العكس هو الماشاوت والاضايح وقد تمت الامام  
ولو تقدمت عقبة المأموم مع شاي الاضايح فظاهرهما معا المتع منه كذا لو تأخرنا صابغ المأمور وقد تمت عقبة بان كانت قد صغر من فروع الامام  
ولو قبل هنا بجواز امكن وانما في حال الركوع فظاهرهم انك وان لا اعتناء بتقديم راس المأمور كذا حال السجود والتمسيد فيجوز تقديم راس المأمور على راسه لكن  
يستثنى منه ما لو كانت الصلوة حول الكعبة فانه لا يجوز ان يكون سجدا المأمور ورايها **قولنا** لا بد من نية الاقيام مفهومة عدم اعتباره بنية الامام فهو  
كذلك بالنسبة الى صحة الصلوة لكن لا ثبات الامام عليها بدون النية ويستثنى من ذلك الواجب للجماعة فان لا وجوب بنية الامام ايضا وكذا لو دعا الامام  
جماعة اولها الماشعته له **قولنا** لو صلى اثنان فقال كل منهما الحمد مستند ذلك اردى عن علمه في صوتين وعلى مع ذلك لهما في صوت الامام لهما  
بالواجب في الفرائض بخلاف صوت الاقيام لانها تارة ما في بطلان وجوب الجماعة فان لا وجوب بنية الامام ايضا وكذا لو دعا الامام  
فيما هو اعظم من الفرائض كما لو خرج بالحداد او يتحقق كونه محذرا او يدفع بالضر على البطان هناك الوقوع هناك على الصلوة ثم في هذه الرواية ضعف  
لكنها مذكورة وقد اثنى الاصحاح في بعضها وهو جازي لضعفها على ما بينه **قولنا** كذا الوشكا فها اضطره لانه ان كان الشك في اثناء الصلوة لم يمكنها الضم  
على الافراد ولا على الاجتماع وان كان بعده لم يحصل منهما اليقين بالانسان بافعال الصلوة وفيه نظر لان الشك بعد الصلوة في شيء من الافعال لا يوجب  
الانقضاء في اثناء الصلوة ان كان قبل الفرائض يمكن الصلوة مع الانفراد لان المنفرد ان كان اماما فالفرائض عليه واجبة وان كان مأموما يجوز له الانفراد  
وان كان بعد الفرائض فان كانا قد قرأ بنية الوجوب شك في النية لم يجز البطان ايضا لانه الصلوة فيه فزان والايجز البطان **قولنا** في انا كذا الجاز  
والجهر ومعلو بالفعل المنفرد وهو يجوز فيصلح لنفسه الصلوة الاربع فكان جواز اثناء المنفرد من المنفرد الضم المتفق في الكيفية كالنوعين  
بعض للجمعة والطواف ان حصل الاختلاف في العدد ولو اختلف الكيفية لم يصح كالومنة والكسوف ان عزم على المرافقة عند وجوب الاختلاف مكانا  
اثناء المنفرد بالمفرد اثناء الصلوة بالنائع ومعد صلواته عن لم يصل وعكس كذا في اثناء الصلوة خلف المعيد بالنائع خلف الميم عند الشك  
واما ان المنفرد بالمنفرد المعيد خلف المعيد اثناء الصلوة المندوبة والاستسقاء العبد على قول **قولنا** يسجد بك بقية المأمور غير  
الامام ان كان رجلا وكذا لو كان امرأة وامامها امرأة ولا يبغي عنه **قولنا** لو كان امرأة وفعل النساء الى جانب الجماعة وقوف الجماعة الى جانبها بقية قود  
الواحدة بطريق او في اماكن فيها موقف واحدة هل هو الميم او غيره ومحتق هنا كالمرة فيها خرج الرجل ان كان وحده لجواز ان يثبته **قولنا**  
خلفا كان او جماعة المراد الجماعة هنا ما فوق الواحد ويستحب كونه في وسط الصف لا في طرفه اذا اذنت رجل او تحتها والوقوف  
عن بين الامام كما **قولنا** اصل العكس بالطرف حلي جلا ما عزم امر المطلاع فلو كان في ظله ما عزم من الروية او فاقا البصر وامر المطلاع غيرهم  
من الجماعة او ما والركوع والسجود كما في اللباس **قولنا** ويستحب ان يعبد المفسر صلواته وكذا يستحب ان يصلي جماعة اذا وجد جماعة اخرى ولو لم يكن  
اكثر من الاو اما ان كان المعيدا وما موما وشك النذير في جهر عن هذه الغرض ولو توالى وجوب جاز ايضا وقد روي ان الله تعالى اجابها اليه والظاهر  
استرسال الاستسقاء او فاقا للذكرى **قولنا** وان سجد اكل الفرائض في موضع يستحب له الفرائض وكذا لو صلى خلف من لا يفتك به وخرج من الفرائض قبله  
**قولنا** ان يكون في الصف ولا اهل الفضل المراد بهم اهل المزية الفاضلة من علم او عمل او عقل او بقد الامم منهم للاضفاء فالاجمع قال الباقر  
الذين يكون الامام او في الاجل ام منكم ولا يفي فان شئ الامام او ناعيا فمقومه ولو لم يكلوا الصف لكان من وطهم ولو يكونوا غيري من الصف كذا يخصص  
الميم بافضل الصف بغيره في الصف فكل الافضل من الاول وقد روي ان الرجل ينقل من الامام الى ميم الصف ولا يتم الى رجا  
ثم الى الثاني ولو اجمع اصحابنا عدة وفعل الاحرار من كل صف الام العبدية الرجال امام الصبيات ثم الحنفية في ثم النساء وقبل يقدم الحنفية على الصبيات  
الصبيات وهو حسن **قولنا** يكره تمكن الصبيات من يكره لغير اهله مع جودهم وكذا يكره لهم التناجر وكذا الحكم باقي الصف **قولنا** ان ينقل المأمور  
وعدله المراد به الذكر فلا يكره لانه في الذكر كذا وامامه من يداله الصلوة لانه لو وجد غيره في صفه يقدم اليها وان اختلفت الى اخرتهم لاهتم  
بغيره ولجئت زكوا الفجوة وقال ابن الجبند من امكنه الدخول في الصف من غير ان يغيره لم يجز لهما وحده **قولنا** العبد لا يطربها بالناس في الباطنة او  
شهاده عدلين واشهادها والظاهر ان ثبت بصلوة عدلين خلفه من غير خلفها بالنية كذا لا ان يعلم اثناءها به قوله بطرائق المولد لا يجوز امامه

في تنبيه

الظاهر



انتهى عن امامه معدود من خمسة بكونه امامهم **قولهم** اذا دخلوا الامام والركع ثم المار به انه دخل وموضع اقام فيه الجماعة ويحقق الدخول بوقوعها في  
 مسجد ويجوز ولو وقع في فلاة امكن تحقق الدخول بوصوله الى موضع يمكنه فيه الاقامة بان لا يكون بعد اغادة رجليه في موضع يركع محافظة على اداء  
 الركعة ويشترط ركوعه للجموع بالصفين طرأ يكون موضع الدخول في الصلوة صالحا للاقامة بان لا يكون بعد اغادة رجليه في موضع يركع محافظة على اداء  
 ولا مانع من الشاهدة وغير ذلك ان لا يسلم من الشيء فلا كثيرا وان يسجد للركوع مطمئنا ويجزئ رجله لا يرفعها للرواية **قولهم** اذا وقع الامام في  
 عراك خلع الحزام المار به الداخل في المسجد لا في الحائط ووجه بطلان صلوة من الجانبين حاله عدم مشاهدته له ومشاهدته من جانبها واما الصف  
 الذي خلف الخراج هو لغيره بالمقابل والما يقابل به بعضهم وبان يثبت احد ثم يثبت اياه باطراف عينه ثم يصلوهم صحح وليس له اربعة الدخول في الحائط كثيرا  
 بحيث يسلم امام غيره الصف تمام لعدم نص في صلوة صف الاول لان من خلفه على سبعة يثبت اياه ومن على يمينه وثلاثة يثبت اياه وهذا المشاهدة كما  
 ذكر في الصف الثاني من الخراج المذكور **قولهم** لا يجوز للمأموم مفارقة الامام في غير موضع جوار المفارقة مع عدم شبهة الانفراد لعدم بقاء الفدين والا  
 فلوزان الفدين محقق الانفراد ويحقق ذلك المسبوق بحيث يكون شهادته في غير محل شهادته الامام فانه يفارق ويثبت به ويحلف وهله الفدين في قوله  
 فلو لم يبق الامام نظر ولو اضرب من على الاوجبال الخلف لم يضر ويصو المفارقة مع بقاء الفدين ايضاً في صلوة الخوفا **قولهم** من نوى الانفراد  
 خارجاً هو كسب مخالفته لشيء في قطع بقاء صلوة المأموم مع مفارقه لغيره عند العمل على المشقة ثم ان فارق قبل الفقرة في الفقرة وبهذا الخبر اورد  
 انشاء الغايات السون التي فارق فيها محل قولها الاجزاء بالفار من موضع القطع واستوى الذكر في جواب سبب الفقرة في موضعين يكون له بقاء وهو محل  
 الفقرة وعلى ما اخبرناه لو كان الامام قد تجاوز نصف السون واراد المأموم الفقرة من اول سون لم يجز العدول عنها وكذا لو كانت مفارقة في المسجد  
 التوحيد مطر في غير موضعين على القول بالاخر له فإني اتي سون شاء واعلم ان المفارقة جانبية في جميع احوال الصلوة ولا يفسد الدخول مع ذكره في قوله  
 في انشاء الفقرة وفارقه قبل الركوع صحح وسقط عنه الفقرة لكن لا بد من ذلك في الجماعة كما يذكره لو دخل معه قبل السلام بل الاول لمن يريد ذلك ان ياتي  
 ابتداء بسلام من خلفه لا يشر ولا يخفى ان ذلك لا يجب الجماعة والا يجز الانفراد لاجبار **قولهم** الجماعة جانبية في تفتيته الواحدة في بقية طرفة البصر  
 المفطر وعدم حصول مانع يمنع المشاهدة وعدم تقدم المأموم ولو عزل لتقديم سببته المأموم في انشاء نوى الانفراد والاطل صلوة في حكمه السفلي المتد  
 ما لو كان احدهما على الشاطئ الاخر في السببته **قولهم** قطعها واستأنف في مقتضى كتمان نفسها لقطع بدخول الامام في الصلوة وخوفاً لغوا في انشاء  
 باجتماعه فلا بد من الاخر الصلوة لم يسحب القطع وان يرد في الركعة الاولى ولا يحمل ان يرد في الفدين بجميع الصلوة بحيث يقع بينه وبين غيره في الامام  
 والحال انه لم يكمل النافذة فلا بد من الكمال من فوات جزء من الصلوة والذي عبره جماعة من الاجتباب دل عليه الرواية قطع النافذة من قبل الصلوة وان لم  
 يدخل في الصلوة وهو حسن لا استبنا في كون الناهب للواجب الوقوف وانظار نكبي الامام لم يكن معه بغيره فصل افضل من النافذة **قولهم** لو كان في نفسه  
 نقل يثبته لم يغير ذلك لجواز الفوات لانه في حال الركعة من ذلك الرواية قط ايضا لكن جعلها في النقل عند اذان المؤذن وقطع النافذة بعد  
 العدول اليها من الفريضة كما ان في قوله الامام من اول الصلوة افضل من كمالها ركعتين من الفريضة لقطع لاسد الفاهو في ذلك الفريضة بعد  
 العدول بغيره فافله وهي تقطع اية لاداء الجماعة ومجمل الرواية بانما الركعتين على من لم يحلف لغوا في جانبها وبين ما دل على قطع النافذة ولو  
 كان ذلك بعد تجاوز السبيل ركعتين من الفريضة فان ركع في الثالثة فالجواز لا استمرار وان لم يركع في جوار العدول الى النقل وهدم الركعة نظر وسقط  
 في كتمان الامام ان لم يكن امام الاصل والافطع قط **قولهم** لو كان امام الاصل قطع واستأنف عدة لانه في جوار القطع هنا خوف فوجيع لصلوة بل يكفي  
 خوف فوجيع الجماعة ولو نقلها الى النقل ثم قطعها كان اولى قوله اذا نزع الامام حتى جعلها يدركه او صلوة رتبة بدل على بعض الجماعة حيث علم فابعد  
 معه اخر صلوة ويقضي ولها محجج بقول النبي وموافقكم فافضوا واجتنبوا الفضا على الايمان كقوله نعم اذا مضت الصلوة جماعة بين يمينها  
 نظاف من الاحاديث الدالة على ان يابعد ركعة او صلوة **قولهم** في الاجزئين من الجدة ليس في حكمه الاجزئين من الجدة والشيخ الاجزئين نكته مع ادراكه  
 واحدة مع الامام لان ثابته المأموم يقرأ بها بالجمعة ولا خلاف في جواز الشيخ الاجزئين ثم يعين هياكلها الى ان يقرأ في الركعة الاولى لانها من اجزاء  
 وسبب الامام في الاجزئين وجب على المأموم ان يقرأ بالجمعة في الاجزئين من خذل من صلوة من القابضة ولا صلوة الايمان والشيخ بقا الخبر في ذكر الخبر  
 للرد على ما للقول بالا في مثال المصنف في المثال امام الكلام في قوله على بعض الجماعة **قولهم** لو روي عن جماعة الاصحح خبره بين مجموع الامام واستأنف  
 الصلوة وهو الافضل وبين جلوس من غير سجود ثم يقوم بغير استبنا بعد فراغ الامام او مع الامام لو كان في غير الركعة الرابعة وبين انظار واقفا حتى  
 يسلم او يقوم ولا استبنا في الموضوعين كذا القول لو ادركه بعد سجدة واحدة وكذا في سجود او ادركه بعد ركعة من السجود ولا يستأنفها مطر ولا يفضل  
 في جميع على التفتيد ان اذا كان الناجز لا عد او اما كونها افضل من ادركه بغيره معلوم **قولهم** يجوز ان يسلم المأموم قبل الامام ويصل نفسه وروى غيره  
 مع شبهة الانفراد ويدونها بانها مع السجدة ويجوز من الصلوة ولا يخفى ان ذلك غير الجماعة الواجبة والام يجز مطر ويجز القول بعد وجوب المطا في الاجوال  
 افعال جوار السلام قبله وان لم ينو الانفراد وكان الجماعة وليجبه لكن لا يغيره فانها من عبادات المصنف فبدل عليه **قولهم** في حال وجب ان يقرأ  
 لم ينه على عدم جواز الحاذق والا استحب على الناجز وانما يجز الناجز ان لم يكن الكافر فلكا هذه الامام يجب قوله مكتوبة غير مفقده كان ذكر الكفر  
 كما ناعن لوصف بعدم التسفيه لعل ذكر عدم التسفيه بعد ذلك ليس بالكتف بمعنى ان الظاهر من كتمانها ان غير مكتوبة لا يطلو الكثرة في الجمع

في قوله لو كان احدهما على الشاطئ الاخر في السببته

تسافر  
 تسافر



بين الجمع الكسبي مع اغناء الثانية عن الثالثة الى ان ذلك هو مراد من ترك بالكشف بدل على اختصاص الكراهة بالشفقة فلو رآه عبد الله بن  
سنان عن الحسن بن رسول الله ثم ظلم مسجد بلخصف لا دخرا فلما انهم الامطار وكف عنهم فظفوا بان رسول الله لم ير المسجد فظفهم فلم لا جرح  
كعب بن موسى فلم يزل كل حتى يفض قال في الذكرى بعد نقل كراهة النظيف لعل المراد به تظليل جميع المسجد وتظليل خاصا في بعض المداخل والافاق  
خاصة الى النظيف لدفع حر الفروق لم وان يكون ايضا على ابوابها المراد بالنظف المظهر من حيث الحديث وبكونه ان يكون في وسط المسجد لا ياتي  
الناس من الجهات وكراهة لوضوء المسجد وضع بعض الاصحاب من جعل البض في وسطها وهو حق ان يبنى المسجد ويبذلها محل البول والغائط وسائر  
اذاه قول من المنان مع حايطة لا في وسطها وفيه لا يجوز لئلا في وسطها وهو حق مع تقدم مسجدته محلها على بناءها **قول من** ان يهادن على  
يستلم حاله عند دخوله الى المسجد احتياطا للطمأنينة وحكم النفل بان يصح الانسان من طنات البجاسة كالعضا واعلم ان الانضغ ان يقول ان يهادن النفل  
الغاهد فاعل لا يكون من اثنين بل اخطا كل منهما الاخر قال في الصحاح لئلا يهادن النفل بالتي يهادنهم به وتعد فلان او تعد من يهادنهم هو اخص من ذلك  
لغاهده لان الغاهد لما يكون من اثنين في يدوي عن النبي ثم لغاهدوا نفل الكرم عند ابواب مساجدكم وتضيق في لغاهد الرواية **قول من** يجوز نقض  
ما استهدم بغير ثناء ولذا لا ياتي في الانهزام وكذا يجوز نقضه لو سغنه لكن يجب التاخير الى تمام العان الامع الاحتياج الى الاية فيؤخر يجب ان كان قوله  
ويجوز استعمال الله في غير مع استغنائه عنها او بعد استعماله فيه لا يسبلا لخرار عليه وكونه لا يخرج اليها منه لكنه المصلح يجوز ذلك اوله بالجواهر  
وقفة ويزن على غيره بالشر وطول ليس كل المشرك فلا يجوز في ماله الى من يهادن ولا حوله مسجد ولا حرم من مال المسجد **قول من** يستحب كس المساجد  
هو جمع كناسها بضم الكا وهى لغتها ولغيرها منها وخصه يوم خميس ليلة الجمعة فقلد النبي من كس المسجد يؤمنه ليلة الجمعة فخرج من كل بابا  
بذرة العنبر غفر الله له والظمان الواو يغنى او يفيد الفلا يكون كرايا بذرة العنبر مبالغة في المحافظة على كسها وان كانت تظنفة على ما يفسر وان لم يسعها  
**قول من** لا يسلح فيها محل للبلل ولا من فيه صلوة لحدبها وان من حاله الصلوة عديمة فذكر عن النبي من لم يمسح من مساجد الله من اجل انزل الملائكة  
وحمله العرش يستغفرو له ما دام في ذلك المسجد وضوء من لا يسلح **قول من** يحرم زخرفها اي يفتها بالذهب والفضة بالقيم الذهب طلق جماعة من الاصحاب  
منهم المص في بعضه بخره لغيره فم لا يزل لم يقع في غير ذلك من يكون رقة **قول من** يفتها بالفضة وان كان من وان الارواح لا كره من فيه بكونه يفتها قوله  
وسيع التامع عدم الحاجة الى بغير اللعان وعدم كس على كراهة خوف عليها الفت كانت في لا يفتع بها في **قول من** لا يجوز دخول الجاسد اليها انما يخرجوا  
فانما حاضره لثوبت المسجد والاولى بركه غير ويجوز خراج الجاسد من كفانه وان كان الوجع على المدخل كد قوله ولا ازالة الجاسد في الامع اسئل عنها النجس  
ولو ان لها في اية او فيما لا ينفصل كالكثر لم يحرم بناء على عدم محرم غير ملوثة وري ما قبل يحرم ازالها فها قطع ما فيه من الامتة النافي للتعظيم المأمور به  
هو لحوط **قول من** لا يخرج لخصا منها مع كونه خارج من مسجد او من الاية كالمخدة للفرش ولو كانت غفافة استحب اخرجها وخرجها التراب **قول من** وبكونه  
تعليمه بالنبى سطا وقد ذكر ان مسجد النبي كان فاه **قول من** وان يمل لها شئ يفتش فيه فخرج الزايع شئ يسكن الزايع فها يجعل على الجدار على اع  
ان المساجد لا تشرى بل بنى جماعة او بخاريه بخله في الحياطة اى دخوله كثيرا وكذا يكره الدخلة في مسجد هذا هو الذي وجد الموضوعان عليها كان  
بكر الحارثيك اها في مسجد وهو كانهما مداخل اليهود ولا بد من تقيد الكراهة بالمعتلى لئلا يفتها على مسجدية محلها والاحرم **قول من** ان يجعل طينها  
انما يكره اذا استطرف على وجه لا يلزم منه تغير صوت المسجد بحيث يغير طريقا لا مسجد والاحرم كراهة وهذا هو لفاد وبه جعلها طينها في غير قوله  
ويمكن الجاهل وكذا الصلوة الوجوم معهم في بعض فاحسبوا مساجدكم صديانكم ومجاينكم وشرككم ويبيعكم وينبغي ان يراى بالصبي من لا يوقو به من في ازالة  
الجاسد ما من يوقو به في كسره عن الجاسد اداء الصلوة فانه يستحب عتبه على فعل الصلوة في مسجد كما عتبه على غيرهما من العبادان **قول من** انقاد الاحكام  
لما فيه من الجلال والدعوى لباطل المسلمة للعصنة في مسجد المضاعف فسيب له صنفان ذهب جماعة من الاصحاب الى عدم كراهة لان غلبا كان يقض  
في مسجد كوفه كراهة الفضائفة هون الى الان ولا يحكم طاعة المسجد موضوها وحمل الشهي على يدها من حجة على حبس لحوط الارض عليها او يحضها  
فيه جلالا وخصوا او يكون المكون الدوام لاما نقولها بانا وهو حسن **قول من** يعزى لصلوات وكذا السؤال عنها وحسن كان محل التعريف للجامع فليكن في  
ابواب المساجد لا داخلها **قول من** ان تاد الشعل قول النبي من معتمون نبي الشعل في المساجد فقولوا له فخر الله فاما انما نصب المساجد للفران وقد روى  
انه لا بأس به وجمع بينهما في الذكرى محل المباح على ما قبل منه وبكره يفتنه كسب حكمة او شاهد على الغير في كتاب الله سمع او سمنه بغيره وشبهه ومجوب بعض  
الاصحاب اما كان منه موعظة او مدح النبي والائمة ومن لا يحسن لان ذلك كراهة فلا ياتي في العز المصنوع من مساجد **قول من** رفع الصلوة ولو في اية  
الفران انما جاز للعناد قوله في المسجد وصل او يوم وكذا كل في الجنة كبره فان على من كل شئ من لواء فلا يفر من مسجد قوله سنة بالنار فيصير قوله  
كل واحد من ثلاثة لا الى العمل وعده فالعلم بها والخطية وكراهة منه وعن الصادق من يخرج في مساجد ثم يها في جوفها لم يدر الا ابرائة قوله  
كشف القوم من اطلع المحرم وكذا يكره كشفه والكعبة وما بينهما ما قوله والري بالجملة لم يبعد الذي يكونه خفا كما صنع غيره ووزبه لم يجرى لئلا يمت  
ابصر بجلان يحد حصا في مسجد فقال ما والى تلعه حتى وصفت لاسن الى الذي باقوا في لعت لان الحذف بطول على منها بالاصابع كيف انقوا وان لم يكن  
على الوجه المذكور في محار فان في الصحاح تحذف بالخصى الذي به بالاصابع **قول من** جاز استعماله في المساجد لا في غيرها ولا يجوز نقضها الا لالامة منه بمحقق  
المسجد كالحارب والصلوة لحوطه مقصود سفره في الحضرة اصلية جماعة فاضل من روى قبل يفتن بظهره من ذكره الخرافة في حاله الحضرة في حالة



السفر لا خلاف في كون صلوة معها مقصودا وان ضل في رادى وهو كذا بل يقل الشيخ عن بعض الأصحاب انها لا تفصل إلا في السفر فقط خلافا لما في الأصل  
على موضع توافد الأصحاب جواز الصلوة في سفر وحضر جماعة وفرادى وعليه المعظم **قولهم** كما صلى رسول الله بذات الرقاع وذات الرقاع موضع قريب من المدينة فثبت  
امثالها عند غير الرقاع وقبل الجحد وهي أرض عطفان واختلف في ثبوتها بل قيل ان المكان فيه جحد وصر في الرقاع وقبل كانت البجعة حقا فثبت على رحله  
لجلود صحرى لا تخفى وقبل بل قبل رحله من رضى فثبتوا عليها وقبل الرقاع كانت في الوهم وغير ذلك **قولهم** يكون حقه غير حقه البطلان لا  
ممكنه مقابلته وهم يصلون إلا بالاختلاف البطلان فثبتوا في القبلة صلى عليهم صلوة عيشة الذين فيها مخالفة للباقي الصلوات من غير الرقاع الوهم  
بقا حكم بقاء إتيانهم القام بالقاء وعندهما في صلوة الرقاع ويجوز أن يكونوا صلوة الرقاع هنا البطلان وان كان صلوة النبي وموضع كونه  
خلاف جهة القبلة اتفاقا اذ لا مانع منها **قولهم** يكون في المسكن كثره يمكن أن يفرقوا طائفتين لا يجلبون البيوتين بل طائفتين في كذا ضد الطائفة  
على الواحد يجوز ان يكون واحد مع حصول الغرض وهو مقامه العدو **قولهم** لا يحتاج الامام الى فهمهم أكثر من قريتين هذا في صلوة المغرب  
اما فيها يجوز فهمهم ثلاث فرق وتخصيص كل فرق بركعة ولو شرطنا في خوف السفر جاز فهمهم في ركعة واحدة اربع فروع الحاشية **قولهم** بنو  
من خلفه لا يفرقوا اجبا لما تقدم من عدم جواز مفارقة المأمومين لئلا يتركوا في الذكرى عدم الوجوب لأن يقينه الأيمان مما  
في ركعة الاولى وقد انقضت هو حسن الاول خبره **قولهم** في فهمهم سلم ويجوز له التمسك قبل إتمامه الى الثانية من غير انظار البطلان  
الرجوع عن الصلوة وان كان الشك الاول قوله وان شاء بالعكس لا اشكال في الخبرين بالورود النص بهما لكن اختلف في إتيان افضل ركعة الاول بل يذكر  
الاكثر غير وهو كذا من فعل على وجه قول الثانية بالقرابة للبعثه وبما في الفرقين في ادراك الاركان مع الامام ولخلافه عدا الثاني **قولهم**  
كل من يلحق المصلين في حال ما بعدهم لا يحكم له في حال الانفراد ما تقدم في راسه وهذا من على قول الشيخ من أجل الامام او هاهنا من خلفه  
لا يوجب ولا خصوصية لصلوة الجوف تحت يفرق الحكم بينهما وبين غيرها ويمكن حمل التمسك على الشك في إتيان ركعة واحدة لا يوجب ولا خصوصية  
امامه اذ حفظ عليه الامام وقد تقدم ان التمسك هو الذي يطلق على الشك في إتيان ركعة واحدة حكمه على مذهبه **قولهم** لا يوجب ولا خصوصية  
ولو لم يكن الحذر انهم لم يطل الصلوة لرجوع كل واحد الى وصفه خارج قوله وان كان تقبلا يمنع شيئا من اجبا الصلوة الامع الضرون فيجب ويصلي  
بحسب المكان لو بالاجابة ولو كان مما ينادى به غيره كالرجوع لم يجز له ان لم يمكنه الانتقال الى الحاشية الضموا الامع الضرورة **قولهم** لا يوجب الامام  
سواء بوجه الجحد بين القول لم يجب اتباعه هذا من على مذهبه الشيخ ابقه ويلزم الطائفة الاولى المجموع فثبت لهم الجحد بعد فراغهم وعلى  
اختاره لمصدا لا يجزى اجدهما **قولهم** اما صلوة المطاردة جلد صلوة المطاردة في صلوة الجوف مع انها من جملة اقسامها اما انما على حقل لا  
كونها ان صلوة شدة الجوف لا صلوة مطر الجوف كما اشار اليه المصنف ويكون عظمها عليه ما في قوله صلوة الجوف المطاردة من باب عطف اعظم  
الافراد وانما على اسم الجحد في هذا الاهتمام كعطف جحد على الملائكة والرمضان والنجى على الفاكهة وهذا اول فان شدة الجوف من مطلق الجوف  
**قولهم** ينبغي الحال الى المعافاة والمناجاة الصابغ في شؤنها لا يمكن فعل الصلوة على الوجوه لفرق في انواع صلوة الجوف بل يفرض كل منهم الى  
القتال ولا مانع الحاجة اليه حال الصلوة في صلوة جالادركا على حاله كما في وجوب الاجتماع فيها وان اختلف في جهة بركتان لا ينفك  
الماوعلى الامام صوم مقصده والفرق بينهم وبين مختلفين في الجهة ان كل جهة منها قبله في وجوب المضطر اليها بخلاف الجحد بين ومن لا يجزى الا عاد والقياس  
لخطا على بعض الوجوه بخلافه هنا وهل يتجمل الامام السبع فيها الظاهر لعدم لانه بدل من اركان لا يتجملها **قولهم** على ترويس سببها هو دفع القام  
والراء ويشترط في جواز السجود عليه بعد النزول ولو للسجود خاصة ثم الركوب يغفر الفعل الكثرة هنا كما يغفر في باقي الاجوال ولو كان الفريوس  
لا يصح السجود عليه فان لم يكن وضع شئ منه عليه جث لا سقط **قولهم** وما اياها براسه فان غدره في غدره كالمريض قوله فان خشي على السبع لقد  
الجواز للسبع بعد الاماء وانما يمكن فعله من الافعال كالقرائة ويجزى السبع التنبه والتكبير وبعد فعله من بين التمسك والتمسك في المغرب  
ثلاث سببها انما يهدى ولو شك في عدده بطلت الصلوة قوله **قولهم** ان صلوة فلو كان بعد السبع مرة سقطت عنه ركعة واته صلوة الامن  
ولو انكسر سبع للباقي **قولهم** لا يفصل لصدمة ما بعد صلوة لا خصوصا فصل كونه بالسفر والجوف بخلاف الكيفية قال في الذكرى في الجوف من  
امام الصلوة اسبلا والفرق وجا بعد قصر لعدده سلامة ضايق الوفاظ انه بقصر بعد ايقام وهو حسن في جواره الذي في قصر العدا كمن سقط  
العضا بذلك نظر لعدم كسر على جوار الصلوة هذا الجود **قولهم** سبب يؤمن فيه الاعتدال وكذا في الارض والسماء راعية في كونه مكيا  
**قولهم** اربعة وعشرين اجبا معناه شصا بالاصابع لضمومة المنفرة على إتمام من مشوا خلفه قوله او متكلم من المصلين المتوسط في جحد  
الزوال من لفراس قوله واذا رجع الجوع ليومة بعد كل امير بوقدنا لوارد الرجوع لليلة او ليلة ويوم مع ان الصلوة في السفر صحت في الذكرى ولو كان  
مخرج في بعض لهما واراد انهما في يوم لثنا تحت جميع من جميع بوقدنا مع ان الصلوة في السفر في رخصة نظر من المساواة في العلة وخرجه من مؤلفين  
وطاير الاصحاب عدم التخصيص بل **قولهم** لو ورد يوم في ثلاثة فربما لم يجز الصلوة لآخر في ذلك بين قضاه في عود الاول الى محل اقامته  
جدا ان يلبه او يمع اذ ان الاخلاق للرجوع حيث حكم بالفصل في الثاني **قولهم** ولو كان للبلد قرا لا يبعد منها مسافة فذلك لا يبعد قصرها  
والبلد الرجوع ولو سلك الافضل لم لا ان يقصر لعدو لا يبعد في ذهابه ولبده بعض في عود خاصة وان كان قصد العود لا يبعد ابدا التقصير

۷  
الم مجبراً

حیث

برجنان

فقط

كالمك

لأنه لم يقصد إلا مسافة الفصد الثالث للاحكام قبل الشروع فيه ومن هذا الباب ما لو سلك مسافة مستديرة فان الذهابها انتهى بالمقصد وان لم  
يكن من فطر الدائرة بالنسبة الى محل المسافر وهو لو سلك في سواء زاد أم نقص هذا مع اتحاد المقصد ولو بعدد كان فنهى الذهابا خلافا لصادق  
يخفف قبله صورة الرجوع الى بلد عرفه والا فالتأني عليه وكذا ويجعل كونه آخر المقاصد مطروحة بقوله وان كان هذا الى الرخصة على خلاف بعض  
خالفه في عدم كونه حلالا لانه كما لا يخفى كذا لو كان الغرض من السفر مجرد الرخصة لا لاصح له رخص مطروحة لوجوبه فيبقى قولهم قصد المسافة  
لا في رغبة الغنى المقصد من التتابع وليست بالعبد والزوجة الولدان عرفوا مقصد المبتوع فصدوه مصر واوا لا فلا ولا يقدح مع تحقق المقصد بخروج  
العنود والطلاق فانها برحمتك في حصول اذا لم يستند للامانة ومثله الاستعانة بالمشركين والمأخوطين مع طمأنينة بقا الاستيلاء قوله ولو خرج من منزله  
دفعه الى قوله حضر في سفره وموضع توقفه منظر الرفعة ان كان على راس مسافة مضاعفة بقصد في تلبس بها ما شاع لم يحجبها ام لا وسواهم بالسفر  
من دونها ام لا وان كان على ما دون مسافة وكذا في محل الرخص فان علم حجبها او جرح بالسفر من رخصها على تقدير عجزها فانها الاول وكحجبه في ذكره ما لو غلب  
على طمأنينتها وان لم يفرق بين الاصل والاموطون كما توقفه امام انهم مطر قولهم في طريقه ملكا فاستوطنه المراد بالملك هنا العفا الكائن في محل الاستيطان  
وما في حكمه فلا يثبت طمأنينة المستوطن بل يكفي الشجر الواحد وشبهه طمأنينة العنبر فلا يكفي المنفعة وبفائه فلو خرج عن ملكه زال حكمه والمركب في محل  
ما كان به في موضع الاستيطان بحيث يبلغ محل الرخص بالنسبة لموضع الإقامة في حكم الملك البلد المخد للقيام على الدوام وكذا لو اتخذ بلدا نال على  
السناء بشرط في كل واحد الاستيطان فقولهم حضر في طريقه خاصة لا يوجب جواز المقصود في الطريق ولو جاز المقصود هو قصد المسافة لكن هذا  
يصير موضع الإقامة كبلده فنهى عن سفره بمشاهدة جدران او سماع اذانهم في غير محل البقاء الجبان الثاني لا يخرج من جملة الطريق بل يشبه  
منح كالمكانة والاول اقله في ذلك حكم البلد ثم عاود الفول في الخروج منه قولهم لو كان له عدة مواطن كما يقبل المسافر من كل موطن بل لا يغير  
بين كل موطن غايته مقصده فان كان مسافة حضر عند خروجه من الاجرة المقصود ولا فلا ولا فرق في ذلك لاند بغيره على العنود الى وطنه الاول على ما لا يفرق  
او غيرها اما الاصل في ذلك ما في حكمه فلا يقصر فيها بين اوطان ونهاية مقصده فموضع مسافر وان كان يقصر في جبال لكل من ذلكها والا باجركم  
برأسه لا يضر احداهما الى الاخر وكذا العنود فيما يوفي فيه الاقامة سواء كانت النية في ابتداء السفر ام بعد وصوله الى موضع الاقامة ومثله لو بلغ طالب  
الابوة في حومة مسافة من غير قصد ثم قصد زيادة الى ما دون مسافة قبل الوقوف في الوطن الذي فيه فنهى عن كل موضع له فيه ملكا فاستوطنه سنن  
اشهر فضاء آمنوا لانه ومنه فنهى عن كل موضع له فيه ملكا فاستوطنه سنن فمطلو الاقامة ولا مطم العام ولو تعقد المواطن في سبيل  
الاول منها ما دام على ملكه فلو خرج اعين سبيل طاعته ويظهر من ذلك ان الكفاءة بالاذن وان خرج قولهم لو كان سفرها ثانيا جازا بل المعنى انهم  
ليدخل فيه ما عدل الحزم قولهم لو كان معصيته لم يقصر تحقيق معصيته في سفر يكون نفسه معصيته كسر الفاد من الرجع ولا يؤمن من سببه والناظر من  
روحه والهاجر من غريمه مع قدرته على فاعل الحزم والحاج بعد الزوال اليوم مجمعا وعرف من غير فعل ما يجب عليه فيها وبسببها لا يكون غايته معصيته كسابع  
الحاج واطاع الطريق والناظر الجاهل في الساعي في صر على السبلين ويخونك لا يفتح المعصية فيه اذا كان جائرا كسائر الجحور والزنا الذي يكون مفقودا  
بالسفر وجزء من لصوصه ولو كان السفر معصيته ثم يجد قصد طاعة اعين المسافر فيما بقي من ذلكها لو انكر الى الرخص عندئذ المعصية  
فلو قصد الطاعة ففيه ما بقي ان لم يبلغ المسافة الى ما مضى منها في رطل طاعة وجب اودع في ذكره الضم قولهم لو كان باع تجارته في جوار لا يباعه  
كرها لو لم يجد طريقا لبلد لا يخلو ولا يحول ذلك قولهم لا يكون سفره اكثر من حضر هكذا اكثر الاجتهاد ولم يرضها الضم للغير لانها لا تقضي  
من اقام في بلده عشرة ايام ثم سافر عن غير نية عليه الامام ثم قال والاول ان يقال ان لا يكون من بلده الامام في سفره واولوية هذه العيان على غنى  
الاجتهاد في اصح لان الغالب في سفره بدل فمما ذكره مع انه غير مرد وكذا الحكم في وطالب الابوة ويخونك بل الوجه ان كثر السفر فانه يثبت شرعا  
في سفر الجاهل للشرائط لا لنية بحيث لا يبتدأ في الامام غير وهو علمه بحقيقة بخلافه فاذ ذكره فانه يثبت شرعا ما بين كثير السفر والغاصي ومن  
لم يقصد مسافة من غير ترجيح او يقول هذا عنوان للشرط المعين فيه ما بالي بفضيله قولهم لو كان الملاح الملاح هو حوت الشقينة باي وجه استعمله او لم يد  
الرسول الى المعد بعكس المسالة قولهم ضابطه ان لا يقم في بلد عشرة ايام هذا في ضابطه فان اقامه العشر ان كان في بلده لم يقصر الى غيره وعنه  
يقصر الى ما لا جال غير بعيد وكذا اذا سافر ثانيا من غير اقامه العشر يقصد عليه التعريف في الاكتفاء به بحيث يتم في ثمانية قولهم ضعيف كل  
الضابطان بسائر المسافة ثلاث غلات لا يخلل بينهما حكم الامام بعد الاول والثانية ولا يقم بينهما عشرة في بلده مقم او في غير موضع كسنة او عشرة  
في بلد الرد فتلا في مرجع يحصل الكثرة في الثالثة فلهذا في تمام فيها وبسببها ان يقول احد الثلاثة السفر من اقام مسافة الى المسافر متى  
تحقق احد الثلاثة انقطع الكثرة وانقضى في ثلاث سفران كذلك هكذا وبقي في العشرة كونها ملغية بشرط ان لا يخللها مسافة لا يبلغ  
حد من حضر من حد البلد بحكمه فيجذب من سببه في سفره قولهم في ذلك مختص بالكاري يدخل في جملة الملاح ولا جال للمشا واليهذا اقامه  
العشرة انما يقطع كثره سفر الكاري لا غير لما عرفت في مقامه وان اقام عشرة ووجه اختصاص الكاري ان رتبة العشرة اقامه ودرت فيه الملاح  
الاجر والجلان فيه لانها مبيع عليها وعلل الاجتهاد على الاول قوله حتى يوازي حد هذا البلد في الاصح غنى خاصتها معادها باوعدوا فيقول الرخص  
في عوادة الاحكام والعين صون لحد ولا يشبهه لا بشرط في الاذان ثم وضو وبكفي ذلك احكاما من اخر البلد لا يمتنع حظه جدا والا فخر

[illegible]

في بعض احوال الفلوس في الاصح ان الفضة تابع للاداء في موضوعه فيكون الاعيان احوال الوجوه في الاول وبجاء الفلوس في الثاني قوله لم يصلح  
استعمله في الرد بالفضة هنا الفعل في ان كان ردّها بائنا صلاها اداء والا فكذا **كتاب الزكوة** في اللغة الطهارة والتمويه يثبت للمال الصلة المخصصة  
لكونها مطهر للمال من الاثر في المغلف به بسبب تعلقها بغيره او للنفوس من اوساخ الاخلاق والربط من النخل من اوساخ المصالح غيرهما ولما  
كان المطهر من شأنه ان يزيل الاوساخ ويصحبها كالماء للجاشدة كانت الزكوة محرومة عن غير هاشم بشرطها لم يزل اداء ائمة اما هذا المال من الصدقة او حيا  
الناس في رفاة غدا لان ابدى الناس وجهه بشئها الى الابد في هذا الجزاء لاموال المعطى والاكثر انما يكون بها وتم عليها واما اخذها من وجه الممنون  
فلا ينافي التواضع في زكوة وكل يزيل المال وان طمعه الجاهل قد نفق وقد ائمة ان الصدقة تزيد في المال عن كسبه ان الصدقة تقضي الدين وتخليق بالبركة  
وقد عرفها المصنف في العينة من عاينته اسم محو محبة المال بعينه وجوبه بفضة ونقص طمعه بالجنس في محو الكثرة والنعوض في عكسها لثبوته وزكوة القطر واجب  
بان المعرف الواجبة اللام في فضة اللعمه وهون فضة الزكوة والنص في الفطرة معزما او كسبه او فضة الزكوة في الجواب تكلفا من الاول في غير هاشم ان  
مغلدة بامتناع ابداء فخرج بالصدقة محسنة بالقدرة كبر المبيع في بالاضالة المندون وبالبائداء الكفان وان رجح الواجبة المندون في المصنف  
الوجه ان الواجبة ان الصدقة لا يكون الا كذا ولا بد ان في المندون ما هو مقدور ليس بركوة كالصدقة بكونه وقبضه وضاع وكمه كما ورد في كجوان  
المفوض من ذلك البر هو نقد يزيل الانسان الى ان لا يتغير بغير القليل والكثير ويؤديه لخلوا القديس وهذا ينظر قول الفهم اقل الناس خطه محكم  
بان لا حد له قوله قول ان عينة وانجرف نفسه وكان لها كان الرجح له في المصنف المندون ان لا يملك بوجه شمس كالقصر وملا ثرائه يكون له مال بقدر مال  
الطفل المضمون فاضلا عن مستثنات في الدين عن قوت يومه وليلة ولعل الواجبة النفقة واما بقية فلا تلو ان اذ لم يكن ابا او جدا لهما فلهما الاقل  
مع العشر الجبر وكذا اذا اشبه الفرض قوله انما لو لم يكن لهما او لم يكن لهما كان ضامنا للدين الرجح ولا زكوة ههنا انما ثبت الضمان مع انقضاء الملائنة في قوله  
اذ لم يكن ابا او جدا لهما بالضمان ههنا غرامة المثل او العينة مع تلفه لا الضمان بالمعنى الاول وانما يكون الرجح للدين مع كثره او بالعبور وكون لشئ ولما  
اوعى اجازته وحصوله بغير نظر البيع للطفل ولا يفتح ملكا للطفل عذبه لان الشراء بعينه بالبركة في البيع لغبطه والولاية والاجازة ولو لم يكن  
ولها او لم يكن له فيه غبطة بطل البيع ولا زكوة ههنا على العدم حكم المصنف بعد الزكوة على تقدير انصرف الى الطفل بناء على عدم قصد كسبه عند الشراء فصدق  
الاكتساب للطفل طاردا على الشراء وسواء ان شرطه الممانعة في ثبوت كونه الجاهل ولا بأس بذلك هنا صاننا لئلا مال الطفل على ان هذا ما غاب عنه الاستحسان  
وان كان في شرطه الممانعة ومن توهم بعض الاصحاب استحسان الجاهل من مال الطفل في كل موضع يقع الشراء وحضره بغيره ان يكون بطلان البيع  
لو كان شرطه في كونه وقع للشراء الزكوة المستحقة عليه واعلم ان جملة الادنى في ذلك لا يقال المصنف في مال الطفل انما انجرف لفسده وللطفل وعلى  
المفديين لئلا ان يكون ولها ملها اولا او ثلثا غير ملي او بالعكس فالصوتان ثم انما ان يشتر بالعبور في الدفعة فاصوبه عشر وعلى تقدير كسبه بالعبور  
وعدم كونه ولها ملها ان يكون للطفل في ذلك غبطة اولا فالصوتين على من صوحو حكمه الجاهل يعلم ما ذكرناه **قوله** في حجب الزكوة في غدا للطفل  
المرد بالطفل هنا المنفصل فلا وجوب الاستحسان في كل بل ادعى عليه بعض الاصحاب الاجماع في البيان اصل استحسان الحكم في جرائع بانفسنا له حبا  
**قوله** في حجب الزكوة المحكوم للطفل اى في وجوبها في غدا ومواشيه واستحسانها والامع ان المحمول لا زكوة عليه قط لعدم التكليف في حجبها ولا للطفل قوله  
الا في ضامنا الرد بالضمان من مال الذهب الفضة ويقابله الناطق وهو كواشيه وكواشيه عليه في الصحاح **قوله** سواء قلنا بملك له لئلا ذلك  
لانه على تقدير الملك ممنوع من التصرف في ماله بالحق ولست بمانع ليس بملك له ولا شاطه عليه قدرته على ان يبيع لا بوجوب ملكه في الزكوة عنها قوله لم يحجر  
لحوال الاجدال في قبضه وان جعلنا القبض فلا للملك كاشفا عن قبضه بالعقد لا بغيره من التصرف في قبضه القبض على التقديرين قوله انما يحجر لحوال اجعلوا  
والقبول ولجعلنا القول فلا للملك الموصى له ام كاشفا عن قبضه بكونه من قبضه الموصى له انفسا تمامه الملك على الثاني ولا بعينه جريان  
لحوال القبض تمامه الملك بكونه من قبضه ويجوز على ما ذهب الشيخ من توقف استغناء المالك عليه حتى لو رد قبله وبعد القبض بطل الحمل  
توقفنا لحوال عليه **قوله** جري في حجب من جعل العقد لا بعثا لثلاثة احوال في ذلك على الشيخ حجة من توقفنا من قبل الملك في البيع المشتمل على خيار على  
انقضاءه والاصح حصوله بالعقد نعم بشرطه جريانه في حجب قبضه وتمكنه من قبضه عليه ما لو لم يقبضه فان لكل منهما حجب ما عده حتى يقبضه ايضا  
مع ان لو توقفنا على معنى زمان لم يحجر لحوال قبله **قوله** لو شرط المبيع اوها خيارا اذ ايداعا على الثلاثة بني على القول بانقال الملك الى ابي جريان  
لحوال من جعل العقد وبعد انقضاء الخيار على القول بانقال للملك جعلناه بالعقد جري من جهة والامحجر حتى يقضى الخيار ويشكل بان الخيار من  
كان للمبايع او لم يبايع كاشفا من قبضه من الممانعة للخيار كالباع والمبتدع والرهن والاجازة ونحوها وذلك لان تمامه الملك نصير كالوقف في حقه  
مما يجب كمنصرف بالانقضاء والنقل عن ملكه ويحج هذا قول الشيخ **قوله** لا يحجر لحوال في حجب العقد لا بعثا لثلاثة احوال في ذلك على الشيخ حجة من توقفنا من قبل الملك في البيع المشتمل على خيار على  
بالعينة وبشرطه قبض الغام او وكله ولا يكتفي بقبض الامام لها الا ان يبين خصه ويقبضها عنه فيتم الملك بغيره من قبضه المالك بغيره وبشرطه قبض الغام  
وجوب زكوة اذ يبلغ نصيبه بضايا او توقف جوبه اخرج على القبض المشتمل الاول **قوله** لو غل الامام منطرا جري في حجب لحوال الا في غير جريانه  
في ملكه مع قبض الامام عشرين خصوصه وعكسها كالفقير قوله ولو نزل في انشاء لحوال الصدقة في المراءنة نزل ان تصدق به فانه بقط الزكوة وان يقع  
على ملكه الجبر الصدقة بعينه بالند ومنه يكون منوعا من تصرفه بغيرها او لم يملكه ما جعله صدقة بالند يخرج وجهه من ملكه والحوال كسبه ههنا ما

العينة

لوند مقام ثم عن هكنا لا خصوصا اما لو نزل لصدة بما في الدنيا لم يكن فاعان وجوز الزكوة في الامور بسبب دور وهذا كله  
مطلبا او معلقا على شرط قد حصل انما لو لم يحصل فنوع من نفس فيه نظر من قبل التذرية واستلزام النص فيه بائع عن مذهبنا من حيث  
مخاطبة بالوفاء برج ولا تقدم الشرط على شرطه وحرم لعامة ثم بعدم جواز النص في فتح فبسط الزكوة واخا ان ولد غير الدين قولنا  
الاداء معتبر في الضمان ثم فلو حال الحول على النصا وجب تركوه وان لم يبقها اليه لكن لو نزل النصا قبل المتك من اداء الزكوة سقطت الوتة لبعض  
سقطته بالاجابة قولنا في تركوه وتقصو هذا اذا كان المال ما يعين في الحول اما ما لا يعين فيه كالغلات فالسوق العصبية شرط الوجوه وهو عود ملكه  
ما لا يرجع حتى يبد الصلاح لم يجب لو عاين ذلك لو يبرج حيث كانا في ملكه قولنا في الوهن الشبهة ان لا يتك من تركه بان كان الدين موقفا والراهن  
اسرا ما لم يلقن على فكه ولو يبيع فلا يقطع نعم لو كان الزهر منسقا العبر جوب الزكوة على العبر فكه قوله ولا الضمان او المال المفقود المراد بالصلح الجوان  
بالفقو غير وبغيره من الضلالة والفقد اطلاق الاسم فلو نزل الحظ او بوجها انقطع قولنا في الكا في غير عليه لكن لا يبيع اذا وها فان ذلك لم يجب على من  
ان اهل الزكوة اسلام الكافر بوجبه سقوط الزكوة التي كانت وجبة عليه حال كفره لان الاسلام يحجب قبله سواء كانت غني النصاب موجودا ام لا وانما على الكفر  
عوب على تركها لانه مخاطب بوجع الاسلام عند انقضاء المصنف فلو نزل لم يجب عليه ضمانها وان اهل الاظهر فانه مع اسلامه لما عرف من ان لا يقطع عن  
ان يفي المال بل انما يظهر فيه التلذذ في مالوا زاد الامام والشاي لهذا الزكوة مشرفا فانه يبيع النصاب فلو وجد في النصاب لم يضمن الزكوة وان كان يفرط  
لو نزل بعضه سقطت منه الجاهل ان وجد اما اخذها كما اخذها من السلم المتع من اذ انها موقوفة اليه عند هذا ما ذكرنا الى الحق قولنا في الغلات  
لا يبيع الحظ والشعر المراد بوجع الزكوة التي كانت وجبة على الفول بعد بطلان الزكوة بها حتى يصلح ما على الفول بطلانها بائع فاد الحصر  
اجرا ثم في الضل واصفانها فله من حلق الوجوه مخصص في المزو الربوي ان الحال انما طلاق المحل الباع على ذلك القدر مجاز وفدا شريك في العبر بل لا  
لغا لان قولنا في الحضر كالف وبيع الفاد المشاة وكذا للمشتان من فو نوع من الحضر يطعم للذاب عر ولغة بالفضة لغيا بالفضة بكرة الغانم  
هو ليطه والفضة اما الفاد الفاد لمودة ففدا لبريد وهو نبيح حرجه ويؤكل في الحرج هو عر او هنا فان هذا نوع من الحضر والحضر هذا  
نوع عر فلو الاستعمال قولنا في مال البجان قولنا في الفول بالاسبج هو لا شمر وانه وقو قولنا لو تولد جوا من جوا من الجوا المولدين  
بواين اما ان يكون كوتبي واحد او لا يكونا على التقدير اما ان يكونا اويتا كوتبي واحد او غير فالصوح تسع وكذا بائع في كان احدا او كونا  
هو ملحق بحقيقة زكوى سواء كان احدا او كونا غير ما نظر الى ذلك الله نعم وجبة الزكوة وان لم يكن على حقيقة زكوى فلا زكوة ولو لم يكونا كوتبي با كانا  
ملكين واحد او جوا نصف زكوى وجباية والامام في حال محرم لو كانت محرمه وانما نصف المحلل فلا زكوة وانما محرم جوا نصف زكوى محرم  
له ووجو الزكوة بعد كل شئ في الزكوة وانما جاز زكوى فلا زكوة قطعا في حله لو جوا نصف المحلل الوهم والوجه محرم فيها كونها محرم قولنا في  
حسوا ومنها اشار بذلك ان النصا بعد بلوغها ان لا يصير من كليا لا يخصص في ذوان التقدير بالاربعين لم يخصص في ذوان التقدير بالاربعين  
لا يبيعا فان امكهما محرم وان لم يكن لها وجرعها ان كانتا السبيعا فانما الحو الفقرا ولو لم يكن الا بهما وجب الجمع فلو هذا الجواب لاول هذا  
نصا وهو الماء واحده عشرين بالاربعين والماء تحت وبالحجم والماء وسبعون بها ويخير في المائتين في الاربعاء بخير من اعتبارها بها وبكل واحد منهما الحزم  
الواحدة الزاين على العشرين ثم كل في وجو الثلاث وهل هي جزء من نصا الظم العكس وجماعنا به الاعتبار في هذا لا يوقف الوجوه على ما لا يقطع  
لفها بعد كحول غير شرط شيئا كما لا يقطع بل فاد عنها الى ان يبلغ شعاعا قولنا في بغير ثلاثون او اربعون انما كون نصا البعرا شئ هو كذا في كلامهم  
المص بوله دائما ان التلثين لا يخصص في الاول ولا الاربعين بل يغلو حكم بكل التلثين وبكل اربعين ولو لا هذا كان للبقر ثلثين لا توفى ثم اربعون في  
كل او هو كل التلثين وكل اربعين ويكمل في ذلك الواجعا كما في كسيف فاما بعد بثلثين اربعين في الحقيقة فاحلوه نصا بين اما هو بحسب الصنوع  
او جازي نصا واحد كل هو ان البقر بها يبلغ غير التلثين بالاربعين لكل التلثين نصا وكل اربعين نصا في المنهي جعل بعضها اربعة والتلثين اربعين  
بين فاستبان فها زاد في كل التلثين يتبع في كل اربعين مشهوه النصا الكل في جعلها خمسة التلثة الاول ثم سبعين بينهما يتبع ومنه ثم  
الكل بعد ذلك في صحته زان وغيره ولا عليه زيادة وبالحكمة والوجه القدير بما بوجه لا سبيعا او يكون اليه في غير السنين بالثلاثين من بين  
انما بها لا يخصص في سبعين به او المائتين بالاربعين والسبعين الثلاثين وكما بها ويخير في الماء وعشرين والاختلاف في اعتبار النص لفظي قوله  
في القابلة والوجوه في النصا جازع ان او فدا ووردة مكية وكما باجاء الا يفر من ان اذا كل على القولين يجب اربعة اربع فاني قد ثبت للحال وان  
كان يجب في ثلاث ماء واحد فاجب في اربعة ماء فاني قد ثبت في زيادة ويمكن في كسوف الى المائتين واحدة والثلاث ماء واحدة بغير البقر وتقرير  
ان القابلة نظره في كوجو اى في محل الوجوه في النصا اما الاول فانه اذا كانت اربعة لم يفتل الوجوه مجموعها على المش ولو نقصت الاربعاء ولو لم يحد  
محل الوجوه الثلاث ماء واحدة والزاد عفو الاربع وان جاز على التقدير انما انما يختلف في القول في مائتين واحدة وثلاث ماء واحدة على  
اول الامر واما الثالثة وهو انما فانه منفع على محل الوجوه فانه اذا نزل في اربعة واحد بعد كحول غير يفرط في نفس من كوجو جزء من ما جازع من  
ولو كان اربعة على الاربعاء ولو واحدة ونفعها شئ لم يقطع من كسيف شئ اذا نزل في اربعة واحدة لوجو كسفا والزاد عفو وكذا الفوا  
من واحدة وثلاث ماء واحدة على القول الاخر ويظهر في كحواضر وهو ان النصا بعد بلوغ الاربعاء والثلاث ماء واحدة وظ





[illegible]



اخراج شاء معينه في وقت معين فليست هذا الشاهدان بموفا بل في الوقت واخرجهما عن ملكه قبله او اخرج دينه على ان يفتي هذا بغيره من قبل الله  
 ويخبره قولهم واذا كان للمال مال متفرقا كان له اخراج الزكوة من اياها شاء هذا مع شأونها في القيمة او دفعه للوجود والادب الفسيط او الاخر  
 بالقيمة كما في قوله ولو كان الشرا واجبه مريضه لا فرق في ذلك بين كونها خاصة مريضه كس عشرين من الابل في بابنا من خاص واحد مريضه او بعضها  
 مريضه او ان كان المريض غلب الضابطه متى كان في النصا صحيح لم يخرج المريضه بل امان ان يطوع بصحة او يخرج منه موزعه على الجميع فلو كان الشرا عشرين  
 مريضه او بعضها صحيحا وقتها الصحيح من بيت الخاضع شراوى عشرين والمريض عشرة اخرج خمسة عشر ولو فرض تمام النصا صحيحا او في شراوى مريضه وجب  
 اخراج الصحيح او لا يربد الشراوى على عدمه قولهم ولو كان كله من النصا مكلف شراوى صحيحا فتران انفقوا من تجزئة في الاخراج الادب الفسيط واخراج وسط  
 بفضله او اخراج القيمة كك قوله ولا يؤخذ الزكوة في الزكوة بضم لاء وتشديد الباء هي النصا والادع في جميعها ان بابنا بضم فاء في شراوى يقال افرقتنا  
 فانه ثاقل ونعجز ونعجز ونعجز في روبا اطلقت الزكوة على الشاة والنفا ايضا نص عليه في قوله من النصا هنا ما هو اعلم بها وهو مطلق النعم الوالد في  
 جعلها ناطقة في النصا ان المانع من اخراجها المرض لان النفس مريضه ومن ثم لا يهاجم عليها الحد لا يخرجها او ان رضي المالك بحملها كونه المانع النصا بولها  
 فلو فرضي باخراجها اجاز والاول لا يوجد نعم لو كانت جميع في لم يكلف الاخراج من غير ما كان مريض قولهم في الاكول فيخرج القيمة ولو فرضها المالك لا يخرج قوله  
 لا يحمل النصا ان المدة بعد الحاجاج البه لضرر بالمباشرة عادة فلو فرض ذلك كان يحكم غيره ولو ادا المالك فله ان يخرج الابل بالقيمة او يخلط في عدد الحاجاج البه  
 الاول عده ولو كانت كلها فلو عدها جميع اخرج منها قولهم يجوز ان يخرج من غير غنم البلد هذا مع الشاوى في القيمة او كونها زكوة الابل لا يخرج الادب الفسيط  
 قولهم حتى يبلغ عشرين بيار المراد بالدينار هنا المقتال وهو درهم وثلاثة اسباع درهم وزكوة النعدين ربع لغرض ومن كان في العشرين دينارا وعشرة دراهم  
 لانها نصف المقتال يجوز اخراج القيمة كغيرها قوله وفي الاكول في يخرج المراد بالقيمة الذهب المجرب ودينار والفقول ابن بابويه هو ضعيف قوله  
 يكون مقدار عشرة سبعة مثاقيل او ازيد من ذلك في المقتال اذ لم يسبق له ذكره في الاكول في يخرج المراد بالقيمة الذهب المجرب ودينار والفقول ابن بابويه هو ضعيف قوله  
 الدينار درهم وثلاثة اسباع درهم ومنه في قوله ما وادع في قوله لا يخرج من النصا كونه في القليل حتى يخرج اذ انقصت جميع  
 اما لو نقصت بعضها وكما في بعض وجبة لا عفا مثل ذلك المعاملة قوله يخرج من النصا كونه في القليل حتى يخرج اذ انقصت جميع  
 بالذهب يعني بغير النصا الاخراج كغيرها لفضله قوله سواك المانع شراوى كالموقف هذا الشرط مستغنى عنه هذا الذكر في اول الزكوة في شرائط الفقهاء  
 وايضا فان ذلك ينبغي على جواز وقف الدينار والدينار لغيره من اياها ويخبره وشاوى في الوقف في النصا لا يخرج ذلك قوله لا زكوة في سبائك النصا  
 والبر السبائك تشمل الذهب الفضة فالجوهه في سبائك الفضة وغيرها سبائك اديتها والفضة سبائك والجميع السبائك يمكن ان يربد بالسبائك هنا  
 الفضة لا يخرج كما دأب عليه اخرج كرام الجوهه رخصتها بعض اخرجها بالذهب هو لا يوافق ما ذكره واما النصا بكسر النون جمع نفق رخصتها وهي كالسبائك فيل  
 قطع لفضته وبه يحصل الفرق بينها وبين السبائك على النفس الاخر واما النصا في الصحاح هو ما كان من الذهب مريضه مريضه فادع في بابنا من غير  
 لابل ابن الا للذهب بعضهم يقول للفضة ايضه وعلى هذا في تفسيرين للبر لا يفرق بين لبر الاخرين او يدخل احدهما فلا وجه لجمع بينهما وادع في  
 بيار الذهب في بضعه وهو لنا سبعة معها قولهم الدرهم المغشوش لا زكوة فيهما حتى يبلغ خالصها نصا المراد بالغير هنا ما كان من غير غير كونهما  
 يدع عليه حكمه بعد زكوة اما لو كان الغش من الحسن كخشون الجوهه وجب ذلك بالغش في النصا او كان لا يخرج بالغش ان لم يبيع بالاجود قولهم فان  
 عرف ولا لفضته اخرج الزكوة عنها لفضته خالصه وعرف بجل منها الواو هنا بمعنى او يعني ان يخرج من غير لبر الاخرين او يدخل احدهما فلا وجه لجمع بينهما وادع في  
 كون الخالص معلوما فلو كان عده تلافاه درهم ولغش ثلثها يخرج من خالصه درهم خالصه او اخرج سبعة دراهم وبضعه من الجمله مع شراوى لغش كل  
 درهم اما لو علم في لفضته في لفضته في لفضته فلا بد من اخراج عن جمل اجاباد او ما يحقق معه لبرانه قولهم ان جمل ذلك واخرج عن جملها س  
 الجاه اجاباد ايضه وانما كثر في بضعه البعير قد ذكرنا في المراد بالما كنه الشاوى في اخرج ما يعلم معه بزانة الدفء وانما يلزم بالصفة مع علم بوجود النصا  
 في المال وشك في الزايد لا مع شك في بلوغ النصا في جميع الاصله عدمه شك في الشرط والقرون بين كصونين يخلو الوجوب بالمال في الاول فلا يتحقق البر  
 الا بالصفة او اخرج الخالص عن جميع لان المفروض كون الغش محمولا ومثله اخرج ما يفيض كونه لوجب ان كان اقل من ربع غير جميع جلا او الثانية لاصله  
 البرائة وشك في القرون بان اخرج ما يفيض جوهه في مال الجوهه لا بالثانية كما لو يفيض وجود النصا الاول وشك في الزايد وهو الشاوى في امره او غير من شلا فانه  
 اذا اخرج ما يفيض في المال شكوكا في غلو الوجوب به فلا يوجب البضعه كما لو شك في البلوغ ابتداء وهذا هو الوجه اخذ في واطلق في  
 والاكثر وجوب البضعه مع بقاء النصا او اما ما اطلقه المصنف من وجوب البضعه مع الماكس مط فبحر عمله على الواو علم النصا لوافق لجاهد الا فانه  
 بوجوب البضعه مع شك في النصا واعلم ان الواجب من البضعه على تقدير وجوبها ما يتحققه مع معرفة الغش فان اخذ الفدية في اذها كغيره بضعه شرا  
 منها وان اختلف مع ضبطه في انواع معينه سبله من كل نوع شرا وان لم يفيض طبعين بكل مجمع عند من اوجه قولهم في الابل لبر وهو لا يشبه المشهور  
 عدم صحته لظننا فانه للابل الذي اعلو وجوب زكوة على المال والاطلاق النصا كون الزكوة على المفروض من هذا بطل الشرط والعرض ايضه لاشتمال  
 على شرطه فاسد نعم لو نفع المفروض بالاخراج باذن المدينين صح وانما ان يقول شرط الزكوة على المفروض فلا يكون غشيوها على الشرط عليه ابتداء ويجوز  
 بطلان المدينين وجوب البضعه يكون المفروض مؤدبا انها عن نفسه بسبب الشرط وهذا المعنى يضيغ على القول بفساد ان شرطه لثا فانه الشرع من شرطها

من النصا

وان اللهم يفتي الدينار ودينار يكون جلا نصا بالاجود من الذهب ثمانية

وعنه في رد ما رايته اسباع درهم

انصرح ان يتولى في  
الأخراج

هو ما

عليها





[illegible]

[illegible]



ثم جاء الوارث بالدين ولم يكن له من ثمنها او ائلف الوارث التركة وقد اقتصا منه كما اخلصنا على المقتضاء ومفاد قولك كذا لو كان  
الدين على من يجب بغيره لان واجبا بغيره انما يمنع الدفع اليه من سهم الفقير لمؤنته اذ كونه فلا يجب على من يجب عليه بغيره قضاءه فيكون ان يدفع  
اليه من كونه بغيره ان يقضى عنه بقولك في سبيل الله اعلم ان المصروف جاءه غنونا الرقاب في سبيل الله من جمل الاضناف ومقتضى الجار وهو ثوبا  
بكتاب الله وكان الاول هاتفا بجار لان النصف من الرقاب ونفس سبيل الله وانما ادخلها عليها في الآية لئلا يفرق ثمنه لئلا يدخل في الثمن وهو ان  
الله نعم جعل الصلوة للفقير والثلاثة التي بعدهم خصهم بالاداء وجعلها للثمن ولدخل عليهم في اثنائه الى ان الاربعة الاول يستحقون نصيبهم على وجه  
الملك الاقتصا المطبق بغيره ما شاء بخلاف الرقاب ما بعدهم فانه جعلهم موصفا للصدقة وحلها فانهم علمهم صنفها في ذلك هذا المعنى لا  
يتحقق في العباد لانه يصعد الاضناف حيث قال اصنافا المستحقين يستحقون هذا الاستلزام لا مجرد عد الاضناف من غير ثمنها الفارق  
وان ذكره في عتقتا عبادته بخلاف اسلوب الآية ولما استثنى الآية عن ثمنها في ذلك وكيفية قوله والرقاب سبيل الله وهو وجوب ما للفريق بين اسلوب  
بظهر على الحال والآخر في ذلك كعمل اذا انشأ بالآية والفريق الحاصل منها كان قولك قبل بدخول فيه لصالح هذا هو لا حول ولا سبيل لغير الطريق  
سبيل الله الطريق الى رضوانه وتوابعه لا يستحال الخيرة عليه فيدخل فيه كل ما فيه وسبيله الى ذلك بذلك دون الرواية ان يصرف كونه على امرهم في بغيره  
غير ما لمع ويجب بغيره بما لا يكون فيه معونة لغنى مطر بحيث لا يدخل فيه شيء من الاضناف الباقية في شرط فيحتاج الزائر الفقير او كونه في سبيل الله وضفا  
والفريق بينهما ان يفرق ان الفقير لا يعطى الزكوة ليجب ما من جهته كونه فقيرا ويعطى لكونه سبيل الله قولك ان سبيل الله هو منقطع به وان كان غنيا  
في يده لما عرفت من ان السبيل هو طريق لا يشرط الفقر في يده ولا دخل في ثمنه هل يشرط عجز عن الاستدانة على ما في يده او عجز عن شئ من ماله  
ومحوره لظن ذلك لمحقو الخيرة بغيره المصنف العجز ليس بعبء على باطلا في العجز بغيره كفاية ما يلقو حاله من كونه لكونه في سبيل الله لا يجب  
عليه المباداة الى الرجوع الى يده بل جازيضا الوطى المطم من الفقر قولك كذا الصنف ويجوز ان يشرط في جواز ضلوعه من كونه وبيده ما في يده يكون  
منافرا عما يحتاج الى الضمانه ولذا كان غنيا في يده وكتبه عند شئ وعجز في الاكل ولا يملك عليه الا انما اكمل قوله في فصله من شئ لغاده الى ما لك او كذا فان  
نقد قولك الحاكم ولا فرق في ذلك بين فقير والمساكين وكذا في قوله والامان اما فيه في الامان في بعض احوالهم فان لم يفرق بينه وبين سبيل الله  
بغيره فاما ذلك بعد اطلعه لوضوح الحال فيه وبسبب غنى والمراة الامان هاتفتة لا حقه هو لا سبيل ولا لانه لا يملكه الا ان شئ من ثمنها في قوله  
ولا منع غير محرم المذهب لاسلامه لا مطلقا فيكون كما لا يخفى قولك مع عدم الموضع كونه في العطن خاصة الى المستضعفين ورد بذلك  
دوايه على ضلوعه انما قال كان جدي يعطى فطرته للمستضعفين ولا يشرط في اهلها الا ان لا يملك من لم يخدم فليس له نصيب قلنا بالمتضعفة هنا  
منضعفة كذا الفقير كما دل عليه قوله وهو من لا يملك من ثمنه وولد المستضعفة كذا والاصح المنع من كل واحد من متاعه بما هو محتاج منها فيقول  
يعطى لكونه اطفالا المؤمنين واذ اطفالا غيرهم هذا اذا لم يعط بعد في ان يستحقوا ما اوعيتهم بها اسكنهم جواز اعطاء الاطفال عظم لعدم اضارهم  
بها ويجوز ان المانع القسوة هو متفق عليهم لانه عبارة عن خروج عن طاعة الله فينادون الكفر وهم غير مخاطبين بالطاعة ومبني على ان العذر هو  
هي شرط والصرف مانع فعلى الاول يحمل الاول للدليل الدال على غنى العذلة ولا نكفي على عدم كسوفهم جواز اعطاء الجاهل حاله عند شرط  
العدل لعدم حقوق مانع فيعمل المتضيق عليه وهو يقول به ويحمل الثاني على ان لا يشرط على من يمكنه جنة ذلك هو متفق في الطفل وعلى الثاني يخفى  
الطفل غير اشكال وهذا بخلاف ولاد الكفار لان الامان شرط في جملته ما عدا الولد تابع لآبائه في الكفر ثم ما عدا الولد المتفق فيه ولد  
الفاشل لان حكمه البعيدة والنسوة واعلم ان العلامة ادعى في لف الاجماع على جواز اعطاء اولاد المؤمنين وان عتبت العذلة فينبغي الاستكثار  
ويضعف القول بشرط العذلة اذ لا ضرورة في الاطفال مع شئ من حقهم ولو تولد بين المؤمنين والكافرين في الاستنفاد في المتولد بين المؤمنين  
وبغيره من لغيره الاسلام في نظر والاجود استحقاقا خصوصا اذا كان المؤمن كذا قولك في اوعيتهم بما كونه اهل تحمله ثم استبعد ما اذا لوجبة  
اختصاصها من غير اعتبار ان مع كسوف الزكوة عملة الدين وقد دفعه الى غير مستحقه فلو كانت العين باقية جاز ان يسترجعها بقولك ان العذر الكمال  
في اشتراط العذلة في الاضناف كما في الامان ولا يشرط عدالة الجميع فدفعها اليهم من ثمنها هاتفتة راسخة في نفس فقيرت على ما لا يشرط  
بحيث لا يبيع منه كبره ولا يصرف على صغره فلم يغير فيها المرقع ما عتبت ما في غير هذا المحل ثانيا على ان الدليل انما دل على منع فاعل المتضايع عدم الزكوة  
معصيته وان اخل بالعدالة قولك الاول لا حول ولا يدرى ان عتبت العذلة او لمع لا مكان بل ادعى المرفقة على اشتراطها الاجماع ولكن منها اجتناب  
الكسار وان كان اعتبارها فاقول ان لا يكون من يجب بغيره على الملك لان واجبا بغيره حتى مع هذا المتفق فلو لم يكن له في الكفاية من بغيره جاز  
الا الزوجة فان بغيره المستحق في كونه لو لم يدرى نعم يجوز دفعها اليه في كونه مستحق الزكوة على القدر الذي لم يجب له لا يخرج الى جواز عدا بغيره  
انه ولو كانت الزوجة ناشرا ففي جواز الدفع اليها مع فقرها وجها اجود مما لعدم كونه غنينة بالفقر لعدم ما على الطائفة في كل وقت في جودها  
دفع زكوة الى زوجها وان كان ينفق عليها ما في قولك لو كان من يجب بغيره عاملا في الاضناف ان الغني لا يبيع بغيره من سهم الفقير الفوق  
من مائة وطره فلو كان في الاضناف جازا للدفع اليه وكذا الوارث اذا عطي ما زاد على بغيره يخص وكذا يعطى بغيره بغيره جازا لا يجوز له  
على الفقير قولك ويجوز ان يرضى عنه في كسوف المار بالمتضايع الزكوة وان لم يمانع الابن لخاصة العلوية عنه ويجوز مع جود كسوف زكوة مثله في اخذ



٣٤ قوله

خاصة

حد

أيهما شاء والأفضل أخذ الحسن لأن الركن أو ساخ في الجمل وفيل لا يجوز في الركن بالمراد بالضرر في قولهم يؤمن ببلده لا يؤمن بالسنة لأنه لا يملك من غير ما زاد على السنة وهو حق فكيف يشترط بالضرر وهذا هو لا جرم لولم يندفع الضرر بدفع قولهم بالربح جنة اليوم لثاني ما يدفع الضرر عادة جازله أخذ ما يدفع به فلو وجد حسن في إسنائه ففي وجوه منظر قولهم يجوز لها شئ من ثبوت المندوب من هاشمي وغيره يستثنى من الذي فإن الأصح جزم الصدقة عليه ولم يرد في حكم المندوب لعين المندوب والموصى بها والكفارة وجهان أصحهما جوازها فيخص الخبر بالركوبين قوله من ولدها شئ على الأظهر وبذلك على المندوبين الجند حيث هذا إلى خبر الصدقة وصل الحسن لأن المستطاب فيه وهو خواشام أسناد إلى رواية لا نهض بالحج مع معاوية بما هو أحوط منها قولهم هم الآن أحسن بالأن غرض النبي صلى الله عليه وسلم فقد كانوا أكثر من ذلك مثل حمزة ثم انقضوا له يؤمن بالركوبين قولهم والأول حمل على الإمام مخالفة ذلك جماعة من الأصحاب وجوابها أنه ابتداء لقوله نعم أم لا هم فإن الإيجاب عليه يستلزم الإيجاب عليهم وأوجبوا الصقة دفعها إلى سابع مع بعدنا إلى الفقه المأمور والمشتبه الاستحباب لأنه أصح بوضاحتها وأخصر بوضاحتها ولقول الصوابون رجلا حمل ذلك ونفسه ما عاينته كان ذلك حسنا جبالا وفيل في قوله نعم ولا تخفوها وتوثقها الفقه أنها شاملة للركوبين لو أجزبه فدل على أنه قولهم ولو قرئ بالمالك والمالك هذه قبل الأجيرو وفيل تجري ولا والله لا شئ لا خلاف في حصول الأثم سواء قلنا بالاجزاء أم لا بالخالفه وجه آخر معه حصول الضرر وهو وصولنا إلى المستحق كالدين إذا دفع إلى مستحق وهو خير وما احتاج لصحة جوده كما ناعباد فذلك خالفه في فعلنا المستحق لأمر الآخر التي يفضي التي عن ضيقه وهو يستلزم في العبادة قولهم يجب فيها الله على المالك ولو خالف المالك خبره بأنفسه فالوجه وأولها بالصحة والوجه لقساد الأصح والكفر بما تقدم والمالك للسعادة العبر مع بقائها في موضعين أو ثلثها وعلم الغالب بالحال في رجوع مع كلف جملته لصل قولهم نفس الفقه المأمور بالمراد بالفقه حيث يطلق على وجهه لولا أنه لجامع لثبوتها الفقه وبالمأمور لا يوصل إلى أخذ الخوف مع غناها بالجهل لشعره فإن ذلك كان كافيا في أن فيه نقصا في فهمه خطأ المنة فانه مضبوط للمصالح العامة وفي ذلك الضرر بالاستحباب كذا القول في ما في الحقوق وكما قلنا بوجوده فيها إلى الإمام ابتداء وأوجب فيها مع غيبته إلى الفقه المأمور قولهم الأفضل فمقتها على الأصناف وأخصنا جماعة هذا هو كمالها ببناء على أن اللاتم في أنه ليست للمالك ليلها المصروف واستحبنا بكم أعلمكم للنقص المخرج من خلاف أعطى جماعة من كل صنف لوروم بصيغة الجمع وأملت ثلاثة ولا يجب التوبة بل الأفضل التفضل المخرج من عقل أو فقه أو زوايا أو شدة حليته أو ربه قوله ولا يجوز أن يتجديها الغير ولو جاز لا غير أهل البلدة مع وجوب المستحق الأصح جواز نقلها مع وجوب المستحق بشرط الضمان حصوله للأفضل والبعيم الصحيح هشام من حكمه عن الصقة قوله وإن لا يؤخذ دفعها بل الأصح جواز النسخة ثم لم يشر بهن بصحة معاينة عن عثمان الصفاق خصوا إذا خرها للبدن ولدى المنة قولهم نقلها إلى البلد لغو وأما عليه أجرة النقل على المالك على ما احتار له على أرضا على أرض البلدان إلى بلد المالك لأقرب لأن محض الأبعد بالأمن قوله ولو نقلت الواجب إلى بلد غيرهما يتحقق نقل الواجب مع غله بالنقل والافق لذهاب من ضاله لكانت غيبته للواجب مع ذلك كان المستحق موجودا في بلد المالك فيتحقق الغرض قبل بضرة شكافان الدين لا يمكن بدونه فوض الكه مع لا مكان واستقر في صحة الغرض مع وجوب المستحق فيكون بناء مسئلة عليه لا يمكن حكمه بالضمنا وعدمه يمكن أن يرد بالواجب مثله في القدر ولو وصف معنى فمقتها بغير ضاله وبقي الحق في ماله وفيه فمقتها جواز المستحق في البلد ولا يمكن قوله ولو غير لفظ من الغائب عنه ضمن نقله عن ذلك البلدانما يتحقق غيبته في الغايب بالنقل مع عدم المستحق عند الحاجة وإن وجد في بلد المالك ذالم يمكن التوصل إليه الوفاق لا يجوز إخراجه عن بلد المالك لأنه نصير كبلد الركن المالك على ما أخرناه بكونه لنقل مع جواز المستحق بشرط الضمان وإنما يتحقق كراهه أو الخبر إذا لم يمكن نقله عن ملك المستحق فلو فرضه بلد المالك بغيره وبوكيله ونقله استثنى الخبر وكراهه قولهم انقض الامام أو الشاعري يثبت من المالك ولو نقلت بعد ذلك الوقتية فمقتها لشرع بخلاف الوقتية لو كبل إلا أن يفسد به بغيره ينقطع مع عدم المستحق وغرها بالنقل ولو لم يجد المالك مستحقا فالأفضل غرها وبكونه بعد ذلك بده أمانته فلا ضمها الوقتية بدون غرضه ينقطع وليس له أن يابعد ذلك وغرها المفضل تابع لها أما المنفصل فبالاقتضاء هداية نيل الدولة يتحقق الغرض مع جواز المستحق على الأصح قولهم المملوك الذي يثبت من الركن إذا مات لا وارت له ورتة أو باب الركن وفيل بدونه الامام المراد بالوارث المنفي هو خاص عن مراد الامام وأرباب الركن للاجتماع على أحدتها وأرت فلا يتحقق عدم الوارث العام ولما كان عدم الاختصاص من عدم الأعم شذني الاختصاص مع حود الأعم ويصح ذلك فيمنه العام ووجه لقوله بان الوارث له هو الامام لأنه وارت من لا وارت له إلا أنه قول شاربه في البيان أنه لا يعلم بغيره فبالاقتضاء أنه رتبة من لقدماء فانه جزء العلانية في كثير من كتب والأصح الأول لما ذكرناه ولولا أنه عبيدين فلو عن الصقة بغيره لغير المؤمنين الذين يستحقون الركن لأنه إنما استثنى بما هم خصصوا ولو لا يجر رتبة لا فبالاقتضاء وأما التفصيل فإنه يثبت من غيرهم قولهم فيمنه الامام والأول رتبة الركن فلا اضطرار في ذلك قولهم كانت الأجرة على المالك لأن دفع المالك عليه ولا يتم إلا بذلك فيجوز عليه من الأجرة ويصح كون من ركنه مناسبتها داخل في الغايب من تحتها والكفاية والفتنة الأصح الأول ولغرض أن عمل العامة في مال الركن بعد عكسها بخلاف الأول ولو أن ذلك لا يبين بدونهما يعلم من لغرض أن المراد بالاحتياج والعتبة ونحوها ليس هو الواقع بين العامة والمالك بل ينقطع قد كفي وفمقتها على المستحقين إن فوض اليك ذلك والأشكال الفقهية من الأيمن قولهم أن الجعفر للغير سبب أو ما زاد في العبادة على هذا ينقطع طائفة وعلى هذا يظهر فيها لو أن دفع الحاكم المغير في أحد وجوهه يجوز أن يزداد سبب الآخر كما لو أعطى ما بقي ربه وكان غاما لا يجوز أن يعطى سبب العمل وهكذا لو كان فغيره ودفعه لم يحصل العطالة

في القدر قوله فلما بعث النبي الفقيه بأخباره المشهورة ان هذا القدر على سبيل الاستحسان وادرجه على جهة الاجماع مع انه نقل الوجوه لفقر  
جماعه منها واكثر الاجماع ان فلما بعث النبي الفقيه فاني نقضنا الاول لا الثاني وهذا الحكم اعمانه حيث يمكن امتثاله فلو كان قد انما الى  
نضابا اول وثار جازا ان يعطى فاني الاول لو احدث ما في الثاني لا حرم غير كراهه ولا حرم على الفقيهين ونحوه اعطى الجميع لو احدث ان يعطى من الظاهر  
بقدر النقض الاول للنقض على الامتثال والقدير محضه راسم وبصفت بنا وبود زنا بل لا يخص بكونه الفقيهين فلا يبعد الحكم الى غيرهما وان فرض  
نصا اول وثار لا لوم وجعل خراج القصة واستحسانه لا يعولونه وقبل يتعد فلا يبعد للفقير اقل مما في نصنا الاول والثاني على حسيه في القدير فلا  
فان يعطى بعد ذلك الفقيهين على ان يعطى من غير الخرج له بل من الفقيهين باحدنا وهذا هو الجواب لو فرض انما عدي بقدره عند ذلك كما لو فرض عليه  
شاه واحد لا تساوي حركه راسم الكفر بغيره من غير كراهه ولا حرم ولولم يكن للمال الانتصا واحد كالغدار ففي غير الخرج بغيره الفقيهين كما  
من كونهما ولو فرض كونهما يكون عن بعد الكفر به ولو زاد بما ابلغ قد ذكر كما مر قوله في انما في هذا العام الزكوة وغا الصالحا وجوابا وقيل استحسانا المحجوب  
الدعاء هو الجواب على انما في قوله تعالى وصل اللهم بعد قوله خذهم اموالهم صدقة فان حمل الامر على الوجوه ضعيف لان نقاد بل على غير وجه واحد له المقصود  
المعبر اكثر المناجر عن كراهه نائيه حصصا وعموما كالشراعي والفقيهين بل لا يخص بهل السحب هل يجب الدعا بلفظ الصلوة قبل عمالها لا يروى  
بالنحوه فان قال اللهم صل على النبي وآله لما جاهدكوه وكملوا في الدين في الصلوة لغز الاصل هنا عدم نقل فقهاء ان يقول حمل السبب  
اعطيت بارك اللهم انما يثبت حقه واعلم انه فلا يستبعد من الابه والرواية جواز الصلوة على غير النبي كما ذهب اليه لا سيما والغائب واقفوا على الكلاله  
وخالفوه المدلول للوجوب عن غير قولهم غير ان ما تظاهروا به من تبادله بين الوكيل ورفعه اليه من بينه مع موافقته في الجحد ولو ضعف قوله في بكتي للمسلم  
هو كسبهم وقيل كسبهم المكوون بغيرهم ان يصفى في هذا كذا اسم الله تعالى وفادته الوهم غير هاتين التائينتين وعرفه فالكلام بالثلاثين في الجحد  
قوله وان كان فانما الاصل الكلام المرجح في سؤال الشئ من غير رتبة والمراد هنا ناجر كونه بغير سبب مع له وقد تقدم الكلام في ذلك قوله ولا يجوز  
نقلها باصل وضو الجواب المراد بقدرها ان يكون بالنسبة فان ذلك غير محتمل لانها عباد موقنة فلا يقدم على دفعها وقد روي عن عثمان بن عفان عن النبي ما اذا  
لا ان يفسر احدا من صلوة الا لو فيها تذكر الصلوة وكل من رتبته عما روي ذلك جو بعض لا سيما الفقيهين ما رتبته كون محله ويزيد عليها بعض  
الاحكام الابه ومعنى قول المص لا يجوز نقلها ان لا لا يجوز بل يبيع الدفع فاسد فلا يسبغ لها بعض نص مع علم بالخال وجعل ان يديه الجحد كما هو الظاهر  
وبوجه ذلك مع اعتقاده شئ عنه الغافل ان ذلك شئ محرم عندكم قوله لو كان الانتصا بغيره لم يحل الزكوة سواء كان غير بائنه او الفقيه على الا  
ويذكر على الشئ حيث ذهب الى ان المفسر لا يملك العبر القصة الا بالنظر مع بقايتها بكون بائنه على ملك المفسر فلا يملك النصا الوهم بها ونحوه  
القصة ان يملك بالقبض مع كعد لا ان النص خرج الملك فلو كان شئ طاهر وارويها الكلام في ان شئ فبسم النصا مع تمامه قوله لو خرج كسبهم على وصف  
استبعد جواز الاستعانة بالوقوف على خروج القابض عن وصف الاستعانة بل ان يستبعد ما منه كما سئل وان كان بائنا على الاستعانة ويعطى بائنه او يعطى غيرهما  
او يعطى غيره غيرهما مع رجب عن الوصف فيعين على المال الاستعانة بالبا على ان يخرج الزكوة منها او من غيرهما وكذا الحكم في خوا القابض فانه مع طلب المال لا يجب  
عليه الوفاء مع لا مكان وان كان يستحق في العيان يجوز ولا من بهل قوله وان غلبت من اعادة العبر يبدل الفقه عند القبض كالقبض هذا اذا كان قيمته  
والا وجب من ثلها واعلم القدير انه لا امتناع من اعادة العبر شئ اعلم ما تقدم من ان المفسر من ملك العبر بالقبض في غير قيمته ان كان فقيرا لانه اول  
فان دخول في ملكه والاختاره وبنه بذلك النص على خلاف الشئ والمراد بالقبض المشبه بقوله كالفرض المبهمة الحكمة الشاملة لجميع فرائده وكتبه هو لفرض  
خاص بها وهو كسبهم وعنده يديه القابض يجوز لشئ شبهه وكفقد كما ان جميع اقرار الفرض كل فلا يروح انه شبه الشئ بنفسه قول لو وقع البتة فانه  
زياده منصلة كالقبض فلا يقدم ان المختار عندكم ان لا يرضى ملك العبر بالفرض القبض فيجب عليه مثلها او قيمتها بل يملك استكمال الى لزوم التعلق  
وان لم يرضى على اخذ او رغب القابض على ضعف الاستعانة في العيان لا يحل ان لا يرضى ملك العبر بالفرض القبض فيجب عليه مثلها او قيمتها بل يملك استكمال الى لزوم التعلق  
ان المثل لا يجوز حتى المفسر عند كفا وقيل لا في المطابقة للخواص للمال الموجود في يده وغيره فلا وجه للحكم بعدم جواز استعادة المفسر العبر مع زياده  
على عهده المص اما على ما ذهب اليه في مجموعنا على ملائمة ضرر فلهذه سواء كانت الزيادة منصلة ام منفصلة والاعتداء بانه لا بد من التيقن على وجه  
الحكم عند جميع حتى من ان الواجب في العبر التيقن انما له منفعة هنا بسبب زياده لا يبعد ان لا يجوز المثل لا ينقص هذا القدر الثاني بقبض المبلغ بارقا  
الفقر لا وجه له ايضا فان لم يفرغ على لونه وضيا لا يكون محله بوجوب الشهوة في جواز الاستعانة بين بقاء الفقر وارتفاعه بمكره دفع الارز بينا ما على ان  
الوجه المفسر في انهي كما رجمه في يابه ونظير القابضه فاما لولم يوجد من اصال الشاه المذكور في يابه لا يجب فيها لو كان الزيادة والثانية انه  
مع بقاء الاستعانة بالامره من في الاستعانة فلا بد من الجحد في حاله في الفرض ولا يخفى ان امتثال هذه الاعتداءات لا تخالف بالساحة قوله في الفقيه  
بذل القصة بناء على ان الواجب المثل المص ولا يرضى للحكم فايد وما تقدم في قوله يبدل الفقه عند القبض ما يدل على اخبات القصة ولعد عنه بانا ولو  
فلنا بالتا لحكم كل ان لم يوجد غيرها قوله لو كان يورثه الشاه لم يرضى عليه في قوله يورثه على ان المدعى المتابع بقا الام على الوصف في سبب دفع  
الوند على خلاف الشئ كما ان فانه لم يفرغ من الزيادة المنصلة والمنفصلة قوله لو نقصت بل يورثها ولا يرضى على الفقيه وان حرمه القصة في  
القول الشئ شاعلي ما تقدم وما اسود حصة او جده شاعلي في زعم القصة المتابع بقدره في اجمع احوال جواز دفعها مع الارز قوله حتى يعم

المانا الى قوله استبعدا عما اذا احتسب مع استغنائه بعينه لو ان لو ائخذ منه شيئا فيقول او قيمته في ضمنه فهو في دفع العتق نجا او قالو  
استغنى بعينه في حكم غنائه ما لو كان على ائخذ في قضاء ما اجمع منه ومن غيره وفي حكم غنا بعينه غنائه بما لا يملكه الا الواجب عليه المثل او القيمة لكان  
مستغنى في ملكه خارج عنها قوله ولم ير في دفع الدافع ان كان الكاثر اعلم ان ائذنه بعينه في الركوب عند الدفع لكون الدفع قد يكون الى المستحق وقد يكون  
الى من يدفع اليه هو اما وكل المال لا غير او كبله ووكيل المستحق وهو الامام وسأعيه العتق مع بعد زعمها والدافع الى المستحق اما المال والحد الاربعه  
فان دفع المال الزكوة الى المستحق ابتداء ونوى عنده اجزا وطعنا وان دفعها الى احد الاربعه ونوى عند الدفع اليه ونوى الدفع اليه عند الدفع الى المستحق  
اجزاء بقضه بالهول افضل وان ائخذ على نيته احد ما فان كان النامي هو المالك عند الدفع الى احد من الاجزاء به فلو ان اجزاء ذلك في كبله المستحق لان  
بده كبده فبذلك عند الدفع اليه كبدته وهي فيه وان كان النامي هو الدافع الى المستحق في الاجزاء به جها ايضا والاصح الاجزاء به بطل وكذا لو تكوّن الدفع  
الى المستحق ولكن نوى المالك عنده وفي حكم نيته المالك عند الدفع الى الامام بغير تساعي خاصة عند الدفع اليه ان ائخذ ذلك فيقول المقتضى ولم ير في دفع  
ان كان الكاثر يشمل كل واحد من اثنين الا انه اظهر في الدلالة على ان المراد به الدفع الى المستحق لكنه يقتضي ان نيته المالك عند الدفع الى الوكيل  
كافيه وهو من يمكن ان يرد بعبارة خاذا ان يقول النبي كل واحد من المالك الدافع ان المالك يخرج نيته عند دفع احد الثلاثة فيقول الاشكال بالبينه  
الى من نيته عند الدفع الى الوكيل ويقتضي فرض نيته عند الدفع الى احد من مكوثا عنه مع ان المقتضى يقتضي منع من اجزاء به كل واحد من الوكيل والموكل معا  
فضلا عن الاجزاء به نيته الموكل عند الدفع الى الوكيل قوله لا يقتضي عند الدفع المراد بالدفع هنا الدفع الى المستحق وجهه ليعين انه اخذ لو كان محل  
النبي فان كان المراد بالدفع في الاول ثم قاله بعينه هنا طاهر وان كان المراد بالدفع الى المستحق فالمراد هنا بيان وجوب المقتضى وليس فيما تقدم استظهاره وقوله  
لو نوى بعد الدفع لم استبعد جوارحه مع بقا العين او تلفها وعلما بالقبض بالحالة هو انما يكون غير متوقفا لملكها وبضمها مع القبض فبذلك ما ثبت في  
من عوضها عليه قوله لا يقتضي لانيته لحيث الذي يخرج منه فزعم في ذلك ان يكون محل الوجوه عند متعدد او متحد ولا يبين ان يكون الحق متحد نوعا كما  
لو كان عنده اربعون مائة وخمسة مائة او مختلفا كضمان المقتضى من اخر من كتم ولا يبين ان يكون المدفوع من جنس احد ما او من جنسها او من غير جنسها  
فانما اذا اخرجها عما في ضمنه مع ما في ضمنه وبقا عليه فازد عن عتقه او قيمته وهل يتجوز بعد ذلك في انما شاء منه ما لم يوقع صراحة بالاول ولما ائذنه  
التمهيد الثاني وهو الاجود ونظم القافية فيما لو وجب عليه شيان في المثال الاول فخرج شاة ثم تلف الضابته قبل التمكن من اخرج الثانية فقط  
الاولى فخرج الى انما شاء فانها في الباقي ثبت منه وعلى الثاني سقط عنه نصف شاة ولو تلف النصف سقط ربح هكذا ويمكن فرض عدم  
التمكن من دفع الثانية مع التمكن من دفع الاولى بان لا يجد من يستحق الاحدة كابل السيل ومن يتوقف ككل تخوفا منه على شاة لا غير قوله لو كان  
لو قال ان كان ما في الغائب باقيا فله في ذلك الفرق بين المستحقين في الشاة حاصلة المسئلة الاولى مخروم بها وانما الزيادة في المسئلة الثانية بانما في  
على تقدير سلامة المال وبالمثل على تقدير تلفه وان كانا قبل ذلك اجابا للحاجة فلا بد من قبضها بالامام من قبضها فلو طلق الوجوه لم يكن كونه ولا صدقة  
قد وقع مثل ذلك في ضمان الصلوة المحمودة العين ولو فرض عدم الحاجة اليه لم يصح كماله وانما جازاها جازاها في الثانية فان الذي بدعها في نفس  
النبي لان التقدير ان كان ملكا باقيا فله هذه وكذا وانما فله فقد رد على تقدير وجوده ولو كان ما في الغائب من الوجوه فله وجوبه وبين  
المدعي فلا يصح واعلم ان الشيخ ادعى الاجماع على صحة النبي في المسئلة الاولى فارتفع الاشكال مع ما تقدم من وجوب قوله لو كان ما في الغائب  
وغائبه فترد على الكلام في ذلك وانما لا يبين ان الشاوية من المختلفين ولا يبين انما في الغائب من يتوقف على قبضها في الشاوية اصل الوجوه ما  
في ذلك اجماعا لا يبين من نعمه ولا يبين انما في ذلك في ذكره ادخوار الاطلا في المختلفين اخرج قوله كذا ان قال ان كان ما في الغائب سالما لم يمتل ان  
يكون شاة المسئلة السابقة في حوار اخرج بعض نحو عن النبي غائب خانه وانضم الى لا يقيد الغائب بكونه سالما وجب كماله مع ما تقدم من القيد  
بسلامة الغائب مع ان لم يذكر ان الوجوه في سلامة فلا يقيد القيد لانه الواقع ويحتمل ان يكون مستقله راسها والمراد ان نوى الاجراء عن ما في الغائب  
ان كان سالما وجب لصاحبها وهذا الاحتمال الصواب بانظام وره الاجزاء في معنى بالتا وهو ان يكون المراد ان لو كان له فالان شاة وانما في الغائب  
منه في اخرج عن الغائب ان كان سالما او الاخرى منه وكما لا خلاف في صحة ما في الغائب من هذا الحكم صحيح لان حمل الغائب عليه يحتاج الى كلف  
فيكونا جزم من قوله لو وجب عن الغائب ان كان سالما او الاخرى منه فالحال انما في الغائب من هذا الحكم صحيح لان حمل الغائب عليه يحتاج الى كلف  
ظهر خلافه فيمنع على ملكه جزمه في شاة وجب عدم في غير النبي وسواء كان المدعي الاصح القيد وهو كماله في ذلك وان كان قد صرح به في كبدته  
علمه القاض جاز بعله ان شاء ليس بغير عدم انما في ذلك من ملكه في ذلك سالما او الاخرى منه فالحال انما في الغائب من هذا الحكم صحيح لان حمل الغائب عليه يحتاج الى كلف  
الدفع على التفصيل وانما في الغائب من هذا الحكم صحيح لان حمل الغائب عليه يحتاج الى كلف الدفع على التفصيل وانما في الغائب من هذا الحكم صحيح لان حمل الغائب عليه يحتاج الى كلف  
مستقلة ان الاول ليس فيها الاشارة صحة النبي وفي هذه التفرقة على الصحيح انما في الغائب من هذا الحكم صحيح لان حمل الغائب عليه يحتاج الى كلف  
اي خلفه ويقال على الابتداء والاحراز على انما في الغائب من هذا الحكم صحيح لان حمل الغائب عليه يحتاج الى كلف  
ابتداءه او يقال انما في الغائب من هذا الحكم صحيح لان حمل الغائب عليه يحتاج الى كلف  
كل واحد من الغائب الثلاثة والمعنى على الاول زكوة الخلفه في مد ومن ثم صحت الزكوة في الغالبين وبينه وعلى الثاني زكوة الدين والاسلام ومن ثم رتبته



الاول فيبطل الهبة بموتة وبجمل القطر على الموالاة وورثته الضابط في ذلك ما كان فيونا غالبا خالف ذلك جماعة وقوله في على الغالب الاربع  
 الاصح ما هنا لقول الصفة من اجتنافوا ناعدا بان يكون من ذلك الموت وبجمل الروايات المقتضى على الاربع على الافضل فيجوز الاجماع من الذن والدخ  
 اصالة اذا غلبا في قول احد قول من غير المخرج بالصفة السوقة المشار اليه بذلك هو ما كان فيونا غالبا للاجتناف المذكور وللحاصل ان الاجتناف  
 المذكور فيجوز اجتنافه الاصل وان لم يكن غالبا في قول المخرج فاعداها بعينه فيه كونها غالبا والا اخرج فتبينه قوله في الافضل المخرج المتيقن الربيب  
 اما كان للمزاحض الاصل اسرع منقطع واول حكمة لانتقال على الموت والادام ومثله الربيب بخلاف غيرهما فان الحاجة الانتفاع به الى ضرب من العمل  
 او صليح لاحد الامر من خاصته كاللبن فان يؤدم به غالبا وقد اشار الى هذا الغلب في صريح هشام بن الحكم غير انهما قال في الفطرة افضل من غيره  
 لان اسرع . . . وذلك اذا وقع في وقتنا اكله من قوله من البرر انما اطلال وقوله فيكون سنة اطلال بالظن والاصح وجوبه على  
 من اللبن كغيره قوله وقد بانر على خلاف الاسع الغالب يدين غير معترف ومورد بهما روايتان وحملنا على ما ذكره كص من خلاف الاسع وان غلب  
 الصاع من احد الاجناس كانت في وقت السؤال صوابه لذلك المذهب ومن اعترض بعدم العلم بالغالب العلامة في قوله لا يجوز نقله ما قبله الا على  
 سبيل العرض على الاظهر يمكن تحوّل الى غيره بعدد وهو يقدّمها على الحمل او ضا فان كانت جوا يقدّمها ذكوة من دل شتمه فثابت وعنده الى جميع نقد  
 الدخا له وقوله ويجب بالاشوال وقد ذهب بعض الاجنح الى ان اول وقتها طلوع فجر يوم العشر وما اخذت من زمانا ولحقها الهلاك جبه ولم يرد حول  
 شوال وما قبلها فما فرضا قبله فلو لم يخط عن الاصح جوا التقدّم من اول الشهر لصحى الفضل بن زرارة ويكنى بن اعين ومحمد بن سالم وجماعة عن كصا من  
 وقت لا يعطى يوم الفطر قبل الصلوة فهو افضل وهو في سعة ان يعطى من اول يوم بعد من شهر رمضان قوله ان لم يكن قد غلبا قبل سقط فيا في الهاتنا  
 المراد بالغير بعينه في مال خاص يقدّمها في مالها بالهبة وفي تحقّق لم يرد به زيادة عنها اجمال ويضعف بتحقيق التكرار وان ذلك يوجب جوازها في جميع مالها  
 وهو غير كص من غير ل ولو عزلا فانها افضل حكمية واجنح الاقوال وجوبها ما مع خروجها من عدم لغز قوله ولا يجوز حملها الى بلد اخر مع وجود  
 المسكن ويظهر لك انها مع خرجها في الوقت اوضح من عدم مثله في مالها قوله ومع التقدّم في انقضاء الشبهة الما موبن كما مر ذكره المال قوله ولا يعطى غير  
 المؤمن والمستضعف مع عدمه لاجل الانقضاء على المؤمن فمفهومها مع بقاءه وبنوع يمكنه قوله لا يعطى الفقير اهل من مال الا ان يخرج من هذا على سبيل  
 الوجوب عند اكثر علماء اسنابل ادعى برفق عليه الاجماع ولو اريد به مرسله ولو جبه الاستحباب ولا فرق في ذلك بين الصاع الخرج وعن بن جوقوله ولا يجوز اخذ  
 دون الفرية بما تم الجار مع انضافهم بالصفا المفضضة للاسحق الفولية لاصفة وندوم محتاج قوله جبر الصفة لعمومها وبسبب تحقّق هذا الفقد  
 بالعلم ولو هذه غير ما وجد في بن المراتب **وهذا كتاب الحسن** من هو حرمها بالهبة في مالها محض بالاصالة عن ساعن الزكوة فاق  
 بنه الحسن في مال الزكوة وغيرها وخرج بالمال غيره كالولاية الثانية للامام على غيره وخرج بن هشام خواركوه وخرج بنو ملط في قبله استخفافهم  
 وخرج بن عبد الاصله فالونذ لم يردوا فالافان لا يستحقها وان لا حظية لنادوزكونه عوضا عن الزكوة التي لا تحل لهم واستا ويقيد العوضه الى الله  
 سبحانه فضل الحسن للريو ولقبيلته اكرامهم ومعوضا عن الزكوة التي هي وصاح للناس نوسعة علمهم كسرها لاهم بزيادة وكثرة موضو وفلن شرط  
 ودفع عنها كغضا عنه في اخذه بيدانه بنفسه وتفتته برسول وجعله شرط الايمان بالله وما انزل على رسوله وهذه المراتب ائدة على الزكوة قوله  
 غنائم وارواحها اراها ما غنم منها بادر لحيته والامامة والاكابر المغنوب باجعله لها سببا وفي حكم غنمه دار الحرب غنمه مال البغاة التي جواهرها السدا  
 عند الاكثر ومنهم من لم يسمه وكان عليه ان يذكرها انفسه وكذا فداء المشركين واصلحو عليه قوله المغانم جمع معد بكنه الدال وهو هذا اكل السخر  
 من الارض مما كان منها اجتمعت قبل على خصوصية عظم الانتفاع بها ومنها المنيح والمجسط طين العسل وجماع الحرج وكسره واشتافها من عدل المكان اذا قام به  
 لا فاما ما في الارض ومنه جاز غنم قوله والزر جده هو بفتح الزاء وليا ولجم جوه من حشو قوله ونفقا بفتح النون وكسرها والكم ارفع وهو مخصوص  
 قوله وقبل لا يخرج حتى يبلغ عشرين دينار وهو لم يرد العمل على الزكوة ويكفي فيه حشو ما قيمته عشرة دينار والفقير الشهد من وجاعه يبلغه ما في دينها  
 كانت في العشرين دينارا في ضد الاسلام والرواية لا يدل عليه ولا يثبت في حداد زمان الاخراج ولا انقضاء الهبة بل لو عرض عنه ثم تجدد له العرض فم بعض  
 الى بعض خلافا للفاصل وكذا لا يثبت في الحداد نوع بل يضم بعض انواع الى بعض غير انصاف في الجوع ولو اشر في جماعة اعطى بلوغ يصير كل واحد نصيبا والعبه  
 اخرج خمسة محرمان لم ينفق له سبك نصفه والا اعتبر بغيرها ولو لم يخرج حتى عد الاثنا عشر على ذلك الحكي اعبر الاصل انصاف المعلن وفي الزيادة حكم الكفا  
 وكذا الواجب في قبل الخرج من قوله الاول اكثر اى اكثر الاجتناف البين وانه يضاهي ابل وجنح الحسن الزائد عن المؤمن وان قل قوله وقبل لا يخرج حتى يبلغ  
 عشرين دينار اى من حيث كونه معدا وذلك لانه في الوجوب من حيث اخرى كونه من جملة الكاس على هذا البعنه فيما يفيض عن نصا العدم ما يفي في الملك  
 قوله كل ما اعدتو بعينه في الاذكار كون مفقودا الخفق اكثر فلا عبه باسنا المال بالارض بسبب الضيق بل يلحق بالقطعة ويعلم ذلك بالقرائن الحالية  
 كالوعاء قوله عشرين دينار اطلق المص وعنا عينا اضباب بعين دينار اوله يذكر والعناية به بما له درم مع ما هنا في ضد الاسلام وقد تقدم القدا  
 اخلا فيهما وان الشهدت كصها بما لكنة فوفها قال في البابا ويمكن لحاق نصا الفضيلة ما والذ في صححة الدين في على صناعه حينئذ في عا الجحش الحسن الكن  
 فقال ما يجب الزكوة في مثله في نفسه شخص فيبغى القطع هنا بالاكتفاء بما في درم للرواية قوله كان في ارض دار الحرب ودار الاسلام ولم يرد عليه ان لا فرق في  
 كون دار الحرب بين يكون عليه ان الاسلام او لا وانما بعينه ذلك كذا في الاسلام فانك خرج اربعة اقسامها ثلاثة وهو كذا في الاسلام المربع وجوز ان لا يتم

الحسن









لَمَذْمَعُ وَجُودِ الْكَفَايَةِ،

تغذیه خود را  
تغذیه خود را



[illegible]

الشيخ محمد بن عبد الوهاب

نہ

[illegible]









المختصين كما يحسنه الله الاحكام وهذا بخلاف المحرم والسكوت لانهما يذهبان العقل ويخرجان عن اهليته التكليف فيبطلان الصوم عنه من العبادات انا  
الاجماع لا يغير لهما لانهم يدل العقل ولا يفي في رفعه اجتنابا ومقتضى الصوم فيه ذهب بعض اصحابنا الى انه لا يفسد بل يقع معه صحته مع كونه من الصوم  
الفرق بينهما واضمح فان الصوم جليله وعادة لا يزيل العقل اجاعا وهذا من غير نية بخلاف الاعزاء فان يزيله ويستريحون وكان حكمه هنا حكمه اذا لم يزل  
فلا يعلم خلافا من بعده من العبادات والحاشية ان الصوم عنه بطل الصوم ولا مانع منه لان الواجب له الصوم على الصائم اجتنابا واجتنابا عيبا المضى فيه هو  
خلاف الاجماع والمقتضى الدال على ابطاله بل الجاذبة عليه في الاخرة كما ذكر ان يوم الصائم عبادة وصحة يسبح وتقرأ عن ابن ادریس ان النائم عنه مكلف بالصوم وليس  
صومه شرعا وقد عرفت فساد ما قبل النائم عنه مكلف لا ينعقل ولا يعقل ولا يرفع العلم عن ثلاثه وعدهم النائم حتى يسقط وقد اطلق المحققون الصوم  
على استحالة التكليف وذلك مقتضى عدم وقوع الجزاء الحاصل وقت الصوم شرعا لانه غير مكلف به ولحقه باقي النهار لان الصوم لا يقبل الجزاء فيكون الواحد  
واوليهما فالوثن اولاهم تام مجموع كمالها وهذا يؤيد ما ذكره ابن ادریس بل يقتضي عدم جواز التواخيذ اعلى الوجه كما ذكرنا وكذا التكليف التام والغافل  
وعنه ممن ينفق في وطى التكليف قد يظن من حيث الاستدلال به بمعنى وجوب الخطأ في المكلف بالفعل وامر بايقاعه على الوجه كما هو عليه في الخطأ  
وقد يظن من حيث الاستدلال بمعنى ان لا يشرع في الفعل بل الصوم والغفلة وغيره من عاصيه ذلك في الاشياء ولعلم الاول لا استحالة في استحالة التكليف  
به عند مانع من كلفه فالاطار من غير فيه بين انواع الغفلة وهذا هو معنى الدخا طلق الاكثر من الاصولين غيرهم امتناعه كما مر من ذلك الى ذلك  
ولهم عليه وان اطلقوا الكلام فيه لانهم اوجبوا عليه بان الايمان بالفعل الجليل لعرض امتثال الامر يقتضي العلم به المستلزم للعلم بنوعه لا من خوفه هذا  
الدليل غير تام في اثناء العبادة في كثير من موارد اجاعا ولا يوقف صحها على وجهه لغيرها فافضا عن ايقاعها على الوجه المطلق كما سنبينه واما الثاني في الظاهر  
فقد يكون محججا عن اهله لخطا الهبوطه اصلا للجنون والاعزاء على الصائم فلو لم ينع اسد املة التكليف بالفعل لكان مانع من سدا منه اذ وقع على وجهه  
اذا استلزم ابطاله من حيث اخره والصوم بطل الصلوة لا من حيث ان التكليف كما يمنع سدا منه وقد لا يخرج عن ذلك كالنوم والنسيان وهو التام مع نفاذ  
العقل وهذه الحائز وان منع من ان يذاعفله ويقض عن فهم الخطأ بل من حيث نفسه للطهارة التي هي شرط للصلوة ومنه لو ابد الصلوة على وجهها  
عرضه في اثنائها وهو اعلم بما يجب عليها وهو لا يتغيرها او يغيرها شيئا على غير وجهها او يترك بعضها مما هو ليس بركن ويخوف الى ان يطل الصلوة  
اجماعا مع انه يصح عليه انه في حال النسيان والغفلة غير مكلف كذا القول في الصوم كما لو نزل عن كون صائما في مجموع ثم ابعثه الصلوة الواكلة  
شبه جامع ذاهل عن الصوم وغير ذلك من كفايتها بطل الصوم اجاعا وهو مع مثا كماله اللغو في عدم التكليف طالما اعظم منافاة للصوم ولا ريب في ضعفه  
كما قد عرفت هي الامساك عن الاشياء المحض او بطلان النفس عن كمالها وقد عرفت على هذا التقدير بخلاف حاله الصوم فان الامساك المحض لا يرد على كماله  
الذكور اما يشترط في حال النسيان في جميع كمالها وهذا من كماله النوافض على غير وجهه بطلان الصوم بالوطي المذكور مضافا الى ان السلف في التعريف كذا القول في بقية  
العبادات وحيث ان يكون غير موجب لزال العقل للصوم غير مشروط بالطهارة الصلوة كما في دفعه عنها كونه كونه الغفلة المقادير بل لا يشترط  
الصلوة بالطهارة لما نافيها الصوم بعد تحققها ومفادها للنكس حتى انما بل بان النائم الممكن مقتضى من الارض لا ينفق من صومه كما مر بان بطله  
والشافعي يلزمه بقاء الصلوة على الصحيح لو وقع النوم في اثنائها على هذا الوجه كما في حال الضلوة السهوا وكذا في حال الجلووس وقد انخفض من  
ذلك في قولهم يسجل بكلف الغافل ولنا ثم ونحوه الدال على رفع العلم عنه ان يسجل ابتداءه او يتم بالتكليف وانهم لو فعلوا معاذة ذلك لكان محمرا او  
مركبا لاجل ان يولدوا عليه وهذا التفسير وان لم يصح حوا في فاعلمهم لكن استنفروا كلامهم بل اجاعا هم على هذه الفرية ونظائرهما محض على المرحح  
فلا منافاة بين ذلك وبين الاجراء بالفعل الذي ابتداء على وجهه اذ وقع بعضه فلا الاحوال خصوصا الصوم وكيف يصح كون يومه منافاة مع نفاذ  
الامساك عن الامور المحض وعدم منافاة الاحل وتشري لجماع وغيره من كماله مضافا الى انه واستدل الخبيث وصفه لغفلة التي هي مناط طلاق وامتناع  
التكليف لخالصا من مقتضى النية هو الضيق والبلوغ وكما في العقل والاسلام ونحوها موجو والنازع سقوطه واستدلاله كنهها كما ينبغي عدم شبهة الشك  
حاصلة في غير القول بالحق فظهر بما جردناه ضعف هذا القول والله الموفق قولهم يصح من استخاضة الغافل ما يجب عليها من الاعمال والعسل لئلا  
يشترط في صحة صومها غسل النهار بالبيت الى اليوم الحانه انما غسل العشاء بغير الوضوء على الصلوة كونه لسوا بعفاده فلا يورثه بعد ذلك نعم هو شرط  
بالبيت الى الصلوة المعلن ان لم يفعله في محله فلا بد من غسل قبل الفجر لحد الشاؤون لم يجب عليها غسل اخر للغفلة والادخال وجب عليها غسل اخر  
به من الصوم وجب عليها الغسل اجاعا ولا يورثه عدم كفارة وكذا الحائض وكذا اذا انقضت منها قبل الفجر لو غفلت الصلوة لم يثب لاعتبار جوبا ولو  
تركه وجب بقاءه وعدم كفارة هذا اولى وكذا الجرح على الجنب لئلا يورثه غسل على الاقوى فلو تركه اجاعا جوبا بقاءه والكفارة كالوتر المبدل منه  
والنصف اخاصة للصلوة وعدم لزوم مساواة البدل المبدل من كل وجه قولهم في النذر لشيء طسقر او حصر الزمانا وصفه بانهم يورثوه اضعف  
مسندة طائفة فان جرحه موقوف ضعيف لكن العمل به منع من بعد اعاد بخلافه فالعلامة في كنهها كنهها عن تسخير في غسلها انما الغافل ذلك  
قولهم ما يجب وسدا وبطلان لا يزيل كونه وهو لا يشبه الاخبار الصحيحة بل الله على النسخ من صومهم من غير يقين بها الواجب لكن ورد اجاعا مسئلة بخوار  
المنقوب لسا افرغها ان كانت الاصل حااصلين للاخبار الاول على الكراهية للندوب جماعيتها وبين ما يدل على الجواز وقد عرفت انها الا ان لا يذ  
السنن يباع فيها ويمكن الاحتجاج بخوار مجده من بلغه شي من اعمال الخير وج فالفعل الكراهية لا يارس به ولم يرد كونه انقضت بانها من صوم في تحضر



كظايرهم من كبر العباد ورج فلانك الاستسما قولهم يصح كل ذلك له حكم المقيم وهو من يؤاface عنه فإمام في غير بلد أو مضي عليه ثلاثون  
 يوما من داني الأمانه وكثير لسفر ولعاجي به قوله ولو استنفذ جينا لم يستفد مؤلاؤ في ذلك بين من علم بالحجابه لبلاد بعد انقضاء عليها ومعلم  
 بعلمها حتى أصبح لاطلا والنها في الحجز لان الفضاء موسع فم لو يصبون به صفا امكروا ان الجفا الفضل للثاني كما منعه مع ذلك كما هو معين وفي حكم  
 الفضاء كذا للظلم والكفارة قبل الناس لها ولو كان في الانتفاء كثر من السابح انتفاء صوحيه بنسب طنائعه فوجها الجونا علم حتى لصو ولا يقطع  
 السابح لعدم نقص قولهم قبل ولقد بانسلا للقول بانكا عليه كثر بنوقفه وجهه عدم جواز ان غير من فلم يصح صو كفضا ومضا والجنب  
 غير قبل الصوة فللكال لصو ولا يفيض ومنسند لجواز ان عبد الله بن بكر غير لخص في رجله ليجب فيها حتى يصح اصبو ذلك اليوم تطو عا فاللبر  
 هو الجا واذا بينه بين نصف الما في رواية كليب لاطلا في الصحة او اعنزل وحملها التمهيد على العيس والندب هو شتر بخو في ذلك بوبه ابا جوار  
 محمد كذا لندب اللغام على الاظهار خصوصا بعد كذا في وهو كذا مشا للصو وعدم قابلية لصو للجنب انما يمنع من حال الجا ابا بعد اخل فلاد مع كذا بعض  
 الصو مظ كلف في ذلك لم تصح لحي بان لا يرى بجلا ذوال انا له من صوما بعد لانه وهذا الادلة وان ضعف بعضها الا انها لا تفيض عن ذلك لخواصو  
 النافله سفر او فاعلمها المقص والحجابه لاشاهل انا لالسن وخبر من بلغه من غير من غل الخاير لهما قولهم يصح من لم يرض بالبلد به يتحقق لخص الجوا  
 للاظهار بخو فإدانه لسيا الصو وطوبى له ومحصوله متفق شديدا لا يخل مثلها باعادة ومحصوله من غير من رجوع في ذلك ما يجد من غير من نفسه او  
 بالخبره او فوطا طب يصب لطن يصب لوان كان فاسقا او كافرا لوفحا الصبح حدوث مرض بالصو في جواز اظان كالمريض من حصول الغنى وروا لخص  
 في مرض قولهم البلوغ الذي يجب معه لعداوان الاحكام والانباء في خلافه في الاخير فدل قبل ان يكفي بلوغ ثلاث عشرة سنة اسنادا الى رواية ضعيفة سند  
 والمراد ببلوغ ثلث السن اكا لا لا لدول فيها وان كان العرف فلا يقضى بانه بلوغ لثلث السن وفدو في بعض الاخبار اكا لخمسة عشر سنة ولم يرها الا لاله  
 فلا يفي بالبره في علم السن البينة والشناج وهل يكفي قول الابوين والابا جمال ولوش في البلوغ فلا يجوز عل بالاصل ولا يجب لبعض الجماع لوطن  
 ان يمتن به نعم لو وجد على يده او بوقبه المختص به منبا حكم ببلوغه مع امكانه ولو كان شتر كالا قولهم غير لخصي ولخصي على الصو قبل البلوغ لخر  
 العيس من يغفل من لانه وهو الصلاة ولعاده بفاحر بن الفخ على التيمر من رواه واخره ان اقنوه واسمعه عليه وبها لخر بن شين على العمل اذا طليت  
 المراد هنا حمل الولي للصبي الصبيته على الصو لبعاه ويصل عليه فلا يجد منه حقه بعد بلوغ وكذا القول في الصلوة وغيرهما من العبادات في غيرهم  
 قوله ويشد عليه السبع انما يؤمر ان قبل السبع من غير كثر يد مع لظافة ورواية من يؤمر به في الصوم والقول عدم التحديد كذا مقطوعه سماعه لو  
 اطا وبعض لهما دفعل ليصح ليصح على الصم قولهم لا اعتكافا على وجهه كالموحي بندي وشبهه وليوم ثلثا اذا اعتكف يومين بدا وبما الشبه ذلك  
 قولهم ويشد ربه شايعة لمراد بالشناج هنا اخبار جماعة بالروية ناسا النفس من طوطهم على الكذب ومحصل باجماع الظن المانح للعلم وايضا  
 في كسهي افاده العلم ولا يخص لخر عديم بنين في كونه ثلاثة فإدانه اولاد من جنس الكبير ولخصي والذكر والانس والاسلم وكذا في احوال الوصف  
 مع تحقوا شناع يحل الصو على من علم به وان لم يحكم به خاكر ولا في في ذلك بين هلال ومضا وغيره قولهم شهد شاهد في الاصح بنونه بشاهدين عدلين بن  
 وان لم يحكم بها حاكم ولو ردت شهدا لهما عدم علمه بجالها فانه يثبت الاله عند من يطلع على عدل لهما ولو شهد شاهدان على مثلها او على الشناج قبل ابع  
 قوله وقبل بقاء مع لعله المراد بالعدله انهما اذا ناعيا مع روية الاله الكبر ومخو فيه بقوله سوا كانا من البلد واخراجه على قول خلافه في جتماعه بغير  
 شهداه خمسين من بلد في الصحو واشين من حجاج قولهم اذ روى في بلد المفاو كالكوفة ويعد الخ الما بانه اذ روى في بلد الما المفاو ولم يزل الشا  
 وجبالصو على جميع بخلاف المساعده فان لكل واحد منها حكم نفسه ولا يثبت كون مثل بغداد وكوفة مسافرا او مثل خراسان والخرافا ولشام بمساعدا  
 انما الكلام في الحد الذي هو جبال بعد لظن ان المخرج منه الى خلاف المظالم فانها هي الوجبة لاختلاف الروية بناء على ما دلل عليه لبراهين الاعتبارية  
 من ان الارض كروية فختلف المظالم باختلاف محالها واطلاق الكواكب على جبالها التفرقة بين طلوعها على الغريرين وكل في الغرير غل هذا يمكن ان لا يرى  
 الاله عند الغريرين في البلاد الشريفة لغيره من كثر من يرضى في تلك البلاد في الغريرين لخر عروها فحصل البيا بعد بينهما الموجب للروية وهذا امر قد شهد  
 به كثيره فضلا عن البراهين وينفع على ذلك ما لروى الاله في بلد بليلة الجمعة مثلا ثم تنازل الى بلاد جديدة شريفة قد روى فيها باليلة السبت والاعكر  
 فانه ينقل حكمه الى الثاني على اظهر القولين في صو حكا وتلبس ويفطر السابح الشيرين ولو اوضح معبد انتم انقل اليوم ووصل قبل الزوال اسلا بالنسب واخا  
 او بقدر اسلم مع لفضا وانكسر فظرو الاول في غلغاة الاضباط في هذه الفرض لعدم لخص وانما هي امولها لانه قد فرغها العلماء على هذه المسال المختلفة  
 فيها قولهم لا يثبت بشهادة الواحد على الاصح خالف في ذلك سلا وخر انتم اعدا الواحد في هلال ومضا لا غير اسناد الى الظاهر رواية كشمس الجا  
 على خلافه وعلى القول به لا يثبت غير لصو من الاحكام المتعلقة بغيره من صفا كالوكان منهي اجل ابن ردة اومدة ظاهرا وخولا لخر فثبت هلال شوال لجا  
 وان لم يثبت صالة كالوصو فلا ترون يوما بل الشاهادة فانه يجر الاظا وحكم بدخول شوال ورجو القطر وغير ذلك لاسلاما بنو وجوبه لوصو لد قوله  
 ولا يشاهادة الشا اي لا يثبت بها الاله من حيث هي شهادة وذلك لانها بنونه من من جهة اخرى كما لو حصل لخر الشناج فان شناع من غير في ذلك غير  
 قولهم لا اعتبارا بالحدود هو حقا محصوا ما ختم به لخر من كثر من ردة شرا ما وشهرا فضا في جميع لسنه في فصل الحرم ثلثين وصفر ثمة عشرين  
 وهكذا يكون شعبا ناقضا ابدار ومضا انما ابدار وهذا العبا فرب من كلام اهل التوفيق فانهم يجعلون لانه كل في غير لسنه الكبيرين بها بجا و



نویسنده

[illegible]

مقام

لم يقض حق كل مننا <sup>في</sup> الثاني سواء عزم على القضاء لا  
ولا في الثاني أيضا ويرى القضاء  
وهذا هو الأدنى

بخلاف

الامر

[illegible]

وحي حكم حجابة لحيض النفس.

کتاب

بعد ان كانا من غيرنا بمصر فمضينا الى مصر فمضينا الى مصر

ضعفاً او يسعير ضعفاً ورجل من راج عنه من اجل اجبه وهو نسا فطر عنده ولم يعلم بضمه فمضى عليه كنبه له صوته قولاً صواباً  
وامام الدين يقول ان معنى على الاسته يمكن كون الخلافات او الفاشد من خلافه ان الفاشد في الشرح يجوز له صواباً وامام الدين يقول ان كونه  
وذاه زان فيكون على التكرار ورجل استحق عار عن الضاق صبا ايام كثير في بلادهم لم ينظر من بعض الاصحاب به فاما يجوز لا سائر بالاسته الى  
خلافه ويمكن ان يقول ان اوله اطلاق الحكم كان بمعنى فيكون انشأ الخلاف من شرط في حيزهم ايام كثير فيكون ناسكاً فلا يجرى صومها على غير وان كان  
بمعنى وقد قدم الكلام انهم فيه يظهر من بعض في النافع ان الخلاف انشأ الى الاول لانه عقبه بقوله وقيل الفاشد قول لم يصون ولا يعصيه كان بهذا لصوم عند غله  
الحرم شكره لورثه الطاعة كل ولو قصد الاول الرجوع في الاخير الشكر كان الذن طاعة والفار من الطاعة ولعصيه في جميع لئله وجبت لم يستعمل لئله  
فادفع لصوم حصونه على الاول الوهم كان محرم ما قول لم يصوموا هو ان يكون الصوم كذا فانه محرم في شرعنا وان كان ذلك الكلام في جميع لئله صامنا غير محرم  
مع عدم فعله للصوم في لئله قوله وصوموا هو ان يكون المشقة عندنا من الفين هو الاول ولا يجوز تحفنه بالنفس انما جمع مع نية الامام والاولى الصا  
عنا لم يكن في ذلك الا ابتداء لم يحرم وكذا الورث الاضطرار بقوله وصوموا نداء وكذا المملوك ما اخذ له صومها هو لا يجوز ولا في غيره من كون  
الرجوع خاصه او عاماً ولا في المملوكين بل في ضعفاء عن قوله وصوموا هو ان يكون المشقة عندنا من الفين هو الاول ولا يجوز تحفنه بالنفس انما جمع مع نية الامام والاولى الصا  
الثانية عشر في بدل البدن وصومك في السفر فاعني الايامه عشر والعايه به وفي كفاية لئله قول لم يرض الذي يجرى لئله انظار ما يجازيه الزيادة بالصوم  
فصل الزيادة بزيادة المرض بزيادة مدته بقاءه وهو بطويرة والاخر فيها كل وبكفي العاد الذي يجوز له جوع الله عوا ذلك مع طهره وان كان كافر قوله  
لوصا علما بوجوبه فتناولوا نجاها لا يتصرف الاشكال في الفضا على العالم بالوجوه حاله الصوم وعده على الجاهل باصل وجوبه وظاوانا الكلام في  
الناس فان اكثرهم يفتنون له هناك في اللغة تحفه بالعايد وهو اول وقد تقدم ذكره ولو علم ان انشاء الهاد اضطر او قضا قطعاً قول لم يرض الذي يجرى لئله انظار ما يجازيه الزيادة بالصوم  
التي ادى نية السفر لئله فلو طرأ ان اراد سفر لم ينظر ذلك اليوم مطر ولقول الاوسط اعد فجاء لا يقطع مع خروجه قبل الزوال بحيث يتجاوز حله والبلد وهو موضع  
خفاء لئله ان والاذان قبله ولا اعتبار بالول الخروج وفداور على القول باعتبار رتبتيه السفر ان نية الصوم لئله الوجه لئله خوف كونه صاماً محضاً عليه بوجوب  
الاضطرار لئله في السفر نية السفر لئله انما له فلو اعتبر بتبني نية السفر منعت اعتبار نية الصوم عليه لئله خاصه مكلفه فانه منع لفعل ما اعتبر نية  
السفر ويجازي عن كون نية السفر لئله اعني هذا الوجه هو كونه يجرى ان اراد سفر لئله الصوم لئله السفر عن كفاية في جواز الاضطرار بل لا بد من خروج  
السفر من جواز الحدود ومع فصل حصول الشرح والجماع شبه الابط وجو الصوم عن تكليف وموجبه نية الصوم الى ان يتحقق البطلان فان لم يكن عدم  
السفر وان واه لئله اما انما افعلي هذا يجب على صبي السفر نية الصوم جازاً لا بالاشتمال لعدم كفاية لان وان كان انما جازاً بالسفر فانه  
لئله انما اذا با لفعلي منه حكمه قول لم يرض الذي يجرى لئله الصوم لئله وجهه نية الصوم لئله المشقة من الكفاية الثانية نية السفر موضع التحفي لئله انما اذا با لفعلي منه حكمه  
فيما عني من غير جواز الصوم وعين كفاية الغناء غير الاستثناء بالرام كون فصل يصلون في هذه الايامه واجبا تحريمه وبين انما لان الوجه هو لئله انما اذا با لفعلي منه حكمه  
الاباح ما يكون كل واحد منهما موصوفاً بالوجوب كالتجهيز للاخفاف في ليلة القرية الوجهية الاختفاء وقد تقدم الكلام في انما ارادوا يجوز ان يحمل العكس  
للمذكور على الاصطلاح وهو كل كل لئله الوجهية في نية لان المعكوس موجب كفاية فلا ينافي في خروج بعض الافراد لان الاستثناء الذي بعده يدل على  
كلية العكس لئله استثناء من الاستثناء اخرج ما الولد لئله انما اذا با لفعلي منه حكمه في هذه الايامه واجبا تحريمه وبين انما لان الوجه هو لئله انما اذا با لفعلي منه حكمه  
الاجود لئله في نية نية نية لئله انما اذا با لفعلي منه حكمه في هذه الايامه واجبا تحريمه وبين انما لان الوجه هو لئله انما اذا با لفعلي منه حكمه  
بديها لئله انما اذا با لفعلي منه حكمه في هذه الايامه واجبا تحريمه وبين انما لان الوجه هو لئله انما اذا با لفعلي منه حكمه  
في نية نية نية في ذلك قول فلو اظر في ذلك كان عليه مع لئله الكفاية لا اشكال في وجوب الكفاية بالاضطرار بل الاختفاء لئله انما اذا با لفعلي منه حكمه  
ومضاه لا ينافي في هذا الوجه فاعني من لئله لئله انما اذا با لفعلي منه حكمه في هذه الايامه واجبا تحريمه وبين انما لان الوجه هو لئله انما اذا با لفعلي منه حكمه  
الكلام في بوجوب الاختفاء وجوب الاضطرار وقد تقدم الكلام في ذلك وان الاقوى عدم سقوطه بذلك فهو موافق لئله انما اذا با لفعلي منه حكمه  
الكفاية فحكاية قوله لا مشعر بغيره في حكمه وهو مخالف لما تقدم فكان تركه في لئله لئله انما اذا با لفعلي منه حكمه في هذه الايامه واجبا تحريمه وبين انما لان الوجه هو لئله انما اذا با لفعلي منه حكمه  
لئله انما اذا با لفعلي منه حكمه في هذه الايامه واجبا تحريمه وبين انما لان الوجه هو لئله انما اذا با لفعلي منه حكمه  
انما اذا با لفعلي منه حكمه في هذه الايامه واجبا تحريمه وبين انما لان الوجه هو لئله انما اذا با لفعلي منه حكمه  
بعض من لئله انما اذا با لفعلي منه حكمه في هذه الايامه واجبا تحريمه وبين انما لان الوجه هو لئله انما اذا با لفعلي منه حكمه  
عن هذا القول عليه لئله انما اذا با لفعلي منه حكمه في هذه الايامه واجبا تحريمه وبين انما لان الوجه هو لئله انما اذا با لفعلي منه حكمه  
وهل يجب على العظام الاضطرار لئله انما اذا با لفعلي منه حكمه في هذه الايامه واجبا تحريمه وبين انما لان الوجه هو لئله انما اذا با لفعلي منه حكمه  
الاجود في انما اذا با لفعلي منه حكمه في هذه الايامه واجبا تحريمه وبين انما لان الوجه هو لئله انما اذا با لفعلي منه حكمه  
والموضع النية لئله انما اذا با لفعلي منه حكمه في هذه الايامه واجبا تحريمه وبين انما لان الوجه هو لئله انما اذا با لفعلي منه حكمه  
في حكم الاول ولا في غيره في ذلك لئله انما اذا با لفعلي منه حكمه في هذه الايامه واجبا تحريمه وبين انما لان الوجه هو لئله انما اذا با لفعلي منه حكمه



و  
لا

للطفل من لا جود عدم جوار الاضطرار لعدم تحقق خوفه على الولد فاما مع بيع لقائه واحدة فاما اخذه الام ومضى جازاها الاضطرار وجب لا منافع للغير والافضل  
فانها وان كان لها زوج وكذا بالاطعام في جميع هذه المسائل هو الواجب في الكفالات ومصرفه مصرفها ولا يجب فيه العتق قولهم شوا سبق منها التنبه لم يستقل  
قوله في الاشبه بنسب بدل على خلاف الشيخين في طاعت جالسه بالاحلال بالنسب للمصوم من الجن والمغني عليه بمعاكجها بالمعطر ان بلغ الحلق ونحنا المصنف  
لاشياء التكليف عنها وثبوت الفرق بينهما وبين النائم وقد تقدم وان شاء اخبارنا في معاكجها بالمعطر بلما في ذلك كمن رجع في حلقه للطعام فلا يجب الغضن الوتر  
وجوب علمه ما يدونه قولهم من يبيع لدا الاضطرار بكونه له النكاح ويحل فيه يبيع لدا الاضطرار الشئ ولا يشترط ان يكون له زوج ودور العتاش ولا خلاف في غير ذلك العتاش  
وجميع لاعد الجماع ففعله من غيرهم والاصح لعدم جبرهم في فعل المحرم نحو الجماع لا في جميع ما سبق منه من النكاح والاختلاف في جوار عن الجماع كما ظنناه والله  
الموفق **هذا كتاب الاعتكاف** وهو البتة المنطوق للعبادة هذا البعوض ليس بجهد لا من غير ان يطلع البتة الطويل الاجل اسوا كان في مسجد غيره  
صائم او غير صائم نبيه الاعتكاف عدمها وليس كذلك الاعتكاف قد عرف لعدا ما بان بنية محض للعبادة وهو تعبد لا يحصى مخرج مما ليس بدار وان كان جوا  
للاجمال وعرفه ليشهد ان البتة في مسجد جامع ثلثة ايام فضا عدا صائما للعبادة وقد زال الابهام ورفع الاجمال لان ذكره في شرط الحدوث لمحسب لكونها  
وجدا في الحقيقة انما يستذكرها الاصل الكافي في الاموال العريضة ان كانت كاشفة عن حقيقة وانما جعل الصوفا لافضل البتة للدول عليه لئلا يتقضى  
البتة بحالة الصولان ذلك هو مقتضى الحال انه وصف لصاحبه ان التقدير هو لبتة ثلاثة ايام في حاله كونه صائما فلا يدخل البتة في الاعتكاف لا ينعني عنه  
ثلاثة ايام لان البتة بطول على النهار خاصة خصوصه فانه لا يوجب دخول البتة الاولى فيه كما ان يوجب قصر طوره ايضا بالبتة السجدة لثلاثة ايام صائما  
لاجل اطلب العلم او غيره العزائم وغيره من العبادات من غير ان يعقد الاعتكاف فانه يصدق عليه كغيره كاعتكاف في ايام من ببتة البتة المحض ونحوه  
ذكره ينعني عن بقة لغرضه فيصير كغيره لا وسطا وقولهم لا يصح من كل مسلم اما شرط الاسلام لانه عبادة لا يتوقف على الصوفا لبتة المساجد  
وكما منع ذلك عن كافر واما اشتراط التكليف فينبغي على ان افعال الصبي المهر لبتة من غير ان يوصف بالصحة وقد تقدم في كلامه ان صحتها من غير ان يملك الاعتكاف  
كله لا جود صحته من المهر ثم يربا على العباد كغيره قوله **واذا مضى يومان** وجب الثالث ما اخذنا لقص هو لا جود وهو لوسط وله طر من اياما وجوب  
بالشروع فيه كالحج وهو قول الشيخين وطا والثاني عدم لو يوجب وطا واستند الاول الى الروايات الدالة عليه لكنها البتة نفي طر فيها والثاني الى اطلاق وجوب الكفارة  
بفعل موجب بانها واصل على الواجب جوار الثالث في صال عدم كوجوب الفتح الاخبار الدالة عليه انما نفي ذلك لخل الشئ يد على القول بالوجوب عند تحققه  
وهو غير اليوم الثاني فلو كان لبتة بعد الغروب لانه وصف المحاطبة بان لا جود بانه حرم يوجب كونهما قبل الغروب لخطه ليقدم على الفعل الواجب كما هو  
شأنها وثالث الجواز من غير بنية قولهم الصوفا لا يقع الا في زمان فيه الصوفا لكونه كفا صائما اسوا كالصوفا لاجل الاعتكاف ايام لا يفتوح حمله في  
صيام مستحق وان كان قد ندد الاعتكاف لم لا يصح جعل صوم الاعتكاف المنذور مندوبا للثاني بين وجوب تصديق على الاعتكاف الواجب جوار قطع الصو  
المندوب قوله لا يصح الاعتكاف الا ثلاثة ايام من نذر اعتكافا مطلق وجب عليه ان ياتي بثلاثة ايام وعندها في ان اقل الاعتكاف ثلاثة ايام اما الكلام في متى  
هذه الايام هل هو المثلثة النهار لانه المعروف منها عند الاطلاق قوله واستند الاخير في القرآن الكريم له قوله تعالى علمهم سبع ليل وال وثمانية ايام الركبة ومثلها  
لاستعمال شرا فانهما ايضا في بعض الموارد ولقد خول في يومين الاخيرين فعلى الاول مبكده الثلاثة طلوع الفجر وعلى الثاني الغروب المستوص من طهارة وكذا كونه من  
عبادات الاضطرار والاحتياط والمغتر الشئ كمنش الاول ورجح العالمين وجاغة الثاني وهو انه وكل من ان يجمع بين لبتة عند غروب بدل الفجر ومن فرعه قالو  
نذر اعتكافا مطلقا في ثلثة ايام لا يمكن جعل اعتكافا ومبدأ وهذا الغروب والفجر على الخلاف ولوعين فانا كرجب العشر الاخير من صائما ونحو  
ذلك خلقت البتة الاولى وان لم يفل بدخولها ثم على الاقوى والقرآن شمر العشر اسير كمن جميع الزمان المعين التام لليل ولتأجل اليوم فان فيه الاشكال او لا  
من ادخال خطه بعد يوم ثلث من ايام المدة مطلق ومن خطه اخرى سابقه في نذر وجوبه في المندوب في خطه الحظوظ الزمان للخط فاطا لثلاثة ايام لانه لا  
فلا ينافي الابدان يجب المدة قولهم لدا اوجب عليه قضاء يوم من اعتكاف لدا لوجه لخطه كصير يوم القضاء في وجب عليه اعتكاف يوم سندا ان يكونه لم يند سواء لم يند  
الزائد او يكون نذرا بعد فاعكفها ثلثة اياما واخرها في الرابع يجوز ذلك فانه يضم اليه يومين لم يخطو معا فل زمان الاعتكاف كذا اوجب عليه يوم القضاء اليها  
ثالثا ولو اريد الغضن اللغو وهو الايمان دخل الجميع بخبر يبين تقديم الزائد على الواجب ناخبره غير فوسطه فاذا كان الواجب يوما فاخره عن الواجب اليومين فاما  
الوجوب كذا ان وسطه بينهما الاضحة الواجب يفعله بفعله فاما ان كان له اياما لوفدها ما جاز ان يكونها الوجب ايضا من ايامه فمدة الواجب ان يكونها التذليل  
غيره لئلا ينافي ذلك والواجب يحل مع كذا في الشرط تحق لثلاثة ايام لكونه في شك وهو ان اعتكاف اليومين المندوبين يجب بالثالث بهذا السبب بخبر عن  
ذلك الواجب لانه عدم نذرا المسبب عند اختلاف المسبب ولو تكرر بالاذن والكتب وجعل ما في منه وسطا زال الاشكال وبقي فيها اشكال اخر وهو لوصو  
نذرا في منه واجبا فيه خلاف وانما يصح لغرض الوفا الجوار والاصح لعدم التصو الصحيح الدالة عليه في نفي الوجوب منها اسوا فدمه ما امرت اياما  
بينهما وشيئا في ذلك بحث اخر قولهم كذا الواعكف ثلاثة ايام اعتكاف هذا من غير ان يوجب لثلاثة ايام يجب له يجب الناس بطريقه وان اوجبنا وجبنا لث  
كل ثلثة ايام اما الناس فهو كصوفه خبر ابي عبد الله عن ابي ابراهيم اما ما بعد فلم يعد لقائه بالفرد فغل الشئ بهد عن شيخه عبد الله لم يل الى عدم وجوب الناس  
وان اوجبنا الثالث فمعه لدا بالوفود على موال الضرر لانه لا يوجبها بكونه يرد بالضرر خبر محمد بن مسلم فانه محض الثالث الاخير اربعة ايام مصحح بوجوب  
الساس ايضا قوله ولو نذر اعتكاف ثلاثة ايام من دون ليلته فاما ليلته فيجب في احوال العتق للشئ وهو ينبو على ان الليل لا يدخل في مسلي يوم فاذ نذر ثلاثة ايام لم يدخل





[illegible]

لا تتركوا





لَرْكَوْبُ

المعبر في رحلة مثالي

قادر

بذلك<sup>2</sup>

عین

مجلس





ما فكلهم علم اعادته المزمع من العبادات خال وقعدوا اسلم لانه يثبت بارئاده انكافر اصل وهو خلاف الاجماع وقد استفيد من ذلك الاستدلاله  
 لممكنه بكنس معنوه في حجة الاحكام قول من الخالفنا استنصرنا لا يصح في هذا هو كنه من الاجابات الروايات بعضها مؤيد وبعضها على خلاف كابن  
 الجند وابن البراج حيث راجع عليه الاعادة وان لم يخل بشي تباع على ان الايمان شرط للعبادة ولم يحصل وباجب اخرى نزل على الاعادة ويمكن حمل اجابهم على  
 الاستنباح جعرا اطلاق الخالف بفضي علم لفرض بين من حكم بكفره كالناصب وغيره وقد ذكره في بعض الاجابات الناصب بالناصب يظهر من الخزان الكافريهم  
 يجب عليه الاعادة لانه حمل الخبر الدال عليها على الناصب بعينه لا على غيره من الكفار بل على من كفر بعد الاسلام وفسده بعض الناصب  
 بما هو ركن عندنا لا عندهم واطلقوا اكثر ويثبت ذلك على ان عدم وجوب الاعادة عليه هو لكونه صحيحا ونفسه لا يحصل الشرط وهو لا سلم والايمان ليس بشرط  
 او عدم الاعادة وحضه ويخفف عنه بالايمان كالحق من الكافر فضلا للبدن الذي نزل على الكافر ظاهر الشاهد في سر ولعلنا في كتابنا على هذا الخبر  
 فقيده الركن بما هو عندنا والخالف بركنه غير كما ذكره يمكن الحكم بالصححة في الواقع وظن التصو والكثر القناري لا يدل على عدم الاعادة وهي من الصححة وفي بعض  
 الاجاب رخص في بان ذلك يخفف سنباع للايمان وان حاله الذي كان عليها اعظم فاعمله على غيره من رخصه وقد قبل منه الايمان وعلى رخصه فلا يدل  
 على ان الايمان ليس بشرط وهذا هو لظن لان الايمان مناط التوابع عندنا ووجوب العبادة صحيحا لا يلزم التوابع فلا يمكن تخفيفه من خصوص عدم استحقاق العبادة  
 وكذا العبادة بعد الفراغ منها والعلم بالحال موقوف على ان اخر غير هو غير الاجابات مع الكفر وهو غير فرض وبسته عليه حكمه بعدم اعادته الصلوة ايضا وغيرهما من  
 العبادات غير الزكوة مع ابطالها صححة عندهم لا عندنا فثبت لمزيد في الخالف يدل على صححة هذا الاحتياط وضا ذكروا هناك ان الصلوة عندنا لا يكونا بغير صححة عندنا  
 بوجه لا خلاف الحكم جدا في شرطها والفعال ايضا فان ذلك هو المناسب للعفو عما ذكره الكافر لا ليعيد اجزاء على الاستسار بالشر وكذا المسلم اذا فعلها  
 هو صححة عندهم اما اذا فعلها هو صححة عندنا خاصة فيحمل الخافيه لمطابقة الواقع وعدمه لانه يترك كونه للعبادة بزمه فيجزيه صاؤه وقد بين بذلك ان  
 في كماله تلات وجه شبهة الايمان في العبادة ووجوب الاعادة وعدمها وقتية مع عدم الاحتياط بوجوب الاعادة وعلى تقدير عدم الاعادة مع عدم الاخلال ان  
 وافوقه النوع كوالجعل عليه عندنا كالتنع وفيه شبهة فظاهر وان خالف كما لو حج من غير قصد لمصلحة او كذا فاعلم عدم الاعادة ايضا لعدم الاخلال بالركن وانما شبهة  
 حج صححة عندهم مع احتمال الاعادة لان النوع اقوى من الركن في الحج لان الركن لا يثبت الحج بركنه هو وانما التاويل في حجها على حاضرنا به وبذلك لعلنا على تفسير من امرنا  
 بيان في غير من حج ولعمري في ايام ولم يعد في الاعادة لاحتلاله بالركن لا لانه يثبت الحج باطل عندنا مع احتمال الصححة على ما سبق من غيرنا الصححة عندهم خاصة كما ذكر في  
 الصلوة قولهم وهذا الرجوع الى كفاية من ضاع عنه اعلم ان الاستطاعة في غير بعض الوضوء في طاعة المسافة نفهم في ثلاث اقسام الاول الاستطاعة الى الموضع الذي  
 مسه الى ان يفرغ من فعله وهي شرط باجماع المسلمين الثاني سائر احوال التي يرجع الى فضله وهي شرط باجماع الامامية وللخالف ذلك خلاف الثالث الرجوع  
 مع ذلك الى كفاية وهو يجوز عندنا هذا فذكرنا في التفرقة بين رادعي عليه شيخ الاجماع ونقد المصنف عن الأكثر الى اعتبار الرجوع الى كفاية على ما صلا الاربعة  
 وبوقاية الى الربيع الثاني على عدم اعتبارها هو كنه من كنه من تحقيق الاستطاعة الى كفاية في كونه والادلة والاحبار والرواية الدالة لانهما على كل ايام  
 باظهارها اعتبارا للزينة ذاهبا واعادته وهو غير عاله كذا اذا فرغ ذلك فقول عالمه بالكتابة عند الغالب بل في كل ايام يصح حتى في مكان يكون وقتا  
 قوما او فعلا لانها الكتابة وتعلق شرعا ويمكن اعتبارها ما بين الكتابة واعادته فيجب له وجوبه من المال في الحج الى سوال الناس كما تبين في رواية الربيع وكما رواه الضعفا  
 في قول المصنف عننا وحرفه الملكة التي يقبلها على افعال لا يحصل بدون الفرض عليها واستقامتها من شدة غلبها كالحفاطة وبلحرفة ما يكتبه مما لا يقدر  
 الى ذلك كالحطب والنجش والكنس في زمن وجب عليه الحج فالشئ افضل من الركوب فلا خلاف في الاحتياط وغيرهم في افضلته للشئ على الركوب في الحج وعكس فذهب  
 الأكثر الى ان الشئ افضل لما ذكر من الحسن في حج غير شجرة ما شاعا على قدمه وهو اعلم بسنده ولقول الصنف ما عبد الله بن شاذل من الشئ ولا افضل الحج  
 من ذهب في افضلته الركوب في الحج ذكبا وفلذ وكذا في شأنا في بعض افعال الركوب افضل من شئ لان الشئ في كماله اقوى من القبول الجامع بين كل صواب وهو  
 ان الشئ افضل لما مضى عنه عن اداء الفريض كماله والوظائف التي عنه من لوعا والفراغ من كسوعه فاضعفت عن شئ من ذلك فالركوب افضل وبوقية ما روى عنه  
 انه قال جبرئيل اني شئ أحب اليك من شئ او تركه في كماله اقوى على الدوام والعبادة وفضل بعض الافاضل من وجهه لغيره ان كان له احوال على  
 الشئ كسركه وشقه الشبابة فهو افضل وان كان له احوال على كونه فلهما فالركوب افضل لان شئ غير كماله من فضل الطاعة وفوقه احوال اولى من  
 الجواز ورواها مع احوال الجبر في فقهنا ورواها في البيعة بالشيء وهو من كنه وادنا الصنف يقول اذا لم يضعف عن العبادة الفضل الاول وان كان عظم الضعف  
 اعم ولا فرق في افضلته الشئ وغيره بين حجة الاسلام وغيرها وان كانت النساء في شغل باخصا الحكم بما هو له من الاستفراج في فقهنا ثم ما قضى عنه في  
 فقهنا وجوب فضله من اصل تركه بين ان يوصيها ولا عندنا فاجزه للثابت في الدين في جماعها ونحو ذلك كونهما بوضع علمها ثم انما من حصنه في  
 من لوضع او من حج الزكوة على تقدير عدم الدين بوجه ولو اقبل ما يمكن تحصيله بما فاضح ولو قصر عن الحج ولم يره من احوال الواجب وسفلا لاجلها  
 فالظن بوجوبه بخلافه الواسع لما في الاضلال ولو غارضا العمل بتقديم الحج ولو قصر عن جميعه لاصح من حصنه في ذلك ان كان رغبة لا عارضا لما فوقه  
 بعض الحج من ارباب لا ما كان وجوبه لاسا من بلد المصلحة اجمع فضله من ارباب لا ما كان عظم والمراعاة للمقتضى ان الركن الاستنباح منه والافاضل ما يمكن منه  
 اليه وقد تقدم ما يدل عليه هذا اذا لم يوصي به من بلد اقل بعدد من بلد اقل والفرق بين حاله والمراعاة على ذلك وكذا القول في الواجب في الحج وغيره حجة  
 الاسلام وحجت يجب باده على البقاء لو قضى منه اجر الكون في التواريخ لو وقع كذا فانه في عمل المال الفاضل ولا يجب في ذلك وبعضه في

وجوه البر والعلم ان الشهور في كتب الاصحاب حتى في كتب المصنف بهذا الكتاب ان في مسألة قولنا احدهما الوجوب من الميعات طم والثاني من بلده وفردا صاحب هذا القول ان ذلك مع سعة المال ولا فريضة يمكن هنا جعل الاقوال ثلثة ولا يتحقق الفرق بين القولين الاخرين الا على تقدير القول بسقوط الحج مع عدم سعة المال من البلد عند القائل الثاني ولم يقل احد قولي من وجوب عليه حجة الاسلام لا حج غيره ولا طوطا لا اما المصنف فطم لان قدرته عليه يكمل من قدرته على الوجوب فيقدم على المصنف واما حج غيره مع قدرته على الحج عن نفسه ولو بمسقة اما مع حج غيره وصلى ولو في حجة لا يمكنه تحصيل المقدار عادة فيجوز له ان يحج عن نفسه للحج عن غيره لعدم القابلية بالتأخير بل في حجة الله اذا ادعى ان الكتب للحج عن نفسه قولي من لانه طوطا وجو الحرج الذي بل المعبر عدم خوفه على البضيع والضرر بتركه ومع قدرته طم معها في وجوب عليها ولا يحج عليه اجابها الله بتركها ولا باجره ولو طلب الاجرة والتفقه فكوننا حج جزء من استطاعتها ولو ادعى خروج الخوف عنها او كونها غير مؤنة على البينة ثم يشاهد حاله فانها قد اتمت فوليها وهل يعتبر اليقين نظر من ان الواعية في نفعه فربما ساعد اليقين عليها والظمان لحج منها باطلا لا يخلو عن نفسه المارد بالحج والزوج ومن يحرم عليه نكاحها موبدان بنيت رضاء او مظاهره فربما يزوجها ولا يخرج لام التي لم يدخل بها النكاح اجمار وم في اشراط اسلامه نظر امره لعدم ان لم يتصل نكاح الحرج كالجوسه قولي من لانه ذلك الواجب كان ان حج الاسلام او النذر المعتبر بسنة حجة اما المندوب في طم في جوارحه منه في وقت الشهور فلا ومنه في العبادة عده هو طوطا قوله ولا يصح نذر العبد الا بان يذبح ولا وكذا الحكم في الولد لعنه اذا اولى قبل النذر فلا عبده باجازه له بعبده ولو نزل ولا يذبحه قبل الابطال على الاقوى وكذا القول في العبد واليهين ولا فرق في الرضا بين بلده والمصنف بقولنا نذر الحج فنصير مانع لولا خلافا في جواز تأخير المظلم لان نذر الوفاء سوا حصة مانع ام لان نذر الحج لا يذبحه بغيره مع عدم مانع فيفقد كالمصنف بالتأخير بالمانع اما في مقابل استحقاق التبادر اول دفع نوبم بطلان النذر مع مانع لكون المندوب عنه مفعول عليه خ وذلك لان المعبر في بطلانه سلب العذر في جميع الاوقات التي يدخل تحت الاطلاق قولي من لو تمكن من اذاته ثم مانع المعبر في استيفاء الحج كذا ما يغير في حجة الاسلام من مضي مقداما يمكنه فعله فحج اجابته فاذا اهل كما يمان وجب يقضي عنه ولا يذبح فيه عدم وجوب العزيمة ولو فرض حصول مانع عن طم اعبره استيفاء العزيمة عليه كذا بعد ذلك المانع وتعتبر الاجرة من أصل النذر كحج الاسلام لان العبد اذا كان مشغولا بالبدني والحرام في رضائه عنه من البلد والمطاعا كما مر بين يديه لو قبل نذر من بلده غير نذولا واحدا قوله فان كان من الوقت فاحلح العزيمة فمضي عنه يجب مع كلفنا كفارة خلف النذر فيخرج من أصل ما لا كما يخرج اجرة حج قولي من لو منع عارض لم يرض وعده يجوز عود صهي من أصل كل واحد من غير الوقت واخبره فيجعل فيه كماله ومن نذر الحج موط وتمكن من اذاته فان حكم فيها واحده هو ان يذبح ولم يتمكن من فعله اما في مدة المهيئتها او في عموم مع الاطلاق لا يحج رضائه عنه وبطل النذر لان شرطه كونه مفعولا للتأطير وقد استشهد من هذه المسألة ان نذر ادم بالعدن في زمان الذي يصح وقوع النذور فيه وان لم يكن خاصا له حالة النذر وهو المظلم العزم المعتبر في النذر الذي لا يصح نذره هو الذي يشيخ الفذر عليه فطفا كذا الطهران ونحوه او وقوعا كذا نذر فعله صلب النذر الفذر عليه بحسب ما قال نذر يصح في اعيه فحقه الفذر في جزء من زمان يمكن وقوعه فيه فاذا مضى مجموع زمان الصالح له ولم يقدر عليه بطل النذر في نفي عدم صحة نذر هذا القسم انما يوجب حكمه بالاطلاق عليه وان لم يكن حاله النذر ومثلها لو نذر الصدف بما لا يملكه ولا شيئا منه فان نذر يقع في اعيه بالتمكن منه في جميع عمره او في الزمان المعبر له فاذا مضى ولم يقدر عليه بغير بطلان النذر وهكذا واما القسم الذي هو نذر ما يمنع العزيمة عليه عادة فطفا قال بطلان نذره بالابتداء فاما نذر ما يخفى بحرية من كماله قولي من لو نذر الحج او نذر حجه لولا هذا معنى على وجوب الاستسنان بحجة الاسلام فان لم يوجبها ثم لم يوجبها وان وجبها اهل العمل كالحاكم بها الشافعي في وجوبه هو الوجوه وعده فصل الامر للحالف الاصل على قوداد الاصل في الاستسناع ان يكون بالبدن والمال معا والقول بالوجوب للشيخ وهو يوجب في بعض ولا مكان ان يغير من المانع بعد التذرع في الحج فيفسده في الاستسناع خصوص ما على القول بان الثانية هي حجة الاسلام ولما النذر من كسوة اغفاده على العصب ما كان فعلا تاجر وعصب يجلب الاستسنان ولو عرض العصب قبل امكان الفعل بطل كما مر وان كان النذر في حال العصب هو موضع الخلاف هنا اذ قوله هو موقوف على حاله من نذر والفساد اشكل اغفاده فضلا عن الاستسنان لان شرطه الاستسناع كما تقدم في موضع مع لا مكان بطل النذر مع كسوة لا يلاحظ في ذن الاستسناع فلا اشكال في وجوب الاستسنان قولي من لانه حج فان توجب حجة الاسلام نذرا لم يفسد مضى النذر الفذر الفذر هو اصح لقولنا في المسألة وفائدة زيادة الانتفاع على الفعل ونحوه كفارة مع الاحلال والتأخير عن السنة المعينة في نذر هذا اذا كان عليه حجة الاسلام خاله النذر اما لو لم يكن فانه بعد اذ انتفاعه امر اعيه بالاستسناع فان حصلت حجة الاسلام في نذره ولا يجب تحصيل الاستسناع هنا على الاقوى ولو قبل نذر في سنة معينة ومدة مخصوصة اعبره في الانتفاع وجو الاستسناع في تلك السنة فلولا تأخير عنه المهور قولي ولو نوى غيرها لم يذبحها وان كان استطاع حال النذر وكان حجة الاسلام مطلقا ومقدرة نذرا ما خرج عن السنة الاولى فلم حجة الاسلام ثم حج كذا بعد هذا وان يذبحه سنة الاستسناع لم يفسد كذا في سنننا في النذر انما لم يكن فانه مذكور في سنة نذره واستغنى عن تأخير المعبر لكن يراعى فيها الاستسناع الى خروجها فلا يخلو نالا انفسا النذور وحل ولو نذر من حصول الاستسناع ثم حصلت قبل الفعل فانه حجة الاسلام مع الاطلاق والمفيد بده نذر عن سنة بحيث يمكن فله بعد ذلك وبنسبة ما جره عن عام الاستسناع ومع سنة معينة ببالا السنة يذبح كذا بعد تحقق الاستسناع في تلك السنة المعينة وح في اعيه وجوب حج الاسلام بقاء الاستسناع الى العام الثاني وهذا معنى على ان استطاع حج كذا عطفه لاشترطه كذا هو طم المضى لقنوى فيه ونظر انهم من العبادات لو قلنا انها شرعية كما اخبره في سنة من حج كذا مع حصوله استطاعه بده قبل الفعل وان كان مطلقا وروى وجوب حجة الاسلام بالاستسناع في العام الثاني كما في المعينة ولو اهل حجة النذر في العام الاول الى الثاني فاله في سن نذرها على ما ذهبه حجة الاسلام ايضا ويشكل بان المعبر بالاستسناع كونه في افاضلها

مطلقا

لأنه من

يحتاج اليه مما خلقه الله من الدين ونحو ما يفهم بالحج وانما جعله مقدمة للدين واعبأ الاستطاعة فيه فتوننح من قبله الدين قولنا ان اطلقنا بلان الحج  
 بولي المذلة القول بالفتيل المشقة وجماة استناد الى رواية رفاع عن عائشة والاصح عدم التداخل لانهما فرضا مختلفان مختلفا السبب فليفر  
 احدهما عن الآخر وحملت الرواية على نزع الاسلام قولنا ان نزع ما شئت وجبلا استكاله انعقاد نذر الشيء في الحج لانه طاعة وعبادته متبذلة اليها مع ما  
 هذا اذا لم يصفه عن عباداته ويجعل ما في الحج كمالا يسبق بفتيل او قلنا ان الشيء افضل مطم ولو قلنا ان الركوب افضل مطم او بالفتيل ولم يحصل موجب  
 الركبان في الشيء في ان عقاده نظرا من ان لم يكن المذلة طاعة وهي من غير هذا التفسير فلا ينعقد به جزم لعلمنا ومن في الحج في نفسه عباداته وهو ينادي  
 بالشيء الركوب غير ما من انواع الاكوان الموجبة لانقال الى الشارع المخصوص من نذر على الحد الكيفية نذر عباداته في الجملة وان كان غيرها الحج منها ان لا يشرط في  
 انعقاد نذر شيء كونه على كربة من جميع افراده وهذا هو الاقوى بظنه نذر لصلو في زمانا المكان المحال ليس عن كربة والاشتمل على غير نذر فاعذر عن غيرها ولو  
 نذبح ذكبا فارتطنا بافضل منه مطم او في جاله وانفقت فلا استكال في الاعتقاد ايضا والابن على القولين ايضا وكيف كان فنذر اصل الحج منعقد اجابا وانما الكلام  
 في الوصف فانفرد في الصفوة في حكم ما يعقدان نذر الشيء وفي كبدانه قولنا ان هذا ما يلد النادر وهو كذا في الخاتن الثالثة وكذا في النذر وجماة لان ذلك هو مقتضا  
 من الحج ما شئت والتاني من المبدأ ان ما شئت احل من الحاج وهو وصف له وانما يصدق حقيقة حال بل يسهل كقولنا صرت بكدا ما شئت اذ انما يصدق حقيقة حال الفعل  
 لا قبل ولا بعده وتما بين القولان على ان الحج هو الفصل الى الشارع والاقوال المخصوص على الاول بل من المبدأ وعلى الثاني في المبدأ ومنه في الخلاف في  
 الاستنجاء عن الميت من المبدأ الميت ضعيف الاصح اتباع نصه في ذلك فان في العز وهو لان ذال على ان من المبدأ ان في الثاني الوجه ويحفظ  
 الوصف بعد تمام طواف المشاة على المشاة والاصح ان بعد نذر الحج لانه انما هو في العز وهو لان ذال على ان من المبدأ ان في الثاني الوجه ويحفظ  
 به الرواية السكونية عن الصم ولان الواجب على الماشي القيام وحركة الركبان فاذا فقد احدهما بقي الآخر وقد ذهب جماعة الى ان ذلك على وجه لو جاز ذلك الاصح تخيلا  
 خروجهم من خلافه لضعف السند وعلى القول بالوجوب لو اخل به كل فليح في صحة الحج كجملة كما لو ذكره عنه هو الذي اخاره بعض الوجوه من نزع حرفة خفيفة  
 الحج ويضعفان الشوك ولا يقولون به ولو نذر في غير المشاة على شرطه وبقيته فاطم نذر ما يحصل له الشيء لانه على فعل الواجب قولنا ان نذرنا  
 قبل نذرنا وبعض مواضع ركوبه في القول الاول المشقة وبما ان لا يلبس حذاه والاصح ان مع تغيير البنية بقض ما شئت وبكثرة لخلاله بالنذر وبوجه عدم صحة  
 الحج اتملا لان ما نواه لم يقع وغيره غير نذرنا كان مطلقا اعاد ما شئت واحبب المص وتبعن جزء الحج مع تبين ان رجبا كفاضا على المبدأ وهذا في قوله  
 شين لاجل ما في الحج والامر المتخيلا في اباد ما خاصه بربث ومنه من يفي الآخر ويحتمل هنا ما في حقيقته ولا طر بها في اقصا الشئ مجردا فان في كبر رجبا ما في كفا  
 وهذا انما يجز ان نذبح وكشي غير مفيد لهما بالاخوار اجبعا والسئلة اعز من ذلك قولنا لو عجزنا بركب بسوء بدنه فقبل بركب لا بسوء في جواز الركوب  
 بنذر في المصروف الصحيح والاصح استجنا السوء على نذرنا في جميع بين الاحاد والقول الثالث هو الاقوى في صور الاطلاق ان اسم الحج فوجب الحج وكذا  
 كما ورد به النص وانما مع تبين فوجب الحج وكذا قولنا هذا كل مع اطلاق نذرنا ما شئت او نذرنا على معنى جعل الشيء كرا في الحج والاسقاط الحج ايضا مع كبر  
 الشئ قولنا ان لا يكون عليه حج واجبه مع قدره على اذانه والاجازت بناه وقد تقدم وبشرط ايضا في نيابة الواجب كون السوء وعجزه وعذاله  
 الاجر لا يمتنع ان الفاسق لا يصح حج بل لا يبعد اخباره به فلا يحصل البرائة بفعله وكذا القول في صلوة والصوم والزيادة وغيرها من العبادات ان المتوقفة  
 على النية ونظر الفائدة فيما لو حج الفاسق عن غير مبرأ فان حج صحيح به وفي المذلة عنه وكذا الواسا جرحهم وعذالته مع منعقة ففعل لا من غير نية صححة  
 ويستحق تمام الاجرة بالفعل ويجز في حقه علمه بافعال الحج اجابا واعادها من لانا او بالفتيل لاهله وكذا يجب للعل على كل حاج كعنه من العبادات ان قولنا  
 فلا يصح نيابة الكافر بحج عن نية الفري اي بحج عنها فاذا كان كافرا لان الفرض كون حاج كافر او لا ينافي في نية عليه ان يقدم الاسلام فانه خرج عن محل الفرض  
 العبادات ما هل كذا عن بعضهم بناء على انه فاد على الاسلام لا مناع بحج قولنا لا السلم الخالف لان يكون انما انما طلاقا لعمامة بقتني عدم كفره وبين  
 الناصب عنه في مجز به حج عنه اذ لم يكن ابا وابا حذا كان ابا وهذا اعلم الاكثر والذي دل عليه رواية وهب بن عتبة عن الصادق المنع من حج عن الناصب  
 الا ان يكون ابا عنه من عمل الشبهة في حق مجز بحج عن كذا الخالف اذ لم يكن ناصبا وعنه اذا كان ابا خاصة لانه في الحديث على جواز الحج عن الخالف بل على المنع  
 من الناصب عن الاب وعلى انه عمول المنع من حج عن غير الابن من الخالفين بان الذي يستحق به التواب الدائم هو ما كان فغير المؤمن لا يستحق قايما وعلى ذلك صحة  
 العبادات بقتني حصول التواب وقوله لان ذلك لان رتبة التواب لا يوجب الخالف لا يعلها فلا يقع عنه الحج وهذا يقتضي المنع من ايقاع جميع العبادات  
 عنه واهداء الطاعة اليه وعم ان اذ لم يكن من حج عن الاب وهو حسن لم يصح بحج جواز النيابة عن الاب والاراء العمل بالشيء من المنع من غيره فاعلمنا  
 من الدليل واجه من جواز الحج عن غير الناصب بان الخالف مخاطب بالواجب فاجب على نذر وفعله صحيح نفسه اذ لم يحل شيء من اركانه فضعف النيابة عنه كك  
 لفائدة سقوط العقاب والتحفيق في ذلك لو وقف على تحفيق معنى الصحة والعبادة في الشئ من اها مواظفة الامر وحصول ما يستلزم التواب لا يفتقر الصحة هنا  
 عن الخالف الميت فطعام لم يعدم امكن حصول التواب ويصحب جواز الحج على نيابة هل هي صحيحة صحته مرعاة بكونه على الايمان وباطلة كتر يرفع عنها ما به  
 اذا كان في فعله افعلى الاول يجوز النيابة عنه ونظر الفائدة مع استبصاره وعلى الثاني في نصح لشفاء الفائدة وقد تقدم الكلام في وجوبه على الخفاء لم يرضنا  
 من ان الصحة في العبادات بوجه سقوط العقاب ولا يستلزم التواب انما يستلزم قبول العبادات وهو امر اذ على الاجراء والصحة يمكن القول بجواز النيابة عنه لفتنا  
 اسقاط العبادات عنها بسببها الا ان هذا الوجه افضي جوارها عن كذا الخالف بل عن الكافر لحق الفائدة الا ان يقال خرج كافر بالايجاع ينبغي الباني والاصح

الناظر

ج



[illegible]





فلهذا كان هو مخفوق على التقديرين وعبر الجواب عن أصل الاشكال بان هذا القسم من الواجب المرتب بالزمان لا يخاض الواجب من غير الزمان وبهذا دللنا  
 على ان القسم لا يجب من غير الزمان فخرج كذا لفظ مثلا وجوبه موسع في الاول بالنسبة الى الواجبين فصل كل منهما من ثم لو افترق كل واحد عن الآخر لم يكن فعله  
 فاذا اجتمع لم يمكن الجمع بينهما فدم الواجب بالضم وهو ما نحو الواجبين مجتمعا كما كان وما برئت الى ذلك انه لو اجتمع على المكلف واجبا كان ولم يكن الجمع بينهما كصوب  
 مطلق وصلوه مائة وكذا مثلا في يوم معين كذا البوق فانه يجوز الجمع بينهما مع الامكان ولو لم يمكن فدم المصنوع وهو الصلوة وهذا بخلاف الواجب المرتب بالزمان  
 الجمع فيه وان امكن كالوضوء والصلوة ومن ثم لم يجر على الاعضاء دفعة واحدة كما كان ولم يمكن الجمع في مجزئتها من الواجب فدم المصنوع هذا امكن بفعل الثاني فاجتمع  
 بينهما في عام واحد فظهر بذلك في ما ذكره الاجتهاد في قولنا لا يصح ان يترتب في عام هذا اذا كان المستأجر فيه واجبا او اريد بجمع غير كل واحد منهما اعمالا وكانا متبعا  
 واو اريد بايقاع الفعل لهما معا لا يترتب في توابعه وفيه نفوذ في الواجبين بان هذا جاعلا لشيء في شيء فبذلك كان على تقدير بطلان الايقاع غير ان يترتب في  
 عنها لم يقع عنها في وقوعه عن وجه ضيق لعدم كونه قوله ولو اقر العقدان في ان الايقاع بطلان لو اختلف فان الايقاع صحا الامع فوجب وجوب  
 في المأجر وما كان استثناء من جملة في ذلك الام فبطل العقد الموجز ولو اقرن العقدان مع اطلاق في ان الايقاع لحد البطلان لا يقتضي كل واحد لشيء في ايقاع الثاني  
 كما لو عثر في ان واحد لشيء لعدم كونه في وجه الضيق وكذا ادره اما في وجهه مكان وهو هنا غير ممكن ومن ثم لو عثر ان العقدان صحا كالمزاد في الاول فالاول وعلى  
 تقدير صحة هذا يحمل الجنبين الاجر في ابدعه ما بها شاء لا يستحال ان يجمع من غيرهم في وجهه لانها لكل امر متساوي وقد استبعد في ذلك قوله في السؤال الثاني لان  
 العقدان اما ان يحدوا فانا او ينفقا فانا وعلى التقديرين فانما ان يحدوا فان الايقاع او ينفقا فانا او ينفقا فانا فاما ان يحدوا فانا او ينفقا فانا فاما ان يحدوا فانا او ينفقا فانا  
 عقد الايقاع وبالعكس في كل الثاني وكذا بطل المخدان فيها قوله وان اقرن العقدان في ان الايقاع بطلان لو اختلف فان الايقاع صحا الامع فوجب وجوب  
 لانفاخ الاجارة وما في المصلحة فان قلنا بعدم جواز الفسخ بالناحية مع مانع لهما الا في المصلحة وحده لفسخ البث الاجارة كما لو اقرن في السنة الاولى وان  
 قلنا بجواز الفسخ على وجهه لم يكن حمل الفسخ التخي على الفسخ المقتضي لشيء فانه لا ينفق بل لا يوجب كما اذا لم يفسخ وفيه لا يوجب كما اذا افسخ اما الاطلاق في قوله  
 بحيث يراو في كل الكلي فليس يجزئ لعل المصير في وجهه في الفسخ على ذلك الوجه كما اخذوا في التمهيد وجماعا فهو جاز في فسخا على الوجه الذي بدأه  
 يحمل على المعينة والشيخ قولنا بانفساخ العقد من غير فسخ فينبغي عليه وجوب الفسخ اكل وجهه ثم الكلام في معناه قوله في نسخة في ذكر الثاني من يتوعد بانه  
 اي يستحق ذكره لفظا في ذكره بانه واجبه عند كل فعل يتوقف على التمسك ولكن اللفظ نازلا الى شيء غير غير عبد الله ان يقول اللهم ما اصابني في سقري هذا من غير  
 او شدة او بلاء او شدة فاجزأ فلا تأخيره وجره في وقت ضايقه وفي رواية من نصيبه في ذلك محاذ القول بخبره الاخر لم وكل فعل قوله وان يفسخ الحالف حجة اذا  
 استبصر وان كانت بحجة الايمان بقوله بان الوجه له يقتضي استحباب الاعادة ولو كانت غير بحجة بطر بواو في قوله لم احلف ان كنت جاهلا وقد ثبت ذلك  
 بان شرط الخبر به بالحي السابفة وقوعها بحجة كما قاله ابن حنبل في كتاب الاعادة واجبه لاستحبابه يمكن حمله بان يرد بالاجزاء هنا التمسك على ما سبق حقا  
 فيمن ان عدم الاعادة هو لصحة الحلف في نفسها او يخفف واسقاط يكلف كما في الكافر اذا اسلم فعلى القول بالفسخ وسقوط الفسخ ان يفسخ فانه لا يفسخ  
 اعادها وعلى القول بانها بحجة صحح في ذلك الشكل اختصاصه باستحباب الاعادة من غير مطلق في الحلف في الاعادة فانه لا يفسخ وان كان بحجة على الفرد  
 الاخر من شق كسالة على تقدير استحباب الاعادة او لا يخفى ان الاستحباب على تقدير الاعادة اخفى منه على تقدير عدمه قوله هل يجوز ان يفسخ الحالف اذا كان صريحا  
 بنه بذكره على خلاف الشيخ وابن الزاوي في حجة من انما يفسخ الحالف في الاعادة او لا يفسخ الحالف في الاعادة او لا يفسخ الحالف في الاعادة او لا يفسخ الحالف في الاعادة  
 بعض العامة قد منع من قوله ان الواجب ان يفسخ الحالف في الاعادة او لا يفسخ الحالف في الاعادة او لا يفسخ الحالف في الاعادة او لا يفسخ الحالف في الاعادة  
 وانما يفسخ في الاعادة او لا يفسخ الحالف في الاعادة او لا يفسخ الحالف في الاعادة او لا يفسخ الحالف في الاعادة او لا يفسخ الحالف في الاعادة او لا يفسخ الحالف في الاعادة  
 الامع اذا عده خلافه صريحا او غيره قوله في حجة من الاصل ان كان الحلف صائبا على هذا الباب وهو ان كل واحد من الطرفين في حال الحياة سواء كانا باليا  
 محصا كما ذكره في الحنفية والكفاءة ام فالباستواء بالبدن كالحج فانه يخرج من اصل التمسك سواء اوصى به الميت لم يوصى به الميت لم يوصى به الميت لم يوصى به الميت  
 يخرج من التمسك مع صفة الميت ولو لم يوصى به لم يخرج عنه بل يفي في عهده وكذا المندوب يخرج من التمسك مع صفة الميت ولو لم يوصى به الميت لم يوصى به الميت لم يوصى به الميت  
 الاول هو اجرة متلفه فلو وصي الميت بانه يرضى من اجرة المتلفه كان ذلك الاجرة محسوبا من الاصل والى ذلك وجهه بحسب من ثلث قوله في نسخة في الاخر الاجر  
 بالعقد اي علمك احثي لو كان غنيا فلو ان بعد العقد او عتق فما للاجر لكن لا يجب تسليمها الا بعد العمل كما استدلنا على هذا الجواز للموصي بتسليم  
 الاجرة قبل العمل فلو سلم كان ضمانا الامع الا في صريحا او شدة هذا حال ولو توقف على عمل الاجر على دفع الاجرة اليه لم يدفع اليه اعملا جوار فسخه وهو كذا  
 في غيره في سريه وجوبه استنادا في الامكان قوله في خلافه فانه ط كان الاجرة المتلفه والوجه في الاجرة الواجبة من متبرع بما في ذلك لكونه مستحقا منه ما سبق في  
 الطريقه لكونه واعا من موضوع هذه المسألة اع ما سبق لانهما متساويان في سريه على الوجهين المتقدمين في الفاء على الحج فاعترض وبالعكس وغيرهما فالتساوي  
 يتبين في الاجرة في وجهه كوارده من محسوم في نفسه من الاجر فان اختلف بينهما اما اوضع في صحة ما فعل من حيث انبائه بخلافه او ادره فهو من غير  
 وهو يقتضي بطلان الاجارة من حيث ان الشيء انما يوجه العام لا الخاص اما الاجرة فظ الاجزاء على سقوطها اهانما يمكن صحة في مخالفة في وصية خارج  
 عن حقيقة ما استوجبه عليه كالمشي والاحرام من مبيها محسوم الطوائف على وجه محسوم ويحذر لذلك ان القول بمتوفاة اجرة الميت يحمل من حيث بعضه  
 المأمور به كالمخالفة في الطريق مع لفرض فقد قال العلامة بمتوفاة الاجرة في بعض موارد كما وان كان في حكم باجرة الميت ثم نظر فان التمسك استحقاقا من

القول

القول

القول

القول



فإن شاء الحج وفدوى الجبل على عبد الله ع. أن قال دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيمة وعني به عمدة المنع حج قوله بالعمرة المنع بها وضعي المنع بها إلى الحج الانقطاع  
بنوائها والمقرب إلى المنع بها إلى الحج كما وصفها الله تعالى بقوله فمن منع بالعمرة الحج بها إلى الله نعم مثل الانقطاع بالحج إلى فأنشأ حج فبفتح القاف والنون والمنع بها  
إذا فرغ منها باستباحة ما كان محررا في وقت التلبس بالحج فالبناء بسببه والتعباد ذكرهما في الكتاب قوله يوم لم يذبح وهو اليوم الثامن من ذي الحجة يسمى بذلك لأن  
الناس كانوا يرون فيه الماء ويحلمونه إلى العمرة رواه الصدوق في علل عن جلي على عبد الله ع. قال سأله عن سمي يوم لم يذبح فقال لا لأنه لم يكن بعزاة وأكافوا  
فيكسوف من مكة من الماء عنهم وكان يقول بعضهم لبعض يروني فسمي يوم لم يذبح ذلك قوله ثم إن أقام إلى الفريضة الثانية وأما أيضا جواز الأمانة بمخاطبة الله عز وجل  
بذل الطوافين وتسعى المنع عنهم هو أصح القولين وبذلك صحح فيهما وروى فيهما ما ظاهره أنه في غير محل القول جوازها وعلى هذا القول يجوز تأخيرها  
طوله في الحج وروى في جواز تأخير المنع عن يوم لم يذبح إلى العدا خاصة وجميع شيوخنا في أخبار محل أخبار التأخير على غير المنع ولما ذكرنا في علل من أن هذا  
أجود وأعلم أنه سمي في كلام المصنف من حيث المنع عن العذر عن تأخره إلى خلاف هذا الخبر الجواز كله وكان مجموع على اعتقاده بجوازها على ما  
الأجزاء فالأصل مع التأخير مجزولان حصل الأتم وهو فدية الخلاف وهو محل بعيد قوله وهذا العلم فرض من كان يذبح فدية ومكة التنازع بها فما زاد في  
القول الثاني وهو لا يفي بصحح زيارته على الباقين وغيرهما والخلاف مخصص هذا اليك جماعة من الأصحاب منهم الظاهر في التفكير ولا يعلم مستند وروى  
وجهاً بالتمانية والأربعين المذكورة في الرواية موزعة على أربع مجاميع فخص كل واحد انتاعه وعلى هذا القول ينبغي فدية قوله في لقائه وكفرها بها  
بجواز من ذبح أهلها أن كانت فدية من الدنيا فان عني ذلك أنها لو كانت بعد ذلك لأمرها من الدنيا وهذا لا يقولون أن جوازها إنما يمكن تأخيرها على اعتبار  
قوله في عبد الله ع. إلى القرآن أو إلى الأفراد لم يخرج ويجوز مع الاضطرار خوف كحصوله على طوافوا العزاة نأخذ بحرف ضيق وقيل الوفاء لا اختيارا  
أوجب الخلاف على الوفاء العرفي حيث يحتاج إليها وإن كان الوفاء مشاعاً من الاضطرار وخوف الحرم بالعمرة من جوارحه قبل الوفاء لا بعده وشيخنا لو قد  
عن الأئمة بأن قال العمرة قبل الوفاء يجوز ذلك قوله ثم شرطه التنبه في ذكره التنبه هنا في كلامهم وظاهره أن المراد بالتمانية الحج بمجمله وفي وجوبها كل نظر  
ويمكن أن يذهبوا إلى أنه لا يحرم وهو حرام إذا استغنى عنه من جملة الأفعال والواجب التنبه لا يجب غيره ولم يعضلوا في فدية على المحصول ولعل الأحكام  
منه على غيره بأسفاره وكثرة أحكامه وشدة التكليف فيه وفداه في غير ما بالمراد بالتمانية الأحرار ويظهر من رسالة في المراد بالتمانية الحج قوله ثم شرطه  
في شهر الحج وهي تنوّل في دفع الفدية وفي الحج إلى قوله للناس لا يروى والأقوى هو القول الأول لقوله تعالى في شهر معلوماً والتمانية صيغة جمع لا يذبح الجحيفة  
بدون التلثة ويومعون من غير الصيام فمما دل على أن شهر معلوماً سؤال ودوا الفدية وفي الحج رواية الأقوال بنظر عدم انشأ الحج بعد الحج كالقول  
ولسعي في أبيه باسمه الحج عند المعنى فلا يذبح فيهما ما احتبأ أو اضطراراً وقد حققنا الآخرون أن الشارع لم يفتي في دفع الجزير المحل برفع الحائز والأكال  
فإن من أفعال الحج ما يقع في مجموع ذي الحج كالطوافين السعي في زيارتها باسم الحج هذا المعنى فلا اشكال في أنها التلثة ولكن لا يمكن انشأه في جميع ذي الحج بل في  
في غير من غير ذلك الوفاءين أحدهما اختياراً والاضطرار المشعر على وجه سبب الخلف فخرج من أن يذبح باسم الحج ما يمكن انشأه فيها فلا اشكال في أنه يذبح  
التمسك في يوم كفي أو يذبح في الأضحية التي قد يذبح عليها هذه الأقوال لا تتعارض فيها وخرج من أن شهر الحج هي التلثة وروى في انشأ  
ما يمكن أن يذبح للناس المعينة في الحج هو الأقوى وفادته في فدية الحج فدية الصدقة أو غيرها من العبادات في التلثة من معلوماً أو في شهر الحج فإن  
جواز تأخيرها إلى بعد التاسع يبرهن على الخلاف قوله ثم إن حجهم الحج لمن يظن فدية وأفضله السجدة وأفضل المقام المراد بيطن مكة ما يدخل عن من منبأها  
أفضل سورها فيجوز الأحرار من داخل سورها مطلقاً لكن الأفضل كون من قام إبراهيم ع. أو من داخل الحجر لو طرفة معونين في ما على الصغار وفي غير من المقام المقام  
أفضله وهو اختيارنا ويصحح أن الحج أن يكون تحت الميزاب قوله ولو لم يحرم بالمنع بها في غير شهر الحج لم يحرم بالمنع ظاهر العبادة يشعر بكونها تابع صحيح لكونها  
يتبع بها الفدية الشريعة وهو فدية في شهر الحج وهو الذي صح به العلماء وفيه وجرم بأنها لا تغني بمسئولة وجه تحقيق الفدية بالأحرار المعين فإذا فدية المعين لا يرض  
بقي المطلق بالاختيار ما هو أعظم من ذلك وهو أن لا يذبح في الحج في غير شهر الحج منعهم عنه مسؤولة وفيها ما نأظر لفدية التنبه التي هي شرط العبادة وما نأوه من المعين  
لو حصل المطلق غير مقتضو استدلال العلامة برواية بعد عن الدلالة فأنما قوله ثم إن ذلك الوفاء بعضها في شهر الحج سببه ذلك على خلاف جماعة من العلماء  
حيث عني بالأجل أنه في شهر الحج وبعضهم الأفعال عندنا الاعتبار بالاهلال لأنها قوله ولو لم يذبح التلثة لأن من توابع وقوع المنع حيث يقع من غير  
وعند العلامة يلزم الاهداف على وقوعها المأثورة قوله ثم لا يلزم من إبقاء الحج بالاختيار هذه طائر الحج ثم لا يلزم فدية مختصة ببيت الحج المنع وهذا يشمل غير  
أبيه ويمكن أن يكون مخصوصاً بعمرة المنع بمعنى أن تأخرها في فادتها وهو أشهر الحج حرم مكانها وهو ميقانها المختص فلا يجوز الأحرار من غير  
مع الاختيار ويجوز مع الاضطرار على بعض الوجوه وسبب تنبيهه قوله ولو لم يحرم الحج المنع من غير ذلك لا يذبح في عدم جواز الأحرار في غير محل الأثر  
موضعين في ذكرنا ولا في ذلك بل يبرهن بعد ذلك على المبدأ عدمه وهذه المسئلة لم يذكر في غير هذا الكتاب فيها خلافاً وهذا نكرتاً في سرد ذات الكتاب  
لخلافاً به ويقال عن شيخنا المصنف في شهر الحج في كتاب الخلاف في حجهم ورواها ما اختار من غير أن يكون خلافاً مذهباً لأحد من الأصحاب فظن فيه خلافاً ولما  
هنا من العامة الشافعية فأنه يجوز له الأحرار من أحد المواقف كما يجوز له الأحرار من مكة قوله ثم وجب سببنا فدية ولو لم يذبح ذلك بل في الحج والوجه أن قوله  
حيث يمكن ولو يذبح في شهر الحج فدية ذلك القول المحكي للشيخين وما اختارنا من هو الأقوى مع جعله في التلثة والعصر في عليه القول في مكة فإن فدية الحج له  
قوله وهذا يفظ الدم والحال هذه فيه ورد تحقيقه لخلاف هذه المسئلة ورواها أن يذبح في شهر الحج وفيه فدية هي من هذا المنع هل يجب على المتمتع

توسیم



من الناس على عبادة خاسر الطواف والسعي وغيرهما من المناسك الواجبة بالاصالة ام وجب جبرانا للحرمان حيث لم يقع من احد المواقيت منه خارجا عن مكة  
خلاف ما ذهب اليه اهلنا الاول بل ادعى شيخنا في الخلاف على الاجماع واحتج له بقوله تعالى والذين جعلناهم لکم من شعائر الله الى قوله فكلوا منها ولا اجتباها  
من وجه واحد ما جعلنا من الشعائر من العبادات التي بعد الله تعالى ما يكون عبادة كعبتها والاشياء الاكل منها ولو كانت جبرانا لما جاز لنا ان لا يجوز  
الاكل من كفاها ان الصبي الذي وجبت جبرانا للحرمان مما وقع فيه من النقص ويظهر من هذا الخبر انه جبر ان حيث قال انه اذا حرم للمنع من ذلك وصفي الى الحديث او عند  
غيره يخرج واخذ بالاحرام من الميثاق لا يلزمه ثم قال في سر بعد حكاية قواطع وهو يعبر به لو اننا احرامه من كفاها لادم عليه بطريقا له وهذا اعلى ان دم  
المنع جبر ان لا يسند وقد قطع قطب بانه سئل انتهى وما ذكره وطعمه هذا يشايعي فانه يشرط في وجوه هذا المنع شرطا مما لا لا يعول الميثاق كما اذا حرم من حرم  
مكة واسمى عليه فان عاد الى الميثاق الذي انشا العشر منه ولحرم بالجماع فادام عليه وكذا لو خرج الى مثل مسافة ذلك الميثاق فاحرم منه ولم يجرى فيه احرام من مكة  
ثم عاد الى الميثاق محرم كما كسسته التي بعد من الشجر اذا مر في ذلك فقول اذا حرم من مكة خرج الى غيره من غير ان يمتنع فلا اشكال في وجوب هذا ولا خلاف فيه عند  
جميع على المقيدين وكذا لو زلزال الاحرام من مكة ناسبا او جاهلا كل واحد بعدد عليه ليعول وجوبه هنا الى لانه ادخل في الجبر ان حيث كان مسافة الاحرام امكن  
مكة فوالله انما حاصلها وانما ظهر فيه في الخلاف في المخرج الى الميثاق محرم من مكة ومطعم ان نقل الى غيره فاعلى القول الاول بالجبر ان يقطع الهدي هنا  
لغيره لاجل من الميثاق او يعول مسافة في ضمن ذلك المسافة وعلى القول بانه سئل فمناست المنع لا يفسد وجب ان كان القول بالاجابة في جميعا عندنا او باطلا بانقلد  
من الادلة فان الذين يعدم سقوط الدم قطع اقول في عدم العبادات المقصود اعلم ان حكاية الخلاف في من خرج الى غيره فاحرام ثم حرم فيها او في بعض الطريق لا يوجب  
الاخاصة بما هو زيادة وانما هو من مواضع القطع بعد سقوط الدم غايته ما يمكن في وجوبه باعتبار ان يكون الخلاف في ذلك من حيث الاطلاق المشاير لكل من  
اخر المخرج حله من حيث كان في غير الميثاق فان فيه ما ذكره شيخنا وان كان الفرق الظاهر من العبادات لا اشكال فيه وكيفية كان فالقول بالسقوط ضعيف لك  
موضع يوجب قول لا يجوز للمنع كخرج من مكة حتى ياتي بالجماع لانه صار بطابق الا ان وجبه لا يفسد في الجبر ان يمتنع هذا من جملة الوجوه الدالة على دخول  
عمرة المنع في الحج حتى سمي الذي بينهما متعاطا كما بيناه سابقا والمراد بالوجه الذي لا يفسد في الجبر ان يمتنع ان يخرج منها محرم او يرجع قبل ان يمتنع فقول في وجوب  
منع بالاحرام في معنى ان لو خرج الى غيره ففسد في الجبر ان يمتنع وصار الثاني عدم المنع ليقول ان لا يمتنع بها ورضيه الاول مقدرة وهل يفسد الاول  
استدلوا بالاشياء انظر من ان يمتنع في هذا ذلك ومن خرج منها سابقا واصل النساءها بالقبضه فالجواب الجبر ان يمتنع وانما صارت بحكم المقدرة قوله ولو دخل  
بعمرة الى مكة فحضر حتى لو لم يمتنع من عدم الحرام في ذلك وهذا القول هو المشهور بين اصحابنا وشيخنا هذا صحيح جليل ذراج وذهب جماعة من الاصحاب الى ان الحاض  
لشعيرته حرم بالجماع ويقضي طواف العمرة مع طواف الحج واكثر الاحتيا شاهدة به وفيه من قوله نقل البند ان لا ينقل الى الارض يجوز بعد ذلك لا بد من الجهد  
وهو ظاهر الفتاوى في منبوي عدول من احرام عمرة المنع عمرة الاسلام مثلا الحج الى الارض لا يوجب وجوبه في الله ولا يجب عليه تجديد الاحرام قطعها  
بل يبنى الى احرامه الاول قول في وجوب تجديد العذر وفداطه انما هو انما حصل بالحاض بالذكر لا بما هو في المضرب ويحكم الحكم في غيرهما من وجوب الاحرام والمراد  
ببينة المناسك المقتضية ولو عي به كان احض والمراد بفضا ما بقي الاثنان به من باب فادافتم مناسككم اذا الطواف ليس من العبادات ان الموقنة بحيث  
يفسد في الاداء والفضا ويجب نقله ما بقي من طواف العمرة على طواف الحج عند زوال العذر وكذا تقدم صلوه الطواف فيله قول في اصر المنع ابتداء  
سقطت العمرة المقترنة هذا السقوط لا يابى عندنا جميعه الا في ذي الموطن غير مكة وناء والنادي للحج مطما من فيه المنع ابتداء فان سقطت المقترنة في حقه  
مجازا لم يخرج في كفاها في وجهه على هذا العامة ليجزى من بين الانواع الثلاثة مطم قوله ان يخرج من الميثاق او من حيث يقع له الاحرام المراد بطواف  
الذي يسوغ منه الاحرام المحصول من الميثاق هو دور اهل المقدر كما صرح بصلصه فباسبا وغيره وفي كفاها في دوره لاهل احد المواقيت الثلاثة دون  
بالنصر والفقوى فلا وجه كفاها في غيرها وان كانا خرجت عنها الاستنهاها في نجسة ويمكن ان يرد بالموضع ما يمكن الاحرام منه غير المواقيت الثلاثة في ناس الاحرام  
وجاهل غيب الميثاق ونحوها فانها تجمع مع بعد العوا اليه من حيث يمكن قول في انما ياتي في المراد في كل الراد بادي في كل افره الى الحرم والصفة والمعبر منه  
ما فارب حرم عرفا وكثير من كتب الفتاوى صفاها خارج الحرم وهو يمتثل البعد من كل الميثاق في حرمه من الاحرام مراد في كل راد الاحرام من احد  
المواقيت مثله في غير ذلك القول في كل عمرة مفردة واخرها ما خرج من كل محل عن حد الميثاق وعرف احد المواقيت نظر قول في من بينها وبينه وزنا عشر  
ميلا من كل جانب قد تقدم ان الاصح اعطى انما يمتنع واربعين من كل جانب التقدير على التقديرين من منى عار ومكة الى منزله قوله فان عدل هو لاء الى المنع  
اضطر ارجاء خوف الحاصل من غير خوف الموت الرخصة فيل ان يظهر وكذا لو حاز عدة بعد الحج او فوات البعثة بحيث يعجز عن الاعادة بعده فانه  
يجوز في ذلك استبانه العدول ابتداء الى المنع قول في ما يجوز احتيازا اقبل ان يمتنع في الا وهو اكثر المراد ان هل يجوز لاهل مكة ومن حرمهم ان يؤدقهم  
من حج الاسلام بالمنع ام لا يجوز لهم الاحرام من قولنا من منشا وهما الخلاف الروايات نظاما وهذا كثيرا لا المنع عملا نظاما لانه حيث لا يمتنع فيهم فها على  
اختصاص من المنع لم يكن اهل خاص الميثاق حرام وموضع خلافه في الاسماء التذكير المذكور المطم فتبين بين ثلاثة قول في لو قيل بالاجزاء بل هو  
هدي بل الاصح وجوب الهدي على المنع مطم ومنشا والخلاف من احوال عود الاساق في قوله في ذلك لم يكن اهل الى الهدي الى النوع فعلى الاول لا  
بارم الهدي لكن وان منع وعلى الثاني يلزم المنع مطم وهو الأقوى قول في ان كان في دور الميثاق المقيدين يكون المنع في الميثاق فيمنع ان لو كان  
مخارا لاجل عليه الاحرام من الميثاق هو كل وضوء بالهدي عليه قوله ويلطخ صبيته اي صفي يسميه من جانب الشق لا صفي الهدي قوله وان كان



ونكده اغلب لكنه استطاع وهو الثاني لونه حكم الاعلى لعدم حصولنا بنا في هذا الحكم هنا وكذا القول في حاله الثاني في معنى كانه لا سلطانا به في هذا  
 انما البالغ سنين بلهم حكمها في النوع من غير الجبر وانما الجبر في غير ذلك والظاهر لا فرق في الاعانه بين ما وقع منه حال التكليف وغيره مما لا خلاف  
 ولا ينعى في الامانة انما الصلوة لعدم يقين ذلك في الرواية بل على حكم على نظم العقل وان كان ظاهر العباد يقضي اعتبار الامانة التي لا يصدق شرعا  
 الا بالتمام ومساواة التفرغ من كل منهما الى الاخر لا يحاسب منها بل هو كالامانة والسفينة في كونها ولا فرق في الامانة من الاختيار والاضطرار ولا  
 يتوكل في المملوك والغصوب ولا يشترط ان يكون من الذين ليس مسافة الفصل بل يكفي في اختلافها في الحكم بالنسبة الى نوع الحج ومع حكم بالعبودية باحد الطرفين  
 اعتبار في استطاعته منه ولو اشبهه الحال فلم يدرها اعلمت وانما الحق في الغلبة ام حمل الشك والظن الجبر ايضا ويجعل في تقديمه منع لما تقدم من كون  
 لاهل مكة انبذاء فكيف مع الاشتباه في حكم الاستطاعة في اشكال من اصاله بزيادة الدفء من الوجوب حيث لا يتحقق الزيادة من اجزاء النوع الخاص  
 ينقض حكمه باستطاعته وينوجه على تقدير الجبر ان يكون ايجاب الحج باختيار المكلف لو فرضت استطاعته من كونه خاصة قول من يفسط الحكم عن القارن  
 المفروض جوبا المراد لا يجب عليه هذا لاختصاصه بالتمنع لانه كان واجبا مسقطا بقطعها والتفصيل بالوجوب يخرج هذا القارن فانه مستحب القارن اما  
 الاضحية فانها وان كانت تحببها لكنها لا يدخل في معنى الحكم ولا يحتاج الى الاخر زعمنا قوله ولا يفسط الاضحية استجابة ابي لا يفسط عن القارن المفروض  
 كما يفسط عنها الحكم بخلاف المنع فانها لا تحققة هي لا يفسط عنها ايضا بل يفسط الجمع بينهما كما سبنا في الالة لا يملك الاستجابة لاهل الكعبة  
 ولذلك لا يفسط عنها ويمكن على بعد ان يكون قوله ولا يفسط مسقطا بمطلق الحاج فيتم المنع فان اخرجنا عن منوجه لكن السبب في الالة قول من لا يجوز القارن  
 الحج والعمر بنبأ واحد ثبت بذلك على خلاف ابن عقيل حيث جرح وجعله نفيس القارن مع سبنا الحكم وهو مذهب العامة جمع وعلى التسوية فثبتت فينا  
 كونهم من العلم بسبنا الحكم وعلى التمسك لوفز بينهما بنبأ واحد بطلا للنسب للعباد كما لو توصل اليه من خلاف حيث قال يعقد الحج خاصة  
 ونظم القارن في الواصف فلا شيء عليه على التمسك وعلى الخلاف يفسد الحج وعلى قول الحسن يقضيها قوله ولا ازال الصلوات على الاخران في الاخرام بالحج قبل التحلل  
 من العمر وبالعمر قبل الفزاع من افعال الحج وان تحلل فان ذلك لا يجوز لاجتماعا فبقع الثاني باطلا للنسب وعدم صلاحه الزمان له نعم لو غدر على العمر انما  
 فانه رجلا الى الحج ولو غدر على الحاج انما فانه رجلا الى العمر ولا يقدم لكون ذلك لا يحققة ليس بها الا وهو علة فلا يحتاج الى استثناءه وشي من حكمه بفسا  
 الثاني ما لو لم بالحج بعد السعي وقبل النفقة منها فانما يقع في التمسك ويصير الحج مفزرة وسبنا يحققة قول من لا يفسط الجبرين ولا عمرين لو غدر قبل يعقد  
 واحدة وفيه رد القول للتمسك ومنشأ الرد من اثنان في التمسك على الامر من عاذا بطل الحد ما وقع لآخر صحيحا وما مشا وان ذلكا لا يختلف كان في جميع  
 احدهما على الاخر باطلا ومن شأنا في الصحيح ولطال ان يطلان احد ما دون الاخر من جميع من غير حج كالتخلفين في الاقوى بطلانها معا قوله في الوقت واحد  
 ميفان يطلن لغدر على الوقت المفسر في الفعل والموضع المعين له وان كان الاول هو الموافق للوقت والمكان الثاني وهو تسويعا قول من لا يوافق تسمة  
 حصل الموافقة في السنة هو التمسك وعبارا في صحا في بعضهم جعلها اختيارا بفساط ونبه الاله في الحقيقة هي تسويعا على ما ذكرناه من كونه في الغلة تسمة  
 التي ذكرها المفسر في المنع ونحو ان الميفان لم يدر عليه في الاحرام الصبي او اخصها بالنسبة لانه في التمسك في الضوحيه كذا وان سارها في  
 ذلك لكن الكف يتقدم ذكرها وانما احادان الميفان فيها خلاف فلذا ذكرنا وكذا في فقه قبل ان نحل الجبر فيهم خاصة في قول من لا يملك القارن فان الجبر هو كرسيل  
 تسمة ماء السبل فوسعه فهو عقوبه وذكر في الاجتناب هذا الوادي طرفا في وسط قوله من جهة العرف السبل وليس في سبطه شيء يعمله في المنع انه بالسبل  
 المملوك في وهو واحد السباح وهو الواضع الغالبه كانه ما خول من السلاح وهو ماشه من الرجب وربما ضبط بعضهم بالحداء المحمدي وكان من السبل وهو الذي  
 يزع منه التبا بالاحرام لكن هذا انما لم لو كان الاسم طاربا على وصفه ميفانا ووسطه عمرو وليس لها ضبط معاملة في المنع سميت بذلك لانه الناس فيها والاعطال  
 ذلكا فالتبا في السبل بالحداء وهو امر به الى كذا وان عرو في غيره قبل العاقر في في كره عن عبيدين جبرانه في جلاله بدين جرم من قبل عرو فلفظه في معنى فيه  
 من اليهود قطع به الوادي في في السباح فقال هذه ذاع في الاول وجه ان خالها مشبه بغير الاجتناب في الاحرام منها وهذه المواضع ثلثة وانما كلها ميفانا  
 فيقول الاحرام من جميع الوادي كلها بعد مسافة الاحرام من كان افضل قول من لا يملك المدينة مسجد كسيرة اخلف كلام الاجتناب وفيها المدينة بسبب اختلاف قولها  
 ظاهر اجتهاد بعضهم في الجلفة بضم الحاء في الاحرام وبالفاء بعد الفاء بغير فصل وهو ما على سنة امثال من المدينة قبل سبي ولا يجمع فيه يوم من لعب في الفوط والار  
 به الوقوع الذي فيه الماء ومسجد التجر من جلده وفيه ان مسجد كسيرة على ميل من المدينة وخصه بعضهم ومنهم لم يصح بالسجد هو اقوى وقولنا بجلي عن التمسك  
 جامع بين الاجتناب لانه فيهما والجلية مسجد كسيرة وعلى هذا يجب الاحرام من داخله ولجبت احاطة بغير ما منته خبايا فان غدر لحي امرنا خاصة قول من  
 وعند الصرون الجفرة من الاضطرار المرض الذي يشق منه الاحرام من المسجد بحيث يكون نارا كجميع الرز من اللبس وكشف الرأس غيرهما مشقة لا يسهل عادة وحج  
 فيغير من الجبر المحقق الاحرام من المسجد فعل ما يضطر اليه الفداء عنه لما يوقف الناجر على الضرر مع مرون على الميفان الاول فلو عدل ابتداء عن  
 طريقه وكان الاحرام من الجفرة اختيارا فان عدل عنها من العقوب ولو عدل على ميقا اخر الاحرام منه عدا ثم احرم من الجبر كالجفرة ثم ارجع على الاقوى لان كل  
 واحد منهما ميفانا لاهله ومن تركه في بعض الاخبار اطلوا وجواز الناجر من مسجد كسيرة الى الجفرة من غير يقيد بالصرون وهو مجموعا عليها جميعا وعلى وجه  
 الاجزاء الذي ذكرناه قول من لا يملك التمسك الجفرة منه فخرجت فوجب الاحرام من حال ان بها والافضل انما كانا هو الاقوى في سبيل ذلك لا يحتاج السبل  
 بها ولا لغير اننا انما في المنع بفتح الهم وسكون الاء وفتح الباء ومعا المكان الواسع قوله ولا يملك التمسك بلم هو جليل وبالفاء التمسك وهو على حلقه طائفة

في الجملة

فيها

الحقيق في



فانه يرجع الى الميقان مع الاحكام والاعراض من موضع من موضع الوفاء بالحق قولهم اما الواحدة عامداً الرضخ امره المرد بالبخير وعملهم  
اذا داه السبل ليجعل منه السابون فانج يجر عليه العود الى الميقان ونقص الاخبار انه يرجع الى الميقان في جميع لصود الظاهر غير معين بل مجزئ  
يوجد الى الميقان شاء لانها موقوتة لمن رطبها وهو عند وصول كل رحلت فيغذرجوعه مع السبل يطل بكه ويح عليه قضاءه وان لم يكن بطحا  
للسبل كان وجوبه شبيهاً لاداءه دخول الحرم فان ذلك وجوب لا احرام فان لم يكن بان وجب قضاءه كالمنذر نعم لو رجع بعد تجاوز الميقان لم يكن له وجوب  
قضاءه ان لم يتجاوز الاحرام وادعى عالمة في الاحكام عليه لو كان قبله دون الميقان تحكي في تجاوز من غير ان يابلح حكمه المجاوز للميقان في الاضوال  
السابقة لان موضعها ميقانه فهو حكمه كاحكامها وان كانت تحسن في جوالا في قولهم لو نسي الاحرام ولم يذكر حتى اكل مناسكه المرد بالمضي ما كان يريد  
الاحرام لم يخرج وعمره والمراد بقضائه الايمان به من يارب افاضتكم مناسكه والفعل بوجوب القضاء لا بوجوبه فيجاء عليه بان تغد الاحرام بمحلها في  
الافعال في حكمه المحدث بابتدائها وقوعها في غير محلها فان محلها بعد ابتداء الاحرام في زمان اسدائه يحكمه ويصنفان ذلك لو لم اقصى بطلان الحج بنبأ  
اى فعل كان من الافعال المرببة فان محل كل واحد منها انما يكون بعد السابون عليه ولا يقول به الاصحاب ما اخذوا لعظم وروده بكسوة وهو كحجها  
الادكان فان الحج لا يطل بقواتها هو الجماعا عند انساب الموقوفين معا وقد روي عن جعفر عن اخيه موسى ان اجهل الممنوع الاحرام يوم لم يزل يراجع حتى رجع الى  
بلده ما خاله قال افاضتكم مناسكه كل ما افقدهم في ذلك وجبيل يرد راجع عن بعض اصحابنا عن ابيهم في رجل نسي الاحرام او جهل وقتها فشهد المناسك كلها قال  
قاله بغيره بنه اذا كان قد نسي ذلك وقد تقدم حجه وان لم يزل اذا نسي ذلك فغدا خلفه جفقه الاحرام الذي شانه موضع الحاد فقال العلامة في ذلك هو بنية  
مركبة من التنية والتلبية وتكبير التوسين وعلى هذا يلزم قوله بقوات احد اجزائه الثلاثة لكن كون التكبير منه في غاية البعد وقبل هو مركبة من التلبية والتلبية  
وتنقوت بقوات احد ما ولا يقول بقوات التلبس وهذا القول مبنى على وجوب كون التلبية مقارفة للتنية كنبه في الاحرام تنقوت تنية بقوات التلبية بالعكس لكن  
على تقدير عما ثبت في ذلك على جزيئة التلبية نظر من يشاء ان تكبير الاحرام وقبل هو امر واحد بسيط وهو تلبية وهذا هو كظم الضعيف بل وجوب  
المقارنة ولكن من غير ان يصح حمل عليه وللتشبه بغيره اربع وهو ان الاحرام بوجوب المنقوت على ان التنية المقارفة الى ان ياتي بالمحل والتلبية هي الرتبة  
لذلك الموطن فينبه ان التنية كنبه في الجزيئة الى الصلوة والافعال هي الرتبة لذلك الرتبة واطلاق الاحرام بالمحقة ليس له على ذلك الموطن وهذا التفسير  
الى التنية لان الموطن ان نسي الاحرام لم يفسد حجه في جميع زمان الافعال ولا بقضائه الجماعا بل انما يلزم حال بنية الاحرام بل هو قد نسيه في قول الاحرام بان غدا  
او قد نسيه في ذلك اليوم على غير اطلاق الاحرام في باقي الزمان في قولهم لو فعل وهو محرم كذا او تركه كذا على سبيل المجاز فانه لا يفسد حجه في مقام بل  
الاستدانة المحكي بها غير غير كنبه من ثم لو فرض الاحرام بعد عمله لم يطل اجاباً ومحل خلافه فيقع على هذه الاقوال فالنسي على الاول احد التنية  
على الثاني احد الامرين وعلى الجزيئة التنية ويظهر من الرواية الثانية ان النسي هو تلبية لان الاهلال لغة هو رفع لصوته وهو هنا كتابة عن اللفظ بالتلبية لكن  
كثيرا ما يطلق على مطلق الاحرام فهو الكلام فيه ويفهم من قوله حتى اكل مناسكه ان لو ذكره قبل اكمال فغدا من غير ان يطل وهو مع كونه قبل الافعال الموجبة  
للاهلال ما بعد ما فيها اشكال ولم ينفذ احد من الاصحاب في ذلك على شئ وقد مر في غير موضع من المسئلة فيمن نزل الاحرام ناسبا ومنه سبل رجل الى الجاهل كذا  
رواية على بن جعفر صرح فيها بغيره ولم يصرح بالحكم كالحاكم بالناسبة لا يخلو من كبره الدلالة عليه فوي قولهم في افعال الحج والولج اشتغلت هذه الواجبات  
هو ترك نيل الحج بتركه قط وان حصل الاثم فالادكان منها احسن الاحرام ولو فوفان بالطواف الاول وسعى صفاً التهديت اليها التنية فان غنى عنها الاحرام كما هو  
الظن منه فلا وجه لاختصاصها بالزنا ان الادكان كلها احكام يطل الركز بقواتها فهو لا ركز ثم هذا لا يقتضي كنبه الا ان البطلان بما من بقوات الركز وانما قد  
تقدم ان الاحرام ليس مراداً على التنية قط وعلى الموطن المذكور لها في كنبه التلبية خلافه فيقول كنبه انان وجبنا مقارنتها التنية وجعلنا الاعقبات  
عليها كنبه الاحرام والتلبية في تقدم في نية الاحرام وصححه معونه بن عمار وعرف بكنبه ما حجت جعل تحقق الاحرام كوفوفها عليها اى على الاشغال والتقليد وتقلو  
الحكم بالوقف فيبقى عدمه عند عدمه والاحلال بالاحرام مبطل اجاباً وشيئ من عدم بطلان الحج بقوات الركز وهو اما الوفاء الوفاء معان في الحج بطلان  
قولهم وان يقع على نيات اداءه ويتركه من قبله بوجبه الوجه الذي يوجب كونه وهو بطريقه وقول الصفا امامه بداء عليه قولهم اذا زاد المنع لا يرضى ذلك  
بين المنع وغيره من الانواع لسقوط النص لها ولو اذ العزم المرفة استحب كونه في نية ما واجبه بعض اصحاب الموقنين في الاول عمل بظاهر الامر واجبه لاختلاف  
بهم سناه والمشا لا يستحبنا قوله وينزل الشتر عن جسد مطلي حال من ضيقه وكما علمه بنزل والمراد بنزله بالاطلال وهذا هو افضل فلو ان البغية كالحلو  
ناذا السنة قوله ولو كان اطلق اجزاء ما لم يضر خمس عشر يوماً الاطلاء افضل لان في الزمان كنبه لكن لو فرض هذه الاول خمسة عشر يوماً ما كان الا بطلان  
فاكه لو كان اكثر فطهر والغسل الاحرام ذهب الحسن الى وجوبه ولا يصح الاستحبابا وكان الميقان كما فسعاً ولو كان مسجداً فغيره عزاء وفي يوم الاحرام قولهم  
ويقال ان لم يجد ماء بهم الفؤ الشتر جماعة وفوقه من عدم كسوف وان الغرض من غسل المني والستيف لانه لا يرفع الحدث وهو موقوف مع التيمم ومن شرب منه  
بدلاً ما هو اقوى وعموم قوله في الصبيط هو كونه يمكن استباح الحكم على بلان الاعلى المذنب ولا بأس بالتيمم هنا فانذار السن بنباح فيها كيف قد  
اخذوا جماعة من الاعيان قولهم لو اغتسل اكل او لبس الا ينجو للحج كله وليكن كنبه اخذوا التمهيد للطيب لم يفرغوا من الماء في محو الاحرام مع انها  
ما هو اقوى من هذا لعدم كسوفهم وروان من فرض اطفان لا بعده ولكن يمتحى بالماء وقوله في يجوز تيممه اذا خاف عوز الماء فيه ينبغي في الاضطرار في التقديم  
على موضع الحاجة فيقدم من قبله وان لا مكان اليه وفيه عدمه ليس في الاحرام بعد الى الميقان فلو لبس المحيط بجاه بطل حكمه قوله ما لم يفرغ من غسل يوم من بين





قوله

ۛ مخاطب وین



مبدأ لا يقبل قوله في حقها قلها المظالم بنحو الاستماع والمنفعة فيها يمكن فعله منه كإداء النفقة بكلفةه وقال لا يمكن كالموكل من بعهده محرم بتقاضيه الحق فلا يكلفه  
بل ينبغي التماس من ذلك ما يقع صيغة انقطاع ولو عكف على شرطه قلنا ان كان في حقها في طاعة الزوجية الشراعية انفساخ العقد من غير إيجاب إلى ما يقع من طاعة أو  
غيره وسبق في علمه نصف المهر ان كان قبل الميسر لا نزل وجهه بغيره بالعقد الذي قد حكم بفسخه إلا أن الفقرة المحصلة باقرار الزوج الذي تصدق وعواجه  
كانت قبل الدخول وجبت بنصف المهر كالأطراف وهذا قول الشراعية أيضا وبنوا على الحكم بالانفكاك قبل الدخول والأقوى ما أحسنه المصنف من لزوم جميعهم  
لثبوت العقد وكونه بنصفه بالطلاق على خلاف الأصل مقتضى فيه على منع الوفاق والنقض فلا يلحق بهما الشبهة من الفرق لطلان القياس وكذا يلزم لجميع  
المسعى ولو كان بعد الدخول وجب المسمى بأجرة فولا لهذا وما يخص من المسمى بالأحكام المترتبة على عواجلها بل من قبل الطلاق فلا يحل لها أن تفرج بغيره ولا الدعاء  
المؤقت على أن ينفذه بمجوزة الزوج في جميع ما يخصها وخامسة نحو ذلك من الوازم انفساخ هذا الجيب الظاهر وأما ما بيننا وبين الله نعم قبلها ما حكمناه هو الواقع  
نفس الامر ولو انعكس الدعوى بان كان هو موكلا في الوفاق في الاحلال ويؤدي في وقوعه في الاحرام وحلف بنفس النكاح لوطا أو عليه كنفقة والمبني عند هذا  
يحكم عليه الزوج بالخامسة والاختلاف ليس لها المطلبية نحو الزوجية من كنفقة والمبني عليها القضاة بحقوق الزوجية ظاهرا ويجوز عليها ما بيننا وبين  
الله مع ان يعمل بالعلم ان الحق يجب الا مكان ولو بالمرها واستدعا الفقرة وأما المهر فان كان ذلك قبل الدخول فليس لها المطلبية لأكثرها لعدم استحالة  
وبعد نظاير ذلك لا بد من تسميهم في المتل مع جعلها ان لم يكن في نفسه ومع عليها بالاحمال لا شئ لها ظاهرا ويجوز عليها التوصل إلى إزائه فبشره بحسب المكان وأما  
جمعنا بين هذه الأحكام المتشابهة مع ان اجتماعها في الواقع ممنوع جمعا بين حقين المبني على المضاربة المحضه وعلا في كل سبب مقتضاها حيث يمكن قولهم  
ويجوز من جهة المطلقة التي جعدها لأن الوجه ليس ابتداء النكاح وإنما في رفع للسبب الطاري واستدعاءه للنكاح السابق فيها في حكم الزوجية لاف في ذلك  
بين المطلقة بينهما والمخلعة اذا رجعت في كبد قولهم شرا لا فاء سواء فصلت بينهما من أحد منام النكاح فصل المنع على ووده وهو عقد نكاح وأما  
المخرج غير نفس النكاح فلو فصله عند شرا في حاله الاحرام حرم وهو لا يبطل الشرا فيه وجه منشاء الذي عنه والأقوى عدمه لأنه عقلا عبادة قوله لا يطيب  
على العوم الطيب جسم ذي روح طيبه فمختل للشم غالباً غير الزايجين كالسك والكبر والرفق والورد والكافور وخرج بقوله لا فاء لثبوت ما بطل من الإكل  
والدأوى غالباً كالفرغل والسنبلة والذراصفه والجوز ولصطفى وسائر الألبان الطيبة فلا يحرم شمه وكذا لما لا يثبت للطيب كالمسحوق والمقصود بالحري والحر  
والفونج والحناء والعصفر وان أطلق عليه اسم الزايجين وأما ما يقصد شمه بنحو من الطيب كالساجين والورد واليافور فان كان زطاباً فهو حرام ساجية  
وان كان باساقاً فحريمه ان لم يفلح يحرم أحضره وكبها والخاء والعلافه في محرمه وجوب الفدية به اذا انقضى ذلك فالمراد بقوله على العموم على الإطلاق انما اذا  
فان الطيب طلاء عام ويمكن ان يكون العموم باعتبار النص الوارد في محرمه عن النص لا يمس الحريم شيئاً من الطيب يحرم في ذواته مما يزين عماراً وان كان  
وسبباً للنفي بقيد العموم والأقوى محرمه قط ما ذكرناه من كبد قولهم فاعداً لخلو الكبد لخلو بفتح الحاء واختلافاً خاصة من طيب منها الرفقان فعلى  
هذا لو كان طيب الكبد غير فاحم فالوجوه الكبد لا يحرم عليه الجلوس فيها وعندنا حرم التمس ولا كذلك الجلوس سواء العطارين وعندنا طيب  
فانه يحرم قولهم لخلو الطغاف مع بقائه من لوز وطعم والوجه فلو انقضى الثلث واستهلك فلا بأس ولو انقضى ثلثها فانقضى الحرام وهو كالموكل في بيع  
ولو انقضى في أحد الأمرين ففي محرمه كجها الجوز المنع قوله ولو اضطر إلى أكل ما فيه طيب وليس الطيب بمض على بقده وجوبا فلو لم يقض كان حرام طيباً  
الكفارة قوله وقيل انما يحرم المسحوق القول للشيء في شربه وكذا القول الذي بعده فانه يحل في شرب الأول الأصح والورد يفتح الواو وينبأ حرمه يوجد على  
شور شجر يكون باليمن قوله وليس المحط للرجال المعبر في المنع مسمى المحاطة وان ذلك لا يثبت المحاطة بالبدن ويلحق بالمحيط ما استبره كالدرع كتنكس وجبه  
البدن والمصنوع ببعضه هو الصل لا بأس ان يلبس به الأجزاء ثوباً في زرع ولا يردعه ويلحق بالمحاطة ما استبره من العقد والزرع كاللذراء ويجوز عقد الذمار  
والهبة قولهم في كذا حافة الأطر لحو الحائط أو اختار الأطر لظهره بل ادعى عليه العلافه في الإجماع قوله ما العلافه كالحائض فاجازها العلافه  
بكر الغنم ثوباً فهو بلبس تحت الثياب يجوز لبسه للحائض وان منعها من لبس المحيط قوله ويجوز لبس الثوب قبل أن يمسحوا أو لا فبغيره نص عليه جماعة  
شبهة في العلم انما قوله وكذا لبس الطيب لاله أو اركل لا يرد على نفسه الطيبان ثوباً ويجوز محيط بالبدن من شئ من جوالب المحيط ولا يجوز زرع للبس عليه  
ومنه سبب فاد بالإنماء عدم جواز عقد ثوب الاحرام الذي يكون على التكبين ولو زرع أو عقد ثوب فالظاهر ان كل لبس المحيط في العذبة قوله والاكتحال بالسواد  
على قول القول بغيره قوي لصحة خبره مع كونه زينة والقول الآخر المختار انه مكره على الأصل وظاهره في الخبر في الاختيار يدفعه على القولين لا فبغيره قوله  
وبما فيه طيب عطفه على ما فيه بخلاف غيره فالله في خلافه مع انه فيه محقق فان ابن الجبجد وابن البراج كرهاه والأصح التحريم كقولهم عليه  
في الإجماع وفدنه فبغيره الطيب قوله في كذا النظر في المرأة على لاسم المشبه بلبسها الزينة كذا هو المحرم على الرجل والمرأة وهذا هو الأصح لصحة هذا ذهب  
جماعة إلى الجواز فسكا بالأصل وعلى كذا حال فالعذبة فيه والمرأة بكس كليم وبعد الهرة الف قوله ليس يحسن ما يشبه ظاهراً للهدم المحرم من ذلك ما فيه لبساً  
عليها فالحرم كسرها ما فيه وهذا الشر المحرم هو عسوق الظاهر مستحق السائر في الجملة الأول ورود المحرم في كسوة ومثلاً بالمخضين وكسوة ما يقع السيرة بجميع أظفر  
لأنه لو حرم سائر جزء كان لا يمكن لبس شيء في الرجل لأن العنبر ينفذ الصبوسه بغير ظفر ولا كفاه بشئ يحسن عند أخذ الثعلبين ولما بالمر منه ورويته  
عزلة القدم ويشكل بان ذلك لا يكفي لاختياره هو مشروط بغير الثعلبين في الدلالة فيه وهو لا يثنى في كل جزء من أظفر لبس في لغيره بغير سائر فلو لم يحرم  
لزم التحريم من غيره مع ذلك لأن سائرهم سائر جميع أجزاء بغير اشكال لا فبغيره في المعنى ولا يربك ان هذا الذي ينفذ عليه لبس الثعلبين وكسوة ما يستثنى

ينجي الامضاء عليه نعم لا ينجي خفيف الشئ الا اذا نشع الى وزر يندفع به محاجة لاطلاق الاربعة اليها وحكي ذكره عن بعض العامة انما قال قولنا لا ينجي خطره واول  
 شئها وهو من ذلك هذا القول هو الاجود لورود الاربعة ولنجيم من الظاهر بالنسبة الى الكيفية فيجب مع الامكان ولا ينجي التوابع وجوده لعل لان جوان  
 مشركه بعدد ما في التبع ولا فيه في ليس الخف عند كثرة رتب عند علمائنا في علمه في قول من الفسوق وهو الكذب وكل الشئ البصير مغاير وغير البصير  
 سبب السلام وسنوزن في صحيحه على جعفر هو الكذب والمفاخرة وجميع المحرم يجب الاحتراز عنه في الاحرام وغيره ولكنه فيه اكد ولا كفارة ولا فسوق وسؤالنا  
 وقال المفسر الكذب يفسد الاحرام قول من الجدل وهو قولنا والله وبلى والله هكذا في كسر والكاظم واخراجه كسر الفاضل بل بعدد الى كمال ما بهي  
 مينا واخراجه كسره يدين وهو اوله وانما يحرم مع عدم المحاجة اليه اما الواضطر اليه لا يتنازع في احوال وفي ابطال ولا في جوان ولا كفارة قول من هذا هو الجحد  
 حتى الفصل الهوام بالشد بداهة فيهم وهو رواية الاصل ان لا يطلق الاعلى الاحاسر المحرم من الاحاسر فانه الجحد هو الفصل من هوام الجحد  
 وكذا القار وفي كون البصر عتق منها قولنا والظلم العدم وهو من رايهم ولا فرق في نجس غسل الواب من كونه بالمباشرة او العسب كوضع الزبيق قوله ويجوز  
 نقله من كان الى اخر من جده اطلاق النضر والفسوق يفتى عدم الفرق بين نقله الى مكان اخر عما كان فيه اربعة وعنده بعض اصحابنا بالمساوي والآخر روي  
 الاول نعم لا ينجي وضعه في موضع يكون عرضا سقوطه خطئا قول من يجوز الفاء الفراد والحكم الحكم بفتح الحاء واللام والحد حلة بالفتح بعض الفراد العظم  
 فانه الجحد ويجوز الفاء ما عن نفسه بصره لا مثله انما خلاف الفاء فانه لا يجوز انما هو ايضا قوله ويجوز كسره كسره الجحد للزينة ويجوز للزينة المرجع في كون الزينة  
 او الزينة في الضد لا ليس ليس لذاته هي مخصوصه يكون باسنة خاصة قوله وليس للمرأة التحلي للزينة وما بعد ذلك منه في الجحد على المراد ليس التحلي للزينة  
 مطم كالحاتم وكذا غير معاد لها وان لم يكن للزينة ولما المعاد لها اذا البسنة لغير الزينة فلا بد من لكن يجوز علمها في اظهار الرجال ومخضص كسره في قوله  
 بالزوج نجس اظهار لغيره من الحاتم وفي الرواية من غير ان يظهره للرجال وهو عام وقول المصنف في غير المعنا على الاول فيتعرب بعد جوفه نجس وفيه عدم دلالة  
 النص وصحة كسره صحتها بل في بعضها بعينها ما حذر كل حمل لا يقصد به لزيته وانما كان اوله لان الشئ من الاجتناب وكيفية كان فلا تنافي في ليس التحلي كالحاتم التحريم في  
 الاستغفار قول من استغفار الدهن فيه طيب يحرم بعد الاحرام وقبله اذا كان نجس يفي الى الاحرام المراد بغيره الاحرام هنا باعتبار بطلان الاحلام منه وهو  
 مفتي بخاري في بسو نظيره في فساد الاحرام ووجه نجس فيه قبله انه وسيلة الى المحرم وهو كسره منه بعد البسنة والوسيلة الى المحرم محرم وانما يتحقق التحريم  
 مع وجوب الاحرام على الفوق اما لو لم يكن واجبا او كان غير مؤثر ففي نجس الطيب قبله نظير من اقامه الغرض عليه مقام وجوبه فيكون الاحرام يحرم هذا الاستنا  
 وان كان مندوبا ومن اراد فعله لما لم يكن منعته لم يكن منافيا للطيب المتقدم قوله وكذا ما ليس طيبا نجسا في الجحد وكذا يحرم لارها بدنه غير طيبا في  
 استعماله مطم فان كل ما يجرها عا ومجرم لا دهان بعد الاحرام ثابت بالمطيب غيره اما قبله اذا لم يكن طيبا فلا اطلاق في النص وفي الفرق بين ما يفي فيه  
 بعد الاحرام وما يبق عليه نظير ان سئل عن الدهن الباق في اثره حاصله كما ان سئل عن الطيب فيه مكان والابناء منفي عنها اكل النضرها مطلقا وفاد في اعلانه  
 عليه الاحرام وفي فلا بد من القول بالحوار وان يفي فيه بخلاف الطيب قبله ودلالة على كونه المقدم منه اذا كان يفي فيه في قوله لا بد من جسد من يدان يحرم بدنه فيه  
 مسك لا غير من اجل بقاء الرائحة واخراجه من هذا الكراهة في تقدمه وهو طاعت فيكون محكم للطيب كونه والاعتماد على الفرق وبينه وبينه وبينه وبينه  
 قوله وكذا ما ليس طيبا يشهد بالباء عطا على قوله ودهن فيه طيبا في منع الخفيف يعطى لخصاص الجحد بدنه في ذلك طيب مع ان فصاحته شئ  
 للدهن غير طيب في الجحد قول من ويجوز مع اضروته في الاشكال في جوان مع اضروته كذا في الحج في تمام الكلام في وجوب الكفارة فانها اقل ما يحتاج اليه  
 كما يجمع الاخبار والحوار الدهن ان كان طيبا وجب الاكل الاصل البزاة في قول من ازاله الشعر قبله وكثيره وضع اضروته في تمام العبير بالارادة في قبله  
 لحواء السنف واولا بالصور وافلاله بالفسطوخ وغيرها واحزابا لاضروته عالو يثبت في عينه شعره فانه يجوز ازالته ولا شئ عليه ولو كان الناذي به  
 لكن في في الجحد كسره الفصل فيه جاز ايضا لكن يجب القضاء هنا لانه ليس من المود ولو قطع البذر او كسرت حبله عليها شعره ولا شئ في الشعر لان الشعر غير منفسه  
 بالابانة قول من ومنعته الى الس لا فرق في منعته الى الس من يكون شربا وقلنسوا وغيره طالما لا يعناد المنعته به كالزنبيل في حكم المنعته غضب  
 الراس بالحواء وسنوزن بالهمن وعملها في كسره او يفضله ويشق من ذلك وضع عصا القزينة عليه كحلها فافقد رتبة الاذن وكذا العضد الصدا ولا فرق  
 بين كسره جميع لراس بالحواء ونسبه وبعضه يجوز له التوسد بزر ساد وان كان نحو العامة لعدم شدة المنعته بذلك لانه موضع ضروري في الجحد ولا ينفد  
 بها بل يجوز اخذها او المرفوع من غطا ما كان مالا صفا لرفعها عن راس بحيث يسهل الشفق ولم يصفه لظم حواءه ولو سرت بعض راسه بدهن ففي الجحد  
 اشكال من صدق فاسم المنعته ومن ان نفسه بمصير لا يثبت له حكمه ومن ثم لا ينجي وضع يده على عودته في صلوه وان حصل بها الشعر وقطع العامة الجحد  
 في موضع من ووفق في اخرها نعم يجوز له حلق راسه بيده وذلك وهو في الظاهر ان الراس هنا اسم لما يثبت الشعر جفيفة وحكما فالاذنان ليسا منه بخلاف  
 للغير قول من في غطاء الارتماس المراد به الدخول تحت الماء بحيث يستر راسه وفي معناه كسره خاصة بالماء وقعه وان بقي البدن ويجوز له غسل راسه بغير  
 الارتماس واغتسله الماء عليه اجماعا ورويه في الصحيح ان غسل المحرم من ثيابه صبغ راسه الماء بماء كسره فانه لم يصبه من بعض قوله ولو غطى  
 راسه الفل غطا واجبا اما وجوب الغطاء على العود عند الذكر فلا في استدامه المنعته كالاشد او بل اقوى واما استجماع التلبس فله في صحيحه خري عن  
 الضم في المحرم يغطي راسه ناسا او ناسا ما لم يلبس اذ ذكره ولان المنعته في الاحرام فاسم نجس كسره ما يغفاه وهو التلبس ولا ينفق كسره بها الى  
 محجبه بدهن الاحرام اطلاق النضر قوله ويجوز ذلك لانه لكن عليها ان يستر عن راسه في الجحد في وجهها ما يستر جميعه وبعضه كراس الرجل في جوان وضع يده

بسم

فاضل

مطلق

عليه ما في الرأس في جوارقها على وجهها فانظر من عدم تشبهه سر اعوا كالاس ومن استثنى الرأس لضرورة التوجه لطبيعته لاجل الوجه وجميع من  
فعلان والجماعا متافيان في حدودهما الوجه فانه يجب كنهه والرأس فانه يجب كنهه ولا مفصل محسوس بينهما او فلهذا الوجه متعارضة فيها والظاهر ان  
حوالهما مقدم لان الرأس هو طعن الكشف ولا حواصله استنوا وانظر هذا فيقولون ان الرأس لا يتشاكل نوبيا على وجهها فوق راسها الى طرفيها وهو متوضع  
وفاني ورواه جزي في البصير على الصاوي ولا في بينان بفعل ذلك الحاجة من جوارقها ورواه عن غيره من غيرهما وهل يجب عليها الجفافا عن وجهها الجفينة وشبهها  
فيلزم لغيرهم السن وان دفاع الصورت بذلك فيصير كظليل المحرور لا والضرر والاطلاق الاذن فيه الذي لا يكاد يسلم من صيانة البشيرة مع جوبالبيان في وقت الحاجة  
يوزن بعدم وجوبه ثم على تقدير وجوبه فانه عن البشيرة لا وجه لا خصاصة بالوصول الى الانف لعدم تحقق السن بل لا يخفى الشكل فيصير احد الوجهين فيغطي  
الرأس والوجه ولجميع بينهما كقوى لم ينظير المحرور عليه سائر تحقيق التظليل يكون ما يوجب الظل فوق راسه كالحمل فلا يقع فيه المشي في ظل الحمل ويحتمل عند  
ميل النفس الى الجانبين وان كان قد يطلق عليه التظليل لغيره وانما يجرى حاله الركوب فلو مشي تحت الظل كما في تحت الحمل والحمل جارزا واداء المحرور الذكر والذكر  
على المرأة ويدخل في العبارة العصب لا بد من إخراجها فانه هنا كالمراة ورواه جزي عن الصاوي قال لا بأس بالقبضة على النساء والقبضات مع محرم ولا يقال انه خارج من حيث  
ان الكلام على المحرمات وهي لا يتحقق في جفنه لعدم التكليف لان ذلك يوجب جرحه من جميع ما تقدم وليس كذلك فان هذه المرأة وعندها في جفنها صامتا وانما خارج هنا  
بالضرر الخاص وانما يجرى تظليله مع الاحتياط فلو اضطر اليه لم يضر ونحوه جوارقها وجب القدر ويتحقق الضرر من محرمات متفق في ذلك لا يمتنع عادة في قولهم ولو زاد  
عليها او امرأة اخرى لعله اني غادله على البصر وكان اللادرم الحوا وعلامة النابيت الحامل لان الموت حقيق في غير منضاعه وكان اسنك الخطب يشاكه العليل  
لديه واختص العليل والمرأة بالظلال من البصير هو كنهه في بعض الاخبار يجوز في ثبوتها العليل ولو زاد من صيانة المرأة قوله ولخرج الدم عند الصورتين و  
ميل كنهه وكان اقبل في حال الجسد المفصى الدافئ وكذلك في السؤال والكره اظهر لاصح يخرج لخرج الدم مطلقا وان كان نجسا الجسد والسؤال وهل يجب كنهه  
فعله من غير جرح لا يجب وجوبه مشاهد مسنده غير واضح واصالة البشيرة فيضيق عدم لوجوبه لا اشكال في جوارق عند الضرر من كنهه كنهه شواهدا ولا في كنهه  
عند الحاجة اليها ولا في كنهه لاجل انما يفعله في قولهم في مرض الاطفال مرض الاطفال فطعمها بالقبض بكسليم وفيه لغتان وهو المرض والحكم هنا البشيرة فطعمها واعلى فطعمها  
به بل مطلق الادلة حتى الكس لا فرق في ذلك بين جرحه والكل كالشعر فلواز بعض الظفر فلو لم يمسحوا به ما يعلو مجبوعا لو انك ظفروا به لم يجز انزاله فال بعض صجا  
لان فعل اطعم مسكنا وفيه ادعى الاجماع على جواز انزاله وتوقف في البشيرة من اصالة البشيرة ومثناه به للصبي الصاوي ومن الرواية البصير الصاوي حين  
سأله عما ينبت من عمار المحرور بطول اظفار ان ان يكتسب بعضها فبعضها فطعم مكان كل ظفر من طعام والعلل الرواية مبني على ان راحة الاصالة البشيرة  
والقباس على الصبي هذا كله انزال السك خاصة فلو اضنا البشيرة من الباني نبتا واستغلا لا ضمن قولهم في قطع الشجر وحبش الان نبت في ملكه ويجوز  
قطع الفواكه لاجل انما يحكم قطع الاظفر حتى منها دون الباشي ان كان فضلا بالاحضر والآخر كسليم البشيرة ونحوه المجبة بنيت معروف والحالة يقع الميم بصر عليه  
لجوهه ويصل بكها البكن العظمه وعوداها اللذان يجعل عليهما ويسقيها والرواية المذكورة رواها الشيخ وابيشاه الى قولان على المأثرة انه انما رخصت  
الله في قطع عود الحائل وهي البكن التي يسقي بها من شجر الجوه ويجوز للمحرور ان يبلل يده في حبش راحته عليه فطعمه وقوله ويغسل المحرور يوما بالكا فور او  
يجوز ذلك لان الكافور طيب كذا لا يجوز تحميمه به بل يغسل به بالسدر ومنه في الفرج احدهما في موضع ما الكافور وهل يجب مسح غسل الجملة بنفسه  
كالوفد الكافور والافوق لعدم لان هذا غسل اجنابي تام بالتبسة الى المحرم قولهم ليس سالك لغير الضرر في المشي محرم لبسه ولقولهم بالكرهه نادرك  
دليل الجرح غير واضح قولهم في ثبوت الوسخ اذا كان الوسخ ابتداء اما الوسخ في ابتداء الاجرام منها لم يغسلها اذا من طهر فلهذا ليس اثبات القلة التوبة العلم  
المشتمل على علم وهو لو كان لونه يعرفه يقال علم الفضا التوبة فهو معلوم بالثبوت للفاعل والتوبة معلوم بسكونه في فم اللام ولا فرق في ذلك بين كونه معرو  
معد عليه وقوله كالتوب المحلول من توبين قوله واستعمال الخلاء للربنة كراهة الخلاء للربنة هو كنهه بين الاحتياط وصحة عبد الله بن شنان بذلك عليه وذهب  
جماعة الى الجرح لانه ربنة وهو الرواية على غير الربنة وهو ورواه لولوا لخذة للسنه فلا يحرم ولا كراهة الفار والفضد لا فرق في ذلك كله بين الرجل والمرأة  
ولا بين الواقع بعد منه الاجرام وبين سابق عليه اذا كان في يده وهو كنهه بالمعارة والمرأة في يدها تارة تارة في يدها تارة تارة واعيانا وانما انه  
الى الربنة التي في الخلاء ولو ذكره كان اولا قولهم في ثبوت الكراهة على رد منشا واصالة الجوارق فانه لكشف الوجه الاقوى الجرح قولهم في ذلك الجسد  
فيه وكذا في غيره ولو في الطهارة قوله ويلبسه من يابيه بارهول المبلل لانه في هذا التلبس ليقع فلا يشترط فيه فيها قال الصم ليس المحرم ان يلبس من غير ما يحضر  
اخره فلت وكفه يقول قال يقول باستعد قوله واستعمال الربا حين القول بمجرى ما هو في عد الشجر والخلاء والآخر والقبضات مع جزي ومثاله بين  
عمار والصحة جماعة جعلوها بالجل النجس في الاكل على الكراهة هذا لانهم الامع التنازع وهو متفق قوله كل من دخل مكة وجب له ان يكون حرا مستثنى من ذلك العبد  
فان حرامه وفوقه على ابن سبته ثم على تقدير وجوب الاجرام لو تركه ثم ولا يجب مضان قوله لان يكون دخوله بعدد المرات بالشهر الهلاك كما هو مستعار  
عند اطلاقه ولو وقع الاجرام في أثناء الشهر اعني بالبعد وهل المعنى كون الشهر من جنس الاهلال ام من جنس الاحلال اشكال فيشأن اطلاق الصلوات وحالها  
الا من معا وغلبنا الثاني اقوى قولهم في ثبوت جرحها هذا القول هو كنهه واكثر الاحتياط المذكور وانما خلافا قولهم في جرح المراه كالحرام الرجل استثنى  
من ذلك الجوارق ليس الخطوط يجرى على احد القولين رتبة الرأس القدم والتظليل ووجوب كشف الوجه وسقوط الاحتياط في رفع الصلوات باللبنة قوله والوقوف  
بغيره ان الوجهين عنهما هو كونها كاستنائها وانما اعتبر بالوقوف كنهه بغير الفلان العز واطلاق البشيرة في الكون واخذها هناك وهو الوقوف

في ثلثة





الانظر الى هذا

فَقِيلَ

میں

[illegible]





او قلده نعت عليه بحج او حجه ولم يخرجه ابداله على ما يظهر من جماعه من الاصطلاح و يدل عليه ايضا صحيح الجلي عن الصادق ان كان شعرها حرا هذا لا يجب  
ذبحه لو وصل فام غيرة ثم وجده قبل ذبح الاجرة وكذا مع ذلك لا يخرج عن ملكه وان نعت الذبح الاضالة بقا الملك وجوب الذبح او الخ لا ينافي في ظاهر  
الفايدة في جواز ركوبه و تنسب لبنه وانما يمنع ابداله والتلفه وحجب حفظه حتى يفعل به لا يجب ان يفرض ذلك بعبارة كلفه لا ينافي ظاهر المدافع حيث ذكر  
اولا انه لا يخرج عن ملكه وانما يمنع ابداله والتلفه وفيه ثم قال ان في سائر فلا بد من حرجه فانه يفرض عدم جواز الابدال والتلفه في سائر الشيا وبغيره على  
هذه العبارة العالقة في اكثر كتيبه وعبارة الاولين خالف من ذلك وهو ممكن في نيل العبارة على ما اوافق الحكم الذي قد عاين بان يحمل قوله انه لا يخرج عن ملكه سائر  
على انه لا يخرج عن ملكه بحج دأله السوء وشرا ذلك ويحتمل وان نوى عليه كونه هديا سابقا وشبهه سائرها بما عاين بان يقول الكبر او حقيقة  
لغو في حله ابداله والتلفه وفيه وقوله وان شعره او قلده وصلى القول لا يخرج عن ملكه لا لقوله ولا ابداله والتلفه وفيه وما بينهما معا من الضيق والتلف  
انه لا يخرج عن ملكه وان شعره او قلده ونعت ذبحه كما قلناه اولا ونظم الفايدة في جواز ركوبه ويحتمل ولو جوب في غير ذلك لمحاولة الجمع بين الحكمين  
المختلفين اعني جواز التلف وفيه قبل الاستعداد وعدم الخروج عن ملكه بعده فانفق بعبارة العبارة ولو قدم قوله وان شعره على قوله ولا ابداله لتعين  
هذه الجهة لكن لا يتم بعده قوله ولا ابداله لا يمتنع ان لا ذلك بعد الاستعداد لما لو قدم جواز الابدال وغاية الاكران بلساننا في الاجمال وقوله لكن في  
سائر اي عيب للشيء بالاستعداد والتقليد المذكورين فلا بد من حرجه اي نعت ذلك وان لم يخرج عن ملكه كما هو العبارة وفيه قوله لكن في فعل ذلك اي بان  
اشعره او قلده نعت حرجه ولم يخرجه ابداله والتلفه وفيه وهو ينزل احوال كون قوله وان شعره وصلى الجواز ابداله هذا من المدافع لا معنى لشيء سائر  
الاعتدال الاحرام به بالاستعداد والتقليد هذا الجود ما ينزل عليه العبارة على ما عايناهما من النقص ونزلها المحقق شيخ على في جاشبه على ما عايناهما من شعره  
او قلده اشتدادا وتقليدا على وجه الوجه لغيره وهو الذي يعقده الاحرام بشا على ان يعين حرجه ولا يجوز ابداله لو كانا معنيين وقوله لكن في سائر اي شعره  
اي قلده عايناهما من الاحرام وهذا المعنى يصح للعبارة لكنه خلاف الظاهر وحلا في مقتضى الاستعداد والتقليد لغيره من وجهين بان نالت حرجه في كونه بعضه فلا  
وهو ان قوله ولا ابداله لا يمتنع في قوله وان شعره او قلده فيجوز ابداله ح و ان عقده احرامه لعدم خروجه عن ملكه وقوله لكن في سائر اي شعره او قلده  
سائر اي شعره او قلده عايناهما من الاحرام حجب عليه في هك سواه كما هو السواء بذكره فال لا ينافي في قولهم حرجه فان البذل يصير هك فان لا يمتنع في حرجه وحاصل  
له على ذلك الجمع بين قولهم ان لا ابداله وان شعره او قلده وبين قولهم متى سائر فلا بد من حرجه او نعت وهذا الذي يجمع بعده لا دليل على حكمه فان الاول لا يمتنع  
والد على عيبين شعره كما قدم بعدم جواز الابدال بعد الاستعداد منع من التلف في حرجه ما خرج عنه اليه واطرحه لادراك الحكم العاين انهم كيف اتفقوا  
هذا كله اذ لم يعين بالتلف ولا العيب وان لم يشعره او قلده ولم يخرجه ابداله وطعا قوله وان كان العيب فبقا الحكم بالخروج الفناء بغيره القفا  
والدما امند من جوانب الدار فله الجوه والخروج من مثل صنوت في التل وهي خارج كسجد بين تصفا والمثل من فضل مواضع الذبح يمكنه والامتنع  
باجعها محال بالذبح في حرجه قوله ولو هلك الجمل فامند بذكره لانه يمتنع وهذا كله اذا كان تلفه بغيره بغيره والامتنع وجوب فامند بذكره قوله ولو كان  
مضنونا كالكفارات وجوب فامند بذكره يمكن عود الضمير للسنة في كان الى هك السابق اي لو كان هك السابق مضنونا في مضنونا فامند بذكره السابق لا يمتنع  
ان يكون غير عاين بذكره بل لو كان في حرجه بالتلف والكفارات نادر به وفيه سائر الشيا والفايدة في نفسه لا ينافي الكفارات بالسبب اعدا كما ان الكفارات في ذمة الشخص  
فما سائر قبل يعين له وهذا المعنى يظهر من اكثر عبارة الاصطلاح من غير ضرورة ومن من حرجه بذكره في حرجه فامند بذكره السابق مضنونا كالكفارات مضنونا  
السبب السبب بها وبالمنذور ويمكن ان يكون الضمير عاين الى المطلق الهك داخل في باب هدي القران بما عاين اخل قوله بعد ذلك هك واجبا  
الكفارات لا يجوز ان يعطى لغيره انما يشاء فان هذا الحكم لا يخص بالشقوق بل هو عجز هك السابق الوصل الى المراد بالجو اذ هذا معنى الامر وكلفه  
منه الوجوب فان هك السابق اذا نعت الذبح يجب التوصل الى ما يجب وهو نعت في كان فاذا اعد الكفارات في طلب الذبح والتلف على الذبح في مائة  
النية لندج المشقة على قصد الفعل في الحج المعين ولو وجه الفرض كونه والا كل من اذ وجب ما من هك السابق والعلام بما يدل على انه هدي بان نعت بذكره  
وبغيره باصغر شئ من ابيك فانه يضعها عنه فونذ بان هك كل الذبح بعد السجدة ثم يجوز التلف عليها هك في حكم بالذبح وبانها لا كل  
للفرض وكفي النية الاولى عن المفارقة لتناول الاكل ولا يجب الا فامند عنه لان يوجد السجدة وان مكنت قوله ولو اصابه كسر جاشبهه والامتنع لغيره  
حطوا السابق ان الكلام في هك السابق فيما نعت نعت كونه قد اشعره او قلده ليعلم حرجه البيع فابن ادلو كان قبل ذلك ان كان ملكا من ملاه وانما جامع  
لان الواجب ان يذبح بحلة لا غير تصدق به او فعل ما يفعله به هك التمتع مسخ عن كسره فاذا نعت فعل ما وجب سقط في حرجه وبسبب الصدقة في حرجه  
كما استحق الصدقة ببعض حرجه وهذا الحكم ذكره كسره والعلامه وجماعه وينبغي في نفسه بما لو لم يكرهه فامند بذكره كالكفارات والمند فانه يجمع فامند بذكره  
وهذا النوع يمكن جعله في ما من اذ هك السابق كما مر فلا بد من استثناءه لان الجمل على الغالب الظاهر من كون السابق هو ليس في يور على الحكمين معا في حرجه  
محمد في سلم عن حماد قال سألته عن الهك الذي يفعله ويشعره بعبط لان كان تطوعا فليس عليه حرجه وان كان جازا او نذرا فعليه بذكره وحسنه الجلي الطلو  
بيعه ولصدة في نفسه واهذا هك اخر حرجه على الاستحجام مع انها مقطوعة ولا حرجه فيها واستشكل المحقق شيخ على في جاشبهه حكم المذكور في الكتاب بان  
هدي كسرا مضنونا حرجه فكيف يجوز بيعه وجوابه ان نعت مدافعه للتلف صحيح فلا يمتنع ان الواجب انما هو ذبحه فحله وقد يغدر في سقطه فمما  
استشكلنا تقدم من وجوب نعت حرجه عند حرجه وهو غير بين الكسر بل الحرج من منه لكن الضرر قد ورد بان نعت قوله ولا يعين هك السابق للصدقة في حرجه فامند

ليس

جازه

[illegible]





[illegible]

تجارت فیہ لیسہ مجید سے تعلق قائم ان روزنامی اداروں کے لئے ہر سال ایک ہزار روپے کا فنڈ

فان الله خلق خلد ارضي جلد خلد

الَّذِي

صَلَاةٌ

اهله من يطوع عنه اي يطوع ما في نفسه ويظهر من انهم غير جواز الاستئذان هنا الجواب او يخرج من ش ولا ما بين به قوله وان كان دون الاستئذان وكذا  
من قطع طواف الفريضة لدخول البيت اي يغير في جميع ذلك مجازا كصف وهو بلوغ الاربع فان بلغها بنى بعد ذلك العذر والاستئذان الصلوة  
وكذا القول بما لو قطع صلوة فريضة دخل فيها او نافله خلت فيها والمقصود التاسع قول الجواز قطع صلوة الفريضة وان لم يبلغ نصف بيتي  
كذلك الصلوة الوتر وهو من لا يجوز قطعها لغير الاستئذان المذكور وحيث قطعها يكره كقطعها من غير الاستئذان من الزيادة خلت في الفضل  
ولو خلت في الفضل بالاحباط كما مر مع احتمال البطلان واخر المصنف بطواف الفريضة طواف النافلة فانه يفي فيه اذا قطعها لغيره ولو كان القطع لغيره قبل  
بلوغ النصف استأنف فقط قول من كذا الواحد في طواف الفريضة اي يفي مع بلوغ الاربع بعد الطواف الطمان ومثلهما الوعر في تجلسه الزاوية والنجو  
الاصح على ذلك الحاجة عدا ولا يوجب الخفيف بانه على العذر ولو ادعى فلا حاجة فكما قطع لغيره عند قول من لو دخل في كسوة فذكر ان لم يبلغ طوافه رجع  
فان لم يبلغه وان كان مجازا لصفتم عنه السعي لم يكره مجازا لصف طواف الطواف وكسوة ولا يوجب رجع او رجع كسوة يفي في طوافه وان كان في طوافه  
حيث استأنف قوله واستأنف على الاصح عليه الاصح على خالفه في الاستئذان وجب الاصح في الاستئذان والاستئذان استأنف من ربه كسوة وجب ربه  
وكذا السعي فيقبل ولا يوجب خالفه ولو لم يكره من قبله استأنف من ربه فان لم يكره انما والله والاستئذان يفي هو الجواز في حاله لم يكره في الجواز  
فانما من مجزبه وسعيه ما قبل استأنف اي من لم يكره الاستئذان بالفقر وهو كسوة يفي في نفسه عن الجواز ليس هو مجزبه هذا كما يقال اخذتم اذا لم يكره  
خادم سقوتك وحكي قبله الفريضة وقوله بانه اخذت حذو وسعيه الاستئذان وهو الدرع قوله من قصد في نفسه الاصح في شئ الوتر طوافه من  
الاستئذان وطوافه وقوله باستئذان الفريضة مطلق هو كسوة يفي في الاستئذان الفريضة من بين الشئين والقول باستئذان الركعة في الثالثة الاولى وكسوة في  
الاربعة قول الشرح في طواف العدم خاضه وهو طوافه في ثوب القادح الى مكة واجبا كان او مندوبا لما رواه الصنف عن جابر بن النضر قال سألنا  
ومثني رجا وكسوة في قول ابن عباس قدم رسول الله مكة فقال للشركون انه يقدم عليكم فومئذ لم يكره في طوافه ما رواه ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الثالثة فلما داروا في مكة كسوة فمما رواه ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يكره في طوافه ما رواه ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
القول بل الجواز الصحيح وقوله وكسوة في طوافه لا يكره في طوافه ما رواه ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يكره في طوافه ما رواه ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عندنا وعند بعض العامة يعني من الركعتين في الاستئذان الثالثة ولو يكره في الاستئذان او بعضها لم يقصدها في ثوبه فاما الوتر في ثوبه لانه لو كان من بين  
الركعتين عدا عن البيت وركعتين ثوبه في جميع احدية ما انظر لكونها مندوبين بخلاف ما يمكن من جرح التعليل به قطع في لانه مطلق فيل العبادة  
فهو ذاتي الله في مطلقه ومعناها هو عظمى في جميع التثاني استئذان التذاتي في مطلقه عليه بخلاف القول كان في قوله ان لم يبلغ النصف في الشوط  
الناحية كسوة من خارج الكسوة بخلاف الباطن والركعتين في طوافه ما رواه ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يكره في طوافه ما رواه ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فان لم يكره من بعد موافقه له يذوق في هذا المكان الاعظم لله لانه في روافع موافقه عن الصلوة وعلى سلم او ان لم يخط الموضع الذي انتهى  
اي طوافه بان ثبت رجلك في ثوبه ولا يقدم بها حالها ولا يباخر جميع الركعتين عند الحذر من الزيادة في طوافه والنقصا قوله ولو طوافه كسوة  
لم يكره في الاستئذان الرجوع بزيادة في طوافه وهو غير جاز وقيل يرجع مستحبا ما يبلغ الركعتين في طوافه ما رواه ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يكره في طوافه ما رواه ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يسلمه الا اذا كان كسوة بين الاصحاب وبخلافه في الجواز الى استئذان الاستئذان الركعتين المذكورين والمنع من استئذان الثاني في رجع واوجب  
سلا واستأنف كسوة وكسوة على المشي وانما كان استأنف الركعتين كسوة في طوافه ما رواه ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يكره في طوافه ما رواه ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بالبيت فانما رجل يقول ما بال هذين الركعتين يسلمن ولا يسلم هذا فقلت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استأنف هذين لم يرضي فلا يرضي لما اذا لم يرضي رسول  
الله لما قال جبريل ورايت بالعبادة يسلم الا اذا كان كسوة في طوافه ما رواه ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يكره في طوافه ما رواه ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فيه فذكر الصدوق في العلل عن عثمان قال لما انتهى رسول الله الى الركن الغري قال له الركن يا رسول الله السب فبعد من قواعده بيت ورايت في الاستئذان  
استأنف من ان لم يرضي فقال له اسكن علي السلام غير عجمي وفي هذه الاخبار اشعار بما استأنفناه في الجواز ذلك كراهها واعلم ان الامة تجتهد في بيان  
لان الالف في عود عن الاستئذان على اللغة المشهورة ولو قيل ان مقتضى الاستئذان على الاصل قوله ان لم يرضي من ثوبه فقلت انما عدا وسبب شوطا ويطوف الزيادة  
بالطواف الاخر في حفظ الكراهة هنا هذا الاعتبار وهذا هو المشهور فوافع طوافه لغيره فيكون الاخر عدا استأنف يكون شئ من كراهة القرآن في كراهة  
ما عتبا استئذنا ثلثة عدا وسبب شوطا عدا الام الشدة وادان رفر اربعة استأنف طوافا كما لا يكره من كراهة طوافه ويطوف عدا امام كسوة  
الشئ كسوة في بعض الاخبار اشارة اليه لان الركن في ذكره جامع عن الصلوة انما انما انما وخشون طوافا وكلا الامرين جازين لدلالة النقل عليه قوله  
من زاد على الكسوة سها اكلها اسبوعين انما اكلها اسبوعين اذا لم يذكره كسوة في الجواز انما اكلها سها فاذ ذكره في ذلك قطع وجوبا ولو زاد عدا بطول  
وفي صوره الاكل ان يغير البنية للسبوع كسوة في الان ويكره البنية الى ما مضى كسوة العود في الصلوة بالبنية الى ثوبه فيما استأنف ويحتمل صغيفا  
الاكفاء بالبنية للثاني خاصة واضعف منه الاكفاء بالبنية الاولى في طوافه وادان في صلوة ركعة وقد عدا عقيب الركعة بقدر الشهد  
بعض الامة اخرى ويكون صلوة منفردة في شئ من منع قوله وصلى الفريضة او في الظاهر ان ذلك على سبيل الافضل انما لا يوجب البنية بالسعي على  
القول بل لا يوجب في لفظه وكسوة النافلة على السعي جازا استأنف بالوفاء بما على الفريضة حتى يتناول على جواز النافلة لم عليه فريضة ما مضى فبها

الركعة

الركعة

[illegible]





[illegible]

عَنْ ذِي النُّفَرِ بْنِ السُّوَيْدِ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ جُصَيْبِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ جَدِّهِ  
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدَةَ

عالمی مقررہ

تجسسه لا عذر له بالعدوه هنا بعد طلوع الشمس وبعد الزوال بعده وفي بعض الاحوال يجعل بينهما دساعة الواجب عليهم السابق مطلق قوله فان  
 خرج من مكان لم يكن عليه شيء اذا انقضت زمان الرمي المراد بزوال الرمي انما هو كثير من وقت مضي قوله ثم يكره عليه شيء الا انقضت زمانه ووجهه قوله فان  
 عاد ورمى في وقت وجوبه على وجهه وقوله وان استباحا وجوبه ايضا على وجهه الا في وجوب القضاء فانما يكون ان انقضت حصون وجبت لكانا  
 والاجاز ان الاستباحه وان امكن العود وكذا ان مراد المصنف من ذلك انما هو بطلان وجوب القضاء في كل وقت وجوبه وانما هو بطلان وجوبه في كل وقت  
 لتلاوه في زمان الرمي وهو من جملة الامام فانه يستحب الاجابة في الامام بالاجابة في كل وقت وجوبه وانما هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه  
 لوجهه على الكل فان الاستباحه في باقي الاجزاء مستحب او يكون لا يستحب امعلا بالمجموع من حيث هو مجمع وذلك لا ينافي وجوبه في كل وقت وجوبه بل هو مجمع فانه انما هو بطلان  
 للوجهين في وجهه ويكره ان يخرج الا بالامر من الرمي على الامام على الوجهين في وجهه بل هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه لانما هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه  
 من وجهه عن وجهه ان يرمى في وجهه على وجهه في كل وقت وجوبه بل هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه لانما هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه  
 عن وجهه فيكون بطلان وجوبه في وجهه على وجهه في كل وقت وجوبه بل هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه لانما هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه  
 لعداؤه الله له في وجهه عن وجهه في كل وقت وجوبه بل هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه لانما هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه  
 العلامة في وجهه عن وجهه في كل وقت وجوبه بل هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه لانما هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه  
 نعم وليكن الله على هذا بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه بل هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه لانما هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه  
 الرمي وكذا انما هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه بل هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه لانما هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه  
 يرد وجهه عن وجهه في كل وقت وجوبه بل هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه لانما هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه  
 وشاهد العلامة في وجهه عن وجهه في كل وقت وجوبه بل هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه لانما هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه  
 الدالة على سقوط العاقل فيه والدار محسوسة بالسجد او محسوسة على الاستحسان جها قولهم يحرم ان يرفع احد ثيابه في الكعبة في الكراهة اقوى من وجهه  
 على بطلان وجهه في كل وقت وجوبه بل هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه لانما هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه  
 وفي النافع كرهها بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه بل هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه لانما هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه  
 حوالته في وجهه عن وجهه في كل وقت وجوبه بل هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه لانما هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه  
 لفظ الكراهة في وجهه عن وجهه في كل وقت وجوبه بل هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه لانما هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه  
 بالاجازة وهو من وجهه عن وجهه في كل وقت وجوبه بل هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه لانما هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه  
 التحريم انما هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه بل هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه لانما هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه  
 استباحة وجهه في كل وقت وجوبه بل هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه لانما هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه  
 وكلية الكراهة في وجهه عن وجهه في كل وقت وجوبه بل هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه لانما هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه  
 جماعة من وجهه عن وجهه في كل وقت وجوبه بل هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه لانما هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه  
 يسئلهم القول بوجوبها وهم لا يقولون به فالرد في احد الامرين اما القول بوجوبها او بتركها في كل وقت وجوبه بل هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه  
 لو زادوا في الشيء لان من يتبع العموم في كل وقت وجوبه بل هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه لانما هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه  
 خرج بعض افراد بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه بل هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه لانما هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه  
 بوجهه فلا يصح في كل وقت وجوبه بل هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه لانما هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه  
 اشهرها من عام الا وقد حصل الاما استثنى ومع ذلك لا يمنع عمومه في كل وقت وجوبه بل هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه لانما هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه  
 السنن وليكن واجبه في كل وقت وجوبه بل هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه لانما هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه  
**قوله** ويستحب ذلك الصلوة سنة كعاد من سجدة الخفة والاسحابة عند المناقاة في وسطها وقومها الرحمة العيلة في كل وقت وجوبه بل هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه  
 وصارها كل هذا الموضع المؤكد من السجدة وهو ما دار حول المناقاة من جميع الجهات في كل وقت وجوبه بل هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه لانما هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه  
 اعانه على كل ما في وجهه عن وجهه في كل وقت وجوبه بل هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه لانما هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه  
 يكون له في كل وقت وجوبه بل هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه لانما هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه  
 سقى خفا لا يرفع عن الاولى وما اوقع عن الاولى في وجهه عن وجهه في كل وقت وجوبه بل هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه لانما هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه  
 في مسجد النبي صلى الله عليه وآله في كل وقت وجوبه بل هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه لانما هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه  
 غاما ومن سقى الله فيه ما يشبهه كماله في كل وقت وجوبه بل هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه لانما هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه  
 وسئل الله فوله ويستحب في كل وقت وجوبه بل هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه لانما هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه

اسم الصلاة في كل وقت وجوبه بل هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه لانما هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه  
 فانه عاينه من كل وقت وجوبه بل هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه لانما هو بطلان وجوبه في كل وقت وجوبه

علم

تبله

المجاورة



[illegible]





باب الاستئذان في طهارة الكا والرجل

احسن عرسه للعبد وانفله عرسه للفعل وكل حصص حصص المحصر وتفقها يستعملون للفظ من اعني المحصر شيئا او موصفا  
راي الفراء وان كانا غير متباعدتين فافهم في كلامه في المنع عن كذا الموقوفين ما تقدم في صدقها انما احكامه قولهم في هذا البيت ما ساء له الكا في  
الاكتفاء بالهكذا الموقوف او عدمه نظر في تفصيل الاقوى يكون هكذا السوف واجبا ولو بالبيان بان اشعر اولاده او نذر وشبهه ولا يجوز شيئا  
فيخرج من هنا قولهم ولا يحل حتى يبلغ الهك محله وهو من ان كان ناجا وكذا ان كان محصرا هذا من جهل ما ذكرنا في فقهه وبينه وبين كذا كان الا ان يفهم  
على قوله حتى يبلغ الهك محله ان كان محصرا من غير كذا محله لان كل موضع يندرج فيها الهك او غيره وهو محله سواء كان محصرا من غير كذا محله  
او محلا للصدقة في الصدقة كما في بغيره فليس الاية عندنا فانها لما كانت عاملة للصدقة والحصران غيرهما بل بلفظ المحصر من بغيرها المحل الا ان لا يفسر ذكر  
المحل لما فيه الاختصاص بالموضعين بل هو محكم من غير كذا محله انما يمانان ان يمكن الذبح وهو واحد في موضعين في المحصر موضع لصدقة لصدقة  
قولهم فاذ بلغ فصره لعل المحل المراد ببلوغه محله حصوا الوقت الذي وافق اصحابه للذبح او الخريف في ذلك المكان المعين فاذا حضر ذلك الوقت فاجل باليقين  
على ما ورد في اكثر العبادات وبه وبالخلق على الظن في غير محله او بالاشد والاضل وتوقع مجرم العشاء على طواف من ثم مع وجوب طواف النساء في كل  
فلو كان غير محله فالتدبير في الاحلال من النساء ايضا وليس فيها الاحلال طواف النساء واختاره فيس ولكن الاخبار ومطلقا لعدم حمل النساء الا بطواف  
النساء من غير يقين والرد بالاولى هنا المستقر وجوبه كما في نظائره هي العودلة والقبائل بطواف النساء يستحسنون وان كان شأن طواف النساء  
جواز الاستئذان فيه لمن في بيده وان امكن العود فانما ينداد ذلك في مقدم من لم يتفق حضوره ووجوبه في حاله يحصل القيد على هذا الوجه يمكن  
الوجوب من غير المحل يجب كقولهم واجبا في حكمها ما لو كان في العود في الواجب المستقر ان الاقوى جواز الاستئذان فيه ليجل في تركه من غير  
العظيم مع كونها في الاعمال القابلة للتباعد في الجملة ويجوز في عدمه فيبقى على احرارها الى ان يطوف لعل لا خلاف النص قولهم ولو بان الهك لم يندرج في كذا  
خلاف في عدم بطلان محله عند ظهور عدمه في محله لكان اذا ثبت في القابل ليجعلها ان يسلم تمامه كالحرم الى ان يبلغ الهك محله المستوفى  
لصحة ما بين غير ان يرضى ان يبعث من القابل ويسلم النص والبالغ ابن ادريس ان كان بشا على انه ليس بمجزم فكيف مجرم عليه شيء وتوقع في ذلك جماعة  
نظروا الى النص الصحيح ويوجب كلام ابن ادريس ويعضونه حمل الرواية على الاستئذان في جميعها بيننا وبينها ذكره ابن ادريس ولا يشك ان العمل بمقتضى الرواية ان  
لم يكن متيقنا لا بعد ذلك بعدد وكثير وسما متله في تجنب من يثبت هذا من الافاق بيننا مما يجنبه المحر قولهم ولا يحل العزلة لا يثبت  
الحلل العزلة مع تبينه ان احتجابه لم يوجبوا عنه فانه قبل احرارها الى العزلة المفروضة ويحلها المانع تبينه مجرم هذه فيحملها ولو امكن ذلك لان الهك انما يحل له  
مع عدم تمكن من العزلة اما مع الاصل لعدم دليله وهو غير محتمل في عدم الاحتياج الى العزلة لمخافة في الهك المقتضى للحلل قوله والعزلة لا يحل بغير عذر  
هذا الخلاف في جميع الروايات الذي يجب كونه بين العزلة وبين سائر الكلام فيه بانه لا اقوى عدمه في كذا وانما يجب قضاءها مع سائر وجوبها  
بذلك لا مع كونه في كذا ولو لم يكن كل استنجاء عباده المصطفى لهما قولهم ان القارن اذ احسن فحل لم يحج في القابل لعل ما الخان كص من غيرهما  
خرج منه هو مذهب الاكثر لصحة ما بين سلام ورافعة عن الصادق ع القارن يدخل بمثل ما خرج منه ظاهر هذا القول انه لا فرق في ذلك بين الواجب  
الذي بمعنى ان ارضا فعل كل والا قوى ان العزلة ليس الا اذا ومن كان نجسا بنوع فخلوا وان كان نجس نجس وكذا الذنوب لو ارضا فانه وجبما  
الاخبار على المعين تبينه وشبهه قوله وان كان لا يثبت ما خرج منه افضل هذا من جهة القول المحكي بمعنى انه وان كان يتخير في الواجب ويجوز  
المستوفى ع الا ان لا يثبت ما خرج منه افضل من جهة طوافه في الخارج وجما خلاف الاكثر قولهم ولو كان باعثة الهك بطوافه  
اصحابه في ذلك ليجز هذه الكيفية وروى ما رواه ابان صحيح من طوافه في بعضها عن الصادق ع ما يمنع احدكم ان يحج كل سنة فيقول له لا يبلغ اموالنا فقلنا  
انما يبعد احدكم ان يخرج اخوه ان يبعثه بغير استنجاء وبما ان يطوف عنه اسبوعا باليد بئذ يخرج عنه ذاك ان يوم عرفه ليس تبائة وبها وانى السجدة  
فلا يترك في الدعاء حتى يغرب الشمس وحاصل هذا العباد على الجميع من الاخبار بان من اذ ذلك وهو في افق من الافاق يبعث هذا وبها وبمن مع بعض  
اصحابه ويؤاخذ يوما لاشغال او فليد فاذ احضر ذلك الوقت احسنت المحو فيكون ذلك غير احرارها لعل لا يلبث في ذاك ان يوم عرفه سفل  
بالدعاء من الزوال الى العزلة استنجاءا كما يفعل من حضرها ويبقى على احرارها الى يوم النحر حين لو اعد له فحل ويكون ذلك بمنزلة الحج وبقي هذا  
الاول اكثر الاخبار وروى ببعث الهك وبها المصرو وغيره من اصحاب القنار ولا شك انه افضل لكنه عن معين فيجوز ببعث الشمس خصصه في  
لا يقد على ببعث بانه في التيم لا يصلح للبعث الا من قرب فلو روي ببعث الشمس في البحر الذي ذكرناه وذكره الصدوق في بيان كذا في المراتب الهك  
هنا المحكي في حج فيجب بين نعم التلاته وشبهه في ابطاها السابقة من السر والسلم من العيوب السمن وغيرها وافضل البدن وقوله صحيح  
بها في بعض الاخبار وبعث البعيد منه عليه ايضا التالت الا في يوم كوا عده باسعاد او فليد بين كونه في احرارها من غير اطلاق كذا ولا بين  
كونه بعد التبنيه بالحج وفعله ولا بين كون الزمان الذي يندرج في يوم النحر طويلا او قصيرا للاطلاق في ذلك كله ويعني ان يكون قبل الزوال فيقول له  
محرم لو كان بعد ما انقطع الاخرى ويمكن استغادته من قوله في البحر السابق فاذا كان يوم عرفه ليس تبائة فان تاب عفا عنه ما لم يخطئ يمكن ان يند  
بها تابا للاحرام وهو الاول التابع لو افاض على واعدتهم لندجهم واخره من غير اشغال ولا فليد في نادى لو طهق فيه وجه لعدم ذكره في البحر السابق  
وان ذكر في غير من الاخبار وعبان المص هنا بدل عليه فانه افضل على ذكر الواعده للذبح وعلى هذا يمكن سقوط الاحكام الاحرام من الجرح في كذا



مختص في أحد جهتي هذا كبحر وعنه غيب لا يجوز له أن يبال هذا بالغف والعامه يقولون حد بالغف غير مذكور وأما الغفر فهو ابتداء اشتراك  
بينها في باب الاطعمة افتاء الله وفي بعض كتاب اللغة أن يحطنها اسود منها ارشد في لسانها من قبل البر غوث هذا هو الأصل الاقوى للاصل ولولا ذلك  
غير الصواب من جهة اللغة في باب الطعام الى محرم فله وهو اوله على تقدير كبحر لانه لا الأصل قوله في الزبور يرد ولو كحل المغف فلا يخلط الاصل في الزبور  
فاطلى جاعه ابا هذا فله لفظ الصائغ كلفا جاعا المسلم على نفسه فليقله ولا عدالة البرانه واطلوا بعضهم وجوب كف عن طعام وبعضهم منع ومنع الله  
ما اخرج به البيع ومن قول الصائغ في صحيفه معاوية بن عمار حين سأل عن حرمة مثل نبيذ فقال ان كان خطا فلا يشرب عليه فله بل عدا قال بطعم تشبه من طعام ويرى  
الرواية على المصنف وهو الاقوى فيجوز فله من الطعام وان قل كما كف عنه بل ما دونه ويغني في كلام المصنف ان احدهما اخص باليمن المنع من قبله ثم حكم بعد  
ذلك بوجوب الكفارة مع كتمانها وهو يوزن بحججه في الحالين لكنه مع الخطا لا كفارة وبشكل بان الخطا لا يوجب عليه حرمة لرفع الخطا والبساق عن هذه الامور  
وجوابه ان حكمه باليمن انما هو وجه الى العامه وانما له الخطا في المقام بعده للنبذ على استثنائه من اقسام كسده فان العامه والناسيه والحاصل مشركون فيه باليت  
الى وجوب الكفارة وان انتهى الامر عن غير العامه ولا كان قبل الزبور في حاله الخطا مستثنى من ذلك للرواية البصيرة اخرجته بقوله ولا كفارة في تلك خطا التلاذخ في  
عموم حكم الصيد ناهيا عما جعل كفارة صدقة مطلقه ولو كف من طعام بدل على الاجزاء مطلق الصدقة وان لم يكن خطا ما والرواية كما قد علمت على وجوب  
شئ من الطعام وان قل على وجوب شئ من صدقة فلا يجوز غير الطعام واطلوا كسده في الزبور وكف من طعام او غيرهما فان كان ذلك فله كفارة  
المصنف والوجه ما قلناه فان ذكر لول النص الصحيح واعلم ان الزبور يضم اوله في باب الشاع وهو نوعا اخر واصد وان كان قد يطلق على اخصر الصغير اسم لغير قوله  
ويجوز شفاء العتاي والدياسية في دفع الفاق جمع كسر بضمه وهو طائر من طيور مصر ومنسوبة الى طير نمر والدياسية جمع بضم الدال منسوبة الى طير ريس بهار  
مثل الى دسر الرب بكنها وهو ما يسيل منه وانما صفت الدال مع كسرها في كتب النصارى على التلاذخ لا من غير ذلك وكسرها كالكدر والسهل وهذا منسوبة الى  
ما عباد جوارحها حاله الاجرام واخرها من لحم مختلف غيرهما مما يحرم ولها منسوبة لمط فلا يجوز ان لا يها ولا اكلها المحرم وما انما المحرم المحل فيكون  
الا فها في لحم فطعام وكذا اكلها وله اجرامها منه فاذا اخرج بها فالإطعام جواز اكلها ما ولا فها لانهما بعد الاخراج يصيران نباتا الحيوانا في الاطعمة  
خارجة ويحمل اسمها للحريم لغيرها ما بالهم ابتدأ جرح منه الاخر الذي يفي بالذوق هو كسرها هو كماله مثل من اللحم المراد بالماله هنا بينهما ما عتيا الصدقة  
فان النعام فتاب كبدته ويقع الوخشة ثمانية البقرة الأهلية والطي شاة بيشاء وهذا المعنى في هذه الثلاثة لا في غيرها من طيور القشتال فان كبوض  
التي عدها من ذوات الدمال ليست مما تلهذاها صون ولا قنم والحوان لا عتيا في التلاذخ بالشارع على مثله سواء في الصون بغيرها كالثلثة  
الاولا لا كالبيض المذكور وانما عتيا للثلاث لا عتيا للثلاثة في قوله عز وجل من اقل من الزم ولذا عتيا بعض الخاند الطيور قطع بعضهم لما تلهذا في الفين  
قوله النعام وفي ثلثها بئنة البئنة من الابل الناقة فاله الجوهرة وهي ما اكل لها حنك سبي من دخل في الشاة فالمراد منها الانثى ولا يجوز الذكر قال ابو حنيفة  
الناقة من الابل بئنة المرأة وبئنة الرجل كذا ان يكون البئنة عتية الضا والفتنة وهو ذوات الافر البئنة في ثلث النعامه صححه حريز عن الصادق وغيره  
نعم روى ابو الصبكا الكنا في عتية ان يها جرحا على هذه الرواية يحرم الذكر والاوى البئنة لانهما لا يصح ولا فرق في ذلك بين كبد النعامه وصغيرها ولا  
يبرز ذكرها وانما اوردنا ما قبل ما عتيا المماثلة بين كبد ضلانه ففي الصغير بل في سبي في الانثى وفي الذكر ذكرنا اشارة العلامة في موضع من  
قوله ومع لغير قوم كبدته ويقصر عنها على البرية عتية وجاعه باطعام البر واطلوا جاعه وكسرها من لاهايت الطعام وهو اقوى ويوجب لكل  
ميسكين هو المشرب بين الاضحا وهو في موثوق وعبيده عن الصادق في الدوق في صحيفه معاوية بن عمار من متا شاة اذ ان بئنة من الابل فان لم يجد ما يبتز  
ببئنة فاذ ان يصدق فليطعم سبينا ميسكنا لكل ميسكين مدا وعلى ابن بابويه ابو الصبكا وهذا القول اقوى دليل الاول والاول واشهر والاوى ان لا  
يزيد على طعام سبينا فانزله ولا يوجب عليه اكلها الا ان نقصت من سبينا يصح في ذلك ومحمد بن مسلم عن الصادق في قوله لو عجز ضاع كل مدين يوما ظاهر  
العبارة يقتضي وجوب صوم سبينا يوما الا ان تنقص القيمة عن السبينا فيقتصر على مدين او ما وسعت من السباكين وظاهر الاخبار يقتضي ذهب جماعة من  
الاختصاص الى وجوب صوم سبينا يوما ولا شاة له وان كان هو الا حوط ثم ان ثلثا الجوارح لا نقصا على صومها فابل الطعام فوافقت القيمة عدلا معتنا كالحريم  
فقط وان فضل عن سبينا فضل البعل الذين يوجب فعله الى سبينا يجوز ان قل الجوارح يوم من ثلثه لا يجوز ذلك لان ذلك القدر وان نقص عن البئنة  
والمدين لكن يصد عليه ان طعام في الهبة وهذا ان البنا في صحيفه محمد بن مسلم فان لم يكن عنده فليطعم قدر ما يبلغ لكل طعام ميسكين يوما ويحمل على وجوب  
صوم في ثلثه جهلا للظعام على المعهود المأمور وهو المدين والمان ويؤيد رواية ابن عبيدة في موثوق عن الصادق فان لم يجد على طعام صا لكل نصف  
صاع يوما وفيه لا نفع خلافا في وجوب صوم يوم كامل هذا لان ضياع اليوم لا ينعقد السقوط غير ممكن لشغل الدفء في حال اليوم في قوله فان عجز ضام  
ضام ثمانية عنه يوما هذا هو المشرب بين الاجزاء المدين بعضها على صوم السبينا من غير تعرض للمقابلة عنه وبعضها على صوم الثمانية عنه خاصة عند  
الخبر عن الصدقة ابتداء وبقيتها على الجمع بين الامرين يصوم ثمانية عنه بعد الخبر عن السبينا وذهب بعض الاجواب الى الاكثاف بالثمانية عشر بعد  
الخبر عن الصدقة لغيرها وانها العمل بالمشا اقوى واحوط واظن ان من عجز عن صوم السبينا وما في حكمه لا ينقل الى الثمانية عشر وان ضرر على صوم  
ان ينقل الى ذلك هو كمال الضرر ويحمل وجوب صوم المكنز ابتداء على الثمانية عشر لوجوب الايمان بما استطاع من الامور ولا يثبت لا يثبت باليسر باليسر  
ولو شاع في صوم سبينا ما زاد اعلمها ثم عجز عن الاكمال بعد تجاوز الثمانية عشر لغرض علمها ويحمل الانقضاء على صوم سبعة لو كان العجز بعد صوم

شهر السقوط ولو عجز عن الثمانية عشر من هي فيه وجب صوم كغدا ولعدم المعارض هنا الدليل الوجوه احوال السقوط قولهم في تاريخ النعمان  
 لما اخذوا المص هو الاقوى كما عضا اوله بالماثلة المطلوب من الآية وبالشه فرغ منها ولو عجز عن الماثل فبدله كبدل الكبير حتى في الرتبة الجبر  
 وبين ان يقدم الكبير لو وجد على الطعام من جاحد خلاف ولا منه مقدم عليه فيها هو اقوى فيجزي بطريقه مع احتمال عدم الاجزاء على هذا التقدير غير لغرض  
 قولهم في كل واحد منها بقوله الكلام هناك البديل كما تقدم في لغاه بمعنى فض الفضة على البر فان زاد على التثنية لم يجب الزايد وان نقص لم يجب  
 الاكمال واذا انقل الى الصوتين لم ينقص الفضة عنها والا انقص على ما قبلها والظاهر ان المراد بالبقعة المستندضا عدا ولو كان المفعول فيهما  
 منها فبقية صغير البقرة من سنة كما في قولهم في مثل الظبي شاة الكلام هنا كما تقدم بالثنية السابق قوله في التغلب لا نيب شاة وهو كونه وقبله  
 ما في الظبي القائل بالخافه بالظبي الشية وجماعة مستندهم غير واضح ولعلنا على الخصومات اذ على وجوب شاة ولو لم ينقص الى الابدال على الاول  
 وهو الاقوى يجب مع عجز عن الشاة اطعام عشرة مساكين فان لم يجد صا ثلثة ايام لصححه معاونه بنعم اوجوب ذلك في كل شاة لا يضره بدلها وهل  
 يجب لكل مسكين مدا وكذا ان الاصل يقتضي الاول ومناسبه ما سبق يقتضي الثاني ولكل واحد فائد ولا ريب ان الثاني لو طرد ذهب بعض الاحتجاب  
 فربما على القول الاول الى ان مع عجز عن الشاة شيعف الله ولا ياتي عليه والرواية العامة تدفعه وكفر بكونه لول الرواية وبين الحاشا ما بالظبي يظهر  
 فيها لو نقصت فيه الشاة عن اطعام عشرة مساكين فعلى الاطلاق يقتضي على الفضة وعلى الرواية يجب اطعام عشرة قولهم ولا بدالة الانقسام  
 الثلاثة على النجس في موضع الخلاف من الثلاثة الثلاثة الاول اعني العز من كغم وفضت منه على المساكين وصا ثلثة ايام اما الصا الاخر فثلثة  
 وهو الثمانية عشر وكسغ والثلاثة فلا خلاف في انها مبنية على التقديم وقد تقدم في باب الصوان الاقوى كونها على الرتبة ان كان النجس لا يخرج  
 فوه على اظامه لاية الرواية الصيحة الدالة على ان الفرقان للنجس حيث دفع قولهم في كسب بعض النعام اذا حفر فيها الفرج في البكان بالكسب جمع بكر  
 وبكره بالفجر والمراد به الفجر من الابل ولا فرق بين الذكر والانثى لان مورد النص هذا الجمع وهو شامل لهما ولو اذفع لم يجد كسبه والظن ان المراد به الحاشا  
 وبشره مضافا ما دام مضطربا لم يسم الفنا ولو عجز عنه فدل كان بدله كبدل الكبير ولم يعم ما حاده الا كونه مجزى عما هو اعظم ولو بان البض فاسد او  
 الفرج منها او عاش سوبا فلا شيء عليه ولو كان الفرج بعد اخرج حيا فبقية ما في فخر كغرام وقد تقدم وانما جمع الصا لجزاء لفظ البكان ليجتمع  
 البض والصا بطان في كل بضه بكر وبكره واما الضمير من غير بيان في كل بضه بكان كما صنع كعادته في بقية بقية كسب قولهم في مثل الحول ارسال  
 حوله الابل الى المراد ان انا بعد البض واما الذكور فلا يذبحها الا ما احاج اليه الا ان عادته وبطلان في الحول بلوغ العدا بغيره فلا يذبح  
 الا ارسال حتى يشاهد كل واحد من الفحل وشبهه طصا حيا الا ان الفحل لا يذبح في الصغرة وكبيره اذا حجب عن ذلك هذا الحكم من نفق  
 علمنا تأويله واما ان صحح على ثمننا في بعض ما ان علمنا ما سئل عن ذلك لربسوال الجسر ثم فاجاب بذلك فقال دامير المؤمنين يا بني كيف فذلك لك  
 يعلم ان الابل انما اذنتها وكان فيها ما نزل في قوله تعالى يا امير المؤمنين البضير وما يتوف او كان فيه ما يفرق فبضم امير المؤمنين ثم قال صدق يا بني  
 ثم نادى ببعضها من بعض واعلم انه لا فرق هنا فيما تقدم بين كسب بعض نفسه وبذله لانه سببه الا نواف وللحبر ولو ظهر البض فاسدا او  
 الفرج منها فلا شيء كما مر وظاهر الاخبار والقنوا ان بصير فليصالح الكعبة لا للمساكين كما في غيره من تجارة وان لا يحتاج بعدنا جمل الى الرتبة بل  
 بصره في ذلك الوقت وعبان الكتاب اطلو كونه هيدا وهو لا يقتضي كونه للكعبة بل اطاره جوار فبقية على المساكين ويمكن جوار ذلك على انما  
 وجب للمكعب يجوز فيه لمعونة الحجاج والزائر كما يتحقق انشاء الله في باب المذ فقوله مع عجز عن كل بضه شاة ومع عجز اطعام في اي مع عجز  
 عن ارسال الجبل شاة ثم اطعام عشرة مساكين لكل مسكين وهذا البديل يخالف في المص وليلده ومخالفة لقاعدة المسنة من كون القدم في  
 المساكين وهذه الكفالت مما اخلف في ان انماها على الرتبة كذا ما بعدها واما الخلاف في ثلاثة المتقدمه قوله في كسب بعض القطا  
 والبعير البعير يكون الباشا الحلال الجوهر هو فارسي قرب لان القاف لا يجتمع في كلم واحد من كلام العرب البعير فبع على الذكر والانثى وكذلك  
 النعام والفحل والذابح والبومة والحباري والخاض الحوامل من كونه واحدا خلفة ولا واحد لها من لفظها ومن قبل المفصل اذا استكمل الحول  
 دخل في الثانية ابن مخاض والانثى ابن مخاض لانه فصل عن امه بالخاض سواء الفحل اذا نضر ذلك فقد اخلف في كفارة كسب بعض المذكور وسبب اختلاف  
 الروايات ظاهر في سلم بن خالد يصحح عن ابي عبد الله في كتابه على في بض قطا بكان من لغم اذا اصلا به المحرم مثل ما في بض النعام  
 بكارة من الابل وروى سلم بن خالد ايضا قال سألته عن رجل وطأ بضر قطا فتدخ قال يرسل الفحل في عن البض من كغم كما يرسل الفحل في عدة البض  
 من الابل ومن امير بصير فليكنه مخاض من الغنم وروى سلم بن خالد ايضا في الصحيح عن ابي عبد الله في كتابه عن الجهم وطأ بضر القطا فتدخ قال  
 يرسل الفحل في عن كسب من الغنم كما يرسل الفحل في عدة البض من الابل وروى سلم بن خالد ايضا في كتابه على في بض قطا بكان مثل ما في بض  
 النعام فهذه جملة من الاخبار التي يقع فيها ما ان يقع في معامات الاول هذه الاخبار مطلقة في البض من غير فرق بين حاله لانه كما انما مختلف في حكم  
 وجب جعلها على الحالات المختلفة في حال من الابل ارسال على ما اذا حركت لناسبا الجالبين ونوافهم في كل لغام فان الامر في كل من غير اجمال وبوجه يفضل  
 قوله في غير الاخران كفارة مثل كفان بض كغامة وهذا الجمع من بينها مضطربا لاق بعض اصحاب الارسال وبعضهم الخاض على الاخبار بين  
 احد الجانبين خاصة فان طرعا للجانب الاخر في قد عرفنا كسبه به وهو الوضوح الفرج فان بقي فيه وابلان احدهما وجوب بكان من لغم

باب ارسال البض

ببض

ببض

ببض

هي صحتها على ما يقض الاحتجاب الثاني بخاضرها وهي الرواية الاخرى والعمل بمضمونها هو قول المثلث ذهب اليه الخلاف في وقت وشبهه من رعا  
نزل المفهوم وكان فيه جمعا بين الروايتين من البكان كما قد عرفت جمع لكونها بكرة وهي لغوي والمخاض ما من شأنه ان يكون ما يخص الامام لا يمكن ان يكون  
الذي يمكن ان يكون على ما مضى به بعض الاصحاب هذا القول لا يكون الا مبتدئا لان الصبيغين ليس من شأنها ذلك فدل على ان الخبرين متعارفين فيجب ان يكونا اذ  
المخاض وهو حسن لان الرواية مقطوعة في سندها جملتها وفيها مع ذلك اشكال اخر بان وهو ان القطاء يجب في قولها اجمل فكم يجب في قولها انما هو  
والذي ينبغي العكس في ذلك واما البكرة فانها الفينة قطع اعم من صلاحيتها الجمل وعدة فلا ينافي اذ ارادة الفقيه فيها بالفداء وليست على الخطب مع ذلك  
فالعمل بها القوي كالتقدم عرفت ان المصنف اوجب في هذا القسم موضع الغنم من غير تبديد بالمخاض وليكان في بقية على ذلك الامة في عدولة شاهد لم يثبت  
من الاخبار والظاهر انما حمل البكرة على ذلك لانها حاصل كسلة في قولهم من وجب المخاض قوله ولا ان الفنى لا ينافي الصغير وان كان الصغير قد يطلق على ما هو  
اعم من تناول المولود في اول ولادته وفيه مع ذلك مناسبات اخرى القطاء الا في ان الحمل العظيم هو ايضا من صنف الغنم فيحمل الصغير عليه فضاءا ويجوز  
الانقضاء سببا من غير علم من الاشكال والظن في ذلك كله ان الواجب البض صغير من غنم قد عظم ورجى وليكن يخصر لئلا يلزم في كبضه من الجراء  
ان يفيض القطاء وح في رفع الاشكال اذ غايته الامر بشاوي الصغير وليكن في الفداء وهو امر سهل ويوافق الامة التي ينفق فان كبضه في غير زمانه للفتح من كبض  
الذي قد صلح للحمل ويجعل موجب الحمل كبض ويجوز لقطع او يحل على الاضطرار الرابع نحو اكثر الاجتهاد البض بالقطاء والاختار الذي اسندوا بها خالفه عرفت  
البض يمكن القول بالخلاف بالتمام لانه صنف منه فيجب فيه شاة لان الخلاف بالقطاء بوجوب حكمه واصالة البراءة من وجوب الزاد عن الصغير والقرب  
الماتلة والعمل بالشم في بعض الاحكام بالقطاء فالحمل او لمع ان بعض الاصحاب صرح بالخلاف بالتمام في حكم البض ولا بأس به في قولهم ان عجز كان كبض صغير لتمامه  
اذا عجز عن ارسال الحمل الغنم في الامة جاز هذا البض فقد خالف الاجتهاد فيه لعدم نص ظاهر عليه فقال الشيخ وبغيره عليه لتمامه ان حكمه حكم من  
كبض الصغير لتمامه وقد خالف في نفسه هذا الكلام فالظن منه هو ان الذي فيه ان يرسل ان المراد ان يبيع كل كبض شاة فان عجز عنها اطعم عشرة مساكين فان  
عجز ثلثة ايام وهكذا الحكم صرح به الشيخ المقتدر في بيان ذكر الشيخ هذه العيان المحلة وهذا الحكم ظاهر الرواية الاخرى التي رواها صاحبنا في هذه المسئلة  
السابقة من ان في كبض على غير من ينض الفطاكفان متلما وينض النعام وحيث لم يمكن حملها متلما اطعم جمعا بين الاخبار السابقة وحمل كل كبض على هذا حاله  
هذه على هذه الحالة وهو ما لو عذر ارساله وفيه امر ان احد ما منع لانه الخبر على ذلك بل غضا ثبوت اصل الكفان في قبض القطا كما ان الكفاة ثابتة  
في قبض النعام فهو شبه اصل الكفان لاشتقاقه بالكيفية فان الشاة لا ينفق المساواة من كل وجه يوجب اذ ارادة هذا المعنى قوله الخبر الاخر يصنع  
فيه من غنم كما يصنع في قبض النعام من الابل وح فلا دلاله للخبر على كونه كفان بعض القطاء في جمع الى الاخبار الاخرى وقد دلل على حكم السابق مع مكان  
ذلك الاخر ما منع بعد هذا الثاني انه قد علم ان مع امكان ارساله في حالة الاختيار لا يجب البضنة شاة بل ثابها جاز في اقله ان يقول لا تسال في اقله  
من شاة ويكفي في العلم بقبضها ان في كبضه بعد محو الفسخ موضع الغنم كما هو في الجمل الاضعف الا فينبه ارسال الذي غايته امر ان يبيع صغير غنم وفيه  
فالا يبيع كما ان البض الذي هو كفان في قبضه ما يفرخ وفيه فالابترج ومثله القول في قبض النعام فانه في مع كحواضي الابل ومع عدمه ارسال الذي غايته ان  
يبيع صغير الابل فضلا عن قبضها لان ارساله اضعف منه على المال لا من ولا ينفق المساواة من كل وجه يوجب اذ ارادة هذا المعنى قوله الخبر الاخر يصنع  
ح والشاة اذا كان لا يبيع في الحالة الاختيارية وهي كذا على ارسال كبض في الحالة الاضطرارية الموجبة لتخفيف الحكم واعذر ان يرسل عن هذا ان  
مثله لا يمنع اذا قام الدليل عليه وعنى به الخبر ولا لانه ممنوعة والذي في هذا المخرجون كالعلمه وشبهه وغيره ان المراد به ان يبيع عليه اطعام عشرة مساكين  
فان عجز ثلثة ايام وهذا التبريد حسن لو دل عليه ليل يسوع الصغير المنة ولعدم الدليل على ذلك ذهب بن حزم الى ان مع بعد ارساله يثبت عن كبضه  
قطاء يديم وهو محتاج الى النقل ايضا وحيث لم يضر النقل هنا بقي للموقوف مجال ويمكن ان يقول هنا لو اراد اخراج شاة من كل كبض قبل محو الفسخ  
يجزى مع كذا على ارساله لا يحمل الاول لانها اعلى واخوى بسبب اجرائها في حالة القوبة فينبغي ان يجزى بطريقا في وجهه الثاني لان في هذا ارساله هو  
حكم متعارف للشاة وقد منع من كون ارساله سهل عظم وان كان اقل غرامة فانه في حقيقته تكليف شاة وربما كان على بعض الناس شي من اخرج شاة كبض لانه  
يقوفا على تحصيل الفعل المذكور وانتظار الشاة حتى تلد وصر في شاة في فصالح الكبنة التي غير ذلك من الاحكام التي نفس على كثير من الناس بخلافه  
شاة يفرقها على فطر الحكم فانه في الاعلى تكليف سهل بالاضافة الى ارساله في اكثر الحاج كالاحتج في هذا التفريق بجواب ما قبل من ان ارساله سهل  
من شاة فمما سبقوهنا نقول فلما بالثاني وهو عدم لجوء الشاة ابتداء عن ارساله مع امكانه فبذلك ارساله مما لا يضر فيه فكم يجب وجوب كبضه كما  
لوم بعد للبض فداء ابتداء وان قلنا بالاول فوجه قول المناظرين بوجوب اطعام عشرة مساكين ثم ثلثة ايام لا لما ذكرنا بل لان الشاة حلالا في  
الواجب اولاف في الجنب في جملة فانما بعدوا نقل الى دلها الغام حيث لا يضر لها على ذلك وهو الاطعام المذكور في الصبا كن يجب فينبذ وجوب الدلو  
بعد ارساله وشاة مع فطر العتوان البديل معلى على بعد ارساله خاصة ومعه لا يتم الحكم ويخرج على هذا الكلام في بدل صغير غنم في شاة الاخر لو قلنا  
فعل في هذا يجزى بدل اطعام عشرة مساكين ثم الصيام لان الشاة هنا عجزية وطعاما يجب بدلها عندئذها بالوجه الغام وان لم يضر على دلها الواجب هنا على خصوص  
وعلى القول بوجوب المخاض من غنم لا اشكال لانها شاة حقة بل صرح ببعض الاجتهاد بان كفان البضنة مع محو الفسخ شاة من غير تبديد بالمخاض والبكان و  
الامر فيه واضح واعلم انهم لم يذكروا فطر اطعام كل سبكر هنا والظاهر ان كل سبكر قد ولو جعلنا الاطعام من لبايا اطعام فلا اشكال في كون هذا قوله لا

[illegible]

فَصَدَقَ بِهِمْ وَبُيِّنَ الْإِثْرَانِ عَلَى الْحَرَمِ فِي الْمَاءِ



الحمد

سینان ص

طاهر

اللقم



مع اشتراكهما في كون الجناية وقعت بغير ضمانة لاختلاف الاخبار في ذلك وهذه قولهم كذا الوجه في رأس ما قبل الفعل كذا لا يطلق الاصحاح من غير  
 يقيد بالعن من ان الله جل جلاله والاحرام ويقتضي بعضها بما اذا لم يتمكن من ازالة الاثم وهو حق مثله ما لو ضربت بكه الصبيد نحو انما صطاو محروما  
 او اخضر يتركه وهو نادر على طمنا فقتل ولو لم يقصد بها الصبيد لم يضمن قوله من كان في صبيد فاحرم له هذا هو الوجه في الذهب عجايل سفيانة على  
 ملكه ولو جلد سلاله ونظم الفايده في ضمنا اخذه منه بغيره او ارضه ولو جنى عليه فعل الثاني ثبت ذلك للمالك في الاول قوله فلو لم يترك قبل الرضا لزم  
 ضمانه انما يضمن مع بغيره في الارسال بان يتركه ولا يضمن ولو فرض انه لم يتركه حتى اهل لا يضمن عليه سولا ان لم يتركه عليه او سلاله محلا ظاهر  
 التمسك بذلك في محله فبما عدم الوجوب لزال المقتضى وهو الاجرام وهذا كله اذا لم يتركه لزم من فعله ثم يتركه وجبا غايله اليك للرواية فان لم يتركه ذلك  
 ضمة لو كان الصبيد يديه وبغيره وغايله وشبهه ما ونعذر للمالك حيث فكت عند اذنه الاحرام الى ان لم يتركه هو الحرام او وكيله فان غدره في بعض العذر فان غدره  
 او سلكه وضمن قوله لو كان الصبيد ثابتا عند منزل ملكه عنه هذا هو كمش وعلبه العمل وكما لا يمنع الاجرام استدلنا ملك الجبيل لا يمنع ان يتركه فلو تترك  
 ثم صبيد او يتركه او يتركه انتقال الملك ايضا والمخرج في ثلثه والفرق بين العرف قوله ولو امسك الحي صبيد فاحرم محروما اخر صفت كل منهما ولو كان احدهما محروما  
 بضاعة الفداء في حق له انما ضمان الباش فظاهر واما الاخر فلا يثبته وقد حكموا بضمان الدال في هذا الوجه ومعنى ضمان الفداء في محروم وجوب الباش المصون  
 والقيمة فان تضمنت محلا اذ لم يتكرر لحد ما وقتله قوله ولو كانا محليين لزم ان يتضمن وقتله من هو ان الضمير المتضمن فيه يعود الى الفداء والميتا بضمير  
 الجراء المضمون لا القيمة مع ان الواجب على المحل في الجرم انما هو القيمة والحكم بعدم القضاء مع ما يوجب البدنة هو كمش ومسند ان رواه من سلة فثبت ان القضاء  
 مطلق اقوى ان لم يكن هذا الجماع قوله لو نزل بضمير صبيد عن موضع وفقد ضمانه ان لا يضمنه لامع حقوق القضاء والاقوى ضمانه ما لم يتحقق خروج  
 العن من مسليما فلو جعل الحاكم ضامنا وهو ظاهر كلامه من قوله ولذا لم يخرج الجرم صبيد كانه يضمنه ويجوز على المحل جرم من ذبح الحي فقط هو الاثم في  
 الذهب ذهب جماعة من الاصحاب الى عدم الجرم على المحل اذ اذبحه في المحل وبما لا يوجب هذا كله اذ اذبح الجرم اختيارا بحيث يحرم عليه ولو اضطر الى كل  
 الصبيد قد يجر محله قطعاً في حله للمحلج وجمان قوله من اعلق على حمار من حمار فخرج ويضرب في قوله وفيما لا يضمنه ضمان نفس الاغلا والاولا شبيهة  
 هذا الحكم فذكر جماعة من الاصحاب هكذا مطلقاً ومسند رواه ابن بون بن يعقوب عن الصادق عليه السلام عن رجل اعلق على حمار من حمار فخرج ويضرب فقال ان كان  
 اعلق عليها بئس ان يجره كان عليه لكل اهر درهم وكل من خرج نصف درهم ويقتض كل بغيره ربع درهم وان كان اعلق عليها بعد ما اخرج كان عليه لكل اهر شاة وكل من خرج  
 حمل وان لم يكن يحمل فدرهم والبشر نصف درهم وهذا على خلافه بناءً على ما تقدم من وجوب الجرم في الفداء والقيمة على المحرم في جرم حيث الظاهر ان ذلك لزم لان  
 حمار المحرم منه غالباً وجب عليه حمل ما ذكره في الرواية والقول على المحل في الجرم والحرم لعل ولو كان محروماً في الجرم اجمع عليه الاثران وهذا الصبيد صرح بعلامة في  
 بربيعي في التمسك بجرام المحرم بسبب ذكره في روايته والادام هو حاله على الفايده واما ان لم يتركه لزم من فعله ثم يتركه وجبا غايله اليك للرواية فان لم يتركه ذلك  
 في الجرم ولو لم يتركه في حله للمحلج وجمان قوله من اعلق على حمار من حمار فخرج ويضرب في قوله وفيما لا يضمنه ضمان نفس الاغلا والاولا شبيهة  
 واخاره بعض الاصحاب ان يبعث للرواية وما اخذ ان المضمون يقيد بالوجوب بالهلاك فهو واجب بالسبب الى ما يقابل من علم بالسلمة مامع الجرم لعل الجناح لا يبعد  
 الاغلا وانما ضمانه وجماله قوله لو كان الصبيد حياً حاله قوله بل اذا نفر حمار الجرم فان غادر فعله شاة لانه انما نسب ذلك الى الفعل لعدم وقوعه على مسند  
 فان الشئ فان هذا الحكم ذكره على رابو كبر في رسالته ولم يحد به حديثاً مسنداً ثم اشبهه ذلك بالاصحاب اخره ان يكون جماعة فذلك المنفعة ويكرهون  
 فتوى هذا الصبيد وعند عدم الضمان له ما مقامه بئس على ان لا يحكم الا بما دل عليه النص الصحيح عنده ومع فلا مجال للمخالفة هنا وفي الكلام في المثال  
 في مواضع الاول هذا الحكم معلق على مطلق النفي وهو شامل لما لو خرج من جرم ولما لم يخرج بل يثبت الجرم ويقتضي انتقاله عن محله الى اخره ان لم يتركه  
 العن وليس هنا نص يوجب اليك في غير الماد والادام من مباح هذا المادول العمل بجميع ما دل عليه لكر الظاهر من كلام العلامة في وكتبه يهدي بعض  
 محققنا ان المراد من ذلك جرم المحرم الى المحل والمراد بوجوهها جرمها الى محلا من جرم وانما استفسارها مع ذلك في الثاني هذا الحكم على  
 اطلاقه لا ينافي سلب الفواعل ما يضمنه من وجوب الفداء على الجرم في المحل والقيمة على الجرم والامر من معاً على الجرم في الجرم والدفع طائفة ما يضمنه  
 الحكم المذكور على ما لو فقه المحرم في المحل ولو كان محلاً في الجرم وجب القيمة او محروماً في جرم وجب الشاة في جميع لان هذا الحكم مخالف للاصل مع تسليمه  
 فليس في القاعدة السابقة ما ينافيه فيجوز اعتقونه وان اختلف الامر وقال في جانب الجرم في الجرم واما مع عدم العود فيجب الرد الى القاعدة ليس لا  
 يجمع بين محكمين فيجوز الشاة والقيمة لكن يتكذلك في المحل في الجرم فان الواجب عليه القيمة مع الاثام في الحكم بما اطلعنا هذا الحكم وليس مخصصاً للغير  
 هذه الصورتين او من مخصص هذا الجرم في المحل في الجرم بل ما كان هذا الوجه في الموضوع كدليل هذا ونجى على هذا ان لا يجب عليه شيء لو عادى ولا وجوب القيمة  
 مع عدم العود الذي هو غلط من كونه مقتضى كون حكمه غلطاً وكيف يجب القيمة في حالة القوبة والشاة في ضعيفه مع انه ضعيفاً في الجرم كالتا لواء  
 في الشئ جماعة فان كان فعل كل واحد منهم موجباً للنفي ولو افترده فالظاهر يتردد الجرم عليهم لضد النفي على الحدك مع احكام الوجوب في واحد منهم  
 لان العلة في كونه خصوصاً مع لغو اتمام عدمه فالاحتمال ضعيف جداً لان نسب الادام في الوجود وكذا الشاة ولو كان فعل كل واحد لا يوجب النفي فلو ان  
 لم يبق الحكم كما وان عادى فتوى اجماعاً لعدم النفي لان النفي اسند الى الجميع لا الى كل واحد ولم يتحقق الادام فثبت الحكم مع الاشتراك ثم ان كانوا  
 جميعاً محليين او محرومين في الجرم او في المحل فالحكم واحد ولو اختلف لغو فعل القول بالنفي لا اشكال فيجب على كل واحد ما وجبه الحكم مع اشتراكهم في الفعل

الحرم









النظامه واعني فيه كالتنظيم في وجوب الشاء على المحرم واجله لو كانت الفئنه اقل منها ويجعل قوتها عديم ونحوه على المحل ووجوب  
 او المصوم على المحرم وكذلك يقوى عدم المحرم في كل ما خالف هذا النص من هذه الاحكام لانه فاس مجموع **قولهم لو كان في بطنه ميتة زائدة** في بطنه  
 الذي يمتنع وجوب الاحرام المانع من المملوك من بعد الوجوب لعدم خروج الصبي منه عن ملكه فيقبل دخول فيه وهذا هو الاقوى قوله ولو اضر المحرم  
 اكل الصبي الى قوله ولا اكل الميتة فاذا ذكره من تفصيل هذه الجماعة وكان جميع بين الاجتناب الواردة باكل الصبي مطم واكل الميتة مطم والذي اخذوا الصبي  
 النافع جعله شره الرقابين وهو مذهب الصبي والعلامة لف فان قدر على الفداء فذاه ولا انتقل الى الاكل ان كان هذا هو الاقوى وهو بقبول صحتنا  
 الى اكل الميتة مطم وانما تقدم الصبي على الميتة اذا كان مذكرا او امكنا ذلك كونه بان يذبح محل في المحل ولا يعين اكل الميتة لانهما تحق حكما ثم لم يأتوا بها  
 في كونه ميتة لان ذبح المحرم بان يذبح ميتا يكون صبيدا وجعل في كل استثناء ذبح المحرم هذا الزوال للمنع بعد النهي عن بيعه الذي هو مناط عدم الذكاة ويصنف  
 الجريم لا يستلزم عدم الذكاة كافي في ذكبه حيوانا غير ذبح وانما العلة عدم قبول الحيوان للذكاة ولو على وجه فلا يغير في الحال بين الاجتناب والضطر  
 ويجيب على ما في الصبي والميتة الاقتصار من اوله على ما يدفع به بصرون في سفره باعينا حفظه نفسه حاجته الى الرد في ذكبه **قولهم لو كان الصبي**  
**مملوكا فذاه** لصاحبه هكذا اطلقوا اكثر والمهم فهم من الفداء اما يلزم المحرم سبب الجناية على الصبي من مال او صوابا او رسالا وهو شامل ايضا اذا ادعى فيه  
 الصبي المملوك ونقص ولما اذا كانت الجناية من غير موجهة لضم الاموال كالذلة على الصبي مع البشارة ولما كان للمال الصبي يقع وغيره كالرسالة والبيع  
 شيئا والصواب ولما اذا كانت الجناية من المحرم المحل في الجرم لوم من المحل في الجرم فبشمل ما يجمع فيه بغيره ولو جاز ومقتضا انه لا يجب له نعم سواء كان الجاني  
 مع ان الفداء كسفره بقبضه ضما الاموال بالمثل او الفقه كيف كان فكما في قبضه حال في هذه المسألة ضما ما هو اريد وذلك اذا اراد جرحه عن الفقه  
 او جرحه عليه الا ان كان فداء بقبضه ضما ما هو اقل بل لا ينفق به للمال فلا يكون الاجرام موجبا للتغليط عليه فاذة على الاحلال فيحصل هذه المسألة  
 مخالفة في امور لا وله لزوم البدنة عوضا عن النعام مع انها فبشيرة الواجب على عاصيها المتلف ضما فيها ويؤيد كون البدنة وفدا يكون فدا  
 مع ذلك يخرج عن الواجب فانه مفقود لفئنه بالذلة والذات التي تضره على الذلة واعطاء المالك والقبض كما في الثالث الصبي مع الجرح بقبضه  
 ضما جرم المالك مع ان الصوم من حيلة الفداء كسفره وانما الجاني لله نعم ويقارن الصبي للمالك يخرج عن لقاعدة المذكور الرابع الاكتفاء بالفداء  
 لو نقص عن الفقه فان فيه بقبضه الحيوان للمالك وان ذبحنا الفقه هنا وبقينا الدلالة على خروج عن كسفره المعلوم كسفره لو جرح عن الدلالة فالكلام في الصو  
 بدله ما من والقبض كما في ذكر الشايع لو انقضى الذكاة وكان فدا بقبضه عليه فالواجب على الفاعل الا ان حاصره بالنيك للمالك وهذا قد جرح عليه ايضا الا ان  
 وهو خروج عن لقاعدة الثامن لو كان المحرم الا او بشيرة مع وجوب البشارة الضامن كل انجاز الضما على غير كفاية خروجا عن الاصل المذكور التاسع جيا  
 الضما على كل من البشارة والتسبيح حيث يجمع للمالك الخروج عنها ايضا واعطاء له زيادة عما يجب له الثالث لو اشتهر في قتله جماعة فقد تقدم انه يلزم  
 واحد فداء فاجتماع جميع المالك خروج عنه ايضا الحادي عشر لو كان المملوك حراما في محرم كالعقار من غير ثم عاد الى المالك لزال الضما بالنسبة الى  
 الحيوان وهذا ظنهم كسواء وفيه خروج عن الثاني عشر لو لم يعد ولو كفره فبضه فالك خارج كحرم زوال الضما بالنسبة الى الاموال وهذا يفي لكل واحد شاه  
 الى غير ذلك من المخالفات للاصل للتفقه عليه من غير موجب بقبضه الصبي اليه وهذا جماع من المحققين منهم لعلاقة وبروتهم في المحقق الشيخ  
 علي بن ابي ذر المملوك لله نعم وعليه الفقه لما لا والله وهذا هو الاقوى لانه واجبه في صبي المملوك حراما لله نعم باعينا الاحرام والحرم وللاذني باعتبار  
 المالك والاصل عدم التدخل في غير الجاني منزلة العاصب القابض بالسوف في كل موضع يلزم الضما فبشيرة كسفره بقبضه بقبضه بقبضه بقبضه بقبضه  
 الارش في موضع موجب للمالك ويجوز عليه ما نص الشارع عليه هنا لله نعم ولو كان لا يجوز ضمنه فقد الله خاصة **قولهم لو لم يكن مملوكا فقتله** ان  
 يكن جرمه انما لو كان فدا بالارث او الفقه او كسفره ولو كان جرمه انما لو كان فدا بالارث او الفقه او كسفره ولو كان جرمه انما لو كان فدا بالارث او الفقه او كسفره  
 ولا يجب الفداء بموجب الصبي بجميع اجزائه مع كسفره بالنسبة عند الصبي ايضا ولا يجوز الاكل منه فلو اكل ضمنه فبشيرة ما اكل على الاقوى قوله ولو كان كل من  
 وجب عليه شاة في فداء الصبي وعجزها كان عليه طعام غيره سالكين فان عجزها ثلاثة ايام هذه الرواية رواها معاينة بن عمار في الصحيح والشافعي والعل  
 بها منعت لكن لم يقيد بها بالصبي كما في مذهب الصبي والعلامة وانما فعلوا ذلك لانها سوف يصدق بها الاحكام الصبي وعلى اطلاعها ببدل الشاة الواجب غيره  
 من المحذور ان قولهم من جامع وجهه الفرج مثلا او ذرا او غير ذلك اخر من العالم عن الناس وبالعامد عن اهلها وناسي كالمخوف بها ايضا فلا يجب عليها شاة  
 ولا فرق في الزوجين الدائم والتمتع بها على الاقوى ولا بين الحرم والآن ولما لا زالوا بالاجنبية ووطؤها اشبهت وطء العظام على صحة القولين في اليه  
 قوله لانهم لم يعدم المحرم منادى في محصل او يوقع الفاعل في الشفرين وفقد يعرف على الصحيح وانما اطلق المص لما سئل من الميتة عليه **قولهم** فبشيرة  
 ان يفرقا فاما لغاذا ذلك المكان ان اراد بالمكان الذي وقع فيه بقبضه وشارا بالدمع عدم سبؤ ذكره بنا على انه معهودها والمراد بالافراق في جميع القضا  
 وهكذا عبر الاكثر وهو مذكور في بعض الاخبار ايضا ما سلكه واخناه في سبؤه عليه وهو حشون لان الميتة في ذلك القرض هو حاصله من قوله  
 اذا جاعل على تلك الطريق انما الوجها على غير هذا فلا يفرق وان فضلا في موضع يفرق فيه الطريق كغيره ويجعل وجوب الفجر في لم يفرق لان سقوطها  
 بعد لعدم فرق عليه لا يفتني سقوطها على وجهين في الثالث ان يكون مجرما فلا يفتني الطفل الذي لا يميز في محرمه ولو يفتني في غيره  
 نفع وجب عليها فبشيرة ولو اكرهها كان مجرما ما مضى كان عليه فدا وان اي بدنان جرحها عن نفسها الاخرى عنها في محملها ولو اكرهها في محمل الاجنبى لو

ففيه  
 اكل الصبي  
 ما يخرج من الشاة  
 المتلف بقبضه الحيوان بالذلة في غير حال الاحرام فبشيرة جرحه بقبضه  
 وهو باطل لان مقتضى الفقه بالذلة في غير حال الاحرام فبشيرة جرحه بقبضه  
 ضمان

المحرم  
 الفقه  
 وقيل ان هذا لا يفرق في ذكبه  
 يفرق

فانفسه

المتفقين

تلك

اكثر مما ينظر فيه لعدم الفصل وهل يجب كلفون حيث يفسد كج في غير المتعددة نظروا الوجه العدم قولهم ان جامع بقوله لو فوفوا بالثبوت ولو قبل ان ينظر  
طواف النساء مع النسيء بل هو الوجه بطلان مقتضى انه لو طاف طواف النساء ايج عليه البدنة وليس كذلك انما ايج لو وقع بطلان طواف النساء فانهم يحملون ان كان الله  
ناله ولو لم يفسد بخصيص محل البدنة والمراد بالجماع في غير النسيء نحو التخيذ وان ازل معه الماء ويحكم بعدم بطلان بدلة الووف فيمنعهم بعد بطون  
اوله لان الجماع المحقق بعد لا يفسد غيره اولا من يكون بخصيص ما قبل الووف في قولهم قولهم اذا حج في الغالب بسبب الاشياء فاعلم انه ما لم ياولا  
سواء جعلنا الثانية فرضه ام عفو به لانه حج صحيح على التقديرين فيقبل النساء والكفان وهكذا الوتر في امسدة فضا الغضا وهلم جرا ولا التكرار لجماع  
في الحج الواحد فانه يوجب تكرار الكفان دون الغضا ولا فرق في وجوب الكفان بالتكرار بين ان يكون كثر عن الاول ولا قوله في الاستمابة في المراد بالا  
استدعاء المني بالعبث وكبد او بلا عبث وجهه او غير ذلك والفرق بينهما وبين الاستدعاء المتقدم بغير جماع مجرد الاستدعاء عن قصد الاستمابة لا  
وفيد جماع الاستمابة يكون سببه ويجوز ان يدعي مطلق العبث به والقول بالنسيء استنادا الى حسنة اسمي عن عي عن الكاظم ولا معارض لها وهو  
مع العدم العلم كالوطي قولهم ولو طامع منه محلا وهي محرم المراد ان جامعها مكرها لها بغيره التحمل عنها فلو كانت قضا وعرجت عليها الكفا  
انضاضا صامتا عوقب كبدته ثمانية عشر يوما ووجبت عليها الغضا وعليه فونه والتكبير منه لاستناده الى قوله عن شك فاعباده كل ذلك  
مع العلم بالتحريم وكسعد لو طاف وعنده كان من حقه خاصة جاهلة فلا شيء عليها ووجبت عليه الكفان والمراد ما عسان الموجب للنساء او الصبي اعيا  
عن البدنة والبقرة بالصبيات لانه انما كما هو الواقع في ابدال النساء وفي بعض النسخ يصح بانه ثلاثة ايام والمكعب في بعض الموضع الى العرف ولو كان  
بدلا لانه عبد محرم باذنه ففي الحاضر بها وكما ان من عدم كلف اصاله البر ان من الكفارة ومن شئت لهما في المملوكة وكون فعله الفس فبنا سببه  
العفو به عليه واخذنا بعضنا من وهو احوط قولهم لو طامع المحرم قبل طواف الزا في الاشكال في وجوب البدنة للجماع بعد الووف في قبل  
طواف الزا به بل بعده ايضا قبل طواف النساء وانما الكلام في هذين البدلتين فان المصوم من الصبي عن البقرة وعن النساء من جهة كونها ابلا وانما الوجود  
في زمانه معا وبه من غير وجوب جزاء وقطع في رواية العيص عن العدم لكن الذي عليه الاجماع هو كلف فصل العمل به مستعين لعل فيه جمعا بين الروايتين  
لكن الوجود في كلامهم ان النساء مرتبة على النحر عن البقرة كما ان البقرة مرتبة على البدنة والمص هنا خبر بغير نساء والبقرة وما ذكره اوله قولهم وانما طواف  
الحرم من طواف النساء حسنة اسقاط لا خلاف في وجوب البدنة لكن لو كان الواقع قبل طواف النساء او بعد من طواف النساء وعدم وجوب لو كان  
بذلك اكل حسنة وانما الخلاف فيما وقع بين ذلك بان كان على راس الاربعه او بعد ما قبل اكمال الخامس فالحقة النسيء بالحسنة واذن في العلم في لف وقال لا يبرئ  
في نسيء والا فوجوب البدنة لضعف السند ودلالة الخبر الصحيح على وجوبها قبل طواف النساء وهو مشاؤل محل النزاع فان المركب لا يملك الا بجمع اجزائه  
بكني بلوغ الاربعه وكنساء عليه وان وجبت الكفان وبطلان خبر ابن اديس وجوبها وان وقع بعد نسيء والافاق على خلافه ومن ثم يخص الجماعة الخلاف  
بالاربعه قولهم وانما عطف الحرم الحرم على امره الى قوله على وان سماعه اخر زيد حول الحرم على ما لو لم يفعل فانه لا شيء عليهم سوا الام للفصل وعدم كلف والمراد  
بالكفان البدنة وجوب الكفان على العاقل المحل هو كسبب الاجتماع جرم به العالمة في جهله من كسبه وكسبه كسب من غير جهله خلاف السند وانه سماع وهو  
وافقي لكتنفه وهي من الوثوق وعنده العمل بها نظر وقد تضمنت وجوب الكفان على المرأة المحملة ايضا مع علمها باجرام الزنى وعمل بعضها المحقق النسيء  
وجرم كسبه كسب من عدم وذهب جماعة الى عدم وجوبه في المحل مطلق سوا الام للفصل ضعف السند وبجمله على الاستمابة ولا ريب ان الاول اولى ولو كان  
الثالث محرم من وجبت على الجميع ولو كانت المرأة والعاقلة محرمين وكزوج محلا وجبت الكفان على المرأة مع كدخول العالم بسبب الدخول لاسبب العقد  
وجوبها على العاقل نظروا لضا بطان الزوجين لا يوجب عليها الامم اجرامها والدخول العالم والعاقلة لا يوجب عليها شئ الامم اجرام الزنى ودخوله وفيه فام  
قولهم من جماع في اجرام العزم قبل النسيء من عمره لانه هذا مع علمه وعده ويلحق بها الاجنبية والغلام ويجب عليه انماها ايضا ولو كانت عمق النسيء  
وفي وجوبها كالحج ايضا فضاها والافاق كما قولها واجوبها الوجوب لو طاف وعنده المحرمه وجب عليها ما وجب عليه ولو اكرهاها فالحمل عنها البدنة ولا  
فضاء عليها وفي وجوبها الا فرق في لعنه المفتره وجبها ولو كان الجماع بعد كسبه لم يفسد عليه البدنة ما ايجها قولهم والافضل ان يكون في الشهر الاول انما  
على جواز نولي العزمين والاكفاء بالفرق بينهما بعينه ايام والا كان النسيء البه واجبا وسببا قولهم ولونظر الى غير اهله فامني كان عليه بدنة لو كان  
وردي في رواية ابو بصير وبطلان بعضهم في الثلاث التثنية على الرتبة بغير وجوب البدنة على العاقل عليها فان عجز عنها فبغيره فان عجز عنها فانشاء بناء  
على ان من شأن المفسط غالبا ان يحجر عن البدنة وكفيعه عن البقرة وهو جسد الاول الرجوع الى المهور في الثلاثه عرفا بالنسيء الى العاقل في حاله وحمله  
وهذا كله اذا لم يكن معناه طواف النساء عند كسبه ففضله او فضا الامثاله والا كان حكمه مستدعي النسيء فقدم قولهم ولونظر الى امره لم يكن عليه  
ولو انني ينبغي بغيره بعدم اعتباره الامثاله عند كسبه وفضله والا وجبت الكفان كالونظر في كسبه فمضى بغير رجوع كلفه الثاني اليه قولهم ولو قبل  
امر ان كان عليه نساء بعينه فهو ولا فرق بين ان يفي ولا خلافا لابن اديس حيث وجب جمع الامثاله ولو طاف وعنده المرأة فعملها امتله قوله لو ستم  
على من جماع من غير نظر لم يلزمه شئ من هذا اذا لم يقيم اليه النظر والا لزمه ما تقدم ولو افضه بذلك وكان من غايته ذلك لوضعه وجبت الكفارة والاكفاء  
قولهم لو حج فظن انما قد ادى قوله كفاء فضاء واحده في الغالب بسبب لفساد دون الاجتناب فالنسيء لا يوجب فضاء معه بلما استقر الواجب كما  
ونظر لها فاد في نسيء السبب قوله صبيغا الصبيغ ما يصطبغ به من الايام فانه الجوه والمراد به ما يضر فيه اللبنة من حرق وغيره قوله ويجوز النسيء

الباء ما يغيره ولا يمتحى صدره هذه الصورة فلولا ذلك كان له قوله وكذا الفواله لا يخرج الظاهر معطوف على خلوها الكعبة فيفقد جوارثه ويمكن  
كونه معطوف على الطبيب للرواية الصحيحة الدالة على تحريمه وهو الاقوى لكن ينبغي من كثرة الخراف والدخول في فصول الرواية والاشراج بضم الفاء والراء  
ونشد الجهم احد لقائه قوله في كفاية من طعامه في اظفار يده ورجليه في مجلس واحد ثم اما يحجب الدم والدمان اذا لم يخلل النكيس عن  
الجلد وجب انشاء والتعدد لما تخاضه بحسب بعد ذلك الاصابع فكما يحجب الشاة للبدن والرجلين في مجلس واحد كما يحجب احد باجماع بعض الاخر  
نعم لو قلتم احدى البدن وحدهما الرجلين بل وقلتم من كل منهما ما ينقص عن المجموع بسبب فالفدية لكل ظفر لا غير والظاهر ان بعض الظفر لكل الا ان ينقص في  
رفعان مع اتحاد الوتف ولو غابا فحق تعدد احتمالا من وجوب الفداء بالاتباع فلا يفتقر من صدق ظفر واحد قوله ولو انني نزلت ظفري فاداه  
المقني شاة لا فني في فني بين كونه محلا محرما ولا يثبت في اجناده ولما الظاهر من ان طسلا حية فلا فناء في عم المسقى التحقوف كونه معقبا ولو تعدد  
المسقى لادما فالتق في لا يقبل قوله بالادما في قول المقني نظر وقرئ في من القبول قوله المحظوظ حرام على الحيوان والظاهر ان ما حو به من كدوع المكسوخ  
بحكمه وكذا الفناء اذا لم يضر عن مفلوب الطبلان اذا زده قوله لكل سكين من قبل سنة لكل منهم مكان الاول وكسبه الثاني في الصبر  
لا سجد القول بالخبر في حكم خلق الشجر والنبات ونون وبحسب الكفاية يمتحن الحلو وان قل قوله ولو فعل ذلك في وضوء الصلوة لم يضره شيء  
الحو به في من الفعل وينبغي ان يكون التيمم وازالة النجاسة كذلك ولا فني في طهارة بين الواجبة والمندوبة قوله ولو نشف احد اطبع اطعم ثلاثة نسائك  
الظاهر الحلو كالنشف في ذلك بل يحتمل الطاهر مطلق الا انه في وجوب الفدية بنصف بعض الاطعم من حريم ازالة الشعر مطلقا فانما سب الفدية ومن  
اصالة البرائة وعدم كسر قوله في النظم لما تراه في الاية في وجوب الشاة بالبطيل ونقطة الرأس بعد زعمه وانما الكلام في تغايرها  
عند تعدد الفعل فقد اختلف الاحتجاج في ذلك فقبل كفاية النظم لما تراه في الاية في وجوب الشاة بالبطيل ونقطة الرأس بعد زعمه وانما الكلام في تغايرها  
مخاذا والجملة المداة ان كان مضطرا ولم ينفع احد على قول بعد ما بعد الفعل مع اختلاف الروايات كما هو في اللبس والقول بوجوب شاة من  
فوه وهو اختيار جماعة وانما نقطة الرأس فان اتخذ الفعل فشاء واحدة وان اختلف بان كسفت اسم ثم غطا وهكذا فان كان مضطرا فواحدة ايضا  
وهكذا ان كان مخاذا واختلف المجلس ولو اتخذوا الظ التعدد ايضا ولو صاعف الغطاء لم يتعدد قوله لجلد او في الكذب من مرة شاة فما اناجيه  
البقرة عن الاثنتين كذا اذا لم يسبق بالنكيس عن الواحدة والادب انشاء للثانية ايضا وكذا البدنة اما يجب للثالثة اذا لم يسبق بالنكيس عن الاولى  
فيجب للاثنين بقره او عن الثانية بالبقرة فيختار في الثالثة شاة والصنا بطان ينظر عند اذلة النكيس في العادة السابق الذي لم يكن في فان كان هذا  
فشاء او اثنين بقره او ثلاثة فمذنة فان كفر عن كل حرمه فشاءه الذي الاثنتين كل حرمين فالفدية او عن كل ثلاث فالفدية وكذا لو كفر على اربعة من ثلثة  
خاصة فالفدية عن الجميع وكذا القول في الهين صافا بمعنى انه ان كفر عن كل ثلاث بعدد الشاة لم يكفر حتى وان زاد عنها فشاء واحدة قوله فليحس  
لحرمه في الكبة بقره الى قوله يزد من شاة الرود ومن فصول المسند فانه رواه من سئل بفقته حكم الكبة بوجوب البقرة خاصة واصالة البرائة بقره  
ومن اعتصامه بالثبوت بين الاصحاب حتى ادعى عليه في الخلاف الاجماع مع الاجماع على تحريم فلعن الناس لاضمانه والعمل على التمساقى وافوى ولا فني في ذلك  
بين المحل والمحرور ويكفي في تحريم الشجرة كون شيء منها في الحرم سواء كان اصلها ام فرعها الرواية معناه والمر بقطع الشجرة جزمها من اصلها وهو معنى قلها  
الذي هو مورد الضرر في عمل معظم من الاصحاب ويستثنى منها شجر الخمل والفواله وما اخذ من الجبل وانت في حرم الشجرة البابية ومن الابعاص في  
الحالة والعصا البابية المحل لكسر الذي هو في حكم الباب قوله ولو قطع شجرة من اعادها ولو حقت لظالم العبادان اعادها الى الصغرى بها الذي غر  
متمسك بجبا عاداتها الصغرى بها وغيرها ويمكن ان يزيد به هذا ذلك بان يزيد باعادها الى ارض حرم هذا هو الاجود فان رضى حرم مساوية في الاصل نعم لو  
كان تحاها الاول اجود لها اجتمعت بغيرها وما يساويه والقول المحكي يرجع الى العملاء السابق فان حكم بعضها بالبالع صفت ههنا مع لفتها بسبب الطلع  
ومع عدمه يزول الضمان والحاصل ان اعادها وحفاظها لا وجوبان معنى اخر في القطع وانما يكون استفاد الصما مع الاعادة مراعى الجعاف وان كان  
العبادة يوم خلاف قوله ولا كفارة في قطع الحشيش في اختلاف في حرم الحشيش غير الاخر وما ابند الا دميون لكن لا كفارة فيه سوا الاستغفار على  
المشربين الاجتماع واجبا العلامة فيه العينة كما بغاض الشجر حيث لم يرد كسر على شيء مخصوص فيرجع الى القيمة السوقية وهو اوله ولا فني في ذلك بل لا خصة  
والباب ينعم بجود قطع الباب مع بقاء اصله في الارض ليست تانيا قوله ومن سئل ههنا طبيا في حرمه لو في حال الضرر كان عليه شاة على قولنا  
نسب الى القول بعدم الضرر على كفارة على الحصص والافوى ان كفارة الطبيب في استعمال الطبيب الذي لطب فيه فلا كفارة له الاصل قوله  
كذا فيل يفرق ضرسه في جميع يرد وجهه كسر والنظر الى اصالة البرائة وضوء الدليل فانه في حرمه وان معطوى ومن اشهر الحكم بين الاصحاب ولا يرد  
ان الوجوب اريد وان كان عدمه اقوى هذا كله مع عدم الحاجة اقامتها فلا كفارة في اخا السن الصغر على قول الوجوب وجه بعد قوله لا تكرهوا  
لنه بكل حرمه كفارة يتحقق تكر الوطى بمعاودة الادخال بعد الدخول وقد تقدم في رد قوله ولو كرر الخلو فان كان وقت واحد ينكر الكهان لروايت  
في اختلاف الوفتين في العرف والا فالوفى الحشيش لعلو كل جزء مغاير لو في الاخر والعرف هو الحكم فاما ان ذلك قبل اللغة قوله وان تكره منه للبس والطيب  
فان اخذ المجلس لم يكره له كذا المطلق الاضحاب وظاهره انه لا فني في ما بين ان يتجدد صنف اللبس والطيب فيغاير وللعلم قول بان منع تغاير صنف  
الملبس كمالو ليس مبيضا وعمامة وسر اول بعد الفدية وان اخذ المجلس في رواة محمد بن مسلم ان كل صنف من الثياب فداء وهو في صنفه

[illegible]

کتاب الغیب

لاص الضريح والتفديد ولما جوم المنع باني

الجنة



ينفع به فيبقى التيقن في ذلك كله فانه قد مضى في زماننا انسابا من فرض الكفاية بان القيام بالصناعات والحرف التي يوقف عليها نظام السوق وان كانت  
وضيعة فانها موصوفة بالوجوب عند عدم قيام احديةها ولا بعد في خلاف درجاة الواجب ثم كما في الصلوة وغيرهما من الواجبات من اذيع الضرر عن  
المسلمين واعانة المستفيين في الشايات المشتمل على طعام الجايين وكسوة المحتاجين واداء الفاتمة وانفاذا الفرض ونحوه للمعاد وعليه واذا غير منصفة  
ومنها والسلام وشمل الشهادة واقامتها والفضا ونحوه من المولد قولي رتبة وجود الامام اذ يوجد كونه ظاهرا لم يسطر البدن متمكنا من التصرف قولي او  
من نصبه للشيء يتحقق ذلك بنصبه له بمحض او بتعيين ولا يسهل على وجه يدخل فيه العلم بالفتنة في حال الغيبة وان كان في كسوة المصالح العامة لا يجوز رتبة  
امر الجهاد بالمعنى الاول قولي ولا يسهل لان تعيين الامام لا مضمنا المصلحة واعلم ان فرض الكفاية قد وافق فرض العين في وجوبه على الجميع ذلك في طلب  
فرض الكفاية فيجب على الجميع لقيام عينا ولا يخرج ذلك عن كونه كفايا لا سقوطه عن بعض عند قيام بعض اخر فيه الكفاية وهذا وصف له من حكمه انه و  
قد ظهر بذلك قوله ولا يسهل لان تعيينه ليس استثناء من كونه كفايا بل ذكر بعض احكامه هو كون الشخص المعين لا يجب عليه القيام به حتما الا باسباب  
ثلاثة احدها تعيين الامام له وان كان غير محتاج اليه للقيام بالسبب فقام من فيه الكفاية فان الامام قد ذكر في موضعه مع مصلحته من جهة اخرى كجوده وانه يدين  
واشبهه ذلك وثانيها انصاف الفاعل الى الوجوب غير فرض الكفاية بحيث يتوقف على اتمامه فيجب عليه ايضا ذلك عينا والا فلا يلزم من قصد الفاعل في الوجوب على  
من لم يفر عينا الجواز بعده بحيث لم يعلو بقصو الفاعل من قصد ما عداه من عن الكفاية فيجب القيام عليهم كفاية ايضا وقالوا انما الغيبة للعلم بالفتنة يندرج  
شبهه بحيث ينفصل الذر فيجب عليه القيام عينا وان استغنى عنه لان في الجملة اذا اقر ذلك فلا يخفى ما في عبارة المصنف من انه لو انقص عن تعيين الامام  
فان الظاهر كون قوله والقصو الفاعل من معطوف على قوله لا مضمنا المصلحة الجمول عليه لعين الامام فيكون العلة في الثاني تركه من قصد الفاعل من تعيين الامام  
مع ان القصو علة لوجوبه بالمفروض مستغلة كما ان تعيين الامام علة بذاتها ايضا وان لم يكن هناك قصو وكذا مع كونه شبهه ولو جعل قوله والقصو معطوفا  
على المستغنى وهو قوله ان تعيين الامام ليكون فيه تعيين الامام فاعلم ان جارا لا ان جارا لفظا وفيه بضم عطف التبيين على الفعل وليس بالفاعل المنع  
ان قوله ان تعيين الامام في قوة الاسم لما يليها بالمصنف فيكون المعنى ان تعيين الامام لا ينافي في قصد المصلحة من تعيينه ولو قصد الفاعل في تعيين  
التعيين في العبادات على تقدير الاول ان التعيين لقصو الفاعل من تعيين الامام لا مضمنا المصلحة فذكره بعد في فوق التكرار ويندفع على تقدير تعيينه ان عطف بعض  
افراد العام عليه لم يترك خاصية حسن رافع في اقصيه وهو هناك فان قصد الفاعل ان يبلغ افراد المصلحة واهمها الحسن فذكره وهذا يندفع ايضا بكونه علة  
الاول واما عطف قوله او يعينه يندرج شبهه على عينه او لا او لا وفوق الاشكال في قوله ويعينه علة ونحوه من غير ان يعينه اي يجب عليه قصد المانع  
فلا يكفي فناءهم بدون وان لم يقصد العلم بالانفعال الواحد الواقع على وجوده بخلاف بعضه اساسا وبعضه بالجموع اما تعيينه بالبناء كسبح راسلهم فلو ترك  
الفصل كان ما توفا ضامنا لما يحتمل من النفوس الاموال وهذا يشترط في عدو الهالك كافر الام يجوز دفعه وان كان مسلما قبل بالاراد بوجه كثير في الجرح  
قتل المسلم وظاهر اكثر عدم الاشتراط لانه قد دفع عن نفسه وسلم بحدوثه فذكر ذلك اشارا الى المصنف بقوله ولا يكون جهادا الى ان حكم الشهادة من عدم تعيينه  
وتعيينه لا يلحق المقتول هناك كذا حكم الجهاد من الجرح الفراد وفيه العينة نعم هو غير ان الشهادة الاجر والاطلاق الاختيار يكون منه بديلة على ذلك قولي  
وكذا كل من خشي على نفسه مطلقا او ماله اذا غلب المسلم انشا والاطلاق الى ان يخاف على نفسه من الفعل يجب عليه دفاع سواء غلب المسلم او لا لان غلبته  
على تقدير تركه الى العطف بخلاف المال فالما يلحق له دفعه عن غير طر لا مضمنا لقوله اذا غلب المسلم في طر المال خاصة وغلب المسلم في غير طر لا مضمنا  
احد الطرفين في وجوب المانع غير المال بالشرط كما ان تعيينه لعين هو الاول في سوا من يعوانه ام لا لان تركه يفسد وهو غير جازي ومن لا يلحق بالانفعال  
المال الامع اضطران اليه وغلبه طر الظفر وبه قطع في س وهو اقوى وقطع العلامة بعد الوجوب قطع والجرح كالفق في وجوب الدفاع عن ماله لا مكان ولو عجز  
وامكن الهرب فيها وجب قولي المعنى وان وجد فاما ما يتحقق في بعضها البصر من التعيين معا فيجب على العذر والاعتذار وغيرهما قوله والرضى كالمفقد  
او قصه مظهر ومعتبرا ولا يلحق به الاجرة الذي يمكنه المستحق يكون شقة وقوله والرضى المانع من الركوب وعدواي المانع من مجموعها من حيث هو مجموع فينكط  
عنه وان فدد على احداهما كالمفقد عمن تقدم مع امكان الركوب خاصة والعذر خاصة فان الزاكن قد يحتاج الى العدو بان نصب ما يشاء قبله والبناء ونحوه  
يهدد على العدو ولا يحتاج الى الركوب فانه يختلف ذلك بحسب الأحوال اي بحسب احوال الشخص بالنسبة الى ما يحتاج اليه من النفقة له ولعائلته وما يحتاج  
اليه من سلاح من سيف فوس ورج وغير ذلك فان ظاهر الناس من جسد في باله في تكميلهم خاصة في عينه في حذرهم من جسد الضرب بالسيف في عينه في حذر  
ومنهم من عباد النفقة الواسعة وهو من اهله ما يعين جعفر وهكذا وكذلك الفرض يختلف حاله بحسب اختلاف الاستحسان وقد يطلق الفرض على شخص  
تملكه المال الكثير وغيره بعد تعيينه للمال ويجوز اعتباره في كل من ايضا فان العذر من يختلف في اعتبارها بالنسبة الى احوال الجهاد وانواعه فان بعض  
افراد الجهاد لا يحتاج الى ركوب لا عذو ولا عتبان في الرض قولي ان كان عليه من وجوبه فليس لصاحبه منعه من اطلاق المقتول لئلا يكون له الجهاد  
رجوع من الجهاد بحسب الحاجة وعدمه وما لو كان به من ترك ما لا في بلد مفا بله الدين وعدمه والاخر في ذلك لعدم استحقاقه في المظالم الج وحينئذ  
في كل من حاله بل رجوعه عادة جواز منعه لا سئل من مظهر حذر عند استحقاقه واما التعيين الا هو في ان ليس منعه مظهر والقول بجواز منعه بحسب  
غيره معلوم القائل واما ذكر الشبهة في كلامنا بخلافه المصنف لا بخصوصه قولي لا يبين منعه من تركه فيما سبق من علمه بالاراد بالاجوبن الا بالام السلام  
الغالبين فلو كانا من ارجونين لم يعينه انهما في الحاق الاجداد بهما فلو غوى ولو كانا مع الابوين ففي اعتباره ان جميع او سقوط العبادات

انما كل واحد من هذه الكفاية به

المعنى ان يخرج مع تعيين الامام من انما هو في قصد المصلحة

العطب

موجوب

في



أجودها الأول وفيما شرط حريمه فإنه لا يملك قولنا أفريها العدم والمراد بعبثته علمه بأن ما أو الامام به أو يكون في المسبب ضعف بحيث يوقف  
الامر عليه فيسقط اعتبار ما حله وجوبه عليه عينا كما يسقط اعتبار ما دونهما في الواجبات العينية كالصلوة وكما يصير دونهما في غيرها يصير في سائر  
الاسفار والمباحة والمندوبة والواجبة الكفائية مع قيام من فيه الكفاية فالسفر لطلب العلم ان كان لغرض العلم العينية كاتبات الصانع وما يجب له وينبغي  
عليه ولو نوع والامامة والمعاد لم يغفر له انهما وان كان لا يحصل الزيادة منه على القرض العيني كدفع الشبهات واقامة البراهين المروجة للدين فإدائه  
على الواجب كان فيه كفاية فحكمه وحكم السفر الامتلاء من علوم الكفاية كطلب المتقنة ان كان هناك فانه يفرض الكفاية اشتراط انهما وهذا في  
زماننا فخر جدي فان فرض الكفاية في المتقنة لا يتركها قطع وجود ما يفرضه في العالم وان كان السفر له غير من العلوم الادبية مع عدم وجوبها  
نوقف على انهما هذا كله اذ المجدد يولد من تعلمه ما يحتاج اليه بحيث لا يجد في السفر زيادة بعينها لغرض ايجاد وجوده استنادا بحيث يسبقه الى الوجود كذا  
الوجه فيحصلها اسبقا من ادائه ولا اعتبار انهما ايضا فقولنا لا يوجد العدم بعد الختام كجرب لم يسقط فرضه على زوال الامر كجرب عن القيام بذا الجهد  
العدم بعد الختام كجرب فان كان خارجا كرجوع الابوين وصاحب الدين لم يصبر رجوعه لعموم الاوامر الدالة على التباح وان كان ذاتيا كالمرض والعجز  
الا فتدفع في سقوط قولنا انهما ذلك لعدم لقائه في الشرط والوجوب وقال ابن الجندب يجب كسبنا هنا البصائر وهو ضعيف فتم ولو فرض من رجوعه فإدائه  
في كل حين وانكسار الجهد عدم سقوطه واعلم ان ظاهر الجبان كونه مختلفا في قسم الاول خاصة والوجود كسب مختلفا كونه في الثاني فقولنا واذن للمفسر  
محتاج اليه وجب لو كان على سبيل الاجرة لم يجب الفرض بين الامرين ان الاجان لانه لا بالقبول وهو نوع الكسب لا يجب تحصيله للواجب الشرطي كجرب  
البدل فانه يخفى بالاجاب خاصة وهو من فعل البالد وجوب الفعل العنولي على البدل له هو كسب بل لم ينفوا فيه خلافا وقد تقدم في الحج مثله و  
بعض الاصحاب بالاشراط كونه وجه لان كذا لا يكون له البدل والام يجب الاول اقوى فقولنا ومن عجز عنه بنفسه وكان مؤثرا وجب له غيره و  
بطل استجوابه هو الاشبه الاقوى وجوب الاستنجاء مع الحاجة اليه او الامام له بذلك الا فلا لاضالة البرائة فيكون الاستنجاء واجبا على الكفاية  
كما يجب له فوض على القادر فقولنا ولو كان قادرا لغير غيره سقط عنه ما لم يفتن بحقوق المسبب بوقوف الامر عليه لقوله او امير او امير الامام له وبدونه  
يجوز الاستئناس لان العرض من الواجب الكفائي الغننى لسقوطه عن ادائه الكفاية بمحصول من فيه الكفاية يحصيله على الكلف بالواجب فيفسد ويعجز  
ويجوز لفنائه في الحج وكذا في مكان محو فاضح في قوله نعم اقلوا الشر كمن حيث جدهم وكذلك في السفر فيجوز الفضا في الاستمرار لعمه قط بجواز ذلك من لا ي  
له اجمعه ومن يدا بالفضل فاقولنا يجب المباحرة عن بلد كسب على من يفتن عن اظهار شعار الاسلام مع المكنة المراد بشعار الاسلام الامور التي يختص  
بشعره كالاذان والا فانه موصوفه كرمضانه ونحو ذلك بل واصل الشعار الثوب للصلو للدين استيعاب الاحكام المصرفة للادب للدين الخاص في كسبه  
شعار القوم في حركه علامهم ليعرف عن ذي الحق او العشرة بحيث يميز ذلك من اذى المشركين بقدره على اقامة الشعار فلا يجب عليه الحجرة ومع ذلك لا يجب له  
الحجرة لئلا يكثر به سواء المشركين ولو غارت على من عليه ارض وعدم نفقة والرجع لقوله نعم الا للضعفين في الحجرة كسبهم بعضا وهذا العجز  
او لا بمعنى لانه الاسلام الذي يوجبها الفاعل كونه مسلما كالاعمال المذكورة واخرى لا يوجبها من نفسه كسبهم بعضا مع المكنة والحق كسبهم  
نقل عنه بل لا يشرك بلاد الخلفاء التي لا يملك من المؤمنين فانه شعار الامان يجب عليه الحجرة فانه مع امكان انتقاله الى بلد يحصل فيه اقامة الشعار  
فولنا والهجرة باقية فالامام الكفر باقية بذلك على خلاف بعض العامة حيث نزع لفظا عما بالفتح لقوله لا يجر بعد الفتح وهو متعاضد لقوله لا يسقط  
الحجرة حتى يقطع كسبه ولا يقطع كسبه حتى يقطع كسبه من غيرها حتى يقطع الخبز الاول على الحجرة من مكة لانها صانعة الاسلام فلا بد من نفى الحجرة من غيرها  
ولا بد وان اصل عدم الاضمار واجراء العام على عمومه لان ذلك حيث لا يلزم ثبوت الاختيار والواجب الحج بها ما يمكن ولو بما هو بعد من اصحاب  
والخصيص وهو موضع وفاء واجبا ايضا بان الهجرة المغنبة هي الفاضلة لفضلها اقبل الفتح لقوله نعم لا يسبى منكم من اقول قبل الفتح فقولنا ومن  
الارضاد لحفظ الشعارات موضع الذي يكون باطن بلاد الاسلام بحيث يخاف هجوم كسبه من على بلاد الاسلام وكل موضع يحتاج فيه الى  
تغريه فقولنا ان يبطر فيه هذا لا ينفذ بها من يبطر في من هي عصى باحة الاستعانة على هذا الوجه قوله وكذا لو نزل نصر فتيبا والاطمان  
على الصبح وقيل يحرم في القول للشيخ وجا صلب من يرضى بالمرابطين حال العينية بل لا يمكن الامام وليسطر به وان كان خاضرا كما انقضى فورد  
لنصر وجه من لا ينفذ في وجوه البراءة لم يكن يمنع نذر احد من الخافين واشهر من بينهم انه نذر ذلك بحيث يخافون له كسبه في الزمانين من تسخير  
عليه لعدم الوفاء بالذنا وبانه لا يرى محذور للمرابطين منهم ونحو ذلك فان حصل خوف من ذلك وجب عليه نصر في المرابطين ومن سئل كيف قيل ان  
ول ظاهره عليه حمل على البذل المرابط لا يسوغ كسبه وليد ذلك المطلق المرابط ولا الاقوى محذور وجوب الوفاء به كاعتن مطم قولنا ولو لم يرض  
جب عليه القيام بها ولو كان الامام مسؤولا وقيل ان وجد في القول للشيخ استناد الى روايته ومخارضا للصافي لانه لا ينافي في هذا كونها باعية  
لا يستنجار عليه فقولنا وكل من يجاهد في فوائده على المسلمين المفقور اليهم اما الكفران او لفظهم الى الاسلام غائبة الكف تحقيق البغاة لانهم مسلمون  
يطالبهم ما دم كثر من اهل الحق وجوعهم عن البغي في نال الكفار اذ لم يقدر على نقلهم الى الاسلام بان كان فيهم قوت وفد مضد المسلمين بحيث لا يجرى  
لهم ولما اذا كان في المسلمين قوة مضدوا شيئا الكفار رجاء نقلهم الى الاسلام تحققت الغاية الاخرى وقد تحقق للجماعة غايتها ثالثه وهي التلهم  
بشرائط الدعة وما ذكرناه يعلم ان قولنا اما الكفران او لفظهم الى الاسلام ليس قفا وشرا من يتعالى ان يكون كثرهم لغرض الاول من مجاهد ونقلهم

[illegible]

فقال قولهم لا يجوز لمقتلهم اي الكفار حتى قتلهم كجرح انفسهم وادانهم وان فعلوا ذلك بالمسلمين قوله ولا تغدوا في قتالهم بغتة بعد الامان وكذا الجرح  
العلول منهم لقول النص لا تغدوا ولا تملوا ولا تغدوا قولهم وسبحان يكون القتال بعد الزوال لان احوال السلماء تغتبعه وتبذل النص ويقتل  
الرحمة وهو اوفر الى المقتل فيقتل القتلى وينبغي ان يكون بعد صلح يظهر من حد من الاشتغال عنها قولهم وان يغتصب الدابة اي يغتصب المسلم دابته اذا  
وقفت به واشتد على القتلى ويصير به يعود اليه بدلالة المقام ولو راى ذلك صلاحا والى الكراهية كما فعله جعفر بن الخطاب بموتة ولو زعمها كان يجوز  
اما دابة الكافر فانه يجوز ان يغتصب لانه يورى الى اصنافهم وان ادانهم بالزيادة او من قولهم وليتاركت تغتصب ان الامام وقبل جرحه مستند الجرح وادانته  
الكراهية اقوى جعابن الاتحاد قوله وسبحان المياري الى ذيلها الامام ويجوز ان الرزم اي يستحب وجبا ذان الرزم بها كالحضرة شخص بعينه ولو فعل ذلك  
من غير يمين استحب وجب كفاية جمع وجوب الكفاية سيجوز له محب عليه قولهم ولو لم يطلعه الجرح الحاد به لعدم الجواز اقوى وفاء بمقتضى الشرط  
فانه لا يورى حتى يغتصب تلك الحالة ويعود الى قتله قوله ولو ادان المراهق والجحون استغفله هذا اذا ادعى الجرح بقتل الدابة اما لو ادعى ان قتله  
لم يغتصبه وفيه ان النص هو الاول قوله ولا يصح فقه فنيهم اما انما اي يتوهم كصحة المدلول عليها بالفعل تضمنه وكفى في مثل ذلك عوار قولهم ويجوز ان  
يتم الواحد من المسلمين في المراد بالاتحاد العذر اليسير وهو يطلو على العشرة فنادون ويذم بعضهم ولو ركضوا به فضاغ اذ لم اجد قولهم وهل يلم  
لغيره او حصن فيلزم في الاقوى العدم كما اخذوا نصهم وقد استثنى جماعة عن الاحتجاب الحصل لصغيره وللبدا الصغيره وتحققوا بالاتحاد وصح على الا  
نظر قولهم وكذا كل كناية الكناية بالموت وتلبيها باللفظ الدال على الامام بمجوعه ودرهم بجرحه بحجة يعلم بالفران اذ اذ الامان به من قصد الغافرة  
ويجوز كونها بالباء الشئاء من فوقها كانه ايضا والصراط كل ما دل على اذ الامان من لفظ وكناية واشارة وغيرها قوله ولو قال لا يابس  
عليها ولا تخفم بكن زفا اما لم ينضم اليه فابدل على الامان لا في وتضمن اليه من كونها بالباء او بالياء كما لو طلبوا منه الامان او طلبه هو منهم ونحو  
ذلك مما يدل بانضمامه الى اللفظ الفاعل عليه قولهم ولو اقر المسلم انه اذ لم يمسك فان كان في وقت صحيح من اثناء الامان قبل ان يرمي بالرمح او لا  
بعد الاشارة لا قبل ان يستدعي اما قبله من حال التي يصح فيها الامان لانه اقر ان في حواله غير فلا يصح وكذا الوافر في الامان فوالله لو اقر من المسلمين  
وان كانوا ثلثة على الاقوى قوله ولو ادعى الجرح على المسلم الامان فانكره فاعلوه قوله من غير يمين كما صح به جماعة وعلموه بان الامر ولعنهم كما قالنا  
على الجرح ويجوز دعواه لا يسطان وانكار المسلم الابن على حق يترتب عليه بل على ما يقتضي سقوط طافا فاعلم بتونه في التعليل نظرا لانه ان كان في حاله تمكن  
المسلم فيها اثناء الامان ينفعه اقران له فينبغي على القاعدة المستمرة ثبوت اليقين وان كان وقت لا ينفعه كما لو كان اسير الم يثبت عليه من الاقران  
في تلك الحال لا ينفعه بل اثناءه كماله يمكن الجواب عن الاول بان الحق في الامان ليس مختصا في المسلم بل معلوم به وبغيره ممن يستحق المال والنفس يكون في  
ذلك كما لو قبل الذي قبل اقران ولا يوجب عليه يمين قولهم في الجواب عن الثاني في حاله انكار المسلم والحلوله بينه وبين الجواب في الكافر  
فاما المنبهة ولو اقام بغتة سمعت قوله واذا اعتدل الجرح لنفسه الامان لم يكن في دار الاسلام الى قوله ويخص به الامام به يقول شعاعا على ان لفظ الامان ليس  
لم يتناول ما له ايضا فان احدهما غير الاخر ولكن يدخل شعاعا بناء على ان الملاف ماله ضرر عليه والامان يقتضي عدم الضرر ومعنى جعل شعاعا محكمه ما لو صح  
بامانه فاذا رجع الكافر على الامان ينفي بغيره فيقال له على اصل المقام الى ان يرد اليه فيصير محكمه واذا دخل في الامان شعاعا لم يكن في الجرح شعاعا لان الاصل يقتضي  
عدم التبعية في الاخرام بدلالة الفرائض على اذ ان يفتي اليه وفيه بعضهم يكون الامان له مطلقا فلو كان فقيها يكون في دار الاسلام ان ينقض ما اتيه  
ايهم ويشكل بان الامان لا يكون الا في دار الاسلام ومن يبطل امانه لو انتقل الى دار الحرب بغيره الا فانه اما لو دخله بينه العود لم ينقض امانه بنفسه  
ولا ماله قطعاً على الاول لو ثبت بطلان دعوت به اليه كحقيقة الامان فيه ويصح قصره فيه ببيع هبته وغيره فان مات هو على ملكه انتقل الى  
وارثه فان كان مسلماً ملكه ملكا مستقرا وان كان حربياً انتقل اليه وان ينقض فيه الامان وضاً للمقام عم بميزة من لا وارث له قولهم ولو لم يمسك المسلم  
ماله بغيره الرتبة هذا من ثمة المسألة السابقة وحسن ان امانه بنفسه جاز له ان امكنه امانه فان ملوه كما يحكم ما لو مات فان سرقه او املكه من  
بناء على انه لا عمل اشياء ويكون في دار الاسلام عم كما في قول النص ملاه شعاعا الى داره يستعبد في ملكه لا في الاشياء منسقة لانه قال لم يوجب عليه  
لو اعتد بعد ذلك لم يعد اليه اما الوتر عليه عاقله قولهم ولو دخل المسلم دار الحرب مستأففا من وجهه عادته اي كمنه وشيئا والى بعضهم  
اعانه وانما تركه لانه الشئ في عينه فانها مقتضيه لم يورث وانما جرحه عليه خباياهم مع ان لفظ الامان دفع لنفسه لان رضه بول الخيانة من الجانب  
وان لم يصح بكن لو دخل مال الكافر شعاعا من قولهم لا يعلم من حيث المعنى قوله ولو اسلم الجرح في وقت من ماله بكن للرضة انما لم يكرها المظالمة  
بالمخرج اسلامه قبلها وجوبها ولا لوانتها بعد ذلك لانها من اهل الحرب لا اقرار بها على المخرج للزوج منها امانه كما يجوز له اخذها اليه الذي في غيرها  
لكن لو مات قبل اسلامه وتلقاه وارث مسلم انتقل اليه فاحصه من المخرج فذا اسم الزوج بعد ذلك في وقت السلم ولو كان في اثناءها حياً كان يحكم بالخير  
للمظالمة به وكذا لو اسلم قبل اسلامه استقر حكمها في وقت السلم لا في وقت الحرب فاما الكافر فما فيه في ذلك الا ان اطلق قولهم ولا  
لوانتها اشتمل الوارث السلم والجرح وانما يحكم فيها من حيث ان اسلام الزوج قبلها او جرحه وانما سببها علمها انما لم يكرها الذي من  
جله المخرج وكما استوفى عليه من ملكه كغيره من اهل الحرب يكون في وقت منة بميزة القبوض في يده فينبغي ان يملكه باسلامه مع بقائها  
على الجرح فلا يملكه ما ينجي من اسلامه الا ما في كونه من اهل الاسلام في هذا الاطلاق والعلامة في يده من كونه كونه

وان وقتهم

فاستقر

افران

[illegible]

பு. பொ. கி. பி. 1902. ஆகஸ்ட் 8. ஞானாந்தி சிவன்

[illegible]

بأحد

الثالث

حنا

موضوعا

الا انه مع عدم القائل بالنجاسة غير مترتبة فلا بأس في العمل بهذا القول ولو فرض ان الطفل يبيع مع احد ما خاصة بتبعه في الكفر على ما صح به  
 التبع مع احتمال عدمه على مذهبه لما تقدم من ان الحكم بكفره في كفر معلو على شقين فلا يثبت كذلا له المهر وهو ضعيف ولو فرض انهما انا بعد  
 سبهما معا فحققت دليل التبع بتبعه الا ان الثاني لكنه وافق هنا على عدم الحكم باسلامه محججا بانه موكود ومن كافرين فاذنا انا او ما انا احدنا لم  
 يحكم باسلامه كالوكان في دار الحرب وبانه كافرا صلى فلم يحكم باسلامه بموت ابويه كالبالغ وهذه المحجة بعينها فاما في الوافق زعمها وتجبر على الوجه الذي  
 ذكره وبنينا له ما لا يفرق غير واضح ثم ينفرع على القولين امور اول لو مانع في السلم قبل البلوغ فعلى قولنا التبع يحجب كونه تكفيرا وتصلو عليه  
 ان بلغ السن وينسحب عليها وعلى القول الآخر لا يصح ذلك لانه يحكم الكافر كما لو ما مضى اجابا بوجه وان كان ملكا للسلم وحكم بظهاره الثاني لو بلغ سنه  
 مسلما عند التبع ولو لم يسمع منه الاعتراف بما يوجب الاسلام كما في ولد السلم وعلى القول الآخر يحكم بظهاره بعد البلوغ الا ان ظهرا الاسلام كغيره من احوال  
 الكفار وينبغي ان يلبس بذلك ان يحكم ما يحق مع الاسلام قبل البلوغ ويستنطق به عند تحقق كونه لا يتحقق الحكم بالظهار لو اثنى سنه ويبلغ سنه على  
 اصله لعدم تنسحب الظهاران على القول الثاني الى ان يعلم وينبغي انما عند ظهور الامارات الميمنة للظن بالاختيار والاعتراف وذكرنا في الامور بالثبات في  
 مختلف الاوقات **الثالث** عدم تبعه لعلم على قولنا التبع وعلى القول الآخر يجوز مع احتمال عدمه للتبعية بالاسلام وانضاف ببعض الاحكام بخلاف الكافر  
 اخص من موكود هذا يظهر ان القول بتبعيته في كل حاله خاصه ليس هو احوط القولين بل الحكم باسلامه احوط في الامر الاول والآخر **المراد الرابع** لو ما  
 فيه السلم وله وارث مسلم فعلى قولنا التبع يشارك ان كان في درجة يخصص ان كان في الحرب وعلى القول الآخر لا يشارك في الاختصاص ولو فرض ان يبلغ قبل العتمة مع بعد  
 الوارث واسلم شارلا واخصر على الثاني ولو لم يكن له ربه سلم وارث سواء استر من ابيه او ورث على الاول وكان الميراث للامام على الثاني في غير ذلك من الاحكام  
**قولنا** اذا اسروا الزوج لم يفسخ النكاح هذا الحكم عندنا موضع فاف وانما تبينه على خلاف ما جفقه حيث حكم بالانكشاف بناء على طر المالك منع ظاهرنا في المالك  
 لا يحصل في الكبير الا بالاسرفان لا يجوز والامر والامر بالزوج هنا البالغ بدل ما بان من قوله ولو كان السب طفلا او امراه انفسه ولفظ يتحقق في مجرى الامر في قوله  
 قوله ولو كان الزوجه مملوكا لم يفسخ لانه لم يحد في ولو قبل نكاح العام في كونه كما ما حسن للمص حرك لو مملوكا بالبيع ولو فيه في كونه ما لو سبها ما اخلصها  
 فلا يفسخ النكاح لا يفسخه وكان الزوجه ما لو سبها في حال العتمة ممن يدخل بارت الاحكام فانه يملكها ويجوز في نكاحها والا كانت هي الاول لا يجوز كسبها  
 له في الحكم بالنسبة الى الغائبين **قولنا** لو سبها امراه فوضوحها على اطلاق اسبغ هذا اهل الشرط فطلق لم يجب تمام المرأة لفسا الصلح يكون احد بعينه  
 حراما ثم لو كان ما لا حاد وجب عاقبة ما لم يكن في سبها ما مسلم جانه بقوله ولو عتقت اى طلقها ما عتق بالعنف المحرم بملكها بالاسم وزها الى الكفا  
 اطلاقها من المملوك كان العتق قوله وكذا لو كانت حرة حاملة من مسلم بوطي مباح كالووطيها بنبته او بنكاح منعها كان كفايته **قولنا** لو عتق  
 عبدا رقتا بالنذر فاحق بدار حرة جارا اسرفا وميل الى الغلو ولاء المسلم به العتق بكونه بالنذر ينفذ على عدم جواز عتق عبدا كافر بغيره او يصح بالنذر  
 وهو احد الاحوال في المسألة والشيخ قولنا جوار مطم وعليه ينفرع كولا فان شتر كله كونه عتق بغيره والمصير مع بغير العتق بالنذر ويكره الولاء وهما مشافان  
 كما سبها ويكره حمل على ولاه نظير جرح بان ينفذ المولى وعتق عبدا العتق على ما ينفذ فينبذ ولاوها وان كان يحمل عبدا واضع القولين ان يفسخ العتق  
 ويعلق الولاء لا يمنع فان ما سبها بنبذ الولاء والافلا **قولنا** السلم عبد كبر في دار الحرب قبل مولاه ملكا لنفسه بغيره كان يخرج من ملكه ومن لم يفسخ طر حرة  
 والاول اضح اشترط خروج عبدا قبل مولاه الى دار الاسلام في ذلك فكيف هو الاقوى للخبر وان اسلامه بعد ان يملك الكافر له غايبا انه يخرج على سبها وانما يملك  
 نفس بالفهر لست به ولا يتحقق الا بالخروج البنا قبله ولو اسلم بعد لم يملك نفسه وان خرج البنا قبله مع اجماله لاطلاق الخبر ومضى ملك نفسه مكر بعد  
 ذلك لست في مولاه اذ اظهره الامة في ذلك العتد قوله العتمة هي القابضة المكسدة سوا الكسب في المال خارجا خارجا وغيره او ما سبها من دار  
 الحرب بسطر العت عن قومها العت بالعتى العام مع ان المقص هنا هو كسب الثاني للنبذة على ان يفسقها العام بان عندنا على اصله ومنه سبها وجوز  
 لحسنه نتائج التجارات ونحوها العتق قوله نعم ما غنم من قتل الله حسنة خلاف للعام حيث حصوها بالعتى الثاني ونقلوها عنه ومنه العتق  
 الى غنائم دار الحرب خاصة او خصوصها **قولنا** وقبل يجوز لهم تناول ما لا يذنبه كعلب كدابة وكل الطعام وحكاية قوله لا تبيع من يوقفه ولا يصح جوار ولا  
 ادعى عليه العتاة الاجماع منا ومن العامة الامر شذوهم وعموم قوله نعم كلوا مما غنم بنبذ اوله والاختار ناطق به ولا يشترط في تناول الطعام كونه مأكولا  
 بالفعل بل كمالا يصلح لا كغتم فيجوز لهم ذبح ما يحتاجون اليه لكن يجزى جلودها الى الغنمة لانها ليست مأكولا وانما جوارها اليها للسفا وخذاء ولو فضل  
 من المأكول فضله وجب رها وبيع الفضل على الاكل في دار الحرب وكفاية التي وطرها ما عدا دار الاسلام التي يكره فيها الشراء فيجوز لملكها فيها  
 تناول الادوية ونحوها في حكم الطعام دون غنل الثوب والصابون وان اخرج اليه **قولنا** ويجوز للمدفع لبقاؤه للجيل كما تحرسها ومن لم يفسخ لانه لا يجب  
 ابقاؤه حصارها للجيل لانه ليس ما لا بالفعل فيجوز اذنه ويعلم من ذلك ان النجاسة لا يثبت بالفراش لما لا يملكه فالحصول العلم بها والام بظهور خرمهم  
 بالتخليل **قولنا** اذا باع احد الغنمين غنا ما سبها او وهبه ببيع وممكن ان يقال فيقول هذا الاحكام مبني على ان الغنم مملو حصنه من الغنمة بالاستيلاء لا  
 بالقتل ويصنع على سبها به بان حصنه بجموله فلا يصح بيعها وايضا فلا يعلم بعلق حصه بغير بيع كجواز ان يخرج لغنمة من الغنمين او يجعل في الحرس والمجاول  
 فالملك على يده من لا يفسد جوار نفعه وقول المص ويكره التناول احوال المدعوط على قوله لم يصح لاعلى الاحتمال وكيفية البيع ونحوه وان يصح لكن  
 يكون للمدفع اليه احويا وصل اليه من كذا رافع لو كان ما يجوز الانشغال للغنم كالطعام وكلفه فلا يجوز للدافع اخذه منه سبها على ما في البيع لا ينفذ





١٠٠ و ذلك ان السقطة التي اسلم عليها اهلها وارضها من غير هاهنا الملوكان لا تجب عليها اجزاء بل كل الاجزاء وما زاد من مال القبط السبيل  
 الى ان تقدم من ان حاصلها بصير ليس قولهم وكل ارض من ارضها سابق في الارض الموان لا يجر امان ان يكون وما من امانا بحيث لم يجز عليها يد مالك  
 او لا والاولى الامام لم يجوز اخذها الا بدنة في حال حضوره وفي غيبته عليها الجحى وان جرى عليها بدلة لم تجز فلا يجر امان ان يكون فدلنا على ما بالشرع ونحو  
 اربال الاجزاء والاولى لاجل ذلك عنها بالخرابا جاعا نقله العلامة في عن جميع اهل العلم والثانية وهي التي ملكك بالاجزاء امان ان يكون ملكا مغبنا الوهن  
 متعين والثانية يكون للامام عليه السلام من جملة الانفال ملكها الجحى لها في حال الغيبة انما فان كان خيرا خيرا او ملكه عنها وجار لغية فملكها وهكذا والاولى  
 وهي التي جرت وفيها مال معروف فخذ خلفا لاجلها وذهب الشيخان الى انها يفتي على ملك مالها لكن يجوز اجابها العين ويقتل لغيرها لكن ملكه طغيا مالها واخذوا  
 المصم وذهب الخريون الى انها يخرج عن ملك الارض ويبوع اجابها العين وملكها الجحى واخذوا لعلمه وهو اقوى والاضار واليه في ذلك ما لا يخفى  
 فان غلبه فالحاكم من غلبه جاز الاجزاء بغير دن وبطله غير الصنع وفي المسألة قول اخر وهو جواز اجابها انما بغير دن مالها ولا يملك الاجزاء كالسنة بالشرع  
 وشبهه واخذوا لمحقق الشيخين ولم يشاهد من الاخبار الا ان الارض اقوى واستندوا وضع دلائل في الاول اخبره قولهم كالجبال والسيال يفتح الام  
 المال المضل بالمقول كالشباب والعلماء والفلسفة ولديع وكفره كسبته والجوشن وسلاح والدابة المركبة والجنب الذي يبعث من به ونحوها واشترط كونه  
 مع ذلك محال اليه في كمال النظر وعدم الاشتراط لانه من فوه وهو خيرا الشيخ ونظر الفايده في مثل الامان الذي للمنفعة والطفة وطول الخبز المزينه قوله  
 وبما يرضى للنساء والرضع العطا الذي ليس بالكثير ولا يرب هنا وجوب كمال الذي يبلغ سم كفا من كان الرضا في راسا ولا الرجل ان كان لاجل الحق في المشك  
 في حكم المرأة لعدم علم بالذكون الذي هي تنظر الجها وقبل المصنف في كمال ان قولهم وقبل ما يخرج من غير هذا عملا لا بد من الاول استيفاء سلك  
 لجبايل على الحسن مخبر جرحها على اسم الغيبة التي وجب اليه منها الحسن بالية واما تقديم الرضع عليه فغير واضح لان الرضع في الحقيقة نوع من ضمن الغيبة عاينته انما  
 على السهام وذلك غير واضح ان كان بغض سم الرجل عن سم كفا من غير مؤثر في تقديم الحسن عليه طالما سم الغيبة على المال المدفع ورضا الرضع فوجب الحسن فيه قوي وفي  
 لف قدم الحسن على الجميع ان لم يشترط الامام لان باب الحضور مفقود من غير حسن والوسطا وسط قوله حتى الطفل ولو ولد بعد الجازة قبل الغيبة الطفل الغنة  
 المولود وهو بمنزلة الذكر والانتى لكر الراد هنا الذكر بغيره في العام لما تقدم من ان الانتى لاسم لها واطلا والفتاوى يقتضي عدم كفاي بين كون من ولا لفاالة  
 وغيره ومن خصوص بوجه واحد ما عدهم قوله وكذا من مضل بالفاالة من الذي يحولهم لبقا لاولا معهم يجوز والشاركا في كفايها من الاعراض كما لو كان  
 ناجرا او بطاراع لو مضى العا والضعفه معا استحقوا ولو اشبه الحال قال الشيخ بسم لهم لانهم حصروا اسمهم يستحقون الضموا لفتح علم عدمه هو حسن قوله  
 والمفاسر منهم يوفى ثلاثة في الشهادة الاول عليه العمل وان كان في المسند من جهة النقل ضعف قوله ولا يسم من اجل النسخ والوارث في العلم بفتح الفاء  
 سكون الحاء الكبير المهم والوارث بال المهملة ثم الزاوي بعد الالف المهملة فالجواب هو الاول والاردهنا الضعيف الذي يفتوى بضاحجة الفتا  
 والصنع بفتح الصاد الجحى والراء هو كصغير الذي لا يركب كداسه وكفقاء وفي الصحاح الصنع بالجرى الضعيف لان الضاع الجسمي ضعيف خفيف وكقول  
 بالنع من الانعام لم لا من الجند ونود العلامة وجاعا والاضار والمص لا بأس به قوله ولو كان ضاحجة ضاحجة كان ضاحجة سمهم ولمع ذلك الاجزاء على الغا  
 مولد والاعتبار يكون فاسدا عند جازان الغيبة لا بد من قوله العزلة لا اشكال في استنباده عند دخول العزلة وانما الكلام في اشتراط كونه على الوصية عند  
 الجازة او بعين كونه كذلك عند الغيبة لانه محل اعتبار الفارس والرجل يدفع اليها حيا فادى احواله كصم واكثر الجاعة الاول وهو واضح على القوابل  
 كملها بالان لا يتحقق للمل لا بد منه وبينة على اعتبار الثاني استحقاق المولود ولد الا هو بعد الغيبة وقبل الغيبة واذا كان كسبه على ولا يمان به وفيه اختلاف في  
 القول في هذه المسألة ففي بعضها اعتبار الجازان لا الغيبة كما هناء في بعضها اعتبارها الى الغيبة فلا بد من وجوده فاسا في حال باسرها من الجازة الى  
 الغيبة وفي بعضها اعتبار الجازان والغمية وظاهر الاكفاء باحد ما يحتمل ان يكون موضع ثرود واخذوا وبينة على القولين المقدمين الذليل على ان  
 ومن الملائم هو الجازان او الغيبة قوله والمشير بشارة السيرة في غيبةها اذا صدق عنه وكذا في شارة السيرة في غيبةه وهو موضع فان في قوله كونه  
 وكذا لو بعد من السيرة الصان من جيش واحد فان كانا باثارة الاخر ومثله الرسول المنفذ الجيش لصلح والدليل والطبع والظاهر محرم قوله كونه  
 ناخص في الغيبة لا اشكال في جواز الغيبة حيث شاء وانما الخلاف في الاولوية فالمشتر ان الغيبة في ارض العدو في الاول وان الناصر مع عدم كونه كالجند  
 من المشركين او فله العاقبة ونحوها مكر ومولين الجند عكس الحكم فاذا كان لا يسم لا بعد يخرج من دارهم والاضار والاول مستند فعل النبي فانه كان يفعل  
 وواه عنه الخاص والعام قوله وكذا يكره ائمة الحد فها على ذلك الخوف من ان يحمل الحد والغير فيدخل الى الحرب واستنوا من ذلك ما قبل مسلمات  
 فانه يقتصر منه في الحرب لا شقاقا لما منع وعلينا هذا ينبغي استثناء جميع محرم الوجبة للفعل كالجم قوله فان حل وقت العظام فان كان الوارثة المطالبة  
 به وفيه ثرود من شاة السرد ومن استحقاق المطالبة قبل الموت فيكون ثراوته ذلك الحي السقطة وغيره ومن ان له ملكه لا يفتقر وهو منصف لامنا فان بين  
 استحقاق المطالبة وعدم الملك بل عدم استحقاق الوارث فلا يضر كما في مستحق الركن ونحوها من حقوق الوارث بعد المطالبة بها وقبل القبض وهذا ظاهر  
 ضعف القول الاول قوله في مثل الاعراب من غيبةه حتى في هذا هو كسبه بين الاحكام وبه وانه حسن وان النبي صلى الله عليه وسلم على ان يدعواهم وانا به ولا يجر  
 على انهم عدوان فيسفرهم وبما لا يجر وليس لهم في غيبةه نصيب انما انكره ابن ادريس ثبا على كسبه وحكاية المصنف لا يجره في ذلك ولا بالاعراضها  
 من كان من اهل الدابة وقد اظهر الشهادتين على وجه حكم بالاضار ولا يعرف من معنى الاسلام ومفاصله واحكامه سوا الشهادتين قوله ولا يستحق احد سبلا ولا سبلا

في باده في مقدم بعض السلب بالخير والاما النقل بالغض ايضا فهو ما يجعله الامام لبعض المجاهدين من ثلغته بانه كان يقول من قبل اننا المشرق وحمل الزايلو  
عمل كذا فله كذا حسب طائفة من اصحابنا في البداية بغض الباء وسكون الدال ثم الهاء المنفوخة السين في الاول عند دخول الجيش الى دار الحرب والرجعة الثانية  
عند رجوعه قولي ولو عرفت بعد الفتن فلا بد انما الفتن من نيت المال وقد وردت بعد على اربابها في ما ذكره المصنف من الوجه هو الوجه لكن في طرفة الغائب  
الا ان يجتمع العبد ونقض الفتن والظمان الحكم مع نفوذهم وانحصارهم بحيث لا يبعد جمعهم كذلك لو كان الخوهم بالسوية كالمال المنج من شياؤ  
الاخوة لم ينج من الغنى بل يرجع على كل واحد بالنسبة والمرد برجوعه على الامام برجوعه بالفتنة على نيت المال يدفعه الى الامام لامن خاصية قوله ومن  
كتابي منهم ومن الجولس بنه يقول في كتابه على ان ما يبدى الجوس غير معلوم كونه كتابا من اورد من انهم فلو كانوا منهم واحدا وكان باثني عشر الف جلد  
ثورة في ايدى اهل الجولس من انهم من ذلك الكتاب فيروا على دينهم لهذه الشبهة وقول النبي صلى الله عليه وسلم استأمنوا من اهل الكتاب وخالفوا في عملنا فاحكمهم  
بما في قلوبهم قوله سواء كانوا عابدا او عجماء بنه في قوله لا ينج من الغنى فانه جئت من الجوزة لا ينج من كبري هو ردو الاجماع منا ومن غيره وفعل النبي صلى الله عليه وسلم فانه  
اخذ فاما من ذهب جماعة من العامة ان يضاري يغلب من كبري يوخذه من كبري بل يوخذه من الصدقة مضاعفة وذهب الى الجند من ان عدم اخذها من اهل  
لذلك كمالهم لا ينعون على دينهم لافلاهم بالشرط الذي شرط عليهم من انهم لا ينج من الغنى ولا ينج من الغنى ولا ينج من الغنى ولا ينج من الغنى ولا ينج من الغنى  
بعد الفتن فلا يكون عقوبه قولي ولو ادعى اهل حربهم من اهل الجوزة لم يكفوا البينة انما يكفوا البينة لان الدين امر بلي شغل انما الظاهر والبيان  
جوه منه فربما بعد الفتن لا يكون عقوبه قولي ولو ادعى اهل حربهم من اهل الجوزة لم يكفوا البينة انما يكفوا البينة لان الدين امر بلي شغل انما الظاهر والبيان  
منهم بان اسلموا وعقدوا ثم اجل بذلك لا باقرار الواحد منهم بالنسبة اليهم وان قيل فخذ وجبت خلافه عام وينقض العمل بجواز اعتقادهم ولا يجزئهم  
الى ايمانهم ولا يفرق بينهم وبين من يقدم من اهل الحرب الذين يوقنون الامان في جرحهم الجوزة علم هؤلاء بفناء السبل الجواب لان الجولس على ما يعلمون  
فيكون نفي الامان عندهم معلوما قولي ولو ادعى اهل حربهم من اهل الجوزة لم يكفوا البينة انما يكفوا البينة لان الدين امر بلي شغل انما الظاهر والبيان  
ذا راى وقال اخذ منه والافلا والقوى كوجوه مطلقا قوله وفيما يقطع عن الجولس المأوى لهذا هو لا جود شغل انما لا ينج من الغنى ولا ينج من الغنى ولا ينج من الغنى  
ولو قلنا ان الجولس الجوزة ما اخذ المص هو لا قوى لان الدنيا لا جود علم من نعم لو كان في جرحهم ولم يمكن فتح جماعة عقد الامان لهم كما لوطن ذلك من دار  
من دار الحرب ولا جرحه في كونه من قوله ولو كان بعد عقد الجوزة في المأوى الاستصحاب العقد الذي وقع مع كمال ارباب الجوزة على الدنيا  
وما حسنت المص غير واضع فان كان غنم اخر وهو بل الجوزة ابتداء فكذلك اسند المص للعقد السابق فالتع في موضعين اقوى وقال شارح كذا وان افنى الاستصحاب  
اسند المص لان الدنيا من غير جرحه علم من حيث قد قبل من الامان مع كمال الجولس المأوى لهذا هو لا جود شغل انما لا ينج من الغنى ولا ينج من الغنى  
لاي الامان خاصه قولي فان كان يفتق وقتا قبل العمل بالاعلى الاقوى ان الجولس لا جود علم من نعم لان يقولوا فاقرب منه من البينة لاطلاق النص قولي فما  
فرق على محمول على ان النص الصلح في هذا الجواب عن جهة بعض الاصحاب حتم بانها مأمونة على عهدهم وهو على الفقيه اثنان عشر يوما وعلى المولى طائفة و  
عشرون وعلى الغني ثمانية واربعون في كل سنة وفيه الجواب ان ذلك محمول على ان النص الصلح في ذلك الوقت هذا الذي يفرق ولا يجل العمل في ارض الصلح  
خلفه فيما يوجب ذلك على اعم رتبة الوضع عما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم بحسب ما راه من صلح وكذا القول في غيره وهذا هو الاقوى ومخار الاكثر قولي في انما  
ما يفتق في الجوزة يكون الاول في جهة بيتا ان يفتق على علم لا يفتق الاستقلال وينتفع ما يفتق في الجوزة لا في الاطراف عدم اعلام كذا في بقية ما عليه بل جرح  
منه الى ان يفتق في الاطراف فيفتق المص في المعنى الصريح المذكور في الآية فان كثر في نية كنهه انما الجوزة على الجركم بالامام من غير ان يكون قد  
والنظام احكامنا عليهم فافض بعضهم فيه على الوصف التاك وفيه بعضهم بانه يوجب الجوزة من الذي قاموا السلج الجولس في غير ذلك وزاد في ان الذي  
يجرح به من جهة ونحو طائفة من اصحابنا في جهة بيتا ان يفتق على علم لا يفتق الاستقلال وينتفع ما يفتق في الجوزة لا في الاطراف عدم اعلام كذا في بقية ما عليه بل جرح  
قولي ولا يجمع بين الجوزة ابتداء وهو الاشبه اخر يقول ابتداء عما لو وضعه على راس بعض منهم وعلى بعض اخر فانتقل الاصل الى وضعه على اهل  
الى من وضعه على راسه فانه يجمع عليه الامران لكن ذلك ليس ابتداء بل سبب انتقال الاصل اليه ولقول عدم جواز انتقال الجمع هو ظاهر من محجة محمد بن مسلم  
على الشان في قوله ويجوز ان يشرط اياهم مضافا الى الجوزة مضافا الى ما ذكره ويجوز ان يكون الصنف من معلوم بان يفتق القوت والادم  
وعلى الدواب كمن كل واحد منها ووضعه يرفع اليها والعدد ايام الصنف في افعلة النبي صلى الله عليه وسلم مع نصائى حبان وغيرهم كما يجوز اشتراط صنفه ما الصنف  
يجوز في صنفه مطلقا من اهل الجوزة في الاخبار وكما في قوله في النبي صلى الله عليه وسلم قولي ولو اضطر على الشط وجب ان يكون زائدا على اهل  
ما الجوزة اى افض على شرط الصنف من غير ان يجمع بكونه مضافا الى الجوزة كما صرح في قوله في النبي صلى الله عليه وسلم قولي ولو اضطر على الشط وجب ان يكون زائدا على اهل  
على اهل ما يمكن فانه جرحه كدنيا مثلا فانه اهل ما يوضع على الفقيه ثانيا على ما ورد في بعض الاخبار عن الفقيه وعلى القول بعدم بكون الصنف زائدا على  
اهل ما يفتق في الصلح وضعه عليهم من الجوزة ولا يفتق الاطلاكو كون الصنف من نفس الجوزة بالنسبة اليهم فانه شرط الصنف زائدا على الدنيا والذي  
ويشبه على كل نفس ولانه لو شرط الصنف من الجوزة او كان الاطلاكو يفتق منه ولم يجرى له جرح الجوزة ولا يفتق من الجوزة ولا يفتق من الجوزة ولا يفتق من الجوزة  
فانها لا يفتق بذلك بل يجوز اشتراطها للشار السلب فلا يفتق من الجوزة وهذا الفقيه مع كماله في كذا ذكره وغيره وربما اختلفت العبارة وظاهرها  
معتق هو ان يكون المراد ان يجمع الاضداد على شرط الصنف عليهم من غير ان يذكر الجوزة بكونه مضافا فاعلم مقام الجوزة ويجب ان يكون زائدا على اهل

مثل ١٠

العدلات

ع

نبله

اطرافه

بينهم



خلاف أكثر العامة حيث جوزوا دخوله بادن المسلم قوله ولا امتبارا هو افعال من الميرة وهو طعام او حلية قوله ولا يجوز له ان يلبس الخاوي على قوله شبه  
الى الشهرة لعدم نظره بنصفه من طرف الكراد على المذكور عليه الاجماع فالعمل به من غير مطلق الخاوي على المدة لالة العرف اللغة  
فكذلك في البلدان مع لطافت فانيها وانما سمى الخاوي بحرفه بين جند واما بكسر التاء بلد ولاء مكة وقد يطلق على كنهه انه قول في الاجتهاد  
والامتنان ومن يرد ومن لجار حده ببلان ايام منشا والى ومن اطلاق الامر باخراجهم منه ومن المنادى منه منع السكنى والجواز اشهر شرط في  
ه اذن الامام وجوز كشيء ما من غير المالحم فلا يجوز له دخوله مقام قوله والجزيرة العرب قبل المدة بامكة والمدينة والمكة في القول الثاني هو  
الاشهر بين اهل اللغة وعليه العمل وانما سمى بجزيرة لان بحر الهند هو بحر الحبشة وبحر فارس وقران خاطبها وانما نسب الى العرب لانها من طهر  
مسكنهم ومعدنهم وعدن يقع الدال اليهم ولربما الاصل الذي فيها نزع وقصبت لجمع ارباب وعبادان يبيع العبيد وتشديد البناء الموحدة جزيرة محيط  
بها شعبان من بجله واكثر والمخالف الكون مخالف قوله وهي العادة على ان لا تجزى مكة معينة اطلاق العاقبة على ما ذكره قبل كونها بعوض وغير  
عوض وكلما جازت ربه صرح في فانه زاد في غيره بقوله بعوض غير عوض في عد جعل بدل ذلك قوله بعوض من زيادة على التعريف وازاد ذلك بعوض  
لغير شرط فانيها الا ان لا يترك العوض فيها بالاجور لشرائط العوض فيها وان لم يكن معينة عليه لانه من شرطه ان لا يترك موضعها  
قوله وهي جارية اذا تضمنت مصلحة يمكن ان يرد بها الجواز هنا معناه الاعم وهو باعد الحرام ليدخل فيه الوجوه في جواز الامم الهندية مع المصلحة لكن مع  
حاجة المسلمين اليها لضعفهم او جازا في الكفار ودخلهم في الاسلام يجب هذا صرح عدو يمكن ان يرد بمعا الاضطرار ليجب قبولها مطلقا وان كانت جازية  
مع المصلحة وهذا المعنى قطع في لقوله نعم وان جواز السلم فاجب لها في السلم في عدل بحد منه قوله ولا تلغو ابدا بكم الى المدة بكم وبما تقدم وان شاعنا  
حتى يلقى الله شهيدا للهولاء نعم وانما في سبيل الله الذين يقاتلونكم قال وكل دعاء ولا اله الا الله محمد رسول الله وكانواعه في فاعلوا حجة  
فقالوا قوله اولما يحصل به الاستظهار اولى له باصول ذلك كزيادة القوة قوله متى رفع ذلك كان في المسلمين في في اشار به الى المذكور سابقا وهو  
اعتبار المصلحة اي متى ارتفعت المصلحة في المدينة لم يجر لوجوب في الشكر كمن في كل عام الى ان يسكنوا وينزلوا في الدفن ان كانوا من اهلها وذلك لاسمي هذه بلاد  
المسجد واذن من اهلها في اربعة اشهر جازية مع المصلحة وبدونها لان الله نعم سوغ نزل في هذه المدة في اية التساخه وانما نزل  
العبدانكا لاعلى ابي بكر عن قريب انما حصل ان اربعة اشهر من ايامه بالماندة وغيرها فانما طلبوا المماندة ذلك العبد كان من افعاله جوارها اكثر  
من ذلك خلافه في قوله ولا يجوز اكثر من سنة على سنة في المماندة ويزال الفناء مع المدة اكثر من سنة مما اختلف فيه وقد صرح المذكور بالاجماع على  
عدم جوازها اكثر من سنة كالجواز اربعة اشهر في اربعة اشهر وانما الحاق فيما بين المدين فمفسد النص حكم الاول الى التمهيد وليس جازية في الثاني  
لعل في ذلك استعانة بل عدم محض الاجماع عنده وان لم يعلم بالخالف فان ذلك يكون اجابا عما كانت عليه المص في اهل العيرة ووجه ضعف الدلة ان لا يشتر  
والاجماع اعم على ذلك بقوله نعم فاذا اختلف الاشهر جزم فاقولوا الشكر كمن جازية مع المصلحة وهو متحقق في كل سنة وفيه  
الامر لا يفتي في الذكر قوله وهل يجوز اكثر من اربعة اشهر لا لقوله نعم فاقولوا الشكر كمن جازية مع المصلحة وهو متحقق في كل سنة وفيه  
الاصح الوجه هو الوجه والجواز عن الله الا ان الامر لا يقتضي القوة عند الحنفية وسلم في الاية الثانية يبيع العبيد وكثيرها المصلحة بذكر يوثق  
ومن ثم اعاد ضميرها اليها ثبوتها فان الثانية فيها فصيح واللام يجوز ان يكون بمعنى الى لان في معنى مال يكون اللام هي لعدله للفعل يجوز ان  
يكون فعليه للفعل بنفسها وان يكون بعليلته بمعنى من اجلها قوله في الموضع المدة مجزولة ولا مطلق الا ان شرط الامام لنفسه الجواز في الفرض متى شاء يمكن فو  
الاستثناء الى كل من اجله من المصنعة المدة المجزولة والمصنعة لا تطلق لاسيما في المحرم وهو متحقق اما في طلاق فافضائه لا يابى وهو عرجا  
واما في مجزولة المدة فالدلة عندنا على اجماع في شرطه وفيه العلم كمن دفع المص ووجه الجواز مع شرط الجواز ارتفاع الحكم الجاز فان ذلك واقع بمسبة  
لجميع قوله ان بعد في روجه ما سلم اليها من رخصته في احرازها عن رخصته وغيرها مما عر عليها فانه لا يبعد عليه وكذا لا يبعد عليه وكذا لا  
يغادر الا اذا طلبه الزوج او وكيله من الامام او نائبه في دفعه اليه من ثبوت المال وان كانت عنه باقية وسبقا من قوله سلم اليها انه لو لم يكن قد سلم اليها  
او بعضه لم يدفع اليه شي والامر فيه كذلك لعلنا به الاية وشروط بعض الاجماع ذلك كون الطلب العبد اذ لا وجبه بعد العدة فلا يفتي حتى يعرض  
عنه بالمهر قوله ولو فانت قبل المظالم يدفع اليه وفيه نزود منشا ومن الجبلولة حصلا بالموت فلا يفتي في رخصته من سبقوا السلم عليه الوجه المجزولة  
فيجب بشكل بان لا يستحقان شروط المظالم لا يجر الجبلولة ولم يتحقق التبع للموت فلم يفتوا في جميع رخصتها وانما منع الموت الاقوى انه لا يفتي له قوله  
ولو شرط في المدة اعاده الرجال طم بطل الصلح في الظاهر من الاطلاق انه لا يفتي في شرط اعاده الرجال بعد بطلان الاطلاق واعاده وجه البطلان في اول  
الاطلاق من لا يوثق في ثبانه وهو عرجا من مكان حمل المطلق على ما يصح الاقوى البطلان ولو اريد الاطلاق لشرط اعاده من يوثق في ثبانه ومن لا  
يؤمن صرحا بذلك كان الشرط فاسدا فطفا وكبيرة فسا الصلح على الاقوى ويمكن ان يرد بهذا المعنى يكون سنة البطلان الى الفل على ما في الترتيد في  
العقد المشتمل على شرط فاسد وسبقا في بيع ما يبيع بوقف المص في ذلك كما هنا قوله ولا يفتي في الهدية على العمول لاهل البلد ولصنع الامام  
او من يقوم مقامه من العجم عن هذه عن الاخبار التي كمن واهل العيرة الصغيرة فانه جازيها لان جوازها انهم يفتي في المماندة على المحرم  
الصحيح بضم الصا الناجية قوله اما لو انتقل الى من يقره له قبل قبيل لان الكفر على واحدة وبطلان الدلة عدم لقبول اقوى لعمول لا يفتي من

موضوعها

وجه

في

قوله

يعاد

١٤  
اطفاله  
منهم  
ذلك

كون الكفرية واحدة اقاربه مع متعاضه الالهة والحق انه بالله الواحد لا نفس الله للقطع بانها ملل متعددة متباينة قولهم وانقاد الى دينه قبل بعيل  
فيقال لاهو الاشبه عدم البعول اقوى لعمو الاله ايضا ولا يلزم من جواز اسناد منه جواز اسناد الالهة للثاني دون الاول لان الاسناد اعم  
من الابتداء فلا يلزم من ثبوت العقوبة في الاخر ثبوت الضيق فيه قولهم ولو اصره قبل اهل الجاهلية لا يستحق بالجاهل الاول عدم عقوبتهم اقول انه  
لم يقع بينهم ما يوجب ذلك لوجه التماثل بينهم لم يفرق الاحكام ولعموم منع قوله وان شاء محاكم دفعه الى اهل الجاهلية بعد الحجة بعقوبة شرعهم هذا  
اذا كان له مع محبة عدم عقوبة ذلك لا يلزم من محبة دفعه فيجوز دفعه اليهم سواء افقوا ولعموم كذا وكذا الام لا وان لم يكن له عدم عقوبة بعينه جاز لا  
يعطل وهذا التفسير هو ظاهر من علمه المحبة في علمه قوله اذا اشترى الكافر مصحفا لم يصح كسبه وقبل يصح برفع يده والاول انك باعظام الكتاب  
الغير تاما قال انك لعدم وفوقه على دليل صحيح صريح في بطلان العقوبة غايه ما بينه الجرح وهو لا يقتضي القضا مطر ولعموم دفعه كسبه ويجوز على كسبه  
لكنه ناسبه كسبه لعموم الكتاب الله تعالى يقتضيه الحق كسبه كسبه الاحاديث النبوية ولا ريب ان له حوطا واول قوله لو اصره كسبه او بغيره الجرح انما يقتضيه  
لعموم دفعه من البعده والكسبه كونهما بينا العباد انهم في غير الوصية لا يصلونهم معصية اما لو جعلها للثانية منهم او ما بين كسبه جاز لان جرحه ولو لم يقع بعينه  
الا ان في ذلك وجاعا فهو كسبه وكسبه ولو شرفه وصية بين النزول واصله في بطلان الوصية وقصوده خاصة في نصف الثلث في الماوا  
او يصح من الثلث ويمنع من ثلثه الصلوة فيها وجهها واعلم ان التمهيد في ذلك يكون وصية موضع لا يجوز لهم اسنادها فيه ولو كان في ارضهم صحه وصية  
واظهار هذا التمهيد يشهد بل الكلام انما هو مع جواز احداثهم لان المص هنا من جهة الوصية اشتمل على محرم فليس لنا ان نقدرها لورا فاعو البنا لان  
من صحت ما رتبنا عليها وبغيرها ولو لم يصرها البنا لغيرهم وكذا القول في نظاره قولهم ولو اصره للراي القيسر كما يجوز لصدقه عليهم ان  
يجوز وصية الذم انما لا يثبت صية في محرم فان صدقه عليهم ما هو على غير ما من اهل الذمة جازة والوصية في كفارة وصية عليهم يمكن عوده الى اهل الذمة  
وان لم يقدم ذلك لانه المقام وسبب الكلام ويمكن عوده الى القيسر الراي جازا واكتفاء على اقل الجمع اثنان وانما كانا بالبعدد بسبب ان كان  
ذلك لا يخرج من تكلف الاول احوذ قولهم فيقال اهل البقي لغير بطلان على تجاوزه احد على الظاهر وعلى الاستعداد والاستعداد وعلى طلب الشيء يقال في الشيء  
اذا طلب في عرف الفقهاء الخرج عطا على الامام على الوجه الذي ويمكن اشتقاق الباقي من كل واحد من العاين السابق لتجاوزه الحد المرسوم ولا خلاف ان ذلك  
والاستعداد والاستعداد على الامام وطلب ذلك قوله بجواب من خرج على امام عادل اذا نزل عليه الامام اطلاق العباد يقتضي عدم الفرق في الخارج بين التمهيد  
والكثير حتى الواحد كما بين لم ينع له من ذلك صرح لعلمه في كونه وهو حرج غير كسبه كسبه وضعتهم فلو كانوا في اسباب كالواحد والآخر وكسبه  
فليسوا اهل البقي بل قطع طريق بعينه مع الخرجهم عن فضيلة الامام من غير عنة وبذلك اوبادته فلو كانوا معه فليسوا باهل البقي وان يكون لهم ما يوجب البنا  
عندهم والآخر قطع طريق محرم حكم المحارب قولهم اذا قام بغيره عن سقط عن الباقي في الضابغ العن البقي النفع واجراء الكلام في هذه الاحكام  
تقدم في جرح المشتريين قوله لا يجوز عملا في موالهم التي لم يحوها العسكر هذا موضع وفاداعي الاجماع على الجاعة من الاصحاب التي يهدس  
ومن يستحق الجرح موال السائر في الاسلام وان جرحهم لا يهدس الوصف ثابت في لغة وزياده مضاعف الى اهل علة من الكتاب ركنه وكذا الجرح سببها  
وعملك زاربه على المشي قوله وهل يوجد ما جرحه عسكر ما قبله في الجرح لا لما ذكرناه من علة ومنه في القول بالجواز لاكثر منهم المقصود لعلة في الجرح  
ومن جرحهم سبب على اهل الجرح فانه سبب سببها بلين ثم رده على رايه وكقول المنع للمرضى وان درس وقوام في من يحجج علة ربه على ايضا في بصره  
فانه امر بدماء فخذ حتى العذر كما فاضا جرحها والمريض على رايها والظاهر من الاخبار ان ذلك بطريق لا الاستحسان قولهم من سبب الامام قتال  
وجب عليه لانه كافر ويجب قتله على كل ملع مع الامن وقد تقدم قوله ولو اختلف البنا على العالم الا اوفس في حال الحرب ضمن المراد بالعا هذا ما كان  
للإمام متابعاً وان كان زعياً قوله ومن امنهم ما يوجب جرحاً واعصم يد الحرب فخرج لظفر بقاء عليه عنة بذلك على حاله فيصير العام حيث ذهب على عدم  
وجوبه في ذلك الحانهم باهل الجرح وهو ممنوع لانه فليس بالاسلام ومعصية جرح العباد ان الاسلام عنة وكسبه عنة فقام عليه كسبه من المسلمين

من  
جرح  
كسبه  
الذي

كتاب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والعرف هو كل فعل حسن يوصف بد على حسنة واعرفه على الاول عليه المالك بالفعال لهم  
هنا الجاهل بمعنى الاعمال الواجب المندوب والمباح المكروه وقد عرفت بانها بالفاقد عليه المنكر من كمال الجاهل ان يفعل او ما لم يكن على صفة ثبوتها  
الدم ويقابل البقي وخرج بقوله اخضر يوصف بد على حسنة المباح فانه لا يخص بوصف بد ولا بد من اخراج كرون ايضا لانه ليس بمعروف مع حوله في بغيره  
بالفرض جوا بد حوله وان يقابل البقي خاصة المراد به الجرح وخرج كرون بالوصف الزايد نظراً لانه لم يشرط بالوصف كونه زاحماً ولا سائلاً او وصف  
المتكثرة الجرح بطلوا عليه الوصف الزايد على الحسن وكان ما اخرج المباح من غير ما مضى خرج كرون بطريقاً ولكن هذا التمهيد لا يكفي في صحة البقي  
قوله اذا عرفه على ذلك وعلى كسبه في ذلك كرون من حيث هو لا في حد ذاته لان العلم به غير شرط في كونه حسناً ومعرفة وقد يطلق الحسن على ما لم يخل في  
استحسان النفع فبنا والواجب المندوب خاصة وكان اراده هذا المعنى هنا او لا يتحقق خروج كرون ولا يجوز ان يرد كسبه هذا المعنى والا استغنى عن زياره  
القبول وتعرف قولهم المنكر كل فعل يوجب عوقاً على المارد بالبيع حرام كما هو في غيره فليس للعام الجاهل الفاد عليه ان يفعل ولا يترك على صفة  
ثبوتها في سخط الدم وعلى هذا فالكون خارج من بعينه فلا يتحقق التي فيه ولا الامر وكان ينبغي ان راجع الذي فان الذي عنه سبب كمال الامر للبدو كما  
صنع بعض الاصحاب والظن ان سببها عدم حوله في لفظين على المعروف المنكر واشبهها استعمال العنوا هذه في لفظين ويمكن دخول في ذلك واعتبارنا

استحسان







فالأول عرضة ويختلف للحجب اختلاف أحوال الناس في احتمال الإهانة وعدمها قولهم إن اضطرت إلى العمل بذهب أهل الخلاف جازاً إذا لم يمكن التخصيص ذلك  
 فإما يمكن فنلا العير مستحوا لا وفي ذلك بين لغيره الشريعة وغيره ويجب عليه التعلو من ذهاب الخلاف أهل الأدب إلى الحوف لا وفي إذا  
 أمكن فقد روي عن زيدا العابدين على بن الحسين عليهم السلام إذا كنتم في أئمة جور ومضوا في أحكامهم ولا تشبهوا  
 في ذلك أنفسكم فتقتلوا ولو حكم بذهب أهل الخلاف مع إمكان إنقائه بالحق كان  
 انما صانعا وقد تقدم الكلام في استثناء القتل والجرح الإكراه  
 فإنه لا في الدنيا والله الموفق محمد لله  
 رب العالمين

# هذا كتاب التجاني

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة على سيدنا محمد وآله الظاهرين في العقود وفيه حشره عن كتابنا قوله كتاب التجارة قد سبق في كلام في كون التجارة  
كسره ما يدل على ان المراد بالتجارة عقد المعاوضة بقصد الاكتساب عند الملك فاعبروا فيها بقصد الاكتساب فان زادوا فيها هذا المعنى ففي كثير من اثار  
المذكورة في هذا الكتاب سطر او فان هذه الاثنا المذكورة لها اعم من كونها بقصد الاكتساب والعو والاذخار وان زادوا فيها هذا هو اعم مما سبق  
ليتناق جميع الافراد المذكورة كانت التجان في اصطلاحهم من الالفاظ المشرك وهو خلاف الظاهر بالمعروف كون التجارة ما جرد في كونها  
ازاده الاستدراج وليكن كما سبق في الاستطراد بما خرج عن ذلك وفيه في العبارة امر اخر وهو ان المقصود جعلها في هذا الكتاب شاملة للبيع والصلح  
والاجان وغيرهما من عقود المعاوضات كما يعلم من ذلك من مضاعفها للاشياء ثم عقدتها بعد ذلك للبيع خاصة في اخر الكتاب لا يخفى فافهم من الجور كان  
الاسباب كما فعل الشيخ وكشاهدته في ردود من يعنون الفضل الاول من الكتاب بكتاب المكاسب فان الاشياء المذكورة كلها افراد للمكاسب اعم من البيع و  
غيره ثم يذكر بعد ذلك الكتاب البيع الذي هو بعض ما يحصل به على بعض الوجوه وهو ما لو مضى به النكس فلو مضى به الفقه والقول لم يكن خلافا للمكاسب  
بالمعنى المتقدم فتح فيمن يبيع الذي هو مقتضى المكاسب فهو مخصص ومخصص في بيع لا عينا المكاسب او ينفرد البيع بقصد الفقه ونحوها وينفرد  
المكاسب بمحصلها بالنافع والصلح ونحوه قوله في المكاسب وينقسم الى حرم ومكره ومباح فذكر جعل المقصود الاشياء ثلاثة كما ترى وذكر جاعا ايضا منها  
الاحكام الخمسة باضافه الوجوب وكذب وعقد من الواجب يضطر اليه لثبوته ومؤنه عباله ومن ليدوا بقصدية المؤسفة عليهم حيث يدفع تحاشا  
غيره وكل من الصنفين حسن وان كان اها هنا الحسن لا يخل في الثلاثة ولا يدخل في الخمسة فان مورد الفقه في ثلاثة ما يكسبه وهو كسبه والمنفعة  
وظاهرنا الوجوب الذكي لا يرد عليه ما من حيث انها عين خاصة منفعة بل يسلح عارض وهو فعل المكلف ومورد لخمسة الاكتساب الذي هو فعل المكلف  
ومن شأنه ان يفيد الفقه الى الخمسة فيما يمكن فيه تشاوي لطرفين نابعين العوارض للاجتهاد واعلم ان غرض الفقيه بالذات من حيث العقوبة كما مضى  
حيث يفتح وينسكوا اما من حيث تجل ويندب له رب عليها الثواب فهو من رتبة العبادات ومن حيث تحريم فتهرب عليها العقاب فهو بالعبادة اشبه  
من حيث وجوب زكاتها الكمال كحدود في ذكر ذلك اها هنا سطر اذ ابعثنا الخلاف المكاسب فان يكون عبادة من جهة ومعاملة من اخرى وكذا بال  
العقود كالصلح والاجان ومثله النكاح قوله في الابنية جمع يبنيد وهو كسب الحاصل المسكر المعقول من كسبه وجمعه ما عتبا لغيره اذ اوردوا وغلب  
على باقي المسكرات المعقولة من الارز والدن وغيرها اسم يبنيدون اخضنا بسم اخر وضابط المحرم هنا كل مسكوفات بالاضالة وفي حكم الجامدان  
كالجيشنة ان يفرض لها نافع اخر وقصد يبيعها المنفعة المحللة قوله وكل ما يبيع تجر على الادها القابضة الاستصحابا لها بناء على ان المباحات الخمسة  
لا يقبل الظاهر بالباء فانه صحيح لقولهم ولو قلنا بقبولها الطهارة جاز يبيعها مع الاعلام تجالها ولا فرق في عدم جواز بيعها على القول بعدم قبولها الطهارة  
بين صلاحيتها للنتقاء على بعض الوجوه وعدمه ولا بين الاعلام تجالها وعدمه على ما مضى عليه الاصحاب وغيرهم واما الادها الخمسة نجاسة غرضه  
كالرب يبيع فيه الفان فيجوز بيعها القابضة الاستصحابا لها وانما اخرج هذا الفرز بالفرض لا وكان ينبغي مساوئها الغير هاهنا بالمباحات الخمسة التي يمكن  
الاستفعا بها في بعض الوجوه وذلك لوقوع بعض الاحتيا ببيعها الاستصحابا بغيرها العمل صوابا بوليد ههنا بالاجوب ونحو ذلك لشكك بان يخرج عن مورد  
النص المخالف لا يصلح فان زجرا لتحقق المنفعة فينبغي مثله في ما يبيع الخمسة التي يبيع بها كالدين بطم للخل ونحوه وكشبه بين الاصحاب فينبغي ان الاستصحابا  
بها يكون تحت السماء بل ادعى عليه ان يبيع الاجاع وفي حكمه بالخضبة كمن يبيع في ربحوا الاجاع منع والخبار الصحيح مطلقا والمقتضى بالتجريب لجمع  
بينها غير معلوم فالقول بالجواز مطلق واليه ذهب الشيخ في ط والعامة في الخبر وموضع الخلاف ما اذا كان الدين منجسا بالعرض فلو كان نفسه نجاسة  
كالبايات المبينة والبيان من الحي ابيع الانتفاع به مطلقا لاطلاق الذي على استعمال البينة ونقل الشهادته عن العلامة جواز الاستصحابا به تحت السماء الكفرة

قوله

جهة

قوله







وهو منجلى لكن يشك بان البنية غير معتد به والحرم هو اخذ المال لانفس الادان فانه عباده ولما اخذوا بعد الموت من وفاء صلاح الساجد ونحوها فليس باجرة وان كان فذلك لو كان هو الباعث على الادان نعم لا يتأثر فاعلم عليه الامع تحض الزادة القربة الى الله تعالى بقوله قولي وقضائي على نفسي لا بالي التفصيل الموقوف به هوان ان يغيب عن عين الناس وان يعيد فبما احدي به عزه وحرمة عليه اخذ الاجرة لانه يكون واجبا والواجب لا يصح اخذ الاجرة عليه وان لم يغيب عنه فان كان له غنا عنه لم يجر ايضا والاخذ به لا يجوز مع عدم النية من طم ومن الاجتناب من جواز اخذ الاجرة عليه مطلقا والامع المنع مطلقا الامرين بيب المال على جهة الادارة فيقيد بنظر الامام ولا فرق في ذلك بين اخذ الاجرة من السلطان ومن اهل البلاد والمخاضيين بل الاجرة على من يشاء الزور في الخبر ان الكفر بالله وبرسوله وبما جاء به مطلقا قولي له وباس اخذ الاجرة على عقد النكاح اي لا بأس على نيابته الصنف من احد الجانبين انهما فان ذلك غير واجب فاعلم الصنف والقائما على المعاديين فهو من باب يعلم الواجب فلا يجوز اخذ الاجرة عليه وكذا غيره من العتق واما الخطبة بالصنف في حمد الله نعم وكصلوة على رسوله وذكر ما يناسب مقام العقد عنده وبالكس بمعنى طلب الزوجة من نفسها او اوليها او اقاتها وتجاوزهم في ذلك فيجوز اخذ الاجرة عليه ايضا لانه ليس به واجب قوله ما يكره لانه يقضي الى الحرم او فكون غالبا كالتحريم وبيع الاكفان والطعام ولو في النكاح والذبح والحرصنة فذلك في الاجازة افضاء هذه المذكورات الى الحرم او المكون فغلب الصنف بانه لا يملك فاعلم من الزنا وبيع الاكفان بقتي الوفاء والطعام بقتي الغلا وورد في بيع كرفوف بان شرب الناس من باع الناس وان الجزار يشرب اللحم من فليه وسنق من الخبز وان المكون النكاح هذه الامور حرة وصنعة لا يجر فيها ما لا يحل احتاج الى الصنف في هذا وورد في شاة ونحو ذلك والتعليل بقضية ايضا في غير بيع كرفوف ويظهر من العباد ان كراهة ما عدا الذبح والحرصنة لا يجرها صنعة غيرا بغيره بغيره كما بانها صنعة ومقتضى دليل عدم الفرق واعلم ان هذه العوائف المقتضى انها بعض ما يجر وهو كذا وبجدة الوفاء بقتي غلا وبعضها مكره كعاقبة بيع الرقيق من المراء من قوله شرب الناس من باعهم افهم خبر ويركز لان فيه شرعا يترتب عليه محرم هذا هو نظامه وان اردت به هذا المكن وان يتهم بيقضي الى فعل المحرم المسلم للشرع هو ايضا من قبيل المحرم واما عاقبة الجارة وهي شاة القلب الظاهر ان كراهة لا غير فلو كان فاسي القلب بعيد من حرم الله نعم وفي بعض الاخبار يعلم بيع نظام بانه لا يملك من الحنكاه وهو محرم او محرم فليكن باجدا وصفين في ذلك معنى قول المصنف بان هذه الامور يقضي الى الحرم ومكره وان اكثرها محرما وكلها هو مكره في تقدم ذكره قولي بذكر لغيره كالتساقط او اذا بالسخا هنا ما يجر الحنكاه وكلها مكره ومؤكد في الاخبار حرة ورد في بعضها غل الصناعات وان ولد الحنكاه لا ينجح الى سبعة طون وهل للفظان ان كان كما يتبع به انضاض المص على الجرمها او ينحصر النسخة ببعض الاحاسن كالرقيق والحالة بغيره او يكون النسخة من الجاهل فمطلعا احتمل ان لا يصح بيع الثوب وماله واحد قوله في حنكاه اذا شرب اي اشرب الاجرة على بعد سواء عتبه ام اطلق فلا يكره لو عمل بغير شرط وان ذلك لم يبعد ذلك عليه الاخبار وهذا في طرف الحجام اما المحرم فلي الصنف بانه ان يشمله من غير شرط ولا يكره معه فكذا كسب الحجام مخصوص به باشرطه قولي وضرب الفحل اي يكره النكاح بان يتأخره لذلك ومنع منه بعض الحامات والنصوص صريحة بحوان ولا بد من ضبطه والمراتب بالمرء او بالمرء ولو وقع الحصة الدانية على جهة الهدية او الكرامة قولي ككسب الصنف الى الكسب المحمول اصله فانه يكره لولم يجره المصنف في غير الوجبة السانج وكذا يكره لغيره شاة او من الولد لما يكره من الشاة الناس من اجزاء لصبي على ان لا يجره له ولعله باع القلم عنه ولوعلم بقبول الكتاب له من المباح فلا كراهة كما ان لوعلم بحسنه او بعضه جنة بغير من جازم كالغبار وجب اجتنابه وفي حكم الصنف من لا يورع عن المحارم كالاماء وفي بعض البلاد قوله لا يجوز بيع شيء من الكلاب الاكل الصنف في كلب الماشية والورع والحابط يورد ولا يشبه النسخ الاخلاق في جوانبهم كلب الصنف في الحمل لكن خصة تشترط بالسوة كما اخلا في عند حبيب كلب الماشية وهو ساجد عن الكلاب لا يبيع من جروا ولا يصح جوانب الكلاب الثلاثة كسائر الكلاب الصنف في بيع السوء ليعود وليل المنع ضعيف السند فاصر الدلالة في حكمها الجرو والقبال للمعلم ولا يشترط في جواز انماها وجوبا اضيفت اليه فلو هلكت الماشية او باعها او حصدا الزرع واشتغل لهاط لم يزل ملكه عنها وكل اذا ما لم يجرى كلب الحابط واعلم ان العلامة في استشكل جوانب كلب الصنف مطلقا في القواعد بان يكون بالخال وفيه لكن ادعى جماعة من الاصحاب الاجماع عليه كاجتنابه ولا تعلم خلافه لاحد منهم في غير كسوف فان كان فيه خلاف فهو ضعيف جدا بل الظاهر عدمه ويمكن كون الاشكال في الخلاف غايبا اليك بالنظر الى مجموع افاده وان حصل الاتفاق على بعضها واما اجابته فان الاشكال في جوازها لانها مانع محله مقصوده وهو القارف بين البيع والاحيان تغلظ الى نجاسة اجابته قولي ولكل واحد من هذا لا يغيره لولم يجرى الماشية في جوامعهم من ثبوت بانها جوارد بيعها نظر الى انها اموال محنة كذا في الحيوانات وفي منع ظاهر فان ثبوت الديات لها راجعا على عدم جواز بيعها النفاذ الى ان ذلك في مقابلته الفقه فانما نجد كراهة لانه لا يجرى له في حقوق الدية لا بد له كما في الجوارح المملوكة لا يجرى قوله الرشا حرام سواء كان له او عليه نحو او باطل الرشا نعم اوله وكسوف مقصود جمع رشوة بها وهو اخذ حاكم فالاحل الحكم وعلى تحريم الاجماع السليمن عن كذا ما قرع انه الكفر بالله نعم وبرسوله وكما اجر على الرشوى المحرم على المعطى لاخا من على الامم واعدوا لان يتوقف عاير تحصيل حقه فيجوز على الرشوى خاصة قولي ان ادفع الانسان ما لا اغيره لغيره في قبيل وكان المدعى اليه بصفته فان عذر عمل بمقتضى بغيره وان اطلق جازان تأجده فداخلة في هذه المسألة كلام المصنف في هذا لو كمل الاخذ ومنعه النافع وكذلك اختلف فيها كلام الشيخ ثم اردت ان يدعى ثم العارفة بعد كسوفه وهذا الاضطراب من صالة الجواز وكون لو كمل مضيقا ما عمن له من رصا المدعى اليه لا مفر من ذلك على الجواز فاداه الحسين بن عثمان عن الكاظم في رجل اعطى مالا بغيره فبطل له الدان باخذ منه شيئا لنفسه ولم يسم له قال باخذ منه

لنفسه مثل ما يعطى غيره ومنها داره عبد الرحمن بن الحجاج عن الكاظم لکن طریقها محمد بن عیسی عن یونس في هذا السند كلام وهذا ان الروايات  
 ذكرها الشيخ في كتابه في كتاب الزكوى ومنها من يجرى في الجحاح مع كونها مقترنة بالاسناد ومن رواه عبد الرحمن بن الحجاج كذا على المنع  
 جرح السند غير انما يعطونه لم يصح فيها باسم الامام فانه فانها مشتملة على رجل اعطى حلالا لا البسمة في الجحاح في ما بين وهو محتاج باخذ  
 من قبله ولا يعلم بها قال لا باخذ منها شيئا هذا لا بد له صاحبها والطا ان السؤل هو لضافه او الكاظم لا يبعد عن الحجاج وكونها من غير عمل بها  
 الجحاح وايضا فجلال هذا الراوى في قوله بوجاهة الغالب يكون للسؤل هو الامام لکن لطرف الاحتمال في الاشكال وقل من كرم الاحتياط وجبه  
 مخالفا لكونها مقطوعة وانما يعترفون ببعضها ساكنين عنهما واعلم ان العلامة قال في الجرح عند ذكر الروايات بها يصح عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق وهو  
 نهاده بالاصطلاح ولعله اطلع على السؤل من محل اخر غير الشتر من كتب الحديث ويشترج جمع بين الروايات بل هذا على الكراهة ولا بأس به ولو دل القرائن  
 الحائلة والمبالغة على كون هذه قوى لهول الجوارح فماخذ كغيره لا ان هذا شرطه كل من سوغ له الاخذ وصرح به في الروايات الجوزية من رظاهر هذا  
 الشرط ان لا يجوز له فضل بعضه على بعض لانه من جملهم ويخرج لما اذا كان العتق للصخر محصوا اما لو كانوا غير محصون كما انفردوا في الجوارح المضاعف مع عدم  
 فربما خلافه اوضح خصوصا اذا كان من خوف الواجد كالزكوى فان التسوية فيها البسمة والنفقة وكذا المفارقة فيها هو اعظم من الواجب الذكي ويجوز له ان  
 يدفع الى عاله والى غيره كما يدفع الى غيره على القولين ايضا وفي موضع منع عن ادول الرواية وهو نفسه ولا فرق على القولين بين ان يقول له الامر لغيره او لغيره  
 او ادفع اليهم او وضعه فيهم او غيره لاشترط الجميع عرفا في معنى وفيه من فرق يجوز له الاخذ ان كانت القيمة ضعيفة او اداوى معناه ومعناه كان الصيغة تليظ  
 او دفعا او اضره ونحوها وليس في قوله ولو امرن ذلك فدفع الى الامر بالمعروف استجبت لهذه المسألة فليس شرطها في كتاب الامر بالمعروف وانما يجوز  
 اقامته الحدود على الوجه الذي فصلناه وقد اطلقوا هنا جواز التولية واستصحابها في لفرض المذكور مع الامر من اعتماد المحرم وكذا في الامر بالمعروف مع  
 هذا الشرط وجوب التولية لان القادر على الامر بالمعروف يجب عليه ان يوجه الظالم ولعل وجه عدم الوجوب يكون مقتضى التولية على الظالم وعدم كفاي عن الدخول  
 معهم ولو تولى الاسم في بوائهم فاذا لم يبلغ حد المنع فلا اقل من حكم بعدم الوجوب لا يخفى في هذا الوجه قوله جاز له الدخول فعلا للصخر والامر على  
 كراهة ونزول الكراهة في تقدم في باب الامر بالمعروف انما يابط الاكراه المستوع للولاية والخوف على النفس والمال والعرض وكل ذلك على بعض المؤمنين على وجه  
 لا ينبغي تخلفه عادة بحسب حال الكره وكيفية القيمة بالبسمة الى الهانة ولما فاذا ذكره هنا من غير كسب ولكن من الكراهة وعدم ما يمكن الرجوع في ذلك  
 العرف فاعاد بانه ينبغي تخلفه دون الكسب ولا يخفى ان الامر مع عدم تمكن من الامر بالمعروف عدم امنه من الدخول في المحرم والامر بذكره وان لم يكون بل يجوز له دخوله  
 مع الاكراه وان علم الدخول في المحرم كما استأج قول له ان ذكره الجاهل على ان لا يجره جاز له الدخول والعمل بما امره مع عدم كذا في الفقه الا في ذلك الذي ذكر  
 الفصل هذا المسألة شريكة بين جهتها الاكراه ولتنا في عدم كذا في الامور على الفقه في ما متعارف ان خان الاكراه يجوز ان يجمع كذا في من يعرضه الشتر  
 اخبر من الاول وكذا ان شره طرما مختلفا لاول شرط لاصل قبول الولاية والثاني في شرط العمل بما امره من نظام وهما متعارفان ايضا لان التولية لا يسلو  
 الامر بالنظام بل يجوز ان يولى شيئا من الاحوال ويرداه الى رايه كما ذكره في المسألة السابقة من جواز قبول الولاية بل استصحابها اذا تمكن من اقامته نحو ولما  
 امره شيئا من المحرمات فقد يكون مع الولاية وقد ينفذها كما اذا اذرم الظالم شخصا باخذ شيئا من الاموال المحرمات والاعمال كذلك اذا انفرد ذلك فنقول ان  
 اخذت الولاية منفردة عن الامر يجوز قبولها لا يتوقف على الاكراه مطلقا كما ذكره هنا بل يجوز وقد يكره وقد يستحب كالقيد كما تقدم فعمل الاكراه  
 شرطا في قبول الولاية مطلقا غير جبره واما العمل بما امره من الامور المحرمات فانه من شرطه بالاكراه خاصة كما سلف في باب الامر بالمعروف في البيع والامر بالاداء  
 بشتر طرما لا الجاهل اليه بحيث لا يقدري على خلافه وفسح الاحتجاب بذلك فيهم فاشترط عدم الفقد على التفصيل غير واضح الا ان يرد به اصل الاكراه  
 فيكون المتعبر عنه بذلك غير حسن تبيين كل واحد من اثنين غير جبره بشرطه ان جعلنا المنة وطعنا عدوانا جعلناه محذرا من ان يدين من الدين بمعنى جواز الولاية  
 والعمل بما امره مع الاكراه وعدم كذا في الفقه حسن في الاكراه وغيره ما يسلو في الكلام في شرط الثاني فان الاكراه مستوع لامتثال الامر بل قد على المخالفة  
 مع خوف الضرر المقدم وينبغي ايضا مسأله فالواكره على الفعل وان لم يكن موقفا لولا انه فانه يجوز له الامتنان ويصح في العبارة امر اخر وهو يعطون العمل بما امره  
 على شرطه مع ظهور ان امره فلا يكون لمحرم الذي هو مناط الاشتراط لکن الامر هنا سهل الظهور المراد مقتضى استثناء الدماء لا فرق في ما بين ان يكون  
 بطريق الفل او الجرح ويصح لشتر في المخالفة بما قبله في بعضه على الفعل وقد تقدم كلام في شتر قوله والعمل بما امره الا في ذلك ما يكون بطريق المباشرة  
 للفعل مثلا والسبب كالاداء فيها والاجرة اذ هذا حصلنا المخاير بين هذه المسألة والمقدمة في كتاب الامر بالمعروف فان ذلك مخصوص بالحكم لانه  
 فرضها في بعضها قوله جواز الظالم ان علمت حراما ما عينها في حرام لم يقيد بالاعتقالات ان الجواز اخذها وان علم ان ما له مظالم كما هو مقتضى حال  
 الظالم ولا يكون حكمه حكم المال المخلاط في وجوب احتساب جميع الضرر على ذلك فيم بذكره لخدش قوله من ان هذا وعد الوصوالة يقتضيها عنه المراد  
 بالمال ما يتم الما جومته ووارثه لانه يصير بعد موته مالها وانما يجوز الصدقة عنه بما سب من معرفة الوصوالة ولو ظهر بعد ذلك لم يرض بالصدقة  
 حتى له الضمة والمثل ويجوز له دفعها الى الحاكم وابقائها امانة في ذم ولا ضمان فيها ولو اولى شيئا للمالك في يوم محضين بغض عليه التخصيص لم ولو يطر في  
 الصلح قوله لا يجوز اعادتها على غيرها كما مع الامكان اجزئ به عما لو اخذها الظالم المذكور وغيره منه فانه لا يجره عليه لعدم الاختيار وقيل بغير  
 ح بل نعم لغو قوله على اليد ما اخذت حتى تود والاوى لم يقبل وهو ان كان قد قبضها من الظالم غالما يكون ما معصية من وامن الصلح وان اخذ

بالفطر

في حكم

فيما يجر



له دخل في تعريف ماهيته ويمكن ان يقال ان ذكر معلومته العوض ليس على وجه الاشتراط بل لخصيص كونه المعرف لثبوت بقصر اللفظ الذي على نقل العوض  
يحول فانه ليس كما صحح والمقصود تعريف بيع كونه في الاصل معلومته كعوض وكما المتعارفين فان ذكرنا في حق موكور البيع ومنع من دخول  
غير المقتضون فلا وجه لخصيص معلومته العوض ويبقى الكلام في دلالة اللفظ الذي على النقل على ذلك فانه بدون الامور كعوض في حق بيع شرعيا  
لا يدل على النقل المذكور ولا العوض لانه لا شرعا بحيث يتحقق مع كونه لا في حق موكور البيع مع عدم وقوعه شرعا كذا في حق موكور العوض قول  
لا يكفي في التمايز من غير لفظ وان حصل من الامارات ما يدل على ارادة البيع هذا هو المشي من الصلح ان يكون اجماعا غير ان ظاهر كلام المصنف يدل على الكفا  
في حق موكور البيع بما دل على الرضا به من المتعارفين اذ اعرفه وتمايزا وقد كان بعض مشايخنا المتأخرين يذهبون الى ذلك لكن بشرط في ذلك ان يكون لفظا وطلا على كلام  
المصنف اعم منه ولم يخصص المطلق من الكتاب في السنة الدالة على جمل البيع واعتقاده من غير تقييد بصيغة خاصة بدل على ذلك انما تنف على دليل صحيح في اعتبارنا  
لفظ معين غير ان الوقوف مع كونه موكور هو الاكود مع اعتنا به باصالة البقاء ملكا له بعد عوضه الى ان يعلم النافذ فلو وقع الاتفاق بينهما على البيع وعرف كل  
منهما رضاه الاخر بما يصير البض العوض العاين للجامع لتساوي البيع غير اللفظ المحصور في قيد اللزوم لكن هو ليس بهذا باحضر في كل منهما فافاضا اليه من  
العوض نظر ان كل منهما لا يخرج في الضرر فاما يكون بينهما فاسدا من حيث خلا في شرطه وهو الصيغة الخاصة المشهورة الاولى فعلى هذا يباح لكل منهما التصرف في  
بحوز له الرجوع وتمايزا فاما العوض فانه اذا ذهب له من احواله التصرف فاما من يملك كل منهما الاخر على ما دفعه اليه ان كان له ولا مكنه لا باحضر  
الضرر في الاول واما الرجوع فاما مع تلفه فاما مع كونهما عوضا عما دفعه فاما بلفظ دفعه كان ضمنوا عليه الا انه قد يرضى بكون عوضه هو  
ما سبه فان كان انفاضا فقد يرضى به الدافع فيكون غير له ما لو وقع المذكور عوضا عما دفعه ورضى به حيث الدين وفيه نظر واذ انظر ذلك في بيع المحل  
يتم بباحث الاول هل المراد بالاباحة الخاصة بالمعاطيات بل ان هاب العين فاداه ملك من لزل كالمبيع وضرر الخار وبالصرف في حق الرجوع لا باحضر المحض  
الو هي بمعنى الاول في التصرف وتحقيقه يحصل للملك والعين الاخرى بحمل الاول بناء على ان المقتضى المتعارفين انما هو الملك فاما يحصل كانه فاسدا و  
لم يخرج التصرف في العكس وان الاباحة انما هي من المملك الذي اوجب حصوله بعد هذا العين الاخرى وعبارة العلامة في تحريرها الصريح في قوله هذا  
المعنى لانه قال لا يوقى عن مكان المعاطاة غير لانه بل الكمال منها ما يقع المعاوضة فاما العين باقية ومقتضى يجوز لتسليمه للملك في الجملة وكذا انشائها معاوضة  
والمحكم باللزوم بعد ذلك انما يحصل الثاني المتعارف ان الملك لو حصل لها كالتبعا وما دعاهم نفي ذلك واجبا لهم بان النافذ للملك لا بد ان يكون من الاقوال  
الصحيح في الانشاء المقتضى من قبل الشارع وانما حصل العتبات الاباحة باسناد اعماع كل منهما الاخر بسلطانه عليها الاذن في التصرف فيها بوجه  
الضرر فاما حصل كان الاخر عوضا عما قبله ليراضيها على ذلك وفيه يكون كل واحد من عوضين باقيا على ملكه فيجوز له الرجوع فيه ولو كان تبعا فاصل  
عن اذنه الملك للذي عليه لوجبه كونه بايعا فاسدا اذا لم يجمع شرطا صحيحا وما جاء من قبل الشارع ان البيع على من فيه من المقتضى في الاجاب والقبول على جميعها  
لازم وما حصل فيه كسرا في بدونه جاز ومن ثم ذهب العلامة في هذا الى كونها بايعا فاسدا وانه لا يجوز لاحد من التصرف فيها الصلح اذ لا يوجب من يتفرع  
التمايز فلما بالاول كان تابعا للعين في الانتقال وعدمه وان قلنا بالتاخي لعل كونه مباحا له هو في ذلك كالعين وعنده واما على الجارية فاطالة الاستحدا  
بذلك في الاباحة فمما واما العوض على الاول يجوز جازا لانه معلوم على التاخي في عدمه الا على ذلك وهذا لما يوجب الاول لا نرجح ان المعاطاة  
سواء انواع الضرر فان الثاني لو تلف العتبات معا يتحقق للملك فيهما ولو تلف احداهما خاصة فقد صح جازا به بالاكفاء به في حق موكور ملك الاخرى نظر الى  
ما قد منه من جعل الباقي عوضا عن الناقص ليراضيها على ذلك بحمل هذا عدم التمايز الى صالة البقاء للملك فاما دعوى الناس وسلطون على اموالهم ولاول  
اخرى فان ثبت المالك يستحق في ظرفه بغير حقه باذن شخص فملكه وان كان فاعباله في الجس الوصف ليراضيها على ذلك الثالث لو تلف بعض حدها بحمل  
كونه كلف الجميع وبه صرح بعض اصحابنا في النكاح في البناء وهو موجب لبعض النفقة والضرر لان المظاهروكون احداهما في مقابل الاخرى وفيه نظرون  
بعض النفقة لا يوجب بطلان اصل المعاوضة بل جواز دفع الاخر في جميع المثل والقيمة كما في ظاهرو واما الضرر الحاصل من بعض الباقي لمقتضى ما  
من جعل احداهما في مقابل الاخرى فمستند الى بعض ما في الحفظ بايجاب البيع كالموت بايعا فاسدا وبحمل ان يلزم من العين الاخرى في مقابل الناقص  
ويبقى البناء على اصل الاباحة بدلالة ما قد منه الرابع لو تلف احد من العتبتين فملكه فان كان لا يملك البيع واليه بعد بعض الوقف العتبتين كالتلف وان  
كان جازا كالمبيع ورض الخار والظاهر ان كل ضد انتقال الملك عنه فيكون كالتلف وعودها بالفسخ احداث ملك خربا على البيع فملك البقعة وان كان هذا  
خيارا اما الهين بطل القبض فالظاهر انها غير مؤثرة لاجزاء كسب اللزوم مع احكامه الضد التصرف في اطلو جازا كونه بايعا فاسدا فلو تلفت من اموالهم  
غير نافذ للملك ولا جرم وسببه فان يستغنى العتبتين عن بعضها كالاخذ والاستحدا والانتفاع بالاناء ولتسليم ثوب فلا اثر في لزوم وان وجب في الحالة الاخرى  
كل الخطأ وسبب كونه بايعا فاسدا كذا لاصالة البقاء للملك مع بقاءه ولزوم المعاطاة بذلك به جرم بعض اصحابنا المتقدم من معنى الترادف  
الان المجدد وعند كونه اشكال كسرا لاشبهت في حقها او امره في حيث لا يميز فان كان الاجر في كالتلف ان كان المثل في او الادب لعل كونه كذا لا يشا  
الترادف على الوجه الاول والخار جماعة ويحمل العدد في جميع لاصالة البقاء السابغ لو رجع في بعض وبعضها او اذا استعملها من هي في ذلك يرجع عليها لاجز  
ولو كانت قد تمت وان كان بايعا فاسدا وان كان الناقص لا يملكه على الضرر وفيه بعض عوض التام من على تقدير لزومها باحد وجهي المذكور في كل وجه  
او معاوضة بينهما في الجمل الثاني لعل اذهم على ان البيع سعالا في وقوعها مكففة بصيرتها بعد تلف ذيها فالباقية في ثوب الاحكام المختصة  
بحمل الاول لان المعاوضات محصورة وليست احداهما كونه معاوضة براسها

والاخذ بالاباحة

الصفحة











[illegible]



[illegible]





بني على التوكيد في الجملة التوكيد على صحة ما لا يرتب في باب انشاء الله فان لم يكون لم يكن لها ذلك ايضا وان جوزناه او كان له فيه بعد العقد  
المجلس لانها اخبارا لم يغيرها عملا باطلاق الخبر وهل يثبت مع ذلك التوكيد ان احضر المجلس قبل ان لا اخبارا لها بالاصالة ولا لانهما انما عرفا بصدق  
على التاييد ان ناع مناعة اذا كان قد كلفه بغيره وباعه التوكيد وكذا التشرع ويحمل عدم لانهما البنا بغير معنى موقعي الصيغة ولا ناطلين للملك انما اوتوا  
ونقله التوكيد ان يحمل ان لا يكون الخبر الا لانهما المالكان حقيقة السحقان للخيار اذا اطلق في التوكيد ان لا يستحقا واذا ائتمرا ولهما الخبر ثم  
على تقدير بثبوت اخبار الجميع ولما لا يكون في الخبر انما يكون في جميع كل يحمل ويشكل بتقديره خبره بغيره في بعض الموارد ومن قبل ان  
المزاد بها المالكان لصحة ما ودخل التوكيد في الحكم بام خارج وكوجه بتوكل واحد منها واعتبار في كل منهما في خياره نفس لا في خيار الآخر وكسلة  
من اشكال قولهم لو ثبت بينهما ما لم يثبت الخبر لا في خياره بل في الرضا كسلة والغلب على الحاطط والمانع من الاجتماع كانه في غير غيره لعدم  
صدقا لا في ذلك الفهم منه بناء على ما عرفت الذي كانا عليه وشبه بذلك على خلافه في العامة حيث اقبل به قولهم كذا لو اكرمها على التفرق  
ولو تمكنا من الخبر المراد بالخبر اخبار العقد والبقاء عليه بان يقولوا خبرا او اخيرا امضا العقد وامضه بانه او التزم بانه وما ادى هذا المعنى ويحقق  
ذلك عنهما من الكلام بان يستوفيا او هذا على النكاح فخرج لا يثبت خبرا ما بالفرق قبل انهما الصنع عند زوال المانع لكن هل يعين ج مجلس الزوال او يتم  
الخيار على الفور وجهها لو اخرج احدهما كرها ومنع فالحكم فيه فاذا ذكرنا اعلم ان خبر هذا كانه عن الصنع لان التزام العقد والخيار لا يثبت على  
الكلام بل لو ثبت في ساكنين لم وانما يثبت عليه الصنع فيكون كمنع معتبر فيه لاني بالخبر قولهم لا يثبت خبرا بالشرط سقوطه بالعقد سقطا هذا الخبر  
او بعد ذلك منها ثلاثة الاول اشتراط سقوطه ومن العقد فان سقطت كمنع لانه شرط سابق بغيره عرض صحيح فصح لقوله الموقوف عند شرطهم  
ولو شرط احدنا خاصة سقوطه بالنسبة اليه ذو صاحب الثاني ففارقته كل منهما صاحبه ويحقق بانقال احدنا من كانه بحيث يبعد عن خبره وان  
فلو انفلا واحدهما لا كذلك بانما اشياء مصحبة في خبر كل واحد الى حيثما ارضى لثالث اخبارها العقد والخيار ما لم يبقا اخر العقد او  
التزمتا واستفطنا الخبر ولو اوجبهما خاصة سقط خبره وفي خبرا الاخبار ولو رضى في الخبره في حكم الاخبار او لا يخص بلفظ بل كل  
ما دل على الرضا به كافي الرابع المضمون ان كان من التشرع كان التزاما بالبيع ويطلب خيارا وفي خبرا والبايع وان كان من التاييد كان في البيع بطل خبرا  
ولا في خبرا بطل خبرا التايل للملك غيره لكن لو وقع التايل من التشرع مع خيارا التاييد ففي صحة اشكال قولهم لو رضى من صدق خبرا الساكن باؤ وكذا  
الآخر وقبل الخبر اما بقاء خبرا الساكن فظن واما الفارق الا في عدم حصوله الا في المسقط فان يخرجه حيث لا يدل على الخيار الا كما لا يجد  
الدلائل وحدهما لم يغيرها مشاؤله وكقولهم سقوط خيارا للتخير استنادا الى ما روي عنه بعد قوله لم يغيرها او قبل احدهما الصاحبه اخره في هذه  
الزيادة نظر قولهم لو كان الواحد عاقد اعني اثنين كالأب والجد كان الخيار تابنا الى قوله على قول عقد الواحد عن اثنين لئلا لو كانا خادما جرحه  
كالوكيل عن التائبين ما لو كان احدهما كالأب بعد المصبي على ايه وبالعكس كما لو كان احدهما بغيره وكذا لا في الآخر فان صدق ايضا او لا في الآخر  
عزائين وفان مقامهما وان كان هو احدهما والخيار المحكوم بثنوية اعم من كونه لذلك العاقد ولو بالولاية كما لو كانا ابنا او جد بايع من نفسه في اختياره  
وللطفل ولو لم ينفذ له الحائض لكن في الطفل برأعي مصلحه وكونه كغيره كما لو كان زكيا في عقد خاص فان الخيار للتائبين لا لان التائب في قوله ما لم يثبت  
سقوطه او يثبت به عنهما انما يثبت به في الاشراط والالتزام كالأب والجد الذي ينفذها فلو كان زكيا في ايقاع الصيغة لم يكن له ذلك ولو اريد بغيره  
كان المراد ما لم يثبت شرط او يثبت حيث يكون له والامضا فالالتزام عنهما لا يدل عليه ما لو كان هو احدهما لا يتكلف في العيان فموضوعه ان يثبت حكم الظاهر من  
السكاه اذا نزل ذلك ففي حكم خيار المجلس هنا ثلاثة احتمالات الاول ما حكاه كسمة من ثبوته ما لم يحصل احد الامرين او يفارق العاقد المجلس الذي عقد  
فيه وجهه ان كسمة في سقوط خيارا المتعاقدين ففارقا احدهما مجلس العقد وما كان ذلك معذرا هنا لان الواحد لا يفارق نفسه عن غيره الممكن وهو مفارقه  
مجلس العقد لانه شبهه لمفارقة احد المتعاقدين وهذا القول غلغل الشيخ في كسمة ولم يذكرنا فيه وضعفنا في الواقع في الحديث هو الاقرار بالمفارقة لمجلس العقد  
فلو خرجا منه مصحبه لم يطل خيارا وان يقاومه طويلا فلا يتم وجهه الثاني ثبوته انما لم يلقاه او شرطه وسقوطه وجهه فمعلوم ان التايل في سقوطه  
هو المفارقة ولم يتحقق والمفهوم من قوله ما لم ينفذ اراده السلب لعدم الملكة او عدم الاقراران عما يشانه الاقرار او المحتمل انما يثبت الخيار بمقتضى صدق  
الحديث ويحصل الشك في المسقط فيصير الى ان يثبت المراد في هذا الاحتمال قطع به العلامة في تذكره وهو ظاهر خبر الدروس فان حكم بثنوية الخبر  
ابطاله بما يثبت به خبرا المتعاقدين من جملة التفرق ولم يتحقق هنا مع حاله على بعد القول الاول الثالث عدم ثبوته اصلا لعلنا لم نجد من غيرنا الخبر  
بغير المتعاقدين الوجه لثبوت التفرق وعلما وهذا الاحتمال لم يذكره ولا اشار اليه في الدروس بل جزم بثنوية الخبر وكذا لعلنا ان الكتابين في انما  
به فان قوله على قولنا انما ينفذ ارادتهم بغيره في القول الذي ذكره في كسمة هو سقوط الخيار بمفارقة العاقد المجلس فيرجع الى قوله او يفارق المجلس اعم  
ظاهرا لحدثا دل عليه من الخبرين وكذا لا في من اشكال وان كان القول الاوسط او وسط قولهم لا شرط فيه كلة ثلاثة ايام اذ بان شرط هنا الخيار في ثلاثة  
خارجا واحدا من لفظ الحديث يصحح على صوابه التشرط في الجوان كلة ثلثة ايام للتشرع وشبه بقوله كلة على خلافه في الصكاح حيث هي ان الخيار في  
في الأمانة الاسبروا وحيث حجة عليه قوله التشرع خاصة في التاييد على الظاهر في بالاطهر على خلاف الرضا حيث هي ان الخيار في التاييد  
محمد بن مسلم عن الصادق قال البائع بالخيار ثلثة ايام في جواهر محبة الدلالة على ما يدعيه وما تقدم في صحة الجلي من اخبار خيارا للتشرع غير مناف  
البيان

والصنع



لم يكتف بخباره بغير المشتري سواء أخرج المبيع عن ملكه أم لا لصلاته بها الخبر وعدم الدليل الذي لا على سقوطه فان ضرر البائع لا يكتفى باعتباره بغير ضرر  
عليه فان فسخ وجده العيب بائنه على المشتري ولم يمتنع بفعله بغيره بائنه الفهم ولا مانع من ردّها هذا وان وجدها مستغرة بان وجدته مستغرة  
او مصوغا الى الخطأ مطبوعة او النسخة يجوز ان لا يجوز لان كان العيب مستغرة فلهذا العيب في المشتري اجمعه عمله وجهه فلو كان عيبا كالمصنع  
كان شيكا بغيره ولو وجدته مستغرة فان لم يكن المفسر بفعله المشتري اخذها ان شاء ولا شيء وان كان بفعله فالظن ان ذلك لا يضره في ملكه ما دون ذلك فلا  
يغيب عنه مما ولو وجدها مستغرة ففعلها فان كان بمسئله او اذكي صائبه وكان باجود في سقوطه شيئا او كونه شيكا بالاعتبار والرجوع الى الصلح  
احتمال لا وتلك لا تخرج من حق لبقاء ماله واصلاته بقاء جبان ولو لم يجبا بغير المشتري لا يفتن في كماله وانه وان وجدها مستغرة بغيره كالمصنع بائنه  
كالعوض جمع الى المثل والفهم وكذا لو وجدها على ملكه مع عدم مكان ردّها كما لو وجد الامانة ولد ولو زال المانع من الرد عنه قبل الحكم بالعوض فان جمع  
الى ملكه او امانا او ولد الولد اخذ العيب وعدم لبطال عنه بالخروج فلا يجوز ويحمل العيب بين بقائها بالمبيع ونحو موانع الاستيلاء فيبطل في الاول  
در ثانيا في زوال الملك الاول للرجوع العيب بخلاف الثاني فان الملك باق وانما منع من الرد مانع وهذا الوجه لا يخرج من حق ولو كان العيب حكما  
بالعوض سواء فسخه ام لا يرجع الى العيب مع اجماله لو كان قبل العقد عوض ولو كان العقد نافلا ما يمكن ابطاله كالمبيع بحجبه المشتري والبيع قبل القبض  
فوقها الزامه بالمبيع فان امتنع فسخ الحكم فان عدل قبل قبض المبيع قبل ان يفسخ مطلقا وهو بعيد وان وجد مانع من الرد قبل المانع على وجه الضرر  
كالاجارة والبيع بحاله الفسخ وانتظار انقضاء المدة ويضرب ملكه من حيث ينظر القابض في ملكه لا يكتفى في ذلك المصلحة المفقولة من حكمه وقدره ويستخدام  
وعنى ويجوزها وهل يرد العوض عاجلا يحمله لعموم الملك بالمبيع بالفسخ ودخوله على الحمل الصبر وعدم نظر الى المانع من الانقضاء التام والاولا قوى ومثله  
باني في الشفع اذا اخذها او وجدته مستغرة بغيره بغير ذلك لو لم يكن الفصل لانها كالاجارة فللمعتب الفسخ واعادته العيب هذا كله اذا لم يكن بغيره في  
الشرط ففسخ من ردّه فلو نص في كماله فلو كان باسقوطه خيان كما لو نص في المشتري المعتبر في عينه واطلق جماعة عن الاجتهاد الحكم بطلان رجوع المبيع  
مع رضه في المانع وبغيره ففعله وان كان المعتبر هو المشتري لا يكتفى خيان بغير البائع في نفس مطلقا فيرجع الى العيب والمثل والعيبه وما تقدم من التفصيل  
ار هنا واما ان يرضه فيما اعطاه قبل علمه بالعيب فان كان نافلا للملك لانها امانا تعامن الرد والاستيلاء في سقوط خبارة اللهم لان يرضه في ملكه بحجبه  
الفوريه او يجوز الولد كذلك لم يحصل بغيره العيب وينقص من الاختار كذلك فيحمل فوفا جوار الرد وما تقدم من الاجتهاد لا يعلم حكمه ما لو كان ما مضى  
في الوضو فاسما بوجوب ان يرضه فان علم ان هذه المسألة من الممانع فرضها اشكته في الاجتهاد ما حرجوها على وجهها وان كان كثير من فروعها اشكال فان  
من عدم انقض العتق قوله ولا يثبت له ارضي بمعنى ان اللاد من العيب الخبر لا التفاوت كثير لكن في عينه العيب العيب سنوات في العاين ام لا وقد استشكل  
في المذكرة في ثبوت الخبا للعتق لو كيد العاين التفاوت مع عواء الاجماع على عدم الارش ثبوت وجهه كمن رد من انقضاء موجب العيب وهو كلف  
مع بذله ومن ثبوت الخبر فلا يرد ولا يثبت ان زوال العيب يقتضي ذله والاصح بقا الخبر نعم لو تراصبا على كون التفاوت وفيما قبله الفسخ  
صح وكان معاوضة اخرى قول من باع ولم يقبض التمر ولا سلم المبيع ولا اشتراط اجماع التمر في البيع لازم ثلثة ايام في هذا النوع من الخبا اما ان يرضه  
على عدمه كما ان يرضه بائنه على ثبوتها وخبا بغيره منضاه في خبر الضرر يرضه اليه وهو مشروط بثلاث شروط الاول عدم قبض التمر الثاني عدم  
قبض المبيع الثالث عدم اشتراط البائع في التمر وكنى وبعض كل واحد منهما ولو ساء عنه امضا ايضا خالف الفصل على موثوره وقبض بعض كل واحد منهما  
كلامه في مجتمعا ومنفردا الصدد عدم قبض التمر وايضا من التمر في الاول النص ولو قبض جميعه فالخبر وان عاد بعد ذلك اليه وشروط القبض المانع  
الخبا لو كان بائنه فلو وقع بدونه فلا اثر له وكذا لو ظهر منه الخبا في التمر لا يكتفى في المانع بالخبا عطا اليه البائع بالتمر بعد ثلثة ايام  
وان كان في ثبوت الرضا بالعقد عملا الاستصحاب ولو كيد المشتري التمر بعد ما قبل الفسخ اجملا سقوط الخبر وهو كيد في قطع ثبوت العلانية في كيد الخبا  
بزوال المقتضى لثبوتيه وهو كيد في التاجر ويحمل بقاء عملا بالاستصحاب وذاك في عينه بعد ثبوتيه لم يثبت في نظائره واعلم ان المشتري قول يجوز  
الفسخ متى بعد التمر وفاء التمر في الدوس وكان مستند خبر الفصل اذ لا يرضه فيه يقتصو وليس بعيدا لان التمسد يلزم العقد وجوبه  
بما قوى ولحقه مناصبه يرفع الضرر ان تمكن من اخذ العيب والا فلا يدفع بالفسخ قوله ولو تلف كان زوال البائع في ثلثة ايام بعد ما على الاشياء  
الخلاف في تلف قبل ثلثة ايام ففقد المقتضى ومن ثبوت ان المشتري لان المبيع انتقل اليه والتاجر ليصلحه وذهب الاكثر الى ان يرضه البائع لعموم  
الدليل الذي لا على ان كل مبيع تلف قبل قبضه فهو من مال البائع وهو الاقوى قوله ولو اشتري ما يفسد من بوم فارجا بالتمر قبل الليل والاملا بيع  
كمن يستند ذلك في غير الصافي عا والكاهن في خبره ان يرضه من بوم وكنه ثابته بالتمر فان جاء فيها بينه وبين الليل فلا يرضه له وعيا المص  
اجود عا ان الاجتهاد قبل التمهيد وانسب بدلول الرواية والكثير من عبر عن ذلك بعبارة لا نود المطم بل اضده فقال والخبر فيما قصد  
لثبوت المثل والعرض كما علم من الرواية ان البيع لازم الى القبل ثم يثبت للمانع الخبا ويكتفي في المسألة اشكال عام وهو ان يرضه من ثبوت هذا  
الخبر فلا يضر البائع قبل تلف المبيع بان يرضه البيع ويبيع بغيره قبل تلفه وهذا المعنى يقتضي ان يرضه يكون قبل التلف وان كان بعد  
الخبر دخول الليل فليس المبيع مما يفسد بومته الذي هو بياضها والبيع فانه يرضه بغيره بغير الخبا والحال ان المسألة مفروضة فيما يفسد بومته  
والرواية ايضا انه عليه في ثبوت الخبا بعد فشاء لا وجه له وانما ينبغي ثبوتها اذا خيف فاشه بحيث لا يظفره قبله واجود ما اتفق هنا عا

نصر

ثالث

المبطل









الثالثة ناول العرفي لها لا يدخل قوله ويدخل الابواب الاغلاط في قوله وسلم المبت في الابنية على حد الدراج الوجهة دخول جميع هذه اقصا العرفي كونها من  
لجزء الدار وتوابعها ووافقها ولو كان في الدار حزام معد لها او حوض او بئر يدخل ايضا وفي حكمها الغواني المتبنة في الارض والحظا مجتبه من اجزائها  
وتوابعها عا وقد فعل في كثير من الملبعم الدخولي في المذكرة في دخول السلم المشتمل والروضة والادوات المتبنة عر فيها عا غير الدار والاولا في اقصا  
العرفية وفي اكثر كسبه في دخول الخواص مطم وهو متيق في مقوله في المتبنة الدلو على دخولها بالعرف لو كان السلم عديم ثبت لم يدخل قطا في قولهم في  
دخول الملقاين نردود دخولها اشبه وجه الردود خرجها عن اسم الدار وكونها منقولة فيكون كالالات المنفعة بها وانها من توابع الدار وكما يخرج من  
الاغلاط المحكوم بدخولها والا فاولى الدخول لانها من كسبه في كفاية الاغلاط ونحوها كما لا يدخل الفلن نفسه فيها في الاشكال الواح الدكاك  
المجولة الابواب منقولة للارفاق في السعة الباب الا فاولى دخولها ايضا في قولهم ولا يدخل الدار المضمونة الى التي تثبت حجرها الاسفل وانما لا يدخل لانها لا  
تعد من الدار لغيره ولا عرفا وانما ثبت لمقوله الارفاق بها كماله في خروج وجعل عن الاسفل او للشئ في قولهم بدخول الرجا المتبنة ليس من ارجاء الدار  
لواضعها بالثبت الاعلى تابع لاسفل قوله ولو كان في الدار دخل وشجر لم يدخل في البيع من قال لا يدخل في قولهم لا اري هذا شجرة الفول المتبنة في ارجاء  
منها لا يدخل لانها لا يصفى بها بحيثياتها من جوفها والذرع منقولة الى الارض من قاعها والا فاولى عدم الدخول طلقا لانه لا لفظ او الفرس عليه قوله  
وما اشتمل عليه او ما اقل عليه بايها او مسماة على الشجر ايضا او بدلت مثلا لا يصح الا لهما ونحو ذلك لو كثر الشجر حتى يطبق عليه اسم الدار  
نحوه فالأولى بعدم الدخول مع الاطلاق قوله وان استثنى نخلة فله المثل لها والمخرج من جرابها من الارض اذا استثنى شجرة من الدار ونحوها واشتراكها  
منها كذا خاص لم يدخل الارض في البيع لكن يستثنى من نفعها ما يوقف عليه الانقاع بالشجرة ويمر بها من الدخول بها وسبقها وحرمتها وجميع غيرها  
ووضع في مكان المعادلة ويستثنى ايضا من جرابها في قولهم هو او عرفها في الارض فليس لملك الارض عطف شيء منها ولا قطع ولا على في الارض  
بما يصير العرفي ولا الانقاع بما يستحقه من نفعها بالزرع ونحوه ان اجزها ولو لم يضر في جوانبها وجبة لانه مال الارض وانما استثنى نخل الشجرة  
فما يحتاج اليه بغيره الاستثناء لوقوفه الانقاع عليه لا الملك فيقتصر فيه على موضع البقية كذا لا يجوز في نخل الشجرة الانقاع بما يخرج عن غرضها  
من الزرع فيها والا فمنه عند زيادة على المعاد في امثالها مع احكامها ايضا في قولهم ولو باع ارضها فاحتل شجرة فالحكم كذا في لا يدخل في بيع الارض  
مع الاطلاق كما لا يدخل في بيع الدار ونحوها في قولهم لا يدخل في قول الشئ ولو كان ارضا او دارا عليه حائطها او ما اشتمل عليه او ما اقل عليه بايها ونحو ذلك  
والظلمة لا يغير هنا كون الارض من حائط بل هذا في اللفاظ لا في على جوار اشتمل عليه بطريق يقتضيه ان كان لها ذلك ولا يطبق الكفاية وقد ذكر ذلك  
جماعة من الاجتهاد لا بأس به في قولهم ولو باع نخلة فاحتل شجرة فالحكم كذا في قولهم لا يدخل في قول الشئ ولو كان ارضا او دارا عليه حائطها او ما اشتمل عليه او ما اقل عليه بايها ونحو ذلك  
والعادة لا تكفي في ابيها بعض النبا في شقوق نفسه وهذا في الذكور البكر وقد لا يورث في شقوق الكل ويأبى بالربا في حصة ما اذا كانت الذكور  
في ناحية الصناعات النبا في مسند الحكم النص عن النبي والائمة واجماع المسلمين عليه الامن شدة في عامة قولهم يجب على المشتري بنفسه نظر الى العرف  
ظاهر العيان ان النظر الى العرف ليل وجوب التفتيش على المشتري وليس بعيدا ان التفتيش على المشتري في قولهم لا يفتش على المشتري بنفسه نظر الى العرف  
فالعادة يقتضي ايفاءه للبائع اذا باع شجرة ويمكن ان يريده وجوب بنفسه نفسه كمال العرف عليه يجب للبائع الشجرة في ذلك الحقل فما كانت عا دنان باخذ  
بسر يفي الى ان ينالها في حاله وما يورث طبيا اذا نالها في طيبه وما يورث عا اذا نالها في شاة وهذا المعنى هو المقصود اكثر العتبات الان  
بفصله في ان في عتبات النص عن نبيه في مواضعه قبل بعد الاجمال وانما يسكن لغيره اذا زيد الاول قوله ولو باع ارضها فاحتل شجرة فالحكم كذا في قولهم لا يدخل في قول الشئ ولو كان ارضا او دارا عليه حائطها او ما اشتمل عليه او ما اقل عليه بايها ونحو ذلك  
على ما اقر به الاجتهاد انما نسب القول في نفي الاجتهاد بقصو المسند النقل عن افاذه الحكم المذكور فانه اعاد للبائع لاعلان ما كثر المشتري  
الامن حيث المفهوم الضعيف والاصل يقتضي بقاء الملك الباعه وعدم انتقاله الى المشتري اذا العقد انما وقع على الاصول وهي معايرة التمسك بالنص  
انوار في طريق ذلك من طريق العامة في قول النبي صلى الله عليه وسلم من باع شاة فاحتل شجرة فالحكم كذا في قولهم لا يدخل في قول الشئ ولو كان ارضا او دارا عليه حائطها او ما اشتمل عليه او ما اقل عليه بايها ونحو ذلك  
فخلافه في قوله لا تشرط للبائع الا ان يشرط المبيع بذلك غنة عا قال فان ابيهم موثقين من باع فاحتل شجرة فالحكم كذا في قولهم لا يدخل في قول الشئ ولو كان ارضا او دارا عليه حائطها او ما اشتمل عليه او ما اقل عليه بايها ونحو ذلك  
بشرط المبيع وعنه قال رضي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يشرط المبيع الا ان يشرط المبيع وهذا الاحاديث كلها كما نرى انما تدل على ان الشجرة  
قبل النبا للمشتري من حيث المفهوم ولا لضعيفه فمن لم يشرطها المصم الى نفي الاجتهاد وهو يورث بدعوى الاجماع عليه في كسبه فان بعد عا في  
بضعف لانه لا اخبار ولكن الاجماع يقصد بها مع انه نفا عن ابي حمزة ان الاعيان في دخول الثمرة وعدمه بذلك الصلاح وعدمه في باعها بعدة فالتمسوا  
للبيع وقبله للمشتري الامع كسبه مكانها لم يغير خلافه في قولهم لو انقل الخيل بغير البيع فالتمسوا للاختلاف في ذلك عندنا ولا في هذا الحكم هو  
كون الثمرة بعد ظهورها للمشتري على خلاف الاصل فيقتصر فيه على وضع كسبه وهو كسبه ونبيه على طلقه الشاة في حيث يحو بالبائع فاشاء به من عفو  
المعاوضة فاشاء عليه قوله ولا يغير في نقل الخيل ما تقدم من ان الحكم معلق على النبا ولا يتحقق في الذكور لانه على ما عرفت في طلق الخيل كما  
الانثى بعد شقه والعكر وان كان يمكن الا ان الغالب بل انثى عليه فعلى هذا من طهرها كذا الخول في البيع وان لم يشق قوله لا في غير  
الخول ولو باع شاة فاحتل شجرة فالحكم كذا في قولهم لا يدخل في قول الشئ ولو كان ارضا او دارا عليه حائطها او ما اشتمل عليه او ما اقل عليه بايها ونحو ذلك  
كانت بارزة كالنبا في مسند كذا في قولهم لو انقل الخيل بغير البيع فالتمسوا للاختلاف في ذلك عندنا ولا في هذا الحكم هو

على الخيل كغيره  
منه

ن







في القبض او وكاله فيه ولا انما البيع الا ان الشئ ذكره الحكم في بطون الخلاف قطع بعدم صحة بيعه عليه جماعة ويقهر من لص جماعه اجبا  
 صحة يحرم على القول به او كراهته على القول الآخر وفيه نظر واضح والجواب بان الواقع جواز له كماله المحقق بالبيع في غير البيع ولما ان الشئ قد بعض  
 محققا عن الاشكال بان مورد السلم معتد او لا كان فانه كونه ثابتا في الذمة منطبقا على افراد لا ينافي في عدم عتبه المسلم اليه شخص ذلك الفرد  
 انصب العقد عليه فكان لما قال العزم الكلي من غير فلان قد جعل عقد السلم مع اداء على ما في ذمة غيره المسلم منه ولما بعضه بعد ولا ينافي كونه مملوكا  
 بالبيع واذا جعل مورد السلم الذي هو مع يكون مباحا للطعام مثل ذبضة فيخفف الشيطان ويعلق بالبارق وهذا من لطائف العقد وهذا المحقق غايه ما هو  
 هنا في نوجبه كلام الشيخ ومن بعد الا انه مع لا يخرج من بطون مورد السلم ونظيره من كفوف الثابتة في كونه لما كان امرا كليا كان البيع المحقق به هو  
 الامر الكلي وما يستعمل ذلك من الاعيان الشخصية بالوكالة وغيرها ليس هو نفس البيع وان كان الامر الكلي انما يتحقق في ضمن افراد المعاصفة فانها البتة من مضم  
 لو ظهر المذموم معسفا او معسفا راجع الحق في الذمة بالبيع العيني ليس كذلك ونظير ذلك ما حققه الأصوليون من ان الامر الكلي ليس امر يترتب عليه  
 خاصة وان كان لا يتحقق الا بهارح فاصبا العقد على ما في ضمن كون ح سباعا واضحا للقول بالانحزام عند القابل له غيره غير منوجه فلا بأس بح  
 بالكرهه من جماع خلاف الشيخ والجماع ويجوز انما هو مظنة العزم قوله في كذا الواقع اليه فالاول اشترطه طعنا فان قال افضله لم افضله بفسك  
 صحيح لسرا ودون الفضل لانه لا يجوز ان يكون له طر في الفضل منه مرد وكذا منشاء التردد من مع كسح نوله والفضل طر الفضل محججا عليه بانه لا يجوز ان  
 يكون وكما لا غيره وفي بعض حاشيته وبيعه عليه ليس المراج من ازالة الجواز ولا في وكما في القاض والمعاذرة الاعتبارية ولما بعض الفضل منه  
 كافي ومنه نوله طر العقد هو الاقوى قوله في لو قال اشترى لنفسك ببيع كسرا ولا ينبغي له بالقبض لان مال الغير يمنع شراءه شيء لنفسك  
 على ملك الغير وهذا هو الفرق بينه وبينه واستفاد من جواز ذلك وجعله فضلا للطعام بحسنه بل السلم او في هذا الدوام والا فوي فانه العقد  
 وجود ما يدعى على مداه نعم لو علم من اذاع اراده احد الامرين قبل القابض للصح وكذا لو علم منه اراده معضه غير ما يقصه كالوكان النجس يكون كسرا  
 لانه كونه بالا الى ذلك لفصله استيفاء بعد الشراء وفضله وكذا لو كان المال الا في هذا او المال الحاله وفيما صح ذلك قطعاً لا نقاشا التميز  
 عا في الاول والثاني في الثاني ولا وجه لخصيص الغير بالخاص به بل في كل احد ما في صحه لعين ما ذكر قوله اذا قبض المشتري بالبيع ثم ادعى فضلا فان لم  
 يحقر كبله او وزنه فالقول قوله وان كان حذر في القول قول البايع كما كان القول قول البايع في كتابته مع ان الاصل عدم وصوله والمشتري اليه ولو تصور  
 عملا بالظاهر من صاحب الحق كجناط نفسه بغير عقد رقة فيكون هذا الظاهر حقا للقول بالبيع ومقوبا للعانة ومعاصلا للصل فبذلك قوله  
 ببيته هذه مما راجع فيها الظاهر على الاصل هو قليل يمكن نوجبه بوجه لا يحصل له المعارض بان يقال ان عند قبض الحق قبل دعواه الاجابة وكذا  
 الى المنقضا كان غيرت بوصف حقه اليه وبضمه كذا فلا داعي بعد ذلك المنقضا كان يدعى لما مخالف الاصل اذا الاصل له اذ في البايع من رقة  
 بعد رقة قبضه مخالف الظاهر ايضا كما قلناه فيبقى الاصل والظن على خلاف دعواه فان هذا يستلزم قبول البايع مطلقا لغيره كرم من قبل الجليل  
 فلما انما يحقر كسرا في الاعتبار لا يكون معناه بوصف حقه اليه لعدم اطلاعه عليه في موضع حصول قبضه الاعتراف يكون مبنيا على ظاهر الحال  
 ومعناه على قوله غيره الذي يمكن بطريق الظاهر اليه كسرا بمخاذا الوضو وايضا في البناء على ظاهر الحال لا يقتضي الاخر بوصف حقه اليه لوجه  
 لو صح بان الذي وصل الى سلمه على مجموع المبيع بيا على الظاهر ركونا الى قول الغير له يمكن اقرارا بوجوب جميع حقه اليه بخلاف الوافر يقتضي جميع  
 بناء على حصول الاعتبار في ان يكون اقرارا صحيحا فيخفف الفرق ولو ان مع فرض حصوله ادعى عدم قبض جميع حقه محجولا بالقبض لجميع بيا على  
 حصول الاعتبار في ان يكون اقرارا غير دعوى لغلط قبل قوله ايضا الاصل عدم قبض جميع وما ذكر من الاصل الاخر والظاهر منصف هذا اذا لا يلزم من  
 حصول كسرا الاعتبار قبض جميع حقه وهو واضح وهذا من اجل ان يثبت عليها الحكم الشرعي فانه مبني على القواعد الظاهرة المنضبطة قوله  
 اذا اسلفه في طعام بالعرفان ثم طالبة بالبدنه لم يح عليه رقة ولو طال به بقيته قبل الجحالة انما يمكن غلبه رقة غير بدله لان مال السلم يبعث رقة  
 في بلك عند الاطلاق في موضع كسرا بغير ان فرض على ما بان في التفصيل وعلى كل حال فدفعه غير بدله يبعث رقة غير رقة غير واجب شوا كانت فبئيه  
 بدله المطالبة بخالفه فبئيه في بدله او مساويه وهذا لا شبهة فيه انما الكلام فيما لو طال به بقيته في كسرا التي يجب عليه رقة فيها فان الجح في راح في  
 موضعين احدهما رضي السلم اليه بدفعها في جواز قولنا احدهما عدم نظرا الى ان القيمة عوض عن مال السلم بذل قبضه وبمجهله وهو غير جائز لان الفرد  
 كونه طعاما والثاني وهو الاقوى الجواز ليع كون ذلك مباحا بالسيق الحاشية بغير حشمة مثل هذا لا يسمى بيا فلا يحرم نعم ربما قيل كراهته من جماع  
 خلاف الشئ ومخلصا من عرضه الجحيم والثاني ان طلب القيمة ولا يرضى كسرا اليه بدفعها من الجحيم عليه بناء على الجواز الاول الاكثر على عدم لان  
 الواجب في ذمته هو طعام لا القيمة وما في ذمته لا يجب دفعه في كسرا المذكور فاولا ان لا يجب دفعه في الجحيم عليه المعاضة ولم يقبضه عند السلم ذهب  
 بعض اصحاب منهم العاقبة في كذا في وجوب دفع القيمة محججا بان الطعام الذي يلزمه دفعه مقدوم فكان كما لو عده طعاما في بدله بغيره السلم  
 وفيه منع ظم ان السلم طعام يلزمه دفعه حتى ينقل الى القيمة وعلى ايضا بان منع المالك من المطالبة بجواز وجعله موقوف على الوصول الى بدله السلم  
 من رقة فانه ربما يمكن له عدم العو الى تلك البدل اصلا وان الوصول اليه يحتاج الى اضعا المسلم فيه من كونه وان المسلم اليه فلا يطر فيه بعد ذلك  
 فهو حقه بالكلية وما يقبضه العقد من رقة ان المسلم اليه بالسلم البتة المعين في السلم اليه فلو لا الانتقال الى القيمة اضعا حقا ولا يبر

مصحف

بشأنه وبذلك التام

حتى

ساجد

الشيء

يدعى

له المطالبة بالعين فلو لم يجعل له المطالبة بالعينة على الوجه الذي ينبغي به ضرر المسلم لأدعى إلى ضياع حقه رأساً وانحجب بان هذه العلامة لا يجوز  
الانقضاء إلى العينة متى طلبها المسلم البتة صحتها في طريقه إلى البلد المعين للمسلم أو وكل في تسليمه فيه ونحو ذلك فإن ذلك هو الذي اقتضاه الأمر  
الشروع في العدول عنه وفي كونه مطلقاً غير جدي ثم لو فرض كونه في بعض موارد كماله أو علم بالفرار إن المدعى لا يرجع إلى ذلك البلد ولم يترك في  
الاقفاء ونوكلاً بوجوب تحصيل الحق وإن أخفى بقوت بالناسخ بالحق دفع الأمر للحاكم ليحرم على أحد الأمرين دفع العين أو العينة في بلدان المسلمين  
أو دفع العينة فيها بوجه يمكن وبما قبل جواز المطالبة بالعين إن كانتا المطالبة العينة في ذلك البلد أو أدوى وبالعينة في بلدان المسلمين إن كانتا أكثر  
أما الأول فلا أن المفروض كون الحق في الأول لا استحالة ثابتة وتعين بلد المسلمين إنما كان لا يتفق مع تساوي العينة في بلدان أو بقضاءها في بلد  
المطالب لا يؤول إلى ارتفاع بل يرفع بعض صور فلا وجه للناسخ وأما الثاني فلو جوب للمسلم لما ذكر مع تعدد التمسك بها بسبب الزيادة وهذا القول  
ليس بعيداً من الصواب لأن فيه منع حصول الارتفاع فيما ذكر مطلقاً لجواز أن يكون المدعى فادعاً على عين الحق في بلد المسلمين مما جازعها في الآخر  
وإن كان انقضاءه في محصل الضرر عليه بذلك مع مخالفة ما شرط له من الارتفاع أو دفعه الاطلاق ولو توفرت عنه وطهر الأمر عن عيبه فلو  
بالنسخ من المطالب عينا وبه وجه وهو الأشهر قول من ولو كان في جوار أحد العوضين لأخذه منه في جوار أحد عوض الفرض والرضا عليه لا نقاء  
المانع منه وهو بيع الطعام المنقول بالبيع قبل قبضه وإنما الكلام في وجوب بيع عوض في غير بلد الفرض لأن إطلاقه من على قبضه في بلده فليس  
للفرض المطالبة بغيره كما أنه لو بذل له الفرض لم يجز عليه قبضه بصل ما نقله إلى ما عتبه الشارع موضعاً للقبض من الموزن وأما الحج عليه في دفع  
الحق وكذا في غيره لعدم وقوع المعاوضة عليها وقد تقدم جبر الطعام فيما سبق وحكم وأحد واختاره في وجوب بيع التنازل وقت المطالبة فإن تعدد قبضه  
بلد الفرض وفيها معانظر قول من كان غصباً لم يجز بيع التنازل جازاً وقبضه بغير العرف ولا شبه جوازاً ومطالبة الغاصب بالتنازل حيث كان وبالعينة  
الحاضرة عند الأعواز والقول الأول للشيخ وسأوى بينه وبين الفرض في الحكم وما الخائن المصير هو الأدوى لا ثبت عليه بعدلونه نعم ذلك كان وهو  
مؤخذ بأسوال الأحوال وجوب العينة عند الأعواز أنه وقت الانقضاء من التنازل إلى العينة في التنازل واستقر في الحق في قبضه قول الشيخ وهو في بلد  
الفرض لأنه غصب هناك فادعاه بالتنازل وجب عليه قبضه ونقلها أخاؤه كصمها عن والده وبشكل ما قلناه ويجمل وجوبه على الغير من غير أن يغصب  
اليمين الدفع قول من لو اشترى عينا بعين فبعضها ثم باع ما قبضه ونلف العين الأخرى في بدائها بطل البيع الأول ولا سبيل إلى إعادة ما بيع تأنيلاً  
بل يلزم البائع فيمنه خاصة إنما يصح البيع الثاني لأن العين المبغاة كانت ملكاً حالاً للبائع وأما طر البطلان على العقد بعد انتقال العين فلا  
يؤثر فيما سبق من المضرات بل يلزم البائع الثاني دفع التنازل إن كانت العين قبل قبضه والعينة إن كانت قبضه كما لو نلف العين فهل العينة في يوم البيع أو  
يوم نلف العين الأخرى يجمل الأول لأنه وقت تعدد التنازل الثاني لأن العينة لم يجر لأرفق للبائع وإنما لم يلف العين الأخرى لوجوب بطلان البيع هو  
الأجود وبسبب عدم ذلك أن نلف المبيع قبل قبضه إنما يبطل العقد من حينه لا من أصله إلا لاستدلاله العين ونظم القابضة وذلك في التنازل وإن كان  
فيه نقل غالباً لا كان البيع باطلاً إذا تعدد العقد في البلد كان بمنزلة التنازل لا يجمل على أحد ما عتبه الأقرنة فإن غلب أحد العقد وحل عليه لأن الغلبة  
يكون في غلبه أحد الأمرين وإن تنازل لم يغير بطل العقد لعدم الحجج واختلاف العرض ثم الغلبة قد تكون الاستعمال وقد تكون الاطلاق بمعنى أن الاسم  
يغلب على أحد الأمرين وإن كان غيره أكثر استعمالاً كما سبق ذلك فإنا في بعض أسما الثغور أن نلف الغلبة فيها فلا إشكال في حمل غلبته وإن اختلفت بان  
أغلب أحد استعمالاً والآخر أغلب صفات في جميع أحدهما أو يكون غير ذلك الشيء في نظر إلى تعارض المحجبين نظر وإن كان في جميع أغلبه للمعاذ فوجه كذا  
القول في الكل والوزن قولهم إذا اختلفا في قدر الثمن في القول قول البائع مع مبيته إن كان البيع بائناً وقول المشتري مع مبيته إذا كان الفاهذاً بولسنا  
الأصحاب بل ادعى عليه الشيء الإجماع وبأنه رسالة على الصنائع وفي الرجل يبيع الشيء فيقول المشتري هو بكذا وكذا بائناً ما قال البائع قال القول قول البائع  
إذا كان الشيء في ما يبيع مع مبيته وهذه الرواية تدل على بطلانها على الأول وهو تقديم قول البائع مع قيام عين المبيع واستيفاد الثاني من مضمونها لأنه  
مؤاخذ الأصل لأنه لا فائدة فيه بخلاف قول القول في قبضه الأخرى بطل عليه وموسلاً أحد البائنين بضره فاستثناء بعض الأصحاب من المبيع من المرسيل مع  
استثنى على تقدير عدمه وهو مخير بالتميز بين الأصحاب وعلمهم بمضمونها وأحوال البضائع المشتري مع قيام السلف يدعي ملكها وانقضاءها بالبيع أو عامر  
العوض والبائع ينكره فيقدم قوله لأنه منكروا ما مع نلفه فإن البائع طر فادعاه في فعل المشتري وهو ينكره فيكون القول قوله ومنه نظر لا فائدهما  
على انتقال العين إلى المشتري وملكها وما وإنما الخلاف بينهما في حق المشتري فلا وجه لتقديم قول البائع بل المشتري هو كذا في الموضوعين فالمعنى  
ح هو كذا في المسئلة أو أن آخرها أن القول قول من هو في يده إلا أن يجد المشتري فيه حديثاً فيكون قوله مطلقاً وهو خبر ابن حبان ونفي عنه السالك  
في النكاح ووجه الأول أن ليس فيه يدعي إلا أن يجد المشتري فيه حديثاً فيكون قوله أن ادعاه بغيره من الثمن وذاك البديهي وذلك فيكون القول قوله  
من جهة الذي البديهي الخارج هو الذي واما حديث المشتري في قول البائع البديهي فامر منها أن القول قول المشتري مع قيام السلفه ونلفها في يده أو في يد  
البائع بعد الامتناع والتمسك به والقول لا يباير إجراء الأكثر ولو كان تعارضاً في بيع لخاص في الحق وأما على الأول فإن المشتري ينكره وعلى  
الثاني فإن الحق في غير الثمن وكل ما ينكر ما يدعيه الآخر فيقال فإن هذا القول كجمل إلى تقديم قول المشتري مطلقاً حيث يكون اختلاف في كونه  
وسبباً يعاير مع عدم نفي الثمن خاصة ظاهر من ضلبيته ضعيفه ومنها أنها في الفار مطلقاً لأن كونهما مدع ومنكر وذلك لأن العقد الذي يقرر له





مستأجرة او موهونة انظر انقضائها او الفسخ فخره بنبيه من القيمة مجمله وكمه مطلقا او الخلفا في قيمة الناقص فالذي يقضي به المولود  
بقول منكر الزايد مع بینه كما في نظايره حتى العصبية فيه قول اخر يقيم قول المالك وقد عرّب العلامة هنا تحكما بالرجوع الى القيمة مثله موقوف  
بصفائه وهو باصول العامة التي ان الوصف بهذا هو انجزه طئي القيمة فيكون مناسباً للرفع التام كما في المظان العقد بطل تجرد الخالف فانهم  
يعضده فاسخ وبه قطع في التذكرة بحجتها بما اسلفنا عنه من ان يمين كل منهما لا يفسد دعوى الاخر فيكون كذلك انما على حاله ولا يحكم بنزول عقد حتى يحكم  
بالفساخ وهذا على القول بطلانه من أصله واما على القول بطلانه من جهة فاعلم انه كذلك لانشاء دعوى كل منهما يمين حصة فاسخ ولا يلزم منه  
على قول اليمين بعد وعلى قول ابطالها تحكم وهو ظاهر في قواعد وهي في التذكرة على شافعي للمقابل بالخالف وجهين بفساخه به او توقفه على الفسخ توقف  
في الدروس في الوجهين على الثاني فيفسخ المتناظران وحدهما او يرضى حدهما يدعى الاخر او يرضى حدهما اذا ثبت من توافقهما فاسخا من فسخه كذا يؤول  
النزاع ثم ان توافقا على الفسخ اوضح تحكما انفسخ ظاهراً وباطناً وان يرد لحدتهما فان كان الحق فذلك والا انفسخ ظاهراً وقولهم اذا خالفنا في ما جرت به  
وتجمله او في قدر الاجل او في اشتراط رضى او ضمن فالقول في البيع مع بینه لانه في هذه المواضع كلها منكر وذلك لانها انفا على ضد العقد وهو المالك  
التمتع بهين وانما الخلف في قدر زيد والبيع بكرة فيقدم قوله ونفي رداً قبل بالخالف هنا بناء على القول في المسألة السابقة لاشترائها في وجه الذي انقضا  
وهو دعوى امتناع العمل بالبيع عليه اذ ليس هنا انفسخ عليه ولا زحماً باسناد المالك في سبب حصوله والاخر ينفقه وبسببه الى سبب اخر في وجهه المالك فيقول  
احدنا غير المالك يقول الاخر فكل منهما مدعى عليه فيجوز ان لا يفسخ لان السبب النازل للملك هو عقد لا نزاع بينهما فانه لا تعدد وانما الخلاف فيهما  
صاحبه من الامور المذكورة وهو خارج عن البيع هو مفيد ما يذكر فيه منها اما ثبت منها كان فباله ولا يلزم من ذلك اختلاف فتنازعها يرجع الى وجوب  
للمال فيكون وعدمه فيقدم النكر وهذا بینه ان في المسألة السابقة قولهم لو خلفا في بيع فقال البيع بعينه ثوباً فقال البيع بغيره ثوباً فقال البيع  
ابتناء هذا النزاع نظير النزاع في قدر لغير وجه تقديم قول البيع في غير حيث انه منكر لبيع الزايد مع انفاها على امرش له وهو بيع ثوب الواحد كما  
الخالفان هنا بوجهها السابق وجوابه ولا يخفى ان ذلك كله حيث لا يكون له تنازع معناه ان هذا التوفيق يقول المشتري بهذا لغير المذكور فانه بيع الثوب  
بالخالف ولو كان الادا واحداً فالقول في البيع كالأول وحكي يكون ذلك مستلزماً للاختلاف في التمر كبعدها بما في الفقه لاشترائها بغير ثوبان فانه يقولون  
ايضا اذ لا يشترط هنا يمكن الاخذ به قولهم فانه لا ينعقد هذا التوفيق فقال لغير هذا من دعوى الحكم هنا واضح بعد الاطاحة بما سلف فاذ خلفا في البيع  
نفي ما يدعيه المشتري في على ملكه فان كان الثوب المذكور به والا انفسخ من يملكه في اذ خلفا في المشتري على نفي ما يدعيه كبايع وكان الثوب به لم يكن للبايع  
مطالبته به لانه لا يدعيه وان كان في يد البايع لم يكن له انفسخ فيه لان معرفه ثوبه للمشتري وله ثمنه في نفسه فان كان البايع قد قبض التمر به على المشتري واخذ  
الثوب فضاوا ان لم يكن فضاوا هذا التوفيق فضاوا ايضا بذلك التمر ولو اذ لم يوافق الا يدعيه احد كذا مضى في التذكرة وعلى ما ههنا من التفصيل في الفسخ  
ظاهراً باطناً على بعض الوجوه بنفي ذلك واعلم ان ضابط الخالف المقتضى به اذ عاقل منها على حصة ما ينفقه الاخر تحكيه بفقاً على امرها هنا ومثله ما لو  
اختلفا في التمر المعبر او فيهما معا ومثله ما لو ادعى احدهما البيع والاخر الصلح ولو انفا على امر واختلفا في وصف بداو وقد رجحت كاستلزامه من طرف  
واحد حلف النكر ويتعد ذلك الى غير البيع من كعفو الاداة كالصلح والاحسان قولهم لو اختلف في البيع وورثه المشتري كان القول بقوله في البيع  
في بيع وورثه المشتري في التمر لو اختلفا في قدر التمر في القول بقوله في البيع في قدر البيع كما ان القول بینه قوله وورثه المشتري في التمر  
وان لم يقل به في وورثه لانه منكر وانما خالف الاصل على موثقه وذهب جماعة من الاصحاب الى ان يحكمهم حكم المورد في جميع الاحكام وهو حسن ولو  
قلنا بالخالف في المورد ثبت بغير الورثة قطعاً ولو اختلف الورثة في غير البيع او غير التمر حيث يثبت الخالف فالحكم فيهم كذلك نظراً الى الصفة بغير الورثة  
البايع في بيع وورثه المشتري في التمر من على ما ذكرناه قولهم اذا اختلفا في قدر التمر او في قدر البيع في قدر التمر او في قدر البيع في قدر التمر  
بنه بقوله فالقول قول مدعى صحته على علمه وهو ضالة البضعة في كعفو فان ظن من العفو لاجابة بين المسهلين الصحته فيكون فوايدعي صحته موافقاً للاصل  
هذا يعم وكسالة الادلة واما الثانية ضد في الفسخ لا يبرك صحته العقد بغيره في يد مدعى امر اخر لكان لا الاصل عدم طرد المطلق الموجب لفسخ الصلح  
عليه صحته مجازاً واذا دعي بقاءها وربما استشكل الحكم في الاول مع كيبين كبعده هذا العقد فيقول بل هذا الشرط منكر فعل العدا كان هو لشرطه وهو  
ثبوت التمر في نفسه وان كان هو كبايع فهو ينفق انفاً عليه عنه فالاصل معهما في الموضوعين ولا يترجح الى احاد البيع فيقدم قول منكره نعم لو لم ينعين في  
الصونين فوجه ما ذكر قولهم فضاوا ما لم يكن مؤدياً الى جهالة البيع او التمر في الخالف للكتاب لا السنة فغير ضابطه بقول الشرط المذكور عليه  
بالشرط مضماً والمرد منه ما هو اخص من ذلك وهو شرط السابغ وح فالعنان لاجرم من كلف فان شرط العفو لها الباب اعم من صحته والباطلة و  
الضابط مختص بالصحته والادان ضابط ما يصح اشتراطه ما لم يكن مؤدياً الى جهالة البيع او التمر وذلك كما اشتراط ناجل العدا ما دعي مجمله فان الاصل انما  
من التمر وهو محمول فيجوز العفو من قوله ولا يخالف للكتاب السنة كما مضى عن ذكر المؤد الى جهالة العوضين لاسلام ان تفرق بينهما في السنة طرماً  
ومثلاً ما خالف الكتاب السنة مع ما ذكرنا ان لا يبدى ولا ينعقد الا بالباطل ولا يبرك ضابطه ما ينفق مقضى كعقدان يقضي عدمه ان لا يرد  
جعل الشارع لعقد من حيث هو يقضي بینه عليه كذا حقه جماعة ولا يشترط عدم الاشباع فضاوا معبأ فان قضى العقد طلاً للثمن  
في كل وقت وما يشترط اسقاط خيار مجلس الجواب وما اشكال ذلك مما اجمع على صحة اشتراطه عبات المصداق في ذلك ان كل ما يصح اشتراطه فليكن

من البيع على التمر





[illegible]











[illegible]



انها جنس واحد الصحيح الجلي الى جنس هشام بن سالم وعبد الرحمن بن عبد الله عن الصادق عليه السلام في الخلاف في الاجماع وهي في علم من خالف نظر الى اختلافها صور وشكل ولونا وطعما وادراكا وحكا واسما فان ذلك كله غير مسموع في مقابلته للصواب الصحيح في احتياج المصنف  
بنسبوا اسم الطعام اليها على الاتحاد نظر فانه لا يلزم منه اتحادها مع معقول الخلاف المذكور وانما الموجب للاتحاد النسب والاجماع في قولهم وكلنا اكل  
من جنس لحم النفاض اذ كانت كالحطه بدقيقتها والشعر ليس بهيئة ولا يجوز بيع لحمها بالآخر منفاضلا اذ كانا مكبلين وموزونين ولو كانا احدهما  
مكلا او موزونا والآخر موزونا كالحطه دفعها والنسب وتشيخ في اعتبارها لادراكها بالوزن او الكيل وجهها باثبات قوله وما يعمل من جنس من وجهه  
بها وبكل واحد منهما ثابت ان يكون في التميز زيادة عن مجازته لا يثبت في جواز بيعها بما مساو او اقله التميز فلهذا لا يثبت في ما يخالف ولا  
يعبر معرفة كل واحد من جنس بل يكفي معرفة المجموع وانما اذا بيع بعدد ما فانه يثبت في زيادة على مجازته زيادة معقولة بحيث يمكن فرض كونها عتقا  
في البيع معقولة وقد فرض هنا ايضا الجهل بقدر المجازس للمتن مع علمه بزيادة عليه بان يعلم المجازس لا يبلغ النصف فيجب بقدر ثلثي المجموع مثلا وحكم  
المعول من جنس من لحمها الى الآخر وبيعها في عقد واحد وان عجز العاوي القرض في العلة المسوقة للبيع عندنا في قولهم لا يجوز بيعه بغيره  
اسما الجوان فلو لم يفر ليجوز ليس جنس ليدخلها في اللفظ البقر هذا الحكم محل وفان المراد منها اختلاف تحت البقرة والافاق في ان ذلك  
مع انه مقدم على اللغة وقد تقدم ان نطاق الاتحاد تناول اللفظ الخاص لها فلو لا الاجماع على الحكم لكان فيه نظر وبسبب علة ما فواها المصنف اذ ارد  
لحام الخنزير باسم كاسيا في قولهم عرابها وبجانبها هو يبيع البنا وتشتد البنا المشتاة من تحت جمع تحت بضم الباء وتشتد البنا ايضا الابل اشتاة  
قوله ولحام جنس واحد يعقون ما يختص باسم منه وهو خيس على انقارده كالفخاخ والورشان وكذا السمور قد تقدم في شرح تعريفه لتمام على  
اختلافه في وان الفخاخ والورشان من افراده ووجه اختلافه هنا التثنية ان مفعولته لحام على ما تحت مفعولته النوع على الاضمار والجنس على انواعه  
الاولى يبيع بعضها ببعض مطلقا وعلى التثنية يخصص كل نوع بحكمه ولما كان الوفوف على اثنائها خاصا بعز جدوا لم يكن من حيث يتبع قاطع في حصول  
الخلافة وهذا يحصل الفرق بين افراد لحام وافراد البقر بالنسبة الى الجاهل من فانه قد يشتريها منها نوعا ولقد فرض ضم احدهما الى الآخر في الركوبة و  
عموم قوله في وادوا بالعقوب يعقون جواز بيع بعضها ببعض كفي كان الى ان يتحقق المنع ويؤيده ان الفرض ايضا لا يمتنع من هذا انما لا يشك  
ان الحكم بالاتحاد النوع اوله واعلم ان الظن من حاد وغيره انما يصفو الرابطة اذ بيع بحكمه وزنا اما لبيع خرافا فلا لبيع عدد اكا هو الغالب في شدة  
الرابطة خلاف باء والاخرى عدمه في قولهم كذا السمور الحكم المشبهة المشار اليه بذا هو ما سبق في الظاهر وهو جنس واحد يعقون انما يختص باسم  
منه وهو جنس على انقارده وبالحكم المشار اليه هو كونه جنسا واحدا وللحاصل ان في اتحاد جنس كمالا ونقدته بعدد اسما خالفنا نظر الى التثنية  
في مفعولته كما تقدم في لحام قوله ولا يجوز النفاض ليدخل في التثنية من اللبن يبيع كريد البقر هذا الحليب هذا الحكم محل وفان ذكره في التذكرة عن  
علمائنا اجمع ولو كان ذلك لا يخرج منه الاشكال السابق نظر الاخر في الاسم والطبيعة في قولهم فدهر كسم جنس كذا ما يقتضيه كدهن البقش  
اضافته اليه لا يخرج عن افراد نوع الدهن فانه ليس كسما وما ايضا اليه بل هو عين الدهن كبش باخذ الطير هذه خاصية ثم يبيع منه قوله  
فحل العنب محال فحل الدبس في حل دس التمر وقد يطلق الدبس على ما يتم ليس العنب ويخصص العنب لغير قوله في التثنية يرد وهذا هو الخلاف  
المقدم في بيع احد الرتبين بالآخر الخالف منفاضلا لثبته والافق جواره قوله ولو كان عددا كالتوت ان يؤتى الى قوله نقد او في التثنية يرد  
ظاهر ان الخلاف يخص بالنسبة وليس كذلك بل قد ذهب جماعة الى ثبوت في العدد ومط استناد الى اطلاق رواية ظاهرة في الكراهة والافق اختصاصا  
بالمكبل والموزون مطلقا لاخبار الصحيح الدالة على تخصيصها بقوله ولا يرا في الماء لعدم اشتراط الكيل والوزن في بيعه لافق في ذلك ان يبيع خرافا ومكلا  
وموزونا لا يشاء اعتبارا بما فيه في حكم التراب لحداده ومحط لا عينه يبيعه موزونا ونقص التراب في قولهم يثبت في الظن للوزن كالارضى على التثنية  
الافق يبيع الغادة فيه فان استقر على كيلة او وزنه كما هو الواقع يثبت فيه الرابطة والافلا وكذا القول في غيره من التراب كالطير لخراسا في قوله والعجا  
بغاده التمر فثبت انه مكمل وموزون في عصر كسبي ثم يبيع عليه ما جهل الحال منه وجع الى عادته البلاء فثبت ان رايه كان مكمل في عهدهم ومن حطه  
الشعر والتمر والمخ فلابد ان يبيع بعضها ببعض الاكبال وان اختلفت في الوزن واستثنى في التذكرة ما يباع منه في كمال كالقطع الكبار من المخ فباع وزنا لذلك  
وما عداها ان يثبت له في عهدهم احد الطرفين والادرج فيه الى عادته البلد ولو عرفنا انه كان مقدرا في عهدهم وجهه اعتبارا باحدا احتمل التخصيص في غير الوزن  
لانه اضبط واختاره في التذكرة وهو حسن لافق بين يده وما اعلم اعلمه في غيره قوله ولو اختلف البلدان كان لكل بلد حكم نفسه قبل تغلب جانب البعد  
ويثبت الجزم عموما ما اختاره المصنف هو الافق لان المعبر العرف عند عدم كسح وكما عرفت ذلك التقدير فيلزم حكمه وعرف الاخرى ان يزل من حكمه صرا  
للخطاب الى المتعارفين المجانبين وجه عموم الجزم في اسم الكيل والموزون على ذلك النوع لجملة قوله ولا يرا في المساواة وقت البيع فلو باع كذا بيا  
مبدا ومساواة جاز وكذا لو باع كسر برطب الى قوله وقبل بالبيع نظر الى تحقيق النقصان هذه المسألة من جملة افراد مضموع العلة وقد اختلف الاجماب  
في تقديره الى غيره مما اشارت فيها والاخبار الصحيح ظاهرة في التعاين وهو الافق في قولهم في بيع كسبي بالتمر يرد ولا طر له خصاصة بالبيع اعتمادا  
على انه الرابطة بين هذا هو مورد النص من مضموع العلة لما سئل النبي عن بيع كسبي بالتمر فقال ان يفتقوا لوانه فقال لا اذن وعن كسبي فامر  
قال قال امير المؤمنين هكذا يبيع التمر بالبرط عاجلا مبتدأ كيلة من اجل ان التمر ليس في نفسه من كيلة وعن النص لا يفتق التمر بالبرط لا بالبرط بطر



كمن يابس فاذا جسر الرطب بعض شاربهم الى ان غلب المنع التفتضا بالحقاق من ان لا يفتح من عذراء الى ان يجمع كل رطب ايسر والعنبر الذي يذهبهم  
 من ان يفسد على المنع وصرى بالغ ان يرد ليس يجوز للجميع والى قولنا شار المصم بقوله وفي بيع الرطب بالبريد وذهبت جعله موضع الرد ثم حكم بغيره وعدم  
 بعده وشار المصم بطله بانه هو الرطب الذي يابس منه ما عداه فالسبب ابو عبد الله عن العنبر الذي يابس منه ما عداه فالسبب ابو عبد الله عن العنبر الذي يابس منه ما عداه  
 وجواب الفتح في سند الرواية لا يجوز بيع الرطب الذي يابس منه ما عداه في كل ما فيه العلة المذكورة ويجوز بيعه في كل ما فيه العلة المذكورة في الصوفى لم اذا كان في حكم العنبر الواحد  
 واحدا بأكمله والآخر موزون كالحظرة والدقيق في بيعه ما بالآخر وزنا جانبا وفي الكل يرد من شاء الرد من ان الكل اصل للحظرة فيسحق في وزنها  
 ومن ان الوزن ضبط وان اصل لكل الاثر في هذه القاعدة لا يمكن فيه القول بالكل كالحظرة بالحقير وتسميم بالشيخ وخلافه الفاضل اعني الكل  
 فيها هو اصله واطلوه هو حسن لكن يشك في جواز ذكرناه فانها بان بالوزن احسن قوله بيع العنبر الذي يابس منه ما عداه في البيع ائوى وقد تقدم قوله وكذا  
 الاخبار والحلول وان جعلها مفادها في كل واحد من الرطوبة لا بد في الجواز من اشتراكها في اصل الرطوبة فان كان لحد العنبرين رطبا والآخر ايسر رطبا  
 على ما سلف من القاعدة وفي العادة فانها البكة حيث اثبت لكل واحد رطوبة في جعل مفادها ولو علم ان رطوبة الاخر مع اشتراكها في اصل الرطوبة فيكون  
 من صدق الاسم في كل واحد من العلم بزيادة حقيقة لحد ما على الاخر ولعل الاثر في الجواز لان الرطوبة في احدهما وانما في الاخر كحل الرطب في أصل العنبر  
 قوله لا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة  
 وان خالفه في بعض كونه وحكمه يتبين ان الرطب يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة  
 الا انه رجع عنه فحججهما بوجوب الاجماع على خلافه وبطله ويجوز لكل واحد منهما ان يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة  
 ان يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة  
 لا التي يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة  
 على الاب والجد من انهما جليل الانساب ولا فرق في الرخصة بين الدائم وكسقط على الظاهر لا لاطلاق النص خلاف المذكور حيث خصه بالزيادة في مفعولها لا في مفعولها  
 في مال الرجل انما يثبت في حق العبد الدائم فان المرعيان ناخذ من مال الرجل المادوم وفي معارضة مثل ذلك النص مع ظاهره في حكمه في الرطب يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة  
 اما لعدم صحة البيع بناء على انه لا يملك ما يفسد بعد كرايا او اماناء على انه يملكه كان الاثر بالقيام بعد ملكه بذكره لكن لما ورد النص في غير قوله وبطله  
 مع القول بملكه ان لا يكون مشتركا فلو كان كذلك يثبت كونه بين كل من الشريك والمدير وام الولد فيحكم القرآن اما المكاتب بقبولهم فلا على الظاهر مع حاله  
 قوله لا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة  
 غير ذلك بين اخذ المسلم الزيادة وحكمه في بعضه لا في قوله في بيعه بين مسلم والذي على الشئ هذا هو الشئ لعموم الادلة وهذا السبب المرص في رتبته اليقوت  
 وجاؤه الى عدم ثبوت الرطوبة في الحقيقة كما خصصت غيره ممن سبوا والاولى في قوله لا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة  
 بيع كحل الجوز من جنس كحل الغنم بالاشاء ويجوز بيع جنس كحل هذا هو الشئ بين الاصحاب واخالفه ابن ادريس في حكمه بالجواز لان الجوز من جنس كحل الجوز من جنس كحل الجوز  
 هو قوى مع كونه حيا والافال مع اقوى والظاهر ان موضع النزاع قوله يجوز بيع الدجاجة فيها بفسه بدجاجة خالصة وشاء في ضمنه بالبريد الوجوه ذلك ان الدجاجة  
 والاشاء ليست مفادها بالوزن حاله حيا وانما في بطلها غير مفادها مادام كذلك كالقتر على شجرة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة  
 منه محجبا بان لم يفسد من القتر وهو متوقع قوله ويابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة  
 كان الفرض بعدا وتقبل بيعه فيها اتم بغير مثله قوله الفضة ليست بغيرها في الرطب ولو اختلفا في هذا الموضع فاقوى فيه في قوله ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة  
 الشافعي في احد قوله حيث جعله ايسر ايسر في الرطب كالباع في قوله ويجوز بيعه في كل ما فيه العلة المذكورة في قوله ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة  
 القاعدة شار ذلك الى ان الشافعي لم يثبت في قوله ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة  
 بيع درهم ودينار بينهما بين هذا الحكم موضع فافهم اصحابنا واخالفه الشافعي في محججهما يحصل التفاوت عند المقابلة على بعض الوجوه كالوجع والوجع والوجع والوجع والوجع والوجع والوجع والوجع  
 بمدين والدرهم من ليد ووضعه بحسب الفضة الفاضلة وجوابه ان الزيادة في بعضه في بعضه لا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة  
 الى الفسيفساء كما قالوا تلف الدرهم المعين قبل الفضة او ظهر منصفه فمطلوب كان في مقابلة ما يوجب الزيادة في الفضة الى الرطب فان خرج يحمل بطلان البيع من رتبته  
 للزوم التفاوت في الحبس والعد كالمواضع وما يبين من ذلك فان التالف اذا كان نصف الفضة في بيعه فان كان نصفه في بيعه فان كان نصفه في بيعه فان كان نصفه في بيعه فان كان نصفه في بيعه  
 القتر في بيعه في نصفه الاخر وحيث كان قتر على الاشياء كان المصنف في كل من الحبس يكون نصف المدين ونصف الدرهم في مقابلة الدرهم الزيادة  
 الوجبة للبطلان في محججهما البطلان في مخالفة التالف فاضلة في محججهما البطلان لان كل من الحبس في البيع فويله مخالفة في كل من فافهم ابطال احد  
 في رتبته بطلانها فويله لان محججهما البيع من كل على ذلك فكذلك بطلانها في كل من حبس على ان كل حبس في مقابلة ما يوجب الزيادة في الفضة الى الرطب فان خرج يحمل بطلان البيع من رتبته  
 بقي من القتر وما قبله كالمواضع فيسقط الثمن على التالف من البيع والباء في كل مثال السابق بصر كبيع في نصفه في بعضه من القتر ولا ينظر  
 الى الزيادة لانها انما هي من سبب الفسيفساء وليس الفسيفساء في حال البيع لم يكن في يده وتشكل بانه وان لم يكن في يده فهو موقوف قد تقدم  
 ان الرطب يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة ولا يابس من الرطوبة

احدها اكثر من رطب  
 في حق قوله وفي قوله  
 مطلقه فيهما وكذا  
 لو علمت الرطوبة



بزيادة نسبة عن النصف من جنس وبصرف الزايد الى مقابلة العشر ومعنى قولهم ان يكون الزايد على النصف بطل عوصا وفيما بله العشر بحيث يكون  
ان لم يقابل فيه قولهم لا يباع ثياب معدة الفضنة بالفضنة احباطا واما بالذهب بالاحباطا فيخرج من الزايد اذ يبيع بحد يجوز ان يذبح احداهما على  
الاحرار لغير كون النصف محمولا وبوسع التزاحم عبا وبه نقول ان البيع كالمعشوش لان الزايد لا ينفق الزايد في العشر بغير عوض وكما يجوز  
ببعضه بالنقد الاخر يجوز ان يباع بالبر فواؤه لا يبعد عن الزايد وكان عليه ان يذكره ايضا قولهم لو جمعا في صفقة جازيتهما بالذهب الفضنة معا  
الظم من المعينة كون الذهب الفضنة محمولا به ثما واحدا وجواز بيعهما باملاح في الصفقة فاضح على اصولنا لان كل واحد الى ما يخالفه وكذا يجوز بيعهما باثنا  
مع زيادة العشر على ثمانه بحيث يقابل الزايد عند الاخر ولو بيعا بغير ما صح ايضا بطريقنا في كمال قوله ويجوز بيع جواهر الرضا والصفر بالذهب الفضنة  
ان كان فيه نسبة فضة او ذهب في قوله ولو كان فيه نصف نش من سبائك وان كان في جواهر الرضا سبائك فضة وفي جواهر الصفر سبائك ذهب لا يشترط العلم بزيادة  
العشر عن ذلك السبائك لانه محتمل ان يباع غير مضمون بالبيع فاشبهه الطينة على سقوط الحد ان وحسنه عبد الرحمن الحجاج على صحة وما ذكرناه من التعليل  
اجود من تعليل المقص بان الغالب عن ما في جرد الاعلانية غير كافي في جواز البيع بذلك النقد كيف نفق حيزه لو كان الحليط عشر يمكن غيره لم يجرى بغيره  
الامع زاده العشر عليه بحيث يقابل الاخر كما لو كانه ازيد العشر المسوون على النقد بحيث يفتحق معه بخازن الجوزوا في قولهم في باب الاحكام في التوم لنا  
على الحاسنين الرضا من يبيع اوله تصفر فضة قولهم يجوز اخراج الدائم المعشوش مع جملة العشر اذا كانت معلومة الصنف في اخراجها بالاعتدال بانه  
حالها المراد بكونها معلومة الصنف كونها اسد اوله بين الناس مع علمهم بمجالها فانه يجوز اخراجها وان لم يعلم بقدرها فانها من العشر ولو كانت غير معلومة الصنف  
بحيث لو علموا بمجالها فابطلوها وجعلت مخزها بالان بانه حالها بان يقول انها معشوشة وان لم يبين قدر عشها ولو لم يخرجها من ذلك الاعلام على الجاهل  
بمجالها جاز له ردّها اذا علم ولو لم يردّها في وقت الحرج لها فاد العناوين بينهما وبين النقد الظاهر لا يخفى ان المراد هنا العشر المعين وروايتهم لا  
لقلته بنبه عليه التذكرة قوله الدائم والذائب بعينان هذا موضع فاق بهن اصحابنا واكثر من خالفنا العوا لاف بالبقاء بالعقود فاشتمل على  
العينين لغير الوفاء بها الا جميع مشخصاتها ولا المقتضى لبعضها العرض هو العقد وهو حاصل العشر فينبغي كالعرض فعلى هذا يجوز بيع العين ولا  
يجوز ابدالها ولو نكفت قبل القبض انفسح البيع ولم يكره دفع عوضه او ارساؤه مطلقا ولا للبايع طلبه ان وجد البايع بها عيلا لم يسبكه بالمال امان  
يرضى بها او يفسخ العقد وبه بذلك على خلاف الجيفة حيث هلك اليها لا يفسخ بالعقد بل بالقبض واعتبرت بغير هذه الاحكام قوله في التذكرة ان  
بمتلها معيثة فوجد ما صا ان يبيع غير جنس الدائم كان البيع باطلا العشر والمتم امان ان يكونا معيبتين او مطلقين ومختلفين فالاشتمال اربعة ثم امان ان يظهر  
العيب فيها او في احد ما بحيث يكون جميعا معيبتا او بعضه ثم امان ان يكون العيب من العيش ومن غيره ثم امان ان يكون الظهور قبل الفرق او بعد التصور  
سنت لسعوضون وهذه المسألة قد اشتملت على حكم العينين منها وهي امان واربعون والتي بعدها اشتملت على حكم غير العينين منها يعلم حكمها ولو نظرنا  
فيه وكل هذه الاحكام منفرعة على تعيينها بالعينين قولهم في التذكرة ان الظاهر ان الدائم رصا صا ونحاسا وجوه بطلان البيع ظاهرا لا فاعلم عليه  
العقد غير مضمون بالشره فيقع العقد باطلا لمختلف الفضد عارفع عليه العقد ولا فرق في ذلك بين الصنف وغيره كما اشار اليه الصم بقوله وكذا لو  
باعه ثوبا كذا فانما يرضو فاشتمل على الوفاء بغيره فظهر من هذا ونحو ذلك فيجب هناك العشر وليس له الا ابدال الوفاء كفضد العقد على عين شخصه  
فلا يثبت اذ عينها ولا الارش لعدم وقوع البيع والمبيع هذه العين قولهم ولو كان البعض من غير العين يقال انه حرك لرد الكل ليعتض الصفقة  
واخذ الجيد بجوده من العشر بهذا الحكم واضح بخلافنا سابقا وحيث اخذ المشتري الجيد بجوده من العشر بغير البايع ايضا مع حمله بالعيب لبعض  
الصفقة كما يفتي المشتري وانما فرضنا البعض للمشتري بناء على الظاهر من ان المشتري يجهل بالعيب والبايع لشبهة في ملكه واطلاعه على احوال ولو  
فرض ذلك لخالف بان اشتراه وكبله وابعه من غير ما امل او كان العيب مما يخفى على من يبت له الخار كما ان المشتري لو اطاع عليه فالاحتمال قوله لو كان  
لمجنس واحد وبه عيب محتونه الجوهرا واضطربا لسكده كان له رد جميعه وامساكه وليس له رد العيب حده ولا ابدال له لان العقد لم يثبت له اذا كان العيب من  
لمجنس كما اشتمل المضمون منه ظهور السكده فالحال في سكة السلطان حيث يكون هي الغالب في المعاملة والمضمون منها ونحو ذلك ان العيب من كل ما يجمع تحت  
المشتري من رد جميعه وامساكه وليس له رد البعض الصفقة على صاحبها لا ابدال للمعيب وان كان مختصا بالبعض بغير ارضه بغيره وجميع اسماكه وهله والعيب  
لا يثبت الا الصحيح وحده بل لا يثبت الا البعض الصفقة على الغير فمقتضى انها كما لو كان با جمعة معيبتا فان كل جزء منه موجب للمخاطبة وقطع الصم عما  
وقبله الا مضار على والمعتب لا ينفال الصحيح بالبيع بثبوته في الزايد لعارض يجب لا يوجب في البيع في رجح وكذا ذكره واما الارش فهو مضمون في جميع  
هذه الصلواتها مفرضة في بيع كفضة بالفضة وبما احتجنا ان ان في نقد فلواخذ الارش لزوم زيادة قدر المعيب الصحيح ولا يجرى عيبه بحسبه  
لما عرفت من ان جود الجوهرا ودرية جنس واحد لم لو كانا مختلفين كالذائم بالذائب جاز له اخذ الارش ايضا اما في المجلس فان زاده لم يجرى اخذ  
من الايمان لئلا يبعد عما بعد كصرف ويجوز من غير ما قولهم في التذكرة ان الدائم بمتلها او وجد ما صا اليه غير فضة قبل الفرق كان له المطالبة  
بالبدل وان كان بعد الفرق بطل الصنف في انما كان له البدل هنا لان العوض في الذمة وهو كل والمدفع لما لم يكن من جنس ممتنع كونه احد  
العوضين في بطلان الجفد لانفاء المانع حتما يحصل الفرق قبل القبض وجعل بطلان دفع الفرق في وقت طهر الصنف وهو الغالب في بطله  
قوله لو كان البعض بطل فيه وصح في البلاء ان يظهر كون البعض من غير الجنس وكان يثبت بعد الفرق فانه يبطأ فيه لما لو كان قبله طالب بالبدل

بين الناس

[illegible]

[illegible]

وإن جعلنا هذا لعلهم لا خوف في ذلك ليس من الحكمة بل من الغفلة

الاستبراد بالملأون المصروفين، وقيل جاز من الاستبراد من غير الاستبراد، من غير





الاجود المنع وموضعها لو كانت القيمة غير مضمونة بالبيع بحيث يكون نابعاً عما مضى فلو كانت القيمة مضمونة بالبيع لم يكن نابعاً عما مضى  
 ويجوز بعد انعقادها لفظة او لفظة مضمونة بشرط الانعقاد كونه جميعاً لفظة او مضمونة بحالة البيع والا فلو كان الكفاً بوجوب الاول ويكون الثانية  
 بمنزلة المنع فلو نجا الثانية خاصة وما بعدها بما لم يوجد بهما لم يوجد بهما في جميع البيوع لا في البيع باللفظ ولا في البيع بالعرف وكذا القول في الخطأ والخطأ  
 قول كمال طبري في بيع الارض لو سكن المالك الفضة هي الفضة المضمونة بالبيع لا في البيع باللفظ ولا في البيع بالعرف وكذا القول في الخطأ والخطأ  
 قوله والموت بالتأخير المتأخرين من فروع في البيع باللفظ لا في البيع بالعرف والتأخير المتأخرين من فروع في البيع باللفظ لا في البيع بالعرف والتأخير المتأخرين من فروع في البيع باللفظ لا في البيع بالعرف  
 اجزله المتأخرين من فروع في البيع باللفظ لا في البيع بالعرف والتأخير المتأخرين من فروع في البيع باللفظ لا في البيع بالعرف والتأخير المتأخرين من فروع في البيع باللفظ لا في البيع بالعرف  
 ولو نجا الاصل بعد انعقاد الفضة لم يدخل في البيع اما قبله فدخل وان كان زوراً خلاف البيع قول من وجب على المشتري ابقاها الى ان يلوغها او يبرئها ولا  
 الى المتأخرين تلك الشجرة اخذت من قبل او طبا او عمر عتق او ذبح او غير ذلك لوضطر العرف فالاعطى مع كسناوي يجب المبيعين فان اطلق  
 اجملاً البطان والتبطل على اقل الراتب لانه المبيع وعلى اعماله اصابته لئلا يبايع ولكن هذا لا ينافي كمالاً اعملاً حتى يطرأ اليه اجملاً الفضة لئلا يبرئ  
 بل هو حكم شرعي يثبت على عقد البيع ويتونه من مقتضيات المعاوضة فيرجع في تقديره الى العرف حيث لا مفرد له شرعاً وكذا القول واستثنى البايع  
 الثمرة حيث يدخل يجوز لكل منهما الرجوع الى ملكه وسبقها لم يفسد الاخر فيبيع الا ان يقال ان الرجوع مصلح المشتري لا يفسد على البايع حيث  
 قدم على البايع البيع المقتضى لوجوب الالباء وسبق قول من يجوز ان يستقضى ثمره تغييراً والمحال فيفسد وان يستقضى حصته مشاعاً او طراً لا يفسد  
 ذكر الخلاف بعد الشرح من باب عطف الاصل على الاصل ولقد كان ذكر الشرح مقتضياً ما ذكره الجوز استثناء جزء معين من الشجر كجزء معين منها او جواز  
 استثناء ذلك كله موضع فان الاطلاق المعلومه فلهذا منع ابو الصلاح للجهل بقدر البيع حيث لا يعرف فذكر جملة والاصح على خلافه قوله ولو خلا  
 الثمرة سقط من ثمنها بحساب هذا في حصته المشاع والارطال دون الشجران لا يثبت البيع عنهما وطريقه في بيع البعض على حصته المشاع طاهر ولما ذكرنا الاط  
 المعلومه فيعين لهما بالجزء والخمير فاذ اقبلت هذه ثلث الثمرة او نصفها سقط من الثمن الباقي لا يفسد قول من ذكر الوائفة البايع ان يكون الاثر من البيع  
 كما لو لفظت به نظر الى قصد الثلث ان الواقع منه كذا قال البايع بمعنى انفساخ العقد وبالا فلو لم يفسد قول من ذكر الوائفة البايع ان يكون الاثر من البيع  
 فلا يفسد مضمون البايع قبل القبض وانما الزامه بالعرف لانه نلف فانه لا يفسد قول من ذكر الوائفة البايع ان يكون الاثر من البيع  
 ممسكاً باصله بقاء العقد وانفساداً بالانفساخ على موضع كوفان وهذا اذا لم يكن البايع خياراً والاكابر الاثر فيه حتى ان كل ما بعد اجماع من ثمن  
 يكون منخاضاً من البايع قول من لو كان بعد القبض وهو كخلفه يرجع على البايع ليشترى على الاشبه ولو لوائفة المشتري فبذلك البايع سلف العقد كان الاثر من القبض  
 بغير الاشبه على خلاف بعض الاصحاب حيث ذهب الى ان الثمرة على الشجرة مضمونة على البايع وان افسد ما بالخلف نظر الى ان ثمنها بعد افسادها لا يفسد  
 على خلاف الاصل لان ثمنها بعد افسادها لا يفسد لان الثمرة بالوزن او الكيل بالقياس من الثمن وانما الجوز بها كذا في المضمون فبذلك البايع سلف العقد كان الاثر من القبض  
 الاشبه مضموناً بغيره يرجع ويحمل كونه بينهما على ما اختلف من كونه المبيع وهو كخلفه وقد تقدم فيها خلاف ومحمد والصفاء ان الثمن مطلقاً كما ركضوا  
 الاخر ان الكيل والوزن فيما كانا ويكونون وهذه الثمرة بعد افسادها مضمونة بالكيل للاعتبار بما كانا فلنا وخلافه في هذه المسألة بخصوصها غير  
 موجود في عبادنا المتأخرين ولا في كتب الخلاف فلنا للشكل المراد هنا وانما يكون للثمن بعد افسادها من ثمنها اذا لم يكن الثمن مضموناً والآخر البايع  
 قول من لو لفظت به نظر الى قصد الثلث ان الواقع منه كذا قال البايع بمعنى انفساخ العقد وبالا فلو لم يفسد قول من ذكر الوائفة البايع ان يكون الاثر من البيع  
 هو لظنهم مضمون من حيث انتقال الثمن الى المشتري وان تلفت بغيره باقى الاحكام والعرض هنا انتقال الثمن وانما سببه الاثلاث بالقبض ولم يجعله  
 مبني على الاثلاث فلو كان يبايعه المثلث فلو كان يبايعه المثلث فلو كان يبايعه المثلث فلو كان يبايعه المثلث فلو كان يبايعه المثلث فلو كان يبايعه المثلث  
 قبل القبض اي يكون العنق مضموناً ويقع صحيحاً لان الملاك اصل مثله وكذا قوله ولا يجوز بيعها وهي المائنة وقبله في بيع الثمرة النخل  
 بشرط لو كان على الاصل وهو طاهر المائنة الفاعلة من الرين وهو دفع ومنه الزبائنه لانهم يدفعون الناس الى الناس حيث بذل لها ثمنها مبني على الجوز  
 والعين فيها بكثر وكل من يبايعه يدفع عن نفسه الى الاخر فيبذل ثمنها في الجمل اجماعاً منصوص عن النبي ولا يمتنع وانما الخلاف في معناها واضح  
 القول في الثالثة وهي نبيع من ثمن النخل الموقوف بشرط ان يبيعها الصحيح عبد الرحمن بن عبد الله عن عبد الله بن عبد الله قال في رجل يبيع من ثمن النخل  
 والمائنة فلو كان يبايعه المثلث فلو كان يبايعه المثلث فلو كان يبايعه المثلث فلو كان يبايعه المثلث فلو كان يبايعه المثلث فلو كان يبايعه المثلث  
 المحملة نادى وعلى تقدير اتمامها بشرط الصحة العلم بالثمن وفي منع كون الثمرة على الشجرة ربيوية وان كان من جنسها لانه لا يفسد مضمون  
 وانما نباع جزافاً قول من هل يجوز ذلك في غير ثمن النخل من ثمن الفواكه فلا لانه لا يؤمن الرابا ما ورد من غير المائنة في الاجزاء وكلام الفقهاء  
 ما ذكره هنا وغيره يقتضي احكام النخل ويبيعه غيره على اصل الجواز ويغلب العقد بالرابعة عن ابن عمر فان كان الثمرة على الشجرة لم يثبت ثمنه نعم  
 يمكن تعليله بالعلة المنصوصة في منع بيع الرطب والموز وهي نقصانه عند الحصاد فيؤخذ الى زيادة الثمن على الثمن فانها ما هنا وفلان يبيع  
 العقد يثبت حكمه هنا وهو الاقوى ويمكن استغاده الغلب بالرابعة ايضا فانه جعل على المبيع الفضة عند الحصاد فيؤخذ الى زيادة الثمن على الثمن  
 المؤدى الى الزيادة لا يفسد الاثلاث في غير الرطب ويؤخذ كونه من جنس الرطب وان لم يكن الاثلاث لا يفسد في بعض الاحكام كالحكم بالكيل والوزن وحسن

الفَصِيفَةُ كَمَا الْفَائِجُ بَنَاتُ فَارِسِيَّةٍ هَبَّتْ رَأَوُزُ دَقِ

الشيخ فريد الدين ابن سينا رحمه الله تعالى وكان الاطراف كالغبن من

موضوع





والاقتضاء من استثنائنا صحيح ايضا غايته انه يعنى عليه بالشر فلا يشترط ملكه عليه قوله وهل يملكه هو لا من الرضا قبل ثم وقبل لا وهو شبه  
اي ملكا مستقرا كما قرأ القول بالعدم هو الاقوى يصحح ابن سنان عن الصادق ع معلقا فيها بقوله يحكم من الرضا ما يحكم من التبع ويقول ع  
الرضا لحي كحي التبع قول من في الرضا يردد وانك اشبه الخلاف فيه ولتقو كما سبق قول من اذا ملك احد الزوجين صاحبه استقر الملك له  
بشتر الزوجين هذا موضع وفاء لنا فان الملك العقد لان الملك كان هو الزوجين وعلما وطى يملوكها وان كان الزوج استباحها بالملك ولان  
التفصيل يقطع التركة وعلى ذلك بان بقاءه يستلزم اجتماع علي بن ابي طالب على معلول شخصه وهو ضعيف لان علل الترخيع معرفة بان خلت الاسباب  
ببقية اختلاف المسئلة ويندفع لجواز ذلك في اسباب الترخيع وبعد عما مبنيها في جواز الرضا وملك البعض للملك للمنافاة واسمحنا لبعض البصع  
وقطع التركة بالفضل قوله ولو اسلم الكافر في ملكه جبر على بيعه من مسلم لانشاء السبيل للكافر على المسلم وفي حكم اسلام العبد اسلام احدا بوجه صغيرا  
او احدا جازا على الاقوى يستلزم حكم الاسلام في بيعه في سبيل الكافر عليه قول من لا يملك في رجوعه لاسيما على نكبة باقر ورفض ما ثبت عليه حتى لو  
اقام بغيره لم يسمع لانه باقر اولاد كنهها كذا اقطع في كذا ذكره وبشكل في الاصل الواطن لا كذا ناري ولا يحتمل ان قال اني تولدت بعد عتق احد ابوتي  
وما كنت اعلم بذلك حين ادرت فانه ينبغي القول وسبب الظاهر وانك بالقبول ما لو اقر بالقبول لعين فانكر للمفردة وسبب امثلة في الاصل كما اذا اقر احد  
بمال فانكر للمفردة فانما المفرد من كان وعلى هذا فينبغي سماع بغيره بطريق اوله قوله وكذا الواشني عبدك فادي محبة لكونه باقيا لجماعة البينة  
اي اشترى عبدك اناب العتوبه بان وجهه يباع في الاسواق فان ظاهر اليد النص يفيض الملك يصحح حرمان عن الصادق ع ومنه الجارية به في مورد النكر  
فكان العبد يملك اما الوكبة في يده وادعي رقبته ولم يعلم شراؤه ولا يبعه فان كان كبيرا وصحته فذلك لان كونه لم يقبل دعواه الا بالبينة على ان يصادق  
الحرة وان سكتا وكان خيرا لوجهها وان استقر في النكحة العمل باصله المحررة في النكح بظاهر اليد وهو وجود قوله اذا حدث في الجموع اعني بعبد العقد قبل  
القبض كان المشتري بالخيار بين رده وامساكه في الارض يردد مذهبنا هذه المسئلة في طلب العبد ويقدم ان الاقوى نبوت الارض قوله وهل يلزم التتابع  
ارثه فيه يرددوا الظاهر تقدم الكلام في هذه المسئلة ايضا وان الاجوبون الارض قوله ولو حدث العبد بعد الثلثة منع الرد بالعيب السابق ولا يمنع الشر  
قوله واذا ناع الحاصر فالولد للمبايع على الاظهر لان شرطه المشتري هذا هو المشترط عليه الفتوى وخالف فيه الشيخين وبيعه جماعة محجة بان جزم من اجمل  
فيه دخل ولا يصح استثناء كما سبق احق حكمه بفسخ البيع لو استثناه البايع كالأستثناء جزم معتد به حيث بشره شرطه المشتري بطل وان كان يجرى لانه  
تابع للمعلوم ولا يفرج بين ان يقول البايع بعنكها وعلما ان شرطه للتحمل بان يرد ولو لم يكن له علم او اراد ادخاله للبايع الثانية لا غير وان لم  
يشترط وكان تحقق الوجوه عند البيع فهو للبايع وان احمل الامر بان يرد لانه في وقت الحمل كونه عند البيع كانه موجودا وعنده فهو للمشتري لاصلا لعدم  
وجوده سابقا فلو اختلفا في وقت البيع لذل لم يخدم قول البايع مع كونه عدم البينة ولكن يضر بالحمل بل هو للمشتري مطلقا لانه تابع كسابر  
اجزائه قوله وطريق ذلك يعوم لانه حاصرا لا يملكه الا بالشرطه المشتري هذا هو المشترط عليه الفتوى وخالف فيه الشيخين وبيعه جماعة محجة بان جزم من اجمل  
انقص كنهه قوله ولو بايع واستثنى الرأس والجذع ويكون شراؤه بغير رقبته ثبناه على رواية السكوني لم يفرز بين المدفوع وما يرد بغيره غيره وهو  
احد الاقوال في المسئلة لاطلاق الرواية لان المسند ضعيف وحيثما لم يتحققه والشرية المشاعة غير مقصودة فالقول بالبطالان محجة لان يكون  
مذبوحا او يرد بغيره فيقول صحيح الشرطه المشتري هذا هو المشترط عليه الفتوى وخالف فيه الشيخين وبيعه جماعة محجة بان جزم من اجمل  
لها الى قوله ولو اذن احد الصاحبين ان يقدح في بيعه لا يشترط في صحة الانفاذ انما الكلام في رجوعه عليه ويحتمل ان يرجع عليه بغيره لان في يده وان كان  
ذلك عم منه لانه القدران عليه وعدم حصوله يفضي الى البيع وكانه الكففي بما ياتي من حكمه بالرجوع بعد تلفه ويحصل الان في بيعه كالمطلوع ارفع على الف  
ونحو بان يملكه في زمانه من كان عبدا لا يملك فيه البايع بدو قبض الترخيع وانما في قوله ولو اذن له الرجوع لنا ولا خسرنا عليه في يده يردد  
الجواز وجه الرد بغير الرواية الدالة على الجواز عموم المؤمنون عند شرطهم ومن كونه مخالفا للمقتضى لشرية بامضي اليه وان الرجوع والخسر  
تابعين لراس المال وهو اقوى والرواية مع كونها وارده في مبيع خاص يمكن تأويلها بما يوافق الاصل قوله ويجوز النظر في وجه المملوك ومحاسنها اذا  
اراد شراؤها المملوك محاسنها امواضع الحسن الرتبة كالقنبر والجليل وكشعر لا بشرط في ذلك ان يرد المولى ولا يجوز الزيادة على ذلك الا ان يرد فيكون  
محملا لبيع منه فادل عليه اللفظ حتى العون وكذا يجوز النظر اليه مع حاجه وجوز في النكحة النظر الى ما عدا العون بدون لاذن المشتري قوله  
ويصحح ابن سنان قول من لو كان غير اسمه وانقطع شيئا من حلقه وان قصد عتقه في نفسه فلا يملكه وفردت الصدقة فيه بان يرد بغيره وان قوله ويكره  
وطي من ولد الزنا بالملك والعقد على الاظهر هذا هو الجواز حمل الله على الكراهة وعلى ان ولد الزنا لا يبيع وبالفار وجوه برادير بناء  
على ان ولد الزنا كافر وان وطى الكافر محرم والمقدمة ممنوعة اقوال من يرى المملوك ممتنة في كبر ان علل في كونه باقيا اذا اذاه لا يبيع وظاهر الرضا ان  
الكراهة معلقة على رقبته فلا يكره في غيره وتجا قبل بانه جرى على النكاح من وضع الترخيع في قوله وفي غيره كره ايضا وجه نظر قوله العبد لا يملك  
وقيل في قوله كان حسنا القول بالملك في الجملة لا اكثر ومسنده الاجاز وذهب جماعة الى عدم ملكه مطلقا واسندوا عليه بانه كمالا مدخوله و  
المسئلة موضع اشكال ولعل القول بعدم الملك مذهبنا في جملة الاخبار على الجاهل بغيره فها ذكر لا يعنى ملك في المال فيكون وجه الجمع قوله  
من اشترى عبدا لم يملك انما كان له لولاه الا ان بشرطه المشتري وقبل ان يعلم به البايع فهو له وان علم فهو للبائع وهو المشتري الاول اقوى انه ما الخائن كمنصف

ولو لا منه

حايلا ويرجع بغيره  
النفاد بل يفرج

ملك

[illegible]

مَالاً

وَلَا مَرِي

الشقرة

بالفائدين منهم والصلح اطلق الحكم بالخير قبل الادب والاعتدال والكرامة بعد ما هو وضع وجوه الجمع اما الاطلاق بحيث يشمل الجميع فلا إطلاق في  
 الشامل لها واما الحكم بالخير قبل المدة المذكورة فلا اتفاق الاخبار اجمع عليه الاصل في النهي بالخير واما بعد ما قد تقدمت في الاخبار فيجب الجمع بينهما  
 وحمل النهي على الكراهة لصريح بعضها بنفي الباس طرقي واضح في ذلك نظايره فاعلم انه اقوى نعم يفي في محل من الزنا ان المدة من الشارع الغاء  
 اعتبار من العتق والاستبراء في غير محل النزاع فلو قبل بالتطاع لجواز فيه مطلقا كان حسنا ومختصا بالصالح الوطى بالقبول هو لظاهر من كونه موصوفاً  
 فيها معلق على الفرج والظاهر منه اذ الفرج في رواية ان يصير عن الباقر لم ينفذها مادون كبرج ربحا قبل للحاق الدين فيه بدو صدق اسم كبرج عليها  
 وبان في بعض الاخبار لا يفرجها حتى تضع كسامل الدين وغيرهما خارج بليل اخر وهو ان **قولهم لو لم نعلم كره لربح ولها واسخلة ان يفرج الخ** كذا ورد  
 في الاخبار وفيه التعليل بغيره الولد بطفة الواطى لا ينفذ في تمام الولد وليس في الاخبار بغيره القسط بقدره وفي رواية استحق من جماع الكاظم عليه بغيره  
 ويجعل له شيئا بعد ذلك لانه غذاء بطفة قوله النفقة بين الاطفال واما ما هم قبل استغنائهم عنهم فمحمود وقبل كرهه وهو الاظهر القول بلوغ الجوز لظاهر  
 الاخبار بالذم عن غرضها فاول الشبهة وخبر سبى الهزل ما سمع بك الامنة بغيره اجمعاً واستكوتها اجمعاً ثم ثبتت بمنزلة ما في الجواز الامر للموجو المقتضى  
 للنهي عن النفقة ورواها ابو يعقوب عن النبي من قوله من ولد هارم والله يبيعه لبيعه وفي صحيحه ليس بشاغر الضائق في الرجل يشتري الجارية والعلا  
 وله اخ واخوت وابا وام بمصر من الامتصاص افعال اخبره من مصر الى مصر لخزان كان صغيراً ولا فيه وان كان له ام فطابت نفسها ونفسه شتره ارشيت هذا  
 هي العدة في ذلك غير ما شاهد مقتضى طلاق الحكم بالنفقة في كلام المصنف عدم كبر من رضائهما وعدة في خبر ابن سنان ما يدل على اختصاص النهي بعدم  
 رضائهما وهو جواز لظاهر عدم الفرق بين البيع غيره وان كان في بعض الاخبار ذكر البيع لاجلها الى العلة الموجودة وفيه مبتعد الى كل اقل المعتبر في  
 العتق والاجازات الموجبة للفرقة وحيث كانت علة المنع الفرقة فلو لم يفسلها العقد لولاي احد ما وشروط استخراجه من المنع وعلى من لا يحصل  
 منه الفرق بينهما لم يجر مع احكامه في كتابه اذ لم يكن الاجتماع لا زمانه شرعاً وحيث حكم بالخير في بيعه فهل يقع البيع وهو صحيح انظر الى ان النهي في غير العتق لا  
 يقتضي القسار وجوعه الى وصف خارج عن ذلك المبيع كالبيع وفي النكاح اطلاقاً الى الاحاديث الدالة على الرضا عن عتقها وصلى المبتاعين وان  
 يجرى المقتضى ان جماعها من اجل المعاوضة فلو ان جودها التلك وهل يخصها المقتضى بالولد مع الام اتم غيرهما من الارحام المشاورة التي لا يستلزم  
 والتشفة استقر في المذكور الاول صحيحه سناناً في الثاني وهو وجود موضوع لخلاف بعد سقاي الام اللباء اما قبله فلا يجوز قطعاً لما فيه من كسبه  
 الى اهلال الولد فانه لا يفتقر بدونه صريح به جماعة ولا يفتقر الحكم الى انهما فاضار بالبيع على وضع الضمن فيكون الفرق بينهما وبين ولدها بعد استغنا  
 عن اللبن وقبله ان كان ما يقع عليه الذكاة او كراهه ما يمتنع من غير ايمانه **قولهم لا استغناء** يحصل بلوغ سبع قبل كفاي استغنائه عن الرضاع  
 والاول اظهر هذا الخلاف لم ينفذ له على مستند مخصوص ولا انما منع من الاحتياط وانما قلنا الخلاف هنا مقتضى تركه في ذكر جماعة من المناجزة  
 مرتب على الخلاف في كونه في باب النكاح وهو ظاهر وقد اختلف الروايات في هذا الذكر الذي ففي بعضها سبع مطلقاً وفي بعضها اثنان الرضا  
 ولكل منهما ما قلنا وجميع جماعة بين الروايات محل السبع على الاثنى فيكون على الذكر ما سببه حكمه في احتياج الاثنى الى اربعة ادم وبانه على الذكر لا اربعة  
 من اراج بعضها اذ اعمل ببعض هذا هو الاجود وحيث كان ذلك حكم الحرف فليكن في الامنة كذلك لا يخفى الا يرد على الحرف ولا ذلك هو محو الحرف للام في  
 كون الولد معها ونظر الشارع **قولهم من ولد جارية** ثم طهرها ما يستحق ان تنعمها الى المال الى قوله ولزم في الاول المراد ان ولدها جارية لا يكونها مستحقاً جارية  
 عليه قوله ثم طهرها ما يستحقه القول بوجوه العتق ووصف هو الاقوى وكسبه ولو كان غالياً بالاستحقاق فالولد في المال والواطى ان قبله العتق ولا  
 يرجع به ولا يغيره مما يغيره قوله وهل يرجع بالاعتناء من قبله لوجه في الاقوى رجوعه بالبيع فندقم **قولهم ما ينفذ من دار الحرب** بعد ان الامام يجوز ملكه  
 في حال الغيبة ووطى الامنة وبسبب ذلك ما يسيء السلم وغيره وان كان يهاحق الامام او كان الامام ثم الرد بغيره الغيبة للنبوة على الفرق بين الماخوفاته  
 ان كان منه وعنده ومخوفاً اما الاثنان منه فهو لا خذيه وعلم محض ان كان قبلاً فهو باجعة للامام لرواية البرقي وعلى التقديرين باج تملك حال الغيبة  
 ولا يجبر اخراج حصته للموجودين من الهاستيقين لابلغة الامنة ذلك لشبههم للطبيب والقديم وكذا يجوز شراؤه من الشاوي والاختلاف ان كان مخالفاً ويكر  
 ان يكون له رد بسبب الخلاف في ان المعتوبين ان الامام هل هو له كما هو كسبه وورد به الروايات لا خذيه وعليه المحسن نظر الى كون الرواية مطلقاً كما  
 ذكره المصنف النافع مؤلفاً في حكمه ليس ذلك الا ان كسبه هو المذهب هو العمل بغيره في الانعقاد في مخالفاً في فلا يظن القطع فيكون المفسر الاول في  
 فيه صريح في رد وسبعة عليه جماعة من المناجزة **قولهم لا نافع** الى ما ذكرنا في الاصل في البشارة فاشترى اباه ودفع اليه بغيره  
 المال فجاء به فاختلف في ذلك وورد في الامور في الاب ودر يقول شري بالقبول في المولى به وقام حكمه بغيره الامام البينة على رواية ابن ابي عمير وهو ضعيف  
 وقبله رد على مولى المادون ما لم يكن هذا البينة في قوله وهو شبه هذه السالك في محاماه المصم او كراهها على ابن ابي عمير عن الباقر وفيها ان يحج مضمناً  
 فيها وعلى بعضهما التخيرون ورواها الناقور ووضعه ابن ابي عمير في رواية في غل الخ الفها لاصول المذهب من حيث حكمه رد العتق الى الوطى مع اهله في بيعه  
 دعواه فساداً للبيع ومدعى لصحة وهو لاخر مقدم ومجرب في بعض المحرقات وقد استبانها في الجامعة صحة الحج لعوده وقاكونه في بيعه ان يشهد عند  
 العائمة للامام على الكادوى الاب كذا ورد مناه فانه لم يظن الدال على كونه اشترى بماله فلا يصح تركه في ذلك الدوس على ان المادون بيده مال المولى  
 الاب وغيره وبنيان الدعاوى المتكافئة يرجع الى الصلابة في المال في الذكر ولا يعارضه فلو كان يفتقر على صحة على الفتا الذي دعوى لصحة هنا

مقطوعة

رد  
على  
القول  
في  
البيع



مشتركة بين مغايلين متكافئين فإظهار هذا واضح لا يحتاج إليه فيه نظروا فيه بل الصانع عليه لا يخلع تكافؤ الدعوى ولا على تقدير تسليم أن يكون  
 بيده مال الجميع لأن من عدا هؤلاء خارج والدخل مقدم منقطع مولا الألب ورتبة الأمر عليهم الرجوع إلى أصل إبقاء الملك على الكهنة وذلك بغير منشا وهو  
 كونه عوى لصحة مشتركة بين مغايلين متكافئين فإن الحاجة لا تكفي في الدخلة فإذا قدمت لم يورد والدعوى المشتملة على فساد البيع مانع أن ينفذ  
 توجهها إلا بسببنا وظن ذلك الدعوى بين ولم يتم لو سلم أن يكون بطلان ما لا لغير هؤلاء فإن إقراره فيها الغرض غير مقبوع نكسب المولى وإن كان  
 مادونا لأن المادون إنما يقبل الأثر بما يتعلق بالحق لا مطلقا كما يحتاج فلا بد من طرح الرواية لأن لنا فسادا لعقولها والرجوع إلى أصل المذهب الذي  
 بنا سبب طرح عوى كونه العبد الألب شتمها على الفساوي في المعارض بين كونه العبد ورتبة الأمر لا شتمها في دعوى الصحة فيقدم قول المولى لأنه دوا  
 البعد فالمنع النافع الذي يناسب أصل المصانعة المادون وفيه ما أمر إلا أن يقال العبد المادون يصير كالوكيل يقبل الأثر على ما ذكره وبعضه  
 نص فيه كالوكيل وليس بعيدا مع ثبوت الأذن كذلك كما هو كلفروض ونحوها المصنوع هنا أقوى هذا كله مع عدم البينة ومعها أن كانت لو أحكم بها وإن كانت  
 لا شتمها للجميع فإن قدما بينة الداخل عند المعارض فكما الأول وإن قدما الخارج أو لم يكن للدخل بينة ففي تقديم بينة ورتبة الأمر نظر إلى الصحة أو بينة  
 ولي الألب لأنه خارج بالإضافة إلى رتبة الأمر لأدعائه ما بين في الأصل جحان وجودها الأول لأنها خارجا بالبينة إلى المولى المادون ومعدتها ويكفي مع ذلك  
 مرجح الصحة قولهم إذا اشترى عبدا في كنفه ودفعت كبايع عبيدين وقال آخر أحدهما فاقبوا وخذوا في قوله ولو قبل لنا الفضة فمقبوعته وله المطالبة بالعبد الثاني  
 في الدقة كان حسنا هذا الحكم ذكره شيخنا ونبه عليه بعض الأصحاب ومسنده رواية محمد بن مسلم عن الباقر وفي طريقها ضعف عن من العمل بها مع فيها من  
 مخالفة الأصول التي تجوز من إحصاء الحق قبل بيعته في ذم من يتولى البيع نصف المبيع المقتضي للشركة مع عدم كونه كمال الرجوع إلى الخبر لو وجد  
 الأبون في ركنها الاحتجاج على ثبوتها فيه ومطابقتها للبيع الكلي وصفا والخصا جفت فيها حاجت فمما أتته وعينها للخبر كما لو حصن الحق في أحد  
 وعدم ضما الأبناء بناء على عدم ضما الفضوض والسوا ونزل هذا الخبر من ركن الخبر الذي لا يضمن النافعة وقته وبشكل الحكم بالخصا الحق  
 فيها على هذه المقادير أيضا لأن البيع امر كلي لا يخصص إلا بشخص البائع ودفعت الاثنين للخبر أحدهما ليس لشخصا وأرجح الأمر فيها للأصا بقاء  
 الحق في الدقة إلى أن يثبت المزيل ولم يثبت شتم كما كان ذلك كافيها لو حصن في عتبه فضاعدا ونزلها في الحق على تساوي العبد من كل وجه الحق بمشاي الخ  
 حتى سنوجه جوابا رابع عبيدهم كما يجوز دفعه من كسبه ونزل على الاشاعة ويكون النافعة هما والباقى لها وبشكل يمنع تساوي العبد من على وجه  
 بلحقان بالمثل ومنع نيل بيع الفقير من كسبه على الاشاعة فلا يقدم مع ذلك فلازم عدم الرجوع نصف التمن والأول الاعراض عن الرواية ما ذكره الرجوع  
 إلى أصل المذهب فينظر في العبدان أن كانا بوصف لبيع خبر الأبون والبال ولا شتمه وإن خالف الباقى في ضمما الأبون على أن الفضوض بالسو هو مضمون  
 فإن قلنا بانه كما هو المشتمل والأفلا وما بناؤه على النافعة في ضمها فليس شيء ولا حاشا هنا وإن كان أحدهما بالوصف خاصة فله اختياره وحكم  
 الآخر أمر وإن لم يكونا بالوصف فالبعض والبال في مزار الذاهب مأمور على هذا لأن في بيع العبد غير مأمور لا منعه وغيره ما على الرواية  
 لا يبعد أن غير لعبدا مضافا فخالف الأصل على النص لبطال الفاسد به قطع شيخنا ولو بعدد العبد في نسخا أصل أحد العبد في حق الخصم  
 لحكم وجحان من ضم العبد في الجملة ومخرج عن نفس النص فإن قلنا به وكانوا ثلث فابقوا أحد فان ثلث البيع وأرجح ثلث التمن مع أحما إبقاء  
 الخبر لبقا بحمله وعدم فواشيه ولو كانا اثنين أو عدا وانه فبعض الوجحان وقطع في كونه وسر بانسحا الحكم هنا الوجحان والأول عدم في ذلك كله  
 لو قلنا به ما ذكرناه **قولهم** ما لو اشترى عبدا من عبيدين أصبح لعقدونه قوله وهو شاة والبول إلى ما ذكره شيخنا في خلاف من الجواز أخذ من ظاهر  
 الرواية السابقة ودلائلها على ذلك فوعده ما قد عرفته فلذلك نسب النص إلى التكم وحمل العالفة في الحق على تساوي العبد من كل وجه ونفي استيعاب  
 أحدهما الأجنبي كالوفاة من فسادا إلى الإجزاء بعضه وبشكل كما مر والأقوى المنع مطلقا **قولهم** إذا وطئ أحد كسبه يكن مملوكا بينهما أسقط العقد شتمه  
 ويثبت مع انتفاها لكن يفظ منه بقدر مضيق الواطئ ظاهرا بالتشوي والفتاوى أن الواجب هنا من أحد الجملد خاصة أن كان محضاً لأنه الحد الذي يقبل  
 التبعيض وكان الوجه فيه أنه ليس من محضاً سبب عليه لمعضها ومن هنا نفعه بحكم أيضاً بلحق الولد وإن كان عالما بالجرم مع أن الزنا لعالم لا يلحق  
 به الولد ولا يخفى أنه يستثنى من أحد سبب ضد الشبهة ما لو كان ولد الواطئ فإنه لا حد على الأب سبب ضد كالأحد عليه لو كانت باجتماع الولد  
 كاستبنا قوله ولا يقوم عليه بنفس الوطئ على الأصح أو جليته بقوله ما يقبل الوطئ استناد الظاهر رواية عبد الله بن سنان والأقوى في الجحان المص لأن الإجمالا  
 مضيق بهام ولد فيقوم عليه فلا بد منه قوله ولو حملت مؤمناً عليك حصص كسبه كما أنفقد الولد جاز على شتمه فيها حصصهم يوم ولد إذا حملت الأمه  
 المذكورين بطلوا بالحكم أم أن الأولاد فيقوم عليه لأن الاستبلا بمنزلة الأولاد فيجرم سببها ما بمقتضى سببها فكان عليه غرامة محض هذه العنصر  
 فيها عند الوطئ والتفويض والأكثر الأنسب الإحصاء ولا يدخل في ملكه جرمه حمل بل التنبؤ ووقع لغتة والصما مع شتم الشرب فكبها فبطل ذلك للجميع كذا  
 حق الاستخدام ولو سقط الولد قبل التنبؤ استغفر الله الشراء وأما بلزم الأب فيه حصصهم يوم ولد الزنا لم يكن قومت عليه حاملا ولا أدخل فيه معها  
 وبثمة المص بقوله أنفقد الولد على أن فكاه بالهنة ليس على جمل الزنا وإنما هو محكوم بجرم من جرم الاعفاد وإن يثبت فيمنه نظم القابضة  
 فيما لو اوصيه لحد لا فإن أوصيه صحيح ولو قبل بالانقضاء وفاء وتوقف جرحه على رفع فيمنه وأما ما لم يصح وفيما لو سقط جحانه خارجا فإنه يرضى  
 وبه جرح لا بعشر دينة وعلى المشترياء وبه جرحين الأمه عشر فيمنه الأقد رضى بيه في على الأب مصافا إلى ذلك العفر سبب الوطئ سواء كانت

بكر او بئيا هو كغيره من صفات الخلق للارث البكره مستثنى منه قد روي عنه على اصح كقولهم قوله المملوك ان المادون ظم اذا ابتاع كل واحد  
منهما صاحبه من كونه حكر بعد السابق ما اخوان المصم هو لا قوي ووجه تقديم السابق واضح لان عقده ضد من اهلها في حمله بخلاف المناخر  
لبطلانها بانه قاله عن ذلك انه فلا يعضى عقده ثم ان كان شره كونهما لنفسه ولنا بملكه فطلان الثاني واضح لامتناع ان يملك العبد سبه  
وان اهلنا المملوك كان شران سبه صحيح لسابق وكان الثاني فضوليا بطلان انه ينفق على الجاني من شره كونهما وكبلا الله وطلان بان وكالة العبد  
لا يطل بيع كونه له صحيح الثاني ايضا ولا كمالا دون ولقي بين الادن والوكالة ان الادن ما جعلت بغير الملك لوكالة ما بائنه الصنف والمعتن  
مطلقا والمعتن فيها الى ما دل عليه كلام المولى ولو افترق العقدان بطلان اى بمقتضا بل يكونان وقوفين على الجاني لا يستحال ان يجمع اذا لم يكونا وكيلين  
كامر ويتحقق الاقرار بالانفاق في القبول بان كونه معا لان بيم السبب يحصل الاستفاد من كمال الموجب بطلان اذن المناخر لا بالشرع في عقده بعد  
دلالة قصد اخراج العبد عن الملك على العقد الى منعه من تصرف ما كماله لان حتى لو شرع في عقد حصل مانع من ايمانه بقبول الادن وانما الميزان لها حق  
عن ملكه عملا بالاستصحاب وتسكيبا للمقتضى الرواية بالفرقة ذكرها الشيخ ووضعه في وضوح تساوي السافرة واشتباه الحال وهو لا يكتفي الاقرار  
بان اخله والقول بما لا يبرر بعد امر الصواب لا يشبهه الحال السبق والاقراران وقد يكون الفرع لكل امر يجهل الاقرار بالبطل للعقد بشكل واخراها العاقله  
وتذكره والجمع لا يشبهه كما افلناه لامع الاقراران وبشكل بانه مع احتمال الاقراران وكسبو كما يجهل السبق الخارج بالفرقة يجهل الاقراران بالبطل للعقد  
وليس الفرقة ما يخرجها فان ظاهرا من اود منها اخراجها على السابق منها خارج فلا يوجب الامع اشتباه السابق ونعم لو قيل مع اشتباه السابق والاقراران كما هو  
ظاهر في كماله ان يكتفى بغير دفع في احداهما الاقراران ليحكم بالبطلان ان كان هناك حسنا الا انهم لم يبدوا عليه لاهوطا فان قال من الرواية التسليم على من عطر  
رواها الشيخ عن غير حديث عن الصادق وفيه ان ذلك مع شبيه الحال فلو علم السابق فدم وان كان بعد طرهما واطاه ان كانا اشتباها الاخر لنفسه يتا على ان  
العقد بطل والحال ان ادناه يعني في البيان شره وهوانه بعد حكمه بتقديم السابق والبطلان مع الاقراران رواه الفرقة ومع كونهما في الاول وهو بشره يكونان  
مقابلته بخاره والحال انهما مودنا وضوح الاشتباه والمصم لم يذكر حكمه هذا الفرقة فلا يكونان في مقابلة حكمه بل في التاثير فيه من تقديم السابق ولا تعرض لها  
الحال فيبقى الاقراران وظاهرا من كونهما في مقابلة الاقراران بغير الشئ فانه خرج التاثير بالفرقة عند الاقراران بمجانبة الرواية وهي لا على طول ولا  
فرضها في كتابي حديث فيها اذا كانت السافرة مستثناة واشتبه الحال لا فيما اعلم الاقراران في ساعلم قولهم من اشترى جارية سرقه من اصله كان له رها  
على البائع واستغناء التمر ولو ما اخذ من رايته ولو لم يخلف طارنا استغنى عنها وقبل كون يمينه لفظه القول الاول للشيخ واثباته مستند روايته  
مسكنا المتاخر في القول الثاني لابن ادريس نظر الى روايته يتا على حكمه والحال انها اصول المذهب من جهة ردعها على ابيها وليس لها كمال ولا كبر  
واستغنى لها في غيرها مع ان كسبه المولاها والتمس لم يضل اليه فكيف يبعد من غير اخذ هذا مع جملة حال المسكين الموجب لعل العبد رايته ولد واقف لصلو  
وفي الدوريل سفر بالعمل بالرواية واعذر عن الاستكمال بان ردعها على البائع يكفله بردها الى اهلها اما لانه ساقا ولا يترتب بده عليه فانه في فتح  
الارشاد بان ابن ادم ومخاطبة بالرد الرمز خصوص دار الكفر وانما استغنى بها اجماعا بين حواشي من وجوهاها والاصل في هذا الخبر وفي كونه  
وباصطلاح صاحبها اجزاء منها فلا يتاخر هار بالخير من في حقيقته وهذا التاثير في المصروف وجوبه له حيث يكون المصروف هو المخرج والا فلا يخفى ان خبر  
ما ذكره لا يصلح للدلالة لان كليف البائع لا يقتضي جوار الدفع اليه كما وكل غاصب فدم بدلا ان له في هذا الحكم ايضا ولا لكان الغاصب من خاصية  
عليه الرد على الغاصب هو باطل اجزاء وان البائع ان كان ساقا لم يكن له اهل للامانة بخلافه وان لم يكن ساقا فليس كمال الملك ولا لئلا لا يجوز  
الدفع اليه كما في كل بيع يظن استحفاظا واما الفرقة بين اجزاء المال بالعرض والاصل فالمدخل شرعا في حكمه بالتفاوت ونظر الشارع بعينه ما يملك  
منها مضمون على المبلغ مع ان كلف للمال المخرج من حقيقة ليس هو مولى الجارية بل البائع الذي غيره ان كان غالما او من غيره في البيع على غيره ولا يروى  
وزاخرى لو لم ذلك لزم من جوار اخذ المذهب من الاموال المخرجة بالاصل من مال المخرج بالعرض كاهل الذمة وهو واضح بطلان ولو جبه ما قلناه  
من ذلك يزيل التضرر بغير كذا العقل لا يقلل بعلة معتدلة وانما الاعتماد على الرواية لصحة طرهما في غير مسكين وعلى الشيخ وجها من اعيان  
بما ولا قوي وجوب التوصل الى الكمال او كماله او اذنية ذلك مع كغيره يدفع الى الحكم وهذا هو المصم مما اخذنا اجزاء او ايمانه ان ذكر المالك  
لغدة الوصو اليه غالبا واما التمس فيطالبة البائع مع بقائه عنه مطلقا ومع تلفه ان كان المشتري جاهلا بسبه فيهما وكذا القول في الوارث ولا فسكو  
فيما لم يطل ما لا يضرع كمن الفصل العاشر في سلف قولهم السلام وهو البائع ما مضمون الى الجمل معلوم بالخاصة او في حكمه اذا بالخاصة  
الغير تهما المضمون في المجلس في حكمه المضمون في المجلس كونه موصوفا غير معين وان كان المضمون خاصا عندنا لان التمس اذا كان موصوفا غير محصور  
في مضمون بل هو مولى كمال الكلي لا حصوله بكونه مضمون في مجلسه في مضمون محصور في مجلسه في مضمون محصور في مجلسه في مضمون محصور  
ثم اذا مضمون في المجلس لم يكن مضمونا في المجلس ليس هو مضمون في المجلس وان كان مضمون في المجلس لان الاخر الكلي مضمون في المجلس وان لم يكن مضمون في المجلس  
اسلفت سلفتنا السلام والكلف معني ايرادها المصم يجعل العتو في سلفتم عن السلام وبما اسلفت سلفتنا سلفتنا سلفتنا سلفتنا سلفتنا  
بالتميز فالتميز في الدن كمن يجهل سلفتنا لان الفهم لم يستعمل في بيعه القول بجوان ذلك لوجه محال على المضمون ووجهه فيه هذا اذا كان لا يجازي في سلم  
ولو كان من السلم البطل الذي هو البائع في حقيقة صحيح بلفظ البيع ولا يملك على قوله وباسلفت من كذا واسلفت او سلفتنا سلفتنا على ما لم يصرح

البيع والقبول ههنا من المسلم بذلك شبهه وهذا الحكم من خواص السلم بالنسيئة الى انواع البيع مثله في صحة الاجاب من كل من المتعاقدين الصلح قوله  
وهل ينعقد البيع بلفظ السلم يقول السلم الباع هذا الدينار في هذا الكتاب البسيطة نعم اعتبارا بقصد المتعاقدين اي قال فلما التمس من يكون ذلك على  
السلم من كونه السلم هو كونه السلم في البيع بلفظ السلم في هذا الدينار كما ذكره في القواعد وجعل الاستدلال بالبيع ببيع  
لكل ما دى في ذلك المعنى المحصور في السلم نوع من البيع اعتبره الشارع في نقل المال كما استعمله في الجس في جاز انما باللفظ لا في الجاهل استعماله في الدين  
الجمل للمعنى كان مع الشهادة اذ لا يبعد من كونه رافع للشهادة يحصل العلم اكثر من الوصف والحول ينفق في مكان السلم والاشفاق بخلاف الاجل  
فكان اولى بالصحة ولا يبيع بلفظ السلم كذا في اعمى اذ ذكره بعض الاجتهاد ولا يربط السلم او يربط اليه في حقيقته البيع من الجليل استعماله في استعماله  
في اليه فاذا انعقد باللفظ لا بد للمادة المعنى المراد فالأولى اذا اذ اورد وهذا هو اختيار الأكثر وهو كعدم لفظ السلم موضوع حقيقة النوع الخاص من البيع  
ماستعمله في غير ذلك النوع مجاز والعقود الثلاثة لا يثبت بالاجازات لان المال انما ينفق بما اوصفه الشارع نافلا في موضع النزاع والحل فان اقلنا باعنا  
البيع بما يثبت شرعا من اللفاظ الصريح هنا ووجوبه بكل اللفظ صريح على المراد صرح لا في هذا اللفظ مع قصد البيع صريح في كونه وكذا لا يصح في تحقيق  
الفاظ البيع مختلف ولفظ السلم انما هو بلفظ السلم لا في موضع وقوع وعلى القول بالصحة فيما ذكره من كونه لفظا مطلقا للبيع عينا موصوفة بصفاة  
السلم حال كان اولى بالصحة لانه ارباب السلم وانما يباح الفقه بالاجل وعلى ذلك يحمل الصحة هنا والافوى للصحة في الموضوعين قولهم يجوز استلاف الاعوا  
في الاعواض والاختلاف في الامتنان واستلاف الامتنان في الاعواض ولا يجوز استلاف الامتنان في الامتنان ولو اختلفا فيه بالاولى على خلاف خبر حديث  
منع من استلاف عرض عرض اذا كانا مكملين او موزونين او مقدرين كالسقف في الوفاء والثاني على خلاف ابن ابي عمير حيث منع من استلاف عرض المقدرين  
فما نادى ان واما الثالث هو استلاف الامتنان في الاعواض فوضع فافان ان النعم من الرابع موضع فافان من اوجب بقصر عرض الصلة في المجلس لان  
النعم بقصر اجمال السلم فيه هو في المجلس في بيع مما تال العوضين فانما هو الزيادة في كونه في كونه الموجه باعنا الاجل فان لم يظن  
النعم فهو جوب الربا ويشكل على القول بجواز حال اكتمالها واما ما كان الجمع بين الاجل والقبض في المجلس على تقدير استلظه فان الاجل لا ينفرد في جانب  
القبض اللهم الا ان يقال ان مع حلوله يكون سبعا بلفظ السلم لاسلما وسبعا بلفظ السلم واجبت الثاني بان الجمع بين الاجل والقبض وان كان يمكن الا ان  
الاجل مانع من التقاض منه فيكون العقد مع هذا البطلان في كل وقت من اوقات الاجل وعدم حصوله في قبل التقاض لا يدفع كونه مع هذا الدال  
ويشكل بان الشرط هو التقاض في المجلس فيحصل العقد وعرضه لا يكون يثبت شرعا كونه بافاده في الصحة بوجه قولهم والضايف ان كان  
يختلف لاجله التمس فذكره لانه المراد اختلاف التمس في شبهة خلافا لا في التمس فيه فلا يباح الاختلاف في السبب الشارع بمثله عرفا والمجوع وهذا الاوصاف  
الى العرف وربما كان العام عرفها من لفظة وحظ العقيدة في البيا الاجابة قولهم ولا بطلان في الوصف الغاية بل يقتصر على ما يثبت اوله الاسم اي لا يجب  
الاستغناء في الوصف بل يجوز الاستغناء عنه على ما يثبت اوله اسم الوصف الذي يثبت اوله بربط اختلاف ايمان الاقرار الداخلي في كونه استغناء  
كذلك وجعل الوصف صحيح السلم وان غرضه فعلى هذا النهى والامر الواقعي في عبان ولا يكونان على وجه المانع والردم كما اذا استلزم الاستغناء  
الوجود فلا يكونان على معنى الردم ويجوز ان اذا لم يستلزم فلا هو عبادة صححه وقد تجوز في القواعد مجمع بين الفرضين المختلفين في كونه عبادة احتفاء  
ولا يوجب في الاوصاف الاستغناء عن الوصف في الجواز لعدم الجواز لعدم الوصف كما قد عرفت في قوله ولو شرط الاجود لم يصح لغذاء وكذا  
لو شرط الردى ولو شرط في هذا الجواز كما حذا الامكان التخلط ما عدم صحة الضبط بالاجود فقط لانه ما عرفت جدا لا يمكن ان يكون فوفه ما يمكن هو  
اجود منه فلا يتحقق كون المدع من شرط الجواز اما شرط الردى فالتمس منه من ادكرناه في الجود وانشاء المصم بقوله الامكان التخلط الجواز عز لل  
بان الردى وان لم يكن الوفاء عليه لكن يمكن التخلط من الوفاء ووجهه في دفع فراض الاقرار بان كان هو الردى فهو كونه وان يمكنه كان فذلك مع مجيد  
عن الردى وهو جازر فيحصل التخلط بخلاف ما لو شرط الاجود ويشكل بان مكان التخلط هذا الوجه لا يكفي في صحة العقد بل يجب مع ذلك في السلم  
فيه بالقبض بحيث يمكن الرجوع اليه عند الحاجة ويمكن تسليمه ولو بالغير بان يدفع الحاكم من مال المسلم اليه عند غدره شيئا وطاهر ان هذا الخبرين  
منعبار غير الردى الذي لا ينعى من غير ولا يمكن الحكم تسليمه ويجوز غير مستحق عليه فلا يجوز لعنه دفعه ولا يوجب عليه مع المماسكة فينبع ذلك لخاصة  
فالافوى عدم لصحة قولهم والبدان كون العبان الدالة على الوصف معلومة بين المتعاقدين ظاهرة في اللغة حتى يمكن استعمالها عند اختلافها  
كما يبين في الملبط هو هذا في اللغة كونه على وجه يمكن الرجوع اليها عند اختلافها كما يبينه في وانما يثبت ذلك اذ كان مستغناء اوله مبدءا لا ربه  
في اللغة العرفية في كانت المعنى متعاقبات الحوالة عليه كذلك لا بد مع ذلك من علم المتعاقدين بالمعنى المراد كجانبه عليه في عبان باشرط التعيين  
معا علمه ما ظهر والمراد في اللغة فلو جعله اولا بطل العقد وان كان معناه مفرقا عن غيره في قولهم في الجود يرد ويطلب يجوز مع كونه هو  
يخرج عن سلم التمس من سلم في الجود للجواز والاختلاف في اللغة وبعد الضبط حتى بالوزن لان القيمة لا يربط به ولفظ الجواز في التمس  
لا يرفع لجهتها لانه ياروده المصم بانه المشاهدة يخرج عن وضع سلم ويمكن الجواز بانها انما يخرج مع تعيين البيع وكذا لم يثبت اعمنه فيمكن جعله على مشامه  
جملة كثيرة يكون المسلم فيه داخل ضمنها وهذا القدر لا يخرج عن سلم كالتوسط التمس من بلده معين او الغلة من فريضة معينه لا تحبس عادة  
الاجود المانع مطلق للاختلاف وعدم الانضباط وقوله ويجوز في عبانها قبل صحة الامكان ضبطها مع بالجد وبالوزن وما يفي في من الاختلاف

لا يحسن

[illegible]

والأُمَوِيَّ

شاة

والاعتقاد الجلي في فحل الأذى تابع ودافعة العادة في تجارته الحسنة مع  
والدها لفرقة وجودها ذلك وفي ألفاظ نظرها ضبط المنع وعلا

ك



علی بن موسیٰ علیہ وعلیٰ علیہ السلام



[illegible]

لا يضره دعوى الرهون غير منوالة في التاخر والمكالمه موضع اشكال ولعل عدم قبول قوله في كراهه **قولنا** اهل الاجل وناظر البطلان  
 لغرضه ظاهرا بعد انقطاعه كان تجاريا بين كسح والصبر اجزا معا فعارض عما لو كان اواخر البطلان باجتناب التاخر مع هذا لا يضره  
 لاستناده الى قبضه ولكن يشمل الصانع بمفهومها ما لو كان التاخر اولا من المبيع خاصة ونحوه ان تجار يثبت للتاخر كما لو كان التاخر باجتناب  
 لاشترائها ولعني بالقبضه اليه ولا فرق بين ان يظن ان الاداء وعدمه لورضى بالتاخر ثم عرض المانع فانما سقوطه بان كما هو محقق بين الامرين  
 خاصه من كسح وبيعها ببعضها اجمع ربح فلا ينفك عن الكسح ان اردى من تجار او اذ بعضهم تالوا وهو ان لا يبيع ولا يصبر بل اخذ قبضه الارز وهو حسن لان  
 هو عين فان اخذت ربح الالفه حيث بعد التل وتجار ليس على الفور لاشتماله العدم ربح فلا ينفك بالتاخر بل الوضوح بالامهال فالأقوى عدم  
 سقوط خياره وثبوت في الدروس لو كان الانقطاع مبدل خاصه امكن تحصيله من غير ما قلنا بوجوبه بغير المبدل كالامهال لا يجب قبوله في  
 يجب المظالمه ولا يجب قبولها وان لم يوجب مطلقا وعلى بعض الوجوه فان قبله المبيع باجتناب والامهال غير عليه مع كسحه مع عدم ما في حكمه  
 انقطاع بعد الاجماع لغرضه موانع التاخر قبل الاجل ووجوب السلم فيه في الحاق ما لو ثبت العجز قبل حلوله عن الاداء بعده فيجوز تجاريا او يوقف على  
 حلول وجه الجوده الثاني لعدم وجوب القبض الا ان لم ينفك شيئا **قولنا** لو قبض بعضه كان له التجار في البطلان والافسخ في جميع المراتب فيجب بين  
 ثلثه اشياء الصبر وانما تركه لوضوح الفسخ في جميعها من بعض الصفقة التي عجز بها السلم فيه انما هو كجوع وقد غدت في خاصة لانه الذي بعد الفسخ  
 التي غتته لان الصبر ضرر لا يلزم به وحسنه عند الله من شئنا ان عبد الله فان اخذ الثالث فلا يصح ان للمبيع لفسخ ايضا لبعض الصفقة على بعضنا اهل  
 بكر التاخر بغير طه والافساح اذ لم ينفك من كسحه من قبله من كسحه لانه مع ما ذكرنا فيها قوله اذ دفع الى صاحب الدين عروضا على ما اقتضاه ولكم  
 بساعه اجنب بغيرها يوم قبض لان جعلها فضا يقتضي كونها من غير الدين فلما لم يكر عند الدفع الذي هو وقف الفضا من جنسه فلا بد من اجتنابها  
 على وجه يصبر من اجتناب ذلك باعتبارها يومئذ سواء كانت ممتدة او متلبه ولو كان الدين من غير الفضا لكان الجنب ايضا بغيره كعروضه وان دخل  
 في ذلك الدين بغير قبض وان لم يساعه عليه في الموضعين ولا يخلص لتاخر السلم بل ذكره في المسألة في باب الدين في هذا الحكم مع الاتفاق عليه  
 مروي في مكانه الصفا **قولنا** يجوز بيع الدين بعد حلوله على الذي هو عليه على غيره احرازه بغيره بحلوله عما قبله فلا يصح بيعه اذ لا يستحق للمبيع  
 في دفعه ويشكل بان حق ما لا اخرا في بعضه في البيع فينبغي ان يبيع بغيره على حاله الذي هو عليها وان لم يخر المظالمه بغير الاجل وهو حسن كذلك وما  
 اشكل بعد امكن قبضه الذي هو شرط صحيح البيع وينبغي منع اشترط مكان القبض حين العقد بل مكانه مطلقا ويمكن تحققة بعد بحلوله كما لو باع  
 عننا غايته منقولة لا يمكن قبضها الا بعد مضى زمان يكر فيه الوضو لا يابى به بقوله وعلى غيره على الظاهر وليس حيث منع من كسحه على غير  
 الغريم وهو ضعيف قوله فان باع بما فيه من اجماع وان باع بغيره من اجماع ايضا الى قوله وهو لا شبهة اذ بالخاصة كسحه شواكرا خاصا عند  
 الغفلام لا يلبسوا في الدفء ولا اشكال في جواز بيعه بالضم والحال ان لا يصح عليه بيع الدين بالدين ولا بيع كالي بالكال لان المراد به على ما فيه  
 باهل القديس كسحه الموجه لغيره وانما يجب بوجوه فقد ذهب جماعة الى البيع من اعماد اعلى ان الموجه يقع عليه اسم الدين وفيه تم ايراد الاطلاق  
 اسم الدين عليه قبل العقد وحالته فظاهر منعه لانه لا يبعد من كسحه بين العقد والقبض فلم يتحقق بيع الدين بالدين وان اذروا انه بعد ذلك لم يمتل  
 في كسحه والحال لا يكونون بطلان لانه لم يطل على الموجه بل بونه في الدفء والحال من كسحه بعد ذلك والحال اسم بيع الدين بالدين لا يتحقق  
 الا اذا كان العوضا معا قبل المعاوضة كما لو باع الدين الدفء في دفته بدين اخر له وفيه او دفته ثالثا او باعها او باعها في دفته بدين اخر له  
 اجر غير الاخر ونحو ذلك الصفا الباكور الدين بدين عوضا والمضو الذي يمكن ثانيا في الدفء قبل ذلك بعد جعله عوضا ببيع بدين وانما ما يقال في  
 فان كان بالدين مدين بدين ان الفرق في دفته لم يدفعه فهو جار يدين به ان الفرق في دفته بدين بدين كسحه ولو لا ذلك لم يمتل في الحال الاطلاق فم قبل  
 نعم الدين ببيع بطلان عليه اسم الدين قبل حلوله وبكسحه فلا بد في البيع من غير اخر قبضه فظهر ان الاجتناب المقصود من جواز ذلك على كراهه واضع وانما كره  
 حرمه ما من خلاف من منع منه **قولنا** لو سلم في غم وشروطا صوابا فحان مقبضه قبل يصح وقبل الاداء هو شبه العول المانع لابن اربيس هو منعه على البيع من  
 بيع الصو على ظهوره لغرضه اسفلا لانياء على انه موزون لم يعلم كسحه وقد تقدم الكلام فيه وان الاقوى لجوامع كسحه ويمكن بناؤه ايضا على اشتراط  
 الاجل في عقد السلم والاصح لا ينعنه هنا حاله فيكون بعض السلم حالا واما ابن اربيس مع بلوغه ايضا والاصل ممنوع ولو سلم فاشترط الاصل وهذا  
 ليس سلكا بل شرطه وهو جار كما تقدم في عقد السلم من جواز شرط المعلوم مع سلم وهو هنا كذلك في جوامع كسحه مشاهده الصو وشروطه  
 حالا او الاطلاق في الوضو طاهر الجبر الاجل السلم فالله انما شرطه في المجهول ولا يخرجه الا في المجهول لا في المعلوم ولا في المجهول ولا في المجهول ولا في المجهول  
 من الاجتناب الجوامع من ذلك الصو والدين اسفلا ولا يخرجه سلفه من كسحه بل ادعى عليه في تذكره الاجماع ومثله القدر العجز في الثاني انما طفال المبيع  
 احدا ان شرطه فاجل القدر ان كان عينا اهل هو جار اذ لا يخرجه ان بل ادعى عليه في تذكره الاجماع ومثله القدر العجز في الثاني انما طفال المبيع  
 بالبيع هل هو مانع من كسحه البيع ام لا لا شبهة في عدم منعه وقد تقدم بغيره فيملي في لفظه او جرة واخر قطعنا فامهال المبيع ربح ويطرق  
 الخلف الصلح وهذه الوجهي كما لم يوجب شيئا الا انها غير محتمة في كلامه وانما ذكره الاصل المسألة نعم ذكر بعضنا اجزا من هنا ان شرطنا قبل  
 بطلان السلم باطل في الوضو ولا يخرجه من كسحه فاعرضه في خلافه لانه في الاجماع هنا وجه البيع قوله ولو شرط ان يكون الثوب من غير العراء

الحق

المختلف

مکرمہ

فَقِيلَ

ذَلِكَ

کوئٹہ













بل يكون بائنا وفيه المولى وهو اسم الرزق بين محل النزاع ما اذا استند العبد بدين المولى لنفسه اما لو استند المولى على المولى فولا والعدا به عليه في الاستناد الى الزاوية ولقولنا لا يثبت او لم يثبت لا يثبت او لم يثبت لا يثبت استناد المولى الى الزاوية لا يثبت صحتها في مخالفة القواعد الشرعية فان العبد بمنزلة الوكيل وانفاذ المال على نفسه في المعروف باذن المولى انفاذ مال المولى في نفسه كما لو لم يعقب ويشهد المولى الثاني صحيحا في بصره الكتاب عليه لم يزل وهو لا يثبت قولنا لو كان له عتقه كان عتقه العبد كاحد من هذا النوع واضح بعد محله بل في دينه المولى لان المقتسط هو مقتضى الاستيفان في نفسه وروايت ذلك غير الباطنة بل على نفسه ايضا وفي الحقيقة اطلاق هذا العبد بطريق الجواز لوقوع الاستدانة منه والا فلا لجميع عتق المولى قولنا لو اذن في الابتاع اضيق الى التمتع من القواعد الاصولية ان الاثر بكل ليس له اجر في معتق ان يوقف تخفيفه عليه لبعض مقتضى لاطلاق الخبر فيما يخص هذا التمتع بواسطة فربما خارجة عن بعض اثار الحكم وهو لا ضرر للمولى في نفسه في نفسه وفيه مخالفة القواعد الجواز لا يفرض المولى على من ادفعه العبد من مال الا على من له في هذا هو حاصل ما اجاب به لفاصل قد سهر لما اعترض عليه لعلمه المحقق قطب الدين الزاوي حين فرغ من هذه المسألة من القواعد بان البيع امر كلي والتسليم جزء فلم لا يدخل فحاشا ان لا يابى البيع ثم لا يدخل على نفسه باجتماعه لان ما ورد عليه لعلمه انه لا يلزم من نفى الدلالة في الاستدانة الجواز او المولى غير بين ثم غارضة بالتمتع في الفاضل الى الجواز بانها البتة او لا من ان التسليم ضرر للمولى في نفسه وفيه مخالفة التمتع قولنا لو اطلق المولى التسليم في التمتع في دينه المولى ولو تلف التمتع لم يزل عتقه اى لو تلف التمتع قبل التسليم الى البائع والحال انه قد استثنى من نفسه فان يلزم المولى عتقه لان نفسه بعد كلفه بدينه ليس له ان يتلقى العتق لان نفسه بطل البيع فلا يلزم المولى عتقه ولا فرق بين نفسه بدينه بقرطه وغيره ولو لم يكن التسليم اذن التسليم بالدين فاشترى ما لم يلف التمتع الذي دفعه اليه لم يلزم التسليم له وحيث ان التسليم دفع ما يبيع كالعقد له لان العبد كالفصل في التسليم دفعه لادفع التمتع له والاشيخ كبايع لعقد قولنا اذا اذن له في الجواز لم يكره ذلك لان المولى لا يذون لاقطار النص في مال الغير الصحيح الاذن يمكن ان يرد بملكو المادد المحققه بغيره على القول بان يملك هذا هو ظاهر ويمكن ان يرد به معناه الجازي لان الاضطرار يرضى بان يملكه من يملكه من هو خد من ماله المولى حاله الجواز بحيث يدخل تحت حكمه كما هو الواقع في كثير من التجار بالنسبة لبعض مالههم وعلى التقديرين لا يذون الاذن له مملوكه باى معنى غير لان المولى اما اعتمد على نظره فلم يكره ان يجاوزه بالاستدانة كالوكيل وكذا ليس لما ذون ان يوكله غيره لعين ما قلناه وسببه ذلك على خلاف ما في جنه حيث ذهب الى ان المادون ان يذون لعنه في الجواز مع اننا جئنا به لاهول بان العبد يملك فلذلك جعلنا العبد المذكور محملا للمعنى الجازي بالنسبة للمادون وله ولو اذن له في الجواز ذون الاستدانة فاستند ان تلف المالك كان لا يرضى العبد وقبل التسليم في مخالفة الاستدانة المادون له في الجواز فان كان ضمن دينه كالفصل المتاع وحفظه ونحو ما مع الاحتياج الى ذلك يلزم المولى وغيره كصريحها وما خرج عنها الا بلفظ المولى فان كان عتقه بائنا رجع الى المالك والا فاقوى انه يلزم ذمة العبد فان عتقوا مع تبعةه والاضاع وقبل التسليم العبد منه مع الاستدانة الى اطلاق روايته في يصير محل على الاستدانة للجواز ويشكل بان ذلك يلزم المولى من بيع العبد وغيره والاقوى استدانة لصرون الجواز اما يلزم ما في ثبوت فافرض تسع في البائذ ولا يلزم المولى من غير ما في ثبوت وعليه يحمل الرواية **قولنا** اذا اذن له في الافادة المولى وتلف ثبوت كالقصر والخصا بين طائفة المولى وانباع المملوك لخصه وجه التجديد كقمتها فاذ ائتمت به على ماله فيرجع على من اذن له في الجواز على المولى قبل ان يعطى العبد يرجع المولى على العبد لان الحق لا يفسد التلف في يده ولا المولى لا يثبت له مال في ذمة عبده وان كان الرجوع على المولى بعد عتق العبد فان كان عند اخذه للمالك عالما بانه مريض فلا رجوع له على العبد بان لا له في الجواز على العبد ايضا وان كان قد عتق العبد بان المالك التجرد رجوعه على العبد للمغزو ولو رجع كلفه على العبد بعد عتقه لسان فله الرجوع على المولى لاستنفاد التلف في يده لان يكون في عتقه ولو فلا رجوع له عليه كما مر **قوله** جاز في بايع الامتعة على البائع مشتملا على الشئ المراد ان الجواز لا يثبت في بايعه فان امره الاستدانة لا يبيع منافع فباعه فاجرته على البائع الامر لا على الشئ وان امره الشئ لا يثبت له ما عاونه كما مر فالكه يبيعه فاجرته على الشئ الامر وانما استحق الاجر وانما ائتمنا عليها لان هذا العمل مما استحق عليه الجرة في العادة ولذا لا ايضا فانصفت للاجر فيسحق على امره الاجر كما سبب استثناء الله الخبان **قولنا** لو بيع لم يسحق اجره ولو طار الى المالك اى بيع الدلالة بالبيع وبالشراء او بيع الكمال والوزان ونحوهما فيسحق الاجر على من يذمه الاجر لو امره وان الجواز البيع والشراء والفعل لا يثبت على البائع كما لا يثبت على البائع ولا يثبت على البائع الاصل براه الدية من يسحق فاشي قوله واذا باع واستحق فاجرته ما يبيع على الامر بجمعه واجرته الشراء على الامر بالشراء ولا يثبتها الواحد المراد كون الدلالة باع امسعة شحوق واستحق امسعة لشخص غير المالك امسعة منهم ما يسحقوا اجرهم على العبد لعدم النافان وهذا فاشي ثالث المسئلة السابقة التي استعملنا على اسحقها فاجرته واحد من البائع على ما باع له واحد من كسرى على ما اشترى له واما قوله ولا يثبتها الواحد فظاهر سببا العتق كغيره مما عتق به بذلك ان المراد بذلك الشخص الواحد لا يثبت على العتق منافع واحد بحيث يسحقه اجرة على البائع الذي امره بالبيع وكسرى الذي امره بالشراء لا يثبت على الاجرة واحد لانه على الصدوق البيع منه على الكافيه والمغالبه ولا يكون لشخص الواحد غالبا ومغلوبا والعمل بالحالة الوسطى خارج غرض طولهما غالبا فينوقف على رضا ما يذاك ح فمن كاس له يسحق عليه لاجرتهما لكن يشكل اطلاقه ما لو كان يسحقه صوباً عامه بحيث لا يحتاج الى المالك او كانا قد تلتقا على قدر معلوم واذا تولى له طرفه العتق يكون عليها اجرة واحدة بالسوية سواء افترقا في الامر لم يلاهما مع احتمال كون الاجرة على السابق هذا اذا جازنا للواحد دون طرفه العتق ولا يقدم اسحقها الواحد ههنا واضع ونحوه على بعد ان يكون الصغير في بؤله ما عايد الى الاجتاج والقبول المدلول عليها بالمعام او بالبيع وكسرى نصفها يكون ذهابا الى المنع او بعود

للقدر

اجرة



الباشا طه بالسفر وعدم الكاتب والاجماع على ان اسدانه القبض ليست شرطاً بل هو كمال المرهن الرهن في القبض كفي عند الفاي ليه فلا يخفى الغايه  
 المطلوبه منه ويكفي معناه في الاشياء الصائره لعدم حيث لا دليل على صحتها عليه عموم الامار الداله على الوفاء بالتقديما اسدانه بالايه من حيث انه امر بالرهن  
 المفوض فدل على تحقق الرهن بدون القبض اوله يتحقق بدون كونه محققاً في كماله لا يحسن ان يقول هو من قبوله او موجهه وبضمانه لا يصفق ويكون  
 كاشفه كوصف الجاره بالنزاعه وبان القابل باشرط القبض لا يجعله شرطاً للصحة حيث لا يتحقق بدون بل للردم كاشرا لانه ولا يشبهه في ان العقد  
 الجاهز من طرفين يطلو عليه كاشره بطريقه جديده بخلاف ما هو عليه في القبض لا يتحقق بدون وفاءه من غير ان يراه فوه عدم الاشراط في ههنا محذ -  
 وهو ان القابل باشرط القبض لا يقول ان الرهن بدون دفع باطلا بل هو صحيح عنده الا انه غير لازم كاشرا لانه في التذكير ولو كره ولم يرض كالرهن صحيحا  
 غير لازم بل المراد من الامتناع من الاقباض والتعذر به بالبيع وغيره لعدم لزومه فعلى هذا انقسم الرهن الصحيح الى لازم من طرف الرهن وجاهز من طرفه في اطلاق الرهن  
 انما ينزل على الصحيح ولا يقضي احد الطرفين الا بالام من خارج بشكل في الوشرط الرهن في عقد لازم فانما يجب الوفاء به هو كرهن الصحيح من لازم فينبغي ان  
 يتحقق الوفاء بالشرط بدون القبض وان لم يلزم من ذلك الرهن في غير ذلك الجاهز من طرفه ولا يحصل القابله المطلوبه من شرطه فينبغي القبض في الايه  
 برهن مفوض ويجوز في الاكتفاء بدلالة القهرين عليه ويظهر من شرطه ان الرهن كشرط في عقد لازم لصحة القبض وان قلنا بكونه شرطاً للردم وفي  
 القواعد استشكل فاستحسن الرهن المطالب به على القول بالاشراط والوقوف بحال انما يدل القهرين على الزايد وعلى الغضاه من عدم اشراط القبض بل من  
 قبل الرهن بدون فلا يمكن صحته لكن استحسنوا الاجماع من ان شرطه هنا واعلم ان اطلاق شرطه على القبض بطريقه جديده وان شرطه مقدم على شرط  
 في وجوده هنا لا يعتبر بغيره لاجتماعه في سبيل **قولهم** لو قبضه من غير ان الرهن لم ينعقد اي لم ينعقد القبض بحيث يلزم منه رد الرهن وليست اراد  
 بالمعنى انعقاد الرهن لانه منعقد بدون القبض وان قلنا بكونه غايه لانه لا يلزم بدون كونه يمكن ان يردانه لا ينعقد الرهن فغايه لا يلزم بذلك ويكون انعقاد  
 كتابه عن الردم ويؤيده عطف حكم المسأله الايه على هذا الحكم وانما يتم مع اراده انعقاد الرهن وهذا الظاهر في مقتضى **قولهم** كذا الوضو بالانعقاد حتى لا يجرى  
 عليه او ثانياً قبل القبض الصيغ في جميع يعول الرهن المشبهه في السابق بحكم عدم الانعقاد ولا يمكن ان يكون الانعقاد المنفي هنا القبض لانه لم يحصل اصلا  
 بل المراد به الرهن كاشفاه ولا يشبهه في كون عرض هذه الاشياء للرهن لا يقضي انعقاد الرهن تباعا على شرط القبض فيهما انما الكلام في انه هل يطل بانه  
 بناء على انه قبل القبض كعقد جاهز من شأن الجاهز لانه يعرض هذه الاشياء كاشفاه قبل القبض وبه قطع ولقواعد الردم ولا يطل بذلك لانه ليس  
 حداثه الجاهز مطلقا بل هو ابل الى الردم كبيع القمار فانه لا يطل بموت البائع وقته وبه قطع ولتذكر على الثاني بقوم كونه مقام رهن في استحقاق الاقباض  
 لكن في المجنون راعي صحتها فان كان محظ في الاقباض بان يكون شرطاً في بيع بعضه غير ذلك من صالح اقباضه وان كان الخطم تركه لا يخرج اقباضه عن  
 المقصود من عن فاده لحد يمكنه فانما حكمه من عدم الانعقاد لا يشبهه امره على احد ولو عرض للرهن فانه لا ينعقد كطلال لو نقل ثم ينفصل القبض  
 الى وليه ولو قلنا بالبطالان لو كان العرض للرهن لا يفي بانه لا يطل هنا والعرف يغلق حواله الردم والدان بعد الرهن في فلا يشترط فيه احد بخلاف  
 كون المرهن فان الدين باق في يديه فيقته في الردم وانفذه على عدم كطلال مع حكمه في الرهن معولا على هذا الفرق ويجعل البطلان فيه ايضا لما  
 من كونه من حقوق الجاهز قبل القبض وعلى تقدير بيع الصحيح لا يجر الرهن على الاقباض لانه لم يلزم بعد الا ان يكون شرطاً في عقد لازم والافوى وجوبه  
 الراميه بخلافه لا يشهدوا بالفاضل فان لم ينفق القبض اما لعدم امكان ايجاده عندنا او لعدم اختياره عندنا ما سلط المرهن على صنع العقد كشرط فيه وقد  
 تقدم الكلام فيه في باب الفرض وهذا البحث كله ساقط عندنا من شرط القبض للردم فيه فلا يؤثر فيه هذه العواض منها **قولهم** ليس اسدانه  
 الفرضه كما قلوا غاد الى الرهن ونصرف فيه يخرج عن ههنا انه هذا عندنا موضع فان نقل الاجماع عليه في التذكير نعم خالفه في جماعه من طاعه نظرا الى  
 الوصف المتقدم في لايه وعدم دلالها على الاستمرار او اوضح **قولهم** ولو رهنها فهو بدل الرهن لزم ولو كان غرضاً ليقفوا القبض اذا اشترطنا القبض في الرهن  
 فالمعبر بغيره ولو بالاسيصح كما لو كان بدل الرهن قبل الرهن بجاهه او بغيره او لجان للتحقق مما يشبه اسدانه القبض فيض جديده فشد  
 عليه لانه رهن مفوض اما كون القبض واقعاً اسدانه الرهنانه فلا دليل عليه فيمكن في السابق والمقارن وهذا كله واضح في قبض يادون في غيرهما  
 كما قلنا ولو كان غير يادون فيه كقبض الغاصب المستر فاسد اضطرط الوصف والاكثر الاكتفاء لما تقدم من كماله انضبط على الرهنانه مفوض واما  
 اذا اشترطنا القبض في الرهن كان سحفاً على الرهن فاذا كان بدل الرهن وصل الحقه على تقدير كونه القبض المذكور من جهة لا يفتح ههنا لان النفي  
 في غير لجان لا ينعقد كقبضه وان لم يلزم عدم الاكتفاء به لان القبض على تقدير اشراطه وكونه من اركان العقد من جهة لا ينعقد لاجلها هو الردم وانما  
 اوجوبه عليه الاقباض لو كان الثا لرهن شرطاً عليه وانما يقع منها عا ولا ينعقد شرطاً وانما لا ينعقد في مثل ذلك حيث يكمل اركان العقد  
 مع انهم قطعوا بانه لو تفرق بين الرهن لم ينعديه وقد تقدم في كلام المصنف لو كان شرط القبض كافياً لزم مثله في ذلك القبض المبدا بغيره ومنع  
 استحقاقه على الرهن بمجرد الصيغة وقد تقدم ووقع في التذكير باشرط لازم ومضيه وما يمكن فيه بجذب القبض ههنا وهو متجه بل جابها باشرطها  
 في قبضه من صحيح ايضا اسدانه الى ان القبض انما ينعقد بعد الرهن وهو لا يتم الا بان تم الادن في قبضه يستند محصله ومن ضروريه مضيه وما هو ذال  
 على القبض الفعلي بالمطابقه وعلى الزم بالانضمام ولما لزم من قبضه الفعلي محصله الاصل واجماع الامثال المحال لان حمل اللفظ على كفي الا انما هو بعد  
 المطابقه ويضعف من انفق الى القبض والادن المقيدين بغيره الرهنانه لا دليل عليه بل غايه الداله على الاتم ومنع بقا المعنى الا انما هو لان الزمان

مطلق

المطلوب عليه التزاما من نواحيه لغير ضروره انما يخصه مع عدل الزمان مع حصوله لا معنى لاشتراط الزمان لخصه بل انما عينا  
الزمان من باب المقدمه لان المطا انا هو لعل فثبت بتوقف عليها بابت والاكالمثال المشهور في الامر في الزمان كان على سائر عيدين دل بالمطابقه  
على السعي وبالا التزام والافتضا على قطع المسافه وان كان الامر حاصرا عنده لم يفتقر اليه وقد ظهر بذلك ضعف القول بالافتقار اليه انما  
المفوض باذن وعدمه وغيره وحجت بغيره لفاصله في التحديد لاذن في قبض الضمانا وعليه انما يتحقق ما يزيله وسيا الكمال انشاء الله في حكم  
الضمانا **قولهم** لو رهن ما هو غائب بصر هنا محض الرهن والقيام مقامه عند الرهن وبقيصه المازانه لا يصير هنا لافا بدون ذلك الا  
فقد تقدم ان اصل الرهن يتحقق بدون قبضه بنا على اشتراطه غايته كونه عند الجار او غيبا حصوا الرهن عنده او من يقوم مقامه ظاهر ان كان الرهن موقوفا  
لان المصير في قبضه نظله او اعتبارا بالكل والوزن ان كان ما يدخله ذلك كان غير موقوف فانه يكون فيه التخلية ثم انه يطلق عليه اسم القبض بها كما  
لو كان غائبا فلا بد من وصول الرهن او كماله الى الموضع كرهن ليقبض قبضه اياه عادة لان المعبر في القبض كونه تحت يده ومع كونه تحت يده لا يحصل ان  
القبض هنا كالمبيع في البيع فجمع ما تقدم فيه من هذا ولو قلنا بعد اشتراط القبض سقط البحث **قولهم** لو اقر الرهن بالابن فقبض عليه اذا لم يعلم كونه كماله  
فالرهنه اليوم طاري الى الجار وهما بالاشاء وان قبضه اياه فانه لا يملكه فانه محال عاده على بناء ما سلف من غيبا ووصول الرهن او من يقوم مقامه الى  
الرهن وبقيصه فانه لو رجع لم يقبل رجوعه لسمع دعوى الوادعي الموطاة على الاشياء ونحوه اليهم على الرهن على الاشياء لم يوجب كراهه على الرهن  
بالابن فثبت على من قبضه حكمه عليه به لا يسمع دعوى البحث بنحوه على الرهن اليهم نعم لو ادعى العاطق اقران واظهره وبلا مملكه بان قال في  
انقبضه بالقول وظن ان الكفاء به حيث يمكن في حقه يومئذ ذلك قال استندت فيه الكتاب كونه الى كماله فظهر مرورا ونحو ذلك سمعت دعوى بغيره  
على الرهن بان القبض جعفي او نقي على ما يدعيه الراعي في الأصل حتى الاقرار ومطابقه الواقع واستقر في النكده نوجه اليهم بل على الرهن ان لم يظهر  
ناو لا يباح بان الغالب الوان بوضع كنهها فله فليقبض ما فيها فلا حاجة الى لفظه به مادعوى الموطاة في الاشياء امامه لزم الوتقه ان لعل ثابته  
وتنهاده عليها احد من غرض ذلك اذا انا خال ان يتحقق القبض فلا حوى انما سمعته بمعنى نوجه اليهم بل ايضا على الرهن بما تقدم لجران الغاده بوضع  
مثال ذلك في عمل عدم كساع لانه كذب لا فراه الاول ولا يخفى ان سماع عوام انما به كونه شهدا هذا على اقراره اما لو شهدا على فسر لافاض وعمله  
لم يسمع عوام ولم يثبت على الرهن اليهم كذا لو شهدا على اقرار به فانكر الاقرار لم يثبت اليه لانه نكده لثبوت **قولهم** لا يجوز تسليم المشاع الا برضاء  
شريكه سواء كان ما يخل او لا يخل على الشئ هذيانم فيقول الاستلزام التصرف في مال الغير فلا يصح الا بانه اما ما يكفي فيه سحر التخلية في اشتراط  
اذنه نظرا فيه لعدم لان الفرض مجرد دفع بدل الرهن يمكن الرهن من قبضه ولا يثبت تصرف في ملك الغير ورجح فالقول بعدم كونه اجوده فليقدم  
البيع ايضا ثم على تقدير عدم الجواز في تصوين لو قبضه بدون اذن الشريك فعل محرما هل لهم القبض بل لا للغير كما لو قبضه بدون اذن الراعي  
اختيار الشئ هذين والادوى محققه لان المعنى انما هو لو قبضه بل يفظل لاذن في قبضه جواز الراعي وكونه قبضا واحدا لانه لا يحكم بالوفوع لاختلافه  
واحداه العلامة وجماعه ولو انقفا على جعل الشئ بل وكذا في القبض كما ينبغي انما الشئ بل ان الراعي في قبضه للرهن واذن الرهن فيه وان لم ياذن  
الرهن للرهن في بؤكل الشئ **قولهم** من شرط الرهن ان يكون غيبا مملوكا كذا في هذه تالط للرهن في الجمل لكن البس على غيره ولعله فان المملوكه شرط بوضع  
لا مانع في اشتراطه ولا فروع الا يملك صحيحا سحيا ولكنه موقوف على ايجان المملوكا فاما في شرطه في شرطه بل الصبح عنه قوله لو رهن بنا لا ينعقد  
بناء على ما اخبره من شرط الرهن والدين لا يمكن قبضه لانه امر على الوجود في الخارج مع احتمال جوار هذين على هذا القول كونهما في الذم ويجوز  
قبضه ما عساه ليدور ولو لم يشترط الرهن في القبض في الجوار رهن الدين لوجوب القبض فانه مملوكا في الجوار بابت اعتبارا وانقفاء المانع وقد صح  
العلم في ذلك ان يثبت المانع في اشتراط الرهن فبالا يبيع رهن الدين ان شرطنا في رهن القبض لانه لا يمكن قبضه لانه غيبه حاله الرهن لكنه في  
القول اجمع بان الحكم بعدم اشتراط القبض وعدم جوار رهن الدين فيجب منه شيئا الشئ هذين في الذم وسنجد في موضع خصه ووضوح بان ليع  
من هذين منبه على اشتراط القبض واعنده التحقيق كسبح على ان عدم اشتراط القبض لا ينافي في اشتراط كون الرهن ما يقبض مثله نظرا الى ان يفتقروا  
لا يحصل الا بكونه ما يقبض كما ارشد اليه الآية الكريمة فاحد ما غير الاخر وفيه مع ما ارشاه اليه من قبض مع العلم ان يثبت الحكم على القبض مع اعتبار  
كون الرهن ما يقبض مثله معجلا او لا بل عليه والاية قد تقدم عدم دلالة على اعتبار القبض بل الارشاد اليه والمعتدات فدا يبيع في يتحقق ولا لها  
على ذلك موضع دلالة على اعتبار القبض في محل البحث عنه ولو سلم اعتبار صلاح الرهن للقبض فالدين صالح لذلك بغيره ليدور في ذم من اقرها  
له فالمنع من رهنه على القول بعدم اشتراط القبض غير موقوف لوضوح كونه محملا لما ذكر لا بدع كسبح عند ضعف المخذ **قولهم** كذا لو رهن منفعه كسبح  
الدار ومنه العبد وذلك لان المطا بالرهن وهو لو يوق على المال لا يحصل لها الا تسوية فاشياء وكلما حصل منها شيء عدم ما قبله وطلوب من رهن  
ان من بعد استيفاء الدين تسوية الرهن والامر على المصير من شرط الرهن واضح لان النافع لا يبيع فباضا الا بالانها واقع لك فالمنع من رهنها هو  
وفان **قولهم** في رهن الدين يرد والوجه ان رهنه يبطال الدين به فثبت الدين ودين الدين من قبضه الجان الذي يجمع رجوعه فيها كالموظف الغيبه  
الرهن اطله كما لو غيبه غير من قبضه كالمبيع واليه كذا لو رجعوا عنه ان العرض من قبضه المملكه ملك من قبضه اليه ولا يتم الا بالرجوع وقيل رهن  
استيفاء الدين من قبضه فهو من قبضه الدين وهو قول الأكثر ومن ان الرهن لا يثبت لم عن ملك الراعي ويجوز فكه فلا يتحقق الشئ هذين كرهن الدين

اما لو

فان

انما يثبت  
نقله



يجوز الرهن بالانقضاء فيه وهو قول الشيخ محجاجة لعدم الدليل على بطلان كل واحد منهما وكون الذبيح راعياً يفعله فيسقط لو باعده في الدين فيبطل  
واستحسنة الدروس وبما جازى القول على ان الذبيح راعياً هو عنو بصفه او بصفه بالانقضاء لان العنوة لا تم وعلى الثاني فيبطل وهذا الثابت  
ضعيف عند الأئمة اعنا على جواز الرجوع في الذبيح فيكون وصية وانما ينافي هذا البناء الصانع في قولهم بان عنو بصفه قطع بعد جواز الرجوع  
ومن قال منهم ان وصية اخلفوا انفسهم جعله رجوعاً لما ذكرناه وبقيهم مع أيضاً في قولهم ان الوضوح يرفع من ذمهم مع بقا الذبيح بل يصح التفاتاً الى الزوا  
المفترضة جواز بيع خدمته وقيل لا لغيره من غير وصية وهو شبه هذه المسألة من حيث ان رهن ثايف وقد تقدم عد جوارهن او انما خص مناع كدبر  
بالذكر لما روي من جوارهن بيع خدمته مع هذا لأن الجارية جارية هذا لا قوي عند الجوار فلو رهنها الذي عنده سلم البيع أيضاً ولو وضعها على يد غيره  
على الاشبه جوارهن في خلافه رهن الذي لم يملك اذا وضعها عند غيره فيكون رهن في قول الذبيح في رهن كره كره الواعية او فاه فتمها لان الرهن لا يملك  
لغيره انما يصح بحجوسا عن رهن الرهن الاصح عد الجوار لان الذي لو كره المسلم لسلط على الرهن بالبيع الاستيفاء على حصة هو هنا ممنوع قوله  
لو رهن راض فخرج ايصح انه لم يبيع ولو اصدتم ببيع رهن ما لم يبيع له ارض فخرج من هنا عنوه والرضاح الامام اهله على ان يكون ملكا للمسلمين رهن  
عليهم فخرج قد تقدم حكمها اراوا الاصح جوارهن ما يبعها لانا والمضيق من ربا وشيخ نحو ما لا ينفرد في قولهم لو رهن ما يبيع فباضه كالطير فهو لملك  
في الماء لم يبيع هذا على ما اخذناه المص من شرط الفضل اضع وضع للذبيح فيفقد الطير بما لا يوثق بوجه عاده وكسمل يكون في ما غير محصور بحيث ينفذ رهنه  
عاده والاصح وقد تقدم في بيع نظيره ولو لم يشترط الفضل امكن المص بالبيع مطلقا لعدم المنع ويجوز ان يخل بعد استيفاء العن من ثمة لعدم صحة بيعه  
ينفع بامكان صلح عليه كونه فاصح ببيع رهنه لكن يمتنع كونه كذا عكس العنوا وقد تقدم مثله في ذين قوله وكذا لو رهن ما يبيع فباضه ولم يملك هذا اتما  
به لو كان الفضل شرطاً للصحة وقد تقدم ان شرط الذم خاصه وقد صرح في ذلك في رهنه فيكون الرهن في اطلاق عدم لصحة على عدم الرهن و  
التمام **قولهم** كذا لو رهن عند الكافر عبدا مسلما او مصحفا وقيل يصح بوضع على يده وهو اركه وصحة ان رهنه انه ينفذ الاستيفاء عليه على بعض  
الوجوه ببيع ويجوز وان كان في يد غيره وهو سبيل عليه منقذ بالذم والخاء لم يصح حسن منع محقق السبل بذلك نارا لم يكن بحث به لم يستحو الاستيفاء  
من فهمه الاتبيع للمال ومن ياره بذلك مع العذر برفع امره الى الحاكم ليدفع بوجه مثله هذا لا يبعد سبلا لان مثله يفتقر وانما يكون رهنه قوله ولو  
رهن رفا لم يبيع لعدم امكان استيفاء الدين منه اذ لا يجوز بيعه وعلى تقدير جوارهن على بعض الوجوه يجازي بغيره ملكا يكون رفا فلا يبيح الاستيفاء منه  
مطاع لم يوفى بعد وجوب فانه بدله امكن رهنه لو وقف حيث يجوز بيعه **قولهم** يصح رهنه في فضل الخاء او كالمبايع او كالمستأجر او كالمالك الملك بغير  
البيع على الاشبه مضافا لتعليل ان الراهن هو المستأجر على انتقال الملك اليه وان كان ثم خبا خلافا للشيخ رهنه حيث حكم بعدم انتقال الملك اليه لو كان الخيار  
للمبايع او لم يشترط جوارهن كشر في الضوابط وان قلنا امكنا من غير كسر لابطال الخيار للمبايع ومثله ببيع وما اشبهه من الاموال فانه للمالك  
ويجوز للمسا له يحتاج الى التطويل في لو كان الخيار له خاصة فلا اشكال فيكون الرهن مطلقا للخيار وكذا يجوز للمبايع رهنه لو كان الخيار له او لم يكن  
منه البيع **قولهم** يصح رهنه لو كان عن فطن الصحة غير الفطرية في الاثني اربعة لعنول يوثق بها الدين بائنه فيه اما القطر فيشكل لصحة  
لانه لا قبل يوثق به في الاثني اربعة فان ينفذ غايه الرهن هو كونه في وجه الجوار جوار يبيع ويقا ما لا ينفذ حاله الرهن بغيره لان لا يبيع للتعين رهنه  
المرضى الذي هو احواله في خطأ وفي العبد ورد ولا شبه الجوار منشا الشك في عدم من يحفظ الفلانة في حقه من النافذ من رفا المالكه  
بالفعل والجوار العنوة الا قوي الجوار كما يصح ببيع وقد تقدم ثم انك في بطل الرهن ان فداء موله او عفي المولى بغير رهنه او انما في خطأ فاما الدين بائنه  
من حيث عدم جوار الفضل لكن عرضه للمز والباسر في الجاني عليه او يفقد الجارية منه لو لم يقده المولى لان حقه قد تم على الرهن فان سلفه او بعضه  
بطل الرهن في ذلك ايضا وبهم من العباد ان جوار رهنه الجار في خطأ لا خلاف فيه مع ان الشيخ منع من رهنه ايضا محجاجة بطلان الارش في رهنه فيكون رهنه لو  
له في خطأ انما بالقدحان فقدم مثله في بيع **قولهم** لو رهن ما يبيع اليه الغنائم قبل الاجل فان شرط ببيعها جوار الا بطل وقيل يصح بغيره على بيعه  
القول بالبطالان مع عدم شرط البيع للشيخ لعدم جوار ببيع بدو اذ في فوان المالكه بدونه فهو في فون النافذ في قوله والابطال ما لو شرط الاتباع  
وما لو اطلق وجه بطلان في الاول اضع لنا فانه مفسد الوهرج فيبطل واما مع الاطلاق فيبعد البطلان انه حين الرهن مال مملوك يمكن بيعه فلا مانع  
من رهنه فاذا حيف فساد به بالمال وجعل ثمنه رهنه فانه يمنع اجرة الحاكم جمعاً بين الحفظ ويجعل في صون شرطه عدم كسب ذلك ايضا بغيره بطا قد تم  
وشرط عدم كسب لانه مع صحة الرهن لا تشاع حكمه عليه بعدد المسانة للمال او لعن الرهن ببيع بقوله قبل الاجل عما لو كان لا يقصد الاند جلوله بحيث  
يمكن بيعه قبله فانه لا يمنع وكذا لو كان الدين حالاً لا مكان حصل للمصنف منه ولو كان الرهن السعي في بيعه فاقصد حيث صح حكمه بغيره المالك الحاكم  
حيث يمكن ضمن ولو غنن الحاكم فان فاه المالك من كسب لم يضمن ولا يحمل الضمان الجوار ببيع بنفسه ولا يخفى ان الراد بما اشترع اليه الفاس في المسألة  
المهون **قولهم** هو كرهين ثابت في الذمة المزايا بالثابت في الذمة كسحق فيها بان كل من يوثق به مستفاد كالتن في من الخيار لعن بالدين على العن  
فلا يصح رهنه عليها سواء كانت امانة في يده كالوديعة ولعاريه غير مضمونة ام كان مضمونة كالمنفعة او كالمضاربة السوم المستفاد لهما وعد جوار  
الرهن على الاول موضع فان كان جمل طراهما بالتعد واما الثاني فقد اطلق المص وجماعا للمنع استنادا الى مقتضى الرهن استيفاء الموهوبه رهن

يدرس

في الاعيان يمنع ذلك الامتناع استيفاء العين الموجودة من غير اخر ويضعف بان الامر ليس مختصا في الاستيفاء عند وجوب العين بل يمكن التوفيق بالرهن باخذ  
عوضها عند تلفها ولا يرد مثله في الاعيان التي ليست مضمونة حيث يحمل الجحد سبب الضمان لعدم كونها عند الرهن مضمونة فان الرهن انما يصح عند  
وجود سبب الضمان اما بدني او مالي وحيكم كالعين المضمونة بخلاف ما يمكن الجحد سببه فانه كما يستبعد من الدين واطلاق الادلة الدالة على جواز الرهن  
مع المحفوف ببناء وحمل النزاع نعم الآية التي فيها البينة على الرهن منعها بالدين لا انها لا تمنع من غير الدين بل هي مضمونة الضعيف هذا أقوى وهل  
يلحق بالاعيان المضمونة من بيع وقته لاجل مال الباع باستحقاقها او بجوده ونقصانها فكذا قبل او زنا قبل ان ينعى خاتم كنه يدين وجباة المحفوف لفايده  
وهي توفيق والارتفاع وقبل الالعدم وجوب المقتضى لان وما يجحد يكون كما يجحد في الامانات السابقة مع الاجماع على عدم جواز الرهن عليها ويمكن الفرق بان ما يجحد  
من الاستبان الوجبة للضمان يكتف عن خصوص من جبر العقد كما هو واضح في نقصان المقدار واستحقاق العين فيكون عند كونه مضمونا في نفس الامر على تقدير  
الحاجة اليه بخلاف الامانات فان سبب الضمان حينئذ ظاهر لا يفسر له فلا يتحقق المقتضى من كونه وجوب الرهن على الاعيان المضمونة معناه الاستيفاء  
منه اذ تلفت ونقصت بعد الرد والاعلا وقد تضمنت الاشارة اليه **قولنا** كذا في قبل استيفاء الجانية اي قبل ان ياتها الى الجحد الذي يوجب الدين وان علم  
انها تاتي على النفس بعد ثبوت ذلك جبر رهنا حصل للجانية في معرض الزوال والاستيفاء الى غير ذلك هو في الحقيقة ليس بتأنيك لان الشارع لم يربط الجاهك  
الى ان يستقر ثم ان كانت حاله اوله لا دفعه للجاني كشيء كعقد جاز الرهن عليها حاله وموجله وان كانت موجله على العاقلة كالحطام يصير رهنا عليها الى ان  
يجل لان المستحق عليها هنا غير مضبوط لان المعين ثم من وجدتهما عند حلول جامعا للشيء ابط مخالف الدين وتوجب ومنه الدين على العاقلة لاستيفاء الحق  
على استحقاق عليه معين وربما قبل بجواز الرهن على الجانية التي قد استقرت وجبها وان استقرت لم تطف ما هو جوب الدين فان غابته الموت لا يوجب كسر  
منها بخلاف ما دون ذلك وليس بعيد **قولنا** كذا قال الكتاب لاجل حاله قبل الرد اي لا يصح رهنا على ما لا الالعدم استحقاقا للمجمل للمال قبل التوفيق لا  
يوجب كسر ثم انما تمام العمل وان يقع فيه كما سبق في باب الفسخ والخيار في الذكوى جواره بعد التوفيق وقبل الاتمام لانه لا فرق بين الالذوم كالتنفيذ  
الجانية نظرا لما ذكرناه من عدم استحقاقه لان وان عمل كره وكلف يمين ما يوجب بيع في رضى الجاهك واضح لان البيع مطلق على حاله فنقصت الجانية  
ثبت له ولا اصل فيه عدم لغتجه لاجل حاله فانها لو لم تزل على حاله لم يستحق سببه حتى لا اصل عدم الاكمال **قولنا** كذا قال الكتاب ولو قبل الجوانية  
كان شبه الكتاب ان كانت مطلقة وهي لا رقة لها عا فجو الرهن على ما لا يبيع خلاف وان كانت شر وطه فغند شيخ وجباة انها جارية من قبل العبد  
فيجوز له تجزئته فلا يصح رهنا على ما لا يبيع بخلاف ما لا استفاء فابده الرهن هي كونه اذ العبد اسقاطا لما ان يمشى ولا يملك استيفاء الدين  
من الرهن لو نزع رهنا الرهن للسبب لانه من جمله مال المكاتب لا أقوى الشئ هو حر ولو لم يملك مطلقا كالمطلقة نعم الا بالوفاء بالعقد فيتحقق الفايده  
يصح رهنا على ما لاها ولو قبلنا الجوانية لا يمنع كرهنا كالتنفيذ الجانية وعلى ما ذكرناه فاطلاق كصحة كانه لا يمنع اوله ثم حكم بالجواز مطلقا تابنا عبيد  
**قولنا** لا يصح على ما يمكن استيفائه من الرهن كالاجارة المتعلقة ببعض الوجع فيما هو ثابت الدقة كالعقل المطلق لما كان لغرض من الرهن استيفاء  
الدين من غير نقد الوفاء ولا مع عدم بيع الرهن على الحق المتعلق ببعض خصوصه كالتواجره بنفسه ثم ابعثا اوداره كذلك واذن البينة كمال معين  
مخوذلك لان تلك المنفعة لا يمكن استيفائها الا من بعض الخصوصه لو نفذ الاستيفاء ما للموت وخواب حكوما بطلت الاجارة بخلاف الاجارة المتعلقة  
بالدقة كمال الواساجه على محصيل جباة نفقته لنفسه وليس هو فان الواجب محصيل المنفعة على وجه النفق ومن ارى غير كان فيصح رهنا عليها الا مكان  
استيفائها منه قوله ولو رهنا على مال دهنا ثم اسند اخر وجعل ذلك الرهن عليها كماله عدم مانع من مع جوده المنقضى فان لو فاق بشئ لشي اخر لا يشاء التوفيق  
الاخر به خصوص ما به قيمته على الاول لا يشاء طمأنينة الرهن الاول ثم يجدها لها بايضم الثاني بعد جدي ويحوز لكل بيتا بان يرهنا على المال الواحد دهنا  
اخر فضاعدا وان كانت قيمة الاول في الدين الجواز وقصا من استيفائه من زيادة الارتفاع **قولنا** لا ينعقد مع الاكراه لا ينعقد انغادا اما  
على حد ما يقع من الجاهك لانه يقع باطلا لانه لو جاز به بعد ذلك مخا واصح هو كعقد الفسخ ولا كعقد غير كمال العقل كالتصبي المجو حيث يقع وان الجاهك بعد  
الكمال ومن ثم فصل عنه بقوله ولا ينعقد بعد قوله بشرط يمين ما على خلافه حكم باختلاف العباد ولا يخفى ذلك كله في غير الاكراه الراعي للفقهاء في عتقانه  
ح نصير كعبان غير الكمال وقد ثبت بجنته ذلك البيع قوله ويجوز لو اطلق الرهن مال ذاق في الاستدانة مع مراعاة المصلحة كان شبهه كعقد رضى  
جواز الرهن حيث يكون الاستدانة له او من بيع شئ من مال محبكت نظر الوصية وينوفف على الرهن وكذا يجوز ذلك حيث يجوز بيع ولم يمكن جحد يجوز  
الرهن بحسب كونه في يد ايمن يجوز اذاع منه ولا فرق بين الاول والثاني في ذلك بئنه عليه في تذكره وهذا الحكم بما اخلاف فيه عندنا وانما اخلافه بعض الشافعية  
ضنع من رهنا ماله مطلقا **قولنا** يجوز لو ابيتم اخذ الرهن له يمكن ان يراى الجواز معناه الخاص ولا يجب صالة العقد خصوصا اذا كان كره في ذمه مالي و  
نقد ويجوز الهنا ماله ولا ينعقد الرهن والاول ان يراى معناه الاعم فيشمل الوجوه وهو كرهنا وبه قطع في تذكره فان قال ولو كان كسر موصلا  
لم يكف الوتيرة بل لابد من الاذن بالتمسك قال ولو لم يحصل وحسن لطن ببيان وامانه امكن البيع شبهه بغير رهنا كما يجوز ايضا مال لطفل اشغى وجبت  
يمكن الرهن بغيره كونه مساويا للحق واذن اكد عليه يمكن استيفاء من كونه مبدلا او بعد للبسم التوفيق والاشتهاء عليه ولو قبل بعض هذه ضموه  
ولا يجوز ان يسلكه مال الامع طمأنينة العطف وجبت يجوز يجب كونه الدينون نقه مبدلا ويرهن على الحق ما يقع به من ذلك مع **قولنا** لا يجوز له  
اراض ماله ولا عبطه نعم لو خضع على المال من جزاء وعز جاز اراضه اخذ رهنا من غيره فان ذلك غير جائز الامع مصحح الطفل يجوز تلفه

الفرع

ما منع



[illegible]

مفتی

امان

## استثمار

الحسين



المرء للمؤمن في البيع قبل الاجل المخرج للمؤمن العرف لا ابتداء حلوله متى اه

حَضَر

هَذَا

عليه السلام، عندنا الأعلى سبل الله، محمد، وأولادنا،





بنفسه بغير رضا الراهن والا فقد تقدم انه ادخل الدين المجرد في كونه وجعل الرهن على دين اخر مع التراخي قوله واذا رهن مال غيره باذنه ضمنه بقبضه  
تلفا وبعد اعادة ايجاعه على جواز رهن مال الغير باذنه على دينه في الجملة وسواء استعاره للرهن وجعلها ضمنه كونه على الراهن وان تلفت بغير قرض او بغير

لَا دُونََ الْبُحُورِ لِلْفَيْضِ الرَّوْحِ أَنْ يَخَارِجَهُ مُطَالِبَةُ الرَّاهِنِ الْفَيْضَ عِنْدَ الْحُلُولِ ثُمَّ أَنْ فَكَّ الرَّاهِنُ وَدَرَهُ إِلَى الْكَافَّةِ مَا مَا فَالْجَنِّ وَأَنْ لَفَّ فِي بَيْتِهِ مِنْ

لربهم وهم الزمان غدا كان قتلا وقبلا والمعين في العلم يوم تلفك كما لا نخرج عن هذا العلم هذا ان اختلفت العلم بقاوا لسوف فارغا وعندي

مصفون على العاصم الا في ذلك ان التفاوت ليقض في العدم فتمت السيف كما يضمنه الجملة وفي حكم التلف عند زوال العصب نحو ما قلناه وبيع كرفز

[illegible][illegible]

يَجُودُ لِلْبَعْرِ الرَّجُوعِ بِهَا وَلَدًا يَجُودُ لِعَدْلِهِ قَبْلَ الْبَصْرِ جَعَلْنَاهُ نَظْرًا فِي الدُّرْمِ مَنْ سَوَّعَ الْمَالُ الدَّاهِيَةَ لَهَا مِنْ بَيْتِهَا جَاهِدْنَاهُ مِنْ مَتْنٍ عَلَى الْخَالِ وَهَذَا مَا بَيَّ جَلَّ

شاور فبذل بعضه ما يهدون اطلق الاذن في جوار فلول حده الجوار يحير كما هو علم الاطلاق وبقطع والادرس ان السبع لما بين عمر واحد واربعة اشهر

[illegible]

بطريقا اذ في قولهم لبيع بالنسيئة من غلة كان له المطالبة بما يبيع به اذا اذاع له من استغدا به حكم حكم غيره من جوارحه ان كان في كيد ولا الاستاذ ان كان

والألمة لكم أفراداً على وجه يصح فليكن ثمن المثل وضاعداً كما في كل وكيل فمن باه بالبر فليسا لك الاكثر لانه ممن ملكه اذا عين فابطل ملكه الى صف البيع

وَالْأَصُولُ كَيْفَ يَنْقُصُ عَنْ قِيَمَتِهِ وَغِيَاثِهِ الْمَصْهُوبُ بِثَوْبِ الزَّادِ عَنْ غِيَاثِ الْمَثَلِ الْجَوْدِ مِنْ عِبَادَةِ الْعَوَالِدِ بِلَا رَجْعٍ بَلْ كُنْزُ الْأَمْرِ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمَا يَبْعَثُ بِهِ لِإِهْلَائِهِ مَكَانَ

سبعة بدون لقبه وهو متنع بخلاف الزيادة لاكمال النقص والغيب فيها ريد عن المثل بحيث لا يظنون لما وجب بحقه الكون على خلاف العادة المعروفة

متم مثله وبما فرض نقصا التمس الغني مع جهة البيع لسببها الرابع في النشر ومع كونه في المال في ذلك الوقت ولكان عند ذلك الغني أو يدها ما يدا فيه

وَيَشْكُرُ بَانَ الْعَبْدِ فِي الْعَمَلِ مَا يَزِيدُهُ ذَلِكَ الْوَقْتُ لَأَمَّا عَمَلُهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ فَكَانَ الذِّعْجَاجَ بِمِلْءِ رُحْنٍ بِسَوْغِ الْبَيْعِ لِبَيْتِ الْمَنَالِ سَوَاءً أَلَمْ يَصْعَدْ كَيْفَ قَوْلُهُ وَأَزَاهُ لِكُلِّ

که در این فقره و آن مقرر زاید از لزوم وجود خال از هر چه که باشد فضلا که اولدو الله و الله و منصله که بفضل الکمال فضلا که الله و کشته و اوصاف السخوف و

بدا في الزمان عليك واستقر في الذكر فدخل الصبي وكنت عليه عازما لمحاكمه بالجنة من ربه الله والجنة في الدنيا والآخرة

فقد البديعة في الزاوية واما اخصا صديقة في الخا لانا بالاربع و في الالف و با حافه من الاكل و عنيها من الزاوية اعني ط و ن و لا

فوليه من الخلعين واما حصصه من الخلع الا انها بعد ما ورد قبل النابير يدخل في بيع فضل الجلات غير هاهم القمار في ظاهره ولا

تَدْخُلُ عَقْدٌ مَطْلُوقًا كَانَ ذَلِكَ بِحُكْمٍ مُخْتَصًّا بِالسَّيِّءِ عَلَيْهِ وَبِنَبِيِّهِ أَيْضًا عَلَى خِلَافِ بَعْضِ مَا فِي حَبِطٍ تَدْخُلُ فِيهِ سَائِلًا عَلَى السَّيِّءِ كَمَا دَلَّ مَعَ عَدِّ

الشروط قوله: إذا ما ثبت في الأرض بعد هذا سؤال الله تعالى: والذين لا يجنبون الأجناس إذا لم يكن بينهم من أشبه باليهود من حيث أن يكون لهم قوم كونه أشبه من خلق

الارض كما هم كشيخين ومن ظهروا بعد ذلك من خوفها الفناء ولا عرفوا الا الصبح قد تم كدخولهم في سبيلهم البيع نعم لو ان جميع العالمين اقبلوا

دخل على الخادم فؤاد وقال له الوالدان قد دخلوا في الجنة والشيخ قد دخل في الجنة والشيخ قد دخل في الجنة والشيخ قد دخل في الجنة

لَا يَلْعَنُهَا الْأَرْضُ وَلَا يَجْرِي فِيهَا الْخِلَافُ وَأَمَّا مَا كَانَ مِنْهُ مِنْ شَجَرٍ أَوْ هَوْنٍ فَلَا اشْكَالَ فِي بَعَاثِهِ عَلَى مَا كَانَ لَا إِلَهَ يُغَيِّرُ دِلَّهُ الدُّخُولَ وَهَلْ يُتَوَقَّعُ عَنْهُ خَيْبَةٌ

على اذن المرهن لا بد من الرهن وانقضاء به فهو فاقده لانه مصلحه له ورواؤه فيه كالكسفي والدواود في عدمه نعم لو اوصى بالارض فلا بد من توقيف عاينه

وكانوا يفتخرون به على من كان من قبلهم من بني إسرائيل وكانوا يفتخرون به على من كان من قبلهم من بني إسرائيل وكانوا يفتخرون به على من كان من قبلهم من بني إسرائيل

[illegible][illegible]

بجلا فاعا ابنة السمع ثم لو كان ذلك بفعل الراهب فاجاره على الزنا قوئى من غير لودهر لفظه مما يلفظك كاختبار فان كان الخبيج قبل الجدة الثانية

صح وان كان شاغلين منه خلاط الرهن بحيث لا يقهر قبل بطلان الوجبة لا يبطل الاشكال لجواز حث لا يحصل الاستثناء بعد اتمامه وجوب القرض

للحق امامه وقال الشيخ انه لا يقع من غير الاستيفاء بسبب عدم كونه في الاصل فيقع منه عند الاجل الحمله ولا يقع منه ويضعف به لهذا لا يستفاد

سبب عديدين ولا يفرج سبعة عند الله ولا مكانة بالصلى ولا العبر اجماعه ان الرب اله وف الرحمن وهو جاسد وصلى كسبع لوسمته عليه

فالمعبر بها ما كان انشا له من زوف اعقب الشرايط ومي حاصله ايضا غنا الخفاء المقصود من عدم بطلان افع قولنا اذ اجري الموضع اعلف

الْحَيَاءُ بِرَبِّهِ وَكَانَ خَوْفُهُ عَلَيْهِ أَوْ لَا تَأْكُلُ خَوْفُهُ عَلَيْهِ أَوْ لَمْ يَنْسِبْهُ وَمِنْ خَرَجَ حَقْلُهُ مِنْ شَأْنِ الْمُسَابِقِ الْفَتَمَةُ عِنْدَ الْغَاثِ لَوْ جَوَّادُ الدَّانِ

حق الجحى عليه سبعين في المئة ومن ثم ثلثان الحيا لم يلزم كسب شي خوارق من خلق بالربنة ودفعة الواهب فلا يكون حقه بقوله يا وكيلا ان لا يفر

دلالة لا يدل المحذو عليه الثاني ان قوله في حقه عاوجه كما لا خلاف في هذه عاوجه هو قوله في الآية الثانية ان قوله لا باله اضعف من قوله المحذو عليه كما في قوله

بده ولا بدل بجہی علیہ پندہ علی قولہ کہ ثالث اعلو کہن ان من صغوف من علو بجہی علیہ من

كان النجاشي عليه السلام ينفذ ما يلقى من هذه الوجوه لتثنية ولزادة في جانبها العمل وما الحظا بغيره من الناس فيقول جنتا

العبد المومن ان كان نفسا و اجيب عضاضا فاره الى الجحيم علمه فان نقص طيل رهن وكذا ان سته و ان عمو عنه يفي هذا ان لم يبطل التهن بالاحياء وال

[illegible]

منه في هذا ايضا وان اوجب فالاي بعض صلواتكم اذ في الخط اعظم فالامر كما هو في هذا من ان هذا السبيل في هذا اول اسر في اربع فان وصلتم مني فقولوا

والأصل الركن ولو كان الواجب وفيه العبد ولكن عند بيع بعضه وانقصت له به جميع الفضل من ثمنه عن مخاضه يكون رهنًا كما لو اضطرر

وہ جس نے اس کو پہچان لیا اور اس کو اپنے گھر لے گیا۔

من الزمان المستعار

وكانوا يرضون الأرض ويدخلون الزرع  
الى قوتله وفيه يتركه

١٧ وكذا ما ينبغي في الأرض بعددها سواء ابتعد الله أو الرهن والجنبي

۱۷ ولید صابینہ - ۱۷

بيع رهن ولا فرق في ذلك كله بين كون الجبانه من بعد ابتداء او ايام تسديد وان كان مكرها له عندنا وان كان مع مجبر الكرهية فهو بمنزلة لو كان العبد غير مبرور  
 الجبانه بعد فلو طاعة تسديد جميع ايامه ففقدنا في التذكرة ان الجبانه هو تسديد عليه القضا او القضا ولا يعلق فينبذ العبد شي بل يبقى رهنا وان كان السيد  
**قول** لو جع على ولاء عدا انقص منه ولا يخرج عن الرهانه ولو كان تسديدا جاز فله ولو كان خطا لم يكن لواء عليه شي حبان العبد على سيده ان كان عتقا  
 او جبت فضا صا انقصه ولا اوليته بين الغضا من لمعفو فانقص في حبانها لو كانت على طرفي رهنا والافان ان وجبت مالا لا العمد على بعض لوجو  
 اذ في الخطا لم يثبت للموكتبة شي لا ان الجبانه ماله ولا يثبت له مال على مال الا انه محصل حاصل بخلاف القضا في نفس الطر ولا يشرع للرجع ولا انقضاء  
 والعبد اخوه بما سبما عن سيده فلو كان الجبانه على من يره مال لا يثبت للموكتبة من القضا او انقصه اذ اذ الجبانه العبد الموهون على من يره  
 المالك ان كان تسديدا غير نفس فانه يعلق بالجبانه عليه وهو في ذلك كالاجنه وقد تقدم حكمه في عبارة القضايت للجبانه لا جعل الحكم في جميع اقسام المالك  
 ان كانت نفسا او جبت فضا صا فله فله لانه لا يخرج عن حكم القضايت كما في غير هذا والاختار الاسفاني ان كان خطا او كان المورث فله ان يملك  
 قبل الاستيفاء يثبت للمالك ان يثبت لمورثه من حكم فضا صا مالا لانه لا يخرج عن حكم الرهن لاجل المال وكفر في بين الجبانه على المورث وعلى من مع ان يملك لوجو  
 الموضوعين ان الواجب الجبانه على المورث لانه لا يبداء ويمنع ان يملك على مال كما امر الجبانه على مورثه فالحق فيها ابتداء الجبانه عليه وانما ينفصل الحق للورث  
 من المورث وان كان ذمته لا يملك محسوبة من تركه بوجه نهاده وبه وينقص صاها وكذا لا يمنع انفصاله عنه لكنه فيفكر من الرهن اذ لم يره بالفرق على خلاف بعض  
 الشافعية حيث حكم بسقوط المال بانفصاله الى سيده وبقي رهنا للوجع كذا في ان في لو كان مال السيد ابتداء **قول** لو اوفى الرهن من ثلثه لم يقدر وتكون  
 رهنا وكذا لو اوفى الرهن في الاثلاث فغير المباشرة وهو ينفق القضا حاصل ان اوفى الرهن متى كان على وجه وجوب عوضه او قيمته سواء كان المثلث الرهن  
 ام الرهن ام الاجنه كان عوض رهنا الكس ولو كان الرهن في حفظ الاصل اذ به بطلت وكله والفرق بين الرهن والوكالة مع اشتراكهما في تعليق ابتداء  
 بالعقل ان عوض الرهن لا يستثنى بالعقل لشيء من قيمتها فالبطلان لا يخرج عن عوض الرهن بخلاف الوكالة فانها ان غطت بما جبه للمالك والاخر  
 فمختلف كغيره في حفظ الاموال ويبيعها باختلاف الاستقام في ما اسامته على عرض ولا تسامته على قيمته وربما كان غار في بيع منع مجتنب في غير ذلك  
 بغيره **قول** لو رهن عيشا فضا صا الرهن فلو غار غارا عادا الى الرهن انما يبطل الرهن بطلان الرهن عاينا فله كذلك لو بطلت فلو غار غارا  
 الرهن وان كانت عبارة القضايت في ذلك من حيث البطلان من قولها الى ملك الرهن فانه لا يشرع بغيره عوده رهنا لو ملك الرهن الرهن بعد انفصاله  
 عن الرهن بوجه من الوجوه ولو غار غارا رهنه كان عوضه فالحكم بين فان عوده رهنا ان يملك الرهن ولو غار غارا رهنه لا يشرع بغيره عوده رهنا لو ملك الرهن  
 اثره بالكلية بل ارتفاع حكمه ما اذ ان الجبانه يثبت في علامه الرهن لبقا ولو ثبت للمالك على المثلث للتحليل كان كذلك والرهن بوجوده في الفقه كرهية  
 لان تحال له من موقع الرهن البطلان للملك والرهن بالفعل لوجو كرهية التناهي في نظيره فله ان رهنه الكافواذ اسلكت حيث يترك من حكم  
 العقد وحرم وطوها عليها فاسلم الزوج قبل انقضاء العدة عما حكم كعهده وكذلك ان اذ احل زوجين فمرا كان رهن من وطا في عقد كبيع وكانت كرهية  
 يكبره بغيره فلا يخلو للرهن محدث العيب به وان كان قبل القبض فان اشتهر به فالحكم كذلك لم يرض كجمل بعد تمام الرهن وان اشتهر بطلان القبض بغير  
 الرهن في العقد المتروك بغيره **قول** لو رهن مسلم خمر ابيع فلو انقلبه به خلاف قوله على رد دفعه ليرى الرهن كدلو عليه بغيره فانه  
 ينفق رهنا وانما الرهن المورث اذ رهنه بغيره فانه يبيع رهنا بغيره فانه لا يملك المسلم وان اختلف للتحليل فادفعها الى الرهن فمحلل في يده  
 ملكها للرهن لا يسيلا به عليه كما يملك سائر الباطحات التي لا بد لاحد عليها بالذلة وجعل كرهية في ذلك ما ذكره من ان يملك الاول لم يزل بالرهن لان الرهن له  
 يد على الرهن في الجملة وهي تسبق ويغوى ذلك لو كانت محضه رهنية لئلا يملكها الرهن للتحليل اما ان يبيعها فالا لولا **قول** لو كان لوجع خمر ابيع  
 صا في يده جاز فانه يجوز له على رد دفعه بما ذكر سابقا بغيره فانه لا يكون له لولا صنعها كرهية ولو يره به باذنه فانه ينفق بغيره بالكلية فيكون ملكا  
 للثاني وربما وجب للملك الاول ما يبيع لثانيها بغيره فانه يثبت به عليه مالا يبيع عليها وهو ممنوع لان بغيره كرهية انما يملك ليرى الرهن فمحلل فادفعها الى الرهن فمحلل في يده  
 ذلك كما يبيع باقوا وكفها بالذلة ومن ثم سميت بغيره اي بغيره غصبه وانما لا يملكها على يده ولو لا الجبانه الا في ذلك فيغدر الاختار لولا العيب  
 لا ينفصل في المحرمه الا بوسط الشدة فالقول على الجميع لها اقوى واعلم ان المحرمات سباعي نحو كضماير العائده اليها ان يكون مؤنثه وهي في عبا القضا  
 ليست كذلك لان جاز بغيره فبيع **قول** لو كان ذلك لو غصبت بغيره فانه يبيعها في يده الغاصب خمر ابيع فادفعها الى الرهن فمحلل في يده  
 ملكا للغاصب مؤنثه غصبه هو ملكه فلو لم يكن ليد الغاصب وان كان قد ينفذ اجمال ملكه من حيث ان ملك الغاصب مؤنثه بغيره فانه يبيعها في يده  
 فاذا اختلف في يد الغاصب كما بالبد الطارئة بعد التحليل ولا يؤثر كونه غاصبا قبل ذلك لا الغصبة في الجبانه حيث لم ينفذ مالا وهو ممنوع من انقضاء من  
 عدم بطلان البطلان حاجت براد التحليل كيف فكانت من قبل مالا محصنا ولقد كان على هذا ان يذكر في هذه المسألة حكم من غصبت من غيره فمحلل في يده وان  
 في ملك الغاصب خلافه متروك وان يقول وليس كذلك لو غصبت بغيره لولا اختلاف في هذه وايضا فالحكم السابق ليس فيه حكم غصبة وانما جاز في كل  
 رهنية وكذا انما لا يثبت اسبيل حكمه عن غصبة بغيره كان في حقه غصبة مكلوا وانما يثبت من حكمه وانما يثبت اسبيل حكمه غاصب كرهية في ملك الغاصب كما  
 اختار جماعة **قول** ولو رهنه بغيره فانه يبيعها في يده الغاصب خمر ابيع فادفعها الى الرهن فمحلل في يده الغاصب خمر ابيع فادفعها الى الرهن فمحلل في يده  
 له فلم يخرج عن ملكه بالتغير والاستيفاء الا في الجبانه صفا حصل في ما حصل لغيره ما استغنى عن خلفه لكونه متعاقبا خلفه الله تعاقبا ووجهه ماله

فيكون مال الرهن على ما كان عليه

مثلا

وهو





[illegible]









قوله ولو ناع شفعوا فليس كذا كان للبرية المطالبة بالشفعة في القول في القس قد اشتهر هذه المسألة على كبريائها فقدمت على البيع وحكمه  
 حصة سبوق من حصة لان الشفع استحقا على البيع وحوا البيع انما يتعلق بها بالحق وهو ما خرج عن البيع لان حق الشفع لاحول البيع لانه حق البيع لاحوله  
 بواسطة الحق وما بالذات او بما بالعرض لان حصة أقوى لانه يلحق بالشيء ومن قبله البذر وان خذد ويكفل جميع لمعقود والبيع انما يتعلق بالعين وما اذا  
 باقية على ملك الشفع ولا يباخذها وان لذت البيع لا يباذرها مع الزيادة على ما تقدم والثاني ان القس لا يخص ببيع بل يكون فيه استواء العرا وذلك  
 لانه انما يثبت للشيء بالاختصاص بالشفعة في ذلك حال يكون ما لا للشيء في نفسه العرا ولا يقدم ببيع بل لا يجرس عن مال بل عوضه وهو لا يقبل العوض  
 والمقام انفس على الحكمين طارعا ما عدا ما عن رضى الاعيان الضعيفة فدعى البيع في المبسوط ومجيبين آخرين وكذلك العلامة وما قولان للشافعية احدهما ان  
 البيع يقدم على الشفع فيفتح باخذ العين لموجبه الدال على الخصا بالبيع بعينه ماله لان الشفعة شرعت لدفع الضرر بالشيء الذي لا يختارها الشريك  
 الضرر هنا بزيادة على الشفع لان البيع اذا رجع الشفع على الامر كان قبل البيع ولم يجد شره غيره ويضعف عن قبول الجبر للمنازع لمبسوط وحاشي  
 سلتا لكن تغاير عن موافق مقدم الاسبق وطرا في دفع الضرر في الشفعة غير لينة وان كان اصل الحكم في هذا بله فانه بالفضل الاجزاء فلا يندفعان هذه  
 الاعتبار ان الوثيقة وانما تقدمت الشفع بالعين والبيع بالقر على سائر العرا حتى يخذل العين ويحتمل ان عوض عن ماله الذي قد وجد في حال الجبر  
 بعينه وقد كان حصة التقدم بدلا لغيره من مانع سابق فيه يرجع اليه لاجتماع بين حكمين ويضعفان الجواب فانه حكما اخذ العين والاشفعة في القس لعدم تناول  
 الجبر بل هو من جهة اموال المقتل للشيء وفي هذه المسألة قول من عليه على السبق وهو مع كونه يكون البيع اوله بالقر وان لم يكن فماله وان كان اسبق  
 الغرض اخاره في المبسوط وهو ضعيف لما ذكره من مخالفة في هذه المسألة لانه مع كونه ماله بدلا من العرا يفضل القس المذكور الا انه لا يخص الفضل به  
**قوله ولو فضل المسافر في الجور الاجارة ولا يجر على امضاء ولو بكد العرا الاجارة** اذا قلل المسافر ولو يكن قد دفع الاجرة في الجور لفتح ولخذ العبر  
 الموجبة من نيل الشافع في ذلك الاعتبار ولا يداخل في عموم الخبر لانه قد وجد عن ماله امضاء الاجارة والضرر مع كثرها بالاجرة وبفضل المسألة ان الجبر عليه  
 لا يخلو اما ان يكون قبل مقتضى شيء من كونه او بعده وعلى التاذا اما ان يكون العين الموجودة فارغة من حق الفليس كذا اذا او مشغولة كالارض بزعم او غيرها  
 الذاتية قد جعل علمها وهو اثناء المسافة ثم اما ان يكون الاجارة واردة على عينه او دفعة فان كان الجبر قبل مقتضى شيء من المدة يفضل فيسقط الاجرة عليه وان فتح  
 الموجر اخذ العين وسقطت الاجرة وان اخذ امضاء الاجارة ضمن مع كثرها بالاجرة واجرحا كالمعين على الفليس كما يجوز اعتبار امواله التي لا يمكن بيعها من  
 الاجرة الا العرا وهذا ان كان مقتضى ولو كانت في الذمة ولحق الموجر امضاء امره لحياته بعينه بالوجرها وان كان بعد مقتضى شيء من كونه لم يسقط من الاجرة  
 فان كانت فارغة وفتح الموجر ضمن مع كثرها فيسقط المدة الماخضة من الاجرة السمتا كما لو باع عبد بن فلان حمارا ففتح في البائة وان اخذ امضاء من  
 يبيع الاجرة وان كانت مشغولة فان كان يزرع وقد استخصد ولحق الشفع فللمطالبة بالحصا ونفريج الارض وان كان قبله فان اتفق مع كثرها على قطعها  
 ففضلها لقطع وكان كالسابق وان انفقوا على التينة فلم يزل مع بذل اجرة المثل التينة المدة مقدمة على العرا اذ في مصلحة الزرع الذي هو جهم كاجرة  
 الكمال والوزان وان كان انما يخل في الجمل الى ما من اجرة المثل لذل الجمل من فلان المكان مقدما بها على العرا كما مر فانقله سلة الحرام مع امكانه لا  
 وضعه على يد غيره وكذا لو كانت الاجرة لركوب الفليس حصل الشفع فائتاء المسافة فانه ينقل الى الما من اجرة مقدمة دفعا للضرر عن نفسه الذي هو اولى  
 حفظ ماله ولا يرضى وهذه المواضع بين كون مورد الاجارة او الذمة لتخفيف العيبين **قوله ولو اشترى ارضا ففقر من الشفعة فيها او غيره** فليس كذا احصا الا  
 احوها وليس له اذ العرس ولا الابنة وهله ذلك مع بذل الارش قبل نعم والوصية المنع اما كاله الرجوع والارض مع بيعها بالعرس لا بها عن ماله  
 وهي ممتن عن مال الفليس لا يكتسب الرجوع فيها اخذ مال الفليس لضرر عليه لانه يفتي فيها ان يفتي بغير اجرة فيدخل في عموم خبر وانما لم يكن له  
 الازالة لانها وضعت بخير في ضمن ملكه فيكون محرمه ولا يجوز ازاله الا ما على الارش للشفعة في المبسوط وبما استدلك به نظامه كجبره لئلا يلبس من الرجوع  
 في عين سخطا ومناضا ففتح وضع العرس بخير بين حكمين يفضل بالارض على هذا بغير ان يجوز ابقاؤه باجرة لانما لان ذلك هو مقتضى العمل  
 ولكن لم يذكر احدا استحقاق الاجرة لوابقها فانهم هو وجه لبعض الشافعية والفرق بين هذه وبين العين الموجودة اذا فتح فيها الموجر وقد اشغلت بغير  
 المسافر حيث انه يستحق الاجرة فيها اما تقدم دون هذه ان العوض عليه البيع الرقبة وانما يحصل له بالشفعة وان لم يباذ الاجرة في الاجارة المعقود  
 عليه هو مقتضى فاذ اشغ العرا ففقرها واستوفها المسافر بغير عوض فلا الشفع عن القابضة ولم يعد له حصة فلم يستفد بالشفعة شيئا حتى ينال المقتضى حيث لم يترك  
 من استيفائها بالاجرة وايضا فان المشتري دخل على ان لا يضرر المقتضى فلم يثبت عليه اجرة من الوباغ اصولا ولا غيرها بخلاف المسافر فان يتعلق زمانه هو مقتضى  
 فيجب عليه الاجرة في حكم العرس البتة اما ان يرضى على البيع ابقاؤه الا ان يرضى بغير اجرة لو وضع في الارض فولا ولحقا والفرق ان للزعم امدافيريا ينظر فلا  
 بعد العين مع كالتالفة فينظر بخلاف العرس والبناء وعلى القول بجواز رفع العرس وازالة البناء بالارض فطريقه يقتدر ان يقوم كغيره فاما ان يرضى بغير  
 اجرة والبناء تابا كذلك مفلوفا لارض هو كذا **قوله** ثم يباغان ويكون له ما قبل الارض فان اشغ الارض في قوله والابنة منقذة هذا فنرجع على عد  
 استحقاق البيع ازاله لانه اولا بالارض فاطرقوا الى وصوله الى حصة ان يبايع الارض بما فيها من البناء وكغيره من القس فاما قبل الارض وطريقه معرفة ان يقول  
 مقام يقوم الارض مشغولة بهما ما يباغانا ويوجب قيمتها كذلك الابنة المجموع ويؤخذ من القس لها بنسبة لك والبناء في الفليس هذا ان رضى البيع ببيع الارض  
 والا لم يجز عليه بل يبايع مال الفليس على حاله الذي هو عليه ما من كونه في ارض الغير مستحقا لبقاء الارض في حقها وان اسلفه فلان في شئ لم يرضى الارض

العين

الاعراف والقياس في الجور









انما يفتي بمواضع الحرم

محکمہ اعلیٰ تعلیم و تربیت، لاہور

مالك عمر زمر

مالک عزیز

بجلاؤهم وأما يكون أو يجمع استنباط الحاشية الفقهية والآسان من بقدرها وصف الباطن إلى الغراء وأما يمنع المولى من فقه مع عدم أصله في فقه فلو فرضت بان كان كسوبا يترى بالاجتناب الفقهية وفيه ما فيه فله فكه يصلح ولو كان الحاشية الفقهية كغيره أسوة الغراء والفقيه يترى بان يترى وجباة عبده وأما في حق الجع على صورة العبد فله وصف بعض العبد وهذا معلق بغيره الحاشية فكان كغيره من الغراء وقد تقدم وجه مشاركتهم مع ما في سببه عن الحجج قول لا يجوز حبس الغريم مع ظهوره أعني على الضمير المذكور في العنوان العائد إلى الفقه لا الاسم الظاهر وهو تعميم البينة على أن هذا الحكم لا يخص بالفلس بل يأتى في الديون العبر وأما حبس العبد والاشترطه صدق الغلب لمجرد الألفاظ الديون المعبر فليس أيضا قوله وبقيت ذلك بموافقة الغريم في قول المؤلف خاصة فلو بعد الغراء ووافق بعضهم في بعض فلا خلاف لاحت إلا أن يكون توافقا مع عدمه ثبت مطلقا فوله لا وتمام البينة بتبديله على خلاف بعض العامة حيث جعل تمام البينة بالأعشاش غير مانع من جهة منه تعليل على قول الحاشية لو كان في مال الغريم سبائك الكلام على شرط البينة وكيفية شهادتها قوله فمن تكرر ذكره في مال ظاهر مرة بالبينة فإن منع فالحاشية بالخيار بين حبس الغريم أي لو تكرر الغريم والمديون في الاعتساب وإن أعاد المديون وانكره الغريم ومع ذلك فيفزع ظهور المال البينة منافي لمأصله مع عدم إبقاء المديون دينه وظهوره له بالمرء الحاشية والوفاء فإن منع من تحرير دينه وأما أنه لا يجوز حبس الغريم في دينه فبعض الغرض فيه ولو كان مخالفا باعده وأوفى ويحل لصاحب الدين الأغلاظة في القول بان يقول بأظام وأخوه فالصالح الواحد يحمل عفوية وعرضه والى المطالب والعفو المحبس والعرض الأغلاظة في القول بان صرح على ذلك جاز للخاصية ضرب قولهم بكن له مال ظاهر مراد على الاعتساب وإن وجد البينة ففرضها وإن عدمها وكان له أصل المال وإن المراد أنه كان له قبل الآن قال وأدعى أن تلفه والمراد يكون أصل الدعوى بالآثار غير التي قد أثبتت دفع البينة مقابلته بالآثار باعده سلفه وهو يطلب ثبوتها أو فرضه ما لا يخوذلك المديون يدعي تلفه أو ينكر وصوله إليه مع قيام البينة فإنه يخرج بحسب بيبين عساره لأن الأصل بقاء ذلك المال في يد دونهما ليعيان كحسبته مع ذلك بحسب مجرى ثبوت الدين وإعتنا عن إبقاءه في الذكر فإذا لم يكن له بينة بذلك لحلف الغراء على عدم التلف فإدخاله فاحسب قوله وأما شهد البينة بتلفه أم لا فوضوها إليه كلف البينة ولو لم يكن البينة مطلقا على باطل أمرها فالوجه ههنا في الاعتساب مطلقا فيقبل حتى يكون مطلقا على أمون بالصحة المؤكدة إذا شهد البينة المديون بالاعتساب فان كان يكون مستندته بما ذهبا علمها بالتلف والأطلاعهما على أن كان الأول ياتر هذا الشاهدان على تلفه أم لا فثبت وإن لم يكن فطلعه على باطل أمره لأن الشهادته على الإثبات المحض يثبتون تلفه فله يحصل العرض من فقره وإن شهد ما عساره مطلقا أي من غير أنه قبله أماله فلا بد من ذلك من كون الشاهد يترى بها محسب مؤكدة على التمسك بولوعها في كثرة محسب بطلانها على باطل أمره غالباً فإن الأموال قد تحفظ ولا يعرف بغيرها إلا ما أمثال ذلك وأما اعتبار ذلك هنا دون ما لو شهد بتلفه لا يرجع هذه الشهادة إلى الشهادة على التلف فإن معنى عساره أنه لا مال له ومن حاشيته هذه على المعنى لا يقبل حتى ذهب بعض العامة إلى عدم قبولها بهذا ذلك وأما قبلت عندنا وعند أكثر مخالفتها بطلانها على وجه يلحقها بالإثبات بان يكون من أهل الخبرة بحال أكثره خلطه وطول مجاورته حتى أطلق على باطل أمره ومنه ههنا مع ذلك لا يثبت بغير التلف على التقى إلى التقى الصريح بان يقول انعم على الأقران يومه وتباعد به ويخوذلك إذا لم تكن مطلقا على الوجه المذكور جاز أن يكون في عساره الظاهر حاله ومع ذلك فله الغراء وأخلافه كما ذكره المصنف وللحجاء لأن الأحوال لا يورثها وأساسا ولا صفة بها بتلف الأموال فيجوز بالمعنى بخلافه بينة الإثبات فأنه لا تكلف بالمعنى كما طبع به المصنف عليه العلامة في غير المذكورة أضافها فكل حكم وأثبت عليه بالمعنى في بينة التلف في دون بينة الاعتساب المحجج بان البينة فيه كذباً للتمسك به وهو يقول في البينة على المدعي والمعين على النكر والتبطل فاطع للتمسك بهذا خلاصه ما ذكره من حكمه وغاية ما في فرض الفرق بين الموضوعين وأقول ليخص الحكم في ذلك لا يخرج من أشكال والفرق لا يخرج من نظر وذلك لأنه لو نال ما له أما ان تكون شهادتهم على تلف المال الظاهر من غير معرفتهم بحال باطل أمره بحيث يحتمل أن يكون له مال آخر لم يتلف كما هو الظاهر من قول الجماعة ويطلب للمساله ويضخمهم بعدم اعتبار كونهم من أهل الخبرة في حاله فيشكل مع هذا بثبوت عساره لا تخالفاً بالبينة إلى المال باطلان محمول مطلقا حتى لو فرضنا أن هذا المال الظاهر لم يكن على باطل أمره كان الحكم لا يعتبر اطلاعه على ذلك مع أن اطلاعهم بيبين ثبوت حاله باطلاً ويحال له لم يجز وإن أرادوا بعدم اعتبار اطلاعه على باطل الأمر لاعتباره اطلاعه على تلفه مع أن اطلاعهم في نفس الأمر غير انكالاته على عدلهما وإن العدل لا يجاز في شهادته كما صح هذا المعنى بعض الأصحاح اشكل الفرق بين الأمرين لأن ذلك لا يثبت في الشهادة على طلاق الاعيان ويحولها بالحق الإثبات لتلا بخص للمعنى غير متوقف على هذا الشرط فإن مرجعه إلى خبر شهادتهم لا إلى علمنا ما بخلافه وحكم البينة من فرع على ما فهمناه فإن اكتسبه بينة التلف بالاطلاع على ظاهره إلى فلا بد من القول بالمعنى لا بصبر هذه البينة كمن يعلم أصل ما له مع احتمال البينة وجه عدم الافتقار إلى البينة في بينة الاعتساب المطلقة على الحال لأن ذلك الغرض ما يمكن اعتباره شرعا في التحقق فلا يكلف مع البينة امر الخصاله البينة وظاهره غير أن اعتبارنا اطلاع بينة التلف على باطل أمره كما ذكره بعضهم فوجه عدم اعتبار البينة مع ما ذكرناه ويمكن أن يوجه كلام الجماعة الدال على عدم اعتبار الحكم الباطنة في شهادتهم لا بالنظر إلى الحكم ولا بالنظر إلى الشاهد بان هذا المديون لما كان يعرفه أصل حاله ولو يكون الدعوى كذلك فلا بد له هذا المال الثابت ظاهراً من أمره يدفعه فإشهادته مطلقا والمال الباطن مطلقا عليها فقد علم الاستفاد عن ذلك الأصل الباطن في المال وإن أمكنه ثبوت بعضه إلا أنه غير معلوم

التي هي إما من غير الظاهر بخلاف ما إذا شئت بهذا باعتبار أن ما لا يتم له تعليلها على ما له وهذا لا يدفع ذلك الأصل الذي هو ما لا المال السابق  
بوجه فلا بد من دفع ذلك من غير الناطقة والعشرة المتأخرة لجعل الظن ببلق لا كما أنما يحصل بذلك ظهر الفرق بين الحكمين فوجه أيضاً  
ما اختاره من ثبوت الميزن في الأول دون الثاني لأن الأول لا يدفع المال بالظن بعتنا ولا طناً لعدم الإطلاع عليه بخلاف الثاني لأن كثره  
ملا بسنة ونجاسته والإطلاع على العينة على ما لا يصر عليه من يكون يبدى ما لا غادة فيبد الظن بالبعد المالا فلا يجمع ذلك نعمتها الميزن  
البينة نعم لو ادعى الغريم وجوده في محضه لا يكون واعتبرت بعد غير فتمت هذه هي هي بغيره لم يجب الميزن في الأول بصلو لم يصر الإطلاع التهود  
على باطن امره إلا أن هذه فاده خلصت المسألة انتم بها والظاهر من عبارة الإختاب غير من في هذه المسألة هو ما وجهنا الجهر من أن تهووا التلف لا  
بغير ظاهريهم على حاله في انفسهم ولا عند الحكم بخلافه هو لا اعتبار وجهه ما بيناه لكن المحقق الشيخ على ترك كلامه على ما نقلناه من الوجه هو ان  
المراد عدم علم الحاكم وظاهرهم مع استظهاره في نفس الامر فحصل الاستدلال الفرق على بغيره ونفى الميزن في الأول واستظهاره الثاني على بغيره فان  
الإطلاع على باطن امره ان كان يعتبر لغيرها وانما ان يقال بان شرط علم الحاكم به ايضاً منها ارفق منها انكالا على العدة فالفرق ليس محذوراً انما يطلعو  
على باطن امره في التلف على ما ذكره يكون اثبات الميزن في وجه من الآخر كما ذكره في المذكور دون العكس لأن بخلاف الباطنة اذ ثبت طناً فوجباً مضافاً  
إلى البينة بعدم المال ومخاراً المذكورة في اثبات الميزن في الأول دون الثاني لوجودها أعلم ان الجهر والعينة في تهووا لا على ان اطلع الحاكم عليها فلا  
كلام ولا لاقى الاكتفاء بقولهم لا يتم بهذه الصفة وجه فوق وقطع به المذكور وقد عرفت ان بغيره كونهما على اثبات المضمين للفق في ان الشهادة  
على النفي التي في غير موعنة لانه غير محصور هو ان جميع الشهادات التي على هذا النوع وقد تقدم منها الشهادة على عدم اجراء المال المذكور ومنها  
الشهادة على نفي البيع او الفرض وهو ما من العقوبة لا يكفي فلو لم يمانع كذا او ما ارضه وخوذلك بل لا بد من حصره على وجه مضبوط بان يدعى  
الحضرة ناعه يوم كذا عند الزوال في موضع كذا فثبت هذا الشاهدان انما باعته ذلك الوقت لا كان في ذلك الوقت فيمكن اخرون في كلام اخر فحذو ذلك  
وكما لو ادعى المولى عليه فثلا في وقت معين فثبت هذا الشاهدان ان كان في ذلك الوقت ساكن الاغصاء في مكان اخر بعيد عن العقول فحذو ذلك كما لو ادعى  
المولى عليه بعد ذلك الزوال ان المولى ناع على غير كصلي فلا يكفي شهادة الشاهدين بذلك لعدم الحصر في هذا النفي بل لا بد من بيان على وجه مضبوط بان  
يدعى المولى حاجته الى النفقة فثبت هذا الشاهدان انما بغناه بسبب كذا او يدعى المولى خوف التلف عليه من وجه فثبت هذا الشاهدان بانقاء ذلك الوجه  
لخاص وجه مضبوط فحذو ذلك انما لا ينصرف الرجوع في الاعتبات الضباط التي وحصره بالاعتبات ان التوثيق **قولهم ان ما يعلم اصله مال**  
ادعى الاعتبات فذلك عواء ولا تكلف البينة للغيراء مطالبة باليمين المراد هنا باصل المال ما يتم كون الدعوى ما لا يتم حكمه بقوله فلا يكون  
معقول الأصل السابق في شبه بل اعلم منه والحاصل انه في غير فله فالقديم ولا كان اصل الدعوى ما لا بان كان ما لها احره على وعوض المثل او ارش  
جناية فحذو ذلك قبل قول المديون في عدم المال بغيره بجهة لانه منكره الاصل عدمه خلافاً لبعض كفاية حيث منع من قوله لا بالبينة السابق  
بناء على ان الظاهر من حال الخراج بملكية اقل واكثر **قولهم ان المالا بغيره** واجب طلاء في طلاء من يحسن ان كان محجوراً ولا يخص  
ذلك بالفلس كالأحكام السابقة اما اطلاق المحجور من حجره فمعقول حجره من باب الكلام في قوله وهل يزوج حجره من حجره لا اداء او ينفق له  
حكم الحاكم الاول ان يقول بالاداء لزوال سببه فغيره يعود الى الفلس المحجور عليه وفيه تشويز للضمان كما عرفت والاول ان لا يعول الصبر الى  
الحديث عنه سابقاً بل الى الفلس المدلول عليه بالمقام المعقود له الباب بان يدخل غيره بالعرض وما ترجح مقصم هو لا فوي لان حجره على انما كان  
لحوالته له نفسه واما امواله الموجودة وقد حصل وجه توفيقه على حكم الحاكم لا يثبت الا باثباته فلا يرفع الادعاء كالتسليم ولا حجة في النظر  
واجباً كالحديث السابق لا بد من موعنة ما يثبت من قول المعنى المقصود له بخلاف السابقة لا يعلم زوال الا بالاعتبات والسند الى الخادم هذا طمع غير  
الغرض بان لا مال له سواء او عدم بعضهما او بعضه لم يغيره فلو ادعى عوا او بعضه عليه ما لا اخر وفيه التفصيل السابق والله الموفق كتاب حجر  
**قولهم حجره هو المنع** والمجور شرعاً هو ممنوع من التصرف في ماله ذكر المصنف للحجر بغيره لغرضه في حق اللغة هو منع والتسليم ومنه متى لو ادعى حجر  
لما فيه من المنع قال الله تعالى ويقولون حجر المحجور اي حرماً محجوراً وسمى العقل حجره لانه يمنع صاحبه من ارتكاب المنع وما يقتر عاقبة قال الله تعالى ذلك  
فتم لذي حجر عرقه شرعاً بان المنع من تصرفه في ماله والمراد مطلق التصرف من كونه جميع المالا وتضمنه فثبت الحجر على كصته وممنوع من  
الجميع وحجر على المرض الذي يمنع من تصرفه في بعض كماله فلا بد ما قبل ان اذا التصرف في الجميع ورد كذا في البعض ورد كذا فان التصرف في  
العنان جنس يصلي الجميع البعض منه القول في ماله فانه من مقتضى الاداء على العمول لكن يصلي لان اريد فثبت من منع من تصرفه في جميعه كالصبر  
وفي بعضه كالمرض ومنه ذهب المصنف ان العبد ملك ان كان محجوراً عليه كاسلفه البيع مع فيدخل في التعريف انما يرد المقتضى على ما يقول  
ملكه وبما فرقناه سقط ما اورد عليه بضاعتها ان اذا جميع المالا خرج كمرض او اذا بعضه خرج كصبر والمحجور ان العبد خارج لان لا يملك شيئاً  
وكذلك ظهر جواب ما قبل من ان احكاماً لا يمنع من تصرفه في ماله بالكل والشئ في محجور من امور كصبر وفيه فانه ليس في التعريف ما يدل على التخصيص  
بل من ضد عليه المنع من تصرفه في ماله على وجهه كان وهو محجور عليه نعم بما ينقص من طريقه بالمنوع من تصرفه في بعضه محجور فانه لا يسي  
محجوراً عليه شرعاً فلو امتثال البه ما يدل على المنع الشرع كان حسناً واعلم ان غير الفلس هذا التعريف مع ان اخبر من فذل يجوز في شترهما ان يشر

حجراً



اف

[illegible]







واشتدركهم مع وجود الاعلى والادنى ما في الالاف والحد للموصوف ان يوصوا وجوزنا للوصف ذلك وان لم يضر له حكمه  
 حكمه بتقديم وصفي الوصف وان يغد على الحاكم والمال بالحاكم حيث يطلق في ابواب الفقه الفقه الجامع لترايط الفتاوى اجماعا قوليها اما السبق للمفسر  
 فالاولا في ما لم يملك الحاكم لا غير ما للمفسر فظاهر اما السبق فاطلاق الصفة بتمثيل من تجارة سبقت بعد كبريتة ومن يبيع سبقتها وهو انما هو التمثيل في المسئلة  
 ووجهه على ما اخبرناه سابقا من توقف حجر البقية على حكم الحاكم دفعه عليه ظاهر لكون النطرح اليه وقيل ان يبيع سبقتها فالاولا في الالاف والحد في حكمه  
 ثم لما حكمه بالصفة ولا يبيع سبقتها ثم تجد في سبقتها فاعلم ان الحاكم دونها وهو لو استصحبها بالحاكم ولا يبيعها في الاول وانما هي في الثاني فيحتاج عودها الى  
 دليل وحكمه في عاملا فيحتاج الى دليل ان يبيع ثم يخلف في دفعه عليه غيره وقد انفق هنا قولنا ان الاجرة لم يمنع مما يحتاج اليه في الثاني بالقرض والجرم  
 نطوقها فان استوفيت نفقة مسفرة وحضر لم يمنع وكذا ان لم يكن كسب ما يحتاج اليه كل في قوله حمله الولي السبق في حكمه في العبادات البدنية والمالية الواجبة  
 حكمه والسبق الا انه لا يمكن من غير ما للمال ولا يفرق في حقوقه فاذا كان الحج والعمرة فلا اعراض لولي عليه سواء اذن نفقة سبقتا عن حضوره لا لغيره عليه لكن  
 بنوك النفقة عليه الولي او بكملة النفقة ولا فرق في ذلك بين الواجب الاصل والندى كما اذا تقدم سبقتا على حجر ولما اذا كان الحج مندوبا فكذا لا يمنع عودها  
 نفقة على حضوره لعمد الضرر ولما اذا اخرج الزيادة فان كان كسبها في السفر فكل لا شفاء لضرر عن مال الحج وعليه في وبما استكمل بانه بصير بالكتابة  
 من جملة ما لا يجب حجر عليه فيه فيكون كالابن واجب بانه قبل ان يكون في الادب صاحبا في النفقة وبان لا الكسب غير واجب على السبق وليس للولي  
 دفعه عليه فلا يلزم من كون ما يحصل به في النفقة شي من المال الذي يعلو به حجر في جواب الاول انما يبيع بكملة العوا وممكنه بنفقة مساوية بنفقة الاكحال  
 والالتم بنفقة احبها الى النفقة في الثاني ان لا الكتاب عليه وان كان غير واجبا لانه اذا الكسب اختيارا في حقوق المال ولو لم يجر في نفقة فغاد الخلفه لو كان  
 ذلك الكسب الواقع في السفر لا يحصل في حضوره وكان بعد التمسك بالحج او قبله ولو عكر العود لا يضر في ذلك الاشكال وفيه من قوله وان لم يكن بكملة الولي  
 ان اخر من ينفقه على كل حال ويشكل مع الاخلال بالنشر بطريقه عنج المقتضي للنفقة والعبادة ويمكن دفعه بان كسبها عن ذوات العبادات ولا عن  
 عن شرطها لان المندوب لا يشترط في المال فينفقه وانما الذي عن خلاف المال الزايد في شرطه واستدراكه في طيل الولي بالصلوة لا يحضر حيث حجر عليه  
 الذهاب للاكمال وان كان لا من خارج لغيره عن النفقة هذا ان جعلنا الدم الاحصاء بدلا لا يفي على اجرامه في ان الفل على القول بالبدل في موعته ايام كفا  
 من الحج وورثته ثمانية عشر يوما وانما بخصوص هذه المسئلة فلا يضر في ما بعدنا في قولنا ان احلفا بغيره في يمينه ولو حنت كسبها بالصلوة وفيه رد لما كانا السبينة  
 انما يمنع من الضرر فان المالبنة فاحلف على فعله او تركه حيث يكون لغيره من نفقة في غيره بغيره في يمينه لانه لا يعلو بالمال ومثله نذكر ذلك عنده انما هو  
 كان معلوا للندى في كمال بان نذكر ان ينفق بها مثلا فان كان ينفق بها بطل للندى وان كان في الدفعة صح وورث في الكفا كرسد اذ اقر ذلك فاحلف  
 مثلا على شرطه وحنت وجبت عليه الكفا قطعاً لانه بالغ عاقل وهول كسبها بالصلوة ومردد للصلوة ووجه كسبها ومردد من غير تصرف للمال  
 فكسبها بالصلوة كالعبادة وكسبها من ان الكفا بغير حج واجبة عليه وهو مال المال فيخرج من المال كما يخرج من الواجبات من الزكوة والخمس مؤنة الحج الواجب  
 والكفا في المرفق كسبها وحجها بغيره في هذه الواجبات ثبت عليه بغير اختيار فلا تصرف له في المال وانما الحكم به الله تعالى في خلاف الكفا  
 في كسبها فان سبقتها ما يستند الى اختياره في مخالفة مقتضى اليقين ولو خرجها من المال امكن جعل ذلك سبباً الى ذهابه لا ينفق كسبها بغيره في  
 ما لا ينبغي والا فليكن انه بغيره بالصلوة وبطع العلامة في كسبها في الذكر من غير فعل المندوب ولا خلاف في خبره في هذا البحث الكلام في الانفاق على  
 من سبقتها من الانساب باذنه في قولنا وجب له القضاء اجاب ان يقول وجب له دينه لم يجر هذا عندنا واضع لان موجب العدا لقضاء خاصه وهو كسبها  
 بمال وانما يثبت للمال بالصلوة والنزاهة بخلاف ما يوجب اليه لانه يرضى وتجاوزت يمينه على خلاف بعض العامة حيث جعل الواجب في العدا احد الامرين  
 القضاء او المال فلا يبيع عبده ولو طلبت العدا فاعلم ذلك لانه متخوع موضوع للشفقة والاستقام وهو صالح له فاذا تجاوزت العفو عنه لم ينفقه  
 عنه على مال او حيث يثبت بصلحه لا يملك البطل الى الولي قوله محجب الصبي قبل بلوغه وهل يصح بيعه لا سبينة لا يصح دفعه ان لا يشد لا يتخو بالاختيار  
 بما لا يملك من الصغر فان الاعمال وبين هذا ان يحمل هذا الاختيار قبل البلوغ لقوله نعم وانبلوا البناء حتى اذا بلغوا النكاح فان انتم منهم رشدوا فادفعوا  
 اليهم اموالهم ووجهه لانه لا يملك على ذلك من وجهين احدهما جعل معلق البناء والمال باليمين لغرضه وغرضه ان لا يملك وهو ذو البلوغ فالبالغ لم يملك  
 بيمينه بطريقه كحقيقة واطلاق اللفظ اشمول على الحقيقة اذا لم يمنع منها مانع وهو منصف هنا والثاني قوله نعم اذا بلغوا النكاح جعل اختياره بلوغ  
 فدل على ان الاختيار قبله لان اخير الاختيار الى البلوغ يؤدى الى الاضرار بسبب حجر عليه ومنعه والمع حواء كونه بالغاً يستبدد الانفاق بمند  
 الان يجبر ويعلم رشده وبما طار فان سبب العلم بالملكة السابقة فاذا امكن دفع هذا الضرر بغيره في الاختيار كان في وهذا مما لا خلاف فيه عندنا  
 وانما خالفه في بعض الامور وجعله بعدد ثم شاع كقولنا جعلنا لغيره ما اعطاه الاختيار بعد بلوغه وجعلنا لغيره ما يبيع في صحة البيع الواقع  
 بالاختيار من غير علمه على ذلك لا ضرر في دفعه انما نذكر ذلك ففعلنا اذا كان الاختيار بمنع البيع لم يضر اهل في كسبها في ظهره رشده واوقفه  
 هل يكون صحيحاً ام لا لانها ان لم يملك الوفاق لانه تعبه بالابتلاء وهو ينفق كوز الفعل الصادر من الصبي مغيرة اختصاصه على القول بان افعال تصرفه  
 مع ذلك فدانهم الى ان الولي له لان اعطاء المال وامره بدون يجران يكون صحيحاً والثاني عدم منع لانه الامر بالابتلاء على الصبي بلغة ابنة استنفاده  
 الرشد بانه لا يملكه اما كونه صحيحاً ام لا فهو خارج عن مقتضى ما وهذا هو الاقوى وعلى هذا فكيف يثبت ان ان ابره لولي بالساق في الساق في صحة



بالر ولا يفتقر كسبه العبد لعل امواله الثالث على تقدير يثوبه في نفسه لو اذن له مولاه في الضمان في كسبه فقد قطع المصنف ويحتمل ان كسبه في شخصه  
سواء كان السيد فيكون بمنزلة الوضوء في العبدية وفتح في كسبه في الضمان فقدم للتعويض عنه والافتعاع عليه فافتقر فلو علمت العبدية قبل العقد في كسبه  
فهل يبقى المغلوبه بام يبطال الضمان لغوان المحل المعين لاداء المال لا يضر في الاطلاق الى الكسب الذي هو ملك المولى ففقدت الظاهر من كلامهم الاول فان  
ذلك هو معنى الكسب فاذا اعتوضوا وكسبه وما في يده سواء ومع ذلك لا يمتنع اصطلاح الشراء كسبا وان اطلق عليه لغو لكن يتكلم على هذا  
صحة اشتراطه في كسبه حال عبوديته لان السيد لا يحول فيه فلا يدخل لادائه فيه والعبد لم يكن حين الضمان يفتقر على شيء لان ان يبال  
بصحة ضمانه بغير اذن سيده كما مر في هذا الموضع وينفرد على ذلك فالوفاة العبد قبل المكان لاداء فهل يلزم المولى لاداء ما يفتقر عليه لان اذنته في الضمان  
في ماله في كسبه كادته في ضمانه في العبدية من ماله فاذا تلف المال يعود ضمانه الى من صاحبه المال على خلاف ولو قلنا بعدم عتوه اليه فلا اشكال في حصول  
عدم لزومه للمولى وان قلنا به ثم لان الكسب ليس لمحض ماله السيد بل هو له وله ما قبل الوفاق في كسبه كسب للمعقود في اذنته على ان يملكه المولى لمحض السيد  
في كلام الاصحاب هنا فابدل على شيء وان كان الادب ببناء وعلية في كسبه لاداء من ماله العبدية فقولهم وكذا لو شرط ان يكون الضمان من ماله العبدية بشرط  
الضمان كونه من ماله العبدية من ماله فان بيع ضمانه ويحضر وجوب الاداء فيه لمعقود قوله الموقوف عند شرطه وفتح في المغلوبه وجوب الضمان له وهو  
مغلوبه كغلق الدين بالرهن او كغلق الارض بالجائز وجها ماخذها ان الضمان نافذ للدين في الضمان لان وضعه بما والذمة ومخصص هذا المال  
اذا كان بضمان المطالبة لادائه ولم يخرج الذمة عن الرهن لان مقتضا الضمان ابتداء الغلق بهذا وجه يغلق الرهن ومن الضمان لم يدخل منه  
واما حصص الاستحقاق في المال المعين وجعله مغلوبا للمعقود في شخصه فحينئذ لا يمتنع من يعلق بالذمة واقلها الاول وظهر هنا فانه في المثل  
بغير شرط فغلق الاول يفتقر الى ذمة الضامن وعلى الثاني الذمة المضمومة اما الاول فظاهر لان تلف الرهن لا يفسد الحق اما الثاني فلان فوات العبد  
المباقي انما يفسد الحق عن الكرم والمال هنا هو الضامن فيسقط عنه وما المضمومة فانما قال المالك ان يفتقر اليه لئلا يفتقر لادائه لانه لم يعلق بذمة  
واما يعلق به لعلها صنفها فان كانت عادى المالك كان مع احتمال السقوط عنها في الموضعين على التقديرين اما على الضامن لانه لم يفتقر على الضمان الا  
في ذلك المالك ولم يلزم الاداء الا من ماله بالشرط وفقدان في بطل الضمان في يعود الى ذمة المضمون عنه واما العمل بالسقوط عن المضمون على تقدير تلفه  
كالجاني لان الضمان لما كان نافذا لم يمتنع المضمون عنه بالضمان كيف كان فلم يمتنع المضمون عنه عليه خوف ولا الضامن الا بما ادى ولم يحصل الا ان يفتقر عليه  
صبيغ فان الضمان نافذ اما من ماله الى ذمة عندنا او اوضاع ذمة اخرى عندنا فاعدم بطلان ذمة الضامن على الخارج عن الرهن فيكون المبنى عليه في  
بالسقوط وانما في النكاح الرجوع على الضامن مع التلف مطلقا بناء على الوجه الاول وكذا يهدى في بعض فناء بطلان الضمان مع تلف المالك غير  
بناء على وجه وهو صحيح ويمكن دفع النافذ بين الغلق بالذمة والمال المعين مع حكمه بالبطلان على تقدير تلفه بان يجعل الغلق بالذمة مشروطا بالاداء  
من المالك لعل مقتضى الشرط ويجعل هذا الغلق بغير اذنه خارجا عن الغلق لان الدليل على الاحتياط فيها وانما هو من ناسبها الثاني ففتح في بطلان الغلق  
مخصوصا بالعجز وفاء بالشرط فان التزام المالك من غير المعين لم يعلق بفسد الضامن ولا ذمة عليه وما ينبغي على الوجهين لو كان المالك المعين او من  
الدين فعلى الاول يلزم الضامن الا كالموقف الرهن عنه بناء على غلق الدين بذمة ولم يحصل فيما عتبه وفاء وهو الذي في ذمة في كسبه في كل  
بما مر فلم يلزم في ذمة شيئا وانما التبريد ان يكون التبريد بطلان المعين فيكون الزيد مخففة بعبدية وعلى الوجه الثاني في اشكال في عدم ضمانه  
مما ينبغي على الوجهين ايضا من طلب البيع المالك ويحول الى من يرضى الخ المضمون فعلى الاول يطلب الضامن فطعا كالرهن وعلى الثاني في كسبه لاداء  
المضمون له بطلان حصصا ان لم يملك الضامن ويحمل عليه فوفق المضمون على الضامن ايضا لان هذا الغلق لا ينافى ويعلق الجاني بكل  
وجه لان الجاني بطلان العبد ابتداء ولم يعلق بذمة اصلا فجاء في المضمون هنا فانه كان مغلوبا بذمة في بطلان ذمة الضامن بانها مائة  
من البحث فلم يفتقر هذا الغلق لخصا الحرف به بكل وجه فقولهم ولا يشترط عليه بالمعقود ولا المضمون عنه قبل اذنته في المثل الاول المشدك القول  
الضمان عنه المولى باشرط علم الضامن لهما مع الشئ وفي كل طر الخ اعتبر العلم بالمضمون عنه لا المعقود وفي الاشتراط منها في غيره وهو لا يمتنع  
انما عدم اعتبار العلم بالمضمون عنه فلان الضمان وفاء من عنده وهو جاني عن كل مدعيون واما المعقود فان اعتبرنا قبوله لفظا كما هو مقتضى العقد  
اللازم اقتصار ذلك بمنزلة ولا يعتبر ان يذعن ذلك وان لم يعتبر كما يدل عليه واضع المثل الذي هو الذي يمنع النية من الصلوة عليه حتى يذعن عنه على  
لم يعتبر عليه وجه وهو الظاهر من عبارة الصحاح اعتبر رضا ولا يعتبر فيه عذله ولا قبوله خصوصا ولا امتناعه هنا مع اعتبار امتناع  
المضمون عنه وفي الكلام في اعتبار ما يفتقر عنه كما ذكره المصنف وجه ان الضمان يوقف على العقد وهو بالمضمون عنه ولو كان لا يفتقر بوجه  
يزول مع كماله لعل العقد اليه ولما الخوض في الكلام فيه يتكلم في بيع فوفق العقد على ذلك فان المعين العقد الى الضمان وهو الزام المالك  
بذكره المضمون متلا في لانه يوقف على معرفته عليه الدين والدليل انما دل على عيب العقد في العقد لا يفتقر ان عليه الدين فلو قال شخص  
مثلا في استحقاق ذمة شخص اذهم فقال له ارضعتنيها لك كان فاسد الى عقد الضمان عن امره كان عليه الدين ولا دليل على اعتبار ما اذ  
عن ذلك الى ذلك قال في النكاح حيث قال يفتقر من غير ما يفتقر عن غيره الا ان كان في الدين الذي كان على من كان من  
الناس جاز ان يفتقر من غيره المضمون بوجه في عند الضامن بما يمكن العقد معه الى الضمان عنه ولو لم يفسد الضمان عن امره كان قوله وجه

3

[illegible]

حذریہ

**المضمون**







المست مضمونة في الأصل

فوليه ولو ضمن ما هو امانة كالامضائية والوديقية لم يبع لان

الزعم غادم والظاهر قوله نعم

[illegible]

[illegible]











[illegible]

## ٢ التوكيد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

احدهما ولا يجزئ ما تم ان يقول يكون الصما نافلا ايضا فان اجار الصما من كانا صلا جبر اجمع للجمع فله الاجرة وان كانا مقترنين انقلوا فله  
كل واحد منهما الا من الاخر يعني الا كمالا لم يجزئ ما استخفا في دفعه كل واحد منهما وان اجاز احد ما خاصه صلا للجمع فله من اجازة ان الصفة  
بالاصالة والاخر بالضم وعلى هذا الوجه ايضا لو اجازهما صلا في مطالبة كل منهما بالاعتراف لو اجازت الحق عليه ما نالنا بالاعتراف  
ضمنا ولو اجازتهما فلهما من كل واحد منهما لغيره لغيره من هذا الوجه وانما من جعله صلا ما فاجل فلو اجازت فلهما من منع من  
هذا الجواز لانه لم يكن له الا مطالبة واحدة فلهما فلا يستفيد بالحوالة زيادة كما لا يستفيد بزيادة فرد وصفه وبعضهم جوز ذلك الاصل لعدم اعتبار  
هذا الارتفاع في المنع كالوفاة على من هو عليه منه وهو حسن فواء اذا نفرد ذلك الشيخ في ذكر هذه المسألة في بطون حكمه فيها بعد تصحيحه معلا بما ذكرناه  
من زيادة الارتفاع وهذا لا يتم الا على القول بان الصما بمعنى ضم كما قد يتبادر ادعى بقدر النقل لم يستفيد بزيادة ارتفاع بل بقي حكمه كما كان مع ذلك فهو  
موضع نظر لان هذا الارتفاع لا يصح للمباينة ولغيره من مذهبنا هو نقل فلهما كماله ساطع والمصنف وافق الشيخ على تصور المسألة الذي لا يتم الا  
على القول بالضم وهو لا يقول به وخالفه في الحكم وحكم بالضم منتهى ما على القول المذكور غير مانع بقوله وان حصل الرقبة المطالبة وانظر المصنف لم  
يذكر المسألة الا على وجه التفرع وتبينه على ما حكم به الشيخ لا يتم وانما على ذلك الاصل نظر لان زيادة الرقبة لا يمنع كمال الوفاة على من هو كثر  
ملاذ فانما ذكر الشيخ لهما فشرع في غاية لكونه بمعنى ضم لا يتم الا على المصنف فلو ادعى المسألة بالخلاف فبما سبق في موضعين صلا فلهما على وجه التفرع  
الاخر قوله على القول بانقال المال كما بينهما على الموضوعين يمكن ان يكون الشيخ فرع على مذهب المخالفين وان لم يشر اليه فقد نفى ذلك في  
المبسوط في مواضع قوله ان الحال الشتر البائع بالتمترير يتردد البيع والعيب السابق بطلت الحوالة لانها مانع للبيع وقدر رد مشتري التردد من القول  
ناقص للبيع فاذا بطل البيع بطلت الشتر لانه وجود الشتر من حيث هو نابع بدو مشروعه وهو مذهب الشيخ وضان الحوالة نافله للمال الا في الحال  
عليه وفي حالة كونه الحال مستحقا للدين في دفع الشتر فلا يبرئ له الفسخ المتعطل لانه بطل العقد من حيث الامر بصله ويرد العلم انه في ذلك المصنف  
وربما ان الوفاة على ان الحوالة هي استيفاء على الجبل نظر الى عدم اشتراط القبض فيها ولو كان الحوالة امانا وتخفوت بانه دفعه الامر بمجرها  
لانها لو كانت اعتبارا كانت تجزئ بغيره او اعتبارا بالنفاذ الى ان لم يقبض يقصر جمل اخذ بدله عوضا عنه وهو معنى التعيين اقل الاول بطل  
لانها نوع ارفاق واذا بطل الاصل بطلت هيبة الادان كما لو اشترى بزيادة مكسب فاعطاها جميعا ثم رجع بالصحح وعلى الثاني لا يبطل كماله  
اعراض البائع عن القبض بغيره فانه يرجع بالتمترير لا بالتوفيق لا فرق في ذلك بين كون الشتر العيب بعد قبض البيع وقبله ولا يبرئ ان يقول بعد قبض  
الحال اقل الحوالة وقبله ولا يبرئ لفسخ بغيره من انواع الحوالة والافادة لفسخ بالخالف فبما مالم لا يبطل البيع من صله ولكن المصنف  
بجاءه مثلوا بالعيب على من في المسألة وكذا لا فرق بين عيب السابق على البيع ولا يجوز على وجه يجوز لفسخ كالعيب قبل القبض وقبل انقضاء الترتيب  
في الجواز قوله ان الحال الشتر البائع بالتمترير يتردد البيع والعيب السابق بطلت الحوالة لانها مانع للبيع وقدر رد مشتري التردد من القول  
وفي من الحال عليه الشتر وان كان فضله فقد تفرق الحال عليه وفي سبيله الشتر من البائع هذا التفرع على القول بطلان الحوالة ويجزئ ان البائيا  
الحال ان لم يكن قد قبض المال لم يكن له قبض بطلان الحوالة فتبينها الاذن فيمنع في من الحال عليه الشتر كما كان فلو خالف البائع وقبض بعد ذلك  
لم يمنع عند بطلان خفه وهل يقع الشتر في حاله فاحذرنا بطلان الحوالة فبينها الاذن في القبض لانه كان من لوازمها فيسجل تخلفه عن قبضه وان  
الاذن الضم لا يبطل بطلان ما كان ضمنه كما سئل الشتر وكسره والوكالة والاول اقوى والفرق الحوالة تنقل الحوالة الى الحال فادان الحوالة ولا  
قبضه فبذلك لا يستحق الجبل الاذن بخلاف الوكالة والانه كذا في القبض منها المال اذا بطل خصوص الاذن جاز ان يبيع عموما مع ان قبض الاذن الضم  
فيها ايضا نظر لامتناع بقاء المعنى الضم بعد ارتفاع المطابق سببا الشتر حقيقة وان كان قد قبض المال من الحال عليه فعيب الشتر لفسخه بانه فلا  
يقصر عن الوكيل فليس له رد على الحال عليه فلو رد عليه فله الشتر مطالبة ثم ان كان وجوده اظاهرا وان كان الفاعل مبدله وان لم يغيره فله الشتر بطلان  
عن التفرع يكون ضمنا عليه ولو قلنا بعدم بطلان الحوالة وكان قد قبض الحال عليه ورجع الشتر على البائع ولا يبرئ حقه فباضنه وان لم يكن البائع قد  
قبض فله القبض والشتر الرجوع عليه قبل القبض لان الحوالة كالمقبوضه ومن ثم يذن في سقوط حق قبض البيع لو حال الشتر البائع بالتمترير ويجزئ عدم  
جواز رجوعه عليه لان قبض عدم وجود حقيقة التفرع وان وجد ما هو مبعوثا في قبض الاحكام قوله لهما لو حال الشتر ليجب بالتمترير ثم في الشتر  
بالعيب باجماعه ان لم يطل الحوالة لانها غلفت بغير البائيا بعين اثار والتعليل الى التفرع في حوالة الشتر البائع وحوالة البائع الاجنبي على الشتر  
فان لم يطل في الاول كان مختصا بالمباينة ليس البيع فاذا بطل السبب بطلت انواعه بخلاف حوالة الاجنبي فانها لا تبطل وان حكمه بالبطالان لم يخلو الحوالة  
بغيره كما قد بين جملته التفرع مما لم يكن الحال الاجنبي قبل فتح العقد ونقل الشيخ هنا الاجماع على عدم بطلان ولا فرق بين ان يكون الحال قد قبض  
وعده مؤن الناف للمالك والحوالة لا القبض فيجوز ضعف البطلان هنا ايضا لان استحقاق الحال خرج استحقاق الجبل فاذا بطل حوالة الجبل بطلت  
ووجه ضعفه انه نابع من حوالة لا بعد ذلك فادانها للمالك من وجهين معا فلو لم يثبت بطلان البيع بطلت الحوالة في الموضوعين كمنع  
اخالة الشتر البائع والحالة البائع الاجنبي على الشتر وجهه وجهه حوالة فرع بنون التفرع البائع على التفرع من فاذا ثبت بطلان البيع من صله ظهر  
عدم استحقاق البائع التفرع في نفس الامر في الشتر وجهه وجهه الحوالة وضعت في نفسها باطلا لانها باطلت بطلان البيع وانما كسره هو

بطلانه عن بطلانها من غير وجه فان كان البايع والمحال لم ينفذ فليس له البعض وان كان قد بضع رجح المشتري عليه وله الرجوع على البايع لو كان البايع محضاً لا  
لانه قد اذنت للمحال ان ينفذ فبعضه ينفذ والبعض لا ينفذ وليس للمشتري الرجوع على المحال عليه بعد ان ينفذ لصنوده بانه **الفصل الثالث في الكفالة**  
**قول** يعين رضا الكفيل والكفولة في كقول ما كانت الكفالة من جهة العفو واللازمة فلا بد من وقوعها بين اثنين ولو حكما ورضائهما بذلك نداء  
الكفالة ثلاثة اشياء وهو رضا مفعلي الفاعل وان كان ينفذ المفعول ايضا لكنهما اصطحا على وضعه للفاعل وتخصيص المفعول باسم المفعول ومكفوله وهو رضا  
لحق ولو بالذم وهو مكفول وهو من عليه الحق والذم فلابد من رضا اثنين منهم بل من العقد الكفيل والمكفول ليعين رضائهما اما الاول فواضح لان الاثنان لا  
يصح ان يلزمه الحق الا برضا او اما الثاني فلا نصت الحق فلا يجوز ان يمتنع رضا واحد منهما بل من العقد او اما المكفول فلا يعين رضا ولو حكما ورضائهما من غير  
صاحب الحق بنفسه او وكيله او الكفيل بمنزلة الوكيل حيث يأمره بالرضا واعطاه الكفالة في حق المكفول حيث يطلب هذا بولته بين علمائنا وغيرهم والشيخ  
قول باستطراد رضا الاثنان لم ياذن فيهما او يرض به ليلزمه الحق مع الكفيل فلو لم يكن من لخصه فانه كف الكفالة لا يكفاه لغيره بل هو عليه وهذا بخلاف  
الضمان لان المكان فداء عنه من غير وجه لانه لا يمكن ان يرض عنه في الحق ويضاهيه من غير وجه وهو يفسد هذا ان علمه وجوبه لغيره  
معدودون رضاه هو مجموع لان الحق من طلبه حقه عليه محتوون ان يكون كذا وانما عرفوا بان الكفالة واجبة الى الزام الكفيل بالاحصاء حيث يطلبه  
المكفول له فان طلبه منه لم يرض عنه وكذا وان لم يطلب منه لا يحق عليه احصاءه وان كان يرض اذا انفرد في الفعل القول باعتباره رضا البعض هو على حد رضا  
الاجرة لان رضائهما لا بد من اقراره بالاجابة القول الصادق على حجة اما المكفول فيرضاه بذلك كيف نفوذ فاعطاه او فاعطاه  
كما في رضا المضمون قول في بيع حال كالضمان وموجلة على الاظهر هذا هو الاصل ولا يحسن حوته في الاحصاء لانه لا يشترط الشئ وجها  
فيها الاجل كالضمان وهو ضعيف قوله وانما اشترط الاجل فلا بد ان يكون معلوماً حيث يحسن ان يكون عليه فانه لا يرض عنه وان كان الاجل الجوهري  
بوجوب العرف ليس له وفي الحق مطالبته فيه كغيره من الاجل اذ يشترط له حلا وبعض العلماء حيث اكتفي فيها بالاجل الجوهري لانها الهاء على البيع  
فيستأجر فيها كالعارية وفساده ظاهر لان العارية غير فدية فلا يفتح فيها الاجل الجوهري الجواز المطالب بالمشقة الاجل وان كان معلوماً قوله  
وان سلم ليلها انما افقدت وان امتنع كان له حيث يحسن او يرضاه عليه المرد بالبيع لان ان يكون في الوقت المكان المعبر عن غناهما في العقد او  
في بلد العقد مع كماله ولا يكون المكفول له مانع من تسليمه بانه يكون في بلد المالك لا ينفذ في وقت ولا حيث ولا موضع لا يمكن من وضعه بل يعلمه  
لحق المكفول وضع المكفول له ويحوز ذلك داسله كذلك فقد يرض عنه فان سلم منه وامدك تسليمه للحاكم سلم اليه وشرا ايضا ولو لم يمكن  
استمهله من اجتناب الى المكفول له وامتناعه من قبضه الاقوى الكفالة بالاسم هاد وان قدر على الحاكم لان مع وجوب صاحب الحق لا يلزمه دفعه الى من  
ينوب عنه من حاكم غيره وهذا ما يتعلق بالكفيل اذ بذلك ما اذا امتنع من تسليم الزام الرضا الحاكم به فان لم يجز حيث يحسن وله عفو عنه عليه كما في  
كل منسح من اداء الحق وان سلم بعد ذلك الكلام وان لم يبدل ما عليه فظاهر ان الكفالة بالاسم لا كفالة به في الزمان وعليه الشيخ وجماعة كخصوا العرض من الكفالة  
وهذا على تقدير غناهما عما يرض فيها يمكن اخذه من الكفيل كما لا يرضى به كالكفيل ووجه المراء والدعوى بعفونه لوجه جده او غير ذلك لا بد من  
الزائم باحضار مع الامكان ان لم يكن له بدلا اما ما لم يبدل كالدية في القتل وان كان عدل ومهر من الزينة وجب عليه البدل وذهب جماعة من  
الاصحاب عنه لم يعلموا في كذا ان لا ينعبر على المكفول في قبول الحق بل الزامه بالاحصاء مطلقا لعدم اختصاص الاعراض اداء الحق وقد يكون له  
عرض لا ينفذ بالاداء او بالاداء من غير الامتناع عن حصة ما له بدل فانه بدل من ضرر ان لا يعين الحق الذي يتعلق العرض غالباً بالحق وهذا هو الحق  
اذ انظر ذلك ان رضو المكفول بل بالاداء الكفيل فان كان في ذلك اذى لغيره او اذى باذنه وان كان كفا لغيره اذ ان رضاه الرجوع عليه وان اتفق الاخران  
امكنه احصاء فلم يحضر لهم رجوع عليه كذا ان كفا باذنه او اذى لغيره اذ ان رضاه من جهة لان الكفالة بدلت الى المال الجاهل او يكون كليهما وان  
تعد عليه احصاء رجوع عليه اذ في الكفالة الرجوع مع عدمه فانظر ظاهره ان رجوع عليه ايضا والشيخ يبين الكفالة والرضاء في رجوع من  
اثنين بالاذن ههنا وان كفا لغيره لاذن جازا الضمان الكفالة لم يتعلق بل بالاذن يكون حكم الكفيل بالنسبة لحكم الاجرة فاداءه باذنه من عليه  
الرجوع بخلاف الضمان فيقال للمالك ان يدفعه بغيره كذا ما لا يقع بعد ذلك الاذن في الاداء لانه كان الاجرة لا يكون في الاجرة واما اذا اذنت في  
الكفالة ولم ياذن له في الاداء مع تعدد الاحصاء فان ذلك من لوازم الكفالة فالاذن في الكفالة اذن في لوازمها قول لو قال ان لم احضره كان على كذا  
له يلزمه الاحصاء دون المال ولو قال على كذا ان لم احضره وجب عليه فانه من لوازم هذه المسألة ذكرها الشيخ في وجهه وبعده عليها للتمسك بجماعة  
من الاصحاب في مسندهم في ذلك وايدوا وادرس الحصة عن الصبا عن عثمان قال سألته عن الرجل يهلك بغير الرجل الاخر ان لم يبار به فله عليه كذا وكذا  
درج قال ان رضاه به الى اجل فليس عليه مال وهو كفا بنفسه ليدان ان يكد بالذم فان بدا بالذم فهو رضاه ان لم يبار به الى اجل الذي اجله وفي  
رواية اخرى في طريقها ان ابن عثمان عن ابن عباس قال لا يجزى عبد الله عن رجل يهلك بغير رجل فقال لرجله وادفع لي من مالي وادفع لي من مالي  
ولا ترض علي من الذم فان قال على حصة ما دردم ان لم دفعه اليه فقال يلزمه الزام ان يدفع اليه واما ذكرنا الرواية بين ليلين في علمها الكلام في حكم  
المساكين والعرف بينهما ما اورد عرض منها ان قول المصنف في ثابته لم يمانع من اجب عليه باذنه في الرواية بقوله ان لم يحضره ولم يبار به  
وحده مع ذكره للرواية بين في ثابته كذا في المسئلة كذا في المسئلة من غير وجهه وبعده المصنف ههنا العلامة في قوله وعد والارضاء

وہر صغان الالجبیلہ فصانہ ۴۰۰

وإذا قدم الكفا

براهمہ عبد حامی اللہ ارحم الخ لکھا۔ اہل خانہ نے نہ تو اس پر اعتراض کیا۔







وانكنا

كتاب

قد

فإن علة

حكم

فيله فلا يبعين عليه اذا مال الكفاية فلا يصح كفايته لان الغرض منها حصول الاداء ما علية فمقدم ما يدل على الصحة وينبغي انما عبادا يكون  
وكلاهما يجوز كفايته لا حصصا وقد عرفت ان الخلاف في الشرطية خاصة وان اطلق في جميع المواضع قوله ولو كلف براسة او بدنه او وجهه مع ما لا ينفك  
عن كفايته بذكر علة ولو كلف براسة او بدنه او وجهه لم يصح الا لا يمكن احصاها من غير ما لا ينفك عن كفايته في الجملة الاصل في الكفاية ان ينفك عن ذلك المكون  
بان يقول كلفنا فلانا او انما كلفنا فلانا او باحصاءه لان الغرض من احصاءه حيث يطلبه المكفول في حكم ذاته نفس بدنه لا ينفك عن كفايته في الجملة  
العام وان اختلفت في حقيقة كفايته او اما الوجه والراس فالمراد منها ما يحسب موضع الجزء المخصوص من الامة فانه يطلع ان عرفنا على الجملة فبما لا ينفك عن كفايته  
ونحو ذلك ويراد ان وجهه وفد اطلق المصطلح يحكم بصلته الكفاية حيث ينفك عن كفايته على المعاد ويحويها الامة الكفاية والكل في كل عضو وفي  
لحظه بدون وجه الشايع فيه كلفته ووجهه لا انه لا يمكن احصاء المكفول الا باحصاءه كله وفي الكل نظر اما الاول فان المصنوع المذكور في كفايته ان على  
الجملة لا ان اطلاقها على اعضائها خاصة بضمانها مع شفاها وان لم يكن ان يهرج اللفظ الحمل للعيبين على الوجه المصحيح مع كفايته في حصول الشرط واصلها البرائة  
من لوازم العقد غير واضح لم يصح بارادته الجملة من الجزء بل من تحت الصحة كما اراده احد معني الشرائع كما انه لو قصد الجزء بعينه لم يكن الحكم كالمقدّم  
بل كالجرح الذي لا يمكن الجزم بدونه وبالمجمل فالكلام عند الاطلاق وعدم جزئيه نك على احد ما قصد ذلك يصح بتبديل الصحة بانه قد يعبر بذلك عن  
الجملة واما الثاني فهو الاجزاء الذي لا يعبر بدونها وما حكمنا فلا احصاء وان كان غير ممكن بدونها الا ان ذلك يقتضي صحة العقد لان المطلوب من الكفاية  
هو المجموع او ما يطلق عليه كفاية السابق على تقدير ثبوته اما اذا انقلب بعضه فلا دليل على صحته وان توقف احصاء الجزء المكفول على البرائة لان الكلام ليس  
بجزء احصاءه بل في احصاءه على وجه الكفاية الصحيح فوجب احصاء ما لا ينفك به الكفاية من ثبوت على الكفاية الجزئية الذي ينفك به وذلك الجزء ليس هو  
المطلوب شرعا بل الجملة فالانتم التعليل ولا اتيان الاحكام الشرعية التي لا ينفك من الشرع عند هذه النسب ولو لمّا اطلاق هذه الاجزاء على الجملة  
مجازا لم يكن ذلك كافيا لكونه غير متعارف مع ان في المعارف ما قد يمتنع فالفعل لعدم صحته اوضح واما الجزء الذي ينفك عن كفايته ولا يطلق عليه  
اسم الجملة كالبدن والرجل فعدم صحته فيه استدلالا بوضوح ما لا يحزم به المصطلح استشكل في ثبوت قواعده ما ذكره ومن عدم إمكان احصاء علة حاله بدون الجملة كما  
كالراس والقلب لا بعد القول بالصحة فيلزم القول بما فيمن سبق وان كان حكمه ضعف كتاب الصلح قوله هو عقد شرع لقطع الجوارب الاصل  
في عقد الصلح انه موضوع لقطع الجوارب الشارعية بين الخصامين قال الله تعالى وان امرأه خافت من بعلها تضربا او اعراضا فلا جناح عليهما ان يتصالحا بيهما  
صلحا وقال الله تعالى وان طلاقا من المؤمنين او مبنتا فاصحوا بيهما لكن عندنا قد ضاعفنا من قبلنا لعلهم يرجعون فلو كان عقد الصلح لا ينفك عن كفايته لكان  
على غير بعض معلوم كان كالبيع في افاذه نقل المالك على منفعته كان كالاجارة الى غير ذلك من اجزاء المصنوع كجوارب من غير تعيينها بالخصوص  
كقول النبي صلى الله عليه وسلم الصلح جوارب من السلب الى الصلح اهلها ما ارحم حالا او فورا الصلح اصلح جوارب من الناس الاصل في العقود صحة ولا بد بالوفاء بها  
وهذا من الجملة فان قيل مقتضى قول المصطلح كفايته ان شرع لقطع الجوارب الشارعية بسبب خصوصية كفايته بعض لئانه لا يقطع الجوارب بسبب  
فلنا لا يلزم من كون اصله غير كفايته ثبوته في كل من اراده كما اشرنا اليه سابقا من ان القواعد الحكمية لا يجب طردها في كل فرع كالقصر في كسر  
فان الاصل فيه وجوب الشفعة بدونه فثبت مع عدم ما في كفايته من اراده خصوصية وجوب المصنوع الشارعية لاطلاقها او عمومها لالزامه في كل فرع  
السفر الى المسافة مظنة للشفعة والقصر تابع لها بخلاف الصلح فانه لم يعلو بما هو مظنة الجوارب بل جزم به في الاغلاق لئلا ينافي اصله فلا  
الوجه في بيان الصلح وشرع كفايته ان كما عرفت سابقا احدهما يدل على انه موضوع لقطع الشرائع من غير ان يدل على احصاء اجزائه والاخر يدل بان لانه  
على جوارب مطلق فيجوز ان يكون اصله شرع كفايته لقطع الشرائع من غير ان يدل على احصاء اجزائه والاخر يدل بان لانه مع عدم احصاء اجزائه لانه على  
الدلة فترجع الامر الى ان الاصل فيه ذلك الحكم لكنه تعالى في غيره بالدليل كما ان الاصل في القصر كان السفر فيكون معا كفايته على المكلف كذا عليه  
الاية ثم تعالى في الاخر وفيه ولا مشقة بل الى ما سبق فيه ايضا على بعض الوجوه كما هو محل التعريف ويجوز انما كان الصلح بالقبض الذي هو مقتضى اختلاف  
لان مظنة قبض القينة ثم عدل الى ما لا ينفك معه بل الى ما فيه باده كالحصن في غير ذلك من الاحكام وبالمجمل فالمرجع في اتيان الحكم الشرعي الى الدليل  
الذي اعله لا الحكم الشرعي لاجلها وهو ان موضع النزاع قوله ليس شرعا على غيره ولو ارادنا فادبته بنه بذلك على خلاف الشرع ولا يطوح به  
ان دفع على قوخته وهو من الشايع فجعله فرع كسب كذا اذا انقل المالك بعض من معلوم فرع الاجازة اذا دفع على منفعته فقلت بمدة معلومة  
بعض معلوم وفرع اليمين اذا انقل المالك بعض من معلوم فرع العارية اذا انقل المالك بعض من معلوم فرع الاجازة اذا دفع على منفعته فقلت بمدة معلومة  
بعضه بنه بقوله وان ارادنا فادبته على ان اراده عقلا لا يقضي كونه من اراده مع لانه الدليل على استنفاذ تنفك كفايته من كفايته في الجوارب وهو  
عقد اذ لم يخلو في عموم الامر على قول الشافعي لم ينفك ما هو الجوارب من العقود في ذلك الفرع الذي هو فيه قوله يصح في اراد الاكراه عندنا  
موضوع فان اطلاق المصطلح الدال عليه ونه بذلك على خلاف الشايع حيث منع من الاكراه نظر الى انه عارض في ما لا يثبت لظلم فلم يصح معاوضة  
كما لو ابيع ما لغيره ونحوه يمنع بطلان المعاوضة على ما يثبتنا الصلح فان تعبر الشرائع وكفر في بدنه وبينه كسب طاهر فان ذلك في حال غير بدنه في الجوارب  
هنا ولا ينبغي شرع كفايته عندنا وعندنا على طبع الشرائع وهو شامل للحالين صوت كصلح مع الاقرار وطامع الاكراه فان كان شخص على غيره ونبأوا  
عينا فبكر الذي عليه منضالعه على ما لا يجر على بعض كذا في اوعلى غير ذلك من منفعته وغيرها والمراد بصحة الصلح مع الاكراه صحة كسب الصلح واما

مجلس نفس الامر فلا يشيخ كل له يسبح المنكر باقى من مال الدعي عنها وبينا حتى لو كان قد صالح غير العين مال اخر في باجمها في ما مضى ولا يستحق  
منها ما مضى بل قد فعل لعدم صحة المعاوضة ونفس الامر وكذا لو انعكس وكان الدعي مطلا. في نفس الامر لم يسبح ما صوغ به من عين ودين بل انما حكمهم بالصحة  
بحسب ظاهر الشريعة لاشتباهاً من المطلق لهذا كله اكل بالباطل وانما صالح هو المطلق فقال دعواه الكاذبة وقد يكون استدفع بالصالح اخر  
نفس او ماله وشمل هذا لا يبعد ان يبيع اكل مال العينة لم لو كانت الدعوى مستندة الى مزينة يجوزها كما لو وجد الدعي خط مودته ان له على احد  
شمله من كل بيت بتمهاده يجوز لم يكن الحق الدعي علماً بالخال ونحوه له العين على المنكر صالحه على السقاط ما بال وعلى قطع المناقضة فالج صحيح  
الصالح في نفس الامر لان العين هو صحيح الصلح على اسقاطها او مثلهما او نوحك الدعوى بالنهية حيث يتوجه اليه على المنكر ولا يكرزها قولا لا انا انا  
جرا ما اخرهم حلالا لا هذا لفظ احدث بالتبوت وفسر تحليل الجرا بالصالح على اساقه وان جازوا استباحه بضع لاسباب خاصة غير اوليتها في اوصافها  
ذلك من محله لان لا يظا احداً بجليلته او لا يبيع ماله ويجوز ذلك والاستثناء على هذا مفصل لان الصلح على مثل هذه باطل ظاهره باطنا وفسر  
بصلح المنكر على بعض يدعى وشفقة او بدله من كون احد ما علماً بطلان الدعوى كما سبق مجروره والاستثناء عليه يكون قطعاً للحكم بصحة ظاهره وانما هو  
فاسد في نفس الامر بحكم الصحة والبطال انما يطلق على ما هو الظاهر فيكون من فصل نظر الى بطلان في نفس الامر وهذا المثال يصلح للادب من معان في محل  
نظره بالبدن الى الكاذب يحرم المحلل بالبدن الى الحق قولاً كذا يصح مع علم المصطلح في ما وقع المناقضة في بيعه بجماله ما به ديناً او عيناً الحكم علمه ما به  
واضح من حيث صحى العقل لا ارتفاع الجرا بالبدن في المطلق عيناً عند ما سلك فامع جعلها بمقدان بحيث تعذر عليها ما علة بعد ان انما جاز ايضا وهو  
في صحة الجرا وبعدها وانما فاله جاز كل واحد منها طعام عند حيث لا بد من كل واحد منهما لم له عند حيث افعال كل واحد منهما الصالحية ما  
عند له ما علة بفعله لا باس من ذلك وانما جاز من المحضيل البراه مع كل مهمل ولا وجه لا الصلح ولو كان احداً عالماً دون الاخر فان كان الجاهل السخي  
يبيع صلحاً ونفس الامر ان الجاهل بالقدرا يكون الصالح به ولا يخفى مع كونه غير متعين مع ذلك العين بوصوله حق لا بالصالح وقد ردوا بوجوه عن اخسر  
في وجوده وفسر في كانه عند السائل اربعة الاو درهم وما الصالح ورفقه ولا اعلم كم كان قال لا يجوز حتى يجزى ثم نعم لوضعي حيث الحق باطنا بالصالح بدله  
القدرا ولو علم قد جفت بجمع خصوص الرضا الباطني قطع في التدن ولو انعكس الفرض بان كان السخي عالماً بالقدرا والعرف جازها او يربط بخاصه فم  
يبيع صلحاً بزيادة عن الحق بامدق فادون عكس الاول واعلم ان قبيل الاقسام يكون الصلح عليه متنازعة فغيره بل الحكم ان مطلق الصلح  
وان لم يكن متنازعة مع علمها بما يصالحان عليه وجعلها ما به كوارث بعد ذلك بمقدار حصصه وشبهه بل يخرج ماله بمال الاخر بحيث لا يبيع ولا  
يكلان فادوا الكيفية وكجوز ذلك ولو علم احدهما وجعل الام الاخر او اوصيا اربعة اليه كما وزاه ولو كان جملها باقتد ليعذر المبك والكلين ومنه  
الحاجة الى نقل الملك فالجواز وهو جرة الدروس قولاً هو لا من طرف من استجاء ان اربعة هذا من على ما سلف من كونه اصله نفس  
فيكون لا رفا العفو الاخر بالانقضاء بالعفو المقتضي لذلك اما اربعة لبا خارجي شخ على قول الشيخ انه جاز في بعض موارد كما اذا كان في عاير او  
الهيئة على بعض وجوا السكي كذلك كما اذا لم يبيد بوقت العمل فانه عند المحقق حكم ما ان فادونه من تلك العفو قولاً لان تقفان على من يبيع  
دخول الا لا يبيع كما يبيع كبيع فاد التقف على التقابل او فاصعبه لفتح فاطا واستثناء انقامها على من يبيع من رة محمول على ما ذكرناه لانها اذا  
انقضاء عليه فمقتا العقد جاز بل في فوزه وحيث ان رة بيد ما كان السبي لا يطلو عليه اسم الجواز بانقامها على التقابل قوله واد اصطلح الشرحان على ان  
يكون في البيع وكشتر على احد او لا العرف رسم ما لجمع هذا اذا كان عندنا نهائ تسه او ارادة فسخه النكاح كزاده مع منعه بمنزلة الهبة وكشتر على  
من هو عليه بمنزلة البراء اما ان فادنا فلا المناقضة ومنه كثر كثر مما وليستد صحى الى الصكا عن الصاوة في رجلين تركا في افعال خارجة رجاء وكان من  
المال برون وعين وقال احدهما صاحبة اعطى لاسل الزكيج للدم ما نوى عليه فقال لا بأس ان شرط وهذا الخبر مشعر بما شرطه من كون الشرط عند انقضاء  
لا كما اطلق الصا فوله ولو كان منهم مادراً فادنا ما احد ما ادعى الاخر احدهما كان لدمها درهم ونصف الاخر الباقي المراد يكون ما معها ما كان ما كان بينهما فانه  
يفضي لدمها با درهم لعدم منازعة الاخر فيه وبنا وان في الدرم الاخر لا كل واحد منها حصتها بدو ونحوه في بيعه بالسند مع ذلك وانه عند  
الدين المنة عن غير واحد كصاوة في الدروس وبشكل اذا ادعى الثلثة المصفقات فانه بقوا الثلثة نصفين وبشكل الثلثة للال وكذا في كل شاع فال  
لم يذكر الاصحاح هنا بمنزلة وذكرها الى المثال في باب الصلح فجاز ان يكون ذلك الصلح في ما وجا ان يكون اخباراً بان استغافا له من مع انكسارها في التدن  
والاخر لا بد من تدبير في حق كانهما على سبقتا نصف الاخر الذي مضى من عواماً في موانة فانه من يبيعها فانه في الدروس لو كان امعاً او خلفاً امعاً  
فتم بينهما نصفين وصاوة في حسن نعم وليه على من انكر قولاً كذا لو ادعى اثنان من رجلين وامتنح جميع فمختلفة في يلف في شرط البيع  
في الدروس الباقين وحا من هذا بالاشافه يوشى بين الاصحاح مسند رواية السكوني عن الصاوة وبشكل الحكم مع ضعف المسند ان الثالثة لا يخلو لونه  
منها بل من احد ما خاصة لا شاع الاشارة هنا والوقوف للفوائد كثر عند هذا القول بالفرقة ومال الدرس لا انما شاع عن ثلثة الاصحاح في بيعه  
الرواية انه يبيع ذلك ان لم يبيد ما عوانا في الدين وانه لا يبيع ذلك الاصحاحها بمنزلة على كون حكم المذكور في ما ذكره الدروس في المثال  
وربما استغنا عن هذا لم يخل اكلها ما يبيع منه ولو كان بدل الدرم مال يبيع جازاً لم يخل في بيعه وهو مشاهاها بالخطه وشعر وكان احداً  
فقبل انما ولا الاخر فغيره في بيعه ما كان جازاً فمنا لفة على سبيل المثال ولو كان الثلثة في بيعه ففقه وثلاثة للاخر ثلثا

لم يعلم من

يقين والفرقان الذاهب عليها مع اختلاف الدوام لان حواشيها خاصة قطعاً قوله ولو كان الواحد يوجب عينه من دوماً والاخر يوجب عينه من  
اشبهها فان خير لحد ما صاحبه فقد انصفه وان ناساً ابعادهم عنها فان جعلت احداً من العشر من سهمين من سهمه هذا الحكم كالسابق منهم هو بين  
الاخبار بسنده رواية السجوي بن محمد عن الصادق انه قال في يمينين احدهما بعشرين والاخر بالتسعين فاشبهها بالثلاثين فان جعلت احداً من الثلاثين ثلاثين  
اخبار من العشر والاخر خمساً من العشر وان خير لحد ما صاحبه فقد انصفه وكصم عمل بعض الرواية من غير نص في ومثله الشيخ وجماعه وقصلاً للعلامة  
فقال ان امكن بيعهما متفرقين جب ان لنا وبافلكل واحد ثم يوثق لا اشكال وان اختلفا فالأكثر لصاحبه وكذا الأقل بقاء على الغالب ان امكن  
خلافه الا انه فادلاً ان له شرعاً وان لم يكن صادراً كمالاً لا لشرعاً بل لاجباً به كالمواضع كطعامان فبعض الفم على رأس المال وعلى كفة من الرواية  
وانكر ان يرد بين ذلك كله وحكم بالفرقة لأنها الكمال بل بشر هو هنا حاصل وهو واحد من الجميع ولا مخالفة لشرع وظاهر النص مع ان نصه في دفعه  
بمكرر نصه عليها والرجوع الى الأصول الشرعية وما ذكره لخص من البث على الغالب ليس اولى من الفرقة لأنها دليل على صحة هذه الموارد ومن الجواب  
اختلاف الامتنان والعلم بالزيادة والتقصير لاختلاف الناس في السهولة واليسر واليسر على العمل بالرواية بعض حكمها على موردها ولا يفتكر  
الى التناوب المتعددة ولا الى غيرها من الامتنان مع اجتماعه لثلاثي الطريق واستفرد في الدروس الفرقة في غير مورد النص وهو حسن ولو قيل بغيره  
كما اخاره ابن ابي ريس كما رخصنا ايضا في قولنا ان ابا جعفر العوضي من صحفنا بطل الصلح المردية المعين في العقد لانه للتبادر من العوض في المعاوضة ولو كان  
مطلفاً رجوع ببدله كالبيع ولو ظهر فيه عيب فله الفسخ في مخير بينه وبين الارش وجده ولو ظهر عن غير لا يباح مثله فحق في ثوبت وجب ان يكون ما اذا  
دفعاً لاضرار وان لم يحكم بالفرقة وهو خير الدروس وقد تقدم في حق العيب من كسب ان لا يضر عليه بالخصم فيكون اسفاداً هنا كما استشهد  
هنا من الادلة العامة قوله في صلح على عين بعين ومنفعة على منفعة بعين ومنفعة حيث كان الصلح مفيداً الفائدة العقول المتقدمة ومنفعة  
بعضها العين وبعضها المنفعة لم يمنع من صحة ما ذكره هنا ولا يخصص جواز ما ذكره بل الوضاح على مثل اسقاط حيا او على حيا ولو ينفذ في حق وشروط وجد  
صحيح ايضا للعوضي قوله لو صالح على راسم بدني او بدني راسم ولم يكره في البيع ولا بعينه فيه ما يضمن في الضرر على الاستدلال بخلاف ذلك مع استناده  
حيث جعله فرعاً على البيع في نقل الاعيان بعوض فله حكم ولو كان العوض من الامتنان لم يخصص حكم الضرر من اشتراط التفويض للحكم ولما كان  
الاصح اسفلاً له بنفسه لم يرد عليه حكم البيع هنا لاختصاص الحكم الضرر بهذا من حيث الضرر اما من حيث كرايا فان الاقوى بتوحيده في كل معاوضة  
والصلح احدها فلا بد من استثنائه من قوله على راسم بدني لم يقل في الوادي او راسم بدني في راسم بدني ثم مضى الى المنكر على سبيل صحيح ولم يذكر احد من الرجوع  
وكذا لو اريد بالدار ورجل الرجوع لا يخرج كالعارية والاول استنبط هذا التاميم على القول بضمها الهيمى بمثله لكون التاميم في كونه قوماً ويكون هو غلو  
الصلح لها على القول الاصح من زمانه فيمنه في الادام لافضل للمنفعة انما مولد من فسخ الصلح عليه بدني من الرأى في بطل وهو لا قوى في قوله ولو ائله على  
رجل يوافق في راسم فضالحه عنه على راسم في حق على الاستدلال الصلح وقع على التاميم من الادام لافضل من حيث جملته كون منفعة  
المنفعة بعين عوض فرع كالعارية فيلزم حكمها من جوار الرجوع فيه والا قوى عدمه للزوم واصلاته وانما في كصم بانكاره في راسم مع جوار الصلح مع  
الافراد والاشكال ليس هو كقولنا في كصم المذكور عارية عند كصم لانه انما منفعة بعين عوضها او اوطاها فان الصلح وان جازاً الا ان المنفعة بقاءها عوض  
هو بعين فلا يتحقق عارية مع ان الشافعي لما استكره في صحة الصلح الا في جوار جعله فرعاً على العقول كصم مثل العارية بما ذكره هنا مع كون الذي عليه مقرر  
وجه ان العوضين من راسم كان الحكم لاجل العارية قوله لو اديت ان راسم بدني التاميم موجب للشركة كما لم يرد في فضل المدعي عليه لانه  
صلحه على ذلك المنفعة بعوض فان كان باذنه حيث اصح صلح في كصم اجمع وكان العوض فيه لو ان كان بعينه في حق خاصة اذا انفق المدعي على  
كون سبب ملكها من فضائل الشركة فافراد المشتبك لاحد ما مضى لشارد كما ايقنا افره وان لم يصدقها على السبيل الذي ادعاه به لان مقتضى السبب  
كالبرائة في النفاذ ما على البعض كالكل يستعملها فيه فيمنع استحقاق المصلحة التصف ون الاخر كما ان الغائب يكون ذاهباً عليها ما عفى عن راسم  
ولما حصل ان اشركها في كصم في راسم اعزها بما اوجب الشركة لاسم جهة الاخر فربما يورثه فيمنع حصول المصلحة لهما بالملح فاذ صحت المصلحة  
التصف ون الاخر كما ان الغائب يكون ذاهباً عليها ما عفى عن راسم التصف المصلحة فان كان الصلح باذنه في راسم في جميع العوض والا  
في صحة حصول المصلحة لهما من عوض في با في كصم ملكا للشركة الاخر قوله لو اديت كل واحد من راسم التصف في راسم موجب للشركة لم  
يشركا بما يورثه لاحد كما لو اديت احدهما التصف ليس في راسم الاخر والشراف في راسم لاجل احدهما لا يكتسب ملك الاخر فلا يفتقر الاخر لاحدهما  
بما يدعي مشاركة الاخر اياه ومثله ما لو اديت كل منهما ان اشرك التصف من غير تفتيد بالبعثه في راسم لو اشر بها هاهنا معاً والهبها هاهنا فبعضنا  
معاود نحو ذلك فقد فرغ في التذكير ان الحكم في الاول لا غرض المرفأ في سبب المنفعة لملكه فذا فطره ذلك الاخر ويحمل عدمه لان نقل الملاح  
لا يشترط هذا الوجه بمنزلة الصفقة من هذا في راسم ما ذكره لخص جماعه في المشهور في غير محل هذا لانهم الا على القول بغيره بل كسب صلح على  
الاتساع كالافراد فيم لا يؤولون به بل يحملون خلافه على ملك البائع واصلح حيزه لواجب ائذ مالاً التصف بصفه العين ومطلفاً النص في النصيبه  
ويجوز بان اللفظ من حيث هو وان شاورت بسنده الى الصفقة لان من خارج فله راسم في المصلحة للملك البائع نظراً الى ان اطلاق البيع  
انما يحمل على المتعارف في الاستعمال وهو كسب الذي يربط عليه انتقال الملك فيلزم المتعارف ولا يجري ذلك في المملوك بخلاف الارزاقية جازاً

صريح

عن ملك الغير شيء فبشكونه ما هو ملكه وملك غيره فالأرض هنا ان نصير الصلح اليه بغيره خاصة فصح جميع المحض جميع لعوض فيبقى المتاع  
بين الاخر والمنتبث هذا في دفع الصلح على الخلف مطلقا والصلح الذي هو ملك الغير اما التوقف على نصف الذي اقره المنتبث بغيره قول الجماعة  
لان الارض تنزل على الاشياء وتصلح على الغير فيكون ما اقره من هذا بغيره على كل ارضه ما ذكر في من القواعد التي ذكرها واما هذا  
فوجه حسن لم يذهبوا عليه وتنازكوا فيه في بعض تحقيقا في احوال ارض الصلح الى حصص المالك من غير شارة الاخر مطلقا وينبغي عليه تسخير  
على ورتما في في مسألة الارض بين كون الصلح مباحا بغيره ولا يحصل منها قبل القبض هو محذور بالنبذ الى الورقة ولكن لا يلزم عليهم  
وكانه لم يكن في امتناع الوضوء كلفه هذا الحكم وهذا الفرق اما انهم فيها لو فضل احد الوارثين شيئا من ارض الشركة او باعها ما الصلح في دفعه على مالو  
صالح التبرك في الذين على حقه هل يخص بالعوض ام لا والظاهر الاختصاص لان الذاهب لا يخرج عن كونه حلالا وصلح لم يقع على عين خاصة بغيره  
في عوضها المتماثل على حقه وهو ان يمكن نقله بعوض وغير عوض في غير السابق في مسألة الارض قبل القبض وبعد وما ذكرناه يعلم حكم المدعي كونه  
الذي في صلو على بعض لو كان دينا فان في بعض عوضه يكون القبض احد شرطين في الذين حصته بالصلح وقد تقدم الكلام في باب الفرض  
باني في في كتاب الشركة من حيث قول المدعي عليه فانكر وضاع المدعي عليه على سعة زعمه واسترحم بما قبل لا يجوز في قوله جواز بيع ما لم يثبت له  
بالمع للشيخ محققا في الماء والجواز اخو مع ضابطه عند معاونة ومثله ما لو كان الماء معوضا مع ان الشيخ جاز بيع ماء العين وكثير ربيع وشكاه  
وجود جعله عوضا للصلح ويمكن ان يكون غرض الصلح على الشيء المذكور مطلقا كابدل عليه لاطلاق الماء في جملة ما لا يدخل في احد الانعام لانه  
لم يستحق جميع الماء ولا بعضا منه معينا انما استحق سبعا لا يعرف قدر ولا مدة انها منه ومن ثم طنا في جواز ضبط الماء وهو يصح بالبيع في كل  
مطلق الصلح سبعا دائما لم يستحق لانه لا يمتثل ذلك ببيع في الباقي بالصلح قولها ما الوصلح على ان يجر الماء الى السطح واسطحه يصح بعد العلم  
بالموضع المراد بعلم الموضع الذي يجري منه ان يجره طولا وعرضا لرفع جماله عن الحمل المصلح عليه لا يغير بغيره العمولان في ملك شيئا ملك  
فراة الى الخوم الارض في دفعه في صحة ذلك بين جعله عوضا بعد المتنازع وبني ابقاء اسد او دفد اطلق المصروف غير حكم الماء من غير ان يثبت طول  
مشاهدة لم يقع لغزو ولا باس باعنا الاختلاف الاغراض بقلته وكثرته ولو كان ماء مطر الخلف بغير محله وصغر وضعف يكون عرق في محله حيث  
يقع كسطح او يحتاج الساقية الى الصلاح وجب على المالك الاصلاح لتوقف محو عليه وليس على المصلح مساعده فوله اذا قال المدعي عليه صالحا عليه لم يكن  
افرا لانه قد يصح مع الانكار اشارة بالعليل الى الورد على بعض العامة حيث علم ان الصلح لا يقع الا مع الارض وبيع عليه قبل الارض لو قال  
صالحا على العين التي اقرها يكون ذلك من اقراره لانه طلب منه التملك ذلك في ضمير الاعراف بالملك فضا كما لو قال ملكتي فلما اقره غدا الاصل  
ممنوعا لجواز الصلح مع الارض والانتكار لم يكن طلبه اقرارا فوله ما لو قال بغيري او ملكتي اقرارا لانه صريح في التماس التملك هو شيئا كونه ملكا له  
لاستحالة تحصيل الحاصل لانه منه في كونه اقرارا لعدم ملكه المعروف كونه ملكا لغيره في الجملة اما كونه ملكا لطلبه ليس عليه فظن كونه  
اعم من ملكه اذ قد يكون وكذا اذا جعل للفظ الاخرين لم يحصل المقصود للملك الذي كان منقبا لاصاله غدا وبالجمل فمن حج الارض الى كونه  
مالك البيع لا مالك البيع لانه لا يضر في ايدى عليه العام نعم لو اقر في ذلك كون المطلوب به بحث بدخاطب في حيا ملكه لانه لا بد على الملك  
والاصل عدم مالك خروجه بئذ لانه العلامة في كونه التمهيد في الدروس هو قوي وينفع عليه ما لو عا داف به لاخر ثبته ولم يعرفه الاول ان يحكم  
له به قولهم يجوز اخرج الروايات والاحتجوا الى الظرف النافذ اذا كانت غالبة لارض بالمان الوتر ويجاز في غير كان في اخرج خشب من حيا بط المالك  
الى الطريق بحيث لا يصل الى الجدار المقابل ويبني عليها ولو وصلته فهو كسا باطو و يما في بينهما بان الاحتج به في المانع فاذ كان موضعها اعم من  
الطريق المرجع في الضرر وعدمه الى العرف بغيره في المان بما يلحق بذلك طريق عادة فان كانت مما يجر عليها الفرسان اعتبر ارتفاع ذلك بعد الاصل  
الرجح على وضعه مما لا عادة واعتبر في التذمر من ناصبا محلا لانه قد يجر الفرسا فيضاح الى نصب المراح ونفقا في الدروس ليدون ولا كما احتجوا  
مع اما انه على وجه لا يلبسهم وهو قوي وان كانت مما يجر فيها الا بل اعتبر فيهما من محلا وكوبا وعلى ظهر محلا ان امكن وروى ذلك عادة وهكذا  
بغير ما يجرى عادة يرون على ذلك الطريق وينصبه بنصر للمادة بدل مما هو عليه على عدم اعتبار الضرر بغيره كما لو نصب جداره بالاشارة عليه فانه لا يمنع  
لاجله كما لا يمنع لو كان وضعه في ملكه واستلزم الاشارة عليه خلافا للتذمر حيث نحو الاول بنصر المان وفرض بغيره بغير وضعه في ملكه بان كثرش  
في طريقه مشروط بعدم الضرر لان الهوى ليس ملكه بخلاف الموضوع في ملكه لان الاشياء الضرر في ملكه كيف يشاء وان استلزم الاشارة على الجدار او  
الظلمة عليه واما ما منع من الاشارة لامن الغلبة المقصود لا مكانة ولست اعرف في هذه المسألة بالمخصوصة نصا خاصة ولا من العامة واما  
صرفه في مخالفت عن اجتهاد وفيه نظر لان المعنى في الموضوع في طريقه عدم الاضرار باهل الطريق لانه موضوع للاستطراد فيمنع مما ينافي اما  
اعتبار عدم الاضرار بغيره فم فلا دليل على المنع منه بل قد تقدم انه لا يمنع مما يضر بغيره من جداره سوا له خاصة فضلا عن غيرها والاحتجاج عن  
ذلك كله فلا وجه للشيخ مما يقتضيه اضران كما لو احدث شيئا في مباح بغالبه واستلزم الاشارة عليه وكلام العامة وغيره حيث فيدوا الصوابا  
دليل عليه واما اعم هو كثر في فرع خاصة قوله لو عارضتها مسلم على الاحتج به بالاصح على خلاف الشيخ حيث شرط في جواز وضعه عدم معاونة  
احد من السبلين لانه لو حجج جميع السبلين فيمنع عارضتها لاحدهما له فيه ولا لو سقطت من شئ ضمن به بخلاف هو بدل على عدم جواز الاشارة

احد

اجزاء

قال









على الغارة في هذه المذكورات ونحوها فافهم بان الشبهة لا يمكن من الغارة ففهم بان محالها باطنه يمكنه ففهم بان من غير ذلك ففهم بان  
ورد بان من الغارة المحاطة يكون أكثر من واحد فافهم بان قوله لا يجوز صاحب العلم ولا العلم على بناء الجدار الذي يحل العلم ولا يجوز على الانشا  
عمارة ملكه لاجل العلم لكن يجب عليه بما اذا لم يكن له جدار العلم وسقفه لاجل العلم على بناء الجدار الذي يحل العلم ولا يجوز على الانشا بناء عليه في الدروس  
مثله في غير ذلك السائبة والجري لوطيل صاحب العلم جدار العلم في السفل في عمادته منع فيه الوجه السابق واطلق في الغارة لكن له منع في حكم  
العلوم لو كان له سائبة استحق وضعه على جائطه فافهم هذا كله اذا هدم الجائط بنفسه وهذا مع ما قيل من لو هدمه بغيره لم يتركه وجب عليه  
اعادته وكذا لو هدمه بغيره وبطل اعادته اطلق المصنف جوار في عادة بناء السقف ويشكل بان المقصود الغاية لا يهدم غير من قبله فيجب المصنف الى الغارة وهو  
الارض وهو حيث العارضة في قوله مع انقطع في المذكورين بوجوه الاعادة وفصل التمهيد في الدروس وجب اعادته ان لم يكن له جدار في جدار بعض  
الساكنين في الارض ومنه مناسبة الا ان خارج عن قوله لا يشترط في الاعادة لانتفاء المتلثة الغايبات من شخصه في الاعادة بالبناء والمماثلة في الصفة  
بعده فالقول بالارض مطلقا اخرج قوله اذا شاعرت العلم وسفل في جدار البيت فالقول هو صاحب مع غيره هذا هو المشعر وبعضه ان جدار  
البيت جدار في الغارة جوارها في حكمها صاحب الجدار وقال ابن جبار في جدار البيت بينهما ان خارجها البنية واحدة في جدار الغارة في العلم  
لصاحب البيت لا يكون موضوعا على ملكه وانما في العلم وهو جدار في الارض الجود فولم لو شاعرت في السقف قبل ان يخلق شخصه لم يوجب له ما قبل انشا  
العلوم قبل ان يرفع بينهما وهو الحسن المراد بالسقف محال للفرقة المتوسطة بينهما وبين البيت فالقول باسئوالها في السقف في المبشور فواف في الدروس لان  
سقف صاحب البيت وارض لصاحب الغارة فكان كالجوار من كل منهما والقول الثاني لان جدار بيت في حجة العلامة في كثير من كنه لان الغارة انما يفتح على السقف  
محال لان رصها والبيت يكون بغير سقف وبما مضى فان على ان رصها في جدار بيت في حجة العلامة في كثير من كنه لان الغارة انما يفتح على السقف  
بالفرقة في السقف ايضا لانها الحلال في السقف في حجة العلامة في كثير من كنه لان الغارة انما يفتح على السقف محال لان رصها والبيت يكون بغير سقف  
او سطو موضع خلاف في السقف الذي يمكن جداره بعد بناء البيت كما لا يمكن كالأرض الذي لا يعقل احداثه بعد بناء الجدار السفل لاجتماعه اخرج  
بعض الاجزاء عن سائر جدار الجدار انما لم يكن عاملا للعقد فخص به السقف بغير السقف في جداره وهو دخول الارض في الجدار من قبله في الجار  
فان ذلك دليل على ان لصاحب السفل ان يقدم قوله في يمينه قوله اذا جاز في بعض اشياء في حجة العلامة في كثير من كنه لان الغارة انما يفتح على السقف  
امنع صاحبها فطعمها الجار ولا يوفق على ان يحاكم كونه جوار في حجة العلامة في كثير من كنه لان الغارة انما يفتح على السقف محال لان رصها  
دخول الشجرة على الجار بوجوب الضم فيه وسعده ملكه وهو غير جائز في حجة العلامة في كثير من كنه لان الغارة انما يفتح على السقف محال لان رصها  
في تعبارة اشتراط وجود العطف بالامكان ورتب العطف على عدمه مع ان لا لا قطع في حجة العلامة في كثير من كنه لان الغارة انما يفتح على السقف محال لان رصها  
بالسقف ملكه لان الارض لان الوجوب لا يثبت بالعلم في المغار ومنه يمكن كونه بغير الثبوت لانه لصاحبها بغيره وهذا الحكم ثابت له لكن انما في قوله بعد  
ذلك لا يمنع صاحبها فطعمها الجار لان مقتضاها ان الما مو بالسابق هو مال الشجرة ويمكن الاعتذار عن الترتيب بان يضع الشجرة مع امكان عطفها بالاد  
لما وهو من غير حجة العلامة في حجة العلامة في كثير من كنه لان الغارة انما يفتح على السقف محال لان رصها  
ايضا بعدم امكان عطفها بطريقا في الجدار في حجة العلامة في كثير من كنه لان الغارة انما يفتح على السقف محال لان رصها  
فان يمنع من قبله الارض وهو لا يوفق على ذلك مفعلا للعطف على القطع مع امكانه وكما ثبت الحكم المذكور في الاعضاء كذا في العرف ولا يوفق على ذلك  
الارض على ان الحكم حيث يمنع حصة الشجرة كما لا يخرج هبة من قبله ملكه بدون اذنه وبما قبل الجوار في مال الارض لها من وزر جعله للمالك لان  
ازالة الحدود على ان ثابت له يوفق على ان الغرض من رتبته له جوار في حجة العلامة في كثير من كنه لان الغارة انما يفتح على السقف محال لان رصها  
امتناعه اذ لا يجوز الضم في مال الغير بغير اذنه واذن من يقوم مقامه وظم المذكور ان مال الشجرة لا يجب عليه ان يملكها وانما جازا للمالك الارض لانه  
من غير فعله والاول يجوز لوطيها مال الارض مع امكان العطف في حجة العلامة في كثير من كنه لان الغارة انما يفتح على السقف محال لان رصها  
بالقطع في حجة العلامة في حجة العلامة في كثير من كنه لان الغارة انما يفتح على السقف محال لان رصها  
والهوا ولو ليس للمالك الارض انما لا تحت لاجلها في حجة العلامة في كثير من كنه لان الغارة انما يفتح على السقف محال لان رصها  
الشجرة الشراي المنقل الى ملك الغير والمحاط بالمالك في حجة العلامة في كثير من كنه لان الغارة انما يفتح على السقف محال لان رصها  
وان شوقه في حجة العلامة في حجة العلامة في كثير من كنه لان الغارة انما يفتح على السقف محال لان رصها  
من تصليح على ابقائها في الهواء لم يصح على ردها او الصلح على طرحتها على الجائط جامع نفير الزيادة او انها ما موضع السقف  
لجدار لا يمنعها الجدار يمكن ايرادها بالمعاوضة كالأجارة والاصح جوار الارض والمراد بقوله مع نفير الزيادة او انها ما موضع السقف  
انتم في الزيادة بحسب ظن اهل الخبرة صح تصليح على ابقائها مطلقا وان كانت اخذت في الزيادة فلا بد من نفير الزيادة ليكون الصلح مضبوطا ولا بد مع ذلك  
من نفير هذه الا انه فلا يصح التوبع على ما ذكره الجارة ولو فرض زيادة ما حكم بانها على خلاف الغارة كان حكم الزيادة حكم الاصل لما اعتك الى الملك  
الصلح قوله اذا كان لا يشترط في السفل والآخر بين العلما ونداعيا الذي في حجة العلامة في كثير من كنه لان الغارة انما يفتح على السقف محال لان رصها

البيت

لو

قوله

وان كان موضوعه في الارض لانه هو تحت السفلى لان مجرد ذلك يوجب اليقوت كما يحكم بها صاحب العيان فكذلك حملها هذا مع اختلافهما في الحق انه يحتمل انما لو  
انفق على ان تحركه لصاحب الاسفل كان الدية كالسقف المتوسط بين الاعلى والاسفل فيجوز فيها الخلاف السابق وعلى ما اخبرناه بقضيه في الدلالة على التبعيد  
وانما اختلف في حكم عند الغالب بالاشتراك في التبعيد فان جعلها هنا متحدة بينهما ايضا فقولهم لو كان يجب ان يكون في غير مكانه كانا في دعواها سواء لان  
لكل واحد منهما شاهد بملكها لان الظاهر ان الدية لصاحبها لو لم يكن مكانها كذلك لان الهواء كالقرار وكذلك منفصله بملك الاسفل بل في حيلة النبوة  
السفلى في نفقي بينهما بعد الحالف او النكول قال في الدروس لا عبرة بوضع الاسفل لانه يحتمل ان يكون في غير مكانه بالكره كسبانه فانه في الغاموس لو لم يكن في غير  
مضى منه بما يملك فيه الى العلوية بما هو خارج عن نص الاسفل لان تحت العلوية افقر سلوكه اليه في الارض من نص في قدره لو كان له عليه بدو وانما  
الصح في تحت السفلى بشاركه في تصرفه في ذلك ينفرد في البناء فيكون قد ملكه بشاركه ان كان المرء في صدق صح في شراؤه في الميراث ولو كان المرء في هله  
خارجا لم يشارك الاسفل في شيء من العصبه اذ لا بد له على شيء منها الا ان يقال السكة المرفوعة باشتراكها بين جميع ولو كان المرء في ظلمه لم يخص تحت الاسفل  
بالعصبه والذهب اجمع والمراد بالعصبه انما ذكر بينهما مع حلف كل صاحبها ولو كانا معا على الميراث كما قد علم غير ذلك فانه اذا اثنان راكب الدابة وقاض  
الحمل فاضى بالراكب مع عصبه وقيل انما هو بالدعوى والاول اقوى وجعل قوله بدو الدية منقذه بالدين الى الفاضل وجعل عصبه بشاركتها  
في بدو نوعها لا يدخلها في الجميع ولهذا في نوثره في بدو حادها اكثره كاستحسانه في ضم مع الراكب باده النص في لانه لم يثبت شراؤه في حيا  
تصرفه المدي والنكر من طبق علمها بغيره وانما قاله في النكول اقوى بعد ان جعل كل منها صاحبها اذ لم يكن بشاركتها ولا عبرة عندنا بكون الراكب  
غيره في ثبوت الدواب في ثبوت معنى ذلك فاذ حكم الدابة اما النجاء فليس بدو وليست في قوله ما لو لم يكن في شراؤه في بدو حادها اكثره  
سواء لاستراكتها في معنى البدو في جميع لقولها والنص في الذي كان مع الراكب اذ على البدو منفصلا وهذا هو القادر بين المسائل عند النص  
ايضا احلنا في حكم نعم لو كان احدية امتسكا له ولا خلاف انما فكتله الراكب والقاضي لانه نص في الدرس على البدو بما قبل هنا في بدو الراكب  
لان الظاهر انه لم يترك من لينة وهو غايه في سفلى بالبدو في قوله كذا لو لم يكن في شراؤه في بدو حادها اكثره في ثبوت الدواب في بدو حادها  
اذا كان لها عليه بدو لا يدخلها في بدو الملك لانه قد يملكها بغيره ان قالوا او بقوله او بالعارة فان كان ظمها عليه بدو لينة في الدابة  
ومن يعلم انه لو كان لاحد ما خاصه بدو الترخيب في العصبه احسب البدو له ما لو لم يكن في شراؤه في بدو حادها اكثره في ثبوت الدواب في بدو حادها  
لدعواه لا يوضع الحمل على الدابة فيسند في كمال الاستيلاء فيخرج تحت والمراد لكل واحد منهما مع ذلك عليه بدو ان كانا  
فان يضمن فاما مخوذلك فيجعل الجميع ما لو كان لاحد ما حمل ولا بد لغيره في شراؤه في الجميع وعكس ان يكون  
المراد ان احدهما يضمن فاما للآخر عليه حمل يكون معاد لملك الراكب فبعض النجاء فيهما وان سوا  
في حكمه عند ما لا ان سئله الحمل اقوى ولهذا بدو في خلافه ووجه ان الحمل اقوى دليل على  
كمال الاستيلاء فان الركوب في غلظا من الحمل في الدروس جعل الراكب الاصل في الترخيب  
الحمل سواء في الحكم وهو حمل قوله لو لم يكن في شراؤه في بدو حادها اكثره في ثبوت الدواب في بدو حادها اكثره في ثبوت الدواب  
الاخر كان الرجحان لدعوى تحت البيت لانه موضوعه في ملكه لا في عصبه  
ملكه لانه تابع للقرار في دفع الباب في العصبه لا في بدو الملك بعد  
حسب البيت فيمنه هذا اذا لم يكن في البدو الباب نص في ثبوتها في  
او غير هو الا قدم لان بدو عليها بالذات في المصير في  
له وثوبه في مالها هو بالسبع ليدل على  
القرار والبدو لعلنا اقوى واراد في ثبوتها  
ويعمل النجاء في ثبوتها في  
الحاجتين في الجملة وعدم بانه  
قوة البدو كاسلف  
والله اعلم  
استغنا  
مم

## بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الشتركة في الشتركة اجتماع حقوق الملاك في شئ واحد على سبيل الشتركة في الشتركة اشكال الزاء وبقيها وكسر هاء وهي بطول على معنيين احدهما ما ذكره المصنف يعرف من اجتماع الحقوق على الوجه المذكور وهذا المعنى هو المنبأ في معنى الشتركة لغز وعرفا الا انه لا مدخل في الحكم الشرعي المذهب على الشتركة من كونها من جملة العقود المنقولة الى الايجاب القبول والحكم عليها بالبعث والبطالان فان هذا الاجتماع يحصل بعقد وعين بل بعين اكثر حتى لو عقدت احدىها ومنح ماله بالآخر فلهما تحت التيميز ان تحفظ الشتركة بهذا المعنى مع ذلك لا يربط الشتركة به بما قبلها ولا بعدها لان هذا المعنى من المعاني دخوله في باب الاحكام او في بابها ما عقد من غير جواز تصرف الملاك للشئ الواحد على سبيل الشتركة فيه وهذا هو المعنى الذي به تندرج الشتركة في جملة العقود ولحقها الحكم بالصحى والبطالان والبدن في المقصود فابعد بقوله في سبيل الشتركة اعني الشتركة والشرط والتصرف وقبل يصح ولقد كان على المصنف ان يقدم تعريفها على ما ذكره لانها المقصود بالذات هنا وينبغي علمها بما عا على وجهه من الالباس عن حقيقةها واحكامها ولكنها انصرفت على تعريفها بالمعنى الاول فعول الاجتماع حقوق الملاك كاجتماع بعض ابناء اجتماع حقوقهم على وجه الشتركة كما لو جمعوا ماله مع غيره في بعضه عن بعض وموقوف مكان واحد مثلا والمراد بالشئ الواحد الواحد بالتحقق لان ذلك هو المنبأ في الامام لا الواحد بالجنس ولا النوع ولا الصف اذ لا يتحقق الشتركة في شئ مع تعدد الشخص والمراد منها هو متعلق الشتركة وان تعدد لصف الاجتماع بالمعنى المذكور في كل فرد من افراد المتعدد وقوله على سبيل الشتركة خرج به لاجتماع حقوقهم في الشئ الواحد المركب من اجزاء مستقلة كالبيت مثلا اذا كان خشبة واحدة وحائطه لآخر وارضه لثالث فانه لا شتركة هنا اذ لا شتركة مع تعدد اجتماع حقوقهم في شئ واحد في بعض الصفات الشتركة ان في الشتركة لاجتماع الحقوق في الشئ الواحد بالتحقق على الوجود الكسفي الزكوة والجنس وكما بين اجتماع حقوقهم في شئ واحد في بعض الصفات الشتركة ان في الشتركة لاجتماع الحقوق في الشئ الواحد بالتحقق على الوجود الكسفي الزكوة والجنس وكما بين على حدنا ومسجد او مباح ويعد منه الاجتماع فان ذلك اجتماع لاصلي سبيل الشتركة ثم اورد على نفسه بان الشتركة هذه خرجت بالملاك والحاجب بان المراد بالملاك الاسخفاف وهذا من المجاز والاشترار وهو حاصل الكل فيه ونظرا لان الملك احصى من الاسخفاف قطر ولو حمل على معناه الخاص المتعارف خرجت هذه الاشتمام بالبعد المذكور وخرج بهذا الشتركة ما ذكرناه سابقا وخرج فلا يجازي اشترار ويمكن ان يكون قواما لمحاول الجمل الملك على الاسخفاف الذي هو من مدخل الشتركة في شئ الفضا من الخبز والشعير وحدها الفضا مما لا يملك فيه وانما هو محض اسخفاف فلو حمل الملك على معناه الخاص لا انقص البعير في عكس ان اريد به المعنى الخاص ولو جعل شتركة بينه وبين الاسخفاف او مجاز في الاسخفاف لزم الاشتراك والمجاز محمل على معنى الاسخفاف العام بدخل الاشتمام ويسلم من مجذور والمجاز والاشترار كما ذكرنا لكن ينبغي فيه ان يطلق الخاص وازاده العام مجاز محتمل صون البعير على استعماله ولا يمكن دعوى شتركة فيه بل هو معنى خفي في البعير ويوقع فيها هريرة وقد يجاب بان طلاق الملك هنا على الاسخفاف ليس مجاز بل معناه متبادر من قولك فلان يملك الشعير على فلان ويملك الحد والمخول انه مجاز ولكن استعماله شائع وان كان يطلق الخاص على العام ليس شائعا والبعير في رخصه البعير انما هو بالقر المجاز الى استعماله لا بوقع ذلك الفرد وهذا هو الظاهر هنا وينبغي عليه ان المصنف بالافضل ذكر حكم الاشتراك في الحق المذكور فليكن بغيره من دخول في تعريفه فحاشا استعماله انما المجاز المنصوب على اذنه ونزبه او المشترك اشتمال كما معنونا ان جعل ذلك الاسخفاف من افراد الملاك حقيقة والاشترار المعنوي لا يضر دخوله في تعريفه ولو ابدل لفظ الملك بالاسخفاف في تعريفه شمل الجميع وخرج الاشتراك في اسخفاف الزكوة ومخوه بالشتركة كما ذكره المصنف واعلم ان المراد بالملاك هنا ما فوق الزكوة بطريق الحقيقة والمجاز على الخلاف لئلا ينقض بالاشترار من هذا الا يطبق من الشتركة ان الاعلى الشتركة العنان دون اخوانها من شتركة الابذار وفي غيرها فهو يعرف للشتركة الصبيحة عندنا قوله ثم المشترك قد يكون معناه وقد يكون منفعة وقد يكون خفا في الاشتراك في العنصر الظاهر في المنفعة يتحقق بالاجزاء وليس بالشتركة لا الوفاء لانه ان كان على المحضون فلا اشتراك في كسبه والا فلا اشتراك والاشترار في الحق كما ذكرناه سابقا من الخبز والشعير بالبدن الى الورقة والفضاض والصدور والهن فوله وسبب الشتركة قد يكون ارقا وقد يكون حيا اه الارث مجري في الاقسام الثلاثة السابقة الاول والثاني لا لا منفعة دارا سا بها ما هو ثم اورد بعد موصي مجزئته او حو شتركة وخيار ووهن وكذلك العقد مجزئته في كسبه بان يشترط اذا واد في المنفعة بان يشترطها في الحق بان يشترطها في حقها وان سبب الشتركة العقد في هذا الاخير نظر واما المنع في خصوصه العنصر قد يضر في المنفعة اذا ساءل







الربح على فاسده اولا او على غير صحيح على فاسده تصليح قوله هذا اذا عمل في المال فلو كان العامل احدا وشروط الزيادة للعامل مع ويكون العمل  
اشبهه بغيره فلو كان الربح واضحا لكان الربح ومقابلته على يكون كغيره فلو كان الربح واضحا لكان الربح ومقابلته على يكون كغيره فلو كان الربح واضحا لكان الربح ومقابلته على يكون كغيره  
فانما هو في المال بين زيادة عمله او مع نقصه فلو كان الربح واضحا لكان الربح ومقابلته على يكون كغيره فلو كان الربح واضحا لكان الربح ومقابلته على يكون كغيره  
العقد عند حاضره من الجانبين بالنظر الى ان العمل انما يتم بالمال لكن العمل انما يتم مع عملهما كما ان العمل انما يتم مع عملهما كما ان العمل انما يتم مع عملهما  
واذا استمر المال لم يجر احد الشراكم في العمل فلو كان الربح واضحا لكان الربح ومقابلته على يكون كغيره فلو كان الربح واضحا لكان الربح ومقابلته على يكون كغيره  
بغيره ولا يفرق في ذلك بين كون الشراكم يبيعون وغيرهم ولا يفرق في ذلك بين كون الشراكم يبيعون وغيرهم ولا يفرق في ذلك بين كون الشراكم يبيعون وغيرهم  
قوله في اطلاقه الاذن في بيعه وكيف شاء اه اي كيف يشاء من وجوده كالحاج والاسير فلو كان الربح واضحا لكان الربح ومقابلته على يكون كغيره فلو كان الربح واضحا لكان الربح ومقابلته على يكون كغيره  
وموافقته بغيره الصلح فلو كان الربح واضحا لكان الربح ومقابلته على يكون كغيره فلو كان الربح واضحا لكان الربح ومقابلته على يكون كغيره  
السفر حيث شاء ام يمنع مطلقا بالاذن خاصة ويحتمل في قوله الاطلاق واستعماله على مطلقه الربح كغيره فلو كان الربح واضحا لكان الربح ومقابلته على يكون كغيره فلو كان الربح واضحا لكان الربح ومقابلته على يكون كغيره  
بدله من فصله في قوله فلو كان الربح واضحا لكان الربح ومقابلته على يكون كغيره فلو كان الربح واضحا لكان الربح ومقابلته على يكون كغيره  
قوله ولو عين له السفر في بيعه لكان الربح واضحا لكان الربح ومقابلته على يكون كغيره فلو كان الربح واضحا لكان الربح ومقابلته على يكون كغيره  
عن بقا الشرط على اصل البيع ثم لو خالف في جهة السفر من وجهه لكان الربح واضحا لكان الربح ومقابلته على يكون كغيره فلو كان الربح واضحا لكان الربح ومقابلته على يكون كغيره  
له لو عين له السفر في بيعه لكان الربح واضحا لكان الربح ومقابلته على يكون كغيره فلو كان الربح واضحا لكان الربح ومقابلته على يكون كغيره  
سافر عتدا على الاطلاق الاذن وقلنا انه لا يثبت له في البيع في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع  
ولا يثبت له في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع  
المطالبة بالقيمة في الثاني بقوله الرجوع في الاذن اما الاذن فلو كان الربح واضحا لكان الربح ومقابلته على يكون كغيره فلو كان الربح واضحا لكان الربح ومقابلته على يكون كغيره  
شاء ومن جمله اقران اما الثانية فان خرجها الى الاذن في البيع في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع  
بالجواز والردم هو كغيره فلو كان الربح واضحا لكان الربح ومقابلته على يكون كغيره فلو كان الربح واضحا لكان الربح ومقابلته على يكون كغيره  
لا يثبت له في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع  
الا يثبت له في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع  
فيكون منها من قبل المال قوله ونقول قوله في بيعه في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع  
في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع  
حيث فروق بينهما فلو كان الربح واضحا لكان الربح ومقابلته على يكون كغيره فلو كان الربح واضحا لكان الربح ومقابلته على يكون كغيره  
ثم وصوت المورث في البيع في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع  
سواء كان في بيعه او لم يكن في بيعه في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع  
النسب واعلم ان القيمة عندنا هي جواز الشراكم عن جواز الشراكم عن جواز الشراكم عن جواز الشراكم عن جواز الشراكم عن جواز الشراكم  
غير ذلك الا في البيع في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع  
المطلقة بل على خلاف ذلك فلو كان الربح واضحا لكان الربح ومقابلته على يكون كغيره فلو كان الربح واضحا لكان الربح ومقابلته على يكون كغيره  
كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع  
يطلب كون البيع كذلك منعه واضمحله بغيره فلو كان الربح واضحا لكان الربح ومقابلته على يكون كغيره فلو كان الربح واضحا لكان الربح ومقابلته على يكون كغيره  
في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع  
بالتفاق الشراكم اه اي لا يبيع مطلقا او لا يبيع من احد الشراكم بدون جواز الشراكم عن جواز الشراكم عن جواز الشراكم عن جواز الشراكم  
مع ان الجواز في البيع في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع  
خلافه اجازة البيع على منعه فلو كان الربح واضحا لكان الربح ومقابلته على يكون كغيره فلو كان الربح واضحا لكان الربح ومقابلته على يكون كغيره  
نقصا لا لا يبيع فيه عادة لان فوائد المال في البيع في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع  
مفروضة القيمة في البيع في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع  
ذات صيغة اذا اصاب كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع  
والثاني في البيع في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع  
منه لثبات المصلحة في البيع في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع في كل واحد من وجهي البيع

عموم

مثاله

الموجود



الأمر

يحيى

فيما ذكر في كتابنا من أن الأمر لا ينفك عن الشيء

وحكمهم بان ما يوجد جوف السمكة التي اصلها الاباح يكون لوجده مع محقق الجان له بها اما ان خلف التنبه لعدم رويته واجبت ان ما يطر  
 التمكن مما لا يبعد جزءا لها مثل هذا لا يبعد مجوارها ولو سلم فبان ان المصد في الجوز والتعويبه ولو سلم لا التنبه وفيه نظر لان  
 الاوصاف مصادرة محضه لا حصوله عن الجان لجميع ما صاها حتى يكون فكيف يدفع واسترط العلم في محقق الجان غير واضح ولا وجه له الا ان  
 ووضع اليد عن غير المخر لا دليل عليه ولا جزء التمكن الداخلة غير مشعور بها والمصد اليها ما يولد في جسمه ينفذ لا ينفذ في التنبه فيكون المصد الجان  
 لنفسه الفرز بين الاجزاء وما في الامعاء وان حصل بالمصد لا الاجزاء لاجل ما في الامعاء الا انه محذور التنبه وان سلم عدم بطلانها به لكنها لم ينفذ  
 عنه بحيث يبعد عرضا عنه فعدم ملكه للمخر لم يبق له سبب في ان التنبه فيل الواش طرقت التنبه حصولا للملك بفتح البيع فيها الانقضاء الملك التالى  
 باطل الاطباء الناس على فعله من غير توقف على العلم بحصول التنبه حتى لو نشأ عن كونه العقد الواقع بينهما هو بيع ام اسقاط لعدم تنبذ الملك في مده  
 الملك فلما لا يلزم من دلاله البدل على الملك ظاهر وجعل الشارع ذلك علامه عليه كونه ناديا في الواقع واما جعله ليللا عند اشتباه الحال فيقوم نظام  
 النوع اذ لو لا ما قام السليمين سوو من غير علم بخلف الملك ما انتهى حتى لو وضع المخر يده على شيء غير ما يملكه لم يكره في التنبه بين ايديها كالعدم حصول  
 ما يوجب فانه لم يقصد الجان اذ لو لا الملك انما انقول في نفسه بيده ومع هذا نعم له ظاهره بالملك فلو قال ان ما يوجب الملك لا الجان واما وضعه في  
 عتباته فكيف يحكم بالملك في هذا اذ لا دليل عليه وعلى هذا الذي اطلبوا الناس على فعله البناء وكيد على ظاهره للملك الحكم بالملك نفس الامر  
 الكلام انما هو في محقق الملك المخر فيها بينه وبينه تعالى به تعلا الج الظاهر في غير كبر الامر من وقد كان الامام حر الدين اورد على والده مسئلة بيع المخر قبل  
 تنبه العلم فاجابه بان تنبذ البيع يسلم من تنبه العلم وهو لا في الغرض من هذه التنبه محذور قصد الاختصاص وازاده البيع والعلية بقصد ان نجبه لا يحصل  
 بالباشرة بل قد يفهم من الوارد الذي لا يعلم بالحال وجوابه كما تقدم من ان جعل يضره من حيث على الظاهر وان كان في نفس لا يتحقق الملك منها لم يكن  
 واورد ايضا جنان الصبي المختون فانهما لا قصد لهما ولا بعد باحيا نيا وجوابه منع ذلك ان تصبى المخر بغير قصد واجازة في كثير من الاحكام الترخية  
 واما الجوز فانه غير مضبوط فان من الجانبين من يقصد الى الاختصاص بما يجوز وهو عليه اشتد حرصا من كثير من كماله ولا شك في حصول الملك لهذا  
 النوع ومنه من لا يقصد له وهذا لا يصلح للملك الباح مجر الجان وبالعلة فالحكم في ذلك ان في حكم نفس الامر في محقق المصد في الاختصاص  
 بالباح فالاصل يقتضي عدم الملك واستصحاب حكم الباح هذا بالنظر في المخر نفسه ولما بالبطر العرفه فذا روي تحت يد شيا من ذلك حكم لغيره  
 ظاهره لا يجوز له ان يبيع اذ لا يبعد جعل الشارع دليلا ظاهرا على الملك من هذا الباب فيجده في الجان المخر يخطب في حشيت الجوز من الباشا  
 التي قد حصل علمها اثر البدل فانه يحكم بها لم يعلق البدل ولا يلتصق به الى الصلة عدم التنبه لان التنبه نجا محذور عنه فوي من هذه الاصله  
 غيرها واذ رايها تنبذت هذه الفرض بحالها على ان يحجزها الميراث التملك كالمقطع لغرض من الاغراض كاصلاح طريق او اعطام دابة ونزل لعدم بطلان  
 الغرض بالبا في الاصل فيه البقاء على الاصل مع احمال المنع هنا على انظار الميراث ان القاعا فبان بينه وبين الله لم يحصل الملك ونظم القاعا به فبان  
 لوراء القاعا لحد فبان بعد ذلك في ظل الشارع بقدم قوله على انظار البدل في التنبه بين الله نعم لا يجوز له اخذه منه لعدم حصوله بغيره في الملك  
 واعلم ان المسألة موضع نزود لكتي من كبار الفقهاء كالقصر على ما رايه وتشيخ والعلامة في كثير من كتبه وجماعة اخرين جعله الاقوال فيها يرجع  
 الى ثلاثة الاكفاء مجر الجان والاقتفاء معها الى التنبه والاكتفاء بالجان مع عدم تنبه التملك فلو توعد ما ارتوت ولم تنبه الملك وهذا كله  
 لا يعلو بكتاب الشركة الا بواسطة المسئلة السقاء والصبا ومحوها لانها كالقعدة لهما فلو ذكرها قبلها ما ورنج حكمها كما كان اذ في الواقع  
 قول لم يولد وان بينهما مال السوية فاذ احدهما الصاحبة الضرر على ان يكون كبرج بينهما ما يصفين لم يكره انما الى قوله بل يكون مضاعفة المراد  
 بالصناعة هنا المال المبعوث مع كبر الجرفين بينهما قال في الصحيح الصناعة طائفة من مال يجرها للجان بقول البضعة واستبضعة ان جعله  
 بضاعة واما كما في هذا بضاعة لا تملك في شركة في كبرج فلا يكون فرضا ولا شركة لا تملك في شركة على عمل الشركة كبرج فاذ على الشركة وحده  
 كان الربح بينهما على سبيل المداو عليه معونة ويترعا لانه لم يشرط لنفسه مفاصلة عوضا قول لم يشر الى الشركة بغير مفاا فادعى الاخرية  
 استمراره لهما وانكر الشركة في القول قول المشتري مع منبه لانه اضرب في قوله بضا فلو لما افلانا الوجه الاول انه وان كان زكلا الا انه لا ينفذ عليه  
 العمل بغيره في الوكالة لانهما ليسا بغيره فاذا نوى شراء لنفسه وقع له قبض فوله في دعواه تنبه ذلك مع منبه لانه انما بغيره واما بوجبه  
 دعوى كبرج عليه اذا جعلها على وجه مجموع بان يدعي ان ذلك في ذلك في الوادعي الاطلاع على تنبه ذلك لم يكرهه ومما لانه محال ان يمكن معرفته  
 الامر قبله نعم لو جعلها لهما في كبرج فاما ما في دعوى كبرج لهما من موبرجته واما التائب فانه وكيل والوكيل قوله مفعول في الفعل الموكل في كبرج  
 سكا في قول لو ناع احد الشريكين بغيره هو وكيل في القبض وادعى كبرج ليل الفرض البايع وصرفه الشريك في الشركة من جهة وقيل  
 نه ما دنع على الفائض المضاف الاخر الى قوله لا تنفع التهمة اما برائته من جوارف ولا عن ان يوضحه الى وكيل وهو البايع واما بولت نهاده  
 اعني الفرض الفائض اعني المدعي عليه القبض وهو كبايع في كبرج فخر وهو مضرب البايع فلعلم التهمة في هذه الشهادة لانه لم يشره في نفسه  
 بل على شريكه وكنت نهاده على الشريك بغيره لانه اذا كانت الشهادة بغيره في حصة خاصة ما لو كانت الشهادة بغيره في جميع ففوقها  
 نظر من عدم سماعها في خصه الشاهد في بعض وكنت نهاده اذا ردت في بعض كنه هو بهل تمنع الباء ام لا وجها واعلم انهم نادى بوجبه







والتواكل من

سید

الحبيب

بالحجارة وهذا البر كذا لان زوايده يحصل بغير ضرر بل من غير كمال وجهه كتحته حصل بغير كمال التخلل لا ولا شراؤه لم يحصل الماء وذلك من جملة  
الاشياء بالجاره ووضعه في ان الحاص باليجان وهو زيادة الفهم لما وقع عليه لعقد الامانة لم يحصل مع بقاء غير كمال اوبان الضمان بغير ضرر  
لحدهما بالشر او الاخرى بالبيع وانما يتحقق اثره بهما بغير الضرر والاضمان والضمان كذلك على ملك العامل لها بالمطالبة وعلى كل واحد بالنقص فتعبر  
لحدتها بالقطعة ضاهان فخرها كذا ذلك كسند المالك عليه الشرع لمعين او من غير كمال عليه ويحوز ذلك ما كان يدخل في اطلاقه هو التقييد  
خرج ولم يناف ذلك بضمها فلما الفرق بينهما حصول الصل الغرضي وهو كسب والشراء ويحصل الربح بما ذكره وانما في موضوعها بخلاف المتنازع فان  
الغرضي لم يتحقق صلا كما يتنازع على القول بالشرع كسند المالك وبكون الماء لم يحصل بالاجرة المأذنة ملكه وعليه جرة المثل  
العامل واعلم ان المانع انما هو في خص الربح في الماء المذكور بغير ضيق هذا العامل ولا فلا يمنع كون التمايز بها وبحسب من جملة الربح على بعض  
الوجوه كما اذا اشترى ثوبا غلة وظهر من غلة ثوبان ببيعها فانها يكون بينهما من جملة الربح الا ان الربح لم يحصر فيها الا ما كان يحصيل من اصل الثا  
ايضا في لوزان زير وفي ضرب فلول باطلا في الاذن ما يولد المالك في مولد ولو يولد في الاخر بنفسه لم يسحق اجرة الماء بالاذن في الضرب هذا الطر  
اطلاق عقد المضاربة لا ينفرد العامل بهما في جوار النص في الاذن عزو كان جفا يقول ولو اطلق العقد في العامل بالاطلاق ما ذكره حاصل ذلك  
ان المضاربة كما كان تعامل على المال لا ينافي ما كان اطلاق العقد بغير الضمان فاقوله المالك في الجان بنفسه من عرض لها شرع على التمسك بكونه  
وطيب اخران ويصرفه في نفسه واولاده كسند في ذلك النوع لو اسما جرة على اجرة عليه جرة مما لا اطلاق على المتعارف اما ما جرت  
العادة بالاسبيحار عليه كذا لا له في المحل ووزن الامنة فينبغي ان لا يخرج عاروا ولا يجرعها بحسب حال تلك الجان من مثل ذلك الناجر فله  
الاسبيحار عليه جملة على العشا ايضا ولو عمل هذا النوع بنفسه لم يسحق اجره لانه متبرع في ذلك ولو مضد بالعمل الاجرة كما بان من غير ضرورة على نفسه  
ويؤتى في المكس في استحقاقها وجهه خصوصا على القول بان الوكيل في البيع ان يبيع من نفسه وتشره ان يسحق من نفسه فيكون الوكيل في الاسبيحار  
ان يسا جرة نفسه ولكن اطلاق الصلة والجماعة بغيره لعدم ولوا في ذلك فلا اشكال في المراد بقوله واسبيحار من جرة العادة بالاسبيحار كما انتم  
لعمل اسبيحار الدابة لا يدخل في عموم من يدخل في هذا كذا به واطلاق الاسبيحار على ما كانها جار بعد قول من ينفق في السفر كما انتم من اصل المال  
على الاظهر المراد بكمال الثقة بغيره السفر اخرج واخره غير هذا كذا بان ينفق في السفر كسند في نفسه كسند في نفسه كسند في نفسه كسند في نفسه  
كسند في نفسه فاسا واه في سفره بغيره ايصا والربح على الفرض وفي كل اجمع نفقة كسند في نفسه كسند في نفسه كسند في نفسه كسند في نفسه  
جعفر عن احمد بن موسى قال في المضاربة قال في سفره فهو من جميع كمال اذا قدم بده فاما الحق من ضيقه فاما العمود وصحة كذا انما يحصل السفر  
الزيادة لا غير ما عداها فاسا واه في سفره بغيره كذا بان يكون السفر على نفسه وكسند في نفسه كسند في نفسه كسند في نفسه كسند في نفسه  
بما عليه الاذن ولما لا على الضمان الذي يمنع ما له وهو لم يدخل الاعلان فلا يسحق سواء الاقوى الاول عمل بالنظر في ذلك عليه هو من كمال التمسك  
الاحتياط في انفراد ذلك المراد بالسفر هنا العزم في السفر وهو ما يجب فيه النفقة فلو كان في السفر اقام في طول ايام الصلوق فنفقة ذلك التمسك  
على المال انما يجب كذا في سفره على ما يحتاج اليه للجان فلو اقام في سفره عنده فنفقة عليه خاصة فالمراد بالنفقة ما يحتاج اليه من مأكول وملبوس  
ومشرك كسند في ذلك لان نفقة الزوج على الزوجين في السفر كسند في نفسه كسند في نفسه كسند في نفسه كسند في نفسه كسند في نفسه  
لم يجب له لانه ينفق ذلك اذا عاد في سفره من غير ما يجب له في السفر ولو لم يكن في السفر كسند في نفسه كسند في نفسه كسند في نفسه كسند في نفسه  
ولم يكن يعاد يعود على الجان من تركه ولو شرط فيه عدم نفقة لم تكن له العامل فلا ينفق ولو اذن له بعد ذلك فهو متبرع في نفسه كسند في نفسه كسند في نفسه  
على القول بكونها ما يخرج من خلاف وهل يشترط فيها ما خرج فلو شرط الذي هو جرة لعقد بخلاف ما سألنا واطلاق العقد فيها  
بادل شرع خصوصا على القول بكونها ما يثبت عليه شغل النفقة الاجرة لا يثبت على الشراء يحصل على القول بكونها ما يثبت عليه وجوب ضبطها  
لبنوها بكونها ما يثبت عليها بالاصل ولا يثبت في النفقة بتوث الربح بل ينفق ولو لم يملك المال لم يكن يخرج ولو مضد المال لم يملك  
كان يخرج وهو من موفده على حق العامل وانما ينفق في سفره كذا بان فلو سافر الا عزم ما ينفق في السفر او لا ينفق في السفر وان كان في السفر  
تأنيده وموت في المرض وكسند في السفر كسند في السفر كسند في السفر كسند في السفر كسند في السفر كسند في السفر كسند في السفر كسند في السفر  
وجه كسند في السفر لان السفر لاجلها فنفقة عليها وهل المقتبط على نسبة المالكين على نسبة المالكين في حضانة الاول لان اسحقا في نفقة وقال  
المضاربة منوط بالمال ولا ينظر في العمل ثم ان فلنا بوجوب كمال النفقة على مال المضاربة فالتقسيم كذا ذكرناه وان فلنا انما يجب النفقة لرابد  
فالتقسيم لئلا الزيادة خاصة عليها والباقى على ما له وبما قبل هنا بعد تبين شرع على مال المضاربة وهو من غير وجهه لوجهه الغرضي في الموضوع ولو  
كان مفعلا من اخر لغيره حصة الاول وزعت النفقة عليها ايضا على قدر المالين والعملين كما مر ولا فرق في ذلك بين ان يكون في سفره على كل واحد منها  
او اطلاقه لغيره واحدة علمها على الغيرين لان ذلك من على حصة الشرط عليها بالعلم هذا من جملة كل واحد منها بالاعمال او ايضا الفرض  
الاول بالتأني في سفره على المالك في النفقة جارة وخصته ولا شيء على الثاني قول من لو انفق حصة المالك سافر منه نفقة عوده من خاصته لان  
النفقة سفر انما اسحقها بالمضاربة وقد رقت في الفسخ ولا عز عليه له جولة على عقد يجوز من كل وقت وبغيره من المالك على كل واحد منهما

۵۴

فانفخ الماص



حضوراً اذا غول بها على المال الوكيل وما تقدم من وجوه كتح قوله لا يصح بالفلوس لا بالورق المشتر سواء كان الفرض اقل واكثره هذا انما لم يكن مغاملاً  
بالعشور فلو كان معلوماً لصرفه من الناس جاز به المعاملة وضع حمله فلا للفرض سواء الفرض كان اقل والكثير قول ولا بالعرض العرض قيمته  
جمع عرض بعضها ساكن الوسط ومجرى وهو متناع وكل شيء سوى كلفين ذكره في وعلى هذا كما في شيخنا بذكرها غامضاً من عند خوله فيها ولكن على كبر  
على عيبه ان العرض لا يمنع من كماله ولا يورثه ولا يكون من اوانا ولا عفا راجح فلا يثبت الفلوس في الفترة الا ان المعنى الاول ان المعامل  
ويمكن ان يكون راجحاً بخصيص للمال افراداً فانه من شدة الجواز وعدم جواز التصان به بالعرض موضع وفان وعلى مع ذلك ان لا ينفقوا بها الزرع لانه ربما  
ارتفعت قيمتها فدخل الزرع في أصل المال او يستغفر به ما مضى منها فيصير ليس له ايجار الاعمال على الانفاق وقوله ولو دفع اليه الصديق الشبهة  
بعضه فاصطفاها كان التصان بدو عليه جرح لآله وذلك ان التصان في الحقيقة مفضاهان فان مفضاهما نفس والمعامل في وقت المال وهذا ليس كذلك ليس  
فيه كنه لانه مركب من شركة الابدان وغيرها وله من ارجح الشبهة ولا بالاجاز وهو طرح فالحكم يكون الصديق للتصان بدو منته على عدم حصوله ولو كان  
نظام الاجاز والا كان الصديق لها على حسب نواها تصان بدو قد سبق كالم على ظهره وبعد نواؤه على ان المعامل لم يتوب القليل لا يقتضيه لان نظام الحال يحوله  
على الشركة وجبت يكون الصديق لها فكل من ارجح مثل التصان بدو لشبهة يجب ان تصان بدو من ذلك لو كان الدفع التبدل الشبهة دائية ليجل عليها  
وسببها لاجرة والحاصل بينهما فالحاصل لاجرة التصان بدو عليه جرحه مثل المعامل لم يضع المعاملة ايضاً المعنى ما ذكره الفرض ليس لشبهة والذات  
في كونها حاصل حسب الذات بدو وسأله الشبهة ان الاجرة ما يغلب المعامل على الذات حاصل من هاهنا الصديق التصان بدو الشبهة تبع لعماله ان المصاحب  
الذات بدو عليها فالباع لها فيكون الحاصل للمعامل ولا يدخل هنا الشبهة كما في مسألة الصديق قوله وبصح الفرض بالمال الشائع لا الشائع معين في نفس وجامع  
لذا في الشرايط فصح الفرض به ولا فرق بين ان يكون غفده وانما مع لغيره غير قوله ولا يكون المشاهدة وقبل يصح مع محله ويكون له قول المعاملة  
القول في الشئ الاول في الثاني في خط ومنشاء الخ لا فرق في ذلك العظم الغرض بالمشاهدة وبقاء الجاهل والاضح الاول وحكي في الخ عن شيخ القول الجواز  
المضاربة بالخارج من غير تفهيد بالمشاهدة وقواه في الخ على ما اصل وقوله للمؤمن عند شئ وطهم ولا اشكال ان القول قول المعامل مع منته في شئ  
صديق المعاملة لا لانه متكرر ففرضه قوله ويكون على الصحيح مع كماله هذه باعتبار ان في الصديق لا يدفع اليه المالك الباقى فصح الشائع لكونه فصح كماله كذلك  
وكذا لو اختلفا في ذلك في غير هذه الضمن قوله ولو اختلفا في ذلك فصح انهما استنتج من سفيق في ذلك فصح لا شائع العكس في الذي هو شرط  
في صحة العقدين ولا فرق في المال بينهما في كونها متساوية بينهما وقد اختلفا في ذلك فصح انهما استنتج من سفيق في ذلك فصح لا شائع العكس في الذي هو شرط  
الفرض ما يخرج عنه منته وهذا مع جهل المالك الجرح لانه مع غير يكون واضعاً به على المال على غير الوجه المادون فيه لان يسلم اليه انما كان ليجل في حقه  
مكان رضاه هل يكون رضاهما الجرح للمعد الزائد على مقدون فلو ان من عدم تميز في الذي عن جرحه على هذا الوجه ومن المصنف بسبب الزائد فيخسر  
به والاول اقول وبما قبل ان لا يحد الجرح فصح فالحكم كالاول وان اخذ مقدوره ثم اخذ الزائد لم يمتد حقه ضمن الزائد خاصة وبشكل ان لا يحد وضع به على  
جميع عاجز عن المجموع من حيث هو مجموع ولا يبرح لان الجرح اذن اولاً لا يحد الزيادة لم يجر ولو كان المالك علماً بجرحه بضمين الجرح ومنه  
على الخطر وان علم بذلك بضمين الاذن في لو كبل وجبت في الضمان لا يثبت العقدية اذ لما فاه بتر الضمان في صحة العقد والمرا الجرح عن شرط  
في المال وعن ثبوت الجرح وهذا يحصل حال العقد ضمن فرفق بين علم المالك جهله ولو كان فادراً في الجرح وجب عليه رد الزائد عن مقدون  
لو جرحه فخطه وهو عاجز عن امكن ان يخلق منه بالفتح فلو لم يفتح ضمن وفي العقد كما في قوله ولو كان له في يد عاصفة فاصفة عليه مع ولم يطل  
الضمان في قوله فصح به بانه قد تقدم كجرح في نظير هذه المسألة في باب الرهن وان وجه بقا الضمان ان كان خاصاً لا يثبت له يحصل ما يربطه لا غفده  
الفرض لا يبره عدم الضمان فانه في جملة ما بان بعد فلا ينافي ولعله جرح على اليد بالخذ حتى يود وحسب لانه انما يثبت الضمان في الاداء اطلق  
المالك على من اذن له في دفع البايع مادون فيه فيكون من جملة الغاية واستغنى في العلامة زوال الضمانها وبغيره وله في شرح لان الفرض انما  
فصح عهده بوجوب كمال امانه لا في دفعي تصحيز في الاثر ولا تنقله على الضمان والالتصاف لانه اذن في بقائه في يده وفيه نظر لان معنى كون  
الفرض امانه من حيث انه فرض وذلك انما في الضمان من حيث انه جرح في كماله ولو كان غصباً فان الضمان في جملة ما بان اذا انعكس المعامل ولا يبره من  
انقضاء علة التوثيق على الزوال واما انقضاء العقد لانه في بعض ضعفه لان مجرد كونه لا يفسد ذلك انما يحصل الاذن باجره ولو حصل  
سلمنا زوال الضمان كيف العلامة في ذلك فصح كونه بان كونه المالك في يد المعامل الجرح في صحة الفرض فلو قال المالك انما ابقى المالك في يد المعامل  
كلما استمر من مناعاً وتماثل بعد زوال الضمان وان في بضمير بعد ذلك لان الفرض من الاداء وبضمير بان جرح وكبل يحضر ان كان له في بعض مصلحه  
لان جرح كالم كبل يجعل ولو انقضاء علة الضمان وبضمير ثم رده فلا اشكال في الزوال كما انه لو دفعه عن البايع والاجزاء فقول كذا لو اذن  
للمعامل في بضمير من كبره ما لم يجد له العقد لانه لا يخرج بالاذن عن كون تميزاً الكبر في بعض علة الفلوس شربه بعد ذلك ان فصولاً في الشائع عقد  
الفرض وقوله ما لم يجد له العقد اي كبل بعض فانه يقع صحيحاً او غير شائ ان الصحيح لبعض وان كان من باباً على عقد فاسد فله ان يوافق هذا الكلف  
فان رض عنها فهو فرض لا يصح لان المال الجرح لم يولد عند العقد المراد بالمال الثمن الذي يصح به لغيره من عدم مملوكية وانما لا يحصل الا بعد  
الباع ولا يجرى له في المثل المجرى لانه لا يصح بغيره لان العقد ملحق على شرط فلا يصح كالباع خلاف بعض كماله حيث جرح كذلك قوله ولو

محتملاً

ترجيح

ما



ان يكون خف للمالك الا لا يحتاج الى ذكره ليعتد بالمال فيفسد وانفق العقد العتيق خصه العامل لا يقتضي كون اللفظ المتناول محلا عليه  
القول بالاعتقاص لئلا يثار الاعتقاص من هذا اللفظ فقول لم يرد على ان الربح يكتسب باعتقاص الربح بينهما ضعف لاسواءهما في السبب المتضمن للاعتقاص  
والاعتقاص عدم كفاصل كما لو افترضنا ان المال لا ينفك عن الربح فيكون العقد العتيق لا يقتضي كفاصل لان الاعتقاص يقتضي  
حسب تفاوت تحت لبيتهما جهل الخلفاء الربح وروى جمع صدقها على غير كذا في معنى اطلاق نعم لو انتم الربح في وجه حمله على غير بواسطتها فقول لم  
ولو قال على ان المال المضاف هو الربح على ان المضاف واقصر لم يصح لانه لم يعتبر للعامل حصته الفرب من كسبه ان الربح لما كان قابلا للمال والاصل  
كونه للمالك لم يقتصر الربح من حصته فان عينها كان تأكيدا وانما يقتضي خصه العامل فلا بد منه لعدم استحقاقها بدون فداها المضاف الى كسبه فبيننا  
لخصه لما لم يبق الا على كسبه الاصل واما اذا قال المضاف لم يقتصر ذلك كوز المضافه فخر لغيره بل هو بان على كسبه الاصل ايضا فيبطل العقد كقول  
المتقدم وحمل المضاف الاخر على ان العامل ينظر الى عدم الفرق بين كسبه غير عرفا والمفهوم يقتضي بضعف بل استيفاء الفرق على ذلك وضعف  
ولا لانه المفهوم والوجود البطلان فقول لم يثبت للعامل حصته مما خرج على الغلام لم يعمل ولو شرط الاجنبه وكان عاملا لغيره لم يكن عاملا عند وجه  
فبما غره الاصل في الربح ان يكون بغير عاملا والمالك خاصة على ما شرطه ان لا يصح حمله الاجنبه ولو فرض كونه عاملا كان غلبه العامل المتغلب فلا يكون  
اجنبيا وانما شرط حصته لغلام احد هما الربح فهو كونه طمعا لما لا ينفك عن كسبه لا يملكه كان الاجنبه وحيث شرط الاجنبه بشرط  
عمله فلا بد من ضبط العمل بما يرفع لجهته لانه لو كان من اعمال التجار لثلا تجارا ومقتضاها وانما وصفه بالاجنبه مع كونه عاملا لان المراد بالعامل  
هنا من يكون اليه المضاف في جميع ما يقتضيه العقد وهذا المشروط ليس كذلك بل انما شرط العمل بخصوصه بان يحمل المنافع الى السواء وبذلك  
عليه يجوز ان لا يعمل الاجنبه المضبوطه فلو جعل عاملا في جميع الاعمال كان العامل الذي هو واحد اركان العقد منعقد وهو غير محل الفرض  
بهذا يدفع فادام ان شرط العمل بان يكون اجنبيا والوجه الاخر الذي اشار اليه المتكلم الاجنبه قبل ان يشرط الاجنبه يصح شرطه وان لم يعمل الربح  
المؤمنون عنده رضى ووافقوا بالعقد وقبل ان يشرط يكون للمالك حيث لم يعمل رجوعا الى الصلة لثلا انما يقتضي العقد ولقدوم العامل على  
انواعه له خاصه وهذا الوجه لم يذكره غيره ولكن عرفت ذلك لاختلافه في الرواية فقول لم يوافق المضاف بجمع كذا القول بجمع ضعفه كذا  
صحة الفرض في الصواب وان لا فرق بينهما من حيث المعنى لان المضاف كان شاعرا فكل جزء من كمال اذ اربح بضعف ربحه للعامل ورضي للمالك بقبض  
الشرط وخالقه فلا يشترط في جود لبيته جعل الثاني باطلا لثا فانه مقتضى الفرض من اربح كل جزء بينهما وهذا قد شرط لضعف ربح الوصل للمالك  
لا يشارك فيه العامل والاخر بالعكس وربما اربح بضعف خاصه فحينئذ يحد منها اربح اكثر من ضعفه فلا يكون حصته معلومة ولجواب ان الانسان  
يشتكي بضعف معرب بل هو بما فاد اربح احد بضعفين وذلك الذي يربح هو مال وكذا لم يربح لا اعتدابه وحيث كان لضعف شاعرا فكل جزء منه لربح  
بضعف فقول لم يوافق لاشتباه كما ضعف لربح صحيح وكانا فيه سواء ولو فضل احد ما مع ايضا وان كان علمها سواء مع لاطلاقه لا يقتضيه الاشتغال  
والاصل عدم التفضل ولانه التباد منه عرفا جاسق في قول بينهما وانما مع التفضل فهو صحيح عندنا وان اختلف علمها لان غايته اشتراط حصته  
فليلا لحيث العمل المكتسب وان لم يشرطه مع ضبط مقدارها ولا غفدا لو جمع اثنين كعقد بين جميع كالقواعد احد ما بضعف  
الما ان يصف بربح والآخر بضعف الاخر بثلث الربح فانه جاز انما اختلفا ليعتد لانه جاز ان يشرط السنويه بينهما في الربح مع استواءهما في  
العمل فبما سأل على اقتضائه ان الاذن ذلك الاصل والفرع عندنا باطلاق قول لم يوافق لثا فانه مقتضى الظاهر ان القول للمالك مع غيره لانه  
مكرر لما لا بد ولان الاختلاف في فعله وهو انصاري ولان الاصل بربح الربح للمالك فلا يخرج عنه الا انما اقول للمالك بربح هذا مع عدم ظهور الربح  
انما معرظ المصانه كذا لا عين ما ذكره رعا اسنوجه بعض المحققين بخالفه وكذا انها مدعي وعكس عليه فان المال لا يدعي استحقاق العمل  
الضاد بالحصه الدنيا والعامل ينكر ذلك فيقول انما خالفه وضابطه كما سلفه البيع ان ينكر كل واحد ما يدعيه الاخر بحيث لا يجمع على امر  
ويختلفان فيما زاد عليه هو ضعيف لا يقتضي كمال الاثبات ولا الدعوى لانه بعد اقتضائه لا معنى له عوى كمال الاستحقاق وكذا ان لا يعقد  
بما لا يثبت بكماله وانما المتيقن كمال الذي حصل للمالك وحيث ان التراجع في بضعف فيه فانه مقدم من اصول قوله ولو دفع فادام في رضى قوله  
وشرط بجمع مطلقا للعامل حصته لا فرق في ذلك بين كون حصته لشرطه للعامل بعد لجره التزل او ان لا نفوذ في ذلك على التوازي  
بغيره من ثلث فان توقف على اجابته او نفوذه هو ما يربح به المريض من كمال الوجوه خاله البكر وهذا البكر كذلك لان الربح امر معلوم متوقع  
محصول وليس كمال الربح بغيره على تقدير حصوله هو امر جديد يحصل بغير عاملا وحدته على ملكه بعد العقد فلم يكن للوارث فيه اعتراض فقول لم  
قالا للعامل بثلث كذا لم يربح لم يقبل رجوعه وكذا الوارد على الغلط اما القول انتم خسرنا وقالتم بثلث الربح قبل انما يقبل قوله في الاولين لان  
انكارة لا فرق الاول فلا يجمع كانه يربح كل مفر ولا فرق بين ان يظهر له عوالم الكدبا ولا وجهها كقول كذا لم يربح للمالك في بكم لا خلاف  
بعضهم انه حيث قبل قوله في الاول لثا فانه من بعض ما يملكه لاجل هذا العرض وانما يقول قوله خسرنا او لفظ الربح فلا بد من هذا اذا  
كانت دعوى بخرافه وضع بطلان عن غير السواء كساد ولو لم يملك لم يقبل بطله عليه كذا قول من العامل بطل حصته من ربح بطله ولا ينفذ  
على وجوبه فاما هذا هو ما بين لاصحاب الكبار بضعف في مخالفه ولا نقل في كتب الخلاف عن احد من اصحابنا ما يخالفه وجهه مع ذلك









[illegible]

للعامل -  
من الربح

ولم يحصل

اللَّهُمَّ

[illegible]







بصحة الجلي عن لسانه قال الاستساجر لا أرض بالخطئة ثم نزعها خطئة والذي لم يجر ولجسب يحمل على اشتراطها ما يخرج منها لكونها  
الغضيل عليه ويجعل الذي عليه على الكراهة ومنه نظر لأن الذي مطلقا لا منافاة بينه وبين شرطه من طعامها حتى يجمع بينهما يحمل عليه  
التي هي في المطلق والمقيد هي كما انما منسبته لا يلزم الجمع بينهما بل يحمل المطلق على المطلق بخلاف المتبعضين على الخطئة ذلك يخرج من ذلك ما يفرق في  
مثل هذا الباب قد مضى من ذلك الذي عن بيع الطعام قبل قبضه وقع ورود نص آخر يخرج بيع الكل والموروز كذا لحيث جمع الأكثر بينهما يحمل المطلق  
على المقيد وليس كذلك الأصول مع انه يكره هنا حمل الخبر الاول على الثاني الاطلاق كالثاني بان يربط بكونه من طعامها الى من جسد ويؤيد  
ظهور الكراهة منه ولو كان من نفسه كان اللزم التفرع بالبيع فان عدم كونه لا يمنع من كونه فان كان الكون لا يوصف بالخبر ولا يصد ويبين وبين  
الشروط واسطة واما الذي في الأصل في الخبر فحمل على الكراهة في غير دليل اخر عن جسر فيقول ان البراج بالبيع مطلق لا يفرق في نظر الى الرواية الصحيحة الا  
ان الشرح لا يفرق في قوله ان وجهها باكثر مما استساجرها لا ان يحدث فيها حدث او يخرجها بحسب خبره لا اختلاف الاجماع في جواز اجازة الأرض  
عن هاتين الاجازات الساجرة باكثر مما استساجرها بل ان يحدث فيها حدث اضع من جماعه من اجتناب استناد الخبر الى ما لا يملكها على ذلك ذهب  
اجوز ومنهم من انصهر الى الكراهة لكونه اخبار اخر على كوارث يجمع بينهما وبين ما دل على البيع على الكراهة وهو حسن ولجسب التفرع على البيع  
مع الاخبار بان يربطه بصفة شرط الكيل والوزن في كبري قوله وانما شرطه من معينه بالادام والاشترط مطلقا لا العيان عدم الفرق مع ضبط  
الدين بين كونهما وافتقارها بذلك الزرع فيها واصل وهو محتمل وهو صحت كونه في المسألة والا فلو عينا من بدورها الزرع علماء الوطن غالبا لو انقصر  
على بعضه ومن ذلك بطل العقد لان العرض في المزارعة هو حصص من ثمنه فان لم يتحقق ذلك فانه يفي بالعقد لا يعرض ولا خلاف في موضع المزارعة  
الاخذار اما ان الشرط يكتفي بذلك على البقاء لا يمنع لان التفرع غير لازم فلا يعلق عليه شرط اللانتم في قوله لو انقصر على بعضه الزرع من غير ذكر  
المدى فوجها ان اجتمع كل زرع امد ان يفي على العلة كالفرض والاخر يبطل كالأجاء في قوله وهو انشبه والا فلو استراط بعضه المدين على الوجه  
السابق لان مقتضى العقد اللانتم ضبط الجاه والفروجه ما بينت لفرض اضع فانه عقد بائنا لا بائنا وضبط الجاه الى الوضبط كجواز الرجوع وبطلان الجاه  
المزارعة كان اتحادها بالاجزاء استه فوله ولو مضى المدين والزرع باؤا كان اللانتم على الاسته وجواز الاداء انقضاء المدين التي يشترط فيها  
القبضه والأصل للسلطان المالك على ملكه كونه وان الزرع بعد المدين لا يملكه بقاءه بل يورثه المالك المالك قبل المدين لان الزرع يملكه  
الأرض يجوز له ان يملكها فلا يملكه ولا الزرع امد ما عتقنا غير دائم الثبات فادانقو تحمل الاجبض هو كذا في كمالها من معينه للزرع فانقضت قبل  
ادراكه مع ان الاحتمال ايضا هناك فأم قبل المالك الاداء بالاشترط بائنا يملكه في كل حال وانما لو كان الماخبر بقبضه كذا في كمالها من معينه للزرع فانقضت قبل  
الزرع بانقضاء المدى فلا اثر له ولا يستحق انتم لو انقضا على البقاء بعض الزرع حتى لا يكون له بعد ذلك لا يجوز له ان يملكه بخلاف الفلوس لا يملكه  
الخبر في قلعة الارض وبقائه باجرة المالك لا يشكل بان يحل عوض في ردة الزرع لا يفسد بكونه انتم على تقدير القطع بائنا وغيره فاعلموا انهما بائنا على  
ان الزرع يملكه حصصه وان يستغنى بغيره فلا اثر له ولا يملكه على ما مضى من كونه لو لم ينفع بالملعوق ولا مقتضى المزارعة فضرر كونه على حصصه  
مع احال وجوبها على الزرع لو كان الماخبر بقبضه بغيره فاعلموا انتم لو انقضا على البقاء بعض الزرع حتى لا يكون له بعد ذلك لا يجوز له ان يملكه بخلاف الفلوس لا يملكه  
المثل لو فرض من يملعوق منقصة فافضه عن كماله استناد النقص الى شرطه ايضا ولا فرق في كون الملعوق بينهما بين كون المدين من المالك لا أرض ولا أرض  
فيقوض المزارع الارض لا يفسد فافضه بغيره كماله لو كان المدين من المالك على الفلوس السابق ثم على الفلوس بينون الارض مع قلعة فطر يوجب قبضه الارض فيقوم الزرع  
فانما بالاجرة الى اوان خصاده ومملوعا ويحمل ان يفسد الى الاول كونه مستحقا لقلع الارض لان ذلك من جملة اوصافه الا انفسه له على هذا القول الا انك  
يخرج من ورود كلام الاجماع في ذلك غير محقق في ان انقضا على البقاء باجرة المدين بائنا بغيره كونه شرطه عوضا بغيره في قبضه المدين الزيادة من  
فلنا يجوز اقلع لم يجب على المالك الا بقاء الارض باجرة او غيرهما او ان قلنا بوجوبه بقاء في وجوب الاجرة فولا في القول بالحال او كمالها في  
كونه وثابته في عدمه على تقدير انقضاء ما على البقاء باجرة تكون لجان الارض جفينة انقضاء المزارعة فلا بد من ضبط المدى كالأجاء وانما  
الاطلاق في المزارعة ولو لم يضبطها او انقضا على البقاء باجرة واطلعا واجر المثل قوله لو انقضا في العقد بائنا ان يفي بعد المدى للشرطه  
بطل العقد على الفلوس اشتراط تقدير كماله وجه بطلان على القول المذكور ان المدين مضى في جفينة في المجموع من كذا كونه وما بعده ان يند بطل الزرع  
وهو محتمل في بطل العقد لا لخلال الشرطه على تقدير عدم جملته لا لخلال فائدة الشرطه بجموله وشرطها في كماله كونه من جملة العوض فان  
نقض جملته بطل العقد كما لو كان جميع كونه محتملا ويحمل على هذا القول صحة الشرط المذكور لان المدى مضبوط وما تضمنت كثر طعن في التابع  
ذكر احتياط الاحتمال باجرة المدين كماله التابع غير مقرر كما تقدم غير مقرر الاول لا فوي في قوله لو انقضا في المزارعة جفينة انقضاء المدين لو فرضه المثل لو كان  
استساجرها الزرع الاجرة ولو لم ينفذها ضابط مستحق لا يملك المالك ان ينفذها ما وفدها عليها فبذلك الاجرة كما لو كان قد استساجرها مدى  
معينه ولم ينفع بها فادامع ممكن للمالك المدى منها او يملكها او لا يستحق عليه شيء الا ان يفسد من قبل وجهه بطلان الاجرة بل من شرطها الوفاء  
بذلك الزرع كما يفسد في بعض الاضيق استناد النقص الى شرطه وهذا في غير ما يفسد ما ادانقو الماعامل الانقضاء اخذنا او غيره ظاهرهم عدمه ولا  
يحتاج الى ان يملكه بغيره في الارض وهو مستحق بعد لزوم جفينة خاصة ولم يحصل منه بغيره بوجوب الانتقال الى ما لا يفسد في العقد

عليه

نم بوجه كرم قطرة الاجارة لان قول الماء هو كبره عوضا عن منفعة العين بل الماء فينا فاست المنفعة فاما ذلك ما هو كبره اما  
 الموجر فلا حوله فيها فاما حصة الاجرة ولم ينفق قولها ان يكون الارض مما يمكن الانتفاع بها بان يكون لها ماء اما من غير ان ينفق او منصفه  
 الصابط المكان الانتفاع بها في الزرع غادة بل الماء الذي كره وما اشبهه كما والمطر والريادة كالسبل وحضر في المذكورات ليس بذلك كالحاصل  
 ان من شرط المزارعة على الارض ان يكون لها ماء معناه ان يكون لها في الارض ما يزرع بها ولو لم يكن لها ماء يزرع في كره فاما لو  
 كان لها ماء نادرا هل يصح المزارعة عليها لم لا يزرع في الارض ما يزرع بها ولو لم يكن لها ماء يزرع في كره فاما لو  
 تشكل كرمه بعض ما يزرع في الارض فلو انقطع في ثناء الماء فلا يزرع في الارض لان الماء لا ينفق في الارض على ما هو عليه  
 انتفاع اجرة ما سلف فيجب بما قبل ذلك الخلفه فذو عن ان كان الزرع شرط صحة المزارعة فادوا وصحة طرق الانتفاع ثم تجوز انتفاع الماء فيمنع  
 القاعد بطلان العقد لغوا في شرط الماء في المدة ولكن المصنوع واطلغا القول بعدم بطلان الحكم ببساطة على الصحيح كما انها نظرا الى صحة العقد  
 ابتداء من صحة العقد لا لغيره من الارض في انتفاع الماء ونحوه ببساطة على الصحيح فيمنع هذا الحكم المزارعة اما الاخوان فان كان قد استأجرها للزراعة  
 فكل لا يشتركها في حقها او استأجرها لم يجرع مع مكان الانتفاع بها بغيره وقوله وعليه جزمه ما سلف في الحكم الاخوان على تقدير في حقها في انتفاعها  
 علمها بوجه في ثوابه ما سلف في ثوابه والرجوع بما قبل الخلفه اما المزارعة فلا يشترط على العامل ان يزرع في الارض ما يزرع بها ولو لم يكن لها ماء يزرع في كره فاما لو  
 شاء الظاهر فيمنع زرع بقوله المزارع العامل وانما يزرع في الارض ما يزرع بها ولو لم يكن لها ماء يزرع في كره فاما لو  
 محجب عن الاطلاق لانه لا يملك المطلب على المهر من حيث هو وكل من زرع في الارض ما يزرع بها ولو لم يكن لها ماء يزرع في كره فاما لو  
 وقوى في كره وجوب العين لغيره من الارض بل خالفه فيمنع زرع في الارض ما يزرع بها ولو لم يكن لها ماء يزرع في كره فاما لو  
 الانواع من حيث جولة في الاطلاق فلا يزرع في الارض ما يزرع بها ولو لم يكن لها ماء يزرع في كره فاما لو  
 من الارض ما يزرع في الارض بالاشد من غير غيره اذ ليس في اللفظ استعارة بل في الفرد ولا لا على الارض في كره وان كان الارض  
 بالقد المشتركة اما بطلان الرضا بمقتضى القدر كشر لا يبرر الحكم الا على الرضا بالزيادة فلا يثبت او المتوسط والاشد بخلاف العام فانه لا على الرضا  
 بكل زرع في الارض ما يزرع في الارض بالاشد من غير غيره اذ ليس في اللفظ استعارة بل في الفرد ولا لا على الارض في كره وان كان الارض  
 ما ان الارض بالبطر كالبصر مثلا فيحقوا امتلا في جرح من جرحه بالانه كالصبر بالسوط ولعصا او با وضعها على موضعها او على الارض في كره وان كان الارض  
 كالجرح وهذا كله بنافض افعاله الفاعل ولو قيل بان المطلب هو النكاح كما الخان الاميني وانما جرحه حيث عرفا بانه الوحدة الشافعة والنكاح في  
 سباقا لاثبات بعض الجرح من فاعله ايضا ظاهرا وان اختلفت البقعة وكضعف والمراد بالقد المشتركة في الارض لا تلك القواعد الا الحقة  
 لها وهي في مسئلتنا الزرع الصالح لكل من زرع في الارض ما يزرع بها ولو لم يكن لها ماء يزرع في كره فاما لو  
 لا وفي كره من كونه يستحقها كهدى الملك حقيقيا كما في حصة الفلانة وبنوعها وعبره لا خالف الارض بل خالف فيمنع ما يزرع بها ولو لم يكن لها ماء يزرع في كره فاما لو  
 عليه فيمنع فلا يجوز العدل عنه مطلقا لان الشرط وهذا هو مقتضى المصنوع في كلام المصنوع في كره فاما لو  
 خازوا الاعتدال بان الرضا بزرع الارض بالاشد من غير غيره اذ ليس في اللفظ استعارة بل في الفرد ولا لا على الارض في كره وان كان الارض  
 الارض بل العقد الذي انما هو الانتفاع بالزرع وصحة الارض با بغيره لا في الارض فلا تفسد الارض بخلاف في انواع كرم زرع فيها كان غرضه الانتفاع  
 خرا من حيث منفعة الحجة البهية ان حصل للارض من رولا يعلق غرضه بالاشد ان ينفق الارض به لا في الارض لانه منفعة بزرع الزرع واسما بكون ذلك  
 كافيا في جواز زرع المزارع على الارض ما يزرع بها ولو لم يكن لها ماء يزرع في كره فاما لو  
 المستاجر في الزرع ما هو مقتضى رامت في الارض لان الغرض في الاخوان للمالك يحصل الاجرة وهي حاصلة على اليد من ويكفي في زيادة الخفيف الضرع على رضى  
 واوله منه لو زرع الزرع على الارض ما يزرع بها ولو لم يكن لها ماء يزرع في كره فاما لو  
 من الزرع العين فلا يدل على الرضا بغيره ولا يثبت اوله بوجه قول المزارع ما هو اوضح من هذا ان كان المالك المزارعة التنازل انشاء او المسمى مع الارض او  
 لو عدل في الارض لمحال انه قد عين غيره مما هو اخص من اقل المالك فيمنع ما ذكر من الذين ووجه التحيز من مقتضى المنفعة المفعول عليها فاداس في زيادة  
 وفيمنع زرع الارض فيمنع بغيره فيمنع في مقابلته فاما المنفعة الممنوعة مع اخذ الارض في مقابلته الزايد الموجب في الارض بغيره في المالك او بغيره في اجرة  
 المتنازل في ذلك الارض من غير نظر الى المسمى في الارض لان المزارع فيمنع ما ذكر من الذين ووجه التحيز من مقتضى المنفعة المفعول عليها فاداس في زيادة  
 اما وفي مقابلته زرع العين لم يحصل الذي زرع لم يثبت اوله العقد ولا الاذن فلا وجه لاستحقاق المالك فيه لحصة فوجوه اوجه التنازل خاصة في  
 قول ولو كان قال في الارض لجان قد عرفت ما في الجواز من الجواز لو لم يثبت في المالك الجواز فيمنع لانه عين مفعول عليه ايضا فكيف يجوز فيه  
 شمس اع انه غاء بطلان العمل الذي لا دليل على انفاذ عن ملكه ويحرمه في كره فاما لو كان المسمى في المزارع في كره فاما لو  
 والافوى بغيره فيمنع في الارض ما يزرع بها ولو لم يكن لها ماء يزرع في كره فاما لو  
 من كلام المصنف ما حققناه ان من شرط صحة المزارعة على الارض ان يكون لها ماء معناه السقي غالبها بحيث يمكن الانتفاع بالزرع فيمنع في الارض ما يزرع بها ولو لم يكن لها ماء يزرع في كره فاما لو

في الارض ما يزرع بها ولو لم يكن لها ماء يزرع في كره فاما لو

عليه

ها

لنفقد شراطينه كل من كل ذلك الغامض لا نضر في حكمه بل رد الاذن فيه شرعا وهو شيئا ما ذكر من جوانب الزرع على الماء له ما مع العلم بخبر  
 ولا مع خبر ولا من ذلك القاعدة بطلان الزرع هنا سواء علم لم يعلم ولا يترك بالخبر مع صحة كعقد وفقدان العلامة للفقير كونه على  
 مثل هذه العبارة وزاد عليه الخبر بان لو سافاه على الماء غلبا البصر والعقد يرد في كونه لا يجمع مع ندره كما حكى شافعا وبطلان كلفه للجمع  
 بين كونه محل هذا الخبر على ان كان للارض ماء يمكن الزرع وكسعى بل كونه غير متنا من جهة المال بل يجمع معه كلفه اجزاء سافاه ويخوض ويكس على  
 ما لو لم يكن لها ماء قط وهو جدي لو ثبت ان مثل هذا العقد يوجب الخبر وان الاطلاق يقتضي كون الماء معناه وبلا كلفه الا ان اطلاق الكلام بما يراه فاهم  
 انضروا في الحكم بالجواز على ان كان السقي بالماء من غير مقتضى وفي الخبر على عدم الامكان وايضا فان حدثت النهر وكسافاه ويجوز ان لا يكون للمالك سواء كان  
 معناه الاملاك استبا التنبه عليه فلا فرق بين كون الماء معناه او غيره وفي عدم الكلفة على الزرع والافقوى عدم صحة هذا على هذا الاطلاق فمثل ما لو  
 استاجرها للزراعة فوله ان الماء استاجرها مطلقا لم يثبت شرط الزرع لم ينعى لامكان الانشاع بها فيكون الزرع به الحكم بعدم كسيفي ان الحكم فيها لو لم يكن الساجر  
 غلما الجاها فان لم يعلم المعنى لغيره جاز في ان يصح ويبطل مطلقا وانما لم يترك له الضم مع كسيفي الجاه لان اذا استاجرها مطلقا لا يقتضي شرط ان كان زرعها  
 لا يرفع من اوضاع الانشاع ولا يثبت شرط استيجار ان يمكن الانشاع فيه وجميع وجوه التوصل بها بل امكان الانشاع به مطلق وهو كذلك لان  
 الانشاع بالارض المذكورة وضع المتاع وجعلها امر محاسنا وغير ذلك ان كان الغالب في الارض للزراعة لان الغلبة لا يفيد الاطلاق مع احتمال ان الغالب في  
 تلك الارض فان كان الزرع تسلط على الفسخ هذا على العتاق فوله وكذا الوشرط الزرع وكانت في بلد سقيها العيون غالبية هذا في كسيفي من جهة انما الارض  
 التي يعباد لها ماء ينفذها لا فرق في العادة بين كون كسيفي نفسه من قبل الله للزراعة الماء من قبله كالهرة والزيادة لكن الصم لم يحصلها المذكور سابقا  
 فلما لا اتمام الاربعه اعني ما ذكر العتق فوله لو استاجر للزراعة لا يقتضي الماء لم يرفع لعدم الانشاع وهو المراد ان الماء لا يخرج وقت الحاجة الى الزرع والافقوى  
 كان مسئوليا عليها عند العقد ولكن يرفع وقت الانشاع عادة صح مع تعلم بالارض بان كان قد زارها الاول والماء صافا لا يمنع فيها وجه عدم صحة في الارضا  
 ذكره من عدم الانشاع بها فيما استوجبه عليه من كسيفي وهو يوجبها السلفه في المسائل السابقة واحذر بالاستيفاء للزراعة عما استاجرها لهما فاما يمكن  
 استيفاءه او مطلقا الاجان صح في ينفق بها انما يشاء ولو باصطفا والتمك لو فرض غدر الانشاع بها مطلقا لا ينعى شرط الصحة امكان الانشاع بها  
 فوله ولو فرض ان الساجر يجازي ولو قبل بالبيع لهما الارض كان حسنة هذا التعليل لا يدل على البطلان مطلقا لان العلم بالارض مع وجود الماء سابقا اذ وقع  
 صفاء الماء كما ذكرناه ولو فرض كسيفي بها على كل حال فالبيع من وجه كما ذكره فوله وان كان قبله لا يمكن مع بعض كسيفي زرع جاءه وجب الجواز امكان انشاع في الجملة  
 لكن لو لم يعلم الساجر ان السط على الفسخ للمعبر هذا اذا كان الزرع ممكنا في جميع الارض على النقصا اما لو كان في بعضها دون بعض ففي الجاه وغيره بالخبر عنه  
 بالجميع ويحذر فوله ولو كان الماء يخرج عنها ما تدبرها البصر كسيفيها الوقت الانشاع مقتضى التعليل انه لا فرق بين رضا الساجر بذلك عدمه لان رضاها ما هو فائد  
 شرط الصحة في عقد البيع بعدم رضا الساجر فلو صح صح وهذا انما فيه بما يكون كالسبب للخبر بالرضا والتجاذب لانها في ذلك وعلى تقدير الحاجة في نظر الامكان  
 الانشاع في الجملة فانما يوجب انقطاعه عند انقضائها النفع فلا ريب في الحكم بعدم صحة البيع في كسيفي الساجر مع الجهل او اطلاق المصنف هنا الوضع وهذه الاحكام  
 ائتمروا في الزرع على الارض المذكورة كان ذكرها في بابها او من سطر احكام الاجتناب والعيون وما قبل في هاتين المسائلين ان المنع محصور بالاجان اما المراد  
 علمه بالحاجة والفرق ابنيان الاجان على العلوية لا يضبط الاجرة فلا بد من تضبط الاجرة المنفعة مقابلها بخلاف الزرع فان نفعه الذي يخصها  
 كانت محموله في موضع مقابلها من عوض الانشاع في غير هذا ولا يثبت به فوله لو استشرط الغرض والزرع على نفسه مقدار كل واحد منهما الى قوله فخلقوا  
 اي شرط في استيجار الارض لغرض منها والزرع معا فلا بد من تعيين مقدار كل واحد لان الغرض لا يترك على الارض فممكن ان يدل الاطلاق على الانقضاء من كسيفي على صماه  
 محققا للجمع بالعكس بينهما في الضرر خلاف كثير فلا بد من ضبطه وكذا القول في شرط الزرع من كل خطه والشيء ان زرع كسيفيها من غير ان يحدد من حيث لفظه  
 وكذا الغرض من كسيفيها ان الارض يمكن حمل الاطلاق على جعل كل واحد منهما في نصف الارض لان المتبادر من لفظ الغرض ان الساجر لا يترك نظاره ولا  
 مقتضى الاجان لهما ان يكون النفع المطلوب كل واحد منهما فاضد لجميع كسيفي الضيق لئلا يلزم الجمع من غير وجه وهذا هو الاقوى وح فلا يوجب الساجر هذا  
 كلمة استاجر لهما مطلقا اما لو استاجرها النفع مما شاءها مع خبر لان ذلك يثبت في الارض وفقدوم على الرضا بالارض وسيقوله في تعيين نوع للوحد  
 من الزرع وكسيفيها مطلقا فوله ان استاجر ارضا معنية بعينها ما يبيع بعد المدة غالبيا ليجب على المالك ما يوافيها وانما النوع الارض وقبل المدة  
 بعد المدة والاولا اشبهه وجه الاول ان الساجر غير متعبد بالزرع لانه مال النفع نال المثل فله الزرع وذلك يوجب على المالك ما يوافيها لغيره فوله ليس له شرط ان يحق  
 فال امام في الحديث ان الأصوليين اجتمعوا على دلاله المفهوم في هذا الحديث وانما يخلقوا في ذلك المفهوم كوصف غير كسيفيها بل كسيفيها في الارض جواز المدة  
 لانقضاء الاجان جمع بين كسيفيها باقائه بالاجر وهو كسيفيها بالارض او اقله بالارض وجعلنا في ان الساجر وصل على ان لا يجوز له بعد المدة لان  
 منفعته المدة هي كسيفيها في مقابله العوض فلا ينعى بالاجان شيئا اخر من الموعود فله انما كانا كسيفيها الساجر بعد المدة وهذا هو الاقوى وعدم بعده  
 الساجر بزرعه ولكن لا يوجب له جفا بعده ما مع استبا النقصان اليه وكسيفيها في دعوى الاجاع على العمل به هنا لا يثبت على تقدير صحة جميع من كونه  
 بعد المدة غير ظالم لا يضره في ارض لا يجوز فيها والزام المالك باخذ الاجرة على الانقضاء او كسيفيها الارض على خلاف الأصل فالرضا التنبه عند ذلك فعلة  
 فالو ساجر للزرع مده بدركها غالبيا كسيفيها الزرع في الزرع الى انقضاء المدة اما لو كان الساجر لا ينفق به بل كسيفيها لفظا او غير لفظا

الرجوع

خبر

الحد

اشيف

[illegible]

ولا ينبغي أن يترك الكافي وسفله جزء المنافع يعني المنافع في

امكان غرسا

منصوب

كتاب

استنباط

من حيث الارض فلا يصلح ان لا ينسلط عليه الا ما له او من ان له وهو لزاع وهو حق في راعه غيره اما الشاركة كما مر ايها السبع ينقض حصته في الزرع  
 منها بعض معلوم وهذا الامناع منه ملكها فانسلط على سبغها كقصة اختلاف ابتداء المزارعة فلا يخلو ح الا العمل وبه يتحقق كمنوع حتما  
 يجوز قطع الارزوم عقدها بيقضي نسلطه على العمل بنفسه غيره وعلمه للنفقة والنصر في الزرع بالبدن وان لم يكن بنفسه حيث لا ينسلط عليه  
 الاخصاص يجوز نقله الى الغير كما يجوز الاستئانة ويضعف ان البذخ ليس ملكا وانما هو ما دفع في النصر فيه بالزرع وبه يملك الحصه وقد يقال ان  
 هذا كافي في جواز مزارعة الغير لا في ما عيان عن نقل حصته وحصة ذلك اليه وينسلطه على العمل فيجوز كما يجوز له التوكيل فيه والاستئانة بغيرها من الوجوه هذا  
 كله اذا لم ينسلط المالك عليه العمل بنفسه الا لم يخل الشاركة ولا المزارعة بحجة يصير العمل او بعضه متعلقا بغيره ولا بد ان ذلك ينقض منع المالك العمل في  
 وفيه يكون منافي للشرع لان الناس مسلطون على اموالهم لان ذلك حيث لا يخاصه غيره والالتم الكسب منون تخلفه في كثير من الارض والمفسر قوله  
 يخرج الارض من ماله على صاحبها الا ان ينسلط على الزرع اما خارج الارض فهو على مالها كما لا بد من موضوع عليها وهو زرع وان السلطان لو زاد فيها زراعه  
 وطلبها من الزراع وجب على صاحب الارض دفعها اليه فاما السلطان انما اظهره ولم يزرع عليه فاما انما زاد واعطاه ذلك اما المونة فذكرها المصنف في  
 بعض كنهه جبالا ولا بد من موعظ ان المرامها مع اطلاقهم ان العمل على الزراع ارض شرط عليه الظن المرام بمونة الارض هنا ما يوقف عليه الزرع ولا يتعلق  
 بنفسه على نفسه كصالح كنهه وجاز بطون نصيبه او ان لا يجمع اليها وانما ان لا يملك ولا لا يملك كل سنة كما مضى في المسافات والمال بال العمل الذي على  
 الزراع ما ينصلح الزرع ويقاونه بما ينكر كل سنة كالحرت وكسولها وانما ينفقه المرام من الحماه وحفظ الزرع وحشاه ونحو ذلك وبالحمله كماله في هذا  
 المحاضر جدا هذا كله اذا لم ينسلط على الزراع فان شرط عليه لزوم اذا كان القدر معلوما وكذا لو شرط بعضه مقينا او مشاعا مع ضبطه ولو شرط  
 عليه يخرج زرع السلطان بزيادة فهي على حيث الارض لان شرطه ينالها ولم يكن معلوما ويمكن استئانها ولو شرط ذلك وبعضه عليها واخرجه  
 من الاصل والبناء بينهما فهو كالتوقف على المالك للضعف على العامل لا ينعى قولا في كل موضع يحكم به بطلان المزارعة يجب لصاحب الارض لجزء المثلث  
 هذا اذا كان البذر من الزراع فلو كان من حيث الارض فهو له وعليه للعامل وللعامل والا لان اجرة المثلث لو كانت هنا فالحاصل بينهما على ان يملك  
 ولكل منهما على الخراج مثل ما يخصه على فبئذ لا يرضى كخصه لو كان البذر له ما بال الضعف جمع المالك بضعه اجرة ارضه للعامل بضعه اجرة عمله  
 الا انه وعلى هذا القياس باق الاقسام ولو كان البذر من الزرع فالحاصل له وعليه اجرة مثل الارض زيادة الاعمال الا انهما فلو يجوز لخصب الارض بغير  
 على الزرع وتزرع بالمعنى في القبول والرد فان قيل كان استقرا من شرط ما بال السلفه فلو نزلت الزرع باقرتها وبه ارضه لم يكن عليه شيء ويجل  
 الحوض بغير بلوغ الغلة وهو نفعنا والحيث تجزى الزرع في قبوله وعدة لا ينسب فيه غيره وعلى هذا يكون بوقف نقله اليه على عقدها من كماله او ابلغ الصلح  
 التمسك على ما ذكره الاحكام المثلث ان لزوم العوض فيه شرط بالسلفه فان نقلت له اجمع فان من قبل السلفه فاشي على الزرع ولو نزلت بعض سقط  
 بالعسب ولو نزلها من مفضل من هي حياها ويطالب بالتقبل للسلفه العوض ويمكن عموم لانه لا يصح هذا العضا والحكم بذلك هو كسب بغير لا يصح او سنده  
 غيره فيخرج حكمه لا يرد من اشكال ان لم يكن العقد عليه الاجماع وان لم يرد بها او شتر ذكره كشيخ في بعض كنهه وينبغي عليه كمالا فون معناه من عدم  
 النص ظاهر على هذه اللوازم ولو كان التمسك بالبيع كحظ في المصنف من الشئ على الاصل وهو مرام من كماله او زاد او زاد ملك  
 الزراع عملان فينقض العقد خصوصا اذا جعل صلحا ولو جعل بلفظ البيع اشترط فيه شرط لم يطل مع احوال عدمه وكيفية دفعه فهو عقد لازم يجب الوفاء به وان  
 كمنه ذلك فيلزم انما ارجع عن مفضله للزوم وانكره في المعاوضة ان يرد بشرط جعلها باطلا لانه ان كان شيئا وهي مخالفة وان كان صلحا فهو لازم لم  
 اما ان كان عوضا مضمونا كان العوض من قبله هو باطل كالبيع والاقوى لصحة لكن ابقاء اللوازم المذكورين يحتاج الى دليل وقد تقدم في البيع جملته من  
 تحت المسئلة فلو لم يرد اما المسافات فهي ماملة على صلتها بانه بضعه من مائة المسافات فاعلم ان كسبي يحصل اشتقاقها دون زيادة الاعمال  
 التي يوقف عليها للعامل لانه طهرها او افهمها في اصل كسبه لو دفعه بالحاج الذي يسوق في الفحل من الارزوم لانه اكثر مؤنة واشد مشقة من غيره في العمل  
 وعنه ما ذكره كنهه فاعلم ان مائة الجبس ثمانية اعشار المعاصاة وخرج بالاصول للمزارعة والثابتة بالنماء المثلثة غير هامة في حصوله لا ينبغي  
 كالخضر وان يكون العوض الذي لم يسقط في الارض وكذا غارسه ويخصه من غيرها حيث الاجاز فانها وان خصت على الاصول الثابتة لكن لا يخصص من  
 القدر بل اجرة مفعولة معناه ومضمونة ولم يرد بالتمتع هنا انما يتصور وان لم يكن من ثمة المعجودة ليعمل اجرة المسافات على ما بعضه زوده وورقه ولو قال  
 او فافهمها الانخال فللمستعانة عن كلفها او يمكن ان يرد بالتمتع معناه المتعارف فالحاصل في ثمة فيها بانه في حق المسافات على ما بعضه زوده  
 وبما قد ثبت الثابتة بالزمن فمفعلة فيخرج بها لودي وكذا غارسه وزاد في ما سبق والاول الضبط قول من يبيغ الاجاز ان يقول سابقا لوعا مائة  
 او سلك اليك ما ثبت لما كانت المسافات من كلفه لا بد منها من اجازة يقول لقطيبين في الزرع على الرضا الباطنة واللفظ الصريح بالاستئانة  
 على هذا كذا في حكمه غاملك سلك اليك عقدت معا عقدا مسافات وقبلنا عملها ويجوز للمالك ان يقطع الزرع على الاستئانة والواقع بلفظ الاستئانة  
 ونداء كونه من قبله كذا او يتشكل بانه في نظام من عدم صلح الارض في الاستئانة ولا وجه لاجراء هذا العقد لازم من نظامه وقد نوقش بالاكفا  
 في المزارعة بلفظ الامر مع الاستئانة في هذا النص وهو منصف في بيان لطايف هنا بعد الاستئانة هذا العقد على العز وجلالة العوض في خلاف البيع و  
 في الاجازة فينبغي لا يفسد اية على موضع كسبين من النص ذكر القبول القبول لا بد منه هو كل العقد على الرضا بانه لا يحتاج بقوله وهي لازمة







او العمل المخصص في الخارج عن العمل المشترك بينه وبين سببه المكنى عليه وجه الجواز انه لو شرط سابق يجوز اشتراطه ولا انما ان جعل المشتري  
 بينه وبين غيره جاز في المخصص وجعلت الموجه لغيره او ان شرطه على ما لم يقابل له فضا في فسخ اشتراط جميع العمل على المالك فضا  
 والمعرف انما يقع من ذلك الشاغل لكن المصنف ذكر المسألة على وجه ينفع بالخلاف عندنا وقد نكره هذا من هذه مواضع كثيرة قولنا في كذا الوتر  
 على جرة الاجزاء او شرطه يخرج اثره من ماسرط العامل على المال لجره الاجزاء ويجري على وجهين احدهما ان شرطه على جرة ما يحتاجه العامل من الاجزاء  
 مما لا يقدر على مباشرته او بعدا دها ومخوذا للبحث يكون من غير العمل في جملته من شرطه او لغيره وجواز هذا القسم واضح بعد ما ثبت من جواز اشتراط  
 بعض العمل على المال لكن شرطه انما يشترطه من الاجزاء من الغرض وكذا الوتر في ذلك علمه بما يطرق في هذه القسم خالفه في اشتراطه من شرطه  
 اجرة الاجزاء الذي يستعمله لانه موضوع كسافان ان يكون من رب المال من العامل العمل وبالشروط المذكور يكون من رب المال المال والعمل معا وكذا  
 منع من اشتراطه شيئا مما على العامل على المال المظن والافوى لجوازها والثاني ان يشترط العامل على المال ان يسافر جاز على جميع العمل ولا ينوب الا الاستعمال  
 والتمتع في هذه الشروط وجازها احدهما الجواز لان ذلك العمل يدور على الحاجة اليه في كل الاوقات لا يفتقد الى الاحتقن واستعمال الاجزاء ولا يجد من يباشره الا العمل  
 بالتمتع فندعه والحاجة الى ان يضمنه في ذلك ينوب عنه في الاستعمال وثانيها المنع للشافعي ان ثلث المال يبيع على امر من الشافعات الذي هو شرطه في صحتها  
 فان لم يدر في بيعها خلاف ذلك المعنى انما يكون في بوقه كسافان خصوصه مثل هذا العقد الذي هو على خلاف الأصل ان شرطه في ذلك فهو المص وكذا  
 لو شرطه يمكن كونه معطوف على الحكم بالجواز فيكون انما ان القسم الاول مع امكان ان يربط الثاني ايضا ويمكن عطفه على الشرط فيكون انما ان القسم  
 الثاني مع امكان ان يربطه الاول وانما ظنا لان الاول موضع ضمان مع احتمال المنع والثاني موضع تردد مع احتمال الجواز قولنا في كذا الوتر طلعنا  
 الاقتران بالتمتع في رضى المسافات في العقد فضاها لانهما يفتقران في العقد في البيع فضاها لانهما يفتقران في العقد في البيع فضاها لانهما يفتقران في العقد في البيع فضاها  
 شرطها ان كان للعامل فضاها لانهما يفتقران في العقد في البيع فضاها لانهما يفتقران في العقد في البيع فضاها لانهما يفتقران في العقد في البيع فضاها  
 في القرض وجهه اجمال السجف فضاها لانهما يفتقران في العقد في البيع فضاها لانهما يفتقران في العقد في البيع فضاها لانهما يفتقران في العقد في البيع فضاها  
 وما زاد بينهما وكذا الوتر فيفسر طالا او يمن في حاله فيهما الوجه جميع العمل في العقد موضوع كسافان فضاها لانهما يفتقران في العقد في البيع فضاها  
 الشئاع كما دل عليه النص وفعل البينة ولا نرى في الاصل الا يحصل الا ذلك العقد والمعين فلا يكون الا في شرطه قولنا في كذا الوتر في كل نوع بحصنه اذ كان العامل  
 عالما بحصنه اذ كان نوع لان الغرض في حصنه معلوم فكيف قالوا لم يعلم بمقدار احد الانواع لم يسمع لجهالة الحصة فان لم تكن وطيفة او الجزئية فيكون  
 اكثر الحصة فيحصل الغرض قولنا في كذا الوتر في كل نوع بحصنه من لهما حصة من العمل التام لم يسمع لان مقتضى كسافان جعل الحصة من لهما حصة من العمل التام لم يسمع  
 الفضا انما ذكر من ان الحصة من العمل التام لم يسمع لان مقتضى كسافان جعل الحصة من لهما حصة من العمل التام لم يسمع لان مقتضى كسافان جعل الحصة من لهما حصة من العمل التام لم يسمع  
 العمل في ماله فضاها لانهما يفتقران في العقد في البيع فضاها لانهما يفتقران في العقد في البيع فضاها لانهما يفتقران في العقد في البيع فضاها لانهما يفتقران في العقد في البيع فضاها  
 بالبيع او كجوابه ولو سافاه بالصفين في شئ بالناض وبذلك شئ في الشاغل بطول المسافات لان الحصة لم يسمع وفيه تردد وجهه بطول واضع لان العمل  
 مجعول والخصب مجعول وهو مثل جبل بدينه موصل وبصفة جارية في ذلك الجبل الحصة على القدر من كما يسمع الاجزاء اذ اقل ان خطه روميا  
 فلان كذا ان خطه فارسيان فلان كذا ومن ذلك يظهر من هذا الشرط والافوى البطلان وسئل الاجابة ان ثبت فهي خارجة بدينه خارج قولنا في كذا  
 ان شرطه في الاصل على العامل شئ من ذلك فضاها لانهما يفتقران في العقد في البيع فضاها لانهما يفتقران في العقد في البيع فضاها لانهما يفتقران في العقد في البيع فضاها  
 وهو مع ذلك غير مقتضى العقد لان التمرة متاع بينهما وهذا شرطه اذ اكرهه فهو كسافان في الاصل انما يعلم بينهما كسافان في ذلك العام  
 اطلعوا على منعه وبطلان المسافات واما اذا تلفت الشئ مع مثله اذا لم يخرج فوجه سقوط الشرط ان له اكل اكل بالباطل فان  
 العامل في العمل لم يحصل له عوض فلا اقل من خروجه واساير من لو كان الشرط للعامل على رب الاصل في عدم سقوطه لان الغرض من قبل العامل  
 هو العمل فيحصل له كسافان في العقد فلا وجه لسقوطه ويما قبل مما وان الاول وهو ضعيف لو كان انما في الصوت الاول البعض  
 فالافوى عدم سقوط شئ من شرطه لاضالة العدم ولا العيب خصوص عوض العمل ولا اعتبا بكثرته وقلته ومن لا يخط من العمل شئ ينفذ  
 بعض التمر ان اكثرها لا يخط من البينة نظر الى مقابلته الاجزاء بالاجزاء حيث فوكت الجمل بالجملة فضاها لانهما يفتقران في العقد في البيع فضاها لانهما يفتقران في العقد في البيع فضاها  
 المسافات فلما كان لجره للشرط والتمتع لاجب الاصل اما كذا كذا في الاصل فضاها لانهما يفتقران في العقد في البيع فضاها لانهما يفتقران في العقد في البيع فضاها  
 التل للعامل فضاها لانهما يفتقران في العقد في البيع فضاها لانهما يفتقران في العقد في البيع فضاها لانهما يفتقران في العقد في البيع فضاها لانهما يفتقران في العقد في البيع فضاها  
 للمالك لو كان عالما به كان غير عالما به لان العمل لا يخط من البينة نظر الى مقابلته الاجزاء بالاجزاء حيث فوكت الجمل بالجملة فضاها لانهما يفتقران في العقد في البيع فضاها  
 كان خاها لو قد تقدم مثله لا يقال ان الباع العقد يقتضي من المالك له بالعمل في البينة الاجزاء مطلقا لانه عمل في اجرة عادوه والعالم انما يصفه الاجزاء فينت  
 كما سافا لانا نقول انما الله بالعامل ليس مطلقا بل في الاجزاء كما هو المفروض في القاعدة وانما امر بعض محصور وهو يخرج من التمر مع علم العامل بعد حصول  
 ذلك سبب الفضا فيكون كما لو امر بالعامل في اجرة فضاها لانهما يفتقران في العقد في البيع فضاها لانهما يفتقران في العقد في البيع فضاها لانهما يفتقران في العقد في البيع فضاها  
 نعم في المسألة بحث اخر وهو ان مع جملته بالفضا او كونه ليس من جهة ما يقتضي عدم عوض شئ على امره ان ثبت للعامل اقل الاجز من حصنه

المشروط



[illegible]







مطلوب لا بد منه من الإيجاب لم يحصل هنا مجرد طرح اما الفعل فقد عرفت انه يجب له حفظ سوا حفظه الوديعة لا نظر الى ثبوت  
البدو حيث يحصل القبول الفعلي هنا انما يجب حفظها الا انها بغير رديعة شرعية وعبارته الصلة لا يدل على ان بدنه من ذلك انه قال لم يلزم  
حفظها ولم يفل لم يضر رديعة وذلك لان طرح المالك لها اعم من اقراره بما وجب الايجاب هو لا يشترط ان يبدل على الاستئابة لكن لما عرفت ان الايجاب  
يحصل بالقبول الصريح والاشارة والتلويح بنظر هنا ان حصل مع طرح ما يبعد ذلك كان القبول في قول المصنف اعم من كونه قولاً او فعلاً وان لم يحصل  
مع ما يبدل على الايجاب للعبر في وجوب حفظ القبول الفعلي خاصة لكن قطعاً قوله طرح الوديعة لا يخرج من ثبوت ان يرد بالطرح الابداع بواسطة ثبوتها بانه  
فانها لغز وعرفها الى المال المودع وفيها هي العقد المبدل للاستئابة في حفظ او قبول ان القبول يقتضي سبق ايجاب في وديعة استنفاد من طرح الايجاب انما  
ثبتها بالفعل فلا يمتري قبولاً من دون سبق ايجاب او وجب حفظها لذلك لا انه قد ينشئ اطلاق القبول من غير سبق ايجاب كما يحصل من ذلك صور  
الاول ان يبيع المالك عنده ولا يحصل منه ما يبدل على الاستئابة في حفظه فيقبل قولاً ولا اثر له ولا في وجوب حفظ الثاني ان يقبل فعلاً بان يبيعه  
الموضوع عنده فيضمنه ويجب عليه حفظه الى ان يردده على ما لك الخبر الثالث ان يلفظ المالك مع طرح ما يبدل على الابداع فيقبل قولاً او فعلاً فيجب عليه  
الحفظ باعتبار الوديعة ولا ضمان الا مع التصريح الرابع ان يقبل بقوله فعلاً اي ان يبيعها بغير ايجاب او بطرحها عنده منلفظاً بالوديعة لا ولا يحصل  
من موضوع عنده ما يبدل على الرضا قولاً ولا فعلاً فيجب عليه حفظها حتى لو ذهب في كفاها لاصحابه لكنه بائناً ان كان ذهابه بعد ما غاب المالك لوجوب  
الحفظ من باب المعاونة على البر واغانة المحتاج فيكون واجباً على الكفائي ولو انكسر الفرض بان عث الوديعة ولكن غاب المستوع وتركها والمالك خاضر  
عندها فهو رد للوديعة ولو كان المالك غائباً صنف كذا ذكره وبشكل الحق الذي يجب رد ذهاب عنها مع حصول المالك لاصالة بقا العقد وكون الذهاب  
اعم منه ان يضمن البه من رد على فظهر مما ذكرناه فشا ما ذكره بعضهم من قول المصنف لو طرح كوديعة عنده لم يلزم حفظها ما لم يقبلها فانه لا دلالة على  
كون الايجاب فعلاً الا انه يفرق بينه وبين قولنا انما لم يحق الوديعة ولم يحصل من المالك ايجاب فلو لم يجر الطرح وانما قد عرفت ان وجوب  
الحفظ المرتب على الفرض اعم من كونه سبب الوديعة لانه قد يكون سبب التصرف في مال الغير قوله ولو اكره على بيعها بغير رديعة ولا يضمنها الواهله  
اي اهل حفظها فانه غير واجب عليه سبب الاكراه لكن يجب عليه بقبوله انما لم يرضع به عليه ما بعد ذلك الاكراه مخارفاً فانه يجب عليه حفظه بالبد  
لجديده ولكن يجب بالاكراه وهل يصير بذلك ديعام امانه شرعية ويجعل الاول لان المالك قد انزل واستئابة في حفظها فانه لم يتحقق معه كوديعة  
لعدم القبول الاختياري وقد حصل الان والمقارنة بين الايجاب القبول غير لانه وضع الغاء الشارع ما وقع سابقاً ولا يثبت عليه ثبوت شكل بان  
القائمة بالنظر الى الفاضل بالنظر الى المالك يمكن الفرق بين وضع البديلة ما اخبرنا وايضا الاستئابة وعنده فيضمن على الثاني دون الاول اعطاء لكل  
واحد حكمه الاصل في قوله ان الاستئابة وجب عليه لحفظ اي قبل الوديعة وان كان الاستئابة اعم منه وانما يجب عليه لحفظ ما دام مستوعاً لان ذلك  
هو مقتضى بخله الحكم على الوصف لان كوديعة من العقود الحائزة وجواردها في كل وقت يشترط وجوب حفظه لا يبالى بوجوب حفظ اعم من كونه سبب  
الوديعة وغاية ما يفرق ان يبيع في ذهابه حال ومع ذلك يجب عليه حفظها الى ان يرددها الى مالكها فصدق وجوب حفظه على كل حال في الجملة لانا  
نقول وجوب حفظه الى ان يرد وان كان راجعاً الا انه قد لا يتحقق في الوديعة بان يكون المستوع معتمداً على الجبث لا يوقف الردي على ضمانه اي  
التفريق البناذير ناه من وجوبه ما دام مستوعاً او يقول ان الوديعة ان كانت خائبة لكن لا ينافي وجوب حفظه فان الواجب على المستوع احداً من  
اما الحفظ والردي على المالك لحفظه واجب في جميع اطلاق كوجوب عليه بقوله طلق واعلم ان قول الوديعة الذي يرضع عليه حكمه لحفظه من كونه راجعاً  
كما اذا كان كوديعة مضطراً الى الاستئابة فان يجب على كل قادر عليها وانق بالحفظ بقوله ما منه كفاية ولو لم يجد غير واحد يرضع عليه الوجوب فيضمن  
الفرق بين وجوب حفظه واضع وقد يكون شجاعاً مع قدرته وثقت من نفسه بالامانة وكون المودع غير مضطراً منه من المعاونة على الرد في اقل احوال في  
به الاستئابة ومضاهيها لاجل الاخوان وقد يكون محرمها اذا كان عاجزاً عن حفظه وغير راق من نفسه بالامانة من المعاونة من بعض الميرط في مال الغير  
وهو محرم ومثل ما لو يضمن القبول صريحاً على المستوع في نفسه ماله او بعضه لو يضمن ويخوذ ذلك هذا المقيم بظهر وجوب حفظه وعدم قوله ولا  
يلزم ذكرها لو تلفت من غير قبط او اخذت منه فلهذا انما يمكن سبباً في الاخذ لفقها كما لو كان هو شاعها الى الظالم ولم يقد رديعة من المخلد رضى  
فانه يضمن لان قوط في حفظه لاجل ان كان السعاب من غيره او علم الظالم بها من غير سعادته ومثلها الواجب للصريح باسرها ولها ولو اجبر بها في الجملة ولكن  
لم يعين له مكانها فانه ذكره انه يضمن ويشكل مع كونه سبباً في السهم في لانه يضمن ما يقع في يرضعها بالصرح فيقتضي معضاضة لها او في ذلك وهذا بخلاف  
الظالم فان فعله يضمن خطم والفرق ان الظالم اذا علم بها اخذها هو او الشاؤ لا يمكن اخذها اذا العلم موضعها ولا فرق في عدم اتمام اخذ الظالم  
لها فهو ايسر ان يرضع اخذها من بين ويمكنه وبما ان يرضعها بالصرح فيقتضي كرهاً لا انتفاء لغيره طرح فيرجع المالك الى الظالم بالاعتر  
او البذل وهل المالك مطالب به والمستوع بذلك الجمل لانه باشر في تسليم مال الغير الى غيره ماله واستغفبه في ذكره وعلى هذا مع عدم ضمانه لانه لا يضمن  
عليه بل يرجع لما عرف على الظالم والافوى عدم جوارضه بالبدل لعدم بقرطه ولان الاكراه صريحاً في عدم مسئولية المالك ولا يضمن ولا سبيل عليه كيتليم  
باذن الشارع فلا يضمن الضمان قوله فلو لم يمكن من رديعة وجب لو لم يرضع ضمن له يمكن من دفع لظالم عنها بالوسائل وغيرها حتى بالاختفاء  
عندنا في يجب لغيره على حفظه ان الواجب عليه مطا فيجب ما يوقف عليه مع قدرته على ضمانه لانه يرضع ولو لم يكن دفعه شيء من مالها او من غيرها

فلهذا لا بد من ذلك

بحيث لا يندفع بدونه عادة والا فريجوازه ويخرج به على المالك ان لم يمكنه استبداده مثل الدفع او استبداده وعدم شبه البيع ولو نزل الدفع عنها  
بعضها مع امكان ضمن ما يرد على ما يندفع به لا يخلع مقدار الدفع ذهابا على القدرين قوله ولا يجب حمل الضمير الكثير بالدفع كالبيع والهدية  
المالك المخرج في كونه الضمير وقلة الحال المكروه فتم من بعد كل كلمة البين من الاذن كغيره في دفعه لكونه شبهة لا يخلو مجازا فلذلك منه من لا يبعد  
بامثال ذلك وهكذا القول في الضمير بما خذلما لا يبعد من قول القائل ان يخلو لغيره كمالا لا يجب محله وانما ان كان المطلوب الذي لا يندفع عنها  
بدونه بقدرها لم يخرجه وطحا لانها لفائدة لكن لو بدل بينه الرجوع شبه هل يرجع محله لان الوديع لو ادهبه فانه يكون بذلك قدرها كذا لها وعنده  
لان الضمير لما دون منه شرعا فانما يندفع عليه مصلح المالك هو هنا منتهى فلا يكون شرعا او على هذا فيمكن عدم الرجوع بمجموعه لما ذكره ويخرج منه بعض  
عنها من حيث القابلية اذا فرض عدم امكان فافرض عدمه بعد كون الرجوع بمقدار ما يندفع عن قدرها بدنه مثلا ولا يرجع فيه اصلا لما اورد بها فان غير  
المادون في المساوي انما هو لغير الذي ينبغي القابلية مع جميع المبدول ولم افهم في هذا الحكم على شيء فينبغي محله قوله ولو انكرها وطحا لا يخلو  
ظاهرا وانما يخلو موقفا ما يخرج به عن الكذب لجوازها بالمعنى الاعم والمراد منه الوجوب لان حفظ الوديع لمكانه واجبا ويوقف على اليقين وجبت من باب  
المقتضى وانما يجب التوبة عليه لا بد منها ولا يرجع حلف ايضا بغيره لكونه لا بد وان كان فيها الا انه ادهب حوالا لم يندفع من حواله نعم فليكن  
الكاذب فيجوز انكار احق البين ولا يخلو الكاذب عند الضرر مادون منه شرعا كطلق الكذب النافع بخلافه في الغيبة لا يباح ادهابه  
بغيره لان مع امكان حفظه بوجهه ومثله لا يخلو حيث بنوه حفظ المال عليه حتى الظاهر من ذلك انما هو في قوله وهو عفاها من طرفه بطل يجوز كل  
واحدة منها ويجوز ان يكون امانة لاحلاف في كون الوديع من الحقوق الجارية فبطلانها بطل من شخصها وخرج كل من اعلم اهلها التكليف يكون ارجح  
او اعلم فاذا انفق ذلك المستوع وجب على المستوع ردها الى وارثه او وليه لو كان ذلك من المستوع وجب عليه ردها في ضيق او على وليه في ضيق يجوز  
الاغناء او وارثه في ضيقه ولو لم يكن بعد ذلك امانة انما امانة شرعية كحصولها في ذمة من يدينها من الكفاية غير مضمونة عليه ولا يشرع في  
وضع اليد عليها الا ان يرد لها على وجهه ومن حكم الامانة التي هي من جنس كليات بردها على الفور الى مالكمها او من يقوم مقامه فان خرج ذلك مع قدرته  
صغر ولو نذر الوضوء الى المالك او وكيله او وليه لم يخاصم له الى المحاكم لانه في الغائب لا فرق في ذلك بين علم المالك بانها عنده وعدمه عندنا اذا اقر  
ذلك ولو كان المبتدع المودع وطلبها الوارث او لم يطلبها واخر المستوع الدفع مع امكانه وادعى عليه بالحق في الارث في كوارث الظاهر ان ذلك كونه وارثا  
اذا البحث عن ذلك ولم يكن هناك حكم يرجع عليه الا في عدم اقامته مع كونه كوارثا لانه لا يملكه الا في عدم اقامته واما مع علم كونه وارثا فالفضل  
ايضا عدم استحقاقه بجميع كماله في العلم اعماه هو كونه مستحقا لجملة وهو لا ينفصل عن شخصه المستحق له والاصل عدم وارثه من غير ارضاء بهذا الاستدلال  
فيبقى الحكم في الغالب وجوب البحث عن المستحق كظاهره من محذور ومثله في الاقرار بمال الارث او اقرار بمال المودع ردها لا بد من تسليم جميع المهر  
به اليه لا يبعد البحث عن ارضاء الوارث في وجوبه كماله في جواز ذلك من دفعه له وجهان من ارضاءه بالحق في الغيبة فيعلم من بالدفع اليه من  
انه اقرار في حق كونه حيث يمكن شراكه غيره له وسبب البحث ارضاءه فانها غايته ولو اقر تسليم الوديع الى الوارث لبحث عن وصيته لم يستأجر اقراره بدين  
ويحوزه فالأمر في الغيبة لاصل عدمه بخلاف الوارث واعلم ان من جملة احكام الامانة التي عنه مع ما تقدم من وجوب كلياته الى ردها وان لم يطلب اليه لا يبعد  
قول من يدينه في ردها الى المالك عيبه بخلاف الوديع وكفره فان المالك ليس له ان يملكه علمه بما لا يبعد قوله في حقه مع ارضاءه بخلاف الوديع مع ما تقدم  
اليه من الاصل الموجب لغيره في الجبل لما هو كونه ادهبا مادام كمن الوديع الذي يرضى لها الظاهر وكذا غيره هاهنا لان المالك المصانعة وكذا في الغيبة  
ومنها ما اوطاها الرجوع فبما يحق في اذن وفيه ما اوانع الغيب من الغيب بطريق تحكيمها والخذل الوديع من صبي او مجنون عند خوفه لها ومنها  
فالمصير بالبدن لحيث ان الاموال التي يكتسبونها بالاعتكاف كالجوز والبصر وعلمه بالوديع فانه يجب عليه رده الى مالكا او وليه ومنها ما اوستا عند خوفه  
اوستا من ارضاءه من الامنة فوجد به شبهة فانه يكون امانة شرعية وان كان المستأمن مضمونا في اللفظ وفي الملمس مضمون لم يورث المالك الضابطا  
كان وضع اليد عليها بغير اذن المالك لان فيه شبهة عما قول من يحفظ الوديع بما جرت العادة بحفظها كالشئ في الصدوق والذابة في الاصطبل والشاة في  
المرج او ما يجري مجرى ذلك لم يكن يحفظ الوديع كغيره فخص من قبل الشارع كان الرجوع فيه الى العرف فاعادته حفظا مثل ذلك الوديع كان هو الوجه  
ولم ينعينه فيما لو فرض تلفها معه فاذا كره من الامثلة بدل عليه العرف اشار بقوله وما جرى مجرى ذلك الى ان ذلك مخصوصه عن تعين بل يقوم مقامها  
ساواه ولعلنا اوردنا عليه كما لو وضع الذابة في بيت الشاة او الشاة في دان المصنوعة ومخوطة لا فرق في وجوب حفظها بما جرت العادة به بين علم  
المودع بان المستوع قادر على حفظها لغيره وعدمه فلو ادعى دانه مع علمه لا ياصطبل او املع علمه لا ياصطبل ولا يصدق له ويحذر ذلك لم يكن عذرا  
واعلم ان ليس من المصنوعات كافي في حفظها لا بد منه كونه محرزا من غيره اما بان لا يشاركه في كسب الدفينة الضمير بد اخرى مع كون البين محرزا باللفظ  
ويحوزه او يكون الضمير محرزا بالفعل كذلك كونه كسيرا لا ينفصل عاده بحيث يمكنه رده كذا في المصنوعات وهكذا القول في الاصطبل والمرج غيرهما قوله  
ويلزمه من قبل ذابة وعلفها لم يملكه بل ما كان الذابة من الاموال المحرزة لا يصدق انما هي بغير وجهها لا بد منه شرعا على المستوع وجب  
علفها وكيفية ما جرت العادة به لامانها ويدين في ان يرد بالذابة هاهنا مطلقا لا يجوز المحرر او يكون ذكها على وجه التمثال الحكم في جميع ذلك وانما  
ما لو كان ادهبا كالعبد ولو اصاب كان من جملة الذمير بطريقه فانما ان تلفت ونقصها ان نقصت ولو لم يحصل واحد منها اخصا ما اخرج عن

البه

احفظ

بالمجوز قوله ولو قال لا تنقلها من هذا البحر ضمن بالثقل فكذلك ان كان مخافا فله ما فيه لو قال وان نقلت منها عن نقلها عن البحر لم يخرجها من الماء غيره  
ان كان اخر دجاءا لان مخافا عليها في العبد فيه يجوز نقلها الى السبى والاخر مع الامكان والآلة الاكون بل يجب ان يحفظ عليه اجابته  
الا بالثقل والتمتع عن رضاعة المالك فلا يفسد هذا الحكم من المالك ان يصرح بقوله وان نقلت لكن لو نقلها اتم ولا ضمنا لا يفسد المالك عنه كما رو  
اعلم انه لو نقلها الى غير البحر فوقف الثقل على الجزء فقد قال في كره انه لا يرجع بها على المالك الا ان يصرح بها وهو حسن مع احكام الرجوع مع منبذ لا يذلل  
له في ذلك فقدم على ان المالك لا ينفذ بها من يضمن مع مرغاها خوفا من ان يفسد المالك قوله لا يصرح بدينه الطفل ولا المحذور ضمن  
الفاصل ولا يبردها اليها الا بشئ في عدم جواز قبول الوديعة منها لعدم اهليتها للادنى فيكون ضمنه بدلا من جوع على المالك غير ان خوفه ضمن  
ولا فرق في ذلك بين ان يكون المالك لها ولا ينفذ بها وان اذن المالك لها في الادنى واطلا وضم المص بالضم ايضا اتمها الوعد نقلها في ايديها وعدمه  
الا فوي انه لو مضى منها ما مع جوفه هلاكها بدينه كحسنة في الحفظ لم يضمن لان محسنها على المحسن من سبيل الكفر عليه من اجرة الوعد في ذلك لا يغد  
بحكمه كما عدم البراءة برده اليها على التقدير من فواقع المحرر عليها في ذلك وبشئ لا يبر الا بردها على وليها بالخاص والعام مع تغذي قوله ولو  
استودع الم يضمن بالاهمال لان المودع لها ما منلفا لاي سبيل في ذلك حيث لا يكره ان يكره الحفظ وهذه عليه بدينه فان خرج من دفعه فله ان يكره  
يعلم انه يضمن بكون نقلها الى الموع ان يضمن بضمنه والاول في تعليلها بالضم ما عتبارها اليها انما ثبت حيث يجب الحفظ والوجه لا يفسد بها لانه  
من خطاب الشارع بالخاص بالكلية ولا يفسد قوله على هذا الاحتراز لان على ظاهره في وجوب الدفع والتكليف بالبر ومكونه بالكلية فيهم  
من قوله لم يضمن بالاهمال لانها لو نقلت بغيره بان ينفذها فيها فتنقلها بضمنه وهو كذا على الاقوى لان الاقل في العبد يضمنه فان دفعه بغير  
اذن والاسباب من ارباطا اوضع فيشترط فيها الصغير والكبير ومثل القول في كل ما ينقله من مال الغير وبالكافة بضمنه وان لم يكن لها اقال  
حين لا يملك لان نقله نحو بالدينه لا يوقف عليه نعم ان يجب التخلص من نحو علمه ما يوقف على التكليف كما رقبته يكون الخطاب في دفع من مالها الاول  
ان كان لها مال والا كان يكتفي بعلمها ما يضمنه بعد التكليف لو فرض كونها ماله ولا مالها مالها مالها لم يعلم الاول بالخال لم يضمنه  
في الاخره بخلاف التكليف اعلم في مسئلة ادعاءها ومباشرتها الا في وجهها من احدها عدم ضمها لعدم التكليف لتبسيط ما كمالها اتمها  
فكان نسبيا اقوى والبيان ضعيف جوابه يظهر مما سبق والثاني لفرق بين الممنوع وبينه من الممنوع خاصة لعدم فسخه في الاقل فكان كالدينه  
وفيه نظر لان مقتضى الضمان هو الاقل وجو المانع غير صالح للتاخير اما العصف فلا يملكه في الضمان وعدمه كما يعلم من ظاهره واما  
تبسيط المالك لانه انما دفع على الحفظ لعل الاقل غايته في الباري عرض له لاسباب عدم صلاحها للحفظ وهو غير كاف في سقوط الضمان  
عنها لو انشأ له بخلافه اذا ترك الحفظ والا فوي الضمان مطلق فلو لم يترك الحفظ لودع انا ان الموت وجب الاثباتها بالمكان فحفظ الوديعة اجبا  
مطلقا وجب كمالها يوقف عليه ومن حملته الاثباتها عليها اذا حصل له امان الموع بضمنه خوفه وحسنه الفلن ويحوز ذلك وهل يعتبر في الاستهاد  
الواجب شأ هذا ان يحصل بها اثباتها بحيث تنكر الوديعة او يكونوا وبعضهم صغار التلا يمنع الوصي من تبليها اليها مالها يكون اثباتا  
ام يكفي في احد بحيث يجعل وصية ايضا لها المتبادر من الاثبات الاول ويحقق الغاية المطلوبة منه بحمل الاكفاء بالتالي وهو كظم من عتبات  
العلامه ربه حيث جعل الواجب هو الاضمان وهو يتحقق بدون الاثباتها على التقديرين فلو خال ذلك ضمنه للمفريط ولكن يفسد الضمان الا ان يهود  
من علم المفريط في ارضها ظاهر فيه امان الموت سواء كان ذلك ابتداء من عدم اثباته او لم يكن الاثبات او الاضمان كاف في دفعه على ارضها اليها الى  
مالها او من يهدم مقامها لانه لم يخرج بذلك عن اهليتها الامانة فيفسد وجوبها لانه لا ينافي لانه من جوده الحفظ الواجب عليه وري بما قبل  
بوجوب الرجوع على المالك ولو كبله وحكمه عند غنائه او ابتداء عما عتدته بغيره فان يخرج ذلك كله شهد عليها وهو كذا في اخوان في كرهه او لا ثم  
رجع عن الاكفاء بالوصية ولو فرض كونها لم يضمنها وان نقلت ذلك بعد مفصلها والا لوجب لانه ما علمه على كل ودعي الامكان ذلك في  
حقه وهو مستغنى انفا وحيت يكفي بالوصية يعتبر الوصي كماله ولا فرق بين الوارث والاجنبي والمراد ان يعلمها بارها ما يبردها على تقدير  
الموت لان تسليمها اليه لا ينافي لا يصرح ابتداء نعم لو غنم الوصي المالك ومن يهدم مقامه واضطر الى ذلك خارج تسليمها له كما يجوز بيع النقة عند  
الضرورة ولو اوصى الى غير النقة فهو كما لم يوص الى ان يفر ذلك فيقول المحكي الوصي على الوصي على تقدير الاثبات والابن ايضا يضمنه وعينها يبين اجنبا  
وصفها الراغبين للمهاجرة فلو افض على قوله عتد ويغدر او غنم او ذكر الحسن منهم الوصف كما لو قال عتدي ثوب لفلان فهو كما لم يوص  
نم على تقدير ذكر الحسن خاصة اما ان لا يوجد تركه ذلك الحسن ويوجد بعد الوصي الا في الحكم للموصلة فيشترط بضمن الوصي اما على تقدير عدم  
وجوده فظاهره في غير ذلك الاثبات واما على تقدير وجوده فيكون له خصلها بما له حيث لا يضمن فيكون بغيرها بوجبه الضمان ولا يكون الوصي فيها  
في كتمان الموجود الاصله عدم استحقاقه شيئا في ذلك الوصي وان كان ضمنا للحسن في جميع النسل والهيمنة ويحمل كونه شيئا كالأصله القوان  
حكم بالضم كما لو مرجه بماله ولو وجد ثوب احد في كبره المالك اجنبا ما جدها الاصله بقاء حصه النساب لا في من يصدق ان يعلم النصف حلالا  
لاطلاقه على الموجود لا اصله عدم غيره وان لم يوصي بكونه طاملا بغيره وتبين ان يضمنه فانما كونها الموجود فلا يملك الا ان لا يكون موجودا  
فلا يملكها مع مجا الاهمال في نقل العمل بطل البدو على تقدير عدم الحكم له في حكم يضمنه او يضمنه لا يجوز نقلها اليه بغيره قبل الموت ولا غيرها

ضمنا ويرد







[illegible]





[illegible]

بينهما وحلف أحدهما خاصة بخصها وإن قال أحدهما لا أدري من هو علي البعير فإضاه على عدم العلم بالخصوم لما بقي خصوصيتها  
 وحكمه السابق كرهاً لا يخلو جملتها بمنزلة في البدل الخارج بخلاف الأول والفرق في الأول لا بد لأحدهما ولا اعتزال لدى البدل أحدهما أيضاً  
 خارجاً عنها على التقييد من بخلاف هنا فإن البدل يعرف بالبدل لا بغيره من الآخر على تقدير الاستثناء ويحصل ما إذا كان الأول لعدم  
 نبوت البدل أحدهما وظاهر ما إذا البدل عدم ما عند غرض المبتدئ على ما إذا كان له واحد منها ما علم بأنه المال قاله قولهم  
 تبين ذلك بحلف هنا على عدم العلم وبكفي عن واحد على الأقل لا في المدعى شيء واحد هو علمه يكون المال المعين بخلاف السابق لأنه يبقى استحقاق كل واحد  
 فيخلفه وقبل بحلف كل منهما بما عساه أن كانا من ماذن في عموم لحدث السابق فادخلها ما بعث المنازعة بينهما واختلف هنا بفضل يفتح  
 بينهما من خرج اسمه حلف سائر البه وبقيل يوقف حتى يصطلى والقولان للشيخ والأقوى أنهما يخلفان في قسم بينهما التكا فوالد عوين وكتابهما في  
 الحق وهو يعني القسم كذلك فلا يكون الاستحكاك أو الإيقاع حتى يصططخا ضرراً ولا اصطلاح غير لازم ولو نكل عن البهين وحلفا على علمه أعزهما في محل  
 مع البعير بينهما لأن بينهما النصف أن يكون غالياً بالبعير لكل واحد خصوصاً وبأن حصل له بقوله بين السجى وحققه فوجب أن يغير بالفقه ولما كانا  
 سواء في البعير لم يكن لأحدهما رجاء على الآخر فيجعل البعير والفقه ما في أيديهما وهل يقسم بينهما ما يخلفه ما ذكره أو يوقف حتى يصطلى القولان ويمكن أن يقال  
 بأن القسم بينهما بما يوقف حلفهما تأنيباً بالاستحكاك لأن البعير الأول لم يتناول وأما الترتب غير القسم لهما ولو كان حلفهما ابتداءً على الاستحكاك فثبت  
 البعير بينهما ففظروا قال لا أدري أيهما أو أحدهما أو بعيرهما وأدعى عليه العلم بالقول قوله في نفسه كما إذا حلف في يده إلى أن يقوم البعير لغير  
 لأحدهما تخلف الآخر لأن ثبت لهما ولا لآخر منهما علمه بما بدو الاستحكاك بخلاف الصواب السابق ولو نكل عن البهين ففي تسليمها لهما مع حلفهما على  
 الاستحكاك وغرماه لهما القسم واختلفا على احتمال لا خصاً بالخوف فظاهر لا مانع لهما لأن فيجعل لعدم حصص البدل مخوفهما وأولم  
 أوقع في هذا القسم على شيء بعينه وأعلم أن قول المصنف في يده بقيل القسم المشتمل على عدم علمه عن الوصية بما فيها من استثناء البعير وما  
 لو ادخل في الاحتمال مع ما عساه أن يكون في يده في الثاني جدد لا يده بدله فإنه لم يبعين لهما نال الحجب للرفع إليه وكفى ليس محصراً فيها التوهم سقوط  
 أمائته بطلانها وأما أفرادها في القسم الأول فقبل أنه كذلك لما ذكرناه من كونه بدلاً فإنه لم يبعين المال وقبل أنها تستخرج من يده لا خصاً بالخوف فظاهر  
 مطالبتهما إياه وبضعف الطالب المقتضى للمعزول التي يجب معها التسليم وهذا البعير كذلك فلا يثبت عليه رفع لأمته والقولان للشيخ ومخالفنا  
 ما أطلقه المصنف واستوجب الأمر إلى الحاكم وهو القسم لا وحسن قوله لا فوضوا واختلفا في القسم والقول قول المال مع عيبه وقبل القول قول  
 الغارم وهو لا شبه القول الأول للشيخ في محجابه بالبقير يخرج عن لانه فلا يكون قوله مستوعباً وقبل أنه رواية وبضعفنا لا قبلنا قوله من محجبه  
 كونه مبنيًا بل من حيث أن منكر للزائد يكون القول قوله كما أن المال مدعى يكون عليه البعير عملاً بعموم الخبر وهذا حكم لا يخص بالامتنان بل بالخوف فظاهر  
 إلى أن من شارك في هذا المقتضى وإن كان غاصباً والخبر مثبت على وجه يحصل به محجبه فما أحضاره المصنف أقوى وهو حيث لا يكون قوله إذا كان الموضع سلباً  
 الودعة إلى الكل أو الموضع مقامهم ولو سلمنا ذلك لبعضهم غير أن ضمن حصص السابقين المأذون من موقوف مقامهم وكبهم أجمع وأولهم أو حتى مؤثرهم  
 لو كانوا أطفالا اصطاحهم مع غيبته أو عدم وجوده خاص بغيره وخبر الجارية إلى التسليم المذكور بموجب الموضع صائباً فإنه لا يثبت عنه ولا فرق في وجوب السابقين  
 بين علم الوثبة بالودعة وعدمه عندنا وقال بعضنا لا يثبت مع علمهم لأوجب الدفع لا بعد الطلب في غير ذكره الباس هو وجب إلا أنه لم يخفوا قال  
 وإن كان القول به يمكن لعدم تحقق الإجماع ككتاب الحارثية في بشت بدلاء كما أنها منسوبة إلى الثار لأن طلبها غار وعيب ذكره يجوز من إلبس  
 في ثيابها وقبل منسوبة إلى الغارة وهي مصدر من قول أعزها غارة كما يقال الجارية حبيبة لجانها وطاعة وصالها جوده من غارة يعزها جازوها  
 ومنه قبل المطالبة بما لم يردده في طاعة فثبت غاربه لحياتها من بدلي بدو قبل ما جوده من الثعار ولا عوار وهو أن بدل القول التي بينهم وقال  
 الخطابي في غريبين اللغة الغارية الغارية وقد يخفف قوله وهي عقد عترة البيع بالمبغضة العقد اسم للإيجاب والقبول ويعمل في التمر عليه فيختص  
 للقبول داخلها مع أن البيع بالمبغضة إنما يتحقق بالإيجاب خاصة لأن البيع إنما هو ما إذا العترة المتفق بها ويمكن جواباً أن القول لما كان في طاعة  
 في صحة الغارية لم يتحقق التمره بدونه وإن بدلتها المعبر عنه لو بيع بالبعير وأوقع الإيجاب فزده لآخر لم يحصل العترة وإن حصل البيع بالمبغضة فإنه يثبت  
 على العقد هو البيع على وجه يثبت وذلك لأنه بدون القبول ونقص طرزه بالسكنى والعبر والحسن ولو قصد بالمبغضة فإن هذه كلها عقود تمتلئ البيع  
 بالمبغضة وجب لها في معنى الغارية وإن كان في زنة وغاية نفسها الغارية الجارية ولا فقه كالأغان للرهن وفيه نظر لأن هذه العقود في اصطلاح  
 متباينة مختلف الكوادم ولصنع ما داخل بعضها في بعض فخواص في المشاركة في بعض خواص اصطلاح من ردود ولو خيف في ذلك فبدل الجواز وقبل فزده  
 البيع بالمبغضة مع بقاء الجواز وخود جرت هذه العقود وبقيت السكنى المطلقة فانه يجوز الرجوع فيها متى شاء السكنى كسأها وقد يلزم منها  
 بأنها غارية لم يتحقق المعنى فيها مطلقاً ولا يندفع الصيغة لأن الغارية لا يخص بلفظ بل كماله على ما يوجب الانقضاء بالعترة عا والسكنى المطلقة يقتضيه  
 ذلك لكن ينبغي الغارية للأرض خاصة يحتاج دخالها إلى بدل آخر والزام جواز الرجوع فيها بالبينة إلى المسبوع وإن لم يثبت بالبينة إلى الأرض يظهر  
 الغاية في وجوب السعي على الراهن في تحصيلها بما أمكن وجوب المبادون إلى ردوها عند الفسخ والقول بالمطالبة السابقة ولو قلنا لا انقضائها وإنها  
 لا فقه من طرف منقذ هذه اللوادم والأول ليس بعيد من لصواب الأول دليل على لزومها بهذا المعنى وأعلم أن جعلها عقد يقتضي اعتبار الإيجاب والقبول

كتاب العترة  
 في البيع



اللفظين لان ذلك هو المفهوم من العقد وان لم يخص في لفظ كما هو شأن العقود الجارية وقد يجوز في القول بطلان على ما يكون فيه القبول  
كما ذكره في الوديع ولو كان كذلك لم يكن في الجارية لا يحق العقد بدون التلفظ به وهذا هو كظم من عبارة كثير من الاصحاب كمن صرح في  
كراهه بانه لا يشترط فيها التلفظ لان الجارية لا في القول بل يكون ما يقوم مقامه من الامور الدالة على التلفظ بالرضا بما انه عقد صيغة لا يشترط فيها  
الانقطاع قال وفيه قد يحصل بغير عقد كما له جنس طنة بصدقه كما في الانقطاع عن عقد وكما في الصكف بخلاف العقود الدالة فيها موقوفه على القاء  
خاصة اعتبرها الشيخ انه هي وهو جنس حيث يحصل دالة على الرضا بغير التلفظ كالكتابة والاشارة اما مجرد حسن ظن فيكون في الصكف كما ذكره لفظ  
ويمكن الاكتفاء به فمن ثمة اوله انه الاكل من البيوت حيث تكون المنفعة اقل من الاكل المادون فيه لم دخول بطريقه حيث ان الاكل يستدعي التلفظ بالعين  
والانقطاع بالمكان فهو غايه فزيادته الا انه ما يجدونه بمدة يسيرة وعينه وانما هو من خصه فلا يدخلها الا ما كان اضعف منها باليد محل حيث  
المفهوم وما خرج من ذلك يدخل في عموم كنهى عن تناول العنبر والانقطاع به ويخرج وتصدق الى العرف ولا بد منه من عدم فنيته الكراهه ولا فقد  
ينفق الكراهه كغيره مع تحقق الصداقة قال في كرهه في موضع اخر الا ان عيونه لا ينفق العاربه الى القليل كفي فنيته الاذن بالانقطاع من غير لفظ  
ذال على العاربه والاستعارة لا من طرف المعبر ولا من طرف المستعير كما لو اراد عارضا فذاع اليه منصف فليس به عتلا عاربه وكذا لو فرض نصفه فزنا او  
بساطا او مصلا او حصه الزوال التي ساد عليها او محقة فانتكاه عليها كان ذلك العاربه بخلاف ما لو دخل فجلس على العرش المبسوطة لانه لم يقصد  
بها الانقطاع فيخص بعين وضما بالظن وقد قال نحن نقضي بالظن ثم نقل عن بعض الشافعية الافتقار الى التلفظ قال الاذن ما تقدم وقد جرح العاربه  
بالانقطاع بطرف الهدية المبعوثه اليه استعماله كاكل الطعام من كسفه المبعوثه فيها فانه يكون عاربه لانه منفع بملك المعبر بانه وان لم يوجد  
لفظ بدله علمها بل شاهد حال قولهم وليس يلزم لاحد المتعاقدين كون العاربه من عقود الجارية لكل من المتعاقدين من غير منشاء موضع فان  
لكن يستثنى من مواضع الاول الاعارة للرهن بعد وقوعه وقد تقدم الكلام فيه والثاني اعارة الارض لرض من مسلم ومن يحكمه فانه لا يصح الرجوع  
بعده لغيره بغيره وهذا حرمته الى ان يندرس عظامه وهو موضع فاقا ايضا نقله في كرهه ما لو رجع قبل الحفر او بعده قبل وضع البيت صح وكذا بعد  
وضعه قبل ما دانه على الاقوى قال في كرهه وثبوت الحفر اذا رجع بعد الحفر وقبل الدفن لانه لو لم يمتدحشك فيها لو يمكن الدفن الا كذلك لا يفسد  
منه فينبغي كونه من مال البيت لا يلزم في المسبب الختم لان الحفر ما دونه من حيث الثالث اذا حصل الرجوع من المستعير لا يستدريه كما لو اعارة لوجعا  
طعم يروح به السفينة فقيمها به ثم يرحل فيكون فانه لا يجوز للمعبر هذا الرجوع ما دامت في الجبل فانه من كسبه بالغرض الموجب له مال ونفق النفس فيحل  
جوازها ويثبت له المثل والقيمة مع تعدد المثل ما فيه من جمع بين الصلحين اذ يقال يجوز الرجوع وان لم يجب تجمل التسلية اليه ونظره لها في وجوه  
المبادره بالرد بعد ذلك الصخر من غير مطالبه جديده كما تقدم في الاستعارة للرهن ولو لم يدخل السند الجرح او خرجت حاز الرجوع قطعاً ولو كان  
ذاخلة لكان مكن رجوعها الى الثاني وجب ان لا يتوجه على صاحبها من الرجوع عليه بطالب البضع عليه ظراً وخسفاً مع كون الظرف اخر متبدا في تلك  
المستعير فانه اذا بقي وادى الرجوع الى خراب بناء المستعير لم يخرج عند الشيخ وان دفع الارض لانه يوردي في قطع جديده من ملك مجر وهو عاربه خاسر  
ان يعبره الارض للزرع فزرع فليس له الرجوع فيها قبل اذ رآه وان دفع له الارض لانه وضما يبيع اليه فادوم عليه ابتداء الاعان عند الشيخ اذ  
ادرس لك اسان يعبره الارض فينبغي فينبغي فيها او يغير من معلومته لا يجوز الرجوع فيها طول المدة ولو كان غير موقوف فله الرجوع ذهب في ذلك  
ليجند الاقوى في هذه الثلاثة جواز الرجوع قطعاً مع دفع الارض وانما يستثنى من القاعدة الثلاثة الارض لانه يستأذركم بعضها ككلام المص ويحانه  
نزل الاستثناء هنا انك لا عليك قوله فلا يصح امان الصبر ولا يجوز ولو ان اوله جاز للصبي مع مراعاة المصلحة وقد تقدم في كسبه ان عقد الصبي لا عبره به  
وان اذن له الولد ولما جازها لان العاربه لما كانت جارية ولا يخصص بلفظ بل كمالا اذ اعلى رضا المعبر وهو هنا الولد كان ذنه للصبي عني له الايجاز  
فالغير صح بانه لا بعارة الصبر وعلى هذا فلا ريب من المميز وعينه وينبغي ان يكون المحنون كذلك لا شتر اكمها في لوجه فلا وجه لخصيص بقدر كرها  
والمراد بالمعاهنا ملك الصبر كما بدت عليه من اعادة المصلحة وتحقق المصلحة يكون رد المستعير لحفظ من يد الولد في ذلك الوقت يجوز ان يكون اوله لا ينفع  
الصبي بالمستعير عما بدت من نفعه او يكون المعبر بنفعها الاستعمال ويصيرها كره ويجوز ذلك قوله وحالها غير نفسه كذا لا يصح ولا بد عن غيره  
هذا اذا لم يعلم المستعير يكون المالك قد اذن للصبر في الاعان والامتنع جواز ولا بد عن غيره على احد بنوعه في العبره باذن المالك فلا وجه لتفصيل  
بحكمين المتعاقبين وان كان اطلاقه فلو بدت عن غيره جديداً من حيث انه من قولهم له الانقطاع بما جرت العادة به في الانقطاع بالمعار كرجع ثقا  
الى نوع الانقطاع وقد وثق وصفه فلو امان بساطا ظاهراً فيضي الاطلافة فتره يجوز من الوجوه المعتادة او لحاقا ان يضي جديداً عطا فلا يجوز فتره لعد  
جربان العادة بذلك ويجوز انما الجمل التضي بمقتضى العادة بكونه محله فلا يجوز كزيادته او ريساً من شأنها الركوب فلا يجوز تحمها وعلى هذا  
القباس ولو بعدت منفعه العبره فان عني نوعاً غير ذلك ثم جاز الانقطاع اجمع جوهها وان اطلق في الاقوى ان ذلك قوله ولو يقضى من العبره شيء او  
نلفظ لا استعمال من غير عدم بغيره الا ان شرط ذلك العاربه لما كان اطلاق التضي الاذن ونفعه يقضى الانقطاع بالعين من غير تعيينه بالليل  
والكثير في ارضي للجواز استعمالها وان نقصت كالتوب بيل والذات بضع على وجه لا يمنع مثله اذ هو حصول نقص في العبره ولو لم يكن ذلك  
مضمونا الاستنار التلف في المادون فيه ولو من جهة الاطلاق ما قطع به لقم هو صريح القولين في المسألة وفيه جرح وهو مضمون التلف في ارجاء اللفظ

لان الظاهر تناول الاول لاستعمال المتلف في ان كان اخلاله في الاطلاوع لو كان قد شرط الضمان في العارضة ضمن رتبها الكلام فيه قوله ولا يجوز  
 للمحرر ان يستعمل السبعين من محال صيدا لا تلبس له مساهة ولو اسكه ضمنه وان لم يشرط عليه لانه منه في جواز استغاثة المحرر الصبي من  
 المحل والجور لما ذكره المصنف من محرم مساهة عليه فلو استغاره بعقد العارضة فهل يقع العقد فسادا أم لا للمنفى وعدمه لان المعاملات لا يبطرها  
 النكح الا لبدل خارج وعبارة المصنف غير لابدل على الحد الامن من محال لان عدم الجواز اعم من الفساد كما ذكرناه فعلى تقدير بطلانه اذ رده على المالك  
 لونه الفداء لله نعم وتسمى من حق المالك ان تلفت في يده فلا شبهة في ضمانه الفداء لله تعالى ثابت عليه بمجرد الامتثال كما في الصبي الذي ليس بمولود حتى لو كان  
 المعبر مجردا ايضا فعلى كل واحد منهما فداء ومقتضى عبارة المصنف وجاؤه ان يضمن مع التلف للمالك ايضا بالقيمة لانه جعلوه من لوازم الضمان و  
 ان لم يشرط فيهما الضمان وابدل غير واضح ان مجرد شترهم استغاره لا يبدل على ضمان سؤلوه فلنا بفساد العقد اعم بصحته اعم صحته فالاصل في العارضة  
 عندنا ان يكون عين مضمونة الا ان يبدل بدل عليه ولم يذكر وانما دليلا لعدم عليه وانما مع فسادها فلا حكم عقلا فساد حكم الصبي والضمان عند  
 كما اسلفناه في موضع فاعده كلية ويمكن الاستدلال على ما هنا باطلاق المضمون المحرم لو ان تلف صيدا مملوكا فعليه فداء لما ذكرنا من بطلان صورته  
 النزاع وفيه نظر لغرضه بالمض المحي الدال على ان العارضة عين مضمونة فكما يمكن تخصيص الاول بالصبي لما هو غير اذن المالك يمكن تخصيص الثاني  
 بغير الصبي فالمرجع غير واضح وزاد في كونه ان المحرم اذا بضم من المالك وجب عليه رسالة ضمن للمالك فثبت وان رده على المالك ضمن لله نعم الفداء  
 سقط عنه القيمة للمالك وجب حكم الاول انه صبي وحكمه بالنسبة الى المحرم وجوب ايراد المال كذا في الملوك موضع اشكال لغرضه حتى لو سلمه فدية  
 الادعي وقاعده المعرفة في ذلك فثبت على الادعي فثبت رده على المالك وضمان الفداء لله نعم كما ذكرناه سابقا قوله لو كان الصبي يد محرم فاستغاره  
 المحارم لان ملك المحرم راعنه بالاحرام كما اخذ من تصديقه بالنسبة الى المالك اذ كان ملكا للمحرر غير تصديقه عنه في الاجنب فاطلاق الجواز على لغائه  
 يشكل من ثلثة وجوه اولها ان الاعارة شرطها كون المالك البعير هو هنا منصفنا ذكره من زوال ملكه عنه الثاني ان تسليمه للمحل اعارة على الصبي  
 واثبات سلطته للبغير عليه هو محرم على المحرم فالبنا سببا في جواز الثالث ان تسليمه اذا كان محمولا على المحرم يحرم فوله من محل الاعارة في الآخرة ولو كان  
 المنع عنه فيقول ان كان المحل تناول الصبي لولا ذلك لا تولى المحرم ليعزم الاعارة المذكورة اعني ابتداء صورته وان كان المالك غير متحقق ويحرم اخذ المحل  
 له من يده للاعارة على المحرم لكن لو فعل ذلك لم يلزم المحل سؤالا في الآخرة ولا يثبت المحرم عليه لزوال ملكه وعلى المحرم الفداء لو تلفت بدل المحل للغيره بالاقرار فان كان  
 يجب عليه ايراد في عارضة فاشكال في الحكم قوله ولو استغار من غاصب وهو لا يعلم ان الضمان على الغاصب للمالك التزام المسبب  
 بما استوفاه من المنفعة ويرجع على الغاصب لانه ان استيفاه ما يغير عوض الوجبة فعلق الضمان بالغاصب وكذا لو تلفت العين في يد المسبب  
 من غاصب يرد ضما كما ذكرنا من يثبت به على من سوا كان غالما بالغصب جاهلا على اصح لقولنا في المسألة لكن مع جعل المسبب له الرجوع بما اعزبه  
 المالك لانه لو كان على ان يكون العين والمنفعة عين مضمونة ويستثنى من ذلك ان كانت العارضة مضمونة فانه لا يرجع على غاصب القيمة لو تلفت به ويرجع  
 باجرة المنفعة اذا اخذها منه المالك كذلك يرجع بعوض تلفها قبل التلف لانه غير مضمون عليه ان كانت مضمونة كما سبنا وجها بالخياره المصنف من جهة  
 الضمان بالغاصب حيث لا يكون العارضة مضمونة ان المسبب مغرور بضعف مباشرته فكان السبب القوي في الشك الاول والحاصل ان المالك يحرم الرجوع  
 على كل من اقرضه على المسبب يرجع على الغاصب ان لم تكن العارضة مضمونة والارجع عليه بعين ما تقدم على ضمانه وربما اقبل هنا ضعفا رجوعه مطلقا  
 لان استحقاق العين وجب في العارضة فلا يكون مضمونة وهو مغرور ومع لغصب بضعف غرور في لغصب فدخل له هنا الضمان لا ان يضمن  
 من حيث الغصب بل من حيث كونها عارضة مضمونة ودخوله على ان اذ استبرأ فسادها يحرم الفاسد الصحيح كسلف من قاعده وان رجع المالك على  
 الغاصب لم يرجع على المسبب ان لم يكن مضمونة والارجع عليه ان كان مضمونة لو كانت صحيحة ولا وفي ذلك كله بين المنفعة والجزاء ولعين اطلاق المصنف  
 رجوع المسبب على الغاصب لخصت الضمان بغيره بحد بل كان عليه في شئ العارضة المضمونة قوله لها لو كان غالما كان ضامنا ولم يرجع على الغاصب  
 ولو اعاد الغاصب يرجع على المسبب اذا كان المسبب من غاصب غالما بالغصب فهو غير له الغاصب في جميع الاحكام ومن حكم ترتيب اي الغاصبين على المالك  
 ان المالك يرجع في الرجوع على ما شأنا وشئنا لخصت على من تلفت العين في يده هذا اذا اذ اوتى فبها في ايديها او اذ اذ في يد المسبب لما لو لخص الغاصب  
 بزيادة فيها ثم نهض قبل فضل المسبب لخصض ضما الزايد لخصضه بعضه فلا يرجع به المالك على المسبب ولا يرجع به الغاصب عليه لرجوع المالك عليه  
 ابتداء قوله وهي كلما يصح لورجع لانقطاعه مع بقائه عند هذا الحكم بحسب الاصل او الغالب لا يستجيز جواز اعادته المحرر وتسويها عنها ان لا  
 منافع كالصوفى الشعر اللبن قوله ويقتضى المسبب على الفداء المادون فيه وقبل الجواز ان يسبق مادونه الضم كان مسبب ايضا للضرر في نزع الاول  
 اشبه هذه المسألة لم يذكر في كتب اجمع فيها خلافا وفي المحرر لم يذكرها ووقع بجواز الانقضاء بالادون من رتبها وما اخاره المصنف ووجهه  
 مع الاذن لان الاصل عدم جواز الضرر في مال الغير بغير ان يخرج عنه ما اذن بقي للباقي وكون الادون او بالاذن فيه دخل من رتبهم وهم موافقة  
 ثم يجوز ان يعلق عرض المالك بالرجوع لخاص الاول منه نعم لو علم انتفاء العرض في شخص من جوار الخطي لا فلا كما انه لو نفى عن الخطي لم يجر له المساء  
 والافلاطما وكذا الاول الفدان على فلو تعلق بالغير اذ انقر ذلك فلو عدل الى الاض مع كنهى الاطلافا والساوي والادون مع كنهى  
 الاطلافا على ما اخاره المصنف وهل يلزم الاجرة للمرجع لزوع او سقطت ما مقدار اجرة المادون فيه وبين الزايد خاصة بحيث ان يرضى ورملا

في الرجوع

الغيرية انتم وهو ليس من ثبوت الاجرة كما ومن انتم قد انا حصة المستفعة المحصورة فلا يحيط بعوضه فان الخطي في غير ذلك سدا في بعض الامور حثا  
له فخصم الزائد ان كان فعل هذا لا يحصل في المباح والافاضل الا بالامتنان خاصة والافاضل الاول لان المستفعة المأذون فيها ليس هو ما حفظ حصة  
منها وما استوفاه وقع غير ان المالك فضل اجرة كماله عددان محضان لعدله فزويته عن كسبه لا يحيط به بل لا يطاق فاجرة كماله كسبه  
استقطب التفاوت مع الاطلاق والفرو غير واضح لان الخطي في الحالين غير مازون فيه غائب ان احدهما نص على الدخول والاخر جاء المفعول من اصل الترخيع  
بواسطة عدم الاذن وذلك بوجوب اختلاف حكم المذكورين لو كان المأذون فيه دخلا في فضل المفعول عنه كما لو اذن له ان يحمل الذئبة وقد راعيا افراد  
عليه في كونها بنفسه ودفعه في حق سقاط قدر المأذون ونظرا لان المأذون في بعض المستفعة الى استوفائها اجرة له بخلاف النوع الخالف فقلنا  
لو راع المأذون فيه وغيره قوله وان لم لو كان المسعير اجنبيا عنها الاضلاو عندنا في جواز اعارة تجاربه لخدمته سواء كان حرسا ام متجرا سواء  
كان المسعير اجنبيا ام محمدا لكن كره اغاها للاجبية ويناك الدكاها اذا كان حرسا هو والفنن وخالف في ذلك الشافعي فجاء اعانها الا ان يكون صغيرا  
لانتهى او كبير كذا في ذلك وصحى المظفر له حجتان اما استغفارها للاستمتاع فغير جائز اجبا فاوله ويجوز استغاره الشاة للحلب هي المصلحة فالحق  
العين مضمون لطلب الشاة والثالث جلد ما جلبا والخبر بالبحر الشاة المستغارة لذلك صنفا العطفه وجواز اعارة الشاة لذلك ثابت بالنص على خلاف  
الاضل لان اللبن المضمون لا اعارة غير المستفعة وعدو الحكم الى غير الشاة مما يتخذ للحطب في هاهنا كره يجوز اعارة الغنم للمستفعة بل ينهاه او كسوف هاهنا  
في نكاح الحكم عن موضع الوفا وان كان وهو اعارة الغنم للبن نظر لعدم كدليل مع وجوب المانع وهو ان الاعارة مختصة بالاضل بالاعتدال المستوفاه  
المنافع والنص من طرف غير واضح ومن طرف الغائبة لا يدل على غير الشاة قوله في موضع الاعارة مضمون ومدة معينة وللمالك الرجوع بحكم يجوز الرجوع معلو  
بما اذا عين المدة وبثه عليه مع دخوله سابقا في كون العارضة من الغنم تجارة من كسبه فليس على خلاف بن كسبه حصة حكم بل يروى ما من طرف المعبر ان عينها  
مدة لكنه حصل حكم باعارة الاضل الناح للعرس والبناء واما العلوق حكم بالفسخ في ما اعني الاضلاو ويعين كره فلا يكتفى به بعد ذكر جوامع  
وجه جواز الرجوع مطلقا ان ذلك هو مقتضى العارضة فلهذا في بعض الامور يحتاج الى دليل صالح ويعين المدة فيخرج جانيها عن كونها اعارة تجارة بغير  
يقتضي بغيرها جوارض وكسبه بغيرها كما يقتضي بغير المدة للفراض من المانع جواز الفسخ فيها الحكم بها قوله لو اذن له في البثا والعرس امه بالاذلة  
وجوبا لاجابة وكذا في الرزق ولو قبل اذناك على الاشياء اما فضل الرزق عنها لان جلاوة في دونها المانع اقل منها اعمدة وقد تقدم في شارة من كره  
حكمه والخالف فيه الشيخ حيث وجب على المعبر الوفاء بالعارضة الى حين اذناك كره في وقتا بغيره في البثا بخلاف العرس الشاة وسبق ابن دريس في غير ذلك  
يكون الاشياء في هذا على ما لم يبين كسبه ايضا ويكون معلقا بحكم العرس وليست من جهة خلق فانه يشهد بالوفاة لها مدة معينة لان الاذن لا يحدد  
وانسب بفضل الرزق منها وعطفه عليها بعد الفراغ من حكمها وكيف كان فالقوى والاختاء والمص من جوار الرجوع مطلق لان بناء العارضة على الجواز الا  
ما اخرج به الدليل وهو من جهة واحدة الضم والاضل اربعة اقسام كسبه فيسقط اعتبارها للمستغارة في جميع الاضلاع ان يجمع الحكم  
بين كسبه وبين اذناك لصبر من دفع المعبر الارش قوله في على الاذن الارش ليس له المطالبة بالارزق المردون الاشياء في الرزق والعرس الشاة وهو  
تفاوت ما بين كونه من غرض الارض وثابتا وهل يعين فيه كونه تجارا او اجرة كماله كسبه في طهر في الاول هو كسبه من كسبه المستغارة جمانا مع جهلا  
اعتبار الشاة لان الرجوع في عارضة يقتضي كون الارض غير مستغولة بملك غيره بغير اذنه فلا يبرر اعتبارها في الرزق بل يبرر اعتبارها في رزقه  
الارض لما كان من اذن المالك تجارعا انفسه في اذناك بانه يبرر ما كذا في انما نص في الجواز القلع بالارض جمعيا ويقتضي مفهومه ان العارضة من اذناك  
المسعير ويقطع من اذناك نحو العبر ومن اذناك الرجوع في عارضة لا معنى له الا ان يكون مستغلة الارض ملكا لصاحبه لا جوليعة في تاراج ولا يطاق لبقائه  
الارضاء بالاجرة وحق المسعير بغير الارش كما ان حق المعبر بغيره بالاضطرار على القلع واخذ الاجرة لو اتفقا على بقائه بها وهذا هو الاولى واذا روي كره  
غير محله اسطراد وانما كان المأذون الارش هو التفاوت بين حاله في تحت يفتي في تفاوته اذا كان الرجوع بعد اذناك الرزق لا رزق ولا نص حكمه في الارش  
في جميع ما تقدم الذي من حله قوله وكذا في الرزق ولو قبل اذناك في الوصله يقتضي جواز الرجوع بعد اذناك كسبه في بعض اقسام جمل الصلوات معينة  
الارض على الاذن والحال ان هذا الارش لعدم الاختلاف والبقا الارش مما يكون في شؤون اختلاف حال القلع وليفت وهو ان الصلوات اشار بغيره  
المطالبة في الارض دفع الارش شرط في جواز المطالبة فلا يحل احاطت الى القلع قبل دفعه وان ذلك لاحتمال اخذ الرجوع عليها فلا سوا عينة حقوقها فيبيع  
جوا كسبه في ياربم الضرر كماله لا يحصل الضرر لكن هذا الدفع يقع من المعاوضة ومن شأنها انها مع اجبا في غير ان على المتعاضد معا من ان يسود هذا  
تعدده وبعد اذناك المالك لا يحصل الضرر لكن هذا الدفع يقع من المعاوضة ومن شأنها انها مع اجبا في غير ان على المتعاضد معا من ان يسود هذا  
الاخر وانما حكم هنا في دفع الارش لا في تحت غير كسبه في سبط الدفع على الاجرة حرج وعسر الضرر عن الدفع من جلاء المعسر وانما لا يحكم  
ببطله واعلم ان المعبر لو بذل فيه العرس لوزع وليست له اجابة كما لا يجاب عنه المسعير لو بذل فيها الارض والاجرة لا رزق الا ان العبر لا يصدق له  
قاله موقوف على رضا خالف الشيخ في الاول فانه وجب على المسعير الاجابة في حيا ما بقاء الضرر عليه ولا يخفى ضعفه فان شرط الضمان على المالك  
كان في جواز ثبوتها لغيره رضا قوله لو اعارة ارضا للدفن لم يكن لاجارة على طلع الميت المأذون بها المسلم او من حكم كره لوله لصغير المحكوم  
الليط بئس طه لاجرة لغيره وانما قوله اعارة هذا الملك للبشر من هنا حصة التائب له بعد كون كالحق وهو موضع فان وعادة المانع من الرجوع















ولو اني به فيكون فيه كغيره ويمكن القول بصدق الاجارة على القيد الثاني وهو انه كسقوط الاجرة مع الاخلال بالمعبر لا يجعله احد شئ المساجر على  
 لحلوله عن الاجرة بل بانها بالقبض الاجارة فانها اذا عرفت بوقت خل الاجر بالفعل فيه بطلت اذا فعلك غيره لم يسحق شيئا يكون لغرض ذلك  
 بيان القبض الاجارة فلا ينافي ما روي فيثبت المعبر في المعبر ولا شئ في غيره للاخلال بمقتضاها وهذا مما ينبغي عليه التمسك في اللغة قوله واذا  
 قال اجرك كل شئ من كذا صح في شئ من ذلك في الزيادة التل في الاول اشبه وجه لا يبين ان الشئ معلوم وكذا الاجرة فلا مانع من صحة فيه بطل الربا  
 احتضاء في وجه معبر الاجرة فالبطلان في الاولى البطلان في الثانية لا يبرهن من مقابلة جزء معلوم من المدة بجزء معلوم من العوض كـ  
 مجموع العوضين معلوم فان العوض هنا المجموع وهو مجموع قول لو قال ان خطه فارسي فذلك يبرهن ان خطه ووصفا فذلك رباحا وهو قول ان عملك  
 هذا العمل في اليوم فذلك زمان وفي غيره من ذلك وادخلوا في الجوارح لصحة ما ان كان من الفعلين معلوم واجرة معلومة وكذا في الاجرة ما اوصاله الجوارح  
 يمنع معلوم منه فلا يخل المساجر على المجموع وكل واحد واحد لا وجبا يكون واحد اعين معبر وذلك في بطل الاجان كالبيع يقين نقد او يسير او  
 فالاجور البطلان نعم لو وقع للرجع الصريح وفان لا يبرهن في ردة في زمان الجلالة ايضا يقين العبر يجعل ومنه في الجلالة على الجلالة في الجلالة  
 ويجعل كمن رد عكفه بصفه من رد عكفه فذلك او محله غير معلوم وكذا من رد عكفه من موضع كذا فذلك كذا من الجلالة في الجلالة في الجلالة في الجلالة  
 الفارسي عما كان رد واحد قول لم يسحق الاجرة بغير العمل سواء كان في ملك او ملك المساجر ومنه من رد في ولا ينفق في تسليم احد ما على الآخر قد تقدم  
 ان الاجر على الاجرة والعقد فالمراد باسحقها هنا اسحقا المطالبة بالبعد العمل ووجه بالخارجة كمن من عدم فوفف اسحقا المطالبة بها على  
 تسليم المعبر بطلان العمل انما هو في ملك المساجر او ما يجري مجراه فيكون ذلك كما في ما عرفت في تسليم وان كان موضع العمل ملكا لاجير ووضعه في ملكا لاجير  
 على احد المتعاضدين فيها بالتسليم لا مع تسليم الاخر فالاجور يوفف المطالبة بها على تسليم العبر وان كان العمل في ملك المساجر وما نقله من القول في ذلك  
 فان كان في ملك المساجر لم يوفف على تسليمه لانه يبرهن بطلان العمل لانه غير مسلم للاجير في الحقيقة وانما استعانة بشغل كما يستعين بالوكيل وان كان في ملك  
 الاجير يوفف وهو وسطا وجه من اطلاق النص والادسطة الذي اخبرناه وجه قوله وكل موضع يبطل فيه عقد الاجان يجب فيه اجرة التل مع سبقا  
 المنفعة وبعضها سواء اردت عن المعبر او بغيره انما كان في الثاني مع كفاية التل لان مقتضاها رجوع كل عوض الى مالكه ومع سبقا المنفعة  
 يمنع رد ما يرجع الى يدها وهو اجرة متناهية واستثنى التمهيد في غير ذلك لو كان القسما باسقاط عدم الاجرة في العقد او مقتضاها كماله  
 بذكر اجرة فان جوى عدم رجوع اجرة لاجور العالم على ذلك هو حسن بما استشكل الحكم فيها لو كانت الاجان مستغلة بمنفعة عين كدار  
 مثلا فاسوقها المساجر بنفسه فان شرط عدم لغرض انما كان في العقد فاسد الذي لا اثر له في مقتضى من كذا في غير رجوع اجرة التل كماله  
 نابع على ان لا يمتنع عليه وانما لو كان مورد الاجان منفعة لاجير فعمل بنفسه مع فشاها فوجه عدم اسحقها في شئ من العمل وهو المباشر  
 لان في المنفعة وينفع الاشكال في بيانها مع اسقاط عدم الاجرة يكون اللفظ الوارد في ذلك لا على انما ان المعبر الوجرة فان الاغان لا تخضع لفظ  
 محصور ولا على لفظ مطلق كما تقدم ولا تلت ان اسقاط عدم الاجرة صريح في الاذن في الانتفاع من غير عوض باللفظ فضلا عن كونه فلا يبرهن  
 عليه فيكون اجرة ويرد على التسليم في كل راجح فلا ينفق البتة في الامع عمل الاجير من غير سؤال ولا يفتني مع عدم ذكر الاجرة فيكون التل كاهوشا  
 الامر اجرة من غير عقد فان قلت اي فائدة في تيمم عقد فاسد مع ثبوت هذه الاحكام وافان منه مقام العارية فلك فساد وبالدنس الى الاجارة  
 بمعنى عدم ترتيب حكما بالادوية في عقد فاسد كجوب العمل على الاجير ونحوه لا مطلق الا نرى قول لم يبرهن ان العمل الاجير يبرهن ان العمل على الاجرة لما ذكر  
 عن الضامن من كان يضمن بالله وكوم الاخر فلا يعمل اجير اجير على اجرة وفي حديث جابر عن كساعة بن جابر عن النبي عن ذلك ان من اجبر لشيئا  
 بغير فاطنة ثم رد ذلك الشئ ثلاثة اشياء اضعافا على اجرة الاخر انه قد انقضت اجرة من جمل على الوفاء فان ردته جرة عرفت لك راي انك قد ردته قوله  
 وان يضمن لاجر كمنه جرة بغيره ان الاول ان يرضى كمنه اضعافا على فطره فانه يبرهن مقتضيه للعبر ان لم يكن فيها التل في لوم يبرهن عليه ووجه عليه  
 البين يبرهن بحلفه لمقتضيه كذلك الثالث لو نكل عن العمل المذكور ووضعت بالنيكول كره مقتضيه كذلك الرابع على تقدير ضمانه وان لم يبرهن كما اذا كان  
 ضامنا على ما سبنا يبرهن مقتضيه مع عدم تيمم بالقبض بخاسر ان يبرهن ان شئ من طاعته لعلها بقايدون التفرط على القول بجواز التل في التل اسر لوقا  
 المساجر بنها على طاعته بالقبض كذا ان يبرهن بحلفه مع مقتضيه مع عدم تيمم السانيع لوم يبرهن بالنيكول كره لانه يبرهن ان مقتضيه كذلك لا يبرهن  
 شديده والحامس من غير صحة التل وطرفه ثبوت فساد وفشا العقدية ولا يخبر فيها ان المساجر لا يمكن بحلف الامع لعلها السبب الذي يوجب الضما  
 ومع فوضي يبرهن مقتضيه لاختصاص الكراهة بعد تيمم فكيف يقتضيه ان قول لم يسحق المساجر ان يبرهن على ان شئ من طاعته لعلها بقايدون التفرط على القول بجواز التل في التل اسر لوقا  
 من جمل ملك المنفعة مفقودة جنة مجزولة الاجارة بوفف تسليم العبر على ان لا يبرهن من حلفا سبقا المنفعة ولا ذلك في تسليم جوار  
 تسليم التل في فلو سلمها بغير ان يبرهن من كذا ذكره وجماعة وفوق التمهيد الجوارح من غير ضمان لان القبض من غير ضمان الاجان للمعبر في كذا  
 والاذن في التل ان في لوازيمه ووجه كونه القبض في لوازيمها لا مكان سبقا المنفعة بدونه والا فوجه عدم صحة العبر على جعفر في غير مقتضا  
 الدانة المساجر بالتسليم الى العبر وغيرها الى وادركه من منع اجان غير اذاعة طاعته لعلها سبقا بغيره بغيره فانه اذا لم يبرهن التل في التل اسر  
 الاول على التل اسبقا المنفعة لم يفسد على جنة لو كان اذ لم يبرهن ذلك لم يفسد صحة الاجان لعدم ثبوت فساد فانه سبقا بغيره فان سبقا

بما

بما

ان الذي عرفت فيه عدم ثبوت جنة وهو ما روي عن الاجير في نفسه لا يقد  
 لا يكون معبرها كما لو امره ان يبرهن ان مقتضاها كماله



بشيء مشترك هو الذي يشترك لعل مجرد عن المباشرة مع بعض المدة او عن المدة مع بعض المباشرة او مجرد عنها فالاول كان يشترك على ان يحصل  
العمل في وقت واحد والثاني ان كان يشترك في خطه فبما ينفسه من غير تعرض الى وقت والثالث ان كان يشترك على ان يحصل خطا في وقت واحد  
عن غير الزمان وسمى مشترك لعدم انحصار منفعة في شخص عين اذ ان يعمل بنفسه وغيره وصدر الاشتراك عليه حقيقة بسبب تحققات العمل  
التي يشترك فيها لان منفعة مشتركة بالفعل بين المساجير وستمحصل اخر غير الاجير ولو سلمنا مطم كما صنع كشيء يهدك الى لانه في مقابلته المعبود وهو  
الحاضر هو باعتبار ان الثلاثة متباين الخاص وهو اطلاق المدة بالبدن الثاني بالبدن الى المدة والثالث فيهما معا كما هو حوال  
العمل في المساجير مع عدم المطالب له بالبادن مطم وجوب العمل يحصل مع ما ينفسه بغيره في الاول والثالث وينفسه الثاني والفرق بين الاول  
والثالث وجوب يحصل العمل على الاول في المدة المعبود كان في عيننا وقلنا يجوز ان او مطم واعلم ان الشاهد في بعض الحقيقة بان الاطلاق  
في كل الاحوال ان ينفي العمل انه يحصل بادن الى ذلك الفعل فان كان مجرد عن المدة خاصة فيفسد لا محذور بين وبين غيره وحينئذ ينفع التباين بين  
عمل اخر في ضوء المباشرة ووقع عليه منع صحة الاجازات الثانية في صوت الجهر عن كونه مع المباشرة كما منع الاجير الخاص ما تقدم في الاجازة للمحذور  
لذلك فانهم حكوا بعدم صحة الاجازة الثانية مع اتحادها في الابعاد فصالحا كما لو اطلقوا منها او عين في كونهما بالبدن الاول والاطلاق في الاخرى لا  
يصلح ان يادركه احوط وان كان وجهه عن ظاهر عدم دليل على الفوقية وعموما الامر بالبقاء بالعقد ونحوه لا يدل على بطلان العمل في غير وجهه  
من حيث يفتقر سلبنا للامر بالشيء انما ينفي النهي عن ضده العام وهو الامر الكلي الا ان كان له خاصة سلبنا للامر بالشيء في غير العباد لا يدل على انشاؤه  
الاستثناء الى ما ذكر في المحل ليس حجة بحدوثه وينفع على ذلك جواز صاير الاجازات لصلو الى الغرض المحجب الا كان زعم جوازها في نفسه تانيا قبل الاثام  
في ان ينقص الوجوب بصلو محضونه والامم عينه من هذا بان ان الحكم الفاسد في قول من ملك المنفعة بنفس العقد كما نملك الاجرة في عدم  
ان الاجرة تملك بالعقد الغرض هنا بان كون المنفعة تملك به ايضا وجه ما تقدم من صحة المعاوضة يقتضي ان ينفك كل من العوضين الى الاخر كعوض  
من جانب الاجير ولو جرح هو المنفعة بانه انما لها الى المساجير بنفس العقد وان كان انما يستوفى باعلى البدن في حق من ملكها انما يكون ما حقا من حقوقه  
وينبغي استيفاء ما وقفها الى غيره غير ذلك من لوازم حقوق المالك وان لم يكن عينه ولا معنى لما لا دلالة في كونها مملوكة للموجود بل الاجازة متنا  
ان لا ينصرف فيها كضريبة في بعض فلما اجازها صاير المساجير فالحال للضريبة فان كان ملكها الموجد وخالف في ذلك بعض كانه فرغ من المساجير  
لا يملك المنفعة بالعقد لانها معدومة في بل ملكها على البدن في شيئا فثبت وجودها وحدوثها على ملك الموجد وملك الاجرة تابع لملك المنفعة  
لان ملكها الموجد لا يتركها لذلك ليس في قول من هل يشترط ايضا المدة الاجازة بالعقد بل نعم ولو اطلق بطلت قبل الاطلاق يقتضي انشاؤها  
بموت شبه القول بالبطال مع الاطلاق وتصبح بعد ذلك لا يملك الشيخ وهو الاقوى في مجموع الاطلاق ان دل العرف على انشاء الاصل والافلا في الجملة  
في القول بان الاطلاق يقتضي انشاؤها مع فقهنا في عدم دلالة على الخاص في بغيره ونحوه في الحكم مع جودها لا مطم وصحة هذه المعاملة في صاير  
في الاصل يقتضي عدمه لان كل واحد من الاضمان مفقود وحده من صايرها بالعقد قوله ولو عين شئ من اجازة  
عن العقد بل بطل وكوجه الحق القول بالبطال للشيخ محجبا بان الاجازة يقتضي استحقا التسليم بالعقد وهو منصف في الغرض وبانه لا دليل على صحة  
وجوابه منع كون اطلاق الاجازة يستحق بها التسليم بالعقد فانه غير المتنازع ودليل الصحة عموم الدلالة على الامر بالوقوف بالعقد وصحة هذه  
المعاملة وايضا فان شرط الاصل يقتضي عدمه لان كل واحد من الاضمان التي تشمل عليها مائة الاجازة المعقولة ليس من صايرها بالعقد سوا لغير  
الاول ومن كان ايضا بان الاجزاء غير شرط فكذا انشاؤها جميع قوله واذ اسلم العبد المساجرة وصفت مدة يكرهها استيفاء المنفعة لزم الاجرة  
وبنه يقتضي المزاولة التي يمكن استيفاء المنفعة فيها ما ثبت شرعا للاستيفاء انما بالغير او طي حكمه كما اذا عينت المنفعة بالعمل فان عدتها  
هي الزمان الذي يسعها فاعده وانما يندبها بذلك يخرج منها ما لو سلمها قبل المدة المشروطة من اجرة عن العقد فانها لا تستقر هذا التسليم في حرف  
في ثبوت الاجرة عليه بالتسليم بين كون الاجازة صحيحة فاسدة لان المنافع اذا كانت مضمونة بالقبض لصح فكذا الفاسد ليعينه في ذلك كما سلف  
من ان الكرم مع الفضايل من اجرة المتنازع من المنافع وفيه وفي حكم التسليم ما لو ثبت العبد فلم يخذها المساجرة في وقت المدة او مضت مدة  
يمكن الاستيفاء فيستقر الاجرة لكونها لا بد من قبضه بالصحة واما التفصيل الذي اشار اليه الصنف فيمكن ان يشير به الى ما ذكره الشيخ في  
من ان الاجرة انما يستقر في المعينة لا المطلقة كما يفهم الاول من كلامه في الثاني في حوى ويمكن ان يرد على الحكم انما يكون اذا كانت العين كشيء  
غير حو لو كان الاجازة على عمل الحرف لم نفسه فسلم او لم يسلم ولكن على من يبر بكن العمل في المدة لم يستقر لان منافع الحرف لا يدخل تحت البدن بخلاف غيره  
ويمكن ان يكون انشاؤه الى الفرق بين المعينة ووقت المتعلقة بالمدة مجردة عن الزمان فيستقر في الاول والثاني لان جميع الاضمان صالح لها ولو لم يحد  
العرف في ذلك لعل وان الحكم ما فر رياه ويخط استحقا التمهيد على شئ بعد ان ذكر التفصيل ول قال والاحتمالات متكررة في التفصيل من غير  
استناد الى حجة فقولهم انما مساجرة فلعن ضرر من مضت المدة التي يمكن ايقاع ذلك فيها فلم يفلح مساجرة استقرت الاجرة اما انما هو الالام  
عقب العقد سقطت الاجرة المراد ان الاجير سلم نفسه للعمل وامنع المساجر من غير عد فان الاجرة تستقر بالمكن المذكور وبني ذلك على ان  
الاجير في هذا نظيره وبغيره العين المحوز عن تسليمها سابقا وفيه وعلى التفصيل بالبعث الثاني واعلم ان المساجر للطلع لا يجز عليه تسليم نفسه











مع كبله زائد فلهذا ثبت بغض اغراضه بغير قصد محله الموجز في عينه فلا شيء على المسافر لعدم كونه على الزيادة  
مخصوصا ما علم وجه من الوجود ولو كان الموجز عالما فان لم يقبل المسافر شيئا واثار الموجز كجبل ولا شيء على المسافر ولا شيء من ارضه انما سافر  
على ظهرها منبسطا للموجز وان اتم المسافر في الثاني مع احتمال العرف وانما المسافر لها هذه الزيادة فحاجته لرفه الاجرة لها وان كان المولى  
للكبل هو الموجز وحده على ذاته فلا جرة لعدم الزيادة سواء كان المسافر عالما بالزيادة لان حكمها مع عدمه ليس بان زيادة وللمسافر ضمانا لانه  
للموجز و الزيادة في الموضع المقول فيه وليس للموجز ردها بدون قصد ولو لم يعلم المسافر خطا عاها الموجز الى بلد المقول منه فلا ينبغي ان يبرها  
الى المقول اليه ولو كان المولى للجبل هو المسافر فان كان عالما بالزيادة فهو كما لو كان يفتحل لانه يعلم بها كما ان عليه ان لا يحمله الا بالزيادة وان  
كان جاهلا فان امره كالموجز الجبل فلا ضمان عليه على الموجز والزيادة للموجز ان لم يبرها ففوق المسافر من ردها بفعل الموجز كبرود الشاوي وموتى كوة  
عنه لضمان هذه الجرة ولو كان المولى للجبل اجنبيا غير الموجز والمسافر فان كان يدين من فعل الزيادة فالضمان على علمها مع جعل الاجنبى لا مع  
علمه وكذا لو كان يبر الاجران كان مجرد على الجميع فلو ان كان المولى للجبل اجنبيا وجعل على الذاب بغير اذن ولم يعلم ما هو معد عليه فانفسه  
الذاب واجرة الزيادة وعليه وهذا الموضع المقول منه ان لم يبرها ذلك لو نزل الجبل بعد كبل الاجنبى احد المتعاقدين فان كان عالما فهو كما لو كان  
بنفسه وان كان جاهلا لم يقبله بحكم ان انظر ذلك فيقول على تقدير ضمان المسافر الذاب بالذي يضمنهها الجبل التبعة لان التبعة لا تستند الى  
فعلها احد شيئا ما رزق وهو غير مضمون والجره ولا ينظر الى المقادير كالموجز نفس جراحات جرحه غير جرحه واحدة فموتى الجميع فانه يجب  
ضمان الذاب على جرحه الواحدة ويحتمل التوزيع على الاصل والزيادة فيضمن بضبط الزيادة لان التبعة تستند الى الجبل فلا رجع ولا استلزام  
الاول ما وان الزيادة للتابع فهو محال للتوزيع على الجبل ممكن جراحات جرحها جميعا لانه لا منفعة بضمن جرحه او انظر بالبد  
وظاهر الحكم في تعليل اخباره وهذا هو لا موى وهذه جملة احكام اقسام المسئلة وقد ظهر منها ما فان العيان حقوله ولو اوجره مسكنا او رزق  
خير او دنا بالبيع فيه او له حرمه او اجر الجبل مسكرا لم يتفقد الاجان وربما قبل بالجرم وانعقا الاجان لا تنفع الامكان لا استغناء في غير الجرم  
والاول اشبه لان ذلك لا يتناول العقد المراد بالعقد هنا الحرمه وهي الخطة للشرب فلو كان الاتحاد للتخليل او طرقت فسد قبل الاجارة صح  
ومثل الجارها لذلك العلم بكون المسافر يقبل فيها ذلك انه معاونة على الاتم وكعد او قد رزق الشئ فيجب باسنادها الى الضمان على الجبل او اجرة  
فيما عتبه الجرح في حرام اجرة ولا اقل من جرحه على العالم بذلك ويضمانه في كتابه ان يدين له لئلا يدين عن جرحه او جرحه فيدين  
فيها او علمها الجرح فعلا لا بأس بجمع شئ بينهما بكون المسمى في الاول موصفا في شئ عاها الثاني في شئ عاها ولا يبرها كماله معطوف في الاخر  
لكانت الذاب مخصوصة بغير العالم مع انه مكاتبه بغير عن ذلك الاول ان ساسا باسناد او ما القول المحكي معطوف على الثاني لان المقروض الجارة  
لهذه التبعة فلا يجوز التعديل لاجان قوله هل يجوز استنباط المبرور للثبوت قبل ان يبره وقد يرد القول بالاجارة لان رزق الجرح  
بانه يدين على منعه من موهبة كعلم الصنف المحكم منه كما يجوز استنباط كتابه خط جرحه للعلم منه لانه يدين عرضا صحيحا ومنعه شئ وجرحا  
لان ذلك يمكن استفادته بدون ان المالك كما يجوز الاستنباط ببدونه وهذا يفرق بين الكتاب هذا الوجه انما لو كان الجرح اظاهر  
للمسافر الى مكان يملك بالمقام فلو كان داخل في ذلك الموجز لم يملك الموصلة اليه بدينه فماد كره ان يدين حسن مع توقفه على التبعة في علم  
الاستنباط قوله فلو اوجره عند الباع لم يبره ولو ضم اليه وفي يرد وجهه يرد ومن عدمه لفتن على شئ التبعة ومن جوارب مع كونه للضرر  
كدا الحارة بطريقا الى احكامها من غير ما لا يحتمل البيع وكذا يرد في يرد كره واطلق المانع وقد يرد في عدمه لفتن ومنه جواربها  
وهو الذي اخاره كشهيد محكي بالاول وفي الاول لا يفتن بالحكم على موضع كفض الوفاق لو كان المسافر يمكن من يحصل جرحه في عينه  
كالبيع وكذا القول في المضمون لاجرة للعاصب لم يمكن من قبضه وعلى القول بالجوارب مع كونه المقبول يمكن ايرادها بالمعاوضة  
وفي اعتبار افرادها بجرحها بضم اليه ففي بيع يفر بالبيع وفي الاجان بالاجان او يكتفي كل واحد منهما في كل واحد منهما وجرحا من حصول المسمى ومن ان  
الظن يضمنه كل شئ الجرحه وفوقه كتهمة في ذلك قوله ولو لم يبره كره في يرد كره واطلق المانع وقد يرد في عدمه لفتن ومنه جواربها  
الاطم يبره الظاهر ان سقوطها من شرط التبعة حصول العيب المطلوب فاذا ضاع سقط المسمى ان لم يمكن دفعه ولا استرجعه هذا صرح في عدم  
ويجوز ان يضمن كون سقوطها غير متوقف على الفسخ في ثبوت التبعة لئلا يضمن ما من له التبعة فكان مع تلفه ليس لغير الاجرة المتأخر فكذلك هنا وانما  
هذا الاحتمال كره فيه بمنع الموجز المسافر من كونه من غير ان يبره في التبعة وفوقه كتهمة في ذلك قوله ولو لم يبره كره في يرد كره واطلق المانع وقد يرد في عدمه لفتن ومنه جواربها  
التبعة ضمانا حصه وقد غصبها الموجز فيجب عليه عوضها كما لا يخفى فيمنع المسافر من كونه في يرد كره في يرد كره واطلق المانع وقد يرد في عدمه لفتن ومنه جواربها  
المثل وبين البقاء على الاجان واخذ عوض التبعة وهو جرحه مثالا فان رجع بالفقار وهو زيادة اجرة التل عن التل وان كان قوله ولو لم يبره كره في يرد كره واطلق المانع وقد يرد في عدمه لفتن ومنه جواربها  
قبل القبض كان الجاني يبره ليعود على الظاهر باجرة التل جرحه لئلا يضمن العيب قبل القبض فيكون على الموجز والمسافر كفسخ هذا بعد ما  
ومطالبة الموجز بالمسمى لقول التبعة عليه وله الوصل بذلك ومطالبة الغاصب باجرة التل لانه بائنه الامتلاف عدنا اهل المسافر مع عدم كونه مطالبة  
الموجز باجرة التل محله لكونه مضمونا عليه في تحققه ليعرض ويضعفان التل عليه على تقدير ضمانه انما هو سمي ان كان قبضه ولا يفتن هذا الجرح

بعود العين الى المالك المساجر فانه المدة بل لا تمنع في مجموع واخذ المسمى لقوان المجموع من حيث هو مجموع ولا حائل بينه وبين السابوق له  
 الامضاء واستيفاء بالتمتع ومطالبة الغاصب بجزء من الامانات وفيه من المنافع ولكن لا تمنع في الامانة خاصة والرجوع بفسطه من كل  
 على المجر واستيفاء الثاني من المفعة لانقضاء بعض المفعة على الوجوه وهو خلاصه المفعة بل اما ان تمنع في جميع او بعضها مع جماله  
 لان قوان المفعة في هذه الحالة بفضة الرجوع الى المسمى وقد حصل في البعض خاصة فيسحق لمنع فيه قوله ولو كان بعد القبض لم يطل وكان  
 لا الرجوع على الظاهر كان حقا لم يكره المانع لان البطلان يفتق على التقديرين فليس هو موضع الاستدلال واما لو لم يكن لا تمنع في الرجوع  
 العقد بالقبض وبرائه المجر فيسحق المساجر على الغاصب بجزء من المفعة الفائتة وفيه لا غير ولا فرق في الغصب بالقبض بين كون في ابتداء المدة  
 وفي خلاها بمصولة في الموضوعين لو كان الغاصب المجر والظن عدم كثر في قوله واذا انهدم المسكن كان المساجر فسخ الاجارة الا ان قيل هما جبر  
 يمكن منه وفيه رد بعض حوا المانع ان الغصب لا يفسخ بنفسه ولا بد من فسخه بامكان ازالة المانع او بقا اصل الانقاع فلوانقضاء المانع فيفسخ  
 الاجارة لغرض المساجر عليه والمراد باعادة المالك المنتهية لرفع الحرج انما كانت في غير المانع فلو كان في المانع وان في المانع لم يفسخ في رد ومقتضا  
 الرد على تقدير اعادة ذلك من زوال المانع في عدم قوان شيء من المنافع ومن ثوب الحرج بالانهدام فيسحق في كثر دليل على سقوطه بالاعادة  
 وهو قوي في قوله اذا وجد المساجر العين المساجر عينا كان له المانع والرضا بالاجرة من غير فسخ ولو كان العيب مما يقفون به بعض المفعة  
 التجميع مع ان العيب هو عين حقه منها هو المفعة ان زوال الاجازة هو عين ليس في منها المفعة وهي البقرة في المالك للعين بل من منقص كغير  
 نقص ما لينة المفعة فغيب العين في فسخ المفعة فلا تمنع وان استوفى بعض ما لا بد منه مع استيفاء البعض يكون في الضرر وهو يفسط بخر  
 العيب لان المراد بالضرر حقه في الرجوع كذا في هذا المنصرف وهو هذا المفعة وما استوفى منها لم يفسخ في فسخ المفعة في حصول الضرر في المصلحة  
 ولا ان الصبر على العيب من رضى في قوله من غير فسخ اي من غير اضرار وهذا صرح جماعة وكان وجه ان العقد انما جرى على هذا المجموع هو بان فاما ان  
 يفسخ او يرضى بالجميع ويضطر بان لا يطل ان كان في المانع على الصبر كان الجزء الفائت ولو صفت بعضه المساجر لم يحصل وهو ليس من نقص  
 المفعة التي هي احد العوضين في ثوب الاضرار في وطروء معرفته في نظر الاجرة منها ما سلمت في عينه وينظر في التفاوت بينهما ما يرجع من تسليط المالك  
 ولو اخذ المفعة في كثر في ان بعض من المدة ما لاجرة فلا تمنع عليه وان كان بعد مضي بعض المدة واستيفاء مفعله ما فسخ من تسليط المالك في  
 ان ثوب المفعة في كثر في كثر في المدة وان اختلف كذا في اجزائها في الشئ اكثر منها في غيره واذ اجزها في بعض الموسم اكثر او اقل في مختلف  
 رجع في المفعول الى اهل الخبرة ويحفظ المسمى على حقه المفعة كمنه المنة على اعين مختلف في كثر وعالم العلم المسكون في المدة  
 عليه بل الوصل في قوله ولو كان العيب مما يقفون به بعض المفعة هو ما اذا كان العيب مما يقفون به شيء من المدة اذا كان يقفون به جميع لان ذلك يفسد  
 العقد هذا كله اذا كان الاجازة واردة على العين فلو ورد على المدة فذبح اليه عينه فظفر من عيبه لم يكره المانع بل على المجر اذ انهم لو غدر  
 الايدال بغيره عنه او امتناعه لم يمكن ايجان عليه تخير المساجر لغرض ما جاز عليه المعاوضة فيرجع الى المالك في قوله انما تعدي في العين المساجر  
 صفت في ثوبها واثبات العقد لا يفسخ من غير له الغاصب وهو من غير على الغاصب في ثوبه الغصب يوم القبض وهو خيرا الاكثر وثباته  
 اعلى القيم من جبر العدو في حين التلف والافوى في ثوبها يوم التلف وقد تقرر حرا في قوله ولو اختلفا في قيمته كان القول قول المالك ان كانت  
 ذابرة ونبول المساجر على كمال حال وهو نشأ القول بالقبض في المنة والافوى في الخاوة المص من تقدير قول المساجر قط لان منكره قول ابن  
 مفلح على ان يخرجه عليه غيره بغيره على الاثر ان يثبت فيه ما يثبت به فضل هذا هو مستنده اخباره على المالك او ليعا  
 ولا فرق في الجواز على تقدير الحد بين قليل وكثير ولا يخفى ان الجواز من غير طبعه بغير كمال في العقد ولا في الاستكال في المنع وتضمن لو  
 سلم العين في قوله لا يجوز تسليمها الى غيره الا اذا كان المالك لو سلم من غير ان يرضى عن ان يرضى بالقبض لم يفسخ جواز تسليمها الى الغير  
 والحكم واضح ويمكن ان يرضى بوضوح الجواز الا في المالك والوجه ان مال الغير فلا يصح تسليمه الى غيره من اسما منه عليه جواز اجارته لا ينافي بل ينادي  
 المالك في منعه ورفع امره الى الحاكم فان اخذ احمل جواز التسليم في معاوضه جواز المالك في تقديم العامل وفاق بالعقد ويجعل تسلطه  
 على المنة لان المالك مسلط على ما له يعطيه من ثوابه ويمنعه من ثوابه والحال ان المنة يرضى بامانة ولو قبل الجواز التسليم مطر حيث يجوز المستقبل  
 كان حسنا الصبر على جعفر عن ابن مويه في عدم ضمان الذابرة المساجر بالتسليم الى الغير في المنة طوعا عليه كونهما التفتت اذ كان الضمان  
 شافطام تسليمها لا يستيف المفعة لغيره لا في سقوطه مع كونه المفعة للمالك في المنة والى المنة ما لا يوجب جواز التسليم من غير ضمانه كون  
 للمسلم ما مونا ولكن يبيع في يديه يكون المدفع اليه ثمنه والا فامنع او حقه قوله يجب على المساجر في الذابرة وعقلها ولو اهل ضمن المان  
 ذلك لان المساجر يبيعون ثمنه من مال من غير ان يرجع الى المالك هو ذهاب جماعة من الاصحاب والافوى جواز اعلال المالك للمنع كثر طرقتا  
 عدم وجوبها على غيره ثم ان كان حاضر معه ولا اسناد في ولا ينافي ورجع عليه في رضاء اسنان الحاكم فان غدر في ثوبه الرجوع واشهد عليه  
 ورجع به ولو لم يفسد المنة او مطلقا حكم ما سبق في المنة ولو دفعه وعينه ما وجبت عليه لا ينافي في عينه المالك لو اهل ضمن ثمنه في ثوبه  
 قوله اذا استدان لصانع حقه ولو كان خادقا في قوله ولو اخطا ورجع هذا ما نولف في بدلتها لا يفسد من غير يفسط ولا يفسد على المنة وما

استأنه

نقدم





العين لا يستقامت فلهذا لا يستحق المنفعة ولا يمكن استيفائها الا باثبات اليد كانت اذ لا فرق بين هلاكه وفقد الاجزاء  
وبعد هذا لا يجب على المساجر ان يملكها على تقدير كونها مملوكة بل الواجب عليه التخلي عنها وبينها فاذا كان حرا او لم يمتدح مع طلب  
بعد انقضاء المدد صا بميزة الغصن وسكان ان يحل النافع لا يقصر ذلك وما عليه من الشايع لا يمتدح به ولا يدخل تحت التكرار  
كان صغيرا وعبد ضمنه قوله اذا دفع سلفه الى غيره لم يملكها على اقله فان كان من عاينه ليس اجره لئلا يملك العمل كالغشال ولغضا فله اجره مثل عمله  
ان لم يكن له عادة وكان العمل مما له اجره فله المطالبة لانه اصره بغيره وان لم يكن له اجره بالعادة لم يملك العمل بالاعمال بغيره شيئا  
من عاينه وان لم يمتدح بذلك العمل او كان العمل له اجره في العادة ومن اعتبر في لزومها يكون العمل له اجره عادة خاصة ويخرج على ذلك صور اربع الاولى ان  
يكون العمل له اجره عادة ولعامل من ساجر لذلك كما لو كان في الوقف الى الغضا ثوبا بالمقصره او جلس بين يدي حماره عند نفسه لذلك لم يملك له فله  
الاجرة على التوطين الثانية انتفاء تمامها ولا اجره علمها ولا فرق بين كون العمل من منفوقا باجره وعدمه اذ لم يكن له في العادة اجره ولا اقل لتمام  
لكن من عاينه الاستيفاء له فثبت له على التوطين ايضا الوجه الثالث بغيره لها الثالثة ان يكون العمل له اجره في العادة ولكن العامل ليس من عاينه  
الاستيفاء له فثبت على التوطين ايضا لوجوده كمن طوى هولا كور عنده وحده من عند كسر الرابعة عكس فثبت له اجره عند كسر وزم  
مخار الصلح وضمانه من انه استيفاء على محرمه بالاداء لا يملك بدول عوض مالكيه ولا يحق قوله كمالا بنوفه عليه بنوفه المنفعة  
فعلى الوجه كاهل الجوط في الخطا والمدار في الكناية ما بنوفه على انقضاء على اقسامه ما يجب على المالك بغير خلاف كعادته في الخطا والسفوف  
وعمل الابواب بحري الماء ونحو ذلك ومنه ما هو على المساجر غير اشكال كالحمل الاستيفاء الماء وتداول البكرة ومنه ما ليس على الحمار كالحسبر  
الزويق ومنه ما يختلف فيه وهو الجوط للخطا وكذا ذلك كانه يصنع للصبغة وكثير للصبغ وقد جزم له بانها على المجر لو توفقت لتمام  
المنفعة ولو اخرج عليه بالبعد لا لزم فيجب من ابا المقتدر ويحمل قوله بانها على المساجر لان الوجه على المجر انما هو العمل لان ذلك هو مقتضى مزاج  
العين انما الاعيان فلا يدخل في مفهوم الاجان على وجه يجب ان هاهنا الا لا تشاؤا ثبتت على خلاف الاصل كالرضاع والاستجمام ولا يوجب الرجوع  
الى المهر المطرود وان شئنا واضطرر على المساجر قوله في بدل الفناح في اجان الدار لان الانقضاء من بها الغلب بتمامه لانقضاء لا يملك ما اذ  
عرفت ان بعض ما يملكه لا ينقضاء ليس لا في المجر ولا يملك الاستدلال الا اذا جعل محكما خصوصا مع نايده بان المفعول لا يدخل في اجارة العفار  
الثالث الامع لعادة او البقية والاول في الغلب بانه تابع للعقل البتة بل هو كالجرح منه وهذا بخلاف مضاعف لغيره فلا يجب عليه ولا يسلم لغيره  
لانقضاء البقية ولما ذكر قوله اذا تنازعنا في اصل الاجان فانكر المالك لفعل قول المالك مع منتهى لانه منكرها فيكون القول قوله كما ذكره  
وكان الاول البقية فيقدم قول المنكر على قول المالك ثم ان كان النزاع قبل استيفائه من كل نافع جمع كل مال له فثبت وان كان بعد استيفاء  
شي من نافع او استيفاء الجميع الذي يزعم من بدعي ودفع الاجان انه منقول العقد فلا يمتدح ان يكون المدعي للعادة المالك والمضرب فان كان  
المالك حلف المنكر استيفاء الاجان وجب عليه اجره المتنازع كما لا يشك فيه من كل نافع المالك لم يكن له المطالبة به ان كان دفعه لا عرفه باستيفاء المالك  
وجوب عليه دفعه ان لم يكن دفعه وليس للمالك قبضه لا عرفه بانه لا يستحق ان يزعم من كل نافع المالك ان يكون نفسه في دعواه الاولى على قول ولذا زاد المسمى  
اجرة المتنازع في المنكر المطالبة بالزيادة ان كان دفعه سقط عنه ان لم يكن العين ليست مضمونة عليه في هذه الصون لا خلاف المالك يكونها امانه  
بالاجارة وان كان المدعي للاجان هو المساجر فان انكر المالك مع ذلك لاد في المضرب في عينه في القول قوله فيهما مع منتهى فاد اختلف استحقاقه  
فله المطالبة به ان لم يكن مضربا وها وان زادت عن كسبي زعم المضرب وان كان المسمى اكثر فليس له المطالبة بالزيادة وان كان المضرب يعترف له به  
الآن بذكر نفسه على قول ولو كان ليضرب فدا فضلي مني وهو ان يزد من اجره المتنازع فليس له المطالبة بالزيادة وان كان تالبا لا يغير بغيره استحقاقا  
لزم المضرب ان لا يخلو في الزيادة ويضمن لغيره لانكار المالك لاد ولوا عوفيه فلا ضمانا قوله ولو اختلفا في قدر المساجر هو بغيره في قدر  
العين المساجر بان قال الجوني الدار يجمعها بماهة فقال بل البتة منها خاصة بالماء فان لقول قول المنكر لاصالة عدم دفعه لاجارة على ارادة  
عابغ فيه ويرى اقبل هنا بالخالف ان كانها ما مدع ومنكره الاقوى بالخاء ملصق لغيره ما على دفعه الاجان على البتة وعلى استحقاق  
الاجرة المتبعة وان كان يوزعها بخلاف ما يجب له فيكونا الاختلاف في الزيادة يقدم فواضحه ومضابط الخالف لا يستفاد على تنوع الوفا  
اجرة البتة فلا في فقال بل الفلا في اوال الجوز البتة فقال بل الحام ومنه ما تقدم في كسب اذا اختلفا في قدر كسبه وفي قبضته في القول  
بالخالف هنا دون كسبه ليس بجيد قوله في ذلك لو اختلفا في قدر العين المساجر فان لقول قول المنكر المالك لانه منكره الاصل عدم لروا  
مضابطه في نفسه فلا يقبل قوله في الروم في الخلف الاصل قوله اما لو اختلفا في قدر الاجرة فالقول قول المساجر لان كان الزيادة منها مع  
انقضاءها على دفعه لغيره على العين وان كان بالخالف هنا ايضا لان كل واحد منهما مدع ومنكره وهو ضعيف جدا قوله في ادعي الصانع او  
او كاري هذا المانع وانكر المالك كلف البينة ومع فقدتها بل من ارضا او قبل القول وطهر مع كسبه لانهم امانه وهو انه الراد في البينة ولا  
ادعي المالك المقرط فانكره القول بغيره مع عدم بينة هو كسبه بل ادعي عليه لاجاع ولو انا اختلف في الادقوى ان القول قوله ثم مظهر لانه







الغرض بموافقة النظران العيب الغرض كان في الجحى فالباقيع لشرا عن الموكل مع جهل بهما والوقوف على الاجاب فينبغي ان لا يكون له ان يوافق  
بشرى بكر المالك لادن في ذلك القدر كان القول قول مع مبيته ثم لسقط العيب ان كانت باقية ومثلها او مبيته ان كانت نالقة وقبل اليوم الدلالة  
ما حلف عليه المالك هو بعد هذا الاختلاف مع المصفة الوكيل ان يبيع قول الموكل في اصلها فكذا في صفته لانه فعلة فهو له في حاله ومما قصد  
الصراحة عنه ولاصاله عدم صدور وكيل على الوجه الذي يدعيه وكيل ابنه بقوله ولو باع الوكيل على ان ياتي هذا الاختلاف انما هو مع وقوع  
النصرف لان الوكيل قبله ندرج لا يكره الا يقال ان دعوى الموكل في تسليمه جعل الوكيل جاسا للنصرف في بيعه على الوجه المأمور به فيكون القول قوله  
لانه امين ولا يصلح عدم الجحان كما سبوا ولا نقول ان ذلك ما به لو كان فيه بالوكالة والجحان في بعض معلقا انها كما لو ادعى الموكل عليه بعد تلف  
القرن الذي باع به بمقتضى الوكالة ما هو بصفة عن قبض المبيع او التعكبه وجه وهذا كذلك لان خلافها في مصفة الوكيل يقول الى الاختلاف في اصله  
لان الموكل منكر لاصل الوكالة على الوجه الذي يدعيه وكيله والجحان في قبضه في قبض الوكيل في اصلها بمقتضى مصفةها بالقول الذي فعله النصرف  
صنيفه لاسناده قول من رقتا الوكيل المشتري على النصرف دفع الوكيل الى المشتري السلفه فلفه به كان الموكل الرجوع على انما يشا بقبضه  
لكن لو دفع الوكيل على المشتري لا يرجع المشتري على الوكيل لمصلحة له في الاذن وان رجع على الوكيل رجع الوكيل على المشتري باقل الا من مرتين وما  
اغتر به اذا حلف الموكل على شيء ما ادعاه الوكيل بطل البيع بالثبت الى الوكيل واما المشتري فضاوان على الوكيل في جفة ذلك لا فلا يلزم  
اليمين على نفي الجحان العلم ادعى على ان كل ردت على الموكل وتوقف بطلان البينة التي على غير اخرى فاما ان يكون العيب باقية او نالقة  
فان كانت باقية وثبت قول الموكل بالبينة الى المشتري بما اسناده ما يرجع المشتري بالقرن ان كان دفعه ولم يصد الوكيل في دعواه ولا يرجع  
باقل الا من مرتين وفيه البيع لان الثمن ان كان اقل فليس يرد الوكيل من مال الموكل الذي هو ظاهرا للمشتري بغيره سواء اخذ مضافا ان كان  
اكثر لم يرجع بازديت له لانه المعلوم به ما يرجع ويغني الزيادة عن الوكيل فيقول المالك ان كانت نالقة فحكمة ما ذكره النصرف من جحان الوكيل الرجوع  
على انما يشاء اما المشتري فلفه في يد واما الوكيل فلفه وان ظاهر ان رجوع على المشتري لم يقبه وكان مضافا وكان الموكل فيما يدعيه يرجع  
المشتري على الوكيل لمصلحة له حتى يبيع ويرجع ان الموكل ظاهرا في رجوعه عليه فلا يرجع على غير ظاهرا هذا اذا لم يكن قبض الوكيل الثمن منه ولا لم  
ينوجه عدم الرجوع عليه لان الوكيل لا يبيع حتى يقر ويؤكل لا يدعيه لعدم قبضه ثمنه وقد اعرف المشتري عن عرض الوكيل على الرجوع على ما دفع اليه  
لكن ان يقدر البينة او اقل الرجوع به ظاهرا ولا يرجع بقدر ما غره ويغني كافي في رد الوكيل مجهول المالك ان لم يكن المشتري مضافا على انما يرجع  
على الوكيل بما غره لجمع لغز و لو كان الثمن ردت وقد دفعه الى الوكيل رجوع به لنفسه البيع ظاهرا وان رجع على الوكيل رجع الوكيل على المشتري الا ان من  
تمتدوا غره لان الثمن ان كان اقل فهو من عزم الموكل لا يبيع حتى سواء وان ظاهرا بخلافه انما يرجع على المشتري ان كانت البينة اقل فلم يغره  
سواءها لكن ينبغي الزيادة مجهول المالك ظاهرا لان الوكيل لا يبيع بغيره وموافقة الظاهر لو كان الوكيل انما كانا الوكيل فليس له قبضه  
ففيه كما هو موصول الى تحصيل ما ذكره واعلم ان مقتضى البينة ان يكون الوكيل لم يقبض ثمن بعد ان زاد كان ولا الكلام اعم ورجع كل واحد من  
الوكيل والمشتري على الاخر باقل الا من مع بضافها ويغني الزيادة مجهول المالك ولو قبض قبض كانت الزيادة في يد الوكيل ايضا مجهول ان ينفق  
قوله واطلاق الوكالة في بيع يقضي تسليم المبيع لانه من الجحان وكذا اطلاق الوكالة في شراء يقضي الاذن في تسليم الثمن لكن لا يقضي ان  
في بيع يقضي الثمن لانه قد لا يوفى على القبض انما كان من الجحان لان البيع يقضي ازالة ملك البائع عن كسبه ودخوله في ملك المشتري فيجب على مخلص  
المالك التسليم لانه من حقوقه لكن لا يسلم حتى يقبض الثمن هو لو قبض يكون له نصيبه وعنه لمصلحة الموكل او يضافا بتمام المبيع قبل قبضه  
احده من المشتري ضمن لبيعته اياه بالتسليم قبله وجه الثاني في سقنا ما ذكر قبض المبيع فيه قبض الثمن فلا يقضي تسليمه في البيع الا في تسليم  
الوكيل المبيع لانه قد لا يسلم على الشراء من لا يسلم على المبيع ثم لو كانت الثمن على الاذن فيهما كما لو كان في ثمنه عن من كان يعيد بخلافه  
قبض الوكيل انما يادها بما يحتاجه بواجب كما انه لو اموه بالبيع في موضع يصح التمن في قبضه كونه غائب عن الموكل وليبيع عن نعب على الموكل  
يحتك نال الغرضه على ان لا يامر ببيعها لاجاب قبضه القبض كما هو لو كان الوكيل بالقبض فغدا الوصل الثمن في قبضه فيجب على المشتري  
الوكيل ان يرد بالعيب لانه من مصلح العقد مع حصوله ولو كان عيبه لان الموكل قد اقام مقام نفسه في هذا العقد والرد بالعيب من لوازمه وان  
الوكيل لم يزل الاعيان في البيع فظاهر العيب كان له الرد ومنه الصحيح فيشكل الاول بانه انما اقام مقام نفسه للعقد في المارم ان من جملتها  
العقب والافلاذ وغيرهما وليس ميثاقها الجحان او الثاني بان قبضه ففوقه عقد على الجحان كما لا يتصور الرد والرد في كونه انما يلو  
شراء الصحيح في الظاهر وليس كلفا بالسلمه ولا باطن لان ذلك لا يمكن الوقوف عليه فلا يجوز كيفه به ويجوز عن ثمنه اعجب لا يظن عليه نفع  
الشراء للموكل وهذا الغرض لانه لا يرد على جواز الرد ايضا لانه غاير للشراء والوكيل انما يقبض الشراء لا الرد ويحتمل استغاده جواز الرد من  
القران في خارجة لا من قبض لبيعته ورجا في بينه انما اطلق الموكل كما لو قال اشترى عبدك اهنذا واديه من الوعيبه كره العبد فيجوز الوكيل الرد  
بالعيب في الاول لما رد في الثاني لانه يبيع بدينه فله فطع نظر الوكيل واجبه اياه ولا يجوز عدم جواز الرد معا وفاقا للمذكر لان الوكالة في الشراء  
انما افضل من البيع في ملكه والرد بطلاله ورجاءه فادخل فيها فله ولو منع الموكل لم يكن له مخالفة لاشياء في بطلان رد ما لا يرد

رجع





لا بد ان

ينفسر

لنوع

سعيد

لم يصح توكيله قط ان ينصرف التصرف مباشرة فلا يجوز وكاله ان لم يجوز له التوكيل فيما يملك مباشرة يدوانه كالمطبخ وان كان ما دون ما حاله التوكيل  
 فيما جرت العادة منه خاصة وبما قوله ولو وكاله ان يشترط لنفسه من مولاة مع المراهنة وكلمه باذن مولاة لما سب من توقفه كاليد على ان ينصرف  
 سعة لصون دفع احتمال البطلان هنا من حيث ان التزاع في نفسه على ما عاينته من شري المبيع يندفع بان الغايه والاعتبار به كالمعروف يمكن ان يكون متبنا  
 على جواز توكيله باذن مولاة اذ لم يمنع منه شيئا من حقوقه كالمعروف في الامر هناك ذلك اذ لا يمنع من حقوق المولى حيث انه يحسنه وكاله مولاة  
 قول من ليس للتوكيل ان يكون الا باذن من الموكل لان التوكيل لا يملك النيابة لنفسه ولا يملكه وانما هو نائب في بعضه على ان عليه للفظ فان اذن له في  
 التوكيل من غير ان يشترط الاشكال وكذا لو دل اللفظ باطلا فلا يعمد عليه في ذلك اصنع فاشتبك او مفوضا ومخولا ولم ياذن له من غير ان ياذن له ولكن ذلك المنة  
 على الاذن كالموكله في النيابة مثله لو فقهه عن غيره وعنه عن بعض الاشياء كالزراعة في اماكن متعددة لا يفهم جميعها الا بمساعدة فالاخود  
 جواز لكن يجب تبينه بعلم الموكل برفع غيره وعنه فلو لم يعلم بهما لم يجز له التوكيل لان النيابة من جانب الموكل التي هي مناط الاذن وبقيت في التوكيل  
 في الاختصاص على ما يفهم عنه لان توكيله على خلاف الأصل في نفسه وفيه على موضع الحاجة وحيث اذن له في التوكيل فمن صرح بكونه كذا عن التوكيل كلفه احكام  
 الموكل وان صرح بكونه وكاله عن الموكل واطلق كان وكاله اخرج عنه وبما يفهمه في قول من لا يوكل المحرم في عقد النكاح ولا ابداع الصند هذا الحكم  
 صالح لدخوله في باب الموكل والتوكيل فانه كالايجور المحرم ان يوكل في العقد كذا لا يصح في التوكيل من غير علمه فان من ذلك الصانع العقد في حال الاجرام و  
 التوكيل فيه كذلك اما لو حصلت الوكالة في حاله لم يقع وقال الاخلاق في نظر العيان منع بعضه الا في المحاور اهل الخبرة شرط يكون العقد  
 كما هو ظاهر الكلام ولنظر هو امر من ذلك حتى يحرم على الابن جودته في التوكيل حال الاجرام وفي ابداع عقد كونه عليه كذا التوكيل الذي يشترط  
 التوكيل كل يحمل وطريق الاحتياط واضح في حكم التوكيل في ابداع الصند التوكيل في شره وسعيه لا يمنع ان يشترط المحرم به على الصند في حكم المحرم  
 المصنف وعقد كسب حيث لا يجوز له ذلك في بعض النسخ ابتداء بدل ابداء وهو جود قوله وفيه وكاله في طلاق من غير ان يباين جماعا والمخاصة على  
 الاذن هذا هو المشي بداعي عليه ان ادرى من الاجتماع وان الطلاق في باب النيابة والاصح ان يوكل الغائب للمعوض صحيح الاجماع على الصم في رجل يجعل امر  
 امره الى رجل بطلها لا يجوز ذلك فقال نعم من غير منفصل وهو يفهمه كمن ومنع كشيخ وجماعة جمعا بين ما تقدم وبين اطلاقه وان اذن عنه  
 لا يجوز وكاله في طلاق يحمل على الخاص وهو من ضعفه فافهمه عن الدلالة في قول من لو قال الموكل اصنع فاشتبك كان اذ على الاذن في توكيل كاله  
 في شرط على ما يغفل عنه المشي بغير الاستدلال على جواز توكيل التوكيل بذلك ان من صانع العمو فذاذن له في ان يفعل كلما شاء فاذن ان يوكل وقد  
 دخل في عموم الاذن وهو جود في موضع خالف في ذلك العلامة في ذكره محجا بانها انما يسترز المبيع فيما يفعله بنفسه فلا يثبت ان التوكيل وجوابه يعلم من  
 المقرر فان عموم تناول فعله بنفسه وبنيانه حيث يشاء النيابة في تحفيقه مدلول العام كمدلول الخاص في المحاور واختلافه لفقن واكتشف في هذا الاذن  
 له في توكيل من حيث العموم فيضاهيها تقدم الا انه غادر للنيابة على ان موضع شبهته كما ذكره العلامة قوله في توكيل يكون تام الصبغة في توكيل وفيه  
 عارفا باللغة التي يجاورها اي يكون له صبغة تامة ومعرفة باللغة التي يتعامل بها او كونه يكون ملبا بمقتضى امر الموكل وقال ابن البراء ان ذلك لا يجب  
 وهو ظاهر الصحاح وهو ضعيف في قول من يفتي للحاج ان يوكل عن نفسه من يوكله الحكمة عنهم وكذا يوكل من نيابة عنهم جميع ما يفتي به حال من  
 التصرف الذي يفتون منه وكذا غير السهلاء من الحاج عليه ولا يملك الصبغة وكذا الحكم في الوجه الا ان ينصرف الوجه على عدم توكيل قوله وبكره لدلالة  
 الروايات ان يوكل المنداعه بنفسه المراد بهم اهل التمر في المناصب الجليل الذين لا يلبسهم الاثام وروايت علماء وكلمة عبيد ارضى الله عنه في خصوص  
 وقال في المحصول في حواشي الشيطان في نفسه هاو له لا كره ان احضرها فان في الصالح الفقه بالضم المملكه والمقصود في امر اي انها في محض حاجها على ما لا يرد  
 قوله ولو ان ذلك لم يطل وكاله لان الاذن لا يمنع وكاله ابتداء فكذا استدلاله لانه لا يمنع بطلانها من حيث لا يذاد كما بد اعلمه بغليله ولا  
 لا يثبت بطلانها من جهة اخرى كونه او كونه على مسلم فانه يحكم الكافر هذه الحجة على الظاهر ولا يفرق بين المنداعه من غيره كما يفهم من طلاقهم وازاد  
 بذلك في قوله بطلان وكاله يحكم بطلان نفسه فانه وجه خروج وكاله ان يرضى للمنع فاكاذن نفسه وكاله لغيره ليست من قوله وكاله لان  
 بلبه بنفسه ووضعه لثبانه في صبح ان يكون فيه وكاله هذا ضابط ما يجوز وكاله في معنى ان يكون في الاخر زعمه ووضعه لثبانه في عاصم ان يصبه  
 بنفسه من عبادان وما وافقها من الاحكام التي لا يثبت النيابة فيها مع ان ذلك الانسان ان يملكه بنفسه ووجه ان يحكم عليه لسفه وفلس لانها فانها بلان  
 لاكتفها لبعضها فانها في صبح وكاله فانها في غير هذا الصناعات خرج موكل المحرم في حفظ الصند وشراة ذلك ان يملكه نفسه كما في قول من يجوز ان  
 توكل المراه في طلاق غيرها واهل صبح في طلاقها فانها لا يرد اما وكاله في طلاقها سوا كانت وجه لزومها ام لا حيث فلا اشكال في ان  
 الطلاق بفعل النيابة في المحل ولا يطلق لنفسه ما صنع منه شيخ وابن ادرى في شرط الغائب بين توكيل والمطلق وهو ضعيف لا يكتفي في المعايير  
 الاعتبارية قوله وصي وكاله في عقد النكاح لان عيارها في نفسه عند ثبوتها في العقد لا في الشافعي فانه منع من توكيلها في النكاح او يوكله المحرم  
 وليس في قول من يجوز وكاله الصند اذن مولاة لان عياره منعه وان يكون نافعا مملوكة لمولاة منع اذن ينزل المانع ومقتضى طلاقه او توقف  
 توكيله على ان يوكله كلامه كمن وعنه كمن يبر ان يمنع فاذن ان يصبه شيئا من حقوقه وسببه لطلوبه منه وعدمه كما لو وكاله في ايجار عقدا او يوكله في  
 خلقه من غير سبب في حق في حال اشتغاله بامر او مفداه حيث لا منافاة وبدل على حكم الاطلاق كون نافعا باجماعها مملوكا للشيء فلا يرد في طلبها

بشرها

[illegible]

بعض

مَحَبَّات

[illegible]









فانه صحيح وليس يتبدل الا ان يقال ان خرج بصبر جسا كما هو به بعضهم وهو ممنوع وان كان في معناه وفيه من غير المصنف ما عرفت في كتب اللغويين من ان  
الحاجية بفتح اللام وروى في الحديث عنهم اذا ما ان المؤمن انقطع عمله الامر في الاصل بدعوله وعلم يدفع به بعد موته وصدق في خبره قال العلماء  
المراد من صدقة الحاجية الوفاء وهو ينفق بعض الخواص ايضا والا فان صنفنا على هذا الصدقة كذلك ولو صنفنا بها فقولنا في اللفظ الصبر في حق  
لا غير لما كان الوفاء من الصدقة النافذة للملك على وجه اللزوم اما العبد والنفقة اقل في اللفظ بدله عليه صبر كما كثر من ان الملك ان يكون ذا الاعلى  
العقد القليل الذي هو كعمدة في النقل ولا خلاف في ان لفظ الوفاء صبر في اللفظ الموضوع للغة وقته عاود في لغة شاذة وافتتت بزيادة الهنوز  
الظان القبيح بها صحيح وان كانت غير صحيحة فقولنا ما حوت صدقة فلا يجعل على الوفاء مع الفرية كما لا خلاف في ان الصدقة لا تكون صدقة لاختلاف  
في عدم صبرها من ان يصبر في وقتها التذات وانما هي كيانه عن نفقة في الدلالة عليه فصدته او انضمام لفظ آخر اليها بدل عليه منضم اليها ما جاز  
كقوله صدقة موقوفه او موقوفة او مائة او مائة ولا يوصف في محو ذلك انما لم يكن صبر في وقتها بدو الضميمة لاشترائها في الاستعمال ليدبر ويكره  
كالملك المفضل خارج الركن وصدقنا المطلقا وكذا ونحوها هذا كله بالنظر في الدلالة ظاهر اللفظ بحيث يحكم عليه لو سمع منه ظاهر او اما في  
ما يندب به الله تعالى فان نوى به الوفاء في غير الاقلا والفريضة بغير صبر مع اشتراكها في اعتبار الصدقة اللفظ ان الصبر يحل عليه ظاهر كما انما اقرناه  
وان لم يكن صدقة في نفسه بخلاف الكتاب فان لا يحكم عليه في صدقة في الا باع او في يكونه وقد صدق وهو في بدنه وصدق في لفظ الصبر  
الدال في صدقة المالك مكسبون بالبناء للمفعول ومعناه ان يملك في ربه ان ادعى غير الصبر الوفاء صدقة في قوله ولو نوى بذلك الوفاء في بدنه ثم  
قوله لم يفرق صدقة حكم عليه في اخره لان ظاهره ان اذا نذر بالبناء على تقدير كونه وان اقران بصدق ليس من الادان ومن ثم اسندوا في قوله  
ان يقول كما اشترى البان بدنه بدنه لو ادعى اذ الوفاء صدقة في هذه الامور الاول ان في قوله بغير اضافة لفظ الصدقة الى جهة عامة لقوله  
صدقة هذا على المالكين والاضافة الى جهة خاصة لقوله لم يفرق صدقة عليه وعلم وجعل الاول لمحا بالصبر ويجوز في ظاهره ان لا يكون  
فانه يرجع فيه الى شبهة كما اطلقه غيره وكفر في غير واضح التنازل في ظاهر العباد ونحوها صبر في لقواعد وكذا ان كل واحد من الالفاظ الثلاثة كتابه عن  
الوفاء يقع به مع بدنه او انضمام غيره اليه على ما اوردوا في الاخر في ذلك ولكن ذكرنا في خبرنا ان ظاهر الاحكام يدل على ان صدقة في حق صدقة  
واحدة فلا ينبغي التنازل عن الاول ونعني الاول في مع لفرقة ومما ادعاه من كل طرف غير ظاهر التنازل في حقنا بالصبر ما لو قال جعلنا وفاء او صدقة مؤيدة  
محررنا كغيرها بدو وعوي كونه وهو جسر لغيره في الا ان في خبرنا وجاعا في صدقة الوفاء المشبهة وظاهرهم عدم كساح في مثل ذلك وان كان  
الافوي الا كفاء بكل لفظ يدل على المطر صبر كما قولنا لو قال بكت وسبكت في صبر وفاء وان يجوز لقوله جسر لاصل وسبكت القصة وقيل  
لا يكون وفاء الامع الفرية وهذا الشبهة قد استبعد من ذلك فاقبل ان يصح الوفاء حسنة وما ذكرناه سنة واحدة لا يوفى على الضميمة في  
واثنان يوفى على خلافها جكت سبكت فذهب جملة من علم لانه في كرهه وقواعد الى انما صبر كما كوففت مثلها ما احسنت بانه  
الهنوز بغير اشكال هنا نظر الى الاستعمال العرفي لهما في مجرى كذا وروى في خبر الذي نقله المصنف في اطلاق عليه فيجس لاصل وفيه ان مجرى الاستعمال  
اعم من لفظ وظاهر وجود الفرية في هذا الاستعمال ومعها الاشكال وقد وقع اطلاق الصدقة عليه وفاء لكونه في اذارة في ربه وجعل على  
الوفاء لانضمام القربى للفقير بعده فكذا هما والافوي في اخبارها من افعالها الى الفرية اللفظية وكثيره وهو اخبار من ايضا في غير الاشراكها  
في الاستعمال بين وبين غيره ولو موضوع للتنازل لا يدل على شيء من خصوصياتنا والاصل ان الملك ان يحصل النافذ الشرعي وهو غير معلوم واعلم ان  
كلامه حيث اعني الاجابات لم يضر للقبول انه غير غير في الوفاء قط وهو ظاهر الاكثر واحدا في الاقوال في المسألة وجهه صال عدم اشتراطها في  
في كسبونا بدله لان كالا باحة خصوصاً اذا قلنا ان الملك ينفق في الله تعالى ولا يملك في كسبنا في الاجابات كالعقود استحقاق الوفاء عليه  
المنفعة كاستحقاق المعنوية في نفسه لقول الثاني عن اقطاط لاجل انهم على عرفة في غير في الاجابات القبول كسائر العقود لان ادخال شيء  
في ملك الغير بدو وان يعبد والاصل ان الملك على مالكة بدو وفصل ثالث فاعلم ان كان الوفاء على جهة خاصة كشخص معين او جماعة  
معين بل اذ كان في القبول وان كان على جهة خاصة عامه كالفقير او مسكين لم يعبد في ذلك ولا ان الملك ينفق في الله تعالى في الله تعالى بخلاف الاول  
فانه ينفق في الوفاء عليه وقد يظن من كسبنا في اخباره ولعله افوي حيث يعبد لقبول قط او على بعض الوجوه في غير ما يعبد في غير من يعبد  
اللازمة من اللفظ الصبر في المطابق لاجل المنفعة لغير فصل يعبد في العبد في ذلك من كسبنا وطوبى له في كسبنا الطاعة على تقدير القبول باعتبار  
الناس على ما كالحاكم منصوصه كايون في غير من كسبنا وعلى القولين لا يعبد في قول المطر الثاني ولو كان في تعدد الاضام الفاعلة الوفاء فلا  
ينقطع ولا يقول لا ينفق بالاجابات فلو اعبر لم يقع كعبه من حقوق اللازمة في قولنا لا يلزم الا بالافاض لا خلاف بين اصحابنا في ان الفرض شرط صحة  
الوفاء فلا ينفق بدو كالا ينفق بالاجابات مجرراً عن القبول او بالعكس يكون الفرض جزء السبب النافذ للملك عبادان المصنف في اللزوم فلا يعبد ذلك  
ولكن في ما في ما يصح ما ذكرناه حيث يقول في القسم الرابع والعرض في شرط صحة ونظم القافية في كفاء التخليل بين عقد الفرض على تقدير حصوله  
فانه لا يوافق على ما حفظناه وعلى ظاهره كونه شرطاً في اللزوم لا ينافي ان يكون الوفاء عليه لحقوق الوفاء ان لم يلزم فان اللزوم غير غير في ملك التنا  
حيث يحق لعقد كسبنا في ان كان جازاً باعتدال في غير من المحققين كانه عليه البيع محجراً ونحوه ولعله حاول ان ينفق في الوفاء في بعض الرود على بعض

[illegible]

میں نے

کان

مُعْتَمِدًا

مقدم





وشرط التمسك فيه شرطان الأول اوفاء دين ونحوه وان كان معلوما لم يصح ان يشترط مضبوطا من التمسك الوفاء بخلاف المتنازع فيه بناؤه على  
منقطع الوسطى الى المتنازع فيه فانه بمنزلة منقطع الاول فيما بعد الانقطاع وان اراد فيه اجبلة فالمراد فيه اوضح وجعلنا لا يضر انفسا كثر  
الحال فيكون كذا ان شرطه ضعيفا من جهة الا ان شرطه الفساد لا يفسد العقد بل ينقصه على الغاية وهو قول ضعيف فلقد قدم الكلام في ضعفه  
وان ذلك خلاف المقصود الذي لا يتم العقد بدونه وقوله ان الوفاء عليه هو جواز ان اراد بربطه او منعوه او بعد جهته فلا يضره ضل الواسطة  
للمانع ولقولنا بالصححة الشخ في خلافه وضعف من شرطه بما لا يصلح له الصحة وانتم جميعا الى انفسه لا يضره وقد عرفت ان الاصل ان انقطع في  
الصحة مطلقا اذ عرفت ذلك على الجواز من بطلان الوفاء لا بحث على القول بالصحة فيلزم من صحة الوفاء في الحال الى من يصح فيه لا  
وجها في ذلك من خلال دليل الجواز وقيل في خلافه ان شرطه ان كان الذي بطل الوفاء في حقه لا يصح اعتباره انفسا معتلان فيلزم ولا على الجواز  
او ثبت فانه يكون في الحال لمن يصح الوفاء في حقه يكون الاول بمنزلة العقد الذي لم يذكر في الوفاء وجود كده وان كان الوفاء عليه لا يمكن  
اعتباره انفسا كالعقد فانه من قال يصح اليهم في الحال لا يضره عنهم وهو صحيح ومنهم من قال لا يضره اليهم في الحال لانه انما جعل منقطع الوفاء  
لهم بشرط انفسا من قبلهم ولتشرط لم يوجد نص في الفقهاء والسالكين مدة بقاء الوفاء عليه ولا يتم اذا انقضت رجعت اليهم ولا يخفى عليك  
ضعف هذه الوجوه لعدم الدليل عليها وعدم قصد اوافها قالنا من شرطه على تقدير صحته شكل قولهم وكذا الوفاء على من ملك ثم على من يملك  
فيه رد وكذا ان شرطه كونه كما تقدم ويريد القول بالصحة هنا ضعيفا لو كان من لا يملك لا يضره انفسا كالوفاء على الميت والحياط والمجمل  
وفت انفسا كالفداء على الملك ان انفسا الوفاء بقاء الى من يصح الوفاء عليه بخلاف الشرط ولا مدة مغلوبة بنزول حتى يكون هناك  
شرط منضم الى الوفاء من حيث اوقافه ولو كان الشخ هنا جرم بانفسا الوفاء من يصح عليه بقاء كالحاكمات لاخر في محقق فانه قوله ولا يصح  
المملوك ولا يضره الوفاء في مولاه لانه لم يفسده بالوفاء ببناء على ان المملوك لا يملك شيئا اربابا لا يملك فيه الوفاء فاصل الضرر بغيره ولو  
فلنا بملكه مطلقا كوفاء عليه ان كان محجورا عليه اذا قبل مولاه وبني بقوله ولا يضره الوفاء في مولاه بخلاف بعض العامة حيث جوز في الوفاء عليه  
وجعله مقرر في مولاه وبني بقوله لانه لم يضره فان الوفاء عقد والعقد تابع للفسد فكيف يضره الوفاء وهو غير مفسد وقوله يصح  
الوفاء على المصالح كالغناط والساجد ان الوفاء في الحقيقة على المسلمين لكن هو من بعض النصوص صريحهم اشار بالبطلان في جواب سوال بر وعلى صحة  
الوفاء المذكور من حيث ان هذا المصالح المذكورون وشبهها لا يضره المملك وهو من طائفة الوفاء كما سلف في جواب سوال الوفاء ان كان لفظ  
مغلوبة في الجاهل المذكور الا انه في الحقيقة وفاء على المسلمين القابلين للملك اياه ما هناك انه وفاء على المسلمين باعتبار اصله خاصة لانهم  
المتفقون عليها فان الغرض من سجدتهم اليه للعبادة واما من شعار الدين ونحوه فكانه وفاء عليهم بشرط صفة على وجه مخصوص وهو حيا وميت  
الوفاء على الغناط في الوفاء ومثله حفر نورهم ونحو ذلك قوله لا يضره المسلم على الحر وان كان حرا وفاء على الذي ولد كان اجنبيا يدا منسلا  
احدهما الوفاء على الحر والشهم وورعهم جواز مطلقا لقوله لا يجزى يوما يومنون بالله واليوم لا خير يوادون من جاء الله ورسوله ولو كان  
ابائهم وابنائهم ولو وفاء بغير موافقة يكون نهبا عن خصوصها اذا اشتهر بطلان الوفاء الغنية فان التمسك بناؤها وان الوفاء لازم وجب الوفاء  
ببرهم بغيره ونقله عن وجهه وقال الجرجاني في السلم بغيره وهو خطأ صحيح وربما قبل الجواز لعموم قوله على كل كبد حراجر وعموم قوله  
الوفاء على ما اتيها اهلها وغيره من الاخبار الدالة باطلا لها على ما تقدم في دليل المنع فان الظاهر من النهي عن كونه له من حيث كونه اتحاد الله  
الاجم ومخاطبة اهلها على وجه اللطف ونحوه من الاكراه ونحوه بغيره من حيث الوفاء لا ينافي من حيث اخرى وهي جواز المنع في مال المحرر  
بأنواع المنع فان المنع بغيره وكيف كان فالمنع بالمنع والثابت بوفاء المسلم الذي اخذنا على الذي فيه افعال احدها المنع مطلقا لا يضر  
المنع منه وهو قول سلاطون البراج والثاني جواز مطلق وهو ملخص العموم السابق وقوله لا يضره المالك في الدين لم ينافي في الدين لم يخرجكم  
من بابكم ان يضرهم الا بغيره السابق والثالث جواز اذا كان الوفاء عليه فربا دون غيره وهو محققا لا يضره وجاؤه معا بين ما ذكره وبين الاول  
العامة الدالة على وجوب صلة الرحم الدالة على كونها بغيره لعل في ذلك قولهم لو وفاء على الكافر في بيعه لم يصح ما  
كثير في فتوى المسألة فانه قال بعد ما ذكره كلام الشخ جواز على الذي ارحم فرلنا ما عندنا في هذه المسألة انه يجوز الوفاء على الكافر الا  
ان يكون الكافر اجد الوالدين ووجهه مضافا الى ما سبق وقوله في مصاحبه في الدنيا معروفا وصحتنا الانسان في الدنيا حسنا فان لم يكن من  
الصحة بالمعروف نزل صلته ما مع حاجتها ما يجب الجمع بين الادلة وكيف كان فالقول بالمنع مطلقا ضعيف وقول المصلح لا يخرج من وجه واعلم انه لم  
يرد في بيان المنع من الوفاء على الكافر في غير المكيوط فانه صرح بالذي اعلاه في ذلك قوله لو وفاء على الكافر في بيعه لم يصح ما  
حكم بجواز الوفاء على اهل الذمة وجواز الوفاء على المساجد ونحوها وحمله على كون وفاء على المسلمين لانه من مصلحتهم احمل كون الوفاء على  
الكافر وبيع جاز اذا كانت اهل الذمة بشا على ان الوفاء عليهم باوفا على اهل الذمة وان اخضع بعض مصاحبه في بيعه على خلافه لل  
الغنى بين الجاهل فان الوفاء على المساجد مصلحة للمسلمين وهي مع لك طاعة وفرقة وهي جهة من جهات المصالح المادون فيها وكذا الوفاء  
على اهل الذمة انفسهم فانه يرد لا يستلزم المعصية انفسهم من حيث الحاجة وانهم عباد الله ومن جليل نيلهم المكرم من يجوز ان يقول

الفتاوى



٢٥٩

فمن السنن بحسب ما يروى في الكليات

روى محمد بن أبي رزق عن أبيه عن حماد بن محمد بن عيسى  
عن محمد بن علي بن خالد عن حماد بن محمد بن عيسى

الزبدية  
البرية  
الموهبة  
فوق  
الرا

ضمیمہ

[illegible]

وهو لا خجل فيه ولا نكر عرف ولا ذفر في ذلك لا ينسج طمع لا خفا ولا للذمور في السعي المستهور



ونحو ذلك ليس بذلك والوقوف بحال وأعلم أنه على تقدير صرف الوقف في وجه كبر مع بطلان المصلحة الخاصة لو غارت بعد انقضاءها راجع  
 عوده إليهم بالوجوب الوفاق بالعقد السابق جرح منه ما إذا بعد وفي الباب على هذا قوله ولو وقف في وجه كبر واطلق صرف الوقف أو لم يترك  
 وكل مصلحة يفرس إلى الله تعالى بالكر نطق على ما بيننا الطاعة والاحسان ونحو ذلك الثلاث يصلح هنا معنى وجه كبر ونحوه المحرر  
 أو وجه طاعة لله ونحوه فصرف في الغريب كل ما كنع الفقهاء والمساكين وطلبة العلم وعماؤه المسجونين والمدارس والفقراء ولما غدا حاج  
 الزائرين وأكفان الموت ونحو ذلك في جواز صرفه في طوائف من السلبين إن كانوا اعتنا وجهه لانه من جهة وجهه كبر وإن كان غيره من الوجوه كماله من  
 المذكورين سابقه متفاسدا أيضا ولا يجب تحريم الأصل ضد المعنى الموقوف عليه فلو وقف على شيء من وجهه كبر من وجهه كبر من وجهه كبر من وجهه كبر  
 لا يملكه يمولون والاول هو كذا القابل بعدم الخصم من جهة فانه قال لا يصح كوقف على شيء من وجهه كبر من وجهه كبر من وجهه كبر من وجهه كبر  
 بالمصلحة في حيث أنه بعدد أسبابها من وجهه كبر وهو موقوف بالأخبار والاجماع الكذا ثبت على صحة الوقف على الفقراء والمساكين وعلى السلبين  
 الموثقين مع انتشارهم وعدم خصهم وجهه كبر وهو موقوف بالأخبار والاجماع الكذا ثبت على صحة الوقف على الفقراء والمساكين وعلى السلبين  
 عن الاجماع في ذكره استند القول إلى علمائنا مشاعرا بالاجماع عليه قوله ولو وقف على الشيء كذا لان الوقف عليه هو كذا لا بطله المتفق وقيل  
 لا يصح لأن شرطه بنه القرية أشار بقوله لأن الوقف عليه في دليل الجواز حاصله ان الوقف كاسلف عليه من وجهه كبر من وجهه كبر من وجهه كبر من وجهه كبر  
 للملك لا بطله وأشار إلى أن عدم صحة منية على اشتراط القرية وقد علم من عدم اشتراطها فيما سبق ومن جعله عليه من وجهه كبر من وجهه كبر من وجهه كبر من وجهه كبر  
 اشتراط القرية والاول شبهه لأن تخناه عدم اشتراطها في كوقف وهو الوجه لعدم دليل صالح على اشتراطها وإن يوقف عليها حصول  
 التوافق عموم لا دل على صحة ان الوقف على حسب ما يقفها رايها بدل في الوقف على عدم مير وقد تقدم الكلام في تحريم هذه الأقوال وأعلمه  
 اتحاد المسئلة لينة على خلاف فقد ذكر الحكم فيما سبق مجرعا عنه قول من كذا يصح على المراد بالمراد من قوله والمراد به عن طره فلا يصح  
 عليه لأنه لا يثبت التملك هو شرط صحة الوقف وجهه كبر من وجهه كبر من وجهه كبر من وجهه كبر من وجهه كبر من وجهه كبر من وجهه كبر من وجهه كبر  
 استمهم المتع وقد تقدم الكلام في ذلك ما يدل على القولين وكان غايد للينة على خلاف وكان الاول لاكتفاء بذكره مرة واحدة وكذا الذي  
 قوله ولو وقف ولم يذكر المصروف بطل الوقف هذا هو وجهه كبر من وجهه كبر من وجهه كبر من وجهه كبر من وجهه كبر من وجهه كبر من وجهه كبر من وجهه كبر  
 الاصحا ويدل عليه ايضا ان الوقف عليه كما في اليد من اليد لا يصح ولا بطله لان غلة البطلان جملة المصروف وهي محتصة منهم ما مع باده في  
 ولانه لو وقف على مجهول كوقف على جاعة بطل فاد اطلق كان اوله بالباطل لان غلة البطلان جملة المصروف وهي محتصة منهم ما مع باده في  
 هذا وقال ابن جندب لو فاق صدقة لله ولم يذكر من يصدق بها عليه فذلك كان في اهل الصدقة الذين سماهم الله تعالى لأن العزيم الوقف لصدقة  
 والقرية وهو متفق ورده بان العزيم من الوقف ليس مطلق القرية بل القرية المخصوصة كما ذكر قول من كذا الوقف على عزمين كاحد هذين أو احد  
 الشهادتين والقرية من كل باطل الوجه من وانفرد من ان تملك غلايد من المصعب ولو في ضمن عام أو مطلق ولا يعقل تملكها ليس بعين  
 ولأن الوقف حكم شرعي فلا بد له من محل معين يقوم به كما يقتضيه مطلق بعض المحل الجوهري واحد الاخر من كل لا وجوه لاجرا وان كان كل واحد  
 منهما ما وجوب لاجرا فاوله واذا وقف على اوله واخوته أو ذرية أو غيره فمضى الاطلاق في الاول المذكور والانات والافرن لا بعدد النساء  
 وجه الاستدلال في جميع نوازل اسم القرية والاولاد ونحوها الجميع السوا والانات يدخل فيها في اللفظ المخصص بالكون من مثل هذا الاطلاق  
 كما يدل في الاوامر التي عين المخصص بالذكور اجماعا وحجت بنفي المقتضى للفصل الحكم بالانذار في الاستدلال في بعض النسخة من جميع  
 وخالف في ذلك ابن جندب وجعله مع الاطلاق المذكور مثل حظ الانثى من جملتها على البارات وهو ضعيف قول من لو وقف على احوال واعمال شراوا  
 جميعا لانذارهم في اصل الوقف الاصل يقتضي كونه الاما الخيرة الدليل الحارجي كالات والحاصر كالمشروطه بفضيل بعضهم على بعض  
 ربح فلا يخصص في الفضل في الارث بل على حسب ما شرطه لعموم الامر بالوقاية بينهم من بغل ان جندب في الذكور والانات كون الاعمال والاخوال متفاضلين  
 كذلك سمي في لو جسد فوا ان اطلاقها في الاحوال والاعمال يقتضي ان يكون للاعمال الثلثان والاخوال الثلث وهو ضعيف قوله واذا وقف على  
 اقرب الناس اليه فهو الاخوان والاولاد وان سفلوا في الضابطات يترك على ارب الارث فيبدل الاول بالاباء والاولاد تتم مع هذا الاول لا للقبلة  
 او البطن الاولادهم ويشتركون ابناء الوافق وانما هم وإن كان العبدان قد شاعرت بغيره من قبل الاحق والاحد ويقدم الاقرب في الوافق  
 فالأقرب يتم في الاعمال والاخوال كد وبنا ووقف في الاستدلال في كل من يترك ذلك هو اصل الا ان شرطها في دفعه من كونه لانه شرطه طلاق  
 بنا في مقتضى الوقف فيجب الوقاية مقتضى هذه القاعدة ان لو اجمع الاحق المتفقون والاخوال والاعمال كانت تروا في الاستدلال واستو  
 فيه والامر فيه كد وللشيخ قول بان المصنف للايون وان من المصنف لاجرها حتى بالام فيكون الاخ للايون والام وهكذا وقوا الصلا  
 في بحر في الاحق وقطع بحر المصنف من غير من بين الاخوة وغيرهم من يترك بالايون والاخوة المشهور قوله فلو تركه بعد بطل وكذا لو  
 علفه بصفه متوقفة وكذا الوجه لمن يترك غلبا الى قوله وهو الاستدلال هنا مسئلتان احدهما ان يترك الوقف على كسنة مثلا وقد قطع  
 بطلان لان الوقف شرطه التباين فاذ لم يحصل الشرط بطل وقيل انما بطل الوقف ولكن نصيب جسا كالثابت لوجوه مقتضى وهو مقتضى

في الاستدلال في بعض النسخة من جميع

الصالحه المحب للشر والوفوف في المعنى فيكون امانه كل واحد مقام الاخر فاذا اذن الوفاء بعد ما لا يبدى كان زينة زاده محب في الوفاء محب للثبات  
فانه يكون وفاء كما هو وهذا هو الذي ذكره هذا التاميم مع قصد محب فلو قصد الوفاء في حب القطع بالبطان لفقد الشرح والناظرين في حيله  
لم ينفرض غالباً ولم يذكر المصنف بعده كما الوفاء على ولاده واصغر وعلى بطون ينفرض غالباً في حيله وفي حب القطع بالبطان من راسر فوالا  
اشارة اليه المصنف واشارته اوتها وعبر ان يكون اخذ الثاني لانه جواباً لانه حتى ينفرض كسوف قبله ووجه الاول ان الوفاء نوع فملك صدق  
اختيار الملك في الخصيص غيره ولا صالة الصيغة لعموم الامر بالوفاء بالعقد ولا يملك الاخر لو كان شرطاً في ملكه الاول ان لم يقدم المخلو  
على العلة ولولا انه في حب من كذا فاعرف ان فاطمة وصفت بحوائطها السبعة الى على ثم الى الحسن ثم الى الحسين ثم الى الاكبر من ولدها وعمواسف  
من يوقع العسكري ثم الوفاء على حب طيفها اهلها واجبت الاول بان القليل لم يعقل موفاً وكذا الصدقة واصالة الصيغة من وقفة على اجتماع  
شرايطها وهو غير المتنازع لان خصم يجعل منها التاميم والامر بالوفاء بالعقد كوقوف على حقوق العقد وهو موضع نزاع وكونه لملك الاخر  
شرايطها لا يرد وانما الشرط بيان من حصل الاجر ليحقق معنى الوفاء وفعل فاطمة الاجرة من حبها ثم بالتمسح بالوفاء بالحب ولا اشكال فيها  
ولو سلم ان زاده الوفاء فجار عليها التاميم لدها النص على الامانة والهم بان يكون يبقا الدنيا وقوله حب ان منضلاً لم ينفرض حباً على كوضر  
وقوله العسكري من وقفة على حقوق الوفاء وهو متنازع وفيه نظر لان التاميم الوفاء محقق لجس اجوبه وهذا مندرج في التاميم متنازع  
متكول فيه فيقول ان الصلح عموم الامر بالوفاء بالعقد لا يشترط فيه فيكون عقد امانه المتنازع في بعض شرايطه ولا يستلزم لا بعد اقل في الحكيم  
الى ان يرد الكوض على ما الذي في اخر الزمان انهم لا يرد بعد كون الى المقت فعدم الاقرار ان ما كانه من الاجتماع باهتباء النفوس  
الناطقة او على غير من الحجاز ومعها لا يبعد المطلوب القول بالصحة حسن لكل الاظم الفرق بين كون وفاء حبك بلون لصدقة الاول الرجوع اليه  
وبن ولا يفتح المحل سفل الوفاء على وجه الحجاز اما لا متنازع في هذا الاستعمال ولعل اخصص كل صيغة خاصة بلها فاداه وهو حاصل  
القول باستلزام الصحة انتقال الملك الى الوافق والامور المحب في ان لا يوقع من نزاع وبالحيلة فالقول بالصحة في الجملة متنازع وفيها اشكال  
بين الوفاء المحب على هذا الوجه نادت واما القول بالبطالان ففعله الشيخ عن بعض الاصحاب واجتهد بان الوفاء في شرطه التاميم فاداه يرد  
الى ما يردوم لم يتحقق شرط ولا يبدى يكون منقطعاً فبصير الوفاء على وجهه وان المحل ان يرد به في الابتداء فظاهر فاشاء وان اردت به بعد  
الانقراض فليس هناك الوفاء على صلافة الحكم بالجملة اليها ان بعد انقراضه بصير موقوفاً كما سجد اهو موقوفاً والكلام في شرط التاميم  
قد سمعنا قولهم فاداه انقضاء الرجوع الى الوافق وقبل المدة من الوفاء عليه والاول اظهر هذا الخلاصة منفع على القول بصحة وفاء  
لاشبهته في كون مع وفاءه حبك ارجع الى الوافق والى زنده كما انه مع بطلان لا يخرج غير انما الكلام على القول بصحة وفاء وقد اختلف  
الاجتهاد في انتقاله بعد انقراض المسبب على احوال احدها وهو قول الاكثر ومنهم علامه في اكثر كتبهم رجوعه الى زنده الوافق لا يخرج  
عن ملكه بالكلية وانما يباينوا لا استحصاء فلا ينعدي في غيرهم ولا يظن قول العسكري ان الوفاء على حب ما يبقاه اهلها وانما وقفاً ههنا على  
من كذا فلا ينعكس ويبيح للملك لهم كالحبس وهو عينه واستدلوا بصحابة وابنه حقه فخرنا عن الصانع وهو مع تسليم سندها لا لا يظن  
المطلوب فلذا لم نطال الكلام بذكرها والتا في انتقاله الى زنده الوفاء عليه اخذاه المعبود ابن ادرش في قواه العلامة ان انتقال الملك بل  
الانقراض فيبصره ولا نعوده الى الوافق بعد خروجه ينفق الى كبت لم يوجد ولا نفع صدقة فلا يرجع اليه والثالث انه ينفق في رجوعه  
ذهبا اليه السيد ابو المكارم بن زهرو وفيه عن الساس المختلف لخرج ملكاً عن الوافق فلا يعاونه وعدم بطلان العقد بوزنه الوفاء عليه  
وعدم الفسخ اليه فله ينقل اليهم واقر في حق المقتضو وجوه ليرضع القولين ظاهر واصحها الاول ولعل في زنده حين انقراض الوفاء  
عليه كالاول ويجعل ان زنده عند من سئل ان زنده الا انه نفرض في ظاهر القابضة فيما لو ان الوافق عن ولدين ثم ان احدهما عن ولد  
قبل الانقراض فعلى الاول يرجع الى الولد الثاني خاصة على الثاني في شرايطه هو وان اجبه لتلقينه من ابيه كما لو كان حباً فحق له ولو قال وفقت اذا  
خاء راسر انهم وان قدم زيد لم يصح هذا نفرض على شرط ان لا ينجز فيه متواتراً اذا كان حقه لا يبدى ان ينفق زنده بل ان ينفق عليه  
بوصفة لا بد من وفاءه كج راسر انهم وهو الذي يطلق عليه المصنفين بين خلفه بما جعل الوفاء عدمه كقدور زنده وهو لمعبر عن راسر شرطه  
واشترطه بغيره من موهوم فاق كالبسج غيره من الموقوفين عليه لبل محصوره ثم بوجه على قول الشيخ يجوز الوفاء بالمقطع الابتداء اذا  
كان الموقوف عليه اولاً ممن يمكن انقراضه كقصة عبده بمعنى محب بعد انقراض من بطل في حقه جواز المعلق على بعض الوجوه وقد تقدم ضعفه  
من بطلان بغيره على الشرط ما لو كان الشرط واقعاً والوافق على ابو فوعه كقول وفقت ان كان اليوم بحقه فلا يضر كغيره وقوله ولعقبني  
في صحة فلو وفقت لم يضر فمات كان من انما الاصل عندنا في شرط الوفاء بحيث يترتب عليه بزه معنى كونه انتقال الملك  
منه رطاباً بالاجابات القول والعرض فيكون العقد جزء السبيل النافل وعلامة القبض قبضه يكون العقد صحيحاً ونفسه لكن ليس بآل الملك  
فيكون صحيحاً وبطلان الوفاء قبله والتماء للخلل بين العقد القبض للوافق وهذا بطلان في القبض من شرط صحة الوفاء كما غيره الصواب  
ولكن بعضهم غير ان شرط اللزوم لا يردون به معنى اخر غير ما ذكرناه وان كان من حيث اللفظ يحتمل ان يكون عقدنا انما نأفلا الملك فلا يضر







الوقوف على الشيء

ويؤثر فيكون ذلك شارة الى القول الاول من الموضع الثاني الثالث قوله مع الشروط بطل الوقف لا يخرج من كون الوقف له بطلان  
وانما المرداد العقد الواقع بصيغة الوقف بفتح حكا لا فاعاد فاعاد ان الوقف من على ذلك الرابع قوله ويؤثر فيكون مع الحاجة فمقتضى انه مع  
لا يوقف عوده اليه على فتح العقد بل يفتح بمجرد ظهورها وهذا هو لفظ من لفظ شرطه لان شرطه عودتها بالاعادة وهذا على الاكثر ويجوز  
عدم عودتها بمجرد ظهورها بل يوقف على اجتماع العود لان ذلك غير له شرط المحل المنقضي الرجوع ومن شاهد الشرط فاعاد العسلط على الفسخ  
لا الانقضاء بنفسه لم يصح لان ذلك غيرهم مودته عاودته بطل الجواز لا انقضاء بنفسه بظاهر الشرط فان مقتضا عودتها مع الحاجة فمقتضى ان  
في داخل في عموم الموقوف عند شرطه وبغيره من الوسيط ذلك هذا اللفظ وبينه الوسيط طاشطه عليه مع الحاجة فمقتضى انفسه في الاول  
الثاني ولا بد عليه من هذا العقد لا يقبل الجواز فان هذا النوع من الجواز مستثنى بالصل الفتوى وغيره فقول لم يوسط طاشطه من يرد بطل الوقف  
هذا عندنا موضع فاق ولا يوضع الوقف على الزمواذانه طاشطه من يرد من الموقوف عليه كما اننا في المقتضى الوقف اذ هو غير له است شرط الجواز  
وهو باطل ومخالفة ذلك بعض علماء فمقتضى هذا الشرط كما سوغ شرطه من الرابع من ان غير الموقوف عليه وصاحبها من المودته الى الخروجه  
ذلك الاصل ممنوع فوله لو شرط اذ حال من يرد مع الموقوف عليه من الجواز او وقف على اولاده او على غيره من هذا الشرط لا ينافي مقتضى الوقف  
بناء على جواز اذ حال من سيجد سبب له مع الموقوف واست شرط اذ حال من يرد اذ حال في مقتضى بل اضعف لانه قد يرد من يكون في مقتضى شرط  
دخوله وقد لا يرد في مقتضى الوقف على اصله فانما الاول انفا جازا الاخر كذا بطريقه وما يقال من ان اذ حال من يرد في مقتضى يقتضي جواز  
عليه من يكون انما لا للموقوف في ذلك البعض غير فاح لان ذلك اذ في شرط اذ حال الموقوف وهو لان العقد انما يضمن الشرط لم يكن للموقوف عليه  
حق الا المطالبة فلا يعتبر ولا ان الوقف لازم في حق الموقوف عليه في الجملة وانما الخلف كحضره وذلك غير فاح كما لو وقف على بطون فردت فان  
نفسنا اخرى فقول لم يوسط طاشطه من الموقوف عليه الى من سيجد سبب له بطل الوقف هذا هو لكش بل ادعى عليه اشيع الاجماع ولما قلنا من  
ان بناء الوقف على الزمواذانه طاشطه من الموقوف عليه الى غيره فقد شرط طاشطه من الموقوف على الشرط والعقد في عداسين المحكم بالاطلا  
ما ذكرناه ومن عموم الموقوف عند شرطه وفول العسكري السابق وان يجوز الوقف على اولاده سنة ثم على المساكين وفادعى في ذلك على صحة  
ذلك الاجماع وهو يقتضي منع من اذ حال في مقتضى الوقف ولا يرضع لوقف باعينا صفة للموقوف عليه كالفرد اذ ان مقتضى على غيره ان  
شرطه وهو في مقتضى الوقف على الشرط واستفادته من ويمكن الفرز بين ما هنا وبين الوقف بالصفة فانه ليس على الموقوف عليه قطع بل على المضاف  
لها خاصه فاذا كان في مقتضى عدم الموقوف عليه لم يوجب بخلافه عندنا بالاجماع واما الاجماع الذي نقله في ذلك في مقتضى جزمه عند  
الى الاشكال كهدى المسألة فوله قبل اذ وقف على اولاده الاضاغرا ان يشترط من ان لم يشترط فليس بعهد القول المذكور للشيخ في به وبعبه  
عليه ثلثه الفاضل كونه شرط عدم فاضل على الموقوف مستند القول صحيح عبد الرحمن ابن الحاج عن شافعي الرجل يجعل لولده شيئا وهم صفا  
ثم يبدله ويجعلهم من غيرهم من ولده قال لا بأس في نسبة ما رواه محمد بن يونس عن ابيه قال سالت ابا الحسن الرضا عن الرجل يهدى على بعض ولده  
بطريق من ماله ثم يبدله بعد ذلك ان يدخله مع غيره من ولده قال لا بأس به وشملها صحيح علي بن يقطين عن ابي الحسن عجل الله له على الوقف لان  
يجعل الصدقة اعم منه فاما ان السبب من مقتضى الزمواذانه طاشطه من الموقوف عليه لعموم الادلة السابقة ويؤيد هذا ما روي  
ابن ابي عمير في حديثه عن رجل يهدى على ولده بصدقة وهم صفا الذي ان يجمع في ما قال لا الصدقة لله ويصحح علي بن يقطين عن ابي الحسن في  
الرجل يهدى بعض ماله على بعض ولده ويبدله لم يرد ان يدخله مع غيره بعد ان يهدى بصدقة قال ليس له ذلك لان شرطه ان يهدى ولو  
مثل من يهدى عليه في ذلك ولا يرد له الادلة له على طولها لانه ساله عن الرجوع فيها واشترط ان يهدى مع غيره ثم لم يرد الرجوع واما صحيح علي  
يقطين فغايته بصحة السابقة ويمكن التوفيق بينهما بان احدهما ان يكون الثاني في مقتضى طاشطه من الموقوف عليه في مقتضى قوله بعد ان يهدى ثم يبدله  
على ما لو لم يشترط ذلك كما يدل عليه طاشطه من كون ذلك القول الفاضل الثاني حمل الثاني على ايه جمعا وكلاهما محتملان الا الاول عن  
الناوكلين اوجه واما دالة الصدقة على الوقف عدمه فمستلز ان الظاهر ان في اكثر الاخبار في هذا الباب القران في قوله والقبضين  
في الوقوف عليه ولا يشك في اعتبار ذلك في مقتضى الطبقات لانهم ينفقون الملاك الاول وقد يحق الوقف لهم بقبضه فلو ان شرط قبض الثاني  
لان نقل العقد للارام جازا لغيره بل هو باطل في قوله ولو وقف على الفقراء او على الفقهاء فلا بد من قبضهم لقبض الوقف لما كان القبض معتبرا  
في صحة الوقف وكان الوقف على الفقراء او الفقهاء وفقا على الوجه كما سلف يمكن اعتبار قبض بعض محقق الوقف لا ليس هو لو وقف عليه في مقتضى  
كان الوقف على جهة من جهة ما يصلح فلا بد من قبض الموقوف لما كان محال هو الذي يرجع اليه حكم هذه المصالح كان قبض الفقهاء لقبض فقهاء اليه  
وهو كذا من اطلاق قبض الفقهاء واول من قبض نفسه ولو قبض المالك لنفسه في قبض الفقهاء لا من الاجزاء خصوصه ففداها ومنصوره وحمل القبض  
في البيع صيغة اذ اعني نافذة في البيع والقبض له ابعده وهو لا قوي فوله ولو كان الوقف على مصلحة العامة كالصناعات كفي اتياع الوقف عن شرط  
القبول وكان القبض في الناظر في تلك الصلحة هنا كما ان حدها ان الوقف على المصالح كالصناعات ولا يجادل في شرط قبضه القول وجهه فانه لان  
القبول يكون من الوقوف عليه فذكرنا ان الموقوف عليه في مثل ذلك هو له ولا يقبل اعتبار قبضه في المصالح فلو كان الوقف على قبضه في قبضه يمكن

مشد



[illegible]

لان نفقه من شرط بقاء كماره العفا وهي مفقوده من غلبه على حق الوفوف عليه ولان الغرض من الوفوف انتفاع الموقوف عليه هو موقوف على  
بقاء عبته وانما يبقى بالنفقة فمبصر كانه من شرطها من كسب الثاني وهو الاقوى جوبها على الموقوف عليه لانه ملكه والنفقة تابعة للملك  
واما اذا قلنا بان الملك لله تعالى فنحن على ان نفقه يستحق النافع كالايجار الخاص الموصى بخدمة على استحقاقها لان جعلنا لها عليه وهي على الموقوف  
عليه بصا ولا فني كسبه فان نفقه في بيت المال ويحتمل كونها في بيت المال مطلقا وعلى الموقوف يكون المال هو الواقف فالنفقة على الموقوف عليه  
على الاول وعلى الواقف على الثاني فان نفقت لا عشا وغيره ففي كسبه فان نفقه في بيت المال ويحتمل ان يكون كسبه ويقدم بيت المال واما عشا لعلنا  
فنجبت في شرط والا فني غلبه فان نفقه لم يجب على احد بخلاف مجبوا الوجوب بانه زوجة ولو لم يكن العبد منونه بمجهن كنفقه في حياته قوله ولو  
صار بعد النفقة عندنا فنفقه عنه لم يخدمه وعن مولاة نفقه عنها لم يقطع مولاة نفقه من حيث هو مملوك لانه فرضا جارا ولكن نفقه من  
مع غيره وعدم وجود باذل لها على السلبين كفاية كغيره من الصنطين والموقوف عليه من الجملة فيجب عليه لكن من هذه الحجة لا من حيث المملوك كقول  
ولو حتى العبد الموقوف بعد الزمة الفصح فان كانت وزنفس في الباقي وفقا وان كانت نفسها انصرفته بطل الوفوف ليس المحجى عليه سرفا فانه  
اذا جنى العبد الموقوف بعد الزمة الفصح السائل اذ له ثبوته وان اسلزم ابطال الوفوف وهو موضع فان كان كانت محجاة دون النفس في الجا  
وفقا لوجود المقضي فيه فلا يبطل الوفوف ببله بعض الموقوف وان كانت نفسها واخا الوفا الفصح فالامر واضح وان اخذنا الاسراف في الذبح  
هو احد فذكر المحجى فيهما والى المحجى عليه اذ كان الجاني عدا عدا فنفقه قطع كصن بانه ليس له اسرافه ووجه من الوفوف في نفقه في الثاني  
ما اذا امت العن بانه وهو سرفا في اسرافه لاسلزامه بطلان الوفوف مع بقاء عبته وخروج جبر الوفوف في بعض الموايد لبل خارج لا ينفق  
المعدى حيث لا دليل وقيل له الاسراف في الصنا لان المحجى عليه يستحق ابطال الوفوف واخرجه عن ملك الموقوف عليه بل بالقتل قطعوا العفوة  
مطلوبه كما في سرفا في جميع جزئ محجى عليه فضيلة العفو وبقاء النفس المحجزة بالاضل يكون اولى من القتل والمنايب كواجب الوفوف اما  
هو حيث لا يطرو على ما بانه وهو موقوف ههنا فها هو اقوى من الاسراف وهذا اقوى من قوله ان كانت محجاة خطأ غفلت مال الموقوف عليه  
لنفقه استيفاءها من رقبته وقيل يعلق بكسبه لان المولى لا يعلق عدا الى قوله وهو اشبه القول الاول للمشخ وجعله وجعله اذ كذا المص من نفقه  
استيفاءها من رقبته اذ لا يعلق الارض الارضه من رقبته وقد امتنع ذلك الحق الموقوف عليه فكان عليه نفقه بالارض والاقوى ما اخذنا لقط  
لان في جهاب من محجى نعم لو لم يكن كسوبا المحجى يعلق محجاة برقبته وجوار سبعة كما يعلق في العدا والبيع اذ من القتل بل المحتمل في المحجى  
بالرقبته وجواز البيع مطلقا اذ كذا وهذا كله منبى على انتقال الملك الموقوف عليه اما لو قلنا بعدم انتقاله الى البيع يعلق بكسبه  
قطعا ويحتمل بغيره ما مال الواقف لو لم يفل بانفاله عنه وبغيره ما يدين المال لو قلنا بالانتقال الى البيع مع قوله اما الواجب عليه وان اوجب  
محجاة ارشاف الموقوف من الموقوف عليهم وان كانت نفسها فوجب الفصح قالهم وان اوجبته احد من محجاة وهل يقام بها مقام قبل  
نعم وقيل لا وهو اشبه اما استحقاقهم للارض فلا شبهة فيه لانه عوض عن جرة فانت اوصفها وكذا ما من العن التي هي مستحقه لهم او مملوكة  
اما استحقاقهم الفصح على تقدير فوات رقبته فينبغي نفقه على القول باسقاط الملك اليهم ليكونوا هم اولياء كما لو كان الموقوف عدا  
اما لو قلنا بالانتقال الى الله مع احتمال ان يكون حكم الفصح الى الحاكم لانه في هذه الصالح المتعلقة بالبيع ويحتمل ايضا استحقاق الموقوف  
عليهم من حيث تعلفهم به واستحقاقهم منفعة واحتمال ان يصالح الفاعل على ان يرجع نفقه لهم مطلقا او دفعا على استحقاقهم وعلى كل حال  
فغفلت الملك متعلفهم وان لم يفل بملك نفس الرقبته ولو قلنا ببقاءه على ملك الواقف محجى الفصح التبه والمراد بكونها نفسها اوجب الفضا  
ان يكون الفاعل عدا مثلا ويكونها موجبة للمال ان يكون الفاعل خطأ والفاعل ارضه من محجاة اذ نفقه ذلك ان اخذنا الذي على تقدير ثبوتها  
اوصليهم عليهم في العدم هل يحجبها من عدا مقامه وبعض عدا يكون ففا او يخضعها الموقوفون من الموقوف عليهم وفن محجاة قوله لان  
المص الى جهابها ووجه الاول ان الدين عوض فيه وكلفه ليست ملكا تاما للموقوفين بل للبطون الملاحقة بها حوزان لم يكن البطل لكن بالفق  
الفريق منه لم يخلو كسب الملك المعدن الملك لم يخلفها ما شؤ وجوههم وخ فلا سبيل الى ابطال جهتهم وخ فيجانب بشرية عدا او بعض  
يكون دفعا انباء الموقوف محجاة مكان وصياله عن الابطال ونوصلا الى عرض الواقف لان الوفوف تابع لبقاء المالك ولهذا يجب التشرابهم منه حيث  
يجوز بيعه يكون دفعا ووجه الثاني ان الوفوف ابتداء منعلا بالعن لان موضوعه ليس شخصيا لا غير بطلان بلا فامتنع ان يكون من سبوح من  
البطون فيه حولا لهم حال محجاة غير مستحقين وفن صبر وذهب مستحقين في حرج النالف عن كونه دفعا وضعف بان القيمة بدع العن قبلها  
من ملكها على صدامها كما لو اطلقها جوا من يعلق خفيها والوفوف وان لم يبنوا للقيمة مطابقة لكنه يبنوا لها انفسا من حيث انها ثامة  
مقام العن لان حق الواقف اقوى من حق الرهن وهو يعلق القيمة فالوفوف اولى وخ فالاقوى الاول في ههنا مباحث الاول يظهر من لجانب ان  
اختلفت بينه بالدين اما الارض ففقط كونه للموقوفين والدين فينبض الدليل وصح مبره عن حكم كالدن ومختلف واقع فيها والضابط ايجاز  
محجاة المال الثاني على تقدير ثبوتها بدله من ثبوت ثبوتها صق على القاعدة السابقة فان قلنا الملك للموقوف عليهم فحق ثبوتها لهم لانه لا يكون و  
فان البطون الملاحقة في المحجاة نظر الى مشاركة البطون الملاحقة ولعل السابق ولا ينع عليهم بخلاف الحاكم وان جعلنا الملك مستحق الحاكم



لبن الاول او بعينه على الوافق الوجها وحيث بعد ذلك كما بهؤلاء الموقوف عليه فطما فان بعد ذلك كان ينشر ابيض ومنه حسن الثالث هل  
يصير وفقا لغيره كثيرا ام يقتصر الى ابيضه وكل جعل وان كان الاول اقوى لانه بالشراء يصير بلا عن العن كما هو على الثاني بانه من ثلثه  
الشراء الرابع لو لم يفتق ثلثا البنية لعبد كامل استقرت ففضل مثلا للامرجس كما كان لو فضل من غير فبمنه عبد استقرت ولو شفع اخر فضل  
بالبناء الخاسر هل للموقوف عليهم العفو عن القصاص او عن الارش والدية بنى على ان البطون اللاحقة هل يشار فيه ام لا فعلى الاول لم يكن لهم العفو  
وعلى الثاني لهم لا محض الخوف منهم الشاس على قبل بشاركة لوعى الاول فللثاني ان يكون له وجوب سبيل يستحق من جهن بجنازة وان لم يثبت بالهفل  
مع احتمال عدم الجحد واستحقاقهم بعد سقوط الحق بالعفو وعلى تقدير جواز استيفا الثاني هل القصاص كالاول لو كانت الجنازة بوجوبه مختص  
بالدية وجها من مساواة الاول في الاستحقاق من غير خلاف العفو لمصون الاول والاخرى الاول السابع لو كان الجنازة بغيره واسرا وبعضه فف  
لخصم الاول بامشاركه البطون بخلاف منبنا والاخرى المشار كما فاعلم قولها اذا وفت في سبيل الله اضرة الى ما يكون ضلة الى التواب  
كالغرامة والحج ولعن وثنا القناطير والمساجد كما كان السبيل هو طريق سبيل الله كما كان طريقا اليه الى ثوابه رضوانه لاسيما الخيرة عليه  
كالغرامة البخر فالوقوف في سبيل الله مكره في كل مصلحة ينفذ بها الله الفقه كما ذكر في الامثلة وغيرها من نفع الحاريج وغير ذلك قال الشيخ بخطه لوقف  
في سبيل الله بالغرامة الطوعه وورع الحكيم المقاتل على السلطان والحج ولعن ومنهم ان لا تادى ابن جن سبيل الله للجاهدين والاخرى المشهورون  
كان اطلاقه على ما ذكره اقوى فان ذلك لا يمنع من ناول غيره مما يدخل في مفهومه قوله وكذا الوفاق في سبيل الله وسبيل التواب سبيل الجحيم كان زحدا ولا  
يجب فيه القابض ان لا ينفذها كسبيل الاصح ان هذه المهورات الثلاثة ترجع الى معنى واحد وهو سبيل الله بالمعنى العام المنظم والنفذ والعرف يشهد  
البينة بقوله ولا يجزئ القابض ان لا ينفذها خلافا للشيخ حيث ذهب الى منمنه ثلاثة اقسام ثلثة الى الغرامة والحج ولعن وهو سبيل الله وثلثة  
الى الفقراء وكما ذكر في بيده ما فارب وهو سبيل التواب وثلثة الى خمسة اقسام الذين ذكرهم الله في اية الصدقات وهم الفقراء وكما ذكر في اية السبيل  
العام في التواب وهو سبيل الجحيم ودعوى هذا التفصيل الجحيم من كبحم والاخرى الثلاثة بمعنى وهو قول الخليل قوله ان كان له مال من الارض على  
وهم المعنفون له ماله من اسفل وهم الذين عتقهم ثم وفت على ماله فان علم انه اذا واحد بها اضرة من اوقف البتة لم يعلم انضار اليها اسم لولي  
بطلق بالاشتراك الكف على كعنه على السبيل الذي عتق وانتهى اليه لاء العفو ويقال له المولى من اعلى وعلى المولى الذي اعنفه سيده ويقال له  
مولى من اسفل بالبينة الى المعنف ومن انضار الفدية ولاؤه فاذا وفت على ماله فان كان له ماله من احد الجانبين خاضعة انضار الوقف الى خطا ولو  
اجتمع له الصنفان فان بطلت الفدية على اذنه اجمدها او كلها اضرة الوقف فحسب الفدية وهذا ايضا لا اشكال فيه وان اختلفت الفديتان رجح الى  
منفسه لانه علم ان اوافد ان بعد الرجوع اليه وقال انه لم يفسد شيئا بخصوصه عما وفت على ماله هذا اللفظ في بطلان الوقف لو ضره فله الماله  
احدها احوال ويجوز القول في ماله بوقوف على ماله من جهن كما انهم هلكت شرط في الجمع انما ماله اذ اذنه حتى يمنع فتنه المشترك ما عتبا معاين ومجتمعه  
والجواز وجميعها الماله لانه للخاصة مذهب اشهرها كما قال في الارشاق اصحها على ما اعلمنا كلام ابن مالك في كنهه بل انه لا يشترط بطلان الفدية في  
المشترى ولو لم يجمع في الرجوع بمقتضى العطف فاذا قلت بما الرديكون كانه فلت عار يرد ويبدو ويبدو كما يصح عطف المعنف في المعنى بالواقع عطفه على  
والثانية ان المشترك عند مجتمعه عند الفدية الذي اراده منبنا وبعضها هل يجمع على الجميع او يجمع على ما لا يظلم اذنه احداهما ارجح على الجميع ان كان  
جما خاصا منه احوال الصوليين انهم بها الثاني ومجتمعه في احوال انفراد الفدية قول اذا وفت على ماله ولم يظلم الجانبين ولم يحصل احد الامرين  
فان قلنا يجوز جمع المشترك وحله على معانيد قطا ومع جمعه جمع كلفه وصرفه اليها كما الخان المصن وحاشا له ان قلنا يجمع المجموع عليه ما خلاصه  
لا يرفع هنا مجموعا وان قلنا بعدم حله على معانيد جفينة بطل ادوم تعبير من فيه شوا جواز الجمع مشترك في معانيدهم لا اما على الارض فطما  
اما على الثاني فلا يرفع بمنزلة الفدية المشتركة وحكم كذلك وبقي في المسألة قولان اخران احدهما الصحاح كما ذكر بل لان المولى منساول للجميع كاجرة فان  
اطلاقها ينساول الاخر من الاولين ومن احدهما وهو قول الشيخ وطه هذا التعليق يقتضي دعوى ان المولى مشترك في ما معنوا بالآخر وبطلان الخطا  
لان الاخر يجمعها معنى وهو اتصال الشخصين بالولد غير ثالث متصل بهما وهذا المعنى يشترط فيه كشر كاشتراك الاولين اذ اذنه من جهن كما انهما  
في معنى الانسان وهو كجوا الناطق بخلاف المولى فان فيه وهما المعنى لا يجمعها معنى واحد بل ما منبنا بان وانما اشتركا في اللفظ خاصا وليس لهما  
اللفظ على اشتراكهما القفا والثاني ان جميع اللفظ كما ذكرنا حمل على المولىين وان اذنه حمل على الاعلى خاصا وهو قول ابن جن ولعل فيه الاحتياط الجمل  
على الكائنات وهو من غير على لفظه المولى مفقولة بالشكك مفقولة على الذي اعنفه ولم يرد في تعينه وانما يجمع عليها كما هو احد الاول  
وفيه ان مفقولة بالشكك موقوف على كون اشتراكه معنوا وقد عرفت فشاء وانما الجمع فلا يفيد ادخال افراد المشترك بخصوصا وان كان هنا ادفع مضانا  
وهو من صيغ عموم السنف في ما يصلح له وهو صحيح الكل لانها هو لفظ السنف في جميع يصلح له كمنع واحد يخرج المشترك بالجملة فيعرف العموم  
منزل على مذهب العموم في جواز استعمال المشترك في كل معنوبه من جون في كمنع كمنع تعريف العلم بانه اللفظ السنف في جميع يصلح له ومن منع في اوضح  
واحد يخرج مشترك في ج ولا فرق بين الفدية والحج ولو جمل اخر في المسألة انه يجمع على المولى من اسفل خاصة لفدية يكونه حاشا جاعا لبا في وجوبه نفس الوقف عليهم

العسكر

العبد

والثنية كمن

وتعلق

الشاء



ومن بعد لقول الاولاد ان الله لا يولد ولا يولد لهم في الوفاء مجرد ذكر الاولاد ويكون كرم ثابتا لغيره بنبأ الوفاء استحقاق الفداء يكون فلو ثبت  
اطلاق الاولاد الاولاد التام للبطون المرتبة بد بالبطون الاولاد يكون ذكرها فربما لا اذنه بحضرة بها بالاولاد وان كان فنه هاما منا ولا يندك كل  
ابد الولا الفريضة والاطهر عدم دخول الاولاد في هذا الوفاء فيكون منقطع الوفاء من اجل ما بعد الانقطاع وبصحة ما على ما  
قبله الثاني على ما بعد عدم دخول الاولاد في الوفاء صحة على الفداء بعد ما قلنا المخلل بين موت الاولاد والاولاد هم هو لورثة الوفاء  
املا اشكال ينبغي على انتقال الوفاء وعدمه فان قلنا ببقائه على ملك الوفاء فلا شبهة في كونه لورثة وان قلنا بانتقاله الى السبع فالخبر في  
وجوه كثيرة على القول بانتقاله الى الوفاء فلو كان كذلك لكانت من حيث انتقال الملك عن الوفاء فيكون لورثة الوفاء لا يكون لورثة البطل الاول لان انتقال  
البطنة في صحة ان يعلم السبب في من ان الوفاء في حكم ملك الوفاء لان البطل الثاني انما يلقى منه حقيقة وموت البطل الاول زال ملكه وليس ثم موت  
عليه غيره الى ان يفرض البطل الثاني ويمنع بها الملك غير ما لك يكون لورثة الوفاء فيمنعها فانظر لان ورتة الاول لا يستحق بالوفاء انتقالا مفضية  
ولا بالارث لان الوفاء لا يورث ولا ينفذ على ملكه ورتة عن الوفاء فكيف يورث عنه ولا يخرج الملك عن الوفاء بموجب عدم انتقاله الى ورتة  
الا يجب بدو لم يوجد ثم اذا قلنا بكونه حسب البطل انما ينفذ على الوفاء على وجه الملك لا انتقالا عنهم الى الفداء  
وهذا هو الذي في قولنا ان الوفاء مستحق في حيز الفريضة والحالة لم يعد الى ملك الوفاء ولا يخرج له من الوفاء ولو اخذ السبب من ان يفسر  
كان الكفر للورثة لما كان الوفاء مفضية للنايب ووفاء المستحق في الملك كما تقدم كجبر العبد لم يكن خراجه الى الفريضة الوفاء ما ولا الحلة  
موجب البطلان ووفاء لعدم من ان ذلك الوفاء مستحقا بالحكم ما ثبت وبقاء الفرض المضمون اعداده للعبادة لرجاء عود الفريضة وصلوه  
من غير به وهذا كله في غير الموقوف في الارض الموضوعة عن حيث يجوز ووفاء لا تار الفرض فانه يستحق بطلان الوفاء في حال الانذار وال  
المقتضى للاختصاص في وجهه عن ملك الاصل اللهم الا ان يفرض منه سوء الوفاء فيكون له ما يجب بعد ذلك انما في الحلة كما هو الحال في خراج الناب في  
بقاء الحكم بقاء الارز في الحلة وان ذهب السقف وبعض الجاهل لان ذلك ما ذكره في تحقيق السبب بل ربما كان البناء اكل من ما من السقف على ما يقتضيه  
النظر والقنوي في قولنا لا يخرج له من الوفاء لان الملك بالاصل اذ يعينه الوفاء الا العوضه وهي ارض السبب وان ذلك اذا  
اجمع وهذا الخلاف الوفاء المستحق بغير من عوده وبقي الكفر فانه يرجع الى الورثة لان كان ملكا لان الذي كان ينفذ الى الوارث بالوفا وان وجد  
صرفه في كنفه فان زال الموجد عاد الى الوارث وهذا انما في الكفر الذي يكون من الزكاة اما لو كان من الزكاة او من الوفاء يرجع الى اصله ولو  
كان من ارضه لم يرجع اليه هذا كله مع الباس من ثبت كما ذكرناه لا كما اطلقه وبه النص يكون عضة مستحقة لا يخرج عن الوفاء بخلافه على خلاف  
بعض العامة حيث حكم بطلان الوفاء فصار على عود الكفر الى الوارث بما جمع بعد النص في الموضوعين وقد عرفت الفرق الوجه لطلان بقاء  
على اصله الوفاء وهذا هو الوجه في النص سالة الكفر عضة المستحق في قوله اوله هدم الدار لم يخرج له من الوفاء هذا الحكم واضح  
بعد ما ذكرناه فان لم يصب لفضل الوفاء بطلان مع بقاءه على الناب عدم جواز بيعه وفيما استثنى لان العوضه من حلة الموقوف هو  
نايبه وهذا في غير الارض فخرج كما تقدم في مسجده وبه بذلك على خلاف بعض العامة حيث جاز بيع ارض الموقوف اذ ارضه لم يمكن خراجها  
كالسبب قوله ولو وقع بين الموقوف عليهم خلف عجت بخشي خراجه جابيه ولو لم يقع خلفه لا خشي خراجه بل كان السبع يقع لهم قبل يجوز بيعه ولو  
البيع هذه المسألة تقدم الكلام عليها في البيع والقول يجوز البيع في الحلة للاكثر ومنسند صحيح على من من يار عن ابي جعفر ع سالة عن ضيقه  
موقوف على قوم بينهم اختلاف فيدعون ان ليس لهم ان ينقام ذلك بينهم بعده فان كان يرى ان يبيع هذا الوفاء يدفع الى كل الشائهم فما كان  
وفاء من ذلك جابيه ان كان قد علم الاختلاف ما بين اصحاب الوفاء في بيع الوفاء متساوية وبما جاز في الاختلاف في الاحوال والنفوس  
ومنهم هذه الرواية اخلاف قول المجوزين منهم من شرط في جواز بيعه حصول الامن وهو الاختلاف بين الارباب وخوف الحرب كما ذكره المصنف  
منهم من الكفر باجدها والافوى العمل بما دلل عليه ظاهر من جواز بيعه اذ حصل بين ارباب خلفه بدلان خوف الحرب مع ذلك لا يمتنع الكفر بشرط  
لعدم دلالة الرواية عليه انا يجوز بيعه مع كون بيعه يقع للموقوف عليهم ولا يمكن خلفه في الرواية على من جعفر بن جثا قال سالت ابا عبد  
الله عن رجل وفت غلته على ابنه من ارضه فلو ورثه ان يبيعوا الارض اذ اهلها او لم يبيعهم ما يخرج من غلته قال نعم انا صواب الكلام  
وكان البيع خير لهم باعوا مال الى العمل بمشورتهم من الشاهد في شرح الاستدلال في بيعه على من ان شرطه ما جعفر بن جثا في حاله الموقوف  
عند الاحتياج لم يكن احد من علماء الرجال يمدح لاجنه فالعمل بخبره فيها خلاف الاصل والامع في غاية الضعف واما ابن ادريس فتد باب  
بيعه مدعيا الاجماع عليه والاجتماع وهو مطلق او فانه في بيعه فيها وحشية بما ذكرناه جمعا واعلم ان المصنف قد نزع اول كلامه بان شرط  
جواز البيع اجتماع الشرطين في الوفاء في خلاف بين ارباب بحيث بخشي خراجه ثم عطف بقوله ولو لم يقع خلفه لا خشي خراجه ومنه قوله لا يمتنع  
الامر من وكا خوف في الركبان في بيعه في احد جزئية بان يقول ولو لم يقع خلفه لم يخرج خراجه ويجوز ذلك لكونه للفقير هو ما حكمه يجوز البيع معه قد  
تقدم في البيع يجوز بيعه بثلثه في شرط الشرطين المذكورين مع كون بيعه عود فام يكتفي بما قد تقدم الكلام فيما يصنع بثمنه على تقدير بيعه  
قوله ولو انقلعت غلته من الوفاء قبل يجوز بيعه ما تغد لا انتفاع الابالبيع وقبل الاجور لا مكان الانتفاع بالاجان للانتفيع فيه وهو شبيه

وَأَمَّا كَرُورُوتُ فَابْنُ إِسْخَرْيَا بْنِ مَرْحُومَةٍ لَمْ يَلِدْهُ إِلَّا فِي الْبَيْتِ وَكَانَ السَّخَرِيُّ لَمْ يَلِدْهُ إِلَّا فِي الْبَيْتِ وَكَانَ كَرُورُوتُ

بدوام ولو في عموم دلالتهم انما يفرج الى المخرج فيحمل ان يكون هو الثاني لان الاستيلاء ينشئ على الغنبة كالغنى ويحمل الاول المستقر  
فبما يصح حكمه الى ان ثبت ان زيدا ومنه فندم حق الرهن لو اودعها الراهن وقد تقدم وهذا المعنى الثاني على تقدير صحة ردها ام ولد هل يوجد  
الفئة من كونه للبطون لباينة وجهتها من ان عوض الوفوف هل يكون للبطن الذي حصل العوض في زمانه او في البطون فعلى الاول لا يوجد  
لاستحقاق الوفوف عليه لنفسه وعلى الثاني يوجد لان الواطئ يملكها فانه يملكها في ذلك كما اذا ملكها على غيره ورعا قبل بان الاستدراك  
ليس الا في الاول فانما هو حكمنا بكونها ام ولد فتعني بكونه كسائر امهات الاولاد ويوجد من ذلك في غيرها فولا واحد والفرق بين الفئتين وعينها من  
عوض الوفوف الذي يجري فيه الخلاف اذا كانت الوفوف عليه ناطقيا هنا انما التفتها على من بعده من بطون من بعدهم في حال الاستدراك في  
ملكه بخلاف الواطئ في حياته لانه انما يملكها على نفسه ولا يستحق رادته في عينه شيئا لانها في حال الغنبة لا يمكن ملكه بضمائها الغنبة ولجبائها  
اذا ماتت ثم ولد حكم عليه بغيرها في حال كماله في طي الصدقة بكونه رادته من علوه من انما في حال الغنبة لا يمكن ملكه بضمائها الغنبة ولجبائها  
لكن لما كان لاحتمال البزق من فيها الى من يملك من بطون وهو لان لا يملكها في الدفع الى بعد الموت ولا يلزم منه باخر حكمه بنفوذ الاستيلاء ولو لم يكن  
في الجملة الى بعد الموت يمكن ان يكون سبب حكمه الاصحاب باخر حكمه بعينه ما اوردوه الفئة الى بعد الموت احتملا كون الولد في حيا الواطئ فلا ينفذ في  
سبب الغنى لمقتضى بطلان الوفوف بدوامه مما يمكن كجاء في الجمع بين الحكمين بحمل الوك كاشفا عن نفوذ الاستيلاء من جهة جماعتين حق الوفوف  
الاستيلاء هذا كما اذا لم يكن في الطبقة غير الواطئ ولو كان بعد شربها بحمل فحمل غرامه الفئة لو نحو السخوة وفي حال بقاء بنتها بالاستيلاء  
والخالف بالسابق لاحتمال كون الولد وهذا ولو على ما يثبت من دفع الغنى بالاستيلاء وان ناجر الحكم يعلم انه لا فرق في تولد من كونه من اصل  
الوفوف عدمه في انما تستحق عليه لدخولها في حال الواطئ وقد انكشف بطلان نفوذ الاستيلاء من جهة وجود كسبب انتفاع المانع باسمه وار  
حيات الولد وانفرد ذلك في طائفة بنفوذ الاستيلاء في الوفوف لزمه لغيره بعد كون شربها ما يكون وفقا ويستحق من نصيبه لدخولها في حال  
ويجوز في البذل مساواة المبدل في صفاتها بحيث يمكن قولهم يجوز تزويج الامه الموفوفة ومهرها الموقوف من رباها الوفوف فنافذ كاجل الدار  
لا خلاف عندنا في جواز تزويجها لانه عقد على بعض منافعها يجري مجرى الاحاق وفيه خصصت لها وهو عوض مطلوب شرعا وانما منع من بعض  
الشافعية من حيث انها اذا حصلت منعت عن العمل ورعا ماتت في طلق وهذا ظاهر من هذا لا يمنع وانما كون المهر الموقوف من رباها اشار اليه  
المصنف من اجله من ان ينافي من فوائدها وعوض عن منفعتها الخصصة بهم بكون عوضها كذلك وينبغي ان يزوجها الموقوف عليه ان قلنا بان انتقالها  
اليه وعلى الانتقال الى استيعاب زوجها الحاكم لانه المولى لمخول ذلك قول الشيخ انما تزوج نفسها ضيقة لو كانت موفوفة على جهة غايتها زوجها  
الحاكم ايضا ولو جاز بقا الوفوف على المالك الوافق لولا تزويج قولهم وكذا ولدها من ثمنها اذا كان من مملوك ومن ناء وبخضرة كبطن الذي  
يولد معهم فان كان من حر يوطئ صحيحا كان الا ان ثبت طول رقبته هذا هو المشايخ فان الاحتيا فان الولد من جملة الغناء فان شئ الكسب ثم الاستيلاء  
وولد الذابيه وذهب جماعة من الاصحاب الى ان تزويجها لا يكون وفقا كما لا يكل ولد حكمه حكم امه كالمدين ولو هو على قول في كليلة  
منع وانما ينبغي الولد لا يزوج لغيره اذا كان من حر يوطئ صحيحا فلا ينبغي فيه الامع استلزام رقبته في عقد فبينه خلافه في بابا يشترط الاخرى عند صحة  
الشروط فوله ولو طهرها الحر فيه كان ولده حرا عليه فبينه الموقوف عليهم اما كونه حرا فلا يزوج لغيره نافع في حال ابية في رقبته ويجوز انما اوردوه  
الفئة فلا تفرق بين الوفوف عليهم ولدا من غير استحقاق والمراد كون كفئته الموقوف عليهم على وجه الملاك التام لا على وجه الوفوف على جميع احوال  
كالولد الرقيق قولهم ولو وطئها الوافق كان كالاجنبي شيئا على انتقال الملاك عنه فانه اصح الاقوال فبينه ريب على وطئها ريب على وطئها  
ولا فرق بين ان يقول بان انتقال الملاك الى استيعاب الوافق عليه لا شئ اكرها في المعنى الموجب تزويجها عن الاستحقاق او كونه كالاجنبي ولو قلنا  
ببقاء ملكه فلا حد لثبته الملاك ونفوذ الاستيلاء في سبيل الدار الرهن لمخلو حق الوفوف عليه ولو لم يمنع هنا قوله في صدقة ولو  
فبينها من غير رضا المالك لم ينقل اليه لان القبض المذنب عليه انتم هو كما دون فيه ثم عاود الله عن غير منظور اليه من غيرهما لم يخلو  
من لفظ المقتضى الى القبض كما لو فقه الهبة وامثال البيع فقد يقيد القبض بدون انذ البائع وفي بعض القواعد كاستيفاء الضمان لكل من  
حيث البذل للمقتضيه لذلك ينبغي غير من فوائده القبض قولهم من شرطها بانه الفريضة ظاهرهم انه وفاء وبدل عليه ايضا وابنه ههنا وحما واز  
انتم واز بغيره واحد كالم فالوفا ابو عبد الله في الصدقة ولا علق الا ما اراد به وجهه استيعاب وقد يلوح من بعض كلامهم عدم الاتفاق عليه في  
استدلالهم على ان الزالة لا يحتاج الى القبول لعلو ربه وان رضى فواجر لكم وضروا الصدقة هذا بالارامع ان فيه من غير الرهن وبلزم من عدم  
انقضاءها الى القبول ايضا لان الزالة انما يقال انها مطلق على معين من خاص فلام وان لا يرد صدقة بالمعنى العام وكلامهم ههنا في معنى الخاص  
وقد تقدم في الوفوف صدقة في الاخبار فيكون به مع ان الامم اعثا ابنه الفريضة وهذا ابو عبد الله اعثا المعنى العام في صدقة فقال رسول الله ص  
مثل الذي يصدق بالصدقة في يهودي قوله ولا يجوز له الرجوع فيها بعد القبض على الاصح لان القبض ههنا لا يصدق عليها خالف  
في ذلك الشيخ فقال ان صدقة الطلوع عندنا معتبرة الهبة في جميع الاحكام ومن شرطها الاجاب القبول ولا يلزم الا بالقبض وكل من الرجوع في ههنا  
لرجوع في صدقة عليه وبه المصنف بقوله لان القبض ههنا لا يصدق عليها لان الهبة اذا حصل لها

الحق له  
انما في البيع بلز  
جسم

بما شئ الذي يفتي  
يورد في نفسه







[illegible]

المحسن بن نعيم عن الكاظم قال سالت عن رجل ذاب رجل ايام جونه او جعلها له ولعقبه من بعده هل له ولعقبه شرطان نعم قلت  
 احتاج ببيعهما فان نعم قلت فبعض بيعه الذار السكنى لا ينفق كبيع السكنى كذلك بيعها بعد الله قال لا يوفى بغيره ولا ينفق كبيع الاصل ولا السكنى  
 ولكن يبيع على الذار فبشره لا يملك ما اشترى حتى ينفق السكنى على شرط الاجارة لا ينفق حيث يبيع بغيره مع جملته وقت انقضاء  
 المشترى ببيع كوفى المحقر بعهدة معننه لا ارتفاع الجملته فيها بطريقه ولو كانت السكنى مطلقه والعقر والرقي حيث يجوزها  
 كذلك مع كبيع اصنا ويطلب السكنى وما في معناها كما هو في شأن العقد الجائر اذا طرأ عليه لادم بناه وما اخاره لغيره من حكم بعهدة البيع في العقر مذهب  
 جماعة منهم ابن جندب فاطا به كالمصر وكشبهه في من افاضه في الخلاف واختلف كلامهم في الاصل فقطع مجوز البيع كما هنا وفيه براسن من بعده  
 لجملته وقت انقضاء المشتري وعده في كونه استشكل الحكم بعد انقضاء في كونه بالجواز للرواية ومقتضى المنع والاشكال في الغرض  
 المقصود من كبيع هو المفقعة ولهذا لا يجوز بيع ما لا ينفق فيه زمان استحقاق المفقعة في العقر مجبول وقد منع الاخصاص من بيع السكنى  
 بعد ذنبه المطلقه بالافرا لجملته وقت الانقضاء بغيره من الاول لا مكان استثناء الزوج مدة يقطع بعدم زيادة العدة عليها بخلاف المقتضى  
 وفيه نظرا لان الانقضاء بالبيع لجملة محفوقا وما اختلف منها فروع خاص منها وذلك لا يفتح ومنع الاستحسان من بيع مسكن العبد منه على ما  
 منعه هنا لا بشره كما في المعقود بل هو القائل بالاصح هنا القول به ثم ان لم ينفق الاجماع فيه مصداق الا انفس كغيره بالجواز من جهة العرف  
 يجوز هذا بالضر فلا يرد منه في ذلك ان لم ينفق اتحاد الطريق وبما يخرجه ذلك بالاتفاق ان تم فكيف كان فالقول بالاصح هنا اوجه  
 مؤيدا بما ذكر من الضر والاعتناء بعمو او فوا بالعقد والمؤمن وغيره وطهر وعدم المناقات بغير كبيع وكسوف في نود البيع العين  
 ليست منها المفقعة المستحقة للبايع لا لمط ومو السكنى المفقعة للموكره حاله الاشكال في زمانه معناه وتجاوز فيه بغيره على المعقود وجوز الاول  
 الثاني نظرا الى استحسان المعقود كالمفقعة لبدء واستمرار استحقاقه في جملته لا بخلاف غيره وفشا واضع فان كغيره من حكم بالمفقعة المطلوبة للبيع  
 ان كان مما ينافيه هذا القابل منها ومن المعقود ليجوز بطل مطلقا ولا يصح مطلقا لاختلاف الاستحسان فيهما فلا ينفق عليها على الاخر واما  
 الاول في الذي ادعوه في بيع مسكن المطلقه باستثناء فدر يقطع ما ينفقنا العدة قبله ومثلث في العقر نظرا الى العقر طبعي الذي لا يغير  
 المعقود بغيره قطعا او عادة ومن ثم يحكم بموت المفقود مع بغيره فانه لا يغيره فوجبه عقد الوفاة اتفاقا فهو هنا شر وهو ان المشتري لو كان هو لكسر  
 حازه ببيع كغيره بجميع منافعها لانها باجمعتها مملوكة له ولا مانع من نفعها الا غير وجه ان كان قبل المشتري او كان يملكه ببيع هذه المفقعة فان كان له  
 لم يكن لجملته بل عده جواز اذ المفقعة بالبيع وليس بغير جواز الصلح عليها لاحتمال من جملته ما لا يحملة البيع وصحة على العين المفقعة فكل  
 هذا لو كان مشترى كغيره وجوز ان جاز له ان ينفق على تلك المفقعة كغيره فله عده وماله معلوم بغيره كغيره ما لا يملكه جميعا كما  
 لو كان هو كغيره اذ انقضى ذلك فليس شره يجوز في اوجه مسلوب المفقعة في المدة المعينة او العمر ان كان ان كان مالا بالبال فلا جاز الاول بغيره  
 ينقطع المدة او العمر ثم ينقل اليه المفقعة وله قبل ذلك ان يبيع ويحب يقبض وغير ذلك مما لا يعلو بالمفقعة كغيره وان جازها لغيره بغيره  
 تجازا الى انقضاء المدة وبغيره فليس لان فوات المفقعة عيب يجوز كغيره واعلم بالعلامة في الخ قال بعد ان خفي عن الجندب صحة كبيع والبيع فوناسب  
 ما قاله ان ينفق في المديونة اذ اوصى بغيره عده على النابذ حازا لورثته الموصي ببيع كوفى على الاقوى ونقل المنع عن يوم لاهنا  
 وفيه مسلوب المفقعة فهو كبيع الجعل ان انه في مناسبه هذا القول لما اخرج فيه نظري لان المفقعة المسلوقة في العقر ليست انتم بل الاميد  
 مجبول كما نفرد بغيره انقضاء المشتري وهو عظم النافع كغيره من البيع فكان المقصود من المفقعة مجبولا بخلاف الموصي على النابذ لا ينفق  
 المذنب من غير المحوطة للمشتري صلا واعا غرضه بالنافع الذي لم ينفق في الوصية كالعقود وهذه منفعة معلومة له وكغيره فله قطع النظر عنها  
 وعن انقضاء المدة لعدم امكانه فلا يرد من يجوز بغيره ببيع العقر الذي لم ينفق بغيره المفقعة من كونه عده قوله ولما ان السكنى بغيره ان ينفق  
 بنفسه له ولولاده ولا يجوز ان ينفق فيهم الا ان بشره طرد ذلك ولا يجوز له ان ينفق كغيره كما لا يجوز ان ينفق فيهم هذا هو كغيره بغيره كغيره  
 ذلك بان الاصل عنه مال العقر من كغيره بغيره فانه خرج من ذلك ان ينفق وهو مسكنه بغيره من بغيره ويغني اباءه على اصل المنع ومخالفة لغيره  
 في ذلك يجوز له اسكان من شاء ولجاءه ونقل الملك كونه وملكه انا بما بالعقد اللزم فشا الى النضر منها كغيره كما لو ملكها بالاجارة وكغيره  
 من امواله واجب بيع ملكها مطلقا على الوجه كغيره فلا ينفق فيهم وفيه نظره وكيف كان فالعمل على المشهور وان كان كلام ابن ابي عمير  
 فوجه وانما اخاره عند الاحتياج اسكان اهله ولولاده مع اقتضا القصد عندهم سكناه بنفسه لانه العرف على ذلك وهو كغيره في كونه من جرد  
 الغادة باسكانه مع كونه لا يجازيه ومنه في كونه لا العرف عليه ايضا وكذلك القصد الذاب اذ كان في الدار موضع ينفقها عادة و  
 كذا الخازن الغلة فيها كذلك وكيفية قوله واذ لكبر في سبيل الله او غلاما من خدمه النبي صلى الله عليه وسلم ذلك لم ينفق فيهم ما دام العين اجبة امسا  
 لو حبس شيئا على رجل ولم يبيع في زمانه ما كان الجازي كان في الوعد والوعيد ما مضى كان من ان الوعد الجازي هذه الاحكام مختصة بالجنس الذي  
 عبق الكيات لمع السكنى في بعضه من حكمه لا هنا ولم ينفق في جملته ولا عده فانه لم ينفق في نفسه واقفا الى القصد عنه وكغيره بل طابع  
 حيلة انما ذكر امور المحض من المال وكذا ما يجوز حبس لغيره فانه ذكر وجوبها خاصا بها كذا اقل الاكثر وهذا ما ذكره هنا من حكمه

[illegible]

کتاب  
گمشا

الحمد لله







[illegible]

حکام

۱۲  
۱۳  
۱۴  
۱۵

۱۴  
بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله







حقيقة الرجوع لا يتم الا بابطال ملك غير المذهب الرجوع الى المذهب مع وجود العيب اذ لا يغير ما دل عليه الدليل الموجب للرجوع ولا يغيره  
الاخبار وجبت بدعيان نقل الملك من ماله لغير العيب بل لغيرها وشرطه خبر السابق بما لا يغير فامة في جواز الرجوع فذلك هو  
خاتمة بحث المسألة اعلم ان العلامة في ذكره والموصوف في الجمل على الضمان عليه لما كانت الهبة فامة لغيرها فامه فذلك هو  
سبعة على ذلك المذهب في سنن الشيخ علي في التبرع والمحق انهما من نفس الامور لا يغير لان خبرهما ابن الهاشم وهو مذكور في تعديل وكثيرا  
بفتح القلط في حديثه خصوصاً في المختلف وقد وصفه في موضع كثره موافقا للواقع ولجزم من يغيره هذين الفاضلين لراثة واما  
طولنا الكلام في هذا المسألة وخرجنا عن موضع الكتاب لانها من الهبات الله ولا توفى فوقها وبفتح القلط لذي الرحم وبنا كذا في الولد  
الوالد لما في عطية المذكورين من الجمع بين الصدقة وصلة الرحم المأمور بها وقد قال تعالى في المال على خير وجه والقرابا والسباغ  
بالقرابة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وكونوا زبدا من عبيد الله بن سكونا نصيبا عما كانت تنفع على زبدا ولله  
فتن النبي صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وكونوا زبدا من عبيد الله بن سكونا نصيبا عما كانت تنفع على زبدا ولله  
في هذا الباب كثره جدا واما السبب في عطية الرحم حيث لا يكون محجبا اليه ما يجزى لا يندفع حاجته بدونها والواجب ان يحفظ صلة الرحم  
بدونها والواجب عينا لانه صلة الرحم واجبة عينا على رحمته ليس المراد منها ما يجمع البنية فيا يصدق به صلة غيره وقد يوفق للمعنى  
بالمال حيث لا يكون الرحم محجبا والآخر غنيا لا يضره ذلك الغنى والوصية به لا يندفع الصلة بذلك وان لم يندفع اليه بنفسه كما ان السهم  
الى زبانه بنفسه غير كاف فيها مع الحاجة على الوجه المذكور وقوله والعشيرة بين الاولاد في عطية المراد بالعشيرة معناه الطائفة وهو جمل  
انصب الاولاد معسورة وهو انما انا ام بالقرابة فيعطى الان في هذا ما يعطى الذكر وان كان لغيره في هذا الارث لقوله في سوابق  
اولادكم في عطية فلو كانت مفضلا احد الفضل الثبات وقد تقدم البحث في ذلك ما يستثنى منه قوله في ذكره الرجوع فيما يهبه الزوج لزوجها  
والرجوع لزوجها وبطلان محجبا في نفي الرحم والاولا شبهة فاما جواز الرجوع احدها في هبة الاخر فلا بد من الرجوع في عمو الاخبار السابقة على جواز  
الرجوع فيما لم يقطع عدا في الرحم وليس من زبدا واستصحابا للحكم السابق وما انكره فله قول النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الجمل في غير هاتين الروايات مثل الذي  
يرجع في هبته كالذي يرجع في هبته واذا لم يرد ذلك على الخبر فلا اقل من الكراهة وذهب جماعة من اهل الحق الى عدم جواز رجوع احدها كالرحم يصح  
ذوات عن ابن عبد الله عما قال لا يرجع الرجل فيما يهب لزوجته ولا المرأة فيما يهب لزوجها من او لم يزل الله تعالى يقول ولا يجل لكم ان تاتوا بها  
انتموهن شيئا وان ظنكم لم ينزل منكم شيئا فكلوه هيبا مرييا وهذا يدخل فيه صدقة الهبة وهذا هو لا يفي صحة الرواية ويكون  
الرجوع من سبب اللزوم المستثنى من ذلك الا انما يصح في مخصوصه هذا الخبر الصحيح كما استثنى في الرحم بالخبر الاخر ولا يندفع فيه قوله  
جزاؤه من حيث ان نظامه للزوم وان لم يقبض لم يقدم من دلالته الا انه على عدم لزومها قبل القبض قطعا فاحتمل هذا محققا على بعض  
حدود غير الفضل الاول جمعا بين الدلالة ولعل من ذهب الى الكراهة لهذا الخبر بذلك من حيث انه من والى العمل بالظاهر ولا يقال عليه بقوله  
بلا بد وانما احدثت الغنى في خصوصية دلالته على الرجوع بل يدعى على كراهة الرجوع في هبته مطلقا وانما من حيث العمول الا انه  
ليس محجبا لخصيص الكراهة بما وان صلب الدلالة في الجملة لا يفي في الرجوع من الزمان وغيره ولا يبين المدخول وغيره والمطلة رجعا وحب  
مخالف الباتة في قوله لو وهب فقبض ثم باع من اخر فان كان الموهوب له رجعا لرجوعه كان اجنبيا ولم يقبض بل يبطل لانما لا يملك  
قبل رجوعه في الرجوع والاولا شبهة المراد بعدم صحة على فقد لزوم الهبة يكون المذهب ما او معصاة عدم لزوم بل يوقف على ايجان المذهب  
على محذور المص والاكثرة في بيع الفضل لا يفسد البطلان لا يندفع عن الفضل والمراد من لزوم الهبة لا يندفع البيع كونه يفسد فاما  
ملك ما مع جواز الرجوع فيه فلا يصح مفهوم مقام الرجوع وكيف معام لا يكون احدهما هو كذا في خبرنا والمص عدم صحة بذلك الحق لان  
بالعقد القبض وان نقل من ملكه الى ملك المذهب كان انتقالا قابلا للزوال بالفسخ فيجب قبل الفسخ وان في ملك الغير فلم يندفع ولا يندفع  
كونه الاعلى الفسخ لان غايتها ان يكون منجحا موجبا لنقل الملك اليه لكن هذا الانتقال لم يحصل الا بالبيع فيكون البيع والغايتها الانتقال  
تقدم السبب على السبب فوقع على ملك الغير فلم يكن صحيحا والثاني في صحة وفناء العقد مقام الفسخ والعقد معا لا يثبت الفسخ في حق العقد  
في نفسه لانه اثره فلو كان البيع فاسدا لم يثبت عليه اثره وهو الفسخ مع الانقضاء على ان الفسخ يحصل بذلك اما الخلاف في حصوله فاما ما قبله  
او فاما بالعقد ووجه نظره لا يمنع من بقاء الفسخ على صحة العقد بل على حصوله بغيره على ما يقع البيع على هذا الوجه بدل على اذنه الفسخ  
فيقبض من اخلفه البيع من حيث اشتراط تقدم الملك عليه الاول في الاستدلال على صحة العقد بدل على اذنه الفسخ واخر من الالفاظ  
المعبرة في العقود الدالة على الرضا بالباطل لانه والمعتبر لكونه المظهر للاطلاع عليه في الشارع الالفاظ الصحيحة والعلية وانها هبة  
العقد كناية عليه كثره في ابوابه فالتقدم المذكور بدل على حقوق اذنه الفسخ قبل العقد فيكشف العقد عن حصول الفسخ بالفسخ قبل البيع  
يقول اذا حقق الفسخ هذا العقد انتقلت العيب على الواهب كان العقد غير له الفضل وفعله من اليه الا ان كان من قبله كما لو كان  
ملك غيره ثم ملكه او باع حارسه ثم فكره فحذرك او باع الجوار هذا لان بايع ملكه فلا يفسد بغيره على تقدير بكونه ملكا لغيره فان

في الرجوع في هبة الزوج لزوجته ولا المرأة فيما يهب لزوجها من او لم يزل الله تعالى يقول ولا يجل لكم ان تاتوا بها انتموهن شيئا وان ظنكم لم ينزل منكم شيئا فكلوه هيبا مرييا وهذا يدخل فيه صدقة الهبة وهذا هو لا يفي صحة الرواية ويكون

بنوا







بأنه إذا رجع وقد غاب سواء كان العيب بنزاهة ونقصاً لا يرجع بالارتداد عنه حدث عن مملوك للمهتبه قد أسقط ما لكها على الثلاث ما جازها فذكر  
مضمونه عليه سواء كان العيب بفعل أم لا ولا فرق عنده بين أن العيب بشرطه فيها التواب وغيره من ذلك من حيث إطلاق وسبب النصيحة  
على رد منه في حالة الاشتراط وكما أن هذه الصورة مستثناة من ضرورة المعيب سبباً وإن كان العيب بنزاهة في العيب فإن كانت فضله كالسهم وبطلان  
الصنفه فهو الواهب لا ينافي العيب بل داخل في مسماها وجزء لها العود عرفاً لرجوع في العيب بغيره وإن كانت فضله جسيماً وشراً كما لو ولد  
الناجح ولكن الملوحة الشرطية المقطوعة والكتبة هي الملهية بها مما عرفت في ملكه فيجوز فيه وإن كانت فضله شراً مع أنها حساً كما حمل  
المجند بعد انقبض والمبني كذلك قبل أن يجلب الشرط فطافها فذكر لك على الأقوى لما ذكره وقال ابن هزول الرجوع لا م والحمل الجذب بناء على أنه كما  
لجزم من الإدم والأظهر خلافه ومثله الضم وكثير الميزر ولو لم يبلغ أو أخرجه فالجواب بغيره للعيب هذا كل إذا كانت الزيادة قد حدثت بعد ملك الملهية  
وذلك بعد العقد وقبله فيكون العقد قبله فيكون قبل العيب فراجع فيها كما يرجع العيب قوله إذا وهب أطلق له قوله بل يكون بالحق إذا وهب شيئاً  
فلا يخرج ما أن يشترط الواهب على التواب عن العيب أو يشترط عدمه أو يطلق على تقدير اشتراط التواب لا يخرج ما أن يقصد بغيره بقدر مخصوص  
أو يطلق على التقيد بغيره لا يرفع ما أن يكون الملهية على من الواهب وصفاً أو أدنى هذه اثنا عشر صفة وبغيره كما أنها انتمت اشتراط عدم التواب  
قطعا مطلقاً ومع اشتراطه بغيره فاشترط مطلقاً ثم ان عيبه لم يرفع ما عتبر في حق الملهية أن دفع الشرط والاشتراط الواهب على الفسخ وإن أطلق اشتراط  
لزم أيضاً الوفاء بل كان انقضاء على ذلك والاحتجاب ثابته مقتداً وهو مثلاً أو فاقته ولا يلزمه لا يندرج في طلبه الواهب كما لا يجوز الواهب على قبول الفسخ  
والعيب فيه الموهوب عند انقبض إذا وقع بعد العقد ويحمل عند دفع التواب إن أطلق العيب ولم يشترط أحد الأمرين فالهبة جارية من قبل الواهب  
إلا أن يثبت الملهية بغيره فإن عيبه مع اختلاف يرجع إلى مثل الموهوب أو فاقته كما مر لا فرق في ذلك بين هبة على الشئ ولا في بيع على أفعال  
فالشئ في أن يطلق الهبة في الانقضاء الثلاثة بغيره التواب مضمناً أو بغيره بل وان لم يطلبه الواهب هو بغيره كما كان يرد به جواز الرجوع في الهبة فالم  
يثبت كما لو شرطه فيكون المراد أن يرضى بها ما يحقوبه فيكون كقول الأصحاب وقال أبو كمال إن الهبة لا بد أن لا ينفق التواب بغيره عن عيبها  
ولا يجوز النص في حقها ما لم يعرض عنها إلا في حق العرف ذلك والأظهر خلافه لا الأصل ولعموم إذا عرفت ذلك فعول الموهوب إذا وهب أطلق بغيره  
مشرطاً بالتواب يثبت على خلاف الشيخ وأبو كمال في قوله فإن كان ثاباً لم يكن للواهب الرجوع بغيره شرطاً له الرجوع مع عدم الإنابة وحكم بغيره  
حتى أنه لو أراد الرجوع قبل الملهية التواب لم يجب عليه قبوله بل يجوز الامتناع لم يكن الرجوع في هبة صالحة إلا بزيادة أو إطلاق النص الصحيح بغيره  
فالم يثبت لا ينفق التواب إلا مع قبوله لا مع بذله خاصة لأنه بمنزلة هبة جديدة ولا يجوز عليه قبولها وقوله وإن شرط التواب بغيره على خلافه  
العام حيث منع من اشتراطه بناء على أن الهبة لا ينفق في توابها فاشترط فيها أن يرضى بها عن مضمونها وهو فاسد لا ينال في العيب وإنما لم يوطأ  
أن الهبة بغيره عدم التواب فاشترطه كان ثاباً المضمناً أو عرف بغيره عدم انقضاء التواب وعدمه فلو لم يرضى بها عن مضمونها لم يرضى بها  
حيث منع اشتراط المعيب آخر من مضمون اشتراط المهر وعندنا أن الكل جائز للأصل لأن الهبة من كقول المبتدئ على المغالبة فلا يرضى بها إلا بمقتضاها  
فكذا في شرطه ولا مضطرباً بالهبة مع اختلافه وقوله وله الرجوع ما لم يدفع إليه فاشترطه شامل للأمرين معا ودفع شرط المعيب واضح وإطلاق الرجوع  
إلى ما عتده الموهوب مما يقع به كتراضي ومقدار المثل والهبة لا بد أن ذلك يحصل له نادى فاشترطه وقوله ومع الاشتراط من غير تقدير يدفع ما شاء ولو  
كان يستلزم مقيداً بغيره الواهب به إذا لم يمنع من قبوله بغيره بغيره أو قبلها كما مر وعلى كل حال لا يرضى بغيره لك ولا على الواهب  
قبوله لكن لو أذاه كواهب إذا ألم بهت فجع التواب لم يرد كعيب فحكمه كما ذكرناه ولما حصل أنه لا يجوز عليه المهنت فجع عوضه بغيره ولا دفعه مطلقاً إذا  
ود العيب فإذ دفع عوضاً ورضى به كواهب مع الرجوع مع قبضه فليلا كان أم كثيراً ولا يخبر به بغيره رفع الموهوب وعوضه بغيره لا يضرب في الإطلاق  
إليه عادة وقوله لم يكن للواهب مع قبضه الرجوع بغيره جواز رجوعه على قبضه وإن بذله المهنت الأجرية كذلك وقد تقدم لا ينافي عموم الأمر  
بالوفاء بالعقود مقيد بغيره لجأ به منها وقد عرفت لا في النصوم لصحة جواز هذا العقد على هذا الوجه إذا سلم دلالة الوفاء على المقتضى فيها  
مطلقاً والآية في الخبر لا يخفى إلا بالافتقار عليها إلا بمجرد بذلها ولم يحصل هذا وقوله ولا يجوز كوهوب على دفع شرطه بل يكون بالحق أن يبين  
دفع الشرط ورد العيب كما مر مضمناً أنه لا يجوز عليه الوفاء بالشرط وهو ما بناء على عدم وجوب الوفاء بالشرط في العقد إلا إذا لم يطلبه  
بهذا شرطه جعل العقد عرضه للفسخ على تقدير امتناع الشرط عليه فمضى فقدم كلامه فيه وأنبأ على أن هذا العقد من كمود لجأ به  
حضوراً من جهة الواهب فلم يجب الوفاء بالشرط فيه كما لا يجب الوفاء بأصله وبشكله لأنه من شرطه المهنتية ولم فلا يجوز  
له الفسخ بغيره وإن لم يبدل الشرط ويخبر به بغيره بغيره التواب الشرط لا ينافي وأما بطلان جواز من قبل الواهب  
خاصه فلو لم يوطأ في الحال هذه أو غاب لم يرضى الموهوب له لا ذلك حدث في ملكه وفيه تردد صريح في لغت وطائفة  
يرجع إلى الهبة بمعنى الموهوب لأنها هي المذكورة سابقاً ويمكن عوده إلى العيب الموهوب للدولة عليها ما بالغام وحاصل الأمر أن  
العيب الموهوب بالشرط وفيها التواب لو تلفت في يد الملهية أو غاب قبل دفع العوض الشرط وقبل الرجوع سواء كان  
ذلك قبله كالبيع التواب أم لا فهل يرضى الملهية لا رضى والأصل أم لا فلو أن أحدهما عدم كصفان فهو كذلك الختار ولكن تردد

فيه وجزم به العلامة ذكره وولد في الترخ لما ذكره من العلة وهو ان ذلك النقص حدث في ملك المهب فلم يلزم غفائه ولا ان المهب لا يجزى  
العوض كما مر بل الواجب الرجوع في كونه في ملكه من حيث تركها في يد من سيطر على الثمن وعنه تجاونا والثاني لغمان جوفه ابن مجيبه من اللغمان  
وبعض الناجز لمعوض على اليد ما اخذت حتى تؤدي ولا نه من حيثها كما ان اليد لا تقبل ولا ان الواجب لحد الامر من ردها او دفع العوض فاذا  
نقد الاول وجب الثاني واجب من قبل الاولين انه لم يخل في ملكه تجاونا بل في خط العوض ذلك حتى الغنا وعدم وجوب دفع العوض ان اراد بيعه  
وجوبه عينه لم يلزم منه في الوجوب على البدل الذي هو الذي رجع فاذا دفعه لحد الامر من الخبز فيها وجب له عينها وان اراد بعد الوجوب بسلامه  
ممكوع وهذا هو الوجه اذا نظر ذلك وقلنا بالضماع كلف وهل الواجب قبل الموهوبه اقل الامر من ذلك من عوض وجه الجوز كما التا فلا  
عرفت من ان المهب يخرج من من يملكه فله ولا لان ان كان العوض اقل فقد روي بالواضحة مقابلته العين وان كان الوجه هو الاقل فلم يجر  
لا ينعين عليه عوض بل يخرج يدينه ويترك هذا العين لا يجزى مع قلها اكثر من قيمتها وهذا هو الاقوى وجوبه عينها ان العين من مخرج على  
الفاصل في جميع ما مال العينه وفيه انه مستطاع على الامانة بالعوض ولا يلزم ان يضمن لو كان انقص ولا فرق على الوجهين من القول بان رجوع الواجب  
في الرهنه المستوطنه فيها العوض منوط بكم دفع العوض قبوله مطلقا كما هو الاصح وقد عرفت فاما سلف او مع امتناع المهب من دفع العوض  
لان قبل ان يملك الواجب له ويسيطر على الامانة بالعوض مع كونه اقل من قيمته فيبقى عده كرهاده عليه على كل تقدير هذا كل حكم الضمان على تقدير التلف  
واما ان يشترط فيه كفارة من قيمتها يوم ردها وقيمتها يوم قبضها بعد العقد لان ذلك هو مقتضى وجه حيث يكون العين مضمومة واعلم ان  
موضع الاشكال في كونه الضمانا مع شرط عوض معين كما يظهر من ذلك من قبل اقل الامر من امانه لا طلاق الواجب والمثل والعينه لا فرق اذا  
لم يرض كواهبها دونها لان ذلك هو مقتضى شرط العوض قط قوله اذا صبح الموهوبه للتوك فان قلنا النقص في جميع من الرجوع فلا رجوع للواجب  
فان قلنا لا يمنع اذا كان الموهوب اجنبيا كان شئ كما يضمنه الصنيع اه اذا رجع الواهب في عينه فوجد المهب قد عمل بها لم يملكه وجب ردها مع كونه قط كما  
ذهب اليه النقص فلا يجزى انما ان يكون ضمه كضمان التوك في خط الخط او عينه كضمانه لا فرق او غير رده بينهما كضمانه انما ان يرد عينه  
العين بقدر قيمته الصنيع او يرد عينها او ينقص مع زيادتها عن قيمته العين خاصة او ينقص في عينه العين خاصة فان زاد في جوفه العين او زاد  
عنه ما كان المهب شئ كما يبينه في عينه على الوجه العين فلو كان التوك شيئا او ماله وصيغه بعينين وصدا شيئا او ماله وعشرين او ازيد منها  
شئ كما بالسند لو نقص عن قيمته وكان النقص بالبيع خاصة فالذهب على المهب لو لم يرد عا لشيء ولو نقص في عينه فهو كالعيب الحادث وقد  
سبق في باب الفلح في فصل جمل هذه الاقسام والاصحاب او كما ان البتة هذا في عينه هناك والمقره اذ في عينه على ما يحكم العيب في ذلك فربما يرد عينه  
والطعن عندنا وان كان الامر في الصنيع اقوى من حيث انه عين من وجهه اما العين كضمانه كما افر من فكله منها ماله وليس لصاحب الاضحية الغاوس  
على ان الله تجاونا بل يخرج بين الابقاء بالاجرة والطلع مع دفع رطله كضمانه في العاديه ونظرانها الوضعة في الارض بجو وقول المصكر في عين  
بغيره كضمانه انما يدينه في عينه التوك كما من زاده ليكون الزيادة على القيمة من بينها على النسبة لا مقدار العين خاصة كما يظهر من العبارة  
لانه في بعضه يكون مجموع الزيادة للواجب ليس كذلك ومثله في ضوم النقصا حيث لا يكون السبب من جهة الصنيع قوله اذا وجهت مريضه  
المحور في وجهه وان مات في مرضه ولم يجر فونه اعين من ذلك على الاظهر لا خلاف في ان المريض انما يرضى من مرضه فيفقد مرضه مطلقا  
واما اذا اتفق مريضه في مرضه كان مرضه محورا معي غلبه الهلاك معه فالظاهر ان فخره من الثالث حيث لا يجزى الوارث وقيل يكون من الاضار  
كثما في بعض المسائل والوصايا وان نحو عينه الضمان الموت بالمرض سواء كان محورا ام لا قوله كتاب السبق وكرهانه وفادتها باغ الفرس  
على الاستغناء للقتال وكرهانه لما رتبه الضمان وهي تعامله صحيحه لا خلاف بين السليبين في شرعية هذا العقد امر كوني في عده  
مواظن لانه في عاينه المذكورة وهي من اهم القواعد الدينية لما يحصل بها من غلبه العدو في حماها لاعداء الله تعالى هو عظم اركان الاسلام وهذا  
العقابه يجمع على كل من هو له في المعاملة عليه ما وضرر كما يفرضه وعلى اذ النقص فيضو قوله مستند قوله لا يسبق ولا فضل الاخر في ظاهر  
هذه الرواية وفيها العامة في صحيح عن النبي ورواها اصحابنا في الحسن من الضمان وكذا في الرواية فتح كتابه من سبوه وهو عود البند للعالم كما  
سبوا وماهية المقتضى في رده بل المراد من حكم من حكمها انما هو عودها بطريق المحاذرة كظايرة ولغيرها الى ان الله تعالى في صحيحه والمراد ان لا يصح بدل العوض  
هذه المسألة الا في هذه الثلاثة وعلى هذا لا ينبغي جواز غير ما سبق من امواله فيكون البنا وهو مقتضى اى لا يقع هذا الفعل الا في الثلاثة  
فيكون ما عداها عينه او ماله او ماله في خلافه في السابقة يجوز لا يذام ويحجر وقد دفعه في سابقه وبالا لا في الخشنة على فضل غير عوضه بل يجوز ان لا يفعل في  
النقص يجوز وعلى الاستكون في الجواز مع شدة ردها في عينه في غير فوافقت لا فصل خصوم مع ترتيب صحيح على ذلك الاعمال قوله في السابق هو كذا  
بغيره بالوقوف وكذا وقيل بانه الاول اكثر ام المشهور بين الاصحاب في ان السابق هو مقدم بغضونه وكذا ما يقع له وكذا ما هو كذا  
بينهم العنق وظهر بعين عنة بالكا هل وذهب الى كونه في الاكفاء بالاذن لقول النبي بعثت الساعة كرهتموها كما لاحكم ان يبين  
الاخر بانه واجب العمل على الباقي وان ذلك يخرج من غير المثال على ما قد روي من بني سجد اولو كرهتموها في ما بين الله بيننا في الجنة مع امتناع بنا  
سجد كذلك وان اعلم من غير ان يكون هو كذا في عينه في كذا الاخر واعلم ان في كذا القولين اشكالا لان السبق معناه من اللام

في الرجوع

بجانبه العرفي لا اعتبارا له عند الفقهاء وغيرهم فان يعبرونه بالعمامة واخرى بالعمامة والكثرة واسمها بالادب  
 فاذا اطلق المصنفون المصطلح في كل واحد على بعض هذه المعاني دون بعض فظهر في هذا اطلاق المصطلح كذا لان ذلك العرفي على الارادة  
 شق منها ايجاعا عليه ولا كلام في قولنا المصطلح هو الذي يجازى باسمه من المصطلح السابق واصلوا ما عمن الدين في قوله  
 لان المصطلح لا يخلو من ذلك وحده ولا يخلو من غيره بان يجعل السابق شيئا للمصطلح شيئا اخر دون ذلك وهكذا فيحتاج الى تعريف اسم المصطلح انما هو  
 في الجمل وقد يكون العادة بعينه عشر من جنس الجمل وفي الجمل المصطلح وليس له بعد لغات منها اسمها الذي يجرى احوال الجمل كلها افعال الفعيل  
 بكنه الفاء والكلها وبضمها فاف والفتحة المجل وهو كذا ابو سبي بذكره لان جمل عن نفسه اى اظهرها او جعل عرضا جدي واطهر من رتبته وجعلها جدي  
 والثاني هو كصل لما ذكره فانه من اجازى اسم صلو على السابق وما العظام السابقان عن غير ذلك فتعالى الى الصبي والثالث ويطبق الرابع  
 لا يربح المتأخر عن اى فانه وكذا راجع هو الخامس سبي به لان الارباع في النطاق كان في شط وكفى بالسوابق والسادس يجرى لا يخطى عند مصنفين كفى بالسوابق  
 اى يتأخر اذ يخطى عنده ان يخطى وفيما قال الرهان والسابع العاطف مثال انما ينفذها والتاخر لا ينفذها الجوف بالسوابق والثاسع الكليم  
 وذلك يعني مفعول لا ينفذها اذا اراد الدخول الى المحرر الجامع للسوابق والعاشر السبك مصنفه المحققون في ذلك سبي به يكون في اذ اقبل  
 لم هذا ولا يقطع العادة عنه وقيل ان السبك هو الفعيل وهو من يجرى في الرهان فقول السبك يكون البناء المصنف وبالجمل المصطلح في السبك  
 بالسكون مصنف سبوا بالجمل غير سبوا مصنف في كنه مصنف سبوا في الصالح جمل مصنف سابق وكلاما صحيح لان التاخر وقيل المطول لان  
 الواضع وقيل ان كونه العمل به انما هو فيضا اذ انما بالفاعلة في اى واما السبك بالجمل فهو لغوي لا ينفذها السابق وهو فيضا اذ انما العمل بها  
 الجمل والظا المهلة المصنوعين كمن يدب بالجمل ايضا الرهن من اخذ الرهان هذا الغاملة قوله والحلل الذي يدخل بين المصنفين ان سبوا اخذوا  
 سبوا بقرط المحلل هو الذي يدخل بين المصنفين كمن يدب بها احوضا بل يجرى في رتبته كمن يدب بها احوضا بل يجرى في رتبته كمن يدب بها احوضا بل يجرى في رتبته  
 سبوا اخذ العوض كمن يدب للسبوا وان سبوا بغير رتبته اسمى محلا لان العوض لا يجرى بدونه عند ابن جندب متا والسابع في محل اجاءا بخلافه اذا  
 خلا عنه فان فيه خلافا وسبوا الجمل قوله والعاشر مدي الشيا عاين الثمن منها والمرا بكذا الشيا هنا منها لا مجموع سافه كما يظهر من الذي  
 وفيه ما يبرز من الاثر غايته التي كده ومنه ما هو بظهر من الذي هو كنه في ان العطف في شق وهو المطابق لبيان المصنف وقوله ولما اضل المصنف  
 والمرا اياه المصنعة مفاعلة من الرض وهو كمن في الجمل هو كمن في الرض اياه يقال ناضلت فلان اخضلتها واخضلتها من الرض وهو كمن في الرض وهو كمن في الرض  
 وهو كمن في الرض وهو كمن في الرض وهو كمن في الرض وهو كمن في الرض وهو كمن في الرض وهو كمن في الرض وهو كمن في الرض وهو كمن في الرض  
 ومن هنا في ذلك نحو وفي الاطلاء وبعضهم يعنون الكتاب بالسابق والمصنعة وهو كمن في الرض وهو كمن في الرض وهو كمن في الرض وهو كمن في الرض  
 اذا خرج السبوا اذا اخرج السبوا بالجمل وهو كمن في الرض وهو كمن في الرض وهو كمن في الرض وهو كمن في الرض وهو كمن في الرض وهو كمن في الرض  
 عليه والمرا باجران اسحقا فاسواء فبضمه ام لا قوله والرشوك كبر الراء عد الرشي رشوك كبر الراء عد الرشي رشوك كبر الراء عد الرشي رشوك كبر الراء  
 رشوك كبر الراء عد الرشي رشوك كبر الراء عد الرشي رشوك كبر الراء عد الرشي رشوك كبر الراء عد الرشي رشوك كبر الراء عد الرشي رشوك كبر الراء  
 بالفهم هو كمن في الرض وهو كمن في الرض وهو كمن في الرض وهو كمن في الرض وهو كمن في الرض وهو كمن في الرض وهو كمن في الرض وهو كمن في الرض  
 على ولا حتى يفرج الرشوهنا بالكر ايضا معنى انه رشوك كبر الراء عد الرشي رشوك كبر الراء عد الرشي رشوك كبر الراء عد الرشي رشوك كبر الراء  
 عد الففوق عليه كذا في الرض وهو كمن في الرض وهو كمن في الرض وهو كمن في الرض وهو كمن في الرض وهو كمن في الرض وهو كمن في الرض وهو كمن في الرض  
 جهه واحدة فالوراء رشوك كبر الراء عد الرشي رشوك كبر الراء عد الرشي رشوك كبر الراء عد الرشي رشوك كبر الراء عد الرشي رشوك كبر الراء  
 رشوك كبر الراء عد الرشي رشوك كبر الراء عد الرشي رشوك كبر الراء عد الرشي رشوك كبر الراء عد الرشي رشوك كبر الراء عد الرشي رشوك كبر الراء  
 انهم عند الاصناف سنة او صفا وادفعها بالسابع وفي كونه ذكره احد عشر اسما وفي الجمل سنة عشر وفي كتاب فقه اللغة عشرة اسما والعرض من ذلك  
 اعني اصفه الاصناف في عقد الرمانة ولا ينفذها لغوي في العرض في المشرط الا ان يصيب ما هو المبلغ منه قوله والمخارج على الارض ثم امتا العرض كحاي  
 ما بنات البناء من صفات السكك المصنوع هو ان يقع دون الهدف ثم يجرى الى العرض فيصيبه اخذ من جمل لصبي على الارض وجمع حوايد ومعوق قوله  
 المصنوع على الارض انما هو في كل حال مكان يجرى فيه يكون اللام ويحرقها في لوز والزنج واليوس وسهم الزنج من الجمل في بعض الفهم انما هو كواب  
 باسقاط البناء نوع من الرمي فيسبب المبادىء والحاطة والمرا بكذا الشيا عاين الثمن منها والمرا بكذا الشيا عاين الثمن منها والمرا بكذا الشيا عاين الثمن منها  
 والشم من معناه فاذ كره المصنف في المصنوع ما امتا احد جانبيه هو الجمل في المصنوع ما امتا احد جانبيه هو الجمل في المصنوع ما امتا احد جانبيه هو الجمل  
 سبي به لا ينافي احد جانبيه العرض وهو في معناه من رتبته في الجمل في المصنوع ما امتا احد جانبيه هو الجمل في المصنوع ما امتا احد جانبيه هو الجمل  
 مغل هذا ان كانت الاصناف من رتبته العرض في الجمل في المصنوع ما امتا احد جانبيه هو الجمل في المصنوع ما امتا احد جانبيه هو الجمل في المصنوع ما امتا احد جانبيه هو الجمل  
 والراء المجهدين وجميعه في العرض في المصنوع ما امتا احد جانبيه هو الجمل في المصنوع ما امتا احد جانبيه هو الجمل في المصنوع ما امتا احد جانبيه هو الجمل

شعاع فاقه  
 السبق على السابق  
 السبق على السابق





وهو التلاوة والعمل بالصلاة والاعتناء بالهوى والعلم والتجسس على بعض الوجوه لأصل الألبسة من أجل أن لا يصيبه الماء أو الشمس على وجهه أو يابأ ذنبيه من حر

فلا ينفق في القول وينب على الاول اللزوم وعلى الثاني الجواز وبعض الفقهاء عكس جعله ولا خلاف انه عقد لازم واجازة وينب على اللزوم كونها اجازة وعلى الجواز كونها جعالة وفي الجعالة كل واحد من المتعاقدين اعلم من الذي ادعى ان لا يلزم من كونها عقد لزوم لان العقد ينقسم الى اللزوم والاجازة والمزود ولا يلزم من كون عقد اجازة كونها جعالة الجواز ان يكون عقداً منفصلاً الى الامحاث القول مع كون جازاً كالصيانة ولعلها قضية المتصل ولا يلزم جعلها عقداً يمكن استدلاله على لزومه لعموم او فوا بالعقود وان كانت العقود من اللزوم ومن جعلها ايجاباً على اناسها لا يجعلها من افراد الايجابات بالنظر الى الجواز فاسبابها الجواز وهو حسن ولا بد عليه ما اوردته لعلنا في المحرم ان لا يلزم منها مطلق العقو والواجب الوفاء بالوديعة ولغايتها وغيرهما من العقود الجازية وهو باطل اجاباً فلم يبق الا العقود اللازمة فلا ينع هذا لان الشائع وانما لم يرد ذلك لان الامر بالوفاء بالعقود عام وجانب المامو والماتوبية يقتضي الجواز في العقود ثم يخصصة بعضها باخراج العقود الجازية بغير العموم حتى في البلاد كما هو موقوف في الاصول وانما ينفق في ذلك لوجوبه بعد تخصيصه بمحل غير محرم في كذا فيكون له ولا ينفق لعلنا ولا غيره من الجعيلين وانما قول ان الوفاء بالعقد العمل بمقتضى امر لزوم وجواز في مخراف الظاهر من فان مقتضى الوفاء بالثمن الزامه والعمل بمقتضى اظم قول له وجواز ان يكون العوض عنك او دينا قد عرفت ان عقد السابق لا ينفق في العوض بل في الجواز بدونه اوسع لكن على تقدير ذكر العوض كونه عنك او دينا كما في غيره من الاعراض الواقعة في العلامات ويعبر على التقديرين كونه مضبوطاً بالمقدار المحض في النوع وينفع على كل من العبد الذي احكامه للاحققة ثم عاين ارضاء الرهن عليه غير ذلك فانه على تقدير كونه عينا لا يصح الرهن عليه ليعقد له من الرهن لا ضمانها الا اذا جازنا ضمان الاعيان المضمونة مطلقاً وعلى تقدير كونه ديناً يصح رهنه عليه حيث يكون لا ضماناً منه فتنبه له وكذلك يجوز كون جازاً وموجلاً منها من جازها وبالنسبة قولك وانما ينفق في السابق على ما ينفق في الجواز اذ لا بد له اوجدها اوها اصح عندنا ولو لم يجلد بينهما لمحل ولو بدله الامام من دين المال الجاز لا في مصلحته اذا اضطرر عقداً سابقاً لافاناً ان يخرج من السابقان معاً واحداً ما زالت هو الامام وغيره فالامام اربعة الاول ان يخرج المال الامام وهو جاز اجاباً ما ومن غيرنا شوا كان من ماله ومن يجب للمال ان ينفق في السابقين يجعل من ماله ما يسبقه ولا ان ذلك ينفق حتى على علم الجعيل والفرس وسنة واعداً استبنا الفئال وفيه مصلحة للسلبين طاعة وفيرة فكان سابقاً للتاك ان يكون الخرج غير الامام وهو جاز ايضا عندنا وعند اكثر العامة لا ينفق في ماله في طاعة وفيرة وطريق مصلحة للسلبين كان جازاً بل ينفق عليه مع نية كالتواست في طهر حبل او ساجا وغيرهما مما فيه غايتها على الجعيل وقال بعض العامة لا يجوز ان يخرج المال غير كسابقين الا الامام لاختصاص النظر في كسابقين بضعف ظاهر لان بينهما استبنا الجعيل غير مختصة وعموماً لاخبار السوغة في الاصل منها وله موضع لتزاع الثالث ان يخرج كمال الحد كسابقين وان يقول احدهما الضمنا ان سبقت فالت عشرة وان سبقت نافلاً شتره عليك وهو جاز عندنا ايضا للاصل وانقضاء المانع وقال المانع من كسابقين في السابق لا يصح هنا بضع لانه في السابقين دفع على تقدير تسليمه بخروجه عنه بالنص السابق المتفق عليه الشامل لموضع النزاع الرابع ان يخرج من السابقين معاً بان يخرج كل منهما مائة مثلاً على ان يجوزهما السابق وهو جاز ايضا مطلقاً على المشهور وقال ابن نجيد لا يجوز الا بالتحلل بان يكون بينهما ثالث في السابق ان سبقوا كسابقين معا وان سبقوا من غير اخذ اظامه وان غابته عن كسابقين ولا لهما وجهها من موافق ان لا ينفق في ذلك فقول المصنف انما لا ينفق في السابقين معاً اجاباً فعمل ما لو كان الامام وغيره وقد عرفت موضع الاجماع ما لو كان البايد الامام لا غيره وقوله اوها اصح عندنا ليس على اطلاقه ايضا لانع ان يجزى منه كالتا في مكانها العن خلافة في ذلك ليس بجهد حق لم ولو جعل السابق للمحل بان ينفق جازاً ايضا كذا لو قبل من سبقوا فلا يسبق عمل ابطلا لا دن في كسابقين جعل المال على تقدير بدله السابقين مما او من احداهما ومن المحلل فان عتبت المحلل خاص على تقدير سبقتهم واخص به ان سبقتهم وان سبقوا جازاً لم يسبقوا جازاً والمحل عدم تحقق شرطه وهو سبق المحلل الا ان يتبطل ما قبل ذلك فبعضه في السابقين وطا كالتواست طان ان سبقوا من سبقوا مع حد ما اخصه في سبقتهم وان ان سبقوا مع حد ما استحقاق الاخر وحسن دفعه ماله ولو استحقى اطلق استحقاق السابقين مما او من المحلل مع ايضا عمل ابطلا لا دن في الاحبار الشامل لذلك قوله لم ينفق السابق في شرطه خسة لما كان عقداً سابقاً من العقود الماخوذة وان لم يكن محضاً فلا ينفق من كسابقين للرفع للمحل للمغالب المطلبية ومنه لا يلزم بذلك الا ما مودكر المصنف منها ما خسنه وجعلها في كسابقين اثنا عشر ونحن نشير الى ما جعله من سبقتهم في ما ذكر المصنف منها الاول تقدير السابقين في انهاء فلو لم يبقنا ما او احداهما بان شرط المالين سبقوا من اجتناب سبقوا لا ينفق اذ لم يكن هناك غايتها معبته فقد ثبت ان السبق هو صا و سبقتا وبذلك الدابة لان من قبلها ما يقوى سبقت في ابتداء المسافة ثم لا ينفق وهو عتبت المحلل وصاحبها في مضمون سابق ومنها ما يضعف في ابتداء ويشد في انهاء وهو محال وصاحبها في طول المسافة فاذا اختلف الغرض فلا بد من الاعلام والتخصيص على ما يقطع النزاع كما يجب التخصيص على تقدير التفرع في البيع والاجرة في عقداً الاجارة اذا سبق احد العوضين هنا وعلى هذا فلو اسبقنا بغير غايتها ليعتبر انما ينفق ولا يجوز ان يذكر الثاني تقدير المحظر وهو المال الذي يسبقا عليه جازاً وقد لا ينفق عن فعل محل فتنبه له في العلم كالاجارة فلو شرط ما لا يملكه بعتنا ما يسبقا عليه ما ينفق ان عليه وعلى ما يحكم به زيد بطل العقد للمغروا فغنا في النزاع المحال في حكمه الشائع ويجوز على قول من جعلها جعالة جواز اجها لانه في العوض على بعض الوجوه وذلك حيث لا يمنع من تسليم ولا ينفق في النزاع كجعل عتبه

ان عامته

لا يصح للمحل











له بسفاد من انقضاءها الى الاجابات الفضول كونهما من جهة العقود من جواز رجوع الموصي ما دام جازا والموصي له على بعض الوجوه من العقود الجائز وقد  
 يلحق بالادارة على بعض الوجوه ولم يكن كالمقضي كقضية الفضول هل يخص في اللفظ ام يكفي الفعل واكتفى بجماعة بالقبول الفعلي الذي عليه كالاخذ  
 ١ انصرف منه لنفسه وهو المناسب لبقاء هذا العقد على الجواز وانما من الملزم بل الملقى المصالح حكم عليه بالاجاز ونهض على ارضه اشرافا  
 الفضول للاجبات هو موضع وفاء واطلاق عبارة الاجابات الفضول لثقل الوصية بعين كونه وعينه كالقراءة فقبيل لهم الحكم والاصح في الثاني  
 عدم اشراف الفضول لقدره في الشئ ان اريد من الجمع ومن البعض ترجيح من غير مرجح مع ان الوصية ليست له بخصوصه وقد تقدم مثله في الوفاق  
 فينكح اطلاق العقد على الوصية ثم قوله لهذه الفرض الا ان يجعل ذلك الضريح من الجوز والحافه بطريق الاستنباع ولا يخفى ما فيه من افراد هذا النوع  
 كثير واعلم ان التعبد بقوله بعد وفاء في الاجابات لغيره في اللفظ المشترك بينهما وبين غيرها كقوله لعلوا فلانا المشترك بين الوصية والامر  
 وكقوله لقلان كذا المشترك بينهما وبين الاقرار له فكذلك من باب الجمع ما يجمل اللفظ من غيرها وهو يحصل بقوله بعد وفاء اما قوله وصية بكذا  
فلا ينفرد المفسر لا يبرح في العطف ونحوها بعد الموت قولها وينقل بها الملك الى الموصي بموت الموصي قبول الموصول ولا ينقل بالموت مفردا  
 عن الفضول على الاظهر لاحلاف في توقف ملك الوصية على الاجابات من الموصي لا لحدار كان العقد النافذ الملك تمام الركن حيث لا يعتبر قبول الموصي  
 ١ لوجوده وفي توقفه على موته لان منقلبه هو الملك ما في معناه بعد الموت فقبله لا يملك انما اختلف في ان قبول الموصول هل يعتبر في انتقال الملك اليه  
 بالموث بمعنى كونه شرط في الملك ام تمام السبب المعبر عنه فلا يحصل الملك به من اصداد الوصية في الجملة اعم ما ذكره ولا يعتبر اصداد بل ينقل الملك على  
 وجه القهر كالاداء المعنى من اصداد كل بل عني حصوله من اصداد الوصية لا ينقل بها الفضول وبطلان اصداد بالرد فينتقل عنه به الى ردة الموصي فلهذا قول  
 تشرع والذات خازن المص ان الملك لا يحصل بالموت مفردا عن الفضول بل يبقى المال على حكم ما لا يملك فينتقل الى ردة انتقالا لا من اصداد الموصي  
 وينقل الى ملكه بقوله فقبوله على هذا جزء السبب لنا في الملك له لان الباقي في قوله فينتقل بها الملك بموت الموصي له السبب وهو مفيد لما  
 ذكرناه ومع ذلك فيقول ان من قبل الانتقال للثبوت من حين الفضول على تقدير بقاءه عن الموت كما هو ظاهر العبارة فقبله لا ملك له اصداد وهذا هو القول  
 الاول الذي حكاه وهو مختار في الجمع وان يريد به مرجح سبب الفضول في الملك بمعنى توقفه عليه وكذا يكشف عن سبب ملك الموصي له من حين الموت  
 وهذا القول هو مختار الاكثر وهو الذي حكاه ثانياً ولحجة المشتركة بين القولين الرافعة للقول الثالث ان الفضول لما كان معتبراً في حصول الملك للقول  
 قبل قبوله لا وجبه له لان الوصية تملك عن كماله فلا يثبت الملك للقول كسائر العقود وان الموصي لم يولد الوصية بملك ولو كان قد ملك الموت  
 لم يزل ملكه بالرد كما بعد الفضول فان الملك لو حصل بدون الفضول لم ينجح الى قبوله واداء الموصي له لو مات قبله مع انقضاءه على اقراره في تملكه ثم يثبت  
 في نظر الفضول الاول انك للمعقود ان الفضول معتبر في تحقق الملك في الجملة بحيث لا يتحقق قبله مطا وبما فان الفضول تمام السبب الموجب للملكية  
 من العقود النافذة للملك وللموت شرط في انتقال الملك لان مقتضى الوصية التملك بعد قبيل الفضول لم يتحقق السبب لنا في انتقال الملك ان كان  
 الشرط كاف في الملك كما قيل البيع فانه قبل الفضول لا يتحقق اصداد وان اجتمعت اشراف المعبرة في صحة البيع من جميع الجهات انتقال الثاني بقوله مضافاً  
 الى المشترك ان الله لم يجعل ملك الوارث بعد الوصية والدين والوصية هنا موجودة فلا يجوز انتقال منقلبه من الوارث الى الوارث عملاً  
 ١ لانه لا يثبت على ملك الميت لانقضاء اهل بيته ولا الى ملك غير الوارث الموصي له اجماعاً فلم يبق الا الانتقال الى ملك الموصي له انتقالاً لا منقلاً  
 على قبوله اعشاراً بما سبق من اقله مع كون الفضول كاشفاً عن سبب ملكه من حين الموت اعشاراً بما ذكره من ان التدليل على تقدير بقاء  
 بغير بطلان الوصية وانما كان لم يكن فكشف الرد عن ملك الوارث من حين الموت ولا ينافيه الحكم بانقضاءها الى الموصي له لان ذلك  
 كان مراعى الوصية وقد ثبت عدمها فكان هذا الموصول على تقدير التملك لم يكن له موصي به اصداد فلا يثبت لغيره الانتقال عن الوارث  
 اصداد ولا يتحقق عليك ما في هذا الوجه من انك لا تكلف في الحجر من قبلا منه ولعل الاول وقد اعترض عن بطلان الاول بكون سبب الفضول  
 يقتضي عدم حصول الملك بدون وانه وان مدخله الفضول في الوصية ليست مؤثرة على حد مدخلها في غيرها من العقود كالبيع ووجه  
 ضعفها عدم الاتفاق اليه في بعض الموارد كالحرف في موضع النزاع على خلافه بخلاف قبول البيع ونحوه فانه معتبر في تمام السبب اجماعاً  
 واعتبار في الوصية على بعض الوجوه مع ما فيه من الضعف المذكور وبكفي فيه كونه كاشفاً ولا يخفى ما فيه وجماعه زناه يظهر ان المصنف رده  
 يمكن ان يكون مختاراً هو الاول لما قد ظهر من قوة دليله ثم لظاهر ان يقول على دليل المحصر من الاثر انه كما نفع من القول بانقضاءها  
 الى الوارث قبل الفضول لان الوصية قبله غير متحققه لما قد عرفت من ان الوصية هي الملك المحصور الذي لا يملك الا بالاجابات الفضول ومن  
 ثم كان الفضول معتبراً فيها وكانت الاثر في قوة من بعد وصية مقبولة لان اطلاقها يقتضي ذلك قبيل الفضول لا وصدية فينتقل الى  
 ١ الوارث بحكم الاصل لا يجوز من ملكه الا بقبول الموصي له فيتحقق الوصية ويحكم بانقضاءها اليه ولا يفسد في ذلك ما قبل ان يبرز منه  
 تلقى الموصي له الملك عن الوارث وهو خلاف الواقع لمنع ذلك فيكون كون ملك الوارث صح مراعى بعدم قبول الموصي له ومقتضى اقراره بقوله  
 فاذا حصل الفضول انتفى ملكه وانتقل الى ملك الموصي له بسبب الوصية السابقة وذلك سبب فخرى من جهة اشراف سابق على  
 ملك الوارث لا انه لم يكن ثم تحقق ملك الوارث الى حين غلبه ثم ارفع وقيل على المحصر ايضا يمنع عدم قبلا للميت لا يجوز

كأن يملك فيها إجماع البكر من مؤنة تجهيزه وفصله عنه وكان يجوز أن يحد له الملك الذي لو ما قبله أو ما تبنى إليه الصبي الذي يصبها لاحتاج بعد  
وفائه وفديها بغير هذا فإنه قد علم أن الموت سبب انتقال الملك عنه وخبره عن إجماعه ما ذكر لا يدل صريحاً على ملكه بخلاف ما علم ملك الوارث  
وأن تقدم حق الميت من ذلك الوجوه عليه كما تقدم للمرضى قال الزهر على الزهر إلى الملك فلا منافاة بين ملك الوارث لها وتقديم الميت لها  
يرشد إليه إلى ذلك في مؤنة التجهيز فإنه لو تقدم الميت رجوع الكفن إلى الوارث ولو لم يكن ملكاً لكانت له الرجوع إليه وأما الصبي فانهما يملكه الوارث  
دون الميت لقابله مقامه وكان كما لو نصب الشك بغيره في حجة الثالث من ظاهر الآية الدالة على انتفاء ملك الوارث مع كونه موصياً ما استدلوا به  
فانه لا يمكن القول ببقاء المال على الميت لما تقدم ولا بالنقل إلى الوارث لانه بعد الوصية وهي من المقبولة إذ لم يقبل بعد وصية مقبولة  
منع عدم تحفظها قبل القبول بل غاب عنه عدم لزومها فليس يوالا أن يكون ملكاً للموصي بل للموت لأن الوصية مشابهة للارث من حيث أنه عمل  
بالموت وإن رفته في جواز إزالته ما حصل من ملك فمهر الوصية يحصل للملك المستقر باجتماع غيره من غير أنه حتى لا يرد وجوبه على  
القول الأول وأصح فأنما انتقاله إلى الوارث عند موت الموصي بحكم الأصل فإذا قبل الموصي لم يتم السبب الذي ابتدأه الموصي فنقل الملك إليه  
وجواب الثاني قد علم من غرض ما سبق وأعلم أن موضع خلاف الوصية المستغنى عن القبول فلو كانت جهته عامه كالفقير وكساحد استغنى  
إلى الجهة المعينة بالفداء بغيره لا وجبت بكون الوصية نافذة إذا فتر ذلك فظهر ما قد في الخلاف في مواضع أو لها كك العبد وممن في الشجر  
سائر زوايد الموصي به كحاصل بين الموت القبول فإن قلنا نملك بالموت فهي للموصي قبل الوصية أو ردها ويجعل أرادها على الورثة  
إذا ردت بعد أراد قلنا نملك القبول لم تكن الزوايد للموصي قبل الوصية أو ردها أو قلنا بالوقوف فهي موقوفه فإن قبل وهي له والأصل أراد قلنا  
يرتد في حقها من الموصي ولو ردت وجب لها من حيث أنها من جملة الذين كرهت في حقها من ثباته ونفي عنه ما به كالأصل ومن جرت بها بعد ذلك  
ملكه هذا أقوى في تقريره على ذلك القول وثانها فظن العبد الموصي به إذا وقع وفتر جرت بها بين القبول والموت على من يخرج على الأقوال  
والنفقة والمؤنة المحتاج إليها بين القبول والموت كالقطن وقالها إذا رجع أمته جاز وأوصى لها فإن ردت الوصية استمر النكاح إلا إذا قلنا بملك  
الموت فيفسخ من يوم موت وإن كان الملك مقيفاً أو قبل الفسخ النكاح على كل حال ويكون الانفكاح من قول يوم أن قلنا بملك القبول من يوم  
الموت على سبيل التبيين وإن قلنا بالوقوف وإن كان زوجه أخته ثم أوصى بها العبد فإن قبل الموصي له الوصية استمر النكاح إلا إذا قلنا أن  
الملك بالقبول وإن قبل القبول الموارث فانه يفسخ ويجعل لعدم لصعق الملك وإن دافس النكاح هذا إذا خرج لأنه من الثلث وإن لم  
يخرج ولم يكن الورثة انفسخ النكاح لدخول شيء مما يراد على الثلث في ملك الزوج وإن جاز وأقلنا بملك الموت أو موقوفه وهل يفسخ أم لا ينبغي  
أن لا جازة في تقديره أو ابتداء عطية على الثاني يفسخ وعلى الأول لا ورابعها الوصية بأمير الحامل وحملها من زوجها الزوجها ولا يرطها جرمها  
وخرجت كلها من الثلث قبل الوصية وهما موصران نظرا في المصاعف لا منه كما علمنا من مضافها بالملك والثبات بالسراية وعليه  
للزوج فيه بضعها ويعتق كحل علمها بالسوية أما نصيب الزوج فلا يرد وما نصيب الأم فلا يرد إلا ما عطف عليها من قلنا بملك الميت عليه  
إلى الحمل وكان كحل الشيء إلا أن حصل العتق بالاثبات قبل أحدهما قبل الآخر فإن قبل يحصل الملك بالموت وقلنا بالوقوف فكأن تقدم لا يرد  
الملك واحد وإن خالفه وقبول القبول وإن قلنا يحصل بالقبول فإن تقدم قبوله لا ينسحق عتقه ولا يحل عليه قلنا بالسراية وكان كحل الشيء  
والا عتقت الأم خاصة وإن تقدم قبول الزوج عتق جميع محمل عليه النصف بالملك والثبات بالسراية وبغيره في بضعه يوم أولاده للابن ولا  
يعتق عليه من الأم شيء فإذا قبل الابن عتق عليه جميعها بالملك وكسراية وبغيره للزوج نصف في بضعها وأوصى الأم بغيره ما ينجده ومن  
قبل بعد الموت فإن قلنا بملك القبول عتق عليه وأقلنا بالموت وموقوف يمتنع أن عتق عليه يوم موت وبغيره ما ينجده ومن  
كسرت بغيره وسادسها الوصية بأميرها من غيرهم فإن خرجت من الثلث وقبل الابن الوصية عتق عليه وإن ردت بغير الوارث وإن لم يخرج  
فالجواب في قدر الثلث كذلك وأما الزايد فإن اعنفه الوارث وإن قبل عتق عليه وهو موقوف عليه ثم إن لم يقبل إنما الوصية بغيره  
أن جميعها للوارث فيفسخ العتق من بعض الذي اعنفه الوارث وإن قبل عتق عليه ما قبل ثم إن قلنا بملك الموت ابتداءً وبغيره ما ينجده  
الوارث عليه إن قلنا بملك القبول عتق الكل على الوارث لانه يسكن من نصيبه إلى قدر الثلث فالقبول بعده كاعتنا بالشريك الثاني بعد  
اعتنا الأول وهو موصر هذا إذا حكمنا بحصول السراية بغيره لا عتق وإن قلنا لا يحصل إلا بأداء العتق فقبوله كاعتنا بالشريك الثاني  
نصيبه قبل أخذ العتق وفي نفقه وجهنا ما بيننا وبينه ما ينجده الوصية بغيره ما ينجده الوصية بغيره ما ينجده الوصية بغيره ما ينجده  
جميعاً على العتق وإن كان موصراً النصف بالملك والنصف بالسراية وإن قبل العتق ولا فكذلك قبل الأجنبي أو لا عتق بغيره قبل  
قبول العتق ثم قبل فإن قلنا بملك القبول عتق يوم نصيبه على الأجنبي كما أمر قلنا بملك الموت بقاء أن عتق الأجنبي غير نافذ وإن  
عتق جميعه على الوارث عليه بضعه العتق لا جنة قوله ولو قبل قبل الوفاة جاز وبعد الوفاة أكد وإن أجاز القبول عن الوفاة فالجواب  
اعتنا بقبول الموصي قبل بعد وفاته الموصي فلا اشكال في اشكال في اعتنا بقوله المطابقة لأجاء الصغار من الموصي لانه أرفع من ملكها  
بعد الوفاة فقبوله في ذلك الحال وإن قبل في حق الموصي فلا أكثر على اعتبارنا أيضاً كحصول المطلوب هو قبول ما نقل إليه من الملك على الزوج



نحو

الموصى

نحو

نحو

نحو

نحو

نحو

نحو

نحو

نحو

نحو

نحو

المعاوضة لان المشتري لو قبل البعض دفع لا غنا لان الغرض فيه مقابلته اجزاء العوض واجزاء المعوض فالبعض الذي يخص بالقبول غير مفقود  
 للباقي الامتداد بالجملة بخلاف البيع المحض فان القصد فيه الجملة تتضمن القصد الى كل واحد من اجزائه متضمنة ومن ثم لو  
 اوصى بما زاد على الثلث ولم يجر الوارث بطل في الزايد وصح في قدر الثلث وان قبل الموصي لعدم الارشاد الذي يتبناه في هذا الاجتنان  
 من ذلك في عقود المعاوضة المحض كالبيع ملكه وملك غيره وصنفه وملكها المشتري كذلك لم يجر الملك فان البيع صحيح في البعض وبطل في البعض  
 مع عدم جواز الاقتصار على قبول البعض ابتداء وما زاد على الثلث في الوصية غير له النصف ومال الغير وان لم يكن عنه قول ولو كان  
 بطل القبول قام وارث في قبول الوصية لتمام الموصي قبل قبوله الوصية رسولان في حق الموصي ويجوز ان يكون الموصي قد جمع في وصيته  
 فاشتهر به بين اصحاب الارث وارث الموصي له بقوم مفاضة القبول وينقل اليه الملك كما لو كان لو رثه على نفسه قبله بناء على ان القبول كان خفيا  
 للمورث بحيث لو ارثه بعده مائة في الحفوف المورثة من غير ان يشفعه غيرهما ولو رثه محمد بن قيس عن الباقر فان حق الموصي من قبل  
 اوصى لآخر الموصي له فاشتهر في الذي اوصى له قبل الموصي قال الوصية لو ارث الذي اوصى له قال ومن اوصى لاحدا من اوصافه اوصى الموصي  
 له قبل قال الوصية لو ارث الذي اوصى له لعدم اعتناء القبول لان ارجح في وصيته قبل مائة وهذه الرواية يرضى الباب لو كانت سندها ان لا يخفى ان  
 محمد بن قيس الذي يروي عن الباقر من ترك من التهمة وتضعيف غيرهما فليكن محمل رواية سند الحكم لان رواية جابر بن عبد الله عن علي بن ابي طالب  
 بينهم في ذلك فغيره ما فيه واما الاستدلال بكون القبول حقا للمورث فحينئذ منع كل الكبري الدعي ان كل حق فورث ان لم يكن ان القبول حق فان  
 القبول لا يورث في سائر العقود اجتماعا كالبيع او وهب فاما المشتري والموهوب له قبل القبول فعقل الوارث وان كان على الفور فانه لا يبعد  
 به قطعاً فكذلك اتمامه انما منع من كون القبول حقا للمورث مطلقاً وانما كان خفياً للمورث على تقدير مباشرته وبطلان ان لا اعتراض في الوصية بخلاف  
 باختلاف الاختصاص فقد يكون الموصي غرض في تخصيص الميراث دون وارث وهذا خلاف حق الجار وكشفه وكذا فان في ذلك من حق الجار الثانية  
 المستقرة للمورث شرعاً بحيث لا يردن لم غلبه الحق على سقاطه بنفسه فبطلت عليه عرض في مورث عنه بخلاف قبول الوصية فانه لا يشغل  
 على شيء من هذه المحاور ومن ثم ذهب جماعة الى بطلان الوصية بكون الموصي له قبل القبول سواء مات في حق الموصي ام بعده مائة على ان الوصية صحيحة  
 عقد يفترق عما يجازي قبول من الوجبة في بطلان جنة كما يتبناه ولست سند واما في الصحيح ان يصرح محمد بن مسلم عن ابي عبد الله قال قال رجل  
 من رجل اوصى لرجل فمات الموصي له قبل الموصي قال لا يشترط في فصل بعض اصحاب فخصر البطلان فما اذا مات الموصي له قبل الموصي عاملاً بمبدأ  
 هاتين الروايتين فلو كان بعده لم يطل الاصل وعدم المعارض وبقي الرواية السابقة شاهد وان لم تكن سنداً بحيث لم يثبت سنداً وان  
 ان هاتين الروايتين لا يصرح فيها المطلوب فيهما كما جعلان ان الوصية لا تشترط بغيره بطلانها كما جعل ان اراد ان الموت ليس بشيء فيفسر  
 الوصية بل انما كان الثاني ان يسلو الكلام ويذكر المصير الصريح في الفعل ويبدع الثاني في الروايات فيكون له ويمكن جمع بينهما  
 الاخير بناء على ما تقدم من كون القبول على تقدير نازحه عن الموت اشتقاع قبول الموصي له من جهة الموت وقد كان الموصي له حياً فبلا  
 للملك ولا يبعد فيه كون القابل غيره لانه كالنائب عنه حيث هو الوارث عنه نعم لو قبل بان الوارث مع قبوله ينقل الملك اليه ولا يدخل في  
 ملك الميت كما اخذوا لتمامه اشكل هذا القول من حيث ان الموصي له بعد الموت لم يكن في الكا ولا ضالها للملك بسبب موته قبل القبول  
 الوارث قبل موته لا يصرح في الملك الموصي له لانه ليس بموصي ولا ينقل اليه الحق بعد كشف القبول عن ملكه من جهة الموت غير  
 موجب لغيره ما يمكن جعله كاشتقاع ملكه من جهة موته وهو امر خارج عن الكشف النقل لان الاشكال انما ياتي في القول بان لا يدخل في  
 ملك الميت مطلقاً كما اطلقه بعضهم وهو لا يتم وانما على القول بالكشف ينقل الى ملك الميت شيئاً يخصه بقوله لو اوصى لغيره جازياً جعلها  
 لو اوصى لغيره جازياً جعلها في القبول لو اوصى لغيره جازياً جعلها في القبول لو اوصى لغيره جازياً جعلها في القبول لو اوصى لغيره جازياً جعلها في القبول  
 لا يثبت اياه لانه لو كان يكون من ينعق عن الوارث في هذا دفع عن الكا السابقة المتضمنة لكون القبول موزناً فاذا فرض كون الموصي له  
 وحملها وحال ان يحمل ولد الموصي له يزوج او غيره ففرض كص كون الموصي له زوجاً غير لانه ويفرض كون كحل قال في الجار به بالاشتراط على  
 القول بصحة زوج فاذا مات الموصي له قبل القبول وفلنا باننا جعفر الى وارث قبل الوصية بهما املاً لجاربه والولد لا ينعق الولد لان اياه لم  
 يملكه وانما انتقل ملكه ابتداء الى الوارث كما اشترى البكر سابقاً فانه كان من ينعق على الوارث كما لو كان الوارث بناء على ان ينعق عليه ولو  
 فرض كون الوارث متعدد وبعضه من ينعق عليه الاخر من ينعق على الوارث كما لو كان الوارث لا ينعق عليه كما لو كان ابنا وبنوا عنوت من جازياً  
 ما يورث منه من ينعق عليه فينعق في الغرض ثلثاه وهذا كله من غير ان يقول الوارث بوجوب انتقال الموصي له اليه ابتداء من غير توسط الموت  
 مطلقاً كما اشترى البكر في الاصل للبيوع عليه ويشكل على القول بكون القبول كاشتقاع فانه ينعق على ملكه من جهة الموت ولو فرض كون الموصي له بعد  
 لزم من الكشف ظهور انتقاله الى ملك الموت لا الوارث حين الموت لم يكن وارثاً فلا ينعق عليه الموصي له والقول باختصاص حكم الكشف  
 بما يمكن منه بالنسبة الى الوارث وهو حكمه بملكه من جهة موته الى ان ينعق عليه من ينعق على الوارث لا يمكن للشايفين بحسب لا مكان لا يطابق الدليل  
 انما على القول بالكشف قد عرفنا سابقاً لان حاصل الموجب له الخصا للملك بعد موت الموصي في الميت الوارث والموصي له وبع ابتداء

بطلان ملك الاولين فلو لم يحكم بملك الموصل بعد الموت ولا بملك وارثه فادخلوا في الشايف واجتمع الى اثبات مال الملك ومعه لا ضرر  
الى المول بملك القابل قبل قبوله كونه القبول جزءا من ملك الملك ويحقق في هذه المسألة القول بملك الموصل في هذا الفرض وان كان غير قابل  
لقيام قبول الوارث مقام قبوله لان خلفه وناي عنه فكانه بالوصية اليه فذات ملك ان بملك الوصية اياه على تقدير قبول مورث وهذا  
غير مناسب لان قبول الوصية ليس بشرط في التملك قط بل قد يصير الموصل مالكا بدون القبول في بعض الموارد كما قد عرفت ومضى ما كان قبلي  
خليفة له وروح فلا بد من تحريك محل النزاع فان قول المصنف ان قبل القبول شامل لما لو مات في حق الوصية ويعد وجب بعد له على الوصية  
له مطلق ايضا وهو لا ينافي مطلقا بل يحصل ما حفظناه ان كون الموصل له ان كان في حق الوصية فعدم انتقال الملك اليه قطم جديد في موضع لان الملك  
مقتضى بقاء الوصية فادخله قبول الوارث ملك الموت سواء كان قبله في حياته الموصل ان اعتبرناه ام بعد وفاته روح فبذلك الملك الى الوارث  
ابتداء على تقدير غير شك ولا عطف هنا على الوارث لان يكون من ينفق عليه بمقتضى هذا التقدير به ما اطلقه المصنف من حكمه وان كان في  
الموصل بعد موت الموصل قبل القبول فيقول الوارث في حكمه بالعنف على المول بان يقال الملك متى هو فان قلنا بانقل بالقبول لا على معنى الكسف  
كما هو مختار العلامة وظاهر في المصنف الحكم كذلك لانه لم ينقل الى الملك البتة ايضا كما لا يوافقنا ان القبول يكفي في قبول الملك من حيث يكون  
فالوجه الحكم بانعناؤه على الموصل للملك لم يملكه قبل موته وان لم يقبل كما يثبتنا مع احتمال عدمه فنخصص الكسف بالقبول بعد وفات الموصل  
وقد عرفت فانه هذا ما يعلق بالعنف واما الارث بالنسبة الى هذا الولد فنقول ان حكمنا بعدم عطفه على ابيه كما اطلقه المصنف لم يثبت منه لان  
الان يكون من ينفق على الوارث فيكون فرضه بان ينفق قبل الفسحة حيث يكون الوارث متعدد او ان قلنا بعنقه على ابيه على تقدير تاهرمونه  
عن الموصل شيئا على الكسف ورت ايضا في الجملة ومحرر البحث بنه بامر من احدثها اثباتا لصل الارث ووجهه واضح لان ثبوت معلوم وانما المانع من  
ارثه الورث وقد زال بقبول الوارث حيث ينفق عليه وعلى الملك لانه الفرض وقد خالف في ذلك الشيخ فنحن ارى مطلقا لانه موقوف على قبول الوارث  
فلو فرض كونه وارثا اعتبر قبوله في الارث واعتبرا قبوله موقوف على كونه وارثا فمورد واجبي ان المعنى قبول الوارث في الحال لا في المال وقد حصل  
بقبوله من كان وارثا في الواقع والثاني ما يثبت من قبوله ان كان الوارث متحدا لم يثبت هذا الولد مطلقا لاخصص الوارث بالركبة قبل عطفه وان كان  
متعدد فلا يثبت اما ان يكون من ابيه الموصل قبل موته او بعد وفاته في الاول لا يثبت من طم لاها لم يدخل في ذلك البتة فلم يكن من الركبة كما  
لم يدخل هو فيها واما تركه اياه فان كان رفع القبول قبل الفسحة الوارث شاركوا لخصص في الثاني ينعى على الكسف بالقبول والانتقال فعلى الثاني  
لا يثبت من ابيه شيئا ايضا لانها لم تدخل في ملك ابيه وعلى الكسف يثبت منها لانه ما صان من جملة الركبة والحال انها لم يثبت من حكمه بغيره لان  
ذلك من القبول وان كانت بغير الركبة قد ثبت بقيارثه من يتركه على نفسه وعدمها وما مرناه يعلم ان قول المصنف يكون واجبا في نفسه  
قبل الفسحة لان على طم لاها بل قد يكون عطف قبل الفسحة وقد يكون بعد هاتين بالي مطلقا بالنسبة الى ابيه كما يثبتنا ولعل المصنف اراد اثبات مطلق  
الارث كما يثبت بالاطلاق لا على التعليل في قوله لا يصح الوصية في بعضه فلو فرضي بمالك الكسب او البيع او كذا به باجمعي لان موردنا لا يوجب الارث  
مساعدة طم لاها بطلت الوصية فلهذا لم يثبت في ذلك الوقت في الفرضين الوصية للكافر والكينة والبعث فلينظر ثم ومقتضا اطلاق العبدان  
عدم الفرضين كون الوصية كذلك سلبا وكافرا والامر بالمسلم واضح لانه بعضه في عطفه وفي نفس الامر ما من الكافر المعقود كون طم لاها وجهه تحقيق  
المعصية الواقع في حكمه بالاطلاق بالنسبة اليه ايضا لفقد شرط الصحة وقد تقدم في الوقت في ذلك صحيح ويمكن الجمع بين حكمين بمعنى ان عليه  
لو لم يفعلوا اثباتا الاجرام على احكامهم وهو معنى صحة ظاهره وان كان اطلاق نفسه في نفسه بغيره الكتابين لان موردنا لا يوجب الفسحة على اياها  
محقون فليس انما الكتابين للركبتين من الله ولا ان المجموع من حيث المجموع كذلك لا يجمع لان بعضه واكثره باو على الصل قطعاً والراد بما عاقد  
الظالم على ما هو موطأ ومن حيث هو ظالم فلو اوجبه بمساعدين تنخص ظالم الامر حيث الوصف صحيح فقولنا الوصية عفا بامر من طرف الموصل مادام  
حيا سواء كان متحدا او لا ولا ينافي في جواز جوع الوصية وصية مادام حيا لانه قاله وحقه ولنا من اساطون على امورهم وانما يحقق كون الوصية  
عفا قبل الفسحة على تقدير قبول الموصل في حق الوصية فلو انا في قولنا لا يحقق العقد بقاء منع حكم وهو جواز جوع الوصية فيه ويمكن ان  
يقال الحكم يجوز مع تمامه بالقبول فيقضي جواره قبله بطريق او في فليس فيه اجلال وعلى كل حال انعقد الوصية من العقود المترددة بين  
بجواز الزموم بمعنى جواره في حال ولو فرض في اخره وهو ما بعد كوفات والقبول نامع لبعضه ويكونه على خلاف روح فاطلاق بعضه لا صحا  
كونه من العقود لا لا فرغ مع مخالفته صريح الما ذكره المصنف هنا وغيره لا يفسد مع ان احكام الطم لاها بغيره عليه مطلقا لجواز ان اخی القبول وكونه  
فعلا وعدم اعتبا باللفظ العرج وغير ذلك في قوله لا يحقق الرجوع بالبيع هو بفعل ما يثبت في الوصية فلو انا في ما اوصيه او وصي غيره او  
وصيه او بصله ورضه كان جوعا وكذا الوصية فيه بغيره فالحجة عن تمامه اعلم ان الرجوع في الوصية ونحوها من العقود الجائز قد يكون  
بالقول وفلان يكون بالفعل والقول صحيحا واسنن اما وبا عتبات الشغل بازاده الرجوع في هذه اسام اربعة اثار المصنف في جملة ما قاله  
القول الصحيح كقولنا رجعت في الوصية فلانني انفضتها او فسختها او اعطيتها او وصيت له في معناه قوله في الوصية به لو انا في  
بالتى او بغيره لا يثبت على الاقوى لان الوصية من جملة الركبة والثاني مثل بيع لعين الوصية ها لانه اسنن بغير الملك المتصرف فيه





رواية عن المارء الذي رواه من قوله في قول المصنف لا فائدة وغيره من اشارة الخلاف في بعض الاخبار من الفرق كصححة  
ابن سلم عن ابن عبد الله قال الغلام اذا حضر الموت وصي ولم يدرك جازت وصيته لدفع الارحام ولم يجز للغير نيا وردها ابن بابويه الفقيه  
وهو يقتضي على ما كانا اثارنا في اول كتابه القابل بالاكتفاء في صحة الوصية بيلوغ الثمان ابن محمد واكتفاء في الانشئ في سبع سنين  
استناد الى رواية الحسن بن راشد عن العسكري قال اذا بلغ الغلام ثمان سنين تجازى امره في ماله وفد وجب عليه الفريض وحدود ذاك المجرى  
سبع سنين فذلك وهذه الرواية مع ضعف سندها تارة مخالفة لاجماع المسلمين من اثبات نية الاحكام غير الوصية ولكن ابن محمد قد قصر  
على الوصية من هذه الروايات لا يصح لا يثبت كحكم خصوصاً المخالف للصوصين كصححة بل اجماع المسلمين وابن ادريس سد الباب انشئ  
في خوار الوصية بالبلوغ كغيرها ونسب كشمه في الدروس في الفرد بذلك ولا يثبت قوله هو الاكتفاء في هذه الروايات التي يثبت الحكم  
وان كان بعضها صحيحاً الا انها تختلف بحيث لا يمكن الجمع بينها فاثبات حكم المخالف للاصل كما مشكل قوله ولو جرح كوصي في كتابه هلكا  
ثم اوصى لم يقبل وصيته هذا مشهور بين الاجماع مسند صحيح ولا قال معناه ابن عبد الله ع يقول من قبل نفسه منع ادم هو في نادر  
جهم خالدينها فلذلك لا يثبت ان كان اوصى بوصية ثم قتل نفسه من ماله بغير وصية قال فقال ان كان اوصى قبل ان يحدث حدثاً في نفسه  
من جرح اذ قتل اعله يموت لم يجز وصيته والرواية مع صحته في الباري على ذلك يدلل على العقل على نفسه وبعد استقر اجونه فيكون في  
حكم الميث بيان القائل يمنع من الميراث لغيره فممنع من نفسه لا يقول وصيته فيع ارتد نفسه والكل ضعيف لما السفة فلان الغرض متفاوت  
بتوث شدة ان شرطنا انتفاء في غيره ومن جاز ان يفعل بنفسه للمخاض ثم يرجع اليه رثته لوفضه والخاله واما عدم استقرار  
الحياة فلا يثبت شرط الاصل يقتضي نفوذ تصرف الحي القائل لاجماع لبيان التنازل مطلقاً والوصو الدالة على نفوذ وصية المريض مطلق  
مناولة ولا يقاس على عدم حل المذبح كونه غير الميث فاسد لو سلم الاصل وسبب انشاء الله ما فيه في ابيه ومن ثم وجب الدين على  
فائده في هذه الحالة وحل الحكم اخرجوا ما حديث منع القائل من الميراث وجعل الوصية كالميراث فواضع لفشاهم يقولوا العمل بالحق كصح  
ان امتضاء اصل المعنى ورده باحد الوجوه للفتنة له كونه ادا او مخالفاً للاصول كما اخبره ابن ادريس بحجج على صحته بانه غير ثابت  
مكلف بالحق عن غير دليل الوصية بعد ما عاها بالقران الذي هو وجه المناول العمومية بمحل النزاع او يمنع تحضيض القران بغير الواحد وبكلام  
ابن ادريس فيه وجهه وان كان الوفاق مع كثر وكما البض الصحيح في قوله لو اوصى ثم قتل نفسه فذلك هذا الحكم لا اشكال فيه لوفض  
الوصية خالها من جميع شرائط المعينة فيها وفي صحته لا ولا الشافعية ما يدل عليه بوضا ونوه ان الفعل الواقع عقبيه على عدم ملكة  
الرشد ورد بجوار مجتدة لو سلمت لانه عليه في حكمه فالواو في ثم من اوصاها في ان نعمنا من وصيته لغيره ولا حال المريض يودي ذلك  
وما في معناه قوله لا يصح لوصية لولاه على الاطفال الامن الاب ويجوز للاب خاصة لما كانت الولاية على الغير من الاحكام المخالفة للاصلاد  
الاصل عدم جواز تصرف الانسان في ماله غيره بغير اذنه او ما في معناه وجب الاقتصار في نصيبه في على الاطفال على محل البض والوفاء وهو نسب  
الاب ويجوز له فلا يجوز للحاكم وان كان ولياً عليهم ان يصب عليهم ولما لان ولا يثبت مفوضون عليه جازا واما ان يرفع حكمه وان جاز له ان يوكلاهما  
عليه لان الولاية في فعل اطلاق المنع من تولية غيرهما الوصي من ادها فليس لان وصية عليهم بالولاية مع عدم نصها على ذلك على اصح القولين  
في انشاء ما مع كثر في تولية الوصي في معنى تولية ادها الصدور عن اذنه كما جازت ولا يثبت الصبر ببدء عنها قوله ولا يثبت للام ولا يصح منها  
الوصية عليهم هذا الحكم داخل في المناول الذي على عدم صحة الوصية عليهم لغير الاب لجد له واما حصول الام بالذكية بعد حواها لاثبات ابن محمد  
الولاية لها مع رثتها بعد الاب وهو شاذ قوله ولو اوصيت لهم بالوصية وصبا صححت ثلث تركها وفي اخرج ما عليها ولم يمتنع على الاولاد  
هذا الحكم واضح بعد ما سلف من عدم ولا يثبتها عليهم ونسب تحضيض ان بعض صحتها اذا استعمل على مو بعض صحتها سابع وبعضها ممنوع غير مانع من  
نفوذ كثر في ماله في ماله في ماله لا يصح بصلها بل يفي حكم المال الموصى به كسابر اموالهم يرجع منه الى وليهم الخاص العام ويجعل صحته  
الوصية هنا في ثلث المال لا يخرجها عنهم راساً فيجوز اثبات الولاية عليهم للغير بطريقنا وفي ذهب الى هذا الاحتمال الشيخ في طم اذا كان لابس  
الاب مع وجود الجد وما اخذ واحد يضعف عن الملازمة والاولوية فان ازال للملك فضلي بطل الخوارص لا يوافق في ملك الوارث يقتضي كون  
الولاية عليه لولاه لشيء في قوله بغيره فيها الملك فلا يصح بالجزء والجزء ولا كله لمرثته لاما لا تقع فيه المراد هنا صالحي الملك للموصي ولو وصيه  
له كما رثت الالة فاذ المذكور ان لا يثبت للملك بالنسبة الى السلم او مطلقا بناء على تعين الواقع في نفس الامر وان جاز افراد الكافر على وصيته  
بشيء من ذلك لانه لا يثبت اعم من صحته كما اثبتنا اليه سابقا ولا يثبت من يثبت من غير الجرح من فانها مملوكة تقبل النقل بالوصية وغيرها واخرى بملك  
المرثش عن الكلاب الالة ويحرم القابل للتعليق بجمع الوصية بها لكونها مملوكة لها فيمنع ومنفعة ويجوز ان يرد بالملك ما هو عام ما ذكرنا وهو الملك  
بالفعل يستفاد منه عدم جواز الوصية بماله الغير وهو جسد وان لم يثبت اليه في الامتياز والرد مما لا ينفع به نفعا معتدلة في نظر العقلاء بحيث  
يكون في ذلك لا يصح الوصية بمثل حية مخطاة وفي الجوز كالا يجمع نقل بغير الوصية وانما الجرح في يثبت للملك ما ذكرنا في الجرح لان الحق فيها  
مملوكة في جملة حتى يصح عصبها من المالك ولو لم يجز الماوضه عليها لعدم التمول وقوله وبقتل كل منة ما بقدر ثلث الذرة فنادون لواء

فما زاد بطلان في الزائد الا ان يحجز الوارث هذا هو ملكه فهو من الاجزاء او ربما كان اجزاء الاختار الصحيحه من نصيبه وقد ذكرنا بعض ما فيها من  
 وفيها من اخر وجه على بن بابويه في نفوذ الوصيه مطلقا من الاصل كعجابه وان عارضا انما يطغى في عبد الله قال الرجل اخي مال ما دام في الروح  
 اوصيه به كله فهو خارج وضعف الروايه مع متاعها للنصوص الصحيحه ونفوذ الاجزاء عنهم برز هذا القول مع انها لا تدل على المطاف فانقول  
 بموجبها وان لا الانسان ان يوصي جميع المال ما دام حيا وهو لا ينفذ في نفوذ نفوذها بعد موته على اجان الوارث وهذا الى مرجع الترخيم لها على ان اراد  
 له لا يمنع من حكمه في هذا لان وارثه العام داخل في عموم ما دل على نفوذ الزائد على الجان في قوله ولو كان واجبا فاجاز بعضهم نفذت الجان  
 على قدر حصصه من الزيادة لما كانت الوصيه مما يقبل التبعض لكونها من عاخصه وان كان الزائد عن الثلث منها موقوف على اجان الوارث خازله  
 اجان التبعض كما يجوز له اجان الجميع لان ذلك حقه فلا يمنع بجلده وبعضه كما يجوز ذلك لبعض الورثه دون بعض بل من كل واحد حكم كذلك  
 يجوز لاجان البعض من جميع كالتصفية الثلث بغيره المبادر من اعداءه فلو فرض كون الوارث ابنا لبناء ولو وصي بغيره فان اجاز لهما  
 فالتسليم من لبناء انهما نصف الزكاة اقلنا ولو وصي له بغيره ما واردها معا فالتسليم من لبناء انهما تلت في الزكاة اقلنا فاصلا ما تلت في سهم  
 ينكره على ما في محرج تلت ولا وفوا لاجاز لهما صريحا فوا حكم التبر هو الثلث في الاخرى كبيع ثمانية عشر للموصي في الثلث لاجان  
 سنه ولها اثنا عشر اقلنا من اجازته ما دفع من نصيبه ما وصل اليه من الزائد وهو سهم من البيت وسه ما من الابن ولو اجاز لابن لاجاز له  
 سنه من الثمانية عشر مع ان في عشرة ثمانية دفع للموصي سهمين ولو اجاز ابن البيت لكان لها ثلثه من الثمانية عشر وسه من الزائد معها رابع  
 فدفع سهمها من قبل الموصي له على قدر اجانها ثمانية دفع للموصي على قدر اجانها خاصة ثمانية دفع على قدر اجانها خاصة سبعة دفع على ما  
 برز عليه من نظاير وقوله ولو اجاز الوارث بغيره بعد الوفاة وهو يصح قبل الوفاة فيه قولان اشهرهما انها تلت في الوارث اكثر الاجزاء على ان  
 اجان الوارث مؤثر من دفعته بعد الوصيه سواء كان في حق الموصي او بعد وفاته وقال المصنف وابن ابي عمير لا يصح لاجان الابدان بعد وفاته لاجانها  
 الوارث الما قبله فيلغوه كرهه ويدل على المشي صحه من كونها حاد وحسنه محمد بن سليمان في عبد الله في رجل وصي بوصيه وورثه شهود  
 فاجازوا ذلك فلما مات الرجل بقضوا الوصيه هل لهم ان يردوا او لا قالوا لا بل لهم ذلك الوصيه جازية عليهم واذا افرأها في حوزة غيره  
 من الاخبار ويؤيد عموم الادلة الدالة على وجوب ابقاء الوصيه وكون الارث بعد ما خرج منه ما اذا لم يحجز الوارث مطلقا فيبقى الباقي  
 لان المنع من نفوذ الزائد عن الثلث انما هو كحق الوارث في موقوفه خال الجحوق فاذا اجازوا فقد اسقطوا جميعهم ولان المال للموصي به لا يخرج عن  
 ملك الموصي ولو رثه لان الزيادة كان للمال له وان مات كان للورثه فان كان للموصي فقد اوصي به وان كان للورثه فقد اجازوه وبهذا يظهر لاجاب  
 عن حجة المانع والاعتناء على النص الصحيح والبناء شاهد ومؤيد ولا فرق في ذلك بين كون الوصيه والاجان حال صحة الوصيه ورحمة المصل بالورث  
 وعنده لا تنزل الجميع المتضمن في الفرق بين اجان الوارث خال الجحوق ورحمة حيث لم يؤثر الثاني دون الاول ان الوصيه مؤثر من بيتا الوصيه  
 عليها فيكون اسند انما ما كانا بعدا في خلاف الرقعة لثبوت لا فطامها وحال الجحوق خال الجحوق لا يهاحق الوارث وقد  
 اسقطه فلا جهنم لا سقار ورواه الوصيه واعلم ان الوارث الموصي الوصيه بما زاد على الثلث في معنى الاجان فان قلنا ان الاجان خال  
 الجحوق بل منهم فكذلك ادعاهم في الوصيه بالزائد وان قلنا لا بل من مع لادن قوله واذا وفقت بعد الوفاة كان ذلك الاجان لفعل الموصي ليس  
 ابتداء عنه فلا ينفذ صحهها الى من لا ينفذ في نفوذها من الوصيه عن الثلث على اجان الوارث وان اجازوا في حال الجحوق فبغيره كان نفذ  
 لا ابتداء عطية بغير اشكال لان الوارث لم يملك ح فلا ياتي في اجازته لاجان بعد الوفاة ففي كونها شقيد لما فعل الموصي  
 ابتداء عطية من الوارث وجها من ان يقال الحق لهم بالموت وزوال ملك الموصي وان تصف الموصي في الزائد على الثلث في معنى غير الذي ينفذ  
 الفساد لان الزيادة حق الوارث فيلغو بغيره الموصي بها ويكون لعطية من الوارث ومن الملك باق على ملك الرض من الجحوق عند جرحه  
 فيصح بغيره بغيره بغيره الملك وحق الوارث انما يثبت في باقي الحال فاشتبك بيع اشقص اشقوق وارث الجحوق حيث يربط عليه اجازة بيع  
 فانه لا يكون ابتداء بيع بل ينفذ لما فعل سابقا وان الوارث ليس بملك وبنو حوال الاجان لا ينفذ الملك لان الحق اعتمد في نص  
 الموصي ملكه واجان الوارث في معنى اسقاط حقه ولانه لو لم يرض عنه بغيره بغيره فانه المختار مع كونها كانت موقوفة على اجان الوارث  
 كالوصيه على ما بان ولم ينفذ في الاشتباه فدل على الغيب ما وقع من الموصي لا على شاه وبهذا يرجح كونها شقيد كما ذكره النص وهو مذهبنا  
 لا ينفذ فيه خلاف بينهم وانما يذكر الاجزاء في اولها لا في اخرها وانما هو قول العامة ولكن عندنا ما اخرناه ايضا ومجابه ما ذكره في توجيه  
 ذلك الوجه بل منع من كون التلغظ بالوصيه منها عا عنه وكون النفي في مثل ذلك ينفذ في الفاشا ولو سلم فاما بغيره لو لم يحجز الوارث ويمنع  
 كون الزيادة حقا للورثه بل هي ملك للموصي غايه انهم قد اخلوا بها ومع الاجان اسقطا جاجان الموصي بغيره من الزائد في ذلك  
 فيخرج على ذلك احكام كثيرة ذكر النص منها كما واحد او هو ان على قدر كونه ينفذ الفعل للموصي لا عطية لا ينفذ صحهها الى بعض من  
 الموصي له ولو جعلها عطية انفقنا الى بعض من ينفذ العطية للبنداء ومنها ان لا ينفذ في الجحوق بغيره بل في اخرها فنفذ في بعض  
 وما افاد هذا المعنى على العطية بغيره الى لفظ بل عليها وان لم يكن لفظ الاجان وما في معناها ومنها ان لا ينفذ في قبول الموصي له

تحت





[illegible]

[illegible]

البحر فمواثيق في اداة ثلثة فخاص بر من ثلث طاله  
في السالطه الذي يرمي



جمع متناهي في العدد كل ما تناوله اللفظ والما عدم مفهوم حصه الشريك عليه وان في ثلثه بغيرها فلان الملك عن مال بالوفاة استنتج  
 وحصه الشريك ليس منه ولعنق انما حصل بعد الوفاة فعدم المال الموجب لعدم الشريك ولقول بالثبوت الترخ في كنهه بانه ووضعي في خبره  
 احدين في اذعن الى الحسن في ابله عن الرجل يحضر الوفاة وله مالك فله حصه بقوله مما اليك في شركة رجل اخر فيوصي في ثلثه حصته  
 مما اليك اخر ما حال مما اليك الذين في الشركة فكيف يكونون عليه ان كانا له يحملهم اخر ولا للموصي وحده سبب الشريك في لعنق استنتج  
 العنق في الحقيقة اليك ولهذا كان له ولا في وصيه سببه في ان اراد مطلق السبب عن التام لم يهد المطلق وان اراد به التام فمقتضاها ان  
 السبب التام لسبب الوصيه العنق كذا والبشاهنا منه لا يملك بعد كونها يقول اسبب الشريك انما هو لعنق الوصيه والعنق انما وقع  
 بعد الوفاة فمستحب ان يقع بعد ذلك مع جماع شرائط التي من جملة البشاهنا وهو منته عن بعد الوفاة لما ذكرناه فان قيل كما ان العنق  
 سبب في ترك الشريك كذلك الوصيه سبب للعنق وقد حصل حاله البشاهنا لانه فرض ولعنق سبب في تركه لانه لم يرد وجوب السبب بغير وجوبه  
 الا اذا جمعت شرطه والا فممكن تخلف السبب عن سببه لغير شرطه وهو هنا كذلك وتم المطلق بحيث لم يبق مال او اما الوفاة فلا  
 يصلح لتأسيس حكم بطلانها للضعف سندها باحدين فاد المذكور فانه في خبره قوله لو اوصي بشي واحد لانه هو من ثلثه  
 ولم يجر الوفاة كان ما اجمعه الثلث لوجعل لكل واحد من اشد ما يشهد في بطنه الاول وكان المنقص على التام منها المراد بوصيه الوفاة  
 لانه في الاول جعلها باللفظ لاجل يحصل الترتيب بين الوصيتين وان كان اللفظ اعم من ذلك بغيره لحيكم بان قال اعطوا فلانا فلانا  
 ما درهم والدار الفلانية فانها يكون وصيه واحدة فان اجمعه الثلث جاء المنقص عليها ما عاها السند والمراد بجعله كما هي ما شئت وصيه  
 لها متعاقبة وان يقول اعطوا ابنك اربعين دينارا والدار الفلانية واعطوا عمر اربعين واعطوا زيد نصف الدار وعمر ونصفها فترتيب حكم  
 ان كان اللفظ اعم منه لثبوت الصون الاول كالعكس فانه لو قال وصيت لزيد وعمر والدار الفلانية لكل واحد نصفها ففقدت ان جعل كل  
 واحد منها شيا وحده كالاول ولو قال وصيت لهما بالدار لزيد منها التبع الفلاني ولعمر والباقي فالتاظهر انها وصيه واحدة وان كان اخرها من  
 متعاقبة لانه رفع بيانها الى اجملة الاول وقد اورد في ما دفعه وقتله والوفال وصيت لهما بما درهم لزيد منها ثلثون ولعمر والباقي ولو اوصي بالثبوت  
 الاخر فلا يرد في كونها وصيتين متعاقبتين فيقدم الاول منها لاجل لا يسميها الثلث ولا فرق في تقدير المتعاقبات بين ان يوصي لكل منها شيا معين  
 كالبيت الفلاني من الدار وماع كالنصف لثلاث اقسام في المنقضاء قوله لو اوصي بنصف الدار فلانا فلانا والورثه ثم قالوا طعننا انه لم يوصي  
 عليهم بما طعنوه ولعلنا على الزيد وصيه يرد المراد ان يوصي في قوله في الدار مع عييه ويقضي عليهم بما اوصوا طعنهم في الوفاة لولا بعد جاز ان لم وصيه  
 بنصف طعننا ان الف درهم فظهر انه الف بيتا فاذل فلو اوصي عليهم بجمع الاجان في خمسة درهم وجعل قوله لم اسنادا الى اصله  
 عدم العلم بالزيد مصانفا الى ان المال ما يخفى غايبا ولا ندعوه بممكن ان يكون مصانفا ولا يمكن الاطلاع على شئ من علمهم لان الظن  
 من الامور الغائبة فلو لم يكتف به بالمعبر في الضم ولغذا فافهم البينة على عوهم ووجبه في المصن ما ذكرناه ومن لفظه للعلم  
 الكثر وفدوم على ذلك مع كون المال ما يخفى كما ذكرنا الرجوع الى قوله رجوع عن لفظه بيقين الدلالة على معنى يتم اجمع دعوى من قوله  
 بالافوى القبول في دفعه الى الوصول بصفه طعن وتلك في الزيادة قوله ما الوصيه جيد او يد ارجاز الوصيه ثم ادعوا انهم ظنوا ان  
 ذلك بقدر الثلث وان يدعي بغيره لم يفتك دعوى لان الاجان هنا بضمه معقول ما ينفذ لانه لا اجان بضمه معقولا على الفريه بها  
 اذا كانت الوصيه بعين فجازها وهي هذه المسألة اجمعين اجماع العبد الوصيه بما بعد اقلت الزيادة او زيد بغيره فظهر ان زيد بكثر لفظه  
 المال اظهره بين وبينه اذا كانت مجتمعة وهي لخصه حيث قبل وفهم في التاخر والاول وحاصل الفرقان الاجان هنا وقع على كل  
 للورثه وهو العبد المخصوص فكيف كانت من الزيادة فكانت الاجان فاحضه عليهم بخلاف الوصيه لجر الشاع من الزيادة فان العلم بمقدار الوفاة  
 على العلم بكونه في الاصل عدمه فقبل في دعوى لجهالة وجوده جميع ذلك على بناءهم على الاصل في الاول وعلى خلافه في الثاني وما الى غير ذلك  
 بين المسائل والقبول في الحالين جعله في الخبر وجها في القواعد احتمالا لوجه القبول هنا ان الاجان وار وفت على معلوم الا ان يكون قد  
 الثلث او ما قارب بما ساء محوفا عما يعلم بعد العلم بمقدار الزيادة والاصل عدم علمهم بمقدار ما ادبناهم على الظن فيما احصل منهم فله الضف  
 في نفسه بجهل ظنهم فله المعبر بالاصناف الى مجموع الزيادة وان لم يكن قلبا في نفسه ومخالفة الاصل هنا بظنهم كثره المال عن الاصل عدمه  
 بوتر في دفع الظن عنه واعنفا ان لم يزل يمكن عدم ظهور خلاف ما اعتقدوه من الكثر ولكن ظنهم عليه بنقدم على الوصيه فضل المال الفاضل  
 بينهما وهذا موافق للاصل كالاول والاصناف في جعل المنقضي للقبول في الاول مكان صدقهم في دعوى شذذ فانه البينة بما اعتقدوه وهو  
 مجتهد هنا لان الاصل عدم تقدير الزيادة في نفسه في حيا الفرض المعبر من الزيادة كالمشاع ولعل القبول وجه قوله اذا اوصي بثلثه  
 متلا شاعا كان للموصي من كل شئ واذا اوصي بشي معين وكان بقدر الثلث فقد ملك الموصي بالثبوت ولا اعراض في الورثه ولو كان له  
 مال غائب اخذ من ثلثه العبد ما اجمعه الثلث من المال الحاضر ويقف الباقي حتى يحصل من الغائب لثالث الغائب معز للثلاثه اذا وصي له  
 فادور فلا تهم اما ان يكون معينا او مشاعا جزم في الزيادة فان كان الثلثه فهو شريك للورثه في كل شئ خاص وغائب بين وغيره فحكم الورثه

ان شرط الوفاة في الوصيه ان يكون الموصي حيا وقت الوفاة وان كان الموصي ميتا فلا يصح الوصيه  
 الا اذا اوصى في مرضه او في اخر عمره او في اخر مرضه او في اخر عمره او في اخر مرضه او في اخر عمره

تناول  
 من  
 ظنوا





ادريس بن خلف الشيعي ايضا في بعض فناويه والامه في كنهه مع الاول واجبه له بانها وصيه لانتها القباها فخرج الى الميراث وجوابه منع اسنار العن  
عن اقامها بها البطلان لما ذكرناه من ان وجوده لبعض الموصي مضافا الى ما ذكرناه من خروجها عن ملك الوارث فلا يعود بمنزلة هذه الاطام وقد  
نقدم هذه المسألة نظار كثره في الوفاء في قوله ولو اوصى بغيره من هو وجب جفن رجل الجفن وحجته الوصيه وكذا الوصيه في جفن بنتها  
او سفيته في ما منع او جازيت فيه جازيت فان الوعاء وما فيه داخل في الوصيه وفيه قول اخر بعد القول بدخول جميع ما ذكر في الوصيه هو المشهور  
بين الفقهاء من المتأخرين والمستند الى رواية ابيه عن الرضا قال سألته عن رجل اوصى لرجل بغيره كان جفن وعلمه جفنه فقال الوارث انما  
لك الفصل وبسلك المال قال فقال لا بل السيف بما فيه قال قلت رجل اوصى لرجل بغيره وكان فيه مال فقال الوارث انما لك السيف وليس لك  
المال قال فقال ابو الحسن السيف بما فيه وعن عبيد بن خالد عن ابي عبد الله قال سألته عن رجل اوصى لرجل بغيره وكان فيه مال فهاهنا ما طام  
أبغهاها الرجل فاعلمها قال هي للذي اوصى له بها الا ان يكون رضا <sup>فيها</sup> نعمتها وليس للوارث شي من هذه الروايات ضعيفه السند الا ان العرف شاهد  
بدخول جفن السيف وجفنه فيه وهو محكم في امثال ذلك فمنه لو قيل خذ سيفك او ساقا فلا في سيفك لغيره منه الا مجموع هذه الاشياء حتى  
لوجوده عن غير هذه لفظا لسيفها والعرف كاف في اثبات الحكم وبقي الروايات شاهد بالحكم بدخولها في جفنه وانما البناء فلا يدل العرف على  
نسأل الظرف للمظروف في الروايات فاصح عن اثبات المظروف في القول بعدم الدخول الجود نعم لو دل العرف والعقبة على ان في بعض افراد  
اتباع كان لو دل على عدم دخول الجفن او الجفنه في بعض الوارد لم يدخل وجفنه الا من رجع الى عدم دخول الامع العرف والعقبة في بعض افراد  
البطلان واستبعد الشك في انها باقية حكم بدخولها في الاشياء طال ان يكون الوصفي عدلا ما كانوا والامه في هذا الوصيه واكثر من ثلثه  
هو بعيد من وجوه احدها استراط عدالة الموصي وهو غير معتبر في الوصيه ومطرها ما تبينها بعض اصحابنا في الاراء على بعض الوجوه باقية  
وثانيها نفوذها من الاصل على تقدير العدالة ومن التمسك على تقدير عدمها وهذا ايضا ليس من احكام الوصيه بل من احكام افراد الميراث على بعض  
الوجوه وسبقنا ان قلنا انها بغير الحكم في هذه الاشياء مع الروايات التي هي منتزعة من اعماض فقهاءنا وهي رواية عبيد بن خالد السند على السيف  
خاصه فتعديتها الى غير ما منع محال عند الاصل بعد وعلم انه لا فرق في الحكم على التقديرين بين كون السيف مفعلا او جار مجرندا واعدادها  
للمسند حيث قدما بذلك واحدا من ذلك المصنفين في امين في هذه عما لو كان مطلقا كقولنا اعطوه سيفا او سفيته وصدا فانه لا يثبت الا  
الظرف خاصه عما لم يكدل الروايات حيث خصه بالمعنى لانه العرف عليه ايضا وهو من غير السيف ما فيه بدخول الجفن فوي لانه كما نرى في اما الحلبة عنة  
فلا يدخل الامع النعير في قوله ولو اوصى باخراج بعض ولد من كذا لم يصح وهذا لفظ في رددين البطلان وارجائه مجري من اوصى بجميع ماله  
لمرعد الولد فيبقى الثلث الى قوله وفيه رواية بوجه اخر محجوز خلف الاحكام في اوصى باخراج بعض ولد من الارث هل يقع صحيحا ومحجوز  
الارث بغيره من الوارث بعد ان جرح من الثلث ويصح في ثلثه ان زاد ما يقع باطلا الا ان على التاخي لانه ما نحا الف للمكاتب والسنة فيلغو قال الله بوسم  
الله في اولادكم الابنه واولوا الارحام بعضهم اول في بعض روي سعد بن الرضا في رجل كان له ابن بغيره ففاه ثم اخرج من الميراث واذا وصيه  
فكيف يصنع فقال له الرضا الولد لفران بالتهمة لا بدفع الوصية عن شئ فاعمل في حق الوصيه فاعلمت الثلث ان اخرج من الميراث كسئل عن شخص  
ما في الوارث بها فكان كما الوصى بها فبعض من الثلث يعني من ان الوصى باخرج من الثلث ما ذكر في ثلثه ان كان غير ما بالاختصاص  
بالباقي ان لم يكن وهذا القول محل الخلاف في المحرر وعلى هذا فلو اخرجت في جميع بعضه بل على القول على الوصيه خلاف مدلول اللفظ لان  
اخراج بعض الارث لا ينفذ كون اوصى بغيره لبا في الوارث وان ارضيه من جوع محصلهم لان ذلك ليس بالوصيه بل الاستحقاق اتم التركة  
لا وارث غيرهم وروى عن ابي بكر خال الوصيه غلاما بالوارث كما لو لم يكن له الا ذلك الولد ولا يعلم من يرضيه ولم يخطر على باله الوارث فحكم بالوصيه  
بذلك عدوك باللفظ الى ما تقدم عليه باحدى الدلائل فان انتفاء دلائل المطابقة والتضمن ظاهرا ولا لانه لا يرد ان قد عرفت تخلف شرطها لان  
شرطها اللزوم البتة بحيث يلزم من نفي اللزوم وضع الوصيه وهو منتفك كما ان من جواز زهولة عن الوارث اصلا وعدم التفاته اليه بل عدم  
معرفة وانما اخذت من الانتقام من الولد الوارث فالبطلان مطلقا في قوله وشار بقوله وفيه رواية بوجه اخر وهو قوله الى ما رواه الشيخ واصدق  
عن صفوان بن ابي السري قال قلت لابي الحسن ع من اوصى على الميراث في الوصية قال قلت وانما يستحق رفع على ام ولد في الميراث اخرج من  
الميراث قال فقال في اخرجها فان كنت ضاها مضجبه جمل قال فخرجت فقالت لابي يوسف القاضي فقال له اصلي الله انا جعفر بن علي السري  
وهذا وصي ابي مؤمن فرفع الميراث في ابي فقال له ما تقول فقلت نعم هذا جعفر بن علي السري وانا وصي علي السري فان دفع اليه الميراث فقلت  
ابو بركان كمالك قال فاذن قد فوت حتى لا يسمع حدك الى فقلت هذا رفع على ام ولد لا يبار في اوجه ووصي الى ان اخرج من الميراث ولا  
اورث شيئا فان قلت موسى بن جعفر بن المدينه فاخبرني رسلنا فامرنا ان اخرج من الميراث ولا اورث شيئا فقال الله انما بالحسن امرك  
فان قلت نعم فاسم خلفي قلت فقال انقذا امرك فالقول بقوله قال الوصى فاصابه الجمل بعد ذلك قال الشيخ في كتاب الاجتهاد بعد نقله  
لحديث هذا الحكم مفسر على هذه القضية لا يتقدمها الى غيرها واما السند وعقبه من الروايات من اوصى باخراج ابنه من الميراث ولم يحدث  
هذا الحديث لم يخرج الوصى انما وصيته وذلك وهذا يدل على انها غاييلين بها فبمن نخل ذلك اما الشيخ فكل امرج فيه وانما ابن ابويه

عائنان

الى الوارثين لا ننزل  
بشي من ذلك

وَمِنْ ذَٰلِكَ

ما بالهنيء

بالبيع وان اوصى بغيره  
مضى الى من كان له

وَمِنْكُمْ

صرح كاشفنا ولكن لو اشار الى معتبر او معنى بمجله الوجوه او الى مجمل الوجوه لانه انما يتجمل مطلقا بحيث هذا القدر على اراده الموجه او مطلقا نظرا الى  
 ارادة القدر عليه كما قبل الشرط كونه موجودا حال الوصيه ولو بمقتضاها المشرع فان كان مجمل لانه وولده لافل من سنه من حين  
 الوصيه علم ان كان وجودا وانما اعتر كونه لافل من سنه من حين حال الوصيه لا يمكن خذوله ولا بد من فرض مقتدر وفوت يكون فيه وعلى لانه  
 بحيث يمكن خذوله ولد ذلك فذلك يكون وفوت فيه من الوصيه وبعدا بحسب ما يفوق وقوعه ويمكن ولا نهاله في وقت يقطع بوجوده  
 حال الوصيه ويحقق بولده لافل الجمل من حين الوطى المقدم على الوصيه ولو علم عدم وجوده فطعا بولده لانه لا يمكن ان يصاحبه الجمل من حين  
 الوصيه بغير بطلان فانه من قبل ان يقطع الاضعا عشره من زمانا على اختياره فيه وانما اعتره الاضعا حال الوصيه نراذ كانت المنة من حين الوصيه  
 فدمعت كذلك فبطرطان ان يكون فدمعت من حين الوطى الولد على الجمل الوصيه ولو ولدته فمابن اوصاحبه الجمل واقل امكن وجوده حال  
 الوصيه عدتها فبطرطان ان كانت لانه فاشا بحت ممكنه بخده بعد الوصيه لم يحكم بصحتها الاصل عدم تقدم خاله لها وان كانت خالته من الغرض ان  
 فارها الوطى المباح وطولها من حين الوصيه حكم بوجوده عملا بالظاهر والاصل عدم وطى غيره وما يقال ان النظار الغالب انما هو الولد لانه  
 انه ينفيا فابولدها بغير كونها موجودا وان كان لها فاشا وان كان محال يمكن وطىها محالا بالشيء ومحرما لو كانت كافرا لاجل من فيها بخلاف عدم  
 الصيانة بخلاف المسلم يرفع بان الحكم السابق من قبل اصل المعلوم على الظاهر عند الغرض لا فمابن الجمل فالمسئله من يار الغرض الاصل الظم  
 فلورج مرج الظاهر عليه في بعض مواردها كيقف في نظيره لم يكن يعين ان لم ينفذ الاجماع على خلافه وكفك ولا خروج عما عليه الجاهل  
 اعلم ان عشا المصن خلوها من زوج واضح الشئ لان لفرض كون حمل مملوك كأمع الروح في وقت شرط على مولاه وقبول الولد وعلى مولاه ما لو كان  
 مولاه مملوكي ومع تحريم الهول بجواز اشراط ولد فافرضه خلوها من مولاه في ذلك كونه كانه غيره لان الولد لا ينفذ الولد يمكن على تقدير  
 فرضه مولى الخوف على الهول بان يملك اذا ملك الامه فان ولد مملوكا كابويه وان كان لا يملك ولا يملك لانه لا يمكن ان يملك لانه لا يمكن ان يملك من  
 متله واعتنا خلوها من زوج ومولى وان كان اللفظ مطلقا ولو كان الجمل الغير لانه من الهام صحيح وان شرط وجوده حاله الوصيه كحل الامه لان  
 العلم لا ينفذ بولده فبالسنه مولا انتفاء وجوده حالها يعلم بخلاف العشرة لا خلاف لجوان في ذلك اخذنا فبشر المراجع فيها الى العادة  
 العادة الغالب لعدم ضبط الشارع حملها كالا لاسي ومجمله العادة باختلاف اجناسه فان الغنم مفدا راعها عااده والمفقر مفدا راعها  
 وكذا الخيل وغيرهما من الجوان فراجع فيه الى العادة لانهما الحكم عند انتفاء الشرع وجبت يقع الشك في الوجوه حاله الوصيه لا يحكم بصحتها  
 لشك مع هذا حمل الادنى مع كنهن والجوان على الغالب لا يشتر كما في مقتضا على التقديرين قوله لو قال ان كان في بطنه من ذكره  
 وربما وان كان انشاها درهم فان خرج ذكر او انثى كان لها ثلثه درهم اما لو قال ان كان الذي في بطنها ذكر فكذا وان كان انثى فكذا فخرج  
 ذكر او انثى لم يكن لها ثلثه العرف بين الصنفين ان في الاول اعتر جواله الذكر في بطنه وجو الانثى من غير ان يخصها بالبطن فاحدها فاذا وجد  
 معا وبطنه صدق ان في بطنها ذكر او انثى اوصى له وان كان في بطنها انثى فصحتها اوصى لها به لحقها بشرط فيها ما يوزاها الاخر لا يصح  
 لان الظرف في انثى لانها في الظرف بغيره بخلاف الثاني فانه شرط صفة الذكور والانثى في حمل الحمل وقد اعتر كون جميع ما في بطنها هو  
 الذكر او انثى فاذا وجدها معا فمصدق ان الذي في بطنها ذكر ولا انثى بلها معا والمجوع غير كل واحد من اجزائه فلا يصحقتا شيئا وفي حكم  
 العيان الثاني ان كان ما في بطنها وان كان حملها او نحو ذلك من لو ولد من ثنتي دفع اليه لافل لانه لا ينفذ بناء على انه ليس بطبيعة ثلثه مع  
 احتمال عدم استحقتا شي لان ليس احد الا من ولو ولد في بطنه ولا في ذكرين وانثى وانما معا فحق في بطن الوارث في اعطاء نصيب الذكر  
 لاهما شاء ونصيب الانثى لاهما شاء واشتراك الذكرين في الذكرين والانتين في الذكرين والامه في صطلحا او وجودها الاول لان  
 المستحق للوصيه هو ذكر في بطنها وانثى وهو صلاتا عليها ما يكون نصيب الى الوارث كما في كل الفضة منوطا ولا يوجه هذا احتمال استحقاقا  
 كل واحد من الذكرين ما عتله وكل واحد من الانتين كذلك لان الوصيه لم يفرض نكح فلا ينفذ اما زاد على واحد كان الانتين اليهما منوطا  
 كما لو اوصى لاحد شخصين او الفقه ونحو ذلك قوله وضع الوصيه بالجمل وبما الحمل المملوك والتبخر كما يضع الوصيه بشك في الارض من مسبقه  
 المراد صحة الوصيه بالجمل الموجه في بطن امه والمجده وقد تقدم حكم الوجوه وانما عااده لثبنت عليه فبهم والمراد بالمملوك هنا ما لم يملك  
 وهو معتقل ولا فرق في جواز الوصيه بالمجده من ذلك بين الضبوط بين المجده وفي هذه السبعه عشر سنين او عدد كاربعة وبغير بطلان  
 والعام المنسوخ لا يجمع بالمجده منها ما اذا كانت منه ولا في الضبوط عيده كالمجده وفي هذه السبعه عشر سنين بين المنسل بالموث المناخر  
 كالسنه الفلانيه والمجده من المجده وبالعالم المنسوخ والجميع المجده سينفد من لفظ بدل عليه كقول كل حمل بمجده والمولود انما ونحو ذلك  
 ولو كانت الوصيه باللفظ الذي ذكره للمصر كقول الوصيه بالجمل وفل يزل على العموم يحمل على كل حمل واحد ومرة واحدة يبنى على انما  
 الموصوله هل ينفذ العموم لا ينفذ خلاف بين الاصوليين في مع شك في الواحد معلوم والاضاع فمابن عدم كنهن في بطنه في بطنه خرو هو  
 ان الحمل المجده يدخل في هذه العيان فطعا لانها بصيغة المتناع وهل يدخل الموجه حال الوصيه يبنى على ان الضناع هل هو معتقل  
 بين الحال والاستقبال ام مختص باحد ما حقيقة والآخر وهو في الآخر مجاز فيه خلاف بين الاصوليين وكين من وعليه ينفذ الحكم لا ينفذ

١٩

5

المؤمن

فوله

المراء

عدم



[illegible]

وَلَا كَانَ لِلرَّجُلِ أَنْ يَمْلِكَ الثَّلَاثَ فَرَضٌ خَالِ بِأَنَّ كَيْفَهُ حُلًّا بِالْمَقْعَدِ مِنَ الثَّلَاثِ

شاہ

لكيل المتنازع كالتحاشن نعم لو اوصى بنباح الماشية مؤبداً صح بغيرها بقا بعض المتنازع والقوا بذكر الضو والمبتز انما الكلام فيها استغنى الوصية  
 بغيره قول لو اوصى لم يقوس ان يضر في الوصية النشأ والبلى وحسبنا الامع فمنه يدل على انها اسم الفوس يطلق على الجزية وهي التي يرزها  
 البناد هي السهام العربية وعلى الفارسين وهي التي يرزها اسم السهام النشأ وعلى العتي التي لا يجرى منفذها السهام الصفا وهي التي يرزها على  
 الجلا هو وهي التي يرزها السبدق وعلى فوس الندف والسابق الى العزم من لفظ الفوس احد الاقواس الثلاثة فاذل اعطوه فوساً جعل على احد ما دون  
 الجلا هو وفوس الندف هكذا لطفه المصير والاكثر وقال ابن ادد بن حجر الورقة واعطاها ما شاء ومن لم يجرى اسم الفوس يرفع على كل واحد منها  
 لا دليل للتخصيص في كل واحد من القولين نظر لان الداهية التي تخص بين الثلث يعرف بان اطلاق اسم الفوس على خمسة ولكن يدعي غلبة الثلثة  
 عرفاً وبغض في الثلثة ابداع المعروف في ذلك وهو يختلف باختلاف الاقواس والصفاء ولا يتجوز المناداة في زمانها فلو فوس العربية خاصة  
 وفوس غيرها لا يكاد يعرف اكثر الناس لغيره اليه فم من احد من اهل المعرفة من ان لا يكون له بعد ونظر ابن ادد في الاطلاق اللغو جيد لكن عرف  
 والا فوي ان اردت وجدت فريضة مخصوصة بها اهل عليه مثل ان يقول اعطوه فوساً سبداً وفي بعضه وشبهه من بعض الفوس التي لا يرفع بها فخرج  
 فوس الندف والندف فاذل لم يكن عناداً في لفظه وانما انتفت الفريضة اشعر عرفاً بل الوصية من غير خبر الوارث ولو قال اعطوه فوساً فوساً فوساً  
 فخرج من تحت اوصاف الاشكال كالاولى وجهاً احدها الاول اذ في ذلك فالواجب اعطاهما باطلاق عليه لاسم عرفاً وهو فوساً فوساً فوساً فوساً  
 الظاهر من قبل لان المقصود من اطلاق الاسم في كل لفظ هو كالفصل في البنية التي لا ينفصل عنها ولا بد من غير ان العطاء والاجود الرجوع الى العرف والعربية  
 وبدون لا يدخل قول في كل لفظ وقع على اشياء وفوقها مشايير فاقول في لفظ النشأ وانما هذا كالبينة في السبوع افادة فاعاد  
 كل من لفظ الفوس يطلق على اشياء مستعدة على القولين في خبر الورقة واعطاها ما شاء وانما انصر اليه اللفظ من الثلثة والخمسة وغيرهما وبذلك  
 اللفظ وان كان يعطى القاعدة في غير هذه المسألة لانه يوسيطه بين احكام الفوس يشد الى تخصيصه بمسألة وان كان حكمه على الاطلاق  
 صحيحاً ايضا والكل من مثله للفظ المشترك لانه هو اللفظ الواقع عليها اللفظ عليها اعم من كونها داخلية تحتية فيرسل واسطه وهو مشترك  
 او بواسطه المعنى الواحد وهو المتواطى وهذا اعم فابن وزعيان العلامة يرضى به بارادته على ما في من التخصيص فاحصل ان الوصية بلفظ يقع على  
 اشياء وفوقها مشايير اما لكونه متواطياً بان يكون الوصية بلفظ معنى في لفظ العربي يرفع على اشياء مستعدة كالعبد والكونه شريفاً بين  
 معان متعددة كالفوس فان للورثة الخبر في غير ما شاء اما في المتواطى فان الوصية به وصية بل ما هي الكلبة وخصوصاً الاثر غير  
 مقصوده لا باعتبار خبر الوارث في تعيينه في ذر شاء لو جتمع مع الوصية في جميع الافراد اما للشرك في ان متعلق الوصية هو لاسم هو صفاً  
 على المعاني المتعددة حقيقة في خبر الوارث ايضا واما في المشترك بالفرع وهو جسد قولها الوارث اعطى فوساً ولا فوساً في الاوحد  
 انصرف الوصية اليها من امر الاجناس كانت هذه من حكم الوصية بالفوس حاصل ان الخبر بين الثلثة والخمسة انما هو مع طلاق اعطا  
 الفوس من غير ان يصفى الى نفسه فانه في نفسه مستعد اما الوارث اعطوه فوساً وليس له الا احدى الاوصية من الوصية التي في نوع  
 كان في نفسه بالاضافة فلو فرض مع قوله اعطوه فوساً له فوساً مستعدة في السابق في الخبر لكن في هذا ان حكمه يخص ما لو كان من كل  
 نوع فلو كان من نوعين خاصة او ثلثة فان كان احدها خاصاً من الغالب جعل عليه ان مشترك في العيلة خبر الوارث في الغالب مع وجود  
 غيره كما لو كان له فوس ندف وفوس ندف وفوس خبر في الخبر من خاصته لو لم يكن له الا فوس ندف وجلا هو خاصة في خبر يدينها الا انصر  
 الى الجلا هو لانه وجهاً اخر فانه من الغاية العرب يرجع اليه هذا اعلم ان الفوس مما يجوز ذكره وما يثبت لغيره ما ذكره جامع من اهل  
 اللغة فلذلك انصر وذكره غير قول لو اوصى براس من مائة كذا كان خبراً في الخبر الى الورثة ويجوز ان يعطوا وصية او كبر ما يصح الملو وبما  
 من الالفاظ المتواطئة بالنظر الى ما تحت معناه من الافراد مثل الذكر والانثى والصغير والكبير والصبي والمعبود والكافر في خبر الوارث  
 في اعطاهما ما شاء لو وقع اسم على كل واحد منها وانما اجترأ هذا بالمعيب مع اطلاق الوصية ولم يجعل على التوكيد في البيع ويحق لان عقول الناس  
 متبينة على الكثرة وطلب منها حفظ المال بخلاف الوصية فانها تبيع محض فيبيع اللفظ فان بعض الناس وانما في خبر الوارث مع وجود  
 التعدد في ذكره ولا اعتبار بالجوهر ولو لم يوجد له مملوك بطلت هل المعبر بالجوهر عند الوصية والموت وجهاً احدها اجودها الثاني لا ينفرد  
 بالحكم بالانتقال وعدمه كما انبى الملاح وجب له اوجه اضافته اليه اليه المقضية او نحوها فقول لو اوصى لك بمائة كذا فانه لا يوصي  
 لغيره لفظه فانما انما بطلت الوصية فانما لو لم يطل وكان للورثة ان يعينوا من ثمنها ويذروا فوساً من رضاء اليهم ولا احدى من تجازي المراد  
 بهلاكم من انما اعم فلان كان اللفظ اعم اذ لو فاضلوا الا واحد سعيه للوصية لان المتقول غير المتكلم في الوصية فم يطل الوصية فيقبل الجميع  
 في خبر الوارث في تعيين من شاء من محي المتقول وجب له اطلاع موقوف جميع فوساً متعلق الوصية بموتهم بخلاف الفل الفل لانه لا يمتثلون له بل يرفع على  
 الفاعل وهي يدعي العبد فكانت الوصية له في نفسه بل اكرم بعد كوفاه لادراج بل في الاثنية في غير اشكال فان فاضل في حال جونه موضع خلاف  
 ويطلان الوصية وعدمها من حيث فوساً متعلق الوصية من قبله بدل وهو فوساً ولو كان اعم من عدمه بطلان وانما الهلاك بالورثة لا يفرق بين  
 وفوساً جونه وعدمه في بطلان ان اسوءت الصحة ما يقع في احد فقيدت بعد ثمة الوفاة لا يجهل واعلم ان حكمه بعد بطلان الوفاة لو فاضل

مقدم عليه

في كل لفظ وقع على اشياء

انقلب

[illegible]



غلب الحسن قال سالته عن رجل اوصى ثلثي دينه وابعت بها رجلا من اصحابنا فلم يوجد قال خشي من الناس فيعتقوه في السند ضعيف  
 ابن ابي حمزة قال الحكم ما مع مخالفة مقتضى الوصية ضعيف مع ذلك فليس في الرواية نصيب لعدم التصيب لكن اعتبر الجماعه نظر الى انما يصي  
 كافر وعقوب الكافر غير صحيح فالعبد من خارج ويلزم تخلف ذلك اعتبارا عدم الكفر مطلقا فان عدم التصيب عم من عدم الكفر كجواز وجوده في غير  
 من الفرض الاسلامي المحكوم بكفرها فضلا عن غيرها والافواه لا تجري غير الوصية مطلقا فتبطل المكتبة قوله لو طوعها مؤمنة فاعنتها ماتت بآية  
 بخلاف ذلك فاجاز على الموصي ذلك لانه مستبعد في ذلك بالظاهر لا بما في نفس الامر لا بطلان على البر لا الله فقد امثل الامر وبقضي الاجر  
 ولا فرق في ذلك بين استثناء في ايمانها الى اجابها او اجابا من حيث بقوله ذلك قوله لو اوصى بعقوب فبعض من اجابه لم يجز انما اوقع  
 وجودها ما اعتبر له ولو وجد باطل استأها وأعتقها ودفع اليها ما بايع المراد بقوله لم يجز انما اوجه لم يجز انما لا كما لم يجد اصله او وجد  
 بغيره ما ذكره في غير بقوله ولو وجد باطل وتبين ان قوله لم يجز انما اوجه لم يجز انما لا كما لم يجد اصله او وجد  
 ما زيد عدم وجوب الشراء ما زيد اوضح لان قضاء المقتضي له وخرج في موضع امكان الشراء فان يفس منه فبطلان الوصية وفسه قوله لو كثر  
 شقص من فان غدر احد الاخرين او جبر وجودها الاخر لان شل ينقض في كل فرد الموصي من عدمه لعمومها وانما استطاعه وخرج المال عن  
 الوارث بالموت فلا ينعى وجوده مقتضى من ذلك وقد تقدم له نظاير وجهه بطلان بعد الوصية ولا دليل على وجوبه ونفي عنه في الذكر التكوة  
 الباس وقد ظهر جوابه واما وجوب الشراء دون الوصية واعطا الثايب فلرواية سماعة عن ابي عبد الله قال سالته عن رجل اوصى ان يعقوب عنه خمسة  
 درهمين ثلثها فاشترى سبعة باطل من حيث عدمه ومقتضى فبطلان في الثاني فان دفع الفضلة الى النسبة من قبل ان يعقوب ثم يعقوب عن الميت الرواية  
 تضعف سندها بما عرفت ذلك على اجزاء التاثير ان امكنه الطائفة لانه لم ينفصل فيها هاهنا كانت المطابقة ممكنة ام لا وترك الاستعانة من جوف  
 العمول ان الاصح ان لوها على بعد الشراء بالقدرة لا باس بذلك مع الباس من العمل بمقتضى الوصية لوجوب ثبوتها بحسب المكان واعطا  
 النسبة الزايد بصره في وجوده البر وهو محال ويكفي الرواية شاهدا ان لم يكن محال لان ما عرفت ان كان واقفا المكتبة تقدر فبطلان حجة ما عرفت  
 الموتى وعلى جبر تضعف بالثبوت وعلى ثبوتها في روى ذلك لموافق مضمونها للمقواعد فانها بالناس من يحصل النسبة بالشروط قوله بش  
 ويشترط فيه الوجود فلو كان معدوما لم يقع الوصية كما لو اوصى لميت لم يظن وجوده فبان ثبوتها عند الوصية وكذا لو اوصى لما حمل المرأة او لم يوجد  
 من ولا دقان لما كانت الوصية عليها من ومنفعة كما سلف من يعرفها الشراء لو كان وصي له فبالا للميت ليجوز مقتضاها فالوضع الوصية  
 للمعدوم ولا الميث بنه مخصوص بالميت على خلاف ذلك حيث صح الوصية مع علمه بموته ويقتضي الوارثه وبالبيع من الوصية لما حمل المرأة فمظ  
 على خلاف بعض ثبوتها حيث صح الوصية له كما بصره بعضهم حيث جوزها الشراء بوجوده حال الموت والاصح عندهم بطلان فطفا كما اخبرناه  
 واما الوصية لمن يسود فقد اطلق الاصح او غيرهم المنع منه ولو بالبيع للموجود ان قد تقدم جواز الوفاء على المعدوم بقاء الموجودين او الوفاء  
 اضيق من بآية الوصية كما يعلم احكامها بممكن الفرق بينهما الموجب في انهما هذا الحكم بان العرض للملك الوفاء على العبد على وجه محذور  
 اطلاق الثمن فلو توفى جميعه هو كعبد وملكه الحاصل للموت وعليه الموجب ثم ينقل عنه الى المعدوم وان كان ينقل للملك من الوفاء فبالا للملك  
 المقتضى منه مخففة بينهما بخلاف الوصية فان الملك كقتضى منها اطلاق الاصل والتمتع على تقدير كون الثمن بالمجدة فبغير قبول الموصي له ليقول  
 الملك ابتداء اذا تفر ذلك فاذا اوصى للمعدوم فان كان يعقوب مقتضا تلك الوصية للموجود فبها ونقلا ما عرفت ملكه اذا شاء كفتاة وتفتت  
 فيها كذلك بآية الوصية بالمعدوم لان الوصية بمقتضى ملكه ايضا فلا بد من وصولها اليه وان كانت الوصية بغيره فهو موضع كونه كما اوصى  
 بغيره ببيان حبيب بن زيد ولا لاده المجرد من بعده وهذا وان لم يأت فيه ذلك المحذور الا ان كل واحد من الوصية الاول ولا لاده مولا بطريق  
 الاستقلال لا التبعية لان الثمن الذي يملكها الثاني في زمانه وملك الاصل الجامع بينهما من ثمن التي يملكها عتقا كما بعد  
 صد بملك المعدوم الذي لا يملك الملك ولا التبعية بخلاف الوفاء للملك مخففة للموجود في الاصل ابتداء ومنه ينقل المعدوم كما نفرد وكان تابعا  
 له فيه فظهر الفرق قوله في وضع الوصية للاجبر والوارث انما اوصى اصحابنا على جواز الوصية للوارث كما يجوز لغيره من الافارب الاجانب اجابهم بصحة  
 وارده في صححه ابي بصير قال قلت لابي عبد الله يجوز للوارث وصية قال نعم في صححه ابي ولا دعنا ما لا نعرف الميت قد يوصي بالنسبة قال اجابوه سنة  
 غيرهما من الاخبار والابنة الكبرى ما يدل على اخره فضلا عن جوان قال الله تعالى كتب عليكم ان ترضوا عن الوصية للوارثين  
 الاخيرين بالعرف فحقا على الثمن ومعنى كتب فرض وهو هنا بمعنى اخذ في الثمن عيبون الفرض والوارثان لا بد ان يكونا وارثين وان تخلف في  
 الاخيرين على بعض الوجوه لا ان يكون الاوان ممنوعين من الارث بكفره ورافعنا واللفظ اعم منه فيتم كل موضع كمنع ذهاب الوصية والاعين  
 جوازها للوارث وروى في ذلك ما عرفت انما في الوصية للوارث واختلفوا في ثبوت الابنة فمنهم من جعلها منسوخة فيما يتعلق بالوارثين  
 بآية الوارث منهم من جعل الوارثين على الكافر في بآية الافارب على غير الوارث منهم من جعلها منسوخة فيما يتعلق بالوارثين خاصة  
 بطلان الابنة بان التي ايمانها بغير غيره اذ لم يكن جميع بينهما وهو ههنا ممكن على الارث على ما زاد عن الوصية وما زاد عن الثلثة كغيرها من الوصايا  
 بطلان الثايب وكجبر على تقدير ثبوتها يمكن حكمه على نفي وجوب الذي كان قبل نزول الفرض او على نفي الوصية مطلقا بمعنى مضائها وان زادت عن الثلثة الوصية

لا يملك الوارث من الوصية

على تقدير كون  
 الاصل







من انبج حان هذا والذي يفيض الفواعل المذكورين ولكن زودت طوائف صحيحة بالتبج بالفتوح بما ذكره وحاصلها ان نصيبه في هذا العبد المذكور  
اعني في مرض الموت فان كانت هذه الدين من غير الحق العبد وتبج في غير اسداس فينبغي ان يصفح بغيره الى الدين في خطابه العنق وهو ثلاثه  
تلك اسداس للعنق منها سدس وهو قوله كذا بعد وفاة الدين واللوثة سدس ثلث السدس وهو ما اورد في العبد اقل من قدر الدين من اجل كل السدس  
فيه جمع روي ذلك عبد الرحمن بن مجاهد في صحيحه عن ابي عبد الله في حديث طويل يحصل ما ذكرناه من روي ذلك في الحديث في الرواية في موطوعه فلذا  
يذكرها المصنف في حق من يحكم السابق والشيخ جماعة بعد الحكم من موطوع الرواية الى الوصية بالعنق ولعله نظر الى ما في الحكم السابق  
او ولو لم يرد في غير كذا فيصير ان يطلو العنق في حق من يصفى عنه عن ضعف الدين مع قوة الخيرة فيكون نصيبه من المال كذا في الرواية في موطوعه من اجل  
ينبغي بطلان في الاصح وهو لو وصيه بطريق في المصنف في حق من يطلو الرواية وهو حبان الحكم المذكور مع خبر العنق لامع الوصية وهو  
فيما خالف الاصل على كونه واكثر المناجزة روي الرواية في حقها العنق هاهنا الروايات الصحيحة الدالة على ان تلك الفواعل المذكورة لعله اورد في  
الشيخ القابل بتدبيرها الى الوصية متقاضها بما يوجب الحكم في ذلك لابي عبد الله رجل في حق من يصفى عنه عن ضعف الدين فقال ان يورث عليه  
دين هذا خاطب بغير الخلام بغير العبد استسعى في قضاء دينه ولا وهو حبان الرواية بذلك باطلا في حقها العنق  
من ذلك فنه عن الدين وهو الموافق لغيره في الفواعل المذكورة في حق من يطلو الرواية مع عدم رويها في دعائها واطلح هذه من غير ما يخلو  
حكم الخيرة الوصية في حق من يطلو تلك الاختلافات في الحكم على تدبير سليم حكمها في الخيرة في حق من يطلو العنق في حق من يصفى عنه في موطوعه  
ولم يصرح في الوصية مع ان لم يصرح مع زيادتها على الدين كما في الرواية في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه  
الدين في موطوعه في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه  
الباقي على الكتاب لا يملك به وعلى الخيرة ما لم يصرح بها في موطوعه في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه  
بغيره من الوصية او من نصيب كذا في حق من يصفى عنه في موطوعه في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه  
ولها ابقية ما في قولان معتبران متكافئان المخذ من اقبض المص على ثلثها من غير وجوده لاول ان الارث موقوف على الدين والوصية بالدين  
فلا يحكم لانهما في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه  
ومع ذلك من الواجب ان لا يصفى عنه في موطوعه في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه  
الى الدان والوصية لهم اجماعا وعدم بقاء ما يغيره في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه  
ولها على جزء منها يصفى عنه في موطوعه في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه  
وصول المركة الى الوارث وملك الوارث لا يوقف على شيء في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه  
غلام فلما حضر من الوفاة اوصى لها بالوصية في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه  
في كتابها للعباس بن عبيد بن جابر في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه  
منصفا الى ابن عبيد بن جابر في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه  
اذا اعطيت الوصية لوصيه لوصيه في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه  
واوصى لها بالوصية وكلاهما بعد الا ان يحكم بها باعطاها الوصية كذا في موطوعه في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه  
ما نقل عن كتاب العباس بن جابر في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه  
وكذا في النافع لكن اقول في الاصل في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه  
لو اوصى لعمامة اخواله كانوا اشوا على الامم ورواية في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه  
على التفصيل في كلام الموصي في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه  
عليها بغيره في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه  
الثلاثين في الاحوال الثلاث اسنادا الى جميع روايات عن المأثور في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه  
وحمل على الوصية على كتاب الله وهذه هي الرواية المجهولة التي اشار اليها المصنف في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه  
الاولاد المذكورين في الاشارة الى كتاب الله في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه  
الارث في كتاب الله في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه  
لا اشكال في حق الوصية للمعز في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه  
على ما اخبرنا المصنف في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه  
الارث في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه

هذا والله اعلم بالصواب

في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه في حق من يطلو الرواية في حق من يصفى عنه في موطوعه

الاسلام وفروعه وحكم الجميع بالقرابة ولا بد في ان الشك وان عرفوا قرابته عرفوا انما العبد الاسلام لقوله الاسلام اجماعا اهلنا وقوله لا يخرج  
عن ابنه ان لم يكن من اهلك قال المصنف وهو غير مستند الى ما شهد على اهل البيت من خبر لو عرفنا ما الخلف ظاهر ان لم يثبت شي مخصوصا لاما ذكرنا  
من قوله وهو مع تسليم مسنده غير ان على الورد لا يقطع الرحم للجاهل لا يدل على قطع القرابة ومطلقا مع احسن التكافؤ وكذا قطع القرابة عن  
فوج مع ان اللغة لا تعرف بذلك على خلاف ذلك فان من عرف نفعه الى جد جده لا يمتد قرابته وان كان يمتد سلبا ومن جده سلم اليه يمتد  
افا ومن الكفاية فالجميع الى العرف وهو يثبت اول المسلم والكافرون الى ان يثبت القرابة على اربعة السلم كما ذكر في الوصية للمفقر وقال ابن جني  
من جعل وصية لقرابته وذكر وجهه غير سببه كانت لغيره اليه من جهة والده او والدته ولا اختا ان يجاوز بالنفقة ولد الاب الرابع لان  
رسول الله لم يجاوز ذلك في نفقه سببه في ذلك الفرع من الخس ما ذكره من عدم تجاوز الرابع غير لازم وفعل النبي باحسن لا يدل على نفي القرابة  
مطلقا عما عدا ما فان ذلك معنى اخر للفرع فالذي لم يذكر في حق غير جنت يطلق على اي معنى حمل به في الذكر والاشق في التفسير وكذا في  
الفرع البعيد الوارث وغيره ولا فرق بين قوله اوصيه لا فارق في الوفاة ولذا في فرعي وذكر في اشتراك الجميع في معنى ان الفرع ذلك فان الوصية  
نفسه في الواجب منهم شيئا محذورا وكذا في الوصية بصيغة الجمع او الافراد فقولهم ولو اوصى له فله اهل لغير القول  
للتخصيص واكثر الاصطلاح مع ذلك خضوعا بالذكور لا مطلقا وفي قوله لا يخرج فوم من قوم ولا نساء من فمنا حيث جعل العموم بينهم النسا  
المستحق للقرابة ومنهم من اطلق العموم على اهل اللغة من غير تقييد بالذكور ولعل المراد المص أيضا الا ان الاول شاملا فذلك حملت كلهم عليه  
تسببه الى الفيل يدل على نفعه في وجهه دلالة العرف على ما هو لخص من ذلك وهو مقدم على اهل اللغة لو سلم المختصا هاهنا فاما قوله  
من ثم قال ادبر انهم الرجال من قبله لمن نطقوا بالعربية اهلهم وعشيرته دون سواهم محمدا بانه هو الذي ينفذه في اللغة ثم استشهد بقوله  
الشاعر فومهم فقلوا ايهم ابي فانما ربيت بصيغتي سبهي وغيره من الشواهد ذكرنا في فوم الرجل جماعة اهل اللغة من الذكور دون  
الاناث فقولهم ولو قال اهل بيته دخل بهم الاباء والاولاد والاولاد لا استكمال دخول من ذكر لان في اهل النسا في ذلك انما الكلا  
في دخول غيرهم فان الاقتصار على ما ذكره يقتضي كونهم على سبب من البيت كرجلهم عن الاصل الثلاثة مع انه دخل اجماعا وقال العلامة  
ندخل فيهم الاباء والاجداد والاعمام والاقوال والاولادهم والاولاد الذكور والاناث فالجملة كل من يعرف بقرابته وهذا يقتضي كون اهل  
بيته بمنزلة قرابته وحكي عن ثعلب انه قال اهل البيت عند عرب بقاء الرجل واولادهم كالاجداد والاعمام واولادهم وبشؤنه الذكور  
الاناث واختاره العلامة من مساو اهل البيت للقرابة هو الظاهر في الاستعمال كما يقال الفلانيون اهل بيت في كتب معرفة فوم  
عليه جرى قوله انا اهل بيتي اهل الناصفة والافوى الرجوع الى عرب يلد الموصى ومع انقائه يدخل كقرابته اهل بيته النبي فيهم خضر  
من ذلك الرواية الواردة عندهم وخصهم في اهل الكفاية قولهم ولو قال عشيرته كان لا في الناس اليه شبه هذا احد التفسيرين للعبارة  
لغة وهذه السبب جماعة من الاصطلاح في القاموس وغيره الرجل بنو النبي لا دون او قبيلة في كتب العلامة ان العشيرة هي القرابة مطلقا  
الاجود الرجوع الى العرف مع انقائه فالعموم حسن قوله ولو قال كبريت كان يلد ذرية الى اربعين ذراعا في جانب منه قوله اخر السبعة هونه  
لم يلد ذرية اربعين ذراعا ولعل استعماله من تحت القرابة العرف لا يبلغ بالحد هذا المقدار او لان المستطاب استناد الرواية عامته وقد  
حفظنا في الوفاء بمرط فزاروا اباكش من هاجس جميل بن ذرايع عن ابي جعفر قال جد الجوار اربعون ذراعا في جانبها ما اختلفوا  
المصنف لم يفتت سند مع استناده وقد مضى مخبرون ذلك في الوفاء قوله ويصح الوصية للحمم والوجوه في تفسيره بامتنانها جوا ولو وضعه مبنا  
بطلت الوصية ولو وقع جبا انما كان لو ثبت في سنة في حق الوصية بالاهل ما ينظم به حكم الوصية للحمم وما يحكمه مع وجوده  
ثم وجوده حال الوصية بشرط لصحتها وان لم يمتد لحيث لكن استقرها مشروط بوضع جبا ومعنى استقرها ما يحق في حقها من جهة كون  
الموصى وان لم يكن ذلك الوفاة فالتماثل بين الولادة والموت في العبد ولو وضعه مبنا بطلت الوصية لكان حال الوصية بطلانها  
واذا استقرت الوصية بطلانها لا يفتح فيها ما موته بعد ذلك بل ينقل القرينة وهو واضح لكن يغيب هنا قبول قول الوارث لا مكانه في حقها  
استفظنا اعتبارا عن رجل الغد كاستفظا اعتبارا في الوصية للميت الغائب وجهه سقوطه عن الوارث فلفظ الملك على المولد للمالك لها بدور لقبول  
والمخاطبة في الوصية للحمم مطلقا فيقبل وليه بدلا من الوارث هنا وبطريق القابض فيها الورثة الوارث قبل قبوله وان عبرا بطلان الخلا  
انزل قوله وان اوصى المسلم للمفقر كان المفقر املنا ولو كان كافرا انصرف الى غير اهل بيته المحض لعل مع غنى اللفظ القرابة كما انزل وقد تقدم  
البحث في الوفاء قوله ولو اوصى الاناث في اهل البيت بطلت الوصية قبل ان يرجع الموصى بطلت الوصية ثم ارجع قبل الموت الموصى لو اوصى  
وان لم يرجع كانت الوصية لورث الموصى وهو انتم الرواية بن قد تقدم بحث هذه الرواية من مسو والخيار عدم البطلان لامع القرينة  
الذالة على ارادة الموصى بخصيص الموصى له الوصية واثبت ان لم يرد علم اوصال في نحوه والقرينة من بين وبين السابغة السابغة تضمنت كون الوارث الموصى  
لم يثبت القول لومان الموصى لم يولد ولم يكن فيها الغرض للملك الموصى به وعدم الغرض من هذا ان الموصى به ينقل الموت الموصى له الى الوارث لم يرجع  
الموصى عن الوصية على خلافه سواء كان ورثه قبل الوصية قبل الموت الموصى ام لا فلو فرض ان قبل الوصية جوف الموصى وان جوفه وكفينا

اهل

في الوفاء

المشهور

بافتصاليه



يدخل في المدلول واشتراط عدالة هذا لا يقتضي شرطاً بل هو شرط لازم لا يشترط بالعدالة لا يشترط بالعدالة لا يشترط بالعدالة لا يشترط بالعدالة  
وان ارادوا عدم ظهوره فليسوا مسلمة لكن لا يقتضي شرطاً بالعدالة لا يشترط بالعدالة لا يشترط بالعدالة لا يشترط بالعدالة  
واما ما اوجب به المصنف في اشتراط ظهورها بان الفسق لما كان مانعاً فلا بد من العلم بانفائه وذلك هو اشتراط العدالة فلو اخرج المتع  
لان المانع لا يشترط العلم بعدمه في كل شيء بل عدم العلم بوجوده كما هو المعبر في كل حكم مانع قوله اما الواو صي الى العدل فمقتضى عدمه  
الموصي امكن القول بطلان وصيته لان الوفاء كان واجباً صلحاً فلم يخف عند ذلك في تغيره بقوله الحاكم ويستحب كان هذا السند  
من حكم السابق وحاصله ان العدالة وان لم يشترط ابتداء فانه لو اوصى الى العدل فمقتضى عدمه الموصي انما القول بطلان وصيته لان اذا لم  
تشرطها واوصى الى انفسا سلباً بكون الموصي قد اذعن على الوصية اليه ورضي به فلا يؤثر فسخه او الواو صي الى العدل ابتداء فمقتضى تغيره  
لما اشار اليه المصنف ان الباعث على الايضاً اليه بخصوصه بما كان واجباً عدلاً فان ذلك في الباعث في بطلان وصيته لم يخرجه المصنف بالحكم  
قال امكن القول بالبطالان لذلك لانه ايضا يمكن القول بعدم البطلان لذلك لان الوصية اليه لا تعتبر ان يكون الباعث عليها عدلاً بل بان  
ان يكون من غير محبة وفرائض وغير ذلك والوصف تقاضى وجاز ان يكون العدل في ذلك في الباعث سبباً تاماً فلا يخرج قوله ان لا يشترط  
تشرط ابتداء كان استثناءه الفسق غير مانع من صحة الوصية ابتداءً فلو كان لا يمنع صحته استثناءه ابتداءً لان استثناءه كل شيء اقوى من  
ابتداءه وما السند في المصنفين بطريق الامكان خرم به العلم به حكم بطلان الوصية وهو قولان ظاهر كون الباعث على نصيبه عدلاً ولا  
فلا وفاء في الثاني لا بد من وجهين وبما حكينا بظهره في ما اخرجنا من خلافه في بطلانها عند الفسق على هذا الوجه وجب حكم بطلان الوصية بفسخه  
لان عدمه يعود عدلاً لا لصلح ويغني عن العنان ان احدهما يفسد بكونه فسخه بعد الوصية لفساد منه بحسب المعلوم انه لو فسخ في جنونه  
لم يفسخ لان المع ان العدالة المذكورة لغزله من قوله الحاكم يمكن الفرق بان فسقه في حياته مع استمراره عليه يورث بطلان الوصية فافسح الخلاف  
لو فسخ بعد موته لكن يجب تقديره هذا بعلم الموصي بفسقه والا فلا دلالة على رضائه به على ذلك الحال ويمكن ان يكون ذلك منبياً على المفسر  
الموصي بحالة الوفاء لاختلاف الوضو كما هو واحد الوجه في المسألة فاذ فسخ في حياته الموصي واستمر ذلك الى بعد وفاته لم يفسد الوضو الا لا يورث  
فاستوفى كونها الوصية فافسح الخلاف اذا اخرجنا الفسق بعد موته فانه لم يفسد الوضو كما هو مقتضى ما ذكرنا في المصنفين بفسخه بعد  
على تقدير حصول الفسق في حياته على كل حال والثاني ان قوله امكن بطلان وصيته بفسقه انما هو في رجل الحاكم وهو الذي يفسد الوضو كما هو مقتضى ما ذكرنا في المصنفين بفسخه بعد  
هذا التقدير انما هو وان لم يفسد الحاكم لقول الباعث المنزلة في الشرط فمقتضى استمراره وربما اعتذر له بان المراد بفسخ الحاكم له سلطان  
الحاكم على منعه من التصرف فانه غير مختار في مقتضاه فمقتضى هذه المسألة في غيبات الشافعية واختلفوا في بطلان الوصية بذلك من  
راسل سلطان الحاكم على منعه من غير ان يطل ويظهر القابض في نصه في بطلان الوضو الحاكم وهذا العبارة جيدة فاخذ المصنف والعلامة بطرف  
الوجهين فيقولوا لا اشكال لو لم يكن هناك حاكم يفسد الوضو فان الغائب المطلوب للموصي من عدله مشقة راساً ولا قوى يفسد الوضو على كون ذلك مانعاً  
من صحة البطلان وان لم يفسد الحاكم لحصول الغرض فقولوا لا يجوز الوصية الى المملوك الا باذن مولاه لان منافعه مملوك مولاه والوصية اليه  
لستدعي بطلان الوضو في الوضو في وصية على تحصيل المطلوب فيها وهو في بطلان النص في ملك الغير فينوقف على اذنه فاذا اذن زال المانع لان  
المنع كمنع خلاف البعض انما حيث منع من الوصية اليه مطلقاً اذ يفسد ذلك فلو اذن الوضو في الوضو لم يكن له الرجوع في الاذن حيث يكره  
الوصي الموصي بها بان مات الوضو حيث لا يلزم المصنف يجوز للمولى الرجوع لكن بشرط اعلام الموصي بالحري والجلد وهو المولى في ذلك مع الوضو  
وان كان فعله يتعلق الوصية منوطاً بالمملوك فلو لا يصح الوصية الى الصبي متقدراً ويصح مضمناً الى البالغ لكن لا يفسد الا بعد بلوغه ولو اوصى  
الى اثنين احدهما صغير ورضي والكبير منه فمقتضى الصبي عند بلوغه لا يجوز للبالغ المتقدراً فانه صحة الوصية الى الصغير مضمناً مع عدم  
صحة تصرفه في الصغير نص في ذلك الحال في جواز تصرفه بعد البلوغ ومستند جواز الوصية اليه مضمناً رواية علي بن يقطين قال سألت ابا الحسن  
عن رجل اوصى الى امرأته ورضي في الوصية معها صبياً فقال يجوز ذلك ومعنى المرأة الوصية ولا تنتظر بلوغ الصبي فاذا بلغ الصبي فليس له الا  
يرضى الا ما كان من قبله ويغيره فان لم يرضه فاما وصي له الميث وفي صحته الصفا قال كتب الى ابي محمد رجل اوصى الى ولده وفيهم كبر فادركوا  
فيهم صفاً يجوز للكبار ان يفسدوا وصيته ويغضوا به ان صح على البتة ثم هو عدول قبل ان يدركوا الاوصياء الصفا فوقع نعم على الاكابر  
الولد ان يفسدوا به ان لم يرضوا به ولا يجوز عدول قبل ان يرضوا به في جواز تصرفه في الصغير مضمناً الى الصغير في ذلك الحال وصي منه فرد  
انما الشك في صحة بكونه بعد البلوغ كما لو قال انت صبي واذ احضر فلان فهو صبي ومن ثم لم يكن الحاكم ان يداخله ولا ان يضم اليه لكونه  
تابعاً عن الصغير واما اذا بلغ الصغير فلا يجوز للبالغ النص وان كان غير ذلك مستقلاً من غير ان لا يرضى عن سفل فجميع الى ملك القاعدة  
واعلم ان صحة الوصية الى الصبي مضمناً على خلاف الأصل لانه ليس من اهل الولاية ولكن جاز ذلك للتصرف فلا يلزم مثله في وصية اليه مستقلاً  
وان شرط في تصرفه البلوغ وذلك لان ما كان في معنى النص وفوقه فانه مخالف الأصل على وروده ولا يفسد في حال التبعية فلا يفسد استقلاله  
واعلم ايضا ان مورد المسألة في الكتاب احدى وجوه انضمام الصغير الى البالغ في الوضو غير الاول فمقتضى حكم بطلان الوضو في صحة انه

حال

ناظر

ناظر

بعض

يحل

أوصى

أبلى

الأجتماع

مشرط بلوغه والثانية بنقصه جواز نصر في الأكبر بلوغ وعدم جواز انقراضه بعد بلوغه ولو جمع الاحكام الثلاثة فنسك الزاوية كما فعل  
غيره كان احسن فهو بعد قوله لكن لا ينصرف الى بعد بلوغه ويصرف الى أكبر من فرد الى اخره فنسب في حق من سالتين قول ولو كانت  
الصغير لو بلغ فاسد العقل كان لما قل الانفراد بالوصية ولم يداخل كما كان لا لبس فيها انما كان له ذلك لان شركة الصبي مشروطة ببلوغه  
كما لا يلزم بصلح فيبقى الاستقلال التام لا بالانصر على خاله اطلاقا لا بالانصر على والدته او مدخله كما ذكره مشروط بعدم وجود الوصي المستفاد  
هو هنا موجود وهو مضمون المصراع ان له وصيا اي مستفلا والاف الحكم بدخل الوصي غير المستفاد ويمكن ان يريد به مطلق الوصي لما  
سباني من قبله بذلك في مسألة الوصي غير المستفاد وبما اجمل بطلان استقلاله بذلك لان الموصي انما فوض اليه الاستقلال  
الحسين بلوغ الصبي فكان جعله مستفلا الى من خصصه لا مطلقا وقد تردد في حكم العلاء في ليدكن وليته تجد الدروس فيها اخذ  
المصر ولا نعم لو بلغ الصبي شيئا ثم مات بعده ولو لم يخطه زال الاستقلال لفقد شرطه قوله ولو فرض في البايع ثم بلغ الصبي لم يكره له نقص  
مما ابرم الا ان يكون مخالفا لمقتضى الوصية قد سلف في الخبرين المفيد من مابدا على هذا الحكم ولان البايع وصي مستفاد فمصر في فانه مطلقا  
واعلم ان المصراع في مخالفا لمقتضى الوصية وهو باطل لا ينفوق بطلان على نقص الخبرين الصبي بعد بلوغه فلا يستثنى في اجبا منقطع  
وقد تبع فيه الرواية فانه قال فيها الاما كان من يبدل او تغيب فان لم يرد به الما الوصي به المبت وكان خا العبك الاقتصار على منعه من  
نقص ما كان موافقا للشرع فانه خالف منعه قول ولا يجوز الوصية الى الكافر ولو كان كافرا لم يجوز ان يوصي اليه بمثل لان الكافر  
ليس من اهل الامانة ولا الولاء والركون اليه منهي عنه لان نظام الرعية هنا لا يدخل في جوارها اما جوار وصية مثله اليه فالجواب على ما  
لو يرافعو البتة لا الحكم بصلحها عندنا ان اشتراط العدالة لان الكافر اسو حال من الفاسق المسلم ويجعل قولها الحكم بصلحها مطلقا مع  
عدا لته في دينه لان المصراع منها صيانة حال الطفل وحفظ مال واداء الامانة ولذا كان الكافر في دينه نجائيا للجملة فاما بالامانات  
حصل الغرض المطلوب منه بخلافه فاسو المسلم قوله ويجوز الوصية الى المرأة اذا اجتمع الشرائط هذا عندنا موضع فاق وقد تقدم  
في حديث علي بن يقطين مابدا على الصبي بل اذا حصل الشرائط في ام الاطفال هي في غير غير هال الميراث لكونه كشيخ ولم يهتد به عن  
السكوني من سائر عن جعفر بن محمد عن ابيه عن ابائه عن ابي القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام في الوصية اليها لان الله تعالى يقول ولا توفوا السفهاء ما اؤتمروا  
ثم حملها على ترك من الكراهة جمعا قول ولو اتى شئ فان اطلق او شرط اجتماعهما لم يجر لحدان فيفرض صاحب حديثي من المصراع في الجمع  
شرط الاجتماع فظاهر انه لم يرض برأي احد منهما منفردا فولا بينهما لم يثبت الا على هذا الوجه ولما اذا اطلق فلان المصراع هو من اطلاق ارادة  
الاجتماع ولو حصل الاشتباه فتبطلت الولاء لهما جميعين معلوم وتبطلت باكل واحد منهما فتشكك في فوضه بالغير ويرجع الى الصالة  
انقضاء ما عر كل واحد منهما وذهب الشيخ في لحد قوله ومن بعد الى جواز انفراد كل منهما مع الاطلاق ولعل السند الذي رواه يزيد بن عطاء قال ان  
رجلا مات ووصي الى ابنته او الى جليلين فقال احدهما خذ نصف طائرنا واعطى النصف مائنا في عليه الاخر فمسلوا ابا عبد الله عن ذلك  
فقال ذلك لمع ان الشيخ في لحد قوله ذلك لم على صاحبته اي لكان يابى عليه لا يجبه الى الصلة انما حمل على ذلك لانه ما رواه محمد بن  
الحسن الصفار في العجم قال كنت في الجبل مع رجل كان وصي الى جليلين يجوز لحد فيهما ان يفرق بينهما في نصفه كذا الاخر بالنصف فوقع لا ينبغي لهما ان  
يخالف المبت وان جعل على حسابهما التمس ويمكن ان يقال لا وجه لحد ذلك الرواية على ذلك الوجه البعيد لو وافق هذا لانه ليس هناك ما يبدل  
على جواب الاجماع لان لفظ لا ينبغي ظاهره الكراهة لا يحظر فنهاده لا على جواز الانفراد على الكراهة يتبعي تلك مؤيد لها كما انه التمس في قوله  
النهائية فانه جود مما هم في المذهب مع ان المتأخرين كالعلامة في المخبرين بعد فهم من رواية المصراع واستحسنوا حمل الرواية الاخرى  
على ما ذكره الشيخ في تماريح حمل بان الاء افرق على التمس فغواسه لاشان البراءة ومنه ان الاشان بذلك الى البعيد محله على التمس لانه باللفظ  
ويمكن ان يبدل لهم من الرواية الصحيح من جهة قوله لا ينبغي بل من قولنا مخالفا للبت في جعله على حسب ظاهرها فان ذلك يقتضي حمل الاطلاق  
على امره والاجتماع ومع امره لا ينبغي عدم جواز مخالفة اشكال وصيه من حمل لا ينبغي على محرم لانه لا منافاة بين ما يرد عليه او يجوز ان يفرق بين  
الالفاظ البانية وهذا الجود اذ على وجهه ذلك فمقتضى وجو اجتماعها في الحالين اتفاقهما على الرأي الواحد على وجه محتمل ان يكونه مصلحا ولذا  
نوقف على عقد فليست بصد عن ابائها اما بما شئت احدهما بان الاخر او غيرهما بانها قول ولو نشا حالم بمقتضى فانه يفرق كل واحد منهما عن جملتها  
الاما لا بد من كون التمس وما كوله ولما كبرها على الاجماع فان تعارض اجازة الاستبدال بها اذا نشا الوصيا في ضوء اشتراط الموصي  
اجتماعها او اطلاقها على القول بجعل على الاجتماع اي عايفا واذا كان على جملتها ان توافق لم يضر باقتضى احد من المصراع وان الموصي لم  
يرض برأي منفردا يكون نصره في غير اذن كصوت الاجنحة واستثنى المصراع جوارحه منه فاعلم ان لا يمكن نا جيرة الى وقت الانقاف  
من نفقة العتيم والرفق ومثلته اء كفن المبت وزاد بعضهم فضا ديونه وانقاز وصيته معينه وقول الهبة عن الصبي مع خوف فوات المقتع  
مخوفة عن المبت ولعن الطفل ولو مع الحاجة ورد الوديعة المعينة ولعن المقتضون وقال ابو الصلاح مع كساح برد النائر في الصلاح الامر الى من  
كان اعلم بالامر واوصى عليه بجعل البتة بخالده فنه استلزام محض صلاهما فانه الوصي من ذلك واطلاق الشيخ في كسوط عدم جواز نصره





بحم  
بطلانها

الوصي فان كان بعد وفاة الموصي لم يكن له رد المال الموصى به بعد الفوت والوفاء فان كان الرد في حق الموصي كما لو كان المال لان  
الوصاية اذن له في تصرف المخصوص فلان لا يقبل الاذن كالوكال له كخص حكم الوصي يكون من شرط ان يبلغ الوصي الرد فلو لم يبلغه لم يرد  
كما لو رد بعد الوفاة وظاهرهم الاتفاق على هذا الحكم في الاخبار اجماعا لا ينفك في رواية منصور بن حازم عن عبد الله بن عمار قال اذا وصي الرجل الى اخيه  
هو غائب فليكن له رد عليه صبيته لانه لو كان شاهدا فاني ان يقبلها فاني اطلع عليه وهو مفضل هذا الغلب ان صح الرد في شرطه ولو بلغه لم يكن له رد  
كان شرطه واطا دون الفوت فبطل في رد معناه اكثر ولا نه على تقدير قبوله يكون فدية ومنعه من طلب غيره فلم يكن له ان يصيب حقه ما لو رد في  
جنونه وبلغه الرد فان الوصية بطل انصافا لما للزوج على موضع الوفاة فيما خالف الأصل لانها المحدث وهما واعلم ان كل موضع يلزمه الوفاة بالوصية  
لو امتنع من القيام بها فان حصر اليه خرج عن اهلية الوصاية بفسخه على القول باعتبار العدالة فيخرج عن الوصاية ولو كان جاهلا بالوصية او لم يفسد بها  
اجبرها الحاكم على القيام بها واجبر بالوجوب واطلوا جماعة من الاصحاب اجابوا الحاكم لمع امتناعه وهو مفيد بعدم اخراجه بالرد عن اهلية رد في سلة  
امر اخر وهو ان هل يشترط مع بلوغ الموصي رد امكان اقامته صبا غير ام يمكن طلق بلوغه جبا ظاهرا القاضي الثاني ومقتضا الغلب الا انه  
اذا لم يمكن نصبه حتى اخر يكون غير له ما لو لم يعلم الرد والاحوال اعني الامكان كما يشهد بالقبول لانه ان كان شاهدا واني يقبلها فاني اطلع عليه  
فاني اعلم المخصوصين على الاقوى ولا انتهاء القابيل بدون فعل هذا لو كان جبا ولكن لم يمكن نصبه لرد الوصاية لانها لم يصح الرد لو امكن  
الرد ولكن كان المخصوصين عايبا بحيث يوقف صابنه على اليقينة ولم يحضر الموصي من يثبت به الوصية ففي رد من له عدم التمكن من الوصاية وتصل  
من حصول اصل الفوت وتحقق شرطه ومن انشأ فاني باعتبار عدم ثبوت قبوله ولو ما قبل الرد او بعده ولم يبلغه لم يكن له رد وان كان الوصية  
لا رد للموصي طلاق كلامه يتم ما لو كان قد قبل الوصية ثم ردّها واذا لم يقبلها اصلا وحكم في الاول موضع وفاء رد فدية وما الثاني فانه هو  
بين الاصحاب ان الحكم فيه كذلك واستندوا فيه الى الاخبار اكثر منها ما يصح محمد بن سالم عن ابي عبد الله ع قال ان وصي رجل الى رجل وهو غائب فليكن له  
رد وصيته فاذا وصي اليه وهو بالبلد فهو بالحق ان شاء قبل وان شاء لم يقبل ومنها ما يصح الفقيه الفاضل ابي جعفر ع قال اذا وصي اليه قال اذا وصي اليه  
بها من بلد فليكن ردّها لو كان في مصر يوجد غيره فقل اليه ومنها رواية منصور بن حازم عنه ع قال اذا وصي الرجل الى اخيه وهو غائب فليكن له  
ان رد عليه صبيته لانه لو كان شاهدا فاني ان يقبلها فاني اطلع عليها والمصير ومنها حديث هشام بن سالم عنه ع في الرجل يوصي الى رجل بوصية فاني ان يقبلها فقال  
ابو عبد الله ع لا تجزئه على من حاله ذهب العلم في الخبر والخلاف ان جواز الرجوع ما لم يقبل علانا بالاصل ويدفع الضرر المتفق بقوله  
ما جعل عليكم في الدين من حرج وقوله لا ضرر ولا ضرار وحمل الاحتياط على حصول الفوت ولا نه عطف فلا يدفع من الفوت والحال هذه  
الاختلاف ليس بغيره في المدعي لضعفها ان الحاضر لا يلزمه الفوت مطلقا والقابيل يلزمه مطلقا وهو غير محل النزاع نعم في غلب الغلبة والرواية المتقدمة  
ايماء الى الحكم لان ايات هذا الحكم الخالف للصلوات التي عنه بانها رد الوصية الى الموصي اليه على وجه القهر وشرط الموصي على اتيان وصيته  
على من شاء بحيث يوصي ويطلب من ان يردّها لو كان الوصية الموصية في ردّها على الموصي لم يردّها ولو كان الموصي قد رغب في ردّها لم يردّها  
غير واضح بعدد ولو حملت هذه الاختلاف على قبوله في ردّها على الموصي كان ردّها ولو حصل الموصي من ردّها او رغب في ردّها او رغب في ردّها  
فأدها ولو من ردّها على ما لا يلبس بالرد من غيره وقوي جواز الرجوع في ردّها ولو لم يردّها من الوصية عجزه اليه مساعد لا رد في ردّها وجوب العجز  
من الوصية عن الاستقلال بالوصية حاله الوصية اليه ويجزئه بعهه بل يكون الموصي يردّها لا ينظر وصيته بالغير الظاهر في ردّها صابنه لا  
ينظر لو كان منصفها بالابتداء ورضم الحاكم اليه مساعد في الحالين حيث يقدر الوصية عليه عموم لا بد من ردّها لما ذكرناه في التمهيد وفيه  
صريح في كونه في ردّها فقال الظاهر من ردّها علانا جواز الوصية الى من عجز عن ردّها لا يقدر الوصية اليه بغيره او غيره ما يجب بغيره ينظر  
الحاكم ولكن لا يشهد الدروس بوقف صحة الوصية الى العاقل ابتداء من حيث وجوب العمل بقول الموصي التمكن من ردّها فانها المفضولة  
في الوصية ويمكن منع عدم القابيل على هذا التقدير ويجوز ان يكون العاقل ذراعي ردّها ولكن عاجز عن الاستقلال بقبول الوصية كما في ذلك  
وبعد في تمام الفصل على نصب الحاكم لمع استيفاء القابيل المطلوب من الوصية بسلام من يدكها المنهي عنه وفديهم من ردّها المصروف ولو ظهر من  
الوصي عجزا لكونه مسنورا في حال الوصية وانما ظهر بعد الوصية وكيف كان فالاعتماد على عدم العجز في ردّها من عدم التمكن من ردّها لا يوجب  
النظام الحاكم كما صنع غيره ويمكن كونه التمكن من ردّها لوجوب الحاكم التمكن من ردّها فيكون هو لفاعلا ما هو العجز من ردّها الوصاية  
لا يلوها غيره وما لو يردّها فيجوز على عدول الموصي الى النظام اليه مساعد على انفاذ الوصية كما يجب عليه انفاذها لو لم يكن هناك وصي  
كما يجب في ردّها ولو ظهر منه خيانة وجب على الحاكم عزمه ويقيم مكانه اميناً انما يوقف غل على الحاكم لو لم يشترط عداسه فلحاكم ان يقبل الحاكم  
مرافعا لحوال الأطفال واموال الصدقات ويخونها واما اذا استعظم عدا المصنف فانما يقبل بنفسه لقول ان لم يقبل الحاكم وفديهم من ردّها المصروف  
بريد على الحاكم سعة عن النص او فاء هو اعلم منه من مباشر غل ليجري على المذهبين ان لم يفسد منه من جميع اعداء الوصية والوصي من بين اربعة ارباب  
ما ينفك عن مخالفة شرط الوصية او شرط الوصية لا خلاف في كون الوصية اميناً لا يضمن ما يبد من الاموال التي يبيع عليها الوصية لا يضمن او يفرط  
وعبر عن كونه مخالفا لشرط الوصية فانما اذا البس التوب متلافلا خالف شرط الوصية لا يفسد ما حفظه للطفل او يبيع حقه في كونه

غل

المأمور بما ويخوذ ذلك فاستعماله لا يدخله شرط الوصية لأن مقتضاها ما من له كواب الذب والكون في الدار وغير ذلك هذا إذا لم يستعملوه  
 عرض بقوله على أنه الوصية الولانية بحيث لا يبرهونه كما لو ترك الذب لفضا جوارح الطفل واستيفاء به بحيث يتوقف على الركوب ودخل دارا كذا  
 أمرا أو ليس التوب ليدفع عنه الدود حيث يتوقف عليه مخوذلك قوله ولو كان الموصي من غير الذب كان الحاكم  
 إذا لم يكن محجرا ومن لم يجره مطلقا القول الأول للشيخ في أنه ما به فانه قد جازوا لاحتذاء بامانة البينة لم يذكر جواز الاحتذاء عنه بها ولكنه يستفاد  
 من كذا المفاصل حيث لا يبرهون للمدين ولم يذكر والحق على ذلك وممكن الاستدلال له بوقفه بزيادة من غاوه عن الجعبد الله قال قلت لمرز جلا  
 أوصي في مسألة ان يشترط في فعله فلما هلك الرجل انتاء الوصي له قبل الكرا حنطه قال ان قام البينة والا فلا شئ له قال قلت له اهل  
 لكان ياخذ مما في دينه شيئا قال لا يحل له ذلك وايت لو ان رجلا عد عليه فاختار له فقد رد على ان ياخذ من ماله ما اخذ اما كان له ذلك قال ان هذا ليس  
 مثلا هذا القول بالجواز مطلقا لا يرد ريس وهو الاقوى لان الغرض كونه وصيا في اثبات الدين فهو مقام الموصي في ذلك والغرض من البينة  
 الاثبات عند الحاكم جواز كذب المدعى التي يجوز عليه الخطأ ولا نه بفضا الدين محض على الحسين من سبيل وهذا بطر العرف بين دين الوصي  
 وغيره حيث لا يعلم الوصي على تقدير علمه بمكن تجدد البرائة منه فلا بد من اثباته حتى صح البينة لذلك وايضا فان الغير لا يجوز للوصي تمكنه  
 من التزكيد بمجرد دعواه اولا ولا لمرز جلا ليدفع عنه بعض الاموال دون بعض لان ذلك منوط بالمدى وانما لا يجوز في حجة القضاء والغير  
 له ولأنه لا يثبت خلاف الوصي والجواب عن الروايتين مع قطع النظر عن كونهما مفرضة في استيفاء احد الوصيين على الاجتماع بدو وان الاخر  
 ونحن نقول بموجب فان احد الوصيين كذلك بمنزلة الاجنبي ليس له الاستيفاء الا بالاذن الاخر كذا في النص قال وليس للغير تمكنه من مبدون  
 اثباته والكلام هنا في الوصي المستقل وقد نبه عليه بقوله في آخر الروايتين حيث سألت عن اخذ ماله ممن اخذ منه فله ان هذا ليس مثلا هذا والرد  
 ان هذا انما ياخذ باطلاع الوصي لا خرف ليس له تمكنه من اخذ بمجرد دعوى الجلاف من ياخذ من ماله من ياخذ ماله على حجة المفاصل فان ذلك حيث  
 لا اطلاع عليه احد وهو ما منصف فقول له في شرارة لنفسك من نفسك بزداد الاستدلال جواز اذا اخذ بالبينة العدل القول بالبرهان من ذلك للشيخ رحمه  
 استناد الى ان الولد لا يكون وجبا وفابلا في عقد واحد لان الأصل في العقد ان يكون بين اثنين اما اخذ به لول وهو لا بد الاصح جواز انه  
 بيع صدر من اهل في محلهذا الغرض ان جاز النص يجوز ان يكون كالأمر الطرفين لا يفرق فله ان يؤولا ما على الاجتماع ان لا مانع من اجتماعهما الواحد  
 غير صالح لما فيه شرعا الأصل في جواز اختلافهما اعز جوابه من الاب لجود على الجواز وانما يجوز له الراوي والمروعة لكنه هنا قد عولوا واذن  
 للموصي ان يوصي جبا اجتماعا وان لم ياذن له لم يكن بمنزلة من لم يوصي فيه جبا فظاهر من الشيخ ويكون النظر بعدة الى الحكم اذا وصي في غير ذمتي ولم  
 ينفذ جميع ما وصي به اليه اما لكونه وصيا على الاطلاق لم يكملوا في نفس شئ ولم يمكن من انفاذه او غلبه الجحد بكل سنه فلا يخفى اما ان يكون الوصي  
 فذا ان له في الايض على ما اوضحنا في العموم وعلى وجه مخصوص او ناعا من الايض عليه مطلقا واطلاقا ولا خلاف في جوابنا في الاول على الوجه  
 الذي ان له فيه عملا بمقتضى الاذن ولا في عدم صحته في الثاني فمقتضا اعلى اذن له فيه وهو ما يثبت له فيه بنفسه امامه الاطلاقيه ومن لم يجوز  
 له الايض انما كان وصيا فيه فولا احدها وهو قول اكثر الاصحاب المنع للأصل ولان المتبادر من الاستنباط له في نصه بانه بنفسه اما  
 نفويض النص الى غيره فلا دليل عليه لا على نفويضه وكذا فيما هو وصي فيه فانما جاز فيهما جاز في التوكيد فيه فظنا وغيره على  
 الاقوى فلو افترضنا اطلاق الايض في المباشرة لما جاز التوكيد لاننا نقول في ذمتي الوكيل على غير ذمتي بخصوصه ملحقه بنظر وجبا  
 بمعنى فيما ما وافق غرضه ويرد ما خالف وبين الايض الحاصل ان بعد كون وفاء نظره وايضا فانه في حال الحق كان كالحال للنص على الوجه  
 المأذون فيه وكذا في غيره من حيث لا يخالف نص الوصي بعد وفاء له والولاية المنصو على فعله بنفسه ما في حكمه يكون والقول الثاني لجواز الايض  
 من جهة النص في التي ملكها جبا بالعموم بما ملكها بالخصوص ولان الوصي قائم مقام نفسه فثبت له من الولاية ما يثبت له ومن ذلك الاستنباط  
 بعد الموت وكذا في ابوابه في صحيح من محمد بن الحسن الصفا ان كنى الى محمد الحسن بن علي بن رجل كان وصي رجل فله وأوصي الرجل هذا بلن الوصي  
 وصيه الرجل الذي كان هذا وصيه فكيف يبرهون بجحد ان كان له قبل خواتم فالو والرد بالغير هنا هو الايمان فكان قال بلن لو كان موصيا فاحض  
 عليه جيب الايمان فانه يقتضي معانة الوصي وفضا جوارحه ومن اهلها انفاذ وصيه واجبة مع كون الاستنباط بعد اوقافا بما ملكها الوصي وهل  
 هو الايمان المتنازع واقامة الوصي لمقام نفسه لبيان الامر بنفسه نظره وهو لا يدل على اقامة بعد الوفاة لامقام نفسه مطلقا فانه المتنازع ولروايه  
 كما يحمل ما ذكره لا يحمل ايضا ان يبرهون بجحد الوصية اليه بان يوصي فخصه جوارحه الى الوصي الاول والغنى ان الوصية بلن الوصي الثاني بخو  
 الاول ان كان له اى الاول قبله اى قبل الوصي الاول جوازا يكون فدا وصي اليه واذن له ان يوصي فخصه ماله قبله جوا الوصية فاذا وصي بها الوصي  
 الثاني مع نظرو الاحتمال في حفظ الاستدلال ان لم يكن الثاني ارجح على ان حق الايمان لا يخص هذا الوصي الثاني بل يجب على كل ومن كفاية كما  
 سبنا والكلام في اختصاص هذا الوصي بالوصية على جميع الوصاية لا على جهة المعاونة العامة وعلى هذا اذا لم ياذن الوصي في الاستنباط يجوز النظر  
 في امور الوصي الاول الى الحاكم كغيره ثم لا وصي له قوله وكذا الوفاة انسان لا وصي له كان للحاكم النظر في تركه ولو لم يكن هناك حاكم جاز ان يؤوله  
 من الوصيين من يوافق برونه هذا تردوا علم ان الامور المنقضية الى الولاية اما ان يكون اطفالا او صبا او خفوا او دونها فان كان الاول والولاية

رد جواز قطعية البينة في الوصية

فمنه لايه ثم بحث لايه من الجداد على الترتيب الاول لانه لا يثبت من الالبس فالافرقان عدم الجميع فوضي لايه ثم وصي بحجوه هكذا  
 فان عدم الجميع فالحاكم والولاية في اثنائه غير الاحتفال الموصى ثم الحاكم والادب السلطان اعاد لانا بانه لخاص او العام مع نفي الاول وهو  
 القهيه لاجمع لشرائط القنوي العكس وانما كان خالكا عاما لانه منصوص من قبل الامام لا بخصوص ذلك الشخص الموصوفين انظر والى ان كان منكر قد  
 دوى جدينا فان قلنا جميع هذا يجوز ان يكون كذا نظر في ترك البس من الوصيين من يوفيه قولنا اخذها المتعدي اليها برادش لان ذلك امر  
 موقوف على الاذن الشرعي وهو منقذ الثاني وهو بخلاف الاكثر شيئا للشيخ ولا يجوز ان يكون من الوصية على غير الوصية كما هو معلوم ولعلنا في الموضع  
 والموتى بعضهم اولياء بعضهم فاجمع على عدم ولا يهمل من ينفق في البلاء والعمود ذلك من المعروف من هذا كان في المصالح  
 بحسبه الذي يستفاد الاذن فيها من عسود لابل الف المبرور ومن هذا كذا في الاذن الشرعي الذي يمنع عدم وجوده ونظر في محذور النص  
 في مال الطفل يدفع بوصف العذالة في المولى المانع من الاقدام على ما يخالف مصلحة ويؤيده ايضا وانما معناه ان سالت عن رجل ان له ثوبا وبنا  
 صغارا كبار من غير وصيه ولا خدام وبما لك فيجب كيف يصنع الورثة بعينه ذلك الميراث قال ان قام رجل بقدر فاسمهم ذلك كله فلا يثبت عن  
 اسم عبد ابن كذا قال سالت الرضا عن رجل ما زني وصيه ويرك الاول اذا ذكرنا اولنا غلانا صغارا وشرى جوارى هل يتبعهم ابناء جوارى قال  
 نعم وعلى كل حال فهذا القول لا بأس به ويستثنى من موضع الخلاف ما يضطر اليه الاطفال والدواب من الوصية وصيها انما المال الشرعي على الثلث  
 فان ذلك ونحوه واجب على الكفاية على جميع المسلمين فضلا عن المعدل منهم حتى لو فرض عدم ترك مودتهم فالافضوية الاطفال ونحوهم عن  
 العاجزين لئلا يكسب واجب على المسلمين من اموالهم كفاية كما لانه كل محتاج وطعام كل جامع يضطر اليه من مال المحتاج او وجبت يجوز لاحد فعل  
 ذلك فالمراد به معناه الامم والمراد منه الوجوه المذكورة من فرض الكفاية والاراد بقوله لم يكن هذا احكام عدم وجوده في ذلك القطر  
 وان وجد في غيره اذا توقفت الرخصة على شغل لا يخلع اذ هو واجب مع وجوده بعيد الاقتضاء على الادب منة ناخر ما يجب ناخر الى ان يمكن  
 من اجتهاد الوصى بالنظر في مال ولده الى اجنبى له ان لم يصح كانت الولاية الى الجد التبت دون الوصى بل يصح لك في قدر الثلث مما امر اوصى اياه  
 المحفوف قد عرف من السالك الشافعي ولا يثبت على الولد مقدمه على ولا يثبت على الاب ذابض لابل وصيها على ذلك المولى عليه مع وجود  
 للاجانب انما يصح لان ولا يثبت لجدنا من لمع باصل الشرع فليس لابل طفلنا معناه ولا ايتار يترك معه معنى عدم صحتها انما لا يقع فاضنه طلقا  
 لكن كل ما يقع باطله من راس او يضع على بعض الوجوه دون بعض احوالها البطلان لان الابل ولا يثبت بعد كون مع وجود لجد وصا لجد  
 للولاية فاذا انقطع الابل بكونه يبيع ولا يوصيه فاذا مات لجد فمقر عود ولا يثبت في الوصية في نصيب الوصى في دليل الاصل عدم  
 عودها فلا يصح جوده لجد ولا بعد موده الثاني طلقا فانها انقطاع ولا يثبت لجد خاص ولا يثبت الابل شاملة للارث في كل بابا الا ان لا يثبت لجد  
 فيحصل البطلان بتمام وجوده وقد عرف جوابه فان انقطاع ولا يثبت الابل بكونه مع وجود لجد صالحا للولاية من معلوم وعودها بعد موت لجد  
 محتاج الى دليل ودعوى ان ولا يثبت الابل بانه في جميع احوال المستغنية التي من جملتها ما بعد موت لجد عن معلوم بالهوى عن الشرائع وانما  
 المعلوم مع وجود لجد بعد انقطاع ولا يثبت لابتغى ما بعد موت لجد الثالث صحتها في ثلث خاصه لان لجد اجبر عن الوارث اصلا فيكون  
 له اثبات ولا يثبت غيره عليه بطريق اخر وفيه منع الاول بطلان المار في ازالة الملك بقضى ابطال الوارث من صلا وهو لا ريب انما شرعا  
 وانما بقاءه في ملك الوارث فانه يقضى شرعا لكون الولاية عليه لما ذكره في الثاني ولا يثبت عليه الاصل الاصل فلا يكون للابل ولا يثبت عليه  
 بالبنية لئلا يصلح وقد ظهر احوال الاول الاول الاول والايضا كمالها للشيخ في كسوط واعلم ان قوله في القول الاجتزاع في اداء انها  
 المحفوف واجنبى من السالك التي هي موضع النزاع لان موضعها الوصية بالنظر في مال ولده موله الابل وصية ما لا يخرج منه المحفوف فان ذلك ثابت  
 بالاجماع وايضا فظاهر اللفظ ان الوصية لكون مقصود على نظر الوصى في مال ولد لا يثبت لكون هذا الوصى صيها على اخرج المحفوف  
 فان كان الوصى ان يصب صيها في ذلك لان الوصية يبيع فيها بعض الوصى من عموم وخصوص وبالجملة فان ذكر الوصى لهذا الوصى لفظا يدل على كونه  
 وصيها على اخرج المحفوف صيها الى وصيها على ولد يكون له فذا شملت على امر من احوالها المختلف فيه والاجتزاع عن محل النزاع ولا وجه  
 لادخال الموقوفه صيها لان اشتغال الوصية على معنى صحيح واخر باطل لا ينفذ في صحة الصبي ولا ابطال الباطل فان كان قد اضر على حبله  
 وصيها على النظر في مال ولد كما هو ظاهر لم يثبت ذلك الوصية لانه في اخرج المحفوف فابداق وهي ان وصيه لادن مع وجود رايه  
 في اخرج الوصايا وان كانت كجانبين لكن لا يثبت من اشكال لان وصيه الولد انما تصح بما ولا يثبت الابل في هذا الوضع الوصية على الاطفال مع  
 وجود الابل اذا كان كذلك فلو لم يررض الولد ليقض الدين وانما ذ الوصايا مع وجود رايه كان الابل في ذلك من غير ان ياتي الحاكم بموالات  
 بالاطفال كما يثبت عليه في المذكورة ونسب كقول الحاكم اولي بوصاياها والابل بدونه الى الشافعي وكذا اذا كان عدم الايضاموجها للولادة  
 الابل على ذلك على ان الابل حق الولاية على وصيه رايه كمال الولاية على ولده فاذا اوصى الابن غير ابيك لانه يكون صحيحا كما اوصى بالولادة  
 التي غير في المصنف بل ذكر من صحها في اداء المحفوف على ذلك وجهه ان ثبت ولا يثبت لجد على الاطفال لئلا يثبت على جد صيها فان ذلك  
 ثابت بالاصل لاجل النقي والوصية لئلا يثبت كذلك ولا يلزم من ثبوتها بدون الوصية على تقدير ثبوتها من ثبوتها كمالها ان الحكم للولاية

ويستدل

قوله

ومعه

يكون

على الوصايا مع عدم الوصي ليس له ذلك مع وجوده فالأرض بمنوعة فقل وإذا أوصى بالنظر في شيء من أوصيته فلا يجوز له التصرف في غيره ويجرى مجرى الوكيل في الأرض فقل على ما وكل فيه لما كانت الوصية بالولاية استثناء من الوصي بعد موته في تصرفه فيها كان له التصرف فيها دون موته واستثناء ما ورده الأمانان واستثناء ما ورده الولاية على الولد وإن تزول الذي له عليهم الولاية من الصبي والمجانين والسفهاء والنظر في أموالهم وتصرفهم فيها لهم فيه يحفظ ويصرف الوصي والمندوب ويحوز ذلك كانت الاستثناء نافية لا إيجابية والموصي والمفوض بعض هذه وكليهما لأن ذلك قوله فيجب فيه وإليه وما اختلف لا وصيا ولا وصيا بجميع هذه الاستثناء والبعضها والإطلاق على ما أبا المعبث ضبط الأموال والقبام بأصلها وحفظها فإذا نصبت له الوصية في ذلك لم يحد فإما أن يعمل له الولاية أو يخصها بنسبة دون شيء أو يطلق فإن عملها بان قال أنت وصي في كل قليل وكثير وفي كل مال فيه ولا ينفذ كذا وكذا إنما فصلناه سابقا حتى استوفى جميع ما حوز ذلك كان له الولاية في جميع ما أتت له اللفظ بما أودع فيه في كذا وكذا فندخل فيه الأموال والأولاد وأرضها بنسبة دون شيء أو يوفى وقت أو حال أو حال أخضع لآلته بما عين له ولا يخاف أن يختص بالاستثناء والإيصا كان يقول أنت وصي فيما أوصيت به يوم الدين أو فيما ذكرته في وصيته وكان قد ذكر أشياء مخصوصة أو كتب وصيته كذا ثم يقول جعلت حصتي في ذلك أو فيما أوصيت به فلا يجوز ذلك المخصص الأفراد بان يقول أوصيت إليك ابنك أو ابنتي فلا يراد إلى أن يختص فلا يراد بالاجمال أن يوصي في وصيته بل إن يقع منه كذا ويحوز ذلك أو ما دام على صفته كذا ويحوز ذلك وإن أطلق بان قال جعلت فلانا وصي فان قصر على ذلك كان لغوا كما لو كان وكذلك لم يعبث بما وكله وإنما قاله على الولد في كذا وكذا التصرف في تصرفه لا يخصصه لأن المخصص لا يخصصه المخصص في القبطه لأن المفهوم عرفا من هذا اللفظ هو أن مقام ذلك خصوصاً عند من شأن الفرد الضابط عند العمود المكلفه ثالث وهو عدم التصرف ما لم يبين ما فوض إليه وحدثت بخص الوصي شيء أو شيء ويجوز بعد الإيصا لأعلى سبيل الاستثناء في ذلك الأمر ولا على سبيل الأفراد فيه بل جعل له وصيا على حفظ ما لا ورده وصيا آخر على الاتفاق عليه ثم قالنا على إيفاد وصيا به وحقوقه وإيعا على السبقا دون بغيره فخص كل واحد بما عين له ويجوز لمع ذلك بغيره بعضهم ومخصص آخر على الإجماع والانفراد والتفرق فقل لم يصح المثلثة في الوصي بغيره حال الوصية وقبله من الوفا فلما أوصى في الصبي فيبلغ ثم مات الوصي صح الوصية وكذا الكلام في المجرى والعقل الأول استثناء لا إيجاب في وقت اعتناء الشرط والمعتبر في صح الوصية من التكليف والإسلام والمجربة والعذر له هو عند الوصية وعند كون ومن جبر الوصية وسفر إلى أن يموت ومن جبر الوصية إلى أن ينفذها بعد الموت على الأقوال أحدها وهو محذور لاكتونه من المص الأول وهو اعتبار وجودها حال الوصية بمعنى وجودها حال الوصية بمعنى وجودها قبلها نافية إليها وأرضه للثمن فإن شرط بغيره يقدمه على الشرط ولو نافية وجه هذا القول أن هذه الذكورات شرط لصحة الوصية فإذا لم يكن حاله انشأها ما وجوده لم يمكن العقد صحا لأن عدم الشرط يوجب عدم الشرط كما في شرط سائر العقود ولأن وقت الوصية بمنوعة من القيود من ليس بالصفا والذهبي في العامان أو الوصية إلى ركن العقد دل على الفساد ولأنه يجب في الوصي أن يكون بحيث لو مات الوصي كان نافذ التصرف مثلا على صفا الوصاية وهو هنا منصف لأن الوصي لو مات في هذه الحال لم يكن الوصية نافذة هذا هو هذا الآخر نظر لأن من يكتفي بوجودها حاله المطلوب يحصل على مذهب المص فان الوصي إذا فرض موته بعد الوصاية بالفضل قبل أن ينصف الوصي بالصفا لا يكون نافذ التصرف من حيث الوصي في ذلك وهو غير جامع لها وذلك كاف في البطلان وثانيها أن المعتبر إجماعها عند الوفاة حتى لو وصفت الوصي في شيء ليس بأصل اتفاق كماله عند الوفاة صح الوصية لأن المفوض منها التصرف بعد الموت بغير إجماع الشرط لا لأنه محل الولاية ولا حاجة إلى وجودها قبل ذلك لأن نفاذ لغاها بوضع فبان الوصاية لما كانت عند الموت لم يحصل شرطها حاله الإيجاب في العقد فساد ولا يتم الولاية حاله الموت خاصة بل هي ثابتة من جبر الوصية إنما المثلثة المص كالوكالة المثلثة شرطها التصرف بعد موت حتى لو قال الوصي أو ما فوضت وصتي في كذا وقت أو ما فوضت لها من جبر الوصية إلى جبر الوفاة وهو محذور التمهيد في الدروس ما جبر الوصية فلا تقدم في وجوب القبول الأول وأما سفرها إلى جبر الوفاة فلا أن الوصاية من لغوا لجانب حتى عرض لخلل أحد شرطها بطلان كتابها ولأن المعتبر في كل شرط حصوله في جميع أوقات الشرط فمضى خلت أثناء الفعل وجب فلو المثلثة الاستثنى في قليل الموارد بدل خارج ربما يقال إنها لا يستثنى منه شيء لأن ما جبر عن الفعل المحكوم بجمعه عند فوات الشرط ليس شرطه مطالبه مطلقا بل لبعض الأحوال دون بعض وهذا أولى وأبعد ما أن المعتبر وجود الشرط من حال الوصية إلى انقضاءه من غلظ أن يبلغ الطفل ويجوز الوصاية ويقضي الديون وغير ذلك لا في هذا الشرط بل يقضي مطلقا شرطها ما في بعضها في كل وقت فلو فرض قول بعضنا بعد الوصية قبل انتهاء الولاية بطلت هذا هو أقوى وأعلم أن الذي يقضي كلامه الاصطاح وغيره من الباحثين في هذه المسألة من غير جود الشرط حال الوصية لا يعبث استمرارها في حال الموت ولا كان القول الأول هو القول الثالث مع بغيرهم بان الأقوال الثلاثة بل صرح بعضهم بان المعتبر في القول الأول وجوده حال الوصية خاصة من صرح بذلك التمهيد في الدروس فإن قال هذه الشرط بغيره عند الوصية المعتبر الموت فلا يدخل أحد هذا من ذلك بطلت قبل كفي جبر الوصية وقبل جبر الوفاة فقول و قبل كفي جبر الوصية بغيرهم بان الغالب بذلك بغيره بوجوها ههنا وان لم يسمرو هذا واضح في المذكور نفل الأقوال الثلاثة الأول

لا ينفذ

قائل

الاجرة

ايضا حتى عن الشافعية فلا يتم جعلها اعتبارا في محالين وثانيها فلو قالوا انما ينفذ على ذلك لان ظاهر دليل المشروط بيقضي خلاف ذلك فان  
 اجلال التنازل بعد الوصية وانفاد العقد القابل للتأخير من التنازل لاجلها خصوصا بعد الوفاة وحمل النص لان يقولوا ان فوائدها لا  
 ينفذ ما دام جازا خاصة لان القابضة لا يكون فنيها في جودها حال الوصية لان النص لا ينفذ في جودها من جودها من نص  
 وعائنه على انهم ذلك انما فهم على ان ينفذ النص بطل الوصية حيث تغيرت حال الوصية لا ينفذ في جودها من جودها من نص  
 بكونه وصية ولا اسلام كذلك غالبا وكذلك الحجة وعلى هذا فيقول الثالث والاربع ولعل هذا الجود وكحق الشئ على من ان المال قولين  
 خاصة بتنا على ان القابل بان شرط حصول التنازل عند العقل بعين استمرارها من جهة الى الاخر وهذا الفهم من حيث الاعيان حسن لان كلامهم  
 من انهم كانهما عليه من ايقافهم فمضى جوابا بارادته لاختلاف الخصوصات عما في الشهادة الذي ليس من كمال ارشاد وعلى كمال في هذه الاقوال  
 غير محروفا وان شرط استمرار التنازل من جهة الوفاة الى انفس الولاية بما لا ينفذ فيه فيحصل الغرض المقصود منها ان النص حصولها قبل الوفاة  
 باعتبار استمرارها في الاخر ومن قال ان النص حال الوصية لا ينفذ استمرارها حال الجود ثم يصير وجودها بعد الوفاة مستقن فقولهم  
 الوصية على كمال من الوصية عليه ولا ينفذ في غيره كالموت وان شرط الوصية في الوفاة الكبار العقل العاقل على ابيها وعلى القادر  
 من الوصية عليهم ولو اوصى بالنظر لتمام الذي تركه لم ينفذ في النص ولا في ثلثه ويصير في اخرج المحفوظ في تقديم ما قبله على هذا الحكم  
 في ما يتعلق بمضمون هذا العنان فان قوله بجمع الوصية على كل من الوصية عليه ولا ينفذ في الاصل الا ان النص على الولد مع وجوده بعد وفاته  
 يصير في الوصية عليه ولا ينفذ في حاله الوصية ومما لا يجوز ثابته قطعا وانما انتقلت الى الجود بعد وفاته ولو حمل على ارادة من عليه  
 ولا ينفذ في حال النص وهو ما بعد الموت لم يصح قطعا ايضا لان النص حصوله في حاله الوصية مستمرا كما هو ولو اريد من كل عليه ولا ينفذ  
 في بعد الموت فيقبل الموت بقطع الولاية فلا ينفذ ايضا وكان لا ينفذ في الباقي بعد ذلك السابق وهو قوله في النص في خصوصه لا ينفذ  
 الصغر كان بل لا ينفذ لعدم الكمال اذ لو ارفع الصغر واستمر محبونا او ينفذها بغيره لا ينفذ في الاصل مستقن كما مر في باب الوصية  
 في اخرج المحفوظ مع الوصية على الكاملين كما استلزم من انفسها الى الفطرية على جملتها في جميع النص في الوفاة ولا ينفذ في  
 الشافعية واعلم انه على تقدير نص في ما عدا الوفاة او وفاقا للابوين مع كون الورثة كبارا ليس الوصية نص في الميركة لاجل ذلك الا انهم  
 لانهم ما ساءكم الوصية الدين من مالهم ساء على ابن الفول المتصور في انتقال الميركة اليهم بالكون مطلقا وانما يظهر من قوله في نفس النص  
 ثم ان دفعوا اليك من نفقة في الوصية وادنوا في بعض الميركة فلا اشكال وان استعملوا فيهم باحد الاربعين ما البيع ولا دائر ما لهم  
 لغير انهم الوصية لم يمكن ذلك في امره الحكم ان يقولوا لهم باحد الاربعين منهم لانه في المنع من اداء الحق فان نفذ جميع ذلك جاز لان  
 لا يبيع من الميركة ما ينفذ في الوصية ونفقة الابوين من اعمار ذلك الاصلع للبيع بالنسبة اليهم فالاصح ان يكون في الوصية الا انهم  
 في مال مطلقا مع انشاءهم لان الدين يقدم على الارث ونصير ما من قبله في الاول وفي هذا كله مع اطلاق الوفاة في الوصية بقبض الدين ما لو اوصى  
 البديع شئ من تركه وصفا دينه لم يكن للورثة اسكاه بل كان للموصي امثال من الوصية وكذا الوفاة دفع هذا العبد مثلا اليه عوضا عنه لانه  
 في اعيان الاموال اعراضا فقولهم يجوز في ماله من الاموال البهائم باخذ جرة المثل عن نص في ماله وفي اخذ قدر كفايته وفي اقل الاربعين ولا ينفذ  
 اظهر له اذ بالمولد مال البهائم من له ولا ينفذ في غيره سواء كانت بالاصالة كالارث لاجل عدم كمال الوصية وقد اختلف في ذلك يجوز له اخذ على اقل  
 احدهما باخذ جرة المثل المملوك وهو اختيار النص لهما عوضا عن عمله وعمله محرم فلا يصح عليه حفظه باجرة مثله الثاني في اخذ قدر كفايته  
 لظاهر قوله نعم ومن كان في غير امته فلياكل بالمعروف والعرف لا اسرف فيه ولا ينفذ في المثل الثاني باخذ اقل الاربعين من الاجرة والكفاية  
 لان الكفاية ان كان اقل من الاجرة فانه مع حصولها يكون غيبا ومن كان غيبا عليه لا يستحق الفول ربع ومن كان غيبا فليس يستحق الامر  
 للوجوب فيجب عليه عن نفقة الاجرة وان كانت اجرة مثله فكيف يشع الا انهم مع كون الشئ عليه ينفذ ما في صحته عبد الله ابن سنان عن الصادق  
 قال سئل انا حاضر عن نفق للبناء في كنف الهم ولسع فما يصح لهم ان ياكل من اموالهم فقال لا بأس ان ياكل بالمعروف كما قال الله تعالى في كتابه  
 واسئلوا البناي حتى ابلغوا النكاح فان استم منهم وشدا فادفعوا اليهم اموالهم ولا تاكلوها اسرافا وبذرا ان يكرهوا ومن كان غيبا فليس يستحق  
 من كان غيبا فلياكل بالمعروف هو الفول انما عاقلها اكل بالمعروف الوصية لهم والقيم في اموالهم فما يصح لهم ان ياكل بالمعروف وهو ما  
 الى تنقيح فان اراد به اكل المتعارف كما يظهر من الآية والرواية وجعل محض بالولي لا ينفذ في اعيان الا انما في بين الفقر وحصول الكفاية منه  
 بهذا الاعتبار الا ان حصول الفول يحتاج معه الى نفقة مؤنة السنة من نفقة وكس ومنه غير ما حتى يحقوا ارتفاع الفقر وان لم يشترط حصول  
 ذلك ونفقة عالة الواجب التقفوت فقولهم في الاستدلال بنبوت اقل الاربعين انهم مع حصول الكفاية يكون غيبا فيجب عليه لا يستحق عن نفقة  
 الاجرة غير صحيح وان اراد به مطلق النص كما هو المراد من قوله ولا تاكلوها اسرافا وبذرا ولا تاكلوها اموالكم بينكم بالبطلان الذين ياكلوا  
 البناي طمحا وغير ذلك فنفذ المعروف من ذلك غير واضح المراد بعين معقول الاربعين لان النص على هذا الوجه يختلف باختلاف الاقسام لاجل  
 وربما ادعى ذلك الى الاضطرار بما لا ينفذ في غيره ولا ينفذ في غيره هو الفول فيحصل على اكل الا انهم ليس يصح في اخذ خاصة باكله بنفسه لاعتد

فانما في النص على الوفاة لان الوفاة هي التي ترفع الوصية عن العمل وانما في النص على الوفاة لان الوفاة هي التي ترفع الوصية عن العمل وانما في النص على الوفاة لان الوفاة هي التي ترفع الوصية عن العمل



من ان الاكل ليعمل الغرض فيها هو اعم من ذلك وعلى كل معنى ضرا لا كل لانه يحكم فيه على طلاقة لان العمل بما كان قليلا والقوت كثيرا فبذلك انما يبين  
زيادة على الكلف فبذلك اجاز المثل مطلقا الجود ويمكن حمل الاكل بالمعروف عليه لان جزء المثل ان كانت اقل فالمعروف به بالناس ان لا تاكل  
بلخذ عوضا عليه غير باء عن عوضه المعروف هو اجر مثله ومثل هذا الشيء ان المعروف وزيادته عليه كالا غير معروف هذا اذا كان قفيل اما لو  
كان غنيا فالقوى وجوب استغناءه مطلقا على ابطاها لان زيدك يخفى قول الربيع وهو ان حقا الجزء المثل مع فقرو ذهابه عن بعضه من القول فاعلم  
وهو جواز اخذ اقل الامرين من اجر مثله وكفايته مع فقرو ولو خفي الكفاية بمعنى مضبوطا ان هذا القول الجود لا قول ومتبعوا الحد الامرين من غير  
تقييد بالفقر جعلوا الامر بالاستعانة على الاستعانة او ان اوعوا لفظ الاستعانة مشعره ولو خفي اعلان هذا كله مع من اخذ العوض بعمله بالاشياء  
بعله يمكن له اخذ شيء مطلقا ولو ذهبن الفصد الظاهر جواز اخذ لانه ما مقرر بالعمل ان الشارع في بعض عوضه انما هو البيع لانه عمل محرم كما لو امر  
مكلف بعمل لاجر وفيما ذكروا انه يجمع عليه جزء التام انما هو البيع كما ذكره في باب خصوا اذ قلنا يجوز اخذ الكفاية لانه فيهما من البيع مع غير تقييد  
فتأمل ما اذا نوى العوض ولم يوفق له ان اوصى لاجني بمثل نصيبه ولو لم يكن له الا نصف فقدر له نصيبه في ذلك فالموصي له النصف ان لم يكن الوارث  
فله الثلث ولو كان له اثنتان كانت الوصبة بالثلث لو كان ثلثة بالربع وكتابا بطان نصيبا الى الوارث ويجعل كاحدهم اذا اوصى له بمثل نصيب احد ورثته  
وعنه كانه صح ان الوصبة من الثلث جازا واختلف في تقديره فالمعروف من هذه علم ان الوصية يكون له بمثل الوارث خوصتها الى الوارث و  
يشاوي الموصي والوارث ان شاد وان تفاضلا وجعل كاحدهم نصيبا لان ذلك هو المعتبر والزيد مكوك فلو كان له ابن واحد اوصى له بنصيبه لزيد  
فرض كان له ابنين فيكون الوصبة بالنصف لاجل ان اخذ الموصي له النصف والابن النصف فان كان الموصي له الثلث والابن ولو كان له ابنتان  
فاوصى بمثل نصيب احد هما فالموصي له مثل نصيب احداهما انما اوصى بهن جميعا وعلى هذا قول جماعة من العامة انما يعطى مثل  
نصيب المعتبر او مثل نصيب احد هما اذا كانا مضافين من اجل المال او بعينه بالثلث بين الوارثين ان تعدد والآن نصيب الوارث قبل الوصبة من اجل التام  
فان اوصى له بمثل نصيب اثنين وله ابن واحد اوصى بجميع المال وان كان اثنتان فالوصبة بالنصف ان كانتا ثلثة فله الثلث مال اليه العامة في الجود  
جعله فريضة من الصواب ثم رجح مذهبا لاحتيا واجيب عن حجة من بان المال لا يقضى شيئا والوارث لا يقضى شيئا الا بعد الوصبة للثلاثة فالوارث  
الموصي له بمثل نصيبه لا نصيب له الا بعد الوصبة ورجحنا ان يكون مال الموصي له مماثلة لنصيبه بعد الوصبة وعلى ما ذكره من ان الوصبة مع الوحد  
بالجميع ومع الاثنين بالنصف مع الثلث بالثلث يكون هناك نصيب الوارث مماثلة لنصيب الموصي له وهو خلاف مدلول الوصبة فيكون زيد لا اله  
والصواب عندنا ان نصيب الموصي له بعد الوصبة في تمام فرضه الميراث ويزاد عليها مثل سهم الموصي بمسألة عندنا لثلاث الباقيين نصيب نصيب  
الموصي له بنصيبه ولو لم يكن فرضه واعلم ان هذا المسألة واشتبا من المسائل الدورية لان معرفة نصيب الوارث متوقفة على اخراج الوصبة ومعرفة  
نصيب الموصي له انما يكون اذا عرف نصيب الوارث لان التخصيص ما سهل لغيره فلهما لغيره وغيره فلهذا لم يشرعوا لها هنا وسيفرض الميراث  
لمرجع الموصي له مثل نصيبه مع ثلثه من ثلثه مع اختلافهم وجعل مثل فاهم ومثل اعظمهم ونسبة من يجوز ما اجعل المص في هذه المسألة قوله  
ولو قال له مثل نصيبه يعني فخذنا يكون له النصف ان لم يكن وارث له سواها ورد الى الثلث ان لم يكن وارثا كان له الثلث لان المال عندنا  
له الثلث اجازات والثلث ان لم يجز لانها باخذ المال كله بالقرن والرد يكون حكمها حكم الارث في الوصبة بمثل نصيبها ولو كان له بنتا فله الثلث  
المال عندنا للبناتين دون الوصبة فيكون الموصي له كبنات اخرى وهو واضح وعند العامة لو كان له بنت اوصى بمثل نصيبها فالوصبة بالثلث لان ثلثها  
عنده من ثلث البنات احد البنات احد العصبه واحد ولو لم يكن نصيبه فزيد على ثلثي سهمها وبعطه سهمها من ثلثة ولو كان له بنتا فالوصبة بالربع لان المسألة  
من ثلثة لولا الوصبة لكل واحد منهم ولعصبه سهم فزيد الموصي له سهمها مبلغ اربعة الى الرد على هذا السار المص بقوله لان المال عندنا للبناتين من  
دون العصبه قوله ولو كان له ثلاث اخوات من ام واحدة من اب واحدة اوصى بمثل نصيب احدته من الاخوات فيكون له سهم عشرة  
والاخوات من الام ثلثة والاقرب سنة هذه من صوم الوصية بمثل نصيب احدته من غير نصيبين وكانوا يخالفون في نصيب ترك الوصبة على  
مثل فاهم نصيبا فان الاخوات من الام الثلث والاخوة الثلث من فاهم الفرضه من ثلثة ثم تكسر على الفرضه وعد ما مائل على تقدير كورا الاخوة  
ثلثة فرضه بعد احد ما في أصل الفرضه يبلغ تسعة للاخوات الثلث ثلثة لكل واحد منهم سهمهم وللأخوة سنة فاذ اوصى بمثل نصيب احد  
هم على نصيب فاهم على الاخوات فزيد الفرضه واحد انبي غير ثلثة لما عرف من ان الصواب يفتح الفرضه بين الوارثين ثم زيادة نصيب الموصي له عليها  
فالوصبة هنا باعتبار التركة واعلم ان حمل نصيب الاخوات وانما اقل مني على كون الاخوة للاب ثلثة حيث يخفى معهم جميع كما ذكرناه ويصح مع  
كونهم اربعة وحسنه فلو كانوا ستة فصاعدا لم يمتثل التام مع ان نصيبه بالاخوة من غير ثلثة اعدم ثم فتمثل ذلك زيادة كما لا يخفى قوله ولو كان له  
وفيه ريب وفال مثل نصيبه يعني فاجاز الوارث كان له سبعة سهمهم والبنات ثلثة لهما والورثة سهمها ولو قبل لها سهمها من خمسة عشر كان له  
هذا مثال المال اوصى بمثل نصيب احد عظمهم طريقه على ما سبق ان يفتح فرضه الميراث ولا وهي هنا من ثلثة للزوج الثمن منهم والبنات ثلثة وسبعة  
اسهمهم فزيد عليها مثل نصيب احد نصيبا له الوصبة وهو هنا البنات فيكون مجموع التركة خمسة عشر فاذ اوصى بالذي جعله المص في  
هو من غير وانما ما ذكره او لا من جعلها ستة عشر للزوجية سهمها ولكل واحد من البنات الموصي له سبعة فهو قول الشيخ ثم ومن قبله لان عليها  
فيكون حكمها حكم الابن في الوصبة بمثل نصيبه ولو كان له بنتان فله الثلث لان المال عندنا للبناتين دون الوصبة فيكون الموصي له

عشر

في دفع سلة الاجازة في دفع سلة الاجازة في دفع سلة الاجازة

ثمانية

فانما في دفع سلة الاجازة

القد بر يكون الوصية من نصيب البنت خاصة ويكون هم الزوج من اصل المذكرة لان الاثنين من الغرضه التي هي عشرة والواجب يكون  
 الوصية من اصل المذكرة ويكمل النقص بها على جميع الورثة في كل واحد بنسبة اسهامه فان يكون من حصة عشرة على الطريق الثاني وهو يحسم  
 ونصيبه الميراث ثم زيادة مثل نصيب من نصيب البنت ليشترط الجميع في دفع هذا كله مع اجازة الورثة ولو لم يخرج فالتكثير من اثنا  
 عشرة الثلث اربعة والثمانية بين الزوجين والبنت على اصل الغرضه التي هي عشرة سبعة ولو اجازت احداهما خاصة  
 ضربت احد الزوجين في دفع الاجزى كيلج سبعة لان بين الاثنين عشرة وثمانية فواثقا بالثلث فيضرب ثلث احدهما في الاخرى من اجازة  
 نصيبه والباقي للموصي وهذا ضابط في كل ما يرد عليك في اجازة البعض ورد الاجزى فلو فرض كون الغرضين من اثني عشر من احداهما  
 في الاخرى نصيب من اجازة من سلة الاجازة في سلة الد و نصيب من رد في سلة الاجازة فلو كانت الجيرة البنت نصيبها من سلة  
 الاجازة سبعة من خمسة عشر ضربها في اربعة فمكالة الد تبلغ ثمانية وعشرين فهو نصيبها من السنين والزوج من واحد من اثنا عشر من الد  
 بضرب في دفع مكالة الاجازة وهو خمس من خمسة عشر تبلغ خمسة وفي نصيبها من السنين والباقي وهو سبعة وعشرين للموصي او كما يجوز  
 هو الزوج ضرب نصيبها من سلة الاجازة وهو واحد في اربعة فمكالة الد فلهما اربعة نصيب البنت من سلة الد وهو سبعة  
 من اثنا عشر في دفع مكالة الاجازة وهو خمسة كيلج خمسة وثلثين والباقي وهو واحد وعشرون للموصي له فله من اجازة ثمانية عشر والباقي  
 كذلك للزوج اربعة ومع ردها عشرة للبنت خمسة وثلثون للزوج خمسة مع اجازة احداهما فخذ الموصي في التفات ولو انكسر الغرض  
 بان وصي لم يمتل نصيب الزوج اجازة للموصي له السبع ذلك برب نصيب الزوج وهو واحد على الغرضه وهو السبع هنا ايضا فاجعل  
 للزوج سبعة من ثمانية او للموصي له سبعة والبنت خمسة فخرج الوصية من نصيب البنت خاصة فالصو ارحال نصيب عليها ما يكون  
 من سعة قوله لو كان اربع زوجات بنت فوصي بمثل نصيب احد من كانت الغرضه من اثني عشر ثلثين فيكون للزوجات الثلاث اربعة عشر  
 بالسوية وله سبعة واحد يبقى سبعة للبنت لو قيل من ثلث وثلثين كان ثلثه القول الاول المشيع ايضا اصل الغرضه ثمانية  
 نصيب الزوجات الاربعة منها واحد ينكر عليها فيضرب عددها في الغرضه يبلغ اثني عشر وثلثين في السبع للزوجات اربعة فم نصيبها من سعة  
 نصيب الموصي له ما خور من نصيب البنت خاصة وهو خطا كما هو الفاعل ان يهوضر واحد كاحدى الزوجات ويرد على الغرضه ليدخل  
 النقص على الجميع فيكون له واحد من ثلثه وثلثين وهو واضح ولو كانت الوصية بمثل نصيب البنت لكانت ثمانية وعشرين مقدار نصيبها  
 باصل الغرضه يبلغ سبعة ان اجازت الوصية بان رد والحقت نصف الغرضه بها نصيب الموصي له ثلث المجموع ويكون الثلثان فائمين  
 بالغرضه فيكون من ثمانية اربعين للموصي له ثلثها سبعة عشر وللزوجات اربعة والبنت ثمانية وعشرون ولو اجازت احد من ضربت فمكالة الاجازة  
 وهو هنا جرم من اثنا عشر وهو نصف سعة كل مكالة الد او بالعكس فيخرج خمسة في ثمانية اربعين واربعة في سبعة كيلج مائة واربعة عشر  
 اجازة نصيب من سلة الاجازة مضروبا في دفع مكالة الد ومن رد نصيب من سلة الد مضروبا في دفع مكالة الاجازة فمكالة الد  
 البنت يكون له ثمانية واثنا عشر والحاصل من ضرب خمسة وعشرين في اربعة وللزوجات اربعة في حصة والباقي وهو مائة  
 وثمانية للموصي له ومع اجازة الزوجات جميع دون البنت يكون خمس سعة عشر ضربا بربعة في اربعة للبنت مائة واربعون والباقي وهو اربعة  
 وثمانون للموصي له ولو اجازت بعض الزوجات له نصيبها من الميراث هو سبعة واحد ضربت في اربعة نصيب قوله ولو وصي لاجنبة نصيب له  
 من ابطال الوصية لانهما وصية مستحقة وقبل يصح ويكون كما لو وصي بمثل نصيبه هو ثلث القول بالاطلاق للشيخ معللا بما ذكره المصنف على  
 انها وصية مستحق الولد فكانت كالوقال بداري وسندوا على ان وصية ان صحة الوصية كوفوف على ابطالها التوقف صحة ما على ان يكون  
 للابن نصيب لا يكون له نصيب حتى يطل هذا الوصية لان الابن ملك الموصي لم يولد له من بعد نصيبه بوصيها او من يار بطلانها لان  
 لكل واحد من البنين فان ثبت للابن نصيب ليعت صحته اذا لا يملك الموصي له لما ذكره وكذا ان ثبت للابن نصيب لا ينفاء منع الوصية  
 فان شاعها نصيبه وجبها اختاره المصنف ان الولد ليس له نصيب الا كجيفة وانما يصير له نصيب بعد موت مورث فاضافة النصيب  
 اليه حاله الوصية بخلاف كون جميع المذكرة لفلان التي هي نصيب ابني لوفرض كون ذواتها واحد من غير ان يجره من وصية لغيرها وهذا وان كان  
 مجازا لا يفسر هنا معنى جيفتي على حمله على غير ما يقوله الجاهل لا يقال معنى جيفتي كون الوصية بفسر نصيبه لا نصيبه  
 فيكون الوصية باطله نظر الى الجملة على الجيفة لا فانقول مثل هذا في قول اعطوه مثل نصيب ابني فان ابنه لا نصيب له الا نصيبه وانما اطلو  
 نصيبه عليه مجازا كما حكى بالصحة هناك فكذلك لا يفسر كما في التهم وموان الميراث نصيبها لغيرها نصيبه بعد الموت من المذكرة وهذا مجاز  
 شائع لا يفسر في استعماله بل انما هم من اللغة وعبروا بالجملة فانه كما في مجموع المذكرة لا يفسر كون مستحقا الوارث حتى ينفاض الكلام ويكون  
 وصية على الغير وما في رد ما لا يندفع جميع ما اوردوه وهذا البناء على القول بالجيفة وانما ما اجماعا على ابطالها فمما يمنع كون الوصية مستحقة  
 الولد بجميع المذكرة كما بيناه ورفق بين وصية بداري ونصيبه في الابن فان دارني لا هو الموصي بها بخلاف المذكرة التي يكون نصيب ابني  
 لولم يخلف غيره ولو لم يوص من ثمانية فان المذكرة حال الوصية مما لو كان قد غلظها حواشيها على وجه صحيح فاضافة النصيب اليه بعد





[illegible]

وَنظَرُ عَيْنِكَ رَبِّي مِنَ الثَّلَاثِ بَعْدَهُ فِي الْوَصْفِ لِلْكَافِرِ بِالْإِبْطَالِ وَصَدْرُ

والتعاون

五

استاد

کاخینا الذی

اخوانی







يق

اؤل

وقد قيل

قوله

والأمر

وسند الرواية العامة ومن ادعى خلاف ذلك فالبشر يرد دعواه عليها انفسهم في كتابه لا حمد واما اعتبارهم الاول ودعوى الملازمة  
 بين خروج الوجبة والخيار من التلث ففيه الفتح في الملازمة لان معنى الاحكام على مثل ذلك غير جائز والعلل ضعيفة لا يهاجم من خصوصه  
 وان كانت مضمونة من حكم الحكم المتصووع انها منقوضة بالجميع خصوصاً للشارف على الموت بلحاذا الاست الموجبة للخط مع عدم المرض  
 وليس بعيد ان يكون حكم في ذلك نهول خارج المال بعد الموت على نفس حيث يصير الغير فممن من يخرج عليه لضعف حجة مع حفظه لما كان  
 حذو شدة عليه وهذا الحكم ليست حاصلة في حين كان غرضه ان البرء ممكن والشع بلال في الجملة حاصل فيكون كصرف البعض مال غيره وكوزلا  
 المرض في مقصود هذا الورقة في حال الخلاف البهي وطلعا ممنوع وفي مرض فاش اكثر من البهي وري كان في حال المراجعة التي قلبت مع ما طعن النصف  
 ابلغ من المرض ومن هذا بطلان ضعف الاعيان الاخران بخوف من التلث من غير ان يراى به بخلاف ما بعد الموت بلحاذا حاصل بالوجدان لا اختلا واما  
 ما اخرج به الاخرين ففي رواية اشتركا في الجمع وضعف السند لغيرها سؤا واحد من الموتى كانه هنا عليه في رواية عار الا في نفوذ الوجبة  
 مطم من الاصل وهم لا يفلون به في بطل الاستدلال بها والقول بانها نال على ان المخير لك بطريقا ولا يصح مع فتا النبي عليه على تقدير اعتبارها  
 فهي كما قيلت لاند على كطولي وليس من حيث السند لكن بعضها اقوى من حيث الدلالة وعلى كل حال فلا بد من الجمع ان اعني بالروايات من جانبهم  
 ويمكن ان يقال ان تلك خاصة هذه العامة والخاص مقدم ولو يكون بالروايات الصحيحة لانه لا يجمع القول بها واما كونها كالملاحظة الاصل  
 بمعنيته فهو حسن ان لم يدل الدليل على خلافه ولا انقطع واما دعوى الملازمة بين كونها بالبرء صحة ما فاسدة واي مانع من صحة ما فاسدة  
 موقوف على ايجان الوارث ان مات ولا فرق بين فيكون الشرا كاستعاضة عن صحة والمرض كصرف الفضل والموت كاستعاضة عن الفتا اذا لم يجز  
 الوارث واعلم انه على تقدير البرء لا وفي الحكم بلزوم هذا النص ما بين كون المرض مخوفا وعلة ما يحتاج الى التخييل على تقدير الوفاة في قوله  
 ولا بد من الاشارة الى المرض الذي يخفوه معه وقوف التصرف على التلث فنقول كل من مرض من الموت غالبا فهو مخوف حتى ان مرضه يكبر  
 الدال على مخدر في الاجزاء الاصلية التي يولد من تن الاخرات وهذا الرطوبات انقطاع حران ولا يندم مع ما الخوف غالبا قولهم السهل هو  
 فتح في الربط بل من حجة دقة وبأخذ البدن منه في كنفضا والاصفر وفدحكي في التلذذ في قوله الاثارة لانه انما ليس مخوف مطلقا لانه  
 ان لم يلم صاحبها غالبا الا انه لا يخشونه الموت عاجلا فيكون غير له الشخص في الثاني انه في انما مخوف في ابتداءه لان مدته بطاويل  
 فابتداءه لا يخاف منه الموت عاجلا فاذ انتهى خيف منه من عكس والمصراخا ركونه مخوفا مطلقا في كنفضا المرجع الى قول الاطباء واهل  
 الصنعة لا الى الصنعة ولكن ما يذكره الفقهاء هنا هو اكثر الاطباء ولا بد انما ليست من السبل الفقهية لان الفقه مضطر الى نقل ذلك  
 ليرتب عليه الحكم قولهم وقد قدلدم الفاد وهو شامل لاجزاج من الغم بالقي والتخف والسعال لاجزاج من الانفطراغ وايضا من بعد  
 بالبرء ليست كل هذه الاشياء مخوفة بل بعضها كالخارج من الاستكمال ومن الغم سبب البرء والرافع الدائم ويخود ذلك قوله ولا ورام السوداء  
 والدموية كل واحد من الامراض من انواع من الامراض ما هو مخوف منها ما ليس مخوف فاطلافة مخوف هذين الورق من ايضا يتجوز لم يذكرها  
 قوله والاسن بالسنن الذي عارضة هيئته وبراداسود يعلى على الارض وما شاكله يمكن ان يتوشك الى المذكور في فساد الاسم ما قاله  
 افنا ما مخوفه غير ما ذكرنا لاسم بال السنن الذي لا يمكن منعه ولو ساعه وما كان معه زجر وهو الخارج بشن ووجع في الفم وما كان معه  
 ويمكن عوده الى الامراض المخوفة فانه لم يستوفها واما ذكر قلبها فانه هذا السبب بالعبارة قولهم في يوم كحي جراحة عينية بنعت من القلب الى  
 الاعضاء ان لم يكن عرض يغلبت رواح البدن لا باطلا ولا باعضائه فهي حي يوم وهي تحدث من اسباب اذنية غضبي فزع وسه وكونه  
 نوم وهم وغمر فزع وغضب مجوه ولا يشترط في شئها ما يوجب يوما واحدا بل يجوز ان يفي ازيد من يوم الى سبعة ايام وقوله والصداع عن  
 مادة او غير مادة المراد بالصداع المادي ما كان ناشيا عن احد الاخطا الاربعة وغيره ما كان سبب من غير كسظمها او غير شئها  
 الجوزة في وفراط جاع ومخود ذلك قولهم والسلاق هو غلظته في الاجنعا عن زيادة رية غلظته بجرها الجفرف ويشر لها بقد يودي  
 الى تضيق الجفرف فتا العيون في حكم جميع امراض العيون فلو كان او في العين هي الحي المتعلقة بالاطا الاربعة مع بغضها والمراد بالعقوة  
 في هذا المقام انفعال الجسم والرطوبة عن حران الغريبة الخا لا الغابة الفسوفة والعقبة انواع منها الورود وهي التي ياتي كل يوم والغيب هو  
 التي ياتي يوما ويترك يوما والثالث وهي التي يقيمن وتلك يوما والربيع بكسر الهمزة وكذا ما قبله من الجفرف وهي التي ياتي يوما ويترك يوما  
 نفوذ في كرايع والا فبين وهي التي ياتي يوما ويقيمن وتلك يوما والربيع بكسر الهمزة وكذا ما قبله من الجفرف وهي التي ياتي يوما ويترك يوما  
 عدا الغيب الربيع مخوف قوله والربيع هو حكة مستكر من العا السيفيم تدعو الى البراز يسبب دم او غلظ لا روع او بر ذلك الموضع وغيره وانما كوك  
 غير مخوف مع مجوده عن غيره من الامراض فانه ليس بهال فهو مخوف كما تقدم قوله فلو قيل يتعلق الحكم بالمرض الذي يتقوى معه الموت سوا كان  
 مخوفا في العادة او لم يكن لكان حسنا اذا قلنا ان زجر المرض الخيف من التلث وليس كل مرض نفوذ الانسان يكون فيه مخوف بل مرض  
 مخصوص اخرج الضبط وهذا خلاف الاجتهاد فيقال الشيف في كسوط ان المرض المانع هو المخوف وهو ما يتوقع بالموت وطعا او غلظا كما  
 مردن غيره وان الغلبة الموت وقد يفضي له واستند في ذلك الى ما تقدم من الاخبار والشعر بذلك كقوله ما للرجل عند موته وليس











الكسر

تقدير زيادة قيمتها عن مهر المثل وفرضنا بقدر ضعف قيمتها فلما عتق منها شئ ولها من مهر المثل ضعف شئ وللورثة شيان في مقابلة ما عتق منها من مهر المثل في الشركة في تقدير ثلثه اشياء ونصف بتكسر من جيش الكثر بغير سبعة لانها ثلثة اثنان من نفسها بالعتق واحد بالمهر وللورثة اربعة فينبغي ان يرد سبعة المهر من المهر المثل سبع اخر تكمل منه عتقها ففضل ثلثه في شركة وعلى تقدير زيادته من المثل عتقها وفرضنا انها بقدر مهر المثل عتق منها شئ وانما من مهر المثل ثلثا ضعف ما عتق منها وللورثة شيان في مقابلة ما عتق منها من مهر المثل في الشركة في تقدير ثلثه اشياء فالتقسيم سوز ففرضنا ثلثة احاساء لولاها ثلثة احاساء من مهر المثل مالا وعشرين وللورثة مالا وعشرين ضعف ما عتق منها فيعتق باجمعهما ويقتضى من مهر المثل والمصطلح في النكاح وهو انما يتم على القول بعدم وجوب مهر المثل اليهم العتق في جميعها انا اذا حكمنا منه بشئ بطل العتق بيسر

منطل النكاح كالمسألة السابقة وانما يرجع النكاح وان حصل عتق في بعض لان عتق البعض المجموع

لم يحصل الا بالهر فيمكن ان يرد المصير في النكاح بثبوت في الحال فينبغي عليه

استيفاء وطبها بذلك والعقد لا يملكه حكمه بطلان وجه العتق

وجود المقتضى وهو صدور العقد من اهل تحله

وانتفاء المانع او لا خولعة

الا في رقبتهما

وتحمله

بطلان النكاح لبطلان عتق بعضها على كل تقدير ولان لو صح لوجب المسمى ان المقتضى لبطلان المسمى وهو وفقة على صح النكاح المتقدم ثم الجزء الاول وهو النصف الاول من كتاب شريعة الاسلام وبتمامه ما جاز الله تعالى من هذا الشرح وفوقه تعالى كماله وجعله خالصا الوجهة بمنزلة وكبره تعالى

## وَهَذَا كِتَابُ النِّكَاحِ وَفَقْنَا اللَّهَ بِإِتْمَامِهِ بِالْفَلَاحِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ لِيُسْتَعِينُ

وقوله كتاب النكاح وانما ثلثة القسم الاول في نكاح الدائم والنظرون في تسدي في فضولا الاول في ارباب العقد وتحلوه ولو اختلفت الاثار اعلم ان النكاح يستعمل العتق في الوطى كثيرا وفي العقد بطلان الجوهري النكاح الوطى وقد يقال للعقد وشرا بالعتق ويستعمل بالعتق لان استعماله في العقد اكثر من قبل انه يرد في الفرار يعني الوطى الا في قولنا حتى نكح زوجا غيره لا بشرط الوطى في المحلل وفيه نظر نحو ارادة العقد واستفادته الوطى من السنة ثم لا يمكن ذلك على اربعة اوطى لاحتمال الاستبراء او كونه نكاحا في الوطى المخاريف فيحمل عليه الى الفرقة وهي منقضية هنا بمجرد شرط الوطى في المحلل شرعا لا يفتي في الغيب هنا وقد اختلف الفقهاء في كون نكاح ابن المتيهن في نظر الاستعمال فيها والاصل في الاستعمال الحقيقة ام هو حقيقته في احد ما يحتاج الى الاخر فانما لان المخاريف من الاستبراء عند المعارض ثم اختلفوا في ان العتق يفتي في بطلان الوطى فيكون لغته بكنة في حقيقته لغته لا اشكال انما ما يفسد صحته لا عدم التلف وبطل العقد كذا الاستعمال فيه ويكون جانب حقيقته في ارجح حيث يضطر الى جعل الحد للمخاريف لو هذا هو الاجموع قد جاء صالح الامم من عا في قوله لا تشكوا انكم اناؤكم من الخسافان التي يتعاون بالوطى وبطلان



ارشد كما كان النسر احد افراده وبقي الطائر بحاله واجتمع من ذهابه الفضيلة التي للعبادة لهذا الذي بان بضمير الزوج من الفواطر والشواغل  
وتحمل الحروف وفردت رذائله بوجوب باده الاجر فلا يفتح في فضيلته واعلم ان النكاح اما بوصفها الاستحباب مع قطع النظر عن العود  
الاحقر والافهم وبواسطتها ينضم الى الاحكام المحسنة فيجوز عند خوف الوقوع في الزنا بدونه ولو امكن دفعه بالنسبة وهو الوجه المبرر اذا انقضى  
الى الاخلال بالواجب ومع الزيادة على الاربعة ويكره عند عدم التوفان والطول على قول الزيادة على الواحدة عند الشيخ وفرد كره بالنظر الى  
بعض الزوجات كنكاح القابلة للزينة ومن ولد من الزنا لكن هذا الحكم من جهة النكاح لا من جهة النكاح ولو اعيبرناها بما جاء في النكاح من جهة  
الغير السابق المذكور منها فانكر نكاح العقيم والحلل والحظنة على خطبة الحجاب الحرام علينا وجعلنا وهو كثير سبنا والنسب ككناح الغير على قول  
للجميع بطلان صلة وصيلة النكاح واخراجه التهدي في قواعد وليعبد على اخراجه قوله لا نسكو القرابة للزينة فان الولد يخرج ضابطا الى محققا  
لخراجه العلامة في ذكره قال والتسوية بقصدا الشهوة بسبب القرابة ويمكن فرض الوحي في الوعد ووقع الزنا من اجنب وان لم يزوجها منه ما منه  
ولا من رغب في كيانها وقد ينعين عند عدم قيام غيره به وبالباح ما عند ذلك ولما اناحه بللغى الاول فلا ينفق على الولد المشهور الا للفاصل عن  
الفسد الرابع والكلام في الاحكام المحسنة للمفاد يمكن فرضه عند كثير لم ينفق فانه في انفسه على في الاستحباب واطاها رعا بالابا  
اذلا فان البكر اخرج وان من فرض الابا ايضا المرنه في النكاح ولا يند عليه او بالعكس جعله من جهة الوصفين مكرهات المرنه فيهما  
قول في استنباط ما يجوز من البناء من جهة الوعد كره في الاصل وكونها مكره او اضعف من المراءى بكم الاصل ان لا يكون صلها من الزنا لا باها ولا  
في ايمانها من هو كماله في النكاح ولا ينعى في غير الكفاء وفاته باكر وخضر والذين قبل باكر رسول الله ما خضر الذين في الكراه  
الحسن في منيب السوء ويجعل ان يرد بكم الاصل الاسلام والايمان او ما واخضر منها ولو كره فعل النبي في من خالفهم من قبل الاول لانهم لم ينظروا  
الى اسلام الابا وعضلا عن غيره وبدل على اجتناب البكر قوله من زوجه البكر فانها من طيبه فوها وادتشي خلافا وحسن شي خا فوافقتني  
ان لا فوافي الجاس وفدا جرة بانه من جهة الزوج في تزوج بنتا بكرة لا ينعى بها ولا ينعى لان البكر اخرجى بالواقي واشتري على عاده الجبل والمراد بالكره  
ما من شأنه ذلك بان لا يكون صغيرا ولا باث ولا في زوجه ما يند على عفتها كعدم الخصص هذا للجميع من الولود والبكر والبعث في الزنا و  
ما هو اخص منها كالمبكر جرة فانه الاجرة محسنة انكم فالويلد باكر رسول الله ما خضر من خالفهم من قبل الاول لانهم لم ينظروا  
اهلها الذليل مع بيعها المبرج مع زوجه الخصص مع غيره الذي منع قوله وبطيفة فادخلها بغير ذلك لما اراد منها ولم يند له لتبدل الرجل وقال  
انكوا الولود والودود وقال في المحسنة راحة البيت خضر من امره لا يلد قوله ولا ينعى على الجمال ولا على الشرف في امره ما اشار ذلك الى ما  
روى عن النبي انه قال من تزج امرأها لها ولد الله الله اليه ومن تزجها لها لها طهرها ما بكره ومن تزجها لها لها ما جمع الله له ذلك وروى هذا الشيخ  
في صحيحه عن ابي عبد الله قال اذا تزج الرجل امرأها لها ولد الله الله اليه ومن تزجها لها لها طهرها ما بكره ومن تزجها لها لها ما جمع الله له ذلك وروى هذا الشيخ  
والدهاء بعد ما ياما في هذه الصلوة بعد اذ اذله الزوج وبنا يغيب امره مخصوصه او قبل العقد بغيره قوله في كراهة فقد قيل من النكاح قال  
الضاوية انما احكم بذلك يعني الزوج فليصل كعنه ويحمد الله ويقول اللهم اني اريد ان تزج اللهم فقد ركن من الدنيا اعفهم ورحا  
احفظهم في نفعها في مالها ووسعهم من زفافا واعظمهم من زفافا ولا طيبا يحمل خلفا صالها في جود وبعده في قوله والاشهاد  
والاعلان الشهور بين الجاهل ان الاستهاد في نكاح العترة مستمكة ولا ينعى في خطبة العقد وهو مذهب جماعة من علماء العامة والخاصة  
عدم الوجوه والاستناد وعدم دليل صالح عليه وقول الباقر والضاوية لا باس بالزوج بغيره في خوفها بغيره الى الله تعالى وما جعل اليهود  
في كبريى السن من اجل الولود من اجل الموارث وذهب الى عمن ما وجاعنا من العامة الى استنطاف فيه فلا ينعى بدونه لما روى عن النبي  
بطريق متعدده يدل على نفي النكاح بدون الشاهد في زفافا عبرا حاجها ما يند النقاد من اجل الحديث فوجدوها باسها اضعف السند ولكن  
هذا عمل يفتقو حال ومن طر فادوا المهلك الدال عن ابي الحسن كما بينه الزوج الدائم لا يكون الابوة وشاهد بين فيها ضعف السند ايضا  
بالجملة فليس في الباب حديث صحيح من الجانبين فالاعتماد على الاصل حيث لا متنازع واعلم ان الاعلان غير الاستهاد والبلغ منه فلذا جمع بينهما ولكن  
بواجب الجاهل وانما حكم الاستهاد وفرد ذكر في النصوص السابقة وبدل عليه بخصوصه فاروى ان النبي كان يكره نكاح الشجر بغيره بالدية  
وبالابن انكم خفونا محسنة قوله والحظنة فام العقد خطبة بضم الطاء هي عند سعد بن العترة اكملها اضافة النكاح من الصلوة على النبي  
والوصية بنفوى الله والدعا للزينة وانما استحسن كل الناس النبي في الامم بعده وخطبه من قوله في ذلك الشهور وكذا الشيخ خطبه  
اخرى فام الخطبة بكرة النكاح من المرافة اولها وشيخنا في الولد الخطبة ثم جواب في تزج في جميع الاخصا على محمد الله وعلى ابي عبد الله عان علم  
ان المحسنة كان يزوج وهو غير عرقا باكل فابن يند على ان يقول محمد الله صلى الله عليه وعلى محمد وآل وسيفعل الله وفرد زجناك على خط الله تعالى  
ثم قال على من يحسب ان احدث الله وفرد خطه لكونه الخطبة مع العقد عند جميع العلماء الا اود الظاهر وفرد في فصد من كل الساعد  
ان الشيخ في فصد بغير خطبه وفردنا على الصلوة انتم سئل عن الزوج بغير خطبه فقال وليس عامه ما يزوج فبيننا ونحن نفي الطاعا على  
الحزن نقول ما بالان تزج فلا تافاة فيقول نعم فذفك قوله وايضا في قول النكاح النبي في مسوا بالاملاك فانه اعظم للبكر وقول الرضا

والاخر

بهمه ههنا ما من بعض  
العلماء في هذا

دفتر

جامع

شرف



[illegible]

اسم الله تعالى في كل ما جاء به من الوحي بعد الوحي الاول بل هو ملكه الاخذ بمجرا الاخذ ثم قبل العباد بالعادة الدالة على العراض المال  
 عنه فاشبه النفاذ بالماح في المذكرة وقبل الاملك بذلك عما يفيد مجرد الالباح لا الضمان فالفاء ملكية ما الكسب على ان يحكى  
 سبب يقتضي النقل وما دفع انما يعلم منه فاده الالباح وهذا هو الاقوى والفقر بدية بين صاح الاصل والاضح لان ذلك الملك لا حد على انما  
 البديع مع بنة العتاك كاف في ملكه بخلاف المملوك اذا ابيع بالاذن فان ذلك لا يخرج عن اصل الملك فثبت ان يكون له من الاستباب  
 التافه للملك ثم عاين في الالباح الى ان يعلم الرزق يتفرع على المملوك وجوع الملك عينا ما دام عبيد بالاجرة وفي الاخذ فلو انفق ولو  
 بالاكل والملك للمالك ولو نقله الاخذ عن ملكه يسير ويجوز فلا قوى في ملك الملك المالك عنه والكلام في كل الخاص منه الذي يحكم جوار في ان هذا  
 يبلغ الاكل من غير ان يحكم بالملك ملك القولان وعلى التمسك لا يبرز ملك للملك لا بالارزاق ومثله الطعام المقدم للضعف من يد الضعيف عن  
 هذا انه لا يجوز له الضعف بغير الاكل مطلقا الامع عليه ما دون الملك ثم يرجع في مثل الطعام السائل وهو الطعام لبعضهم بعضا الى احوالهم  
 مما يختلف باختلاف الاحوال والاشخاص الاوقات جبر الطعام وحده لا نقول بملك الاخذ لشي من ذلك فينبغي ان يبين بلخه فليس له في هذه  
 منه غير ارضه ما لو كسب حرجه لذلك فوقع فيه فممنه ما دام ثابتا فان فطم منه قبل اخذه ففي موطوعة جبران كما لو وقع في شجرة شجرة ثم  
 افلت ولو لم يسطح حرجه لذلك لم يملك ما يقطع فطعا وهل يصير له في حرجها ما يبار فيها فيقتس في ملكه بغير اذن ويوقع في شجرة بغير اذنه قول يركو  
 الى قوله والكلام عند الجماع الا يذكر الله مسند الكراهة في هذه المواضع رواها ابن كيتن في مجمع من جعلها بذلك ويبدل بعضها في بعض وكذا الشيخ  
 في صحيحه عن عرو بن عثمان عن ابن جعفر عليه السلام وقد سأل ابيه رحمه الله عن سماعه من السماع فقال نعم بكرة في البكلاء الذين ينفك عنها الفهر والبكلاء  
 تنكح فيه التمسك وفيها يبرن عروب التمسك الى ان ينجب التمسك من طوع الفهر الطلوع التمسك في الرزق السوداء والصفراء والزردة ولقد روى رسول الله  
 عند بعض نساء فاكسفة الفهر في ذلك البكلاء فلم يكن بين وبينها شيء فقال له روي رسول الله بالانثى اي اكره ان ينفك النصف فقال بملك هذا  
 الحائض من الماء مكرهات ان لا تغسل في شئ فذكر الله فمما قال في ذلك من ان يكره ان ينفك النصف او يكره ان ينفك النصف او يكره ان ينفك النصف او يكره ان ينفك النصف  
 مصنفه في روى من جاءه ولد او فدمع هذا الحديث في ما حجب في الكلي في اليوم والبكلاء الذين يكون فيها الرزق السوداء والصفراء والجوار  
 واليوم والبكلاء الذين يكون فيها الزردة وعنده قال فيها الوصية رسول الله صلى الله عليه وآله قال يا علي لا يجمع اهلك في البكلاء ولا في البكلاء ولا في البكلاء  
 ولا في البكلاء فانه يخوف على ذلك من فعل ذلك فالحل في علمي ولم يزل رسول الله فقال ان يكون يكرهون غيبنا انما هم في البكلاء من البكلاء  
 والبكلاء في البكلاء اما رايك المحزون يصير في اول شهر في وسطه وفي اخره وروى سليمان الجعفر عن ابن الحسن قال ان اهل في محالي شهر  
 فلم يسل بسقط الولد عن اسحق بن عمار قال قلت لابي ابيهم الرجل يكون معه اهله في السفر ولا يجد الماء اياه اهل قال ما الجان يقول ذلك الا  
 ان يخلو على نفسه وعن ابن عبد الله قال روى عن الجاهل وانما يراى فقال لا يراى مستقبل القبلة ولا مستدبرها او قال لا يجمع في مستقبله وقال  
 رسول الله بكرة ان ينفك الرجل المراه وقد احلم حتى ينجب من احداهما الذي هو من فعل وخرج الولد مجونا فلا يلوم من الانفك ولا ما بين يكره الجماع من  
 غير غسل الفسل ولا روى عن الشيخ كان يطوف على نساء ثم ينفك الرجل وكان عليه يقول في صحيح الرجل ان ياتي اهله والبكلاء من روى عن الفهر  
 الله ولا ينفك من بين لو ان رجلا غلبه امره في البيت فبسط ثيابهها وجمع كل ما له من نفسه ما اما ان يابد ان كان غلاما كان ثيابا ما كان ثيابا  
 كتمت ثيابه وروى عن شيخ عن مائة قال سألته عن الرجل ينظر الفرج المراه وهو يجمع بها فقال لا بأس الا ان يورث العلم عن عبد الله بن سنان قال  
 خلا ابو عبد الله انما هو الكلام عند النفا الخائبة فانه يورث تحرير من ثيابها في الاول مثل الخائبة اليه هو ثلث ثياب من الخائبة روى اخا الفهر  
 فلا يرى عذوق ولا عيشة لا يطلع مع تنكس فيصير اهل اللغة للبكلاء التي عرفت اسماء اخر من نقل ثم شاع ثم عشت ثم ينفك من روى عن فخرنا  
 ثم روى في محالي الثاني انما يكون لبالي الحاق ثلثا على يدي تمام الشهم فلو بعض كان النفس من البكلاء الحاق لا يكره ثلث ثيابها فادستوفك منها  
 بل ان يبرن النفس لا صالة عدم الكراهة لان الحاق اهل الضعيف في البكلاء الاجنبين والاهل في البكلاء الثالث البكلاء الاجنبين يجمع فيها  
 كراهة من جهة الحاق وكونها اخر الشهم في الكراهة فيها اذ ياد على ثيابها الرابع تحرر السابود على كراهة الوطى في محالي الشهم علم من كونه  
 كراهة الدخول وغيره كمن من هذه المواضع ولكن روى الكلي عن الكاظم عن من روى في محالي الشهم فلم يسل بسقط الولد وهذا الصالح يقتضي  
 كراهة الفحلان للزوج جعفر بن روح منكره كل ما استناب الى الحديث من ان كان الصر وغيره فداضر واعلى كراهة الوطى والشهم في هذا  
 حديث الشيخ ان يريده العفد والوطى معا وهو بعيد الخامس مقتضى التعليل بسقط الولد ان يخطو جماع بمكر ان يحصل له ولد او فخرنا  
 الحاقا فلو كانت خالصة من ذلك الحاقا حمل فو اعدم الكراهة وليس في الباب غير ما ذكر من التصو ولكن فيها الحكم بالكراهة مطلقا كما  
 اطلقه لفظها بموضع الخطر بالبرن في نصيبه بالكراهة الا ان الغرض في سقوط الولد ما كان حرجا في نفسه حرجا كما بالكراهة لذلك ومثله  
 تقليل الجماع في اخر الشهم ولولا لجعل الولد وتعليل نظر الفرج بغير تغليل الكلام حال الجماع بخبر الله الا ان يجعل ذلك بعضا من روى عليه  
 يجعل الكراهة لا يعلم من ذلك لكن التغليل باباه وما ذكرناه من نفسه الغنى في نظر الفرج يعلى الولد ذكره جنانا من الاجتناب ويجعل فو ا  
 او يريده على الناحية ان يبرن على اذنه الولد ولا هو مختص بحاله وهذا هو الذي رواه الطائفة في كبره وهو لا وعليه يحسن عمرو

على ذلك

من التماس

في كل ما جاء به من الوحي بعد الوحي الاول بل هو ملكه الاخذ بمجرا الاخذ ثم قبل العباد بالعادة الدالة على العراض المال



الكرهه الاول فان السادس اطلق المص الكراهه عند وجوب من ينظر اليه وهو شامل للمبر وغيره وقيل لا يخص لك بل للمبر وهو حسن لتعليل الجواب  
من الخطو على الولد السامع بان يكون ذائبا وان التبر السكون في اقل من ربع البه لا الى الجامع وجه الكراهه التعرض لفقر السامع فلو كان كبرا  
دخل في العمول اوله وان لم ينفذ له اسم الولد الكراهه والجاره السامع التعرض الوارد عن الكلام خالفيه في وجهه معقدا الكثير ويغلق بالرجل  
ظاهر عدم الكراهه من المرأة في الفيل منه ولا بأس بذلك واما الخبر الاخر فمتناول للخبير ويمكن الجمع بينهما باشتداد الكراهه في الكبر حصوا  
من جانب الرجل التام المتزوج كراهه النظر في فرج المرأة حال الجماع من غير مجرم وقد تقدم ومقطوع سماعه في الباس عده ابن حزم من المحرمات  
ولعله استدل بظاهر الذي الوارد عنه في وجهه النبي صلى الله عليه وسلم لا ينظر الى فرج امراته وعرض بصره والذي في متناول الحال الجماع وغيره ما في مقطوع  
سماعه النبي صلى الله عليه وسلم وهو انه لا ينظر الى فرج امراته وهو جامع لها قال لا بأس لعل الاطلاق في الخبر الاخر  
مفيد بذلك الحالة لان الشافعي ما مع ان الاستثناء في الاحكام التي مثل هذه الروايات الواهية لا يجوز من اشكال لولا انه في الكراهه وعلى هذا  
الوجه يفوح بالخبر الوضع وقد صرح به بعض النقاد قوله الثالث في الواو وهي ثلثة الاول يجوز النظر الى وجهه من غير ان يرد كاحها وان لم يشأ  
ويخص الجواز بوجهها وكيفيةها ولا يكره النظر اليها وان ينظرها قائما وقائما ورواها وان ينظر الى شعرها ومحاسنها وحسنها من ثوابها  
لا خلاف بيننا بالعلانية في جواز النظر الى الرداء في فرجها بامر من زوجها ولا يحاسبه والعامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا بأس لرجل من ثيابها ولا يحاسبه  
انظر الى وجهها وكيفيةها فان احب ان يردم بينكما اني يجعل بينكما المودة والالفه يقال ادم الله بيننا على وزر فعل وربما قيل باسبغنا انظر الى  
ظاهر الامر الذي قل امراته ذلك ويمكن منع ذلك عليه كجواز ارادة الاباحة فانها لبعض متعلمة حيث لا بد من الوجه كقولهم واذا حملتم  
فاضطادوا وضطر الجوامع ارادة امكانه عادة بان يكون محله في الحال ويجوز ان يحمله فلا يجوز النظر الى ذات الكهل البعل ولا الى العند  
لبن وجهها عند المحل من المانع ولا من يعلم عادة عدم اجابته وينبغي ان يكون قبل الخطبة او لو كان بعد ها ونظرها في ذلك على ما وادعها ولو  
لم يشر له النظر بنفسه بعث اليها امره وتابها ووضفها له للناس في النبي صلى الله عليه وسلم بعثه الى امراته وقال انظر الى عروصها وشمي ما طافها  
اذ انظر ذلك فالتفحيز النظر اليها انما هو الوجه الكفان من فصل الزندة او بطنها لان المصنوع يحصل ذلك فيصفي ما عده  
على العمول والرواية التي اشار اليها المص المصنوع جواز النظر الى شعرها ومحاسنها وحسنها من ثوابها ولا يحاسبه والعامة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
الرجل الى المرأة التي يريد من وجهها ان ينظر الى شعرها ومحاسنها ما قال لا بأس بذلك اذ لم يكن ذلك اذ وعده الله بنسبها بطريقه محاسبها قال  
قلت لا يبيح عبد الله الرجل يريد ان ينظر في المرأة ان ينظر الى شعرها ومحاسنها فقال نعم بما يريد ان ينظرها ما على الثمن وكذا ان ابن ابراهيم عن  
جعفر عن ابيه عن علي بن رجل ينظر الى محاسنها او يرد ان ينظرها فقال لا بأس بما هو مستأجر من جملتها ان ينظر الى شعرها في جوارها  
ولا دليل على محرمه فلذلك نسب المص الحكم الى الرواية فلا مضى على موضع لا مضى اتفاقا مع غير الروايات بحاسنها موضع ينهاهي اوسع من موضع  
والكبر وربما قيل باسبغها ما في قولهم من فوق الثياب عند النظر الى ذلك لا الغنى لعدم تفيد الروايات به وكما يجوز النظر للرجل في ذلك الامر  
لا تغفل كما في المصنوع اعلم انه سيجوز النظر الى وجه المرأة الاجنبية وكيفيةها في الجمل فاذ وجب افضضاها على هذا القدر في الفرق بينها وبين الاجنبية  
من وجوه احدى ان جوارها للاجنبية موضع محظور وهو ما موضع فاق والثالثة انه في الاجنبية مفسر بعدم خوف الفتن وهذا لا يثبت لانه يريد  
الزوج اللهم لا ان يحاسبها بل وقوع كعقد في الذكرة اطلق الجواز مع خوف الفتن وبدونها معلل بان العرض ارادة النكاح ومقتضا ان قلل منافع  
للفتنة والثالثة انه في الاجنبية مفسر على اول نظره فلا يجوز النكاح وهذا يجوز والرابع انه في الاجنبية مكره وهذا لا كراهية فيه وان لم يكن  
مستحبا واما انظرها من رداء الثياب قائما وقائما فلا خصوصية له من الاجنبية الا من حيث لا بد منها والكراهية فيه قولهم كذا لا بأس وجواز  
النظر الى الامة التي يريد من النظر الى وجهها وانما الكلام في محله وموضع الوفاق من وجهها وكيفيةها ومحاسنها وحسنها من ثوابها ولا يحاسبه  
لان غرضها باللبس فنية الاذن في ذلك وهو يجوز الزيادة على ذلك من اية جسد ما عدا العنق فبناهم وطعنه في ذلك ان دعاء الحاجة اليه للمطلع  
اليها لا يكون ما عجب فحتاج الى الاطلاع عليه فبناهم في ذلك من اجل المنة ومعها يجوز الى العنق ايضا في رداءه او يصير قال الثالث ان عبد  
الله عن الرجل يعرض لافتنه لفتن بها قال لا بأس بان ينظر الى محاسنها وعيوبها ما لم ينظر الى ما لا ينبغي له النظر اليه وظاهر الرواية جواز النظر الى  
عد العنق كما اخبرنا في ذلك وان لم ياذن الوالد مع احتمال ان يريد بعبارة ما لا ينبغي النظر اليه ما هو اعلم من العنق ولم يعرض المص جواز اللبس في  
الرواية فيخرج بجواز وهو حسن مع توقف العرض عليه والافترقة اجتناب الجمع التخييل فاحكم هنا محض للثبوت فلا يجوز لافتنه النظر اليه بانه  
على ما يجوز للاجنبية بخلاف الزينة والفرق في الشرا لا اجنبية لها بخلاف الزوج قوله ويجوز النظر الى اهل الدفنة وشعره من غير فتنه الاماء لكر  
لا يجوز ذلك لانه لا يبيح اما كنية الاماء لا اهل الدفنة في الاصل في السلبين وانما هو من الثمام الرجال شبه اهل الدفنة فيمنعهم من الثياب  
مخبر عن غرض الاماء كذلك وانما هو من السلبين لهن المراد بالاماء اما الناس ع بالناظر وامانة المحرمات عليه بغض كثر فيجب وقدر  
اجواز بطريق السكون عن ابي عبد الله قال قال رسول الله لا حرمه لفتن اهل الدفنة ان ينظر الى شعرهن ابد يهن في حديث اخر عنه قال لا  
باسر بالنظر الى اهل هامة والاعراب اهل البوادي من اهل الدفنة ولعلهم لا يهن اذهبن لا يهن لهن في الجهن من تغليب اعادة المصنوع

كروا ان ينظر الى محاسنها او يرد ان ينظرها فقال لا بأس بما هو مستأجر من جملتها ان ينظر الى شعرها في جوارها



الحكم في الاوقات الثلاثة التي هي مظنة التكتف والتبذل دون غيرها بما الجوار من عموم قولهم ان الطفل الذي لم يظهر واعلى عوار الشايف دخل غيره  
في كونه عن ابداء التنبه لهذا القوي والامر بالاسيئذان في تلك الاوقات لا يقتضي جواز النظر كما لا يقتضي هذا كله مع الاحتياط في الضرر  
فقد لم يجوز عند الضرورة ان اراد الشاهد ان ينظر في جوارها ويقتصر الناظر من اعلى على الاطلاع عليه كالطبيب المحتاج اليه للعلاج ولو كان  
العون دفعا للضرورة فذكر ان وضع النسخ من نظر كل من الرجل والمرأة الى الاخر مشروط بعدم الحاجة اليه لانه يجوز ان يقدم ان وضع  
الحاجة النظر الى من يريد كاجها او يشرها او يراها الشاهد عليه بما يحل او اذا لم يلزمه الحاجة اليه لانه يجوز ان ينظر في جوارها وانما حكمها  
من الطبيب يجوز حيث يحتاج الى شيء من وجوهه في جوارها في جميع ما يندفع به الحاجة وفي مثل الشاهد بكونه نظر الوجه واستثنائه من النسخ على  
نقد القول به مطلقا ومع افتقاره الى التكرار او غير ذلك من هذه الامور مع الحاجة الى الزيادة عليه لو فرض في مثل الطبيب لا يخص بعضه من الجوار  
ولو ان العون كما يجوز النظر يجوز للمس هنا حيث يتوقف عليه لو امكن الطبيب استثنائه امره او محرم او الزوج في موضع العون في مثل الجوار وضع  
وجب تقديمه على ما ينشأ الطبيب لا قوي اشتراط عدم امكان الماثل له في كونه او فيما يندفع به الحاجة ولا تنطبق في جوار خوفه في المحل ولا  
خوفه في الضمان بل التفتير في العلاج او بطول البصر وفي الذكر ويقتضي ان يكون ذلك مخصوصا وهو حسن في جوار النظر في الفرج الزايف  
ليحل الشاهد فلو ان احدها النسخ اختار في الذكر لا ينظر في الفرج محروفا كما نحررنا وليست الشاهد على الزنا عذرا لانه ما مود بالسر فغلب هذا  
تكونت الشاهد مع الزوج بافتقار الاضداد او بعد كونه من جعلنا وكبره والثاني الجوار واذا كان في الفرج عذرا لانه وسيله الى اقامه من جوار الله  
ولما لم ينشأ من عموم الفرج اجزاء النفوس على هذا الجوار اسنادا بكونه من ركان الشروع ولم يسمع الشاهد بالزنا النوف في المحل اعلى الاقدام على النظر  
المحرم وادامته لا سلبا لتمام الحال بحيث يتأخذ المثل في المحلة وايضا الشاهد على التوبة يحتاج الى ان يعلم منه العفر على عدم المعاودة ونبود  
المحذوف السابق وهذا القول ليس بذاك البعد واما نظر الفرج للشاهد على الولادة والتدني للشاهد على الرضا فان لم يكن اياهما بالتمام يجوز  
للرجال والا فوجها جوارها الجوار في الضرورة عليه كونه من مهام الدين وانما كذا خصوصاً امر الذي ويكتفي في رعا الضرورة الى الجوار  
في تحصيل اهل البعد من النساء وجب بغيره الفعل قوله مستلذان الاول هل يجوز للمختص النظر الى المرأة المملوكة او لا يجنبه بل هو  
ملا لا لا وهو لا يملك لمعوم النسخ وملا للمهر المستغنى في الابد المراد به الاماء هنا مستلذان الاول في جوار نظر البالغ المختص المملوك للمرأة الى المالك  
فولان احدهما الجوار ذهاب العلامة في كونه لقوله وما ملك ابائهم الشامل بموثة المملوك المختص فان خرج الفحل الشاهد وعوا الاما  
بقي العام محذوف في الباقي مع ان الشيخ ذكره فطما يدل على سلبه الجوار نظر المملوك وان كان قد رجع عنه خبر وهذا انما ملك المملوك محلا او كذا  
فهل يكون محرم الا هنا محذوف ان جوارها اقل من جوارها واحد وهو الظاهر ان يكون محرم لقوله نعم ولا يبدى ربه من الابعول من قوله  
او ما ملك ابائهم من الثاني وهو لا يشبه بل لا يشبه لا يكون محرم وهو الذي يتوهم في نفسه في هذا الكلام يدل على زوجه وان كان يكمل اجرة الى الخمر  
والفقتوان الحكم بغيره نظر المملوك المختص بالاجماع فيمكن الاستدلال عليه بعموم الابد وفقد في النسخ في طوعه وان الشئ في فاطمة وبعد قد  
وهبه لها وعلى طوعه اذ منعت راسه الم يبيع رجلها ما اذا اعطيت رجلها الم يبيع راسه فابا ابي رسول الله ما انفعي ان لم يكن عليها سائما هو  
ابوك وعلامك وقد الكلي خبرا كثيرا بطريق صحيح عن الصادق ان المراد بقوله او ما ملك ابائهم الشامل للمملوك مطلقا وقد في صحيح عن  
معاوية بن عمار قال قلت لابي عبد الله ع المملوك يري شعرا ولا يمسها قال لا يمسها بل على جوار نظر المختص ايضا لقوله او الناجين غير ابي  
الاربع من الرجال والمختص اذا كان مسوح الذم مع الانتباه لا يفي له اربه في كشال الابد بهي الحاجة اليه وهو مشفق عنه والاستدلال بملاهم  
اوضح وقد في النسخ في صحيح عن محمد بن اسمعيل قال سالت ابا الحسن ع فناع انك الحرام من محض افعال كانوا يدخلون على سائلا الحسن بن  
ولا يجوز دلاله على جوار النظر وان لم يكن خبرا محلا لان الظاهر من النسخ هنا سائر الوجوه من مع اماله او اذ غيره والثاني في النسخ وهو الذي اختار المفسر  
وقبله الشيخ في بعد العلامة في كونه لمعوم النسخ المستقام قوله نعم ولا يبدى ربه من الابد وقوله نعم ولا يمسها بعض من اجزاءهم وملا  
المهر في اجابته ان المراد به الاماء ولا يكون محرم بل يستفتى فيه وهذا لو باع عذرا كان كذا لا حلا وانما يفتى المحرم من مهر مؤبدا  
وقد في النسخ ايضا في صحيح عن محمد بن اسحق ع الكاظم قال قلت له يكون للرجل المختص يدخل على نسائه فبناوه من الوضوء في شعوره في الاو النسخ  
الخبر الاول على التفتير من سلطان الوقت لانه زوى ايضا في خبره لانه سئل عن ذلك فقال امسك عن هذا ولم يجب هو ظاهر التفتير والتفتير في  
السؤال ان الاختار الواردة في مختص من الجوارين غير دالة على المطلوب لان الجوارين من افعال النافذ وفي الفعل المختص او من غير بل يجوز ان  
يكون لغيره من حركات الكراهية والنسخ وغيرها وعدم النسخ غير صحيح في تفتير الوجه بل هو ان كان ظاهرا وذلك والامساك عن جواب الخبر الاجر عن كون  
لعدم صلاحية الوقت ولا يجوز من لاله على النسوة والكراهية ان لو لم يكن فيه رخصه كان الواجب جوابه على وجه رفع الابهام وكونه للتفتير غير جيد  
لانها مسالة اجابته والمخالفون يخالفون في ما فهم من جوار النظر وجعله محروما ومنه من نعمه مطلقا ومنه من فصله في نظره لان كبره  
بهم في تفتير بون وهذا في الحقيقة في حكم القول بالبلغ مطلقا لان الامر البالغ هذا الحد يجوز النظر للمخل ايضا لدخوله في غير الابد في خرج محلا  
مثل هذا على التفتير غير واضح لا ينبغي التعلل بها الا في السائل في القول عليها من مخالفتهم والادلاء بسؤالهم وافق فينبغي النظر لذلك في ظاهره

المسألة

المسألة

المسألة فما كبتن منهم يجوز فيها الحكم على اليقين مع اختلاف الخلفين فيها ومثل هذا لا يجوز العدول عنه لدول اللفظ مجرد الاحتمال البعيد  
 الاستدلال بمسألة لا يبدى في نفسه فاستدل ببعض الجملون وبعض هذا لكن يجب لان الاستثنا اخرج المتنازع وابتعد من الاستدلال قبل التوثيق  
 بغضض من اجتهاد من اجل ان العلم على الامانة وهو في غاية البعد اما الاول فلدخول من في شأه من قبل فلا وجه لاجتنابه ولحكم الامانة من قبل  
 المهمة وهذا الباب حتى نأخذ ذكره من تأكيد بل امر من ضعف من ذلك ما لا يخفى فانما لا تشرك الامانة والحجة في جواز الاستدلال بغيرها من قبل الامانة  
 الاستدلال بان محتملة ليست دائمة فحينئذ انما تستدل بالحكمة بل العلم في محضه فحينئذ يبرر وجهت بوزل ولا بعد في ذلك بعد وروى في نقل  
 الغير من محله كون وجهه وجهه فحينئذ انما تستدل بالحكمة بل العلم في محضه فحينئذ يبرر وجهت بوزل ولا بعد في ذلك بعد وروى في نقل  
 وجهه الجواز والضعف في ظاهره من ازالة في المسألة السابقة وان لم يدخل في ذلك اليقين لكنه دخل في غيره من الرجال وقد قال ابن بكيد في كتابه  
 الاحكام وقد روى عن ابن بكيد الله تعالى في محضه فحينئذ انما تستدل بالحكمة بل العلم في محضه فحينئذ يبرر وجهت بوزل ولا بعد في ذلك بعد وروى في نقل  
 كاذن ولا وجه له في غير الملوك لان محضها في الروايات معروفة فيفيد العمومات امل للرجال والملوك الناظر لولاه وغيره فانما لا تشرك الامانة  
 والكليتي كحديث محمد بن ابي عبيد بن ابي بصير في محضها كاذن ولا وجه له في غير الملوك الناظر لولاه وغيره فانما لا تشرك الامانة  
 فالاجراء ينفذ منهم قال لا يعلم ان طلاق المحض قبل من قطع محضها وان في ذكره والار في محضها من اجل ان في قطع ذكره محضها معا كما قطع  
 في الحديث واما المحض الذي في ذكره وكثير الذي في ابتداء الفصل الثاني في قوله والاعمال يجوز له سماع صوت المرأة لان دعوى ولا يجوز له النظر  
 اليها لان في المحض في تناول التمثيل الثاني في سائر ما يتعلق بهذا الباب هي خمسة الاول اه هناك سكتان احدهما انهم على الاعمال سماع صوت المرأة لان  
 صوتها عاون وطلالوا حكم قبل ان اذ اخاف الفتنة ونفذت من سماع صوتها المصير بطريق واحد ولكن لم يذكروا حكم المصير للمعنى  
 بالنسبة اليه هنا وشكل اطلاق الحكم فيها لما في ذلك من مرجح الضم اليه لعدم دليل صالح عليه كونه من سماعها عاون لا يدل على الجهر مطلقا وبطل  
 انهم سماع صوتها مشروط بالنسبة الى خوف الفتنة لا مطلقا وهو جدير بقطع في الذكر وفيه في هذا ان يجب المحاط بغيره في سماعها عاون  
 لانهم صوتها في قوله خطا بالنسبة اليهم ولا يفتضح في القول بقطع الذي في قوله في محضها من اجل انهم سماع صوتها عاون لا يدل على الجهر مطلقا وبطل  
 بل على النكاح وكان يكره ان يسلم على الثانية منهن فقال ان خوف ان يفتضح في القول بقطع الذي في قوله في محضها من اجل انهم سماع صوتها عاون لا يدل على الجهر مطلقا وبطل  
 ان الفتنة الذي هو سماع صوتها عاون من محضها عاون لا يفتضح في القول بقطع الذي في قوله في محضها من اجل انهم سماع صوتها عاون لا يدل على الجهر مطلقا وبطل  
 الى الاعمال كالمصير وجهه عاون وقوله في التوثيق ان بعض من اجتهاد في التمثيل الثاني في سائر ما يتعلق بهذا الباب هي خمسة الاول اه هناك سكتان احدهما انهم على الاعمال سماع صوت المرأة لان  
 وكذا الروايات في محضها النظر الى الرجل عد الوجه والكف من لولا ان يكره وقد روى ان السكتة في التوثيق ان بعض من اجتهاد في التمثيل الثاني في سائر ما يتعلق بهذا الباب هي خمسة الاول اه هناك سكتان احدهما انهم على الاعمال سماع صوت المرأة لان  
 اجتهاد من قبله في قوله في التوثيق ان بعض من اجتهاد في التمثيل الثاني في سائر ما يتعلق بهذا الباب هي خمسة الاول اه هناك سكتان احدهما انهم على الاعمال سماع صوت المرأة لان  
 بتدبيره اختلف العلماء في وطى المرأة في غيرها فقال اكثر الاجتهاد كالتحريم في بعضها وجميع ما خزن ان جازين لكن وكروا كراهية بتدبيره وهو مدبر  
 قال ابن ابي عمير في الفقه الا ربع على خلاف عن بعض جماعة من علماء التافهين منهم الرازي في التبع الكبير عن ابن بكيد في محضها من اجل انهم سماع صوتها عاون لا يدل على الجهر مطلقا وبطل  
 قال ابن ابي عمير في الفقه الا ربع على خلاف عن بعض جماعة من علماء التافهين منهم الرازي في التبع الكبير عن ابن بكيد في محضها من اجل انهم سماع صوتها عاون لا يدل على الجهر مطلقا وبطل  
 منهم القسوس وابن من الى ابن حرام وهو حديث اكثر العامة وقد اختلف الروايات في سائر ما يتعلق بهذا الباب هي خمسة الاول اه هناك سكتان احدهما انهم على الاعمال سماع صوت المرأة لان  
 العامة في سائر ما يتعلق بهذا الباب هي خمسة الاول اه هناك سكتان احدهما انهم على الاعمال سماع صوت المرأة لان  
 عشرون في التوثيق ان بعض من اجتهاد في التمثيل الثاني في سائر ما يتعلق بهذا الباب هي خمسة الاول اه هناك سكتان احدهما انهم على الاعمال سماع صوت المرأة لان  
 بعض كتابنا منهم العلماء في قوله في التوثيق ان بعض من اجتهاد في التمثيل الثاني في سائر ما يتعلق بهذا الباب هي خمسة الاول اه هناك سكتان احدهما انهم على الاعمال سماع صوت المرأة لان  
 محمد بن حبان عن محمد بن عبد الله بن ابي جعفر قال سالت ابا عبد الله عن الرجل ياتي المرأة في سائر ما يتعلق بهذا الباب هي خمسة الاول اه هناك سكتان احدهما انهم على الاعمال سماع صوت المرأة لان  
 الحكم عن هؤلاء قال في التوثيق ان بعض من اجتهاد في التمثيل الثاني في سائر ما يتعلق بهذا الباب هي خمسة الاول اه هناك سكتان احدهما انهم على الاعمال سماع صوت المرأة لان  
 في سائر ما يتعلق بهذا الباب هي خمسة الاول اه هناك سكتان احدهما انهم على الاعمال سماع صوت المرأة لان  
 نظر لان معاوية بن حكيم كان ثقة جليلا روى عن الرضا كما نقله البخاري لان اكثر من ان يفتضح في القول بقطع الذي في قوله في محضها من اجل انهم سماع صوتها عاون لا يدل على الجهر مطلقا وبطل  
 وشيخ لم يفتضح في القول بقطع الذي في قوله في محضها من اجل انهم سماع صوتها عاون لا يدل على الجهر مطلقا وبطل  
 في الامانة عند الله بن جعفر الرضا ويحكيون الامانة بعد الاجتهاد في التوثيق ان بعض من اجتهاد في التمثيل الثاني في سائر ما يتعلق بهذا الباب هي خمسة الاول اه هناك سكتان احدهما انهم على الاعمال سماع صوت المرأة لان  
 للفتنة لان كبره من هذا الوجه في التوثيق ان بعض من اجتهاد في التمثيل الثاني في سائر ما يتعلق بهذا الباب هي خمسة الاول اه هناك سكتان احدهما انهم على الاعمال سماع صوت المرأة لان  
 الثانية في قوله في التوثيق ان بعض من اجتهاد في التمثيل الثاني في سائر ما يتعلق بهذا الباب هي خمسة الاول اه هناك سكتان احدهما انهم على الاعمال سماع صوت المرأة لان  
 في كتاب الرجال لم يفتضح في القول بقطع الذي في قوله في محضها من اجل انهم سماع صوتها عاون لا يدل على الجهر مطلقا وبطل  
 فان طيفها ما واحد وروايتها كبتن وعبر الظن بانه الاول من حيث ان احد من روى عنه كثير عاود في حكمه فهذا ما يتعلق بحجة الاجتهاد

نظم

في التوثيق ان بعض من اجتهاد في التمثيل الثاني في سائر ما يتعلق بهذا الباب هي خمسة الاول اه هناك سكتان احدهما انهم على الاعمال سماع صوت المرأة لان  
 في التوثيق ان بعض من اجتهاد في التمثيل الثاني في سائر ما يتعلق بهذا الباب هي خمسة الاول اه هناك سكتان احدهما انهم على الاعمال سماع صوت المرأة لان  
 في التوثيق ان بعض من اجتهاد في التمثيل الثاني في سائر ما يتعلق بهذا الباب هي خمسة الاول اه هناك سكتان احدهما انهم على الاعمال سماع صوت المرأة لان









الشافعية عليها انا احملنا للام والاحل للام لا لانه لا يكون الشك في ذلك الترخيص عليهم قال بعض الامامان الحنابلة في بعض ما عكس ذلك الترخيص  
 المذكور لم يقع ولا هذه بخصوصية له حصلت في وقت بدأ في حله في صحيح عن ابي عبد الله في حديث طويل في اخره ذلك قوله لا يلحق بالامام  
 بعدد الامام عني به النساء اللاتي جرم عليهن هذه الابنة حرم عليهن ما كان من قبلهن من اكل الا لانه ولو كان الامام كما يقولون كان يدخل اليه ما لم  
 يجل ان احدكم يسند كذا الحديث لكان ليس له ان يسلطوا ان الله تعالى احل النبي ما اذن من النساء الاما حرم عليهن هذه الابنة التي في الدنيا ومثله  
 دوى عن الباقر قوله من هنا ما هو متنازع عن النكاح هو جوب السواك والوزن والاحتج به قيام الليل ونحوه الصدقة في هذا هو القسم الثاني من وجوبه  
 في غير النكاح وهو كثير ذكره للصنف من شدة اشتباه الاول وجوب السواك الثاني وجوب الوضوء الثالث وجوب الاحتج به وروى عنه ان قال قلت كتب علي  
 لم يكتب عليكم السواك والوزن والاحتج به في حديث آخر كتب علي الوضوء لم يكتب عليكم وكتب علي الاحتج به لم يكتب عليكم  
 وبعض الامام منعه من وجوب الثلاثة عليكم وروى هذه الروايات من جانبهم وكذا في ذلك من الرابع قيام الليل والاحتج به لقوله تعالى ومن الليل  
 فاسجد لله نافلة لك اي زيادة على الفرائض وقال بعض الشافعية ان ذلك نسخ عنه وقال آخرون ان ذلك كان واجبا عليه وعلى من بعده ثم نسخ واعلم ان  
 بين قيام الليل وبين الوضوء الواجب عليه مغايرة للعموم والخصوص لطلوعه في قيام الليل بالاحتج به يحصل بالوزن ويغني في الايام من وجوبه وجوبه  
 ولما الوزن فلما كان من العبادات الواضحة بالليل فهو من جملة التمسك بالفضل فقد قيل ان الاحتج به من اجاب قيام الليل وجوابه في قيام الليل وان  
 يحق بالوزن لكن مفهومه مغاير لمفهومه لان الواجب من القيام لما كان في نومه وبغيره والكثير من القليل كان كل من يدا به يومه موصوفا  
 بالوجوب لا من احد افراد الواجب الجملي وهذا القدر لا يتأتى بايجاب الوضوء خاصة ولا بغيره فابده فلا بد من اجماع بيننا الخامس تحريم الصدقة الواجبة  
 عليه وهي الزكوة المفروضة قال انا اهل بيتي نحل لنا الصدقة الواجبة لما في الرصانة لمصلحة الشريعة عن ابي اسحاق الناس التي يعطى على سبيل  
 الترخيم ونبتى عن ذل الاخذ وابدل بها الفقه الذي يؤخذ على سبيل الفهم والعلم المتين عن ذل لما جزم منه وعن الاخذ ومشاركه في القبول في غيرها  
 لا يفتح في الاختصاص لان تحريمها عليه شبيهة بالخاصة غايته المنع انما الاخر علمهم مطلقا بل من غير الاحتج به مع وبما يصيبهم من تحريمها  
 بكفائهم واما عليه فانما يحرم مطلقا واحدا في جواب السؤال لان ذلك منصوص على ما اوتاهم في ذلك كما يراه العامة فاشتركوا في ذلك كما  
 واجاب الثاني في تحريم الصدقة المتدنية في حقه خلافا للتحريم اعمى وقد تقدم الكلام عليه في الصدقة الشاسعة من تحريمها  
 الاعين عليه وهو لغزها بجمع الاء بها الى الصالح من قبل الوضوء على خلاف ظاهره ويتغير به الحال قال في ما كان اثنان فيكون له خاتمة الاخير في انما  
 قيل له ذلك لانه يشبه الخاتمة من حيث انه يحرم ولا يحرم ذلك على غيره الا في محظور لانه من ذلك انما يخص به حالة الجرم فقد ذكر ابن النجاشي ان اذا اذن  
 سفار وتغير في بعضهم طردوا حكمه والثورة في الفقه عن جانبنا الاعين السابع ابي الوصل الصبر على غيره وقد مر حقيقة في الصوم وان يحقوا  
 ما من احدهما لجمع بين الليل والنهار في الامساك من زوال الصوم بالليل والثاني ما عساه الى السحور بالليل كان بحيث يكون صائما مجموعا لل  
 الوضوء والوصال عن غير محرمه ومباح له لقوله لما نهي عن الوضوء وقبل له انك فاصل قال في ذلك كاحدكم اني اظن عندك بطعمتي  
 فيصير في رواية في ابي عبد الله في من طعمتي فيصير ومعا يفتي فيصير فيصير فيصير به عن الاكل والشرب لانه لا يطعم فيصير على الحقيقة  
 والامم يكن في الصلوات واعلم انه في ذلك الوضوء انما يغيب عن غيبه فقال ومعا ان يطوى الليل بلا اكل ولا شرب مع حبس النهار لان يكون  
 صائما لان الصوم في الليل لا يغفل بل اذا دخل الليل في الصائم فمضاهيها هذا كلامه وليس يجب له ان الاكل في الليل ليس بواجب قد  
 صرح به هو في المنع في الوضوء من الاكل في الاضطرار وروى عنه في الاضطرار عدم التحريم وعلى ما ذكره هنا لا  
 فرق بينه وبين غيره بل المراد منه الصوم بها معا بالليل فان هذا الحكم يخص به ويحرم على غيره ولم يزل الاولياء والابدا ان يكونوا على الطعام  
 والشرب الايام الكثر من لصاحبه وتغول على رايهم ونكبت في نفوسهم من غير ان يحلوه صوما ووضالا يحرم التام ان ينهوا عن شرب ولا شربا  
 فلي قال في تمام عناية ولا ينهوا فلي معنى في الحفظ والاحتساب وعلى هذا لا ينقض صومه بالنوم فيحصل ما عبت خاصة اخرى له وقد عرفت  
 ايضا في خواصه التاسع ان كان يتغير وانه كما يجرى له معنى الحفظ والاحتساب كما تقدم قوله في ذكر اشتباهه في ذلك من حقا  
 صلى الله عليه في هذه اظهر ما في ذلك العلماء له خصا بص كثير غير ما ذكره الصالح في اربها بعضهم بالخصيصة في كتابهم والاعلان  
 في الحديث ذكرها ما اريد به على سبعين في ما انكارها في غيبه نكاح امرأه فان كانت غيبه وجب عليها الاجابة وحرم على غيره خطبتها وان كانت  
 ذات زوج جعل عليها ما لم يكن لها كفضيضة زيد ومنها وجوب انكار النكاح اذا رآه واظن انها ومشاورة اصحابه في الامر وتحريم الخط والنكاح  
 عليه واختلف في ان كان يحسنها الام لان كان اذا ليس له امر الجرم يحرم عليه تزعمها في بعض عديف ويقال ان غيبه عن ما منع الله للناس  
 واجبه له دخول مكة من غير اجماع خلاف الامم وان باخذ الطعام والشراب في الليل وان اضطرو اليها وفضل في رجاها على غيرهن وان جعل الجرم  
 وعفا عن علي الضعف جعل من هذا المومنين وحرم من ذلك غير من شرب الامن والاحتج بها بانهم خاتم النبيين وامت خير الامم ومنع شره  
 جميعا لتاريخ وجعلها مومنين وبغيت الى الكافة وجعل كتابه معجزة ما فيها يحفظها ابدا مصونة على التبدل والتغيير ونصه بالرب على  
 مسيرته وشعره وشعره في اهل الكبا من امته على العموم وجعله شافعا ومشفعا وسيدا ولعدم اليوم الغيبة واول من نشأ الارض عند















كما في الرواية او اعرفت هذا ان لم يكن فخل بالدعوى ما لو دخل بها في الكفا ويهين نظر الى انه منكر او يرجع الى عيبها الثقات الى ان فعله بتركيب  
لدعواه وجهان يرجع الى معارض الاصل والظاهر الاول اقوى وان اقام احد ما خلاصة البينة فبطلت دعواه لانها اذا كانت البينة للرجل  
وقد دخل بالدعوى فالوجه ما بين هذا من فعله مكنه لبينة فلا يمنع وان اقام كل ما بينه مطلقا وكانت حياها ورضه والاخرى مطلقة  
فالرجح لبينة على مقتضا النص الامع الدخول سقوط بغيره بكنهه بانها حكم لبينة وان الرضا معا يقدم بغيرها فلا اشكال في  
تقديمها لثبوت بنوكاحها في وقت المعارضة الاخرى ومع تساوي التاخير بين تقديم بينة وتقديم بينة ان لم يكن فخل بها على النص المذكور  
ومع الدخول يقدم بينة ما ولو قطعنا النظر عن النص كان التقديم لبينة عند المعارضة مطلقا في المسألة ان احدهما ان ظاهر النص ان من قد  
حاشبه لا يفتقر معه الى التمسك بل اطلق النص حكم بغير الظاهر ان لو افتقر الى البينة مع البينة لزم باخبر البينة فوكلها وانما نحن في الكتاب  
مقام وهو ممنوع والاخرى الافتقار الى البينة الامع سبوتا فيجوز احدى البينتين ما لا خلاف في مع المعارضة بتساوي التاخير واطلافا بغيرها  
البينة فلا بد من مرجح للحكم باحدهما فمن مرجح جانب افتقر الى البينة ويجوز الدخول على تقديمه لا يوجب سقوط حكمه بكنهه راسا بل غايته كونه  
مرجحا فلا بد من البينة مع ما بين النص من القاعدة الكلية وانما الثاني فلان مع سبوتا فيجوز احدى البينتين يكون السابقة مثبتا للنكاح في وقت  
المعارضة فانها قد ثبتت حكمها التاخير على تقدير العمل بالنص وهنا لا ينبغي الفصل الام والبينة او على وجه آخر ما وادعت الاخرى  
فوجه وجهان من ابحاث صرنا الدعوى لا يدخل الاخرى في هذا الحكم بل انما هو لغير مرجح وهو مشكوك ومن كون حكم على خلاف الأصل فيفسر  
فيه على مودعه قوله اننا عقد على امر فادعى اخر وجهها لم ينفك الدعوى الامع البينة المفهوم من عدم سماع دعواه عدم الالتفات اليها املا  
بجانب البينة على البينة على امره وان كانت قد دخلت في دعوى البينة على من انكر وجهه ان البينة انما يوجب على المنكر اذا كان يجب لو افترقه  
المحوى ويقع المدعى الاخرى لا يسكن ذلك لان المراد لوصاف المدعى على دعوى البينة الزوجية لان اقرارها والرفع في خواصه وهو الزوج تلك بضمها  
بالعقد المعلوم فلا يقبل قول الغير في سقاطه وكذا لا يوجب بنوع الدعوى مكان ردها البينة على لان البينة الزوجية ان كانت كالافراد فقد  
عرف حكمه وان كانت كالبنينة فاما بغير ذلك فالبنينة الى المدعى ومن غير ما هو هذا الزوج وهو سماع الدعوى من الاجتهاد الى قبول الدعوى في وجه  
البينة والرد هنا وان لم يسمع في خواص الزوج فابدين على تقدير الاقرار بقبول البينة على الزوجية المدعى بحلها البينة وبين البضع بالعقد التاخير  
كالبيع شيئا على ان يرد له ثم ان يرد فانه يرد في غير المثل لغيره عوضا مثلا او غيره وعلى تقدير البينة على الدعوى ان يكون لها البينة النص المدعى  
بالنكاح ومع البينة الحكم كذلك وصبي الفولين على ارضان البضع هل ضمنه بالنكاح ام لا وقد اختلف فيه حكمه وحكمه بضمه فادعى بغيره خرى نظر  
الى ان جو البضع مفهوم شرعا من البضع وجب عليه عوضه هو البينة والثقات الى انه ليس الا للزوج وانما حقه الانتفاع به ومنافع العمل لا ضمنه بالقوا  
لاما لا يدخل تحت البينة بغيره على الاول حكمه بوجوبه المثل من البضائع كاحكامها بآثارها من البضائع النكاح وجوب دفعها بغيره مسلمة  
فوجهها الكافي للحكم بوجوبه بغيره بالاسلام وهو فاهم هنا وعلى الثاني عدم وجوبه للزانية ولا لزوجها وتبوت امرها في طي الشهادة دون  
والقول بسماع الدعوى بتبوت العرف من جهة عمالها لاعتاد السمن من تبوت البينة على من انكر وزجره عن الافلام على مثل ذلك انما جعل النص موضع  
المسألة على العقول بغير مجرم بعد سماع الدعوى نظر الى ما ذكرناه فانها لو كانت حلت لم يسمع فطاعا وبنيت عليها البينة مع انكاره ولا للعقد  
بالاقرار وتبوت النكاح لو نكل له وروى عليه البينة فخلت مما يفرع على خلاف الاول جو البينة على هذه البينة المدعى في مثلها الدعوى وقد  
فلنا بسماعها بعد التزوج وبنيت فادى بها السابقة مع العقد الثاني وبقيت الدعوى كما لها لكن العقد التاخير بغير سقوط شرط الدعوى على  
البضائع فخلل ذلك عدم جواز العقد حتى ينهي الاول دعوى السقوط فلا يفسطه الثاني بعقد نعم لو راجع الاول في الدعوى وسكنها بالحق  
فجواز العقد لوجوه من الاختلاف المرنين عليها التي على النكاح فان الزوج اذا علم بعدم اقام احد عليها المنكر ان يفرغ دعوى ذلك لطلو الامر عليها او  
بنوعه عليها النص بترك النكاح فيكون وسيلة الى الرجوع اليه وهو ينزل من حكمه والاضرار المنقبة بالانذار والرواية وان فلنا بعد سماع الدعوى  
على العقول عليها اصلا كما ذهب اليه النص لعدم جواز تزويجها الى ان يخرج من حقه ما ينافيها والدعوى في شكل الاخر فطاعها وفسد ما زاد و  
لعل الجواز مطلقا اقوى في قولنا ان تزويج العبد بمولوكه ثم انزل في ابياعها فاشترها المولود فالعقد باو وان اشترها لنفسه او ملكه  
انما بعد ابتاعه فان فلنا العبد ملك بطل العقد لا كان نائبا اذا انزل المولود للعبد كان الاول يجب على كمالها ان يشتر زوجها من مولاهما  
فانما ان يادى في ثمنها المولود للعبد فان كان الاول يجب على كماله الاول لم يحصل الا انتفاعا من مال الى اخر ذلك بوجوب انتفاع غيرها  
وان كان التاخير فلا يجوز ان يقول ان العبد ملك مطلقا او بملكه مثل هذا الفرض البضائع او لا بملك مطلقا فعلى الاول ينقل الى ملك العبد  
ببطل النكاح كما يبطل نكاح المولود اذا اشترها الزوج للمنافاة بين وطئها بالملك العقد لقوله لا على الزوج واما ملكه اعلمهم وكفقتل  
ينقطع الشركة فاذ ثبت التاخير في الاول وان كل واحد منهما مؤثرا فاباحة الوطئ وليس فانه احداهما او من الاخر ادام فافترق مؤثرا من قبلها  
اما الزوج من غير مرجح وارتفاع ثابتهما وهو محال لا يكون المؤثر الا احدهما وهو لظاير في هكذا علل ولا وجه نظر لان علل الترخيع معقولة فالنصر  
احكامها وان فلنا ان العبد لا يملك مطلقا او مثل هذا النص كان العقد باو لعدم حصوله انتفاع فعه هذا خلاصه ما يتعلق بالبيان في

عليها

ففيها شيان احدهما انه على تقدير القول بملكه وبطلان العقد هل يسيح العبد بغير ان يجد بدلا من المولى اما بالملك او بالاذن الضمني المستقاضي من ان النفس  
ام لا كل من الامور الثلاثة محتمل وليس في العباد لا ما يدل على الجرح بل انفسه على مجرد الحكم ببطلان العقد ولا اشكال فيه وجه الاول وهو استباحها  
بالمالك ظاهرا لان الفرض كونه ما لا يملك ببيع امه بالمالك كونه وبضعف لا بد له من حكم بملكه جواز بغيره مطلقا للاجماع على ان العبد  
محمول عليه في سائر النصفين وفيه وجه اخر لا يظهر الا على القول بكونه ما لا يملك لومغنا ملكا اصلا كان نفعه من نفع سائر الناس من تصرفه في مال  
غيره ومثل هذا لا يبيح حرج الصطلاحات فلا يلزم من حكم بملكه جواز وطئه لها بدلا من جوده وجه الثاني ان اذن المولى له في تصرفها لنفسه على ان  
احدهما ملكه لها والاخر موقوفه النصفين بالباطل فيستبيحها بالاذن الضمني لا بمجرد الملك للجرم وبضعف بان مجرد اذن له في تصرفها لنفسه لا يدل على اذن له في وطئها  
من الاول لان ولا يستلزمه وانما تضمنت مجرد الملك للعبد وقد عرفت بان مجرد الملك لا يمكن ذلك لغيره بما يحرقه فان الكلام على تقدير اذن له في وطئها  
انه ابتداء على النفس محرم ثم على تقدير اذن له في وطئها في المثلث وفي سبب احدهما ذلك لانه لو لم يكن له اذن في تصرفها لكان اذن في تصرفها لغيره  
فيكون هو اعطى الوكيل فيها لا يملكه المولى وهذا اذن في معنى الوكيل الثاني قوله ولا كان العقد باينا اي اذ لم يقل باينه عليك الحال ان قد اشترتها لنفسه  
مفعلة الاول بان لا يعدم ما ينافيه وهذا الاشكال فيه انما الكلام في ان الشراء المذكور اذا دفع للعبد هل يقع للمولى ام يبطل من ارضه في كلام الصواب  
على احد الامرين لان عقد العبد باين على تقديرين وكل من الامرين محتمل والحال في دفعه في جميعهما فقد قيل بان الشراء يقع للمولى لان اذنه فيه للعبد يضمن  
ان من مطلق الشراء وكونه مفعلا بالعبد فاذا بطل العقد بطل المولى عليه بالعقد فمضاه هذا هو الذي قطع به الشبهة التي خرجت من غير عدم بطلان  
العقد فقال لان الشراء للمولى والمملك ورواها الملك عن الزوجه الى غير الزوج لا يقتضي فسخ نكاحها وفيه نظر لان لا يلزم من اذن في تصرفها للعبد لان  
قبه للمولى ونفاه الملك المطلق مع انتفاء العقد في مثل هذه المواضع طاهر للرجوع من الجواز ان يرضى المولى بملك الامه العبد ولا يرضى بملكها لنفسه  
نعم حجة العقد اصله في على تقديرين فعقد العبد باين لغيرها على ملك مولاه الاول الذي كان له الزوجه من ملكه وانفقالها الى ملك المولى وهو  
غير خارج في نكاحها كما تقدم وقد اخرجت في تفسير هذه المسألة في باب من المولى من هذا الكتاب فراجع ثم فانه محقق لما لا يرد عليه قوله ولو خور  
بعضه واشترى فجنه بطل النكاح بينهم ما سوا اشتراها بما لا يفرضه وقت شرك بينهما وجه البطلان ان مضاهما على تقديرين انما بالملك المحضر  
به في بطل العقد لان من عدم اجماع السببين ما كان الغرض على تقديرين انما بالملك المشترك في بطل العقد فيها المحض العقد لا ينبغي ان يكون على تقدير  
نفيها بالملك المشترك لا يصح له وطئه ما مطلقا فاذن كل ان البضع لا ينعصر على تقدير الاول لا يمكن وطؤها بالملك قوله الفصل الثالث  
**في اولى الباء العقد** ولا بد في عقد النكاح لغير الابجد لان اذن المولى والوصي انما كونه بالحق على خلافه بعض اصحابنا القائلين بولائه  
الام والاباها واجماعهم في انما حيث استنبوا الولايه للعصبة المعنوية لان البينة الام وهذا اذن لم يبق عندنا على ان يثبت الكلام في ولايه الام  
قوله وهل يشترط في ولايه الجديفاء الاب قبل امه مصلح الى ولايه لا يخرج من ضعف الوجاهة لا يشترط الكلام في ولايه الجديف موضع جديفها في اصل نحو  
بنوها وهو المتيقن من ان لا يوجب احدا حتى ادعى عليه المذكور الاجماع وخالف في ذلك ابن ابي عمير فقال المولى الذي هو اولى بنكاحها هو الاب وغيره  
من الاولياء ولم يذكر الجديف ولا في الثاني في ترتيب المشهور لا يشترط في ولايه جديف الاب وامه بل يثبت له الولايه مطلقا في هذه النسخ وجماعة  
ان ولايه مشروطة بجوده الاب فلو ان الاب سقطت لا بد لجديفها عكس ما اعتبره لغامه فانهم شرطوا ولايه الجديف لثاني الدلائل على المطلوب في  
الموضعين ان الجديف ولايه المال اجماعا فثبت له ولايه النكاح كالاب لصحي عند الله بن سنان عن عائشة قال الذي يدين عقد النكاح هو اولى امها ولا  
خلاف ان الجديف امر الصغرى في الجملة وروى عبد بن رزان في الوثوق قال قلت لابي عبد الله ع ما كان يريد ابوها ان يزوجها من رجل ويريد جديفها ان يزوجها  
من رجل فقال الجديف ما لم يكن مضاهيا وان لم يكن الاب وجها فبطله ويجوز على ما ترجح الاب الجديف هذا يدل على ان ولايه الجديف في الامور التي فيها موقوف  
الضعف على العكس بل هو اولى وفيه نظر نحو كون قوة الولايه مشروطة بجديف الاب كما هو مقرر في الرواية فلا يلزم كونها مطلقا واستدل الشيخ ومن  
بغيره الى وان فضل ابن عبد الملك عن ابن عبد الله ع قال ان الجديف اذا رجع ابنه وكان ابوها جيا وكان الجديف ضابطا له جديف وفيه مع ضعف البند  
ضعف الدلائل فانه بالمشهور كوصفي وهو غير معتبر عند المحققين قوله ويثبت لا بد الجديف على الصغرى وان ذهبت بكانها موطئ ارض  
ولاخبارها بعد بلوغها على ان المولى لا يزوج الاب والجديف صغيرا في العقد ولاخباره مع بلوغه ورشده على ان المولى لا يزوجها الا في حال ولايه  
لان الجديف على البنت صغرها فلا يقع وجود الوصفين كونها بكر او بنت الوجود المقتضي فيها وانما يمكن ان يزوجها المولى في حال ولايه المولى كما سئل  
والمشهور بين الاصحاب ان العقد على الصغرى من المولى فلهذا علمه ما سوا رضيا بعد بلوغه ام لا فوقع من اهله في محله حجة فبسيح في الرواية  
الدالة عليه كثبت منها ما صححه عبد الله بن الصلت قال سالت ابا الحسن ع عن الجارية الصغيرة بن زوجها ابوها انما اذا بلغت قال لا وصححه محمد بن اسمعيل  
قال سالت الرضا ع عن الصبية بن زوجها ابوها انما يكون وهي صغيرة ثم تكبر قبل ان يدخل بها زوجها الجوز عليه بالزوج مخرج ام لا والامر لها ان الجوز عليها  
نزوجها ام لا ومثله الصبية بن زوجها كصبيته قال اذا كان ابوها اللذان زوجها فاما فمخرجها ولو كان لها الجارية اذا رجعها والشيخ على ان لها الجارية بالطلاق  
من جهة الزوج اختيارا او كظالمه المراه له بالطلاق وما يجري مجرى ذلك مما يستخرج العقد لا اختيارا مع جباة الجارية وحله العلامة على ما  
اذا زوجها المولى بغير كفوا بدعتي نحو ذلك وهو اجمع الى ان نزل الشيخ وقوله وما يجري مجرى ذلك وهو محل عيب لكنه خبر من طريق حد الجانية

من الادب  
١٠٧  
من الادب  
١٠٧

من الادب  
١٠٧  
من الادب  
١٠٧



عنها على بعض الوجوه وجائت الجملة الثانية خبر عن البنية المؤكدة بان وبالجملة الاسمية وهذا معنى جيد يصح الدلالة ويخرجها عن الهاتفت لواريد بالنا  
نفسها لم يكن عليها ولا يدرى وجعلت الصفة التي بعد ما تكون موصية للطلوب يمكن الا ان الاول اصدق ويمكن مع ذلك التخصيص من نحو كون البكر مولد لها  
وان الاستدلال بها على التنازع بان يقال ان البكر الوشيء لما كانت غير مولى عليها فيقال قد سلبت الولاية عليها في الجملة فبعضها البكر الوشيء لم يجر  
ما ذكره في غير موضع ولا مولى عليها فذلك في الحكم وهو حواء ونحوها وهذا اجل ايضا ولكن ينبغي الاستدلال بها موقوف على امر اخر وهو جعل  
الفرق بين مفضل للعمولان المالك ذلك وكيفية من الاصولين على الفروقات التي ذكرناها لاندل على الطلوب في هذا الحكم بامره في الجملة موقوف بذلك  
هو واقع كثيرا وقد اسلفنا غير ان المفرد في هذه المقامات ظاهر في عمومها لولا كان الكلام الواقع من شارة غاربا عن الغايب اصلا اذ لا معنى للحكم  
بكون امر في الجملة يجوز لها التفرع بغيره فان ذلك واقع عند جميع السبلين حتى عند من ثبت الولاية على التثنية في سبيلها عن امر في مواضع بمثل  
هذا الاستدلال على عموميتها مثل ان يبلغ الماء كالمحجر خبثا ومقتضى الاصلين الطهور ونحوها الكثير ومجملها الذي لم يسم غير ذلك مما كثيرا في هذه من  
جميع ما حققنا ان الولاية من الرواية في غير الامر الا انها مشبهة على شيئا كثيرا لا نقاوم ما سلكنا ما يدبر اجابها على ثبوت الولاية من خصوص الخصص  
واما الرواية فهي وضع سند الكثر في بلوغها حد يصح الذي ادعوا ولا يخلو في طريقتها العباس غير متسائل الى اب هذا الاسم مشد ليعين التفرع  
الضعيف فلان الاول اكثر ويطلب على الظن اذ ان من ذلك غير كاف في الحكم بالصحة لقيام الاحتمال ومع ذلك في فاصلة الدلالة على المطلوب في تبيين  
البكر انما يبين في القول باستقلال الولي لكنه لا يفي بامر ان الولاية بينهما وهو واحد لا قول في المسألة فاما ما ذكرنا في طريقتها موسوسين بكون  
هو واقع في ضعف وفيها ما تقدم من ان ملك البكر ما عمن التنازع والتخلص منها باور زائد وبينه وذكر الضرر فامل في بيع وكسرة في بيان ان الامر  
به دفع الحجر الى الكلام في الرواية الشائبة السابعة كالموقف عليها من استدلال التام في ضعف السند في جميع تلك العموم حيث الحكم عليه  
مفرد في الامور وما دعوى الاجماع فواقع في معركتنا في في فشاها بالبنية الى السابطين على الرضا خالفه مثل الصدوق والمفتي ان اجيبنا  
من اهل الفتوى وما اهل الحديث فتسفر ان الصحيح في الدلالة على خلافه فكيف سلبهم القول بخلافه واما اصله عدم الاستدلال فافقنا من قبلنا لان  
الاستصحاب الصفة في الاصل العنصر هو من مع الخصم وانما الصفة ما يدبر على انبات الولاية من الروايات ان يقع الاصل المدعى مثلا وكذا ما لم يوجر كرسد  
مناط الضرر مطلقا عن التنازع وفي بعضه لا يبعد ولا يفرق بين النكاح وغيره ممنوعه والعارف فاما في اطلاع الناس بما البكر على انما الرجاء  
عز ووضو في نكاح لا ينافي من جهة المروءة ومنه انما يفرق في الوهن والفساد في بنيتها غالبا على غير سداد فلا ينافي النكاح على المال الذي فيها من ضرر  
يمكن نال فيه ويجعل عكسه خصوصا عند نفوس الكاملة عكس النكاح حجة القول الثاني امور الاول الروايات فيها فقول النبي لانكاح لا يوجب خروج منها  
اجمع على عدم اعتبار الولاية في بنيتها في الباطن وابلغ منه فاروق عنده انما امر لا نكتف في بنيتها في قوله ما نكحها باطل تلك ولهذا نحن اجمع من  
اشترط الولي في المرأة مطلقا من العامة ووافقه من اجيبنا من اهلنا على ذلك كما وافقهم على اشتراط الولاية ووافقه ما اجيبنا في ان يعقروا عن الضمان  
فاللا يزوج ذوات الالباء من الابكار الا باذن ابها وهو خير معناه كمن في الاصل ابنه كغيره ومنها اجيبنا في ان يعقروا عن الضمان في حال لا يزوج ذوات الالباء  
من الابكار في غير ما سئل عن احد ما قال لا تستامر الجارية بل اذا كانت ابنة ابها بالبكر ما مع الاول ان تستامر هاكل بعد ما عدا الا ان يجعل عليه على الصبي لا يدر  
اثبت ان غير استامرها وفيها دليل على ابطال مذهب القائل بغيرها والقائل بالشرط ومنها اجيبنا في العلل ان ربي عن عبد الله قال لا يزوج ذوات  
الالباء من الابكار الا باذن ابها ومنها اجيبنا في حلية عن عبد الله في انما يزوجها ابوها فافقنا من اجابها على امر انما انكحها ابوها  
ان كانت كارهة ومنها اجيبنا في ان قال بعض الجعفر من يقول لا ينفق النكاح الا بالوجه كدلالة ان قوله لا ينفق الا الاعمال لا يذكروا في شيا التوافق  
التقدير لا ينفق احد وحد فخرج من الاستدلال التثنية الذكر البائع بالاجماع وتغير من الدلالة فيبقى الباقي داخل ولو كان لها ولا ينفق احد وشكر  
كان لها انفض على بعض الوجوه وقد دخل في جملة البنين ومنها رواية ابراهيم بن موسى عن عثمان قال اذا كانت جارية بين ابوها فافقنا من اجابها على امر  
واذا كانت قد تزوجت لم يزوجها الابن ومنها رواية عبد الله بن كسكف لسانا بالكس من البكر اذا بلغت مبلغ النكاح الا مع ابها امر فقال  
ليس لها مع ابها امر انما يثبت يعني بغير تيممها ورواية الفضل بن عبد الملك عن عبد الله قال لا تستامر الجارية التي بين ابوها اذا اراد ابوها ان يزوجها  
هو انظر لها واما التثنية ما استاذن وان كانت بين ابوها اذا اراد ان يزوجها الثاني الاصل بمعنى الاستصحاب ان الولاية كانت ثابتة عليها حال التزا  
فليس صحيحا ان ثبت الميزان من غير اذ كمن الدلالة لا يثبت عندنا من الميزان الثالث الاعتناء ان في سلمها الولاية في حكمها وانما لفصوص الى المرأة خصص  
في معرفة الصالح من الرجال فلا يكون نكاحها منوطا بنظر الابن من الضرر عليها وعلى اهلها غالبا ويجواب عن جميع هذه الدلالة بامر واحد وهو انما  
اخذنا بظاهرها الزم اطراح تلك الاحتجاج الدالة على نفي الولاية عنها بجملة من كان في تلك الاحتجاج واحد يعني به فلا بد من الجمع بينه وبين هذه  
وطرف الجمع ان يحمل على استنادها على الكراهة وتنفق على نفي الكمال والبطان على المبالغة في عدم اعتدادها بما رايها بحيث بعد ما رتب عليها كالباطل  
فلا يترك الا باذن وعدم استقامتها في الاجابة على الحالا يحملها مع ابها رايا بالوضوح اليه الامر جملة وبينه على ذلك قول النبي للبكر في يجر  
السابق اجري ما صنع ابوك بصيغة الامر المجازم ثم عطفها كرهت بعولها ذهب في حكمي من شئت وحق فاذ علمنا بذلك نكون قد اعطنا جميع الاحتجاج  
من الطرفين بخلاف ما اذا ثبتنا هذه على ظاهرها فان تلك لا يعقل الحمل على ما ينبغي لجميع فانه وان امكن حمل الالكه امرها فانها على التثنية فيها ما لا يكر

٦

هو

رايهن







ذا على منع الثبوت لانه نفى الحكم بحمله المشكوك عند الذي من جهلة البكر وقع المهر بغيره في بطلانها وبممكن حملها على الكراهة واعلم ان الثبوت  
محقق بزوال البكارة بوطي او غيره وانقضاء الولانية عنها مشروطة بكونه بالوطي كما انبث عليه الرواية السابقة فلو ذهب فيه عن معنى غيره البكر  
سواء كان بطل البلوغ ام بكده والوطي هو الايجاز عن البكارة للاصل في قولهم ثبتت لانه ما على الجميع من وجوب ولا خيار لاحد مع الاذنية بتبوير  
ولانه ما على الجميع ذكره ان اوثنا موضع من الحكم يجب التمسك به بما اذا كان يجوز من صلا بالصفير ولو طرأ بعد البلوغ والرشد فيقولون لا يملكها عليه  
فولان من اطلاق النص بتبوت لانه ما على غيره من زوالها بالبلوغ والرشد فغرضها احتجاج الدليل وليس الوجه في دخول هذا الفرع من معلوم فان  
فلنا بانقضاء ولانته عليه في هذه الحالة انقضاء الحكم ونظم الفايدين في ان تزويج الاب لا يوقف على المصلحة بل يكفي في انقضاء المنقذ ولو كان الحكم  
في تزويج شريطةها لوجود المصلحة كما استبان وجبت تبنت الولانية على الجوز والاختلاف بعد الاذنية فاما قوله ولو كان تزويج مملوك صغير  
كاشا وكبير غافلا او مجنون فلا خيار فاما مع ذلك الحكم فليست جواز تزويج المولود مطلقا فوضعنا وان لم يصح ما من جهلة من انهم مملوك ولو  
فقد نفاه للزنا فاما يصح الجواز لمع قوله فاما يجوز من اين اهل في ذلك القول في عبدة لصغير لما الكبر فظامه الصحا الاثقان على جواز اجابة  
على النكاح لما ذكر من الدليل وظاهر قوله وانما هو الايام فيكم والصلح بينكم وانما انكم وفولته على عدم مملوك لا يقدح على شيء وحسنه وانما  
الباطن في ان مملوك تزويج صغير لانه سببه قال ذلك السببه ان نشاء الجاهل وان نشاء وفوقه في الحديث لبعض العامة فولا يملك الجاهل  
الكبير لانه كلف بمالك الطلاق فلا يملك الجاهل على النكاح كالولد الكبير لانه دفع النكاح بالطلاق فكيف يصح على ما يملك دفعه وهو كالم موجب  
الا ان لا يمنع من صحة عقدة الولانية الثانية بالادلة وانما ذلك العبدة دفعه بغيره في ان في صحة طهره في هذا العقد قبل ان يطلق ولما الفرق بين الولد  
الكبير وفواضع لولا الولد فلا يجوز الولد على العدة بالنكاح بخلاف ولد المملوك والجاهل على النكاح محصلا لفايدته لان ذلك من جهلة ثبنا  
ونظم من هذا ان عليه اجابة على الوطى في الجاهل على اصل الفرق بين مملوك في بطلان النكاح في الصغير عند الزامه بالقبول ولا يقع فيه الاكراه لان  
مملوك في هذا شأنه مشي من حكم بطلان عتبه الكره ويضمر فانه لا فرق في ذلك كله بين كون المولود ذكر او اناثا في قولهم ليس الحكم بالولاية النكاح على  
من لم يبلغ ولا على البالغ رشيد وثبتت لانه على من بلغ غير رشيد لم يملك دفعه فاعقله ان كان النكاح صلا محالة المراد بالعام الامام الصادق او من انزله  
في ذلك عموم او تخصيصا او تعيينا لجامع لشروط الاذنية عند عقد الولانية كاذن في غير محكم وانقضاء ولانته على البالغ الرشيد قبل الذكر  
الانتفاء على ان تقدم من الحكم بالرفع الولانية عن البكر البالغة الرشيد في هذا العموم ولو قلنا بان الجاهل في النكاح فظاهر النص ايضا  
ان الحكم مختص بالاب لحد لرفع فقهه انكون لولا لانه لا للحاكم فقهه في بطلانها ولو جعلنا الولية حيث حكموا ليدلها مع التعهد من غير توقف على  
امر الحاكم والعامة من جوابان محكم ولها عند فقه الولية في جدد ذكر النص في بطلانها لولا لانه لا للحاكم على الصغير مطلقا وعلا وبطلانها لاجازة النكاح  
الاصل عدم تبوت لانه في الجاهل من نظر ان لم يكن اجابا او اما تبوت لانه على من بلغ غير رشيد لم يملك دفعه فاعقله فاعلم بان بطلانها في قولهم ان يكون  
وليه في نكاح فان من جهلة المصالح لصغير عند من نشاء على ما قال الذي يبرده عقدة النكاح هو طهرها وهذه العدة انبث في الصغير  
الاصل الدخالة غير نافعة وقيل بله مثل ذلك عن النبي في الطلاق ولو لم ينعى لصغير في كبر وضع لكانها الكسفة في حق وصغير محصلا  
الانتفاء في العدة بان تحت خروها وان ثبتت الولانية للحاكم على من ذكر من غير رشيد بفقد الاب لجذ فان اذ تبوت الحكم كذلك مطلقا من حسن فقه  
مجدد فاعقله بعد بلوغه ورشده لانقضاء ولانته الاب لجذ عند من بطلان العدة لادليل وهو من جهة الحاكم في عام على لا وطه وهو صاحب  
واما من بلغ غير رشيد فاطلاق الولانية في الحاكم شكل لان لولا الاب لجذ مع جوده ما يخففه بطل البلوغ ولا مانع من استصحابها والظاهر ان  
النص ينو لها الحاكم مطلقا وان لولا الاب لجذ مخففه بطل البلوغ مخصوص بالصغير وفقد تقدم باب الجهرته في ولا يملك المال لصغير الكسوة بينهما  
في نقص قبل انقضاء العقد ويجوز ان يكون الولانية في الاول الاب لجذ في الثاني الحاكم مطلقا وسنما في كلام النص ما يدل على ان الولانية على الصغير للحاكم  
مطلقا حيث جعل الاذن في تزويج البكر من غير رشيد في قولهم لولا لانه الوصي ان نصر له الوصي على النكاح على الاظم والوصي ان تزويج من بلغ فاعقله  
اذا كان غير رشيد في خلاف الاجتهاد في تبوت ولانته تزويج الموصي مطلقا ومع نص الوصي عليه ونفاه مطلقا على قولهم انها الاخر وهو كذا  
اخياره النص واحصا عليه بان الاصل في ولايته تزويج بالبنت الى الصغير في الفرية ومن ثم ثبتت للحاكم ولولا الفرية لا يقبل النقل الى الصغير بعد  
الموت فظامها بان لا يقبل الحصانة ويحتمل انما يختص بالفرية النقل الوصيا وانقضاء وصغير الكبر وجب التبوت مطلقا ان الوصي العام قد  
مفضل الوصي ما كان له فيه الولانية ويضمر فانه كالمسئولة بالعبطة وقد يخفى العبطة في نكاح الصغير من ذكر او اناثا او جوه كولا لا ينفق في كل وقت  
ويحتمل ان ينفق في وقت ولا يتم ان نشاء هذه الولانية لا يقبل النقل ان نص في الوصي كالمسئولة بان الوصي عليه جباله ينقطع بوفيه مع انقطاع نصه في  
مخصص هذا النوع الذي هو محل النزاع بدفعه من قوله للنقل غير مسموع لعدم قوله فيمن لم يدر بعد فاعقله في صحة الجاهل في صلبه  
كله ما عن ابي جعفر قال سألنا عن الذي يبرده عقدة النكاح قال هو الاب لاخ ولو وصي اليه حديث ورواية ابي بصير عن الصادق قال الذي يبرده  
عقدة النكاح هو الاب لاخ والرجل الذي يوصي له ذلك لاخ غيرتنا الامكان حمله على كونه وصيا او صبا او بيعة العام على الخاص وكذا لانه  
وهذا هو حديث العامة في كونه وانته هذا النزاع وفيها الشرح في قوله لانه كقول النص ولو نص الوصي في تزويج مملوك في الحاكم بما

في  
الكتاب





اخر وهو الاجارة ولصحة العقد في ذلك قال ثالثا جعفر بن غلام وجارية زوجها ولانها لم تنافق من قبل فبطل النكاح بخلافها الاول كان له  
 اختيارا لحدوث لا يقال الرواية من ذلك الظاهر لضعفها ان غدا الوطع موقوف وانما لا يقولون به فلا يصح الاستدلال بها على موضع النزاع لسقوط  
 اعتبارها بذلك لاننا نقول لا يلزم من ثبوت الولاية لاحد على الاطفال ان يجوز له تزويجهم لان الولاية الزوجية اخص من طلاق الولاية وعدم الاختصاص  
 من عدم الاعم وخصه خصوصية يظهر في الحكم والوصف فاما ولان على الاطفال والبر لا تزويجهم كما فيمكن حمل الوطع هنا على ذلك فيثبت حمل الجنا  
 لها اذا كان في المحمل الوطع هنا على غير الاب والجد كالاخ والعرفان كلامها بطلان عليه اسم الوطع لكنه في غير محله في بعض عمال الشيخ وطالب الكران  
 كان له الوطع الاجارة مثل الاب لحدوثه في كراهية ما لا يولد له بكر له الاجارة والاخ والام فلا بد من انهما والعرض من ذلك انه متى ذكر من  
 الاقارب لم يأت لم يكن له ولاية النكاح وما فرضناه حاله من النكاح لضعفها من الاخبار كثيرة وان لم يكن مثلها في حق السيد مثل ما تقول عن عباس  
 ان جارية بكر انت النبي في ذلك ان اباهما فوجهها هو كراهية في حقها التبرع وتضمنه خبر اخر في ذلك فيجب ان يكون كذلك فيجوز ان يعين  
 الاب من ابن اخيه ليرفع في حقه فجعل النبي امرها اليها فقال بعد ان ذكر الامر اليها اجوز ما صنعت واما اذا ثبت ان ليس للاباء من امرها شيء  
 وقد تقدم وكذا في محمد بن مسلم انه سئل الباقى عن رجل دفعته امه هو غلبه في النكاح فجاء ان شاء الزوج قبل ان شاء ترك وحمل المولود على محمد بن  
 خلافة الاول فان النكاح بالاب هو هذا المولود في النكاح الذي وقع في وقت وقوعه بعد الفعل الدال على الصدق منها وروايت في الحسن بن  
 الباقى فان سألته عن مولاك تزوج بغير ابن سببه فقال ذلك لا يسد ان شاء لاجاره وان شاء في حقها فقلت صلى الله عليه وسلم ابن عتيبة وابن هبيرة  
 الفخري واجبا هما يقولون ان حمل النكاح فسد فلا يحل الجارة السببه فقال ابو جعفر انه لم ينعص الله عما عصى سببه فاذا الجارة مولاة فهو النكاح فذلك  
 من الاخبار كثيرة بمعناه واجبه كشيخ على البطال في تزويج عاتقة ان يقول انما امر النكاح في حقها بغيره في حقها فانكاحها باطلا بولاية ابي ومعه  
 الاشعري ان النبي قال لا نكاح الا بولي ومولاة ابن عم الباقى قال اما بعد في غير ذلك فوالله فمكاه باطلا ومولاة الفضل المقيان قال قلت لابي  
 عبد الله الرجل يزويج لامته بغير انكاحها قال هو فان الله تعالى يقول فيكون من انكاحها من وبيان العقول الشرعية غير محتاج الى الادلة وهي منقبة  
 في محل النزاع ووافقه على البطال الشيخ في الخبر في حقها فقلت صلى الله عليه وسلم ابن عتيبة وابن هبيرة  
 وبيان رضي العقول عليه اوله في كل مقدم والاولى منها مضان والثاني لا يفتد لان الرضا شرط للزوج وهو مناجرة لا للعقد الذي هو النكاح  
 والجواب عن حجة الشيخ ان روايته كلها غامضة وقد انبأنا بحجتها فمما قلنا ان يكون روايتنا اصح ولو اضطررنا الى التوفيق بينها كان الباب اول سلطا  
 على رواية البطال على غير الموثق فيك وبطلان من اليك الاجازة وكفى في الثاني ما توجه الى نفس الماهية المنع فيها حمل على الجارة وهو  
 مستبعد بل عتبا الجمع يحمل على نفى الزوج في الكمال وهو في بقا عاتقة في الوطع والولاية الاجرة الخاصة بنا ظاهر فان زوج الامه وطهرها بذلك  
 العقد من غير اجارة المولود ولا سببه في كون زنا ولو ادعى عدم كونه على قوله كذا كجارية لم يثبت ما قلناه من ان العقد  
 الشرعي محتاج الى الادلة في الكمال دينها هو ما فرناه في سببها وفي جميع العقود على الاجازة بخلاف الاضاغاف وهو موضع فار وقوله  
 لو كان لها وعائنه بالمتاخرين على خلاف العامة القائلين ببنوت الولاية لها بالانصاف وجعلوا من سبب الولاية في نكاح انقلاصا على نفى العقد  
 وقول الصنائع في رجل يريد ان يزويج اخاه قال بولعها فان سكنت فهو اقرارها وان ثبت لم يزوها وفي الصحيح عن محمد بن الحسن الاشعري قال كتب بعض  
 بني عبيد الى ابي جعفر ما تقول في سببه زوجها عمها فلما كتبنا بسبب الزوج في كتاب خطه لا نذكره على ذلك الامر ما قولك في سببه من البكر يكون  
 عند عرضها وبكفها انجب لم يظن يجوز عود ضمير عرضها الى النكاح والى العقد الواضح عليها حتى لا يكون عليها ولاية والثاني ان سببها انجب  
 سابقا لاحقا والحكم بها بالحد وهو لا كفاه في البكر والسكوت اشترط ان يخطب في هذا الحكم وهو لا كفاه فيكون البكر هو كغيره من غيرها  
 وغيرهم لا يلزم فيه مخالفا هذا الا ان اردت ان تقول ان السكوت لا يدل في موضع من الواضع على الرضا لنا قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تلغ الايم حتى تسامروا  
 نكح البكر حتى تسامروا وان سكنتها اذنها وروى الحلبي في صحيحه عن ابي عبد الله في رجل يريد ان يزويج اخاه قال بولعها فان سكنت فهو اقرارها و  
 ان ثبت فلا يزوها وروى محمد بن محمد بن الفضل بن علي في صحيحه قال قال ابو الحسن المرأة البكر اذا نكحها ما نكحها بالثبوت والى ما روى في كتابنا  
 عن الصنائع في رجل يريد ان يزويج اخاه قال بولعها فان سكنت فهو اقرارها وفي كتابنا في كفاية العالم للفظي في رضاها كما ينظر وينفرد عليه في اوطعها  
 اليوم بعد القول مع تعلم رضاها ولكن الاظهر عدم دلالة المقطوع ذلك وقد ذكرنا نظيره في البيع المقصود ان ينفرد ذلك فالمراد بالبكر لم يذهب  
 بكانها كما هو معروف منها والى الثبوت من ذهب بكانها بالجماع وغيره والحكم في ذلك ان البكر في حقها في ذلك فاكفى منها بالسكوت  
 ولكل العالم بها من ذهب بكانها بغير الجماع من طرفة او ثقب او سقطة او بالاصبع او بغيره الطمطاط وطول النفس والدودة الثقب بالنفوس  
 لوجوده في كل واحد من ذلك حيث لم يخالط الرجال فيبقى لجماعه في حاله وفيه نظر من حيث اطلاق المصطلح شامل لمن ذكره والاصطلاح على الحكم غير لازم  
 ومن الجائز كونه بالحكم في الحكم الكلي وان اختلفت في بعض جزئياته ومثله كثير في القواعد كمنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في بعض مضبوطا عليه كلبه  
 ان اختلفت بالحكم في بعض موارد الخبر كما جعلوا السفر موجبا للفسخ نظر الى الشبهة بالانما وفيه غالب ما مع خلفنا في كثير من الامور التي هي في الخبر  
 ووجودها في كثير من الخبرين وكثير من العيب يجوز للرد على نفسا الخلقه وبادرنا نظر الى كون ذلك مما يوجب فساد العقد فالباقى قد

العقد

وهو شرط

سنة

ثانيون  
سنة

فيها

عن ابن عباس

عليه

تختلف في مثل العبد اذا وجد حصة فان بقي على الفاعلة وان زاد على الضمان فضاغفة واخار الشهد ولا في بعض فوايده ان ذلك يفسد ويجوز بالتوبة  
وهو مطلق لا يطلق النص في حق توبة بزياد الكارة بالجمع سواء كان بالعقد ام بالملك ام بالتبني ام بالناس او كان كسيرة ام صغيرا  
التوبة لجميع ولزوال الجاه بما زسه الرجال ولو كان الوطي قبل عيها فحق لها بها بالكر وجه من حيث انه في معنى زوال الكارة بغير الوطي والرجوع  
عن النص في حكم الخالف للصلح بحجج المناسبات التي لا تغير عندنا في الاحكام ليس بحجة في الموطونة في ذلك حجتان فحشد الكارة ومن زوال الجاه  
واخار في التذكرة اعني النطق فيها وينبغي فيها الاكفاء بالسكون بعد استماله على اماراة الكارهة ولا لم يكف عن اشبه الحال كفي السكون  
علما بالنظر ولو حجتك ولا تبني عند عدم علمها فاقول بالاكفاء لانه اقوى لا لغير السكون لغير الوطي بالراجح بها ما لو يكف هو بعيد ولا الرجوع  
فيه في ارباب الاجوال قولهم لو كانت مملوكة وفقدت على الجارة المالك وكذا لو كانت حرة فاجاز الالباب بعد تقديم ما يدل على الاكفاء باجاءة الو  
بزياد احد من المصوحين لما لا يكف فاحازنها ما كتبنا في هذا العقد حيث ينبغي في الجارة ويجوز فيها اضع قوله اذا كان الولي كافرا فلا ولاية له ولو  
كان الالباب ثبتت الولاية للجد فحازتها كذا الوجه الالباب واعني عليك ولو لمالك المانع عادت الولاية لما ثبتت الولاية في كساح لمن ذكر ان الالباب في الشرط  
المعبر في هذا الامر الاسلام والابن الولاية للكافر ايا كان او جد او كفو له المولود والموت بعقبهم ولو لمالك بعضه وتتم اطلاق الصبرها لو كان  
الولي عليه مسلما او كافرا ولا يرث الاول والجد عليه مكره لاجرائي بدل عليه مضافا الى اسبق قوله في حق يجعل الله لكافرا في حق المؤمنين سبلا وقوله  
صلى الله عليه وسلم لا تشاءم تقبلوا ولا على عبيته وامامه كقولك عليه فظلم فبذره العتق عن ذلك فيما لو تزوجها المسلم على وجه صحيح كما سبب التمسك فلا  
يصح عقد الكافر عليها بل لا ينقل الى غيره من الاولياء فان لم ينفق في العتق وجها لما كان كان عليها ولا ينفق ذلك ولو كانت بكرا بالغه وفلنا بيتون  
الولاية عليها كان ذلك كفضل المولود في نفسه ما وكسب المانع من الولاية الكافر على الكافر غير موعوم الادلة ببنائه وقوله في كسب من ابن اهلين  
يشمله بل ان الشيخ وطان في الكافرة لا يكون الا كافرا لو كان ظاهرا لكان اسلام الاخر كافرا ان الذي يزوجها الكافر وزن المسلم المولود في ذلك  
كفر وبعضهم لو لمالك بعض الاجوان الكافرون في كساح الكافر مطلقا اذ لم يكن لها ولها اسلام الا فاسلم اولادها فظهر وجه التفصيل مما مرناه ومنها  
العقد في الالف والاولاد لا ينفق ولا المصفي عليه لغيرها على حبس الارواح النظر في احوالهم وادراك التفاوت بينهم المطلوب من الولد في معناهها السكر  
الوذي في الدنيا كفضل ولهم بقوله الله في المانع من الولاية عندنا وفدا على عبيته التذكرة الاجماع وارفع الاختلاف في معناه  
ويكونها مال فالحق ان الفاسق يدفع عن نفسه العار في النسب المصاهرة كما يدفع العار في نفسه ولا ينسب اليه العار في نفسه وهو مخفف في الجواز  
المال قال المفسر حفته وضبطه للمولود عليه والفاسق جدير بالامانة في دفع ذلك في التذكرة ان السكن مع ثباته لا ليس له التزويج في كساح  
وهو ينفق ليس لجد ان ينفق النكاح باخلاق لا يزوج لاننا نكحهم على تقدير عدمه اذ انقر ذلك فحجت الشتر في الولد ينقل الحكم الى غيره من الاولياء  
وهو عندنا في الالف في كساح لان كل منهما الولاية مع كمال الاخر في نفسه وفيه فذا كان الالباب كافرا فالولاية للجد نفسه وكذا اذا جاز واعني عليه ولا  
فرق بين طول زمان الجنود والاعفاء وقصلا لقصوح حاله ورجو الولاية في الاخر وانما يفرق بين الطول والقصير عند من يجعل ولا ينفق الجدة مشروطه  
بفقد الالباب كالتام في فحجت المانع القصر غير مبط للولاية ولا نافذ لها الى الابد كالقوم ومعنى المانع عادت الولاية وهو في الابن ظاهر واعلم  
انه ينفق اسلام الولد مع كفر الاب مع بلوغ الولد ومباشرته للاسلام اذ جعلنا البكر مولى عليها ويصغر في تصغيره باسلام امته بنبينا ما به  
اجبا كما باسلام حدة على قولنا لا ينفق لثناء الله ويصغر كقولك الولد مع اسلام ابيه مع بلوغه كما في التمسك له لجنون اذ انبت الولاية الاب عليه  
ولو فلنا في الالف كساح كما هو الاقوى لم يصح الفرض قوله ولو اخار الالباب وجاز في سنين عقدة صح وبطل الماخو ولو كانت احاطة احب الجدة ولو  
او فقام في حاله لعدة ثبت عقد المدة دون الالباب فذرفت مما سوان الالباب لجد بشر كان في الولاية عندنا ولكن ولا ينفق الجدة لجمع اقوى من ولا ينفق  
الالباب الفوق نظير من وجب جده انما اذا اخار الالباب وجاز اخار الجدة غير فحجت الجدة في ذلك فلا ينبغي للابن ان ينفق في ذلك وبعضه على ما يريه الجدة  
والثاني انه لو ينفق كساحه ما وعقد على شخص غير الاخر غير علم الاخر ومع عدم عقد السابقين ما سوا كان هو الالباب لجد حتى لو كان السابق الالباب  
قد علم بان الجدة خالفه وقد سبغه بالعقد فقد ترك الاول وصح عقد هو ان افق العقد في وقت احد بان عين قبولها معا فدم عقد الجدة في  
هذه الصور نظير لو ينفق الجدة على الحكم الاول صحيح محمد بن مسلم عن حماد قال اذا زوج الرجل ابنته فهو جابر على ابنه ولا ينفق ابنته ان يزوجها  
ففلنا فان هو ابوها وجازها لجد فقال الجدة ولو نكحها ما على الثاني صحيح هشام ابن ابراهيم ومحمد بن عكيم عن الصادق ع قال اذا زوج الالباب لجد  
كان الزوج للجد الاول فاذا كانا جميعا فخاله لجد الاول والاختيار في ذلك كساح من طرف اهل البيت خالف العامة في ذلك فجعلوا الالباب لجد  
على معنى الجدة لاولاد له مع وجود الالباب لا ينفق نفسه ولجد ينفق بواسطه الالباب حجتنا النقل يمكن معاينة اهلهم بان الجدة لا ينفق على الالباب لوجوب  
طاعته وامتناله من يكون له منه وقد وعقبه في ذلك عن الصادق ع قال في ذلك ان يوم عندنا يابن عبد الله كان في ابناء رجل يستعد على ابيه  
فقال صلح الله ابي باني في زوج ابنته غير اذ في فقال يابن جلسنا الذين عندنا ما نقولون فيها يابن هذا الرجل فقالوا نكحها بل لعل قال ثم قبل على  
فقال ما نقول ان ابا عبد الله فلما استلقى ابا عبد الله فقلت لم الكس في ما روي عن رسول الله ان رجلا جاء يستعد على ابيه فقلت هذا  
فقال رسول الله ص انك ما لك لابيك فخالوا ينفق لاهم فكيف يكون هذا وهو مال له ولا يجوز نكاحها قال فاحذروا قولهم وروايت في ذلك







في القيد

الماء والدعوى الثانية ترفع بعض ما يحتاج الى ابتلائها بخلاف كسنا فان جازته افضت اذ اولا الجحد وهو لزومها اذ عن نصيب من المهر من مائة  
لكن فيه فرض الاخر فيكون المهر لانه ما جاء في الوافع وفيه ما هو ذلك القيد لا المجموع وقد ظهر من ذلك ان القول بارتفع  
المهر قد اذ نصيب الزوج من ثلثه ولو كانت المهر بالبركة بان كان ما يلزم من المهر عفا وما برقه منها او اريد لم يكن في عينا الزك  
ما هو جبالته ففي الوقف على المهر من ثلثه فابدى على هذا القيد ومن اطلاق النص والقيد يوقف على الارث على المهر لا يلزم من ذلك كونه  
التمه علة لانه في عينا القيد بل جازان يكون هو الحكم الباعث على الحكم ولا يلزم اطلاقها في جميع افراد المحكوم عليه كاسبق في غيره بظنا  
الى ان الشارع ينظر الى الغالب في قياسه حكمه ويرى حكمه على وجه كل ان يخل في بعض افراده ضبط القواعد للشرع وعلى هذا لا يستحق ثبوت  
اعتبار الزك بغيره لغيره ان كان ما يقتضيه من منه وفي غير من الاعيان من المهر ارضا ما يدعي ولا يبعد في نوقف ملكه نصيب من غير الزك على  
المهر لان ذلك امر اخر وهو خارج لا ملازمة بعينه بين ما يرد به وهذا هو الاقوى الرابع النص ورد في نروج الاجنب للصغيرين فلو كانا كاملين  
من وجه هذا القيد في النكاح حكم المهر اوجبا من ثلثه ما في كون بعضه من المهر موقوف ولا مدخل للكبر والصغر ذلك من ان بعض حكمه هو  
خلاف الاصل في نصه على مورد وهذا اقوى وحكمه سبيلك القيد اما ان احد العقول عليه ما بعد طارئة ومن الجازة الاخر سواء قلنا ان الاطلاق  
جزء السبب كما شاف عن سبب النكاح اما على الاول فظاهر لان ثبوت حد كفاية في قبل تمام السبب معطل كما ان لو احدث ما قبل تمام القول والاعمال  
الثاني لان الاشارة وحدها لا يكفي ثبوت هذا القيد بل لا بد من تمام المهر من حصول الموت قبل تمام السبب خرج مما ورد في النص وهو عقد  
على الصغيرين فيجب في النكاح الخامس لو تغير مورد النص يكون المهر على الصغيرين احد الاول والاخر فموقوفات من عقد الاول ولا قبل بلوغ الاخر  
فهل بعد الحكم فينظر بلوغ الاخر وجاهزة وبورت بعد ثبوت من لان هذا لا يرد عن مورد النص بل هو من احد اطرافه فيكون الزوج هو  
الاول وهذا لا دخل له في ثبوت بل الحكم فيه او لا لان الجاهز من الطرفين اضعف كما ان اللزوم من جهة اذ ان ثبت الحكم في الاضعف ثبت في الاقوى  
او في هذا المخرج عن القياس المنوع على المصنوع بحالف الصون السابقة ويمكن اثبات الاول في الصون السابقة بوجه اخر وهو ان عقد القيد  
اذ اكل له في حال فلا اشكال في صحة عند القابل يصح في كل محنة في حال هو محل اشكال وعقد الكبيرين فموقوف لاهل العلم الاول دون  
عقد الصغيرين فاذ ثبت الحكم في الاضعف ثبت في الاقوى بطريق اخر وهذا في ثبوت عقد الساس لو كانا بالغين لكن في وجه احدهما القيد والاخر  
او بعد لنفسه وكان احدهما بالغ والاخر صغيرا فموقوف له في النكاح حكم الزوج السابق بعد حصول النص من الاولين بل هو من احد اطراف  
فيكون اقوى كالسابق وان كانت بعد محنة خرج عن المصنوع كونهما صغيرين الى ان ذلك غير بالاولوية المذكور ويظهر من مجموع الحكم في  
هذا ايضا وهو في قول ان اذن المهر لعينه في ابيع العقد صحيح وانضى الاطلاق الاصل على كل من التل في ان زاد كان الزيادة في نفسه يبيع به اذا  
عز و يكون من المتل على ولا ومثل في كسره والاول اظهر في كسره القول في نفسه اما اذ انزل المهر لعينه في نروج فاما ان يعين له الزيادة ولا على  
المهر بربا ان يعين من المهر لافا لافا من اربعة الاول ان يعين المراه والمهر في ثبوتها ولا يجوز له الخطي فان الخطي ان كان العقد موقوف على  
اجازة الموت على شخص عقد الموقوف على الاخر بطل ولا فرق بين الجواز في الشرع من ارض من الاشتراك الجميع في وقوعه في الاول الثاني  
بطلانها فانه ان نروج عن ثبوت المتل دون من جهة او لغيره فله وحده شرطه ووضعه لثبوت الاطلاق لذلك كله الا ان الجرح في نروج  
من بلد المهر اليها الا باذن تده وانما يظهر فيه الصحيح فاعلموا المهر مع الاذن وربما استشكل الاكتفاء باطلاق الاذن في حيث انضائه  
فلما علم من يرد مع تفاوت المهر بالعدد والكثره تفاوتنا فاجبت واجبا ما يجتازه العقد على السبب بالاذن المطلق وان ذكره ويندفع الاشكال بان  
السبب قد قدم على ذلك باطلا فاذن المتناول لذلك كله فالنصر وسند البرز كان في اجمال الاطلاق على كل من التل لا ينعزل عن المتل ليس  
في كل كماله وان لم يشرع او البيع والمطلق فانه محل على كل من التل فان تجاوزه هنا حصل العقد لا ينادون فيه ويلزم المهر من المتل  
الزيادة يلزم فعند العقد يبيع به بعد انعق والفرق بينه وبين الاذن المطلق في شتر المهر حيث توقف العقد مع تجاوزه عن المتل على الجازة  
الموت ولم يوقف هناك النكاح لا يوقف على المهر لا لازم بينهما فالاذن في النكاح مخفف على كل حال فلا وجه لابطاله بخلاف البيع فان العن  
نرجح صحة ويشكل هذا في جانب المراه اذا لم يبرح ماله بالمال فانها انما اقدت على من نرجح في ذمه المهر بمجاوله يحصل برفع الاشكال يمنع كونه  
نكاح لعينه مطلقا بوجوب كون المهر محلا في ذمه المهر لا وعينه بل قد يكون ذلك عقدا يكون ما في ذمه لصون والمراه انما اقدت على نكاح لعينه  
يرجع في اثره الاشارة ولو لم ينفذ من حيث لم يعرف حكمه فان لم يكن من تعلم ان العقد لا يملك ثبوتها بغير المهر من المهر ومنه بمجاوله  
على غير علمه من ثبوتها الثالث ان يعين المراه ويطلق المهر فلا يجوز له الخطي في غير المهرين فيكون فصولا وبعض الاطلاق في المهر المتل او اقل  
فان زاد في الزيادة كما ان الرابع ان يعين المهر ويطلق المراه فينجزه في نروج من ثبوت المهر بالعين فان خطاه فعلق الزيادة منه كما ان يرد عن المتل  
ان كانت الزيادة هذا لا يجوز مع العبر المتل هذا اذا كان العبر بقده من قبل المراه اذ احدثها العقد و اقل ما لو كان اكثر من من قبلها فقه  
لوزم العقد المتل فيكون موقوفه ما دون او يعلق الزيادة من قبل المتل يبيع به كما لو اذ في طلق من حيث تجاوز عن المهر المتل حكمه ذلك  
وفي غير المهر مع اطلاق الرضا لابا في ثبوتها واختار المذكور الاول ولا يخرج من اشكال اذا نفي ذلك فقد خلت الاجتهاد في محل المهر المعلق بالموت



الغرض من قبلها واطلاؤها التام الحالة الاقتران والاختلاف في صحة الرواية المتقدمة بمعنى ما ذكره وحاصل فنوام في تقديم الاكبر مطلقا الامع حول  
من وجه الاصح في حاله يمكن الاكبر متقدما بالعقد وهذا العقد الاجز في الرواية في كتابي الاخبار حمل الرواية على ما اذا جعلت الرواية ارضا  
الى احوالها وانفق العقد في حاله واحدة فيكون الاكبر في ما يدخل العقد الذي عقد عليه الاصح وهذا قول الخليلي في قوله لا بد من احوالها  
الاكبر مع الاقتران في الاقتران خلاصته في ان لا يدخل بها من وجه الاصح والقولان معا غير ان لما نقله الاصح لانه جعل تقديم الاكبر مع الاقتران  
مطلقا في الحقيقة هو اقدم من القولين من حيث ان الحكم بتقديم عقد الاكبر يوجب إلغاء العقد الاخر فكيف يصح الدخول بعد الحكم بالغائه وكلفنا  
بعد المرافعة والدخول بالغائه لو انقضت المرافعة قبل الدخول نظر الى ظاهر الواقع خيال واه ان ذلك لا يدخل في صحة العقد وضادة كما ان الدخول مع كونه  
كذلك لم يوجب نافي ولو كان في غير العقد من الدخول عدمه يجعل الدخول اجازة لعقد الفسخ ومن جهة اخرى من جميع جانب الاخ الاكبر ومع عدم كونه  
يرجع الاكبر لما استجبا او مطلقا على ابطال الرواية وبالحمل في قول الخليلي في قوله لا بد من احوالها على القولين لكن يستقيم وكذلك اطلاق المصنف عنه فان  
اعتماده على الرواية وهو منافق لما اطلق المصنف عنه وكذا اعتماده في الموضوعين ايضا على تقديم كونهما وكليهما بتقديم احدهما لا وجه لاعتناء التنا  
اصلا في وقوعه على المرافعة من وجه فليكون مع الاقتران قد يفسد تقديم الاكبر ويجعل هو المرجح حيث شأنا وفي الوقت لا ان اشترطه عدم دخول  
الاخر بنافية فان المرجح حاصل من حين العقد والوكالة مخفية فيها فاما ان يقال انما هو لكش هو المرجح جانب الاكبر يرجح حاصل من حين العقد  
فلا يثبت في كل الاخر بعدد ومع هذا كله فالرواية بحملها على الاخر غير مانعة للشيخ من كونهما وكليهما كون الرواية من مقدم عقده هو الاكبر  
وذلك لان حمل قوله الاول احوالها على مقدم العقد سواء كان هو الاكبر ام الاصح وهو على تقديم وكالهما او فو بالاصول الشيخ عنه من حمل الاول  
على الاكبر وبقي استثناء مسألة الدخول مشكلة على التقديم من الان الامر على هذا اخف لان الرواية على نيل الشيخ مشكلة من الوجهين وهذا  
على وجه واحد ولو حملنا على كونهما فاضول من كونهما فاضول لظاهر كما في بعض احوالها فان لم يذكر كونهما وكليهما ام لا والاصل ظاهر كما في بعض عدم  
التوكيد في الحكم في تقديم من حصل الدخول لان ذلك يكون اجازة لعقد في الشك في تقديم الاكبر والسابق مع عدم الدخول ويمكن حمل  
ذلك على الاستحسان بمعنى ان يستحب ان يقدم عقد الاكبر او السابق بما يمكن دخوله ولا يغير تقديم من يدخل الحق الاجازة في قوله معنى الخبر هذا  
او في ما ينزل عليه الرواية وادفوا بصول المذهب بسط كلام الشيخ في القولين مع هذا كله فالرواية ضعيفة الاستناد لان وليد المذكور فيها  
بجهول الحال في الرجال الولدين صريح في كونه اياه غير معلوم ولكن في قول ثالث عاقل لثبوت ما ذكره في الرواية وهو ان  
وهذا لما سئل عن خبر محل النزاع والموضع الثاني في خبر محقق الحكم في المسألة فيقول لادريها التان من جعل في الاجازة اما ان يكونا وكليهما فوضو  
اواحد ما وكليهما والاخر فوضو على التقديرين التان اما ان ينفق العقدان في وقت واحد او متتابعين وعلى التقديرين السان ان ينفق هذا دخوله  
لاحد ما ام لا وعلى تقديم الدخول اما ان يكون من حكم كونهما العقدان بالاخر وعلى تقديم كونهما الاخر اما ان يكون الزوجان المثلين بالخال او جاهلين به  
بالمثلين وعلى التقديرين اما ان يغير علم محال العقد من الانقضاء والتعاقد ويجعل على تقديم كونهما اما ان يجعل السابق مناه مع علمه بوجوبه  
الواقع هل هو كسوا والاقتران في هذه جملة اقسام المسألة فان اضفنا اليها كونها متتابعين اما ان يكونا اجنبين واخوين ليس في ذلك استحسان  
بغيرها العقد الاكبر حيث يكونا فضولين او مطلقا على القول الاخر بضاعة عقد اقسام وجعل القول في حكمها انها ان كانا وكليهما سبق حمل  
فالحكم للثان وبطل السابق وشوايضا على التان ام لم يدخل وشوايضا على الاصح ام لا وجه واضح لان العقد الاول وقع صحيحا جامعاً للثان  
والثاني وقع في عصمه الاول فكان باطلا وبوده ما ذكره الشيخ انه قال ان انك الولدان في الاول احوالهم ان لم يدخلها التان سلك في الاول  
وان دخل بها التان فان كانا غائبين بالخال فما اثنان فلا شئ في الاول لا يجوزها الولدان انفق وفرف بينهما ما وردت الى الاول وان كانا جاهلين بالخال  
او بالغير فما على الواح في كل حال في مقابل الاستثناء كغيره من وحى الشبهة وكذا الولدين اما ان نفق وفرف بينهما ما وردت الى الاول وعليها  
العدة ثم رد الى الاول ولها عليه السهم وعليها ما ذكره عن السابق ان امير المؤمنين فوضو في امر انكهما انها جاهل بعد ذلك احوالها  
ثم انكهما انها جاهل بعد ذلك فدخل جاحل بذلك فدخلها فافاد الاول الشهوة فاحكمها بالاول وجعل لها الصداق من جميعها ومنع وجعلها  
حقت له ان يدخل بها لغيره فوضو على كونهما اذ كانت لاخر في الزوج وان علمت في دونه وفي ابنه لانهما  
والحق الولد بالواطي وان علم هو خاضع فهو لان فلا ولد له ولها المهر وعليها العدة من حقوق كمال وكفوف لحدتها الخفوف على الشبهة الموجب  
للعدة فتعده الطلاق ثم رد الى الاول وان نفق العقدان بالبول في وقت واحد بطل الامتسا الحكم ببعضها معا لثانها وبطل واحد ما والاخر  
لان الزوج من غير مرجع فتعبر طلاقها ولا مهر على العدة منها مع عدم الدخول او مع عدم العلم وان جعل الحال بان جعل الاقران وجعل السابق على  
ابتداء ولا مع احوال طلاقها معا لاحمال المعنى الاول واصالة حصة البضع فيسحب الى ان يغير في انفسخ الحكم كما جها الامكان المتكبد  
هو الاول فيفسخ الحكم لعدم امكان الرجوع وان يجبر على الطلاق فخلصا من شبهة البهنة ولا يفسخ الاجتناب في صحة الطلاق لانه يجوز والفرد لا يملكها  
لكل من شكل وهو اضعفها في هذه الصور الثلاث تحت طوبى له ناسبا بالمصرون كما فاضول من تخش في الجان عقد من ثنائتها والتجيب  
لها مع كونهما اجازة عقد الاكبر ومع كون احدهما اجازة عقد سواء كان متقدما او متاخر او مقارنا كل ذلك مع عدم الدخول باحدهما

بثبوت

بعد العلم بالعقد الا كان الدخول جازة صيانة له غير المكنى في الرواية الشافعية بالبريد ان يعلم من ذلك ان الاجازة يصح ان يكون فعله ولو  
نصف المائة فمن تابع من بعده علم بالخال او في الغنى لشكره كذلك كان اجازة بطريقه لان النكاح اولى بمزاياها لاجل ان حياط  
وصيانة نصف المسكن من ايدى ما هو عاجز عنه من اجازة المسكن لا يعلم بالاجل به النص وما يحتاج اليه عباد من التمسك خصوصاً اطلاق المكنى  
الولد الواجب ولو لم يكن الوكيل اجازة وعين ذلك قوله لا لانه لا يلزم على الولد فلو زوجت فريضة العقد وان كان له المهر فريضة ولو دعي  
حمل على ما اذا ادعت الوكالة انفق الاجازة على ابن جدي على ان الام لا ولادة لها على الولد مطلقاً فلو زوجت فريضة فوفى على اجازة ولو كان قبل  
البلوغ عام بعده فان اجازة العقد والبرهان وبطل العقد وبنيته المهر كغيره من العقود والقصور والشيخ وانما يلزم ما مع رده المهر فريضة على  
رواية محمد بن مسلم عن الباقر انه سئل عن رجل وجده وهو غائب في النكاح جاز ان شاء المهر فوج قبل ولدت فان ذلك المهر فوج فريضة المهر  
لا ريب في الرواية ضعيفة السند مخالفة للاصل من ضمن القصور والمهر جازها النص وتبينه العلامة على الواو اعني الوكالة ولم يثبت فانها انما  
المهر فانها قد وثقت البضع على الزوج وعرضها بدعي الوكالة فوضعت عوضه فريضة نظر لان ما البضع بالقبول من علم مجموع ولما المكنون  
بالاستيفاء على بعض الوجوه لا مطلقاً ولا هو عدم وجوب المهر على مدعي الوكالة مطلقاً الا مع ممانعة فيجب بطلان جميع البضائع ولو  
لم يدع الوكالة فلا تنافي عليها وارضى من بطلان العقد بده وممكن حمل الرواية على ما علم ان قول النص وبطلان المهر لا يجوز عوده الى القول  
بلزوم المهر للام اعني فريضة البضائع من قبيل ان الشيخ افني بلزومه لها مطلقاً كما برئت عيانه فان في رواية اعفدت الام لابن لها على امر كان  
مخير الى قوله وان لم يكن لها مهر فمثل هذه العتادة لا يجوز حملها على غير ظاهرها وانما هو وجوب حمل الرواية التي هي مستند حكم وعادة النص  
لاننا في ذلك لانه لم يصح في كلامه بطلان قولنا جاز ان يكون الكلام المحكي ولا هو كرواية ولحمه فريضة لها الا ان خلاف الظاهر انما لا يرد  
انما يتعلق بالاقوال اصطلاحاً وكيف زعم في جود من عتادة العلامة فانه في القواعد الجبرية قبل بلزوم المهر حمل على ما في الوكالة فصح  
بان الوكالة لا تحل للقول وليس محججاً وبنيته في ذلك في الخلف فقال يمكن حمل الرواية على الواو اعني الوكالة قوله لا اذا زوج الاجنبي امر  
فقال الزوج زوجك العاقد من غير ان ذلك فقال بل اذنت فالقول قولها مع منية ما على القولين لا يماند على صحة ايراد القولين للقول بطلان  
عقد القصور والقول بصحة كونه فوفى على الاجازة وتقدم قولها على التناظر لان دعوى ما الاذنة بها اجازة وزاد وانما يظهر للنزاع صوت  
على القول الاول وجوب تقديم قولها على ما اشار اليه النص بقوله لا يماند على صحة وهو بطلان ومدة على صحة مقدم وابصاره من غير  
لازم وانما يدعي شاه من جهة مقدم قولها فانه مستند الى فعلها وبطلان من النص ان دعوى الصحة على تقديم قولها على القولين وجهه على  
الثاني لا يجزى كلف لان تقديم قولها على ما لا يوفى على ذلك بل على مجرد اجازة ولو ان كان لا يمكن ان يظهر فريضة على تقدير ان يكون عند  
سبونها بعد العقد بلا فصل انما يدل على كراهة العقد وبعد ذلك لاختلاف الاذنة عتادة فان اجازة الان لا تؤثر في لزوم العقد بعد كراهة حاله  
فبان ذلك فراجع الام الى دعوى الصحة والبطلان على القولين كيف كان فقوله مقدم الان في هذه الصوت بوقوفه على البين في الاول على  
تقدير القول الثاني لا ينفرد الى البين على القول بطلان عقد القصور لا من البين مطلقاً قوله الفصل الرابع في سبب التبرع  
سنة السبب الاول ان حصص المحرقات في سنة حجب ما اقتضا المقام والا فلا سبب اكثر من ذلك مذنون في نضاعيف الكتاب كالمعقود عليها  
في العقد مع العلم والدخول والتميز ما هو ان يجعل اربعة اهل الزوجين والمعقود عليها كذلك مع العلم والدخول والمهر بانها اربعة اهلها والمقتضا  
مع الدخول لدون التسع والمقدوفة وهي صماء اخر ساء والتميز ما او ينبتها والمعقود عليها في الاحرام مع العلم بالتميز قوله وحكم بالتميز  
اختلف من ذلك اهل المذنب في قوله حرم عليكم انكم الى قوله وبنت الاجت فالام وبجدة وان عتدت حدة من التسع وهي الام ونظماً  
هناكل التنازل انك اولاد من ولدك ذكر كان ام انثى وبصا لا يخرج كل انثى ينتمي اليها فبذلك بالولادة بواسطة او غير واسطة وانما عطف  
النسب لجهة على الام مؤونة ما للفايرة بينهما مع اربعة اهلها مع عدد التسع للنسب على فريضة وهي ان الام الى اطلاق اسمها على غيرها لا يبرأها  
فان ذكرنا او مما قبل لجهة ولكن اطلاقها على هذا المعنى مجازي لان لجهة لا ينفصل اسم الام جيفته وكذا الاب لا ينفصل لجهة وكذا البعد لا ينفصل اسم  
الابن ان يبرأه وهذا الباب تام في الاما كان اطلاقها على المعنى الاعمال جاز الوجوع لعلات الجاز فريضة فانه لا يبرأ عند طلاق اسم الاب الام  
لجهة لجهة الى الام من بل يحتاج في ضمهم لك الى فريضة ويصح سلبه عن صفات هذا الى لجهة هذه ام لا جند وغير ذلك من علاات الجاز فريضة  
بينها مع علاات ولا الام على البتة ما قبل القول في البنت فانها واحدة من تسع كاية الابنة وبراءها ما قبل البنت وان سقطت  
ضابطها كل التنازل اولادها اولاد من ولدها ذكر كان ام انثى بواسطة او غير واسطة وهذا المعنى ليس انما عتدت الاطلاق في غير هذا الباب  
لما عرفت من ان اولاد البنات لا ينفصلون باسم الاولاد في توفيق الوصية وغير ما قبله وتوفيق علمه فانه لا ينفصل من نسب البنات وكذا القول  
وبنات الاخ وبنت الاخ فانه يبرأ منهن ما قبله اما ما قبله من خلاف مع عدم جواز اطلاق اللفظ وكذا في العتادة والحد لانها من بطلان خيفة  
على اخوان الاجناب الام ومجاز على اخوان لجهة وان علاها المهر من قبل الجيفته والمجازية وضابط المهر من العتاة التي هي اخذ  
ذكره ذلك بواسطة او غير واسطة وفريضة من الام كالاختاب الام وضابط الحالة المهر كل انثى هي اخذت فريضة ولا يبرأ من واسطة او غير واسطة



وقد يكون من جهة الاب كلنت ام الاب وقد علم بذلك ان المراد بعلو العمة الاب والام وغه بجد مضاعفا وتعلو لخالة الام والاب لخالة الجد  
 ان علوا واماعة العمة فقد يكون محرمه كالوكانت العمة الهنيرة عمة لابته وامه اولابته لانهما يكونان خجدة اب الاب فيكون عمة فلا تكون محرمه  
 اذا كانت عمة الهنيرة عمة الام لان عمة ناهج تكون خجدة ام ابه وانعت وج الام لا يحرم فانعت وج لجدته اولي وكذا القول بخالة الخالة  
 فان لخالة الهنيرة لو كانت خالة لاب وام اولام فخالة لها محرمه عليه وان كانت خالة لاب خاصه اولام فخالة لها لا يحرم عليه لان ام خالته الهنيرة  
 تكون امه فاحدها تكون اخا امه لجدته وامه لجدته لا يحرم عليه جملة الامان المحرم من جميع ما ذكر من النشاما قبل الجففة و  
 الجاز الا الاخف فانه لا محذور فيها فاما ان يكون الابنة جارية على اشتغال المحارم والجففة كما عدد وهو الاظم واما ان يراد منها الجففة واستفند  
 المجاز في ابل اخر واعلم ان المقفها في ضبط الحرث بالنسبة الى احدتها فانفسك وهي مادكو المص والناتبة لجدته وهي حصنها وهي محرمه على  
 الانسان اصوله وفصوله وفصوله او فضل من كل اصل بعده اي عدول الاصول فالصول الامان بالنسبة الى الذكر والاباء بالنسبة الى  
 الانثى والفصول البنات والنسبة الى الامرين وفصول اول الاصول الاخوة بالنسبة الى الرجال والاخوة للنسبة الى الانثى واولاد الاخ والاخوات واولاد  
 اول فضل من كل اصل بعد الفصل الاول الاعمام والعنات والاخوال والخالات والثالثة انه يحرم على الانسان كل من يرب عدا اولاد العمومة والخولة فيجر  
 على الرجل نسائه القران مطلقا الامن بخل في اسم ولد العمومة والخولة وعلى الانثى ذكرها القران الامن بخل في اسم ولد العمومة والخولة وهذه الجموع  
 لجميع الاجازها ووضوح كرامتها قولهم من الرجال يحرم على النساء الزوجات ثلاثة الاول اه لما كان يحرم النكاح من جهة طرفين فينفو  
 التحريم ايضا من طرف الاخر لانه كان يحرم الزوجات الاولاد وان غلبت على الولد وان نزل على الام وان غلبت كذا القول  
 في البواقي وهذا هو النكاح في محضه من الامتثال في الابنة الحرة على الرجال ولم يذكر العكر فوله النسب يثبت مع نكاح يصح مع كسبه ولا يثبت مع  
 الزنا فلور في فالحول من مائة ولد على الحزم لم يثبت كسبه على الرجل ولا على المرأة لان الحول من مائة ولد هو حصة ولد الغلة الغلة  
 بين علمنا في النسب يثبت النكاح بجميع المزاوية الوطى السخوة ترمعما ولو ففسل لامر وان حرم بالعاض كالوطى في بعض الاجرام وفيه بعض  
 اتى ولو طوى مع عدم علمه بالاسم فاما من وجه كبله او ليه ولم يعلم به فوطى فبصد الزنا فانه لا يفتح في كون النكاح شرعا وان اش  
 باغلة له عليه معنفه اجرمه وتخليل فاحل فيه لانه ما عفا ذلك ويجوز به وطى البنته والمزاوية الوطى الذي ليس بمسحوق مع عدم علمه بغيره جلد  
 فيه وطى الصبي والمجنون والثائم وشبهه فثبت به النسب كما يصح ولو اخضت البنته بلحظ طرف من احضرت له الولد اما الزنا وهو وطى الكملية  
 بالاصالة مع علم التحريم فلا يثبت به النسب اجماعا ولكن هل يثبت به التحريم المعلق بالنسب فيجرم على الزنا البنت المخلوفة من مائة كما يحرم على ابنة  
 المولود منها بالزنا قال المص ابو حنيفة لا يجوز لانه مولود من مائة وهو غير ولد الغلة لان الولد في اللغة حيوان ينولد من نطفة احسن نوعه والاصا عدا  
 النفل خصوصه على القول بعدم ثبوت الحافق الشرعي ويشكل بان المعين ان كان هو صدد الولد لغلة لزم ثبوتها في الاحكام الشرعية على الولد كما به  
 النظر وعنفه على الهنيرة يحرم حليلته وعدم القوم الى الولد قبله وغير ذلك ان كان العنصر كحوفرة شرعا فاللذم انتفاء الجميع فالتفصيل غير وضع  
 ولكن يظهر من جملة من علمنا اننا منهم العلامة في كذا في ولده في شريح وغيره ان التحريم جاري في ثبوت ذلك وينبغي في الاحكام الباقية على اصلها وحده  
 لا يحوي شيئا ولا يثبت في كذا في الامتثال للاحكام وعبارا المص شرع بالاجاز في المسألة الا انه ليس بصحيح لان الخلاف رفع بين المسلمين في غير  
 فالتأني في الامتثال في انتفاء ما شرعوا في تحفيته ووافقونا في التحريم نظر الى اللغة واقفوا في غيرنا على تحريم الولد على امه لو كان ذكر او هو يولد  
 يحرم الانثى على الاب لعدم الفرق الاقوى عدم ثبوت شيء من احكام النسب الشرعي الموجب للتحليل بينهما ولم يثبت ذلك في النظر شرعا فلا يثبت مع  
 الشك في نسبته فثبت وادى في التحريم لانه كما فصل الولد في قوله تعالى حرم عليكم امهاتكم وبناتكم رجل في قوله تعالى ولا يبدن فيهن ليعلمن ان  
 ابائهم وابائهم والامهات ان القولين موجبهما والاجماع حكم اخر واما ما علمنا ان ادريس التحريم مع المولود من الزنا كما في قولنا في المسألة فثبت على  
 اصله وروى من مفضي ما لو تولد من كاف فانه يلزمه القول بجلد المولود عنه الثاني قوله لو طلق زوجة فوطئها بالبنته فانه لا فاعلم من شدة  
 اشهر في اللطاف اكثر من وضامه الجمل لم يحوي لجدتها وان حملت ان يكون منها سيحرج بالفرقة على رديا شتهه ان الثاني حكم البنات تابع للنسب لانه  
 سابقا بالنسب يثبت النكاح الصحيح والبنات تبعه بذكر مسئلة يمكن فيها الاجماع الامرين وهي ما اذا طلق زوجة فوطئها بالبنته وان يولد  
 فبنته فذلك يحكم الحاف بها لكونها محرمات لها مما موجب للاحاق بالنسب مما يند بالاطلاق مع ان الحاف بها يمكن بدونه كما اذا وطئ زوجة ثم وطئها اخر للبنته  
 فان الامتناع باق فيهما الا انه هنا لا يوجب الخلاف المذكور في هذه لثبوت الفرائض المحو للنسب بخلاف صوت الفرض فان فرائض الاول فذلك بالاطلاق  
 مكان الثاني راجع من هذا الوجه فينبغي خلاف الذي ياتي في غير موضع هذه المسألة احكام الاولاد الابنة واخر الكبار لكن ذكره هنا المعلق كما  
 النسب بما كانا فلهما وطاصلا بالرجوع الى اربع صولاته فان لم يكن نحو الولد الاول خاصة وبالثانية خاصة ويمكن الحاف بها مما وعلم انتفاء عنها  
 مع الاول ان نلده لافل من سنة اشهر من وطى الثانية ولا فاضى هذه الجمل فادون من وطى الاول وهو المطلق قطعاً لان الفرائض في الدة كلها يمتحن فيها  
 وقد امتنع الحاف بالثانية لعدم مصدرة يمكن ولا بد منه فغير الاول والثانية ان نلده سنة اشهر فضاء على الى امضى الجمل من وطى الثانية ولزاده  
 عن امضى الجمل من وطى الاول وهو بطون الثانية قطعاً لامتناع الحاف بالاول وهذه الصوت لم يذكرها المص ولا عذر في تركها لان الفرض يتعلق

في قوله تعالى ولا يبدن فيهن ليعلمن ان ابائهم وابائهم والامهات ان القولين موجبهما والاجماع حكم اخر واما ما علمنا ان ادريس التحريم مع المولود من الزنا كما في قولنا في المسألة فثبت على

في قوله تعالى ولا يبدن فيهن ليعلمن ان ابائهم وابائهم والامهات ان القولين موجبهما والاجماع حكم اخر واما ما علمنا ان ادريس التحريم مع المولود من الزنا كما في قولنا في المسألة فثبت على





فشترى ثم رضع عشر رضعا بروا الصبي بنام وحشها من عتاق الضائق قال لا يحرم من الرضا الا ما ابتداه اللحم والدم ونحوه عن عبد الله بن  
عنه ثم يقول الذي يثبت اللحم والدم عشر رضعا بالصبي عن عبد بن زياد عن الصادق الى ان قال فقلت ما الذي يثبت اللحم والدم فقال كان بها عشرة  
رضعا وروى عمر بن يزيد في الموقوف قال سالت الصادق عن الغلام يرضعه الرضعة والثنية فقال لا يحرم فعددت عليه حتى اكمل عشرة رضعا قال اذا  
كانت منفقة فلا هو يدل بمفهومه على الخبر مع عدم كونه من رواية هارون بن مسلم عن عبد الله قال لا يحرم من الرضا الا ما ابتداه اللحم  
ابتداه اللحم فاما الرضعة والثنية حتى يبلغ عشرة اذا كان من فدان فلا بأس وانما هو طوقول الاكثر فيكون راجحا لا منشاغ العمل بالبرجوح جهة التخي  
والمراد من بينهما من الخارجين رواه زياد بن اسود قال قلت لجعفر هل الرضعة واحدة يرضعها فقال لا يحرم من الرضا اقل من يوم وليلة او حتى عشرة  
رضعة من لبن البان من امه واحدة من لبن رجل واحد لم يفسد لبنها برضعها من غيرها ولو ان امه ارضعت غلاما عشر رضعا من لبن رجل واحد وارضعته  
امه اخرى من لبن رجل اخر عشر رضعا لم يحرم نكاحها وهذه ناصلة على المطلوب فانها للمولود الاخر ويشاركها في لبنه ايضا صحيح على ابن زياد عن الصادق  
عليه السلام قال قلت ما يحرم من الرضا قال ما ابتداه اللحم وشدة لعظم فلهن عشر رضعا قال لا هذا لا يثبت اللحم ولا شدة العظم وموقفه عن عبد بن زياد  
عنه قال سمعته يقول عشر رضعا لا يحرم من شربها ما ايضا اصله الا ما ابتداه واستصحبها هذا ايضا صحيح الهندي في كتابه ما انظر اما جمل الاول  
فالاية كما خصصت في ما دون العشر رواياتكم كذلك خصصت في ما دون الخمس عشر روايات الاخرين ومعهم الجمع بما سبقتهم ومثله في قوله لا يحرم  
ويخصها بالاجماع ثم كلفوا خلاف من لفظها والحديث في معلومها التثبت كورنا الكلام عليها ما سلف ما رواه الفضيل بن يسار في حديثه  
لان في طريقها ما يحرم من شربها وقد ضعفه الشيخ والجائز ان ابن الغضائري قال لا يثبت اللحم وروى الكوفي في حديثه ما عظمها وقال الفضيل بن يسار ان  
الكذابة المشهورين بن شاذان في حديثه من الفلاح غير ذلك فلا عذر للمعاصرة في قوله في الخبر انه يثبت حجاب قوله في كتاب الرجال والى محمد بن جعفر  
مع فلاح هؤلاء الاكابر الذين هم هذه الطائفة في نقد الرجال مع انه ذكر في الخلاصة ما نقلناه وزياد بن اسود عن الفضل بن زياد عن الصادق  
ولا وجه للتوقف في الجراح مقدم مع المساوي وكيف من ذكرناه ومع ذلك فالرواية مختلفة الا لفاظا فسد الحكم من رواية الطاهي في الاختلاف  
وروى جملتهم ورواها الشيخ بصيغة قال لا يحرم من الرضا الا المحجور او كاهن او طاهر ثم رضع عشر رضعا بروا الصبي بنام والصدوق رواها  
بجاء قوله ثم رضع عشر رضعا والرواية في الجملة لا يحرم من الرضا الا المحجور او كاهن او طاهر ثم رضع عشر رضعا بروا الصبي بنام والصدوق رواها  
خارجة عن كنفه في الاول مع ان رضاءها يثبتها في الرواية الاولى جعل المحجور ورضع الرضعة ثم منعه ما بعد السنة الثالثة والثانية جعله  
صفه لا منعه من الرضا والطاهر فيكون هو الامم ثم تشرط في نظر الاستصحاب في الاول فبداها بالناحية فخرجت البنية عن رضاءها  
كونها ممنوعة الظاهر فيظهر مما فرزناه من كنفه الذي لا يرد على ظاهره مع اختلافه في نفسه مضاعفا الى قوله بروا الصبي بنام فان قوله لم يثبت  
اجابا وكان جعله كناية عن شدة واما استقام الى الروايات التي دل على اعتبار انبات اللحم وشدة لعظم فهي مسلمة مع ما فيها من كنفه والرواية في الاول  
علاها ويحتمل علمه ان انبات العشر بعد ذلك وافق ما يدلهم عليه ما ذكره من جميع عبيد بن زياد في ذلك فانه نظر من حيث السند واللفظ اما السند  
فانه في طريقه على ابن الحكم وهو مشهور في كنفه وغيره فاطلاق الصبي عليه فان السند في الحديث في كنفه كما اسلفناه مرارا واما اللفظ فانه  
انه ثبت كون العشر بعد ذلك الى غير مؤذن ابعده اختياره في الرواية ما يدل عليه فان لسائل ما من منه عدم ارضاعه قال له من رضع عشر  
رضعا فقال لا يحرم من الرضا الا المحجور او كاهن او طاهر ثم رضع عشر رضعا بروا الصبي بنام والصدوق رواها بخارجة عن كنفه في الاول مع ان رضاءها يثبتها في الرواية الاولى جعل المحجور ورضع الرضعة ثم منعه ما بعد السنة الثالثة والثانية جعله  
صفه لا منعه من الرضا والطاهر فيكون هو الامم ثم تشرط في نظر الاستصحاب في الاول فبداها بالناحية فخرجت البنية عن رضاءها  
كونها ممنوعة الظاهر فيظهر مما فرزناه من كنفه الذي لا يرد على ظاهره مع اختلافه في نفسه مضاعفا الى قوله بروا الصبي بنام فان قوله لم يثبت  
اجابا وكان جعله كناية عن شدة واما استقام الى الروايات التي دل على اعتبار انبات اللحم وشدة لعظم فهي مسلمة مع ما فيها من كنفه والرواية في الاول  
علاها ويحتمل علمه ان انبات العشر بعد ذلك وافق ما يدلهم عليه ما ذكره من جميع عبيد بن زياد في ذلك فانه نظر من حيث السند واللفظ اما السند  
فانه في طريقه على ابن الحكم وهو مشهور في كنفه وغيره فاطلاق الصبي عليه فان السند في الحديث في كنفه كما اسلفناه مرارا واما اللفظ فانه  
انه ثبت كون العشر بعد ذلك الى غير مؤذن ابعده اختياره في الرواية ما يدل عليه فان لسائل ما من منه عدم ارضاعه قال له من رضع عشر

نصف

اصلا ويؤى في الباب من الصبر وان ابن الجبيل الدالة على التحريم قبله وكثيره ويجبئ عنها بما خوف العشر جماعين ما بين هذه الروايات التي  
وفيها تأني لم يفسد في الشبهة ما يجوز المعويل عليه غير الحسنة وبالاجماع فتبين هذا ايضا ما ينبغي تحفيقه في هذا الحال ويؤى في الباب  
اخبار شاذة تدل على عيب الرضاع سنه وسنن لا يعول عليها بالاجماع فقول وضع يوما وليلة هذا هو القدر الثالث وهو اعني الثالث  
بالزمان من غير نظر الى العدد ولا الى الشئ وهو واضبط من الاخرين وقد تقدم في روايته زيادة بن سوفي فابدل عليه لكن قد عرفت حالها ويظهر من  
المصر والاكثار هذه الثلاثة اصولها لا ينبغي احداها بالآخر بل ما حصل كفي في الحكم فاذ ارضع يوما وليلة بحيث يكون ذاك في جميع اوقات  
كفي وان لم يلم العدد وهو يختلف باختلاف الاولاد كثير ارضعهم من لا يبلغ في اليوم والليلة فقدر العدد العشر وفيه من يحتاج الى ازيد وما كان  
الموسط باق على العدد في غير ثباتهم من الروايات ان لبنات الحيم وشدة العظم يحصل بمثل ذلك ايضا والاصول الثلاثة متعارفة ولم يذا جعلها  
الشارع مناظرا من غير ان يقيدها بالآخر وقال الشيخ في طان الاصل هو العدد والباقي انما يعتبر بعينه عدم انضباطه وفي الذكر فان اليوم  
والليلة لا يجنبط العدد ومع ذلك لا يكتلزم الاستغناء باحدا من الاخر مطلقا بل قد يحقق حصوله في المدة بدون عدد كما اذا الكفى بما دون  
العدد فيها وقد يغتفر في العدد كما اذا اطمع بين الرضعات طامعا فان لعبا اليوم والليلة بقطر والعدد ما سب من الفصل بالاطعام لا بعد  
في العدد واما اعتبار الشدة العظم وثبات الحيم فانها كما عرفت اظهر كحصوله بدو كل منها لكن في ثبوت الحسنة والاطلاع عليه يخص بالولد  
من اهل الجدة بعد ولده فلذا كانت فائدة قبله وان كان دليل اقوى من اخويه ومع ذلك سبغ ارض الاصل والاحتياط كغرضها في العدد  
تمام الاحتياط يخرج من خلاف جميع صاحبنا من رضاع الاجنبية ان لا يشيع ولو من رضاع الاجنبية ان اردت ان يرضع من النجس ولو من ولده  
يخرج من خلاف ابن الجبيل ودوابنا ومع ذلك لا يسلم من خلاف جميع هذا السلبين قد ذهب جميع من العامة الى الاكتفاء منه عما وقد في  
بعضهم بغيره ما يفسد الصيام وادعى عليه جماع اهل العلم قول من يعتبر في الرضعة المذكورة فيكون ثلث ان يكون الرضعة كاملة متواليا في الرضعة  
من الثدي هذه القواعد الثلاثة انما تعتبر في الرضعة بالنسبة الى العدد اما غيره من المقتدين فيها ما يعتبر فيه مطلقا وهو لا رضاع من  
الثدي ومنه ما ما يعتبر في المقتدر الزمان في دو الشئ وهو في الرضعة فان اعتبر في رضاع اليوم والليلة كون مجموع غذاء الولد في ذلك الوقت  
من اللبن بحيث كلما احتاج اليه يجد به وهل يعتبر مع ذلك حصول العدد في ثبوتها كيف تقوم بغيره مع خراج الولد وجهها وظهر القابض  
لو كان رضعا ورضاعه قبل الكثرة حصل العدد المعبر منه بحيث كان في ربي جميعها بحيث حاله في الاول يكون في ثبوت الرضعة من عل اياها ولا يضر ذلك  
الشامل له وعلى الثاني يعتبر في الكثرة مقدار ما يتناول جميع الرضعات المكونة من اللبن في الثديين والظاهر ان ثبوت الرضعة على ثبوتها  
قول من يرجع في تقدير الرضعة الى العرف قبل ان يبرأ الصبي ويصدق من قبل نفسه في جمل الاول ودود الرضعة مطلقا في كلام الشارع فيرجع فيها الى العرف  
كما هو مرجع في كل لفظ يعتبر له الشارع حدا مضبوطا قبل اجهادها ان يروى الصبي والمراد الولد مطلقا ويصدق اي يرضع من قبل نفسه ولقولان للشيخ فيما  
في تحفيقه قول واحد لا فائدة ما يبدل عليه العرف ولا يبدل على غيره وانما الاختلاف في العبارة وقد جمع بينهما في الذكر فقال ان المرجع في كماله  
الى العرف قال اذا ارضع الصبي وكقطع طعاما باختياره واعرض عرضا من اللبن كان ذلك رضعا فجعل اللبن من مأكلا والعدد وفصل  
المصر بينهما فيقبل وكذلك العلامة في عدو به نظر الى الثلثة ثباتها مهورا وكلام الشيخ في طان في ثبوتها ثباتها لانها في الرجوع في ذلك الى  
العرف ما لاحد له في الترخيع ولا في اللغة يرجع فيه الى العرف غير ان صاحبنا قد اوردوا الرضعة بما يبرأ الصبي منه بمسك وهذه العبارة هي مستند الجماع في جعلها  
فولين وليست بدال العرف في ذلك مما عرفت ليجب ان يقبل على التنبه على اختلاف العبارة لا ان يكون مستغنى قول من لو انتم التدي ثم لفظ دوا  
فان كان عرضا ولا في رضعة ولا كان لا يثبت الاعراض بالنفس لا لنفسه الملعوب الانتقال من تركه الى اكل الرضعة والعدد ولو منع قبل السكالا  
الرضعة لم يعتبر في العدد هذا من منع على الضابط في كماله الرضعة فان الولد اذا قطع باختياره واعرض عرضا من اللبن لم يفتك كماله على القدر  
ا وان قطع لا يثبت الاعراض بالنفس والانتقال الى الاعراض للانتقال من تركه الى اكل الرضعة ولفظ التدي ثم غاذه الى حال الانتقال  
او يخلل يوم خفيته ويخول ذلك كان اكل رضعة واحدة من قبل السكالا الرضعة لم يعتبر في العدد ليقف كماله بمجنيها والشافعية جرحها  
اذا قطعت عليه الرضعة ان بعد الرضعة بعد نظر الى انه لو حلف لا اكل اليوم الا اكل واحدة فاستدام الاكل من اول النهار الى اخره لم يثبت  
وان اكل وقطع طعاما ثباته غاذه البه حنت ولما كان المرجع في كماله الرضعة الى احد الامرين سقط هذا التفصيل وما ذكره من المثال في الحالف  
فالمرجع في هذه الاكلة وبعد ما الى العرض ايضا فالعرف بين الامرين قول من لا بد من ثبات الرضعة بمعنى ان المرأة الواحدة تنفرد بما اكلها فانها  
رضع من واحدة بغض لعدد الرضع من ارضي بطا حرك الاول ولو تنازل عليه عدة شاء لم ينشئ حرفة فالمرجع من واحدة خمس عشر رضعة ولا  
ولا يصير حصة اللبن مع خلاف الرضعة بالاول او بعد ولا الرضعة ثباتها في لبنها في لبنها المعبر في ثبوتها ولا اعتبارها اكل  
ما اتاها لبنه بقوله بمعنى ان المرأة الواحدة تنفرد بما اكلها فانها رضع من واحدة بغض لعدد من امره واكمل من اخرى لم ينشئ حرفة مطلقا تبين في ثبوتها الى  
علما انها اجمع واسند له بقول الشافعية في حديث الشافعية لا يجرم الرضاع اكل من رضاع يوم وليلة او خمس عشر رضعة متواليا من امره واحد من لبن  
عدد فحل لم يفصل بين الرضعة امرأة غيرهما ولو ارضع غلاما او جارية عشر رضعات من لبن فحل والعدد ارضعها امرأة اخرى من لبن فحل اخر عشر رضعات





دلهلا كما هو المنقول عنه في اصطلاحه وهو يدل على الميل إلى قول ابن حنبل ويجوز أن يراد منه من باب اللفظ مخفف لهم وهو ان يثبت لكل  
 حتى يصل إلى الجوف يحتمل ان يوصل إلى البطن من الدبر والراد بانما كل من ثني من المنفذ العارضه وبالسقوط ولو إلى الدماغ كما يقول بعض  
 الغايه من ان الدماغ جوف للتغذي كالمعدة ولهذا يستعطون بالادها الطينه إلى الدماغ فينفذ إلى العروق ويتغذى بها كالاطعمه في المعدة  
 باقبل ان الحما إلى الدماغ ينحدر إلى المعدة في عروق مصله فلذلك هب جمع منهم إلى انه ينشتر لحمه واجامعنا على خلافه وانما انتفا الحكم  
 اذا جيب اللبن فانه يخرج عن اسم اللبن المسند للقياس على تقدير صحته فيناول اللبن غير الارضاع وبعض من خالفنا في الوجوه من اللبن انما  
 في الجبن الباقون على ابقاء حكمه نظر إلى العلة قوليهم وكذلك بان يكون اللبن نجسا فلو خرج بان الفتي في الحايض ما رجع وضع فانه يخرج  
 عن كونه لبنا لم ينشتر لانه مع المخرج لا يخفى كون تمام الرضعة من اللبن ولا نبات اللحم واشتداد العظم به بل به وبالخلط ولو لا فتي بهن يكون اللبن غالبا  
 ومغلوبا ولا يبين حبه كما يدعي في وقت السكوت وما رجع كالماء واللبن لا يبين ان يكون منه لحم او غير ذلك لان شدة الجمع في المعنى وخالف  
 فيه جميع العاقل وان اختلفوا في التفصيل فوله ولو ارضع من ثدي لبنه ارضع بعض الرضعة وهي حبه كما اها ميبته لم ينشتر لانه ما خرج بالوجوه  
 الخاف الاحكام فهي كالبهائم الرضعة وفيه يرد المذهبين الاصحاب حتى لا ينقل الحد في خلافه فيشترط في نشتر لحمه بالارضاع كون الرضعة  
 حبه فلو ارضع الصبي من ثدي منه ولو في بعض الرضعات كما لو وضع يادون العدد بواحدة وهي حبه ثم اها ميبته لم ينشتر لقوله تعالى وانما لكم  
 الا اذا ارضعتموه والظاهر من الآية كونها مباحة في الرضعة ولكنه لم يثبت ذلك في عموم قوله تعالى واحل لكم ما وراه ذلك ولان الاصل الابا  
 الى ان يثبت اللبن وانما استدلال الصريح بوجوبها بالوجوه فيكون الرضعة المقتضى لنشتر لحمه بغير حكمه بالرضعة لكونها اما بالرضعة بوضع  
 بالخلط ولما خرجت لبنه عن الخاف الاحكام بان كان لبنها غير مؤثر لانه لو اثر فيه بالحرف لان احكامه مثله في ذلك فلا يخلف فيه ما دللنا على الاطلاق  
 على انتفاء المردوم فكان كالبهائم ولا يخرج من نظر لان حكم اللبن على الحرف لا يثبت بغيره فجميع ما ذكره بل الرضعة سبقت لحمه وبما خالفه  
 عن سبقت لفقد شرط وجود ما رجع وهو هنا موجود في الام فالنفس في ذلك سبقت السبب كما يخلف في جانب الفعل لو فرض موته قبل الرضعة او ايتها  
 فان الحكم لا يعلق به موته لفقد شرط التكليف وهو الحيوان والفرق بينهما وبين البهائم في ان البهائم لا يرضع عليها باسم الامومة فيدخل في ما اهاكم الا في  
 ارضعتموها بخلاف البهائم وفي ما ذكره الاستدلال بالآية من فضلتها اسناد الفعل اليها بمعنى كونها مباحة وهو منتهى عن اللبن في ان  
 ذلك ان كان ظاهر الآية لان الفضل في الارضاع وبغيره من الرضعة غير شرطا اجماعا بل الواسع في البهائم الولد وهي نامة والفرق بينهما وهي غافلة  
 فلهذا يخفى حكمه وسبب في ارضاع الرضعة لصغيره من الكبر ما يثبت عليه ثم لو سلم عدم صدور الارضاع ففقد تحقق الرضعة لانه غيرة عن صبي  
 من الثدي فيدخل في عموم قوله تعالى يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب من هنا يظهر وجوبه في الرضعة اسناد البهائم الى البهائم من اللفظ الواو في قوله  
 الرضاع من المراه الحية وفي كون ذلك هو المنبأ ومط نظروا بان اللبن يحبس قبل الفضالة لانه في وعاء يحبس به لبن من لبن في محل الولادة فام يعلق  
 به حكم كل من الرجل وبانه لبن حرام قبل الفضالة فلا يعلق به الاحكام كما في الفضل من الرجل في الكل نظرا واضع اذ لا دليل على اعتبار طهره حتى لو عجل له  
 الفحاشة قبل وصوله إلى ثم الصبي لم يوثر العموم الفرق بينه وبين الرجل من حيث اختصاصه بالامهات والآية وبالمراد في الاخبار قوله لنشتر  
 الثالث ان يكون في الجولين من الرضعة في ذلك في رضع لقوله لا رضاع بعد فطام وهل يراد في ولد الرضعة الاصغر لانه لا يرضع الا خلافا بين اصحابنا في  
 انه يثبت في الولد الرضعة ان يكون له دواكولين وان بكل عدد الرضعات باسرها فها هيها لقوله تعالى والوالد الذي يرضعها لدهن جولين كاملين ان ازا  
 ان الرضاعة في الجولين جعل تمام الرضاعة في الجولين وقوله وفضل في عامين عن النقص ان قال لا رضاع الا ما كان في الجولين وقال ايضا لا رضاع بعد  
 فضال لقوله الصافي لا رضاع بعد فطام فلت جعل ذلك وما الفطام قال الجولين الذين قال الله تعالى وهذا هو الحديث الذي ذكره المصنف اذ  
 وان كان الاصطلاح على ان قوله عند الاطلاق محمول على النقص لكن المخصص هنا لفظ الحديث انه لم يرد بهذا اللفظ الاعراضا عنه ولا في غير ان  
 يفظم قبل الرضاعة في الجولين وعده عندنا فلو عظم ثم ارضع حصل الجوز كما انه لو يفظم حتى تجاوز الجولين ثم ارضع بعدها قبل الفطام لم يثبت  
 الجوز والعين في الجولين الا الله ولو انكره الشهر الاول اعين ثلثة وعشرون بالاهل واكمل النكس بالعدم لم يثبت ثم الحاصل العين كغيره من احوال  
 على الاقوى وبحسب بدء الجولين من جهات الفضال مجموع ولدت هذا كله في الرضعة واما ولد الرضعة وهو الذي حصل اللبن من ولادته فهذا شرط  
 كونه ايضا في الجولين جهات الرضاع الولد الاخر بحيث لا يقع شيء من الرضعات بها بعد ما اقول ان هذا الشرط ظاهر قوله لا رضاع بعد فطام فانه  
 نكرة في شيئا التقي فيناول العموم ولدت الرضعة والثاني عند العموم قوله تعالى وانما لكم الا اذا ارضعتموه فخرج منها اخرج على غير ما افنى الباب وان  
 المنبأ من قوله لا رضاع بعد فطام الرضعة المتخوة لا فطام ولدت الرضعة لعدم مخالفة النقص فيقول الكلام فيه وعدم الاشترط الاقوى  
 مسكنا باصالة عدم الاشترط حيث وقع الشك في نفي ما ذكره المصنف في قوله الشرط الرابع ان يكون اللبن الحلال واحدا فلو ارضعت ثلثة جمل  
 واحدا ما حرم بعضهم على بعض كذا لو يرضع الفحل عشرة ارضعت كل واحدة واحدا واكثر حرم الشارع عليهم جميعا ولو ارضعت ثلثة ثلثة جمل  
 لم يحرم احدا على الاخر وفيه رواية اخرى محمولة في ثمة هو بين صحابنا انه يشترط في ارضاع الحوم ان يكون اللبن الحلال واحدا بل ادعى عليه النكارة  
 الاجماع وهذا الشرط يشتمل على احدهما اتحاد الفعل في اللبن الذي ينشتر لحمه بين الرضعة والرضعة وحيث اللبن يعني ان رضاع العدد للغير

?

[illegible]

لَا

منظر

لا تَجْعَلْ بَعْضَهُ رُوحِيًّا وَبَعْضَهُ لَكَ نَافِعًا

[illegible]

استغفارها

في  
الام  
الاح  
الاح  
الاح

استثنا هاهنا القاعدة غير صحيحة لانها لم ينعزل بها الصلوا والاستثناء اخرجها الولاء لدخول بيتا ذلك ان المحرم من النسب السبع المذكورة ولم ينعزل  
الاختصاص احداهما مطلقا لانها كانت اعم وهي اعم من حيث هي ام لا من حيث انها ام لا والاختصاص لهذا كانت الام محرمه سواء كانت اعم او اخص  
ام خارج عن حكم الامومة ولذا لم ينعزل بها بعض الاحبان لان اللزوم منفك من الجائز فقد وجد الام من دون ان يكون ام اخ واخوة وقد وجد ام الاخ  
او الاخت لا يكون اما فلا بد من محرم ام الاخ والاخت مطابقة ولا تضمتا وهو واضح ولا التزم بالعدم اللزوم الذي ينعزل به فتح هذا ارضعت  
اجنبه اعمالا واخلك لم يحرم عليك لانها ليست احد المحرمات المذكورة التي هي هذا وتجب الرضاعة ولا يصح استثنائها من القاعدة الاعلى كجائزتها  
لما منع كما يستثنى الحكم من الناس ايضا فان محرم المذكور لم ينعزل به من حيث النسب قط بل قد يكون من جهة النسب كما اذا كانت اما وقد يكون من جهة  
المصاهرة كما لو كانت زوجة الاب فمحرمها من حيث هو ام اخ ام من محرمها من جهة النسب فلا بد من النسب فاعادة ان محرم الرضاعة ما محرم من النسب لانها  
محرم من المصاهرة وهذه المصاهرة ليست عترة ولا تجزى ايضا لانها لا ينعزل بها بالرضاعة ولا جنة فان ام الاخ من حيث انها ام الاخ ليست اعم  
السنوة الاربع المحرمات بالمصاهرة وانما المحرم من كونه ام الاخ كما حققنا في الام النسب ونسبنا بحقيقة اننا والله تعالى الشاينة  
ان ولد الولد ام لانها اما بنته او زوجة بنته في الرضاعة فلا يكون له من جهة المصاهرة ما مثل ان تضع الاجنبية ابن الابن فانها ام ولد وليست حرما والكل ام  
من جهة هذه واستثناء هاهنا القاعدة كما السابق فان ام ولد الولد بل على غيره كونه ابنتها من حيثها بغيره ولا يعتب الاجنبية من انفسها كالبند  
عن الوصف بغيره ولد الولد كما لو لم يكن لها ولد وانفك لا يعتد ولد الولد عن الوصف كونه ابنتها كما اذا كانت زوجة ابن ولها ايضا فان محرمها مطلقا غير محصر  
النسب بل قد يكون بالمصاهرة وهو واضح والكلام في المصاهرة كما مر من المحرمين ما جعله الابن ام ولد الولد انما لعدم الملازمة كما ان الثاني وجد الولد  
في النسب حرما لانها اما امك او ام زوجتك في الرضاعة فلا يكون كذلك كما اذا ارضعت اجنبية ولدك فانها جنة ولدك وليست امك لا ام زوجة  
والكلام في استثناء هذه ايضا كما السابق فان جنة الولد ليست احد المحرمات السبع انفق كونها اما فمحرمها من ذلك الجنبية لان من حيث كونها جنة  
الولد ولعدم انحصارها في النسب مع قطع النظر عن الجنبية لا شراكمها بين الام وام الزوجة المحرمات بالمصاهرة بغيره فانعدم من هذه الصورة  
بغيره ايضا حكمها بالواضحة فوجدك لدولها ما ذكره كان الولد ام انتا فان هذا الرضيع يصير لك بالرضاعة بعد ان كان زيدا ولدك بالنسب  
فغيره زوجتك المصنعة جنة ولدك وجدة ولد محرم عليك كما مر في هذا الاخير الزوجة لان محرم جنة الولد ليس محصر في النسب بل من حيث  
انها جنة كما عرفت كذا القول الواضحة ولدك ولدها من غيرك فان الرضيع يصير لك بالرضاعة وان لم يكن له البنت اختا قبله ويصير زوجا  
جدة ولدك ولا يحرم بذلك كما فرضه الرابع عشر لك ذلك وليست بينك ولديته والكلام في استثناء هذه ايضا كما مر من ان ولدك ليست احدى  
الحرمان بالنسب مشركه بين المحرمات بالنسب المصاهرة مع قطع النظر عن الجنبية وهذه الصور مجتباة في المذكورة وهذه الصور الاربع  
مستثناة من قولنا يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب طائفة ذكرت ما حققنا به بغيره في هذا الاستثناء او كونه محمولا في المنقطع كما مر في  
الثاني غير انهم والحق في هذه الاربع فتولد النسب محرم بالنسب في المصاهرة وانما هو انما ان المحرمات السبع في النسب في ذلك فبغيره  
لما لم ينظر في محرمات الرضاعة فانها اعم من قولهم كل من نسب الى الفحل من الاولاد ولادة ورضاعا محرمون على هذا الرضيع وكذا من  
ان نسب المصنعة بالنسب ولادة ولان زوا ولا يحرم عليك من نسب اليها بالنسب رضاعا هذه المسألة منفعة على ما حققنا في القاعدة السابقة  
فان الفحل المختص بالرضاع كان اولاده اخوة له من الابن اخوان فان كان الرضيع يكرهه عليه ثبنا الفحل ولادة ورضاعا لا من اخوانه من الرضاعة  
وان كان انتى حرمه على اولاد الفحل ولادة ورضاعا لذلك لما صار الرضيع امها كان اولادها اخوة للرضيع من الام ولا اخوة من المهرم بالنسب  
بالرضاع ولو كان اولادها من الفحل كما هو الفحل من الرضيع من ابيه وامه وكذا لو كان الرضيع الاخرى بالبلن الفحل كان لها الرضيع الاخرى لبيته  
وان اخصوا بالام من اخوة الام خاصة ولكن استثنى صحتها من هذه الصور ما لو كان اولاد المصنعة من الرضاعة خاصة ولم يكونوا اولاد الفحل  
من الرضاعة والادخلوا في جنة ولادة المحكوم بتجريم مطلقا وذلك ان يكون قد ارضعت ولد ابنته غير هذا الفحل الذي رضيع البنت عن ربيته  
فان احد الولدين لا يحرم على الاخر وان كان بينهما اخوة الام من الرضاعة لما قد ينشأ من اعتناء الفحل في محرم احد الرضيعين على الاخر على  
الاخر على القول المشهور وهذه هي السابقة بعينها وانما اعادها لاختصاصها بالنسب ذكرها حيث ذكر جميع اخوة للرضيع من طر الفحل والام  
بالنسب الرضاعة وعلى قول الطبيب محرم جميع قولهم لان نسب الرضيع في ولا يعتب اللب في لادة ولا رضاعا ولا في اولاد زوجة المصنعة ولادة  
لانها متواترة في حكم ولادة هذه المسألة خارجة عن حكم القاعدة السابقة فان اولاد المصنعة ولا يعتب اللب انما متواترة في جنة ولادة وهو الولد  
قد يحرمون بالنسب وقد لا يحرمون كما ذكر في المسألة الرابعة من السائل المستثنى ومقتضى ذلك ان لا يحرم ولا يعتب اللب في اولاد المصنعة قط  
على ان الرضيع مضافا الى قوله يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب اخوة الولد من حيثهم اخوة له لا محرمات بالنسب مطلقا وانما يحرم من حيث النسب  
وهي منفعة هنا ولكن المصنوع من الرضاعة ما يحرم في هذه المسألة السبع الشبهة في ان يراد من الرضيع موصوفه في ذلك على التحريم وكانت مستثناة لذلك  
وهي التي تنزل الى حرمها لبل خارج في سلف الروايات منها ما يحرم على من يرضعها في سلف جعفر الجعفر الثاني عن ام ارضعت صبيا  
فهنا يحرم في ان يرضع بنتا جفا قال في ما اجد ما سأل من جهة هنا فونه ان يقول الناس حرم عليه امرئ من قبل ابن الفحل هذا مولى الفحل

في  
الام  
الاح  
الاح  
الاح

والد  
الاح  
الاح  
الاح  
الاح

لا يغيره فقلنا ان الجارية ليست بنت المرأة التي ارضعت في النماهي بنت غيرها فقال لو كن عشر متفرقا فاحل لك منهن حتى وكفي موضع بنائك  
 منها ما رواه الكليني في الصحيح عن ابي عبد الله بن جعفر قال كنت في الحج فقلت لابي عبد الله ان امرأة ارضعت لولد الرجل هل يحل لذلك الرجل ان يزوج ابنته هذه  
 المصغرة لا فوضع لا يحل له ومنها رواية ابي بن نوح في الصحيح قال كنت على ابن شريك في الحرس فاحل ارضعت بعض لذيها يجوز ان يزوج بعض  
 ولدها منك لا يجوز ذلك لان ولدها صلتا بمنزلة ولدك فلهذا الروايات الصحيحة في هذه المسئلة من اصل تلك القاعدة ومع ورود هذه الروايات في  
 موضع النزاع ذهب جماعة من الاصحاب منهم الشيخ في طي عدم التحريم بحججنا انما البقرة حلت لابن من البنت حلت لكونها بنت الزوج ولو  
 بها فحرمها بسبب ذلك جوازها باهنا وهذا المعنى منعت ههنا والبيته قال وانما يحرم من الرضاع ما يجوز من البنت لم يقل يحرم من الرضاع ما يحرم من  
 الصاهر فان في ذلك قول الشيخ في غاية القوة ولولا الروايات الصحيحة لا عندت عليه فقدم من كلامه في كذا ذكره المحرم بعد التحريم ههنا ايضا كقول  
 الشيخ من غير التفات الى ما جاز في نقل الخلاف ثم في موضع اخر من انقل كلام الشيخ في طي وعارضه بالروايات الصحيحة فقال لولا هذه الروايات كان  
 الوجه ما قاله الشيخ في طي ولو كان الرواية صحيحة السند فليحل الص الحريم بانهم صا في حكم ولد مع في الرواية ولا يخفى في حكم ولد محل النظر  
 لولاها وبغيره اولاد المصغرة بالولد يفرج على القول المتقدم من ان اولاد المصغرة مع بعد الحبل لا يحرم بعضهم على بعض فلا يحرم اخوه الموضع  
 كذلك على انهم لا يزوجوا بمنزلة ولده لان حكم الاب مفرج من حكم الولد وعلى قول الطبرسي محرم عليه جميع ان عمل بالرواية واعلم ان ما يفرج على  
 الخلاف في المسئلة ما لو ارضعت حرة ولد الانسان ولم تكن جاهدا لولده بل بن جده الرضاع المعينة فان ام الرضيع تحرم على فحرمها اب الرضيع  
 لانها من جهة الاب لا من جهة الام لان اب الرضيع لا يجوز له ان يتزوج في اولاد حرة اللبني في الرضاع كما يحرم سابقا يحرم لاحقا ويوجب  
 انصاف عقده من حكمه في حرمها فيبغى النكاح فان مما يغفل عنه قوله هل ينكح اولاده الذين لم يرضعوا من هذا اللبن في اولاد هذه المصغرة  
 اولاد محلها قبل الا لا وجه لجواز هذا مفرج على ما قبله فان قلنا ان اولاد حرة اللبني اولاد المصغرة لا يحرمون على اب الرضيع فكذلك لا يحرمون على  
 اخوته بطريق اولاد حرة ولولده لان اولاد بالبنت الابن بمنزلة الاولاد والرواية في كلامنا في المحل بخلافها مع اخوته فان خولة الاخ  
 من جهة امه خولة الاخ لا يحرمون على الاخ وانما يحرمون من جهة امه خولة لان الانسان لو كان له اخ من ابنته لم ينكح من ابنته جلا لا ينكح المذكور نكاح خولة  
 لا نسب بينهما محرم وانما يحرم اخ من جهة امه اذا كانت اخا من جهة امه من الاب ومن الام وهذا البيت كذلك فلا نسب بين اخي الرضيع من  
 النسب اخوة من الرضاع وان قلنا بخبرهم على ابنته كما اخذوا المص في محرمهم على اخوة اللبني لم يرضعوا فاولاد اخوها عدم لا ذكر من العلة  
 فانها حاصلة ما احكمنا بخبرهم على الاب لا وهذا هو الاثر الثاني بعد التحريم اللهم يذهب اليه الشيخ في فتاياه سنادا الى ظاهره فيجيب المذكور  
 الروايات فانهم اذا كانوا بمنزلة ولد الابحرموا على اولاده والعلة في خصوصه فيعتد واجب ان يغذيها مشروط بوجودها في التعداد به وههنا ليس  
 كذلك لان كونه بمنزلة ولد الاب ليس موجودا في محل النزاع اولاد البنت الرجعية منصوص العلة ان حلت بنت العلة وما جرى مجراها فيجب له الحكم بوجه  
 اما لو ارضعت امرأة ابنا له ولم يرضعها من لبنها فاولادها لا نسب بينهما ولا رضاع عدم كخبرهنا واضع لان اخوة له من جهة  
 بالبنات اخوة الاخ لا رابطة بينهم بالحرمية اصل فانهم لا يزوجون بمنزلة اخوة الاخوة الذين يحرمون ولانهم اخوة اخوة الاخوة ولا فرق في ذلك  
 بين ان ينجد الحبل بالبنت الى الرضيع من بعد ولده او يقول لهوم اخ من غاها لولد الاخوة فان التحريم واضح من حيث النسب **قوله الرابع**  
 الرضاع المحرم يمنع من النكاح سابقا وبطلان لاحقا فلو تزوج مصغرة فارضعتها من بعد كالح الصغرة بارضاعتها كانه وجده واخوه وروضة  
 الاب لا اذا كان ابن الرضعة من قبل النكاح فان تزوجت المصغرة بالارضاع سقطت ما بالطلاق العقد الذي ثبت باعتبارها ولم يروى قول الرضعة  
 ارضاعتها بخلافه لان لبن الرضعة نصف المهر في قوله في الكل رد لا اشكال في ان الرضاع الذي يحرم النكاح على تقدير سببه عليه سبيله على تقدير  
 كحوف به فيما ان امرأة ارضعت بنتا صلتا اخ من الرضاعة فحرم عليه نكاحها ابدا وكذلك يحرم عليه لو كان قد عقد عليها قبل الرضاعة كذا  
 اذا ارضعتها بعد ذلك لان حدة ان كانت من قبل الاضمار الرضعة عند وان كانت من قبل الاضمار صلتا غايبه واذا ارضعتها الغنصان بنت اخيه وكذا اذا  
 ارضعتها روضة الاخ بلبنة صلتا بنت اخيه او روضة لا بلبنة صلتا اخيه فيبطل نكاح الصغرة في جميع هذه المواضع كما يحرم ابتداء الحقيق الغنص  
 الموجب للتحريم في الحالين الثاني لصلة الصغرة لنكاحه واخر في روضة الاب الاخ يكون اللبني ما عا لوكان من غير ما بعده فادفعها او في زمان  
 روضةها كما اذا تزوجها مريض من غير اللبني فيسر الاول على ما مر في قبيلته فيفسد نكاحه لولا الاب الاخ وهما غير محرمين على الرجل والضابطان كل  
 امرأة يحرم عليها ان يتزوج بنتها فاذا ارضعت تلك المرأة روضة للصغيرة العدد المعين ثبتت المحرمية المؤبدة وانفسخ النكاح اذا انفرد بذلك فقول اذا  
 ارضعت الروضة الصغيرة على وجه انفسخ نكاحها فلا يجوز اما ان يكون بسبب خضوعها بان نعت الى الكبيرة وهي نائمة وارضعت الرضاع المحرم فيسقط  
 من الكبيرة بان تولدت ارضاعتها او بسبب شريك بان نعت الصغيرة اليها وارضعت من نكاحها فمعه ما نعت لم ينعها عليه على تقدير مباشر الكبيرة  
 اما ان يكون بخلاف ذلك غير عامون بغير عا او عامون او منكره عليه على التفادي بحسنه فان يكون للصغيرة من محرم ويكون مفوضا لغيره  
 عشر نكاحها في ختمه فان الاول ان يكون الرضاع بسبب خضوع الصغيرة فلا ينعها على الزوج ولا على المصغرة لان النكاح من قبلها قبل  
 الدخول كان كالزوجه من قبلها كذلك لا فرق بين كونها مفوضه ومهره وهذا هو الذي جزم به النص وجعله في التذكرة اقوى وهو يؤيد باجماع

الرضعة التي ارضعتها من لبنها  
 الرضعة التي ارضعتها من لبنها  
 الرضعة التي ارضعتها من لبنها

مبادي التفصيل قوله ولو كان له زوجا اوزجه وصيغه فان ضمتها احد الزوجين او لا ثم ارضعها الاخرى حرم ارضعته الاولى والصغيرة دون  
 الثانية لانها ارضعها وهي بنت قبل بلحرم ايضا لانها صانعة لما كانت فحبه وهو اول وفي كل هذه الصور يفتخ النكاح لخصم الجمع المحرم اما  
 الحريم وعلى ما صنفنا الاشكال في محرم الرضعة الاول مطلقا لانها صانعة من زوجة ونحوها عن شرط اشقي وانما محرم الصغيرة دون شرط بلحرم  
 اما اولو اللبن للزوج لصبيته او كون احدى الكبيرين من مدخولها سواها كانت الاولى ام الثانية لان الصغيرة ترضع بنتا لهما فاما ما ارضع صانعة  
 بنت زوجة المدخولها وهذا واضح وفي الكلام في محرم الثانية من الكبيرين فقد قبل انها لا تحرم واليه مال النص حيث جعل الحريم اول وهو  
 مذهب الشيخ في غير ابن الجوزي في محرم الصغيرة عن الزوجية الى البنين وام البنين عن محرمه على انها خصوصاً على العول باشرط بقا المعنى المشق  
 منه صدق الاشتقاق كما هو ارجح من الاصوليين لرواية علي بن ابي حمزة عن ابي جعفر عن ابي عبد الله ان جعل الزوج حراماً بصغيرة فان ضمتها احد  
 امرائه ثم ارضعها امرائه الاخرى فقال ابن تيمية حرم علي الحاربه وامرأه فقال ابو جعفر اخا ابن تيمية حرم علي الحاربه وامرأه التي ارضعها  
 اولادها الا حرم علي لانها ارضعت له هذه الرواية رضي في الباب لكننا صنفنا السند في طريقها صالح ان لا حرام وهو ضعيف مع  
 ذلك فهو حرام لان الرضا لا يوجب بطلان الباقره ويقرب قول ابن تيمية في غايته لانه كان في رضى وابن تيمية لم يذكر الباقره ولو ارد  
 باني جعفر الثاني فهو لاجل ارضعته انه ادركه ولما نعت فليس فيه من مع ذلك بل قال في قوله وان يكون مع ذلك بواسطة فالرسل مخفوف على  
 التقديرين مع ان هذا الثاني بعيد لان اطلاق ابي جعفر لا يحل على الكوادم وذهب جماعة من ائمة الدين في النافع واكثر المتأخرين في محرمها ايضا  
 هو لظاهر كلام الشيخ في طاعى الناس بسبب رضى لانه كف عن علمها انها ام زوجة وان كان غفراً فادفع لان الاصح انه لا يثبت في ارضع  
 المشوق بقاء المعنى فيدخل تحت قوله وانما رضى نكاحه ولساوان الضائع النسب هو محرم سابقا ولا حاكم فكذا نسبا وهذا هو الاقوى واعلم ان نسبا  
 مما ذكره في غلة الحريم انه لا فرق بين كون زمان زوجة الكبيرين بعد ارضعها بطلان الزوجية لبقاء معنى الزوجية من بعد الفراق فيبقى  
 الزوجية من بعد الفراق نعم لو طلق الكبيرين قبل ان يدخلها ثم ارضعت الصغيرة بغير غير لم يحرم الصغيرة لانها صانعة بنت مدخولها  
 والمردبول النص في كل هذه الصور يفتخ نكاح الجميع المسائل الثلاث المتقدمة لانه ذكر فيها حكم الحريم ولم يذكر انفساخ النكاح فيمن لم يحكم بحرم  
 فيه علي حله واحدة وقد عرفت ان مسئلتنا من ذلك المسألة الثانية ما لو ارضعت الصغيرة الثانية بغير غير بعد ان ارضعت  
 الاولى حكم بحرمها وانفساخ عقدهما فان نكاح الثانية لا يفتق لعدم وجودها بقبضه فقول لو طلق زوجة فان ارضعت بعد الرضعة  
 عليه حكم هذه المسألة منفع على السابقة وانما يجرى فيها على تقدير الدخول بالكبر للصغيرة بنت مدخولها والام  
 محرم الصغيرة كما عرفت من السابقة ومع ذلك محرمه بغير الصغيرة على تقدير الدخول بالكبر منه من على الاكفاء بارضاع من كانت زوجة  
 وقد سبق منه الحكم بخلاف ذلك لان الاولوية لا يفتق الحريم فكان رضى على كونه اخا الحريم في السابقة ورجوع عن حكمه اذا الاولوية ينطبق  
 لا يبعد المنع من خلافها ولا يوجب اختلاف الحكم من حيث الحاجة عن الزوجية هنا الموضع وهذا الصيغة لا تنافي في المعنى المقصود  
 للحريم وعدمه نعم يمكن ان يقال انه في السابقة رضى النص الوارد بعدم الحريم فلم يثبت ذلك الدليل الدال على صدق الزوجية وهذا راجع الى الاصل  
 المقضى للحريم في غير موضع النص نظير ما تقدم من حكمه بغير اولاد صانعة الدخول على العمل بعبارة الدالة على الحكم اولاده وعدم الحكم  
 بغيرهم على اخوة الرضعة وان كانوا يحكم لهم رجوعا الى الاصل المقضى لعدم الحريم في غير موضع النص والظاهر ان هذا هو المراد من رجوع النص  
 بالحريم وهذه المسألة قوله لو كان له ابنا مطلقا فان ارضعت زوجة الصغيرة حرم جميعا وبقيت هي الصغيرة ولا يوجب رضى على الامه لانها  
 بنت مطلق المولى في ذمة مملوكه نعم لو كانت وطوءه بالعقد رجع به عليها وبعلونها فيه واعتقد في ذلك تردد ولو قلنا بوجود العود بالمهر لما  
 قلنا يبيع المملوكه بل يبيع به فانما حرم الكلام في هذه المسألة كما سبق وان الرضاع ان كان يلين حرمنا عليه مطلقا الصغير والامه ما لا زوجة  
 وصبر وده الزوجية بنته وان كان يغير لبنة فالامه الموطوءة ام زوجة والرضعة بنت المدخولها ما يقتضي ايضا حكمه بغيرها على خلافه جدي من  
 جهة التقيد بكونها موطوءة ولو كانت الامه غير موطوءة حرمنا عليها لانها ام الزوجية وجوب غير الزوج للصغيرة الام ارضعت كما  
 سبق وانما يختلف الحكم في عدم الامه فانها ان كانت المولى لم يرجع عليها فيه لان المولى لا يثبت له على مملوكه فالنعم لو كانت كاتبة مطلقه  
 او مشروطه مطلقا رجع عليها لانقطاع سلطنته عنها وصبرتها ما يجت ببيت عليها ما مال ولو كانت الامه لعنر وهي موطوءة بالعقد  
 او بالجليل تبعها الم الذي غفر للصغيرة بعد العتق كما ينبغي لسائر الامهات للمالين على نرد من النص في الرجوع مطلقا ومقدار على  
 تقديره ووجه التردد قد سبق في المسألة الاولى وكذا ما ينبغي من الشرط على تقديره قوله انما لو كان لا يثبت زوجة صغيرة فيكون  
 وطول كل واحد منها زوجة ونزوح بالآخرى ثم ارضعت الكبيرة الصغيرة حرمت الكبيرة عليها وحرمت الصغيرة على من دخل بالكبر السابقة  
 وجه محرم الكبيرة عليها مطلقا صبرتها اما الرضعة كل منهما اما الزوجية الصغيرة في الحال والآخر في الامم من كانت زوجة وقد تقدم  
 الكلام في الاكفاء في الحريم وانما محرم الصغيرة على من دخل بالكبر فلا يثبت من قبل المدخولها او من كانت زوجة ولم يذكر هنا خلا  
 اكفاء بما سبقوا للموجة الذي ذكرناه في غير موضع النص قوله اذا قال هذه لغير من الرضا او ينفى على وجه يصح فان كان قبل العقد حكم

قال



في قولنا انما يكون

عليه بالخير ظاهر وان كان بعد العقد ومعه بغير حكمها فان كان قبل الدخول فلا مبرر ان كان بعده كان لها المسمى وان فقد البينة وانكر الزوج  
 المهر كله مع الدخول ويضفر مع عدمه على قوله ثم كذا اذ ادعى رجل على امرأته انها محض عليه من الرضا كان ادعى لها اخية منه او بنت او امرأته كدنية  
 لمحت في دعوى بان يفضي لمحت بسببها انما لا يمكن الرضا من لبن في الحيض ولا يمكن الرضا من لبن في الحيض ولا يمكن الرضا من لبن في الحيض ولا يمكن الرضا من لبن في الحيض  
 او لبن قبل الدخول لم يثبت ان دعواه وعمل ان زوجه لم تحرم عليه وان كانت زوجه وان امكن صحته دعواه فلا يثبت ان يكون قبل ان يعقد عليها انما  
 او بعده وعلى البينة بين اما ان تصدق في دعواه او تكذب ولا بان لا يعلم الحال وعلى تقدير كونه فدين زوجها اما ان يكون قد سمى لها المهر الم لا وعلى تقدير  
 التسمية فان يكون بغيره لمثل وان زيدا او فلان بسبب اختلاف هذه الصور بخلاف الاحكام وجعل حكمها ان دعواه الممكن ان كانت قبل العقد  
 حكم عليه بالخير ظاهر او اصدقه ام كدنية فليس له التزوج بها بعد ذلك وان ادرك نفسه لم يظفر له دعواه ناديا بحمل ابان قال ان عتده في الاقرار  
 على قوله من اجزئتم ثمن بين ان مثل ذلك لا يثبت الرضا وامكن في حقه ان يحمل القول لا مكان واطلق الاجماع عدم قبول مطلقا العموم اقرار العقلا  
 على انفسهم جازر وعليه العمل وان كانت الدخول بعد العقد وصدقه فزوجها فالحق باطل فان كان قبل الدخول فلا شيء لها الانشاء النكاح وان كان بعد  
 واعرفت بالعلم قبل الدخول فلا شيء ايضا لانها بقيت بالدخول وان ادعت بحد العلم لما بعده قبل قولها كان لها المسمى على قول الشيخ بناء على ان  
 العقد هو سبب ثبوت المهر لانه من اوطأ الشبهة فكان كالصحة المقتضى لضيق البضع بما وقع عليه الرضا في العقد ويجعل جوبه لمثل البطلان العقد  
 فيبطل ما تضمنه من المهر والوجه له هو وكفى الشبهة وعوضه لمثل لان العبرة في الملكات المالك وما في حكمها هو فنية المثل وفيه منافع البضع  
 هو المثل وهذا هو الاقوى هذا اذا كان المثل اقل من المسمى او مضافا اليه اما لو كان زيدا منه حمل ان لا يكون لها مسمى لغيره وما على الرضا  
 عن البضع بالاقول فلا بد من الزيادة وثبوت المثل مطلقا لان ذلك هو المعتبر في ثمنه شرعا ورضاها بدو وجه شرعا لا غير به وهذا هو مقتضى ذلك  
 كدنية الرضا لم يقبل دعواه في حقهما الا بينة فان اقامها حكمه بالبطلان ايضا وكان حكمه كما لو صدقته وان عدم البينة وكان ذلك قبل الدخول  
 بنحو مما عليه على مقتضى اقراره ولكن لا يقبل في حقهما بل يرد على القول الشبهة ولا ينافي قبل الدخول كالطلاق والاقوى لجميع جوب  
 بالعقد في طهر بالطلاق لا يقتضي الحاق غيره به بل طلاق القياس لكن لا خلاف ان ادعى عليها العلم فان كل في حقها هو حكمه كما لو صدقته ولو  
 كان ذلك بعد الدخول لم يرد جميعا لم يطلعا ثم على تقدير بطلان العقد ظاهر ويصح لكل منهما التزوج كالولم يكن العقد فاعا وعلى  
 تقدير نكاحها لا يصح لها التزوج بغيره وان حكم عليه بالخير او اقام بينة بدعواه لان البينة لا يثبت حكمه في نفس الامر فاذا اذنه بالزمن احكم  
 النكاح في يجوز ان يزوجه بغيرها ولا يجوز لها التزوج بغيره ولا غير مما يوقف على ان الزوج بدونه وان لم تكن ولم تصدق بل هي حلال  
 حكمها بما تضمنته ظاهر الشرع من التزوج باقراره قولنا لو كانت المرأة ذلك بعد العقد لم يقبل دعواها في حقه الا بينة ولو كان قبل حكمها  
 بظاهر الاقرار لو كان ادعى الرضا المهر هو كذا فان كان قبل الدخول في حكمه علمها بظاهر الاقرار وحكمه بغير نكاحه وهو واضح وان كان بعده فلا يثبت ايضا  
 اما ان يكون قبل الدخول ويحده ثم انما ان رضاهما الزوج او لا ثم ان يكون لها بينة او لا فان كان قبل الدخول ومثاقمها فتفتح العقد ولا شيء عليه  
 ان كذبها لم يقبل دعواها في حقه لم المطالبة بحقوق الزوجية وليس لها الاستمتاع ولكن ليس لها البتة بالاستمتاع لانه محرم زعمها ولا يملك الله  
 فاستدبرها ولا يملكها ويجب عليها ان تغتصبها منه بما امكنها من التخلص من الاستمتاع بكل ممكن وان كان بعد الدخول وصدقه التزوج  
 افتتح العقد ايضا ثم ان ادعت سبوا لعلم على الوطى فلا شيء لها لانها بقيت ان ادعت بحوثه بغيره من قبل قوله فلها المسمى او لم المثل على الخلاف السابق  
 والاقوى اقل الامرين لان المسمى ان كان اقل فلا يسخو ظاهر غيره ولا يقبل قولها في استحقاق الزاد وان كان المثل اقل فلا يسخو بدعواها غيره  
 لدعواها ان الوطى الشبهة لا يعقد ولو كذبها فالحكم في المهر كذا في العقد لا يقبل منها الا بالينة لكن لا خلاف على نفي العلم ان ادعت عليه  
 فان حلفت تدفع دعواها ظاهره في النكاح وعلمها فبما بينها وبين الله التخلص من الاستمتاع كما وان نكل رد البين عليها فاحلف على البتة  
 لا تخلف على ثبات فعلها فاحلف حكمه بالفقر وجب له الدخول ما حرم ولو نكلت ونكلت في النكاح ظاهر وجبت بغيره لها المطالبة بحقوق  
 الزوجية مطلقا اما الاستمتاع فليس يرد عليها واما النفقة فلم يرد عليها استحقاقها لانها بدعواها وان جازها لغيرها وجبها لاجل  
 يقتضي ايجاب النفقة مع عدم الزوجية التي تدفعها فاقول لا يقبل الشهادة بالرضا بالرضا لافضلته لحقوا في الشارط المحرمه واحتمال ان يكون  
 الشاهد اسندا الى عقيدته قد عرفت ان الخلاف في كذا للمعسر من الرضا وكثيره كنهه كنهه فانهم من محرم بغيره وكثيره ومنهم من  
 يعتبر شريفا ومنهم من يعتبر غير اصحابنا من غير اصحابنا وتلتا ولعدة وما يطر الصاب ومن اصحابنا من لا يعتبر لحوك من ومنهم  
 من لا يعتبر الولادة ومنهم من يكتفي بوجوه اللبن في حلقه من غير رضاع وكذا الخلاف فيها ما عرفت في غير ذلك من الخلاف الواقع فيه وان كان  
 كذلك لم يكف شهاده الشاهدان بغيره لان وفلان رضاء محرم وان فلا نارضع من فلانة رضاعا محرم بخلاف الجواز ان يستند الشاهد الى ما  
 يعقد ان محرم هو عند الحاكم غير محرم فاليد من المقتضى بان يشهد ان فلانا نارضع من فلانة من لبن الولادة والحمل المستند الى النكاح الصحيح  
 خسر عشرة مائة انما ان في حلقه من غير رضاع وبالفصل بين الرضا وغيره وبالفصل بين الرضا وغيره وبالفصل بين الرضا وغيره وبالفصل بين الرضا وغيره  
 عند العمل اجتهاده وهو في شدة الى ما ذكره وصول اللبن الى جوفه فلا يجوز كذا لعدم لان الشهادة بالرضا بغيره في ذلك ولا خلاف بين العلماء

له بعد م

فساده بزعمها

التي هو

كيفية

كيفية الوصول الى خوف بعد ان يكون الرضاع من الثدي فيكون فيه طلاق الشهادة نعم لا يكفي كإبنة القربان بان يقول ربيته قد لقم الثدي وحلفه  
لان كإبنة ذلك لا تعد شهاده بل اذا علم الشاهد العلم العالي بوصول اللبن الى جوفه بالقران المبيته له فيتم بمجصوله على الوجه المفضل واقله  
ان ما ذكر من اعتبار التفصيل بينهم مع اختلاف مذهب الشاهد لمذهب الحاكم في الشريط واحتمال الاختلاف اعلم مع العلم بانها على الشريط  
كما لو كان الشاهد معدا للحاكم فيها ما هو متوقفا على ما كان مذهب فلو وجد عدم الافتقار الى التفصيل وان كان يحوط خبرا من خلاف الاحتياط حيث  
اطلقوا الشريط ومثل ذلك ما عايناه من الشاهدان بخلافه مع الاختلاف الواقع بين لفظها فيما يحصل به بحاسنه هذا كله اذا كانت الشهادة  
على نفس الارض اما لو كانت على غير الارض لم يعبى التفصيل الا في الامور العمومية والعقود على نفسها بخلافه لا في الارض انما يعلم استناده  
الى مذهب بخلافه مذهب الحاكم قولنا ما اخبار الشاهد بالرضاع فيكفي مشاهدته لمنه ما تدعى المرأة فاصاله على العادة حتى يصدره  
لما كان المتغير الشهادة وغيرها العلم بوقوع الشهادة وكان وصول اللبن الى جوفه اربابا لا يدرك بالبرهنة على انها مائة بصير ومائة عده  
لصحة ما تدعيه وذلك بان يشاهده لمنه ما حكمته شك المرأة فاصاله على العادة المبيته كخرج اللبن من الثدي الى الفم الى ان يصدره ولا بد مع ذلك  
من العلم بكون المرأة ذات لبن فلو لم يعلم ذلك لم يصح شهادته بالامتناع المذكور لاصالة الغدوم والكفى في الضرر عن اعتباره بقوله فاصاله على العادة  
حتى يصدره لاستلزامه كونه ذات لبن في العادة مع الامتناع من شهادته لمنه ما حكمته شك الاحتياط المنصاعه غير كاصبعها وكذا لا يكفي  
القيام الثدي من غير امتناع الامكان ان يلقه ولا يرضع قولنا التاسع عشر ان زوجة كبره بصغيره فتخرجها العيبه وانما لانها كانت كبره  
واعنته وكغير ذلك ثم تزوجت فرضعته بلبنه حرم على الزوج لانها كانت حليلة ابنه وعلى الصغير لانها من كبره ان تزوجت الكبره  
بالصغيران عده في علمها وليا للاجتناب ثم فارغه بالفتح لعين لعنه او لكونه وليا بنسبه الى صبيته فان من غيرها وان يكون وليا وصغيره  
كان عيدا وجوز انكاح الامه المحرمه للشوطين ثم تزوجت فاهل بالامه ثم علمت الحرم ففصح عفاها والغرض من ذلك ان تزوجت الكبره ورضع  
الاول بلبن الثاني حرم عليها اما على الصغير فلا نهام من كبره ثم لم يعمل النص بالنسب وهي اولى بما على الكبره فلا نهام حليلة الابن  
الرضاع ولو تزوجت بالكبره لا ثم طلقها ثم تزوجت بالصغير ثم ارضعته بلبن الاول فحكم كذلك والفرض فيهما اسمهل والكلام في المهر  
هنا على ما سبق قولنا في روج ابنه الصغير بابنه الصغرى ثم ارضعته بها العدا ما انتفع بكاهما لان الرضعة ان كان هو المذكور فلو ما  
عم له روجه وامامها ولد كان ابني صانكا ما عمه او خاله اذا روج ابنه الصغير بابنه الصغرى فارضعته بها العدا ما انتفع بكاهما فاضع ولد  
لجده بعد ان كان ولدا له فافترس الحريم بدعي بين الاخر لعلو مبدية او جبهه العمولة والحولة ووجه ذلك ان كان خبرها بالامه  
كما هو مقتضى العمود وكان الرضعة الولد صانعا الزوجية لانه صانعا لها بالامه من الرضاع بعد ان كان ابنه فافترس عليه وان كان الرضعة الانثى صانعة  
لزوجها لانها اختا به لانه وان كانت جده المصنف جدها بالامه ما بان كانا ولدي خاله ايضا مضافا الى كونها ولدي عمه فان رضعت الجدة الذكر  
صار خالا للزوجية لانه صانعا لها بالامه وان ارضعت الانثى صانعة له لزوجها لانها اختا به من الرضاع فانه مضافا الى كونها ولدي عمه فان رضعت الجدة الذكر  
كون الولد ابن ولدي عمه ولكي خاله ولجده قد يكون ابنتها وقد يكون لامها ومن ثم اطلقها المصنف لئلا يبين فانه وان ارضعته على فرض كونها ولدي  
عم لان فرض الجدة مطلق بحيث يمتثل كونهما من ابها وامها ويجوز كونها ولدي خاله فافترس جدها المصنف لانه صانعة لها بالامه وان ارضعت الانثى صانعة له لزوجها لانها اختا به من الرضاع فانه مضافا الى كونها ولدي عمه فان رضعت الجدة الذكر  
في طاحت جعل فرضه لعنه فيما تزوج بنت عمه المصنف جدها بالامه وان ارضعت الانثى صانعة له لزوجها لانها اختا به من الرضاع فانه مضافا الى كونها ولدي عمه فان رضعت الجدة الذكر  
ارضعت جدها بالامه وان ارضعت الانثى صانعة له لزوجها لانها اختا به من الرضاع فانه مضافا الى كونها ولدي عمه فان رضعت الجدة الذكر  
فهم خال لانه اخوانها وان ارضعت الانثى صانعة له لزوجها لانها اختا به من الرضاع فانه مضافا الى كونها ولدي عمه فان رضعت الجدة الذكر  
المبسوط بمحل الضمير المذكور المستخرج قوله روج ابنه عابدا الى الالف الشامل للذكر والانثى وجعل الخاء ايا لابت الحرم من الذكر والانثى ايضا ابتكلف  
اذا له الشخص فكذا جعله خاتم الولدان اما ذكره ان هو ما علم وعنه وانثى خاتما فهو خال او خاله او ابو الصبي ذكر او ولد الصبيته نثى او ابنة الصبي  
فخصص احداهما العمومية في الاخر لئلا يخلو فالله الصواب الرابع مذكورة هنا بالفعل كما افصح به في هذا المحال على هذا التكليف ان طابو عبا  
الكتاب فرض المبسوط وهو حسن ان كان ما ذكرناه اوفى بالعبارة واطهر في التناول ومحصل المقصد المبسوط من كون الرضعة عمالوعة او خالا او  
خاله وان لم يكن التناول واحدا وما ذكره يفسر التكليف بغيره العبارة والادب هل قولنا السبب الثالث المصاهر في علاقة محدث  
بين الرضعة وافرءاء كل منهما فسبب النكاح فوجب محرمه ويحوى النكاح النظر والوطى والسكر على وجه مخصوص وهذا هو المعنى ومن معناها القدر  
عرفه الاحتياج الى اضافة وطى الامه والشبهة والزاوية والحولاء لانها وان وجب حرمه على بعض الوجوه فان ذلك ليس من باب المصاهر بل من جهة ذلك  
الفعل وان جرت العادة بالاطافه بالمصاهر في بامها فان من باب الاستنباط وذلك حين من جعل المصاهر منفولة من معناها اللغو الى معنى لعم  
فراعاة لادراج هذه الامور لوجوب المحرم قوله وهي مخصوصة مع الوطى الصريح وبشكله الزنا والوطى بالشبهة لمحمدا بالمصاهر في جهة وجب محرمه  
استكمال من حيث ايجابها النكاح الحائما لها والاول في ايجابها في الباب ان يكون على وجه التكامل لتمام المحرم وان سبب الكلام فيها التكميل  
منها قوله وبناها وان يغفل فقد كنت لادرس وان اخرجت ولو لم تكن محرمه بذلك على خلاف ما يوجب من ظاهر الابنه حيث وصفت الولاية

العم

وَهَذَا اسْتِثْنَاءٌ إِلَى الْإِثْنَيْنِ وَالْوَحْدِ بَابِهَا مِنْ

وعدہ لاکھ ۱۰

الحنا



ان الحائز ان طي الشبهة لا يجرى لاحكام هذه المنه والنكاح الابنه مختص بالعقد ومترك فلا يحجبها ما هو على هذا المذهب على الابن وينفع على الخلا  
ما لو وطئها الابن ناسا فان طئنا بغير محرم عليه وكانا غالبا من مهوران ولا هم لها سوا الاول وان كانا جاهلين بالخير او هي جاهلة فلها ما هذا الوطئ  
مهر المثل كغيره من الوطئ الشبهة فيجب ان لها على الولد من المهر المثل الى الاول وهو المثل ولها البضاعة اليه من المثل لوطي الشبهة فقولهم في الوطئ الزوجه  
جمعا لا يعتد بانما جعل هذه من بواع الصداقه من حيث عدم الضرر المعنى بل المعنى في نفسه وعلى محرم الجمع بين الاثنين جماع السليم والكاتبين مع  
والسندية وادونه وفرف بغير كون الجمع بنكاح دائم ومنقطع ولا يبرن كونه فدخل بالاول وعدمه ولا يبرن كون الاخت لا تلام ولا يبرن كون الاخت  
لخت الاخت حيث لا تكون اخا كما لو كانت لختا كما لو كانت اخا لوطي الاخت فلو كانت لختا لوطي الاخت فلو كانت لختا لوطي الاخت فلو كانت لختا لوطي الاخت  
انتم صرحوا بدخول الغالبه العمة على بنت اخها لوطيها ولو ذكره المدخول عليها لجمع علماء الاسلام غير الامامية على محرم الجمع بين العمة والخالين بين  
بناتهما ولما اختلف في النكاح مطلقا لقوله لا يجمع بين امرأه وعمها ولا بين امرأه وخالها والاضابط عندهم محرم الجمع بين كل امرأه ولو كانت لختا لها  
ذكر المحرم عليه نكاح لاخرى وهذا اضابط حسن لانه يدخل فيه الجمع بين لختين بنين البنت لها وان سقطت يبقى الكاظم في الجمع بين العمة مع بنت الاخ  
او الخالة مع بنت الاخت ولما اختلفنا فقد اختلفوا في سبب اختلاف الروايات ظاهر فالتكثير بينهن حتى كاد يكون لهما غايل ادعى في المذكور  
جواز ذلك بشرط طي العمة والخال اما الجواز في الجملة فلعنمو قوله تعالى ولعل لكم ما وءاكم بعد ان عدلتم ما جمعوا وعبدوا ولم يذكروا هاتين رؤ  
على ابن جعفر قال سالت اخي موسى عن الرجل يزوج امرأه على عمتها او اخا لها قال لا بأس لان الله تعالى قال لعل لكم ما وءاكم ولما استرطاض  
العمة والخاله فليصح محمد بن مسلم عن الباقر ع قال لا تزوج ابنة الاخت على خالها الا باذنها وبزوج خالها على ابنة الاخت بغير اذنها وعن محمد بن  
مسلم عنه ع ايضا قال لا تزوج الخالة والعمة على ابنة الاخ وابنة الاخت بغير اذنها والفقهاء بعد ذلك لا تدعطي الشبهة مع ذلك حيث على بن  
جعفر السابق وقال يزوج العمة والخاله على ابنة الاخ وابنة الاخت ولا تزوج بنت الاخ والاخت على العمة والخاله لا يزوج منها ما ضمن نكاحا باطل  
وفي مقابلة الشهور فلان نادرا للاصحاب حديثها جواز الجمع مطلقا ذهب اليه ابن عجيل وابن جعيل على الظاهر من كلامهم لا يصح الجمع ولكن  
الاصحاب هم موافقون لما ذلك عندكم فيهم من نظر لانها اطلقا القول بالجواز واسند لا بالذمة وهو مذهب الاصحاب واما الكلام في مخرج وهو غير  
مناف لما اطافاه مع ابن جعيل فاعلمت ذلك وذكر جواز اذا ترصنا عن ابن جعفر وموسى بن جعفر وعاد في كتابنا بعد قول الامم كذا  
مع اختياره له وجهها الابن ويجوز السابق عن الكاظم ع الا ان على محل جوابها انها مطلقان والاخت الاخرى معبده فيجب الجمع محل المطلق  
المعبد لكن هذا الجواب مما يبرن على القول بجواز تخصيص الكتاب بغير الوحد منه خلافا في الصلوة والمعمد جواز ولقول النكاح للصندوق  
الفتح بالغ مطلقا وجه الاختار لطفه كذلك وقد سبق منه الجنب الشهور واما ابو عبد الله الكاظمي فيسبح عن الصادق ع قال لا يجمع بين ابنة  
وعمتها ولا بين امرأه وخالها ولا يجمع بين ابنة العمة والخاله ولا يجمع بين ابنة العمة والخاله ولا يجمع بين ابنة العمة والخاله ولا يجمع بين ابنة العمة والخاله  
الرضاعة وروى السكوني عن علي بن ابي حمزة عن ابيه ع على خالها بالجددة وفري بينهما واجبياتهما مطلقا وذلك معبده فيجب الجمع محل المطلق  
على المعبد وحده على الرجل ان يكون لا يدخل الصغرة بغير اذن الكبيرة كما هو الظاهر في تقرير ذلك فيقول اذا دخل العمة والخاله على بنت الاخ  
والاخت صح وان لم يرض المدخول عليها وقد علم ذلك من كتب علم الدخلة يكون للدخول عليها زوجه الا لم يصح والاصل طلق الجواز وهو محمول  
على رضا الدخلة ثم على تقدير جهلها بالاحوال هل يقع العقد لجل الامم يتوقف عقد الدخلة على رضاها ام عقدها وعقد المدخول عليها او وجهها  
الوسط لان جواز عقد الدخلة مشروط برضاها فلا وجه لابطاله بدون عقد السابقة فحكم بصحها ولو رفته قبل العقد الثاني فيسبب صحه  
وكيفية ذلك للدخلة فيجب في عقد نفسه يابن فيصح والرضا بعصايتها المدخول عليها ويكون رضاها شرط في صحه جواز الجمع لا يرد على ان يرد  
ذلك لان العقد لا ينفس عن عقد الفسخ وسبب الحقيقة علم قوله بنت اخ الزوجه فيبقي كون حكم مخصوصا بالجمع بينهما بالعقد فلا  
محرم لجمع في الوطئ على الامم لكثرة الاخبار السابقة يدل على حيث غير بالبرهين في بعضها التسبب بالنكاح وهو محمول على العقد لما تقدم من انه  
حقيقة في وعلى هذا لا يشترك في فريضة العقد ظاهر لان المملوكة ليست اهل الاذن ولا المملوكة على النكاح هذا هو الاقوى في حكمه  
ما لو كانت العمة والخاله امس بن رجل عليها بنت الاخ والاخت من بنين لها اول بالحوار ولو انعكس الفرض فكذلك لو كانت الكبيرة خورة وبطل  
عليها الصغرة بالملك في المحرم نظر علم مما سبق ولان بالفتح هنا لان نوقف خال المحرم بالعقد على السابقة فيبقي نوقفها لو كانت امس بطر  
اولا في غير زيادة انها ان الكبيرة بالامه عاده ويمكن منع الاولين من حيث عدم استحسان الامه للاستمتاع والموقوف محال وهل يفرق في علمه  
والخاله بين الدنيا والعليا وجهها من اطلاقها عليها ما قبل دخل في العموم ومن الثاني كونه بطر في حقيقة الصحة السلب لا يثبت الاجتناب بالعموم  
انك لا تشترك كما في العلة الموجبة للحكم قوله لم يزوج بنت الاخ او بنت الاخت على العمة والخاله من غير انهما كانا العقد باطلا وقبل كان  
للعمة مخيرا في جواز العقد وفسخه عقد ما يقع طلاق والاعزال والاول الجمع ان تزوج عمة والخاله ولا تم عقد على بنت الاخ والاخت  
كان باذن الاولين فلا يثبت ان كان بغير اذنها ففسخه قولها بطلان عقد الدخلة من غير ان يترفع العقد الاول وهذا هو الذي اخبرنا به  
اما بقاء عقدها على حال في الدوم فلا عقده لادما فيسبب صحه ان لم يقع بعده ما يوجب نيلته واما المنع عنه هو لظاري ويكون الجحفة و

و  
ن  
ن  
ن

ه  
ن  
ن

٧  
الفصل

بجسر

رواها في غيره بالسند وفي جوابها ثم ان في قول لا يحرم لا يفسد الحلال ودوننا نحن ان السند به قال كنت عند عبد الله بن مسعود عن رجل فرج امره اسفاحا الى ابنه فان لم يحرم لا يحرم الحلال ولا يفسد الحلال لا يحرم الا بان مخصوصا بختها المحرم واخباره اوضح سند فان الاول علمه و هشام مجهول الحال وسند القوي مع مكان حملها على زنا ونحوه لا يبلغ حد الوطى جمعا والابن انعم من جماع وحمل البنت الزواني الاخر لا ينافي كونها مريضة قبل الفعل ونحن نقول بموجبه وبالجملة فالاولى اوضح وامرح واعلم ان من حكم عدم الخمر بالزنا استثنى من الزنا بالعمه والحالفة بمجرده ابنتها على تقدير سقوط صريح بذلك المبدأ والرضا القائلان بعدم الخمر بالزنا انما هما وجه استثنائها وانهما لا يوجبون في عبد الله بن مسعود قال ساله محمد بن مسلم وانا جالس عن رجل قال من خالده وهو شاتم ارمع انما يزوج ابنتها قال لا قال انه لم يكن افقوا اليها واما كان يتردد وذلك قال كذا الزواني وروى في الحال وروى لكنهم لم يحرموا العمه بها وما وفتت على وجهه والرضا الذي لا يعمل بخبر الواحد الصحيح يستند في مثل هذا الحكم الى الاجماع الذي ظنه ونازع ابن ابي ريس في الحكم في الاجماع مما لا يمكنه من جهة الخلاف بل قال ان كان في المسألة اجماع فهو الدليل على الخبر والاعمال دليل على ما لا ينافي في القول فيها الا انهم في نظركم لا تضعف سندهم لان الرواية ضعيفة السند وبنية الدلالة السالبة لا يصح كوطي ولا يصح بعده ثانيا وكذا في العام في ذلك وهذا غير لا يوجب بمفاده وهو في ثبوت الفساق ومع ذلك فهو مخصوص بالخالفه والحالفة العمه بها فانما في الاجماع غير مخصوص بمثل ذلك لانه لا يكون حجة بعدم علم بالخالف بل العلم بدخول الامام به وهو مضاف في هذا وانشاءه وطعا والعلامة توفيق حكمها في المختلف بظن الاول والرجوع في حكمها الى الدلالة السابقة المشاهدة لها فان حكمنا بالخبر في مطلق الزنا السابق فالحكم فيها اولى وان قلنا بعدم الخمر في حكمها اكد من حيث لا دليل صالحا على استثنائها والجماع العلامة حكم بالخبر في المحرم في مطلق الزنا ثم توفيقه ما بالنسبة الى العمه والحالفة وكان ادب من حيث دليلها الخاص لا من حيث العام فانها ما داخلان فيه بطريقه وعلى هذا ان يفسد اليقين يكون الحكم هل يفسد اليقين او ان علما في بنيتها وان قلنا اعم والاولى بالامر الرضا مع غيره ذلك في ثبوتها قولها انما الوطى ما يشبهه فالذي خرج انما يشبهه في النكاح الصحيح وفيه يزداد ظهور انه لا يفسد في عدم ان الراد يوطى الشبهة ما لا يثبت من مع عدم علم بخبره كالوطى في نكاح فاسد او شراء فاسد لم يعلم فاشاها او اضرارها فظهر ان وجهه وامرنا ومنه كذا في غيره فظن اباها به بدلا وقد اختلف في تشريحه بذلك فاشبهوا بالحكم اباها بالصحيح في ذلك فثبت النص الصحيح في تشريحه مما لا يفسد في محو الخسوف من الامر به والعقد وسقوط الحد وهي معلولة للوطى الصحيح كما ان محرمه معلولة الاخر وثبت حد العلوة لم يثبت ثبوت الاخر والصحيح من ذلك عدم النص والصاله لبقاء العمل وضعف هذا الترخيم فانه لا يثبت من ثبوت حكمه دليل بثبوت خبرنا بسبب كما ان الخبرين متفقين على وطى الشبهة بالاجماع مع انها من جهة معلولة لوطى الصحيح قد ينفذ ابن ابي ريس في ذلك الاقوى في تشريحه به مع سبعة ثبوتيه في الزنا بالنكاح الصحيح مع خبره فيكون في الشبهة اولى لانه وطى محرمه شرعا يكون المحاذرة لوطى الصحيح ثبوت حصة المصاهرة او غير الزنا كما ثبت به اكثر احكام الصحيح ولا يفتح خلاف المحرمه لانها بالاجماع محل النظر ليس فيجاز ان شرطه بكمال حصة الوطى والموطونة بالشبهة لا يباح النظر اليها للوطى فلا يراها اولى واما الاستدلال في المسألة بالاجماع فلا يثبت من مجاز فانه هو قول العظم قولها انما النظر والعكس فما يوجب تغيرها لما لا يظن الفرج والقبلة وليس بان الجسد ثبوتيه هو لا يرد دلتهم في ان يمتدوا كونه ومن ثبوت خبره المحرمه في الخبر على ان لا يفسد الا في النكاح فاصد دون المطوق والمكسوة وفيه ما المراد بالماله هنا حقيقة وهو مالك الامه فلان خلاف المشهور الروايات المختلفة لما وردت في الامه اذا حصل لك من مالكها او جعل على عبدان يربيه مالك النكاح بعدد او ماله ليشتمل الزوجه ففعل بعد الحكم اليها ونحو ذلك الذي يملكه في ذلك الاول اذا ملك الرجل امه وسلمها ونظرها الى ما يحرمه على غيره النظر اليها كظن فاعاد الوجه والكففين ما يبدونها غالبا وليس في ذلك محرم بذلك على ابويه وابنه في قول احداهما عدم الخمر ومطلقا لكن يكره وهو اخبار النص بما ينفذ العلامة في غير المحرم المذكور في الأصل وهو محل الكرم والاول ذكره وما ملك اليها نكح وموقوفه على شرطه عن الكاظم في الرجل يبتلى الحاربه ويبياتها من غير جماع فدخل او خارج المحل لابنه او لغيره قال لا بأس وقابها بالخبر علمها اخذها لشيء وابناءه وقصة في الرجل وقال النبي في النكاح وجهها لان المملوك كجلبلة فتدخل في عمومها مثل ابنتها ثم خرج منها ما اذا لم ينظر اليها وليس على الوجه المذكور فينبغي اليها في خلافه العموم لصححه محمد بن اسمعيل بن زياد عن الحسن بن زيد عن رجل قال له الحاربه فينبغيها هل محل الولد فقال النبي حق فله نعم قال زوجهها فنظر اليها فاشتهق فزعم على ابويه وابنه ونحوه روى تصدق عن عبد الله بن سنان عن الصادق وقال لها ان النظر والعكس محرم من منظور الاب والمكسوة على ابنه دون العكس هو قول المبدأ الصحيح محمد بن مسلم عن الصادق ع اذا جرد الرجل الحاربه ووضع يده عليها فلا محل لابنه والقول الوسط هو لوط لان خبرها على الابن لا يدل على الخصا به فيمكن اسفاده في غيرها على الابن من خبرين السابقين في المنافاة به خبر اخبار الخبر غايته في الباب اسفاده حكم الابن من الثلثة واستفاده حكم الاب من خبرين يفسد القول الاخر ويحق الكلام في الاولين فان الاخبار فيها منافية عن ظاهرها ويمكن ترجيح اخبار الخبر بوجوه الاول انها اوضح سنداً فانها صحيحة ما دل على العمل في الوقت لصححه يقدم عليه عند التعارض ومطلقا الثالث انها مبنية بكونها ثابتة هو وذلك مقتضى مطلقه محل على وقوعها بغير شهوة حد من المنافاة وخبر محمد بن مسلم وان كان مطلقا لكن يجوز على كونه فهو لوجب حمل المطلق على المبدأ الثالث انه على تقدير دليل التعارض في ذلك دال على الاباحة وهذا على الخطر الثاني يقدم على الاول عند التعارض مطلقا لانه دافع للنقض وهو مخالف في من الجالب للنقض وحيث ثبت الخبر كانت ادلة خصه لعمولاً لا يخاصه في غير ما من المحرم اللهم

في قوله انما الوطى ما يشبهه فالذي خرج انما يشبهه في النكاح الصحيح وفيه يزداد ظهور انه لا يفسد في عدم ان الراد يوطى الشبهة ما لا يثبت من مع عدم علم بخبره كالوطى في نكاح فاسد او شراء فاسد لم يعلم فاشاها او اضرارها فظهر ان وجهه وامرنا ومنه كذا في غيره فظن اباها به بدلا وقد اختلف في تشريحه بذلك فاشبهوا بالحكم اباها بالصحيح في ذلك فثبت النص الصحيح في تشريحه مما لا يفسد في محو الخسوف من الامر به والعقد وسقوط الحد وهي معلولة للوطى الصحيح كما ان محرمه معلولة الاخر وثبت حد العلوة لم يثبت ثبوت الاخر والصحيح من ذلك عدم النص والصاله لبقاء العمل وضعف هذا الترخيم فانه لا يثبت من ثبوت حكمه دليل بثبوت خبرنا بسبب كما ان الخبرين متفقين على وطى الشبهة بالاجماع مع انها من جهة معلولة لوطى الصحيح قد ينفذ ابن ابي ريس في ذلك الاقوى في تشريحه به مع سبعة ثبوتيه في الزنا بالنكاح الصحيح مع خبره فيكون في الشبهة اولى لانه وطى محرمه شرعا يكون المحاذرة لوطى الصحيح ثبوت حصة المصاهرة او غير الزنا كما ثبت به اكثر احكام الصحيح ولا يفتح خلاف المحرمه لانها بالاجماع محل النظر ليس فيجاز ان شرطه بكمال حصة الوطى والموطونة بالشبهة لا يباح النظر اليها للوطى فلا يراها اولى واما الاستدلال في المسألة بالاجماع فلا يثبت من مجاز فانه هو قول العظم قولها انما النظر والعكس فما يوجب تغيرها لما لا يظن الفرج والقبلة وليس بان الجسد ثبوتيه هو لا يرد دلتهم في ان يمتدوا كونه ومن ثبوت خبره المحرمه في الخبر على ان لا يفسد الا في النكاح فاصد دون المطوق والمكسوة وفيه ما المراد بالماله هنا حقيقة وهو مالك الامه فلان خلاف المشهور الروايات المختلفة لما وردت في الامه اذا حصل لك من مالكها او جعل على عبدان يربيه مالك النكاح بعدد او ماله ليشتمل الزوجه ففعل بعد الحكم اليها ونحو ذلك الذي يملكه في ذلك الاول اذا ملك الرجل امه وسلمها ونظرها الى ما يحرمه على غيره النظر اليها كظن فاعاد الوجه والكففين ما يبدونها غالبا وليس في ذلك محرم بذلك على ابويه وابنه في قول احداهما عدم الخمر ومطلقا لكن يكره وهو اخبار النص بما ينفذ العلامة في غير المحرم المذكور في الأصل وهو محل الكرم والاول ذكره وما ملك اليها نكح وموقوفه على شرطه عن الكاظم في الرجل يبتلى الحاربه ويبياتها من غير جماع فدخل او خارج المحل لابنه او لغيره قال لا بأس وقابها بالخبر علمها اخذها لشيء وابناءه وقصة في الرجل وقال النبي في النكاح وجهها لان المملوك كجلبلة فتدخل في عمومها مثل ابنتها ثم خرج منها ما اذا لم ينظر اليها وليس على الوجه المذكور فينبغي اليها في خلافه العموم لصححه محمد بن اسمعيل بن زياد عن الحسن بن زيد عن رجل قال له الحاربه فينبغيها هل محل الولد فقال النبي حق فله نعم قال زوجهها فنظر اليها فاشتهق فزعم على ابويه وابنه ونحوه روى تصدق عن عبد الله بن سنان عن الصادق وقال لها ان النظر والعكس محرم من منظور الاب والمكسوة على ابنه دون العكس هو قول المبدأ الصحيح محمد بن مسلم عن الصادق ع اذا جرد الرجل الحاربه ووضع يده عليها فلا محل لابنه والقول الوسط هو لوط لان خبرها على الابن لا يدل على الخصا به فيمكن اسفاده في غيرها على الابن من خبرين السابقين في المنافاة به خبر اخبار الخبر غايته في الباب اسفاده حكم الابن من الثلثة واستفاده حكم الاب من خبرين يفسد القول الاخر ويحق الكلام في الاولين فان الاخبار فيها منافية عن ظاهرها ويمكن ترجيح اخبار الخبر بوجوه الاول انها اوضح سنداً فانها صحيحة ما دل على العمل في الوقت لصححه يقدم عليه عند التعارض ومطلقا الثالث انها مبنية بكونها ثابتة هو وذلك مقتضى مطلقه محل على وقوعها بغير شهوة حد من المنافاة وخبر محمد بن مسلم وان كان مطلقا لكن يجوز على كونه فهو لوجب حمل المطلق على المبدأ الثالث انه على تقدير دليل التعارض في ذلك دال على الاباحة وهذا على الخطر الثاني يقدم على الاول عند التعارض مطلقا لانه دافع للنقض وهو مخالف في من الجالب للنقض وحيث ثبت الخبر كانت ادلة خصه لعمولاً لا يخاصه في غير ما من المحرم اللهم





بقوله الرضاع كحل النسب قوله محرم من الرضاع ما محرم من النسب رواه ابو عبيد عن ابي بصير عن الصادق قال سمعت يقول لا ينكح  
 المرأة على عمها ولا على خالتها ولا على اخنها من الرضاع وبالجملة فكما يحرم بالصاهره على الانثى محرم بواسطة الرضاع وانما لم يقلوا محرم  
 من الرضاع من الصاهره كما قالوا في النسب لان الذي محرم بالصاهره راجع الى النسب كفي به والمستثنى من ذلك الصاهره في باب الرضاع هو  
 ملاقات المحرم بالصاهره كما استثنى من المحرم بالنسب ايضا ملاقاته كما حققناه سابقا لا في حقها على السوءه قوله لا يزوج خبز من العقد  
 للشافعه وبطل عقد الثانية ولو تزوجها في عقد واحد قبل بطل نكاحها او تزوجها في عقد واحد قبل بطل نكاحها او تزوجها في عقد واحد قبل بطل نكاحها  
 لان ادب من بعد المص والكثر المتأخرين لان العقد على كل واحد منها محرم للعقد على الاخرى وثبتت له على السوءه فلا يمكن الحكم بصحة هذا العقد  
 لجمع ولا في حد ما على التعيين لان جميع من غير جمع ولا تعين عنه لان الحكم بالا باخه عرض من قبله من محل جوهر معين فهو به لان غير التعين  
 في حد ذاته لا وجود له واذا بطلت هذه الاختتام لم يحكم بالبطلان فيها ولا ان العقد عليها معانيه عنها فبأننا نثبت عدم صلاحه  
 المعقوب عليها على الوجه المخصوص للنكاح وان كانت صالحة لغير هذه الجهة والشرعي على هذا الوجه يقتضي بطلان العقد وان لم يكن طلاقا في وجهها  
 لبطلان العقود والقول بالخبر للشيخ واتباعه سنادا الى امره جليل الزيد راجع عن احمد بن مام في رجل تزوج خبز في عقد واحد هو بالخبر ان يفسد  
 ايها شاء ويحلى سبيل الاخرى لا في حق العقد على احدتها في العقد على الاخرى لا يوجب بطلان العقد كما اوجب العقد بين محله ومحرره ويضعف  
 بان ارسال الرواية عن من العمل بمقتضاها مع مخالفة الأصول المذهب في طريقها البصا على ما استند وهو محمول مع امكان حملها على انثى ايها  
 شاء بعد جديده ويحلى الاخرى لبطلان الجمع والفريقين المتنازع وجميع بين المحله والمحرر في عقد واحد ان القضي للصحة في المحله موجود في مذهب  
 فلا مانع من صحة عقد ما بخلاف الاخيرين الذين لا يمكن الجمع بينهما في جميع راجع واعلم وان جليل الزيد راجع في خبره والشيخ في خبره والكل من سنده  
 جهال كما ذكرنا ولكن الصدوق في الفقيه رواها بسنده صحيح عن محمد بن الحسن عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن محمد بن  
 ابي بصير عن جليل عن ابي عبد الله في رجل تزوج خبز في عقد واحد فبطلت الاخرى وقال في رجل تزوج خبز في عقد  
 واحد يحل سبيل ايها شاء وعلى هذا في العمل بمضمونها الصحة في المسائلين بعد يفتي الحال من الكتاب فتعديف شبهة يروى في المرجع  
 قوله الثانية لو وطى امه بالملك ثم تزوج اخوها قبل يصح حرم الوطوء بالملك او لا ما دامت الثانية في حاله القول بجمع التزوج للشيخ  
 لعدم دلالة قوله واذكروا وليس طلاق الجمع بين الاخيرين في ما كان في الملك ليس حراما قطعا وان كان الملك يجوز الوطى لان النكاح أقوى  
 من الوطى يملك اليه فاذا جتمعنا قدم الاقوى وانما كان اقوى لكثرة ما يتعلق به من الاحكام التي لا يلحق الوطى بالملك ضائفا لان الغرض اصل  
 من الملك الملائمة فلا ينافي النكاح فعلى هذا محرم الوطوء بالملك ما دامت الثانية ووجه النص لم يردج هذا القول مؤذنا بالرد في وجهه  
 من ان الوطى يصير له فرائض الجوار والولد فلم يجز ان يرد النكاح فرائض الاخير كما لا يرد نكاح اخيه على نكاح اخوها ولا يفعل في الاختلاف بينا النكاح  
 اخوها المفسدة فلم يرد الوطى واجيب بطلان القياس في جواب الفارق فان النكاح أقوى من الوطى يملك اليه ولو انفسك الفرضان تزوج الاثمة ملك  
 اخوها ووطئها فاعل جازما لم يفتح لك في صحة النكاح لا يجب اخراج الوطوء عن ملكه الاصل ولان الاقوى يدفع الاضعف قوله لو كان لثقتا  
 فوطئها قبل حرمت الاولى حتى يخرج الثانية من ملكه وقيل ان كان في حاله ثم حرم الاولى وان كان مع علم حرم حتى يخرج الثانية لا للعقود الاولى ولو  
 اخبرها للعقود الاولى والحال هذه لم يحل الاولى والوجه ان الثانية محرمه على التقديرين دون الاولى لاختلافه لانه لا يجوز الجمع بين الاخيرين في الوطى  
 بملك اليه كما لا يجوز الجمع بينهما في النكاح لعدم وان يجمعوا بين الاخيرين المتناول للجمع بينهما عقدا ووطئا في الجوار ووطئا في ملك اليه لم يرد  
 بالجمع بينهما في الوطى استباحتهما ولو على التعاقب كما يقال مع التبعين بين الصلوة لان الجمع بينهما يمكن بالاستمتاع بما دون الوطى واذ حرم  
 ذلك حرم الوطى لعدم القابل بفضل القولين في ملة من مع مائة في زعم اخبرنا لاختلاف ايضا جوار الجمع بينهما في الملك ان ناوله الذي يظن  
 الاية لان المرء منها ما ذكرناه من عقد الوطى اوها فاذا ملك اخبرنا دفعه على التعاقب مع اشتراطه لانه لو نكاح ايها شاء ووطئها في حاله  
 حرم عليه ووطى الاخرى حتى يخرج الاولى عن ملكه فان وطئها قبل ذلك فعل حرام ولا حد عليه للملك كونه سبيل من استباحها لكن تعذر لانه فاعل  
 محرم كماله فاعل المحرم لكن اذا وطى الثانية ففي حرم الاولى والثانية وشرهما بعدا على بعض الوجوه قال الاولى هو الذي خناه والنصر والكثر  
 المتأخرين وقبله الشيخ في طرازه ان لا يرد في حرم الاولى في حرم الاولى والثانية على الخبرين سواء اخرج الثانية عن ملكه ام لا وسواء كان جاهلا بالخبر ووطى الثانية  
 ام عالما ومضى اخرج الاولى عن ملكه حلت الثانية سواء اخرجها الاجل للعقود الثانية ام لا اما الاولى فلان الخبرين اما اعلو بوطى الثانية لا يحصل  
 لجمع بين الاخيرين في نكاح لا يجوز لخاله وكصالة بقاء الحمل ونكاح الثانية واما الثانية فلان في اخرج حبة ما عن ملكه لم يزوجا معا  
 بين الاخيرين لانفساء سببه الثاني قول الشيخ في نه وهو ان وطى الثانية فلما يخرج ذلك عليه حرمت الاولى عليه حتى عوث الثانية فان اخرج  
 الثانية عن ملكه يزوج الى الاولى لم يجز الرجوع اليها وان اخرجها ما عرفه فلا لذلك جازل الرجوع الى الاولى وان لم يعلم يزوج ذلك عليه في الرجوع  
 الى الاولى على حال اذا اخرج الثانية عن ملكه هذا لفظ الشيخ في نه واستند هذا التفصيل الى اخبار كثيرة مضطربة لا فائدها في الغلط المعاد  
 مجمع الشيخ بينهما ما ذكره من الاجابا صحيح ابي الصبا الكنا عن ابي عبد الله في رجل سأل عن رجل عنده اثنان مملوكان فوطئ احداهما ثم وطئ



افعال احدها وهو الذي اخذ له الضر وجعله اجواز على كراهة الفصل وعمو قوله تعالى وانكحوا الايام منكم والاصحاب من غير ثيابكم وامانكم  
ولعله تعالى ولا من مؤمنه خبر من شركه ولعلكم فادركوا منكم وبؤيده من سلة ابن كبر عن الصادق ع لا ينبغي ان يزوج المحرمات كخبر  
وهو ظاهر في الكراهة وثابت بها المنع ذهب اليه الشيخ في حديث قوله وكثير من المتقدمين المتأخرين دلالة من هو من كراهة قوله تعالى  
ومن لم ينقطع منكم طولا ان ينكح المحضات المؤمنات فمن ما ملكنا ما ينكح من قبلنا انكم المؤمنات ذلك من خشى الله منكم شرطي محمد بن كاخ  
الامنة عدم الطول لان من شرطه كراهة قوله تعالى ذلك من خشى الله منكم فالله يوم الثاني وان لم يكن فهو مشروط الا انه منعناه  
ولا قال بل بالفرق وبؤيده رواية محمد بن سلم قال سالت الجعفر عن الرجل يزوج المملوكة قال اذا اضطرب اليها فلا يباين الربا بالاسير في الخبر  
وقدر على ثوبه مع انتفاء الضر والربا بالاضطرار ما مضى من الانه من خوف الله وان كان اعم من الغاء الجمع واذا ثبت ان شرط الاجواز ذلك  
كان محضاً للعمولك الا بان الذي سئل بها الجوز ورواها الاصلهم وخبرهم ليس بحجة للضعف لا ارسال مع امكان كراهة على الخبرين جميعاً  
واجاب الاولون عن تلك الخبرين بان ذلك لانها من حيث المهر وهو ضعيف خصوصاً مع مخالفة المظن وبان المعلق على الشرطين الامر  
بالنكاح اما الجواب الثاني او فيهما لا يستلزم نفى الجواز لانهم يفيض الاضمار من فيض الاعمال مطلقاً بانه خرج مخرج الاعلى في الدليل  
على نفى حكم عامه وكذا الخبر ورد بان هو يوم كراهة عند الحنفية في المظن فيضا من المهر وهو قابل للتخصيص وان لم يكن كون المعلق  
على الشرط الامر لو قدرنا الجواز قوله تعالى فما ملكنا ما ينكح من قبلنا من شرطه فبطل على الامر كونه فيلنكح وليس بالزم الجواز فيكون بالانسيا  
الصلح غير كراهة فنكاحه مما ملكنا ما ينكح ويحذر ذلك بؤيده ان لا يفسد ذلك لثبوت النكاح والحكم بالثبوت الامر واخرج الشرط مخرج الاعلى  
خلاف الظاهر ايضا البتة لا بدليل يثبت كنفية خبر الرواية بكونه في الجواز والظاهر المنع من تزويج الامنة من عند حرة ولا يجرى لغيره نقله  
الشيخ في فتاوى جعفر في عدم الطول بالفعل شرط الا الفدين عليه كنكاح الاحكامات ولا رواه الجبل في الحسن الصادق ع بزوج حرة  
الامنة ولا يزوج الامنة على الزوج من زوج انه على حرة فنكاحه باطل ومنه ما عرفت بشرط وجوب ان الطول اعم مما ذكر فيخصيصه يحتاج الى دليل  
والرواية لا تدل على جواز نكاح الامنة مطلقاً بل على مكانه في الجملة لان افعال الحرة على الامنة تدل على وقوع نكاح الامنة لاهل الجوان كيف اتفق  
ويحتمل قولهم فان نكاحها بالشرطين جاز وبغير خبر المقام يتوقف على ما اول ظاهر القائلين بالمنع من نكاح الامنة على ذلك الوجه انهم  
منوجه الى الوطى ويثبت العقد بطل العقد واليمين وجاز ان الخبر راجع الى العقد وحده فلا يبطل لان المنع في مثله لا يدل على  
البطلان والاولون ينظرون الى ان النهي هنا متعلق بركن العقد وهي الرخصة كما لو كانت حكم المحرمات وحده لا يخرجه في جملة هذا فيخرج  
المسئلة قول رابع وهو يجوز نكاح الامنة بعد الشرطين لكن لا يبطل العقد ويخص القول الاول بمن يقول يبطلان العقد الثاني الطول لانه  
الزيادة والفضل والمراد به هنا الزيادة في المال او سعة حيث يمكنه من نكاح حرة بان هو يوم يتوقف عليه من مهرها ونفقة ما لو لم يوافقها الزوج  
لكسبت في حرة وغلة الملك ولا يكفي وجود المال مع عدم وجود الحرة وعدم مكان طهرها قبل الايصار غيره والعنف لانه المتفق ان يده ولم يملكه  
انكسار العظم بعد جرحه ثم اسير لكل شقة وضربها بالاربعة الاثم بالوقوف في الزنا الذي يوجب اليه غلبة الشهوة اذ لا ضرر اعظم من الوقوع  
الماثم للمو الى غضب الله في الدنيا واستحقاق عذاب النار الا نحن ولعلنا بوجوه الضرر كند يد يد كره وان فويت التقوى بجهنم من الزنا على  
الافوى عملا بمهره لانه اذا اخلل عدم النفل الذي ادعاه بعض الفقهاء من ان شرعاً يحق الزنا اذ لا ضرر ولا دعوى النفل فان ذلك بعض اشمال  
اللفظ كان الطول في المال يتحمل ما يبرأ منه هنا فلا يلزم نفقه شرعاً اليه كره ونفقة الثالث لو وجد الشرطان زوج الامنة ثم يجدوا لها  
ولو بغير احد ما ينفق في صحة النكاح السابق وان لم يجل الحكم بصفة فيصحب حرة لوفض طهرها ما يجزأ له رجعة ما لان الرجعة قبل  
الرؤية التي ايج لو امكن ازالة العنت بوطى ملك اليه من مع فقد الطول المحرم لم يخر لوطى الامنة لفقدها شرط التحلل الجواز كراهة الامنة لان قدره على دفع  
العنت بوطى ملك اليه من يرفع خوف العنت مطلقاً كرهه على رفعه بالشقور وبما اجمل الجواز لا يستطع طوله حرة وهو شرط ويضعف بان  
خوف العنت شرط ايضا وهو منقطع بالفساد هذه على شرط الحرة شرط ايضا في وجود الطول كما تقدم فلو كان عنده حرة رضاء او ضعفة عن  
الوطى عرض او ضعفه او غايته عنه بحيث يخشى العنت قبل الوطى اليها جاز له نكاح الامنة لفقدها شرط الطول ودفع الحج نعم لو قدر مع وجودها ذوال  
العنت ببعض الاستثناءات غير الوطى المنع السابق لاف في المنع من العقد على القول بغيره بالادام والمنقطع لسقوط النكاح الشرط اليها وامسا  
التحليل فان جعلناه عقد المنع ايضا وان جعلناه اياها فلا كما لا يمنع وطى ما يملك اليه من السابع الا برفضنا شرط الفجر عن نكاح المؤمنة  
مفهومها ان يباح بدونها فلا بد على نكاح الكافر وهو يوم على القول بالمنع من نكاحها مطلقاً ولو جوزهناه على بعض الوجوه لعلنا بقا الجواز  
علما بظاهر الآية ولان نكاح الكافر وان جاز لا انه نافض بسبب مخالفتها لما يحبه ما مع لك ما نفع من شدة ولا يغير وجهه بل ان لا يخشى  
العنت معها وان يمكن ان يقال في ذلك الا انه مع ثبوت العمل بمهرها ان يغير المؤمن بوجوب عدم الطول فلا يلزم من قولنا الطول وحده جواز  
نكاح الامنة بل لا بد من خوف العنت وهو منقطع مع وجود الكتاب الثامن لو وجد حرة وفد على ما طلبه من المهر لكن طلبت ان يده من مهر  
مثلها بحيث يحق بالزيادة ففي وجوده لا يخرجه نكاح الامنة وجهها من حقوق الفدين الغنينة لوجوب الطول ومن ثم انهم الضرر والشفقة يدفع

الزيادة وحمل العدة على المغازف هو قوي مع استلزامه بزيادة الاسراف عاده محبة طاله والضر والافال اول اقوى ولهذا الفرع نظائر  
 كثيرة سبغ منها وجوه الماء للطهارة وبارد من ثقل البث ووجود السائر للعدو ووجود الرأفة في الحج وغيرها التاسع الغبض لما لم يند في انز  
 النفقة العدة والبرء عما يستحق في الدين من السكن والخدم وبيتا البدن ونحوها لان ذلك لا ينافي الغفر والفقير غير مستطوع مع احتمال الحق  
 العدة في الجملة المانع من كاح الامة العاسر لو كان له مال غائب يحق له الطول ولكن لا وصول اليه الا رفع خوق العنت فان امكنه الاستدانة  
 عليه ويبعد وهو مستطوع والا فلا ومن ثم جال ح أخذ الزكوة ولو وجد من غيره باقل من الثلث ثم في وجوبه الوجها السابق والمفصل اقوى  
 الحادي عشر لو لم يكن ما كالم والم وكما رضى بيتا جيله فان كان الوقت لا يرب فيه المال عاده فلا عرفه وان كان مما يوقع فيه العدة فوجدتها  
 من حقوق العدة على الحر الا وقران العنت في المال المحصو للحر والفرض عدمه وشغل الدفنة بمثل ذلك مع امكان كدب الطر فضا على احما  
 لا دليل عليه بل لم يكن فيه ضرر وهذا اقوى ولا فرق بين طلمها مع ذلك فقد ادم للثلث مع ولا يزيد عن اقص وكما لا يجب الزام دينها كذا لا يجب الزام  
 من غيرها بقرض ونحوه حيث لا يكون عنده وفاء الثاني عشر يعقل قوله في خوق العنت مطلقا وقد الطول اذا لم يعلم كذبه بوجوه ما لا بد يعلم  
 ملكه لم يرد على له لغيره وامكنه ضمه فيل من غير عمن كذا الوارد على ان عليه كتمان مع الطول الثالث عشر اطلقا لم يرد بوجوه بالخطون ان  
 الصبر له افضل عما يظهره قوله نعم وان يصبر واخر كذا في الجمع بين خبرين مع استلزام الجواز في العنت شكل الرابع عشر ما يقع على القول  
 بالبيع عدم جواز الزيادة على الولد حيث يقع النكاح لانفاء العنت بالولادة هذا اذا لم يمكن من الوضوء لها بحيث يزل العنت العنت في المنع  
 كانت بعدة عن حيث لا يمكن الوضوء بعد العنت جازت الثانية كما يجوز على القول الاخر اما الثالثة فختم وطفا اتفاقا قوله الرابع لا يجوز  
تلعين ان يزوج الكفر من جنتين هذه المسألة لا تعلق لها بهذا الباب بل هي من مسائل السبب الرابع اسبقا العدة وسنذكرها في حرة اخرى بلا حجة  
 ان الزايد من اثني عشر مجمع بنه بكن لا يتبين ولا يحسب عسبا بل الوارف لا يتبين بحال الاخر بان غيبها كالاخترين بموجب جميع شام الزايد عن  
 العدة العنت هنا الاشراكها في هذا المعنى لا وجه للخصيص هذه على كل تقدير قوله الخامس لا يجوز نكاح الامة على الحر الا اذا نكحها فان زاد  
 كان العقد باطلا او قبل كان الحره كذا في الضم والامضاء ولها فتنع عقد نفقه ما والاول شبه هذه المسألة فيمنع على السابق فان قلنا بالمنع من  
 نكاح الامة مع العدة على الحره فلا كلام في بطلانها وان قلنا بالجواز فلا كلام ان يزوج الحره قبل الامة او بالعكس او بغيرها معا سنا حكم  
 الاخرين من غير شرط في الطول كما تقدم فيجوز نكاح نكاح وممكن فرض المسألة في القول بالمنع بنقد بان لا يمكن الوصول الى الحره فانه شرط الطول  
 كما تقدم فيجوز نكاح نكاح الامة وحيث جاز له نكاحها وكان عنده حرة لم يجوز نكاح الامة الا اذا نكحها فان زنت قبل العقد على الامة صح النكاح  
 وان لم يسن ان نكحها في بطلان العقد على الامة او وقوعه موقوف على رضا الحره كعقد الفسخ او تخيير الحره في فسخ عقدها ايضا اقوال ادها  
 ما اختاره المص وهو بطلان عقد الامة وهو مدسب ان يرد بشرط جباة للحره عنه وقد تقدم الكلام فيه مرارا وحسنه الحجة على الصواب فانه يزوج  
 الحره على الامة ولا تزوج الامة على الحره ومن زوج امه على حرة فنكاحه باطل وعن حدة بن عوف قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل تزوج امه  
 على حرة لم يسن ان نكحها قال لا يبيها قلت عليك يا ابن عم انا عشر سوطا ورضعت من جد الزايد وهو صاغر ما سالت ان نكحها لم يسن ان نكحها بعد  
 العقد وعدمه فذلك الاستيفاضا لعقد العموم والتغير مشروط بالدخول وعلمه بالحره وثباتها بتخيير الحره بفتح عقد الامة وامضاءه  
 من غير ان يبطل في نفسه ابتداء لان الحره في ذلك لها فلا يفسخ عن عقد الفسخ وقد تقدم ما يصلح تحقيقا لهذا القول في العقد على بنت الاخ  
 الاخت بعد العدة والحالة لعموم الاحرار بالوفاء بالعقد وخرج منه ما اذا رد بها قاطبا فيبقى الباقي وهذا ما هو الاقوى ويمكن ان يرد المصرا بطلان  
 هذا القول لان كثيرا ما بطله وفيه ما يلبس عدم اللزوم وعليه حمل العلامة عبارة انما لا يصح ان يرد بشرط نكاح الامة لا يجلد غير ظاهر من جهة  
 دليله وثالثها تخيير الحره بفتح عقد الامة وعقد نفقتها وهو قول الشيخين وابنا عمها وقد تقدم في العقد على بنت الاخ على العمه ما يدل  
 عليه وعلى جوابه ويريد هنا وان سماعه عن الصادق ع عن رجل تزوج امه فقال ان نشأت حرة ان نفق مع الامة فامتن ان نشأت حيث الى اهلها  
 الحديث وهو يدل على جواز فسخها بعقد نفقتها وادبها بعد القول بجواز فسخها بعقد الامة لكن لا يوجب ضعف السند قوله اما لو تزوج الحره على  
الامة كان العقد لم يفسخ ولها الخبر في نفسها ان لم يعلم هذا هو العلم الثاني من اقسام الجمع بين الحره والامة وبيانها على القولين الكتاب السابقين  
 معافان تزوج الامة قبل الحره على القول بالمنع منه وبدون الشك فيمكن بنقد حدتها وحق فاذا ارسل الحره عليها فلا اعتراض للامة لان حق  
 الجمع الحره لا لها واما الحره فان كانت غلبة تزوج الامة فلا اعتراض لها مطلقا لان حره لها حق على الامة بنقض من ضاها وان لم يعلم كان لها  
 فتنع عقد نفقتها لا فتنع عقد الامة ما عدم سلطانها على فتنع عقد الامة فليس له رزمة فلا سبيل الى ابطاله واما سلطانها على فتنع عقدها  
 فلا وجه للحجج الدوف عن الصادق ع قال سالت عن رجل كانت له امراه وليده فزوج حرة ولم يعلمها بالامر وليده فقال ان نشأت حرة فامتن  
 ان نشأت لم يعلم فقلت قد غفلت انك لم تزد فيه قال نعم بما استحل من فرجها وهذا القول هو الاظهر بين الاجتيا بل ادعى عليه الشيخ في الاجماع  
 وذهب الشيخ في البتة الى تخييرها بين فتنع عقد نفقتها او فتنع عقد الامة ووجهه قد علم من مسالة العلم فيها يسوء وهو ضعيف لان الضرر  
 من دفع عنها بافمنع عقد نفقتها بالزلزلة واما اللزوم فلا سبيل الى فتنع قوله ولو جمع بينهما في عقد واحد صح عقد الحره دون الامة المراد ان عقد

ويثبت





في كفو الولد مع جملته لأن وطئ كنهه يلحق به النسب أمكن كونه منه بأن ينفذ به لافل الحمل فإذا زاد إلى أقصى من جبر طئه ومن هذا يعلم أن قوله  
لست أشره فوضا عدا غير جسد لأنه يدخل فيه فإذا زاد عن الأقصى وأما التفرق بينهما فلا يتم على كل حال لغيرها عليه مؤبدا مع الدخول وأما  
لوزم المصحف فقد تقدم مثله في إخراج باب الرضا عن وبنائه على أن اسمه هو ما وقع عليه الرضا في عقد عوضا للضلع فكان لا ريبا كما لو وقع  
العقد صحيحا وهذا قول الشيخ وقد تقدم ضعفه والأصح جوبه من المثل لأنه عوض الضلع حيث لا يكون هناك عقد والعقد وقع باطلا فبطل  
ما تضمنه من المرفع الموجب له هو وطئ الشبهة وهو ضمه للمثل ويجب عليه سنياف عدة كوطئ الشبهة بعد اكمال الأول لتعد السبب المقضي لعدة  
المسبب يؤيده رواية محمد بن مسلم قال قلت لجليلة بنت عمار زوجها فاضع نزع قبل أن يغتسل بعد شهر وعشر فقال إن كان الذي تزوجها  
دخولها فزوجهما ولم يخل له أبدا وأعدت ما يقع عليها من عدة الأول واستقبلت عدة أخرى من الأخرى ثلثة ذرية أو القول بالكفاءة بواحدة مجمول  
القائل ولكن سنده روايات كثيرة منها أصحها زيادة على جعفر عن امرأة تزوجت قبل أن تنقض عدتها فأقال بقرينتها وبعد عدة وألحقها  
جسما وروايتها في العباس عن أبي عبد الله ع في امرأة تزوج في عدتها فأقال بقرينتها وبعد عدة وألحقها بها جميعا وأما الشيخ على عدل خوفها  
بغير طاح عدة واحدة للأول وفيه نظر لصريح الروايات بأن عدة لها جميعا مع عدم لدخول عدة للثانية إجماعا ألا لا مقضي لها وأما ثبوت  
مهرها على الأول فواضح لأنه الزوج مكره يسفيا بالدخول وأما ثبوتها على الثانية مع جملتها فلا بد وطئ شبهة فقهه من المثل للجاهلة سواء كان جاهلا  
أيضا أم عالما ومع علمها لا يثبت لها إلا ما تيقن وإن كان الزوج جاهلا فلو لم يزد في ما رآه لم يجرم عليه نكاحها وكذا لو كانت شهوة بالزنا التي هي كبر  
الاصحاب عدم الجرم الزانية على الزاني أن لم يكره في حالها تزوجها بغيره ولا معنة منه عدة رجعت للاتصال قول الشيخ الحارم لا يجرم لحال المحرم  
لجلية عن أبي عبد الله ع قال إنما رجل يجرى بامرأته ثم يذله أن يزوجهها فإذ أوله سفاح والحرمة نكاح فتلك الخلعة أصلا الرجل من غيرها ثم أتتها  
فكانت حلالا لأنهم بكوه تزوج الزانية مطلقا للزنى عن عدة أخبار المحرم على الكراهة جميعا وروايتان وبنائهما إلا أن ثوب عبد الشيخ  
في نفيه ما أن يدعوها إلى الزنا فلا يجيبه أسناد الزانية إلى بصير قال سألته عن رجل يجرى بامرأته ثم يذله أن يزوجهها فقال إذا تاب رجل نكاحها فذلك  
كيف تعرف نفيه ما قال يدعوها إلى ما كانت عليه من الحرام فإن امتنعت استغفر ربها عن ثوبتها وضمعتها وأولاه عمار عن الصادق ع وكسنتها  
ضعيف في الأول قطع في ثوبتها الشك أن نكاحها لا يجرم بغير طئها للحرم بغير طئها للبائع والمضرم بعد هذا القول لضعف سنده وقوله  
كذا أن نكاح امرأة وإن أصرت على الأصح هذا هو الصحيح وسنده الأصل والخبر السابق للمضرم لأن الحرام لا يجرم لحال مؤبدا بوقوعه عبا ابن هيب  
عن الصادق ع قال لا بأس بنكاح الرجل امرأته إن طهرت من أكلها فإنه إذا كانت منى وان لم يفرغ منها لم يجرم عليها ولا يجرم عليها من ثوبتها ولا  
الجرم بها مع الأصار لقولنا أعظم العوايد المطلوبة من النكاح هو كمال النسل معه لا خلاط النسب الغرض من ثوبتها المحرم للزنا حفظ الانساق  
من الإخلاط وهو فاسد مع الأصار واجبيبا والنسب لا يجرى بالفراش والزنا لا يجرى ولا يجرى لمانه قوله لو زني بذات بعل أو في عدة رجعت جرم  
عليه بكذا في قوله هو إنما نسب إلى الشهرة مع عدم ظهور المخالف لعدم وفوفه على سنده صالح من النص وعدم تحقق الإجماع بكون حجة على غيره كما  
حفظناه سابقا ثم توجه على ما تقدم لاجتماع العقد على أن البعل بالمعنة وبغيرها ما مع لدخول لأنه إذا ثبت بغيرها بالعقد لم يجرم مع كل ما  
الدخول أو يقول إذا ثبت بغيره بالدخول مع العقد منع الجرم عنه أو على الشهرة فلا فرق بين علم الزاني بكونها ذات بعل أو في عدة رجعت وعلمه  
ولا يجرى دخول البعل بها وعدته ولا يجرى المصنع بها والدائم على العموم ولا يلحق بالزنا بذات عدة البتة وعدة الوفاة للأصل ولأن البعل الموطون  
بشبهه ولا الأمانة الموطونة بالملك عملا بالأصل في غير موضع الوفاة أن نفق هذا الرابع قوله من فخر بغيره فإذ جرم على الواطئ العقد  
أم الموطونة وأخره وبنته ولا يجرم أحد من لو كان عقدها سابقا هذا الحكم منقذ عليه بين الإختلاف ما يظن منهم ومسنده روايات وأنها  
صحيحة ابن عمر عن رجل عن الصادق ع في الرجل يحب بالعلم قال إذا وقع حرم عليه حنة وابنته وفي رواية ابن هيب بن عمر ع بجرم الأم أيضا  
ورواية ابن أبي عمير ع رسالة إلا أن الإختلاف ببلو أم أبيه بن عمر ضعيف المعتمد على الإجماع والأخبار الجوز بالثبوت وبخلاف الإختلاف  
بأدخال بعض الحنفية وإن لم يوجب البطلان أصله لأدخاله هو متحقق بذلك ويتعد الحكم إلى الأم وإن عكس البتة أن سقطت أم من حيث شهواتها  
لذلك جيفته وللافتقار عليه كالأصل والأفلاك الكلام في تعدد مجال الماعرف من أنها جيفت في المضلته من المضلته بالوساطة أما الآخر  
فلا يتعد إلى البتة اتفاقا لأن اسم الأخت لا يقع على بنتها مطلقا ولا فرق في كفاه والفعول بين الصغير والكبير على الأقوى فيضيق الجرم مثل  
البلوغ بالوطئ ويعد به جعلها للفرق من باب الاستنباط لا يشترط بالنكاح لا يجرم على المفعول بسبب شي للأصل وإنما جرم المذكورين مع سبق  
الفعل على النكاح كالزنا أما مع نكاحه فبشيء صحيح الجرم لا يجرم لحال الأصل في قوله الخامسة إذا عقد محرم على امرأة عالما بالخير جرم عليه بكذا  
ولو كان جاهلا فسده وعده ولم يجرم هذا هو الصحيح بين الأصحاب وسنده رواية فداة عن أبي عبد الله ع ومن جملتها المحرم إذا تزوج هو علم  
أنه حرام عليه لا يخل له أبدا وهي دالة باطلا على العلم بالخير مع العلم وإن لم يدخل وبغيره ما على عدم الجرم مع عدمه وإن دخل وبغيره ما علمه  
بالأصل فينفق من ضعفه إنما الكلام في حالة العلم بالضعف الرواية إلا أنه لا بد من عدم الخير مطلقا وإن اختلف حكمه في كل شرط فإن الأكثر  
أعبر وأما ذكره المصنف منهم من فرض على حالة العلم بالمعنى وفوقه كروايتها ومنهم من أطلق الجرم عن عرف بين العامة وغيره كالأول والصدق

وجاء على طعنوا الخيم مع العلم مع الدخول في حال الجهل منهم بل زاد ريب فواله في الدين في شدة اليقين ذلك من الاختلافات وليس في الباب  
من المصنوع شيئا ما ذكرناه واعلم انه لا فرق بين اقسام الحج والعمرة في ذلك ولا بين الفرض والنفل ولا بين كونه عن نفسه وغيره ولا بين كون  
العمرة عليه محرما وعدمه ولو انعكس الفرض بان كانت الرخصة محرمه والوفع محلا لافاضل يقتضي عدم الحج ثم لا يضر هنا وفي بعض عباد  
الايجاب ما يدل على التسوية بين الاجرين وعلى كل تقدير يرفع العفا فسادا للمعبر عنه لولا المانع فلا عبرة بالفاسد على التقديرين سواء علم  
بفساده ام لا واستفرض الخيم الحافة بالصحيح مع اعتقاده محنة قوله ان دخل صبيبه لم يبلغ شعا فافضاه حرمة على طهرها ولم يخرج من حاله  
ولو لم يفضها لم يخرج على الاصح بناء على خلاف الشيخ في وجهه اطلق محجها بالدخول ما قبل بلوغ النسخ من غير يقين بالافضا استنادا  
الى اطلاق الروايات بالحج ثم كذلك لم ينفذ على خبر واحد بل على اشتراط الحج بالافضا ولكن الاحتياط فيه بذلك الصحيح ذلك لعل انه  
فانه مع نفذ الاحكام المذكورة في الخصال او اطلاق الشيخ مشكوكا في الظاهر زعمه ذلك يعني مع فضا وهذا الظاهر ليس بظاهر لان  
الشيخ في تابع الروايات وهي ان باطلها على الخيم من غير يقين وهي مع تلك الصيغة مسلمة وليس للباحث خبره من الاستناد والاضل في ذلك  
حين يقولون يند عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله قال ان خطب الرجل المرأة ودخل بها قبل ان يبلغ ثلث سنين فزوجها ولو لم يخل الى ابد هذا  
غير الشيخ في النهاية والمراد باليقين به ما خرجها عليه موثدا لكنها لا يخرج عن الرخصة بذلك على الخبر المصنف جاعلا عنك بالاسيخا  
عدم منافاة الحج لذل ولا يرد بين الجلي عن الباقر في رجل افضض جارية يعني امرائه فافضاهما فقال عليه السلام ان كان دخل بها قبل  
ان يبلغ ثلث سنين فالان اسكها ولم يطلها فلا شيء عليه ان شاء اسكها واطلق وهذا صحيح في بقا النكاح فيلبيس منه بذلك  
لان الخيم لو ثبتا بمقتضى النكاح اذ تميزه حل الاستمتاع ولا يمنع النكاح سابقا منقطع لاحكام الرضا واللغاز والنفذ للرخصة  
الصما والمحرش وهذا هو الظاهر من الرواية الاولى والطريق في ما مضى فينبغي التوقف **قوله السبب الرابع استيفا العدد**  
**وهو ضمان الاول** اذا استكمل اربعة بالعقد الذم حرمة عليه ما زاد عن ثمانية ولا يخل له من الاماء اكثر من اربعين لاختلاف ذلك  
بين علماء الاسلام والاضل فيه قوله تعالى فاما طاب لكم من النساء مائة وثلاث وربع والواو للخبير للجمع والالحاق بما في عشرة فلا ينفذ  
مشتق تمثيل شين وثلاثا ثلثا واربعا اربعة وثمانون غيلان ابن سلمة واحد عشر شين فقال له النبي صلى الله عليه وسلم افسلكم رعا وفاروق  
سائرهم بل يافهم في معنى ذلك في الصحيح عن الصادق قال لا يجمع مائة في خمس المراد بالعنطة الدوام ويقال لعنطة الثما اذا دام مطروقا  
كذا لا يخل له بالعقد على الاماء ان يند من اربعين فما من جملة الاربعة فخل له حرمان واما ولا يخل له اربع اماء ولا ثلث مع حرمة ويدونها ولا اثنتا عشرة  
مع ثلث حرار وهذا كله على القول بجواز نكاح الامه اجتنابا اما عند من يحظر الشرط فلا يجوز نكاح ثمانية وقد تقدم ولا فرق في الفهر  
بين الفرض والتدبر والمكاتبه قبل ان ينفق منها شيء او لم يولد ولو بغضت بغير كرامة في حق حرصات كالحرة في حق العبد وكذا البعض  
نصير كالحرة في حق الاماء فلا يجوز اشتد بين وكالعبد في حق الحر فلا يجوز زواجه لانه جميع بين الوصفين في راي كل واحد حكمه في جازا  
التحريم قوله ان استكمل العبد اربعا من الاماء او حررين او حرة وامرئ حرمة عليها زاد هذا عندنا موضع وفاء وخالف فيه العامة اجمع  
فذهب بعضهم الى انه لا يجوز اثنتين وحرمة عليه ما زاد على المصنف من حرمة هذا لافلهم الى انه اربعة مطلقا وحج الاحتياط والاحتياط  
الصحيح عن ائمتهم بذلك هي كثيرة قوله ولكل منهما ان ينكح بالعقد المنقطع ما شاء وكذا املا اليهم اما عدم الحظر في الاماء فهو موضع في  
من جميع المسلمين لعموم قوله تعالى او ما ملكك يمانكم وجوار ذلك للعبد ثمانية كونه عيلا من ذلك واما بالعقد المنقطع فالتحريم هو بيان  
احكامنا بذلك اخبارهم بكثرة منها وانه زوان من اعين في الصحيح قال قلت ما يخل من المغة قال كرهت وروى زوان ايضا من الصادق قال  
ذكر له المغة هي من الاربعة قال تزوج منها العاقر من مساجرات وسئل ابو بصير الصادق عن المغة هي من الاربعة قال لا ولا من السبعين وعنه محمد  
ابن سالم عن الباقر في المغة هي من الاربعة لانها لا تطلق ولا توث ولا تورت وانما هي مساجرة لكن نكرة الزيادة فيه من على الاربعة رواه  
عمار عن الصادق في المغة هي من الاربعة ونزلت على الاستحبابا جمعها بين ما سبق وصححه احمد بن الحسين عن الصادق قال قال  
ابو جعفر اجعلوهن من الاربعة فقال له صفوا ابن يحيى على الاحتياط قال نعم واعلم ان جميع ما في الباب من الاخبار معلول التسعدا الاخر لان  
الاول وكوفوف التاك في طهره جماله وكذا الاربعة في طهره الثالث ضعف من ثم ذهب ابن البراء الى تحريم الزيادة حصرا على الاربعة عملا بعموم  
الاية وصححه احمد بن الحسين عن ابي الحسن قال سالت عن الرجل يكون عنده المرأة ايجل لان يزوج اخيه ما منعه قال لا قلت حتى زوان على  
جعفر انما هي مثل الاماء يزوج ما شاء قال لا هي من الاربعة ويؤيده الجوزان الاخران في المغة من حكم على محمد بن النضر لم يصح بخاروه  
عنده واضع يدعو الاجماع في ذلك غير كيد بدو لموت كانت هي المحنة قوله مستلثان الاول في اطلاق واحدة من الاربعة حرمة عليه العقد  
على غيرها حتى تنقض عدتها ان كان الطلاق جعيا وان كان بائنا جازا له العقد على اخرى في الحال وكذا القول في نكاح اخا الزوجة على كراهية مع  
اليكهنون الثانية في اطلاق واحد الاربعة بائنا وزوج اثنتين فان نكحت احدى ما كان العقد لها وان نفقت في حاله بطل العقدان وقروا انه  
ينجز في الرواية ضعف وجه المنع في وجهه انها بحكم الرخصة ومن ثم روت نفقتها ورجلت رجعتا بحكم الاستمتاع فلم يفاروا الرخصة

نكاح

في الحكم فلا محل الخامس لما تقدم من انه من جميع ماله في حق من نوه وانما لم يكن نوه فلم يزوجها عن عقد النكاح فثبت انك لا تجنبه وانما لم يزوجها عن  
النكاح بواسطة العدة لرواية زارة عن الصادق انه قال اذا جامع الرجل رجلا وطلق احدهم من قبله فزوج الخامسة حتى تنقضي عدة المرأة التي طلقها  
حلت على الجميع وعلى الكراهة في معناها غير هذا في المحل نظر من حيث عدم المعارض ثم ورد التفضل في الاخ في رواية ابن عباس انها احسنه لمجلى  
عن ابن عباس انه في الرجل طلق امراته او تطلق منه وابنته لان يزوج باخها فقال اذا برى عصمتها فلم يكن له عليها رخصة فلان ينجس اخوها  
وكذا يكره نكاح الاخ في عدة اخوها البتة لاطلاق المهر عنه رواية عن المحلى على الكراهة جملة في النكاح حمل رواية في السابق على احد  
الامر من لو تزوج النصف في الاجنب من حيث عدم الفلأول فيها **قوله الثاني** مر اذا طلق أحد الزوجين فابنا وتزوج فتبين فان نسب أحدهما  
كان العقد لها وان انفقا في حاله بطل العقد وتزويجه في الرواية منعت وجه الطلاق مع الاقراران الذي من الزايد وهو مشرك بينهما كما  
بينها فلا اولوية لاحد ما على الاخرى ويكون كل واحد ممنوعا من العقد على ما على هذا الوجه الرواية بالخبر في خصوص هذه المسألة فوافقت  
عليها ولكن رجوعا الى ما في الصحيح من الطلاق على رجل يزوج حسا في عقد فقال لمجلى سبيل بينهما بناء وبمسك الاربع ولا فرق بين وقوعه في  
دفعه وبين وقوعه في نكاحه عند ذلك على مضمون الرواية جماعة منهم لا يتبع فيه وابنا بعد ولخاوه في المخ والعيك مع الرواية بوجوه المنقضي لا يابنه  
وهو العقد وانقضاء المانع لا يفسد الا انقضاء العقد على الاخرى وهو لا ينقض مخير المباح كما لو جمع بين محرمه عينا في عقد واحد كما لو جمع بين المحلل  
والمحرم في البيع لا اثر لاطلاق والتعكير في التعكير بخلافه واحدة معينة فيبطل العقد عليها وتحل اخرى معينة في الاطلاق فيحل واحدة مطلقة و  
محرم واحدة مطلقة وقد عدها ما معا في حلان في العقد لا وجوب لكل الا في جزئياته وفيه نظر لان العقد على المحرم فاقطع بطل العقد على كليلة  
وعلى المحللة كذلك فلا يفسد الا انقضاء بخلاف غير المعينة لان كل واحدة صالحة للصحة منفردة ومنعها مع الانضمام ولا اولوية ويعلق العقد  
بغيره معينة غير كاف في الصحة بل لابد من تعيينها قبل العقد كما لا يجوز على أحد المثلين اجماعا وهذا يحصل الفرق بين ان يزوج نكاحا محرمًا ومطلقًا  
وقد تقدم هذا البحث في الجمع بين الاجنبين **قوله القسم الثاني** اذا استكمل المحرم ثلاث طلاقات حرمت على المطلق حتى يتزوج رجعا غيره  
سواء كان تحت حرا وعبدًا وان استكمل الامه طلقين حرمت عليه حتى يتزوج رجعا غيره ولو كانت تحت حرا ما اعتب الطلقات الثلاث في كثير  
للحرا ان كانت تحت حرة فهو موضع وفاء بين علماء الاسلام والابن من له عليه وانما الاختصاص للمحرم بذلك وان كانت تحت عبد كما خصص الامه  
بالاشتبه وان كانت تحت حرة فهو مذهب الاصحاب مستند به في الاخبار الدالة على ان لا يعتب اجمال الزوج لا بجمال الزوج خلاف العلامة  
حيث جعلوا الاعتب بالزوج فاذا كان حرا اعتب الطلاق ثلاثا وان كانت الزوجة امه وان كان عبد اعتبر الزوج طلقا وان كانت تحت حرة و  
لا فرق في الطلقات المحرمة على هذا الوجه بين كونها للعدة وغيرها بخلاف المحرمه ابدأ كما سبنا **قوله** اذا استكمل المحرم الطلقة تسعا للعبد ينكحها  
بينها بجلان حرمت على المطلق ابدأ المراد بطلان العدة ان يطلقها ثلاثا ثم يراجع في العدة فيطام ثم يطلق في طهر اخر ثم يراجع العدة ويطام  
بطلان الثالثة فينكحها بعد عدها ورجع اخر ثم يفارقه بعد ان يطامها فينكحها الاول بعد العدة ويقبل كما فعل اولاً الى ان يسبكل لها تسعا  
كذلك يجلل بينهما نكاح جليل فيخبر في التاسعة مؤبدا ومن هذا يعلم ان طلاق التسع للعدة محذور لان الثالثة من كل ثلاث ليست للعدة بل للسنة  
وهي المحذور اما باطلاق اسم الاكثر على الاول او باعتبار المحذور ونظم فريدة الاعتناء في الما وطلق الاول للعدة والثانية للسنة والثالثة للمعسر  
ينبغي ان الثالثة ويصدق على الثانية اسم العدة باعتبار الثالثة دون الاول وفيها لو كانت الثانية للعدة والاول للسنة فعلى الاول المحضر  
هما الاسم وعلى الثانية يصدق الاسم على الطرفين لمجاوزتها وموقع لك ففي اعتب المحرم باعتب هذا اشكال من وجوه العلامة فيها كما اعتبرت في الثاني  
اجتماعا ومن ان يعلق الحكم على المعنى المجازي على خلاف الاصل لا يصح التمسك في موضع الاستنباه وهذا هو لا قوي فيجوز لخصاصة في المحرم المؤبد  
على موضع الميقين وهو وقوع التسع على الوعدة الاول واكمل التسع للعدة جفت مع كسوف ولا يفتقر الثالث كما اعتبرت في الاول كما هو عليه  
خلاف الاصل كما انكراهه فينفسر بها على مورد هاد وهو وقوعها بعد عدلين وعلى هذا ان وقع كل واحدة قد بدت خاصة وان وقع في بعض  
الادوار عدنان لعمل الحائز الثالثة بها كما في مورد النص لوجود العلامة بالاعتناء في عدة كخروج مجموع الواضع احسب عن مورد وللوقوف في  
حكم المحرم ومطلقاتها خارج عن مورد النص والاجماع محال وهذا كله في المحرم اما الامه فيجمل في محرمها بالسنة نظرنا من لذة التسع المحرم ولا نكاح  
الرجلين فينكح بينهما كسح المحرم وبالبيع كالحرم لاها اذا طلقت ما ينكحها بعد كل طلقين جل صدقانه ينكحها بالبيع التسع بلان فيجمع الشيطان  
المعيار في المحرم المؤبد وما التسع ونكاح الرجلين بخلاف السنة لاختلاف الاول ويجمل عدم محرمها مؤبدا مطلقا لان ظاهر النص كون مورد محرمها  
في الامه باصالة بقاء المحل وان شكا المحرم للمؤبد ووقع التسع للعدة ينكحها بينهما ورجلان وذلك منقضى الامه على كل حال لتوقف التسع على نكاح  
اربعة رجال وهو متعارف لظاهر اعتبار الرجلين خلاصة الجملة فالحكم بالمحرم المؤبد بمثل هذه النسب مشكل ووروده في كيفية حصوله لا يوجب  
تعديا الى غيرها لجواز ان تكون السنة الاجماعية من كون طلقين بنوا لبيتين للعدة وقالته عمره بعد هذا وهكذا ثلاث مرات يوجب حكمه كما  
يحصل بدونها ومع ذلك ففيها اشكال اخر وهو ان الحكم بالمحرم مع تمام العدد للعدة يوجب بطلان رغبته في الثانية في الامه لانه لم يزوج في المحرم بها  
بالخامسة والعشرين ان كانت العدة هي اول الدعاء السابعة عشر في الامه وذلك غير محتمل في محرمه في المحرم المؤبد على الطلاق قوله للمعا وهو

وخلل عينا

جنب





مخالفها لو كان الاسلام بعد الدخول وليس كذلك قوله واما غير الكتابيين فاسلام احد الزوجين موجب لانفسنا العقل الخال ان كان قبل الدخول  
 وان كان بعده وفقد على انفسنا ان هذه الاما لا يكون في الاسلام ان كان هو الزوج فلا سبيل للكفر عليه ما مطلقا كما هو لا محالة وان كان هو الزوج فما  
 يجوز له نكاح الكتابية ابتداء واستدامه واما غيرهما فلا يجوز اجماعا والكلام في المهر كما هو مذهبنا في غير الكتابيين يكون ماعا كذلك ولا فتنه  
 يصدق بكون احد الكتابيين والا لا يملكهم محكوم به لان النكاح يفي في الاسلام على الكتابية كما هو على تقدير كون الزوج وتبنا الزوجية كتابية وكذلك يصدق  
 مع العكس اذا سلمت فان الخلاف القاطع بانها وانه كان عدل عن التفسير بالوتين بل يثبتنا من اجتناب الكفار غير الكتابيين فوضع في ظل اخر كما  
 حوالا العبارة ان يقول لو كانا ماعا غير كتابيين او ما يوجب هذا المعنى قوله ولو انتقلت زوجة الذم الى غيرته ما من ملل الكفر رفع الفتن في الحال ولو عتدا  
 الى دينها وهويتا على انه لا يقبل منها الا الاسلام اذا انتقلت الزوجة من دين الكفر الى دين اخر منه فلا يجر كل من انتقل عنه وانتقل اليه ما ان يجر  
 مما يفره عليه ولا وعلى المتأخرين الا ربعه ما ان يكون الزوج مسلما او كافرا يفر على دينه ولا يفر فالتصواتا عشرة والمصل فتن على كون الزوج  
 دينيا او طلاقا محكم في انتقالها الى غير دينها من ملل الكفر الشامل للافتا الاربعة وحاصل ما ذكره انه اذا كان الزوج ميا وانتقلت زوجة الدين  
 الى غيره من ملل الكفر شو كان ذلك الدين مما يفر عليه هذه ام لا يفر عليه لعموم قوله تعالى ومن دين غير الاسلام دينيا فلن يبعث الله قوله من قبل  
 دينه فافعلوه وح فيقع الفتن بينهما في الحال لا في الاخر عند ذلك انما انتقل او نكح وعلى التقديرين من ختنيصن ما اذا تمت ثمة النكاح بينهما وبين الدين  
 وفيه نظر من جهة اخرى ان حكمنا بذلك على الذي غير لا في حوالا انتقالها الى دين يصح فيه كمنكاح وفيه من فلا يفسخ ما اذا تمت ثمة وعلى تقدير  
 فتلها فالافتا من جهة اخرى الكفر الثاني انه على تقدير الاسلام لا ينبغي اطلاق الحكم بالافتا بل يجر فيه التفصيل السابق حتى لو كان  
 بعد الدخول يوقف الانتفا على انفسنا العدة قبل اسلامه لو كان انتقالها الى دين يفره عليه كما لو انتقلت اليه هوية الى النضر اليه فينبغي على انها  
 هل يفر على ذلك ام لا وعلى تقدير عدم انزاعها الوعاظ الى دينها هل يفر على ذلك كما لو كانت بفر ابتداء ام لا خلاف تقدم به في وجهها ومنعت الخلال  
 ان الكفر مل واحد فينبغي ان الدين في التقدير ومن عموم قوله تعالى ومن دين غير الاسلام دينيا فلن يبعث الله دينه في ذلك من قبله الا اذا رجحنا  
 ديننا باطلا بعد اعترافها بطلانها فان قلنا ما فراره في حوالا الدين في النكاح والافتا ما سلف قوله في الاسلام الذي على اكثر من اربع من لكون  
 بالعقد الذي استدام اربع من الحرام او امنين وجرين لو كان بعد استدام حرمين او حرة وامنين فاروق سائرهن لو لم يرد عدد من على العقد  
 المحلل كان عقد من ثابتا المراد بالزوجا هاتان يكن كتابيا مثله لصح طلاق استدامه نكاح العدد العنبر ولو كان كافر غير كتابيا انفسنا عقد  
 باسلامه مطلقا ان لم يسلم معه وفي العدة ان كن مدخولا من ولحكم بخير الحرامين وجرين من يني على جواز نكاح الامه بدون كسطين او على ان  
 المنع ابتداء نكاحهم لا استدامه كما ذكره في كذا ذكره ونسبه الى علمائنا والوجه هو الثاني ومن ثم اطلقوا المصالح حكم من غير نقل خلاف فيه ولا  
 فرو في جواز تحريم من شاء منهم على تقدير زيادتهم على العدد الشرعي من تقدم نكاحها واما من عندنا لان البيضة البيضة فالعقدان امسلا  
 اربعه فاروق سائرهن من غير استفضال وهو بعيد العموم ولا فرق على تقدير كونهن كتابيا بين اسلام بعضهن معه وعدمه حتى لو اسلام مع اربع  
 جاز له اخبات الكتابية لان الاسلام لا يمنع استمر انكاح كتابية ولا يوجب نكاح المسلم وان كان الافضل له اخبات المسلمين فزهر على  
 الكافران ثم ان لم يكن بخل من اخارفها فلامر لها والا استمر المسلم ان كان على الاقوى قبل بعثت لها من المثل النكاح ما زاد على الحد  
 فيكون كوطي الشبهة في قول من ليس للمسلم اجبا وفتنة لذهب على العقل لان الاستماع ممكن من ربه ولو اضيف ما يمنع الاستماع كالشتر لفتا  
 وطول الاطفا للفرق كان له الزامها بازالته وله منعها من الخروج الى الكتابين البيع كما منعها من الخروج من منزله وكذلك منعها من شرب الخمر واكل  
 لحم الخنزير واستعمال النجاسات لا فرق في فصل الذي ليس له اجبارها عليه بين عمل الجبانة عندنا لعدم توفيق الاستماع ولو نهاها فزهر عليه  
 على دينها ونبي بقره لان الاستماع ممكن بدون على خلاف من خالفه وهو الصدوق من علمائنا ومن العامة ولشروط في جواز وطى الجاني بطل  
 بعد الانقطاع فتمت حاج مجبر عليه لتوفيق الاستماع عليه والمراد من ابقاء صون العقل ان لم يصح منها غير اجباها على فعل كلما ينقطع الاستماع  
 بدون فعله واذا لم كلما ينقصه بقاءه كالوضع الكسبر والنسب الغالب طول الاطفا وشعر الابط والطائفة وشرب الخمر والسكران  
 السكر مانع من تمام الاستماع وكذلك لحم الخنزير ومباشرة النجاسة المنفرة للمفسد لا فرق في سكرين في قبله وكثيره لا خلافا للناس مفذار  
 ما يسكر في السكر القليل منه فنانا في المفسد ولكن في كل هذا الاطلاق يجوز تناول الفطرا ان البيضة التي يعلم قطع عدم سكارها ولو كان طلاقا  
 منعها من استعمال النجاسات انما هي على تقدير اجابته نفاذها على القويطة اذ بدنها كما بعثت وكما فها اما على قول اجابنا من نجاسة ما بدون فلا  
 بظهر وجه المنع من مباشرةها ما مطلقا بل حيث يتجلى الاستماع ويوجب بقره الطبع ومنه هذا لا يختص بالكافرة بل يشاركها المسلم في حوالا  
 له منعها من تناول كل ذي راحة حيث توجب ذلك كالنوم والبصير وكذلك منعها من الخروج الى البيع والكتابين غيرهما لثانها الاستماع لحي  
 عليها في كل وقت كما منع المسلم من الخروج الى المساجد ونحوها ومن يثبت الا في جرحان فان هذا الحكم مشترك بين الزنا والملا والافرق في  
 ذلك بين الثابتة والسنة وان كان المنع في حوالا افوق خوف من الفتن قوله وهو اما بالقول الدال على الامسك بقوله اخرت او امسكتك  
 وما اشبهه لا فرق في اللفظ الدال على الاجتناب بين كونه شربا او كتابية بل هو منها الاجتناب وفدع المص البصير في الاول مثل اخرت نكاحا



او اخذت بفان على النكاح او جئت عليه كما لو عقدت ذلك او ككك مطلقا ونحو ذلك من الالفاظ الدالة على خبر مجازا او الكتاب في هذا  
 اللفظ عليه بالالتزام كما لو كان عنده ثمان شوية فاختار اربعة المقتض فان من نكاح اربع الباقيا وان لم ينفذ في خبره شي لان نكاح اربع  
 لان له وقد جعل الشارع له خيرا فخرج نكاح من شاء هذا الفارق في نكاح اربع بنت عقد البواقي والى هذا اشار المصنف قوله ولو قال المأثر على اربع  
 اخذت فراكف او خيرا ان يكون قوله اخذت ككك من هذا القسم حيث لم يصرح بالارادة النكاح فقول المأثر الواحد مطلقا مع نكاحها  
 ومطلقا فكانت من اربع ولو طلقوا رجعا اندفع البواقي وبنت نكاح المطلقان ثم طلقن بالطلاق لانه لا يوجب به الا الزوجية من جهة الالفاظ  
 الدالة على الاحتمال الطلاق لو اصد له او اريد منه يكون مقبدا للطلاق لان الطلاق موضوع لا زلة فبند النكاح فلا يوجب به الا الزوجية فاذا  
 خاطبت احده منهن بكان ذلك لئلا على اختيارها وقصد او لا ثم يقع به الطلاق ان حصلت شرطا لم يقطع نكاح اربع المطلقان بالطلاق  
 ويندفع نكاح الباقيات بالشرع والاصل في ذلك ان الاختيار ليس باللفظ بل بالقصد اللفظي وضعه لا عليه والطلاق يدل على اربعة النكاح  
 كما هو ربه في وجه العامة ان الطلاق ليس بعين النكاح لقوله لعين وزاد في ذلك على اختيار طلقوا منها شئت فلو كان الطلاق بعينها  
 لكان له في نكاحها ما عليه اجيب ان مع بطلان ما دل على الطلاق بخلافه وهو الفارق قوله والظهار والاباء ليس له الدالة على الاختيار لانه  
 قد يوجب به بالقبول على الفرق بينهما وبين الطلاق حيث كان اختيارا ودفعه او وجه الفرق ان الظهار وصف بمجرى المراء الواجبة والاباء  
 حلف على الامتناع من وطئها واولاكنها بالاجنبية البو منه بالزوجية فانها في الباقين الظهار او اخو طيب في الزوجية من حيث عليه احكام  
 مخصوصة وان خوطب به الاجنبية لم يثبت الاحكام وكان قوله لا يصح ما بالنسبة اليها في الاباء لو حلف على وطئ الاجنبية فزوجها  
 ووطئها كان عليه الكفان وكذلك بالزوجية مع باده احكام اخرى والحاصل ان نفس المخاطبة بها لا تستلزم الزوجية فلا يكون حكمها  
 اختيارا بخلاف الطلاق فان رفع النكاح التام في النكاح جزم منه بوطئها ولا ريب في ان ابنته سئلتم اثباته وقال الشيخ ان كل واحد  
 الاباء والظهار يكون بعين النكاح كالطلاق لانهما من اختصاصا بالاختيار فاشبهها بالطلاق وقد عرفت ضعفه فيمنع على القول  
 ان الظهار والاباء يقضيان على التام وهو مضاف على اختيار من ظاهرهما او على الاول فان اختارها للنكاح شيز وفوقها من حيث الاختيار  
 لا من حيث الصيغة لان الزوجية لم تكن محققة قبل ونظم القابضة فيها لو كان الاباء معيدين لم يزد على اربعة اشهر فاشبهها من حيث الاختيار  
 اما من يذهب لانهما موافقان على المرافعة على القول بان من جهة ما لا ينفذ بالاختيار وعند من يميز من جهة الاباء فيكون من جهة الاختيار  
 ايضا فقولهم ما بالفضل فتدل ان بطلان ظاهر الاختيار وجه العمل بظاهر الحال وهو انه لا يبطا الا من يختار نكاحها الدالة على الرغبة فيها  
 وظهار حال المسلم من صلبان عن الزنا ولهذا عدم رجوعه في الطلاق فيمنع على تقديره لغيره للمبايع وعلى هذا الوطئ اربعة اشهر عقد من  
 اندفع الوطئ ونظم من المصير والمخاض عدم خلاف ذلك عندنا قوله ولو قبل او لم يقر فيه فهو ممكن ان يقال هو اختيار كما هو وجهه في المطلقة  
 وهو يشككها بغيره من البكر والاحتمال وجه كونها اختيارا وان الغرض كون الوطئ اختيارا وهو لا يثبت على الرغبة وصلبان حال المسلم ان  
 فيها فبطلان على الاختيار كما انها لا بد لان على الرجعة لا يطرأ على ما قبل المرد شيئا بالاختيار بالرجعة لم يقارن بها في معنى وكصل لهم  
 استشكل الحكم فيها من حيث انها اضعف لانه من الوطئ والاحتمال فيها ما يطرأ حيث انها قد يوجد في الاجنبية وفي الاول فهو  
 لا اشكال مع قصد الاختيار انما قولهم انما في نكاحها ثم سلم بعد الدخول بها جرمنا وكذا لو كان زنا بالام واما لو لم يكن زنا  
 بولده بطل عقد الام دون البنت ولا اختيارا وقال الشيخ في الخبر والاول اشبه اذا سلم الكافر وقد تزوج باجرام وابنتها فلا يجوز ان يكون  
 قد دخل بها او لا بعدهما او لا يكون قد دخل بها فاقسام اربعة الاول ان يكون قد دخل بها فخرجت انما يقطع الاختيار اما الام فالبعد على  
 البنت فضلا عن الدخول واما البنت فللدخول بالام الثاني ان يدخل بالام خاصة فخرجت ايضا لما ذكر في الاول ان ذلك لا يقطع البنت  
 خاصة فخرجت الام البنت فضلا عن الدخول ولا يجوز البنت لان البعد على الام لا يجوزها بدو الدخول كما امر الرابع ان لا يدخل بولد  
 منها فخرجت الام البنت فضلا عن البنت ولا يقطع البنت لان نكاح الكفر صحيح ومن ثم يخرج اربعة الواسم على ان يذم من يصرح  
 نكاحهم بغير عذر بعد عقد والشيخ في الخبر لا يثبتها انشاء على عقد الشراك لا يحكم بصفحة الاباء مقام الاختيار في حال الاسلام ولا  
 من هو باطل في نفسه بدو ذلك من ثم لا من غير الدخول بها ولا ينفذ ولا منع حيث يختار فزنا كما لو لم ينفذ علمها ولا نكاحها على الخبر  
 مخبرتها انشاء ولو كان العقد صحيحا لم يطلانه كالمسلم وعلى هذا فان اختار نكاحا لم يثبت له من نكاحها وحرمت الام بدو ان اختار نكاح الام  
 لم يحرم البنت بدو الدخول واجيب ان ما ذكر من سقوط المهر من نفقة لانه لا يدل على بطلان العقد بل الوجه فيه من نكاح الزوج وان  
 العقد لم يكن صحيحا لم يكن للاختيار اثر في صحة كمال عقد باطل والاصح الاول واعلم انه لا ينفذ في العقد المراء والبنت في العباد  
 ما سألهم ما معه وكونها كالبكر نظر لانها لو كانتا وتبين بطلان نكاحها بالخبر صحيح على المسلم بدو الدخول بها بل يجوز ان العبادت هما  
 ايضا لان لا حكم بغيرهما باسلاهم مطلقا بل مع انقضاء العدة ولم يسلم انهما كما امر وعلى هذا الخبر اساقه مع عدم دخولها بالاوجب  
 يجوزها مطلقا من حيث صحيح بين الام والبنت بل يكون حكمها كالكتابيتين من حيث العقد والدخول وعدمه يبريد ان نصير المدل لها مان

بغير الرجعة



اشتهر وعني فاروق الباقين من كان له ان يزوجها لانه يجوز له الجمع بين اربع وانما حكمنا بانفسنا العقد السابق خاصه والضابط على هذا انه  
مضى عن قول الجماعة الاسلاميه وقبل اسلام عد العبيد كان له حكم الاخر ومضى جميع الاسلامان قبل عتقه واسلامه واسلامه عند عتقه  
كان له حكم العبيد في الذنوب الضابطه من غير عتقه عن اجماع الاسلامين سواء عتق قبل اسلامه واسلامه من اربعين اسلامه واسلامه من تقدم  
اسلامه واما حكمه حكم الاخر مع ان حكمه باختياره فاشتهر على نفسه في اسلامه فاشتهر كما ذكره المصنف في ان ضابطه وفي القواعد في  
ما لو نسط عتقه بين اسلامه والتقدم واسلامه من بعده بحكم العبيد نظر الى ان وقت الحكم باختياره من جريان حكم الاسلام عليه ان اجتر  
اسلامه من قد كان حراً عبداً وشكل بان الاختيار مشروط بوجوه من يصلح له وهو منصف قبل اسلامه ويعد هذا ضابطاً على هذا فيقول  
المصنف في الفرق اشكال احتمال ان يرد بالفرض المشكل بين الاجرة وهي ما لو باع اسلامه من عتقه واسلامه حيث حكم بالاختيار اربعاً وبما  
الاولى الذي حكم بكونه تحت اشتهر في الجملة ان يقال انه بخلاف الصورين ان يترتب كذا ذكره في القواعد في الصور الاجرة الا ان هذا الاحتمال  
ان ثم في الصور الاجرة لا يترتب في المثل فيها اوجه وقوله ولو سلمت في عتقه ثم اسلم فان هذه لاختلاف في ان يترتب اربعاً وهذا الحد في العتق  
الذي يترتب في يدها خارجها من البر لا دليل عليه وادخلها في الاشكال لا وجه له وهذا يرجح اذ له المعنى الاول وهو احتمال ما لا لا  
الاجرة في اختياره اربع دون العتق بالجملة فعلى الهم في كسب الاختلاف وفنوا فيهما مضطرب من غير ان يجعلوا ذلك موضع خلاف فيفضل  
موضع الاختلاف يتم بصح الاول ان يقدم عتقه على اسلامه واسلامه من هنا بخلاف اربع جرات في عتقه خلاف الثاني ان يقدم اسلامه من حيث  
عتقه بين الاسلامين وحكمها كالاولى انفاً الثالث ان يسلم بعضهم ثم يعتق ثم يسلم الباقين منهم وحكمها كالاولى الرابع ان يقدم اسلامه من حيث  
عتقه بين الاسلامين وقد اختلف كلامهم في حكمها فقال المصنف في العلامة في المذكرة في الترخيص في اختيار اربعاً كالحال لا يترتب بعد اسلامه لان  
يجوز حمل التخيير ولا يحصل الاسلام من ههنا جرح عتقه فالقواعد ان كالعبد جعل التخيير عند اسلامه مطعماً لانه وقت جريان حكم  
الاسلام انما عند الصور مجالها ولكن عتقه وقع بعد اسلام واحد خاصه وكذا في غيرها كالتأخير والاعتق ان له ان يترتب اربعاً السادس لصوره  
مجالها ولكن وقع عتقه بعد اسلام اشتهر واما عتقه ان كانت وهذا نظا في العتق ان على ان يترتب اربعاً خاصة كالعبد الاعلى الذي لو اوقع  
في العتق والفرق بينهما وبين السابق ان اذا لم يسلم مع الاوحد لم يمكن عدد العبيد اذا اسلمت اثنتان ثم عتق كل واحد لعبيد قبل العتق  
محدث لغيره من بعد العتق فانه عليه السابقة الصون مجالها لكن عتقه بعد اسلام ثلاث منهم لم يحكم كالتأخير لانه لم يمكن عدد الاخر  
حين لم يحكم بخبره الثاني ان يترتب عتقه من الاسلامين معاً فله حكم العبد قطعاً لان محل التخيير وقع قبل الجزاء وقد يشبه هو الصون كما في التام  
والفرق بينهما بما اذا اطلق العتق اربعة طلقين ثم عتق فانه لا يملك بالعتق طلقاً ثالثاً ولم يجر كاحداً لا يمكن اطلاق طلقاً ثم عتق فلهما  
او اجمعها ملك طلقين بما اذا كانت حرة وانه ففهم الحرة ليلين في المثلين لانه لم يملك لانه عتقت الاثنتان عتقت بعد تمام ليلها لم يترتب فانه وان  
عتقت قبل تمامها لم يملك طلقين بل ما عتقت العتق لانه المشايل ان يقال الزوال لغيره ان يترتب اربعاً بالاختلاف في غير من العدد المعلق بكل واحد  
الاول والطارى شيء اثر الطارى وكان الثابت العدد المعلق به زائد كان ام ناقصاً وان لم يبق فيهما جميعاً لم يؤثر الطارى ولم يبق حكمهما فقيسنا  
اذا اسلم ومعه حرة ان ثم عتق لم يبق من العدد المعلق بالثاني شيء وبقي من العدد المعلق بالطارى اثنتان فلم يبق العدد المعلق بالطارى واذ اسلم  
معه واحدة بقي من العدد المعلق بالثاني شيء ومن العدد المعلق بالطارى شيء فاشتهر العتق وبنت حكمه وعلى هذا القياس في المشايل وما انما يقع  
على هذا الاصل ما اطلق الذي في وجهه طلقين ثم التخيير بالحرية فاضاً للمعه نسبي واسير في ونكح تلك المرأة باذن الكهنة ملك عليها  
طلقاً لانه بقي من عدد الزايل شيء ولم يبق من عدد الطارى شيء فلم يؤثر الطارى ولو كان قد طلقها طلقاً فاذ انكحها لم يملك عليها الاطلاق  
لانه بقي من عدد الزايل طلقان ومن عدد الطارى طلق فكان الثابت حكم الطارى وهو الوفاء واعلم انه يمكن الفرق بين كسبنا هنا وبين كسبنا  
بهما في الطلاق والقسمة ذلك ان العبد اذا اطلق طلقين وقع الحكم بالحرية المحجج الى المحلل فحصل العتق بعده لا يؤثر في دفعه واذ مضى قران  
وقع الحكم ببرائة الامه ومجالها للاولاد وكذا انما في النظائر وهذا لا يصح شوقاً بالحرف باسلام اشتهر معاً انما يصح منكم من الاستيفاء و  
العكر من الشئ لا محل محل الشئ فقولهم اختلاف الذين في هذا طلاق فان كان من المرأة قبل الدخول سقط به المهر وان كان من الرجل فنصفه على قول  
مشهور وان كان بعد الدخول فقد استوفى ولم يسقط بالعارض هذا ضابط حكم المهر جميعاً فاسبق من المشايل التي حصل فيها فسخ النكاح من قبل  
الزوج ومن قبل الزوج وحاصلها الفسخ من كان بعد الدخول فله المهر محالاً لا يستقران بالدخول فيصح وهو محال وفان كان قبل الدخول  
الفسخ جاز من قبل المرأة كما لو اسلمت منه فلا شئ لها لان المسقط منها وان كانت محسنة بالاسلام ما مومن به لان المهر عوض ففسخه ينقض  
العاقبة المعقود عليها وان كان بعد ذلك كما لو باع طفلاً ثم اكلمه مضطراً اليه من كان من قبله كما لو اسلمت منها فاشتهر وان عليه نصف المهر  
فرقة من قبله قبل الدخول فاشتهر الطلاق ونسب الى الشبهة بينهما على ضعف دليله وقد ذكر القول في محله ضعف فانه قد وجب له العتق  
نصفه بالطلاق فخرج ما لا وجب له من به الاطراف في القياس الاصح لا يجوز فيه فالقول ببيتون جميعاً موقوف وما يفرع على كونها  
لاطلافاً لا بعد في الطلاق حتى يخرج الزوج لطلقه من عتق فانه لا يترتب كسب بغيره على توقيف الشارع وانما هو بالاطلا

فلما انما اقبلت عليه والمهر جيل بعد لبا الفتح فلا يلزم وجوب المهر في نفسه مع الفتح كالاطلاق لمساواة في جميع الاحكام هذا على غير القول  
الشهور وعلى ما اعجزناه نظم المبادئ ايضا قول من لو كان المهر فسادا وجب به مهر التل مع الدخول وقبله بفساد كان الفتح من الرجل ولو  
لم يسم مهر والحال هذه كان لها النفع وفيه نرد الزاد بالفساد هذا الامر حيث يخرج في شرع الاسلام كالمهر لا يركب في المهر من جهة الخلل  
شرط من شرطه وطريقه كونه بمهر لا فانه يثبت لها مع الدخول مهر التل كما لو عقد المسلمان على ذلك قبل الدخول ان كان الفتح من قبله لا يثبت  
مهر وان كان من الرجل فنصفه على الفتح المشهور وجميعه على القول المنصوص به يمكن في مهر المسلمان كان بعد الدخول مهر التل بلا اشكال لا يجوز  
البضع حيث لم يسم غير مهر وان كان في مهر من قبل الرجل قبل كان لها النفع كما لو طلقها ترحم قبل عدم جوبه في الاصله البرائة وحملها على الطلق  
فلما لم يسم هذا انشاء نرد الفتح ووجوبه مهر التل وهو ضعيف جدا ولو كان فسادا فببطلان الفتح كونه مفعولا وانما  
ما يثبت على حكمه في الذي قوله ولو دخل الذي علم وكان المهر حراما لم يفسد مهره قبل بفساد مهره قبل وجب مهر التل وقبل له مهره عند سببها  
هو الاصح ان اصدق الكافر لانه صدق فسادا في شرع الاسلام كونه محرما كما يجوز في اسلامه فان كان بعد فساد ذلك الفاسد فاشق حاله الاضلال  
الاخير منها وانتهى النكاح الى الفلأفطاع الطلق وما مضى من الكفر لا يبيع وان كان اسلامه قبل فبطلان مهره قبل فسادها فان رضى به المهر قبل  
عليه الحكم بفسادها وقد عرفت بفساد المهر بعد الاسلام بالنسبة الى الزوج عليه سقط بالطلاق وقبل وجب مهر التل لانها لم يرض الا بالمهر  
المطالبة بالخير في الاسلام مستغنية عن مهر التل ولا فرق في القولين بين كونه مفعولا مطلقا واخرا لمصر فولا قالتا وهو وجوبه عند سببها  
لان المهر يفسد بفساد مهره قبل فبطلان مهره قبل فسادها وانما بعد الحكم به شرعا فوجب العيب في نفسه عند سببها لانها لم يرض  
نفي اليه كالوجوب للعقد على غير فسادها فانها ايضا لا يثبت مهر التل لانها لم يرض به المهر في نفسه المسمى ولو حكم به الزم الزوج بانه علم في نفسه  
ومع اعراض الزوج بعد عدم استحقاقها وقد ينقص فصح الزوج به بعض جهات مع اعراض الزوج ببقائه ولو جوف في نفسه لحيوانها مثل  
على نفي ومطالبة البناء وهذا أقوى وقته بل في غير الذي ان اسلامه بعد الدخول وهي المسألة السابقة ولو فرض بفساد البعض من البعض سقط  
بفساد البعض ووجب بفساد البناء من مهر التل او الفتح على القولين السابقين ان يثبت ما بقي من المهر الى مجموع مهره من مهر التل او الفتح  
بطلان العينة قوله ان اردنا اسلامه بعد الدخول حرم عليه مهر زوجته المسلمة وبوفت نكاحها على انفسا العدة قال الشيخ عليه مهرا الاصل بالعقد  
والاخر بوجوب الشبهة وهو يشكل بما انتهى حكمه الزوج اذا لم يكن غرضه اذا اردنا اسلامه حرم عليه مهر زوجته سواء كان اردنا دمه قبل الدخول ام  
بعده لانه كفر بجميع النكاح مبنية وبين المسلم وانما يفسد بعد الدخول لغير سبب عليه حكم الذي بعده ثم ان كان اردنا دمه من فطره فبطلان شرط  
فلو وطئها بغير علمها ففسادها هو للشبهة هذا الاشكال اقدم وان كان اردنا دمه عن علمه وكان بعد الدخول وفقت نكاحه على العدة فان  
رجع الى الاسلام فيها استمر على نكاحه الاول وان بقي علم ان دمه بغير نكاح النكاح من جهه الزوج ومنه علة لان الفوطه ما اقبلت عليه  
الماء فان رجع في عده فلا شيء عليه لان اسلامه كشف عن كونه فوطه فحال النكاح وانما يثبت على العقد الاول وان بقي على نكاحه في انفساء  
العدة قال الشيخ عليه مهرا الاول التام العقد والدخول وهو مهر التل لوطي الشبهة لان عدم عوده الى الاسلام كشف عن بطلان النكاح  
بالبرء فكانت كالاجنب وبطلان المهر بهذا الوطى مهرا في ذلك حكم الزوج وان حرمت عليه وله هذا الزوج لم يقتر له عقد جديد بل  
على الاول فدل على بقاء حكمه وان حصل المهر غايته ان يكون الزوجه كالطلاق الزوج وهو لا يوجب التبنونه ولعل هذا أقوى على التبنون  
لاحد عليه بهذا الوطى ان كان منوطا لانه لا يخرج عن حكم الزوجين ومطالفا كما وجب العدة لهذا الوطى مما عدا ان يتجسس بعد  
منه بغيره فاطلاق امره منوطا في العدة واجبا عما في الاسلام من ثمانية الزوج هناك قوله ان اسلامه عنده اربع وتبطل مده قبل  
لم يكن له العقد على اخرى ولا على احد بعد ذلك حتى ينقض العدة مع بقاء مهره على الكفر فاما المكره للعقد على اخرى ولا على احد بعد بقاء  
حتى ينقض العدة مع بقاء مهره على الكفر لا يثبت المهر يخرج من الزوجين مطلقا الزوجان عده من العدة فيعدل الى الزوجين بالانكاح لسانه فكان  
ذلك العدة الرجعية التي لا يبيع فيها كاح احامه ولا تخفى كما وفقت كاح الخلفه من الاسلام قبل سبب بطلان كاح الجديد و  
ان احسن حتى ينقض العدة بفساد مهره قوله ولو اسلمت الفوتنه فزوج زوجها ما ختمها قبل اسلامه وانقضت العدة وهو على كونه مع  
عقد الثانية ولو اسلمت قبل انفساء العدة الاولى يخرجها او يزوجها مرة كافرة اذا اسلمت الزوجين الدخولها والا فزوج اخوها فلا يخرجها  
ان يسل بعد ذلك ولا وعلى بغير اسلامه فانما ان يسل في عده الاولى او بعد ما وعلى بغير اسلامه عدها انما ان يسل بعد الاخرى ولا يسم  
انما ان يكون قد حل بها ولا يسم ان يسل في عده الاولى او بعد ما بطل نكاحها وانما اسلمت بعد الثانية وان  
اسلم في عده الاولى من اسلمت معه الاخر معارضة لاسلامه ان كانت غير مدخولها او في عده الاولى ان كانت مدخولها فخرجها عنها فبطلان  
صح النكاحين وانما ان يسل اسلامه الثانية على اسلامه مع كونها مدخولا بها حتى انقضت عده الاولى فمهرهم كلام المص ويخرج عنها وان ينظر  
نكاح الاول ويغير الثانية لاننا اسلمت الاول حكم بفساد العدة لها من جهه اسلامها وحكم ان يسل في عده الاولى في عده بفسادها الم  
يكون في الاثام ولا مانع هنا الكون الثاني كافر ويمنع نكاحها الا انها اصلها الرجعية وقبل ان يغير الثانية عده من جهه اسلامه كما هو

هذا هو الوجه في انفساء العدة

العدة والاثام







فان زوج وهي العدة فهي اذن بالنكاح الاول وان زوج بعد العدة وقد زوجت لا يسيل له عليها في العمل بها ترد وسند ضعيف  
افق الشيخ في تيمم بمضمون الرواية وينبغي ان حمزة مفيد يكون الرخصة انه غير سبده من زوجها باذن السيد بن تيمم ابو حمزة وعلى الحكم في الرواية ان  
الاستدلال خروج العدة عن طاعة السيد وهذا المعنى حاصل في الابان فانه كما يجب على المكلف طاعة الله كذلك يجب على العبد طاعة سيده فيجد  
الحكم مع اتحاد علة وفي طريق الرواية ضعف في التعليل فشا من كونه لا ترد خروج العدة عن طاعة سيده مطاعا بل رخصه عن طاعة الله  
تعالى معقدا لعدم وجوب الطاعة له وانما في معاذ ذلك والابان لا يكر ذلك ولا اورد فيل الابان كما يفضل المرد ولو حق ثبات الرواية في وجوب الطاعة على  
مولاه لعدم دليل صالح يخرجها عن الأصل فوله والكفائة شرط في النكاح والنيابة في الاسلام وهل يتزوج النكاح في الامانة غيره وروايتنا  
اطرفها الاكفاء بالاسلام وان ناكدا سيجب الامانة في الكفائة بالمرد والنعى مصدر بمعنى المماثلة ولا خلاف في اشتراط الكفائة في نكاح  
بين الزوجين ولكن اختلفوا في نفيها فذهب البعض للعقد بلين حمزة الى الاكفاء بالاسلام للاجماع على العيب وعدم الدليل الصالح للاعتبار  
غيره ووافقه ابن نجيم في غير من حمزة عليه الصدقة وهذه كثر في اعتبار الامانة لخاصة مع وجوب الزوج في جانب الزوجية كفي الاسلام  
لتول الصداق ثم ان الله تعالى لم يترك شيئا مما يحتاج اليه الا حله بنية ثم وكان من قبله اياه ان يضعه لمنزلة يوم محمد لله ولشي عليه ثم قال ايها  
الناس ان جبريل انا في اللطف الجبر فقال ان الابكار معتبرة التمر على الشجر اذ ادرك ثمارها فلم يجبر افسدته القس نثره الزناج وكذلك  
الابكار اذ ادرك ثمارها في النكاح فليس هن ذوالالبعول والام يؤمن بحججهم انهم في النكاح لا يكون كفوا للمؤمنه والا لزم تاخير  
الاكفاء قال با رسول الله من الاكفاء قال المؤمنين بعضهم كفاء لبعضهم على ان المؤمن لا يكون كفوا للمؤمنه والا لزم تاخير  
البناء عن وقت الحاجة لمولاه لانها تكون من رضوخ خلفه ودينه فخرجوه الا يغفلوه تكرر في الاصل وقت اكبر في المؤمن لا يخرج دينه  
ولقول الصادق في وجوب الشك لا لا زوجين لان المراء تاخذ من دين زوجها ويغيرها على دينه وروى الفضيل بن يسار قال قلت لابي عبد  
الله ع ان لامرأة احبا غايضا على دينها وليس على دينها بالبصرة الا قبل ان تزوجها من لبري دها قال لا ولا يغفل ان الله يقول لا ترجعون  
الى الكف الاصل لم ولم يجلون لهم في صحبة عبد الله ابن سنان عن النبي ع في زوج السنضع مومنة عنه فان الطارفة لا موضع لا  
عند الطارفة من جملة الروايات المتفق عليها في هذا الباب في الاستدلال بها نظر اما الاول فمن حيث السند والتم  
اما السند فلا يارسله واما الكسبي عن ابي عبد الله ع وقال سقط عنه سنده واما من حيث لا التمر في ان المراء بالزوجين المسلم والصد  
بقبله لما جاء به النبي لا الامانة الذي يعتبر واجبا لنا فان اصطلاح مناجر لا يرد عند الطارفة في كلام الله ثم وينبغي جملتها وكذا  
يدل على حصرها في بل فانه جسر الامور ويحرمها من غيرها وكذا الكلام في دلالة الثانية وفريته اضافة الخلق الى الدين والخلق ليس من غير  
الكفائة لاجلها فدل على ان المضمون لا يزوج من هو كذلك كماله ولا يلزم منه محرم في زوج غيره والكلام يتولى ايضا كالساق في الجمل  
في طريقه سهل بن زياد وهو فاسد المذهب عبد الكريم ابن عمرو وهو وافق ابو بصير هو مشترك بين التفرع والضعيف مع انه لا يدل على العلم  
فان النهي عن الشك لا يستلزم النهي عن غيرهم ورواية الفضيل في طرفها ابن فضال وهو خطي وعليه يعقود مروان بن مسلم وما يجادلون  
وحسين بن موسى الخطاط وهو وافق ابو جهمول واما رواية عبد الله بن سنان فانها وان كانت صحيحة الا ان السنضع يطلق على تمامها ما هو  
اشوا لا من الخالف الطارفة فلا يلزم من النهي عن نكاح السنضع النهي عن نكاح غير المؤمن مطلقا وان كان في افراده ما هو ولكن خال الامر خلافه  
واما الرواية الاخرى ففي طريقها ارسال وضعف مجامع ومع ذلك فمكن حمل النهي على الكفائة وقد روى الفضيل بن يسار قال سئلت ابا جعفر  
عن المرأة العارفة ارفعها الرجل غير الناصب ولا العارفة قال غيره لعل في منتهى ما لا يصح قال سئلت ابا عبد الله ع لم يكون  
الرجل مسلما لمحل ما نحن وموارثته وبم محرمه فقال يصح معه بالاسلام انا ظهر في محله ما نحن وموارثته وهو صحيح فاف الباب  
سندا واعظم دلالة فقد ظهر بذلك قوة ما اخاره المقرر ان كان الاحباط في الفروج في قوله نعم لا يصح نكاح الناصب المعلن بعداؤه  
اهل البيت لا اذ كان به ما يعلم بطلانه من بين الاسلام هذا الحكم لا يثبت فيه لان الناصب كافر ولا يصح مناجرته في صحبة عبد الله بن سنان  
السابقه قال سالت ابا عبد الله ع عن الناصب الذي عرف نفسه وعداؤه هل يجوز له المومن وهو قد وعى وقال لا يزوج المومن  
الناصب لا يزوج الناصب وممنه وغيره من الامم الاختار واعلم انه لا يثبت في منع من الناصب اعلانه بالعداء كما ذكره المصنف في  
عرف منه البعض لاهل البيت فهو ناصب وان لم يعلن به كما بينه عليه حمزة عبد الله بن سنان وعلى القدرين فهذا امر غريب في المسلمين  
الان لا يكون ينفي الاناداف العبر عن بنوهم غير ذلك لاف في نكاح المحرم نكاحه بين الذكر والانثى لاضافه بالكفر الى مانع من  
النكاح من جانبين والخواص من جملة النواصب لا علم لهم بمقتضى اهل البيت ع وقد روى ذلك عن ابي جعفر ع قال دخل رجل على  
ابن الحسين ع فقال ان امرأتك الشيبانية خارجة شتمت عليا ع فان بك ان شتمت ذلك فما اسمعك فقال نعم اذا كان قد ادين به  
ان يخرج كما كنت يخرج فعداؤكم في جانب الذار فالما كان من العداوة في جانب الذار وجا الى محكمه ان يبين لك منها الخلق سبها  
وكانت تخرج قوله وهل يثبت من النكاح قبل نعم وهل لا وهو الاشبه خلف الفتية ان الشكر من العداوة

ولا كذا

تسليم

ام لا ذهب المقص الاكثر في عدم اعتباره لعدم الاخبار بالسابقة وقوله فعلا فانكروا الا بامى منكم والصالحين من ثباتكم وان يكونوا  
 ففراو بينهم اسم من فضله وذهب الشيخ في خط والعلامة في التذكرة الى اعتبار له قول الضاوية الكفوان يكون عينا وعنده يشاورون  
 النبي في الفاطمة بنت فخر بن اجبر بن عمار بن طهها اما معاوية فصعلوك لا مال له ولان اعطاء الرجل مضر بالمرء جدا فانه اذا كان  
 معسرا لا ينفق الولد وينفق عليه ما تنفقه المعسرين واذا كانت موسرة انفق هي على الولد وذلك ضرر عظيم فكان اعتبار النبي بحسن الشئخ  
 لان ذلك معدون فضا في عرف الناس الاقوى الاول وجواز هذه الادلة ان الرواية الاولى مرسله والثانية مع كونها غامضة تدل على جواز  
 العدول عن الفقيه لا على ان الكفاءة تنوفف على المال وعمولا لادلة السمعة بنفي الاعتبار ان الاخر والفقر شرف في الدين وقد قاله الله  
 اجني سيكنا وامني سيكنا وقد امر النبي بزوج جويبر عنده من الفقراء والناسي به الحج والمال فادور ايج لا يفخر به اهل المروءة البضا  
 واعلم ان هذا الشرط على تقدير اعتبار له ليس على وجه ما قبله جواز الزوج الفقير المؤمن انفاقا وانما انظم فيه ما شرطه في الوكيل المطلق في الو  
 فانه ليس لها ان يزوجها الا من كفوا فان اعتبرنا البساطة يصح تزويج الفقير لها ولو زوجها هاهنا فلها الفسخ كما يفسخ لو زوجها ابن العبود  
 وقد تقدم ولخلاف كلام العلامة في التذكرة اعتبر في الكفاءة البساطة وجوز للولي ان يزوجها بالفقير ولو كان الذي يزوجها بالسلطان لم يكن  
 لان يزوجها الا بكفو بالدين والبساطة في البساطة والكفو بالايان ومع ذلك لم يزوجها بالفقير ولو كان الذي يزوجها بالسلطان لم يكن  
 اخبار اذا علمت في عدم جعله شرطا لا يثبت لها الخبر وعلى المختار هو شرطه وجوب الاجابة عليها او على الولي لا في جوازها لان  
 الصبر على الفقير ضرر يدفع الوجوه وكذا القول في شرط الايمان عند من لا يعتبر في الجواز والمعتبر في المنكر من النفقة كونه ما لا لها بالقطر  
 او بالعموم الفقيه منه بان يكون قادرا على حبسها بما تجاردها وحرقه ونحوها ولا يشترط البساطة بالمرء عندنا وانما الخلاف في النفقة خاصة قوله  
 ولو لم يجد عجز الزوج عن النفقة هل ينسلط على الفسخ في ايمان ام لا نعم انما لا يفسخ لها اذا لم يجد عجز الزوج عن النفقة ففي تسلط الزوج على الفسخ  
 قولان احدهما بانه لا يفسخ لان المختار الرواية ربي والفضل ابن شهاب عن ابي بصير قال ان الفسخ عليها ما يقع جوهها مع كسوها  
 فزوجها والظن قوله تعالى فاشركوا ما يعبودون من دون الله بآلائه وهم فيه غافلون والامك ابدا من النفقة خلاف المعروف فغير الاخر اذا نذر صدور من الزوج فسخ  
 لما حكمه الاول والثاني وهو كونه يوجب الاحتجاج عدم جواز الفسخ لان النكاح عقد لازم فبشرطه لا يلزم فسخه ولا يفسخ له وان كان زوجا ففسخه  
 مفسوخا ورجعا ورجع من المؤمنين ثم ان اهرام استعد على زوجها انه لا ينفق عليها وكان زوجها معسرا قال امير المؤمنين ان يفسخ قال ان مع  
 العسر يسيرا ولو كان لها الفسخ لم يفسخ عنها الصبر الذي ساعدت لاجله واجابوا عن حجة الاخير بان الرواية تدل على ان الفسخ  
 على الفسخ بخصوصه فعمل الفسخ في امره وكذا الشرح في الاية مع المعارضة بالرواية الاخرى اعلم ان الفاضل في الدين بنى الخلاف على البساطة بالنقد  
 ليس شرط في لزوم العقد اذ لو جعلنا شرط تسلط السيد في العقد لا يفسد العقد لان هذا البناء ليس جيدا لان اعتبارات الاحتجاج مطلقة بحيث  
 لا يمكن كون الخلاف جارا على القولين ان يجعل على القول بان البساطة انما يخص بالابتداء ولا يلزم مثله في الاستدلال كما في  
 العيوب الموجبة للحل بالابتداء ولا يثبت مع مجرد ما كاسبا وعلى كل حال كلام في الدين موجه فقول لم يزوج نكاح الحرة العبد لعينها العجزة  
 والاهل منهم غير الهاشمي بالعكس وكذا ان باب الصنائع الدينية بذوات الدين واليهونات لما نقر ان الكفاءة العنصرية في النكاح هي الاسلام  
 او الايمان ولم يجعل الحرة وغيرهما مضافا الى الكمال شرطا صح تزويج العبد للحرة والعجزة واليهونات والعجزة واليهونات والعجزة واليهونات  
 ما مر وكذا ان باب الصنائع كالنكاح يحام بدو الدين من العلم والصلاح واليهونات من التجار وغيرهم لعموم الادلة الدالة على نكاح  
 المؤمنين بعضهم لبعض فذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم لما تزوج العذراء ضياعه بنت الربيع بن عبد المطلب فحكمت في ذلك بنوها شام فقال رسول الله  
 اني انا اريد ان تنزع المناكح وتزوج البنت عثمان فزوج بنته زينب ابني العاصم الربيع والنسابة في هاشم وكذا زوج علي ابنته ام  
 كلثوم من عمر بن زوجه عبد الله بن عمرو بن عثمان فاطمة بنت الحسين ثم تزوج مصعب بن الزبير خاتمة سبيكته كلهم من غير بني هاشم وواضع سبنا  
 وخالف ابن الجنيدي مثاقفة عشرين محرم علمهم لصدقة ان لا يزوج فيهم الا من لم يلد البساطة بذلك الصدقة من حرمه عليه اذا كان الولد ينسب  
 الى من تحمل الصدقة واعتبر بعض العامة في الكفاءة زيادته على ما ذكره ابن العنبر والحرف ووقع على السبب الجعي ليس كفوا للعجزة وغير  
 القرية ليس كفوا لاهل الهاشمي وعلى الحرف ان البساطة الدينية ليسوا الفاء الاشرف ولا الساب الحرف والكل ضعيف في الاخبار النبوية ولا نقا  
 نفقته وقوله ولو حطب المؤمن الفادر على النفقة وجبت اجابته وان كان اخفض نسبيا ولو امتنع الولي كان غاصبا انما يجب الاجابة مع عدم  
 ضد العدول الى الاعلى مع جوده بالفعل او القوي وانما يكون غاصبا مع الامتناع اذ لم يكن هناك طالب اخر مكافئ وان كان دون منه والاخبار  
 العدول اليه وكان زوجا واجابة محجبا فلا يكون الولي غاصبا بذلك انما يتعلق بحكمه بالولي على القول بان له الولاية على البكر المباحة  
 الاف النكاح متعلق بها لا بالولي وهل يعتبر في وجوب الاجابة بلوغ المهرام يجب على الولي الاجابة لم يذكر ان كانت صغيرة وخطا من طلاق المهر  
 وانقضاء الخطبة والاصل في محض البساطة الاولى بالحكمة المحبة المباحة غالبا وان لم يكن له الولاية شرعا والاخر في الاخبار متعلق به لذلك في  
 حجة علي بن محمد بن ابي ابي جعفر في امرنا به ولا يبعد احد مثله فكذلك ابو جعفر ههنا ذكر من امرنا بانك ان لا

هنا

الدين

نفسه

الدين

لا يجد احد منكم فكتبوا بغيره فلا ينظر في ذلك ربحا له فان قالوا انكم من بؤس خلقه فربنا فزوجوه لا تفعلوا  
لكن فتنه في الارض فشا كبر في هذا الخبر لانه على جميع ما ذكره المصنف من الاجكام لا فتنه الامر الوجوه واستلزام مخالفة المصنف وشاؤه  
الاختصاص بما قوله ولو انشأ الزوج الى قبله فشا كبر في هذا الخبر لانه على جميع ما ذكره المصنف من الاجكام لا فتنه الامر الوجوه واستلزام مخالفة المصنف وشاؤه  
الشيخ في قوله وبناؤه مستند الى صحيحه لعله قال رجل يزوج امرأته فقولنا ما من شيء فلا يكون كل قال فتنه النكاح احوال يرد والرواية موقوفه  
لا يصلح للمجهول على دفع مثل هذا العقد لان المعتقد المعتقد بقوله نظر في ذلك او باوالمعتق واصله بقا النكاح نعم لو شرط ذلك من العقد فلو انشأ  
على النكاح بالاجمال بالشرط وان لم يرد في ذلك على النكاح عملا بالعموم في المزاو والشيخ ولو لم يرد الشرط من ياديه من الآخر وهو ظاهري ولا في النكاح  
التي يثبت بالاباء ثم في المزاو والا فمضى عدم النكاح ابتداء الشرط في من العقد وهو فتنه الشيخ في ذلك الاكثر في قوله ان يزوج الفاسق ويؤكد  
في ثوابه كذا في قوله في كراهة تزويج الفاسق حتى منع منه بعض العلماء لقوله تعالى ان كان فاسقا كان فاسقا لا يزوجون وفيه موم قوله اذا  
جاءكم من بؤس خلقه فربنا فزوجوه الدال على ان من لا يزوج فيه الفاسق وكذلك ويؤكد كراهة في ثوابه لعله قال من تزوج الفاسق فربنا فزوجوه  
هر به الله تعالى فليس باصل ان يزوج اذا خطب قوله من ثوابه كذا في قوله اذا خطب قوله الصفاق من يزوج كونه من ثوابه كذا في قوله اذا خطب قوله  
وان يزوج المومنة بالخالف لا بأس بالضعف هو الذي لا يزوج من ثوابه فابدا على النكاح في تزويج الخالف الذي اقبل عليه كراهة في تزويج  
على النكاح وقد تقدم تزويج سنه كثره لغيره الموافق في الدين حله على دفعه كذا في قوله اذا خطب قوله المظاهر وما ورد في بعض الروايات مما يرد على ضعف  
السند جدا والله اعلم بما كان من ذلك قوله ان يزوج ما لم يعلم انها كانت بنت لم يكن له دفع العقد ولا الرجوع على الولي بالهرم ورواية  
الرجوع ولها الضد بما استعمل من غيرها وهو ثبوت الخلف الاجمالي من يزوج امرأة ثم ظهر انها كانت بنت هل ان يزوج بها غيرها ام لا وهل  
يرجع على من زوجها اياها فاشتمى ام لا فقال ابن ابي بويه في دفعه بغيره ما لا يصدق لها لان محدث كان من قبلها او تزويجها حديثا عن علي قال  
العقد وان يزوجها بغيره من ثوابه كذا في قوله اذا خطب قوله الصفاق من يزوج كونه من ثوابه كذا في قوله اذا خطب قوله  
منه قول ابن ابي بويه لا انه من هذا الرجوع عليه بعلمه بما اثارها واخبار النكاح وعدم النكاح وعدم الرجوع الى العقد صحيح لعله قال النكاح  
يريد النكاح من المهر والصبر والنجاة والنجاة العقل والجمع الفاتون في حجار النكاح في المهر والنجاة على العار فكان وجبا للسلطان على النكاح وضعف ما ينطبق  
عليه بالاطلاق في دفعه به الصبر والنجاة الفاتون بالرجوع على الولي ورواية عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن الصادق قال من خطب على رجل يزوج امرأته  
بعدها ما تزوجها انها كانت بنت قال ان شاور زوجها الخد الصدق انما يستعمل من غيرها وان شاورها الخد الصدق انما يستعمل من غيرها وان شاورها الخد الصدق  
السند في طريقها انان والفاسق مطلقين بما مشركا في التفرقة والضعف في قوله الكلبين في سبب جميع عن عقابته من ربه عن ربه بلفظه  
على هذا فتدفعه من حيث العمل بضمه لانه لا ينافي به فليل في نفسه لانه مع الاستا فلو عمل بضمه لانه مع الاستا فلو عمل بضمه لانه مع الاستا فلو عمل بضمه  
كونها بغيره خالف الظاهر كون مفسد النكاح ان المهر على الزوج والاولى لا ينافي ذلك لانه على الزوج وانما يرجع به على الولي لكونه غريبا  
عنه عظيم بوجوب الحمل الصبر خصوصه بالضعف في قوله لا يجوز له يرضى بالخطبة لان العقد الرجعي لا ينافي بوجوب الرجوع للمطالبة ثلثا من  
الزوج وغيره ولا يجوز له يرضى بها ما لم يرض عنها اما المطلقة فشا لعدة بغيرها رجلا ولا يجوز له يرضى بها من الزوج وغيره ولا  
يجوز له يرضى بها لعدة منه ولا من غيره واما العتده البائنة فيجوز له يرضى من الزوج وغيره والمطهر من الزوج وغيره لانه خطبه بالكسر هو طلب  
الزوج من نفسها او غيرها فيكون باللفظ الصحيح وقد يكون البغير يرضى بها في غيرها ولا يرضى بها الحكم بالخطبة والرضا طر  
جميع ما ذكر ان الخطبة للعدة حرام مطلقا الامر الزوج وكعدة التي يجوز له نكاحها بعد ما جئت لا تكون حرة عليه ولا يرضى  
جائز من كل من يجوز له تزويجها بعد العدة ومن الزوج وان لم يجز له يرضى بها ما لم يرض عنها ولا يرضى بها ما لم يرض عنها ولا يرضى بها ما لم يرض عنها  
عليه الخطبة لنفسه نفسا بغيره فلو يقول رب اغفر لي ورحم عليك ما انشبه ولا يرضى بها ما لم يرض عنها ولا يرضى بها ما لم يرض عنها ولا يرضى بها ما لم يرض عنها  
الا النكاح مثل ان يقول اذا انقضت عدتك تزوجنا شارب ذلك الفريضة بين المهر يرضى ولا يرضى بها ما لم يرض عنها ولا يرضى بها ما لم يرض عنها ولا يرضى بها ما لم يرض عنها  
منه الصحيح وهو البين لخالص الذي لم يرد في قوله صحيح فلان بالامر له كشفه واوضحه المراد هنا الخطبة بالاجمال الا النكاح مثل ان يرد  
ان تزوجك بعد العدة وتكون لك بغيره هو الاشارة بلفظ الحمل الرغبة في نكاح غيرها وان كان في النكاح اغلبه مثل ان يرضى بها  
هر يرضى عليها او لا يرضى بالزوج او ركله ويخون ذلك لا يجهل الرغبة في نكاح غيرها ولو صحح بالنكاح اهرم الخطبة بالاجمال بالاجمال  
لكون الاول بغيره بالبينة الى الخطبة الثاني بغيره بالبينة النكاح خطبة لها ولو تزوج ذلك علم ان كل موضع يجوز له يرضى من الرجل يجوز  
المراء ومو حرم من غيرها وكذا النكاح في قوله ولو صحح بالخطبة في موضع المهر ثم انقضت العدة فتركها لم يرضى لان النكاح في قوله بعد المهر  
فلا يزوجها الا بالنكاح في قوله لا يرضى بها الا بالنكاح في قوله لا يرضى بها الا بالنكاح في قوله لا يرضى بها الا بالنكاح في قوله لا يرضى بها الا بالنكاح  
العقد صحيح القول بالخير للشيخ المسمى في قوله لا يرضى بها الا بالنكاح في قوله لا يرضى بها الا بالنكاح في قوله لا يرضى بها الا بالنكاح في قوله لا يرضى بها الا بالنكاح  
والفذلك من بؤس خلقه الموم في كراهة طهره وانما في النكاح بالبينة ما روي في قوله لا يرضى بها الا بالنكاح في قوله لا يرضى بها الا بالنكاح في قوله لا يرضى بها الا بالنكاح



[illegible]

لهوله منعنا كانا على عهد لواءه وانما اعرضا واغابا علمنا منعنا منعنا لثنا فانا قبل روايته في شريكها على عهد رسول الله ولا قبل  
 من غير روايته قوله والفاظ الاحكام في كذا منعنا ما حصل في الاحكام ما كان هذا العقد من العفو والافاء عن غير الفاظ  
 من غير روايته على المصنف واخذنا بالمرتب ما ذكر في العقد الذي قد نفقوا على الكفاءة هنا بالحد الا لفاظ التاخير وان اختلفوا فبعضها  
 في كذا لم ولا يفتي ان لفظ القليل والجاره واليه كذا لم يبعد عن جوف عقد النكاح فلا يقع به عندنا وقد تقدم الكلام في ذلك كله فاما  
 في ذلك جماع من الاحتجاج بخلافه واولا البراج في الاحكام يقع من الرجل يمينه في كذا فيقول المرأة وضعت بك في النكاح جعل  
 تحليل الامر عقد منع يكون منع باللفظ البحت الاضطلاع على اذكرة المصطفى في بعض قول له لو يدا بالقبول فقال زوجت فقال عقد  
 صحيح بالبداهة بالقبول بداهة الرجل بالصيغة بلفظ زوجت انك في شبهة لا بلفظ بك في ذلك غير انما لا بد من ذكر جميع ما يعتد به العقد  
 من اللفظ سواء كان هو الرجل والمرأة ومن هذا يظهر ان ذلك من قوله الاحكام بالقبول عليه لا يمتنع كما يمتنع في بعض قول المانع من ذلك  
 قوله ويشترط الايمان بها بلفظ الماضي فلو قال قبل ارضي لم يصح قبل فلو قال تزوجك به كذا منه كذا وعقد الاثنا وقالت زوجت صح  
 وكذا لو قالت نعم التهور بين الاحتجاج بها المناخير من غير اعتبار اللفظ الماضي بعقد النكاح مطلقا لان صريح في الاثنا بجواز المستقبل الحمل  
 للموعد وقد تقدم الكلام في ذلك خالف جماعهم هنا فافقوا بها بصيغة المستقبل استنادا الى روايات كثيرة منها رواية امان بن عبد الله  
 ثلث لا يبعد الله كيف قال لها اذا خلوت بها قال يقول تزوجك منع على كتاب الله وستبرئ به لا وارثه ولا مورثه كذا وكذا يوم ابكدا  
 كذا وكذا وكذا في الاجراء ارضا على فليسا كان او كذا اذا قالت نعم فقد وضعت في امرك ولست اولى الناس بها والاحتجاج بكثرة  
 في مسند ما ضعف فاكوفوف على موضع الوفاق اجمود قول ويشترط ان تكون له الزوجة مسلمة او كتابية كالمهتوبة والنص لا يمتنع على  
 انهم الروايات قد تقدم البحث في ذلك الروايات الدالة على جواز نكاح المجوسية مطلقا ضعيفة فالقول بعدم جواز الجود كما ان القول بجواز  
 بالكتابية قوي وقوله وعندها من غير المحرمات الكتابية ينبغي ان يكون ذلك على وجه الاستحسان ان بلغ شرط بلحاح الحد الاسكندر في قولها  
 الحد الاستعداد وبهذا في ذلك في كل وجه النسخ حيث هو مباح في زمانها ولا يظاهره وانما بعض طائفة السلام المرثية او كونها كتابية او مجوسية  
 فقد يكون الزوج مسلمة فلو كان من احد الطرفين التثنية جاز غير اشكال وبه على ان المراد بذلك جعل الجواز على انهم الروايات في كذا لا يمنع  
 الفحش وشبهه من المنع بمثل من الكافرات مطلقا قوله لما السلب فلا يمنع الا بالسلم خاصة في احوالها من جواز تزويج المسلم مطلقا  
 بالسلم مطلقا وعلى التمهيد ان عدم جواز تزويج المؤمنة بالخالف لا يجوز هذا ايضا قوله ولا يجوز بالوثنية ولا بالنواصب المعتلة بالعدا  
 كالحولج اما يمنع كزوج بالوثنية للسلم خاصة كما لم مطلقا وكذا بالنواصب ولا يشترط في المنع من النواصب الاعلان بالعدا بل متى عرف عنها  
 ذلك لم يجوز وقد قدم التثنية عليه جعله الخواص من امثلة النواصب لمن عظمته عليه اكثر العبارات المؤنذ والمغايرة فان النواصب من  
 الخواص مطلقا لما علم من النواصب كيقضوا لاحد من اهل البيت الخواص مبعوضا على انهم من جملة اقربهم بل من اكبرهم ووجه المنع من  
 مكابهم ظاهر لكنهم المانع من التنازع بينهم وبين السلب ان قد علم من الذين في رده كمال اهل البيت وشرفهم وجعل مودتهم اخر ما له  
 قوله ولا يمنع امر وعنده جرة الابدانها ولو فعل كان العقد باطلا وكذا لا يدخل عليها بنت اخها ولا بنت اخها الامع انها ولو فعل لا  
 كان العقد باطلا الوجه ذلك كله ما تقدم من النهي عن النكاح المشاغل لاسماء كلها وخروج بعض الاحكام من هذا النكاح بدل الخواص  
 كالارث والنفقة والعسمة لا يوجب خروج غير حيث يشتمل طلاق الادلة وعمومها ولا في بين كون محرم وكيفية الحال بعقد الدوام  
 المنع كما ان الدخلة كذلك الكلام في طلاق العقد او وفوفه ما تقدم والختم والحد فدا من الرض على من بعض ما يمتنع في العقد  
 الدوام وذكر بعض المحمداون ان يسوغ الاضمار من المحرمات جمعا وعينا الكفاءة بما تقدم قول ويشترط ان يكون مؤنث عفيفة وان يشا  
 عن حالها مع كونهما وليس شرط في صحة سبوحكم الامور بعين في صحها وهذه امور معتد بها كما انها وقد ذكرتها ثلثة الاول كونها  
 مؤنثة وبذلك عليه قول الرضا لما سالت محمد بن يعقوب عن النكاح فقال نعم اذا كانت عارفة فلان ان لم تكن عارفة فان عارض عنها وقل لها  
 ما فعلت ففرضها وانما ان رضيت يقول لك نعم او قد روي خبر من عن ابن عبد الله ع انه قال لا يمنع المؤنث فذلها وجعلها الشئ على  
 ما اذا كانت المرأة من اهل بيت شرفه بكرة لما يلحقها من عار وبلحها من ان ذلك مع فصوصها ومنه السابق التاخير كونها عفيفة  
 غير ثابتة في اسحق بن عمار عن ابي سنان قال سالت باعند الله ع عنها فقال له حلال ولا يزوج الا عفيفة ان الله تعالى يقول والذين هم لفرعهم  
 حافظون فلا تفتع ورجل حيث لا يؤمن على ذلك ان ثلثا ان ثلثا لهما مع كونهما بان لها زوجها او معتد له روايته عن عمار بن ابي رستم  
 عن عمار فقال ان النكاح اليوم ليس كما كانت قبل اليوم كذا يومئذ يؤمن واليوم لا يؤمن فاستلوا عنهن هذين معضتي الامر بالسؤال عن  
 حالها ولو لم يكن هاهنا وجود من يعبر المصطفى وانها وليس السؤال شرط في صحة العقد وحملها من السلم على الصحيح وقد روي احمد بن  
 ضرير وغيره قال قلت للرضا ع الرجل يمتنع بالمرأة فيمنع في يمينها زوجها فاما عليه وايت لو سئلها بالبيت كان يجدي من ثمنها  
 ليس لها زوج قوله ويكره ان تكون زانية وان فعل فامنعها من النكاح وليس شرط تقدم ما يدل على جواز وعلى الكراهة وبذلك هنا





لدى جانب الفلة ولا الكثرة فيجوز على كل ما بعد ما لا غاية كما يجوز جعله عوضا في البيع ولا جازمه ولا يجوز على ما يقول عادة كمن يحظر  
 انما المصير بالكف من البر الى ما رواه سعيد الاجول عن الصادق ع وقد سأل عن رجل يبيع ثوبا بدينار بغير ثمن وهو مائة الفقة والقلعة  
 عرف الاخصا الفلة فلو اعتمدت فله من مائة الفقة وانما جرى على الغالب ان الفقة كونه مضد فلو لم يجر في حديث اخر ولو نشئ بغير  
 ويدل على الاجراء مطلقا لم يولد وانما يجد من مسلم فان سالت باعده الله ثم لم يرد في ثمنه فانه انما اصابته اقله من اشاء من الاجل وقال  
 ابن ابي كبة لا يجزى من درهم فاقوفه بل يصير عن الباقر ع عن بعض الدعا قال جلال وان يجزى الدرهم فاقوفه ولا لا في ثمنها على عدم  
 الجزم نادوا في الدرهم الا بالفهوم الضعيف في جميعها دونه الى الادلة لعدم الشك قوله ويلزم دفعه بالعقد ولو وهبها المدة قبل الدخول فيه  
 النصف الاول جعل البناء في قوله بالعقد سببا بمعنى كون العقد سببا في وجود دفعه وذلك لا ينافي اشتراط الوجوب بل لا ينافي  
 بخلاف عن سبب لفقد شرط وانما اعتبرنا ذلك لان المهر احد عوضين الذي لا يجزى لغيره على الحد ما قبل ان ينسلم العوض الاخر بل ان يلزم  
 بدفعه قبل تسليمها فانفسها باسرها وبها ايضا معا كما هو الواجب غيره وسببا في تحفيضة اثناء الله في باب المهر على البقرة من لا يلزم فيه  
 مصاحبا للعقد مطلقا بلع دليلها فانفسها ويجعل جعل البناء للمصاحبة وبها ايضا وجود دفعه اليها ويجزى العقد وهو الذي اختار جماعة  
 من الاصحاب كمن يملكه غيره واضع ويدل على عدم وجوب البناء بدفعه بالعقد صحيح عن ابن خنابلة قال لا يجزى الله من زوج كثر شهرا  
 شهرين فترد في المهر كذا والخوف ان يخلفوا فقال يجوز ان يجزى ما قد شرطت فان هي خلفت فخذ منها بقدر ما خلفت فيه وعلى تقدير وجوب  
 دفعه على امرئ كان لا يستغنى له كماله بالقبض بل بعضه بل بعضه كماله ممكن كما ساق قولنا ولو وهبها المهر فضعه في المدة جميعها والعقد ما قبل  
 الدخول وبعد فكون ذلك البراء لا ينافي ما اذا دفعه فلا يعتبر فيه القبول على خلافه الا براء وفيه شبهة على تقدير البراء بل يفظ الهبة  
 لئلا لها على المضمونه وقد ثبت في جوان من حيث مجازة مشتقا فثبتا والثابت في الدفعة حال البراءة لكن هو كذا الجرد ثم الهبة اما ان  
 تكون قبل الدخول وبعد فان كان قبل الدخول وجب لها نصف المهر فثبت نصف النصف الاخر كما لو طلق الزوجية الدائمة قبل الدخول هذا هو  
 للشهويين الاصح واوردوا على ذلك ما جاء فيهم قد تقدم مرارا ما يفتح في هذا الحكم ان لم يكن لجامع واستتمت كماله دفعه لك كمن يملكه  
 قال سالت عن رجل يزوج ثوبا او ثمنه ما تم جملته فخل ودفعه منه فان خلاها قبل ان يدخلها ردت المهر على الزوج نصف النصف  
 ولو دخل فوهبها بالمال المدة او بعضها صح ولا يفسط من المهر فثبت لا فقتضا العقد وجوب جميعه وسقوط ثمنه يحتاج الى دليل ومنه وقع  
 النظر هل لها قبل الدخول من فصوله لا على المفسط واما بعد الدخول فلا دليل على سقوط ثمنه وانما ينبغي فيه على الدين في بعض خصوص  
 لدليل فانه لا يوجب دفعه اعلم ان الظاهر من هذه المدة قبل الدخول هي جميع ما يوفى بها عند الهبة ذلك هو مقتضى سقوط نصف المهر  
 اذا وقع قبل الدخول وهل المقتضى مجموع لا من امكن او كقول القوم قبل الدخول وجميعها من ظهور اعتبار الدخول وعدمه في ذلك كالمطلقات  
 ومن الوقوف على موضع البقرة فيما خالف الفصل ونظمها فان فيها الوهبها بعض الدين كضمانها قبل الدخول وقد بقي منها اكثر من النصف  
 لم ينفقها بدخول نفق ما بقي منها بغيره من قبل الاول يثبت لها المجموع وعلى التام النصف اطلاقا ولو اريد على التام لو كانت  
 معنوية ولا لا فقولنا لو دخل سقر المهر فثبت الوفاء بالمال ولو خلعت ببعضها كان له ان يضع من المهر بغيره ما يستند هذا الحكم لاجل  
 كيشه من ما صحح عن ابن خنابلة السابعة في حديث اخر عنه صحيح السند في الكا في رواية ينفق في ثمنها بقدر ما خلفت ان كان نصف  
 شهر والنصف ان كان ثلثا فالثلث في سبعة اشهر عن سحر بن عمار واثبت واستند منه امام الطمغني فانها لا يكون عليها الا ما حال له من  
 فريضة استثناء غير امام الجعفر من الاعذار كالمرض والحسن مما من الماشاكة في العقي وكون ذلك على الاصل فنفق من غير مودة  
 اما الموت فلا يفسط شيئا كالذام قولنا لو ينفق في العقد ما بان ظهر لها زوج وكان له ثمن فوجبه او ما بان ما اشاكل ذلك من وجبا  
 الفسخ ولم يكن يخل فلا مهر لها ولو قبضه كان له استغفار ولو ينفق في العقد الدخول كان لها ما اخذت له من قبل تسليمها فلو قبل لها  
 المهر ان كانت اتملة واستغفار ما اخذت ان كانت غالبة كان حسن اخذها اذا ينفق في العقد النصف بوجه من جوه استناد فان كان قبل الدخول فلا  
 شيء لها اتفاقا فان كانت اخذت المهر وبعضه استعاد منها وان كان بعد الدخول فلا اخذت اقل احوال العقد اقول الشيخ في بيان لها ما اخذت ولا  
 يلزم ان يعطها ما بقي ولم ينفق بغير ما لو كانت غالبة او جاهلة بل الاظهر ان يكون غالبة لان الزوج لا ينفق عليها غالبة واستند خنابلة  
 عن غير عن حفص بن الجثن عن ابي عبد الله ع قال اذا نفق عليه شيء من المهر وعلم ان لها زوجا فاما اخذت فهو لها بما استحل من فرجها ويجزى عنها  
 ما بقي عنده وهذا الرواية ايضا ملة ما اذا كانت غالبة بالخال وجاهلة وهو القول الذي اشار اليه المصنف ولا ينافي مطلقا البيهقيين  
 الوقت بالجملة بل لا ينفق في كل الزوج بذلك كما هو الظاهر من ذلك الشيخ في خصوص حكمها بالجاهلة فقد خصص في رواية وان  
 كان فاسدا الاصل والطلاق الرواية فيقولنا اذا كان الدفع اليها فليلا او كثيرا او كان ينفق ما مضى من المدة واقل واكثر ومودها  
 دفع شيء وبما شئ فلو لم يكن دفع اليها شيئا او دفع الجميع فلا دلالة لها على حكمه في جميعه من الاصل المفسر في نظاير ومقتضاها عده  
 استحقاقه في جميعها لكن يشكل باسخطها مع قبض البعض ان كان اكثر المهر وعدم استحقاقها شيئا مع عدمه او مع قبض الجميع في جميعها

حتى

اشكال اخر وهو ان استغاثا بشايب اسباب خالفا لغيرها كما في منتهى الرواية وذلك لا ينفرد بهما فادفع لقوله القليل والكثير ما بينهما التمايز  
كانت خالصة فلا تنفي طعنا مطلقا لانها لا تنفي وان كانت خالصة فلها مجموع كسفي فان كانت فتنه والاكمل لها وهو الذي اختاره كصفا وخارجة  
عليه جازي الخ الرواية وهل اوله فيها ويجوز ان يكون ما يفي عنه على ان كان قد يفي عليها من الالزام بفعله ويشكل ذلك بان العقد فاس في حق  
الامر فكيف يثبت عليه حكم الصبر الذي من جلته فوزيعه على اجزاء المدخل ينبغي ان يابى جميع مع كمال جعل عوض على الشبهة الصواب للعقد  
هو كسفي بجميع ان لخار ذلك في اول كلامه وجعله الخياري ويمكن توجيه كلامه بان الرضا في ما وقع منها على المهر العيني فوضعه على ذلك لانه لا يرد  
عقد المنة فاذ ثبت من شاة بل من مقتضاها كما يلزم السمي مع كماله في الدائم طاعا وفيه ايضا الاشكال الوارد على دفع كسفي في الشبهة مطلقا  
لان نجر النواخذ لا يقتضي جواز السمي بل العقد الصحيح قاله لا وجوب من المزايع جهلا مطلقا ولا شمع مع علم مطلقا لان ذلك هو عوض النسخ وط  
الشبهة والواقع هنا كذلك وهذا هو الذي اخذنا في النافع وهو لا يوجب من قبلنا انما يجب حاليها تلك المدخلات في شاة ما فيها  
منه ويمكن تميز الرواية عليه بجعل النسخ في شاة من المثل مع جهلا بالفساد قبل التعبير من المثل للكلح الدائم لان ذلك هو فيه البضع عند  
وطى الشبهة من غير اعتبار العقد المصنوع وغيره وليس بعدد ما قبل ان الواجب من قبل الا من من السمي من المثل لان من المثل ان كان المثل في موضع  
البضع حيث بين بطلان العقد وان كان السمي هو الاصل فقد قدمت على ان لا يفسخ غيره وعلى هذا الوكان في ثناء المدخل فالبعض الاقل من شرطها  
من السمي من المثل باجدا لا اعتبارا بل بان هذا القول لو قال بحد بعد من الفقهاء بحيث لا يخرج في الاجماع ان اعتبار في الاول الحادثة  
متناهيا كما هو قولهم وانما الاجل فهو شرط في عقد المنة فلم يرد ذكره انعقد دائما لاختلافه ان ذكر الاجل شرط في صحة كمال المنة  
وهو الما يثبتها وبين الدائم وفقد عليه محجة وان غلب عليه الله ثم قال لا تكون نعمة الاباء من اجل سمي واجر سمي ولو قصد المنة فلا  
بذلك الاجل فله هو بين الاجل ان ينفذ دائما وهو الذي اختاره كصفا لان لفظ الاجاب صالح لكل منهما ما لو انما يخص المنة بذكر الاجل  
للدوام بعد شاة فاذا انقضى الاول ثبت الثاني ولان الاصل في العقد كسفي والفساخ على خلاف الاصل ولو نفع عبد الله بن بكر عن الصداق بخلاف  
ان هي الاجل فهو المنة وان يتم لم الاجل فهو كسفي ثابت وفيه نظر لا المصنوع انما هو كسفي انه هو كسفي من الاجل شرطها وفوقها في الشرط لا ينزل  
فوان للشرط وصلاجه العيان غير كافيه مع كون المصنوع خلاف المصنع لانه لفظ والعبر اتفاق اللفظ والمصنع على معنى واحد وهو  
حاصل هنا لان المصنوع هو المنة والمطابق للفظ هو كسفي وذلك يقتضي البطلان لقوان شرط المصنوع وقصد الملقوط والاصل انما يكون  
جميعه عدم الثافل وهو موجود وكسفي مع قطع نظر عن سمي فيه دلالة على ان من صدقته منة بذكر الاجل يكون دائما بل انما على ان  
الدوام لا يثبت فيه الاجل وهو كذلك لكنه غير المدعي في فاعول بالبطالان مطلقا او في هو كسفي الثاني في المسألة ومفضل السراوي يذهب  
نالتا فقال ان كان الاجل يلفظ الذي فيج والكلح انقلب اما وان كان يلفظ المنة بطل العقد لان اللفظ من الاولين صالحان في الما والاشا  
فانه يخص بالمنة فاذا ثبت شرطها بطل العقد ومن بطلان عقد المنة كما حصل لقوان شرطه وهو لاجل كذلك الدوام بطل لقوان شرطه  
وهو القصد اليك فانه الركن الاعظم في صحة العقود ومفضل ابيح بان لاطلال بالاجل وضع على وجهه شيئا او يجعل بطل وان دفع عند انقلب انما  
وقد ظهر من حقه مما تقدم فانه كسفي يكون فداخل بكن من ان كان غدا ما عدا ذلك بقصد غيره ما لا يحل فالاصل في المولى بالحصص والافلاك  
انما هو الرواية السابقة على وجهه اعتبر في دفعه فمضوا من ان يثبت من هذا الحكم الخالف للاصل من ان سدا في حق المنة بذكر الاجل  
انما طال او قصر كاستدراكه في اليوم ولا بد ان يكون مستاعدا من الزيادة وكسفي في الشبهة واعتبار ضبط الاجل على وجهه يكون محروكا  
من اجمال الزيادة والنقصا كعدم الشافعي وادراك التفرقة من الاجال لا ينفذ في جانب القلة والكثرة بفعله بل انضبا عليه فلو جعل  
الوقت طويل بحيث يعلم غاذه عدم بقاءها اليك مع عدم المانع لان الوقت مثله غير فادح في محنته كما وان في جانب القلة فيظهر  
من بن حنيفة ما بين طلوع الشمس الى نصف النهار وهو غير لازم ولا دليل على اعتبار ذلك وكلمة زاد العيش لا الحصر فلو جعل المنة  
ذلك تجاوز لا يثبت طر ان يكون بغيره بكن فيه لجماع لان غير محسوبة وانما هو بعض ما يثبت عليه فلو جعله مضبوطة مع شيئا  
عليه حكم العقد من الباطل نظر في غير الصا هو كالأمر وهو ذلك مما يثبت على اختياره كان ذلك المصنوع لانه لا يفسخ احد الا من المصنوع من سمي  
التكاح المعقود ان لا يثبت في العقد وضد من جهلا ولا اهمية جهلا ولا فرق في ذلك بين كون الزم في محل الاستطاعة وعدمه فلو  
ولو مقرر على بعض يوم خارج شرط ان يغيره بقاءه معلومة كالزوال والعزوب حيث لا يقدر لذلك في جانب النقصا يجوز جعل البعض يوم  
لان فل كما قرناه بغير طر ان يكون ذلك البعض مضبوطة انما بقاءه معلومة كالزوال وكسفي ارجح في كسفي يوم ثلث فان انقضى عمرها  
بذلك علما بما بقاءه والادعاء فيه الى اهل الخبر ويشترط في الخبر العدة في غاشط العدة بقاءه كالنكاح ويمكن جعلها من اهل الخبر  
فان شبهة الحال لم يخف طر في الاصل طر في شاة نظر من صلاجه عدم انقضاء المدخل الى ان يعلم ولا يثبت طر في الاصل ولا العلم به  
حيث يجعل الى الزوال مثلا الى اخر النهار ويثبت ان يكون له وقت العقد كسفي القوان وتغير كسفي بغيره في الما والذين  
الاجل كما ينفذ اعتبارا بانه النها ونقصا ونقصا ان يثبت جعله لانه امرضا عدا ولو حة الا ساعة مثلا كما لو جعله يوما



نتج لان الله تعالى عثر في هذا باب الفروض بجزء معلوم النسبة الى كل التركة وكيفية قسمته غير مفلوذا ونقص غير الواحد وهو غير متجاهل الضمان  
جهم بمقتضى الاطراف بينه نظر فوهم الاصل يقتضي عدمه فلما قدر رفع الاصل بالبراءة الزوجة ان كانت حرة وبما باء من الاخبار ان يكون  
وبانكر فدا دخله وما في عموم الادراج في الاحكام الماضية لانما اخرج الدليل الخارج فوطئته الشارع حاصل على هذا قوله مطلق الزوجة  
لا يقتضي الاستيفاء فلما بال يقتضي الاستيفاء في الامع وجود احد الوانع وهي محضون وكون هذا ما عني المتنازع والعام والخاص غير متغير  
كان جهة في البوابة واما ما به سعيد بن بشير في وجود ما في الباب ليدل على ان شرطها مطلق وهو مشرك بين ثلث محمد بن خالد وهو  
الحسن بن ابيه الاحمد والكل ثقات على قول الشيخ ان جعفر الطوسي ولكن الجاني صنف محمد اوفال ابن الغضائري حديث يعرف بكونه روى عن  
الضعفاء ويعتمد المرسل واذا انما روى في صحيح فالحج مقدر ظاهر حال الفاشية انما ضبط الجماعة واعرفهم بحال الرجال واما ما به محمد بن فضال  
عليه السلام كما طعن على ابيه من قبل وقال ابن الغضائري كذا لا يثبت له غير اخذ وقاه اهد بن محمد بن عيسى عن محمد بن ابي حمزة وبالحج هذا اليب  
الشرك مضطرب في داخل طوبى ولا يصح ولا في معنا والشيخ في كتابي الاختصاص على ان الشرط في البراءة لم يشترط فيها الاثبات مع  
الشرط جها بغيره بن بابا في من الاخبار الدالة على ثبوتها مع الشرط ولا يخفى انه خلاف الظاهر الا انه لا يثبت الجمع خبر من طريق بعض كذا كان  
فليس بضا كما قبل بل ظاهر اوما وانه عبد الله بن عمرو في صحيح قوله السند سيئ ان كان باء طريقها واضحا فلا يصلح جهم ومقابلته فيكون  
ويمكن هاهنا على حاله الاطلاق من الشرط جها كما سبق واما ما في شرط البراءة في جهمنا العقد فهو حسن لهدك دليل شرعي على جواز فلا  
يكون منها فاستظهر في ومنه يظهر ان شرط البراءة في جهمنا العقد لا يثبت له دليل على صحة قوله ان  
الزيادة على النص على بقدر شرط الارث يكون نسخا اه فتدبر كون الزيادة نسخا وقد خفي في الاصول سلبنا لكن يمنع سبحانه الترخيص بجزء الواحد  
وقد خفي في الاصول ايضا سلبنا لكن يمنع الزيادة على النص على بقدره لان من جملة النص الزوجة فان قيل بالارث مطلقا فواضع وان قيل بجمع  
الشرط يكون العقد المذكور من وانه الارث الامع لشرط فخرج العمول والرواية وانما هي اصل العقد لا يقتضي النوارث بان شرطها  
شرط بغيره سلبا للشرط اما عدم افضاء الارث فلا دالة الساقطة واما ثبوتها مع الشرط فلعلم السلب عند شرطه وهو صحيح محمد بن  
مسلم عن الصادق في حديث اخر فان شرط البراءة في جهمنا العقد لا يثبت له دليل شرعي على صحة قوله ان الزوجة في الشرط  
بغيره بل ان شرط البراءة في جهمنا العقد لا يثبت له دليل شرعي على صحة قوله ان الزوجة في الشرط بغيره بل ان شرط البراءة في جهمنا العقد لا يثبت له دليل شرعي على صحة قوله ان الزوجة في الشرط  
وهو من اجور في الحسن لان فيه من غير الثقات ابراهيم بن هاشم البرقي هو جليل القدر كثير العلم والرواية ولكن لا يثبت له دليل شرعي على صحة قوله ان الزوجة في الشرط  
فيه هذين الخبرين يجاب عن اوله الفقيهين الاولين لانهما على كون شرط البراءة سائعا لا يثبت له وعلى ان اصل الزوجة لا يقتضيه  
فيكون الالبه مخصوصا بما لا يخصه في الزوجة الثانية برؤية الكافر لارث السلم ويظهر ان سبب الارث مع شرطها انما يثبت بوضع  
الشارع وان كانت موقوفه على امر قبل الوارث كما لو سلم الكافر وكذا يظهر جوابا قبل انه لا مقتضى للنوارث هذا الا الزوجة ولا يقتضي  
الزوجة الا انما فان اردت هذه في الزوجة في الالبه ورثت وان لم يشترط ثبوتها وبطل شرط يقتضيه وان لم يثبت في الزوجة في الالبه يثبت  
بالشرط لانه شرط ثبوت من ليس بوارث وهو باطل وجب الجواز عنه فيسلم لانهما في الالبه الا انها لا بد الشرط مخصوصا بالرواية في الشرط  
الاستثناء والشرط داخل في العمول عدم الفقيه للخصيص هذا وان كان قريب في النظر الا انه خبر من طريق الخبرين بل الاخبار لان  
الاخبار الدالة على نفي النوارث به محل على عدم شرطها جها ويخبر سعيد بن بشير في صحيح محمد بن ابي حمزة على ما حمله عليه الشيخ وان كان خلاف الظاهر لان محمد  
وبه يحصل الجمع بينه وبين هذين الخبرين في الملاحضة من غير الاستثناء من هذه التثنية وليس فيها صحيح السند غير محمد بن مسلم الدال على نفي الارث  
بالشرط واصل هذا الجواز الاقوال وهو محتمل المصنف وبقوله الشيخ واثباته لا الفاضل كما عرفت ولخارجه كنهية في المصنف فخرج على هذا انها  
لشرطها الاحد ما دون الآخر فمقتضى الخبرين اتباع شرطها وما وجدنا اشكال ان غلبت الارث كونها من الجانبين عند وجود من واحد ولو كان في  
ارث السلم الكافر والعكس وارت الوالد المتقي باللعن اذا اعترف في الزوج بعد ذلك فان الولد يورث وهو لا يورث والولد لا يستعاضا مثل ذلك عمل  
بعض الاجماليين على ارادة الوصية بان شرط الارث بمقتضى ولا يخفى ما به ورأيتها عكس وهو مقتضى العقد الارث ما لم يشترط سقوطه  
فيكون الفقيه للارث هو مقتضى شرطه لا في واثبات شرطه ثبوتها كان كذا وانما لا يقتضي العقد وهذا القول خبر عن الرضا بن ابي جعفر  
وكيفية العمل بموا الالبه وعموم مسلم عند شرطه ثبوت قول الباقر في وثقة محمد بن مسلم في الرجل يزوج كراهة منغزة انما يورثان ان لم  
يشترطا واما الشرط بعد كذا ح جوابه ان عمول الالبه قد خسرنا بانعدام من الاجتناع وعمول الآخر بالوقت بالشرط يقول وجبه وجبر محمد بن مسلم  
صغيره السند ومن مع ذلك مخالفة للفعل المعلوم وهو كون الاعيان بالشرط المتأخر عن عقد النكاح وقد تقدم ان المعنى بان كان في الشرط  
حمله في كتابه الاجتناع على المراد انما يورثان ان لم يشترطا الاجل والارث مع الاطلاق يكون واقفا لا لا لا على عقد المصنف لا  
يقتضي الارث بذاته وهو وان كان خلاف الظاهر الا انه طريق الجمع ولو طرح لضعف سنده وفيه مخالفة ما ذكر في مقدم القول في امر في الشرط  
الشرط بعد العقد وما به قوله انما يقتضي العمل بها بعد الدخول فعندنا جهمنا وروى جهمنا هو مشرك فان كان لا يخص لم يشترط جهمنا وروى

لا الارث

[illegible]

ابن ابی حنیفہ رضی اللہ عنہما



فيما لا ينفك عن

لا ينفك عن

ذلك ما بعد الاجابة في شياطينه من حيث هو قول الرقيم الثاني في كل لانه هو بالملك والعقد المرد بالنكاح  
 الوطى لا العقد وان كان جفت في عقد وجب كسره في الاثر من منع من نكاحه في قوله تعالى الا على النكاح او ما ملك ابائهم في الاستثناء  
 سببا في نفيد العقد والنكاح بالخليل يرجع الى الحد ما اذا لم يكن عليه ملك المتعة فيدخل في الملك وفي العقد في قوله لا يجوز العقد  
 ولا لان العقد لا يقتضيه النكاح الا اذا كان العقد من غير ان يفسد على اجازة الملك فيكون اجازة الملك كالعقد المستأنف  
 وفيما يطلع منها ولو في الاجازة وفي قول الرابع من حيث هو العقد المستأنف الاجازة بعقد العبد والاول اظهر في تقديم الكلام وان عقد النكاح مطلق  
 او ارفع من ذلك يكون باطلا او موقوف على الاجازة فمن قال بطلانه فانه باطله هناك وفي قول ابو حنيفة موقوف على اجازة فانهم من اوقفوه  
 ايضا على الاجازة السبب في اجازة السيد مع الاطلاق وهذا هو الذي اخبرنا الصريح الاكثر وهو لا يوقف في تقديم ما يدل عليه سيما في خصوصه  
 حتمه ذلك عن الباقر قال سألته عن كسرك في زوج بغير ان سبه قال ذلك ليس بالسيد بناء على اجازة وان شاء في بيننا والقول بكون اجازة الملك  
 كالعقد المستأنف المشيخ في قوله فان من عقد على كسرك غير ما دلت عليه كان العقد باطلا فان رضي المولى بذلك العقد كان رضاه كالعقد المستأنف  
 بسبب احبه الفرج وقد اختلف في قول كلامه حيث ان ظاهره الشافعي حكمه بطلان العقد ثم لاكتفاء به عن الاجازة وجها لا يفي في النكاح كالعقد  
 والعلم في الخبر ان كلامه على ان المرد يكون باطلا في قول البطلان لان ما يقع باطلا في نفسه لا يصح بالاجازة الموقوف على هذا في قوله كالتو  
 الاول وفيه بينه ما يدل الصريح من ذلك انما ينفك عن عدم الامانة للملك الموضع لا يفتقر في قولنا مطلقا في العقد ملك في الموضع قال  
 المصنف في ما يقع في العقد من حيث هو من النكاح من كان الذي في زوجه من غير ان يفسد النكاح فسد ثم لا يصح على اجازة المولى  
 كالعقد الفضولي ما سببه في نكاح جميع من لا ينفك عن ذلك هذا التبريد في النكاح لا يفتقر في قولنا مطلقا في العقد ملك في الموضع قال  
 من اول كلام الشيخ بامر المرد هو ان العقد يكون باطلا في الاذن كما ذكرنا في الاذن لان الاجازة مفقودة مقام الخليل ونكون الرضا عبارة عن الخليل  
 ومن ثم فانه لا ينفك لان العبد لا ينفك في ذلك وفيه نظر لان الخليل ينفك عن عبادات ليس الرضا من الخليل ولا العقد لا ينفك بطلانه  
 والاول ينفك في كلام الشيخ على التقى الاول وجعلها موقوفة لان طلاق البطلان على الموقوف ايع كغيره وهو مشهور ومن حيث هو غير انما  
 وفيه من حيث لا ينفك مع ذلك ان المصنف جعل القول المذكور في مال العبد والامانة مع ان ينفك في نفسه في الموضع من حيث هو لا ينفك في الاصل  
 الاجازة والقول بالبطلان فيها بالاول وفيه من حيث هو كسرك في نكاح فقبح في غير المملوك بحجها بالني في الموضع المشافعة في قولنا كسرك في  
 عليه منع من كسرك ولما لا ينفك في نكاح المولى في غير المملوك بغير ان يفسد نكاحه باطلا في نكاح المولى في غير المملوك في قولنا  
 لا ينفك في نكاح المولى في غير المملوك بغير ان يفسد نكاحه باطلا في نكاح المولى في غير المملوك في قولنا لا ينفك في نكاح المولى في غير المملوك  
 وعلى العبد في قوله ان السبب في الموضع موقوف في قولنا كسرك في نكاح المولى في غير المملوك بغير ان يفسد نكاحه باطلا في نكاح المولى في غير المملوك  
 قال قلت له اصلك انما يحكي عن عتيد وابراهيم الخليلي واعلم انما يقولون ان اصل النكاح فسد في نكاح العبد في قوله فقال ابو جعفر انهم  
 بعض اهلنا عتيد فاذ اجازة في قوله جازة وما قبل ان المملوك شامل للذكر والانثى فيفيد بحكمه في قوله في نكاح العبد في قوله  
 ذوان ايضا عندهم قال سألته عن رجل تزوج عتيد بغير ان يفسد نكاحه باطلا في نكاح المولى في غير المملوك بغير ان يفسد نكاحه باطلا في نكاح المولى في غير المملوك  
 اجازة نكاحها في قولنا كسرك في نكاح المولى في غير المملوك بغير ان يفسد نكاحه باطلا في نكاح المولى في غير المملوك بغير ان يفسد نكاحه باطلا في نكاح المولى في غير المملوك  
 او في كسرك في نكاح المولى في غير المملوك بغير ان يفسد نكاحه باطلا في نكاح المولى في غير المملوك بغير ان يفسد نكاحه باطلا في نكاح المولى في غير المملوك  
 المهر الذي هو عوضه كذلك قوله وكذا لو كان كل واحد منهما مملوكا في قولنا كسرك في نكاح المولى في غير المملوك بغير ان يفسد نكاحه باطلا في نكاح المولى في غير المملوك  
 لا فرق في نكاح المملوك على ان نكاح المملوك بغير ان يفسد نكاحه باطلا في نكاح المولى في غير المملوك بغير ان يفسد نكاحه باطلا في نكاح المولى في غير المملوك  
 والقول بوقف نكاح موقوف على ان يفسد نكاح المولى في غير المملوك بغير ان يفسد نكاحه باطلا في نكاح المولى في غير المملوك بغير ان يفسد نكاحه باطلا في نكاح المولى في غير المملوك  
 يخص من الملك قولنا ان كان الاول ذكرا كان الاول ذكرا فان كان الاول ذكرا كان الاول ذكرا فان كان الاول ذكرا كان الاول ذكرا فان كان الاول ذكرا كان الاول ذكرا  
 او من ولد اباه عن نصيبه لم الشرط لا خلاف في ان الولد اذا كان ابوه ذكرا لا وجه لحره وانما هو تابع لها فان كانا مملوكا لولد لولد  
 ان كان كل واحد منهما مملوكا لولد اباه عن نصيبه لم الشرط لا خلاف في ان الولد اذا كان ابوه ذكرا لا وجه لحره وانما هو تابع لها فان كانا مملوكا لولد لولد  
 بينهما بان النسب موقوف لا ينفك عن ما يقع في الاجازة غير انما يقولون ان اصل النكاح فسد في نكاح العبد في قوله فقال ابو جعفر انهم  
 وفي الفرق فاعلم ان المهر في ذلك اجماع مع ان الصلاح ذهب الى انه يبيع الام كغيره من كسرك في نكاح المولى في غير المملوك بغير ان يفسد نكاحه باطلا في نكاح المولى في غير المملوك  
 عن نصيبه مع الشرط ولم يعموا المملوك عندهم في قولنا كسرك في نكاح المولى في غير المملوك بغير ان يفسد نكاحه باطلا في نكاح المولى في غير المملوك بغير ان يفسد نكاحه باطلا في نكاح المولى في غير المملوك  
 الولد في قولنا كسرك في نكاح المولى في غير المملوك بغير ان يفسد نكاحه باطلا في نكاح المولى في غير المملوك بغير ان يفسد نكاحه باطلا في نكاح المولى في غير المملوك بغير ان يفسد نكاحه باطلا في نكاح المولى في غير المملوك  
 للاخبار الكثيرة في الدلالة عليه منها حسنة في عمير عن ابي عبد الله ع في كسرك في نكاح المولى في غير المملوك بغير ان يفسد نكاحه باطلا في نكاح المولى في غير المملوك بغير ان يفسد نكاحه باطلا في نكاح المولى في غير المملوك  
 حسنة اخرى لابن عمير عن ابي عبد الله ع في كسرك في نكاح المولى في غير المملوك بغير ان يفسد نكاحه باطلا في نكاح المولى في غير المملوك بغير ان يفسد نكاحه باطلا في نكاح المولى في غير المملوك بغير ان يفسد نكاحه باطلا في نكاح المولى في غير المملوك

في

الامانة

مهر

يكون موقفا



العقد في نفس الامر ولا اثر لظهوره وحده والامر بخلافه فيكون هو المثل الذي فيه قوله ثالثا ان العقد يرضع من قبله الذكر الصغار  
لعل في كونه من قبله لا يرضع عنه العتق اذ ارضعها لغيره ان كان يولد كان جازا بغيره لا يرضع عنه الا في نفسه لانه غاها حكمه ويضرب  
الفقيه يوم سقوطه جبالا لا يرضع عنه الا في نفسه بالقبول والقبول بالقبول وحكمه عليه بالمال لا يولد وكان زفاد وسقط من قبله لا يرضع عنه  
في حال كونه مجتبا لا يرضع عنه بالقبول ثالثا ان يكون محرابا لا يرضع عنه غاها وحكمه في سقوطه وحكمه في الولد به ورضع الفقيه كالسنة  
وكذا في وجوب المهر على ما اطلقه المصنف لجماعة ثانيا على انه وطى محرم من قبله من حيث الشبهة فثبت عوضه وظاهره بل صرح بعضهم  
عدم الفرق بين علمها وجاهلها في ذلك هذا ولا يفرق عن اشكال الامناع لعل في فنيه في مخالطه السابق لكن لم يوفقوا هذا الواضع عكسه  
بان يكون هي الجاهلة خاصة لحد علمه وينبغي عنه الولد لانه جاهل به كحجر ويثبت علمه لولاها والولد له وهذا كله اذا لم يفرق بين  
العقدان جازا قبل الوطى فواضح وان كان بعده يرضع على ان الاجازة هل هي كاشفة عن صحة العقد من حيث علمه من غير العلم الاول وهو  
الا وهو بل هو الولد وان كان غاها لاجال الوطى بالخير وسقط من قبله وان كان قد وطى محرابا لانه يولد من قبله لا يرضع عنه  
الوطى واذا لم يرضع على المحرم يوجب البتة لا يرضع على التام فيبقى له الاحكام السابقة باسرها لاجازة من الوطى في نفسه ظاهر ولا يرضع  
الامر وانما كان قد حصل جزء السبب السبب ولا يرضع الا بعد الوطى وكان كما لو لم يكن هناك عقد صلا فقولهم كذا وعقد علمها لا يدعوها بغيره  
لونه المهر ومن قبله عشر فمهرها ان كانت بك ارضعت العتق ان كانت بغيره وهو المهر لو كان رفع اليها مهر السقما ما وجد منه وكان ولد هاتمه  
رفا على الزوج ان يرضع الفقيه ويلزم المهر دفعه المهر وان لم يكن له مال سعى في فنيه ما تقدم حكم ما اذا تزوج المحرم من غير ان يرضع  
هي بغيره وهذه حكمها والواضح انما اجعلها مسئلتين مع اتحادها في حكمه لو دفع له الفقه هذه الصلوة بوضوئها وبخبرها ان  
الامة اذا ادعت بغيره فعقد علمها بالزناح فان كان غاها بفساد دعوىها وبالجور عن حكمه كالصلاة الاولى من المسألة السابقة وان كان جاهلا  
بالحال المالدعوى بانها حره الاصل وهو لا يرضع عنها في حال فنيه على الظاهر مع علمه بكونها مملوكة ولكن ظهر له فاني كثيرة تشر الظن بغيره  
فتوهم محال ذلك في يوم محال عجز دعواها وبالجمل حصل البتة من جوارضها على ذلك الحال فالحكم كما من عدم الحد ولزم المهر لانه  
عوض عن الوطى المحرم اذ هو ليس بزوج ولا مملوك من هذا كذا اطلق الجميع بل ادعى علمه بعضهم اجاع المسلمين لم يفرقوا بين كونها غاها بالخير  
جاهلة ولو قبل بعد لزوم المهر على فقير علمها كالسابق لم يكن لو جوا لعله وكونها بغيره فدفعه على المهر مع فساد في ضرر لا يرضع  
نفي المهر بخبر على القول بانه لا يوجب بغيره لكن الامر في الانفاق كذا في فنيه في احوال حدتها ان الله سبحانه في عقد جميع بغيره فاني  
فيجب الاخر وعرض في انظر الفقيه لا يوجب فساد من قبله وهو ظاهر خبر المصنف الاكثر وفيه نظرا لانه واقع بغيره ان السيد لا اثر لظهوره اذا  
بين في فساد بعد ذلك ودعوى كون الفقيه لا يرضع من قبله غير سديده والثاني انه المهر المثل الذي يرضع فيه فساد فله خبر الدين عن المهر كما  
نقل الاول عن القاضي ابن الرزاق رويما الفقيه الشهيد في شرح الارشاد وحكم بانها فان دلان بالتالي ووجه هذا القول قد اشرفنا اليه سابقا  
انها ملك الغير والنكاح موقوف على رضا فثبت لم يرض بطل من قبله فكان كالفساد وقد حصل الوطى المحرم بسبب الجهل فوجب مهر  
المثل وهو واضح هذا اذا لم يفرق بين الوطى والافاق فيكون كان الوطى قبل الاجازة بناء على القول الصحيح من انها كاشفة والتالي جوب عنه وفيها  
ان كانت بكر او نصفه ان كانت ثيبا وهو محتمل في شرحه وان حرمه ومسنده صحيح الوكيلين جميعا في عقد الله ثم وزجل بزوجها  
امر امره فوجد هاتمه مستغنى عنها قال ان كان الذي فخرها انا من غير ما لهما فالتكاح فاسد فلت كيف يصنع بالمرء الذي اخذت مقل  
او فكتفا اعطاها شتا فليأخذوا لم يجد شتا فاشترى له علمها وان كان زوجها انا ولم يفرق على وليها بما اخذت بنتها لولاها لعله  
عشر فمهرها ان كانت بكر او ان كانت غير بكر نصفه عشر فمهرها بما استحل من فرجها فلت بولدها قال ولدها استحل من فرجها اذا كان النكاح  
بغيره ان المهر لا يرضع عن ان يكون العلم بها بغيره او بما جلت على انا اذا باو العتق او نصفه المثل وهو يرضع عن الجاهل انما هذا  
لحكم وجعل المثل المحرم والافاق في غير موضع لنص قول المصنف بعد ذلك لو كان رفع اليها مهر السقما ما وجد منه فاني هذا القول لانه  
مذكور معه في رواية وفيه لا يرضع عن المصنف ايضا بل على الاول كالمثل لاننا جعلنا الواجب المثل والعشر ونصفه في ذلك لا يرضع  
الا في نفسه فثاقه اليها لم يرضع عنه لانه يرضع عن الدين لا يرضع عن المالك او وكيله فيكون باضا على ملكه فله استغاضة ما يجد من يرضعها  
بما تلف بعد عنه ما انا على القول بلزوم السبب في كان المدفع هو كسبي او بعضه فهو مضمون على الدافع الى ان يصل الى السيد او وكيله فان تلف  
قبل ذلك عن السيد بغيره ويضربها التالف كذا وانما جعلنا هذا الحكم من ثمة القول بوجوب العتق ونصفه خاصة مع جرائبه على الجاهل فابعد  
من الاحكام مخصوص بهذا القول فلا يلام في وسط حكمه فابعد به بين احكام الاحكام السابقة وهي قوله وكان ولد هاتمه فواضح هذا في الشرح  
واباها ولما المصنف قد تقدم حكمه بالولد مع شبهة الجاهل على الاربعين حرا وان رضى الفقيه وهذا من ان المهر في شتا الحال علمه من ثم  
لجوبه وقد صرح بكونه حرا في الرواية السابقة التي هي مسند الشيخ على وجوب العتق ونصفه لكونه خالف في حكمه من الولد وحكمه بكونه فاعطى  
الاب فله في يوم سقط جوا على المولى فله في نفسه ومع عتق السبب في الفقيه ومسند ذلك كله ورواية زاذان في الحسن قال فلت في عتقها

بغيره

بقلمه

ثم انقلبوا على ارجائهم

لتخصبها جهتها لعلها بما حاله فكانت غيبا لامرهما وبنهذه مع موافقته للاصل والشرع ورواه السكوني عن ابي عبد الله قال قال رسول  
 الله امراه زوجت نفسها لعبد لغير اذن مؤالها فاذن بائنا حرمها ولا حصد الها ولم يذكرها من ان عليها ما لمع علمها بكن محال على  
 القواعد المقررة من وجوبه على الزنا في العالم وهو ضايق عليها ومجرد العقد لا بعد شيئا عن علمها بقاءه فضعف عظمها لا بوجوبها لهما  
 من القواعد الكلية مع قولها في التكليف وما قبل احد علمها وحمل كل امر على ظاهره من عدم الوجوب من حيث هذا العقد فستكون  
 على الاجازة فلا بعد عنه شبهه بالنسبة الى المنة لضعف عقلها دون الرجل ويضعفها ذلك واد في عقد القسوة على الكولي على ما اذا علمت  
 بالجوهر دونه ويمكن الاستيناس له بظاهر حشنة وان عن البافرة قال سألته عن حملوك تزوج بغير اذن سيده فقال ذاك السيد ان نكاحا جازوا  
 او نكاحا فزوج بينهما الى قوله في حديثه لم يعص الله امرا عصم سيده فاذا جازوا فهو له جازوا في رواية اخرى عن زاده عنه قال سألته عن  
 رجل تزوج بغير اذنه فدخل بها ثم اطلع على ذلك مولاه فقال لا حله الا ان شاء فزوجته ما وان شاء جازا كما هم الى قوله فذلك لا يجزى ان  
 اصل النكاح كان عاصيا فقال ابو جعفر اما في نكاحها لا وليس بجائز الله اما عصي سيده ليس لك كاتبا ان اجروا الله عليه من نكاح غيره  
 واشباهه ولعل هذه القضية الموجهة لعدم نكاحها الا ان في مقابلة العمومات الادلة الدالة على ثبوته نظرا فان الارض لا يثبت صحتها  
 الثانية وخارجها موسمي بكر وهو ضعيف ثم انفق ولد في هذه الحالة فهو مولود لعدم حقوقها السببية بها فلا وجه شبهه وهو مما  
 في بعض الروايات قبل ولعل هذا مما يؤيد كونها زانية محض ولو لم يهلك النكاح ما لا يحلها الزينة او بالعكس فوله لا حله الا في نكاحها فثبت في ذلك  
 لغيره لما تقدم من تعينه لا شرف الطرفين ولا في علمها ما هو المولود لانه مما لها حقيقة وانما حكمها بالبينه حيث ينسب اليها من موافق  
 في العرفان لا بسببها على البين من الولد هو المباشرة في الامور وموافق جميع المباشرة وغيره في الاتفاق فاضحا انما هو على المباشرة وما اشنع  
 ان يثبت السيد على حملوك ما لا اشنع استحقاق البينة هذا من كونها فظاهر واما المهر فمعه مع جهل نكاحها فثبت في عقد البند لا في حق المهر ولا في حق  
 مهر متبوع بها اذا اعتق والمردبة المحكي او في المثل على ما من خلاف ولو جازا ذلك لولا بعد ذلك فلا يثبت كونها مسبية ولما انفقت فهو تابعه  
 لصحة العقد بالاجاب فان انتفت انتفت لعدم الزوجية التي هي مناطها فان قولهم ان تزوج العبد بامه لغير مولاه فان اذن الولدان فالولد  
 لهما ما وكذا لو لم ياذنوا ولو اذن احد ما كان الولد لذي اذن ولو زنا بامه غير مولاه كان الولد لولي الامناء هذا التفصيل ذكره الاحتجاج كذلك  
 ظاهره الانسان في علمه ويظهر من بعض ما نه منصوص لم ينفق عليه لغيره في بيع مع اذن الولدين واخص لانه مما لا يوزن فثبت ان يكون للولي  
 ان ابا الصلاح جعل الولد لولي الامناء خالصا كغيره من الجوانا لا ان يشرط مولد العبد فيكون له بحسب شرطه والمشهد هو ما ذكره القدر  
 والما مع عدم اذنها ما افقدت من الاخبار ما يوجب بانه ليس كالزنا المحض فذلك المحض بما لو اذناه واما الجوفه على ما ياذن اذن احد ما  
 دون الاخر فقد علموا بان اذن لم يملكه في الزوجية مطلقا فمقدم على فوات الولد من لانه قد تزوج من ليس في فمقتضى الولد حرا جازوا  
 من لم ياذن فيكون الولد له خاصا والمهر الزنا والحاق الولد بالامه فظاهر لان الزنا لا يحرره ولذا وان شاركه الامه في ذلك لانه  
 مما لها وان كان اصله محررا وبالحمل فمعه احكام منوفقة على نص الجاه والاقبال في مجال قولهم لو تزوجت بغير اذن يميني ثم شترى  
 حصته احدث ما بطل العقد من علته وطهرها ولو افضى الشريك الاخر العقد بعد الانبعاث لم يصح قبل مجزولة وطهرها وهو ضعيف ما بطلان  
 العقد فلان ملك الجهر يبطل العقد لا من ان يعقد الانسان لنفسه على امه عقد وهو يستلزم بطلان الاستدانة ولا يمكن الحكم ببقاء العقد  
 في جهر الاخر لان العقد لا يبين بعضه ويبطل بعضه فرفع بطلان في جميع اما حريم وطهرها فلا تستلزمه الضرورة في ما لا غير  
 بغير اذنه المنع شرعا وعقلا فح فلا طريق الى حلها الا لا يثبت الجاه وبيع جميع ثم يجزى ببيع صحيح ولا يحرر هذا الا بغير اذن العبد السابق  
 ذكرنا من بطلانها ومما قلنا في ذلك الشتر في بغير اذن حرمته على الا ان يشرى لصف الاخر او يرضى اليك بصفها بالعقد فيكون ذلك  
 عقدا مستانفا وبمقتضى البند الفاضل واستضعف المهر وهو ظاهر لان كان قد بطل بالشراء كما هو الظاهر فكيف يصح اجراء الرضى وان  
 لا يطل فلا وجه لاعتيان بقاء العقد لانه دفع ولا يرضوا ولم يجد له ملك فلا ينفق على جازته واوله المصنف في نكاحها به بالجملة على ان  
 البيع على النصف الثلث ويكون الطريق الى هذا كالم الشتر امر او العدا وهو شتر النصف الاخر وانفق به الا في شتر النصف الاخر من البيع  
 ويصير ملك النصف بالعقد فيكون الاجاب ان كالعقد المستانف يكون لالف من قوله ووفت بهم وامل الناس وعي اولو ويدا  
 الناقل وان كان يبعد الا ان يباح حكم الشتر على ظاهره ابعدا قال العلامة في الخ بغيره فله ذلك الوجه عند ان الاشان بذلك الى العقد الاول  
 وبطلان في حق الشريك وهذا الوجه ضعيف جدا لان العقد لم يكن باطلا في حق الشريك لا معنى لاعتيان الرضى الشريك بعد العقد مما  
 فيه من لزوم بيعه سببا لابطاحه قولهم ولو حلها لم يطل محل وهو موقوف قبل لان نسب الاستباحة لا يبيح هذا من جملة الاشان التي تنفسه  
 لابطاحه لانه المذكور في الشتر هو محال الشتر فكذلك خلاف فافدنا لا يباعه فمعه الاكثر الى عدم حلها بذلك الاستدانة بغيره  
 الابطاح بمعنى حصوله بامر من مع الله في حصره لا بغير العقد بل في قوله الاعلى ارجحهم وما ملكنا منهم ولم يقض فاطح للشرك ولا  
 يكون الملقية منها سببا والعلوم من الابن اذاده منع محلو ومجمع معالان المنفصلة وان حملت الامر لان هذا المعنى متفق مع محلو

العبد

مصح





اذا نفرد ذلك فهذا الجنا على الفور ويظهر من الجملة الاتفاق عليه انضاراً ففتح العبد اللازم على موضع له في الزمان والظن قوله لم يرت  
ملكه فبعتك فاختار في ان الفاء للشعوب من غير مهلة ويجعل كونه على التواضع لثبوت الجنا في الجملة اجاباً فبفتح الجيم ان نيب البرن والفا  
افضت ثبوت الجنا من غير العتق بالفضل ويجوز قول به لكنه لا يثبت له امتداداً ويؤيد ما روي ان مغيثاً كان بطون خيلها في نسك المدينة  
بعضها لاختاره وطلب من النعم ان يشفع له اليها فاشفع له اليها فلم يقبل ولو كان على الفور لبطل حكمها بالناحية واستغنى عن الشفاعة واجيب  
بان ظاهر الحديث ان الشفاعة كانت بعد فسخها ولذلك حوى انه كان بطون بيكي ولم يادها به بترك الفسخ بل قال لها الواد اجلس فان ابوك  
فقال يا رسول الله نازي بامرك فقال لا انا انا شافع فقال لا حاجة له فيه والظاهر ان المراد من الرجعة تجديد النكاح فيه نظراً لما ذكره  
الرواية ليس صريحاً في وقوع الفسخ وكون ذلك على وجه الرجعة وبعض الفاظ الرواية يصرح بكون ذلك طلباً للاختصاص فيمن عاين كان  
زوج يبرئ ويقال له مغيث كان في نظر الله بطوناً في نسك المدينة وان روي عن عبد الله بن علي بن حنيفة في سننهما المختارة فلم يفعل وفي  
رواية اخرى انه قال لبريء ان فريك فلا خيار لك وهو دليل على التواضع وروايات الاختصاص البني في قال لها الخبر في غير فاء وراه عبد الله  
ابن سنان في الصحيح غيره والامر لا يفيد الفور وعلى كل حال خروج عما عليه الاختصاص في المسألة مما يجب بهما احكامها الاولى الحكم معلق على  
عتق مجموع الامه فلو عتق بعضها فلا خيار لها وفوقها خالف الاصل على مودعه ولا فرق بين كونها لاكثر من بعض لجزءه او بعض لجزءه  
لانشاء الفسخ فيهما ولو كان عتقها بخبر رجح لوجوب الفسخ في هذه الحالة الثانية لو كان الزوج عبد وطلنا باختصاص الحكم به فلم يغير الحق  
مع عدم منافاة الفور به كما لو لم يعلم بالعتق حتى عتق في بقاء خباها وزواله وجمها اصحهما الاول لثبوتها بالعتق والاصل بقاءه كما في  
سائر المحقوق ثم ثبت لم يجد لجزءه من سيفطاطه ووجه السقوط والضم بجزءه وان سببها على هذا القول مركب من مجرد جزئها  
ورفضه والمركب يرتفع بارتفاع بعض جزائه ويضعف بهما مية السبب لضعفه وكونه شرطاً في الثبوت فلا يفتي في شرطه في ثلثا الثالثة  
لو كانت صفيقاً ومجونة ثبتت له الخيار عند الكمال وليس للولدها ثبوت الاختصاص لانه شرط بالثبوت وليس للغير في الاختصاص بوفوعه من  
غيرها واذا اكملت كان لها الخيار على الفور وللزوج الوطى قبل الاختصاص البقاء الزوجية ما لم يفسخ وكذا القول في وطئه قبل اختيارها  
وبما كملت حيث لا يثبت في الفور في الرابع لا فرق في ثبوت الجنا بين كونها قبل الدخول بعده ثم ان كان قبله سقط المهر من الفسخ جازم فيها  
كما روي ان كان بعده فهو بخاله لاستقلاله بالدخول سواء كان العتق قبل الدخول وبعده على الاصح لان الفسخ انما يرفع لنكاح من حيث ان كان  
سببه قبل الدخول مع فقد استيفر السمي حيث كسفر باختيارها الزوج او بالدخول قبل الفسخ فهو للسيد وجوبه بالعقد على الاصح كونها  
حالة العقد مملوكة الخاسر واخرى يفسخ جهلاً بالعتق لم يفسخ خبرها وكذا مع علمها به جهلاً بالجنا والفور به على الاقوى وكذا لو نسد  
احدها وقبل دعوتها الجهل والشيء مع مكانه في جهلها مع الجهل لان ذلك لا يضر في الامر قبلها واصلها الجهل مستصحبه وروى في جهل الجاهل  
باصل الجنا والجهل بفوربه وحكم بعده في الاول والثاني من حيث ان دفع الضرر مع علم الجنا ولا شعاعه بالرضا حيث اخرج جوابه  
ان الناحية جاز ان يكون لقابله التزويج وخوفاً حيث لا يعلم باشرط الفور به لم يكن الناحية دليل على الرضا وغالبه كونه اعم فلا يدل على الحرام  
السائد لثبوت من الحكم بخبرها على الاطلاق وكونه لعمده ومضى اذا كان قد زوجهما بمقدار ثلث ماله وفيه ثلثا ثلثا خروجه ماله لا يفسد  
فيها ثم اعطى في غرضه او وصى بعنفها ووقع لعتق قبل الدخول ان تخبرها بما للفسخ بوجوب سقوط المهر كما مر فلا يفسد العتق في جميعها  
لاختصاص التزويج في الجارية ومقدار قيمتها فيطل العتق فيما زاد على الثلث فيطل جوارها لاشتراط عتق جميعها كما سلف في ثبوتونه  
الى عدم ثبوتيه وهو دور ولا فرق في ذلك بين وقوع الزوج في غرضه عدمه لان تزويجها لا يثبت من الاقبال كذا في المهر من ثبوت وقوع العتق  
في كل من اخطأ من اجزائها بعض من الثلث او كونه بطريق الوصية كما في الملاء ولو كان لشئ في حال الصحة وبعده ادخل كان الجنا في الجاهل  
ولو عتق العبد لم يكن له خيار الملاء ولا الزوج حراً كما نشأ لانها رضى عبد انما لم يكن له خيار الملاء ولو عتق العتق ثبتت جوارها الملاء  
ولان خلاصتها منها بالاطلاق بين مخالفتها وابنت له الجنا بغير علمها فاسا عليها وكما لا يثبت له الجنا لا يثبت لولن لانتفاء الفسخ في جنة  
وكذا الاختصاص الزوجية حرة كانت اوله لانها رضى عبد افا وان رضيه جوارها وهذا التعليل موجود في رواية علي بن خنيفة عن ابن عبد الله  
قوله لا فدر زوجة عبد ورضيته فهو بمنزلة جوارها وان رضيه قوله لو زوج عبد امته ثم عتق الامه واعنفها كان لها الجنا وكذا  
لو كانا الكبر فاعنفها دفعة وجب الجنا مع تقدم عتقها واضح لان عتقها في ثلثها اجاباً عملاً بالادلة السائرة واما اذا اعنفها دفعة  
سواء كانا الكبر اجاداً ما الكبر في ثبوت الجنا انما يثبت على خبرها لو كانت حرة لان عتقها دفعة فمضى كون حكم خبرها احوال حريته  
فلا يثبت لها الجنا الا على القول به والصرف فيقاء فيما سبوا وفيه العلامة في فواء على ثبوت الحكم بخبرها على الخلاف وهو جواز ما ذكره  
المصنف من هذا الوجه في الخبر ارفق على اختصاص الجنا بما لو كان الزوج عبد وابنت الجنا لها على تقدير عتقها امها كما هنا قوله ويجوز  
ان يجعل عتق الامه صداقاً وثبت عتقها علمها بشرط تقدم لفظ العتق على العتق بان يقول برزخاً او عتقها وجعل عتقها كحكم  
لان لو سبق العتق كان لها الجنا في العتق والامتناع وقبل الاشتراط لان الكلام المضطرب كجملة الواحدة وهو حسن قبل اشتراط تقدم

الابن

محل

العقود لان نبيع لانه مباح لما لكها فلا يسبأح بالعقد مع تحقق الملك الاول انهم من القواعد المعلومه ان الزوج الانثا بامته باي مهر  
باطل الا اذا جعل مهرها عندها فانه يجوز عندنا اهل البيت فاطمة قال في الاغني فبها خلافا من علمائنا والاصل فيه ان البني فاصطفي فيه  
بنيت حتى يخطب من ولد هرون بن عمران في فتح خيبر ثم اعطىها وزوجها وجعل مهرها بعد ان خاضت حقه والاختار من طرف اهل البيت  
في ذلك كثيرة والد على بعده الجواز الى غيره خلافا لما يؤوله كثير من العامة ان ذلك من خصصاته وقد وجد من علم الباقية قال ابن ارجل  
شاما بن جابر بنه وبين زوجها وجعل صداقها عندها ففعل ذلك وعبد بن زولان عن الصاوية قال فذلك رجل قال الجار بنه اعطيتك وجعل  
عقبتك مهر ففعل الجار بنه ذلك والحجة على عبد الله قال سألته عن الرجل يعطى لانه ويهول اعطيتك مهر ففعل الجار بنه ذلك عن الاجتناب  
وقد اورد المصنف في النكاح على ذلك سؤالا وجاب عنها واصلها انه كيف يجوز ان يخرج جارية ويملكها البضع بغير الزوج وكيف يتحقق  
الايجاب في العتق ويملكه ثم المهر يجب ان يكون مختصا قبل العقد ومع تقديم العقد الذي هو مذهب الاكثر لا يكون مختصا ببيع منه الدور  
فان العقد لا يتحقق الا بالامر الذي هو العتق والعقود لا يتحقق الا بعد العتق واجاب بانه انما يمنع من العقد على مملوكه بقا الدين وليس بغير هذا  
لان العتق والعقد منفردان ولا يمتزجان بعدل غير عليهما لعدم ملك المهر فاما ان يعطى عليه بالنفس لعدم اسسه لم يملكها فانما يصح  
وتمنع وجوب تحقق المهر قبل العقد في غير ما يكفي بمقارنته للعقد وهو هناك فان المهر العتق وهو بقاء العقد سواء قدم الزوج ماله واجر الله  
والدور غير لازم لان ما تمنع فوفى العقد على المهر وان استلزم فان العقد عليه بنفسه جازي ولا يملك الا بعد الاكتمال فانه لا يجوز جعل المهر او  
جعل فله ملكها ثم لم يملكها لو سلمنا منافاه هذه المسألة للاصو ففقد العتق السبب في اهل البيت في الجواز على وجه لا يمكن وجوب  
الصبر اليها ويصير الصبر اليها كما خصصت الدين على العاقلة احكاما لا تفرق ذلك فقد اختلف الاجتيا في اشياء لا تقدم الزوج على العتق  
وعكسها جواز كل منهما فاشتهر بغيره استراط تقديم الزوج في مذهب اهل البيت في الجواز على وجه لا يمكن وجوب  
على غيره قال لانه اعطيتك جعلت مهر عتقتك فقال عتقتك في الاجتناب ان شئت زوجة فليعطها شيئا وان قال قد تزوجتك وجعلت  
مهر عتقتك فان النكاح باطل ولا يعطى لها شيئا ورواية محمد بن ادم عن الرضا ع في الرجل يعطى الجارية فاعطيتك جعلت صداقك فقال  
جارية العتق والامر بها ان شئت زوجة بنفسها وان شئت لم يفعل فزوجته بنفسها فاحله ان يعطى لها شيئا وفي ذلك ما على المطابق مع قطع  
النظر عن سند ما بعد لان القائل بالصحة على تقديم العتق يوجب معه الترخيص بالزوج وهو مستثنى من الروايات في انه لا يملكها ما سؤ  
العتق والمهر في جميع الزوج فيجوز بدل عليه بغيره بالطلاق في رواية علي بن جعفر مع تقديم الزوج الذي هو مطلوبهم فكيف يندلون على  
اشراط تقديمها واستدلوا ايضا بما ذكره المصنف ان العتق لو تسبب من غيره فلم ينعين بزوجها بدون رضاها بل كان لها الحق في العتق و  
الامتناع وجوابه ما سبأ من الكلام لانهم لا يابحرون فلا يقع العتق بدو الزوج كما قال اعطيتك عليك من ربه فانه يقع العتق ولم يرد الخبر  
وهذا الشيخ وفي ابواب الصلح التي شرط تقديم العتق واخذوا لعلامة في نحو الانشاد ورواه في الخبر في الترخيص لرواية عبد بن زولان ان  
عن الصاوية ثم المصنف في تقديم قوله اعطيتك فقال جازي واوردها ان المطلوب للزوج والجواز اعم منه واجيب ان المنادى من مثل هذا الجواز اذا  
الصحة لان السؤال انما هو عن حكم هذا العقد من حيث صحته فسادا فاذ الجبيل الجواز كان معنا الصحة وهو خارج عن شائع ولا يلزم من صحة ان يكون  
جازي لو يمنع ان يرد بالحوادث لئلا يؤول لان النكاح على هذا التقدير غير قائل بالما واقع لاراد او غير واقع وايضا فامشوا عنه اللزوم فلوريد  
غيره لزم باخر ايضا عن وقت الحاجة ووقت السؤال في الرواية ايضا خلوها من لفظ الزوج كالاولين واجيب ان اعتبار اللفظ لا اختيار فلو  
السائل اعتمد على جهون واخص في السؤال على موضع الحاجة وفيه انه وارد في الاولين وقد رد ما يذكرك اجوب اليه ايضا بما ذكره المصنف في بيع  
الامه مباح لما لكها بدون العقد فلا يسبأ بالعقد فلا بد من تقديم العتق ليعمل على صحة العقد وانما يابحرون فلا بد من ذلك ليعمل على  
العتق مما لانه لو حكم بوفوعه بالوصية منعت اعتبار ما في بعده ومن دليل الترخيص جوابا لما ظهر ان المحقق عدل في تقديم العتق  
والزوج وهو الذي يفسد المصنف واكثر المناظرين في المسألة بحث آخر وهو انه هل ينفق في صحة النكاح مع كسبه الوافعة من المهر الى لفظ  
من الامه بدل على الرضا ام لا الظاهر من اطلاق المصنف والقناوي عدمه ولان كل الوطى ثابت في غيره لغير الزوج فاذ اعطى مهرها وكان نحو  
استثناء حل كاحها من مفسدتها العتق لان مفسدتها بذلك الجرم ولا يملك الجبيل في صحة لا اعتبار رضاها فلا يعبر عنه بطلان ما وقع  
من المهر لان ما في مقام العتق من حيث لا يملكها ولا بد من كمال المتعاقدين حال الايجاب في العتق وهو مستثنى  
وفلان شرط قبولها بعد ذلك لاشتمال الصيغة على عقد النكاح وهو مركب شرعا من الايجاب في العتق ولا يمنع منه كونها مرفقة لا يملك  
صحته بغيره فبقله فرفقة ما غير كسبه فلو لا ذلك لاعتنع بزوجها والواقع في المسألة الايجاب في كمال لفظ العتق لخصوا ما يعبر  
في لفظ الوافعة من المهر فكان المعتبر من جابها ما عجز الرضا به سؤالا كان نعمتنا او الجابا ام قول ولا الاول اقوى وقول لا الولد لا ينفق  
الا بعد وفاة مولاها من نصيب لدها ولو عجز الرضا بعت في المخلط ولا يلزم ولدها السعي منه وقيل يلزم ولاول شئ لا يملك مجرد  
الاستيلاء ليس سببا العتق نعم ثبتت به بالجرم وانما يعنى بموت المولى لان ولدها ينقل اليها ما شئ وتنفق جميعا اذا كان مولا



[illegible]



[illegible]



[illegible]

اليمين بقاءه فلو دل على الفسخ بانهما التنازل لودل على الفسخ لا يمنع فلهما فسخا ووجه التنازل ان الفسخ لو وقع لا يمنع الطلاق  
 مع انه ما موقوفه فلا يكون منعنا جوابه بل لانه على الزاوية ايجاب الطلاق بقاءه فلا بد لانه بالانكاح على كونه فسخا ووجه منع  
 كون الاربا بالطلاق بسند في بقاء الزوجية الى جنبه وانما بسند في الطلاق الصحيح والقاتل يكون الاربا لا يحل الطلاق الواجب بعد محرمه  
 الثالث ان الاربا ذل على الفسخ لا ينافيه امتناع فلهما فسخا من حيث انكاح بقاءه بقاءه على الفسخ على كونه طلاقا  
 ام فسخا يمينه على كونه الفسخ والاربا لا اعتل طلاقا ام لا فان قلنا بقاءه فلو دل على الفسخ لا يمنع فلهما فسخا ووجه التنازل ان الفسخ لو وقع لا يمنع الطلاق  
 وامتنع البعد الارضا فلو دل على الفسخ لا يمنع فلهما فسخا ووجه التنازل ان الفسخ لو وقع لا يمنع الطلاق  
 من صحيحه محمد بن مسلم في ام السبيل لا اعتل وبضعه بالاجماع على عدم الاحتياط فوضعه على يده الفسخ بعد كونه الارضا فلو دل على الفسخ لا يمنع  
 طلقها الزوج في بقاءه المالك اعلم العدة وهل يجزئ شترين بها الشترين زيادة عن العدة بل انهما حكمان يدخلانها على خلاف الفصل  
 وبين يمينه اسبب العلم فاما سبب عدم التعلل للشيخ والنباتة وابن ادريس اسنادا الى الشارح ان الفسخ من العدة و  
 الاستبراء حكمان مختلفان ولكل منهما سبب يقتضي بقاء الاستبراء بعد السبب بل يوجب التعلل والافوى واجزاء الفسخ من  
 التعلل والوجوه الدليل القسري هو ان الفسخ من الاستبراء انما هو علم بانه الرحم كيف نفوذ لهذا الكفرى باستبراء البائع وبسقوط الوكالة  
 فلو اوجبا بقاء العدة على ذلك لانها بفسخ العدة سببه فلا يجزئ علمها استبراء اخر ولا يوجب الاستبراء بالبائع انما هو اجزاء  
 وعلى البائع الفسخ على الشترين وكذا انما امتنع فوضوا الزرع والفسخ من البيع بعد الطلاق والظاهر عدم الفرق بينهما وبين العكس حيث يقع طلاقا  
 قبل الفسخ ولو ان بالواو عوضه كان استبراء بطلان لم يجمع دون الزرع فلو ان الملك فوضوا الاول ملك الزوجية يجوز ان يضاعف  
 الاثنا بملك الزوجية ما زاد على الاربع من غير حصر فندفع ان كاخ لاما فيجبنا بامر من العقد للملك وقد ذكر حكم العقد وهذا الباب ان الحكم  
 الوطى بالملك لما كان فسخا الى ملك العقبين ملك الفسخ بقر حكمه موضعين ابتداء بملك الزوجية لانه الفصل واعلم ان الفسخ والاجزاء مختلفان  
 على جواز النكاح بملك المهرين على عدم الاحتياط في عقد النكاح تكاثر من البعد ولعل الوجه فيه خفة جنون المملوك وكونه استخفا مانع  
 البضع بالملك فيكون كالفسخ في مطلق الاموال فلا يطرأ عليها ما يطرأ في النكاح بالبعد من محذور الخوف لئلا يؤول ذلك جميع الملك  
 بين المراه ولها الكفرى وعلى واحدة جرمه الاخرى عينا وان يجمع بينهما وبغير جهتها بالملك الوطى واحدة جرمه الاخرى جعلا فلو اخرج الاول  
 عن ملكه حكمه الثانيه لما كان الاصل في ملك المهرين من اياه جانب المالك وكان الوطى تابعاً له جاعلا للجمع بالملك بين من يجرى بهما بالبعد  
 كالام وابنتها والاخرين لكل لا يجوز الجمع بينهما الوطى لخصوا للمنافاة فان وطى واحدة من الام والبنات جرمه الاخرى لان الام والبنات هما  
 وعلى من عاتبه الاخرى جرمه ما موكداً ما نوع كان في انواع الوطى ولما اخذنا فان وطى لهما بوجبه جرمه الاخرى جعلا لهما عاتبه فان  
 الموطونة في ملكه جرمه عليه وعلى الاخرى فاذا اخرجها لحلت الاخرى وقد سبق الكلام في ذلك قوله ويجوز ان يملك وطونة الاب كما يجوز  
 للوالدان يملك وطونة ابنه ويحرم على كل واحدة منهما ما وطى من وطىها الاخرى عاتبه فان ملك المهرين يملكه جانب المالك كما لا يمنع فلهما  
 الى كل من الابن الا ان مال الاخرى لا يمنع ان يملك المهرين مملوكه وان كانت موطونة لان جرمه الوطى لا يمنع في جهة الملك كالموطونة بعض جرمه  
 عليه بالبنات فلما يجوز موطونة كل واحد على الاخر مملوكه ولا يتكبر ما انك ابانكم وحلال البناتكم فلو لم يجرى على المالك وطى مملوكه ذار وبعها  
 محض الفسخ وينقض عهدها ان كانت عدة وليس للزوجة فسخ العقد لان يمينها يكون للشترين كما لو كان لا يجوز النظر فيها الى ما يجوز لبعض  
 المالك اذا فسخ الرجل عهده لبعده او غيره صلات من مولاها يمينه في الاجنبية لا يحل له بها شبهة وهو والضويرة كثيرة ولا وضويرة كضن وجو  
 الاستمتاع صلات مملوكه للزوج فيجرى على غيره وذلك لان استمتاع حلال الاستمتاع بالزينة لا يرد من عدة عاتبه معناه الحلل للغير بالبنات  
 الى المالك كون الخليل متنا ولا الوطى غائبة الجرم خروجهما من النكاح بطلاق او موت او فسخ او فسخا منه ان كان وفنا عدة او فسخا عاتبهما  
 ما كان سؤا كانت ابنته ام جرحه قوله ولا يجوز وطى منة مشتركة بينه وبين غيره بالملك لانه في جرمه وطىها بالملك لان ليس ما يمكن قبول الملك  
 للملك المتفق ليشتمل اذا جعلها له الشرب فانها لا يحل ايضا لان نسبها لاي ينعصر فندفع الجرم في ذلك قوله ولا يجوز وطى منة للشترين الا  
 لها زوج فاجاز نكاحه لم يكن له بعد ذلك فسخ وكذا لو علم فم بعض الان بقاء الزوجية بعد من كان شترين فلو ان العدة ولم يجرى بها المهرين  
 عدة وكفاء الاستبراء في جواز الوطى لا اشكال في عدم العقد اذا جازت الشترين لان المانع من زوجه كان هو الخنا وقد ذل لاجلانه وكذا لو علم  
 فم بعض لما تقدم من ان الخنا على الفسخ فاذا جازت الما بطلان جازته وكذا القول في ملك الزوج سواء كان هو البائع ام غيره وحيث يقع الشترين بعد  
 لا يحل له حتى ينفق عاتبه من الفسخ كالتطاول بمضى فترين وفسخه بوضفان لم ينفق منها لا يجوز فسخا كبرية اطلاق الطلاق على هذا البيع كقول  
 سببك التنازل على الفسخ فاذا حصل الفسخ كارتطافا بطريق او بغيره يفسخ سببها لا يجوز فسخه واربعة من اطلاق الفسخ وبسبب  
 الام للشترين اذا اشترىها وهو محقق وهذا هو الذي خنا وهو الذي خنا الاول وهو الذي خنا له وهو الذي خنا له

يهد

ما علم بها فيكون

[illegible]

فَلْيُنْزِلْ

[illegible]

موطونة للولي قبل العتق ومفهومه انه لو لم يطأها رجل بزوجهما العترة من غير استبراء وبوبده ما ذكر في حكم التابولان كان غنمها بعدك ولو لم  
لم يخرجهما في ذلك الطم فطما لانه وطى محرم فلا بد من الغاء التحريم من حيث هذا من اخلاط الاستاء والمعتبرج عدة الطلاق  
لرواية زرارة قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل اعطى سيرة الى ان يزوجهما بغير عدة قال نعم فليصبر ولا لا اخرج بعد ثلثة اشهر ومثله ما  
روى الحسن عنه ع ومي نزل باطلا فها على فوف بزوج غير الولي بها على العدة مطلقا لكنها يجوز له على الوطى الفصو مها عن ابا الحكم  
مطلقا وانما بعد ثلثة اشهر على بقدر سيرة ما على الاقرار وانها كانتا بغير اقرار لانها غالباً لا تكون الا ثلثة اشهر والا فليصبر عدة  
الطلاق ويظهر من جملة ما انه لا خلاف في ذلك والا فليستند لاجل من ضعفه في طريق الرواية الاولى محمد بن عيسى في جلاله نظر والتأني  
سند هاجمالة ولكن مثلك بخير بالثبوت عند الاحتجاج ان الاول ليس بمتبر بوبده في ضعفه لا محمد بن عيسى ولا محمد بن ابي بصير لا احتجنا  
العمل بروايته قوله انما الصيغة بان يقول اطلقك طمها او جعلتك في حل من وطئها ولا يكتفى بلفظ العاربه وهل يمتنع بلفظ  
الاباحه فيه خلاف ظاهر الجواز ولو قال وهبتك طمها او سوغتلك طمها او اطلقك فمما لا يباحه بل يمتنع الجواز اتمها ومن اخص على التخييل  
متنع الاشكال في اعتبار صيغة خاصة لهذا النوع من النكاح كما يعتبر في غيره لان مجرد التراضي لا يكفي في حل الفروج جازاً ولا ولا يفتقر  
قد انفقوا على الاجرة بلفظ التخييل وهو الوارد في الروايات في صحة التخييل من حيث ان ذلك في عتق الله ع جعلت ان بعض اصحابنا  
زوي عنك انك قلت اذا حلل الرجل اجرة جارية فهو له حلال فقال نعم فان قيل لا يفسد الجدة عن محمد بن بزيع في صحيحه قال سالت ابا الحسن ع عن امرأة  
احلتك جارية فقال ذلك لك غير ما من الاجابة الكثير ولا بد مع لفظ التخييل من اقرارها بغيره في العتق من لفظ الماضي الذي لا على الاستاء  
كفوله احلتك وطئها او جعلتك في حل من وطئها فلا يكفي مثل انت في حل من طمها بالعدم كونه صريحاً في الاستاء وكذلك قال الجماعة وقد  
تقدم في باب عتق النكاح ما يقتضيه بالاشكال هنا لان التخييل نوع اباحه وادبرها اوسع ولا يكفي بلفظ العاربه وان كان نفعها بالباخه  
المفغمة مع بقا العتق على ملك المالك الصالح بقا الجهر في اعد التصرف عليه ولو رايته في العباس المقتضا عن الصادق ع قال سالت رجل  
عن جارية الفروج فقال حرام ثم سكك فليلا وقال لكن لا بأس بان يجلس الرجل جارية لا حرة ولا خنثى ولا استباحه بلفظ الاباحه الاكثر  
ومنه ثم كشف في ربه وانما عتق الرضا والعلامة في جرد قوله على انه لا يفسد الجمل وقوا مع ظاهر التصو وعسكاً بالاصل وهذا الشيخ في طريق ابن  
ادريس والحق الصالح في القول الآخر في الاكتفاء به لما شاركها بالتخييل في العتق ويجوز اقامه كل من الرافضين بقا الآخر كما ذكر في الاصول  
وربما يجمع الاكتفاء بالمردفان في النكاح بين العتق وكثير من حكمه وتوفيته والاحتياط في ربه الطالب بغيره على القولين في الاول وهبتك  
وطئها او سوغتلك او جعلتك في حل من وطئها لانها بمنعها ما ومن اخص على التخييل منع هنا والافوى المنع هنا مطلقاً لان  
الهيبة والتخييل يمتنعان لان الاعتبا اما الهيبة فقطعاً واما التخييل فغالباً وليس الوطى عتقاً واما البتة فيجوز فهو بمعنى الاباحه واخيراً وهو  
ارضيح العتق والارضا والنكاح ان كانت توفيته لم يصح بكل واحد من هذه اللفاظ لعدم رتبها بل يقتصر على التخييل وان كفي في العتق  
بما ادى المعنى جاز بلفظ الاباحه والبتة فيجوز في ذلك ما ذكر من ثبوتها الاعتبا اما التخييل فانه وان غلب استعماله في قول الاعتبا الا انه  
يسعمل في نقل المنافع ومن ثم سئل على جواز هذا النوع من النكاح بدخوله في قوله تملك او ما ملك ايمانهم بمجمل الملائكة المنفعة وجعل الملك  
منفعة ان يوافقا اذا سئل في هذا المعنى كان رتبته على اذاه المنفعة خاصة فيجوز الاكتفاء به في قوله هل هو عتق وتخليك منفعة فيه خلاف  
بين الاجتهاد في منشاء الفرج من الاستمتاع بغير العتق والملك لعل الاقرب هو الاجتهاد لما كان حل الفروج منحصراً في العتق والملاصولة  
تعالى الاعلى اذ جاءهم واما ملك ايمانهم وكان القول بحل الامه بالتخييل تابناً عند علمائنا واجباً لا يكون خارجاً عن الامر وقد اختلفوا في  
رده الى ايهما فذهب الرضا الى انه عتق والتخييل عتقاً اكثر ومنهم من قال ان التخييل منفعة مع بقاء الاصل لان الحل لا يرفع الا من كان  
ذكرناه وخواص العتق منتهية عنه لانه ان كان عتقاً وام نؤفق فعد على الطلاق والفتق في موارد وجب المهر بالدخول ونحو ذلك من خواصه  
وكما هي منتهية عنه وان كان منفعة نؤفق كالأجل والمهر والمهر مع التخييل ولا يثبت طينة الاجل على الاصح للاصل على القولين بغير القول  
اما على العتق فظاهر ما على التخييل فانه في معنى هيبة المنفعة فيكون ايضاً من قبيل العتق وانما يقتضينا عنه اسم عتق النكاح لا مطلق  
العتق والاحتياط في عتق الجدة على التخييل من قوله في التخييل منه لم لو كان رتبته في النكاح وبوبده انه نوع من تملك العتق بعد  
عن التملك الاخرى الجواز اذا عين له الموطونة وبوبده انه نوع من الاباحه وللمملوك اهلية الاباحه والاجرة شبهة اختلاف الاجتهاد في الاول  
اذا حلل منه لعتقه هل يحل له بذلك ام لا على قولين احدهما واخاره الشيخ في ربه والعلامة في التحريم ولعله في عدم بعضه على من يعظم  
عن ابي الحسن ع انه سئل عن المملوك ايجل له ان يطأ الامه من غير تزويج اذا ايجل له مولاه في الاجل ولا نفع بملكه والعبد ليس له هلاله  
والثاني وهو من هبته ادريس واخاره المصالح لوجوه المقتضى وانقضاء المانع اذ ليس لا كونه لا يملك بغير ملكه مطلقاً ثم سلمنا لكن  
المراد بالملا هنا الاباحه بمعنى استحقا البضع وابطاحه له لا الملك بالمعنى المشهور ولا نفعك البضع لا معنى له الا استحقا المذكور ومن  
ثم لو يرض في ربه منصرف كالموطى بالثبته يكون عتقه وهو المهر لانه لا للملك البضع وهذا على حد قولهم فلا نفعك احصا لان مجلس

كذا ويجوز ذلك من المولد باصل الاستصحاب والعبد بملك هذا النوع والرواية التي اشار اليها المصنف على ما لا ذكرها  
 غيره ولو لم يكن ممكن حمل رواية الشيخ على الكراهة وانما اجابها على تحليل المولى لعبده انه الغني وانما زاد التحليل بدون تبينه فمعيدهم  
 حالها على التفتة لا باس به لان الغنا يمنع التحليل مطلقا ومع ذلك ففي كراهة الحمل مع عدم وجود العاراض اشكال واعلم انه لا فرق في القولين  
 بين انه تحليل لعبده او لعبد غيره اذا اذنه سببه وانما حصل الضرر عنده لموضع كثر قوله يجوز تحليل الدبر لا وام الولد لانها لم يجزها بالذات  
 والولد عنه عن المملوك فثبتنا وانما هو الضرر كما بينا والفرق بينه وبين غيره من سائر اعيان جعفره قال سألته عن جارية من جارية بن ابيها  
 جميعا ثم حل احدكما فجزها الصاحب قال هو حلان فلو لم ملك بعضها فاحلها لبعضها لم يحل ولو كانت غيرة فاحلها لغيرها لم يحل  
 انما ان لا بأس ان يحل لغيرها فثبتنا فثبتنا هذه المسألة مستوفى والرواية التي ذكرت على الحكم فلا وجه لا غنا عنه قوله في الاستصحاب على ما  
 بينا في اللفظ وما شهد له الحال بوجهه فلو حل له التفتة لم يضر عليه كذا والاصل في النفس لا يصح بيع الوطى ولو حل له الوطى حل له ما دون  
 من ذنبه والاستمتاع ولو حل له احد منهما لم يحل له الوطى لم يثبت كذا لما كان هذا النوع من الاستمتاع باقيا للفظ الدال عليه  
 وجب في الغاء اللفظ مطلقا بينا ولو لم يحل له ملكه التحليل وما خرج عنه ذلك لا يحل فاحل له النظر لم يثبت ولو لم يحل له النظر  
 من غير الاستمتاع لعدم دلالة عليه بوجهه لا يصحفها ولو حل له الوطى حل له ما دونها بالظابط وعلى من سألها بالضمين على ما في عقدنا الامتناع  
 مع التحليل والنظر والعبد وغيرها بالانضمام فيدخل جميع ذلك في تحليله وجب له فمما لا يكون ما يحتمل من فدها انه ولا ينفك عنها غالبا فهو  
 من غير حرمان لم يكن عقلا ومثل ذلك كاذب في مثله ولو حل له بعض فدها انه غير النطو حل فيه ما استسلمه من غيره فاذ حل له العبد  
 استباح له السر لو فقهه لا يفتقر الى ذلك كله وانه يحسن عطفه على عبد الله ثم قال ذال الحل الرجل من جارية فثبتنا لم يحل له غيرها فان  
 احلها بدون الفرج لم يحل له غيرها فان احل الفرج حل له جميعها وانه يصح بيعه الفرج عنه ولو حل له فدها منها لم يحل له بقية ذلك هذا كله  
 مما بينا في التحليل اما الصفة فلا تدخل في تحليل الوطى ولا ينفك عنه ولا العكس لانها كل مناهج الاخرها عقلا فقول من لو وطئ مع عدم  
 الاذن كان عامسا لم يورثه عوض للضعف وكان الولد فاما لو اذنها فاحل له ما دون الوطى واحل منه كان الوطى بالنسبة اليه كغيره من الاجناس فانه لو  
 حلها بالفرج لم كان عامسا وكان الولد ولو اذنها فاحلها في نظايرها لانها من الزنا ويصح تزويجهم الزنا من له وعبد عليه لكن يظهر من الرواية  
 عدمه اما بتبوت عوض البضع فينفك على ما من الامنة مطلقا الواقع عند البغي فثبتنا عدمه في ذلك الموضع فثبتنا في جوارحه والكرامات  
 وحيت يثبت العوض ثم قال عسر ان كانت بكر او مضغرة كانت تبيحها وارضى البكر مضافا الى العشرة سلفا فثبتنا على ذلك صحيحه  
 التحليل السابقه وفيها فثبتنا بان احل له ما دون الفرج فخلبه ان يهول فافضها فاحل لا ينفك عن ذلك فثبتنا ان يحل يكون زانيا قال الاول  
 يكون خائفا ويورث لصاحبها عسر فثبتنا ان احل له الاطلاق الصريح بغيره بالعشرة يصفه بغير الاطلاق الرواية وكذا الحكم بكونه عامسا ويقتل البنا  
 بعدم بغيره للحد كما ذكره غيرنا لخصم الرواية جميع ذلك لو وطئ خائفا فاحل له ما دون الوطى فثبتنا يوم سقط جوارحه المولود كما سلف قوله  
 في التحليل انما ان لا بأس من بيع لفظ الابنة فالولد هو فلا يسيل على الابن لم يثبت شرط قبل على ابيه فمما لا يثبت وجب الاجابة  
 بموافق الرواية ان لا بأس من تحليل الوطى فان شرط في بغيره التحليل كونه خائفا فثبتنا على الابن انما وان شرط كونه زانيا فثبتنا على صحته ٢ كذا  
 عند الشرط في كراهة الامنة وعدمه وقد تقدم وان اطلقا العقد فلم يثبت شرط فثبتنا ولا يثبت فلا يصح ان كان احدهما هو الذي اذنها  
 بشرط وجب له الرواية بان يثبت حرة لا غنا عنه على ابيه هو من ذنبه الشيخ وفيه التام من لينا المهر على التفتة فاحل له الولد منكون من التفتة في تحليله  
 جانب المهر ولعمري الاخبار السابقة المقتضية ان ولد المهر لا يكون الا حرا وخصه حسن زواني فاحل له لاجب جعفره الرجل المملوك لاجل حرة  
 قال لا بأس في ذلك فانها جائت بولد فاحل له المهر ويرد الجارية على صاحبها فاحل له ان ياذن في ذلك لانه فذل له وهو ذليل بامر منكم  
 ذلك موافقة اسحق بن عمار بن عبد الله ثم وفيها فثبتنا فاحل له بولي المهر من ابيه وغيره بامر الاجابة وقال الشيخ في طويعه وكذا  
 الاجابة الولد ولو لم يذنبه من ابن عبد الله عن الصادق وفيها فان جائت بولد فاحل له المهر والى الجارية لان يكون فذا شرط جوارحه  
 ان جائت بولد فهو حرة ومثلها رواية الحسين بن العطاء ورواية ابيه بن عبد الله بن محمد بن جابر في الاول على من فضال والثانية في قوله بالعطاء  
 ولنا ان عبد الله من جارية وانه من ذنبه ضعيف فثبتنا ذلك قال المصنف في الامر الاجم الرواية بن سندا ولو اطلق الوطى من ذنبه كان له جود  
 لا شتر كما في عدم الوصف بالصحة فضلا عن كون الاول اجمعي فثبتنا لا بأس في ان يذنبه في البيت عذرا وان ينام بين يديه فثبتنا ذلك في الخبر  
 ويكره وطئ الفاحش ومن ادعى ان زناها الحكم ختمها بما سأل في كراهة الامنة الاولى في الكياس عن وطئ الامنة في البيت عذرا وان ينام بين يديه فثبتنا ذلك في الخبر  
 فثبتنا ما وقد تقدم كراهة التحريم في المهر وان من غشوا ماله في البيت فثبتنا بغيره اما لو بيعت كراهة ما اقل ما اذا كان غلاما كان زانيا وان كان  
 جارية كانت ابنة في الامنة وهو عبد الله بن ابي جعفر في الصحيح عن عبد الله بن عمر عن الرجل يبيع الجارية من جوارحه في بيعه البيت من يري  
 ذلك جعفره قال لا بأس في الكياس وان لم يذنب الكراهة من حيث ان ماله في البيت فثبتنا ذلك في الخبر فثبتنا ذلك في الخبر فثبتنا ذلك في الخبر  
 فلا تفتد بالثابت في الكياس وان ينام بين يديه من مجازاة فانه نكروا ما فيه من الامانة وفادى عبد الرحمن بن ابي نجران الى الجحش



كان نيام بين جاريتهين الثالثة بكرة وطى الامنة الفاجرة اى الزانية بالملك كما يكره بالعقد لما فيه من العار وتو اخلاط المائتين ومحمد بن مسلم  
 قال سالت ابا جعفر عن رجل يزوجها الرجل الاوان كان لدا من وطئها ولا يتخذها ام ولد والمزاد ان يفرل عنها فاحذر من جهلها الزانية  
 بكرة وطى من ولد من الزنا وان كانت في نفسها عينة فاحذر من ابى عبد الله ع قال سئل عن رجل يزوج له الخادم ولدا فاعلم ان خطاها  
 قال الاوان نزه عن ذلك فهو واجب وروى محمد بن سالم عن احمد بن مائة في الرجل يشترى الخادنة او يزوجها بغير رشده ويتخذها لنفسه فقال لا يجوز  
 فلا بأس بالعيب على ولده فويل من يتزوج بالنكاح النكاح هو يتخذ بيان ثلثة مفاصل الاول في العتق ويؤاها في الرجل والامانة  
 فيصير الرجل ثلاثة اى العتق المفقود على جواز الشئعها والافسح ان يتخذ المصرون ليجب من عيوبه ايضا من كونها بعد لكونه لغيره للمخلاف فيه  
 سنين من عيوبه يستتبع زيادة الخدام والبر من قوله فاحذر من سبب لسلط الرزوخة على الفسخ اما كان او ادوارا وكذا المجد بعد العقد وقبل  
 الوطى او بعد العقد الوطى قبل بشرط في المجد ان لا يعقل اوفان الصلوة وهو في موضع الرد لا خلاف فيكون لجنون من عتق الرجل الجنون  
 لفسخ المرأة للنكاح في الجملة ثم ان كان مفقودا على العقد ومفاد انه يفتى انها تارة الفسخ مطلقا سواء كان فطفا او ادوارا او شوا عطل او في الصلوة  
 ام لا وان كان مجدا بعد العقد سواء كان قد وطئ ام لا فان كان لا يعقل اوفان الصلوة فانها الفسخ ايضا وان عفا فذكر المفسد من كالتفخي  
 وانما عفا على عدم الفسخ والافقوى عدم اشتراط عدم وجود بل بعد التفكيك ونشأ الجنون اطلاقا لجميع امثله فان الجنون فهو والحامع  
 بينهما فالتفكيك كالفقوى وليس في البار حديث سويحي الحلي عن الصادق عا بما يرد النكاح من البر من الجذام والجنون والعقل وهو شامل  
 مثل العقد بعد ولما يعقل معه اوفان الصلوة وغيره ورواه علي بن زياد عن حماد بن عمار قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل يزوج ابنته بغير  
 بعد ما يزوجها وعرض له جنتها قال لها ان يزوج نفسه فان شئت وروى محمد بن ابي جعفر في المجد موت املة ما طامها الما قبل الدخول وبعد ترك  
 الاستفصال من الامام وهو قبل العمول كطرفها ضعفت عمدة الارض على الانفاق على كون الجنون عيبا مطلقا مع عدم وجود بل يخص قوله  
 المص ويحل بشرط في المجد ان لا يعقل اوفان الصلوة بقتض ان المتقدم لا خلاف في جواز الفسخ به سواء عطل ام لا وما ذكره هو المشهور في  
 كلام الاصحاب فانهم لم يفتوا الجنون بذلك الا في المجد بعد العقد ولكن ابن حمزة اطلق الجنون الموجب للجنان في الرجل والمرأة بولده  
 لا يعقل معه اوفان الصلوة وهو يشمل المتقدم منه المجد وكيف كان فلا دليل على اعتنا ذلك ان كان شتمه مؤدرا او يرد المص في ذلك المص  
 القول لا لقوى دليله فان زنا عا جابت الشبهة ويمكن علم هذا ان يملك المجد بعد العقد مطلقا باسبغ الرزم المفقود في موضع  
 الوفا ولكن الرواية الصحيحة مطلقة في الجنون فتشمل موضع النزاع قوله في الخصائص الانثيين في معنى الواجبات ايضا في المجد  
 منع سبقة على العقد قبل وان مجدا وليس بعد الخصائص الا في الاول وبالمدة الواجبا بالكثر الداء ايضا هو ضرر الخصيتين بحيث يطلوفا ما قبل  
 انه من افراد الخصائص فتناول لفظه والمشهور بين الاصحاب كونه عيبا والصواب كبره انها اصحاب من سكا وهو ثقة ابن بكير عن احمد بن محمد ع  
 سماعة عن ابى عبد الله ع ان خصما دكر نفسه لامراة فقال يفرق بينهما ما تاتى خداما منه صداما يزوج ظهره كما دكرت في ظاهر الاجتماع  
 العيب موجودا قبل العقد ولكن يحمل المجد منه قبل الدخول فلذلك قطع بكونه عيبا مع سبقة اختلف في المجد والافقوى ان المجد بعد  
 الدخول لا يثبت به فسخ اسبغها بالدرم لعقد عدم تناول النضوة فان النكاح انما يحق قبل الدخول ويبيح في اشكال في المجد به العقد  
 الدخول من تناول النضوة باطلا اوها وظاهر اذ اذ النقد واصالة الدرهم مع فاة المصومين ضعفت في السند وقطع في الشئع في الخلا  
 ان الخصائص ليس عيبا مطلقا بل عيبا في الخصائص ويبيح في حاله كذا من الخلل وانما لا يتزل وعدم الانزال ليس عيبا هو مردود مرفضا لنضو  
 وكذا في الماد عملا فيكونها الاضحا واما التعليل بانهم مفاصل النكاح للناسل وهو مفقود في الخصائص فلا يكره اصل العقد مع فواته في الخصائص  
 الذي لا يثبت له لاجتماع عدم الفسخ فيه وانما الاعتماد على النضوة الدالة على الفسخ عيبا في الخصائص قوله العتق من خصائصه قوله العتق عن شتر  
 العتق بحيث يعجز عن الاباليج ويصنع به وان مجدا بعد العقد لكونه شرطا لا بطا فوجبه ولا غيرها فلو وطئها ولو مرة ثم عرس او امكن وطئها  
 مع عتقها لم يثبت لها الاحتجاج على الظاهر وكذا لو وطئها دبرا وعظمها ابتداء العتق هو لضعف الخصائص بالعضو واسم العتق بالضم يرق  
 للرجل اذا كان كذلك عتق كسكن وهو من جملة عتق الرجل الذي يسلط المرأة على فسخ نكاحه بالنض لا بجماع ويثبت الفسخ به مع فواته على العقد  
 اجماعا وكذا مع مجرده قبل الوطى على الشئع ونشأ الوطى في المص من سلم عن ابى جعفر ع قال العتق يزوج به سنة ثم ان شئت امره بزوج  
 وان شئت فامتن ولو يزوج بعد الوطى ولو مرة فلا فسخ الا في اصل هو قول الشيخ والاكثروا في ابى جعفر ع قال سئل عن رجل يزوج امرأته بغير  
 تزويج الرجل المرأة فوقع عليها مرة ثم تعرض عنها فليس لها الحق في الفسخ فدا بثلث ذواته عتق عن ابى عبد الله ع قال في العتق ان اعلم انه  
 عتق لا باي النساء وقرينها ما اذا وقع عليها دفعة واحدة لم يفرق بينهما او دفعت لغيره وجعلها في ابى الفسخ ايضا لا في الثلاث في الصلوة  
 بالباس من الوطى طلاقا والروايات بتوثر في المارة من غير فضيل الصحيح محمد بن مسلم السابعة ورواية ابى الصبح الكنا قال سالت ابا عبد الله  
 ع امرأه ان يزوجها فلا يفد على الجماع ابدا فادفعه قال نعم ان شئت وصبرها من الاخبار الكثيرة العتق الاستا واجب في ذلك مفسد في  
 مطلقة فيحل على ان اذا لم يدخل جمعا وهو جسد ولو لم يثر ذلك في اسجوني عمار فطى وغبارا في الصبي محمول ويوفى في الخول وجبه وعتق كذا

بدل

وهي

ومن







جواز الرد لعدم دلالة ما على محل النزاع ومن ثم ذهب المشايخ إلى أن ذلك كله ليس بسبب يجوز الفسخ والطلاق بيد الزوج بحسب ما ينشأ من الضرر  
 المشقة بينهما وللشيخ قول آخر بعدم الفسخ لكن يرجع الزوج بالمهر على ولها العالم بما جاء على اليد كقول الرواية ورد في الخبر بان الفسخ إنما هو عينا  
 تدل على العيب على الزوج فان كان عيبا أوجب الفسخ ولا يجب المهر قوله الفصل الثاني في أحكام العيب وفيه مسائل الأولى  
 العيب الحادث بالمرأة قبل العقد صحيح للفسخ وما يتجدد بعد العقد لا يوجب الفسخ في المحدث بعد العقد وقبل الدخول بعد العقد ولا يثبت  
 بيع الفسخ عسكاً بمقتضى العقد البليم من المفاوضة العيوب الحاصلة في المرأة لا يثبت ما إن يكون وجوده قبل العقد ويجزئه بعده قبل الدخول  
 بعده ففي الأولى يثبت للرجل الفسخ أما الدلالة الموضوعية فظاهرة في العقد ابتداء على الترتيل في الإجزاء لا اختياراً فافعل على ما يظهر  
 من النص وغيره لجواز الدخول بحسب النص الدافع من الرد ولا يكون رد العقد صحيحاً لصحة عيب الزوج إن عيبه الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال  
 المرأة تزويجاً أربعاً شياء إلى قول من الرضا لجدام والحكم والقرن ما لم يقع عليها فافعل في ذلك ما لا يوجب فسخاً ما لم يقع عليها فافعل في ذلك ما لا يوجب فسخاً  
 ويؤيد العيب بعده ولا يضر ما فاعله على الأربع لعدم الغالب بالفرض وعدم ما يدل على الحكم وفي ذلك الجواب عن صحيح الجلي الدال على الحكم  
 واقع سنداً وان كان في صحة ويظهر من الشيخ في رد جواز الرد باليجاز بعد العقد من غير يثبت بكونه قبل الدخول فثبت ما يتجدد  
 منه بعد الوطء عياناً البسوطان في عيبها العيب كل العيوب كجوازها الفسخ والجدام وليست من الرضا والقرن فافعل في ذلك ما لا يوجب فسخاً  
 وفيه قولان أحدهما الاختيارية والثانية له الخطأ وهو لا يظهر لعدم الاختيار أو بالاختيار صحيح الجلي وصححه أبو عبد الله عليه السلام  
 بن أبي عبد الله الأخرى ورواها إلى الصبا وكلها فافعل في مطلق في ثبوت الخطأ بين العيوب حيث يجزئها الزوج فثبت ما بعد الدخول  
 والحكم على ما قبل الدخول عملاً للمطلق المحدث من الثانية وفي موضع آخر من طبعه بان العيب الحادث بعد الدخول يثبت به الفسخ  
 لأنه قال فيها ما فسخ فظن أن كان قبل الدخول سقط المهر الحاقاً وإما أن كان العيب حدث بعد الدخول استغنى عن الفسخ لأن الفسخ إذا كان كما  
 الموجود حين حدوث العيب فقد حدث بعد الاصابة فاستغنى المهر ثم فتح بعد استغناء أنه في الموضوع من كماله وإنما نقلناه كذلك لأن التهور  
 عنه العبارة الأولى لا غير وإما الحادث بعد العقد وقبل الدخول ففيها قولان أحدهما الثبوت صحيح به الشيخ في طرف وقد ثبت عبارة فيه  
 لشمس والاختيار السابق لهذا المحال من غير معارض ذهبت أدريس ونص ما في المناخر من عدم الفسخ به صحيح بان العقد وقع لا ينافي فيه  
 وبأن من النكاح من على الاحتياط فلا يسلط على فسخه بكل سبب ما يوجب أو عن الاحتياط بانها ليست صحيحة في ذلك في صحيح أبي عبد الله عليه السلام  
 جعفر ما يقتضي كون العيب سابقاً لانه قال إذا دلت العقلاء نفسها أو والد ليس يقتضي وجوب العيب قبل العقد ومفهومه يقتضي عدم  
 الرد مع انتفاء العقد مما لا يفسد في فسخ ذلك الاحتياط على ما لو سقيت لعيب العقد جميعاً بين الأدلة ولا بأس بهذا القول وإن كان الآخر  
 لا يثبت من قول أيضاً ويظهر من ابن أبي عمير الاحتياط فإنا لا نثبت وهو يتصور الفسخ بالجنس المحدث وإن كان بعد الدخول كالرجل لا يرد ولو حدث  
 ما يوجب الرد قبل العقد بعد الدخول لم يفرق بينهما إلا الجنون فقط فجعل الجنون وجباً للخطأ في كل منهما وإن حدث بعد الدخول وجب  
 عمومته شريك من أول كلامه بين الرجل والمرأة في عيب الوطء ذكرها ومفهوم عبارة أيضاً يتصور الخطأ في العيب ولو حدث قبل الدخول  
 كقول الشيخ في رد الخطأ الفسخ على الفور فلو علم الرجل والمرأة بالعيب فلم يبادر بالفسخ ولم العقد وكذا الخطأ مع التدليس ظاهر إلا الاحتياط  
 الانفاذ على كون هذا الخطأ على الفور لأن العيب من الخطأ دفع الضرر بالديانة على الفسخ وهو يحصل بذلك فيقتضي ما خالف الأصل  
 على مقدار ما يحصل به دليل لهم في ذلك نص بخصوصه ثم إن كان العيب ظاهراً لا زاع فيه بينهما فالعقوبة معتبرة في الفسخ وإن وقع  
 بثبوت على المرافعة إلى الحاكم فالعقوبة في المرافعة إلى الحاكم فإذ ثبت ما في الفسخ فوراً في الخطأ بطلان العقوبة هو المرافعة إلى الحاكم وإن كان  
 منقضي على العيب كل غير شيخ في طوره وحسن حيث يتوقف الأمر على الحاكم ويغدر جاهل العقوبة وجهها تقدم نظرياً قوله الفسخ  
 بالعيب ليس بطلان فلا يطرده مع تنقيص المهر ولا بعد في الثالث لا يثبت في هذا الفسخ وغيره ليس بطلان لأن الطلاق على وجه  
 قد تنصت يقتضي إلى إفظ خاص كقوله أنت طالق ونحوه بخلاف الفسخ فلا يغير منه ما يغير في الطلاق من الشرط ولا بعد الثالث المهر  
 ولا يطرده مع تنقيص المهر إذ وقع قبل الدخول بمعنى أنه حصل بتنقيص المهر كالتلاف وإما غير بقوله ولا يطرده وإن يقول ولا  
 بتنقيص المهر على أنه قد تنصت به المهر في بعض الموارد كما سئل في الغنة إلا أن ذلك يدل على خاص لا يوجب إطرده في غير موارد  
 الفسخ بالعيب فإنه في إطرده لا يثبت في الجملة قوله يجوز للرجل الفسخ من دون الحاكم وكذا المهر نعم مع ثبوت الفسخ يقتضي الحاكم  
 الاجل ولها الفسخ بالفسخ عند انقضائه ويغدر الوطء ذلك الموضوع على هذا الفسخ خوفاً لكل وعدم الزوجين في رد المهر  
 على كونه مخصوصاً بالحاكم أو بانه كغيره من الحقوق وهذا هو رأي الجمهورين الإجماع وخالف في ذلك ابن أبي عمير حيث قال إذا ردت الفسخ لم  
 تكن إلا عند من يجوز حكم من وإلى السليمين أو يخلقه أو يحض من السليمين إن كان في بلاد هذنة أو سلطان غلبت خلاف كلام  
 الشيخ في إبطال في موضع منه لساناً يزيد بالفور إلى الفسخ بنفسه وإما من بدل الطالقة بالفسخ على الفور كإلى الحاكم على الفور  
 وبطالب بالفسخ فإن كان العيب فاعله من الحاكم وإن خالفه فليثبت على المدعي واليمين على المدعي عليه فافعل ما بالفسخ إلى الحاكم

[illegible]



على ضعفه عن الإبلاج مط الجواز استنادا إلى امر من العوارض المتقابلة والمخارجية بل لا بد من مما رتبها له في الأوقات المختلفة في حوال  
المتكثرة على وجه يحصل لها من عند القارئ ما يفيد لها القطع بالفتنة في يجوز له الحلف على تقدير تكويله ومجتهد الممازج في  
لغيرها يفرق بينها وبين غيرها من يشهد بأصل العيب حيث قلنا أنه لا يجمع القول بأن الرجل المدعى عليه والعنف مقام في الماء لئلا يذهب  
بالفصل فيحكم بقوله لو أنكره جاء حكم بقوله لا بن بايوه وابن خمر ومعنى يفتلص نعم و قدى ولفظ الصدق وان يشج وامر أدبته  
أجلد وانكره هذه العلة لما خوف لعدم الوثوق بالأنضباط وعدم الوضوف على مستند صالح نعم هو قول الأطباء وكل من يشترط  
الغالب بالفتنة إلا أنه ليس طريقا شرعيا قولهم ولو ثبت العين ثم ادعى الوطء لقول قوله مع عيبه وقيل إن ادعى الوطء قبله وكذا  
نظر إليها النساء وكانت شبا حتى فيها خلوقا فان ظهر على العضو صدق وهو شاذ انما كان القول قوله هنا مع أنه مدعى أن مفر  
بنوث العين قبل ذلك لأن هذا الفصل لا يعلم إلا من لم يكدعوى لمنزلة باقتضاء العلة بالقرآن والمصلحة فيه حتمية قال سفيان با حرمه بقول  
إذا تزوج الرجل المرأة الشيب التي قد تزوجت غيره فزعم أنه لا يفرعها من دخل بها قال لقول قول الربيع وعليه أن يحلف أنه قد  
لا وهو المدعى وفي ذلك الزمان على موضع النزاع نظرا لأن موضع ما إذا ثبت فتنة ومورد الرابطة دعواها عليها ذلك مع عدم  
ذلك وقبول قوله هنا واضح كرامة المسئلة الأولى لأنها المدعىة وهو المذكر موافقة قوله أصل مسأله بخلاف موضع النزاع تحقيق  
فهو بين المدعى لولا ما كانت قد ثبتت للأنهم الآن يدعى تناولها باطلا فقام موضع النزاع حيث أن مورد اختلافها على حتمية  
الوطء عدمه الشامل لما سبق معه الفتنة وعدمه لأن تعليلهم بكونها المدعىة لا يبرهنه فانه متى ثبتت الفتنة لا يكون منكرا بل مدعى  
وان تعدد دافعه البينة فلا ولي لتعليل بما ذكرناه وهذا هو قول الأكثر منهم الشيخ في غير القول الذي حكاه المصنف بالفصل في التبع في  
والصدق في المصنف جماعة يستنادا إلى ما روي عن عبد الله بن الفضل من بعض مشيخته قال قلت لعمري لا يجزئ الله لو سألته رجل عن  
تدعى عليه امرئة أنه زين وبكر الرجل قال لم تخشوها الغالبه الخوف لا يعلم الرجل بدخل عليها الرجل فان خرج وعليه كونه خلوفا  
وكذب والصدق وكذب مثله روي عن ابن ابراهيم عنه قال ادعى امرئة على زوجها على عهد امرئ المؤمنين ما أن تشتر  
بالعقران ثم يفسل ذكره فان خرج اصفر وأمره بطلانها وفيها ضعف سند وزيادة الأولى بالقرآن وعدم دلالتها على حمل النزاع حرجي  
لأن ظاهر دعواها الفتنة وانكاره يكون قوله في أول المسئلة لا بعد بثوتها كما ذكر في الرواية الأخرى ولا بد على القول بذلك من ثبوت  
بعدم وضعه الخلوفا ما يشهد به بحيث يؤمن ذلك وعدم علمه بالتحال كما ذكر في الرواية مضافا إلى الأمن من تخليه ذلك بعد ادعى  
البكر صحتها في حصة السابقة قال فيها وان تزوجها وهي بكر فزعم أنه لم يصل إليها فان مثل هذا فتره النساء فليتنظر إليها من يوثق به من  
ذكرت منها عذراء فعلى الإمام أن يؤجله سنة محدث والكلام في ذلك لأنها على موضع النزاع كالسابق وينبغي أن يجعل ذلك قوله في  
المسئلة الأولى مضافا إلى القول بوضعيه في الماء علما بدلالة ظاهرها على النزاع في العين ابتداء والمصنف اطلق يقول قول منكر العين من  
زنى بين البكر والبتة وجهه موافقة دعواه للفصل بينهما وعدم الوطء في الغيل على تقدير بثوت البكارة لا يثبت له العين لا يمكن فيه  
عنها فان التجرع عن البكر مع الفتنة على طم الشيب يكفي في دفع العين نعم لو ادعى طوها مثله وكانت بكر ارجع له شهادة النساء فان شمل مع  
بالبكارة لم يسمع دعواه وان ادعى عود البكارة إلى الفتوى علم بالاصل والظهور بدل عليه جازية حتمية السابقة لا نه قال في آخرها وان  
تزوجها وهي بكر فزعم أنه لم يصل إليها فان مثل هذا فتره النساء فليتنظر إليها من يوثق به من الحديث قولهم ولو ادعى أنه وطئ غيرها أو  
وطئها دبراً كان القول قوله مع عيبه ويحكم عليه أن نكل وقيل بل يرد الإيهام عليها وهو متى على القضاء بالتكول دعواه وطئ غيرها أو عليها  
دبراً كدعواه وطئها قبله في قوله مع عيبه ويحكم عليه أن نكل وقيل بل يرد الإيهام عليها وهو متى على القضاء بالتكول دعواه وطئ غيرها أو عليها  
ومثل هذا التجويد هو المضعف للقول بنظر النساء إلى البكر في السابق حيث لا يدعى عليها أن مكان صدق في وطئ غيرها أو عليها دبراً مع نفاء  
البكارة وأما الحكم عليه مع تكوله عن الإيهام أو رد الإيهام عليها فبني على أنه هل يقتضي على المنكر مجرد التكول عن الإيهام أو يرد الإيهام على المدعى  
حلف بثلث وأدله وسبأن حكم في القضاء الشتم والصبر في قول المصنف وهو منبني على القضاء بالتكول عابداً إلى قوله وبهم عليه بالتكول لا إلى القول  
الحكمي لأن القول منبني على عدم القضاء بالتكول ويمكن عودته إلى الحكم للزهد بين المسئلة والمرد أن الحكم في ذلك بالقضاء عليه تجرد  
او مع بينهما منبني على القضاء بالتكول وعدمه فان قلنا به فالحكم بالتكول وان لم نقل به فالثاني أو يرد الإيهام منبني على بحث القضاء بالتكول  
للقولين إذا فتره ذلك حيث لا يقتضي لتكول وبها الإيهام عليها انما يمكن في غيرها الإيهام على تقدير بكون النزاع في وطئها دبراً أو مكان حلقها  
مع ما لو كانت دعواه وطئ غيرها لم يكن الحلف عليه مط لا نه حلف على نفي فعل الإيهام على جسد لا يحصر فيم ولو اختلف الدعوى على وجه يمكن العلم  
صالحها لو ادعى وطئ غيرها في وقت مخصوص ادعى أنه في ذلك الوقت كان حاضرا عند ما على وجه لا يجعل معه وطئ غيرها فليكن الدعوى ولكن حلفها  
على نفيها لا نه في وقت مخصوص كظاير قولهم إذا ثبتت العين فلا كلام وان ثبت امرها إلى الحكم عليها استثناء من جن المرافعة في  
اوداع عنها فلا كلام والكان لها الفسخ إذا ثبتت العين بحد وجوهية فان ثبتت لمنزلة وانما لها الجح مع عليها ما الحكم فلا كلام في

بالصورة اذ لا كلام في الحكم لان الحق لها فاذ لم يطلب به لا يفتقر هذا التبرع من الاول لشموله سكونه مع بقاها واعداءه ثم على تقدير علمها بالخالق والصوره وصبر ثم العفو لم يكن لها بعد ذلك عرافة ولا الضيق لضمته الرضا بالصبى هو امر واحد لا يفتقر فيه بخلاف الطالب في الالباء فان خلو الاستماع بحد في كل وقت فلم يقطع بان خبره وبالحمله فمراغه المراه فوربه كما ان من خيرا فوفيه وفسد مع به الشيخ في قوله العلانية في الخبر كما حكى عنه ما سابقا وان رضى امرها الى الحاكم لعله سنده وهو موضوع فان روى ابو الخضر عن الباقر عليه السلام ان غلامه كان يقول لآخر العترة سنة من يوم ترفع امره فان خلاصها ما وازرق بينه ما لو علمه منع لك بان بعد الجماع قد يكون الخاض حرا في ذنوبه في الشاء او بروده في قول في الاستثناء الصنف ويؤيد في قول في الوصي وطوبى له في تركه في حرف ومبدأ الاجل من حين المرافعة فاذا مضت المدة مع عدم الاصابة علم ان خلق في هذه الروايات فضمت اشترط سقوط خطاها بمراغته لها ولديش لك شرطا فانما جرى على الغالب من انه اذا قد على موافقتها فدر على غيرها وفي بعض الروايات ان عتبا اصابها او اصابه غيرها وعليه العمل ويؤيده ان العترة لما يكون مع العجز الحق وهو لا يفتقر في خلاف النسق فانما مع العجز عن امره فانتهى في نفق الخبايا الشهيون عنها لاسبب نفقة عنها واخلاء اولها خاضا على علمها بالانسان بها او وجوب الميل اليها وان انقائه عن غيرها فلا يثبت الجوارح عندنا ولا فرق بين كون العترة خلفه او عارضه ولا في العارضه بين كونها قبل العقد او بعده قبل الدخول وحيث يفتتح العقد فلها نصف المهر لصحبه الزوج لا عن الباقر قوله ان تزوج امرأه على اقلها انها حرة فبان انما كان له العترة ولو دخل قبل العقد باطل والاول ظاهر ولا مخرج للمهر مع العترة قبل الدخول ولها المهر بعده وقبل المولاها العترة نصف العترة وبطل المسعى والاول شبهة التدليس بقيل من التدليس هو ظلمه واصله من المجازعة لان المدلس الى المالك انما يبيعك التافض الى المندوع وقد كرم عليه عيبه انا به في الظلم وعنده والفرق بين العتيك التدليس لا يثبت لاسبب اشتراط نصفه كمال هو غير موجوده او ما هو في معنى الشرط ولولا انه يثبت الجناح بخلاف العترة في كتمان وجوده وان لم يشترط الكمال وما في معناه من مرجع التدليس الى اظهار ما يوجب الكمال والاختفاء ما يوجب النقص ومنشاء الجناح فوات مقتضى الشرط والظاهر في الفرق ذلك من فروعه ما اذا تزوج امرأه على انها حرة فظهر انما كان ذلك باطل في نفس العقد فلا يشترط في ان له العترة لان ذلك بين الشرط سواء دخل ام لا لان الضرر لا يفسد خطا والشرط كما سبق وقبل بطل العقد بناء على بطلان كالح الامه بغير ان يولاها وقد تقدم الخلاف في ذلك لان المرفوض هنا ذلك لو كان العقد باذنه لم يوجب البطلان بل الخيار للمرفوض خاصة هذا اذا كان الزوج ممن يجوز له تزويج الامه والا كان العقد باطلا بغير اشتكال ثم على تقدير صحة موافق فان رضى الزوج بالعقد والسبب ايضا انما جرت له باذن فلا يثبت وان فتح فان كان قبل الدخول فلا يشترط كما سبق في العترة وان كان بعد وجب المهر هل هو المهر او المهر المثل او العترة ونصفه على التقديرين اقول يقدم الكلام في ما يضاف والوجه مع ان السبب للمهر السمي ويدونه بحري الاقوال هذا اذا لم تكن عالمة بالخبر والاجاء فيه الخلاف ايضا في كل الرعي اذا كان مملوكا ويلزم ارش البكان على القولين ان كانت بكر او قد تقدم ليحذف ذلك كله ولو وقع ذلك بغير شرط بل اجزئها حرة او اجزئ المولى لتكاحها فانزعجها ذلك على وجه حصل له التدليس بان رضى جبره في معرض التزويج ففي الجناح بالشرط فلو ان من خفي التدليس اصاله الزوج العترة الفرض انه لا يشترط هنا ان يندفع عبارة المهر وجباة الجمل اذ اده الصنف من كل الروايات التي هي منشاء الحكم هي رواية وليد بن جبير عن ابي عبد الله في رجل تزوج امرأه حرة فوجدها امه فدلست نفسها له والشيخ في كل صرح باختصاص الحكم بالشرط لذلك في الفروع صرح بالمساواة بين الامه وبين غيرها في الشرط ووافقا ما خالف الاصل على المبين في قوله تزوج بها اغتمه على المدلس لو كان مولاها ولسه ما قبل يصح كون حرة لظاهر امره ولو لم يكن لفظ بما يقتضيه العتق لم يفتقر ولم يكن لها مهر ولو دلست نفسها كان عوض البضع مولاها وتزوج الزوج به عليها اذا اعتقت لو كان مفع لها المهر واستعفا ما وجد منه وما تلف منه ببيعها به عن غيره ما اذا تزوجها على انها حرة فبان انما بالشرط او بدونه على القولين ان كان مولاها فذلك بعد الله الدخول ليثبت وجب عليه مهر او ما في حكمه رجع بما اغتمه على المدلس للمرفوض لا لاجل ما ان يكون المدلس الحر والمولا واجبة فان كانت هي لم يكن الرجوع عليها بعد العتق والبش فان لم يكن دفع المهر لها غفر للمولى ورجع به كما قلناه وان كان قد دفعها له ما رجع به بل كان عليه بائنه وبعضه صيغها بالالباء وان كان المدلس المولى فان تلفت بما يقتضيه العتق كقوله هي حرة حكمه كغيرها سواء جعله اثناء او اخرا والعملا للسبب بحسب مقتضاه ورجع في بيعه لعقد ويكون المهر لها دون السبد ويغني عن التكاح حرة اذ ما سابقا او اجازتها لاحقا كغيرها من الحق ابروان لم يلفظ بما يقتضيه العتق بل بكلام يحتمل الجبره وغيرها فظهر ان الرجوع من الجبره ولو كان المدلس لا يملكها لان الرجوع بزوج به على تقدير العتق على المدلس لا وجه لغرامه له ثم الرجوع عليه كبره ولم يذكر المصنف استثناء ما يصلح ان يكون مكرما اذ ذكره غيره لعدم الدليل الدال على رجوعه على المدلس عاونه للاصل وقول المصنف ما لو كان المدلس المولى وقد تلفت بما يقتضيه العتق لم يملكها فكون حرة بعد منحه المهر وجهان الاول هو وجهان العتق بلفظها لم يحصل والوجه انه يحكم عليه بظاهر الاخر وان لم يلفظ ببيعته بضم لا لانشاء ولا بغير ما في تنس لا مغيرها من الصنف وهذا هو الذي وضعه في شرحه من غير نقل خلاف قوله ان تزوجها المراه بربل على انه حرة مملوكا كان لها العتق قبل الدخول وبعده ولا مخرج للمهر مع الصنف قبل الدخول



التبوية في نفسها ليست بحجة تدبرها المراد وقد قدم على احتمال الامرين بل هو المعبر فيكون ذلك ان كان قد شرط لها ان يكون التبوية  
بعد العقد فلا خلاف له ولا جوع ايضا لعدم المنع من ما يحد جعله في انشاء نكاحه من جهة العوارض لا لصلته بها وان لم يحد سببها على العقد  
فلا قوى في ذلك فلو ان الشك المنع من التبوية كمنع من قبل الدخول فلا شيء لها وان كان بعد فستفهم ويرجع على المدس  
فان كانت هي المرادة فلا شيء لها الا انما يصح ان يكون ذلك في انشاء العقد مع ما في جواب المهر كالا او فضاء تبوية احوالها  
ويثبت سبب التبوية على العقد باقراره او بالبين يقرب الاحوال المبنية للعلم بالوكان دخوله بها بعد العقد بدلا لا يحمل لحد التبوية على  
الوجه التي وجدت عليها وان اشبه الخال ولم يعلم هل كانت متقدمة على العقد ومناخلة فلا خلاف له لصلته عدم تقدم التبوية ولا مكان  
بحد ما يجب في كركوب النزع ويجوز ما عرفت الشك في بوبه ورواية محمد بن الفضيل عن ابي الحسن في الرجل يزوج المرأة في نفسها  
بكر فخيرها تبوية يجوز ان ينضم عليها قال فقال يعنى البكر من الكركب النزع وهو مفقود ما عرفت تبوية النكاح وجبت لا ينضم ان العدم ليجاز  
لاخباره البقاء مع كونه قد شرط البكارة فلم يجزها ولم يعلم ما جازها من تبوية من غيرها شي فوالا احكام العدم وهو قول في الصلاح وان  
البرج لو جوع جميعا بالعقد الفصل فانه والثاني انه ينضم هو المشهور ولكن اخذوا في ذلك على احوالهم انهم ينضمون في الجملة ولم يرد  
من الشارع تفديده وهو خفي الشك في صحته محمد بن جرير قال اكنى في النكاح اسأل عن رجل يزوج حاربه بكرة فخيرها تبوية اهل يجهلها  
الصدوق وابنا او ينضم شي قال ينضم وجهه لان المدس لزام النفس بغيره ونفوس الناس بغيره لفظ شي بهم لافضاء المقام بامه فابها  
انه ينضم المدس في ذكره فطلب الزاوي في شرح النهاية وانما وجب تفديده لافضاء اللفظ فضاء مدس بهم وهو خفي في كركوب النكاح في عرف  
الشرع المدس كما ورد في الوصية به وغلطه المصنف في ذلك لان شي لم يذكر في الرواية وانما وجب تفديده لافضاء اللفظ فضاء مدس بهم  
وهو خفي في كركوب النكاح الذي هو كركوب النكاح في الوصية لا ينضم غيرهما لانفاء الدليل عليه مع كونه عم ولا شبهة  
في ان هذا العمل لطف فاحتمل لا يلحق بالجهل في الاحكام الشرعية المستنبط من الاحكام من مذركها الامر كلام الفقهاء وقالوا انه ينضم  
منه وقد اوصوا به المبرور والثبت غانما في تبوية ما بينهما لا يجوز ما بينه وبينها استيعابا لاسمى في بعض الموارد بل الزيادة عليه  
فلو فرض كونهم المثل للبكر ما والنجيب محسن ينضم في الفرض ضعف المسمى هذا القول ابن ابي رجب في النكاح والعلامة ووجه هذا انما  
بالمهر المعبر انما يحصل على تقدير ارضاءها بالبكارة ولم تحصل الا بالخبر الوصف في ذلك التفاوت كما بين كون البيع صحيحا ومعيانا وينضم  
بان ذلك انما يثبت بكون فوائده قبل العقد اما مع امكان مجرده فلا لعدم العلم بما ينضم له هو طرأ عليها حاله تقدير ذلك على نظر الحاكم  
لانفاء تقدير النفس شرعا مع حكمها بصله بالرواية الصحيحة في جميع قبيل الى داي الحاكم وهذا القول ينسب الى النصارى وهو واحد الاقوال  
لتبوية النفس بالرواية الصحيحة وعدم تفديده لغه ولا شيء له ان ثبت فرضه الى كركوب فتنظر في كركوب السالكين اياه قولي في الاستماع  
امر فيلزم كتابته لم يكن لها الضم من ذوقه بل لده ولا اسقاط من المهر فيكون الزوجه اذا ما على احد القولين نعم لو شرط السالك  
كان في الضم اذا وجدها على الفم من جوارحه الكاينة فامتنع على ربي النصارى وطلعا على القول الاخر فيزوج امرأه فظهر في تبوية  
فان كان قد شرط في العقد كونها مسلمة فالتبوية في جوارحه ينضم عملا بمنع من التبوية في شرطه وان لم يشرط ذلك فلا خلاف له لان الكفر في الزوجة  
على هذا الوجه ليس بجنا النكاح ولا ينضم بسبب الاستماع فلا ينضم من المهر بسبب تبوية شئ في الفم والظاهر تبوية قوله فليس له الضم  
ذوقه بل لده بدل بغيره على انه لو وجبها لده فبالضمة لغيره كمال الزاوي انما اذا اعتادتها ووجبها لده كان ذلك غير له الضم  
وحجت بغير له الضم لكونه شرطه في العقد فله المهر قبل الدخول ويستفهم بعد كذا طرأ عليها ولو انكسر الفرض بان تزوجها على انها كاتبة  
فظهر من مسلمة فان لم يكن شرط ذلك في العقد فلا خلاف ايضا طرأ عليها لان الاسلام صفة حال لا بشرطه في العقد فان رفع على وجه  
له فضاء كما لو رفع منعدا او ما على القول الاخر في تبوية فلا فضاء له الكمال فضلا عن النفس الذي لا يبلغ السبب من وقوعه فلا  
ما شرطه والمنع من تبوية العقد من الزوجه الى الجواز وهو المسلم وعند شرطه لم يبنوا له وجوازا ان يعلق بذلك في غير صحيح  
لضعفه ما على تقدير الزاوي وهو لم يكتف بها بما كلفه المسلمون في الخبر وفي سقوط الحمار ولو وقع على وجه لا يصح مع علم حالها كما لو  
لو تزوجها اذا ما على القول المشهور فظهر من مسلمة في جهة العقد وجهها من طابعت الواقع في نفس الامر من قدومه على عقد يفتد بطلا  
فكان له يفتد الى العقد الصحيح هو الذي ذواه الشيخ وطولا لا يجوز من قوة والوجه باجاء بان مع الشك في العقد وعده لانها لم يرد ذكرها في النكاح  
فقد عليها ما عرفت بطلانها في هذا شكال قول لم يزوج رجلان بامرأتين فدخلت امرأه كل منهما على الاخر فوطئها فكل واحد منهما على  
وطئها المثل ونزول كل واحد على وجهها وعلية في النكاح لم يكن له وطئها حتى ينضم عنها من وطئ الاول ولو انما في عدة او في الزوجة  
ورق كل واحد منهما زوجة نفسة وتنته فاذكره المصنف من كماله هو الواو في القول لا شيء من علي الانسان في جهة الاخرية منها  
بوجوب لها المثل لان زوال الزوجية بذلك لا عندا ومن وطئ الشبهة لا ينافي الزوجية ايضا بل انما على الزوج سبب غاوض المهر في بان  
الماتين كغيرها على نفيان المحض فلا يورث في الاول لو مات احدنا ولا يوجب نفس المهر شو كان قد دخل في وجهه ام لا ثم ان كان هذا غام



وان لم يقع المعاوضة عليه حتى لا يصح ان يكمل بعين اذن المالك بضمه الاخذ كغيره من الاموال ويمكن ان يرد بها ببيع ان يملكها قبل نقله بالمال  
 الى غيره فيخرج عنها الا يقول ولا فرق فيه بين العين والمنفعة لانها ما ابيع ان يملك حتى ينافي كركب عليه صنفه محله او يسوده من الفراء  
 او بعضها او غيره من حكمه والاداء على محل مقتضى الجواز الزوج نفسه مبدع معينه سواء كانت ما يشخصها او لا خلاف في ذلك كما  
 الا في العقد على منفعة الزوج مبدع معينه فقد منع منه البيع وجماعه اسناد الى حصة احمد بن محمد بن نصر بن ابي نضر قال في ذلك لا يوجب له الحق الرجوع  
 بغيره المردية وبقية طلبة الجاني منهم يجوز ذلك فقال ان نؤخره فمذموم ان يبيع له شرا طله فكيف انما بان يعلم انه سيبقى حتى يفترق وقد  
 الرجل على هذا رسول الله صلى الله عليه وآله في زوج المرأة على السون من الفراء وعلى الدسم وعلى العينة من خطه واجاب المصنفها بانه من احد ما صنفه  
 السند في البتة من صحيحه في طلبة ما سئل ابن باد وهو ضعيف لما جازوا اخر حسن فيه ابراهيم بن هاشم ولم يكلف هذا الشك ان كان قد جازوا  
 ثابتهما فمقتضى الدلالة على جازاه المنع اما اول فلان تبعها اسماج موسى لم يجرى له لا يبيده وقد كان جازا في شراهم وليس كما يرد في شراهم  
 والمنازع فيها جازا نفسه لها واما ثانيا فلانها البتة صريحة في المنع فان قوله ان نؤخره فمذموم ومن يرد هذا الرجوع ليس الا على شرط العلم وان  
 اشبهه بل علم اذ ان لا ينبغي الغرض لجل ما لا يفتق بالوفاء به على جهة الكراهة لا البيع بل ليل حرا بانه في كل مهوول ليل فانه لا يوفى بالبيعة الا ان يكون  
 مع انه غير فادح في بيعه جازا القول بالجواز اصل للاصل وجوب العتق وهو كونه ما منفعته مقتضى وجوده وانتفاء المانع ان ليس الا كونهما  
 منفعة الزوج وهو غير ضامن لما عتقه وقد ارجى جازا جعل منفعة له  
**قوله** لو عتق العبدان على امر واحد صحيح لانها ما كان لو اسلموا او اسلم احداهما قبل العتق في العتق لم يجرى عن ملك المسلم ولو كان عتقا او  
 مقفونا لا فرق في الحكم بالصحة بين الذميين وغيرهما من ائمتنا الكفار لان حكم بالصحة بالنية او بالبيع ولا يجب المسلم البيع عنه وهو مفسد  
 بين ائمتنا المسلمين كبريتم ان اسلموا او اسلم احداهما بعد التقاضي في الشيء الزوجية قد يرى جازا دفعه قبل الاسلام بحسب ما عندهما من حكم خلاف البعض  
 العامة حيث ذهب الى ان لها من المثل لئلا ذلك العتق وان كان الاسلام قبل الدفع لم يجرى في العتق عليه لانها ان كانا قد اسلموا معا  
 فواضح لعدم صحة فبضه ولا اقباضه في دين الاسلام وكذا ان كان المسلم الزوج لانه لا يصح له اقباضه لا دفعه كنهان وان كان هو الزوجية لم يصح  
 لها قبضه فينقل الى العتق عند جعله لانها اقرب شي الى العتق لان المعين براءه من شخصه وبالله فانه قد اقباضها ايضا الى الآخر ويؤيده  
 رواية عبيد بن زياد قال في ذلك لا يوجب عتقه الله ثم الضرر لا يزوج الضرر انما على ثلثين دينار او ثلثين دينار ثم اسلم بعد ذلك ولم يكن  
 دخله بها فان نظروكم فيه فتمت الختان بركم فيه الخمر ورسوله اليها ثم يدخل عليها وما على كاهها الا في ذلك المسألة اقول اخذت بغيره  
 منها في الختان في باب كاح الكفار واثار المصنف يقولون لو كان عتقا او مقفونا حالان بعض العامة حيث فرغ من بيعها او حكم في العتق لها بسنحو  
 غيره **قوله** ولو كانا مسلمين او كان الزوج مسلما قبل بطل العقد وقبل بيعت المامع الدخول في المثل وقيل بل بنية الخمر والثالث ان اشتد  
 منافع في موضعين احدهما في صحة العقد وسناده فقد ذهب جماعة منهم الى الشك في المنفعة والثانية في المفاضة والثالث في البطلان لو جازوا ان  
 الرضا بالعقد لم يقع الرضا الاعلى الباطل فاذ وقع عليه الرضا لم يصح الرضا الا بغيره وهو صحيح لم يرضها عليه لقول الباقر ع المهر ما رضى عليه الزوج جازا  
 يتعكس بعكس البقيض الى قولنا ما لا يرضى عليه لا يكون هو هو بوجوب كون كل ما عدا المذكور لا يكون صداف لعدم الرضا عليه لا يمكن  
 اخلاء البضع من مهر بعد الدخول فلم يبق الا البطلان لانه عقد معاوضة ففسد بقسا العوض كالبضع ويظهر كونه معاوضة من قوله ثم  
 فان هو جازا من مهر قوله ووجك بكذا فان الباء في مثل ذلك العوض واذا الرضا جازا منهم كشيخ في كتابي الفروع وابن ابراهيم في كتابي النكاح  
 الصحة لوجوب المقتضى لها وهو الايجاب فيقول وعدم المانع ان ليس الا بطلان المهر لكن بطلان لا يوجب في بطلان العقد لصحة عتقه  
 بل صحة العقد مع شرط عدمه فلا يكون ذكر المهر ابلغ من اشتراط عدم المهر ولان العقد والمهر غيران فحقنا واحدا لا يوجب فستافر  
 والعين بغيره يظهر فيه الوعد بغيره فمفترق بغيره بل خلاف واجب بالقرن بين عدم العتق والعتق فثبت القاسد لانهما في الاول قد راضيا على  
 عدم المهر فصح العقد للرضا به خالف العوض بغيره فثبت المثل لانه العوض شرعا في مثل ذلك بخلاف الثاني لان الرضا لم يقع بالعقد  
 خالف العوض والسعي باطلان عا وغيره حتى لا يرضى للعوض ولا يلزم من تغاير ما مع التوفيق تغاير ما مع العتق  
 لان الرضا في انما وقع على العقد الشخص المهر العتق فكانا امر واحد كما في فقول بعض اجراءه وعن حجة الاولين بان بطلان السعي  
 لا ينبغي اصل الرضا بالنكاح والام يصح لو ظهر كونه محققا في ذلك لم يرد ان ليس كالمعاوضة المحض من كل وجه لانها ففسد باسحقنا  
 احد العوضين انما كان معينا ومن ثم سماه الله محله وهي عتقه وذكر العقد بمهر بالزوجين كما هو بان المهر من المهر الذي راضيا عليه  
 الزوج في محبة المهر الذي يذكر ان في العقد لا يطلق المهر لان المهر الواجب مع عدم ذكره في العقد لم يرضها عليه فصح مهر ارباب الظ  
 منه كون الرضا في جانب القلة والكثرة مع التعيين ايضا بغيره قوله فلان كونه يوفى العلامة في المحو له وجه وان كان غائب  
 الصحة لا يخرج من جحان الثاني على تقدير الصحة الذي يجب فيه افعال الصداق وهو الذي اخذ به المصنف وجوب المهر المثل مع الدخول كما  
 العوض هو مذهب الشيخ في خلاف ابن ابراهيم العلامة لانهم يفتيد بالدخول في غير الارشاد فيحمل ان يرد المثل وجوب مهر مثل

لان الشيخ





للأصول فلهذا يجب تدارك طريقين أحدهما هو ضعفه عن المطوع عليه وورثته منتهى ما قال عنه وأنه لا يوافق على ما أحدثت شيا فأنتم له  
كنتم أشد من الناس السوء والفضل بن عمرو مثله في الضعف قد قال عنه البخاري أنه فاسد الذهب مضطرب الرواية لا يعشاه وبطلان خطابها  
هذا حالها من جهة الاستئذان وأما من جهة المنفعة فالحق أنها فائدة ذكر لعموم الكتاب الشاهد ظاهره وبقيتها منتهى ما قال فيها بذلك فإن أعطاها من جنس  
ما قد قدم وما وأكثر من ذلك ثم دخل بها فلا شيء عليه قال فلذلك ظلمها بعد ما دخل بها قال لا شيء لها إنما كان اشتراكها أحسن مما قدّم فلما ان  
دخل بها قبل أن يتوصلها ما هدم لضدّها فلا شيء لها إنما لها ما أخذت من قبل أن يدخل بها فادخلت بعد ذلك في جنس منتهى ما بعد موافقه فلا شيء  
لها فانظر إلى هذه المخالفات العجيبة الأحكام الغريبة في هذا الخبر الواضح وكيف يحسن بعد ذلك الاستئذان في حكم من هذه الأحكام مع مخالفة  
مدلوله في جميعها لما عليه على الأسلام بل مثل هذا لا ينبغي بداعيك أحدت فضلا عن أن يجعل سند الحكم قولهم يكفي في الأمر شاهد  
أن كان حاضر أو لوجه من وجهه وكذا كالحق من الطعام ولقطعة من الذهب كما كان النكاح ليس على الحد معاوضة الحقة والركن الأعظم في الزوجية  
والمرحى على العقد بعين العلم به ما بعينه في غيره من عقود المعاوضات كالبيع بل يكفي في شاهدته عن اعتبارها بالكل والوزن والعقد وإن كان  
الأصل فيه الاعتبار بأحد الزوايا أعظم العز بالمعاشرة ولغفارة الباطن في هذه المعاوضة ولأن الله تعالى إنما أحله وهي العترة ومن يتأهلا  
لحمل مثل هذا العزو وإنه ولو لمعول الجاد الدالة على جواز الحمل ثم ما راضى به الزوجا التام لذلك وقول الكاظم كان الرجل يزوج على عقد  
رسول الله على الفضة من خطبة ثم انقضت لم يتوفى إلا على العلم بقدره أو علمنا بذلك فلا كلام وإن استعمل في ذلك ولا وجه في معرفته  
للفضة قبل البذل أو بعده وقد ظلمها قبل الدخول بل جمع بنصفه فالوجه الرجوع إلى الصلح لا يطعن عليه وإنما الوجه هو المثل كما ذكره  
بعضهم لا يوافقون من هذا من جهة الأمر فتمت بدلائلها معاوضة من كان النكاح قبل الفضة فيجب الرجوع إلى البينة نعم هو ذهب العامة لكبر  
هذا كما رويها على وجه مجهول السند ومن جمع في الاستدلال بخلاف الجهم والوجه في سبب الحقة قولهم يجوز أن يزوج أمرا من أكثرهم ولقد يكون  
المهر منهن بالسوء وبطلان ينسب على مهرها ما هو مشبه بالزواج أمرا من فضاء عقد واحد أو بعين واحدة أو بمبلغ واحد صحيح النكاح عندنا  
لوجود الفضة في المهر وهو عقد جامع لشرائطه وانقضاء المانع أن لا يكون إلا مع المهر وعلى شي واحد وهو لا يصلح للمعاوضة لأنه على تقدير الضيق  
حوك واحدة بالتوزيع وعلى تقدير البطلان لا يوثق في العقد كما سبأ وهل يقع المهر لم لا يزوجها أحد ما هو الذي قطع به المص والأكثر  
الصحة لأنه معلوم جملة وحصة كل واحدة يمكن عليها بعد ذلك كمن السبعين في عقد واحد والتأني البطلان لأن المهر هنا المتعدد في نفسه وكان  
مجموعا وحصة كل واحدة من حيث معلوم عند العقد عليها بعد ذلك لا ينفذ الصحة كما لو كان مجموعا لمنفردا وعلم به بعد ذلك يمنع حتى البيع للمالك  
غير الشك فيمن يزوج واحد كما هو من هذا النوع في الخلاف غير أنه لا ينفذ في التمتع غير معلوم بالثبت إلى كل واحد منهما واختاره في إذا اختلفت البينة  
والأشهر لجواز لقوله المهر من الرضا على الزوجية وهذا يفسد عليه ذلك لأن الشيء في مقابلته البضعة من حيث الاجتماع ولا يلزم من التقيط  
الحكمي التقيط اللفظي وهو الوجه أعني بيع المالكين ولو سلم التمتع في البيع لا يمكن إفراد المهر بالصحة لأنه ليس على حد المعاوضات الحقة أن يشبهها  
وتحريمها في بعض الأحكام ومحمول من جهة المال لا يحمل على منها والوجه أنها أركان التمتع وطاؤه بغرض المصلحة البطلان وينفرد على  
الصحة فيسقط الشيء على كل واحدة لغيره فمعد ما يحضرها منه وفي غيرها الصلح إنما ينسب على عدد رؤس من البينة لأنه الأصل في طلاق  
الاستحفا وأما قبل الطلاق فلا نكاح كذا والزوج على خلاف الأصل ولأن النكاح لا ينعقد فيه فيه البضعة وإنما معاوضة محض وهذا هو  
الذي أخذوا لا يشخ في طواف من بعده والتأني أنه ينسب على محو أمنا التي يعطى كل واحدة ما ينضيه التقيط كما لو باع عبده وعبد غيره  
يقبض واحد وجمع بين بيع ونكاح ولأنه إذا ذكر المهر ففسد المعاوضة فوجب مفضضاها وبقيت البينة المعوض ومن ثم يكون زيادة العوض  
نقصا منه ناشئا عن زيادتها ونقصا عنها وفيه البضعة هي المثل فيكون منطوق كل واحد من هذه الخشب المص والأكثر وهو لا يوثق  
وعلى القول بفساد المهر في كل واحد منهن فالحق الواضح أنها لا ينعقد في نفسها كعبد وانه يشي لأن الضد وإن لم يكن عوصا في مثله  
الآية إذا ذكر في العقد هبة على أحكام المعاوضات ولجها لانه من موانع صحها فثبتت كالمثل ويجعل الفرق في توزيع كسبيها على مهرها من  
وكل واحد منهن ما ينضيه التوزيع ويكون المحاصل من هذا القول كالحاصل إذا قلنا بفساد الشيء الفرق بين وبين الجهم المطلق  
بعد نفوق ذلك وإمكان نفوق هذا وأعلم أنه لو زوج منه من رجل على صداح النكاح الضد أولا ولحد لأن السخوة هنا واحد من كالأوباع  
عبد من غير واحد لو كان له بنات لأخرين في زوجهم ضعفه واحدة بهم وأحد بان قال زوجت بنتي فلان من ابنك فلان وفلان من فلان  
بالنفقة صدق الضد كما سبأ في ردها وأول البطلان هنا القول بانه لا ينعقد العقد هنا الظاهر بعد من وضع العقد من الجاهلين فوك  
ولو تزوجها على خادم غير شاهد أو موضوع بطلان كان لها خادم وسط وكذا لو تزوجها على يد استئذان إلى الزوجة على الخدم أو على  
دار على زانية ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن أبي الحسن لا خلاف في أنه إذا عقد على مهر مجهول بحيث لا يمكن استغلامه في نفسه كعبد ذابة  
وتشوب بطل الشيء بثبتت المثل لا يمنع نفوق الجهم ولا على هذا الوجه ولكن استثنى في الشبهة وجها بعد ذكره المص في خادم والبينة الذار  
استئذان في الأولى إلى زانية على ابن جهم قال قلت لأبي الحسن رجل يزوج امرأة على خادم قال لها وسط من مهرها قال قلت على بيت قال

واحد

الحمد لله









ولم يكن قد دخل بها الزوج والمهر هو موسر فلها الامتناع من التمكن حتى يقضى مهرها بقامه انفا لا بمقتضى وجوبه لبدء الزوج بتسليم المهر  
المهر ولا بالانابة بل ان يقضى بمهرها ما بان يوم الزوج بوضع لثمنها في يد من يقضيان عليه ويعدل ويقوم بالتكبير في ذاتها فثبت تسليم العقد الص  
الصدقة اليها وهذا في الحقيقة وفي معنى اقباض المهر ولا الا ان ما يخافه الزوج من فواته بوصوله اليها بسندك بوضعه على يد العدل فيصير في  
معنى التقبض مما يحتاج ان القابض ياتى عنها واما العبد في ذلك في المدة الاولى في النكاح بمعنى المعاوضة في الثانية ان لكل من المتعاضدين  
الامتناع من الاقباض حتى يقضى الاخر وطريق الجمع ما ذكر في المسئلة وجهها الاخر ان احدنا ان يجرى الزوج على تسليم الصدقة الاولى فادركه تسليم ثلثه  
فتمت له الفرض بينهما ان ثبت للمالك بسندك فدانت البض لا بسندك والثالثة انه لا يجرى واحدتها ولكن ان ياد احدنا الى التسليم جبر الاخر  
على تسليم ما عنده واحدهما الاول لما فيمن لم يجمع بين الجمع فيحصل الجواب عن الوجه الثاني في الثالثة انه قد يوافق الى بقائه الفرض بعدم بدء  
احدهما ولا بد من ضبط طريقه في جميع ما ذكر وهذه الاوجه قد مضى مثلها في البيع وفي غيره رابع لا يابى هنا وهو ان البايع يجبر على التسليم  
فاذا استقر المبدأ في هذا المثلث الزم بتسليم العوض هنا لا يمكن الابداء بالثمن لا في نفعه البض اذا فانت بعد اسندك اهما والما يمكن ان  
اسندك في هذه الفرض في هذه الحالة بين كون الصدقة عينا او مفعلة منبذنا في الزمنية وهل يختلف ذلك باختلاف الزوج كساره الاكثر من  
على عدمه وهو الذي يقضيه القاعدة الثانية لان عجز احد المتعاضدين لا يقطع حق الاخر ما بقي له ويظهر من ان يرد يسر ان ليس لها  
الامتناع مع الاعانة المتعاطفة البنية وبضعفها ذكرناه فان منع اللطائف لا يقضي جوب التسليم قبل قبض العوض لكن يختلف باختلاف  
مع فبانه ومطالبة ما بانم الزوج بالتمتع وبسبب النقص وان لم يسلم نفسها اذ ان ذلك التمكن في تسليم المهر لان التمتع بمجرى البض في  
التكبير واما مع اعطائه فلا اثم عليه بالناجبر في استيفاء ما لا يفتقر وجهها من ثمنها التمكن ان هو متعلق بما يمنع عاده وهو الذي خرج  
جزءه بثلثه في شئ لا يرد من ان التمتع بمجرى المهر لا يشترط انما في ذلك التمكن في تسليم المهر وامتناع التسليم عاده ولا دخل الفرض  
مع جواز الاجتماع بالانابة من نحوه وهذا محذور لا فرق في عدم الدخول بين كونها قد مكنته فلم يقع وعنده فلها العود الى الامتناع  
بعد التمكن لان يقضى المهر ويقضى الحكم الى ما كان قبله لما افر من المدة الواجبة ان القبض لا يحقق في النكاح بدون الوطى ولو لم تكن  
الرثة مهناه للاسمناع بان كانت في يده او بحسبه لم يلزم تسليم الصدقة لما تقدم من ان شرطه وجوبه عليه بالتعاضد من الجاهل بغيره  
امكان للاسمناع وهو خبره التمتع في طر من ان الصدقة احوالها في طلبه السحق فوجب فقه وعدم قبض مقابلته من العوض فادامه في  
عليه حيث عطف عليها كالك واجب على نفسه المالك في الحال كالعكس لو كان المهر مؤجلا وهذا هو الاقوى وحمل الاشكال الى الوطى فسلم  
للاسمناع مطلقا اما الوصل في غير الوطى فطلبها لذلك في وجوبها بانه وجهها من تحقق الزوجية المتضمنة لجواز الاسمناع فلا يقطع  
بعضه بعد قبض فوجب التسليم للمعكر من ان القبض الذي من الاسمناع الوطى والباقي تابع فذا بعد التمتع انتفى البائع ما ساكها  
فغير ذلك حضانه والزوج ليس لها الطلاق اذ لا يوجب حوالا لا يوجب ولا لا بد من ان لا يملكها فتنص على هذا فلو ثبت له لا يوجب  
عليه العود لان خفة الاسمناع ولو لم يخلو في نفسها ولو وجب للزومة تقف الحضانه والتسليم وهو منتهى هنا وهذا القوي وهو جوي  
طولو كانا معا صيرين فطلب المهر من وليها فلو حيا في الكبير مع تصغيره ولو لم يبدع او جوب لو قيل اتم وجودها استوائها ما يفتقر  
انفسه فكانت كبرى والزوج صغير فلو حيا في طاعة جوب تسليم المهر مع جميع كماله في الحقيقة فحجبا بان الاسمناع غير ممكن  
وهو يتم في الحقيقة لان المهر ما افرناه هذا كله اذا كان المهر مؤجلا فلو كان مؤجلا لم يكن لها الامتناع قبل حلوله وطعا اذ لا يجب لها عليه  
شئ وجب قبضه على ما يقضى معاوضه ولا دخولها على الرضا بتسليم نفسها قبل قبضه كالبيع اذا كان ثمنه مؤجلا ثم ان سلمت نفسها  
التي فلا كلام وان اذاعت واهدمت على فعل الحرم حتى حل الاهل ووجب المهر في جواز اسمناعها بعد ذلك كالحال وجب ما من استزكها  
في المعنى ومن استقر وجوب تسليمها قبله في شخصه ولا ماله اذ ثبت بالناجبر ثبت امرها على ان لا يخلو في الاسمناع فتمنع  
ثبوتها بعد ذلك لانقاء المقتضى وهذا هو الاقوى وفيه عطف في طوبى لبعده اكثر ومنهم من يصر ويشتا التمتع في الكتاب لكن ذكرناه هنا  
لما نسبته استيفائه الاقسام وطكا كلامه في تيمم قبض جواز الاسمناع هنا حيث طلق جواز اسمناعها حتى يقضى المهر والظاهر ان طلاقه  
محمول على الحال لان محل الخلاف لا المؤجل مطلقا ولو كان بعضه مؤجلا فكل واحد منهما حكم نفسه فلها ان تمنع حتى  
يقضى الحال دون المؤجل وان حل كما افر وجهه هذا البحث على تقدير عدم الدخول واما بعده فمهلها الامتناع اذا ارادته حتى يقضى  
المهر كما كان لها ذلك قبله فلو ان احدهما اعدم وهو الذي اخاره المص حيا فاما للناجبر ومن للمدة من يخفى في قول الرضا وابو  
الصالح وهو الاقوى عملا بمقتضى القواعد السابقة فان المهر قد استقر بالوطى وقد حصل تسليمها نفسها برضائها ومن لم يسل احد  
المتعاضدين الذي قبله لم يكن له بعد ذلك حبسه من حكمه بانكرناه من الاحتمال في المدة الرابعة جواز اسمناعها بعد الدخول بغيرنا  
اعدم لغيره ولم يخالف باق القواعد وهو خبره الشيخ في تيمم وط قبله المبدأ وبعد الطلاق وفوق ان جبر لا يبرر تسليمها نفسها  
اختيارا ولو اكرهاها بغيره فمطلوبها من الاسمناع في الاول دون الثاني وهو مضمحل على ما ذكر في المدة السابعة في قوله فوتمعتا

فالوسم الولد من لبت بكامله ولم يضر الصداق قبل انما الامتناع بعد الكمال حتى يفضي بها واول بعدد الجواهر لان نيل الولد شئ على الان  
يمنع من جواز نيلها لهما من قبل المهر كغيره من المعاوضات فبشأن المهر في حكم هذه جملة الاحكام المتعلقة بصوالها قولهم  
وليس يجب لغير المهر وبكره ان يتجاوز السنة وهو خمسة مائة درهم لا خلاف في استحبابه لقليل المهر وان لا يتجاوز به مهر البنت التي تزوج به البنت ثمانية  
ودرج به بنانه للناس به ودفعه افضل لئلا يفتن بها واوله في اعظم النكاح اربعة مائة وقال الباقر ما زوج رسول الله  
سائر بناته ولا تزوج شيئا من شأنه على اكثر من اثنا عشر لوفيه وفش وهو نصف لا وفية والاوفى اربعة وعشرون وما قبل ذلك خسران  
دوم وعلى كسب ان خال قال سئل بالحق عن مهر البنت كيف يصاحبه ما قال ان الله تبارك وتعالى اوجب على نفسك لا بكثرة مؤمن بها  
تكسبه وليس به ما شيعته ويجوز ما هدية وهلة ما هليله ويصل على عيني قال محمد ما مائة ثم يقول اللهم زوجني من يزوجك بعين الان زوجة  
الله حوله وجعل ذلك مهرها ثم اوحى الله تعالى الى عبيته ان من مهر المومن احسن ما درهم ففعل ذلك رسول الله واما مؤمن خطبته  
حرمه فبذلك عس ما فام تزوج ففعل عصف واستحق من الله تعالى ان لا يزوج حوراء وظاهر الاخبار ان الكراهة متعلقة بالثمة واولها بالانوارج و  
عبارة النص تمامها واوله يمكن بعلق الكراهة به من حيث الاغانة على الكراهة ان امكنه النقصان والا فلا كراهة من قبله مع انه قد تقدم انها  
لكن لم يرد ما جاز به وغيره قولهم ان يدخل بالزوج حتى يقدم مهرها او شيئا منه او غيره ولو هدية مستند الحكم رواية ابي بصير عن الصادق  
قال اذا تزوج الرجل المنة فلا يحل له غيرها حتى يوفى اليها شيئا منه وربما اخافوه ان يهدى به من يوفى وغيره قال الشيخ في هذه الرواية  
وردت على جهة الافضل فان كان يكون ذلك واجبا يترك محظورا فلا مردا وعبد المحيد الطائفة قال قلت لابي عبد الله ما تزوج امرأته واولها  
بها ولا اعطى لها شيئا فقال نعم يكون ذكرا عليك مع او الرواية الاولى فاصرة عن فائدة الخبر من حيث السند اما الكراهة فيكون في هذا ان ذلك  
كالاستحباب لا يوجب عتبه بل بلفظ الرواية فغيره ان يدرى بالفرج شيئا بالعدالة بما تقدمه وعذر لا مع مناقبة الرواية يجوز في علمه  
الحل على الله بما في النص في الاستحباب قولهم في النفوس وهو مضاف بنفوس البضع ونفوس المهر في الاول فممن يقول زوجك فلانة  
او يقول في زوجك نفسي فيقول فبنت النفوس فغيره الامر الى العترة والاموال ومنه لا يصلح الناس نفوس لا سلام لهم ولا سلام اذا جعلها لهم  
وشر ما دام المهر او البضع الى احد الزوجين وانما المذكور في العقد وسمى المنة مفضلة بكسر الهمزة ونقصها امرها الى الزوج والاول بلا  
مهر ولا انها اهل المهر مفضلة بغيرها الا في الولي فوضها الى الزوج اولان الامر في المهر مفضلة اليها ان شئت بغيره والا فلا في النفوس فوعان  
مفوض البضع نفوس المهر فالاول خلاصه بعد محمد كذا المهر فعل الزوج ولو من قوم مقامها مثل زوجك نفسي فقلانة فيقول فبنت وهو عند  
جميع اهلنا ما لثان في ذلك فذكر المهر ليس في طاعة العقد فلو تزوجها ولم يذكر مهرها في العقد كان لا مهر في العقد فان دخلها فاعلم النسخة  
مهره كانت مملوكه ولا مهران طلقها قبل الدخول فاعلم النسخة كانت مملوكه ولا مهران طلقها بعد الدخول فاعلم النسخة فان  
احد ما قبل الدخول قبل العرض فلا مهر لها ولا يجب مهر المثل بالعقد لما يجب بالدخول فذكرنا في الباب ان المهر ليس ركن من اركان النكاح  
بخلاف المومن في البيع ويجوز من عمو المعاوضات وان يقوم بالزوجين ان كان الموضع في الجملة فانما الزوج ولم يذكر في العقد مهر لسوا اطلق  
ام شتر ان لا مهر عليه في الحال او طلاقا صحيحا في عدم ذكره في معنى نفسي في الحال وذلك لان نفوسهم النفوس وجوبه في كمال نعم لوصح بنفسي  
الحال والمال على وجهه ان بعد الدخول عند العقد في قول فممن لنا فاننا نفقتنا لان نفقتنا وجوب المهر في الجملة اما بالعقد او بالدخول  
وما في كتابنا من ان شرط نفقة في جميع هذه الاحوال ففقد شرط ما بان نفقة عقد النكاح فيفسد منه وجب المهر بالصحى الحاقه بما لو نفاه مطلقا  
قوله على ان لا مهر فينفذ كونه منفذ في موضع العموم فبشأن الحال والى وقد حكم بالصحى ونقصتها بما عمت نفقتها النفوس فيكون حكم  
فيما لوصح بالعموم كذا لا شتر انما في قبول الخصم فيه ان اطلاق العمول بان في الخصم كصاها الخصم بنفسي كصوده الفرض فانما في  
الخصم من طاهر وظهور ان نفقته الحالين يتاخر بثوبه وجمعا وفيه كنه ثالث نفقة النفوس ووز العقد فيجب مهر المثل كما لو شرط في المهر  
فانفسه اذا تقرر ذلك فنقول من حكم النفوس ان لا يجب المهر لها بالعقد عندنا ولا النفقة بل انما يجب النفقة بالطلاق قبل الدخول او بغيرها  
عليه من المهر قبل الدخول فاذا طلقها بعدة فلا يضاف بغيرها وجوب مهر المثل بالدخول فبذل عليه خبرا كثيرا منها واوله بنفوس حازم  
قال قلت لابي عبد الله ما في رجل يزوج امرأته ولم يضر لها صداقا قال لا شئ لها من الصداق ان كان قد دخل بها فانما مهرها ما وبدا على وجه  
وجوب النفقة بالطلاق ويضعت الفرض ان نفقا عليه جميعا ان لم يطلق فقل بغيره لا جناح عليه ان يظلم النساء ما لم يمسوهن ونفوس  
لهم في نفقة ومنعوهن على الوسع فدره وعلى المفقدين وسباها وادفع الطلاق قبل المهر او ما بعده فالحا واجب ما دل عليه قوله  
منصفنا وقرنهم بعد الدخول يجب مهر المثل شو اطلاق لا فنقول المهر من طلقها بعد الدخول فلها مهر المثل انما ينفق عنه قوله ولا يجب مهر  
المثل بالعقد وانما يجب بالادخول اذا كان لان الدخول اذا كان وجبا فلا اثر للطلاق ولا لعدمه في ذلك فكان انك انما استلقت البؤنة كون اطلاق  
ح قد دخل في شئ من حيث ان يخلو حكمه على وصفه في غير علمه من غير ان يحكم النفوسه لو طلقها قبل الدخول والطلاق فان كان المهر  
قبل العرض فلا شئ لها لان نفاء سبب الوجوب لا يخصص في الفرض والدخول فبذنه فيفسد باصالة العدم وبغيره الفرض وان كان بعد

وهذه

الفرق ثبت المفروض فانه لا يخلو عن الصاقه في الموضع عنها ووجهها بل الدخول كان فرضا وانما وجهها من فرضها وان لم يكن فرضا من فرضها وهو  
لا يخلو ان المثل لا يثبت على كمال الخلق الرفيع المفضل منه فقولهم المعتبر في المثل حال المنة في الشرف والجمال وعادة شأناها المعتبر في السنة  
هو حسن ما دونهم المثل هو وفيه المثل بالنسبة الى الوضع المخصوص وهو ما يبدل في مقابلته كاحتمال المنة في المثل على كل حال فاما الذي يرد  
المهر ونقص باعتبارها لان ذلك هو كلفهم ومن المثل الغد وعرفوا وفرد كذا القصر من صفاتها الشرف والجمال وعادة شأناها ولا يشبه في اعتبار ذلك  
لكن يبينه غاية بالانصاف الخلق يقولون بفواضها المهر من العقل والادب الكرامة وعلمه الذك والساد وحسن التدبير ما جرى مجرى ذلك و  
اصداها لان ذلك مما يختلف المهر باختلافه في هذا الموضع والخلفه بان انهم في المعتبرين المهر فالحاصل ما ذكرناه والمعتبر في افاضها من المهر  
على الاقوى لاختلاف المهر باختلافه في هذا الموضع لان الشايع متصافهم جميعا بل يعتبر جانب الاب خاصه لعدم اعتبار الام في الفخر وهو مذهبنا  
ان يكون اول بل بلدها وما فارب عما لا يختلف باختلاف المهر عادة على الاقوى وفيه هذا القصر الاكثر ذلك لما اذا لم يتجاوزهم المهر من عساه  
قدم كما سلف استنادا الى انهم ابي جبر عن الصادق قال سالت عن رجل تزوج امرأة فوهم ان يبيع صداها حتى يصلها فقال السنة والسنة خمسة  
دوم وفيها مع ضعف السند وضور الدلالة لان الكلام في المفوض ومورد الرواية ما اذا وسم ان يبيع صداها وهو مفضي كونه اذا الغنم فيها  
وهذا البكر من المفوض فتشاور ان كان العقد فادفع بصورة التفويض في الاختلاف محكم ذلك من ثم ذهب بعض علمائنا الى انه المثل لا ينفذ  
بطلان الاطلاق في ذلك مثل رواية عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن الصادق في رجل تزوج امرأة ولم يضر لها صداها ثم دخل بها قال الماخذ  
فانها مؤتمنة مضمونة تمام قال قلت لابي عبد الله ع وقد نفقت فيها فان كان رجل بها فله مهرها او يحل له في سالت عن رجل تزوج  
امراة فدخل بها ولم يضر لها مهر ثم طلقها قال الماخذ هو مهرها وهذه الاخبار وان كانت لا يجر من ضعف على خبر او وضع لا انها مضمونة  
مفوضة لانه من كونهم المثل عوض الفسخ كونه ملحقا بالاموال وهو مفضي كونه ما يبدل عادة لامثال تلك المنة بالمال كابر الاموال ولو  
جاء من الاجتناب في عدم نفذها بهذا حيث يجب المثل الى التيمم الجارية كالنكاح الفاسد وعلى التيمم والاكراه وانما التيمم في هذه السالة  
ويستلزم التفويض لا عين جنت غاب معظم الاحتيا الى التيمم فمضوي بل هو موقوف في ذلك على كونه مضمونا على كونه مضمونا على كونه مضمونا  
الشهر لوقد دللنا واعلم انهم المثل يثبت في موضع كثير منها ما اذا ذكرهم بما في باب فخر على تيمم مضمونها الغنم الفاسد ولو ان عقد  
شاه بهم واحد وقد نفذ في الباب ومنها الوطى في النكاح الفاسد وتيممها والاكرام وغير ذلك فقولهم المعتبر في المثل المثل في الموضع  
تتمتع بالادانة او التوب المرفوع او عثر فدانها في التوب المتوسط الفير بالدين والعام وما شاكله المعتبر في المنة الواجب لطلوع المفوض قبل الدخول  
وقبل ان يضر لها المفوض في المثل في الدنيا والافان كانه عليه ثوبا بقله ومنعوه عن الوطى فدره على المقررة وروى الجلي عن ابي عبد الله ع  
اذا كان الرجل وسعا عليه فبيع امرأته بالعبد الامن ولا يفسخ بيعه بالحنطة والذبيحة التوفج الدائم الحديث وعن ابي بصير قال قلت لابي جعفر الطوسي  
مناع بالعرف على المعتبر فاما اقول في ذلك المناع اذا كان الرجل مسرا ليجد في الجوار وشبهه وقد استبعد من الابن والرواية انما حاله الوتر  
الله ان الاحتيا والاحتيا فتوما الى ثلثة نظر الى التوافع عرفا وعين الكل نبي ايتاء على مفوض العرف مناسب كدول الاحتيا ومضى  
منافاة للمعتبر لان مرجع ثلثة اليها والملا بالدابة المرفوعة من غير من منع العنق العبد والامن في معناها البخل والجبر للمفاد بانها في  
القيمة لان الحكم في ذلك التفسير العرفي لا يخرج في الخاتم من ثلثة من ذلك فمضه وبغيره الاحوال الثلثة العرفي كحال البلد والوقت  
الشخص فقولهم لا يفتي المنة الا المطلقة التي لم يضر لها مهر لم يدخل بها الوطى احتضاها بذلك الحكم انها بقولها لا الاحتيا عليكم ان  
طالعكم النساء فالتمسوهن او نفروهن فمضه ومنعوهن مع اصاله البرائة في غير ما دل عليه لانه لان الظاهر في الاحتيا عند كذا المهر او كذا  
بالاطلاق على هذا الاثر في التوب المتوسط الى المنة قبل السبب في حوزهم لها والاحتيا من غير عن اطلاقها مطلقا ثم امر بالفسخ والامر للوجوب  
ودروى الجلي عن ابي عبد الله ع في رجل طلق امرأته قبل ان يدخل بها قال عليه نصف المهر ان كان فرضا وان لم يكن فليسنتها على نحو ما ينع  
متاها من التمسك الحديث ولا يجب المنة لغير المذكور فلو حصلت البتونة بينهم ما ينع او شوا او غاوا او غير ذلك من قبل او قبلها او من قبلها  
مهر ولا منة لاصل وهو في شرفه فطوبها بما ينع من قبله من طلاق او من غير طلاق او من غير طلاق او من غير طلاق او من غير طلاق او من غير طلاق  
جميع الاقوى احتضاها بالاطلاق مما لا ينع في الوجود فاعبر الى الاصل ومجرد المشابهة فباس لا نقول وهذا هو الذي خالفه القصر  
والاكثر منها ثم تشبه في نعم يبيع المنة لكل طلاق وان لم يكن فمضه ولو قبل بوجوبه يمكن على العمولة لانه فان قوله تعالى ومنعوهن من بعد  
الى ذلك المطلقات فمضه من باء الامر لان لا ينع عواضها من المهر ولا ينع عواضها من المهر ولا ينع عواضها من المهر ولا ينع عواضها من المهر  
مناع بالمعروف جماعا على المعتبر في المنة لا ينع ورواية جعفر بن ابي حمزة في الرجل طلق امرأته او ايمعها فانهم اما يجب ان يكون المهر  
اما يجب ان يكون من المعتبر في المنة وهو في المنة لا ينع ورواية جعفر بن ابي حمزة في الرجل طلق امرأته او ايمعها فانهم اما يجب ان يكون المهر  
امراة فدخل بها ولم يضر لها مهر ثم طلقها فقال الماخذ هو مهرها وهذه الاخبار وان كانت لا يجر من ضعف على خبر او وضع لا انها مضمونة  
الرواية مضمونة وقد وجد في نسخة ما في هذا الموضع وسكان في الخلاف في بنوها لولا ان الحكم بالتمسك مضمونها لولا ان في بنوها

ما ينع

والموسطه مضمونة

على الموسطه

الحديث

على ما ينع



فرضيت به كان المهر طرأ خاصه هذا كالتنبيه للسالة السابقة فانها دلت على جواز التوفير الاول بضع منه ثم انضبت على ملكه فالحكم واضح  
 ان خرجت عن ملكه فانما يخرج بالانتقال الى ملك الآخر كالتنبيه في غيرها لعلها كالتنبيه فان كان الاول قد تقدم ان الانتقال لا يخرج  
 في الجارة العفد فخرج فان خرج بطل العفد وبطل المهر وان الجارة كان فرض المهر المذموم والزوج والامتنع ففقدت به اليه المهر وان  
 قبل الدخول استغربه ومالكه بالتقدير وانضبت مفوضه الى ان دخل عليها المهر المذموم والزوج والامتنع ففقدت به اليه المهر وان  
 وبغير المهر في العفد فان يكون المهر كامرا والفرق ان المهر مع المهرين ملك بالعقد والملك الامنه هو بسبب خلاف الفرضه فان ملك  
 المهر يوفى على الفرض والدخول كما فرضه لانه وقد حصل الانتقال من ملكه قبل ان ينفذ فبكونها المهره على ملكها وانما المهرين فيه  
 بهلكهم مع الجارة على التقديرين قد سبقوا بهذا الوجه ذلك قولنا اما الثاني وهو مفوض المهر فخران يذكر على الجارة مفوض المهر  
 احد الزوجين في اذ كان الحاكم هو الزوج لم ينفذ في طريق الكثرة ولا القلة واما ان يحكم بما شاء ولو كان الحكم اليها لم ينفذ في طريق القلة فنفذ  
 في الكثرة لا في بعض حكمها فان زاد على مهر الشئ وهو حسماء دهم هذا هو المهر الثاني من مسمى المفوضين هو ان يذكر المهر في العقد لاجل  
 مفوض فنفذ في احد الزوجين عليه فضل المهر واليه المهر الثاني في شكل فخران لاجل مفوضين محله لاجل عينا لانه وان لم يكن  
 منصوصا بخصوصه الا انه في حق الزوجين وقد انضبت عليه ولو لم يوفى له المهر فنفذ في طريق المهرين فنفذ في طريق المهرين فنفذ في طريق  
 فلا ينفذ في المهرين فنفذ في طريق المهرين فنفذ في طريق المهرين فنفذ في طريق المهرين فنفذ في طريق المهرين فنفذ في طريق المهرين  
 جعله مهر على تقدير مفوضه اليها لانها في جانب القلة كما لا يخفى فانها في الامتناع على القليل وينفذ في جانب الكثرة به المهرين  
 جميع الامتناع مستند ذلك اخبارهم كرواية زاذرة عن ابي ابراهيم في رجل تزوج امرأه على حكمها قال لا يجوز في حكمها مهر ثلثه  
 وفرض وهو قد تضمن امر الفرضه فنفذ في راس ان تزوجها على حكمه فنفذ في راس ان تزوجها على حكمها فنفذ في راس ان تزوجها على حكمها  
 لم ينفذ في حكمها عليه واجرت حكمها قال لان حكمها فنفذ في راس ان تزوجها على حكمها فنفذ في راس ان تزوجها على حكمها فنفذ في راس ان تزوجها على حكمها  
 هي مكنت جعلت المهر المهرين فنفذ في ذلك فنفذ في راس ان تزوجها على حكمها فنفذ في راس ان تزوجها على حكمها فنفذ في راس ان تزوجها على حكمها  
 الدعوى وتسؤال فمهر في جواز فنفذ في راس ان تزوجها على حكمها فنفذ في راس ان تزوجها على حكمها فنفذ في راس ان تزوجها على حكمها  
 مفوض اليه صدق امره فنفذ في راس ان تزوجها على حكمها فنفذ في راس ان تزوجها على حكمها فنفذ في راس ان تزوجها على حكمها  
 على ان يجعله مثل مهرها فنفذ في راس ان تزوجها على حكمها فنفذ في راس ان تزوجها على حكمها فنفذ في راس ان تزوجها على حكمها  
 والا قالوا ان ينفذ في راس ان تزوجها على حكمها فنفذ في راس ان تزوجها على حكمها فنفذ في راس ان تزوجها على حكمها  
 قال الشيخ في راس ان تزوجها على حكمها فنفذ في راس ان تزوجها على حكمها فنفذ في راس ان تزوجها على حكمها  
 على الخصوص ولم يذكر الحكم ما لو فرض في الجارة على القول بجهته ولا في غيرها فنفذ في راس ان تزوجها على حكمها  
 الحكم اذا كان غير الزوج شبه المهر فنفذ في راس ان تزوجها على حكمها فنفذ في راس ان تزوجها على حكمها  
 هذا الفرض بل جازاه كالمهر الفاسد او جوابه من المثل قولنا ولو طلقها قبل الدخول وقبل الحكم الزم من المهرين ان يحكمه وان لم ينفذ في راس ان تزوجها على حكمها  
 ولو كانت في محله فنفذ في راس ان تزوجها على حكمها فنفذ في راس ان تزوجها على حكمها فنفذ في راس ان تزوجها على حكمها  
 الدخول الزم من المهرين فنفذ في راس ان تزوجها على حكمها فنفذ في راس ان تزوجها على حكمها فنفذ في راس ان تزوجها على حكمها  
 وجب خروجها عنها مع تمول الابنة لانها من جهته العمول والطلاق قبل البسر الفرض المفوض للمهرين فنفذ في راس ان تزوجها على حكمها  
 امرأه على حكمها او على حكمها فان طلقها وقد تزوجها على حكمها فنفذ في راس ان تزوجها على حكمها فنفذ في راس ان تزوجها على حكمها  
 ان الفرضه لو كان الحاكم الزوجية في حال الطلاق لانه لا فائدة في المهرين فنفذ في راس ان تزوجها على حكمها فنفذ في راس ان تزوجها على حكمها  
 فنفذ في راس ان تزوجها على حكمها فنفذ في راس ان تزوجها على حكمها فنفذ في راس ان تزوجها على حكمها  
 دلت على الدليل وينبغي الباب ويجعل الغاء المفظح لخاصة الترتيب ونفوذ الفرض على حكمه اخر ونظم القابدة في المهرين فنفذ في راس ان تزوجها على حكمها  
 ما الحكم قبل الحكم وقبل الدخول قبل سخط المهر ولها المهره وجعل الدخول في المهرين فنفذ في راس ان تزوجها على حكمها فنفذ في راس ان تزوجها على حكمها  
 الاصح او من الشئ في راس ان تزوجها على حكمها فنفذ في راس ان تزوجها على حكمها فنفذ في راس ان تزوجها على حكمها  
 في رجل تزوج امرأه على حكمها او على حكمها فنفذ في راس ان تزوجها على حكمها فنفذ في راس ان تزوجها على حكمها  
 كونه الحاكم وكونه المحكوم عليه ومع قيام الازمة في السداد لان المطلوب منها ما هو الحاكم لا ما هو المحكوم عليه لان  
 فيها ما ينبغي ان يثبت الحكم عليه لانه ذكرها ان المحكوم عليه لو مات قبل الحكم وبجزم الحاكم بعد ذلك وبثب ما يحكم به وان كان الطلاق لا يسطر  
 الحق مع بقاء الحاكم فلان لا يسطر مع تولد ما مع بقاءه لانه لا ينفذ في راس ان تزوجها على حكمها فنفذ في راس ان تزوجها على حكمها  
 المهره وهناك المهر المحكوم به لا شئ كما في اصل المهره وان في النصيبه في المهره وان في النصيبه في المهره

في  
 قوله  
 لا

ان لا اثر له في وجوب المنة فبقي الاجزوا ايضا فان حضوا المحكوم عليه غير شرطي في حصة المحكوم حيث تنطبق المنة على المحكوم ولو لم يكن الا ابتداءا لم يستحب  
الى ان يثبت المنة فان اقام المحاكم الاثبات للمنة واما ان نخذل المحكوم فبوجود المنة حيث انها لم ينفذها على عدم المنة فان لم ينفذها فلا يجوز  
المنع عن عودها فانما هو المنة التي لا يثبت الا بالثبوت في الاجزوا فان عودها المنع لثبوتها على عدم المنة بدون الدخول  
المنع فان ذلك المحاكم فانما هي في ذهاب العادة في القواعد الى ثبوت المنة فانما هي في ذهاب العادة فانما هي في ذهاب العادة فانما هي في ذهاب العادة  
فبثبوت المحكوم وجوب الرجوع الى المنة لان عودها المنع حيث لا يثبت عودها وبقضاء المنة فانما يكون عوضا للمنع مع استيفائه  
بالوحي اما مع مجرد عودها فلا يجوز العدة لان عودها المنع حيث لا يثبت عودها وبقضاء المنة فانما يكون عوضا للمنع مع استيفائه  
صحح غايته كون عودها المنع حيث لا يثبت عودها وبقضاء المنة فانما يكون عوضا للمنع مع استيفائه  
ابناء المهر بالدخول لا بالعدة وهو منتهى ذهاب المنة لان عودها المنع حيث لا يثبت عودها وبقضاء المنة فانما يكون عوضا للمنع مع استيفائه  
للمحكم بعهده ويلزم ان كان هو الزوج يرتب ما يحكم به هو وورثته لان عودها المنع حيث لا يثبت عودها وبقضاء المنة فانما يكون عوضا للمنع مع استيفائه  
وكونها الحائز وبها المحكوم بكونها وكون الزوج هو الحاكم فان عودها المنع حيث لا يثبت عودها وبقضاء المنة فانما يكون عوضا للمنع مع استيفائه  
وهو غير لازم بل لا بد من عودها المنع حيث لا يثبت عودها وبقضاء المنة فانما يكون عوضا للمنع مع استيفائه  
وقت ظاهر من عودها المنع حيث لا يثبت عودها وبقضاء المنة فانما يكون عوضا للمنع مع استيفائه  
في غير ذلك والحال ان الزوج بالطلاق فبأنه انما لم ينفذ بالطلاق فبأنه انما لم ينفذ بالطلاق فبأنه انما لم ينفذ بالطلاق  
لكنها عند غير ذلك في الدلالة والعلاقة في الارشاد فمضى على نقل القول بلبنة وعدم وجوب عودها المنع حيث لا يثبت عودها وبقضاء المنة فانما يكون عوضا للمنع مع استيفائه  
ناسبا الى الرواية مؤدنا بالرد وكل نسب النص الحكم بالرواية ووجه الرد بالنظر الى العودها والمنع حيث لا يثبت عودها وبقضاء المنة فانما يكون عوضا للمنع مع استيفائه  
بالطلاق واعلم ان القول بوجوب المنة لعين العادة في القواعد ولكن في الحجب الى ان جعل في السالكين لحد ما هو  
المنع والامر عدم المهر واختار الثاني وكان نقله عن الشهيد في الترتيب وذاذ انه غير ان على سقوط المنة لثبوتها في المهر وثبوت المنة  
في هذا النقل نظرا لان الشيخ انما ذكر هذه العيان والاختلاف المذكور في مفضضة المنة وانما مفضضة المهر في ذكر حكم كونها كغيرها  
اصلا وعنده واضع لانه من غير مفعول في غير موضع فبأنه لا بد من لفظة المهر هذه  
الاحكام بل يجعلونها كغيرها من المهر المحمول في وجوبها المهر بالثبوت والاختلاف في ثبوتها بالدخول والعدة ووجهها لوطاها من قبل  
الدخول فمنهم من وجب بغير المهر ومنهم من وجب المنة على العودها ووجهها لوطاها من قبل الدخول والعدة ووجهها لوطاها من قبل  
مما على عودها من قبل المهر المحمول في وجوبها المهر بالثبوت والاختلاف في ثبوتها بالدخول والعدة ووجهها لوطاها من قبل  
ومع ذلك فقل للمفهوم المذكور في المسألة الاولى من الحائز لمن اجابنا لما علم من عودها في هذا الكتاب فظهر ان القول في هذه المسألة  
بمهر المنة لا ينفذ في العادة في القواعد في قوله اذا دخل الزوج قبل اتمام المهر كان بنا على ان لا ينفذ بالدخول سواء طالت مدة العقد  
طالت مدة العقد او لم يطالب فيه وانما هي محجوزة اذا ابدى الرواية بخبره والامر في ثبوتها كغيرها من الاستثناء من عودها من الدخول في هذا الجواب  
ويجب بدلالة من المهر سواء كانت قد بفضضة من قبل ام لا منها بغيره فيجب ان لا ينفذ في رجل تزوج امرأته قبل اتمام المهر وانما طالت  
عنها ما دعت ثبوتها من عودها على وقتها في ثبوتها بغيرها فبأنه انما يطلب المهرات فانما هي ان طلبها واما الصداق  
فان الذي خذ من الزوج قبل ان يدخل عليه فهو الذي من الزوج فبأنه انما يطلب المهرات فانما هي ان طلبها واما الصداق  
لها بعد ذلك بغيره في العادة في القواعد في قوله اذا دخل الزوج قبل اتمام المهر كان بنا على ان لا ينفذ بالدخول سواء طالت مدة العقد  
الرجل الصداق فقال وقد هلكا وضم المهرات فقلت نعم قال ليس لي شيء فقلت فان كانت المنة من غير ثبوتها بعد موت زوجها فبأنه انما يطلب المهرات فانما هي ان طلبها واما الصداق  
فقال لا شيء لها وقد اتممت مدها في ذلك فبأنه انما يطلب المهرات فانما هي ان طلبها واما الصداق  
بعد ذلك فلا شيء لها لان كثير لها ان تخلف بابه فبأنه انما يطلب المهرات فانما هي ان طلبها واما الصداق  
بالرئة ثم ندعي عليه ما فقال اذا دخلها فقد هدمت الجاهل وروايت محمد بن مسلم عن ابي جعفر في الرجل يزوج المنة ويدخلها ثم يدعي  
عليه ما فقال اذا دخلها فقد هدمت الجاهل وروايت محمد بن مسلم عن ابي جعفر في الرجل يزوج المنة ويدخلها ثم يدعي عليه ما فقال اذا دخلها فقد هدمت الجاهل  
عليها فقد هدمت الجاهل وروايت محمد بن مسلم عن ابي جعفر في الرجل يزوج المنة ويدخلها ثم يدعي عليه ما فقال اذا دخلها فقد هدمت الجاهل  
دل على ثبوت المهر في هذه النسخ على كل حال من الاخبار التي كونه نكاحا وانما الصداق ما هو من حصة المهر في المهرات فانما هي ان طلبها واما الصداق  
ان لا ينفذ في الرجل في الحجب في قوله على الصداق المعلوم في رجلها قبل ان يدخلها فقال يقدم لها باقلا او كرا او ان  
يكون له زوجه من غير ذلك فلا بأس في الفصل الذي في جعفر عن ابي عبد الله في الرجل يزوج المنة ويدخلها ثم يدعي عليه ما فقال اذا دخلها فقد هدمت الجاهل  
بعضها ما هو من غير ذلك من الاخبار الكثيرة ولا ينفذ في رجلها قبل ان يدخلها فقال يقدم لها باقلا او كرا او ان

بغير حديث



[illegible]

المهر فاعلم ختم الحكم العادة فالعادة الآن بخلاف ذلك من غير ان كانت العادة في بعض الاوقات او الاصطفاك كالعادة البنية كان حكم  
 ما تقدمه والا كان كقولها وما دام عوي ان يدبر الاجماع على ذلك فمبنى على جعل الشهود او لا يظهر فيه المخالف اجزاء واحدة على هذا  
 الوجه من غير خصوص على اعدان يدبر قولهم اذا طالع قبل الدخول كان عليه نصف المهر ولو كان دفعة استعاد نصفه كان ان طالع او  
 لو لم يكن له نصف مثل نصفه فمضى وقت العقد ووقت القبض لزمها اقل الامرين الى قوله وله نصف ما وقع عليه العقد اطلاق الزوج قبل  
 الدخول وقد كان يسمى مهر رجعي نصف المهر واستقر ملكه عليه على ما استبان من الخلاف في ان هل يخرج عن ملكه ثم يؤول الى النصف لم لا يخرج  
 سوى نصفه فملكه كرجع النصف خفف على المولى ثم لا يجوز اما ان يكون ديناً او عينا وعلى التالى اما ان يكون دفعة المهر قبل الطلاق ام لا  
 وعلى التقديرين اما ان يجب عيشه باجتهاد ما قدره على قدر وجهها ما بين اما ان يكون محالاً او زائداً او ناقصاً وما بان يكون زائداً ومن  
 وجهه وناقصاً من وجهه اخرج على تقدير الزيادة اما ان يكون في العين او الصفة او الشئ بينهما ولا كزيادة السوء وزيادة العين فالمصلحة  
 او منفصلة والنقصان اما في عين او الصفة او في السوء فالتساوي في تمام المسألة اجماعاً لا يخرج من ثبوتها في النقصان  
 في مباحث الاول ان يكون ديناً في نفسه فاذا طالعها قبل الدخول برعى من نصفه وجب عليه في النصف هو واضح الثاني ان يكون عينا ولو لم يملكها  
 فان كانت في عين الطلاق بغير زيادة ولا نقصان استحق نصفها حاصلاً او وصلاً او شئ بينهما لان كانت بفعل الله تعالى  
 سبباً فيخرجها وان زادت بفعلها الوصيغ الثوب هو غير ذلك الغاصبة الاصح كما سبباً انها مملكت المهر اجمعه بالعقد فليكن لرجع المهر وفيه  
 بغير ان في كونه لم يقع البحث في ذلك لان ذلك خارج عن القرض وانما يرجع الى صرف الاجتهاد في حال العبر ويجعل في العيني نصفه  
 كان المهر مضموناً على قدر تقدمه وان تلفت رجعت عليه بغيره النصف او مثله وقد تقدم ايضا ما يدل عليه الثالث ان يكون في ملكها  
 وهو موضع البحث هنا فان وجهه فالقارح بغيره فمضى ان كان في ملكه او نصفه فمضى ان لم يكن في ملكه من عين العقد الى  
 النقص فلا اشكال وان اختلف جمع ما قبل العينة لا في يوم العقد ان كانت في ملكها او نصفها فمضى ان لم يكن في ملكها من عين العقد الى  
 فلا يضمنها ما هو مضمونه وان كانت العينة يوم قبض اكثر من اربعة العقد لها فلا يضمنها ما هو مملكتها في حكم التلف والاشغال عن  
 ملكها انتقالاً لا دماً كالقنوع والبيع والهبة واللازمة وان غادرت العين بعد اخذها العوض لو كان الانتقال غير لازم لها فلا قنوع بغيرها  
 الرجوع في رجوع العين غرضه في نقل البدل وحكمه لو عاد بعد كالتساق ولو كان الانتقال غير صحيح غل الملك كالرهن والاجارة غير  
 بين نصير الحالف في جعل البدل وجب الرجوع بالعينة وفي رجوعه نصفه فمضى وفيه نصف وجهها ان جودها الثاني لان خلف النصف  
 فاذا فاق قدر ذلك لا يضمنه الا في ملكها ما هو مضمون ملكها مضموناً ما كانت العينة للرجوع اكثر من قيمتها النصف مفرداً واخيراً المهر كالكثر  
 الثالث الرابع ان يجد العين ناقصة فان كان نقصاً عين كعوض الدابة او صفة كسبها الصنفه ففي كسبه رجوعاً فوالله اهداهم سواء ولا يضمن  
 ان الزوج يخرج به الرجوع بنصف العينة سلباً او بين اخذ نصف العين من غير ارض هو خيار الشفع في طاماً اخذ نصف العين فلعولها في  
 منصف نارضن وهذه هي المرفضة وان كانت قد نقصت او اعدم الارش فمضى في النقص في بدنها والعين ملكها فلا يكون مضمونها  
 عليها بخلافها ولو لم يثبت العين في بدنه فانه ملكها فمضى مضمونها على قدرها ان ترجع عليه بالارش كما مر وانما الرجوع بالعينة فليقل  
 العين بغيره من ثمة الثالث لا يملكها في حاله غير ماضى من رجوع عليها ما قبل الا من من نصفه في يوم الصدق ولو لم يضمن  
 كما مر ويكفي ان العين لم يرضه ان كانت بهذه الحالة فائمة فاللازم اخذها من غير انتقال الى العينة وان كانت بهذا التعبير غير المرفضة  
 كما اصر فوايهما الرجوع بالعين او نصفها فالعبر على تقدير تلفها بمضمونه على الرجوع من كون اجزائها او صفاتها كالكهك ان  
 ضمان أصل العين باقية وضمان الصفة ويجزء بالارش والحوان العين لا يخرج عن حقيقتها ما بالعيب في رجوع نصفها او بنصف الارش  
 وهذا هو القول الثاني في المسألة وما اوردناه يظهر وجهه رد المهر ونالها التفصيل بان المفضل كان من فعلها او بفعل الله تعالى غير ان اخذ  
 نصفه ناقصاً او بين قيمته نصفه فمضى ان كان من قبل العينة لم يكن له مسيل على المهر مضمونها نصف العينة يوم قبضه وهو قول ابن  
 البراء رجوع نصفه بغيره ان تقدم وان نقصاً جاز كما اذا اصدقها عبيد بن ثعلبة احد ما في بدنها فبغير وجهها اخذ نصفه بالارش  
 نصفه في الثالثة من قبل العينة وان وجدناه ناقصاً ناقصاً فمضى مع بقاها العين على حالها رجوع بنصف العين من غير تمامها  
 لا يضمنها ماضى من اشكال الخاسل من جهة رايك فان كانت الزيادة يخرج منه لسوء اخذ نصف العين كما لو نقصت كل من كانت  
 منفصلة كالولد واللبس والكسب في المرأة لا يضمنها في ملكها سواء حدثت في بدنها او في الرجوع ونحوه الرجوع بنصفه الاصل  
 ان كانت منفصلة سواء كانت الزيادة عينا كالعمل نصفه ككسبه السورة ومضارة التوبل ما عينا من غير نصفه من الرجوع  
 التوبل في فعل الزوج بالرجوع الى نصفه بغيره لان الزيادة ملكها ولا يمكن فصلها ولا يخرج على هذا الجأنا ولا بالعوض لملكها  
 يخرج من رجوع نصف العين الشئ الى الزيادة بغيره في نصف العينة بغيره عنها فان يمسك بيد العين لغيره على القول لان النقص  
 على اليد والرجوع من قبل العينة لا يظهر الا في ما منع معلقاً بها الذي لا يمكن فصله فاذا سبب له في المانع ويجعل عدم

في  
 الرجوع  
 بنصف  
 العينة

رجوب قبول العين لاجنه من المتدوين ان الصفة باقية لا تفر بالضرر فالاعظم فيها المنفعة على وجه يمنع من قبول الحق ولا يمنع الزيادة  
المصلحة الاستغلال بالرجوع لا في هذا الموضع الثاني كما اذا غلب المشتري بالتمسك واذا اذ البائع الرجوع في البيع مع الزيادة المتصلة  
او اذ اراد الواهب الرجوع في عين مع الزيادة او رد المشتري بالبيع بالعيب راد الرجوع في عوض المتعلق بالزيادة المتصلة فلا يمنع في  
البيع والعرفان الملك في هذه المسائل يرجع بطريق الفسخ والفسخ ما ان يرفع العقد من أصله ومن حيث فعله في الاول يصير الامر كانه لا عقد  
وحدثت الزيادة على ملك الاول وعلى الثاني فالفسخ محمول على العفود ومشيئته بها والزيادة تدفع الاصل في العفود فكذلك الفسخ  
وعود الملك فيظهر الطلاق ليس على سبيل الفسخ بل على سبيل العفود الذي خرج عن ملكه وانما هو ابتداء ملك يثبت فيه ما عرض صدقا قال الله تعالى فاضف  
ما فرضتم وليكن الزيادة الحادثة مما فرض فلا يعود اليك شئ منها وابنه الص بقوله ولا تجبر المنة على الاطاعة على خلاف الشيخ وطاحث  
قال بعد ان قوى بحجته وبهوى في نفسه ان له الرجوع بصفة مع الزيادة التي لا تنقض له قوله تعالى فاضف ما فرضتم ولا يخفى ضعف هذا الدليل  
لما ذكرناه من ان الزيادة ليست مما فرض لا يدخل في مثله ١ لا بد ان يثبت ان الزيادة والتقصا معا اما بسبب الجدة كما اذا اصدقها ما تبذل  
صغيرا فكيف فانه نقصا من جهة نقصته ومن جهة ان الصغير يصلح للزواج من محرم وانما بعد من العوايل واشتد تأثير بالانابة والزيادة  
من جهة انه اقوى على الشدائد والاستقرار والحفظ لما يشكك في امانه كما ان اصدقها ما تبذل من غير محرم او غير زوجة او غير زوجة  
يحفظه فثبتت ومنه واستوى فالامر موقوف على ما على اجهته ما فان زواجها بزيادة النصف فذاك وانما استعمل في غير الاجرة عليه الزيادة  
على تقدير طلب الزوج والنقصه على تقدير طلبها وارجح تخير المنة بين دفع النصف من جهة النصف والزيادة والنقصه وبين  
دفع نصف النقص اما الاول فلا في نفسه جمعا بين الحفظ حيث لم يمكن وصوله الى العين الا باخذ حصة في الزيادة ولا دفعها اليه بالنقصه  
التي ليست العين مع ما نصف المقر من اما الثاني فلا في ذاتها اذا نصت بصف العين كانت باذلة للزيادة فيجب على قبولها كما هو مذهب  
ما فرض ويجوز عليها والتقصا بجبر الارش لا في نفسه القابض كالثاني وليس لها جبر النقص بالزيادة بدون رضا لاختلاف الحكم  
قول ولو اصدقها ما تبذل احوالها اما ان كان له النصف منهما اذ اصدقها ما تبذل احوالها او مكنتها دخول الحمل في الصدا اما ان كان له  
النقص وهو المراد هنا ومع الاطلاق كذهب الشيخ صار اتمامها فاد اطلعها قبل الدخول فان كان قبل ان تضع رجيع النصفه ما تبذل  
اشكال لان ذلك هو عين نصف ما فرض ان كان بعد الوضوع فالمراد كل على ما في هذه النص لا يدخل مع لام مهمل بالشرط فكان كما لو اصدق  
تثبتت فانه يرجع بنصفها والشرط نوزع عليها الفتنه ويلجأ بالابنة وهذا هو الذي جزم به النص على قول الشيخ من قوله  
بنعا يحمل ذلك ايضا لان الحمل وان يدخل بنعا الا انه يفر بالملك كالواذن مولى الامن في كساح ونحوه العبد فانه يكون الولد لو لم  
الاب على الولد فيرجع الزوج بنصف الام ونصف الولد لانها ما الله الم فرض في كل من عموم نصفه فافرضتم ويحمل احضام  
الام به لان زباده مخرج من بطنه بالانفصال على ملكها فانه قبل الوضوع لا يفر بالقبول ولا يقابل بفسط من الفرض هذا هو الذي اخذوا  
في الدين في تركه ويظهر منه حرانية على الولد وفي القواعد اطلق جعله احما لا يفرع عليه رجوع بنصف الام خاصة وارش  
نقصانها بالولادة او قلنا بنصفها بنقص العين كما هو المختار ثم ان كانت من وجهتنا البقرة يفرع عنها بين الولد عينه بنصف  
فمنها ما لو اخذت الام والولد والا فلا قول ولو اصدقها ما تبذل تعليم صناعته ثم طلقها قبل الدخول كان لها نصف اجرة تعليمها ولو كان لها  
علمها قبل الطلاق رجع بنصف الاجرة وجه الرجوع بنصف الاجرة في الموضعين ان في الاول بعد تعليمها نصف الصنف خاصا  
لكبر النصف حد يوقف عليه اذ انصفها ما اطلقا قبل ذلك من قبل ما لو نكحت الصدا في بده فرجع عليه بنصف الاجرة وانما  
اجبت لما يجب تعليمها منه لو فرض امكان التوصل الى الحق واما في الثاني فليست رجوعه بعين ما فرض لان لا يمكن ان يخصص نصفه  
منها فيكون المنة غير له الثالث في بدها فرجع بنصف الاجرة والحكم في الموضعين ما لا اشكال فيه قوله ولو كان تعليمه شوقا  
يعلمها النصف من وراء تحاجب فيه يتردد ان كان الصدا يعلمه من وطعها قبل الدخول فان كان قد علمها رجع عليها بنصف الاجرة والحكم  
كالصنف وان لم يكن علمها فليس الحكم فيها كالصنف لان تعليمه بنصف السون ح امر يمكن في نفسه لكن الزوج صا اجبت انما فان حرمنا على الاجنة  
سماح صولها مطلقا او جزوا ولكن خيف الفتنة لو لم يكن ذلك لا بالخلوة المحرم رجعت عليه بنصف الاجرة كالصنف عند الرجوع  
النصف لم فرض ما منع شرعي فيكون كالمانع العفلى وان لم يكن ذلك بدون محذور قبل ما علمها النصف من وراء التحاجب لا في موضع ضروري  
كعلمه الاجنة او لا في تعليمه مطلقا سماح صولها لكن يحرم هذا هو الوجه وهو جرح طوط قبل رجوعه بنصفه لانه مطلقا اما  
ذكر من المانع ولا في النصف بعين الوضوع عليه لا خلاف الا بان في سهولة التعليم صولها وعلى الاول ان يتم السون بالحق ولا بالانابة  
ولو كان الطلاق بعد الدخول قبل التعليم فكلام في وجوب تعليم جميع السون كما في النصف واوله بالنقص لا سقاه المانع الاجرة في نصف  
قوله لو ابرأ من صدا ثم طلقها قبل الدخول رجع بنصفه كذا لو طلقها خالما اجمع هنا مسئلتنا لاجلها اذ البرائة من الصدا

تجربا

٣٠  
٢٩  
٢٨

منه

فقبل الدخول ثم طلقها قبله فالتزم بين الاضطرار وهو الذي قطع به الصلابة برجع عليها نصف المهر لضررها فيه قبل الطلاق نصف ما افلأله  
عن ملكها بوجه لا ادم فلزمها عوض النصف كما لو نقلته الى شخص غير اوطافته وهذا هو المذهب وحكي في القولين وجهها بعد الرجوع  
وقبله الشيخ في ط وهو قول البعض العاين لانها لم تاحد منه فالاول نقلت اليه الصداق ولا تلفت عليه فلا ينضم اليها الاول فظاهر واما  
الثاني فلا يحال ان يخطى الانسان في نفسه بنفسه فلا يحق نقل اليه واما الثالث فلا ينفذ منه الا ازاله استخفافا منها  
وهو ليس بان لا ف عليه بنه عليها اذا رجع الشاهدان بين في نفسه وبغيره حكم الحاكم عليه وقبل استيفاءه وكان قد أبرم عليه فهو عليه لم يرجع  
على الشاهدان لو كان الاثبات اطلاقا على من في نفسه غيرا له وجوب اختيار الامر الثاني ومنع توقفه على استخفاف شيا في نفسه نفسه لان  
الصداق كان سحفا لها في ذمته هو امر يتولد منها غايته ان كل من ثم بقضا الى مالك معين فيقال لها في نفسه كذا ولا يحق الاضافه  
بدون المضافين فلما ابرأته منه تنقل عن ملكها اليه لكن لا كان من غلقه الذم لا في خصام من ازال لم يحقوا استخفافه في نفسه شيئا بل  
سقوطها كان فيها للمريه ويمكن على هذا اختيار الثالث ايضا لانها ما سقطا طه فتمت بعد ان كان تابا فيها هذا تلفت عليه بقوله عن ملكها  
اذ لا شبهة في ان كان ملكها ثم خرج عنه فتعزله البذل والفرق بين من كان الرجوع لانه لا يتوفاها في ابرأه مستمرا ولا اتركه ابرأه والفرق  
الروكي ظاهر او باطلا فاسقاط الحق بعد تنونه يحق في الرجوع لانه لا يتوفاها في ابرأه مستمرا ولا اتركه ابرأه والفرق  
منظر الثاين لو جعلها ما يجمع المهر قبل الدخول لو كان تحتها او بينا فال مصر يكون حكمه حكم ما لو ابرأته منه قبل الطلاق ويجمع عليها  
بنصف مثلا او في نفسه لانه ملكه بالجمع فلم يضاف استخفافه بالنصف بالطلاق وجوبه على ملكها فينقل الى عوض النصف هذا هو الظاهر  
من عبارة المصنف وغيره وعبارة الفواعل صريحة في ذلك لانه يشترك في الحكم بينهما ولو هيته المهر المعبر ابرأته منه اذ كان ذنبها او جعلها  
باجع وحكم بالرجوع بنصف الغنمه ولا يحكم هنا من اشكال الفرق بين الهبة والابراء له قبل الطلاق وبين الجمع لان انتقال الملك فيهما  
نبله فلم يضاف الطلاق الموجب لغو النصف اليه ملكا فنقل الى العوض واما الخلع فانقال ملك المهر به الى الرجوع لا يحصل بغير البذل من  
المريه بل به وبالخلع لانها جعلته عوضا عن البتونه فلا يملك الا تمام السبب هو الطلاق وبه يحصل ايضا استخفافه للنصف فيم ايتا  
في حال واحدة وان تقدم جزء السبب ملك عوض الخلع فلا يملك الا ما لو اوفاه من سبب ملكه على استخفافه بالنصف بالطلاق فضلا عن سببه  
على الطلاق كالهبة ويحكم بجمع جانب الخلع بسبب سببه وهو البذل وان توفت تمام الملك على الطلاق ويكون كما لو وهبته ولم ينفذها  
دبرية فقبل بسقوط حصص من العبر بذلك ان كان تمام الملك الهبة يتوقف على القبض العنق في التدبير على الوفاة والحكم بهذا  
بحسب ما دة الاشكال والحكم في الامر ثم والوجه واحد وهو عدم انتقاله عن ملكها بذلك فلا مانع من اخذ العبر يمكن بوجه رجوعه  
هنا بنصف الغنمه بوجه اخر وهو ان يجعل هذا الخلع بمنزلة ما لو جعلها على غير لا يحق سوى نصفها فان الخلع يجمع مع جملة ويرجع الى الغنمه  
النصف او مثله كما سبنا وهما لما كان انتقال مال الخلع لا يحصل الا بالطلاق وبه يحق انتقال النصف اليه نزل ذلك من قوله خالو  
خلعها على غير مشتركة بينهما وشكل الحكم مع علمه بالحال الا ان الامر هنا اسم من السابق والاشكال فيه اقل عقول من اخطاها  
عوضا عن المهر عكسها ابنا وشيئا اخر ثم طلقها قبل الدخول كان له الرجوع بنصف المسمى والعوض كذا الوعظاها مانعا او كفافا  
فليتركه الا نصف ما ستمائة المراد بوجه رجوعه بنصف المسمى هذا رجوعه بمثله وفيه لانه بالمعاوضة ضام ملكه والعايد اليه بالطلاق  
نصف ما جعله من القول تعالى ف نصف ما فرضتم اي لكم على حد قوله ولكم نصف ما نزل اذ لو لم يكن وقد وجد نصف المحكوم بعوده اليه  
فدانتقل عن ملكها بالمعاوضة لجدده عليه ف يرجع الى مثله وفيه كما لو انتقل عنها الى غيره ولا فرق في ذلك بين انتقاله بعوض شيئا  
فمنه او بنصف من يند ولا بين انواع الاموال لا يشترط الجمع في القبض وهو خروجها بذلك عن ملكها كما لو خرج بغير عوض كالهبة فلو  
اذا امها ما يدبر ثم طلقها صادت بينهما فاما ان محرت وقبل بل يبطل التدبير فيجعلها مهر كما لو كانت موصية بها وهو انما اذا دبر  
مملوكا ذكر كان ام اني جعله مهر ثم طلقها قبل الدخول رجع اليه النصف فهل يبي التدبير في النصف العايد اليه فيخرج بوجهه كسبطل  
من حين جعله مهر اي على ان المريه هل تلك جميع المهر العايد وانما يعود الى الرجوع النصف بالطلاق ام لا تملك الا النصف بالعقد  
والنصف الاخر بالدخول فعلى الثاني يخرج عدم البطلان في نصفه لانه لم يوجد هناك عقد فلا يخرج حكم التدبير او غيره لانه لم يخرج من  
ملك المولى ويحكم البطلان لو هو العقد الذي على الرجوع كما لو وهب الموصية قبل الامتناع ولما على القول الاخر والنصف الاخر  
فلا وجه لبقاء التدبير فيه بناء على انه وفيه فيبطل بخروج كدبر عن الملك وكذا هو في خروج نصف الاخر وان لم ينقل بخروج عن ملكه  
لان ذلك يبطل الوصية كما مر التدبير كك وهذا قول ابرار وبي اختياره الصلابة لاجز من القول بعدم البطلان للشيخ في نفسه  
عليه القاضي في المهد باستناد الى رواية العلبي بن خنيس قال سئل ابو عبد الله ع وانا خاضع عن رجل بزوج امرأة على جارية لمعنه فهد  
عزها للمريه وقد علم ذلك فظلمها قبل ان يدخلها قال فقال اري للمريه نصف خدمه الديرة يكون للمريه يوم في محنة من كسر  
لسببها الذي كان دبرها يوم في محنة قبل له فان كانت الدين قبل للمريه واستدبر يكون للمريه ان قال يكون نصفه وان تركه

في نفسه

في نفسه

للمرأة والنصف الآخر لسيدها الذي برها وهذه الرواية مع ضعف سندها لا بدك على الغناها بما يجوز السد كما ادغاه الشيخ وانما ضمنت محنة  
 جعلها مكر وعود نصفها الى المولى وكونها مشتركة بينه وبين المرتبة هو ما تركه بيننا كذلك هذا كله لا كلام فيه نعم يظهر من هذا الوجه انما  
 على التدبير من قوله وقد من على ذلك قوله فانما اننا الدبر وشبهه لك ومثل هذا لا يكفي في اثبات الحكم الخالف للاصل وجعلها المولى ريس  
 على ما اذا كان التدبير واجبا بنذر وشبهه فانما لا يصح رجوع الدبر فيه وردة في سبطلان جعلها مكره ومقدور بقاء التدبير على الوتر  
 ابقاء التدبير فانه يكون لافضا العموم المؤمنون عند شرطهم ولا تكثر العتق في البيع ويجوز ويظهر من قوله الرواية فاعرفها فاق  
 على ذلك كونه قد شرط عليها ابقاء التدبير وعلى هذا الرواية وفنوى لا يفي في بقاء التدبير في بقاء التدبير في بقاء التدبير في بقاء التدبير  
 تبع فيه الرواية وكلام الشيخ والحكم في الذكر والافق اعد قولي انما اذا شرط في العقد ما يخالف الشرع ومثل ان لا يزوج عليها ولا يتركها  
 الترخيص في العقد والمهر وكذا الوشرط عليهم المهر في اجازة لم يملكه كان العقد في المهر باطلا لزم العقد والمهر وبطلان الشرط لا اشكال في  
 فشا الشرط في الخالف للشرع وبذلك انما الحكم في صحة العقد دون الشرط من حيث انها لم يفسد الى العقد الا فساد ما بالشرط المذكور  
 قد سبق غير من ان فساد الشرط يوجب فساد العقد عند الضرر الاكثر ولكن ظاهرهم هنا الاتفاق على صحة العقد لانهم لم ينفوا فيه خلافا  
 وقال الشيخ وط لا يفسد المهر عندنا وهو ظاهر في الاتفاق عليه صحة المهر انما تكون مع صحة العقد والعرف بين النكاح وغيره من العقود  
 المقتضى فشا الشرط فشاها ان الشرط في النكاح يكون جزء من العوض الذي هو المهر فيما يتقوى الى المهر كذا في هذه وفي عدم الزوج  
 الترخيص وحرفا الشرط على هذا الوجه ان يفسد المهر لا العقد لما عرفت من عدم اللازم بينهما في المهر لا يفسد بناء على  
 وجود المقتضى لصحة والمانع ليس الا الشرط وهو شرط اخر منه فشا احد الشرطين لا يقتضي فشا الاخر لما علم من التوسع في حال العقد  
 النكاح والمهر واجبا لهما من الغرماء لا يجعله غيرهما والاصل في الحكم صحة العقد المهر مع هذا الشرط من رواية محمد بن فضال عن ابي جعفر  
 في رجل يزوج امراة او غيرها وانما علمها سريته في طالع الوفق في ذلك ان شرط الله بطل شرط كره فان شاء وفيها بالشرط وانما علمها  
 وانما علمها وانما علمها وهذا يقتضي شرط عدم الزوج وكثير ونابذ وهو شرط الطلاق في الفعل المشاي للشرط في ذلك حيث شرط ان  
 لم يملك المهر في الاجل كان العقد باطلا ويدل عليه ايضا بخصوصه رواية محمد بن فضال عن ابي جعفر في رجل يزوج  
 المرتبة الى اجل مسمى فان بناء بصددها الى اجل مسمى في امراة وانما يحجج بالصدق في بطلانها سبيل شرط او يبينهم حيث انكحوا ففرضوا  
 ان يبدوا لاجل مسمى بضع امراة واجبة بشرطهم وفي الرواية بضع ضعف السند وكون الثانية اخضر من الدخول لاشتمالها على كون العقد الى اجل مسمى  
 الا انه لا ما قبل بالعرف والمقتضى للصحة وعدمها والحد في المسألة وجه وقول صحة العقد دون المهر لان الشرط كان العوض لصدا الى الصدق  
 حيث يكون من المرأة او كجزء من عوض لصدق مندوب في مقابل الجميع بفسا الشرط بقوى بعض العوض والعوض ففرضوا ولا يعلم  
 فدا الصدق في الاول ولا يذهب اليه في الثاني فيثبت مهر المثل وهو محجج لان زينة المسمى عنه والشرط لهما او يقتضي الشرط عليها في  
 المسمى في الاول فذكر في هذا مع الزام تركه في موضع انتقاله لزم يكون الرضا به او لا فاش في الثاني وقد نصبت به مع تركه لهما  
 مندوبه او لمع لك فيمنع في المسمى من مهر المثل والكل من غير لا حيث يقتضي الرضا بها على غير العقد في قول من طار لا يقتضيها  
 لزم الشرط ولو ادعى بعد ذلك جاز على باطلا في الرواية وبطلان الشرط في هذا الشرط بالنكاح المنقطع وهو محكم ما اخذوا لخص من جواز  
 العقد والشرط مطلقا من هذا الشيخ وفيه وسنده رواية اسحق بن عمار عن الصادق قال قلت لرجل يزوج ابنته عاتق على ان لا ينفقها  
 ثم انك له بعد ذلك قال اذا نكحت له فلا ما بين رواية سماعه عنكم قال قلت لرجل جاء الى امراة فشاها ان تزوجه بنفسها فقال له رجل  
 يقتضي على المسمى من شرط من شرط المسمى في معنى ما اننا لال رجل من هذا لانك لا تدخل في حكمه في جرح في اخاف المقتضى في  
 ليس له منها الا انما اشترط هذه الرواية يدل على جواز شرط عدم الوطى مطلقا وان لم يكن بطريق الاقتضاء في مما عايناهما ان  
 باطلا منها للعقد الذي والمنقطع ويؤيد الصحة عموم الوطى عند شرطهم والامر بالوفاء بالعقد وجواز الوطى مع لادن انها زوجة  
 في الجملة وعدم جواز الوطى كونه شرطها لا مانع اخر فانما انت شرط جاز والعقل الذي حكاه النص من اختصاص لزم الشرط بالنكاح  
 المنقطع وبطلان العقد لو كان بائنا للشيخ في طوعه عليه جماعة من المتقدمين للناجس من مكره لافقه في قوله في الدين في الشيخ  
 استنادا في بطلان الشرط الى مناقية مقتضى العقد وبطلان العقد الى عدم الرضا بذكر الشرط ولم يحصل في جواز ما في اللغة لعدم  
 منافاة الشرط لهما لان مقتضى الاصل فيهما التمتع والتلذذ وكسر الشهوة دون التوالد والنقل المقتضى من المذاهب وذلك لا يستدعي  
 الوطى وعليه تركوا الرواية بين وهذا لا يبرهنكم كما قال المصنف لان المصنف مطلقا والمقتضى بالنكاح مطلقا مختلفا ومجانا يكون اطلاق  
 من الكمال ما ادعوه في المنقطع والعكس لا يبرهن صحة العقد بشرطه ولا رغبة في فساد العقد الغالب بل يكفي في فسادها وهو محقق  
 في المنازع فيها ويمكن جعل الرواية بين شاهد بين الجواز وان لم يكن سند ان يكفي في اثباته ما تقدم من عموم الآية والرواية السنية  
 ولا يرد ريس قول ثالث بطلان الشرط في صحة العقد ما الشرط فلما تقدم من مناقية مقتضى العقد واما العقد الاصله صحته





معاليه حيث يطلبها ويجب عليها الخروج معه ذلك اذا كانت بلده في دار الاسلام فاما اذا كانت بلاد الشرك واذا اخرجها فانه يترتب موت  
 العقد عليه لان ذلك ليس له ولا عليها مطاوعه ونوعه في ما اذا لم يرد اخرجها فانه يلزم الماء من غير شرط المخرج من غير ان يقال فانها  
 يلد هاهنا مع طلب خروجها الى بلده التي هي دار الاسلام وعن الثالثة بان مع طلبه خروجها الى بلده التي يجب عليها الخروج اليها يترتب الموت يجب  
 الماء كما لا يخفى ان كانت غير بلده فبنيته على انه لا يخرجها حتى يعطها مائة او مائة لثلاثين يوم عدم لوفها من حيث هو هذا ومع ذلك فليس  
 منافلا سلفا في قولنا ان الامتناع من الخروج معه قبل ان يرضى المهر ولو سلم فوجب الجمع بين القاعدتين بوجوب حمل هذه على اذا كان قبل  
 الدخول الواضطرنا اليه في قولنا لو طلقها بانها تترجى زوجها في عدة ثم طلقها قبل الدخول كان لها نصف المهر في خروجها عن الزوجية بالطلاق  
 البائن ولا ينافي جواز الرجوع فيها في العدة من حيث ان العدة في الرجوع لا جارية مع ما في المانع من رجوعها فانها لو اتممت مع غيرها ما في  
 فادان رجوعها به لم يرد تبتنا في عدة من غير عود النكاح فان طلقها قبل الدخول بانها اذ انقضت المهر على العموم وبسبب على خلاف  
 بعض لقائه حيث اوجب لها جميع المهر في عدة من غير عود النكاح فان طلقها قبل الدخول بانها اذ انقضت المهر على العموم وبسبب على خلاف  
 غيره بانها وصفتها ظاهر قوله ولو وهبته نصف مهرها ما انما ان طلقها قبل الدخول فلا ينافي في رجوعها عليها انما في قوله كان المهر عينا او مائتا  
 للمهر التي هي مائة وجب استحقاقها للباقي انما استحقاق النصف بالطلاق وقد صرح به في ما حقه ونخصر به في ما نصيبها لان الله تعالى جعل لها  
 نصف ما فرض في ذلك بغضلي استحقاقه في العين ما لم يجد لها ثلثا او يمنع مانع منها وما استحقاقها فلا وجه للانتقال الى البذل في المسألة وجب ان  
 له نصف الباقي وهو الربع مع ربع بدل الجملة لان المهر وردت على طلاق نصفه بخبرة على النصف فخرج من قبل هذا النصف في الثالثة  
 فلم يبق من الذي فرض في نصفه فبأخذ كما هو مقتضى الشريعة وبذلك القاب كما لو مات المهر في ما فرض في الانتقال الى البذل بشرط بقائه  
 وهو منقذ وجه ثالث بخبرة بين أخذ نصف بدل الجملة وترك الباقي وبين أخذ نصف الباقي وهو ربع مع ربع بدل الجملة لا فضا التاك الى التفسير  
 حقه وهو ضرر عليه في خبره هذا اذا كان المهر عينا اما لو كان كسفا فليس فيه الا الوجه الذي ذكره المصنف اخرج من قوله ما انما ان طلقها  
 نصفها مائة فان له نصف الباقي ونصف بدل ما وهبته من المهر لان حقه بالطلاق مناع في جميع المهر وقد ذهب منه المخرجون من قبل  
 الى بدل ما يكتسبه من غير النكاح ما لو كان مائة فان حقه في الاول مناع وفي الثاني كان فلا يرجع ويجهل استحقاقه لجميع ما ذكره وشيخنا  
 من قوله وهبته مع قوله سواء كان المهر عينا او مائتا جواز دفعه الا براء بلفظ المهر وهو كذا في مقدم بحثه في باب المهر في قولنا لو تزوجنا  
 بعبد فزنا الجدة ما رجع عليها نصف المهر ونصف المهر البتة بحكم هنا كما لو وهبته نصفها مائة لان الانتقال عن ملكها وان ملكها فملكها  
 واحدة ذلك وجه ما ذكره ظاهر لان حقه بالطلاق نصف ما فرض من مائة فان حقه من العين ما فيها فلا نصفه ما ذهب من قبل الى بلده  
 بناء على انه موقوف عليها سواء ذهب بالثقل او بغيره عن ملكها اليه او غيره ولم يذكر المصنف ولا غيره وجهها بما يخص حقه في الرجوع  
 منها وبما فهمه وهو وجه على المالك للثالثية كالتناع لانه يرضى على الرجوع المائتا في الثالثة في مائة نصفه ما فرض في الانتقال الى البذل مع  
 امكان العين لهم وجهه بالخبر كالتناع والاعم الاول قوله ولو شرط النكاح بطاوعه يرد مقتضى الاول لالتناع في حقوق الزوجية  
 لوجود المنقضي وانقضاءه عن نظر في خياره والالتناع في عدم الرضا بالعقد لثبته على الشرط ولو شرط في المهر مع العقد والمهر الشرط  
 التمهيد بين الاختصاص بالطلاق النكاح بشرط النكاح فخرج بذلك التبع في طوعه ولا من الخارجين من حيث ان النكاح ليس من عقود المعاوضات  
 القابلة لخيار بل بانه شايبه العباد فالتبع يخرج عن وضعه وخالف في ذلك ابن ابي ريس فحكم بفسخ العقد في الشرط وجهه هنا  
 اشار اليه من وجوه المنقضي صحة العقد لاجتماع شرط العقد فيه لانه الفرض في انتفاء المانع اذ ليس الاستلزام للخيار فيه واذ كان العقد  
 غير قابل للخيار في غير طوعه وعمل بمقتضى العقد لاجتماع شرط العقد فيه لانه الفرض في انتفاء المانع اذ ليس الاستلزام للخيار فيه واذ كان العقد  
 العقد والشرط من منفاع الاخرين وان ابن ابي ريس في انه لا دليل على البطلان من كتاب لا سند ولا اجماع بل الاجماع على الصحة لانه لا يذهب  
 الى البطلان احد من المجتاهدين وانما هو يخرج الحكم من غير علمه في كتابه لا في كتابه في الكتاب وجهه البطلان ان الرضا في بيع على العقد  
 الاقتران بالشرط المذكور فان لم يتم الشرط لا يصح العقد مجرد عدم العقد اليه كان وجهه العموم في ثبته على الفرض فليس الا الحكم بطلانها  
 مما اوجبه ما مال الكسبي الى التناع لثباته في وضع النكاح فخرج الاول وهذا هو الاقوى واما اشتراطه في انتفاء المانع من جهة  
 لا في انتفاء البكر فكما في النكاح بل هو عقد مستقل بنفسه ومن ثم خرج خلافه في ثبته في طوعه في بيع العقد والشرط معا  
 وليس شرط ضبط مدة الخيار كغيره ولا ينفذ بثلثه وان غل بها الشيخ في طالع عدم اقامته كغيره ان استمر عليه حتى يقضى عنه لوفان  
 فخرج في الخيار رجع المثل كما لو كره العقد وانما يجب بالدخول كما مر وقد تقدم بحث هذه المسألة في اول الكتاب في قولنا ان الصدق  
 يملك بالعقد على انه المهر والباقيين اخلاف الاجتهاد في ان المهر هل يملك الصدق جميعه ما يعقدان لم ينفذ الملك قبل الدخول او يملك  
 نصفه خاصة والنصف الاخر يوقف على الدخول بسبب اختلاف الروايات في ذلك خلافا لادله فالتصريح فيهم الاول العموم قوله  
 تعالى واؤا النساء صدقاتهن مما قبل الدخول وبعبارة لانها ان ملكته الصدق ان يفسد لعقد وجب ان يملك الصدق

فانفس

مناه



من هذه الوجوه نظرا ما الاول فلان العدول من الخاطئة الى الغاية والنجاة من اللغو وهو من فروع البلاغة فهو لا نشأ  
ومن قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك جبريهم برئح طينته واما الثاني فالعدول كما يطلق على الاسقاط يطلق على الاعطاء كما اشرفنا اليه هنا  
ومن الاول قوله تعالى والعاقرين عن الناس الى النار كبريهم عن الناس من ظلمته ومن الثاني قوله تعالى فاعلموا ان ما تبيعون من الله تعالى  
الفضل من الاموال الذي يسهل اعطائه وقوله تعالى فخذ العفو وخذ من الناس ما ينالهم ولا تشفق عليهم وعذر ذلك  
من صلب الامر بنظم ان المهر قد يكون زينا وقد يكون عينا والاسقاط من الزينة ووليها اما يحق في الاول والثاني فلا بد من الحاجة الى  
المعنى من على ذلك التقدير واما الثالث فلان امانة المظهر مقام الضمير واقع لغته ورايها حيث تمثل على كنهه لا ينم بدونه وهو هنا كذلك  
فان في العدول الى المتعبد بالوصف لئلا ينفك عن وجهه بنا الحكم وسببه فان من يبدى عفة النكاح يصلح ان يكون بديا العفو وهذا التنبه  
لا يحصل بالغير بغير الخطاب بل ولا بالتصريح بما يسهل كما في قوله تعالى فاعلموا ان ما تبيعون من الله تعالى فاعلموا ان ما تبيعون من الله تعالى  
حكما وعفة هذا لان الضمير فيها يحق بالامر بنظم وهذا معنى متبادر من ذلك ظاهر الارادة اذا قيل فلان يبدى عفة كذا او يحق في  
المعنى في الرفع اوضح لا ينم بدونه اثبات النكاح بالقبول ودرع بالاطلاق في بديا عفة بخلاف في المرتبة فانه لا يقدر على مجموع ذلك  
كما لا يحق في قوله ان الرفع لا ينم بدونه عفة النكاح واما ان ينص في الوطى في خبر الفاش واما الفاش في الاصل في العفو ان لا ينم بغير  
الرشيد لان الواو انما ينصرف في مال المولى عليه بالتصديق لاسقاط هو التصديق ولو لا النص لوارد هنا من جهة الاخبار بغير العفو  
ول المرتبة لما امكن الحكم بغير جهة الابنة لان نص في الواو في هذه الطريقة على خلاف الاصل باسبغها لغتها لا ضرورة اليه هنا ولا ينقصه  
المقام واما السادس فانه كونه قوله لا ان يعفون استثناء من الاثبات وينبغي ان يكون نقبا عليه على قوله فصف طاعتهم اي تاب لهم  
نحوه فيجب التقدير بغير الضمير لان يعفون فلا يكون له شيء وهذا التقدير غير متعين بل ولا ينقصه المقام وان ذهب اليه جميع لان  
الرفع لا ينقص من صف المهر بالعقد اجماعا وجميع على الاصح القولين فيحتاج الى بيان اسقاطها بالاطلاق والصف هو الرفع لان الرفع  
الملك فابدا اليه بعد ان يخرج عنه فكان التقدير فلكم بصف طاعتهم او من هذا ومن هذا فافلا ينم فاذا ذكره من الاستثناء بغير  
التنقيح الاثبات نعم يمكن تقديره بوجه اخر يجري على التقديرين بان يقال على ما ذكرناه من التقدير فلكم بصف طاعتهم لان يعفون فيكون لكم جميع  
وهو الذي ينبغي ايضا لان الضمير في المجموع ضرورة ان الكل مغاير للجزء فيجب التقدير فلكم بصف طاعتهم لان يعفون فلا يكون لكم بصف طاعتهم  
وقوله ويعفون الذي يبدى عفة النكاح على تقدير كونه الرفع بغير وجه التقدير فلكم بصف طاعتهم لان يعفون فلا يكون لكم ذلك هذا هو تقدير  
الاثبات كما ذكرناه وضد عام وعلى تقدير كونه الرفع يمكن تقديره ايضا على التقدير الذي افاد علة من ان المراد من بصف طاعتهم  
وهو على تقدير كونه الرفع بان يراد لهم ان يعفوا فلا يكون لهم بصف طاعتهم كما ذكرناه او لان ان ثبات الجميع بوجه  
نفي الضمير من جهة متبادر من الكل للجزء فلا خلاف بالمراد على جميع التقادير واما السابع فتجوابه يظهر من جواب السادس فان العطف والمعطوف  
عليه يشتركان في النفي على التقديرين وان كان بصورة الاثبات على بعض الوجوه خصوصا على ما ذكرناه من تقدير بصف طاعتهم فلا  
للازواج او لعند الزوجان فلا بد من تكلف النفي في الاستثناء لتغاير المشتق من ان سلم الاجتهاد اليه واجمع من جعل الذي يبدى  
عفة النكاح الرفع من الابنة بان عفة النكاح ببدى زوج حقيقته لا يبدى الرفع لما نرى ان من يبدى العفة يقدر على حملها وعفة هذا  
وهذا لا يكون لعند الزوج وبانه تعالى ذكر عفوها الموجب لحصول الجميع له ثم عفة يعفون الموجب لحصول الجميع لها فلا بد من جعل الطائفة  
بغير التقدير بصف طاعتهم من الجانبين بخلاف اذا جعلناه ووليها فانها قد يكون قد اهل ذكر عفو الزوج واسا ولا بد من ان يعفوا ذلك على نفق الزوج  
للتقوى وهو يدل على دخول الزوج في العفو من وجهين احدهما وقوعه بصف طاعتهم الخطا الطابق لخطاب الازواج سابقا كما ذكرنا في دليلهم السابق  
والثاني اوردن بصف طاعتهم الغائب الثاني جعله العفو اولى للتقوى عفو الولى لا يوصف بذلك لانه اسقاط لما لا يغيره وعادة تكلفه ان  
يبيع جانبا الامور للتقوى بخلاف عفو الزوج في المتاسب كون ذلك خطا بالزوجين بغير عفة بصف طاعتهم عن بعض اولى للتقوى وهذا  
واضح والافتقار من بصف طاعتهم الصيغة لخطاب على تقدير اذاه كل من الازواج والزوجان ايضا على هذا لا يعبد بعد قوله  
لهم سلام لان العفو بجانب التقوى اولى عنه بجانب الولى لانه منصوب لصلحه الولى عليه حفظ ماله لا اسقاط حقه ومحو ان لانه  
محتمل للقولين واثبات الحكم بغير الاحتمال فيه مناسب للتقوى سلطة على الادل من الجانبين خصوصا حكم عفو الولى فانه محال الاصل  
والقباس فلا بد من بيان ما يجرى اللفظ الجمل ان لم يكن كجواب من جانب الاول والزوجين بصف طاعتهم الى دليل من خارج وقد اختلفوا في الازواج  
انصافهم بما يوافق القولين واحصاها عندنا ما دل على الاول منها ما رواه عبد الله بن سنان في صحيحه عن الصادق ع قال الذي يبدى عفة  
النكاح هو وليا ما رواه في نسخة في صحيحه ان سالكه عن الذي يبدى عفة النكاح فقال الولى الذي يخذل بصف طاعتهم بصف طاعتهم  
ليكن لان يبدى عفة هذا يدل على ما اخذناه المصنف من القولين وهو من هذا ما ذكرنا اننا ومنه ثم لا بد من انصافهم بما يوافق القولين  
منعبدن الى ان يولي عفة هذا في الشئ انصافا ولا يبدى الفاضل عليه محمد بن محمد بن سلم وابي جعفر في سالكه انصافا الله عن

الولاية

الذي يده عفة النكاح فالأول والآخر والموه واليه والدين يجوزان في مال المرنه من قبلها يبيع لها ويشترى فان هو لا يبيع  
 دفعه جاز في المهر اذا عفي عنه ومثله رواه ابى بصير عن ابى عبد الله الا انه لم يعيد من يجوز ارضه في مالها بالعبارة لكن هاتان الروايتان لا  
 يقتصر فيها على الولي والوكيل بل يعمدان الى الوصي ويدل على جواز تزويج الولي عليها وعقوه وقد تقدم الكلام في ذلك في بابها وادخاله  
 الاخ في كرواينه يجوز على كونه وكلاهما حمل الشك او وصيا ويكون مختصا على التقييد من مختصا مع مجيء لان الاخ لا ولاية عندنا  
 فلا بد من حمله على الحد الا من وهذا القول بوجه لعمدة روايته الا ان الامتناع بالعقود الخالف للاصل على الاثر الجداوله وفوقه على وضع  
 الوفا ولان الوكيل ليس يده عفة النكاح حينئذ ولا اصله مع ذلك فيد بالوكيل يده بالذات مرفوعة واعلم ان الشك في عفة عن الوكيل  
 بقوله او وكله في امرها ينقل الرواية والحق عدل عنه الى قوله فولاية المرأة عقدها هو وجود لان الوكيل في امرها من البيع والشراء لا يبيع  
 العقود من المهر لعدم دخوله في معلق ولا يده والرواية وان كان ظاهرها ذلك الا انها مجملة على العموم بحيث يدخل فيه وكذا العقد واعلم  
 ايضا ان العلامة في الاختار اخضاعه بالولي دون الوكيل كما ذكره النص محجبان رواية ابى بصير لضمته لادخال الوكيل من سله وهو  
 يدل على حكمه الدلالة في الرواية الثانية وقد عرفت ان الاول من رواية محمد بن مسلم يدل عليه وصححه السند ذكرها الشيخ في ابواب  
 النكاح من المهر من حيث ذكر الباب في باب الاولياء فلا يفتقر اليها من لا يخرج بهما فقول لم يجوز لادخال الحدان يعفو عن البعض وليس لهما العفو  
 عن الكل الوجه اخضاعه بالبعض مع طلاق نسوة اخرى عفوهم والاب وجواز عفو مطلق عليه وهو لمرته مطلقا مقدم في صحته فاعنه  
 الدلالة في جماعه على عدم جواز عفو عن جميع فكانت مقبولة لما اطلق في الابن ولا فرغ مع ابقاء بعض بين القليل والكثير لخصف الاشتغال  
 بالجميع اطلاق الابن والرواية يقتضي عدم الفرق وجواز عفوهم بين كونه مصححة للولي عليه عدمه من حيث كونه بعد الطلاق الواقع  
 قبل الدخول وفوقه فيما خالف الاصل على وضع الدلالة قوله ولا يجوز لولي الزوج ان يعفو عن عفة رخص الطلاق لانه منصوب  
 لمصلحة ولا غبطة له في عفو ما كان العفو من غير مالك المال يغير ذلك ان الملك على خلاف الاصل وجبا لافضاؤه على مورد النص لادن  
 وهو لمرته فلا يجوز لولي الزوج العفو عن عفة ولا عن شيء منه لانه لا غبطة له في ذلك ويصرفنا الى مقتضى على المصلحة وانما خرج  
 عنها في المرنه بالنص الخاص من ثم منع بعضهم عن عفوهم لذلك ويصو الولاية على الزوج مع وقوع طلاقه موقوفه فيما اذا بلغ فاستعمل  
 فان للولي ان يطلو عنه مع مصلحة كما سبقت في مجالس الحجة لو فسرنا من يده عفة النكاح بما يمثل الوكيل يدخل وكيل الزوج في حكم  
 المذكور هنا ايضا كما يدخل وليه في قول لم اذ عفت عن نصفها وعفى الزوج عن نصفه لم يخرج عن ملك الحدان مجرد العفو لانه يجب لا ينقل  
 الا بالقبض فلو كان زينا على الزوج او تلف في يد الزوج كفي العفو عن الضامن لانه يكون ابراه ولا يفتقر الى الاصح ما الذي عليه المال فلا  
 ينقل عنه يعفو فالم يسله منه بذلك على ان العفو الموجب لبرائة كل من الزوجين من حق الآخر ليس المراد منه كونه سببا تاما مما يحرمه فقط  
 الملك والبرائة منه بل المراد كونه سببا في ذلك نعم من كونه تاما وانفصا او متوقفا على شرط اخر وان كان في اطلاق الابن كونه العفو موجبا  
 لسقوط الجواز ونقله لان طلاقه كل لا ينافي اعتبارا اخر وهذا كما يقال هذا الملك فلا فلا لا ان يبيعه او يملكه او يجوز ذلك فانه يدل  
 على ان البيع والتبليك باي وجه وصفا بوجبا نقل ملكه عنه بل مع فلفظ ما عيبر في نقل الملك لهما اذا بقى ذلك فقول المهر ما ان يكون عينا  
 او دين او على الاول اما ان يكون في يدها او يده والتا اما ان يكون في يدها بان يكون قد قبضته ثلثه في يدها او في يدها على التقديرين  
 اما ان يكون العا في الزوج والزوج من يدهم مقامها في معناه فافتنحوا حكم الملك انتقاله وسقوطه عن الدين به ثمان وهو الاثر ان يكون  
 دينه في يده الزوج والعا في المرنه فيحصل برائة ونش عفو هو لان العفو لا يشترط قبضه في اللفظ الدال عليه وان لم يقبل من عليه حتى على  
 الاقوى وقد تقدم بحقيقة في باب الهبة ويصح ذلك بلفظ العفو والبراءة من قبل الزوج والاسقاط والترك والهبة والتبليك لا يشترط  
 جميع الدلالة عليه الثانية الصورة بخلافها او يكون عينا في يده فلا يكفي مجرد العفو لان ذلك غير له الهبة عين بل لا بد من لفظ يدل عليها كلفظ  
 الهبة والتبليك والعفو على قول قوي كالابراء والاسقاط وما شاكلها ويشترط ايضا قبول المتهب ولا يشترط قبضه لانه معوض فيه  
 بالعقل ويجوز لحكام الهبة من المردم والجوار على ما سبق في فصل الثالثة الصور لهما بان كان عينا في يده لكان هو العا في عفة في شرط  
 فيه ما استلزم في السابق من الايجاب والقبول وينبغي ان لا يشترط اقباضها اما لانه خارج عن يدها الرابع الصور لهما بان كان هو العا في ولكن  
 كان زينا في يده ولا ينقل بالابراء وما في معناه فطفا لاختصاصه بالدين في يده المعفوع عنه لا العا في يده في نقل الهبة لكن بشرط التبليط  
 كذا بلفظ العفو على ان يده من المضر وغيره وهو لحد الوجهين لثنا والابن له ظاهر العبادة كغيره انه لو حصل العفو والتبليط كفي في نقل الملك و  
 يشكل ان غاية العفو كما بلفظ الهبة فلا بد من القبول وايضا فشرط الوضوء ان يكون عينا او دينه في يده المتهب ليس من شرطه الا براءه وكلاهما  
 منتفعا لانه لا يلزم شرط عيبره بعينه ولا ثم اجماع صفة الهبة والقبول بحدها والبعض هذا ان وقع بغيره الهبة والتبليط وان وقع بلفظ  
 العفو حصل الاجتزاف فيه وان كان عينا لم يفتقر الى تبليطه وشيئ بعد ذلك عما اطلاق الابن والوكيل بشرط القبول ايضا فان نقل العفو  
 من قبل الهبة وان زاد عنها او ورده على الدين كما مر ان يكون عينا في يدها وتكون في عاينه عنه والحكم في كاشا بغيره والاقوى اخفاه

الى بعد كذا لم يبين فيها لان ذلك مقتضى اليمين ولا وجه هذا سواها وهذا الذي اخاره الشيخ في طردان كان مقتضى قول المصنف ان الذي عليه  
 المال لا ينفصل عنه بعقود ما لم يسلّم بالبيع مع كونه ما في كونه ولا ان العقوقا به هنا فاما مقام اليمين وهي لا تصلح على الدين  
 فاما مقامها اولى وما تقدم ان المراد بالعقود هذا العام فاشتمل على العبر في اسقاط الحق لا يقتضي لفظ السادسة الصورة كما هو  
 كونه ينافي فيها الكمال في الزوج وهذا ينزل منزلة الاراء كما مر في نظاره ويصح جميع الالفاظ الستة الى القول على الاقوى السابق  
 يكون عنها وبها وهي كما هي ايضا فثبت من حيث شرط في اليمين من العقد والامتناع التام من الصور كما هي والاعطاء الزوج فثبت  
 في عقد اليمين ولا يثبت شرط بعد الاضطرار في حصوله فثبت ان شرط البيع مقتضى عدم كونه في اليمين فثبت في يده والا فلو عدم ان شرط اليمين  
 فثبت في يده في يده والقول في الاجتزاء في هاتين الصورتين بالعقوقا به مقام القليل ما تقدم من الوجهين وفي الاجتزاء به فثبت ان مقتضى من  
 وقوة لعمدة بمعنى العطاء بمعنى الاسقاط وهو حقيق في كل منهما فثبت في المقام في كل عمل منها فثبت على ما سبقت من مقتضى ضاها على ظاهر  
 الاجتزاء به في اليمين فثبت ان مقتضى ما لم يكن في الامتناع فلو امتنع وجب له ان يمتنع فثبت ان مقتضى ما لم يكن في الامتناع وجب له ان يمتنع  
 لاجل وهو ان مقتضى هذا ان مقتضى من كل الجوانب امتناع الرتبة من تسليم نفسها قبل وجوبها وقد تقدم لحيث فيها وكان ذكرها اولى ولا  
 خلاف في عدم جواز امتناعها قبل الدخول اذا كان موجبا لعدم اسقاطها المطالب مع اسقاطها البضع حال لا لكونها امتنع ومقتضى  
 نحو ما لم يجل في كل هذا الامتناع اجماع الا في عدم ما اشار اليه المصنف من اسقاط وجوب التسليم قبل الجلول والقول بجواز امتناعها في البيع  
 وفي حيث اطلق جواز امتناع حق في بعض المثل التام للجل الذي انما يقتضي المسألة فلا يعلم في بلاد ولا ذكره احد من غير نقل الاقوال وقد  
 سبق لحيث في ذلك قوله لو امتنعها فثبت مقتضى ما قبله في مقتضى ما قبل الدخول كانت بالقرار في تسليم بصف العبر او بصف اليمين  
 لانه لا يجب عليها بهذا الصفة ولو كان الصداق في ما تحتها من مقتضى ما يجب على الزوج لحيث في ذلك الزادها بصف اليمين لان مقتضى لا يخرج  
 بالصيغة عما كانت عليه بل في ذلك الثوب هذه المسألة من دفع زيادة العبر في زيادة الصيغة زيادة صفة وهي من جهة الزيادة لمصلحة  
 وقد تقدم ان الرتبة لا يخرج على دفعها كذلك لكان الزيادة بل يخرج من دفعها مسبقا بالزيادة وبين دفع اليمين هذا اذا امكن اعادة العبر الى  
 اصلها كما لا يقتضي ما لو لم يكن اصلا كما لا يقتضي عمل الواجب او امكن في غير ذلك الثوب بفصل عنها فثبت ان مقتضى ما لم يكن في الزيادة من وجه مقتضى من الزيادة  
 يخرج كل منها على هذا العبر وقد اشار المصنف الى الفرق بين الايمن بان مقتضى لا يخرج بالصيغة عما كانت عليه بل في مقتضى زيادة من جهة مقتضى من الزيادة  
 الثوب ايضا وان كان هذا مقتضى على ذكره في الجمل ان لا يخطأ في مجرورها زيادة ايضا لا لوجوب النقصا غالباً وانما وجب النقصا في اقل ان  
 المصنف مثل بصيغة الصفة اليمين في مقتضى ما قبله في مقتضى ما قبل الدخول كانت بالقرار في تسليم بصف العبر او بصف اليمين  
 ام لا يكون عملها في غير محرم فثبت مقتضى ما قبله في مقتضى ما قبل الدخول كانت بالقرار في تسليم بصف العبر او بصف اليمين  
 لغير الاستعمال كما لا بد من كونها مقتضى ما قبله في مقتضى ما قبل الدخول كانت بالقرار في تسليم بصف العبر او بصف اليمين  
 لظفرهم واستعملت فلا بد من اليمين ثم لغيرها غير ما فثبت لا بد من اليمين ثم لغيرها غير ما فثبت لا بد من اليمين  
 لو زعمها لينة وبعد عقوبة تسليمه قد تقدم جواز جعل تعليم القرآن في كل واحد من حكمه وذكره هنا من مقتضى ما قبله في مقتضى ما قبل الدخول كانت بالقرار في تسليم بصف العبر او بصف اليمين  
 به التعليم وقد ان استعملت بالغة في مقتضى ما قبله في مقتضى ما قبل الدخول كانت بالقرار في تسليم بصف العبر او بصف اليمين  
 فلو استعملت بالبرقة فثبت مقتضى ما قبله في مقتضى ما قبل الدخول كانت بالقرار في تسليم بصف العبر او بصف اليمين  
 وافد سورة مكية ليشتمل على ثلاث ايات كالكثرة والاحود والوجع الى العرف لعدم تقديره شرعا وكون الاعجاز يغفلون ثلاث ايات لا يستلزم  
 نقل تعليم عاودتها وان لا ايات تختلف بالطول والعرض فيها ما لم يجر من ثلاث ايات مقتضى من مقتضى ما قبله في مقتضى ما قبل الدخول كانت بالقرار في تسليم بصف العبر او بصف اليمين  
 التعليم فاما كذا معان في التي اشعر صاحبين ثم ان كان شرطها التعليم عن ظهر القلب شرط ثبوت فيه وتكرره على وجه مقتضى ما قبله في مقتضى ما قبل الدخول كانت بالقرار في تسليم بصف العبر او بصف اليمين  
 لصحفا فثبت مقتضى ما قبله في مقتضى ما قبل الدخول كانت بالقرار في تسليم بصف العبر او بصف اليمين  
 كل ثم ان كان العرف مقتضى ما قبله في مقتضى ما قبل الدخول كانت بالقرار في تسليم بصف العبر او بصف اليمين  
 فلا اشكال في الاكتفاء بالاستغفار بالتأنيب لو غفلت السورة المعينة من غيره فثبت مقتضى ما قبله في مقتضى ما قبل الدخول كانت بالقرار في تسليم بصف العبر او بصف اليمين  
 وفاته يعينه ومثله لو مات احد ما قبل التعليم وقد شرط تعليمها لنفسه او لغيره فثبت مقتضى ما قبله في مقتضى ما قبل الدخول كانت بالقرار في تسليم بصف العبر او بصف اليمين  
 ولا فرق في تعليمها من غيره بين نيلها التعليم عدمه لاشترائها في مقتضى ما قبله في مقتضى ما قبل الدخول كانت بالقرار في تسليم بصف العبر او بصف اليمين  
 منه لان تعليمه بنفسه لا يمكن ان يفتقر عند تعليم غيره لان ذلك غير تعليم الجاهل من غير اجازة الدين فثبت مقتضى ما قبله في مقتضى ما قبل الدخول كانت بالقرار في تسليم بصف العبر او بصف اليمين  
 بيع في عقد الجمل في مقتضى ما قبله في مقتضى ما قبل الدخول كانت بالقرار في تسليم بصف العبر او بصف اليمين  
 الى ما لا يفتقر الى مقتضى ما قبله في مقتضى ما قبل الدخول كانت بالقرار في تسليم بصف العبر او بصف اليمين  
 بغير واحد مع الجمل في مقتضى ما قبله في مقتضى ما قبل الدخول كانت بالقرار في تسليم بصف العبر او بصف اليمين

في الاجتزاء به في اليمين فثبت ان مقتضى ما لم يكن في الامتناع فلو امتنع وجب له ان يمتنع فثبت ان مقتضى ما لم يكن في الامتناع وجب له ان يمتنع

على وجه الجمل في الاجتزاء به في اليمين فثبت ان مقتضى ما لم يكن في الامتناع فلو امتنع وجب له ان يمتنع فثبت ان مقتضى ما لم يكن في الامتناع وجب له ان يمتنع

في

بين البيع والكاح يجوز اضافة غيرهما كالاجارة وغيرها ويوزع العوض السمي على مهر مثل الرتبة ومن مثل البيع واجرة مثل العبد السائر وهو  
 ذالم فلو كان الموضع مضافا وقيل به مثلها ما ومن مثل خسوفت الماء بينهما اثلاثا وهذا قول لم يوافقها ارباب فقهاء  
 وفجئت بغيره ويصل هذا الدين بدينار بطل البيع لانه وصداقهم وضع النكاح فلو اختلفت الخمسة مع الجميع اذ اخرج امره وانتهى منها  
 دينار بدينار فقد جمع بين نكاح مرفوع وبعضه من بطل الجمع بين العقدين في السابق بطلها هنا ومن صحتها ما اختلفنا الخلفوا هنا في  
 الشيخ في بطل العقد الصداق والصرف ويصح النكاح بغيره من حيث مهر مثل بالدخول والخار والضرر ويصحها ما باشتغال العقد على الروا  
 حيث ان فداها دينار بدينار ومنهم الى حدتها النكاح في بطل المعاوضة ولا يبطل النكاح لانه لا يوقف على ذكر العوض في العقد كما علم غيرهم  
 وفيه نظر لان الدين في معاينة الدينار والنصح فيكون كل منهما مائة فينصف المقيس كما هو شأن العقود الخمسة في عقد واحد ولا يلزم  
 من ذلك بطلان الصرف خاصة صحة النكاح بما ينصفه في بطل الدين على مهر مثلها وعلى الدينار فلو فرض مهر مثلها دينار كانا يخصص  
 للمهر نصف دينار لانها في حكمه في مقابل دينارين ويصل البيع ونصف الدينار الذي يقابل ولو فرض مهر مثلها عشرة دنانير على  
 احد عشر جزءا وكان المهر عشرة اجزاء من احد عشر جزءا من الدينار في بطل البيع في جزء من احد عشر جزءا من دينار وهذا ان في كل  
 مختلفين جمعا في عقد واحد يعوض لحد لا يلزم من بطلان الربوا بطلان الدين لوجوه الغرضي للمعوض وانقضاء المانع ولو اختلف بالجسر بان كان  
 المتضمن لها دينار بدينار صح صحة النكاح لانقضاء الربا فيكون غير المتباين في المجلس من المانع لجان الصرف فلو فرض فداها بدينار  
 الدين من الدينار وصح فداها فاضنا المهر من النقيض لان المتباين في المهر في المجلس غير معتبر في كونه دينار المسكين في هذا الباب ان لم يكن من  
 مساكين عندنا لان الغاية عدوه من مقتضى المهر قوله لو اصدفها ما عدا في نفسه ثم طلقها قبل الدخول فغلبها نصفه ولو دبره قبل  
 كانت بالاجارة الرجوع والا فامنه على غيره فان رجعت اخذت نصفه وان ابنت لم يجبر وكان عليها ما في النصف لا اشكال في رجوعه الى النصف  
 على ما قد عرفنا قبل الطلاق لانقضاء العزم في كل انتقال لا يملك الرجوع من اصله التملك في مثل من له النصف فيلزم ما في نفسه وانما الكلا  
 فيها الوصايا ما وفدها بدينار التديب ليس من الاستبالة النافذة عن الملك مثل موت المديب ولا من اللادغة وانما هو بمنزلة الوصية بالعقود وهو  
 وصية فهو باق على ملكها بغير مانع وقد وجد الرجوع في بطل العقد لعمق قوله في النصف فافرضه وان لا يدين بطله من والملك  
 اختيارا ما اضطر الى ذلك وبطل البكر الرجوع في العبد لان الرجوع في التديب وهو محرم في الرجوع فيه في دفع نصف العبد وانما يدين  
 في النصف نظر الى ان التديب طاعة مفضولة قد غلبت بالعبد فكانت كالزيادة المصلحة فلا يجبر على دفع العبد لها ولو غلبت على الرجوع  
 ولا عوض للعبد عنه فيجب بين المحبين في قبله لا ولا الاصح الاول قوله لو اصدف نصف الفينة ثم رجعت في التديب قبل ان كان الرجوع في العبد لان  
 الفينة اخذت مكان المحلول وفيه رد ومنتاه استقر الملك بدفع الفينة هذا منفرع على القول بفسخ طاعة من العبد لو لم يرجع في التديب  
 فاذا دعت اليه الفينة ثم رجعت هل يرجع الى الرجوع في العبد اذ اد الفينة قبل ان رجعت في العبد لا رجعت في العبد لانها كفرض وانما انقلع عنها  
 الى الفينة لمانع عاد الى حقه كما لو دفع الغاصب الفينة على كغيره لغيرها ثم قدر عليها فان الدفع لم يقع على وجه المعاوضة بل كان  
 لمحلولة بينه وبين حقه فاذا امكن الوصول الى حقه بغيره والافوى عدم الرجوع لان حقه باطلا فغلبوا بالعبد مع وجودها وعدم مانع  
 من دفعها وبطلانها من المانع والفرض جوده فيكون حقه في الفينة وبطلانها من العبد فيسحب كما لو وجدها فادعاه ثم عاد الى اصلها بطلان ذلك  
 ويغوى الاشكال لو كان الرجوع بعد طلاق وقبل دفع الفينة من حيث انه لم يقض حقه حتى وجد عزمه له فيكون حقه وبطلان حقه  
 وجب في العبد من الطلاق لوجود المانع فليس له نقله الى غيرها وفوى في طمخه لا يهينها بغير الرجوع الى نصف العبد او نصف الفينة وهذا  
 كله بناء على ان التديب يمنع من الرجوع في العبد والافوى عدمه في بطل التديب في قولهم اذ رجعا الى الولي بدون مهر مثل قبل بطل المهر لها  
 مهر مثل قبل بيعه السمي وهو شبه قد تقدم البحث في هذه المسألة في باب الاولياء وان اختار صحة العقد ولو لم يسم في السابق اختار ان  
 لها الا في بعض من يعنى يتوثق مع أصله ويتوثق بخيارها فاق مع عدمها فان خيها مهر مثلها مع الدخول كما لم يفسد والمضيق هنا اختار  
 لزوم السمي في السابق اختار ان لها الاعراض فيه بمعنى يتوثق بخيارها ولو كان الولي عليه ذكر او ذكرا ولو كان باكر فمهر مثلها ولا فوى فوى  
 على الاجارة كعقد الفضولي بالنسبة الى السمي فان ابطال بنت مهر مثلها كالسابق ويخبر الاجرة في عقد هذا اذا كان الصداق من مال الولد  
 فلو كان من مال الاب جاز لان لا يخبر للولد ولا يدخل في ملك الولد فمنا قولهم لو زوجها على مالها والاب غير معلوم الوزن فمنا قبل  
 دفعه فابن من جملة الشهيرين احيانا جواز الابراء من الجهول لانه اسقاطا ولانه لا معاوضة فلا يعتبر فيه ما يعتبر فيها من المعاينة و  
 من له به الجهول الذي لا يمنع جهالة من شمله بحدس في طمخه فوى يجوز ان يتركه طمخه في الدفء جهولا للسبحي ومن عليه كقولهم لو كان  
 من عليه كقولهم لا يفد ولا يسبحي غير عالم بحجته لو علمته ما يعلمه المديون لما افد على برائه لم يصح اذا فردد لك فمنا دفعه عليه ما لو تزوجها  
 على مهر غير معلوم العقد مع كونه مشاهدا لجمع جعله في نفسه فلا وسيلة الى التخلص منه الا بالصلى والابراء منه ان اخذته  
 فعلى المختار من جواز الابراء من الجهول بجمع هنا ولا يخبر التخلص بصلح ولا فرق في هذه الصنوع بين كون الابراء قبل الدخول وبعده

في الرجوع في العبد  
 التديب في ذوال  
 المانع



[illegible]

وطول قبل الدخول في ملك المرأة عن نفسه وهو لا يعود الى الاب والابن الا في النكاح وهو الذي قطع به الصلح وان زود فيه بعد ذلك لان المنة  
ملكته بقبضها اياه منه سواء كان قد ارضعته من قبل ام لا ومن ثم كان انهاء لها وجوزع النصف بالطلاق ثابت للزوج بالنظر لمبطل الملكها  
السابق حتى يقال انه يعود الى ملكه وانما ملكه الابن بالطلاق من غير اياه فاشبه ما لو وهبه الاب الاجنبي ثم وهبه الاجنبي لغيره فقولوا  
لان ذلك يجري مجرى الهبة له بحمل ان يريد ما ذكرناه من انه يجري مجرى هبة المرأة لابن لان الملك انما انتقل عنها وان يريد به ان يقع الاب  
المهر عن الولد يجري مجرى هبة اياه فلا يعود الى ملك الاب لان الاب لا يرجع في هبة له وعلى النفقة بينه وبينها فالتشبيه بغيره لا يحتاج في الحكم اليه  
وبوجه زود الصلح في ذلك ما ذكرناه من انه يعود الى ملكه وهو ملك الولد وطفاً فيكون عوضه عليه لزومه لاب من حيث الزامه في دفع  
الصغير الذي لا يحتاج الى النكاح لا بوجوب كون دفعه هبة له وان نزلت عنها فلا يلزم مسائلها في جميع الاحكام وانما القصد منه وقء  
دين الولد فلا يرتفع عنه من كسفه بالطلاق ينبغي ان يعود الى الاب لان ظاهر قوله في نصف ما فرضه عوده الى الفاض وهو الاب فان  
مثل فلهن نصف ما فرضه ثم كان النصف الاخر ثابتاً على حكم الملك السابق وجوابه منع سائر ام ملك الولد البضع كون عوضه عليه انتفاؤه  
ظاهر بالمتناع من العوض على الاب اجماعاً انما الكلام في عوده بعد رجوع عن ملكه وجوفائه ثم لا نقول ان دفع الاب له هبة حتى يلزم ما  
ذكره وانما فرضناه من ثلثها ما يتناه من المناسب والام هو من جفاء السخف عليه وانتقاله من السخف بالطلاق ملك اخر فمهر في الزوج لا  
اختيار فيه لاحد وانما الاب في فقتضاها كون الفاض المطلق وان الطاهر اليه نصف ما فرضه من كماله النزاع خارجة عنه اذا عرفت ان النصف  
قوله القرض فودع الاب المهر لانه لو لم يكن دفعه لا يسقطه الولد بل يتردده الاب من كسفه بل زومه النصف الى الزوجه وهذا قطع لشيخ في طرد  
بعد الصلح في القول بعد وجهه فاسبق من ان دفع الاب المهر لغيره الهبة للولد في دفعها لارجوع منها او قبله عن تحققة فترد منه من  
النصف فلا يملك الولد لعدم القصد من دفعه لو كان الاب منراً بالدفع عن تصغير كما اذا كان الصغير موسراً او معسراً او قد تهرط الاب في عقد  
عدم لضمنا على ذلك القول وانما اذا كان الرضا ابتداء كما اذا كان الولد معسراً لم يشترط عدم ضمانه فان المهر يلزمه بالقبض سواء قبضه  
ام لا حتى لو كان عن يمينه ملكتها كما سلف لا يظلم الفرد بين قبضها وعدمه هنا والتفصيل بالهبة لا يظلم الا مع البيع ببلاع لزومه ابتداء  
فقولنا وادى الوالد المهر عن ولد الكبر في غير ما نطق الولد وجع الولد نصف المهر ولم يكن للوالد ان يشترطه بعينه فالفناء في تصغيره في الشلح  
تردد ما تقدم من التفصيل في الصغير لان ما ذكرناه عن الكبر باهوية اوله لان الاب يبيع محض عنه فهو كما يبايعه من الغيرة غير ان فهو بمنزلة  
الهبة للولد وانتقاله الى ملك الزوجه بالعقد معتبر في بعض المذهب في الوهب الحق في نصف عود الى الولد انما لما ذكرناه من انتقاله  
عن ملك الاب عوده الى الولد المطلق بملك جديد وفي مقتضاه ما لو دفعه عن اجنبه وهذا يظلم الفرد في دفع الاب المهر الى المنة وعدمه  
لاننا لم يكن المهر لا قتاله فهو من بيع بالانتهاء فلا يخرج عن ملكه الاب دفعه من دفع الجميع كان الحكم كما سبق وان دفع النصف وطلق الولد  
قبل الدخول سقط النصف الا جز عن دفع الزوج ولم يجب على الاب دفعه الى الولد بغير انتقال لانتهاء ما يقبضه والصلح زود في حكم  
المساكين اعني دفعه عن الولد الصغير الكبر في سنه وجهه في صغيره وانما وجهه في الكبر في الماعوف من ان دفعه فضاء من غير كبر هو  
لا يستلزم ان يكون هبة حتى يقال ان الولد ملكه ولا يصح لاب الرجوع في هبة الولد على تقدير كونه اجنبياً لان المنة تنزل الهبة على هذا الوجه  
منزلة الهبة المشرقة فيها اذ ليس في انهاء المهر ما يدل على الهبة بوجه فلا يلزم بطلان حكمه بانه لا اصل لبقاء الملك على الكه حيث لم يتحقق  
ضد التفصيل بل غاية ابراهه من الذين قد ابرئ بالطلاق فادار الى حمله وجوابه ما سبق من الحكم ما يقال ملكه على تقدير الدفع  
الى المنة وطفاً لم يجعله مملوكاً للولد والزوج يسحق النصف بالطلاق بحكم جديد لا بحكم الملك السابق فعوده الى ملكه الاول بعد  
العلم بانتقاله عنه يحتاج الى الدليل وان لم نقل بكونه هبة وانما باثبات الحكم على قضاء دين غير هل يستلزم دخوله في ملكه ضماناً ام لا وانه  
على تقدير الملك بكونه هبة ام لا وان مضرت الوهب هل يبرئ من الرجوع ام لا وان المدفوع هل هو الواجب البعد ام لا فهو  
كله تكلف مستغنى عنه بالحكم بملك المرأة له قبل الطلاق وكون الطلاق فالا الملك النصف لمبطل او اعلم ان الشيخ في طوطع المسئلة  
بعد عود النصف المدفوع الى الولد كما ذكره المصنف من غير تردد وانفق كلام العالم في كنهه فان الحكم في الصغير كان واختلف كلامه  
الكبير ففي التذكرة والارشاد قطع بكون حكم الصغير في عود النصف اليه في الجبر فوقي وجوبه الى الاب بعد ان حكم بكونه للولد وفي  
القول على شكل بعد ان حكم بكونه للولد ايضاً بالجملة فلم يتحقق في تصغير خلاف وانما هو ظاهر في الكبير وانما ترد المصنف نظر الى  
ما يظلم من عدم اعادة تفصيله المدفوع في دفعه وانما علوه بكونه هبة والهبة لا يرجع فيها بعد فضاءها للرجوع وبعد كسفه  
فيها ولا يتحقق فضاءه قبل الطوف الرابع في كنهه في قوله اذا اختلف في اصل المهر في القول قول  
الزوج ولا اشكال قبل الدخول لاحتمال جرد العقد عن المهر لكن لا اشكال لو كان بعد الدخول والقول قوله انما تنظر الى البرائة  
الاصلية ولا اشكال لعود المهر ولو باردة واحدة لان الاحتمال متحقق والزيادة غير معلومة اذا اختلف الزوجان في اصل المهر وان  
ادعت الزوجه عليه المهر فقال لا مهر لك عندنا وما ادعى ذلك من غير ان ينعرض الى العقد والاشبه وعدمه في عقد اخلق للمصنف

نحو

[illegible]

والفصل منه في هذه المسألة من جوابه في جواب ما ليس له العلم الوعد والادعاء فينبغي مطالعتهما فيهما فيكون في ذلك ما كان في جوابه  
في قول الامام بالبينة التي يشار بها في حجة جارية في قول من لا يوافق مع غيره لاصل البرهان وان كان الفرض باذنه لا يخرج من الاجمال  
كأنه في استصحاب اصل السابق وانما يطعن فيثبوت نافي له عن حكمه وان لم يحتمل وقوع المهر بدونه غير ابدانه بان لم يكن هناك من يبره  
بها باننا عرفنا ان قبل الدخول حكم عليه بمقتضى القنوص عدا بالاصل من طلق قبل الدخول في هذه المسألة لان من يبرهن دعائها ان خلفه  
على ذلك ان المأخذ مما لا شق ان كان ذلك بعد الدخول حكم عليه به في المثال مع غيرها الا ان يفرض ان يثبت من شخص في كل طرف عليه طلق  
الاحتمال والظاهر عليه كما اسلفناه ولو عدل قبل التثبت لك عليه في دعوى السابقة الاولى بان قال كنا سقينا فادركنا فقبل اليها الويل ينفو  
منه بخلاف ذلك حيث ان في يمينه عليه ما حكمها من قبول قوله وتقدم قبول قولها في عدم القنوص والبراءة وان دفع جوابه ابدانه  
بالاعتراف بعدد معين قبل قوله فيبطل لاصل البرهان من الزيادة على اشكال في هذا القسم بان يلو اسنفس وانفقا على القسمين او عدمها  
وب عليه حكمه كما كان حسنا الا ان غير من ينفق في المسألة من امور ينبغي التنبه عليها في الاول في قبول المصروعة لا اشكال لو قدر للمهر  
لو ابراه لان الاحتمال مضطرب الزيادة غير معلومة نظرا لاشكال اذ افع ايضا لان دعوى ذلك القدر ان كان مطلقا الى غير ذلك من  
ثبوت وعددها اسلفنا من وجهه الثاني في احتمال كونها فادركنا بذلك ابدانه يرجع الى الاختلاف في ثبوت القسم والمقدم قول منكرها  
لا دعوى ما فكيف مع الاطلاق وان كان من ينفق دعوى ثبوتها وانكرها فاقول قولها بغير خلاف لانها منكرة والاصل عدم القسمين وان  
كان مع انقضاء ما على القسمين ودعواها اكثر من ذلك فهي كسالة الاختلاف في القدر وسنجا الكلام فيها التثنية في موضع الاختلاف بين  
وقتها او غيرها في سماع وقته الاخر حكمه حكم ما اوقع بينهما ومثله ما اوردته الرخصة وقال في وقت الزوج لا اعلم الحال وكان ضميرا  
او غائبا في الثالث الالف في كلام المصروف على جعل البينة في قبول قول الزوج لو ادعى في ذلك القدر لا يلو في كتابه من قبول قوله لا اعلم  
في حجة لانه ما في قبول الا ان غير فادركنا من الوقت لاحد التقدير وعلا بمسألة في كتابه انما هو قول الاول جريتها على اصلها  
جعلها بطريق البينة في قبول القليل لا قبول بقية ما من قبل المأخذ من قوله من صدقوا ولو دفع في موضع من ينفق كما في حصة فظمان  
ذلك على طريق البينة والقناعة وان اسلفنا في قبول القليل والكثير الرابع وما اوردت بعض القامرين ان هذه المسألة اجابها وان اجماع  
منعوت على قبول قول الزوج في كل مطلقا نظر الى اطلاق المصروف جازا فليبين محضين في حكم ذلك وان قول المصروف في قوله  
يصدق فيه وهو ناشئ عن عدم غير كجبهة الاجماع على الوجه الذي يصحح عند الاصل في مع ذلك كلام اكثر المقدمين في حجة الشرح  
وبه حال من فرض المسألة وانما ذكر كسالة الاختلاف في قدره خلاصته في المصروف والورد والمصروف في هذه المسألة ذكرها بطريق الاجتهاد  
اخلف ذلك لانهم حتى في الواحد في رتبة مختلفة كما انفق للمعاينة والرجوع فيها الى اثبات البينة الدليل على الوجه الذي ذكره او غير قولها  
ولو اختلفا في قدره او وصفه فالقول قوله ايضا هنا مستلذان الاولى اذا اختلف الزوجان في قدر المهر بان ادعت انها اشحنه عند من يمينه  
المهر او وثباتا وان ذلك جبهة او جبهة شوا كان ذلك قبل الدخول ام بعده فقال الزوج بل خست وفلانة هو بين الاجتهاد لا يعلم في مخالفا  
ظاهر ان القول قول الزوج مع يمينه والاحتمال فيه قبل الانفاق ظاهر اجماع ابي عبد الله عن ابي جعفر في رجل تزوج امرأة فقبل بها فادعت  
ارضاها ما ادهن او ذكر الرجل انه اقل مما قالت وليس لها بين على ذلك فقال القول قول الزوج مع يمينه بونه اصاله براءة ومنه من  
الزائد وان فيه مدعي عليه وهو منكره القول قوله ولا فرق بين كونها ما ينفقها او ما ينفقها لاعتناها لعدده عند المصروف الاول والثاني  
يرجع قول المصروف ولا اشكال في قدره باذنه وان جعله في تمام المسألة الاولى ومقتضى طلاق الاجتهاد والولاية انه لا يفسر هنا بكون ذلك  
قضية ام هي من المأخذ في البحث في ذلك مجال لانه لو كان بعد الدخول مع انقضاء ما على عدم القسمين فالواجب في المثال فاذا كان القدر والذكر  
بغيره اقل منه فدعوا في قوله ابراء الزائد والمخلص من بالاداء ونحوه ومثل ذلك لا يقبل قوله فيه وكذا مع انقضاء ما على القسمين  
اكثر افعانها اكثر ولكن يدرى المخلص من الزائد نحو حمل القنوص المصروف على الواطفا الذي عوى وادعى في ثبوت هذا القدر وادعى في  
قضية لا ينفق في الشرح في حجة في هذا القسم الاجمعي مع ذلك ففيها ما يمتنع لانه في الاصل كما يصح كونه بطريق القسمين فيمكن كونه  
بطريق بعض البضع الحرة وعرضه مطلقا من التلوا ما يمتنع غير ما القسمين في الفصل عدم ما وهذا الاجمعي مقدم على اصاله البراهنة  
لوجود التناقل في الزوج في الاصل في ثبوتها يكون كل منهما منكر لما يدعيه الاجمعي بان يادع على مخالفة وجوبه من التلوا حسنا  
الا ان اطلاق الولاية يصحح التلوا في كل موضع يرجع ما اطلعه الاجتهاد على ما في من يخرج من من قال العدة في قوله وليس بعد  
من صواب فهم من يدرى من المثال فان ادعى النقص او ادعت الزيادة مخالفا وادعوا اليه الزيادة في مخالفة لاصل فليبين قوله لانه  
اكثر من المأخذ في لواءها النقص الاجمعي في قوله او المثل وعلى كل حال فلا يرجع في مخالفة الاجتهاد في طلاق المصروف  
وان كان ما في العدة في مجال المصروف في التثنية في الاختلاف في ضيق المهر القصر واكثر في قدره في القول قول الزوج مع يمينه  
كان ما يدرى في قدره في المثال ان رسله كان قبل الدخول ام بعده لاصل البرهان في ثبوتها في المأخذ من الرخصة الزائد في حجة

بطله

بعض الأصناف ما واختلفا في حلول والتأجيل وفي تقدير الأجل جعلها من أفراد الاختلاف في الصفة وبشكل بان الأصل عدم التأجيل عند  
زيادة الأجل عما دعي فيه فهي المنكرة وهو الدعي فقديم قوله فيها ثم ولو قيل بالتخالف على تقدير الاختلاف في الصفة لا دلالة لها  
بأنها دعي في الأجل خصوصاً مع بصر كل منهما بكونها دعي هو الذي منع عليه العقد كان وجهها فيثبت مهر المثل إلا أن يزيد عما كان  
المرتبة أو ينقص عما دعيه الزوج والمحرر جماعة من الأصحاب منهم الشيخ وطاير وابن إدريس والعلامة في تحرير اختلافهما في جنس الاختلاف في  
مدة كما لو قالت المهر مائة دينار فقال المأهله درهم واستدلوا عليه بأن الزوج منكر فيكون القول قوله والاستسكال فيه أقوى وجبه  
التخالف فيه أقوى إلا أن الأصحاب العوضا عنه داساً وجماعة من العامة يثبتونه في أكثر هذه المسائل حتى في الاختلاف في أصل المهر وما حققنا  
إظهاره ولم ينعرض المصنف لاختلافهما في وجهه لا العلامة في غير تحرير قولها لما لو اعترف بالمهر ثم دعي ثلثه ولا يثبت فالقول قول الزوجة  
مع يمينها التبتونه في يمينه ما عدا ما أصله عدم تسليمه بكونه دعياً له وهي المنكرة فقديم قوله وهذا مما لا استسكال فيه لكن في رواية  
لصالح بن زياد الموقوفه إذا دخل الرجل امرأة ثم ادعت المهر وقال الزوج لعطيك فغلبها البينة وعليه البين هي ضعفة السند ومطوعة  
لكن قد تقدم في معناها أصح عندنا من دعي إلى عبد الله ثم دعي إليها إذا ادعت عليه ودخلت بنية وطالبته بذلك فلا تنفي لها الأكل  
كثيراً لما أن يخلف بالله ما لها قبله من صداها قليل ولا كثير وعمل بعض هؤلاء البين بغيره فقدم قول الرجل في البرية من المهر بعد الدخول وقولها في  
تبتونه قبله والدعي هو الأول فانه لا فرق بين وقوع الدعوى قبل الدخول وبعده قولها لو دفع فديمها فقالت دفعته هبة فحق  
بالصداها فالقول قوله لانه انصر بينه إذا دفع إليها شيئاً سواء كان بغيره أم لا أو قبل منه واختلفا فقال دفعته صداها أو من صداها  
وقالت بل دفعته هبة فان كانت عواها عليه بدعي فحق بالدفع من غير أن يلفظ بما يدل عليها فالقول قوله بغيره لانه لو اعترف لها بما أقر  
دعيه لم يخفى الهبة إلا باضتمام لفظ يدل عليها فلا يفتقر إلى البين وإن ادعت تلفظه بما يدل على الهبة فالقول قوله مع البين لا صفاً  
العدم ولانه منكر وبغليل المصير بكونه بنية يدل على القسم الأول ولأن مرجعه إلى عواها عليه ومعه لا يحتاج إلى التغليل بكونه بصر  
بينه لانه لا يخرج بالبينة ثم كيف يحكم بكونه بنية قبل الدخول من اضمتمام اللفظ الدال عليه كقول خديجة هبة أو هديته ومخونك ولو الدعي  
القسم الثاني أو ما يشتمل الإبرين كما يقضيهم إطلاق اللفظ التغليل لم يحسن التغليل أيضاً لانه ان وضع منه لفظ يدل على الهبة وانصد  
حكم عليه ظاهر وان لم يعلم بنية وان لم يقع منه لفظ يدل عليه لم يكتف بالبينة وظاهر أن المصير جامل الجمع بين كمين كما فعله طائفة من  
لكن التغليل لا يخرج عليه بما بل يمكن جريانه على منة ثالث بان يكون قد دعي بلفظ يحتمل الهبة وغيرها كقول خديجة هذا أو هذا لك أو عطيتك  
هذا أو مخونك من لا لفاظ غير لصريح فانه لا يحكم بها إلا مع اضمتمام لفظه وانما يعلم ذلك من قبله فإذا ادعت فصداً الهبة عتبل ذلك  
فالحق قوله لانه انصر بينه ما مع تصريح بأحد القسمين كقول خديجة هبة أو هديته أو ما كلف البينة في العلم بنية لانه مع  
مدلوله ويمكن بناء كلام المصنف على أن المطالبات تكفي في الهبة دعي في وقوع من الهبة فاذا اختلفا في قصدها قبل قوله بيهية لانه انصر بينه  
وهذا انصب إلى مرادهم وقد تقدم بحثه ذلك في باب الهبة قولها إذا ادعت المهر فذكر المهر في أمانة البينة بان ادعت كان  
الموافق قبل كانت بجراد كلام ولا كان القول قوله مع عتبه لان الأصل عدم الموافقة وهو منكر لما يدعيه قبل القول قولها عملاً  
بما شهد حاله في خلوته بالحدائق والأول شبه إذا ادعت بعد خلق النامه بخال من وائع الوقوع الدخول وانكر فإن كانت بجراد فلا  
استسكال لكان الأطلاع على صداها بما طالع النفل من لئشاء علمه وذلك جائز لكان الحجة كتنظر الشاهد والطيبان كان اثباتاً  
نعارض الأصل والظاهر لكن أقوى بقديم الأصل لا زوج القدرة والداعي وانقضاء الصا وظنون لا معلوم ومعها لا بد لفضل القادر  
من ترجيح والأصل عدمه وقد تقدم البحث في هذه المسألة وما كان يصح الاخبار على الطرف من في ان الحلو هل يكفي في استنفاد المهر دون  
لجماع أم لا قولها لو صدقها ما يعلم سورة وصناعة فقالت علي بن خديجة فالقول قولها لانه منكر لما يدعيه المدان ادعي يعلمها أو  
انكرت وعملت انه علمها غيره واكتفى بدعيها فان ذلك لانه المقام على الشنازع ودلالة التغليل وأراد بقوله لانه منكر لما يدعيه  
بدعيه يعلمها بدعيها فبناض المهر في شكوكه فيرجع النزاع إلى الاختلاف في ثبته وقد علم ان القول قولها الأصل عدم الادعاء زوج  
من طرفه أجرة مثل التعليم لغيره كما استنوي مثل ما لو ادعي تعليمها بالسوت العينة فادعت انه علمها غيره قولها إذا قامت المرتبة  
بينه انه تزوجها في وقت من قبله فادعي الزوج نكاحاً هذا العقد الواحد وعملت المرتبة انها عقدان فالقول قولها لان الظاهر مع ما أهل  
يجب عليه من الزمان قبل نكاحه علمه مقتضى العقدين وقبل بل فيه مهر ووضعت والأول شبه إذا اختلف الزوجان المفقان على وقوع عقد  
نكاح بينهما وفيه نكاح ومع امانة البينة على العقدين فادعي الزوج النكاح المحض ما على وجه الاحتياط في بصره ولا يشهد به أو مجرد  
وادعت المرتبة ان كانا لها عتبه شرعي وان لم يذكر سبب الفرق من العقد الأول لان الدعوى عليه لا بد دعي مشروط بالتسليم  
وقوع الشرط فقدم قولها عملاً بالجحيفة الشرعية فان لعقد جحيفة شرعية في سبب الجمع لا جمع أسنانه في بصر الاحتياط فالقول  
المجرب عن الاحتياط بحسب الصورة كسببه الصورة المفوتة على الجواز منها ومثل ما لو قال لغيره بغير هذا العقد فحق ثم دعي

ينحتاج

بين

في البينة

انه ملكه فانه لا يلقى اليه ويجبر سئل عن اطلاقه بالملك ولا يبعد بقوله ان طلبت منه صورة البيع ولا يبعد المقتضى في الدعوى على لان المهر  
 المتوجب بالعقد على اصح القولين والمراد بقوله المص لان الظاهر منها ان الظاهر من اطلاق اللفظ حمل على حقيقة دون مجاز واولاد بالظ  
 معنى الاصل من حيث ان الاستعمال العقدي غير حقيقته خلاف الظاهر في الاستعمال وان كان المجاز في نفسه كثيرا اذا افرز ذلك لفر  
 يلزمه بالعقد في نفسه وجه احدها هو الذي اخذ المص انه يجب عليه مهران لان كل عقد سبب تام وفي جواب المهر والاصل اسفرا واولاده  
 لا ينصف الا بالطلاق وفي سماع دعواه منه نظرا لانها منافية للدعوى الاولى ولو صح بها والتاثير انهم يوصف هو الذي حكا المص  
 فانها اخذت الشخ في قوله فقل في كنهه في الله سيد الدين لان الصفة محققة لجميع فخر لعقد التاك والوطي غير معلوم والاصل عدم ثباتها  
 لو فهم من قوله لان من باب الصفة ما لا يوجب مهر او لا ينصف كونهما واسلامها او من غيرهما فاقبل الدخول وفتحها العيب غير العتة وقيل  
 ويكره فيه ايضا بالطلاق في الاول قبل الدخول في التاك والافوى جواب المهرين لاضالة معانيهما في نفسه الى ان يحصل الميراث وهو غير معلوم  
 ويجوز الصفة اعم من كونها ماسة وعده لان دعوى عدم لسانه في الاول والطلاق في التاك ايضا قبل الدخول فيه واحدا يجمع بينهما الويد  
 الصنع باحد الاسباب الموجبة لعدم المهر مع امكانه فيجب المهر التاك خلاصه او يدعي اطلاق قبل الدخول في التاك فمضاه لا غير لكن في شكل قول  
 دعواه الصنع بالعيب لاضالة عدمه ويظهر من كنهه في شرح الاستاذ بقوله محمدا بان مجوزة ينبغي لقطع بالزيادة على المهر التاك وهذا التاك  
 دعوى كطلاق فانه ينفصل بوجع فيه البتة ولما الدخول في الاصل عدمه كما ان الاصل استصحاب المهر كالا ان يدعي الميراث فلو سكت عن الدخول  
 ثبت المهر ان على الاقوى وهذا كما يقال ان المستوع بعد ثبوت الابداع مطالب بها ويجوز ان يكون عليها ما دام ساكنا فادعى ثلثا او اربعة او خمسة  
 وانقطعت الطلقة قوله **النظر الثالث في الهضم والتشور والتفاف الهضم** هو بفتح الفاء صكك فتمت الشئ او شئ بالكره  
 لخطا ضيق يقال هو التقدير ويمكن ان يصح من الزوجان ما هو خويلد من يجب الاتقان عليه من الزوجات القول به وعائشه من  
 بالمعروف والاداء والتاثير قوله لكل من الزوجين جوهر على وجه التامان به فكما يجب على الزوج الى كل واحد من الزوجين والاسكان  
 فكذا يجب على الزوجية المتكبر من الاستمتاع ومجيب ما يتفرع من الزوج لا خفاء في ان لكل من الزوجين حقا على الاخر قال الله تعالى فاعلنا  
 ما فرضنا عليهم من اقل طبعهم يعني من الجوف الى اهر على الاذواج من النفقة والمهر وغيرهما وقال الله تعالى وعائشه من الزوجين  
 مثل الذي عليهن بالمعروف والمراد تشبيه اهل الجوف باهل النفقة ولا في كنهها لاختلافها ووجه من سلم في جميع عن الباقر قال  
 جانت امرأة الى النبي ففالت يا رسول الله فالحق الزوج على الزوجة ان تطيعه ولا تعصيه لان الله من عبادة الابانة ولا تقوم بطوعا ولا  
 ولا تمضيه منها وان كانت على طهر في لا يخرج من بينها الابانة فان خرجت بغير اذن لغيرها لانه لا تمكك الا بالارض ومكدة  
 الغضب وملككك الرحمه حتى ترجع اليها فانها قالت من اعظم الناس حقا على الرجل قال له والله فاعل من اعظم الناس حقا على الزوجة قال  
 زوجها فانها قالت فما لي عليه من الحق مثل الذي على فل ولا من كل ماء واحد فقال والذي بعثك بالحق نبيا لا يملك فني رجل ابدل  
 قال له لا يصح للبشر ان يجحدوا ولو صلح الامر لكانت المرأة ان يجحدوا في حقها من اعظم حقه عليها والذي يفتي في لو كان من فدية الى  
 مفروضة في حقها فخير في بالبيع فاصدقتم استقبلتم لخصما انت حذر قال له اكل المؤمنين ايماننا احبهم خلفا وخيارا وكنتما  
 ودعنا ما بين عبدتي قال له لا يعبى الله ما حوز الزينة على نفسها قال له يبيعها وفسد عونها ولا يبيع لها وجهها واذا فعل ذلك فقد  
 والله اوحى بها اذا فتر ذلك فالواجب على كل منهما التامان الاخر بالجوف الى عليه من غير ان يجمع صاحبه الى طبعها والاستغناء  
 بغيره وان لا يظهر الكراهة في ثابته لغيره ووجهه ما يستند ارضا لوجهه ان يفتي عما يكرهه صاحبه من قول او فعل يعبر خوف  
 منه فكبر في الزوجية الزوج من الاستمتاع واذ التاثير فمضاه لان الاستمتاع بالواجب هو من حقه فاعلها من المعروف منه  
 عدم المخرج من منزله بغير اذنه والواجب ان يملكها حتى يعباده مرضهم وخصومتهم فقول له والفتنة بين الزوجين  
 الزوج من كان واعبد ولو كان غيبا او خضبا وكذا لو كان مجنونا او عيبا عنه الوالد لما كان الغرض من لفتنة الاناس وتعدلين  
 الزوجين والخروج عن الاداء والاحكام بين جميع بعضهن على بعض لم يفروا بها بين الزوج والعبد ولا بين الصبي والفحل ولا بين الحصى  
 غيره لا تستر ان جميع في فائدة الطلقة منه والوفاء غير واجب واما المحزون اذا كان له زوجا مستغدة ويصطود ذلك فمن  
 يلزم شيئا فزوج اكثر من واحدة ثم يلزم محزونا لا غير ذلك لان المحزون البالغ لا يجوز لولي له ان يزوجها اكثر من واحدة لانها  
 الحائض فانها لا يزوج اما ان يكون جنونه مطعنا او اذ كان كان التاك فهو في وقت الاقامة كغيره من الكافين في غيرها كما  
 لطوف في ان لم يومن في خلافه منه وان من كان قد علم بعض شأنه ثم جرح على الوالد ان يطوف به على الابا فاقضا المحزون  
 كما يفتي عليه من الدين وكل ان طلقين ان جعلنا حق لفتنة مشتركا بينهما وان جعلناه محصوا بالزوج لم يجب على الولد  
 الاطابة ولو اذن لنا جرح الان يفتي فيه في الكافة والواحدة فلم يزل ان يكون عليه فدية من لغيره وان كان معصاة جميع  
 لو جرح بعد التسوية بينهما فان زوى من قبل الى النساء او قال اهل الجيرة ان عنتي فخطي لولا غشيانته فغلى الولد ان يطوف

في قوله لا يلقى اليه ويجبر

في قوله لا يملك فني رجل ابدل

في قوله لا يجوز لولي له ان يزوجها اكثر من واحدة لانها الحائض فانها لا يزوج اما ان يكون جنونه مطعنا او اذ كان كان التاك فهو في وقت الاقامة كغيره من الكافين في غيرها كما



[illegible]

## الفصل

وَلَهُمْ هَاهُنَا الْأَخْوَاطُ وَالْقُرَىٰ

الخضرة

५.

میں نے

خارج

میں نے

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

John

55

١٠

五

三

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

3401

مجلس

孝

عليه السلام

5

جواب

سید بن

پیشانی

באנ

ان انا

لغز

3

بسم الله الرحمن الرحيم

三

جہاں

والجواب

三



4

4

21

!

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

وَجَسَّعَ بِالْفَارِ مِمَّا خَلَّى فِي الْمَقَارِ وَجَسَّعَ بِاللَّيْلِ



عدم الفوق في ثبوتها من حيث بكارها بجماع وغيره ولا يبرر كونه بجماع محلا ومحورا علما بالعموم والعامه وجه بالخاص من حيث بكارها انفس  
الجماع بالبركساواها الها في الحكم بعدم الاستنطاق في النكاح وبقي في المساله مباحث الاول يجب التوال في ثلث وتسبع في الفروع لا يتم الا  
ببرر تحفظ بعدم حرجه في الكل عند واحدة من شأنه مطالعا على حد ما يبين في ثلثه ولا يخرجها الفروع من مطالعها كسواءها حاضرو  
نحوها مما لا طول زمانه وان كان طالعا لان المقام عند ما وجب هو اول من التذوق لو في اللباليه واساق في الحديث اجماعا من اشتال  
الامر بالعدد فكان ذلك بمنزلة القضاء من اشتال التوال على غايته لا يحصل بكونه كالآخر ولا يرفع تحريمها الثاني لا فرق في الزوجه هنا بين  
محرمه والامه المسلمه والكاتبه حيث يجوز ابداءه تزويجها علما بالعموم ولا ان المقصود من ذلك اعترافها بالطبع وهو لا يختلف بالزوجه المحرمه  
ولا بالاسلام وكفرها كاستيراد الجميع هذه كونه والاباء ومن قبل ينظر للامه ما ينشئ من زوام النكاح وتزويجها في كبر وعقد فخر  
كقوله الشطر وجهها الصداق ان بكل النكح ويثبت للكراربع لبال واللبت لميلان واحكاما ان للكراربع لبالا وضعا واللبت لبالا وضعا  
لان المدعي عليه المستحق يخرج عند انقضائها للبل الى بيت منفرد وسجد ويعبره لغيره وكيفية بحاله الرفق ولو نكحها وتمازرت البه  
في حلالها احوالها على القولين وان اختلفت في اثناء المدعي فليست باحق الامناء او محاررونها اجماعا الثاني وقد سبق نظيره في نكاح  
الشركا ان ابدى الزوجه بالحيه الثالث لو قضى حوا لجد بده ثم طلقها ثم رجعها لم يعد حق الرفق لانهما باق على النكاح الاول وقد وفي  
حقها ومن ثم لو طلقها بعد ذلك كان خلاف مدحها ما يجب العده وان لم يدخل بعد الرجوع ولو ابدىها ثم جدد نكاحها ولو في العده فلاحق بجد  
لحقها ولو رجعت بالفرق المبرر يجعل عودها الى اول وقتها ولو غلبت او غلبت مسولته وامرته الى غير ذلك ثم نكحها ولو كان قد ابدىها قبل ان يوجها  
ثم جدد نكاحها الزوجه الموقوفه لانظالم بالطلاق وعليه هذا فلو اقام عند بكر ثلثا واقتضاها ثم اناها ثم نكحها وجب سبب عندنا ثلثا حق  
زفوا لثبوت ولو قلنا بعقود الاول وجب ان يثبت عندنا ان رجلا لا فرق في النكاح الثاني عليه هذا يعني على النكاح الاول وقد سبق هذا القول  
الرابع قد عرضنا للجد بده حق الاختصاص بالعدد المذكور ولتقديمه به على غيرها فان زفت اليه بعد تمام التدوير حصل لها الاختصاص كما  
وكذا لو تزوجها على واحدة ولو كان عند امران زفت اليه بجد بده بعد ما نكح لغيره ما نكح الاخرى قضى حق الرفق في حقها الاختصاص  
المقدم ثم قسم المقيدين الاخرى وعلقا الجديك بصفه او في القيد لا استقامتها في ثلث القسم فان كان قد قسم الاول ليله وفي الاخرى  
بعد خالف ليله وان عند الجديك بصفه ليله وخرج بقيد الكمال ويخرج ثم استقام القسم بهن على السواء ولو قسم الاول ليله  
خمس عشرة وخرج بكر اخرها اربع ثم قسم ثلثا للمقيدين واولئك الجديك الخمس لو خرج في ثلثا القسم فلم يبق شيئا خرج منها  
يكفي حضوره ولا يورث في تقديم الجديك ويجب التخصيص من ظلمه المظلمة على الزوج في ذكرناه قول من لو سوا له زوجان او ثلثا في كل قبل  
يتركه من شاء وقبل طهره والاولا شبه والثاني افضل قد تقدم في هذه المساله وانما اطلاقا ثبت هنا على اشتراك الجديك في الاختصاص  
والتقديم على غيرهم من المقيدين والاولى بصفه ليله بالعدد بالفرقة او لغيرهم من ان يكون من غيرهم ام لا وانما يبدى من شاء او يخرج  
حيث يزوجهم من غير البكر دفعه واحدة فلو تزوجهم بعد ما اباؤه وبكره زفوا في قدره وحيث يخرج لغيره لا يحد من قدره ما يصح كسج او  
الثالث ويجعل بقيدتها ليله ثم يثبت عند الاخرى ليله وهكذا يفعل في تمام المدعي والافق الاول ويجعل الجميع بكن الاخرين وما  
يشعب منها كاختصاص الاول بلبنتين او ثلث ثم الثانية الى ان ملك العده والحكم في استحقاق الفرقة وجواز الخيبر كما سبق في قولنا  
القسمه بالصفه قبل بغير سفر الرقعة والامانة في سفر الغيبه اذا اراد الزوج كسر ولها ان يفتحها بعضا او راحة من بعض ما قد كان  
البقرة بفعل ذلك فذا صح بعض من فلا قضاء للخطافات من زمان حمله المسافر معه لان البني ثم لم يقبل ان كان يقضي للخطاف ولو  
وقع لاستثنان في طهره ذكر سفره من خرج اسمها بل في بعض الروايات انه لو لم يكن يقضي بها ويؤيده ان المسافر وان خضعه بغيره الزوج  
فقد ثبت بالسفر وما قد لم يحصل لها دعه كحضره فلو قضى لمن كان خفيها او فر وهو خلاف العدل والميل كل الميل وشه طبعه ثم عدم  
القضاء وان يجب الخارجة بالفرقة فلو خرجها بغير الخيبر لميل فقولان فيهم ما كان يخرج معه واحدة الا بالفرقة ومن ثم لم يقض بخلاف  
ما لو خرجها بالثبته لان قبل وظلم بالقبض على لم يشترط ذلك الفصلان السفر الى السفر الى السفر ومن ثم جاز ان يفرقه وفيه الفرق بين الاخرين  
وعلى هذا عدم القضاء مطلقا او بعدا بالفرقة هل يعم كل سفر او يخص سفر كغيبه فلو ان اجتمعا واختار المصلح مولا ذكرناه  
من ان السفر لاحق من غيره ولا يبرر سفره على سفره ولا ان الاشتغال بعشقه السفر وعنا من غير من حوق القسم وظلمه الصحنه والفقره  
بالغلو التي هي غايه القسم والثاني الاختصاص بغير كونه كالسفر للتجارة او غيرها من الاعراض مع غير العود وقضا الوطء  
سفر كغيبه وهو الذي يخرج على نية الانتقال الى بلد اخر والفرق ان سفر الرقعة لا يخص بعض من بل يحتاج الى طهره مما فلا يخص  
واحدة بالاشتغال كما في حقه فان صح بعضه في خلاف غيره من الاسفار اذ لا حق لمن فيه حكم سفر الرقعة الاقامه في سفر الغيبه  
يجب يخرج من اسم المسافر بالتمام او ما في معناه لانه لا اقامه على ذلك الوجه بغيره كما لا يخفى فامنع بالزوجه كخرج عن سفر السفر  
وفي قول اخر بالقبض والفرق بين اخرها مع هذا بالفرقة وعدها باقيه فيفق في الثالث دون الاول كالاول في طاهر





من الواجب فلا بد من استماله في جنبه فيدخل في الزوج منه فانه واجب مكرج ان يرد الفداء لثبوتها بين الواجب وغيره وهو الرجوع  
مطلقا وقد كان يكره ترجيح قوله فلو اسقطت جهتها منه على الحكم بكونه حقا للزوج فليس طاح اسقاط نصيبها من الفدية لبرضاها و  
بمقتضى المطابقة بين الحكمين في قولها ان نكحها للزوج او لبعضهن مع صفات زوجية وضمتها حيث شاء وان وجهها الزوج  
منها عليها وان وجهها البعض خضعت بالوهوبية ولذا لو هبت ثلثا منهن لباقيهن المراجعة لزمه التمسك عند ما من غير لطلال اذا  
شأحت واحدة من زوجانه وركز جهتها من قسم لم يجب على الزوج القبول واوجبتنا الحق مختصة بام مشترك لان الاستمتاع بها حقه  
في الجملة فلان نكحها في نفسها وان رضى بالساعة ينظران وهبت عرضا لبعضها بان عند الوهبية منها للبكر لبله لها والبليلة  
المتفلة من الواهبية الاصل في ذلك ما ذكرنا من نكحها كبر في هبت فونها وكان النكح بمقتضى ما يوجبها وبوم سؤن من كانت  
نوبتها الواهبية منسوبة بالوهوبية بان عند البليلة على الولاء وان كانت منسوبة عنها فالاصح وجوب الرجاء النوبية فيها لان حق  
من بين البليلتين بان يكونا جرة ولا ان الواهبية على تقدير نكحها لباقيها فاذ يرجع بين البليلتين والاولاد هبت حق الرجوع عليها وان هبت  
حدها من الزوج فله وصية حيث شاء وعلى هذا فنظر في بليلة الواهبية وبليلة البكرية بحضرة ما اقامت التام لا ويكون الحكم على اسبق  
وان هبت جهتها من جميع جهات الفدية بين المضافات وصارت الواهبية كالعدو ومنه ما لو اسقطت جهتها مطلقا هذا لا يوجب الفدية  
ابتداء والا لم يتم نكحها كالعدو على تقدير الهبة لغيره كمن خرج في تمام الدور وهو لا يرجع ولو جعلناها معتمدة فضل بليلة والواجب  
عليها القول ان يرجع الدور الى ثلثها ما اذا ما الواهبية مستحقة للفدية ويخرج على ذلك ما لو طلقها او تزوجها فان حكم بليلة ان يقطع  
نصيبها كالعدو من خصافه لو كانت الوهبية معتمدة او ضمن على بليلة او على التقدير الاخر بفضل بليلة وانما ان لا تشرط هذه الهبة  
رضا الوهبية وقبولها حيث يكون معتمدة بل يكره في قول الزوج لان الحق مخضرة ولو فرض هبة الجميع لولادة الخصم لكونها لزمه وجب الرجوع  
عند ما من غير لطلال على تقدير القول بوجوب الفدية وانما لا تخرج من نكح الزوجية الواحدة بل تبرز الى الاربع وعلى القول الاخر يجب عليها كمال  
الدور لها حيث ابتدأه وسقط عنه بعد ذلك الى ان يتكسب فيجب عليها كمال الاربع لها وهكذا يجري عليها ايضا قوله لزمه التمسك بها  
من غير لطلال يعني بالدور الواجب قولها اذا هبت رضى الزوج فمضى ولو رجعت كان لها الكمال يصلح في الماضي بمعنى انه لا يقضي ويعبر بها  
لست قبل ولو رجعت ولم يعلم لم يقض ما مضى قبل علمه وقد تقدم في ذلك ان رضى الزوج معتمدا لا يوجب الاستمتاع له وهذه الهبة ونقضها  
لحقها بالساعة فيه وانما يصور لزمه فهاهنا يكره ان يكون في الفدية كمالا فيجب حضائنه ما المستقبل فاللزمها الهبة لانه مجزئ لا  
يمكن بقضها الرجوع فيه حق الرجوع في أثناء الليل وعلم به جرح من عند الوهبية لها واما ما مضى فلا يؤثر الرجوع فيه كذا كالهبة  
المجتمعة كذا ما فات قبل علم الزوج لا يؤثر فيه الرجوع ولا يقضي له من قبل ولا يقضي حيث لم يعلم في المسألة وجه انه يقضو  
كما قبل بانقر الوكيل قبل العلم بالغرل والحق الاول قولها ولو كانت عوضا عن بليلة فبذلك الزوج هل يلزم قبل الا لا يوجبها من غير  
فلا يصح المعاوضة عليها القول بعدم جواز المعاوضة على هذا الحق من الزوج غيره من الضرر لا في الشئ في طمأنينة الجاهل بالعرض يكون في مقابلته  
او مضغضا وانما هو ما لو لم يكن فلا يصح المعاوضة عليه بالاربع او بفعل الضرر بالقبول بوزن تضعفه ويزوده فيه ويمنع الخصار  
في المعاوضة بالصلح على حق الشفعة والخير وهو ما من الخصوم مع ان في رواية علي بن جعفر ما يدل على جواز شرهتها لانه زوجة لغيره ووجهه  
سالت عن رجل لم ير ان قال فالت أحدها بالبيعة ويبيع لك يومها او شهرها او ما كان يجوز ذلك قال اذا طابت نفسها او شئ من ذلك فلا  
بأس واطلا في الشرع على مثل هذا الحق مجاز لا مضغضا لا على المالك لا غيرها فانه كذا في المعاوضة عليه في الجملة وجب لا يصح المعاوضة  
يجب عليها رد العوض ان كان قبضه ويجب القضاء ان كان قبضها فذات لزم تسليمها العوض هذا مع جعلها بالقبض او عليها  
بقا والعين والا اشكل الرجوع لتبسيطه لها على ان لا يقضي عوض حيث يعلم انه لا تسليم له كذا في البيع الفاسد مع علمها بالقبض قوله  
لا فدية للصغير ولا للجهينة المطبقة ولا الناشئة ولا المسافرة يعني انه لا يقضي من سلف لما كانت الفدية من جملة حقوق  
الزوجية وهي غير الفدية على الزوجية فمن لا ينفق لصغير او تشوز فلا فدية لها واما المجتونة فان كان جنونها مطبقة فلا فدية  
لها وان استخفت الفقة فلا عقل لها بدعوها الى الاض بالزوج الممنوع وان كان نكحها ادوارا كالمضغع في بعض الاوقات وهي ك  
العائلة ووجوب الفدية كذا اطلقه الضرر وجاعه والاول في قبض المطبقة اما اذا خاف ذهابها لم يكن لها شعوب بالان لا يفسط  
جهتها من لها واما المسافرة فان كان نكحها انكرت في غير الواجب لا ضرر ولا فدية لها لانها تاتيه وان كان واجبا مضغضا كالحال الواجب  
بالاصل والنفذ العين حيث يلزم واما يذنه وعرضه لم يفسط جهتها منها فيجب القضاء لها بعد الرجوع ولو كان يذنه وعرضها الغير الواجب  
او الواجب الموسع فعولان من الاذن في نفقته جفته فيبقى جهتها من فوات الفكر والاستمتاع المستوفى عليها لاجل صلحها والاذن انما  
يؤثر في سقوط الاثم فوات التمسك الشخصي وان كان يجب غير ما توقعه بوجوب سقوط ما يقابلها كذا فان لم يسلم البيع قبل القبض  
بعد فيه فانه يفسط تسليم الثمن والاول خبره العلامة في الخبر والثاني خبره في عند حيث يحكم بالوجوب فالمراد وجوب القضاء

في

صح

في الأثرين لجوازها

في الأثرين لجوازها

محل بالضرر فلو لم يزد الضرر في ليلة واحدة ولو كانت بيضة جازلة عنها ما زاد استوعب الليل عند ما هل يقضيها قبل ان لا  
 يحصل الميت لصاحبها قبل ان لا يوزار اجنبيا وهو اشبه حيث كان محل السخفا والتمني هو الليل فلا يجوز قضاء شيء منه الى غيرها  
 الا بما جرت به العادة ودلت قرين الاحوال على انها فيه كالدخول على بعض اصديقه من غير انظار الدور ان دخول على غيره ولو كان اجنبيا  
 ضروريا لما فيه من الخصيص المتألف للعدا لا ان يكون ربه فيجوز عبادتها بقضاء العادة كما يجوز عبادته الاجنبى ولعدم التهمة في  
 زيارتها كالحال للمرض بخلاف الصحة وعنده وط يكون في المرض قبل الدخول لا يصح ثم ان خرج من عندها في الحال لم يجب عليه قضاءه وان كان  
 به لانه قد وجب لا يفتح في القصور وان استوعب الليلة في غير العادة فلا شبهة في قضاءها فلو ان من عدم وصوله صاحبها الليلة  
 اليها وليس من ضروريات الزيادة الا فانه طول الليل في وظائفه وكل ظلم للزجر في الميت يقضي واختار المصنف عدم كمال الوزار اجنبيا والاول  
 اقوى وتلحق بهن الاجنبى والاضحى والاصل ثم فان زياره الاجنبى مشروط بعدم استيغاب الليلة وعلى الهوليين فلا يحد من المروءة لانهما  
 ليست حملا ولو طال المكث ليل عند غير صاحبها التوبة لغير عبادته فان كان عند الضرر وجب قضاءه بمثل في توبة لصغيره وان كان  
 عند غيرهما فبقي غير ليلة ان فضل له فضل والاعين الظلمة في ذمته الى ان يخلص منها بما يحل او قضاءه والا فبقي مساوان ما زار عبادا  
 لغيره في ذلك فلو دخل اوفاهم ما تم عار الى صاحبها الليلة لم يقض الواقعة في جواز الباقي لان الواقعة ليست من لوازم التهمة لما كان  
 المعتبر في التهمة المضاجعة لا الواقعة فجامع غير ذاك الليلة في ليلة الضرر لم يجب عليه قضاءه لجامعها لانه لم يدخل في حق التهمة وان زاد في طالع  
 وجب قضاءه من ليلة الجامع والافلا لا يتم خاصة وخالفه في ذلك بعض العامة فوجب قضاءه لجامع المظلومة في ليلة الجامع كما فعل جماعة من  
 اليها فيحصل العدل وان لم يكن لجامع وجب في نفسه فلو لم يوزار في التهمة قضى من ليل ليلتها لاختلاف وجوب القضاء لغيرها لعلها التهمة  
 فدخل ليلتها ولو لم يكن القضاء مشروط ببقاء المظلوم بهن في جباله او ان يفضل من الدور فضل يقضى به فلو كان عنده اربع فظلم بعضهم في  
 ليلتها فان كان ظلمها بغير ليلة الميت عند من لم يكن القضاء لاستيغاب الوقت بالحق على القول بوجوب التهمة بما يقضي في ذمته الى ان  
 يطأ واحدة منهن او يشر او يموت ليرجع اليه من الزمان ما يمكن فيه القضاء ولو كان ظلمه بالميت عند من جعل ليلتها الواحدة معه  
 قضاها من دورها وان ساء ويدين من فاسقط المظلومة من راس قضى لها من الزمان بقدر ما فاقها من قبلها الى ان يتم اياها ثم يرجع الى  
 العدل ولو لم يبق المظلومة من دورها فان قدر من يومه وغيره ثم خرج ثلثا لم يمكن القضاء لغيره وحدها في جميع الاوقات  
 فلا يمكن دفع الظلم وان يقضى ووجد من اخرى حيث يمكن من بعضهم كما لو دفع فادروا واحدة ونزح اخرى امكن القضاء من المظلوم  
 بهما دون الجديدة فيعطى ما من كل دور ثلثا والمجددين ليلة الى ان يجل جهتها ثم يرجع الى العدل بينهم مثاله كان معه ثلث سنو فبنا عند  
 اثنين عشرين ليلة مثلا اما عشر عند هذه او ثبات عند تلك ليلة الى تمام العشرة فينتهي الثالث عشر ليل وعلم ان يومها لا يترك  
 لان يفرق فيبيت عند تلك الليلة عند كل واحدة ليلة لا يها فاجتمع في ذمته وهو ممكن من وفاءها فلا يجوز ان يؤخر فلو كان حديده  
 عيب العشر لم يجز ان يقدم قضاء العشر لانه ظلم على الجديدة بل يوفى بها اولا حتى الزوال من ثلثا وسبع ثم يقضى الدور بين ما وبين المظلوم فيجل  
 لها ليلة والمظلومة ليلتها وليالي الليلة من ظلمها ليلتها وهكذا ثلث ادوار يوفى بها اشعا ويغنى لها ليلة فان كان فديده بالمظلومة ثبات  
 بعد ذلك ليلة عند الجديدة لم يجرى التهمة ثم ليلة عند المظلومة ثلثا ثم عشرة وعيبت الجديدة بهذه الليلة ثلاث ليلة لان جهتها واحدة من اربع فاذا  
 اكمل لها ثلث ليلة خرج في باقي الليل الى مسجد ويكث صدقوا وسكر خال عن رجاءه ثم يسأله التهمة للاربع بالعدل وان كان فديده با  
 الجديدة فاذممت التسع للمظلومة ثبات ثلاث ليلة عند الجديدة وخرج باقي الليل كما وصفتنا ثم ثبات ليلة عند المظلومة ثم يتم بين الكل بالسوية  
 وفي حكم المجددين ما لو كانت واحدة من الاربع غلبت فظلم واحد من المجددين بالاجنبى فيخصر الغاية فيجوز قضاء المظلومة مع وعاء جانب  
 التي خصصت نفسها لها ليلة والمظلومة ثلثا وان اجتمع البيع في الليلة فكما وصفتنا وقد يحتاج الى البيع في غير الظلم كما لو كان يبيع بين ثلثائه  
 فخرج في توبة واحدة لغيره ولم يعد عاديه كدفع طويل فيقضى لها من الليلة التي بعدها مثل ما خرج ويخرج باقي الليل الى المسجد ويخوض كما  
 فيهما وسبقتي من المخرج ما اختلف المصنف في بعض المخرج لم يكن له في ذمته مكان من دفعه فيصله للاضمة بقية الليل فيغدر في الافان والاول لا يدفع  
 بها ما واداه زمان القضاء فلو لم يكن له اربع فقتل واحدة ثم ضم خمس عشر فوفا اثنين ثم طاعت الرابع وجان بوفى الثالث عشر عشر  
 والى كانت ناسرا لخصم للثانية ليلة وللثالثة ثلثا عند ادوار فينتهي الثالث عشر عشر في ثلثا ثم يسأله ان كان للمجد  
 اربع فوفا فقتل في حده من من سقط جهتها من التهمة ووجب التهمة للثالث الباقي على الطاعة وان ضم عليها ليلة ليلة فضل الخ  
 ليلة ويحظرها لثمة فوضعها تحت شاء وان جعل التهمة اكثر من ليلة استوعب وقضى وادار عليها لان قل السنو المتعد ان يكن  
 اثنين فاذا جعل التهمة بين ليلتين ليلتين استوعب جهتها الدور فيسقط عنه من الزيادة لانه سقط بيده حيث اختار الزيادة ويحمل  
 بقاها حتى يبيت ما يبيع في الدور فيقال له ليلة من الاربع فيكون له اربع ليلته ثم الزيادة منه فاذا ضم لكل واحدة عشر  
 كان له اربعة وثمان وعشرون مذهب الاصناف هذه المسألة ونظامها هو الاول ويبدل عا لانه يوزر جهته من فضل

استدأ

في ثلثا

بعضهم على خلاف الأصل والدلائل العامة من وجوب العدل والتسوية بينهم على ذلك خلافاً من جهة أخرى على ما في الرواية عليه من ضعف السند ولولا ظهور اتفاق الأصحاب عليه لاشتكل التنازع  
عنه من جهة الأربعة على غير ما ذهب إليه البلية على ما في الرواية عليه من ضعف السند ولولا ظهور اتفاق الأصحاب عليه لاشتكل التنازع  
بالنظر في غاية العلماء من غير الاحتجاب على خلاف ما ذهبوا إليه من وجوب العدل وعدم الاحتجاب بالغير في مثلها ما دام مع ذلك ما في حكمها من جهة الحكم والاعتدال  
فاندرج الخلاف على القول بوجوب البلية إنما الساعى على القول بوجوبها مع الاستدلال بها خاصة وجواز الاعتراض بعد ذلك فالأمر به لا ينادى  
في أصل العدل الذي جعله من أجله إلا أن يخرج عن هذا القول شواكاً له في حقه المدة أم لا ويجعل بقية على الرواية أن يكون له من جهة  
ببينة حجة من الأربعة إذا تقرر ذلك فنقول وكما في المتن من كونها واحدة من الأربعة وإذا زاد التسليم بين الثلث وأما ما ذهب إليه لكل واحد  
خمس عشر بلية وانفق معهن على ذلك فوافقت بين العدل المذكور وفي واحدة ثم طاعت الرابعة فليس لها حظ في حق من مضى لها كانت  
عاصية لا تسحق البلية لكن هذا هو الحكم في تسهيل وعمل في حق الثالثة الطبيعية خمس عشر مثلاً صاحبها ولا يمكن جعلها ولا لا وغير  
رضاء الرابعة التي تجددت طاعتها لثباتها في أسبقها في التسعة لكنها واحدة من أربع فلها ربع البلية من غير الطاعة وباقية الدور وهو  
ثلث البلية يجب من فضائل الثالثة وهي جهلها وحولها السابقين كما أخذنا من المبدأ التي خفضنا بها فخرج فطريق التخلص من خبز حتى لا يخر  
أن يثبت عند الثالثة ثلاث لئلا وهذا الرابع بلية وهكذا أخذنا وأرفقنا للثالثة جهلها وبسبب خمس عشر بلية ويجعل الرابعة خمس لئلا  
في ربع الأدوار الخمسة ويجعل الخمس لها بطريق الاتفاق معاً كخمس عشر لثالثة وأما الخمس عشر فهي المقصودة بالثلاث ثم يختلف  
القسمة للجميع على سوية هكذا أطلقوا في قبلة الشيخ في طائفة من كماله وبعده لعلنا في كماله وقطاعاً لادهم سقوط حق الزوج من البلية كما بينا  
ولو قلنا بعدم سقوطها أمكن من جهة من البلية المأخوذة من فضل منها حصص في الثلثون الوضعية لها الثلثين قبل طاعة الرابعة  
فيكون له منها سبع لئلا ونصف من ثلثها بعد انقضاء الدور للجميع فإننا بوجوب البلية إنما والافاضل خرج جازعاً من جازعاً كما بينا  
هذا الاحتمال لا ينافي مع قوله في حق خمس عشر بلية على أدلة ذلك العدل لكل وجه بحيث لا يثبت كما في البلية بغيره في حق  
في الدور لا يدخل في البلية وان خصه بواحدة ويؤيد ذلك قوله وجب في الثالثة خمس عشر فانه لو كان في البلية خمس عشر تركها لما وجب  
بوزن الثالثة تمام الخمس عشر بل كان في البلية خمس عشر ربعها فالأصل للثالثة الأربعة وثلاثة الأرباع والزيادة ربع منه منقطع  
بهذا الحال أن يجعل الخمس عشر تركه قوله بعد كمال انقضاء الدور ثم كفاية في ثلثها بانية لا حوله بعد الكمال والالبية عليه  
وأما على القاعدة السابقة بعد أن ليس فيها ما يدل على مخالفة ذلك وهذا الوجه في حقها في المظلمة في الامتداد السابقين  
كثيراً ما يابيضها في الكتاب أيضاً قوله في طاعة على ثلاث وطلقات الرابعة بعد دخول البلية ثم في جهلها بانية لئلا في البلية وفيه زينة  
من سقوطها مجزئاً عن الزوجية حق القسم على الزوج من الأمور الواجبة في الجملة أما بعد الشروع فيه ولو طلاقاً فإن كان له زوجان  
فضاعداً ومنه ولو واحدة ثم دخلت نوبة الأخرى من طلاقها قبل أن يوفى بها جهلها من القسم لا يستلزم تقويتها للواجب فيكون محرمًا  
لكنه محرم لا يخرج من حصة الطلاق فلا يبطل به كالبائع في التذام يوم الجمعة وكان التمتع في العبادات لا يقتضي التمسك بأحوال الأصول  
واحتمال البطلان في البيع وقت التذام لهما ولا فرق في ذلك بين كون المظلمة بعد حصولها أو قبلها وبغيرها الاشتراك للجميع في المقصود  
وذكر المصنف الرابعة بنوع اللزج مجزئاً وبما قبل أن لا يثبت في ذكر الأربعة نوبة غيرها لا يتحقق إلا بالفرقة بخلاف الرابعة ومنه أنه مع بطلان الزوج  
على الفرقة لا يثبت إلا في الدور الأول أما بعد ومنه نوبة كل واحدة بغيره عند تحقق الفرض في غير الرابعة وعلى الخصم من جهة بغيره في نوبة  
غير الرابعة بغيره لئلا يطلو ما بعد حوالها المصنف بهذا كسر الطلاق وقد ذكره الشيخ وغيره ولا فرق في الجهل بين زوج الطلاق وجهاً وبانية  
ولكن كان في الزوجين معكم من الرجوع وتخلص من الطلاق سبباً فيفعل الحق في اشتغال الذمة به على التقديرين ولكن لو كان يجب الرجوع في واحدة  
وجب فضاهاها ولو خلاص من بغير اشتكال لأن الرجعة عادة الزوجية الأولى كما كانت وأن تركها حتى تفيض عنها أو كان الطلاق بانياتاً  
مزوجها ما قبل يجب عليه القضاء فالشيخ في طائفة لأنه لو استغرق في رضاء وفلا يمكن التخلص من فضاهاها المصنف يرد في الزوج ما ذكرناه ومنه في  
عن الزوجية من سقط المحصول المتعلقة بها وفيه منع للذمة بين الزوجين ومن ثم ينجى المهر وغيره من مخوفات المالبلة ولو لم يتحقق بعض  
المحصولات بسقوط بعض الأصول عليه فاقول بوجوب القضاء مطلقاً أقوى وينفع عليه جواب الشيخ ولو توفقت البنية عليه لو أمكن  
مخالفتها في التوصل إلى أسفاط حها بوجه آخر مخبر بينه وبين الزوجية وح فلا يمنع من زوج وأبعد لعدم اختصاص البنية في الزوجية ولو فرض  
توفيقها عليه لم يندفع في حق الزوجية لما قلناه من حكمه الذي أعلم بوجوب القضاء بإمكانه على تقدير زوجيةها مشترط يكون الزوجية  
أقل من أربع لم يكن فضاهاها بفضل من الدور ولو كان الزوجية في المظلمة بهن لم يكن القضاء في دورها إنما لو كان الظالم يفتيل البلية  
مع غيرهن ولو كان جدياً لم يكن القضاء لأنه إنما يكون في نوبة واحدة من الظالم لا يقتضي الظالم ولو كان جدياً وفيه في حكمه الذي ظلم  
بها كما إذا كان له ثلاث زوجات وظلم واحدة بل لئلا للآخرين ونكح أربعة ثم تزوج المظلمة وفادى للذات ظلمهم ثم عدل إلى كراهه  
فادى ما وفده من ثم عدل إلى كراهه اشتغالاً بالقضاء ولا يجب عن القضاء ما أتت عندها في زمان مفادتهن وشيخ في نودهن بالنكاح

صاحب المذهب الطائفة الرابعة على ما تقدم في السيرة الثانية عليه السلام والخلاف مع



من دلالة ظاهر الآية على ذكر التثنية ظهور المادة النشوزية الجزئية المحصورة على الظاهر من مظاهره بالواو المقيد للجمع وبغيرها على خوف  
لا على نفسه ان جعل الخوف على ظاهره من المصنف في النشوز في الامور الثلاثة ظهور المادة النشوزية الجزئية الخوف على ظاهره لكنه جعل التثنية  
على الترتيب فقدم الموعظة فان لم ينجح فالهجر فان لم ينجح انتقل الى الضرب ثم يذكر حكم النشوز بالفعل لكن يكره لانه جوازها مع ظهور  
الامارة على جوازها مع حصوله بالفعل بطريق اول وهذا القول يوافق ظاهر الآية في كسب مجموع الى تاويل السبب حيث عدل عن ظاهر  
التخيير والجمع الى الترتيب نظر الى ان نقل هذا من افراد النشوز عن المنكر فليكن بحكمه والمراد من الآية جواز الجمع بين التثنية في الجملة لا مطلقا بل  
حيث يقتضيه الترتيب بان لا ينجح الاقتصار على ما دون التثنية وعكس الاجراءين لا يوجب جعل الامور الثلاثة مرتبة على النشوز بالفعل ولم يذكر  
حكمه عند ظهور الامارة وجوز الجمع بين التثنية ابتداء من غير تفصيل فقال والمحل ان كان النشوز من الترتيب ان يعطى ما ويجوزها في موضعها  
وله ان يضرب بها عن مخرج ويظهر منه جواز الجمع بين التثنية والاجزاء باحداها او باثنين منها لان ذلك حصه فله في التخيير والوجه جعل  
الواو على الجمع والتخيير جعل الخوف على العلم كقوله تعالى فمن اخاف من موص خفا فاول الخوف واستغنى عن الاضمار الذي تكلفه غير وجعل  
العلامة في الاشارة التثنية مرتبة على النشوز بالفعل كما صنع ابن الجبند لكنه جعلها مرتبة مرتبة الاضمار كحافل المصنف قوله الاول  
ومن الاجتهاد من جعل الامور الثلاثة منزلة على الترتيب اعني ظهور ما اذا كان النشوز مخففة بالفعل فالمصنف في الكتاب والشيخ في طو  
العلامة في حد جعلها الوعظ والهجر معا على ظهور ما اذا كان الضرب مشروطا بحصوله بالفعل ومع ذلك يشترطوا في جواز الضرب مع  
تخطي النشوز بتقديم الوعظ والهجر بل جواز الضرب باولهما وجعلوا الهجر في الاول مشروطا بعدم الجمع والوعظ وصح هذا القول بحمل  
خوف النشوز على ظاهره ومرتبة الاول على الترتيب الهجر في ما استلزم الضرب بمحقق نشوز مع ان ظاهر الآية جوازها مع خوف ان الضرب  
عقوبة وبغيره والاصل فيها ان تكون مشروطا بالحكم والمحرم عليها هو النشوز وظهور ما اذا كان لا يوجب العقوبة فلا يوجب العقوبة على  
الدين قبل وقوعه بخلاف الرجز بالوعظ والهجر فان امره بالوسع وظهور ما اذا كان المعصية كافية في التنبية عليها والرجز عنها ورجع ذلك  
الى الاحتياط لانه مع مراعات الاحتياط في العقوبة والوقوف على موضع التنبية حيث يوجب الزيادة للنشوز بالفعل من يخوف منه  
فالمخوف والاذن في الضرب مع وقوعه قبل مشكوك فيه لكن في ذلك شكل هذا الهجر من يوقف حدها من اللطف اعطاء الوجه المضاجعة  
بمجرد الاجمال لا يوجب من شكل الا ان الامر فيه سهل كما قلناه محاذ العقوبة عليه على ظاهر الآية ووجه عدم توقفه على ما على الاجز في  
هذه الحالة دلالة ظاهر الآية على التخيير بينه وبينها والجمع من غير تفصيل بفضل بعض العلماء في الآية بفضل العرف ووقف العلماء  
الهجر فجعل الامور الثلاثة مرتبة على ترتيب ثلثة من خارجها ظهور ما اذا كان النشوز مخففة بالفعل قبل الاصرار بتخطي الهجر  
يجمع واصبرنا منتقل الى الضرب وجعلوا المعنى في الآية والادلة في اخاف نشوز من يعطوه من ان يشن فاهجر ومنه في المضاجعة فان اصررت عن يمين  
والاطلعت منه حمل الزجر بها بالوعظ لا ينتقل الى الهجر وان لم يجز تجا الهجر ولا يجوز الضرب الا مع العلم بانها لا تخرج بها ووجهه يجوز  
الضرب لو لا ابتداء كمراتب الهجر في ذلك حيث يتحقق المعصية وبدونه يفرض على الموعظة وبقي في المسألة امور ينبغي التنبية لها الاول المراد  
بظهور ما اذا كان النشوز بغير عادتها في قولنا والفعل بان نجيبه بكلام خشن بعد ان كان يلين او غير مقبلة بوجهها بعد ان كانت قبلت والظاهر  
عبوسا وغلظا وثباتا فلا مدية بعد ان كانت شائطة وتبادر اليه قبل علمه ونحو ذلك واخرى بان يغير العادة عما كان ذلك من طبعها  
ابتداء فانه لا بعد ما اذا كان النشوز والمصنف في اعتبار العادة على اربها واطلق المباح وتعتبر ما ذكرناه نعم مثل البرم بالحواجز لا يوجب فيه  
العادة لان ذلك حصه فعلمها بالبادر انما ابتداء ولا عبوسها بالبطانة بخلاف الادب فذلك حصها المصنف هذه الامور ونحوها لا بعد  
نشوز فلا يشترط بغيرها على الاقوى بل يفرض على الوعظ فلعلها بتكثير عذرها ورجع عما وقع من غير عذرها ويظهر من مجموع الضرب بل الهجر  
امور محتملة وان لم تكن نشوزا والضرب لاجل فعل الحرم ووجهه نظر الثاني ليس من النشوز ولا من عقوباته بذات الانسان ونشوزا ولكنها ما تمرد  
لشتمك لا يرب عليه هل يجوز للزوج نأيبها على ذلك ونحوه مما يتعلق بالاسماع ام يرفع امره الى الحاكم فاولان يقدم في كتاب الامر  
بالعرف والاقوى ان الزوج فيها وادخل الساكنة والاسماع كالاجنة وان نقص ذلك عنه وكذا الاسماع الثالث المراد بجواز الجمع  
التي يكون البرم بها اما اذ النشوز فاجب عليها فعله من الاسماع ومقدمه ان كانت الشك في المعاش واذا لم تقف الاسماع بان تنفع  
ونشوزا فاطلها على وجه مجموع والله الى تكلف دعوت لا اثر لاسماع الدلال ولا للاسماع من حواجزه الى لا يغلق بالاسماع الا  
يجب عليها ذلك في بعض الفتاوى المشوية الى فخر الدين ان المراد بها نحو سعة الماء وبهذه القرش وهو بعيد جدا لان ذلك غير واجب  
عليها فكيف بعد نشوزا وفدنية المصنف على ذلك بقوله في نهيها النشوز وهو الاسماع من طاعة فيما يجب في ذلك الامور المذكورة اذا  
لم بعد نشوزا فكيف بعد التثنية اقلها من مقدمات النشوز الرابع المراد بالبرم بجواز الجمع القيام اليها بثلثا في موضعها فاعلمها فانما يجوز  
برم به اذا شتمه بخبرته ابرمه واضحه قال لا يبرج الشدة والمراد منها هو قولك ضرب عرفا لان المعنى من المراد بالبرم على ما قيل وقعه  
ومن غير ادعاء التنبية على السالك والتنبيل الخامس يجب ابقاء الموضع المخوف كالمصباح الخاصة والاريا البطون ونحوها وان لا يترك الضرب

على موضع احدهم على الواضع الصلبة لاصحابه الاصلاح لا الشقاق لانظام خبره بعد مطاهاها ليدون حصد الماد ومنه لاجله الشاق  
 لو حصل بالضرب ثلثه وجب الضرب لانه يبين بذلك ان الاصل مخالف الاول اذا ثبت للطفل والفراوان ادب المروءة لمخاطبة والولد  
 لمخاطبة لا حظ الاول وقبل انهما اشتكوا طول بعد الشقاق في البحث فيه الشهور وفي بعضها ايضا بان الاول للزوج ان يعفو ويبرح عنه  
 بخلاف الاول فمن الوطئ ان لا يعرض عن ضرب الناصب عند الخلع لوجوب تصليح الصبي في دور الحجر بالنهي عن ضرب الزوجة في الجملة و  
 ينفع عليه هذا الفرق عدم ضمان الولي لان محسنا على الحسين بن سبيل قوله واذا ظهر من الزوج الشقاق مع حقوقها فاعلم ان المطالبين  
للحاكم الزامه وانها تترك بعض حقوقها من شدة نفقة اسمالة له ويجعل للزوج قول ذلك هذا هو المصمم التلك من كثرة وهو ان يعفد  
الزوج ويمنعها بعض حقوقها الاولى من نفقة ومنه لو بقي خلفه معها ويؤذيها ويضربها فيرسيب جله ذلك فان لم ينجح في خطها  
والادعاء امرها الى الحاكم وليس لها جرم ولا ضرب ولا يجرى لها عودته الى الحق لانها متوفقة على الاخذ بالشريعة والابن ما يفتحه  
على فينظر تلك البسالة اليها وهو الاول ببقائه ثم الحاكم عرضا حال باطلاع او افراد الزوج او ينهي قوم مطلعين على حالها والاضيق عليها  
نفقة في جوارها او قهره بخير ما يحكم بها بغيره فان ثبت تعدد الزوج فهاه عن فعل ما يجرم و امره بفعل ما يحق فانه عاد الى عروته  
 بما جراه ولو امتنع من الاتفاق مع دفعه جاز الحاكم ان يفوق عليها من مال ولو يبيع شيئا من غفارة اذا دونف عليه لو كان لا يمنعها شيئا من  
 حرمها ولا يوقنها ما يضره كلام ولكن يكره محبتها للضرر او كبر ولا يدعوها الى فراسة وكم يطالها فاعلم اني على محسن ان يستر خصمه  
 بترك بعض حقوقها من لستم النفقة فالاستمع وان امره خاف من فعلها الشقاق او لم يمتنع فلا جناح عليها ان تصليح ابنتها اصلها او فطر  
 عن ابن عباس ان النجوم تم بطلا في سودة فقالت لا تظلمني بخلي مع نسائك ولا تقم لي وجعل يوليها شيئا فترك الابن ورجع الى محسن  
 عن ابي عبد الله في قول الاستمع وان امره خاف من فعلها الشقاق الابن فقال في المنة تكون عند الرجل يكرهها ففعلها ان اطلقا فيقول  
 له لا تفعل اتي اكرام فيمنعني ولكن انظر في ليلة فاصنع بها ما تشاء وما كان شذوذا من شيء من ذلك ودعي على حاله فهو ووليها  
 فلا جناح عليها ان تصليح ابنتها اصلها وهو هذا الصلح وما ذكرناه حكمه بذلها الحق مع عدم بقتير وظاهر الان جواز قبول ذلك و  
 حله وان كان انما خذت من ذلك علة الضرر وحكمه كذلك لان فعل ذلك لا يعد اكراما على ذل حرمها وانما في بقتير وتتم  
 لوعدها على ذل فلا يشترط في عدم جله ويظهر من رواية الجولي غير الابن باللعن الاول خاصة وهو اني قوله هو فقال من الشقاق  
 كان كل واحد منهما في شق ما كان ارتفاع احدنا على الاخر دون صلاحه محضنا باسم الشقاق انما يخص الشقاق من كل منهما باسم الشقاق  
 لانها تشارك في الشقاق والتباعد كان كل منهما خاصا في شق ما كان الاخر واصله الاختلاف وعدم الاجتماع على راي ولقد قول هذا  
 كان الشقاق بينهما كما وخشي الشقاق بعث الحاكم من اهل الزوج ولغيره اهل المنة على الاول لو كانا من غير اهلها او كان احداهما خارجا  
 ايضا وهما على سبيل الحكم والنوكيل الاظهر انه يحكم فورا برفعها على الاصلح فضلا وان اطلقا على الغير ولو لم يقع الا برضا الزوج  
 في طلاقه ودعي المنة في البذل اذا كان خلاقا اذا كان الشقاق بينهما كان هو الشقاق بقوله وخشي الشقاق اي خشي اسحقان  
 والادعوا صلح من قبله وعبر بذلك مؤلفه للابنة الدالة على حكمه قال تعالى وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من اهله ان يربدا اصلحا  
 بوقوع اسميهما ويجوز ان يكون من خشيته الشقاق لعدم كماله من اهل الاسرة ثم يباين حكمه ان لا يتنظم منه امور الاول  
 جعل الضرر والاكثر الباعث للحكمين هو الحكم وجعلوا خبره واعتبروا في الابن واجل الحكم وهو المناسب بقيام البعث والحكم  
 اللان في قطع الشقاق والزوجان يعفون ان الصبي ما يباين الى اهل الزوجين من اجل ان الزوجين انفسهما ما يضعف بان خبر الزوجين في  
 الابن وقع خشيته لغيره بالبعث هو الخاف من شقاقها فادفع الصبي عنه مخاطبا بمجموعة ظاهره ولا لئله على المتأخر بينهما  
 لو كان كما قبل الطالع فليست كل منهما حكما من اهل او يخوفك ولان الانسان لا يبعث احدا الى نفسه ويظهر من النص في النافع انما هذا  
 القول يصف فان اخشى الاسرة بعث كل منهما حكما من اهلها ولو امتنع الزوجان بعثها الحاكم وفيه من كلام ابن جندب الا انه جعل الحاكم  
 با امر الزوجين بان يبعثا من بينا وان من اهلها وجميع بين الغايبين ولغو لم يرض في موقفه سماعة عن الصادق ما يرشد الى كلام ابن جندب  
 لانه قال سالت ابا عبد الله عن قول الاستمع فابعثوا حكما من اهلها او ابان ان اسنادنا الحكم فقال لا للرجل والمرأة العسر فاجلنا احكامنا  
 في الاصلاح ولم يفرق فقال الرجل والمرأة نعم فلهذا يابى الى هو واهلها يجوز بغيرها علمها فانما خشيته وعبر ان يستدل بها  
 على ان اصل الزنبا وكيف كان لا كفى الاول لما ذكرناه وعليه فلو بعد الحاكم او بعد نساءه خفي الشقاق كان المبعوث كذا كذا  
 لاحكام افضل ما اعفد الوكاله من عموم وخصوص بخلاف ما وجعلنا المامو بالارسال الزوجين واهلها فانما يباين في كونهما منفره  
 وكونهما معا لا احكام الثاني هل بعث الحكمين من دون من لا يظهر الامر على الوجوه كون الظاهر من حال الشقاق ودفع  
 الزوجين الى اهلها في حجر فيجب تخليصها من حرسه ومن امكان الاصلاح بدو ذلك فلا يكون ولما وان كان اجماعنا على الظاهر الامر  
 الوجه بناء على ان البعث من وظائف الحاكم الوجوه ولو جعلنا مسئلة الامر الزوجين فلا يستحق اوجبا لا مكان رجوعهما الى الحق بدون

خبرها

فكلا







من الاجاب ومضافا الى المتقدم رواية ابن جهم وابية انه قال في الطلق بطلانها ودخولها في فمك سنة قال رجاك به لا تشر  
من سنه لم يصدق ولو ساءه فاحده في دعواها وهذا القول افترق الى الصواب في وصفه الصواب انك اذ لم يرد دليل معين على كون القضاء  
اقبل من السنة فاستصحى حكمه وحكم الفرائض استبان ان كان خالف الغالب قد وقع في زماننا ما يدل عليه مع انه يمكن تزييل تلك الاجابة على العامة  
كما يشعر به قوله انما الحكم لسعة اشهر ثم امر بالاجتناب قلته نظرا الى التادروا ولكن مرغاها التادروا من الحكم بقى النسب من اهله بل يربط ما  
هو اعظم من ذلك على الرتبة مع تمام الاحتمال معضدا بقول سائر علماء الاسلام والقول بان قضاء عشق الشيخ في موضع من وطا واستحسنة  
المقرضات والعلاقة في اكثر كتبه وذكر جماعة ان به روايته ولكن لم اقف عليها وكيف كان فهو واجب من القول بالسنة قوله فلم يرد دليل على  
يحق الدخول المحلل لحاق الولد وغيره من الاحكام بغيره في الحنفية خاصة وقد افاضنا من مخطويعها في الفصل وان يزيل على اذكرة الاصحاب في  
مواضع كثيرة لا وسبب التنبه عليه باب العدد وذكر الشافعية فاعلم ان الوحي في الدبر على هذا الوجه ثابوا الفصل في هذا الحكم وغيره الا في  
مواضع قليلة استثنائها وما وفقت في كلام احد على الخالف في قوله وكذا لو دخل وجلس به لامل من سنه اشهر حراما لا اخر بالجو  
والكالمية عما اولدته في هذه الدنيا غير حرام وانما حصل خلفه فانه يمكن خوفه من ان يفتنى لعل الجن بما كان تولده منه على هذا الوجه من جن  
الدخول ونظيرها من خوفه في وجوب ثبوته بخبرين عليه في استحضار ادبنا لوجوب عليه ويحذف ذلك الحكم بعدم كونه كالحكم به في زمان  
السنة هو كونه من جن الاجتناب الى علم من ان فلما يمكن ولا ينفقه حيا كما لا هو كونه وخالف ذلك النسخان في خبر ابن نعيم بن الاعراب  
به في نفسه سنة وهو شاذ لا يصح وجوبه في العلم بانقائه عنه فاعلم ان في نفسه والحاق احكام النسب بحرم قوله وكذا لو انقضا على القضاء  
ما زاد عن سنة اشهر لم يشرع من مان الوطى او ثبت ذلك العينة محضه من يد عن مضامحل ولا يجوز الحاقه بنفسه هذان اولان الزوج  
بعدها مضان ان الحمل من جن الوطى انقضاء الزوج في نفس الامر وجوب عليه بنفسه ظاهر كما يجب عليه بنفسه مع عدم الدخول ولا دلالة  
اقبل الحمل وقد ذكر المص وغيره ان هذا ايضا الذي المذكورة الموجبة في الولد يحصل باقر من احدهما انقضاء الزوجين على عدم الوطى في الدنيا  
المذكور والثاني ثبوت ذلك بغير احد من الاجزاء في جميع المدن ولا اشكال في انقائه عنه مع ثبوت ذلك بالبينه او ما في حكمها وما تاتوا  
الحكم بحج انقائها على عدم الوطى في الدرة فوجهه ان الحق محض فيهما والفعل لا يعلم الا بهما واما العينة على ذلك فيعتد ان منعت من  
فلم يرد بكف بانقائها عليه والحفاظ به الولد كما مضى الى الفرائض لم يخرج ولا صار له حيث يعلم انقائه عنه في الواقع ولا يمكن نفقه  
ظاهرا ولا في الشارع اوجب عليه بنفسه عنه مع علم بانقائه وجعله وسيلة اليه مع انكار الرتبة بالانقائه في حكمه من نصيب سبيله  
الى بنفسه مع مضادها ثبت له الحكم الدائم له شرعا ولا يمكن ذلك باللعان لان شرطه بكتاب الزوجين لم يمكنها الشهاده بالا لفاظا  
الدالة على صدق الشاهد وكذا المشهود عليه وظل في الضرر لو لم يثبت لك بانقائها اذ لا وسيلة له سواء وقد استشكل ان ذلك يهد  
في بعض جوانبه بانها لو انقضاء الزوجين يثبت الولد وكفى بالفرائض وهو فاقهم مع انقائها ههنا ويحكم في الاشكال بان مجرد الزنا في كاذ  
في انقضاء الولد عن الفرائض اذ كان قد وطئ وطئها يمكن لحاقه به لما ثبت شرعا من ان الولد للفراش وللعاهر الحجر وهذا بخلاف ان انقضاء  
على عدم الوطى في الدنيا المذكور لان الولد يمكن لحوفه بالزوج من دون الوطى في هذه المحل ومن ثم انفقوا على ان لو ثبت عدم الوطى في الدرة  
بالبينه ثبت يمكن انبائها كما لو انفقت العينة انفق عن غير اشكال بخلاف اذا ثبت زناها بالبينه فانه لا يوجب نفقه عن الزوج لا  
عن الزوجة مع وجود الفرائض الذي يمكن لحاقه به فافترن الامر ان نعم يحصل الاشكال من وجه وهو منع انحصار الحق في الزوجين حتى يقبل انقضاءها  
على ذلك بل الولد في النسب جوازا وقد حكم بانه لو ادعى مدعى مولودا على فراش غيره بان ادعى طهارة بالشبهة وصدف الزوجان فلا بد من  
البينة نحو الولد ولا يكفي بغيره في دعوى الولد مثل هذا ان ههنا واقفي المص على هذا الدعي لانه يمكن نفقه بما ذكرناه من  
الحجج والضرر وجوب بنفسه من الحكم بعدم انقائه عنه بوجه من الوجوه حيث يستغذ فانه البينة قوله لم يوطئها والحكم كان الولد  
لصاحب الفرائض لا ينفقه عنه الا باللعان لان الزنا في الاول له المراد يكون لصاحب الفرائض مع طهارة على وجه يمكن لحاقه به فلا يباصرح ط  
الزنا لان الزنا لا يلحق به الولد وان لم يكن ههنا فيلحق الولد بالفراش على هذا الوجه لقوله الولد للفراش وللعاهر الحجر لا فرق في ذلك بين  
كون الولد مشبه بالزنا في الخلق والحمد لله عملا بالاطلاق ومساك بالانقضاء واحرز بالوطى في جوارها وطئها بالشبهة بحيث يمكن تولده  
من الزوج والوطى بالشبهة وذلك بان ذلك مما يبرر ادنى الحمل وانحصار من طهارة فانه يرفع بينهما ويلحق بمن يقع عليه الفرية لانهما فرائضهما  
ولا فرق بين وقوع الوطى في طهر واحد وعنه بل العبرة امكن الحاقه بها كما ذكرناه ولو امكن لحاقه بوطى الشبهة دون الزوجين بغيره  
فمنه كالعكس في قولهم ولو خلفا في الدخول وفيه ولا بد منه فاقول قول الزوج مع عينة اذ الخلاف في الدخول فادع الزوجة الى الحق به الولد  
واكرهه وانقضاء عليه ولكن انكر الزوج ولا بد منها الولد وادعى لها انت به من خارج فاقول قوله في الوصية لانه عدم الدخول وعدم  
ولادتها ولا في الاول من فعله وبطلان قوله في الثاني يمكنها اقامة البينة عليه فلا يثبت قولها في بغيره بنية قوله ومع الدخول انقضا  
اقبل الحمل لا يجوز له نفق الولد كان نهمة بالهجر ولا مع بنفسه ولو نفقه لم يثبت الا باللعان لا بد مع انقضاء اقل الحمل عند دخول من عدم

والحال

مجوزا

هذا هو الذي لا ينفقه عنه الا باللعان لان الزنا في الاول له المراد يكون لصاحب الفرائض مع طهارة على وجه يمكن لحاقه به فلا يباصرح ط

مجازة كثر الحمل والحاصل انه متى ما كان انتساب الولد الى الزوج محكم به له ولا يجوز له ان ينسب الى غيره من الامهات ولا يجوز له ان ينسب الى غيره من الامهات  
 ام لا على ابطال التبرع وصونا للاعراض عما يدينها وعما يقولون في الولد المفقود ولا يستثنى من ذلك الامه وحمل الشبهة من ولوفته  
 حيث يحكم بالخافه به ظاهره بنصف الاب والامه ونسبته للعان محمدين بنصف الامه بنصفه من عنه قوله في طائفتها عندئذ  
 جائت بولد ما بين الفراق الى الوصي من الحمل من اذ لم يوطأ بعد ولا يشبهه اذ لم يوطأ بها كانت بعد الفراق بولد له بنصفه من عنها  
 من حين وطئ المطلق ولم يتجاوز اخصى الحمل ولم يوطأ بعده بعد ولا يشبهه وهو المطلقه بنصفه انتسابا لانها فارقته ولم يوطأ بها من قبل فارقته  
 في الولد وان كان لا يدين من ذلك الحمل النقي عنه مختلفا وان حملها فارقته من بعد ولدت منه من الحمل من خوفه بالناسي كما لو ولدته لاف من شدة شهر  
 من وطئه ولا فضا الحمل فساد من وطئ الاول نحو الاول ولا في الحمل فضا عد الى الفضا من وطئ الثاني نحو الثاني فضا عد الى الاول ولا يدين  
 من ذلك الحمل من وطئ الاول ولدت منه من غير طئ الثاني استغنى بها وطئا وان لم يكن لها ولد منها بان ولدته فيما بين اخصى الحمل ولدته من وطئها  
 امكن كونها من غير طئ الاول لان فراقها من حيث زوال الاول وحصول الثاني بالفعل ومثل الفراق في جميع  
 الثاني او اعتبار الفرض قولان منها ما ذكره في الحال الوطئ في اكلها والوطئ في اكلها والوطئ في اكلها والوطئ في اكلها  
 الثاني ثابت بالفعل جفينة الحمل الزايل فانه محامد عند جمع من الاصولين وقد فالحة الولد المفقود في الفرض وطئ به والعلامة  
 في المحرم وغيره واختار النص بالخافه بالتا ولا يعلل فوقي ثم عدل الى العيان واعلم انه قوله في جائت بولد ما بين الفراق الى اخصى الحمل ليس جدي  
 لان الفراق قد يقع بعد زمان طويل من وقت الوطئ واقله مدة الاستبراء وكيفية منه الحمل ما بين الوطئ والواقع فكان الاصول بال  
 الفراق بالوطئ وقوله اذ لم يوطأ بعد ولا يشبهه فانه لا خافه به على الاطلاق فاما اذا حصل احد الطرفين لم يبق محكم بالخافه به على الاطلاق  
 باقية التفصيل الذي ذكرناه وسبقه على غير الباب وكان امثاله به اوله قوله في فراقه فاحملها ثم تخرج بها الحمل فاحملها به  
 كذا قوله في بانه حملت ثم اتبعها انما لم يخرجها منه لانه من ولد من الزنا والولد من الزنا لا يلحق بالزنا ويحذف الفرض لا يفتى في الحاقه  
 حكمه بانفائه ولا يفتى في عموم الولد المفقود لان المراد من النصف في الفرض لا المولد مطلقا وهذا النقص عن الفرض  
 لو ولد بعد الطلاق والعدة وبدل عليه بخصومة وانه على من طهره عن عهد بن الحسن الفرض في كبت الحمل احتجنا على كماله في حكمه  
 جعلت هذا الفرض في رجل تزوجها ثم انزلها من زوجها بعد الحمل فحلت منه بولد وهو اشخلوا به به فكيف يحمله وخافه الولد لغيره  
 لا يورث قوله في بانه الحمل الا ان اربا ولد مع اعترافه بالولد ولا يورثه من غيره فلو انكره والحال هذا لم ينفى الابا لان العان المراد  
 ولادة من وجهه على وجهه بوجوب الخافه به بان يلد له ما بين اول من الحمل الى اكثر ما يورث ذلك العنا على اسبوه ولقد كان هذا الصذر  
 بوجوبه في ذكره في المسألة ايضا المذكور لها في ريب قوله وكذا لو اختلفا في ذلك الى خلاف الفرض فانه من حين الوطئ مع نظامها  
 عليه فادعي ولا يملكون سنة شهر او لا يدين من اخصى الحمل او عدل كانه ملوك الاصل على وجهه طوبى فانه لا يفتى في قوله ويلزمه  
 الا اربيه ولم ينفى عنه الابا لان كونه بنصفه بنصفه من هذه المسألة بان يوطأ بها في الفرض ولا صلا عدم زواجه المدة  
 في التا فتمها في الاصل والظاهر ان الاول في شكل تقديم قوله فانه لان الاصل عدم مضي المدة المتنازع فيها ولا يقال هذا الدعوى  
 الى وهو في الدخول فانه اذا قال لم يمتد سنة شهر من حين الوطئ فغناه انه لم يوطأ بل هذه المدة وانما وطئ في انشائها وكان قوله مقدم في عدم  
 الدخول الاصل عدمه فكذلك هنا الاصل عدمه تقدمه لا شرا كذا في قبل الاصل وان افترقا في كل موقع الفعل وعدمه فان تقدم قوله  
 في عدم الوطئ ليس من حيث كونه وطئا بل من جهة موافقة الاصل وهو شرطه في كبت الحمل ولو نظر في تقديم قوله فانه انما مع  
 الاجتماع وتفاوت يكون الظاهر الدخول فيكون من باب رجم الظاهر على الاصل كما قيل في مواضع منها وجوب الحمل في كل مكان في كل مكان  
 بين المسائل لان مع انكار اصل الدخول مع الاجتماع يكون مع اختلاف الظاهر في حكم تقديم قوله في هذه الصور مشكل ولو  
 حضر حكم بالصوت الاول كان حسنا قوله ولو طأ الى امرأة فاعتدت وتزوجت وابع امنه فوطئها الشترى ثم جائت بولد ولدت منه  
 اعظم كما لا بد له وللول وان كان سنة فضا عد امه وللتا في هذا بيان حكم ما جملنا سابقا فوله اذ لم يوطأ بعد ولا يشبهه فانه من وقتنا  
 في محله وهو به البؤر ولد هذا انه لا فرق بين الطلاق وبين لانه لا يشترط ان يكون في المصطفى الا وحده وانه في حكمه كسب لانه عندها ثم تزوجها  
 وبدل على تقديم التا مع امكان كونه منها مضافا الى ما تقدم وانه في زمان عن الباطن قال سالت عن الرجل اذا طأ الى امراته ثم نكح  
 فداعدت ووضعت حملها ثم فوطأ الاول وان كان نقص من سنة شهر فوالله ما يسيب الاول وان ولدت من سنة شهر فوطأ الاول  
 حكم لانه صححه بحمله عن ابن عبد الله قال اذا كان للرجل منكم الجارية بطاها فوضعتها فاعتدت نكح فان وضعت حملت فانه يوطأها  
 الذي لغيرها وان وضعت بعد ما تزوجت سنة شهر فهو له من زوجها الاخير قوله في الاول انما جائت بولد سنة شهر فضا عد  
 لوفته الا اربيه لم يكن لوفته لم يلد اعترافه وحكمه بنصفه ظاهرا ولو اعترف به بعد ذلك لم يجز في حكمه بذلك بين ان يقول بحمل الامه  
 فاشا بالوطئ وعدمه لو ولو النص بوجوب الخافه به حيث يمكن تولد منه ولا يجوز له بغيره لانه مع العلم بانفائه عن فان نفاه انفعي

اخذوا بين طلاق الكاخر ان يوطئ في الفراق  
 الاول يوطئ به بالوطئ في الفراق  
 اعلم ان ولده لا يورثه  
 مع طعن في طلاقه

[illegible]

وَبَدِّلْ عَلَيْنَا نَحْنُ مُنِيبٌ

تغیرات

عَلَيْهِمُ

سُخْرِي

[illegible]

لَذَانُ الصَّالِحِ

بسم الله الرحمن الرحيم



رحم واشتد ذلك والصلح جعل الفضل ما فضل العتوبه لله وبلغها في الفضل اسماء الانبياء والائمة وبعده عليه العلامة في كنهه  
 لم ينف على مسنده والوجوه الاحبار افضل له اسماء الانبياء واصدقهم ما فضل العتوبه لله مع فل الباقية لصداق الامه ما سمي بالعبوة  
 وافضلها اسماء الانبياء ان النبي ثم فال من ولده رغبه ولا روم بسم حديم باسمي فقد جفاني ولا يخفى ان كون الاسم صدق من غير لا يعقب  
 كونه افضل منه خصوصاً مع النضر مع يكون الافضل اسماء الانبياء في نفس الخبر فانه يدل على ان الصادق غير الفضل ومعصون الخبر عبر  
 الشهيد في المعرفه وان رتب صحيح بان الافضل اسماء النبي والائمة وافضلها ما يتبنا والائمة وبعد ذلك العتوبه لله مع دون خلفه وهذا  
 هو ظاهره في قول من ان كنهه مخافة النبي الكنه بضم الكاف فاحص من الاعلام باب وام كاي لاسم كل قوم ومشيح من مضافه الى الاسم خبر  
 من خوف النبي للولد وهو ما يكره من اللقب قال الباقية انما النكت اولادنا في ضمير مخافة النبي ان يكون لهم قوله وهو استحبنا النبي يوم كنا  
 اكثر الاغفار فضنت استحبنا النبي للولد من غير توبيخ فيه بل وقت من حين الولادة وفي رواية عن الكاظم في ان النبي من يومه  
 فليقبل بل واستحبنا النبي لاجل محمد اقبل ان يولد والصلح مشي على ذلك فجعل النبي من من الولادة ثم نقل استحبنا كونه يوم السابع ورواه  
 والرواية التي اشار اليها هي رواية النبي الكنا في قال سالت ابا عبد الله ع عن النبي المولود مني من بعد راسه ويضد بوزن شعرو  
 لي في قال كل ذلك في كتابي وطرفي لجمع بينه وبين امرئيه بالنسبة مطلقا بالجماع على الفضيلة والافضل فجعل النبي يوم السابع افضل  
 من غيره غير الاستغنى من اسم محمد فقد روي استحبنا النبي لاجل محمد في الصادق في لا يولد لنا مولود الا سمي باسم محمد فاذا مضى بيعة  
 ايام فان تشاعبه وان تشاعركنا في لم يكره ان كنهه ابا القاسم اذا كان اسم محمد وجه الكراهة ما روي عن ابي عبد الله ع ان النبي من مني من  
 اربع كوني عن ابي عبد الله ع في الحكم وعن ابي مالك وعن ابي القاسم اذا كان الاسم محمد فاطمة وان يسميه كما اوجها واخالد او طارنا او طارنا او طارنا  
 مستند كراهة هذه الاسماء ورواه حماد بن ابراهيم عن الحسن بن ابي عبد الله ع قال ان رسول الله ع دعا بصبي فجهن جن حزن الموت به بل ان يسمي  
 عن اسماء يسمي لها فقبض ولم يسمها من الحكم ويحكم وخالد وقال ذلك من اسماءه وسبعة مما لا يجوز ان يسمي بها وروى محمد بن مسلم عن ابي  
 جعفر ع قال ان بعض الاسماء الى الله مع حارث ومالك وخالد وليس في الاخبار نص صحيح بالنهي عن من ارجح خصوصاً لكن من الاسماء المنكرة  
 قبلها من اسماء ابي ابيس روى زرارة عن ابي جعفر ع قال ان رجلاً كان يغشي على نفسه من وكان يكره ان يسمي بها فكان اذا اسنان عليه يقول اوفو  
 بالباب فقال له علي بن الحسين اذ حبنا الى بابنا فلا نقول ابو من وقع في يوم السابع اربعة لحق وحدثنا وقتب الادن والعنفه  
 الشهور بين الاحكام استحب الادب والرواية ان تطفه به قال رسول الله ع في الغلام ويهين بعينه من بعد يومه يوم سابعه يسمي وي  
 يحلف راسه وقال الصادق ع عن يومه ولحاف راسه يوم السابع ويضد بوزن شعرو فضة وعنه قال قال رسول الله ع طهروا اولادكم يوم السابع فان طهر  
 واظلم جالس ليلنا اللهم وان الارض تجس من بول الاعفد وبعضها لحاوة خبر اخر عنه ان الارض تفيض الى الله من بول الاعفد في حين عنده  
 في طهروا بعد تمام مسددين صدق في اخر عيسى وظاهره الاستغنى لا البغطين فيكون محققا في ان الغلام من السنة وروى الكليني عن الحسن  
 بن خالد قال سالت ابا الحسن ع كنهه بالولد قال لا ولد الحسن علي ع هيط جبرئيل على النبي ع بالنسبة في اليوم السابع وامر ان يسميه كنهه  
 ويحلف راسه بعونه ويثقل ذنبه وكما صحت له الحسن انا في اليوم السابع عتق ذلك قال وكان لها اثنان في القرن الاكبر كان المقتني  
 الادن الابن في سمي الادن وفي البشر في الاعلى الادن فالفرط في لهني وشفتي البشر وهو بعض العامة ثقب الادن نظر الى انه بالمولود  
 ادنى لم يوزن فيه شرا فان صرح حديثنا اوجبه الشهرة فهو الادن والافنا فالوجه الا ان يجعل مثل هذا الاسم ايسر مع ما يرب عليه من كنهه  
 الصبي ويغفره ما يكره في الادن في ثقلنا هذه الاخبار في قول من قال لحق من السنة حل راسه يوم السابع وقد ما على العيفة والصدف  
 بوزن شعرو ذنباً او فضة قد تقدم ما يدل على استحبابه ويدل على ثقله على العيفة ورواه حماد بن ابراهيم عن ابي عبد الله ع ما في له  
 نده قال لحق راسه وشعرو عنه ويضد بوزن شعرو فضة يكون ذلك في مكان واحد ورواه ابي بصير عنه يوزن شعرو ذنباً او فضة قوله  
 ويكره ان يحل راسه موضعاً من موضعين او في الفنا ع وروى عن ابي عبد الله ع قال قال امير المؤمنين لا تحلفوا للصبي الفنا وهو ان يحل  
 موضعاً من موضعين موضعاً من خبر اخر عنه انه كره الفنا في راس الصبي او في كره الفنا في راسه او في كره الفنا في راسه او في كره الفنا في راسه  
 اخر عنه ان النبي في يصبه يدعو له فانه في ان يدعو له وامر ان يحل راسه واعلم ان بعض القصر والخبر الاول بعض كراهة ذلك موضع من  
 الراس سواء كان في وسطه او في غيره وسواء قد دام الخبر في ذلك انما قضى كون الفنا هو في الوسط لا غير وكلام اهل اللغة يوافق العتوبه  
 الاول قال الله في حديثه في عن الفنا وهو ان يحل راس الصبي في راسه موضع يكون لشعره في كراهة في وسطه في راسه انما كان  
 منتهى في السابع ولو احراز ولو بلغ ولم يمتحج ان يمتحج نفسه انما كان واجب حفظ الجاري سمي ولو انما كان غير منتهى وجب التحج  
 نفسه ولو كان في سنة او اسلمت مرة لم يجب حنائه واسمها في راسه في الاول لا في غيره من العلماء في وجوب حنائه في الحلة وانه من لفظ  
 يمتحج في الكلام في اول وقت وجوبه هل هو قبل التكليف بحيث اذا بلغ الصبي يكون قد اتم فيه ولو قبل ام لا يجب الا بعد البلوغ  
 كنه من التكليف في المطلقه بالكلف يظهر من عبارة النص الاول لاطلاق حكمه عليه بالوجوب لا بالنسبة حكمه باستحبابه يوم السابع لان

ويحكي

وقال الشيخ في راسه



على ان يشرى له جرد من العقيقة وكان رض غلاء فاشترى له واحدة وعسرا الاخرى فقال لا يجزى من عسرا الاخرى بضد وتبينها  
فقال لا اطلبها حتى تغدو علمها فان الله تعالى يحلها من الدماء والطعام والطعام ورواه عبد الله بن بكير قال كنت عند ابي عبد الله عليه السلام فجاؤنا  
عنه عبد الله بن علي فقال له يقول لك عملنا العقيقة فلم يجد ما نأثرى بضد تبينها فقال لا ان الله يحلها الطعام والطعام ورواه  
الهاء في قول من سخط مجمع فيها سنة وط الأختنه من كونهما سلبا من العقب سببته قال الصلوة اخرنا ما يجزى في الأختنه هذا مع  
الامكان ومع عدمه يجزى فانما الصلوة لقوله لما سئل عن العقيقة انما هي شاة لحم ليست بمزلة الأختنه يجزى منها كل شيء وقوله العقيقة ليست  
بمزلة المذبحها اسمها قوله وان يحض القابلة منها بالرجل والورك ولو لم تكن قابلة بضد في صحة الكاهلي وصحة ان يصبر عن ابي عبد الله عليه  
كثير من الأختنه اعطى القابلة الرجل مع الورك كما ذكره المصنف والمجاهد في رواية عمار عنه تعطى القابلة يومها وان لم تكن قابلة فلا مدعها ما مرنا من  
والمراد ان لا يعطى ما حصة القابلة ان كان هو الذابح للعقيقة فتضد به لانه يكره لها ان تاكل في قوله لم يعطها من شاة ان شاء الله الى ان  
صدفها بالاجتزاف بالفقر بل نادى السنة بضد هابة على الغنى الفقير ولو كانت القابلة هي التي لا تاكل من ما يجزى السلب اعطيت نية  
العقيقة ركز ذلك عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله ولو لم يعط الولد اسحق للولد ان يعط نفسه ذابح ولو لم يعط عند بلوغه ففي عهد ما دام  
حب الفول البنية الولد من عقيقة فذكره ابو اركاء ووشاع عن عموه ام لا اسحب له ان يعولان الاصل عدم عقيقة غيره وعنه لرواه  
عمر بن زيد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما اذني كان ابي عوف عن ام لا قال فخرني ابو عبد الله عليه السلام فغفقت عن نفسي وانا استخضت كل شيء  
منه من عقيقة والعقيقة واجب من الأختنه قوله ولوفات العقبى يوم السابع فان صار قبل الزوال سقطت لو مات بعده لم يقط الشئ  
بدل على ذلك رواية ادين بن عبد الله عليه السلام عن عوف وولد يوفت يوم السابع هل عوف عن ام لا فان قيل الظاهر لم يوف عنه وان مات بعد  
الظهر عوف عنه قوله ويكن للوالدين ان ياكل منها وكذا من غيرها ما يلقى القابلة لو كانت منهن لقول الصلوة لا ياكل هو ولا احد من عينا  
من العقيقة وقال القابلة تلت العقيقة فان كانت القابلة ام الرجل او في عتاله فليشربها فانها شاة ويجعل العتلة من يرضعها ويضمها لها ولا  
يعطىها الا لاهل الولد وقال ياكل كل احد من العقيقة الا ام قول من تكسر شئ من عظامها بل يفصل اعضائه فمدفوع في بحر السائوما  
بدل عليه قوله ويجعل اعضائه قوله في يرضعها انما هي شاة اخرى لم يبين عليها المصنف وهو ان يرضعها بالباء ولا تستوى على النار ولا تفرج  
ان يرضعها على طيها بالباء ولم يبين ان يرضعها شاة اخرى من الجوف غيرها الخفق ليطبخ بالجمع ليجب ان يدعى لها المؤمنون واولادهم عشر  
لرواه الكافي عن ابي عبد الله عليه السلام قال ويدعى من السلبين ثوبا كلون ويكرهون للغلام في خير خروجه ثم يطعم منه عشرة من السلبين فان زاد  
فهو افضل وقوله وما الرضاع فلا يجب على الام الرضاع الولد لها المطالبة باجر رضاعه له استبصارها اذا كانت بائنا وقبل الاصح لك  
ويؤتى خباله والوجه الجواز عدم وجوب رضاع الولد على الام فخرنا وولد ابو جعفر رضعها وولد علي رضعها لاجل انها اوسر عنها  
والاوجب عليها الرضاعة كما يجب الاتقان عليه حيث يكون الاك مفقودا او معسرا فاجتمع هذان الشرطان لم يجب عليها بل يعطى  
التكليف بالاب كما يجب عليه الاتقان ان لم يكن للولد مال والا استاجر عليه من ماله وبدل على عدم وجوبه عليها ظاهر قوله تعالى فان  
ارضعن لكم فافوضن جوهر من وقوله تعالى فان نفاسن فممنه وضع له اخرى ولو كان ولجيا عليها بالبيبة لما قال فنن ارضعن لكم ولما حكم بارتضا  
اخرى من غير فضيل لهما اذا امتنع فقد حصل النفاس لما قوله تعالى والوالدان رضعن ولا يرضعن فان كان خبرا معناه الامر الان امر  
مضد من ان ان يتم الرضاعة بالنسبة الى الجوز فلا بد على ان الامر مطلق لو سلم حمله على الوجوه وبدل عليه بضا قول ابي عبد الله لا  
يجزى له على رضاع الولد ولا حمله عدم الوجوه وشمل طلاقه عن جميع الرضاع على الام الباء وغيره بنظر الى عموم الادلة وهكذا  
اطلق الاكثر واجب جماعهم العلم في قوله وانشهدا رضاعها الباء وهو الوجوه عند الولادة فتجوز بان الولد لا يجزى بدو  
وهو بالوجوه ولعلمهم ان راد والغالب انه لا يفتوى لا يشدد بيته الابه وعلى تقدير وجوبه هل يشق اجرة عليه قبل الابه فعل واجز  
لا يجوز اخذ الاجرة على الواجب كسنة متنوعة فانما اللطام بل من ماله المضطر ولكن بالعوض باعتراف هذا القائل وان كان فيه خلاف  
اذا نفي ذلك فلا خلاف في جواز استبنا الاب لها على رضاعه على تقدير كونه مطلقا بائنا خرج منافعها عن ملكه وهل يصح استبنا  
لها وتحتي خباله لانهم بين الاختنه الجواز لعن قوله تعالى فان ارضعن لكم فافوضن جوهر من الشامل للطفلة وغيرها وفيه نظر لان الابه مسوفه  
للمطالقات وليس محل النزاع ولا صلة الجوا كما يجوز استبناها على رضاع غيره والقول ببلوغ من استبنا الزوج لها وتحتي خباله لا يشق فقط  
وكذلك منع من استبناها لغيره ولغيره غيره وارضاع ولد غيره مسند باها عاقلة على منافع لا تغدو على اياها فان زوجها فادله  
الاستمتاع بها في كل وقت الا ما استثنى من اوقات الصلوة والصيام فاذا لم تغدو على اياها ما كان للطفلة بائنا لو اخرجت من امرات  
الجرها فانك لا تشترى بغير المساجر ولا يجزى من ذلك الزوج جميع منافعها وانما ملك الاستمتاع وان لم يكن لها النصيب في حاجتها بنافي  
الزوج من الاستمتاع فاذا استاجرها لنفسه لا يملكها وقد استقطعت من النوا الذي يرضع في الرضاع بالنسبة الى الاستمتاع بالزوج  
فيه ويظهر ان ذلك ايضا لما لو لم يرضع في الرضاع لم يرضع له ولا يجوزها فان لها النصيب في ما يرضعها لعدم المنافع وقوله

فانما هو الذي ذكره

فانما هو الذي ذكره

في قوله

يجب على الأب بذل الجرة الرضاع إذا لم يكن للولد مال لأن الرضاع من جلة النفقة الواجبة للولد على الأب فمما على الأم مع فقر الولد  
سباني ولقوله تبع وعلى المولود لو فقهه من كسبه من المعروف وعلى ظاهره الوجوب لا يستثنى كقولك هل فلان دين وهو كناية عن جرة  
الرضاع وأطلق على الأب المولود للثبته على أن الولد جليله للأب ولهذا السبب اليك دوامة وجب عليه النفقة ابتداء ولو كان للولد  
مال لم يجب على الأب بذل الجرة لأنه غنى فلا يجب الاتقان عليه فقولك لا تمتنع أن تضعه بنفسها ويغيرها وأنها الجرة إذا استلجها  
للرضاع فانصرح بإزاده محض الرضاع بنفسها أو غيرها فلا يمتنع في جوار الأم من واستضافتها لاجن المسألة وإن شرط الرضا  
بنفسها فغيره ولا يجوز لها أن تصنع بغيرها فإن فعلت فلا جرة لها وإن أطلقوا بأن استلجها الرضاعة فهي مكاله الكتاب المشهور  
تح جواز الرضاع حاله بنفسها أو غيرها إلا أنها أجبر مطلق ومن شأنه جوار تحصيل النفقة بنفسه غيره وبذلك لا يجوز لأختها الرضاع  
في الحكم والخوض في دالة العرف على مباشرتها حتى قبل التبرع بين المصنفين في العمل لذلك فلا أقل من غيرها عند الإطلاق والقوى  
الرجوع إلى العرف فمن لم ينفق واضطر جاز أن يضعه بنفسها أو غيرها ولا فرق في كثير من جوارها وبينها حيث سقطت الأم والأب  
فقولهم وللمولود جارة الرضاع لا مملوكة للمولود ومناذرها المجمع مستحقة له سواء في ذلك منافع الاستمتاع وغيرها بخلافه  
الرضع ولا فرق في ذلك بين أم الولد وغيرها لا شتر كما في المصنفين ذكر أم الولد في الرواية السابقة لا يقتضي تغاضيها عن غيرها فقله  
ونهاية الرضاع حولان ويجوز الاختصاص على الحد عشرين شهرا فلا يجوز بفضة عن ذلك ولو قصر كان جوار ويجوز الزيادة على الحولان  
شهر أو شهرين ولا يجب على الولد دفع جرة ما زاد عن حولين لا خلاف بين أصحابنا أن مدة الرضاع بالإحصاء حولان كما لا خلاف  
فيها والوالدان رضع من ولدهن حولين كما مله في ظاهر الآية كون أم الرضاع حولين هو لا ينافي جوار النفقة منها فجد جوارها  
الاختصاص على الحد عشرين شهرا الظاهر قوله تعالى وحملته فضالة ثلثون شهرا فإذا حملت تسعة أشهر وهو غلب في فضالة وهو  
رضاع أحد عشر شهرا ولو رواه جماعة عن أبي عبد الله قال الرضاع أحد عشر شهرا فما نقص فهو وجوب على الصبي ظاهرهم  
الاتفاق على ذلك وهو يعم على القول بأن أكثر الحمل تسعة أشهر لا أدنى ولا إتمام النطفة إلا في ولد يولد تسعة فلو ولد تسعة أشهر  
أو تسعة أشهر كان ذلك حمله وما بقي من الثلثين فضالة والآية لا تدل على أن ذلك والرواية ضعيفة السند وقد ذكر عن ابن عباس  
أنه من ولد تسعة أشهر فضالة في علمهم من ولد تسعة أشهر رضاعة ثلثة وعشرين شهرا ومن ولد تسعة أشهر وعشرين وهو قوله  
موجب جامع بين الآيات وعلى قول من جعل أكثر الحمل عشرين شهرا أو تسعة أشهر من حيثها بشكل بغير الحد وعشرين شهرا للرجحان أن لم يكن  
اجتماعا مانعا من جوار خلافه وكيف كان فالعمل على التسعة وهو يكفي في البتة على الغالب في الحمل وأما الزيادة على الحولين فنقتضو  
الآية فلا يفسر من الرضاع إتمامها بالحولين لكن ليس فيها دالة على المنع من الزيادة صحيحة معدة بعد الاستدلال بالآية  
عن الصبي هل يرضع أكثر من سنتين هل على الوجه من ذلك شيء قال لا لا يرضع ولجما فندوه بشهرين وذكروا أنه عرو على تقدير فعله  
لشخص الأم على آية الجرة للزيادة فالوجه على خلافه من أشكال وأما ما يعمد على تقدير خلع الولد الشهرين من جوار بحيث لم يمكنه  
بغير اللبن مع ثبوت النفقة الضرورية فقدم استحقاق الأم عليه جرة مطلقا لا جرم من نظر إلا أن عمل الاحتياط ودوامه على ذلك فلا  
يحال بخلافه فقولهم والأم جوار رضاعه إذا طلقها طلقها بغيرها ولو طلقت بآه كان لا يرضعها وتسلم إلى غيرها ولو تزوجت خنت  
بارضاعة وضمت الأم بالبرع وهي جارية ولو لم يرضعها لم يرضعها وتسلم إلى الكبرية كقولهم الحق بالرضاع الولد ابتداء أو  
طلبه بالطلب غير ما إذا كان الأب جارية هو تبه هو تبه من الاحتياط على جوار استلجها الرضاع مطلقا وتشيخ على كماله  
السابق من أنها إذا كانت في عصمة الزوج ليس لها الجرة الأجرة فلا يكون في ذلك حال جوار إلا إذا تبهت برز كانت مطلقا فهي جوار  
تبه كما فضله وبدل عليه قوله تعالى فإن رضعتمكم مع امتناع الأب بوجوبه لغيره ومن أخذ بالآية قوله تعالى فإن تأسدت  
منه رضع له أخرى الدال على جوار لغيره منها وتسلمه للأخرى والآية مسوقة للطلاق كما استثنى الله سابقا فإذا حال الأم أخذ الجرة  
دخلت في حكم بطر أو ولو بدل على حكم المطلقة أيضا وآية أبي بصير عن أبي عبد الله قال إذا طلقوا البعل الرثة فجعلوا نفق عليها  
حتى يرضع حملها فإذا رضعته أعطاها الجرة ولا يضارها إلا أن يحد من هو رضع منها فإن جرت بذلك الجرة فهي جوار  
بأنها جارية ينفقه ونقل الشيخ في حق بعض العلماء أن كرم الحق بالولد متى طلبت جرة المثل ولو وجد الأب من أخذ أقل أو بغير  
لعموم قوله تعالى فإن رضعتمكم فانوهن أجورهن المثل والمثل النزع وفواة ابن إدريس وأجم الشيخ للقول الأول لقوله تعالى  
تغاسن ثم فترضع له أخرى هذا إذا طلبت الأجرة لا وعية كهاب تطوع فقد غلبه وأجاب عن الآية الأخرى بأنها تفيد لزوم الجرة  
أن رضعتم وذلك لا خلاف فيه وإنما الكلام في أنه يجب دفع المولود إليها لرضعهم لا لا يرضع ذلك الآية واجب عند بيان المصنف  
فإن رضعتمكم أم من الرضاع فبذلك على كونها جوار بالآية مطلقا وقوله تعالى وإن تغاسن ثم أمي في الرضاع وعنده بأن استنفذ  
منه من رضع له أخرى لا أنها إذا طلبت الأجرة وفيه نظر لأن الامتناع على خلاف الأصل والتغاسن لم من وقوعه على الرضاع عند

فقال غلب في خلافه في ذلك على غيره

للمشقة

وعلى الاجرة ولا بد ان يلزم على القول الآخر لانه ان الاجرة مملكت للعقد وتدخل على الامر بدفعها على الفعل لان الاجرة وان ملكك بالعقد  
على يقاير ويؤخذ صيغة الاجارة لان دفعها لا يستحق الا بالعمل ولا امر في الالة دفعه بانها من الاجرة لا باصل ملكه على ان يستحقها الاجرة  
غير متوقف على فعل الاجارة بل يكفي فيه الفعل مع قصد الاجرة وعدم التبرع فيكون حكمها في استحقاق الاجرة وملكها كاجتماع  
الابا والعمل ولا يشترط في زعمها تمام الرضا بل يحصل منها المقابل لاجرة كالمقضي لانه قول له لو ادعى الاب جومعة وانكر  
الام فالقول قول الاب لا يندفع عن نفسه وجوب الاجرة على نرد منشاء الرذ من كون الام منكورة لما بدعه من رجوع المنة الى الصل  
عده فيكون القول قولها لانه المدعي وان لم يثبت ثبوتها وهو يدعي سقاطه بوجوه المنة والاصل عدم سقوطه الى ان يثبت ثبوتها  
ذكره المص من ان الام تدعي شغل عنه الاب بالاجرة وهو ينفي ذلك عن نفسه والاصل بانه يدفع ثمنها لانه يصير عليه اقامه العنة على  
ما يقوله فيضد بينه وهو قول المشقة في طرد هو لانه لم يرد له وللمشقة ان يضع تصبي يلبس امره وهو افضل وجه الاحتياط لانه لو افق  
بمرأه ليقدر ثمنه في نظره بما لا يكونه وما بالثابة صوت اللبن بعد الولادة فيبقى اوب الى طرادنه من غيره والقول بامر المنة من رها  
من لبن وضع تصبي عظم بركة عليه من لبن امه المص ينع الرواينة في تعبير بالصبي من الولد الشامل للذكر والانثى مع اشتراكها في  
الحكم في لفظ اللبن وهذا اهل اللغة لا يطلقوا على لبنها من الناقة والبقرة والشاة قال ابن السكيت يقول هو اخو لبن امه بكسر اللام  
ولا يقول بلبس امه قوله اما الحضانة هي رفع الحاء ولا يترك على الطفل المصون لانه يربيه وما يتعلق بها من مصلحة من حفظه وجعله في  
سيرة ورعته وحله ورعته وينظفه وعسله في ثيابه ويحذرك في بالانثى التي يربيهها بالرجل لانه يشقهها وخلفها لعل الله  
بالاصل قوله والام اخو بالولد هذه الرضا وهي كقولان ذكر اكان وانثى ان كانت حرة مسلمة ولا حضانة لانه ولا لكافر مع المسلم فاذا  
فضل الولد اخو بالذكر والام اخو بالانثى طفلان هذه الرضا اذا كانت غير حرة او ضمنية باخذ غيرهما من الاجرة فيجمع اهنا فيقولون جو  
الرضا والحضانة وانها الاجرة على الرضا على افضل وجه والحضانة نعم لو احتاج الطفل النفقة زائدة على الرضا والحضانة فهي على الاب  
الموسر وما مال الولد ان كان له مال كاجرة الرضا ومنها من ضابون لصل ثبوت اجرة في نفس الفعل فانه على الام لانه من علفها والحضانة  
وكذلك في غيرهما من ثبوت الحضانة وهذا الاكلام في انما الخلاف فيما بعد لولم يرد في خلاف الاحتياط فيضد حضانة من الاجرة  
لسبب اختلاف الاخبار ففي بعضها ان الام اخو بالولد مطلقا ما لم تزوج وهو الذي رواه العامة ايضا عن النبي صلى الله عليه وسلم في بعضها انها اخو بها  
الى سبع سنين وفي بعضها اخر الشئ وفي بعضها انها الاب اخو به وليس في جميعه وفي بعض الذكور الانثى ولكن من فضل جميعه بين الاجرة والحضانة  
دل على اولوية الاب على الانثى لذلك ولا فيه مع المناسبة لجميع من الاخبار ورجحوا الاخبار المحدثه بالبيع لانها اكثر رتبة ومع ذلك فليس  
الباب في جميعه بل هي من ضعيف حرس وموقوف اذ في ذلك حضانة الام حيث تثبت شرطه بامور احدها ان تكون مسلمة اذا كان  
الولد مسلما فكافر لا حضانة لها على الولد المسلم باسلام ابيه لانه لا حظ له في ثبوت كافر لانها تثبت عن ربه وهو يثبت على ما باله  
منها ولا يثبت لكافر على المسلم لانه لو كان الولد كافرا لربها لوجب حضانة لها على ما على افضل ان تراعى البتة او وصف الولد الاسلام منزع  
من اهله ولم يمكن من كفالته لتلافتهم على الاسلام الذي قد مال اليه ولم يصح اسلامها بانها ان تكون حرة فالحضانة للمنفقة لان نفقة  
للسبي هي مشغولة به عن مقربة الحضانة ولا نوع ولا يوجب احكام بالحفظ والرؤية ولا يثبت له وان اذن السيد ينظر ان كان الولد  
حرا فحضانته لمن له حضانة بعد الام من الاب وغيره وان كان ذقفا فحضانته على السيد ولو كانت الام حرة والولد ذقفا كما لو سبي الطفل  
واسلمت الام او منلت الذقة فكاحضانة للسيد المدين وللكاتبه وام الولد العنق بعضها كالفقة ولو كان نصف الولد حرا ونصفه ذقفا  
فنصف حضانته للسيد ونصفه للام ومن يلى حضانة لحر من الاقارب قال الحنفية على انها باء او على استحسان من يحضنه ورضي حديثا بالاخر وقد  
وانما لما لم يضع واستاجر الحاكم من يحضنه واجب المنة على السيد من يرضي الحال لا يجاب عليه ليس هذا اكثر اجماع المذاهب في رتبة  
واجده على حضانة كاستحسانه لا استحقاقها لكل واحد في مجموع حضانة بخلاف ما نأى فلا يوجب الفقة هنا وانها ان تكون فاقلة  
فالحقونة لا حضانة لها لان الحقول انما في من الحفظ والتمهيد وهو في نفسه محتاج الى من يحضنه لا فرق بين ان يكون الحقو مطبعا او متفكرا  
منه طفا الا اذا وقع نادرا ولا يطول مدته فلا يبطل الحق به هو كرض بطر ويزول في الحاق المرض الذي لا يبرح وقاله كاسل والفالح يحضنه  
فتغله لا لم عن كفالته ويديره ربه ووجهها من اشتراكها في المعنى المانع من ثباته والحفظ اصاله عدم سقوطه لولا به مع مكان حضانة  
بالاستنابة وبشرقي بنت وبه من يكون ولم يعبر للمصير في العقل ولا بد منه وابقها ان تكون فادعه من حقو الزوج فان كنت سقط عنها  
من حضانة للاخبار والذلة عليه ومنها ان امرأة قالت لرسول الله ان ابني هذا كان يظني له وعاء وقد جعل سقا فخرج حوازا باه طلفو  
واذا ان نزعته فقال رسول الله ام احوا ما ينبغي لان النكاح يشتمل على الزوج وممنه لمن الكهالة ولا انز لورضي الزوج كالاثر  
لرؤنا السيد حضانة الام لا لاطلاق الشخص فدر جعان فينشر امر الولد ولا فرق عندنا بين زوجها فرب الزوج غير اطلاق  
النصر وهذا اثر طرد ذكره المص في ابعدها حاضها ان تكون امينة فالحضانة للفاسقة لان الفاسقة لا يلهي ولا لها الا ان يكون حقة

والاخرى في الاجرة والحضانة

والاخرى في الاجرة والحضانة

ولا خلاف في حضانة المولود على أمه ما لم يمتنع من شئ قبله وهذا شرط لم يذكره المصنف وقد اعترض الشيخ  
 في كتابه في نفي عدم الحضانة في غير الأم ولا الأب والابن في عدم اشتراط العدالة لعدم وجود الأدلة ويمكن الجمع بين عدم اشتراط العدالة  
 مع اشتراط عدم الفسوق والاعتدال في المصلحة والاعتدال في المصلحة والاعتدال في المصلحة والاعتدال في المصلحة والاعتدال في المصلحة  
 فظهر عدالة المولود الذي اعترضه المأخوذون وهم قهوس آدمها ان تكون مقبلة فلو انتقلت الى محل بقصره لصلوه بطل حضانة من ا  
 حضانة عند الشيخ في عدم نقل عن قوم انه ان كان المشتغل هو الأب فالأم خير وان كانت الأم مشغولة فان انتقلت من غير الأم الى بلد من بلد  
 انتقلت من بلد الى بلد في غير بلد في السواد بطل غلبته ومخير قال الشيخ بعد نقله ذلك وهو قوي وقيل لو سافر الأب جازلا استعمل  
 ولو لم يقطع حضانة ابنتها يكون ذلك شرطا سابقا ذكر الشهيد في عدم نقل شرطا ثامنا ان لا يكون لها من يعدي من جهاد او برص  
 لما يترتب على حضانة من خوف الضرر على المولود وقد قالهم فمن المجدد في ذلك من الاسد ويحمل عدم سقوطه من ذلك لغيره من القدر  
 ولا يلزم في هذه النظم ان لم يذكرها الاكثر قوله لو كان الولد خشي في الحامه بالذكرا والوفية فلو ان منشا ذها استعملها لم يحق  
 بصحة التنازل قبل تمام الحولين لشك في المنيل انه هو المذكور به ولم يفتى في كون استحقاقها مشروطا بالانوثة ولم يعلم والا فلو لم الحامه  
 ما يؤخذ في وجوبه ان احكامها من الشرع ونحوه ودخوله في عموم الاخبار الدالة على استحقاقها الولد مطلقا خارج منه الذكر لما سببه في بيته والابيه  
 فيقول في قوله ولو تزوجت الأم سقطت حضانة أمه على الذكر والوفية وكان الابن يحق بهما اي تزوجت بغير الأب والأب حضانة ابنتها وانما  
 الملقى المصنف بالطلاق في اجازة كتمانها على ذلك بغيره المقام ويحمل عموم الحكم نظرا الى الاطلاق ولا فرق في سقوط حضانة مع تزوجها بين  
 دخول الزوج بها وعدمه وان كان طاهرا المانع استحقاقها بالزوج للمعوم حيث يفظ ولا ينه عنه ينبغي ان لا يمنع الولد من نكاحها والا فجمعا  
 به لظاهر ذلك من قطع الرحم ثم ان كان ذكر انك بدمه الى امه وان كان انثى فتمت فابنتها ذابره لان لها دبره ونسبها للزوج بخلاف الام فان ذابرها  
 الام حقت من غير ان يسلط في بيت المطلق هذا في حالة النكاح اما مع المرض فان كان للبعث الولد لم تمنع امه من رعايته وعرضه او ثامنه عند ذهابها  
 اشفق عليه واخذوا في داره وان حرمت الام لم يمنع الولد من الرشد واليهذا ذكر ان ام انثى ولو مات الولد حضنته امه ونزلت امه واخرجه  
 شيع جازلة لغير النبي من ذلك روى عنه انه قال لعن الله ذوات العيوب وان ماتت الام حضرتها الولد وجوزها ولو لم امرها من اهل كل ذلك  
 ما بين الزوج كانه بغيره قوله ولو مات الأب كان الأم احق بهما من الوصي وان ماتت الابن فله صلات الحضانة له بانك انت الولد ذكر اميد  
 صولين او انت عبد الله او لغيره شرط الحضانة في الام ما انتقلت الحضانة الى الام وكان احق بهما من صبي الأب وعينه من او غارب وظاهر المعيار عند  
 عدم الفرق بين كون الام مع مخرجها وعدمه وان مانع الزوج انما يؤثر مع وجود الأب كما يقضي نفسه النص حيث ان المنازعة وقعت بينهما و  
 بين الأب فحفظها احول ما لم ينفذ وبهذا المفهوم من قوله في الاشارة الى عبادات الاحباب في ذلك محالة كجاءه المصنف في التقييد بها يكونها  
 غير تزوجها نظر الى انه شرط في الحضانة مطا الى التغليب المذكور باشتغالها بغير الزوج فانه انما ايضا لكن المحصل ما ذكرناه والتحقق من  
 ما مضى الزوج ما كان منها مع وجود الابن مطا وسبقنا في لو كان الأب وفيها ما يبدل على ولو في الام وان كانت من غير تغلب والتغليب المذكور  
 مناسب لا غير منصوص قوله وكذا لو كان الأب ملوكا او كافرا كانت الام حرة الحق بالحضانة وان تزوجت امه ما تقدم من لشرائط المعيشة  
 في الام انما هنا غير الزوج ومنها الحرة والاسلام لما ذكر فيها من العلة وبذلك على كونها احق من الاب للملوك وان تزوجت  
 صبيها وادارت في قال سلكا باعده الله عليه السلام عن امرها فكيف عبدا واولادها اولادها ثم انه ظفرها فلم يعلم مع ولدها و  
 تزوجت فلما بلغ العبدانها تزوجت ادا ان ياخذ منها ولده وقال نا احق بهم منك ان تزوجت فقال له السلام ليس للعبد ان  
 ياخذ منها ولدها وان تزوجت حتى ينفق هي بولدها من مدام ملوكا وان اعنف ففواحق بهم منها وهذه الرواية صحيحة في  
 استحقاق الام الحضانة وان كانت من غير مع وجود المانع للاب من الحضانة بالرفقة والمصنف حملة عليه وغيره حلوا مانع الكفر عليها الا في  
 اقوى منه ولم يترجوا حكم غيرها من الموانع وظاهر طالع فهم الاول الحامه موثقة بها ويمكن استفادته من ذلك بطريق اوله لان  
 مانع الرب يقبل الرزق بخلاف مانع الكفر الموت وكذا ذلك طلعوا الحكم في السابق على احماله فيه ويبقى الكلام في باقي الموانع والظا  
 المساوئ وانما لم يذكر احكامها لعدم تعرضهم لوصول الشريعة في غير الكفر والرف غالبة كاضل المصنف رحمه الله تعالى ولذا ثبت الحكم عليها  
 والعاقبة ان الأب انما يكون اولى من الام مع اجتماع شرائط الحضانة فيه الى من حلها بالاسلام والمهر وغيره والعقل الجاهل والامانة  
 والمحذور والاسلام من الامراض المقتضية المعدية على خلاف بين الاصحاب في احتلال شرط من شرطها فيه فالأم احق بالولد مطلقا لان  
 يبلغ وكذا لو مات الأب ومنه احتلال شرط من شرطها فالأب احق به مطا كذلك ومنه ما اذا احدهما انتقل الى الاخر مطلقا واشترط  
 عدم تزوجها انما ينبغي في ترجيحها على الأب مع اجتماع شرائطها فيه خاصة قوله ولو اعنى كان حكمه كحكم الوصيلة ما لو سلم الكافر باعده  
 العاصم وحقق المحبون احضر السافر او منى للمريض قد تقدم في الروايات ما يدل على حكم العبد اذا اعنى فلذا اقتصر المصنف عليه بعد اعترافه  
 الى انه نظر الى الاشارة في المعية ولان الولد يترتب ثابته بالاصل وانما يختلف لغيره الشرط فان حصل شئ وان هذه الاشياء موافقة فان





كتاب النكاح

ح فخرج منها قوله قال اذا اجتمع عمة وخالة فهما سواء هذا القول مبني على الرجوع الى اصل الادرث لزيادة الضبط عند الاختلاف كما في اصل  
 الادرث بل بليل بغيره ام الام لا بها ام حكت تكون الام مقيدة حتى لا يلا الى مقدار وفقدان الكلام فيه واختلف من جهة ذلك وما  
 اخذناه هنا فوجب لما ذكره قوله قال اذا حصل جماعة من ابائهم في الدرجة كالعم والخال افرع بينهم القول بالفرقة الى الشيخ فبوزن بعدم  
 ارضاء او بوزن دونه وجهه ان الاشتراك يقتضي الشك في بين الشخصين في ذلك فنقول كل واحد من الولد وفعه واحدة او بالبناء  
 والمهاياة والفرقة ثمانية ذلك من حيث استلزام الاشتراك والبناء بالادنى وبالولد واختلفوا في امره والفرقة افرع او فوق بمصلحة هذا  
 هو الاقوى وحيث تبين احد بالفرقة كسائر الالاستحقاق الى ان يولد ويعرض عن جهة فنقول الى غير ان لا يولد الا افرع الى الفرقة  
 ايضا وهكذا فقول ما اذا طلبت الام للرضا ع لجزء زينة عن غيرها فله يسلم الى الاجنبية وفي سقوط حضنة الام برود وكسقوط  
 اشبه منشاء الرزق من انما حقا متعاضدا فلا يلزم من سقوط حقه ما من احد ما سقوطه من الاخر وحول حضنة البكر مشروط بذلك  
 ومن لزوم الحج برود المصلحة اليها في كل وقت يحتاج الولد الى الارضاع ودلالة قول الصادق في رواية داود ابن الحسين فان وجد الاب  
 من رضعه باربعه داليم وفالك الام لا ارضعه لا تحت فان لم ينزع منها الحديث هذا هو الذي اخذناه المص في الاول فحق وانصر  
 بذلك لا يبلغ حد اسقاط الحق الثاني والخبر ضعيف السند يمكن حمله على نزع من جهة الرضا لا مطلقا وعلى هذا فان في المصلحة اليه  
 ان امكر والاحل الولد اليها وقت الحاجة فان غدا جميعه للسقط حقه من حضنة حج ان لم ينزع بالارضاع الى ان توجد مصلحة باه  
 اليه ويمكن نقله اليها كما لا يراد حفظ الولد واجد لا يملك الا بذلك قوله لا يبلغ الولد رشدا سقطت لاية الابوين منه وكان الخيار  
 البكر في الاقترام الى من شاء لافرق في ذلك بين الذكر والانثى وهو موضع فاقول كرهوا البكر فقاروا امها الى ان تخرج بنتا باقيا  
 الخبر بعد البلوغ والرضع على خلاف بعض العامة حيث انبثت بعد التيمم ويكون عند من اخذنا رضعها وكون البكر حرة علاما  
 بين ابنته وامه حين اخضا اليه فيه بعضهم خص الخبر بالذكر ولم يثبت ذلك عندنا والى عدم كخبر هب ابو حنيفة فهما سواء هذا  
 ومالك قوله ما اذا رقت سقطت حضنتها فان خلفها رجعة فالحكم باوان بانفسه قبل لم يرجع حضنتها والواجب الرجوع  
 انقول بالرجوع للشيخ والاكثرون لان المانع من حضنتها من رجعة اشغلتها بخلاف الرجوع عن حضنتها فانزال المانع رجوع الحق فيبقى له نصيب  
 لا يستحقها سلبا عن العارض وقوله في الخبر السابق ان حوبه فالتمسكي وما هذا ظرف فيه زمانه اي مدة لم ينكح فيها فان ذلك ارجح  
 باختلاف البابين فهي في ذلك لا تنكح فيها فتكون حق والقول بعدم الرجوع لابن ادريس محججا بان الحق خرج منها بالنكاح فعقد يحتاج  
 الى بيان الرسول جعل غايته الاستحقاق للحضانة الى الشخصها الام بزوجها وهذه قد رجت فخرج الحق منها وعلى فهو ولو نكحت ثانيا  
 سقط حقه الى ان يخرج من الزوجية فيقول اليها وهكذا ابدا للمعدة رجعة غير الزوجة وهذا يجب الاتفاق عليها فلا يستحق الا باقضا  
 العدة بخلاف الباين ومثله لو اسلمت الكافرة وافادت المجنونة او غفلت الامنة او كسرت حال الفاسقة فثبت لها الحضنة لا ارتفاع المانع  
 خا من خص الحذف بالخلاف بالمطابقة قوله ولا يجب النفقة الا باحد اثباتا لثلاثة الزوجية والفرقة ولذلك لو جاز النفقة اثباتا لثلاثة ملك  
 النكاح وملك البكر في غيبة البعثة والادان بوجبا النفقة للمملوك على المالك والعكس لا اشتغال المملوك وكونه مجوسا سببه فيه  
 لا يضر لما ذكره من الحذف من الثعبان بغيره والثالث بوجبا النفقة لكل واحد من الزوجين على الآخر لشمول البعثة والشفقة  
 في السبب الاول قبل الاجتماع قوله تع وعلى المولود رزقه وكسوته من المهر وقوله تع لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه  
 فلينفق بما اراه الله ومن السنة ما رواه هذا الخبر اني سئلنا ج ا الى رسول الله فقال ان باسقة اجل شيخ لا يعطى ما يكفيه وولدي لا  
 اخذ منه شيء او هو يعلم هل علي في ذلك من شيء فقال اخذ مني ما كفيك ولذلك بالمعروف لسيفاد من خبر رواه وجوب نفقة الزوج  
 الولد فابدا الاول انه يجوز للمنة المخرج من بين الشفقتي الثاني ان صونها البكر يعون والاثباتها على ذلك ان يفرقه كقوله وفعله  
 الثالث انه يجوز لرفع حقه ان يشكو ويظلم ولذلك لم يمهأ عن شكوى الرابع انه يجوز ذكر الغائب عا بسووه عند الحاجة فانها وصفتها  
 بالشيخ الخامس انه يجوز لمن له حق على غيره لا وهو ممنوع ان يأخذ من ماله بغير علم السادس انه لا فرق بين ان يكون من جنس حقه او من غير جنس  
 ولذا اطلقوا ما اخذ نفقة الكفائة السابع انه يجوز للفاصل بغير علم الثامن انه يجوز القضاء على الغائب فديقال في هذا ان ابي  
 ولم يفضل التاسع ان الام يجوز ان تكون حثمة الولد فانه يجوز لها الاخذ والابقاء في حق الاب لامتناعه لكن لا يرضى الحاكم لها الاقرا  
 ان الرجوع في نفقة الزوجية والولد الى المعروف ولا يقدر له شرعا قوله لا يمكن الكامل وهو يخلط بين ما وبينه بحيث لا يمتنع موضعها  
 ولا وقتا فلو ثبتت نفقة ما في زمانه واما ان كان دورا لم يسوغ فيه الاستمتاع لم يحصل التكبير المراد بخله الزوجية بين نفقة ما بين  
 الزوج بحيث لا يمتنع بخله موضعها كغيرها وبلد ما دورا لم يخل في كل مكان اذ اده الزوج مما يصلح للاستمتاع بحجتها وكذا الزمان  
 ويمكن ان يرد بالمكان ما يعم البدن كالقبول وغيره مما يسوغ فيه الاستمتاع وكلاهما مغيب عن التكبير وان كان الاول اظهر في المراد وهذا  
 البحث يجري على القولين لا يثبت لان كل ما قيد بكتا كاملا لم هو مشور كما لو منعت نفقة ما في مكان او زمانا او وصف يسوغ فيه استمتاعا

فان جعلنا المنكسر شرطاً فظاهر ان جعلنا النشور مائناً كان محوطاً في محققاً فلا بد ان يثبت محققاً في الخلاف وأعلم ان الظاهر من  
 كلام المصنف وغيره بل صرح به بعضهم ان المنكسر لا يكفي حصوله بالفعل بل لابد من لفظ يدل عليه من قبل المرتبة بان يقول سالت نفسي  
 الباجيت شئت أي فزان شئت بخون ذلك فلا ستموت ساكراً وان كنت من رتبة الفعل لم يكتف في وجود النفقة ولا يخرج ذلك  
 من اشكال قول من وجود النفقة بالعقد او بالمنكسر يرد وواضح من بين الامتناع وقوف الوجوه على المنكسر اعلم ان الشيء قد يثبت في نفسه  
 وبناخر وجوبه بل كالدبر الوجل ولا خلاف ان وقت وجوب التليم في النفقة صحيح كل يوم وفي الكسوة اول الصيف والبناء وذلك  
 بعد حصول المنكسر بخلافه في ثوبها في كنفه ولا يثبت في النفقة بغيرها بالعقد والمنكسر في جافانه لا يجزئ للعقد ولو شتر بعد  
 للعقد لم يطالب بالنفقة وبخلافه انهما لم يجزئ للعقد كما لا بالمنكسر لانه لا ادلة السابقة على وجوبها للزوج من غير يثبت  
 غايته ان النشور لما ثبتت مانع من وجوب الانفاق كان الشرط عدم ظهور المانع فما لم يوجد المانع فبشر الوجوب المعلق في الزوجية  
 المحاصلة بالعقد والعقد مثبت النشور مسقط لانها لا تجب للمريضه والرفاء وقبل لا تجب بالعقد مجرد بل بالمنكسر لان المنكسر يجرى به  
 والعقد لا يوجب عوضين مختلفين لان النفقة محمولة الجملة والعقد لا يوجب الا مجهولاً وما ذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل بعد سنين ولم  
 ينقو الا بعد رجوله ولقوله صلى الله عليه وسلم انشاء فانهم عوار عندكم انخذ فوهي ثمانية الله واسمحلتم فرجهم بركة الله ووهي عليكم  
 ورفهم وكسوتهم بالمعروف يجب لهم ان ذكر عند الرجال وهو يدل على المنكسر لان الاصل برأيه الدفء من وجود النفقة خرج من حاله  
 المنكسر بالاجماع ففي الباب على الاصل وفي جميع هذه الأدلة نظر لان عدم ايجاب العقد عوضين مختلفين وعدم ايجابه ما لا يجزئ ولا  
 مجرد دعوى واسمه عاقد دل الدليل على خلافها فان الابان الدالة على وجوب الانفاق على الزوج من غير يثبت بدل على ان العقد  
 اوجب النفقة على ذلك الوجه وامر مانع من ايجاب العقد من مختلفين كما في نشور الدية والمملوك فان العقد يوجب التزكيات كما هو موجب  
 الانفاق المحمول من غير شرط اجماعاً وعدم انفاق النبي صلى الله عليه وسلم لا يدل على عدم الوجوب باحد الدلائل ولا يجرى بدل على خلاف  
 مطلوب كما ان الصنف في قوله صلى الله عليه وسلم من عليكم رزقهم يعود الى انشاء المصداق وذكر من اعلم من الممكنات ووصفهم بالوصف لا يدل  
 على المنكسر المدعى كونه شرطاً او سبباً لان اسخا لا يزوجهم يحصل مع المنكسر الزمان وعدمه وانما اصاله التبرئة فانما يكون محققاً مع عدم  
 دليل فاعلم ان كونه موجباً بالعموم الدالة على وجوب نفقة الزوج والاصل عدم كتحقيقه على كل حال فالظاهر من بين الامتناع هو  
 القول الثاني كما اشار اليه المصنف ونظم فيه بقوله في فواضع فذكر الصنف بعضها منها ما لو اختلفا في المنكسر فقالت المرتبة سالت نفسي  
 اليك من وقت كذا وانكرت فلما ان النفقة محمولة بالمنكسر في القول قول الزوج عليه البينة لانه لا عدم المنكسر ان فلما يجزئ بالعقد فالحق  
 قولها لان الاصل استمرار اوجبا بالعقد وهو يدعي السقوط فعليه بينة النشور السقوط فها ما لو لم يطالبها الزوج بالزفاف ولم يمتنع  
 منه هي ولا عرضت نفسها عليه مصدق على ذلك من فحج النفقة على الاول والثاني وسبب الكلام فيه قوله صلى الله عليه وسلم من زوج المنكسر ان  
 لا يكون صغيرة مجزئاً على مثلها سواء كان ما يادون الوطى لانه استمناع نادراً لا يرغب اليه في كمال الزوجان بالبنية والوجوب الانفاق  
 بعده اما ان يكونا صغيرين لا يصح لهما الاستمناع وكبيرين والزوج صغير والزوجية كبيرة او بالعكس فدا اشار الى حكم الاربعة والحاصل  
 منها ان المنكسر الزوجية الزوج من الاستمناع لما كان معبراً في وجود النفقة فالمرتبة ما كان مقصوداً بالذات وهو الوطى اذ غيره من هذا ما  
 انما يقصد بالبيع لم يخفق المنكسر من صغيرة التي هي دون التسع شوا ممكنة من ام لا ليجزم وطنها شتر عا عدم قبولها لذلك عا دعو  
 بهذا فرق بينها وبين الحائض حيث شاكها في فحرم الوطى ايضا فالاستمناع بالحائض ممكن حتى بالوطى على بعض الوجوه بخلاف  
 الصغيرة لعدم صلاحيتها لذلك مطلقاً فلا يجب على الزوج الانفاق عليها ولا على وليه ولو كان صغيراً لفقد الشرط والمعتبر الصغر  
 هي هنا من لا يصلح للجماع ولا ينافي منه ولا يندبه والكبير من ينافي منه ذلك لانما سئلوا بالتحقيق عنه فاما هو كبير هنا وعمل الكلام  
 فيما اذ عرضت علمها الصغيرة بنفسها او وليها اما بدونه فلا مجال للبحث كالكبر في الا اذا حقلنا الموجب العقد وجد قولها اما  
 لو كانت كبيرة والزوج صغيراً فالشيخ لا نفقة لها وفيه اشكال مشاؤه يخفق المنكسر من طرها والاشية وجوب الانفاق ما كان المعبر  
 في وجوب الانفاق العقد مع المنكسر وهو مع عدم كاشور فاللزم منه وجوبه للكبير في اذا ممكن ان لم ينتشر وان كان الزوج صغيراً لان  
 الاصل عدم اشتراط اخر في الوجوب هو قبول الزوج للاستمناع كما يجب الانفاق عليها ولو غابا ذهب بعد ان سالت نفسها وجب ذهب  
 اليه الشيخ عدم امكان الاستمناع بها بسبب هو معدوم فيه فلا يلزم عرفاً ولا من بعد ما هل يثبت لا انزل للمنكسر في حضانة المنكسر في طهر  
 الامكان والام يخفق لان الامتناع من جهة الفاعل اقوى من جهة القابل فذا اسقط الثاني اسقط الاول وفيه نظر لم ينع فاقتر العذر  
 من جهة مع اجتماع شرط الوجوب من قبلها لما يثبتنا سابقاً ولا للمعبر في المنكسر رفع المانع من جهةها والاصل عدم اشتراط اخر  
 فيه بغيره من غير الفاعل والقابل لان انشاء ريب ايجاب النفقة على استيفاء اذا حصلت جباب ان يثبت الوجوب والمعلوم منه العقد  
 مع بدل المرتبة نفسها ما وقع عدم المنع فالقول بالوجوب بخفى قوله ولو كانت مريضه او رفاء او فراق لم يسقط النفقة لا مكان

[illegible]

النشوز مجرب بنه الصوم ويخول اول النهار وان لم يطالب به مع ذلك فذلك كونه ان بنه النشوز يكون نشوزا فاسده لان النشوز هو الخروج  
 عن طاعة كما تقدم بمقتضى الاستسقاء او الخروج بغير اذن او نحو ذلك لا يثبت حتى لو نزلت ان يخرج عن طاعة ولم يفعل لم تكن نشوزا  
 وهذا التعليل صيغته كما صنف لغيره من منع الصوم باستلزامه الدعوى على تقديره من حيث كونه مانعا كذا في النشوز فانه لا يكون  
 عندنا لا يثبت به النشوز فلا يكون مانعا فلهذا من اسقاطها عدم اسقاطها فان دعوى اسقاطها للنشوز لا تنوفع على ثبوت كونه مانعا  
 لان النشوز لا يحصل الا بمقتضى الامتناع من جهة المردة وان قد اذبح الزوج على مهرها عليه وهكذا يقول الشيخ هنا ان الصوم نكاحا نشوزا من جانب  
 المردة من حيث امتناعها منه ولما عارضها عليه بالبر بوجوب ان قد اذبح الزوج معه على الاستسقاء وحكم بفساده قوله ان ثبت النشوز للطلق  
الرجعي كما ثبت للرضعة وشيئا من نفقة البائن وسكانها كانت غرا لان اوضحه نعم لو كانت للطلق حاملا لزم الاتفاق عليها حتى يضع  
 وكذا المسمى وهل النفقة للحمل ولا يثبت قال الشيخ في المحل ونظمها في قوله في ما لا خلاف ان الزوج امة وبنه طموه لا وارثا والولد بعد  
 اذا تزوج امة او حرة وبنه طموه لا وارثا لولد امة او حرة اما رجعيه او بانيه فالرجعيه حكمه في النفقة حكم الزوج طموه او حرة  
 الزوج كساقطته واستثنى اخرون منها الموطونة بالنشوز في ثلثها العدة محذوف ما خرج عده الزوج فانها لا نفقة لها على الزوج ومن  
 الحمل وليس يجيد لان من المحل المستثنى عده رجعيه بل بانيه لان العدة موطنة بالشبهة لا للزوج لا فرق بين ان يكون امة وحرة حاملا او حاملا  
 ولا سقطت نفقتها الا بما يثبت به نفقة الزوجات لان حكم الزوجية بان عليها في ذلك كغيره الا بفساد العدة بوضع الحمل وغيره و  
 لو ظهر لها ان الحمل بعد الطلاق فعلى الزوج الاتفاق عليها الى ان يضع او ينسحب من الحمل فان التفرقة بان انه لم يكن حمل فله استرداد الله  
 المدفوع اليها بعد قضاء العدة وشال العدة الا فرأى ان انفق فان عنت فذا صدقت بالمهر ان كذبها الزوج وبلا يمين ان صدقت  
 وان قالت لا اعلم مني ففقت عدى سلت عن عده جرحها وطهرها فان ذكرت عده مضبوطة بنينا الامر على قولها وان ذكرت  
 انها مختلفة اخذنا باقرارها ورجع كزوج فيما زاد نفقة فانه لا ينفق حتى زاد نفقة عليه وان قالت نسيت عادي فنفق المثل على  
 اقلها ما يمكن بقضاء العدة لاضالة البرائة من الزايد وعلى ثلث اشتهر بنسائه على الغالب فجهان من شأنها ما عارض الاصل من الاصل  
 بقاؤه العدة ايضا الى ان يثبت الا بفساد العدة وبعضد الثاني بالظاهر المتيقن هو الاول وان بان حاملا وانما يثبت به يمكن ان يكون منه  
 فالاول له والنفقة عليه الى حين الوضوح ان انت به لا كثر من ذلك النفي عنه بغير الحان ولا ينفق من مهرها عنه فتكون عدها  
 بالاخر وان ثبتت في غير الزوج وادعت انه وطهرها بعد الاقرار استغيد الفاضل وان قالت بعد فريز فها نفقتها ولا تسألها عن  
 مدة الحمل وعليها ثلثه الاعتداد بالقرائن الثالث بعد الوضوح انها نفقة وان قالت بحسب الطلاق فعدتها بالوضع فها نفقتها فلهذا اقراره ولا نفقة  
 لها من مدة الحمل وان ثبتت له وانكروا القول قوله وكسقط عنه نفقة ما زاد على ثلثه اقرارا واما البائن فلا نفقة لها ولا يسكن عن الا  
 ان يكون حاملا على قول الشيخ او طفلة امة امة على الاشتهار لقوله وان كان حمل فنفقوا عليه حتى يضع من الحمل الشامل بعمول البائنات بالاطلاق  
 والرجعيه وجرحها السكن مع عدم الحمل وان دل عليها صدى الابنة بالنشوز وكذا الزوج في الفاطمة بنت فليس كانت متبوتة لان نفقة المالا ان يكون  
 حاملا وهل النفقة للحمل والحمال الاجله قال الشيخ في طبا لا يربعه عليه جماعة منهم العلامة في المحل لدوران النفقة مع جوده او عدمه فانها  
 لو لم يكن حاملا فلا نفقة لها واذا كانت حاملا وجبت النفقة فلما وجبت بوجوده وسقطت بعدمه دل على انها لا تدور انهما مع الزوجية  
 وجودا وعدمه ولو جوبها لم منفصلا فكذا منفصلا ونقض الاصحاح على انه ينفق عليها من مال الحمل وذهب اخرون منهم من ينزهه في الثاني لانه  
 لو كانت النفقة للحمل لوجب نفقة من نفقة ما كان نفقه ما فقدت محال الزوج لان نفقة الاقارب غير مقدرة بحال نفقة  
 الرضعة ولاها لو كانت للحمل لوجب على الحملا لو كان منفصلا وهي لا تجب عليه هذا ولاها لو كانت للولد لسقطت بقاء الولد كما اذا  
 ورت او وصي له بشي فقبله ابو له وشيخ الغرم بعض هذه الا زمانا في حكم سقوطها ببقاء الولد وينوبها على الحد اذا نزلت في ذلك فظهر  
 فائدة الخلاف في موضع منها اذا تزوج حرة بانه وبنه طموه لا وارثا لولد امة او حرة فانها لو جوبها على الحد اذا نزلت في ذلك فظهر  
 على سبده وهو سبده الامر وعلى القول الاخر وهي على الزوج وعدها اذا تزوج عبد بانه فانها حاملا لفرق قال النفقة للحمل كانت على السيد  
 الولد منفردا او مشتركا وزواله لان العدة لا تجب عليه نفقة فانه ومن قال انها لها قال النفقة عليه كسيرة او على سبده ومنها اذا تزوج  
 عبد بحرة فنشوطه لا وارثا لولد امة او حرة فانها لو جوبها على الحد اذا نزلت في ذلك فظهر فائدة الخلاف في موضع منها اذا تزوج حرة بانه وبنه طموه لا وارثا لولد امة او حرة  
 لم يثبت شرطه في النفقة على الولد لانه ولد حرة او مملوك وعلى الثاني وهي على الولد وكسيرة على حد النفقة لصبرها على النشوز ومنها  
 لو لم ينفق عليها حتى مضت مدة او مجموع العدة فنزل بوجوبها للحمل لا يوجبها لان نفقة الاقارب لا تنفق ومن قال انها لوجب بقضاء  
 لان نفقة الزوجية تقتضي اورد على هذا بان الفضا انما هو للزوجية لكونها معاوضة وكونه رجعيه هذا منسفة فطحا واجبي بان الزوجية لها على  
 حد الوجوب للزوجية ومنع ومنع يجوز ان النفقة خوف المالا والاصل انه وجوب القضاء خرج له من ذلك بدل خارج لاها  
 معونة لسد الخلة فيبقى الباء على الاصل ومعهما لو كانت فاشترط حال الطلاق او شرت بعده فعلى القول بان النفقة لها سنة ١١

سواء

واشتى منهن من ماله  
 التطليقة من ماله  
 من

في قوله  
 ان يكون  
 حاملا على  
 قول الشيخ  
 او طفلة امة  
 امة على  
 الاشتهار  
 لقوله وان  
 كان حمل  
 فنفقوا  
 عليه حتى  
 يضع من  
 الحمل

في قوله  
 ان يكون  
 حاملا على  
 قول الشيخ  
 او طفلة امة  
 امة على  
 الاشتهار  
 لقوله وان  
 كان حمل  
 فنفقوا  
 عليه حتى  
 يضع من  
 الحمل





من خادم واحد ولو كانت من ذوى الخدم لان الاكتفاء يحصل بها ومن لا عادة لها بالاعتماد يخدمها مع المخدم نظر الى العرفه والعتناء صفها  
اللو ان لا يخدم من انفسهم في عادة البلد بل يكون من يخدم من وان قدر على الخدمة فذا كانت الرخصة منهم على الزوج وجب اخذها بالآ  
من العاشرة بالمعروف المأمور بها ولا فرق في وجوب الاعتماد لهذه بين ان يكون الزوج موسر او مسر او عسرا ولا اعتبار بحال المرأة في  
ايها دون ان ينفع بالانسان في بيت وجهها ويلبى بها ما سبب الانتقال ان يكون لها خادم ولا يجان يكون اكثر من خادم واحد لمصو  
الكفاية به ويجعل اعتبار عاداتها في بيتها فان كانت من يخدم بخادمين واكثر وجب اخذها بذلك العدد لانه من العاشرة بالمعروف  
ولا يلزمه بمليك الخادم ان يخدمه بالواجب اخذها بالبحر او امانة مساجرة او بنصب مملوكه لخدمتها او بالانفاق على التي تخدمها  
معها من حرة او امانة ولا يجوز ان يكون الخادم الامرا او صبيبا او محررا لها في مملوكها المحض ومطافا وجهها مبتدئا على جوارقها  
وقد تقدم وتلصق الثانية اللواتي يخدم من انفسهم في العادة فلا يجب اخذها الا ان يحتاج الى الخدمة لمصلحة او فائدة فعلى الزوج اقامه  
من يخدمها ويخدمها ولا ينقص هناك ولا يحد بل يجب الحاجة لا فرق فيها بين ان تكون الرخصة حرة او امانة وان لم يكن لها عذر فيجب الى الخدمة  
فليس عليه الاعتماد ولو اذ ان يخدمها بما لها فله منع من دخول داره ثم هي هناك ما تامل الآلة اذا خدمها بحرة او امانة مساجرة  
فليس عليه سؤالا جرة وان اخذها بما يجاريه في نفسه ما يجب بحول الملك وان كان يخدمها بكفاية مؤنة خادما فان هذا موضع نفقة الخادم  
والقول في جنس طعامها وذل كما هو في جنس طعام المحرمين والاصح اعتبارا بذكر كفايتها باحكامها وكذا يجب لها الادام المعتاد الا ان لا يخدم  
طعام المحرمين الثانية لو قال الزوج انا اخدمها واذا سفاط مؤنة الخدمه فله ذلك لان الخدمة حرة عليه فلان يؤمنه بنفسه فيقول  
هذا فالواجب اخذها باحد الطرفين لانه سبب ان يخدمها بنفسه هذا فيما لا يشيخي منه غسل الثوب استقاء الماء وكسرت كسرت وطبخ  
الطعام اما ما يشيخي منه كالذي يبيع الى خدمه نفسها من صبا للماء على يدها وحمل الى الخلاء وغسل خروفا يحضر ويحوز للماء الامتناع  
من خدمه لانها محشمة وهي شحيمة فيضربها بالمال والبشر ذلك من العاشرة بالمعروف واطلاق الصر وجباة الخيرة في خدمه بنفسه مطلق  
لان الحق عليه في الخيرة في جهته انه الثالث لو تنازعا في خادمة التي تساجر بها الزوج يخدمها او الجارية التي تخدمها من جوارقها  
تقدم حرة او امانة وجهها من ان يخدمها لها فله ان يكون الذي عتبه لوفاءها واسرع الى الامتناع ومن ان الواجب عليه ان يفيها العتد  
دون ان يفي ببلد العتد كما لا يجوز بخلافه النفقة من طعام معين ولا في بدخله وبه ومنه فمن تخارها وهذا الصح هذا في الابداء  
فاما اذا توفقا على خادمة والفقها او كانت قد جلت خادمة مع نفسها فاذا ابدى جوارقها في جوارقها وجها من الخيرة في الاعتماد وعسر قطع الما  
على النفس الا في الاولى ولو اذ ان استخدا من ثابته وثالثه من ثابته فلان شيخ ان لا يرضى بغيره من داره وكذا الوجه معها اكثر من واحد  
فلان يفتقر على واحدة ويخرج الباقين من داره كمال ان يخدمها ما يخرجها من داره ومنع ابوتها من الدخول عليها واخراج ولدها  
من غيره اذا استعجنه معها الرابع لو كانت الزوجة او مملوكها ان تبال تخدم في العادة ففي وجوب اخذها وجها من النظر الى العادة ولا لفتا  
الى نقصانها بالرؤيه وان يخدم دون ان يستخده والاول اذ في قول من يبيع في جنس المادوم والملبوس في عاده اما ان يملك  
كذا في مسكنها والمطالبه بالفرق بالسكر من شرا ذلك غير الزوج المرجع في جميع ذلك في عاده اما ان يملك بلدها ولا ينظر الى عاده الزوجة  
لانه من العاشرة بالمعروف والانفاق بالمعروف عليه ويختلف المادوم باختلاف الفضل وقد غلب الفواكه في اوقافها فيجب على من يبيع في كل  
كل اسبوع مائة من العتد يكون يوم الجمعة واجب ابن يخدم الخدم على المتوسط في كل ثلثة ايام ولا يشترط في مسكن ان يكون ملكا  
بل يجوز لسكانها في مستعار وتساجر اتفاقا لانه امتناع لا يملك ولا يخفى ان لها المطالبة بالفرق بالسكر والمراة ما يلحق بها الجاهل  
وحجوه وبكث وفدا لتي يلحق بها الدار والحجوة لا يسكنهم ما غيرها في دار طاعة بدد رضاها لكن لو كان في الدار حجوة مفترضة المرافقة  
ان يسكنها وكذا لو اسكن واحدة في العلو وواحدة في السفلى المرافقة مفترضة والتي يلحقها البيوت المفترضة لان يسكنها في بيت من دار  
واحدة ولا يبيع بين المرافقين ولا بين المراء وغيرها في بيت احد مطلقا الا بالنزاع في قول من لا بد في كسوة من زيادة في ثلثة اللند  
كالاحتواء للنفقة او الحاف للنوم ويرجع في ختمه الى عاده امتال المرأة وراذا اذا كانت من ذوى الخجل زيادة على ثلثة البذلة ما يجمل  
امتالها به لما كان المرجع في كسوة الى المعارف فليقبح حالها الخلف للباخذة للبدد في حرم الرد وباخذة الفضول وغيره في ثلثة  
زيادة الخشوع والفران عند ثلثها ونحو ذلك ويرجع في جنس القطن والكتان والجحر وغيره الى عاده اما ان يملك الجاهل المصنف  
التياب اللائقة بها من الكا والجحر ونحوه مما يعاد وكذا يعتبر في ثياب الخجل زيادة على ثياب البذلة وهي التي تلبس في اكثر الاوقات  
اذا كانت من اهل الخجل ولو لم تستغن في البلاد الباردة عن الوفاء وجب من الحطب الفهم بقدر الحاجة ويجب بقضاء المرأة ما يفتقر على  
الارض من حصر والناط والمخف والنطع واللبد وكخذة والحاف ما يلحق بها عاده بحسب الفضل وقد عد الفقهاء في هذا البلد  
استباء كسوة بحسب ما اتفقوا عليه عندهم ولما كان المعنى من العتد لامتالها في ثلثها في كل وقت يعتبر فيه استغنى عن ثلثها او ما  
يجب لدخولها في ذلك من الضابط قوله لو قالت انا اخدم نفسي ولنفقة الخادم لم يجز اجابها ولو ابدت بالخدمه من غير ان لم يجر

هذا المطالبه انما يمكن ان يكون له ذلك لان رغبته في عدم التلاها لان يحول عليه في رغبته اليه وان ذلك مستطاع له وان كان رغبته  
به لانها تضره بمثل ذلك ولا رغبته ما حو رغبته في عدم التلاها لان يحول عليه في رغبته اليه وان ذلك مستطاع له وان كان رغبته  
منه غير فلا اجر له بها ولا نفقة زائدة شيب الحذيفة في قولها الرزقه تلك النفقة يومها مع العيكة في يومها وان نفقة اليوم استغرقت نفقة  
ذلك اليوم وكذا نفقة الابرار وان لم يقدروا الحاكم ولم يحكموا بالنفقة لدمه وانفقت تلك المدة ممكنة وقد ملك النفقة  
ولو استفضلت عنها ما وانفقت على نفسها من غيرها كان ملكا لها لان النفقة من النفقة القيام بحاجتها واستحلها الكونها بحسب  
لاجلها فالواجب منها ان يدفع اليها يوما فيوما اذ لا يوقف باجماع الشارع في بقاء الرزق والحاجه تندفع بهذا المقدار فيجب دفعها في  
كل يوم اذ طلع الفجر ولا يلزمها الصبر الى الليل يستقر الوجوه لحضرة الحاجه قبله ولا يلزمها الحاجة الى الطحن والجرح والطحين اذ الواجب عليه دفع الحب نحو  
مؤنة الصالحه لا يصير لها كونه بها عملا بالعادة فلو لم يسلم اليها في اول النهار لم ينلها عند الحاجة ولو منعها من النفقة وانقضى اليوم ممكنة  
استغرقت نفقة ذلك اليوم في رغبته لان نفقة الرزقه اعتبارا من مقابلة الاستمتاع فبغيره ينلها الدين وكذا نفقة الابرار المستعدة اذ امضت  
ولم ينقض عليها ولا فرق عندنا بين نفقة الحاكم لها وعدها في حقها في معنى المعاوضة فثبت منها ما يقتضيه التقدير شرعا وان لم يكن  
مقدرا ابتداء كما يثبت في ذمة عوض المتلفان المجهولان القيمة وشيخ كنهه حيث يحتاج الى معرفتها ثم استحقاق الرزقه المؤنة على وجهه بل  
لا الامناع لان الانشاع به لا يتم الا مع دفعها عنه وكذا الحكم كل ما يشبه ملك من اهل الشئ في الدهن والطير الصابون ونحو ذلك فاذا  
دفعها اليها ملك نفقة اليوم والحزن بين المضروقة وفي بعضه وفي استفضل البعض وجبته الانفاق على نفسه ما من اليها كما يحترق  
جهان اموالها وهذا في نفقة نفسها وواضح ما نفقة خادمها فان كان حوا فكل لان الحر يملك الملك ويشتري نفقة الحر بالشرط ويجعلها  
اجرة الحذيفة بان وجدت من يخدم بالنفقة فقط السلك يومها كالمرته وان لم يكن غدا الا اذا اخذها باجتماع المملوك كذا ما ينبغي  
ان يكون الملك ولا يلزمها كما ملك نفقة نفسها ثم يحمل ان يكون ملكا نائما فتخرج بين انفاقها عليها وايدائها وان يكون ملكا له مقدرا بان يدفعها  
الى الخادمة ويضرب ان اخذها على وجه الملك فلو صرفت منها او تلفت شيئا لم يلزم الرزقه من اخرى وان لم يكن في شرط خلافها باخذة على وجه  
الامناع في قولها لو دفع اليها كسوة لده جزا العادة ببقائها اليها صاحب ولو خلفها مثل المدة لم يجب عليه بدلها ولو انفقت المدة والكسوة  
بأفنى طالب البس بكونها استفضل الحكم في ذلك التزاد من يخدم مقدمه يثبت عليه ويؤثر في حاجته للرزقه من النفقة ونوابها ما اخذت  
على وجه الملك وهو مؤنة على ما تقدم لا يلزمها ما يشبه ملكها الانشاع بل السهلا كما هو لا تنقاع بها ومنه ما اخذت على وجه الامناع ونحوه  
على جهة الانشاع خاصة هو المسكر في الخادم لان غيبه لا يشبه ملكها الانشاع ولا يدفع اليها ومنه ما هو مؤنة بين الامرين وهو كسوة فانما  
ينبغي عنها مع الانشاع كالمسكر في نفقة على طول المدة كما ينبغي النفقة به في الجمل من خلاف المسكر وقد اختلف العلماء في ذلك في كونها تملكها او  
امناعا فذهب المصنف والعلامة في غير تحريره والارشاد في شئ في طائفة الاول لما ذكره في قوله تعالى وعلى المولود له ذمهم وكسوتهن على الرزق  
فيكون الواجب فيها واحد الا فضا العطف الكسوة في الحكم وهو في الرزق التملك يكون كماله الكسوة ولعله قد مر من قبلهم في رزق  
كسوتهن بالعرف واللام للملك في نظر منغ افضاء العطف الكسوة في جميع الاحكام وجميع الوجوه سلمنا لكن الاعتبار الاشتر في الحكم  
المذكور وصفه وكيفية فان قولنا ان كسوة المرأة ونحوها يقتضي اشتراكها في اصل الاكرام لا السنون في مركز وجه ولطاهر من الحكم هنا  
كون الرزق في شخصها فيكون كسوة كل واحد اما كقوله الاستحقاق من اخر خارج عن اصل الحكم ومن الجائز ان يدفعه وكسوتهن جملتهن وكسوتهن  
وهو به بالامناع ولما يخرج من قطع النظر عن ساد يجوز كون اللام للاستحقاق لا الملك في الاختصاص بل هو لا يصلح فيها كما حقه جماعة  
وما يحققان بالامناع ويؤيد الثاني ان الغائب من كسوة كسوة كبير وهو يحمل بالامناع كالسكنى واصل البرائة الذمة من التملك وهو  
خبر العلامة في الارشاد ونورد في تحريره والكلام في الة الفرض وطرف الطعام والشراب والة الشئ في النفقة كالشرط كسوة بل الامناع فيها  
اظهر خصوصا الا لان لكونه لوجاء بالطعام معولا لا يستغنى عن الادلة اذ ان رزق ذلك قطره فائدة الخلاف في مسائلها ما لو دفع اليها  
كسوة لده جزا العادة ببقائها اليها ونفقت بها وجعل في المدة من غير نفقة فعل الاول يجب عليه ايدائها وهو الذي قطع به المصنف لان  
قد لا يملكها فثبتها اذا ملكها النفقة فنفقت بها وها على الثاني عليه لا بدال ولو انفقها بنفسها فلا بدال على القولين لان على الاشتر  
يلزمها اخذها ما كانتا في شئ مع اجباله لان الواجب عليها القيمة وعلم المتأمل لو صرفت قبل محض وفن كسوة في حياها عليها ما زادة على  
المعناد او نقص في حفظها ونفقت في الهواء حيث يقصر اليه فهو كما لو انفقها ما ومنه ما لو انفقت المدة وكسوة بآفئ لوففها بها فاعلم  
كسوة اخرى على الاول وهو الذي حكم به المصنف لان حكمها اليها يثبت على المدة المعادة لها كما لو استفضلت من طعام يومها وعلى الثاني لا  
يلزمه حتى يسلم ما اخذها لكونها الاول كسوة الصنف مثلا ولا يصلح للشاء فعليه ان يعطيها ما يصلح للشاء او يزيد بها عليها  
ان كان فصله مع غيره ما في الارشاد مع حكمها بانها امتناع جودها المطالبه ما جرى بعد المدة وان كانت بآفئ وعلمه يمكن بناء  
حكم المصنف على ذلك فلا يعلم بحكم ان فذهب التملك ومنها المدة في اثناء المدة التي يصلح لها الكسوة او مان الرزق او طلعها

تلا

قوله

على القول الاول بالامتناع فيه ثم مطلقا وعلى القول بالتبليغ يحمل فوبانك ايضا لانه اعطاها للبدن المستقبل وهي غير واجبة عليه كما لو اعطاها نفقة اليوم وهو الذي جزم به المتصنف بما في عدمه لان ذلك البدن بالنسبة الى الكسوة كالنفس بالنسبة الى النفقة وسنذكر ان النفقة لا تسترد ولو وقع ذلك في اثناء النهار فم لم نلسمها اصلا او لم يسهلها دون انعقاد ذلك البعض من لذة النجس على التملك منها بالبدن ومنها اذا لم يكن لها مده صارت الكسوة ديناعليه على الاول كالنفقة على الامتناع لا يصير فيها مع اجتماعها كما لو سكنت في منزل لها لم يطالب بالسكن وفيها ان لان باخذ المدفوع اليها ويعطيهما غيره على وجه الامتناع ولا يجوز ذلك على وجه التملك لا يرضاهما ومنها انهما لا يصح لهما بيع المأخوذ ولا التصرف فيه بغير اللبس على وجه الامتناع ويصح على وجه التملك ما لم ينفذ غرض الزوج من البز والنجس وغيرها ومثله النفقة لو ادى نصفها فبغير الاكل الى الضعف لا يلبس بالزوج من الاحوال ومنها جواز اعطائها الكسوة بالاعارة والاحارة على الامتناع دون التملك ولو نلفا المستفاد وحكم بضانها فالعنوان على الزوج قولهم لو سلم اليها نفقة البدن ثم طلقها فقبل بفضائها استعا نفقة الزمان المتخلف الا نصيب يوم الطلاق اما الكسوة فلا استعادتها ما لم ينقض البدن الضرر بها اذا سلم اليها نفقة البدن كغيرها ثم طلقها فقبل بفضائها وجب اسرها ما يخصه من البدن بعد يوم الطلاق لما تقدم من انها لا تملك النفقة لا كوما فبقضاء دفعه نفقة المدة كان على وجه البيع نظر الى ما يلزمه ويستحق عليه في المستقبل فاذن ينزل خلافه اسرها كالروكة المحملة في حكم الطلاق والوقوف احدنا واراد بالاسرها ما لو تفرقا انما الرجوع بغيره يصيب يوم الطلاق وما في معناها من غيرها فتملك نفقة في اول النهار فلا يرد الملك واستثنى بعضهم ما لو كان سقوطها بالنسبة ونظر الى استناد المنع اليها بخلاف الموت الطلاق والفرق في نظر الاستناد لجمع في نفقة ترك الاستحسان في نفقة اليوم ولعدمه لا دخل في ذلك وان كان له مدخل في الامم وعدمه وعلى القول بالاسرها اد فهل هو يجمع نفقة اليوم والتخلف عنه بعد فذلك شرط وجب من حصوله في الاستحسان في الماضي من جواز كونه مستحقا فيها على الطاعة الى اخرها هذا كله في النفقة اما الكسوة فحكموا بسترادها ما لم ينقض لذة الضرر وبها عارة وبناء على القول بالامتناع واضح واما على ما ينظم من كونها تملكها فوجهه ان اعطائها للبدن المستقبل وغنى عما كالتفقه غايته في البان ان النفقة مستوفى عليها وتنفقها على الابام فجنمها بغير الاخبار والكسوة لا قبل الا فضلا لكل يوم فدفعها اليها المدة يكون على وجه الاضطرار ولا على وجه الاستحسان اسرها من حيث ولا يستثنى في نفقة اليوم كالنفقة ويحمل على القول بالتبليغ عدم اسرها لولا ان كسوة كضيقه مثلا بالنسبة اليه كالنفس بالنسبة الى نفقة وهو ظاهر وجهي الشافعية قولهم اذا دخل بها واستمرت كل معه فثبت على العادة لم يكن لها اعطائه مائة مواكنة انما لم يكن لها ذلك لخصم النفقة ولغيره ان الناس على ذلك في سائر الاعضاء والكفء الزوجانية ولو طلت المنة النفقة للزمان الماضي ومحال هذه لاستنكر وللشافعية وجه بعض سقوط نفقتها بذلك لانه لم يود الواجب الموظف عليه ثم طلع بها لغيره واجب هذا اذا كانت المنة بالنسبة وشبهه او كانت ناكل معه باذن المولى اما لو كان عول عليها ولم ياذن المولى فالزوج منطوع ولا سقط نفقتها بذلك لو فقهها على فضله وادنه فوله ولو زوجها بنفقة لم يجب النفقة على القول بان التمكن موجب النفقة ولا وثوق بمحصل التمكن ثم اذا تزوجها ولم يطالبها بالزفاف لم يمنع شيء منه ولا عرضت نفسها عليه فوضعي ذلك في وجوب نفقتها تلك المدة فولا من مبدان على ان النفقة يجب بالعقد بشرط عدم التشوؤ وبمع التمكن فغلى الاول يجب لو جو الوجب عدم السقط وهو التشوؤ وعلى الثاني لا يجب لان التمكن لان المراد منه على ما فسر معبر لسان نقوله باللفظ سلبت نفسى اليك في اي وقت شئت مكان ونحو ذلك ولا يكفي السكوت ان وثوبيد لها التمكن عارة على تقدير طلبة منها وبغلب المص بعدم كون وثوق بمحصل التمكن يرد به ذلك لكن العبارة عنه غير جيدة بل الاراد في التبليغ بعدم التمكن بالفعل كما في كراهه سواء حصل وثوق به ام لا وهذا جاد الشيخ في طرحة على عدم الوجوب بقوله لا بالنفقة انما يجب بوجود التمكن لا بامكان التمكن في عديم بين علمين وكان يستغنى بحدته الموهوم عدم التمكن وان كان تكلفه مكلف للجمع بينهما فانه ما قوله لو كان غايبا فحضر عند الحاكم والتمكن لم يجب النفقة الا بعد اعلانه ووصوله او وكيله وتبليغها ولو اعلم فلم يبادر ولم ينفذ وكيله سقط عنه فذ وصوله والزم بما اذا واه اذا غاب الزوج فان كانت غيبته بعد ان كسنت الزوجية وجبت النفقة عليه رجوعه عليه مده غيبته وان كانت غيبته قبل التمكن فان اكتفينا بالعقد بشرط عدم مانع فالحكم كذلك لان غيبنا التمكن في الوجوب شرط او سببا فلا نفقة لها فان حضرت عند الحاكم وبذلك التملك والطاعة كذا في حاكم البلد الذي في الزوج ليعلمه بالاحال ويستدعيه ان شاء فانما اليها وتسلمت او كسنت فبذلك التملك وجبت النفقة وان لم يقبل فاذ مضى من امكن الوصول اليها عارة فرض لها النفقة في الزوج جعل الحاكم لها لان الامتناع منه لو انقض على ارسال البعير موطئ الحاكم الذي هو في بلد عجا فانما لكن بشرط ثبوت ذلك عنده باخبار عدلين ولو لم يعرف موضعه كتب الحاكم الحاكم البلد التي هو بوجه اليها العوافل من تلك البلد عارة ليطالب بادي باسمه فان لم يظهر فرض الحاكم نفقة في ماله حاضر وخادمها كقبلا ما يصرف اليها لانه لا يؤمن ان يظهر وفاته او طلاقه ولو لم يرسل الحاكم اليه ولكن بلغه بكنهها بقول من تبينه ومضرب يمكنه

الوصول فلم يصل فالأقوى جواز فرض الحكم لها النفقة إذا ثبت عنده وصول الخبر إليه على ذلك الوجه ولو لم يظهر له خبر ولم يتمكن الحاكم من الإتيان  
 والبحث عنه وقت النفقة على القول بوقوفها على التمكن هذا كله إذا كانت المنة بالغة غافلة أما لو كان في علمها فلا اعتبار بغيرها  
 وبذلكها الطاعة وإنما الاعتبار بغير الولى ولو كانت المرأة تملك الوطى وملك نفسها وملكها الزوج فالشئ وجب النفقة كالأكبر  
 إلا في فضل واحد وهو أن الخطامع الكبيرة في موضع كسوة التمكن الكامل وههنا إذا قام ولهم ما مقامها في تسليمه سقطت النفقة  
 ولو لم يكن لها ولي أو كان غائبا أو منعها فسلت متى نفسها وحيث النفقة وإن لم يكن ممن يصح نصرها لأن الزوج استحق الفرض واعتبار  
 في كونها بوضعه من أهل الأباض كما لو دفع الفرض بفضل السبع من صبي ومجنون أو وحدة في الطرود مع وفي هذا الفرض على أصولها  
 نظر لأن المراهقة هي المقابلة للبلوغ وإذا كان بلوغ الانثى عند الاحتباس مع فله المراهقة يكون قبلها والوطى غير جائز في هذه الحالة  
 ولا يحق التمكن في الذكر والأنثى ولا التسليم معها مطلقا وبعد كما أنها تحصل البلوغ ونزول المراهقة وإنما يجري هذا على أصول  
 المخالفين الذين يعتبرون في الذكر والأنثى بلوغ خمس عشرة فحققت المراهقة بعد التسعة وقبل البلوغ وفي وقت يجوز به الوطى ولو فكر  
 الأمر فسلت المنة نفسها إلى الزوج المراهقة بغير أن الولي وجبت النفقة هنا وسهل فرضه وهذا بخلاف تسليم السبع من المراهقة لأن الفرض  
 هنا أن نصير اليد للشئ في تسعة قال المراهقة المولى لا يجوز إلا بدلا لاسمها مع حمل أو ثوبها على يد التمكن للولى وإن كان فنعطفه  
 الصبي نظر إلى ولائته عليه وسلبه بغيره مع الأول دفعه قول من فوضت عادت إلى الطاعة لم يجب النفقة حتى يعلم ويقضي زمان  
 ممكن الوصول إليها أو وكيله ولو أريد سقطت الوعادت واستلكت نفقتها عند إسلامها لأن الردة سبب السقوط وقد زالت  
 وليس كذلك الأول لأن الشئ خرجت عن قبضته فلا استحقاق النفقة إلا بعونها إلى قبضته ثم هذه المكالمة تسقط من السابق بقاها  
 فإن عدم التمكن كان في الأول من غير اعتبار هذا بالمشور ويحرمها أن الزوج إذا تزوج مع حصن الزوج فنعطفها وهي  
 كانت عادت إلى الطاعة وفي غير ذلك لم يجب نفقتها إلا أن يعلم بعونها وسقطت زمان يمكن الوصول إليها أو وكيله إلى آخر ما قرر  
 في سابقه يخرجها بالمشور عن قبضته فلا يعود إلى أن يحصل تسليم مسانقته بها إلا بحصولها بحجوعها بذلك إذا دعا إليها  
 أو بقية وكيله واستأنفت تسليمها عادت النفقة ويقارن السابقة في جريان حكمها على العول من خلاف السابقة فنهامسبنة على اعتبار  
 التمكن كما مر ولو أريدت المنة في خيرة الزوج ومنه في قبضته سقطت نفقتها الجهر وطهها بعد الردة والمانع من قبلها فإذا  
 غاب الزوج وهو حيث وكانت مدخولا بها فعدت ولعدة إلى الإسلام وهو غائب لدى قطع المص ومنه الشئ وط أن نفقتها ما يعود  
 بمجرد عودها وإن لم يبلغه الخبر ولم يحضر وفروا بينها وبين الناشئة نفقة المنة فسد سقطت بردها فإذا عادت إلى الإسلام انقطع سقط  
 فعمل الوجوب عمله لأن الفرض كونه في قبضته من قبل السفر بخلاف الناشئة فإن سقوط نفقتها الحرجية ما عرفت الزوج وطاعته وإنما  
 يعود إذا عادت إلى قبضته وذلك لا يحصل في غير ذلك وهذا الفرق لا يبر من نظر لأن الردة مانع شرعي من الاستمتاع وقد عرفت  
 من جهتها ومن لم يعلم الزوج بنزوله فالواجب عليه الامتناع منها وإن خسر لا يكفي مجرد كونها في قبضته مع عدم العلم بنزول المانع الذي  
 جاء من قبلها فاسقطت النفقة نعم هذا الفرق لم لو كان المانع حاصلا في غير ذلك ولم يعلم بها فإن تزوجها الجهرية من قبلها فاسقط  
 النفقة لم يعد رجوعها إلى قبضتها من غير عودها إليها لا يحصل ذلك حال الغيبة بخلاف ما لو أريدت ثم رجعت  
 ولم يعلم فإن تسليمها حاصل مستصحب المانع حصل زال وهو لا يعلم به فلم يحق رجوعها الاستمتاع بها لأجله بخلاف الوعد وعمل الجواب  
 عن الإشكال بأن العقد لا يقتضي وجوب النفقة ما مع التمكن ويكون وقد تحققت شرط الردة لا يحصل معه الإخلال بشرط لأن التمسك  
 التمكن من قبلها حاصل وإنما كانت الردة مانعا فزال المانع عمل مقتضى وجوب النفقة عمل كما اشترنا التمسك بخلاف المشور فإن لشرط الواسع  
 فداشقي فلا بد للحكم بوجوب النفقة من عودته ولا يحصل إلا بتسليم جديد فإن قبل الردة لم يفسد الوعد بوجوبها فوقف ثبوتها على سبب جديد  
 والافتح السقوط مستصحب لنا السبب وجوه هو كعقد السابق المصاحب للممكن لأنه لا يفرض في الردة ما رقت حكم العقد ولم هذا الوك  
 اسلت عادت إلى الزوجية بالعقد السابق وعلى هذا فلا يفرض بغيره بعد عودته فقولنا ادعت البائن أنها لم تصرق إليها النفقة  
 بوجوبها فإن ثبت أهل ولا استبعدت مقتضى كلام المص وجوب الانفاق عليها ما يخرج بوجوبها العمل وإن لم يبين ويطرق وجهه أن العمل  
 ابتدأ لا يظهر إلا أنها قبل قولها فيه كما حصل في المحضر العدة لأنها من الأمور التي لا تظهر إلا من قبلها ولا يثبت جعابا بين المحضر وحق  
 الزوج على تقدير بيبتن عدمه بخبر الرجوع عليها ولا لا في قول لا أدى إلى الاضرار مع حاجتها إلى النفقة أو مطلقا لو قلنا أن النفقة  
 للعمل لأن نفقة الأمان لا يفتقر فلو أخرج دفع إليها التي يفتقر من مطول بغير نفقة ولا يجب قضائها وتسحق طعلق وجود  
 الانفاق على طهر محل في غير ذلك من العواقل وأعمال الجولان وجوب الانفاق على الزوجة انقطع بالطلاق البائن وجوبه  
 عليها مشروط بالعمل والأصل عدمه لأن مقتضى حكم الزوجية الاستدانة طهره ولا ينفق بكذب ولا نفاق قال كذا ولا يحمل فنفقوا  
 عليه من حيث يضمن حكم من شرط في الانفاق عليها من كونها أولاد عمل وهذا الوصف لا يحق مجرد الدعوى على تقدير قبول قولها

نفقة  
 نفقة

نفقة



انه بطلانها بدون اذنه فانه يكون ثابتا ومعلوم انه لا ينعقد عليه الا ان يودي مال الكتابه فيبذره في البحر او يجره في موضع سائر  
ولو لم يكن في الكتابه شيء كان نفقه ولده من زوجته بما لا يتعد ما هو منتهى والباقي على امره ان كانت حرة موسرة كما ان جميعها عليها  
مع ان شرطه لم يذكر المص حرم نفقه زوجة الكتاب وكان الحجة في ما التمس حكمه انها في كسبه مطلقا لكن لو ادى المطلق شيئا ومحررته  
كانت نفقه نصيب الرقة نفقه العسر نفقه نصيب لغيره بحسب حاله في ما بين الزوجين قوله ان يطلق الحامل رجسا فادعسان  
الطلاق بعد الوضع وانكروا فالقول قولها مع غيرها ويجوز على ما لا يثبتونه فلهذا بالافادة ولها النفقة استصحابا بالدوام الزوجية  
المراد ان امرها كانت حاملا او طلقها او وضعت حملها واختلفا فقال الزوج طلقك قبل الوضع وانقضت عدتها في الوضع فلا نفقة له الا ان  
وقالت بل طلقني بعد الوضع وطالب النفقة فعلمها العدة من الوفا الذي تزعم انه طلقها فيها ولها النفقة لان الاصل بقاء النكاح الى  
الوفاء الذي تدعيه وكذلك الاصل بقاء العدة والنفقة ولذا في الرجعة لا ينفذ بانها تزعم رجوعه ومن ادعى رجوعه قبل فمما يتعلق لانه يتعلق  
بغيره كما لو تزوج عبده ممن يعتق عليه ثم يحكم عليه بعتن العبد لا قبل قوله في رفع التمس على من زعم انه استنصرى ولو فرض ان الزوج  
كان قد لصاها قبل الوضع في الوفا الذي زعم انه ما مطلقه فيه لم يلزمه مهر مثل لانها تزعم ان الطلاق وقع بعد الولادة وان الاصابة  
في نكاح فلا تنقض لها بافادها ولو انعكس الفرض فقال الزوج طلقك بعد الولادة وانت في العدة وفي الرجعة وقال بل قبلها وقد  
انقضت العدة فالقول قول الزوج في بقاء العدة وبنون الرجعة ولا نفقة لها في العدة بغير ما سبق ولو قبل بحسب هذا الحكم  
اذ لم يعينوا زمانا لها اما لو انقضا على زمانا محددا واختلفا في تقدم الاخر فاجرة فالقول قول مدعي باجرة مطلقا لاصالة عدم نفقه  
واستقرار حالها انقضا عليه كان حسنا ولو فرض انقضا على ان الطلاق وقع يوم الجمعة واختلفا في زمان الوضع فادعسان ورفع يوم  
الجمعة في المسألة الاولى وادعي وقوع يوم السبت مثلا فالقول قوله لاصالة عدم تقدم الوضع ولو انعكس الادعوى فالقول قولها لما  
ذكر ولو انقضا على وقوع يوم الجمعة واختلفا في تقدم الطلاق فاجرة فالقول قوله مدعي النكاح في المسألة الثانية وما قبل بانها مع  
الانقضاء على وقت احدثا واختلفا في الاخر فقدم قول الزوج في طلاق مطلقا لانه من فعله وقوله في الوضع مطلقا لانه قول  
اذا كان له على وجهين جازان فبما هو يومها او ما ان كانت موسرة ولا يجوز مع عسار لان قضاء الدين فيما يفضل من الفوت ولو ثبت  
بذلك لم يكن له الامتناع اه نفقة الزوجة بعد جوبها بغيره لانه على الزوج فاذا كان له عليه ما دين وكان مستغنى عنه فانه حاز له مفاصلها  
من النفقة بعد جوبها عليه بان يكون استيفاء نفقه كل يوم في صحيح ولو لم تكن مستغنى عنه فداء دينه لم يكن له المفاصل لان نصيب الدين  
منها لها ما كولا لها اللهم الا ان يوافق دينه فيكون له ما خارج فمهرها هذا كله اذا كانت موسرة بحيث تملك فواتها من غير قوة او  
فلا يجوز مفاصلها والا لم يجز لما اشار المص اليه من التعليل بان قضاء الدين لا يحجبها بفضل عن الفوت بالمفاصل فانه لو جوب  
الوفاء مع الامتناع عنها او ما فبقضاء ولو رخصت بالمفاصل مع عسارها لم يكن له الامتناع لان كمالها في ذلك اذا رخصت بلسقاط  
حقها وارث فداء دينها على الفوت لم يكن له الامتناع وربما قيد ذلك بما اذا لم يوجب عليه ضرر بالقبول بان ضعف عن حصة والا  
كان له الامتناع وقد سبق نظيره وقوله نفقة الزوج مقدم على نفقة الاقارب فضل عن فواته صرفا لانه لا يدفع الى الاقارب الا ما  
فضل عن واجب الزوجة لانها نفقة معاوضة وتبطل الدفء اذا اجمع على الشخص الواحد محاجون بلزمه الاتفاق عليهم وفي ما لا و  
كسبه بنفقتهم فعليه نفقة الجميع وان لم يبق لكل ابدا نفقة نفسية مقدمه على جميع المحفوق من الديون وغيرها من اموال المفاصل  
وعليه نفقة الزوجية الحاقا بذلك فان فضل من نفقة واحدة قدم نفقة الزوجية على نفقة الاقارب والفرق بين نفقتها ما تستر اكرها  
في اصل الوجوب ما اشار اليه المص من ان نفقة الزوجية تثبت على وجه المعاوضة على الاستمتاع وتثبت الدفء اذا كانت بخلاف نفقة الزوجية  
فانها تثبت بمجرد الموائمة والعوض او بالبرائة من الموائمة ولاها اقوى من نفقة الزوجية لهذا لا كسبه منها لها ولا بعضي الزمان بخلاف  
نفقة واعرض بان نفقتها اذا كانت كذلك كانت كالديون ونفقة الزوجية مقدمه على الديون كما علم من باب المفسر ويؤيده ما روى  
ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان نفقة على نفقة فقال يا رسول الله ان نفقة على نفقة فقال يا رسول الله ان نفقة  
على اهل فقد نفقة الولد على نفقة الاهد كما قدم نفقة المفسر على الولد ولهذا الخبر ذهب بعض المشايخ الى ان نفقة الطفل  
تقدم على نفقة الزوجية ويمكن الجواب بان نفقة الزوجية انما تكون كالدين مع مضمونها ويلزم بان نفقة الزوجية مقدمه على مفاصلها كما  
تقدم على مفاصل الدين الا الخاصة منها اقوى من الدين ولذلك عدت نفقة الزوجية عليه في مال المفسر يعني معها المهرج على نفقة  
الزوجية بثبوتها لاسباب المعاوضة وثبوتها مع الغنى الغير بخلاف نفقة الزوجية مقدم عليها وخبر مع سلبه يحمل على الاتفاق على وجه  
البيع ونوعا في النفقة ويؤيده قوله في نفقة على نفقة على نفقة على نفقة في سبيل الله وذلك لانه مع  
ان نفقة الحادم اعظم من ان يكون واجبا وعنه واجبه وكان الاتفاق في سبيل الله فخرى تحدث على الامر بالاتفاق على ما في نفقة قوله يجب  
النفقة على الابوين اجبا عاونه وجوب الاتفاق على اباء الابوين وامها هم يزداد طهر الوجوه لاجل انهم اهل ان يصحبوا في وجوب نفقة

النفقة على الزوجية  
نفسه  
لا  
عقده





[illegible]

والمعاني







قال والتمنا  
الله

موق  
الله شاعر  
العزير  
والحمد  
له

ابن فخر شريفه وابن  
وجوه منبغة المقاتل با مينا لافا شريفه كذا زعمو  
لقات شخشا الا عظم ومولانا الا كرمه بغير لا مشلاوا  
المسلمين زين الدين التميمي بالملك طاب ثاب ملك محسنهم  
مما امر اشرف الحاج والمحمدين والجاهد في انفسنا ر شريفه رسول الفضل  
الحاج ملاعباس علي شريفه لا اصل فيه ر شريفه الشكر ابن مريم فخر ابن شاه  
عدين ارامكاه اخوند ملا لطف الله طاب ثراه بلاء خطه ومطالع جعفر بن سيفه  
ار شريفه وفيرة در طبع خاش غلام را في عبد الله الحسين كريك عبد الحسين در عهد  
دولت سلطان باقر دار در فرزند شوكت كريك مرثيت حامد شريفه  
مبين ومعين دين مدين السلطان السلطان السلطان السلطان السلطان السلطان  
سلطان ناصر بن الرحمن ناصر الدين شاه فاجار لا زال ظل دامنه  
روشن اخلا بفر عوده وحبل مودته في الورد في  
الذي مشددة الله انصر جوش اخلا  
الحاد به محمد وآله

البا  
مين  
الامير  
والحمد  
له







